

الكتاب: شرح شافية ابن الحاجب

المجلد الأول

المقدمة:

أحمد الله - سبحانه وتعالى - حمد الشاكرين وأصلي وأسلم على المصطفى المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فقد خرجتُ من بعض قراءاتي في مجال العربية وفنونها - في مرحلة الماجستير - بانطباع أثار دهشتي واستثار شفتي وغيري؛ إذ وقفت على عالم مُحقق مدقق، لا يقل عن أشهر النحاة تمكنا ورسوخ قدم في مجال لغتنا العربية وآدابها - تأليفًا وشرحًا - قد غمطَ حقّه، وأهمل ذكره، فلم يحظ من جانب من أتوا بعده من المؤلفين والمعنيين بكتابة السير والتراجم إلا بأسطر قليلة لا تكاد تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، بالغرم مما قدمه للغة الضاد من أياد بيض، وما أسهم به في إثراء المكتبة العربية من مصنفات خطية ظلت حبيسة جدران دور الكتب والمكتبات قرابة ثمانية قرون، ألا وهو عالم أستراباذ الجليل ركن الدين الحسن بن محمد الأستراباذي، النحوي، اللغوي، الأديب المتوفّي "715هـ": حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان، على حدّ تعبير ياقوت الحموي رحمه الله.

وعندما عقدت النية لإعداد رسالة لنيل درجة العالمية العالية الدكتوراه استخرت الله العليّ القدير في أن أجعل من ركن الدين موضوعًا لرسالتي، ومن جهوده النحوية والصرفية محورًا يدور

(7/1)

حوله بحثي ودراستي. وقد ارتأيت أن أشفع دراستي هذه بإخراج واحد من أهم كتبه إلى دائرة الضوء، إتمامًا للفائدة من جانب وإبرازًا لجهوده في الميدان الصرفي من جانب آخر، ليكون موضوع الرسالة: "ركن الدين الحسن الأستراباذي وجهوده النحوية والصرفية، مع تحقيق كتابه شرح شافية ابن الحاجب".

وقد نوقشت الرسالة في كلية دار العلوم جامعة القاهرة عام "1992م" ونال بها صاحبها درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى.

وقد ارتأيت الآن -وأنا بصدد نشر الرسالة- أن أفصل بين قسميها جاعلاً كل قسم منهما في كتاب مستقل؛ الكتاب الأول وسمته بـ"ركن الدين الحسن الأستراباذي وجهوده النحوية والتصرفية".

والكتاب الثاني جعلته خاصاً بتحقيق كتابه: "شرح شافية ابن الحاجب" ودراسته. وها هو الكتاب الثاني، وقد جعلته في قسمين؛ القسم الأول خاص بالدراسة وفيه فصلان يسبقهما تمهيد؛ تحدثت في التمهيد عن عصره وحياته العلمية. وفيه أُلقيت الضوء على الحالة السياسية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والدينية في عصره. وجعلت الفصل الأول خاصاً بعالمنا ركن الدين، وجعلته في مبحثين: الأول "نشأته وحياته"؛ وفيه سقت ترجمة ضافية له تناولت فيها اسمه ولقبه وكنيته ومولده، ونشأته، وحياته، وموطنه، وتنقلاته، ومكانته العلمية والثقافية، ومذهبه الفقهي، وشيوخه وتلاميذه، ثم

(8/1)

انتقلت إلى المبحث الثاني فتحدثت عن آثاره وبينت الموجود منها، وأشرت إلى المفقود، وأفردت حديثاً لآثاره النحوية والصرفية التي وصلت إلينا. وجعلت الفصل الثاني للكتاب المحقق، فجاء في مبحثين: أولهما لدراسة الكتاب، والثاني لتوثيقه والحديث عن مخطوطاته وبيان منهجي في تحقيقه. وأما القسم الثاني فهو خاص بتحقيق الكتاب. وختمنا الكتاب بمجموعة الفهارس الفنية اللازمة لتحقيق الكتاب. ولا يفوتني في هذه المقدمة أن أشير إلى نقطة مهمة، تتعلق بعالمنا ركن الدين، حيث يلتبس الأمر على كثير من الناس فيظن أغلبهم أن ركن الدين ورضي الدين شخص واحد، معتمدين على أن كلاً منهما قد شرح مقدمتي ابن الحاجب.

(9/1)

وأبادر فأقول: إن ركن الدين الأستراباذي ليس هو رضي الدين الأستراباذي، ولا يجمع بين العلمين سوى نسبتهم إلى بلدهما "أستراباذ" من بلاد فارس وما وراء النهر، تلك البقعة العلمية الحافلة بالعلماء، والتي أخرجت خلقاً كثيرين من أهل العلم في كل عصر.

وبعد: فهذا أنذا أقدم هذا الكتاب إلى كل من يهيمه البحث في اللغة العربية وعلومها،
وآمل أن أكون قد وفقت في إخراجه على الوجه المرجو؛ فإن كنت قد وفقت فيما
سعيت إليه فذلك من توفيق الله عز شأنه وتجلت مشيئته، وإن كانت الأخرى فحسبي
أني قد حاولت وكنت صادق العزيمة.
وأختتم كلمتي هذه بأن أضرع إلى الله العليّ القدير ... داعيًا أن يوفقنا للعمل لوجهه
الكريم في كلّ ما هو خير للإسلام والمسلمين واللغة العربية التي هي لغة القرآن
الكريم ... إنه سميع مجيب.
وما توفيقني إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.
د. عبد المقصود محمد عبد المقصود
الرياض: التاسع من شهر صفر 1425هـ

(10/1)

الدراسة: ركن الدين الأسترباذي: حياته وآثاره

التمهيد: عصر ركن الدين الأسترباذي

أ- الحالة السياسية في عصره:

شهد بداية القرن السابع الهجري مولد عالم جليل من علماء الدولة الإسلامية هو: ركن
الدين الحسن بن أحمد الأسترباذي النحوي اللغوي الأديب. عاش في عصر 1 كان العالم
الإسلامي آنذاك يموج بالفتن والقلق والاضطرابات ويعمه الخراب والدمار؛ حيث كان
أكثره تحت سيطرة المغول سلالة جنكيز خان، حيث امتد سلطان هؤلاء المغول فيه من
حدود الهند شرقا إلى سوريا غربا وسيطروا سيطرة كاملة، فيما عدا فترات قصيرة كانت
السيادة المؤقتة في فارس والعراق للفرس والترك.

وكانت العراق وفارس في سلطة الدولة الأخانية، وهي مغولية ثم صارت الأمور إلى
الدولة التيمورية، وهي مغولية أيضًا، وتخلل ذلك فترات صارت الأمور فيها إلى دولتين
فارسيّتين: "الجلابرية، والمظفرية" وآخرين تركيتين هما: "القراقيونلية، والأقايونلية".

1 يطلق على هذا العصر "العصر المغولي"، نظرًا لسيطرة المغول آنذاك على معظم
الممالك الإسلامية، ويؤرخ له بسقوط بغداد على يد هولاكو سنة 656هـ، وحتى دخول
العثمانيين مصر سنة 923هـ ويطلق عليه أيضًا "عصر سلاطين المماليك" نظرًا لسيطرة

الممالك على جزء كبير من العالم الإسلامي، وذلك من حدود سوريا شرقاً إلى حدود مصر غرباً بما في ذلك شبه الجزيرة العربية، ويؤرخ له من سنة 646هـ وحتى سنة 923هـ بدخول العثمانيين مصر أيضاً.

(11/1)

وكانت تركستان وأفغانستان في قبضة الشغطانية، ثم صارت الأمور إلى التيمورية، وكناتهما مغولية¹.

والذي حدث أن هؤلاء التتار² قد زحفوا كالجراد بقيادة جنكيز خان على أواسط آسيا وغربها منذ عام 606هـ، فملكوا كثيراً من البلاد، وقتلوا ما لا يحصى من أهلها حتى بلغوا خراسان فانتزعوها من ملكها خوارزم شاه عام 617هـ، بعد أن أفنوا عدداً كبيراً من مسلميها، ثم عبروا نهر جيحون، وقصدوا مدينة بلخ، وساروا إلى نيسابور فملكوها لضعف أهلها عن مقاومة هؤلاء التتر الكفرة المخربين، وأخرجوا أهلها إلى الصحراء فقتلوه وسبوا نساءهم وخربوا المنازل، ثم سارت طائفة منهم إلى طوس ففعلوا بها كما فعلوا بغيرها وخربوها، ولم يسلم من شرهم وفسادهم شيء، كما قال المؤرخ ابن الأثير³.

1 ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية: 3/ 110.

2 التتار أمم وثنية جاهلة من الجنس المغولي الأصفر، ومنهم الياقوتية والجرجيزية والساموية. ومساكنهم الأولى الأطراف الشمالية لبلاد الصين، ومنذ الأزمنة السحيقة كانوا يعيشون عيشة البداوة، ويخضعون لأحد ملوك الصين، ثم نجم فيهم رجل قوي الشكيمة شديد البأس، استطاع أن يملك عليهم، وأن يفوز بعرش الحكم فيهم، ودانت له أمم التتار جميعاً، وأخذ يقودهم من نصر إلى نصر، حتى خضع لحكمهم الأمم المجاورة، ذلك الرجل هو جنكيز خان، ومن صفات هؤلاء التتار الشجاعة وشدة البأس وحب البطش، وكان من أعظم ملوكهم بعد جنكيز

خان حفيده هولاكو خان الذي نكبت بغداد على يديه سنة 656هـ، وتيمور لنك الذي خرب بلاد الشام، ومنهم أيضاً أولوغ بك وطغرك بك، وأورخان بك، وغازان، وأبو سعيد، وغيرهم. "نقلاً عن: عصر سلاطين الممالك، المجلد الثالث، ص 7، 8

بتصرف".

3 ينظر الكامل في التاريخ: 10 / 421.

(12/1)

وبعد جنكيز خان جاء حفيده هولاكو خان، فاتجه إلى الدولة العباسية ومقرها بغداد وذلك في سنة 654هـ، وفي طريقه عرج على قلعة الموت ففتحها، وأخذها منهم، وقتل من فيها ثم استولى على الري، ثم عرج على مدينة بخارى، وكذلك مدينتي سمرقند وبلخ فأحدث بها وبأهلها من الدمار والهلاك والخراب ما أحدث بغيرها، ثم قصد بغداد سنة 656هـ، فمكن له الوزير الشيعي ابن العلقمي¹ وزير الخليفة العباسي المستعصم بالله² من دخول بغداد والاستيلاء عليها وزلزلة الأرض تحت أرجل الخليفة المستعصم³ وذلك نظرًا للخلاف الذي كان قائمًا بينه وبين الخليفة، أو لنقل: الخلاف الكبير الذي كان قائمًا آنذاك بين الشيعة وأهل السنة، فلما استولى هولاكو على بغداد أباحها لجنده أربعين يومًا، وقتل منها، كما يقول بعض المؤرخين ما يقرب من مليوني مواطن، وخرّب عمراتها، ورمى كتبها في نهر دجله⁴.

وقد وصف سير توماس أرنولد ما قام به المغول من ضروب الوحشية في غزواتهم للبلاد الإسلامية بقوله: "لا يعرف الإسلام من بين ما نزل به من الخطوب والويلات خطبًا أشد هولًا من غزوات

1 في فوات الوفيات فصل عن ابن العلقمي، ينظر في: 3 / 252-255.

2 ينظر ترجمته في البداية والنهاية: 13 / 204-206.

3 ينظر المصدر السابق: 13 / 200-201.

4 ينظر: ظهر الإسلام: 4 / 193، وينظر كذلك: عصر سلاطين المماليك المجلد الثالث، ص 9.

(13/1)

المغول؛ فقد انسابت جيوش جنكيز خان انسياب الثلوج من فُنن الجبال واكتسحت في طريقها الحواضر الإسلامية، وأتت على ما كان لها من مدنية وثقافة، ولم يتركوا وراءهم

من تلك البلاد سوى خرائب وأطلال بالية، وكانت تقوم فيها قبل ذلك القصور الفخمة المحاطة بالحدائق الغناء والمروج الخضراء، فبعد أن تحول جيش المغول عن مدينة هراة خرج أربعون من أهلها من مخبتهم فراراً من الموت، وكان هؤلاء التعساء هم البقية الباقية من سكانها الذين كان يربو عددهم على المائة ألف، ووقفوا مهطعين مقنعي رءوسهم ليكون أطلال مدينتهم، وقد أخذ الهلع والفرع من نفوسهم كل مأخذ¹. والواقع أن غزو المغول للشرق الأدنى سنة 617هـ هو أعظم كارثة حلت بالإنسانية. ويصف المؤرخ ابن الأثير هؤل تلك الحادثة بهذه الكلمات: "لقد بقيت عدة سنين معرضاً عن ذكر هذه الحادثة استعظاماً لها كارهاً لذكرها؛ فأنا أقدم رجلاً وأؤخر أخرى، ومن الذي يسهل عليه أن يكتب نعي الإسلام والمسلمين، ومن الذي يهون عليه ذكر ذلك، فيا ليت أُمي لم تلدني، ويا ليتني مت قبل هذا وكنت نسياً منسياً، إلا أنني حدثني جماعة من الأصدقاء على تسطيرها، وأنا متوقف، ثم رأيت أن ترك ذلك لا يجدي نفعاً، فنقول: هذا الفصل يتضمن ذكر الحادثة العظمى والمصيبة الكبرى، التي عقت الأيام والليالي عن مثلها، عمت الخلائق وخصت المسلمين، فلو قال

1 تاريخ الإسلام السياسي: 3/ 140.

(14/1)

قائل: إن العالم منذ خلق الله - سبحانه وتعالى - آدم إلى الآن لم يتبلور بمثلها لكان صادقاً؛ فإن التواريخ لم تتضمن ما يقاربها ولا ما يدانيها ... وهؤلاء لم يبقوا على أحد، بل قتلوا النساء والرجال والأطفال، وشقوا بطون الحوامل، وقتلوا الأجنة، فإن الله وإنا إليه راجعون ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؛ فهذه الحادثة استطار شررها وعم ضررها، وصارت في البلاد كالسحاب استد برته الريح"¹.

1 الكامل في التاريخ: 10/ 399.

(15/1)

ب- الحالة الاقتصادية والاجتماعية في عصره:

قلنا إن هجوم التتار على المجتمع الإسلامي كان هجوماً مدمراً ومخرباً اجتاحت كل شيء أمامه من أخضر ويابس: خربوا الحضارات، وهدموا القصور والمنازل، وفتشوا البيوت وأخذوا ما فيها من أموال وغيره، وشرّدوا أهلها، وأصبح المجتمع الإسلامي الخاضع لسيطرتهم يعاني من أزمات طاحنة، وتدهورت حالة أفراده الصحية وغير الصحية، وعم هذا المجتمع الخراب والدمار.

أما عن حال المجتمع الإسلامي في مصر وشبه الجزيرة العربية، ذلك المجتمع الجديد الذي وفد إليه علماء المشرق الفارون من وجه التتار، ذلك المجتمع الذي وقاه الله شر هجمات التتار المخربين، فكان الوضع فيه مختلفاً؛ حيث كان أكثر غنى وثراء ولكنه كان مُقسماً إلى طبقات اتسعت الهوة بينها؛ فهناك طبقة رجال الدولة،

(15/1)

وهي الطبقة المرفهة المنعمة، وهي طبقة سلاطين الممالك والأمراء وأتباعهم من جند الممالك، وهناك طبقة التجار، ثم طبقة الباعة، ثم طبقة الفلاحين، ثم طبقة الفقراء، وهم جُلّ الفقهاء وطلاب العلم، ثم طبقة الحرفيين والأجراء، ثم طبقة المتسولين¹. هذا وقد انتشر التصوف في المجتمع الإسلامي بعد سقوط بغداد وتعددت الطرق الصوفية وانتشرت انتشاراً عريضاً، وتغلّغت في أوساط الشعب والخاصة على السواء، وتعددت أسماؤها وأسماء رجالها وشيوخها، وشاعت فلسفة احتقار الدنيا في كتابات العلماء ورجال الدين والكتاب، ورجال الأدب. والتصوف في صورته الاجتماعية مظهر من مظاهر الانصراف عن الحياة الدنيا لحقارتها وخستها، كما يقول تاج الدين السبكي المتوفى سنة 771هـ²، والإحساس بحقارة الحياة الدنيا يتزايد في أوقات الشدة والضيق، ولا شك أن ما كان فيه العالم الإسلامي آنذاك هو أقصى درجات الشدة والضيق³.

1 ينظر: إغاثة الأمة بكشف الغمة، لتقي الدين المقرئزي، ص72.

2 ينظر: معبد النعم ومبيد النقم، ص95.

3 ينظر: الأدب في العصر المملوكي: 1/ 198، وينظر كذلك: ظهر الإسلام: 4/

ج- الحالة العلمية والفكرية والثقافية في عصره:

ظَلَّتْ بغدادُ زُهاءَ خمسة قرونٍ العاصمةَ الروحيَّةَ والفكريةَ للمسلمين قاطبةً ولكل الناطقين بلغة الضادِّ، ينزح إليها العلماء من أبناء الأوطان الأخرى يشهدون حلقاتها ودروس علمائها ومناظرات أدبائها ومحاورات ظرفائها، ومسابقات شعرائها، ومفاكهاث أئمة المجالس فيها، وامتألت مكنتها ودور كتبها بذخائر علمية نفيسة، وأصبحت بغدادُ -بحق- دارة العلم وهالة الأدب - كما يقال - واستمرت على هذه الحال إلى أن وقعت فريسة في يد التتار في عام 656هـ - كما قلنا - ففرقوا أهلها وقتلوا علماءها وشرّدوا من نجا منهم من القتل، وألقوا بكتبها في نهر دجلة.

وعندما اكتسح التتارُ الممالك الإسلامية خربوا الحضارات، وهدموا العمارات، وكانت هذه العمارات نتيجة حضارة قرون، وكانت الكتب التي ألقوا بها في نهر دجلة نتيجة ثقافة قرون، والحضارات والعلوم إنما تبنى على ما قبلها، وتؤسس على ما سبقها، وهي كالماء للنبات الغض فإذا حرم النبات الغض الماء ذبل وجف بعد قليل، وكذلك كان العلم والحضارة الإسلاميان، هذا فضلاً عما أصيبت به الثقافة من نكبات للعلماء، فإذا بقي شيء من العلم فقليل يكفي للتقليد ولا يبعث على التجديد¹.

وبعد هذه الكارثة العظيمة التي حلت ببغداد وبخارى ونيسابور والري وسمرقند وبلخ، وغيرها من مدن العلم والأدب، انتقل العلم وانتقلت مراكزه إلى القاهرة، وأصبحت القاهرة خليفة بغداد، وعُقد لها لواء الزعامة الفكرية والثقافية منذ منتصف القرن السابع الهجري

1 ظهر الإسلام: 4 / 193.

وتوافد عليها علماء المشرق والمغرب من أمثال ابن خلكان الإربلي، وابن مالك الأندلسي، وابن منظور الإفريقي، وابن خلدون المغربي، وغيرهم.

وقد شعر علماء ذلك العصر بنقص الكتب في أيامهم، فقال الإمام السيوطي في المزهر¹ بعد ذكر حكاية الصاحب بن عباد، لما دعي للذهاب إلى بعض الملوك فاعتذر

بمشقة الانتقال؛ لأنه يحتاج إلى ستين بعيراً ينقل عليها كتب اللغة التي كانت عنده: "وقد ذهب جُلُّ الكتب في الفتن الكائنة بين التتر وغيرهم؛ بحيث إن الكتب الموجودة الآن في اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا يجيء حمل جمل واحد".

وإذا كان السيوطي -رحمه الله- يبالغ في ذلك إلا أنه إن دل على شيء فإنما يدل على مقدار قلق العلماء لضياح الكتب بالفتن، وبذل أيضاً على كثرة الكتب التي ضاعت، سواء بالحرق أو بالقائها في نهر دجلة.

وكان إحراق الكتب قد بدأ في المملكة الإسلامية قبل ذلك بسبب التنازع بين الفرق الإسلامية؛ فكل فرقة تحاول إحراق كتب الأخرى؛ كإحراق السلطان محمود الغزنوي لكتب المعتزلة، وناهيك عما أحرق من كتب العلماء المتهمين بالزندقة والفلسفة، وهي كثيرة، ولعل بينها ما ليس مثله بين ما بقي كما قال جرجي زيدان².

أما التنازع فبالغوا في الإحراق والتخريب؛ قال ابن تغري بردي: "وخرت بغداد الخراب العظيم، وأُحرقت كتب العلم التي كانت بها

1 1 / 49.

2 ينظر: تاريخ آداب اللغة العربية 3 / 113.

(18/1)

في سائر العلوم والفنون التي ما كانت في الدنيا، قيل: إنهم بنوا بها جسراً من الطين والماء عوضاً عن الأجر¹.

وإذا كان الغزو المغولي للشرق الأدنى قد نتج عنه ذلك الركود العلمي والأدبي، إلا أنه كان ركوداً مؤقتاً؛ حيث أخذ النشاط يدب في هذين الميدانين، وذلك بعد أن استقر المغول في البلاد التي فتوحها؛ ويرجع ذلك إلى أن بعض المؤلفات العلمية قد نجت من أيدي المغول وبخاصة ما كان منها في المدن الجنوبية من البلاد الخوارزمية.

ثم أخذ المغول يتقبلون آراء المسلمين وأفكارهم، ورغبوا تدريجياً في اعتناق المدنية الإسلامية. ليس هذا فحسب، بل وجدنا الكثيرين من سلاطينهم قد اعتنقوا الإسلام، مثل أبغا بك، وغازان، وأبي سعيد وغيرهم، وبرز كثير من العلماء والأدباء بفضل تشجيع المغول لهم، ومن أشهر هؤلاء في عهد هولاكو العلامة نصير الدين الطوسي أستاذ ركن الدين الأسترابادي. وقد امتاز الطوسي بأبحاثه في علم الفلك فشجعه المغول

وبنوا له مرصدا عظيماً في مراغة بأذربيجان، ومكتبة بجانبه، يقال إنها كانت تحوي أربعمئة ألف من المجلدات.

وقد امتاز الطوسي أيضاً بمؤلفاته القيمة في الجبر والهندسة والطبيعة والحكمة والأخلاق وآلات الرصد، كما اشتهر بترجمة كثير من الكتب اليونانية في مختلف العلوم، وكان من أكبر المشتغلين بالعلوم العقلية بعد ابن سينا.

1 النجوم الزاهرة: 51 / 7.

(19/1)

وقد حاول الطوسي جاهداً أن ينقذ حياة أكبر عدد من العلماء وأن يحفظ أكبر عدد من الكتب الباقية، لذلك اتخذ من مرصد مراغة حجة لجمع الجمل الغفير من العلماء وحمايتهم من القتل، واستخلاص الكتب وحفظها والعناية بها، وكان من نتيجة ذلك أن انقلب الأمر وعاد المغول بعد ذلك مسلمين منافحين عن الإسلام.

ونبغ في هذا العصر علماء كثيرون من بينهم: ابن مالك "ت 672هـ"، ومحي الدين النووي: "ت 676هـ"، ورضي الدين الأسترابادي: "ت 686هـ"، وجمال الدين بن منظور الإفريقي: "ت 711هـ"، وركن الدين الأسترابادي: "ت 715هـ"، وابن آجروم الصنهاجي "ت 723هـ"، وأبو حيان "ت 745هـ"، وتقي الدين السبكي: "ت 756هـ"، وابن خلدون المغربي المتوفى سنة 818هـ، ومجد الدين الفيروزابادي المتوفى سنة 817هـ. وغيرهم.

وبالجملة يمكن القول بأنه بالرغم مما حلَّ بالأمصار الإسلامية من خراب ودمار على أيدي التتار، فإنَّ سند التعليم كان لا يزال قائماً كما قال العلامة ابن خلدون رحمه الله تعالى¹.

1 ينظر: تاريخ ابن خلدون: 361 / 1.

(20/1)

د- الحياة الدينية في عصره:

كانت الحياة الدينية في بلاد المشرق العربي آنذاك أوفر حظاً من غيرها من الحيات؛ نظراً لأن الممالك كانوا يدينون بالدين الإسلامي وكانوا يعرفون مدى تأثير الروح الدينية على الناس في الشرق العربي فقد أرادوا أن يتخذوا من الدين دعامة قوية يشجبون عليها كل مساوئهم؛ فكانوا يبالبغون في الظهور بالمظاهر الدينية؛ من بناء المساجد والزوايا، والاحتفال بالأعياد الدينية وإقامة الموالد والاهتمام ببناء الأضرحة للأولياء. وكان العلماء النازحون من الأقطار الإسلامية يتفاعلون مع هذا الجو الديني ومع هذه الطبيعة الدينية، وبخاصة أن هؤلاء العلماء المضطهدين الفارين من وجه التتار، والذين كانوا يدينون بالدين الإسلامي الحنيف، كانوا متمسكين غاية التمسك بأصول دينهم ومقررات شريعتهم الإسلامية الغراء، يدافعون عن الإسلام والمسلمين وخاصة في تلك الأوقات العصيبة التي يقفون فيها أمام أعدائهم ممن لا دين لهم ولا خلاق. في ظل هذا الجو السياسي المائج بالفتن والقلقل والاضطرابات، وفي ظل هذه الحياة الاجتماعية والاقتصادية القاسية ... وفي ظل هذه البيئة العلمية الناضجة بالتنافس المزدهرة بالتأليف الحافلة بالموسوعات عاش عالمنا الكبير، ركن الدين الحسن بن أحمد الأسترابادي، وسنرى في السطور التالية -إن شاء الله تعالى- مدى التفاعل بينه وبين بيئته مؤثراً ومُتأثراً.

(21/1)

الفصل الأول: ركن الدين: نشأته وحياته وآثاره

المبحث الأول: نشأته وحياته

أ- اسمه ونسبه:

هو السيّد أبو الفضائل ركن الدين، أبو علي الحسن بن أحمد1 ابن شرفشاه2 العلوي3 الحسيني4 الأسترابادي5.

تلك هي رواية العاملي، وقد اخترتها من بين الروايات الكثيرة وهي مع كثرتها نراها تأتلف حيناً وتختلف أحياناً؛ فتارة تقف عند الأب، وأخرى تقف عند الجد الأول، وثالثة تقف عند الثاني من الأجداد، وهي بين هذه وتلك تضطرب اضطراباً شديداً، ولا تكاد تستقر على حال حتى تفجأنا باختلاف يسير أو كثير في صيغ الأسماء وفي الكنى والألقاب إلى آخر ما هنالك من خلاف.

والآن -وبعد هذا الإيجاز- آن لنا أن نُذَلِّفَ إلى بيان الروايات حسب الترتيب الزمني.

- 1 أبو علي، وأحمد: من معجم الأدباء "5/8". وفي أعيان الشيعة "أبو محمد، ومحمد".
- 2 وقيل: شرف الدين شاه. وهو لقب جده الأدنى "علي بن الحسين".
- 3 نسبة إلى جده الأدنى "علي".
- 4 نسبة إلى جده الأعلى "الحسين".
- 5 أعيان الشيعة، للعالملي: 141/23.

(22/1)

اضطراب الروايات في زاوية الأسماء وما يتعلق بها من الكنى والألقاب:

1- فياقوت الحموي "ت 626هـ" وهو أقرب المؤرخين زمنًا إلى ركن الدين، بل عاصره في فترة من حياته، كما سنحقق ذلك عند تحقيقنا للسنة التي ولد فيها ركن الدين -إن شاء الله تعالى- أقول: إن ياقوت لا يذكر إلا الكنية، ويأتي باسم الرجل واسم والده، ثم ينسبه إلى بلده أستراباذ، فيقول في معجم الأدباء 1: "الحسن بن أحمد الأستراباذي" أبو علي".

وسلك مسلكه السيوطي "ت 911هـ" 2، وحاجي خليفة "ت 1067هـ" 3. وحذا حذو هؤلاء من المحدثين عمر رضا كحالة في كتابه "معجم المؤلفين" 4. ويلاحظ أن هؤلاء جميعًا لم يذكروا اللقب وهو "ركن الدين"، غير أننا رأينا حاجي خليفة "ت 1067هـ" في موضع آخر من كشف الظنون 5 يصرح بذكر اللقب، ليس هذا فحسب، بل وجدنا الأب عنده اسمه "محمد" وليس "أحمد"، يقول: "مرآة الشفاء،

1/8/5.

2 ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 2/218. ط السعادة بمصر/ ط أولى/ سنة 1326هـ.

3 ينظر: كشف الظنون، ص 1273. ويلاحظ أنه ذكر "حسن" مجردًا من "أل".

4 ينظر: معجم المؤلفين: 3/196 -دار إحياء التراث العربي- بيروت، لبنان.

5 ص 1648.

(23/1)

في الطب، للفاضل ركن الدين الأستراباذي، الحسن بن محمد¹ وهو في النقل الثاني يحدو حدو بعض المتقدمين مما سنذكرهم الآن.

2- كل أولئك قد وقفوا عند الحلقة الأولى في سلسلة النسب، فلم يذكروا الجد الأول لركن الدين، على حين نرى تاج الدين السبكي "ت 771هـ"، وهو قريب عهد بركن الدين يطرر طفرة تقف به عند الجد الثالث، فيقول: "الحسن بن شرف شاه، السيد ركن الدين أبو محمد، العلوي الحسيني الأستراباذي²؛ حيث صرح بنسبته إلى الجد الأول "علي"، وثنى بالجد الثاني وهو "حسين"، ولم يرد ذكر الجد الثالث. فقوله "العلوي": نسبة إلى جده الأول "علي"، وقوله: "الحسيني": نسبة إلى جده الثاني "الحسين". ويمثله مسلك المقرئزي "ت 845هـ"، غير أنه قدم ذكر "الحسيني" على "العلوي"، وأتى بلفظة "الدين" بين جزأي لقب الجد الأول، فقال: "السيد الإمام العلامة ركن الدين، أبو محمد الحسن بن شرف الدين شاه الحسيني العلوي الأستراباذي³. ويمثله أيضاً مسلك ابن حجر العسقلاني "ت 852هـ"، غير أنه اكتفى بذكر لقب الجد الأول ولم يصرح باسمه، وكذلك لم يذكر كنية المترجم له؛ يقول: "الحسن بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي

1 المصدر السابق.

2 طبقات الشافعية الكبرى: 9 / 407، ط. أولى 1384هـ.

3 السلوك لمعرفة دولة الملوك: 2 / 158، ط. لجنة الترجمة والتأليف والنشر سنة 1941م.

(24/1)

ركن الدين¹.

ويلاحظ أن السبكي "ت 771هـ"، والمقرئزي "ت 845هـ"، وابن حجر "ت 852هـ" قد أسقطوا الأب وهو "أحمد"، ولعلهم لم يعمدوا إلى الإسقاط، وإنما جنحوا إلى الإيجاز في سلسلة النسب، كما يحدث في كثير من الأحيان قديماً وحديثاً ثم جاء ابن العماد الحنبلي بعد ابن حجر بما يقرب من قرنين ونصف القرن "ت 1089هـ" فاقتفى أثره وحذا حذوه، في أحد قوليه²، غير أنه ههنا جود الحسن من "ال".

3- أما المجموعة الثالثة من الروايات النسبية فهي تختلف عما سبقها من روايات في اسم والد ركن الدين؛ حيث صرحت بأن اسمه "محمد" بدلاً من "أحمد"؛ يقول ابن تغري بردي "ت 874هـ": "الشيخ الإمام العلامة السيد ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي 3. ويلاحظ أنه قد أسقط الكنية "أبا علي" وأيضاً جرد الحسن من "ال". وقد حذا حذوه جماعة من المتأخرين، هم: حاجي خليفة "ت 1067هـ"، كما ذكرنا، وابن العماد الحنبلي "ت 1089هـ"

-
- 1 الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: 2/ 16، ط. حيدر آباد سنة 1349هـ.
 - 2 ينظر: شذرات الذهب: 6/ 35 "تحت وفيات سنة 715هـ".
 - 3 النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: 9/ 231 طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، أحداث سنة 715هـ.

(25/1)

في القول الآخر 1. وإسماعيل باشا البغدادي "ت 1339هـ" 2 والزركلي "ت 1390هـ" 3، حيث جاء اسم الوالد عددهم "محمدًا" بدلاً من "أحمد". ليس هذا فحسب، بل وجدنا البغدادي "ت 1339هـ" يضيف لقباً أمام الوالد محمد؛ حيث يقول: "ركن الدين، الحسن بن رضي الدين محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي الشافعي" 4. هذه زاوية من زوايا اضطراب الروايات في اسم ركن الدين ونسبه تمخضت عن تقسيمها ابتداءً إلى مجموعات ثلاث، بعد أن انتهجنا فيها المنهج التاريخي، وسنتناول بقية الزوايا بالمقارنة والتحليل بعد أن نفرغ من متعلقات هذه الزاوية التي تتصل بأسماء الآباء؛ أعني اسم الوالد:

-
- 1 ينظر: شذرات الذهب: وفيات سنة 718هـ.
 - 2 ينظر: هدية العارفين: 1/ 283، ط 1، إستانبول سنة 1387هـ.
 - 3 ينظر: الأعلام: 2/ 215، دار العلم للملايين، بيروت، ط. سابعة، سنة 1986م.
 - 4 هدية العارفين: 1/ 283.

أحمد هو أم محمد:

جاء في سلسلة النسب - كما رأينا - تارة لفظ "أحمد"، وأخرى لفظ "محمد"، وذلك في اسم والد ركن الدين، وثالثة أسقط ذكره، فأيهما هو الصحيح؟

وأبدر فأقول: إن والد ركن الدين هو "أحمد"، فيما أرجح، فإن قيل ما السبيل إلى هذا الترجيح؟ قلنا إن أول من ترجم لركن

الدين هو ياقوت الحموي "ت 626هـ"، وقد عاصره حيث ترجم له في حياته، ثم توفي ياقوت وعمر ركن الدين بعده إلى أن توفي سنة 715هـ، ولا يستبعد أن يكونا قد تقابلا في الفترة التي تعاصرا فيها، ولا شك أن ترجمة المعاصر لمعاصره أكثر ضبطاً وتأكيذاً من ترجمة المتأخرين.

وجاء السبكي "ت 771هـ" بعد وفاة ركن الدين بقليل، فلم يذكر اسم والد الركن، لعله لم يقف عليه، أو ربما يكون قد أسقطه اختصاراً، ثم جاء بعده بقليل المقرئ "ت 845هـ" فحذا حذوه ولم يذكره، وهذا عين ما فعله ابن حجر "ت 852هـ" الذي عاصر المقرئ.

لكننا وجدنا ابن تغري بردي "ت 874هـ" الذي عاصر ابن حجر والمقرئ يعز عليه أن يسقط الوالد من سلسلة النسب فأتى بلفظة "محمد" ربما لم يطلع على معجم الأدباء وما ذكره فيه ياقوت "ت 626هـ"، وربما جاء بهذا الاسم من مصدر مشكوك فيه. ثم جاء حاجي خليفة "ت 1067هـ" وتابه ابن تغري بردي في ذلك في أحد قوله - كما ذكرنا - وأيضاً حذا حذو ابن تغري بردي: ابن العماد "ت 1089هـ" وإسماعيل البغدادي "ت 1339هـ"، وخير الدين الزركلي "ت 1390هـ".

ولكن السيوطي "ت 911هـ" يأتي بعد ياقوت "ت 626هـ" بنحو ثلاثة قرون لكي يتبنى ما قاله ياقوت ويصرح بأن والد ركن الدين اسمه "أحمد"، يقول: "الحسن بن أحمد الأستراباذي أبو علي اللغوي الأديب الفاضل، أوجد زمانه، شرح الفصيح والحماسة. قاله ياقوت 1.

ويحذو حذو السيوطي في ذلك حاجي خليفة في القول الآخر، وكذلك كحالة في معجم المؤلفين 2، الذي يحيل من أراد الوقوف على ترجمة ركن الدين إلى معجم الأدباء 3.

(27/1)

ب- ألقابه:

وردت في ترجمة صاحبنا ركن الدين الحسن الأسترابادي التي تناولتها كتب التراجم ألقاب عدة ارتبطت جميعها به، وعرف بها، وقد أطلقت عليه إما للدلالة على مسقط رأسه، وإما للإحاطة بمذهبه الديني، وإما للدلالة على مكانته العلمية، كما أن منها ما كان يطلق تيمنا وتفاؤلاً، كما أن منها ما كان يطلق للدلالة على سلسلة نسبه، وها هي **ألقابه** التي وقفت عليها.

- ركن الدين:

وهذا اللقب أثبتته كثير من كتب التراجم¹، حيث أثبتته السبكي² "ت 771هـ" والمقريزي³ "ت 845هـ" وابن حجر "ت 852هـ" وابن تغري بردي⁴ "ت 874هـ" وحاجي خليفة⁵ "ت 1067هـ"،

1 ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: 9 / 407.

2 ينظر السلوك: 2 / 158.

3 ينظر: الدرر الكامنة: 2 / 16.

4 ينظر: النجوم الزاهرة: 9 / 231.

5 ينظر: كشف الظنون، ص 1648.

(28/1)

وابن العماد¹ "ت 1089هـ" وإسماعيل البغداددي² "ت 1339هـ" والزركلي³ "ت 1390هـ".

وقد حذا حذو هؤلاء من المعاصرين -في إثبات هذا اللقب- كل من العاملي⁴ وبروكلمان⁵ وآلورد⁶.

ولعل هذا اللقب من الألقاب التي كانت تطلق على أصحابها تيمنا وتفاؤلاً شأنها شأن

ألقاب أخرى كـ"بدر الدين وشمس الدين وجمال الدين وكمال الدين وزين الدين"
ونحوها.

– السيد:

وهذا اللقب أثبتته السبكي 7 وتابعه في ذلك المقرئ 8 ثم ابن تغري بردي 9، ثم جاء
بعد ذلك ابن العماد 10 ثم العاملي 11 وأثبتوا هذا اللقب.

– العلوي:

1 ينظر: شذرات الذهب: 6 / 35.

2 ينظر: هدية العارفين: 1 / 283.

3 ينظر: الأعلام: 2 / 15.

4 ينظر: أعيان الشيعة: 23 / 70، 141.

5 ينظر: تاريخ الأدب العربي: 5 / 312.

6 ينظر: فهرس آلود: 6 / 80، 83.

7 ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: 9 / 407.

8 ينظر: السلوك: 2 / 158.

9 ينظر: النجوم الزاهرة: 9 / 231.

10 ينظر: الشذرات: 6 / 35.

11 ينظر: أعيان الشيعة: 23 / 141.

(29/1)

نسبة إلى جده الأدنى علي بن الحسين الملقب بشرف الدين شاه 1 وهذا اللقب أثبتته
السبكي 2، وتابعه المقرئ 3، وأثبتته من المحدثين العاملي في أعيان الشيعة 4.
– الحسيني:

وهذا اللقب نسبة إلى جده الأعلى الحسين الأسترابادي.

وهذا اللقب أثبتته المؤرخون الثلاثة الذين أثبتوا لقب "العلوي" في الفقرة السابقة،
يضاف إليهم ابن تغري بردي 5، وابن العماد 6 وإسماعيل البغدادي 7. وخير الدين
الزركلي 8.

– الأسترابادي:

وهذا اللقب نسبة إلى مسقط رأسه "أستراباذ". وسوف نفرد لها حديثاً يخصها.

– الشافعي:

وهذا اللقب نسبة إلى مذهبه الفقهي، وقد صرح به إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين⁹.

1 ينظر ترجمته في: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للطهراني: 1/ 46، ط المغربي/ النجف الأشرف 1355هـ-1936م.

2 ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: 9/ 231.

3 ينظر: السلوك: 2/ 158.

4 23/ 141.

5 ينظر: النجوم الزاهرة: 9/ 231.

6 ينظر: الشذرات: 6/ 35.

7 ينظر: هدية العارفين: 1/ 283.

8 نظر: الأعلام: 2/ 215.

9 ينظر: هدية العارفين: 1/ 283.

(30/1)

ج- كنيته:

يكنى ركن الدين بثلاث من الكنى، هي: أبو الفضائل، أبو علي أبو محمد، وذلك على النحو التالي:

– أبو الفضائل:

وهذه الكنية تدل على مكانة ركن الدين العلمية وأنه جمع الكثير من الفضائل؛ فهو إمام متقدم علامة في علوم اللغة والأدب، وأيضاً علامة في العلوم العقلية والنقلية، وغيرها.

وهذه الكنية أثبتتها العاملي في أعيان الشيعة¹، وجاءت أيضاً في فهرس دار الكتب² عند الحديث عن شرح الشافية لركن الدين؛ حيث جاء ما نصه: "شرح الشافية، لأيي الفضائل ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الأستراباذي سنة 715هـ".

– أبو علي:

وهذه الكنية أثبتتها ياقوت³، وتابعه في ذلك الإمام السيوطي⁴ وحاجي خليفة⁵، وعمر رضا كحالة⁶، وهذه من الكنى التي

1 ينظر: 23 / 141.

2 حرف "ش".

3 ينظر: معجم الأدباء: 8 / 5.

4 ينظر: بغية الوعاة: 2 / 218.

5 ينظر: كشف الظنون، ص 1273.

6 ينظر: معجم المؤلفين: 3 / 196.

(31/1)

تطلق تيمناً وتفاؤلاً؛ كان يقال لمن اسمه إبراهيم "أبو خليل" ولمن اسمه يعقوب "أبو يوسف" ولمن اسمه عمر "أبو حفص" وهكذا.

– أبو محمد:

وهذه الكنية أطلقها السبكي في ترجمة ركن الدين¹. وتابعه المقرئ²، ثم ابن العماد³. ولعله كان يكنى باسم ابنه الأكبر كما يحدث في كل العصور أن يكنى الشخص باسم ابنه الأكبر، هذا ترجيح فقط؛ لأنه لم يرد نص عن ترجموا له بقطع بذلك، ولم تذكر كتب التراجم التي ترجمت له شيئاً عن أبنائه.

وبناءً على ما تقدم من ذكر اسم صاحبنا ركن الدين ونسبه وألقابه وكناه يمكننا –على وجه من الاطمئنان– أن نذكر اسمه كاملاً شاملاً لكل ما سقناه بعد تمحيصه وتجريده؛ فنقول، هو: السيد أبو الفضائل ركن الدين أبو علي –وقيل: أبو محمد– الحسن بن أحمد بن شرف الدين شاه علي بن الحسين الأسترباذي الشافعي.

1 ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: 9 / 407.

2 ينظر: السلوك: 2 / 158.

3 ينظر: شذرات الذهب "وفيات سنة 718هـ".

(32/1)

د- أسرتة:

لم تذكر لنا كتب التراجم التي ترجمت لركن الدين شيئاً عن والده ويبدو أن والده لم يكن من ذوي الجاه والسلطان والمكانة العلمية المرموقة ليذكر وتتناوله الكتب، بدليل أن المؤرخين الذين أوردوه قد اختلفوا حوله؛ فبعضهم ذكره "أحمد"، وبعضهم محمداً كما ذكرنا.

ولم يرد ذكر أيضاً بشأن أولاده، غير أن بعض المؤرخين أثبت من كناه أبا محمد ورجحنا أنه اسم واحد من أولاده.

أما عن جده الأدنى فهو: شرف الدين علي بن الحسن الأستراباذي¹؛ جاء في كتاب الذريعة إلى تصانيف الشيعة² للشيخ أغابزرك الطهراني "ت 1312هـ" ما نصه:
"الآيات الباهرة في فضل العترة الطاهرة، للشيخ شرف الدين بن علي النجفي، كما ذكره في أمل الآمل، يأتي بعنوان: تأويل الآيات الطاهرة، وأنه للسيد شرف الدين علي الحسيني الأستراباذي".

أما عن جده الأعلى "الحسين" فلم تقف على شيء من أخباره غير ما جاء من إثبات كتب التراجم لاسمه والنص على نسبة ركن الدين إليه؛ وذلك بإثباتها لقب "الحسيني" ضمن سلسلة النسبة.

1 ينظر في ترجمته: الذريعة: 1 / 143.

2 ج 1 / 46.

(33/1)

هـ- ميلاده:

إن كتب التراجم التي بين أيدينا والتي تُرجمت لركن الدين لا تحدثنا عن السنة التي ولد فيها، غير ما جاء في بعضها على سبيل التلميح لا التصريح.
أقول: إن كتب التراجم يمكن تصنيفها بالنسبة إلى موقفها من ميلاد ركن الدين إلى ما يلي:

- أ- بعضها لم يتعرض لميلاده، لا بالتصريح ولا بالتلميح، وذلك هو القسم الأكبر.
- ب- بعضها تعرض له بالتلميح دون التصريح؛ بأن تذكر تاريخ الوفاة ثم تذكر عمر ركن الدين حين الوفاة، فكأنها أعطتنا تاريخ الميلاد وإن لم تأت به صريحاً، مع العلم أن

ثمة اختلافًا كبيرًا في ذلك بين هؤلاء المؤرخين.

ج- بعضها الآخر ورد به تصريح بتاريخ الميلاد، وذلك في القليل النادر.

واليك البيان مع اضطراب أقوال المؤرخين:

أما القسم الأول الذي لم يتعرض لميلاده إطلاقًا، لا بالتصريح ولا بالتلميح، فمنهم: ابن تغري بردي، وحاجي خليفة، وإسماعيل البغدادي والعاملي، وعمر كحالة.

وأما القسم الثاني، ذلك الذي ذكر تاريخ الميلاد بالتلميح، فإليك بيان ما جاء فيه:

1- ذكر السبكي "ت 771هـ" في طبقات الشافعية الكبرى أن ركن الدين توفي سنة

715هـ عن سبعين سنة¹.

وتابعه في ذلك المقرئ "ت 845هـ" في كتابه السلوك² ثم ابن حجر "ت 852هـ" في

الدرر الكامنة³. فعلى هذا يكون ميلاد ركن الدين سنة 645هـ.

1 ينظر: 9 / 407.

2 ينظر: 2 / 158.

3 ينظر: 2 / 17.

(34/1)

2- ذكر السيوطي "ت 911هـ" نقلًا عن صلاح الدين الصفدي "ت 764هـ" أن ركن

الدين عاش بضعة وسبعين سنة. وهذا يعني أنه ولد قبل سنة 645هـ.

3- وذكر العيني في عقد الجمان أن ركن الدين قد بلغ الثمانين، ويعني ما قاله العيني أن

ركن الدين ولد سنة "635هـ".

4 ويضطرب ابن قاضي شهبة "851هـ"؛ حيث يذكر أنه توفي بالموصل في الحرم سنة

"715هـ"، أو سنة 718هـ، عن نيف وسبعين سنة، أو أنه جاوز الثمانين¹، وعلى ما

قاله ابن قاضي شهبة يكون ركن الدين قد ولد سنة 635هـ، على رأي، أو ما بين هذا

التاريخ و645هـ على الرأي الآخر.

5- وقد اضطرب أيضًا ابن العماد الحنبلي "ت 1089هـ" في حديثه عن السنة التي

توفي فيها ركن الدين، حيث إنه قد ترجم له تحت حوادث سنة 715هـ، ثم عاد فترجم

له تحت أحداث سنة 718هـ، ولم يذكر شيئًا عن مولده ولا عن عمره الذي عاشه، غير

أنه صرح بأنه قد شاخ².

وهذه الشيخوخة تبدأ بعد الثمانين إلى ما لا نهاية.
وأما القسم الثالث فنراه يصرح بالسنة التي ولد فيها والسنة التي

1 ينظر: طبقات النحاة واللغويين.

2 ينظر: شذرات الذهب: 6 / 35.

(35/1)

توفي فيها، وقد تفرد بهذا الزركلي في أعلامه؛ حيث يقول وهو بصدد ترجمته: "ابن شرف شاه "645-715هـ": حسن بن محمد بن شرف الحسيني الأسترابادي ركن الدين" 1.

والزركلي من المحدثين، حيث توفي سنة 1390هـ، وأراه قد اختار الرأي القائل بأن ركن الدين توفي سنة 715هـ، عن سبعين سنة، ثم قام بعملية حسابية صغيرة، وهي طرح سبعين سنة من تاريخ الوفاة وهو "715هـ" فكان الحاصل أنه ولد سنة 645هـ. لكن، وقد اضطربت الروايات التاريخية هكذا، ما الذي نرجحه بالنسبة إلى السنة التي ولد فيها ركن الدين؟
موقفنا من الروايات السابقة:

أبادر فأقول: إنني لا أتفق مع كل هذه الروايات، بل أطرحها جميعاً وأرجح أن ركن الدين ولد قبل أسبق رواية قيلت بشأن مولده "وهي رواية العيني التي نستخلص منها أنه ولد سنة 635هـ". أقول أرجح أنه ولد قبل هذا التاريخ بنحو من ربع قرن. فإن قيل من أين أتيت بهذا التحديد، وما السبيل إلى هذا الترجيح؟
قلنا: إن أسبق رواية قيلت بشأن مولده هي رواية "635هـ"، كما ذكرنا، ثم تعددت الروايات التي نستخلص من بعضها هذا التاريخ ومن بعضها الآخر "645هـ"، وبعضها يتأرجح بين التاريخين.

فإذا كان الأمر كذلك ورجحنا واحدة من تلك الروايات التي تبدأ -عن

1 الأعلام: 2 / 215.

(36/1)

طريق عملية حسابية - سنة "635هـ" وتنتهى بسنة "645هـ" فماذا نقول إذا علمنا أن ياقوت الحموي المتوفى سنة 626هـ قد ترجم لركن الدين موضوع البحث، حيث جاء في معجم الأدباء "5 / 8" ما نصه: "الحسن بن أحمد الأستراباذي، أبو علي: النحوي، اللغوي، الأديب، حسنة طبرستان، وأوحد ذلك الزمان، وله من التصانيف: كتاب شرح الفصيح، وكتاب شرح الحماسة".
فإن قيل: قد يكون المراد عند ياقوت شخصاً آخر غير الحسن بن أحمد الأستراباذي موضوع البحث؟

أقول: إنني وضعت هذا الاحتمال أمام عيني وذهبت لأستشير كل كتب التراجم، وأبحث عن علماء أستراباذ المتقدمين والمتأخرين، الشافعية والشيعة، ممن سبقوا عالمنا بقليل ولهم شرح الحماسة والفصيح، ولكنني بعد جهد جهيد زال ما في نفسي من شك وتأكدت من أن المراد عند ياقوت هو عالمنا المترجم له، وأن ركن الدين هذا قد شرح الفصيح والحماسة، وقد نصت كتب التراجم التي أتت بعد وفاته على أنه شرح هذين الكتابين من بين مؤلفاته، وقد نقل السيوطي "ت 911هـ" ترجمته عن ياقوت "ت 626هـ"، وجاء كحالة بعد ياقوت بما يقرب من ثمانية قرون لينقل ترجمة ركن الدين عن ياقوت أيضاً ويحيل إلى معجم الأدباء "5 / 8" من بين كتب التراجم التي أشار إليها.
لذا أرى أن ركن الدين قد عاصره ياقوت "ت 626هـ" في

(37/1)

شطر من حياته، وكان ركن الدين شاباً يافعا عرف عنه النبوغ المبكر في عصره وطارته شهرته، وأنه قد شرح هذين الكتابين في وقت مبكر من حياته، ربما لا يكون قد بلغ العشرين من عمره آنذاك، وهما أول مصنفاته، وصل ذكره وذكر كتابيه إلى ياقوت فترجم له قبل وفاته، وكان ركن الدين لا يزال شاباً في مقتبل العمر فأثار ذلك إعجاب ياقوت، وقال عنه: "حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان". ثم توفي ياقوت سنة "626هـ" وكان ركن الدين لا يزال آنذاك حياً، بدليل أن ياقوت لم يذكر تاريخ وفاته ولا حتى مولده.

وأرى كذلك أن أصحاب الروايات السابقة التي حددت تلميخاً سنة ميلاده لم يكونوا قد اطلعوا على ترجمة ياقوت له، وإلا كانوا قد رجحوا ما رجحناه.
ويؤيد ما رجحناه أيضاً بشأن ميلاد ركن الدين وأنه كان من المعمرين ما قاله ابن العماد

الحنبلي؛ حيث نص على أن ركن الدين "قد شاخ"1. ومرحلة الشيخوخة - كما نعلم - تبدأ من بعد الخمسين إلى ما لا نهاية2، وليس بغريب في أي زمن أن يعيش المرء "115" عامًا، أو "120" عامًا أو نحو ذلك، وعلى هذا يكون ركن الدين قد ولد سنة 600هـ، أو حول هذا التاريخ، وهذه

1 شذرات الذهب: 6 / 35.

2 ذكره صاحب اللسان، وأضاف: "وقيل: من الخمسين إلى الثمانين" اللسان "شيخ: 4 / 2373".

(38/1)

نتيجة قد سلكنا في إثباتها سبيل الظن والترجيح، وذلك بعد معايشة تامة لكتب التراجم جميعها، وبعد جهد جهيد في تقصي أخبار ركن الدين والوقوف على ترجماته. ومما استرعى انتباهي أثناء تجوالي وتطوافي بين كتب الطبقات أنني وجدت السيوطي - رحمه الله - ينقل ترجمته لركن الدين عن ياقوت، ويصرح بذلك عقب الترجمة، بقوله: "قاله ياقوت"1، ثم في موضع آخر يذكر نقلًا عن صلاح الدين الصفدي أن ركن الدين عاش بضعا وسبعين سنة، ولم يقف أمام هذه المسألة ليحققها، ولم يلفت انتباهه أنه على ما نقله عن الصفدي يكون قد ولد بعد وفاة ياقوت، فكيف يترجم ياقوت لمن يأتي بعد وفاته؟ كان من المتوقع أن يحقق السيوطي هذه القضية غير أنه - كما عهدنا عنه رحمه الله - لا يكلف نفسه في كثير من الأحيان سوى عناء النقل فقط.

1 بغية الوعاة: 1 / 499.

(39/1)

و موطنه:

ونقصد بموطنه مسقط رأسه حيث ولد ونشأ وقضى طفولته وصباه حتى شب عن الطوق، وبدت عليه معالم النبوغ والتفوق.

وكتب التراجم التي بين أيدينا والتي ترجمت لركن الدين لا تحدثنا عن المكان الذي ولد

فيه، ولكننا نرجح أنه ولد في مدينة "أستراباذ" بفتح الهمزة وكسرها¹؛ وذلك لإجماع المؤرخين على نسبته إليها.
- أستراباذ:

مدينة كبيرة مشهورة أخرجت الكثيرين من أهل العلم في كل فن، وهي مدينة في شمال فارس، من أعمال طبرستان في بلاد مازندران بين سارية وجرجان. وتقع بالقرب من الجانب الجنوبي الشرقي من بحر قزوين، وتبعد عن البحر من جهة الشرق ثلاثة وعشرين ميلاً، وهي على ارتفاع 380 قدمًا على سطح البحر على سفح جبال شاهقة الارتفاع مغطاة بالغابات الكثيفة، وهي فرع من جبال البرنس، وعلى حافته واد متسع تكثر المستنقعات في كثير من أرجائه، وتقل الزراعة فيه على الرغم من خصوبته، وينتهي بصحراء التركمان الرملية "قُرّه قُمْ".
ويفسر البعض معنى "أستراباذ" بمدينة النجوم؛ إذ "أستروستاره" بمعنى "نجم" في الفارسية. والبعض الآخر يفسر معناها بمدينة أو مكان البغال "أستروستر" بالفارسية: البغل؛ إذ يقال إنه لم يسكنها في أول عهدها سوى أصحاب البغال والحمير².

-
- 1 وهذا الضبط لابن الأثير في اللباب: 1/ 51. أما ياقوت فيذكر في معجم البلدان 1/ 174 أنها بفتح الهمزة.
 - 2 ينظر: اللباب: 1/ 51، ومعجم البلدان: 1/ 174-175، ودائرة المعارف الإسلامية: 2/ 87-88.

(40/1)

ونقل ياقوت عن ابن البناء أن "أستراباذ" كورة بنسا من نواحي خراسان¹.
وقيل: أستراباذ كورة بالسواد يقال لها كَرخ مَيْسان².
وقد يطلق عليها: أستراد، وستراباذ³. واستراباذ⁴.
إلا أن الأشهر والأكثر "أستراباذ"⁵.

-
- 1 ينظر: معجم البلدان: 1/ 175.
 - 2 ينظر: المصدر السابق.
 - 3 ينظر: دائرة المعارف الإسلامية 2/ 87.

4 ينظر: اللباب "1/ 51".

5 ومن مشاهير أهلها: أبو نُعيم الأستراباذي "ت 320هـ" "ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى: 3/ 335-336 والنجوم الزاهرة: 3/ 251". وأبو أحمد عمرو بن أحمد بن محمد بن الحسن الأستراباذي "ت 362هـ" "ترجمته في المصدر السابق: 3/ 468-469". ورضي الدين الأستراباذي "ت 362هـ" "ترجمته في المصدر السابق: 3/ 468-469". ورضي الدين الأستراباذي "ت 686هـ" "ترجمته في أعيان الشيعة: 44/ 12-16".

(41/1)

ز- نشأته وحياته العلمية:

إن الفترة الأولى من فترات حياة ركن الدين يكتنفها غموض تام، بل هي مجهولة تمامًا، إذ إن كتب التراجم لم تذكر شيئًا عن مولده أو نشأته الأولى، أو حياته حتى سنة "667هـ" وهي السنة التي رحل فيها إلى مراغة بأذربيجان، ويبدو أنه بدأ حياته بدراسة القرآن الكريم وعلوم اللغة العربية بأستراباذ وبعد أن حَصَلَ كل ما يمكن تحصيله في موطنه، تاقَت نفسه إلى المزيد من العلم فرحل إلى مراغة سنة 667هـ، حيث كانت مراغة آنذاك مركزًا هامًا من مراكز العلم والثقافة خاصة بعد سقوط بغداد. وفي مراغة التقى بالعلامة نصير الدين الطوسي وعمل تحت لوائه وتعلمذ عليه وصار من أكبر تلاميذه حتى عينه الطوسي معيدًا في حلقاته، وذلك بعد أن حصل منه علمًا كثيرة¹ يقول ابن رافع في "ذيل تاريخ بغداد": "قدم مراغة، واشتغل على مولانا نصير الدين وكان يتوقد ذكاء وفطنة، وكان المولى قطب الدين حينئذ في ممالك الروم، فقدمه النصير، وسار رئيس الأصحاب بمراغة، وكان يجيد دروس الحكمة"². وقد كان نصير الدين الطوسي هذا من أبرز علماء المسلمين في عصره في بلاد خوارزم شاه، وطارت شهرته في الآفاق، وكانت شهرته في جميع العلوم، وخاصة في الهيئة والفلك والنجوم والأرصاد، وكانت شهرته في علم النجوم والرصد قد بلغت مسمع

1 ينظر: النجوم الزاهرة: 9/ 231.

2 نقلًا عن بغية الوعاة: 1/ 521. وقد اعتمدنا على النقل لعدم تمكننا من الحصول على كتاب ذيل تاريخ بغداد.

هولاكو، فأراد أن يكون هذا العالم الجليل ضمن حاشيته، ليستعين به وبخبرته في النجوم، فاحتل مكانة مرموقة عنده، وحيث إنه برع في العلم الذي يهتم به سلاطين المغول، وهو علم الرصد والنجوم، فكان هولاكو يطيعه ويضع الأموال الطائلة تحت تصرفه، فاستغل الطوسي ذلك وأرسل إلى علماء المشرق والمغرب يدعوهم إلى مراغة وابتنى لهم فيها مرصدًا كبيرًا، ومكتبة ضخمة بلغت محتوياتها زهاء "400.000" مجلد من المخطوطات معظمها من المنهوبات من خزائن بغداد والشام والجزيرة العربية. وكان ركن الدين واحدًا من لبوا دعوة الطوسي للتلمذة عليه، والعمل تحت لوائه في الميدان العلمي. وكان ركن الدين مبعجلًا عند التتار وجيهاً متواضعًا، يقال إنه كان يقوم لكل واحد حتى للسقاء، وتخرج به جماعة من الأفاضل 1، 2.

1 ينظر: الدرر الكامنة: 2 / 16.

2 لم تحدثنا المصادر التي بين أيدينا والتي ترجمت لركن الدين عن أفراد أسرته ووجوده بينهم، ويبدو أن أسرته لم تكن من ذوي الجاه والسلطان، ولا من ذوي المكانة العلمية أو الاجتماعية المرموقة حتى تتناقل أخبارها كتب التراجم.

ح- رحلاته:

1- رحيله إلى بغداد:

رحل ركن الدين مع أستاذه الطوسي إلى بغداد، وذلك في عام 672هـ، فلما مات الطوسي في هذه السنة رحل ركن الدين إلى الموصل 1.

2- رحيله إلى الموصل:

ترك ركن الدين بغداد متوجهًا إلى الموصل وذلك لما مات أستاذه وفي الموصل احتل مكانة علمية مرموقة وصار عالم المُوصل المنفرد 2 ودرس للشافعية 3 وولي التدريس بالمدرسة النورية، وبالموصل صنف غالب مؤلفاته 4 يقول السيوطي: "ولما توجه النصير إلى بغداد سنة 672هـ لازمه فلما مات النصير في هذه السنة صعد إلى الموصل واستوطنها ودرس بالمدرسة النورية بها وفوض إليه النظر في أوقافها" 5.

1 ينظر: بغية الوعاة: 1 / 522.

2 ينظر: الدرر الكامنة: 2 / 16، وهدية العارفين: 1 / 283.

3 ينظر: السلوك: 2 / 158.

4 ينظر: النجوم الزاهرة: 9 / 231.

5 بغية الوعاة: 1 / 522.

(44/1)

ط - أخلاقه وصفاته:

كان ركن الدين وجيهاً حليماً متواضعاً، يقال إنه كان من شدة تواضعه يقوم لكل واحد حتى للسقاء2.

ويقول السبكي في طبقات الشافعية الكبرى1: "وكان جليل القدر معظمًا عند ملوك الزمان حسن السميت والطالع، حكى أنه كان مدرساً بماردين بمدرسة هناك تسمى مدرسة الشهيد، فدخلت عليه امرأة يوماً، فسألته عن أشياء مُشْكِلَة في الحيض، فعجز عن الجواب، فقالت له المرأة: أنت عَذَبْتُكَ3 واصله إلى وَسَطِكَ وتعجز عن جواب امرأة؟ فقال لها: يا خالة لو علمت كل مسألة أُسأل عنها لوصلت عذبتني إلى قرن الثور".

1 ينظر: الدرر الكامنة: 2 / 16، والشذرات: 6 / 35.

2 9 / 407.

3 عذبة كل شيء: أعلاه أو طرفه. ينظر: القاموس المحيط / عذب / 1: 101. ويقصد بها ههنا: خرقة اللواء؛ أي: العمامة.

(45/1)

ي - مكانته العلمية وثقافته:

كان ركن الدين -رحمه الله- نحويًا، صرفيًا، لغويًا، أديبًا، فقيهاً. يضاف إلى ذلك أنه كان عالماً في المنطق والطب وعلم الكلام، وله تصانيف مفيدة في كل هذه المجالات، سوف

نتحدث عنها في موضعها من هذا المبحث، إن شاء الله تعالى.
وهذا يعني أنه كان على جانب عظيم من الثقافة والاطلاع. قال صاحب أعيان الشيعة:
"كان تلميذ المحقق الطوسي الخواجة نصير الدين، ومن أخص أصحابه ومثله في التحقيق
وكان علامة في العلوم العقلية والنقلية"¹.

1 أعيان الشيعة: 23 / 145.

(45/1)

وقال كحّالة في معجم المؤلفين¹: "عالم مشارك في النحو والتصريف والفقه والمنطق
والطب والكلام والأصول".
وسوف تبرز مكانته العلمية بصورة أوضح من خلال ما سوف نعرضه من آراء للعلماء
فيه، وذلك في موضعه من بحثنا هذا إن شاء الله تعالى.
فإن قيل: من أين استمد ركن الدين ثقافته؟ قلنا: إنه اشتغل على النصير الطوسي
وحصل منه علومًا كثيرة، لدرجة أنه صار معيّدًا في درس أصحابه.
يضاف إلى هذا أنه قد شغف بمصنفات ابن الحاجب -رحمه الله- وعلى وجه خاص
بالكافية وشرحها، وبالشافعية، ومختصر ابن الحاجب في علم الأصول وهو المعروف
باسم: "مختصر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل".
ومؤلفات ابن الحاجب هذه قد طارت شهرتها وعمّت الآفاق في كل الأوقات وخاصة في
عصر ركن الدين الذي هو عصر ابن الحاجب "ت 646هـ"، فتبناها ركن الدين،
وتتلمذ عليها، وصار تلميذًا لابن الحاجب بواسطة مؤلفاته هذه.

1 3 / 196.

(46/1)

ك- مذهب ركن الدين الفقهي:
وعده واحدًا من أكابر علماء الشافعية، وتابعه في هذا المقريري "ت 845هـ"، ونص في
كتابه السلوك على أنه كان مدرّسًا للشافعية.

وتابعهما في ذلك إسماعيل البغدادي في كتابه هدية العارفين. يضاف إلى ذلك أنه شرح واحدًا من أهم كتب الشافعية، وهو كتاب الحاوي الصغير في فقه الشافعية للقزويني "ت 665هـ"1.

وأيضًا نجده يستشهد بكلام الإمام الشافعي؛ حيث أورد له شاهدًا في الوافية2 بعد أن استشهد به في البسيط3، وهو قول الشافعي رحمه الله: ولولا الشعر بالعلماء يزري... لكنت اليوم أشعر من لبيد4 - صلة ركن الدين بالمذهب المالكي:

اتصل ركن الدين بالمذهب المالكي عن طريق الإمام ابن الحاجب "ت 646هـ" حيث إن المعروف عن ابن الحاجب أنه اشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك -رضي الله عنه-5 وفيه صنف غالب مؤلفاته، ومن بينها كتابه منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ومختصره؛ وهما كتابان في أصول الفقه المالكي. وقد تناول ركن الدين هذا المختصر الأصولي بالشرح،

1 ينظر: الأعلام: 2/ 223.

2 ص 72.

3 1/ 136.

4 ديوان الإمام الشافعي ص 73.

5 ينظر: وفيات الأعيان: 3/ 248.

(47/1)

وسمي شرحه: حل العقد والعقل في شرح مختصر منتهى الوصول والأمل. ومن هنا جاء اتصال عالمنا ركن الدين بمذهب الإمام مالك رحمه الله. - اتصاله بالشيعة:

إن أحدًا لم يذكر إن ركن الدين الأسترابادي كان متشيعًا؛ بل كان الرجل سلفيا من أهل السنة يتبع مذهب الإمام الشافعي كما ذكرنا. إذن فمن أين جاء اتصاله بالشيعة؟ أقول: إنه اتصل بالشيعة من الطرق التالية:

أ- تلمذته على نصير الدين الطوسي "ت 672هـ"، وكان النصير الطوسي شيعيا تحدد مذهبه السياسي بتميزه الشديد للثاني عشرية، مما بوأه مقعد الزعامة للشيعة الإيرانية

بفضل مواهبه وتفننه في علوم شتى¹.
ب- ألف كتاباً أسماه "نهج الشيعة" ألفه باسم السلطان إدريس بهادرخان²، ووضح أنه ألفه لكسب رضا هذا السلطان الشيعي.
ج- محاولة علماء الشيعة جاهدين أن يستخلصوه لأنفسهم، فيجعلوه من أعيان الشيعة، ويترجم له العاملي في كتابه أعيان الشيعة³.
ولعل الذي دفع العاملي ليترجم لركن الدين في أعيان الشيعة أنه

-
- 1 ينظر: أعيان الشيعة: 46 / 4-19.
2 ينظر: المصدر السابق: 23 / 145.
3 في: 23 / 70، 145، 146.

(48/1)

عرف من أخباره أنه كان تلميذ الخواجه الطوسي المفضل ومن أخص أصحابه، ومثله في التحقيق على حد تعبيره¹.
يضاف إلى ذلك ما عرف عن أسرته؛ حيث كان جده الأدنى علي بن الحسن شرف الدين شاه، من علماء الشيعة، ذكر ذلك صاحب الذريعة إلى تصانيف الشيعة².
وكذلك ما عرف عن ركن الدين من أنه كان فارسي الأصل.
وبلاد فارس كانت مرتعاً للشيعة بوجه عام، وإن كانت مدينة "قُم" مركزاً للعصبية الشيعية منذ زمن بعيد³، وهي في بلاد فارس تضاهي الكوفة في العراق⁴.
خلاصة القول في عقيدته وهواه:
بعد ما ذكرناه حول عقيدته ومذهبه الفقهي والأدلة التي ذكرناها تأييداً لما ذهبنا إليه يمكننا القول بأن ركن الدين كان مسلماً متديناً ورعاً تقياً سلفياً يتبع مذهب أهل السنة على مذهب الإمام الشافعي،

-
- 1 المصدر السابق.
2 هو الشيخ أغا برك الطهراني. استغرق ستة وعشرين عاماً في تأليف كتاب الذريعة إلى تصانيف الشيعة من سنة 1329هـ إلى سنة 1355هـ. ينظر الكلمة التي كتبها الأوربادي عن حياة المؤلف في مقدمة الكتاب.

3 ينظر: تاريخ الحضارة الإسلامية للمستشرق الروسي "ف. بارتولد" ترجمة حمزة طاهر ص 63 الطبعة الثانية.

4 ينظر: الفهرست لابن النديم ص 98/ ط. الرحمانية، وينظر كذلك: الفن ومذاهبه في الشعر، د. شوقي ضيف، ص 203.

(49/1)

وليس شيعياً بالرغم من صلته بالمتشيعين. ويؤيد ذلك أننا نراه يستشهد بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية وأيضاً بكلام الصحابة مثل: عمر بن الخطاب وابن الزبير -رضي الله عنهما- وأيضاً يستشهد بكلام لابن عباس -رضي الله عنه- كما سنوضح في الفصل الخاص بالشواهد النحوية، ولم نره يستشهد بكلام للإمام علي -رضي الله عنه- بعكس عالم آخر هو الرضي الأستراباذي الذي عاصره وظهرت نزعتة الشيعية بصورة كبيرة من خلال ما استشهد به في مواطن كثيرة من كلام الإمام علي كرم الله وجهه.

(50/1)

ل- **شيوخ ركن الدين وتلاميذه:**

أولاً: شيوخه:

لم تذكر لنا كتب التراجم التي ترجمت لركن الدين من شيوخه سوى العلامة نصير الدين الطوسي وسيف الدين الآمدي، وكذلك لم يشر ركن الدين في مؤلفاته التي وصلت إلينا إلى واحد من شيوخه الآخرين. ولكنني أرجح أنه تتلمذ أيضاً على الإمام ابن الحاجب. فإن قيل: ما السبيل إلى هذا الترجيح. قلنا: إننا لو تأملنا ميلاد كل من الطوسي وابن الحاجب وركن الدين، وكذلك تاريخ وفاتهم، لوجدنا أنهم تعاصروا؛ فالطوسي ولد سنة 597هـ، وتوفي سنة 672هـ، وابن الحاجب ولد سنة 571هـ، وتوفي سنة 646هـ، وركن الدين رجحنا أنه ولد حول سنة 600هـ تقريباً؛ حيث ترجم له ياقوت المتوفى سنة 626هـ، وتوفي سنة 715هـ، وكان من المعمرين،

(50/1)

وقد شاخ على حد عبارة ابن العماد الحنبلي. وقد تعرف الطوسي على كافية ابن الحاجب وشرحها، ومن هذا الشرح نسخة في الأسكوريال ثان رقمها "191"1. وأيضاً تعرف ركن الدين على الكافية وشرحها ثلاثة شروح، وشرح الشافية شرحاً واحداً، وشرح مختصر المنتهى الأصولي له أيضاً. أقول: فكيف عثر الطوسي وركن الدين على مؤلفات معاصريهم ابن الحاجب في زمن يصعب فيه نشر الكتب وتداولها وطباعتها إلا أن يكونوا قد تقابلوا وتدارسوا هذه الكتب؟.

وعلى كل فهذا مجرد ظن وترجيح وإن لم يكن ركن الدين قد تتلمذ مباشرة على ابن الحاجب فقد تتلمذ عليه بطريق غير مباشرة، أعني: تتلمذ على كتبه التي تبناها وجمعها وقرأها وأفاد منها ودرسها وشرحها، وهذا مما لا شك فيه. ويؤكد اهتمامه بجمع كتب ابن الحاجب وبخاصة نسخ الكافية وشرح المصنف لها ما قاله في الوافية² حيث قال ما نصه: "اعلم أي وجدت نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه كان "على الأفصح" بعد قوله: "والآخر الهمزة". وكان فيها بدل قوله: "ومن ثم لم يجز": "ومن ثم ضعف"، وهو قريب من الأول، لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه أولاً. وعلى كل فسوف نعهده واحداً من شيوخه الذين تتلمذ على كتبهم إن لم تكن تلمذة مباشرة، وفي سطور موجزة نقدم ترجمة مختصرة

1 تاريخ الأدب العربي: 5 / 310.

2 ص 320.

(51/1)

للطوسي ولابن الحاجب، ولنبدأ بالطوسي؛ حيث لا شك في أنه تتلمذ عليه مباشرة:

1- نصير الدين الطوسي:

هو أبو جعفر محمد بن محمد بن الحسن أشهر علماء القرن السابع الهجري، فيلسوف، فلكي، إذ كان رأساً في العلوم العقلية وعلامة بالأرصاد والمجسطي والرياضيات. وهو إخباري متعدد الجوانب، وهو سياسي شيعي. ولد بطوس في الحادي عشر من جمادى الأولى 597هـ/ الثامن عشر من فبراير سنة 1201م. ودرس علوم اللغة من نحو وصرف وأدب بعد دراسته للقرآن الكريم، وتوفي ببغداد في الثامن عشر من ذي الحجة

سنة 672هـ/ السادس والعشرين من شهر يولية سنة 1274م.

وكانت منزلته عالية عند هولاء، فكان هولاء يطيعه فيما يشير به عليه، حتى بنى له مرصداً عظيماً في مراغة، واتخذ خزانة مملأها بالكتب التي نهب من بغداد والشام وشبه الجزيرة العربية، اجتمع فيها من الكتب نحو أربعمئة ألف مجلد وقرر منجمين لرصد الكواكب وجعل أوقافاً تقوم بمعاشهم، وكان هولاء يمدونه بالأموال. وصحبه في غزو بغداد. وقيل إن الطوسي هذا هو الذي أشار على هولاء بقتل الخليفة العباسي المستعصم بالله، بعد دخول بغداد، وساعده

(52/1)

في ذلك الوزير ابن العلقمي¹.

وقد تحدد مذهبه السياسي بتحيزه الشديد للثني عشرية مما بوأه مقعد الزعامة للشيعة الإيرانية بفضل مواهبه وتفننه في علوم شتى².

وللطوسي مصنفات كثيرة جداً في كل فروع المعرفة جاوزت المائة بين كتاب ورسالة ومقالة، في مختلف المواضيع، وباللغتين العربية والفارسية، حيث صنف في الحكمة والفلسفة والهيئة والنجوم والرياضيات والطبيعات والعلوم الدينية وعلوم العربية وغيرها. ومن مؤلفاته التي لا تحصى: شرح كافية ابن الحاجب³، وشكل القطاع، وتجرید العقائد، وتلخيص المحصل، ورسالة في الموسيقى شرحها، وغير ذلك⁴.

2- السيف الأمدي:

هو: علي بن علي بن محمد بن سالم التغلبي، الإمام أبو الحسن سيف الدين الأمدي المشهور صاحب التصانيف الكثيرة. ولد بـ"آمد" سنة 511هـ وتوفي بها سنة 636هـ. وقد نص السيوطي⁵.

1 ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير: 13/ 201.

2 ينظر: ترجمته في: الأعلام: 7/ 257، 258، وأعيان الشيعة: 46/ 4-19،

ومعجم المؤلفين: 11/ 307، ودائرة المعارف الإسلامية: 15/ 378-382.

3 ينظر: تاريخ الأدب العربي: 5/ 310. وينظر مؤلفاته في هذا المصدر في: 1/ 508.

4 في فوات الوفيات، لابن شاکر الکتبي، فصل عن نصير الدين الطوسي ومصنفاته؛

ينظر: 3/ 246-252.

5 في بغية الوعاة: 1/ 522.

(53/1)

على أن ركن الدين قد أخذ عنه.

وللرجل مصنفات مفيدة منها: الباهر في علم الأوائل والأواخر، وأبكار الأفلاك في أصول الفقه، والحقائق في علوم الأواخر، وإحكام الأحكام في أصول الفقه، وغير ذلك¹.

3- ابن الحاجب:

هو أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين الدويني² الكردي الأصل، المشهور بابن الحاجب، وقد اشتهر بذلك؛ لأن أباه كان حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي. ولد بإسنا بصعيد مصر سنة 570هـ، ونشأ بالقاهرة ثم هاجر إلى دمشق، ومات بالأسكندرية سنة 646هـ، وله مؤلفات كثيرة جداً وعظيمة في مختلف المجالات، تدل على غزارة علمه ودقه فهمه، من بينها المقدمة الكافية في النحو، والشافية في الصرف، وشرحها والإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، ومنتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، ومختصره المعروف بمختصر المنتهى الأصولي، وغير ذلك مما يضيق المقام عن حصره³.

1 ينظر في ترجمته: لسان الميزان: 3/ 134، 135، ومفتاح السعادة: 2/ 179، والأعلام: 5/ 53.

2 قال ابن فرحون في الديباج المذهب: 2/ 89: "ودونه موضع الأكراد ببلاد المشرق".

3 ينظر ترجمة ابن الحاجب في:

- وفيات الأعيان، لابن خلكان "ت 581هـ": 3/ 248. تحقيق إحسان عباس "دار الثقافة العربية".

(54/1)

ثانيًا: تلاميذه

لم تذكر لنا كتب التراجم من تلاميذ ركن الدين سوى تاج الدين الأردبيلي، وإن كنت أرى أنه تتلمذ على يديه كثير من أهل العلم والفضل، بدليل قول ابن حجر وهو بصدد ترجمته: "وتخرج به جماعة من الفضلاء"¹.

تاج الدين الأردبيلي:

هو تاج الدين، أبو الحسن، علي بن عبد الله أبي الحسن² ابن أبي بكر، الأردبيلي، التبريزي، الشافعي، عالم جامع لأنواع العلوم؛ النحو والفقه، التفسير، الحديث، الأصول، الحساب، الهندسة، الكلام، الطب.

- الطالع السعيد، للإدقوي "ت 648هـ"، ص 356، تحقيق سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف / سنة 1966م.

- البداية والنهاية، لابن كثير "ت 774هـ"، 13 / 176.

- الديباج المذهب، لابن فرحون "ت 799هـ": 2 / 86. تحقيق الأحمدي أبو النور / دار التراث بالقاهرة.

- مفتاح السعادة، طاش كبري زادة "ت 968هـ" 1 / 139. دار الكتب الحديثة بالقاهرة.

- شذرات الذهب، لابن العماد "ت 1089هـ": 5 / 234.

- روضات الجنات، للخوانساري "ت 1311هـ": تحقيق أسد الله إسماعيل / قم سنة 1392هـ.

- تاريخ الأدب العربي، بروكلمان: 5 / 308-343.

- ابن الحاجب النحوي: آثاره ومذهبه، طارق عبدعون الجنابي دار التربية ببغداد.

1 الدرر الكامنة: 2 / 16.

2 وفي الأعلام: "5 / 121": "أبو الحسن".

(55/1)

ولد في أردبيل بآذربيجان سنة 677هـ، وسكن تبريز، ورحل إلى بغداد فمكة حاجا، فمصر، وتوفي بالقاهرة في رمضان سنة 746هـ، أخذ النحو والفقه عن عالمنا ركن الدين الأستراباذي²، وقرأ عليه شرحه للكافية، وله شيوخ في مختلف العلوم والفنون.

وله مؤلفات كثيرة منها: حاشية على شرح الحاوي الصغير للقزويني في الفقه الشافعي. ومبسوط الأحكام، ومختصر علوم الحديث لابن الصلاح والتذكرة في الحساب. وغير ذلك كثير³.

1 وفي الشذرات: 6/ 148: "ولد سنة 667هـ".

2 وتاج الدين الأردبيلي المترجم له: شيخ العلامة ابن هشام الأنصاري "708هـ-761هـ" تعلم النحو والفقه على ركن الدين الأسترباذي، وعلمه لتلميذه ابن هشام، وعلى هذا يكون ابن هشام تلميذًا غير مباشرًا لركن الدين الأسترباذي موضوع البحث. 3 ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة: 3/ 72-74، والأعلام: 5/ 121، وهدية العارفين: 1/ 7719، ومعجم المؤلفين: 7/ 134.

(56/1)

م- وفاته:

اختلف المؤرخون حول السنة التي توفي فيها عالمنا ركن الدين وكذلك حول الشهر الذي توفي فيه، والأكثر على أنه توفي سنة 715هـ، وهذا ما ذكره السبكي "ت 771هـ" في طبقات الشافعية الكبرى¹ والمقريزي "ت 845هـ" في السلوك² وابن حجر "ت 852هـ" في الدرر الكامنة³، وتابعهم في

1 في: 9/ 407-408.

2 2/ 158.

3 3/ 17.

(56/1)

التصريح بهذا التاريخ إسماعيل البغدادي "ت 1339هـ" في هدية العارفين¹. وهناك من عين الشهر الذي توفي فيه في هذه السنة "715هـ"؛ حيث ذكر ابن تغري بردي أنه توفي في صفر سنة 715هـ²، وهو عين ما أثبتته العيني في عقد الجمان. وذكر ابن رافع في ذيل تاريخ بغداد أنه توفي في الرابع عشر من صفر سنة 715هـ.

وقد اضطرب المتأخرون في تحديد السنة التي توفي فيها؛ حيث ترجم له ابن العماد مرة تحت وفيات "715هـ" وأخرى تحت وفيات "718هـ". وذكر حاجي خليفة أنه توفي سنة "715هـ" 3. وهذا ما نص عليه عمر كحالة في معجم المؤلفين 4. ونحن نرجح أنه توفي سنة 715هـ. وهو الرأي الذي عليه الأكثر من المتقدمين الذين هم أقرب زمنًا إليه، وكانت وفاته في مدينة الموصل في الرابع عشر من شهر صفر عند مشهد الكف وكانت جنازته مشهودة، رحمه الله رحمة واسعة 5.

1 / 283.

2 ينظر: النجوم الزاهرة: 9 / 231.

3 ينظر: كشف الظنون، ص 1273، 1648.

4 في: 3 / 196.

5 ينظر ترجمة ركن الدين في: معجم الأدباء: 8 / 5، تنمة المختصر بأخبار البشر: 2 / 263، طبقات الشافعية الكبرى: 9 / 407، 408، السلوم في معرفة دولة الملوك: 2 / 158، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: 6 / 86، والدرر الكامنة: 2 / 16، 17، النجوم الزاهرة: 9 / 231، وبغية الوعاة: 2 / 218، كشف الظنون: ص 1273، 1648، شذرات الذهب: 6 / 35، والأعلام: 2 / 223، هدية العارفين: 1 / 283، أعيان الشيعة: 23 / 70، 145، معجم المؤلفين: 3 / 196، 197.

(57/1)

ن- آراء العلماء فيه:

عرف القدماء مكانة ركن الدين، وكذلك المحدثون، فكان له من الثناء والتقدير والإعجاب من هؤلاء وأولئك، ما رأيناه يتفق في جملته مع شخصيته وعبقريته، وسنورد بعض ما قيل فيه، وفاء بحقه ومشاركة في التقدير والإعجاب من جهة، واستيفاء للبحث من جهة أخرى، مع الوقوف عند بعض النصوص ومناقشتها كلما دعا الأمر إلى ذلك ثم التعقيب عليها في النهاية لإبداء رأينا الخاص في مثل هذه الآراء مدحًا أو قدحًا. والآن أكتفي بهذه العجالة، وأدلف إلى ما نحن بصدد من البيان: فهذا ياقوت الحموي "ت 626هـ"، ذلك الذي عاصره، يصفه بقوله: "النحوي، اللغوي، الأديب، حسنة طبرستان، وأوحد ذلك الزمان" 1.

ويقول السبكي "ت 771هـ": "وكان جليل القدر، معظمًا عند ملوك الزمان، حسن السميت والطالع"2.

وقال المقرئزي "ت 845هـ" في السلوك3: "عالم بالموصل

1 معجم الأدباء: 5 / 8.

2 طبقات الشافعية الكبرى: 407 / 9.

3 158 / 2.

(58/1)

ومدرس الشافعية ... وتقدم عند التتار، وتوفرت حرمة، وبرع في علوم المعقولات وكان يجيد الفقه وغيره".

وقال ابن حجر "ت 852هـ": "كان من كبار تلامذة النصير الطوسي وكان مبجلًا عند التتار، وتخرج به جماعة من الفضلاء"1.

وقال ابن تغري بردي "ت 874هـ": "الشيخ الإمام العلامة السيد ركن الدين: كان إمامًا مصنفًا عالمًا بالمعقول"2.

ويقول إسماعيل بن علي الذي شرح أبيات شواهد الوافية، وسماه "كشف الوافية في شرح الكافية": "وكان كتاب الوافية، للسيد العلامة، قدوة العلماء والمتبحرين، زبدة المتقدمين والمتأخرين ركن الملة والدين -أسكنه الله تعالى بحايح جناته- دستورًا في هذا الفن؛ إذ به يعرف أكثر مسائله، ومشهورًا؛ إذ كل واحد يستضيء بنور معامله مع ما للطلبة من الحرص عليه وقراءته والشغف بدراسته"3.

وبصفه ابن العماد الحنبلي "ت 1089هـ" بأنه كان "علامة متكلمًا، نحويًا"4. ويقول العاملي: "كان تلميذ المحقق الخواجه نصير الدين، ومن أخص أصحابه، ومثله في التحقيق. وكان علامة في العلوم العقلية والنقلية"5.

1 الدرر الكامنة: 16 / 2.

2 النجوم الزاهرة: 231 / 9.

3 مقدمة كشف الوافية في شرح الكافية.

4 شذرات الذهب: 6 / 35.

5 أعيان الشيعة: 23 / 145.

(59/1)

وجدير بركن الدين أن يكون موضع تقدير الجميع؛ فهو من عرفت علماً وخلقاً وتديناً، وتواضعاً، ولعل ياقوت الحموي "ت 626هـ" قد اكتشف مواهبه المبكرة واتصل به عن قرب وعرف عنه من العلم والفضل أكثر مما عرفناه بكثير، فأطلق عليه عبارته المشهورة التي حفظها التاريخ الطويل وسوف يحفظها للأجيال اللاحقة إن شاء الله، وهي عبارته التي يصف فيها ركن الدين بقوله: "النحوي، اللغوي، الأديب، حسنة طبرستان، وأوحد ذلك الزمان".

وقد أعجب العلماء بنحو ركن الدين، لدرجة أننا نرى بعضهم من شدة إعجابه بما كتبه ركن الدين تشحذ قريحته، فينشد شعراً يصرح فيه بأنه من أراد نحواً مهذباً فعليه بكتاب المتوسط، لركن الدين، ويصرح ثانية بأن من يريد نحو الأعالي فعليه بمقال ركن الدين في المتوسط، استمع إليه وهو يقول عن كتاب المتوسط:

يا من يهذب منطقاً بالنحو خذ ... بالحاجبية وامش في المتوسط

إن النتيجة لا يفوز بصدقها ... من لم يفز يوماً بخير أوسط

لا تطلب الأعلى فإن مناله ... صعب ولا ترض المذل فتسقط

فالخير في وسط الأمور وإنني ... شاهدت كل النفع في المتوسط

يا قاصداً نحو الأعالي جاهداً ... في النحو خذ منه بوجه أحوط

بالحاجبية خذ وثق في حلها ... بمقال ركن الدين في المتوسط

هذا إلى أنني لست أزعم أن صاحبي ركن الدين مبرأ من كل عيب، فما هو بمعصوم ولقد أخذت عليه أنه كان - مع دقته الشديدة -

(60/1)

غير دقيق في مسألتين اثنتين: إحداهما 1: تتعلق بنسبة رأي إلى صاحبه، حيث ذكر أن عيسى بن عمر، وأبا العباس المبرد، كانا يريان أن المؤنث إذا سمي باسم مذكر، على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، مثل زيد ونحوه، يمنع الصرف فقط. ولكني رأيت أنهما

يجوزان الأمرين في هذه المسألة، مع ترجيح الصرف.
والثانية² تتعلق بنسبة قراءة إلى صاحبها، وهي قراءة قوله تعالى: "يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ
وَالْآصَالِ"، رجال³. ببناء "يُسَبِّحُ" للمفعول، فقد نسب هذه القراءة لعاصم وابن
عامر. والحق أنها قراءة ابن عامر وأبي بكر، أما قراءة حفص التي رواها عن عاصم فهي
{يُسَبِّحُ} بالبناء للفاعل.

وسوف نتحدث عن هذين المأخذين في موضعهما من البحث إن شاء الله تعالى⁴.
وعلى كل فمأخذ في كتاب البسيط على ضخامته، ومأخذ آخر في كتاب الوافية لا
يقللان بحال من الأحوال من شأن عاملنا الكبير.
فلست إذن بالغاوي ولا المتعصب، ولكنها بموضوعية شديدة الصورة التي انطبعت في
نفسي وذهني، بعد دراسة الرجل دراسة فاحصة واعية

1 في البسيط: 150 / 1.

2 في الوافية: ص 49.

3 سورة النور: من الآيتين: "36، 37".

4 ينظر: ص من الكتاب.

(61/1)

فيما أحسب.
وفي نهاية المطاف أعود فأقول: رحم الله أبا علي، لقد كان شخصية قوية في جبين التاريخ
أحبها الجميع فأنشأوا عليه ثناء حارا مستفيضاً، وأعترف أنني مستريح الآن، بعد أن
كشفت النقاب عن شخصية كهذه عرفها القدماء فاعترفوا بفضلها، ولم يكن المحدثون
يعرفونها فبعضهم ظنه الرضي، وبعضهم لم يظنه شيئاً.

(62/1)

– المبحث الثاني: آثاره "الموجود منها والمفقود"
حفظ التاريخ لركن الدين أسماء بعض آثاره، فذكر له ياقوت في معجم الأدباء اثنين من
المؤلفات¹ وارتفع بها السبكي إلى سبعة²، وذكر المقريزي من تلك السبعة ستة فقط³،

وذكر ابن حجر سبعة من هذه المؤلفات⁴، وأما ابن تغري بردي فقد ذكر ثمانية مؤلفات، وأردف ذلك بعبارة: "وعدة تصانيف أخر ذكرناها في غير هذا الكتاب"⁵. وأما صاحب أعيان الشيعة فقد بلغ بها ستة عشر مصنفاً⁶.
ومما لاحظته أن العديد من كتب التراجم كانت تردف ما تقوله بشأن هذه المؤلفات بالعبارة التقليدية التي درج عليها المترجمون حينما يقولون "وغير ذلك" فليتهم ذكروا كل ما وقفوا عليه وأراحوا من جاء بعدهم من عناء كثير.
وقد رأيت أن أتبع آثاره في كل ما وقع تحت يدي من كتب التراجم وغيرها فوجدتها بلغت العشرين، بالرغم من أن معظم المراجع التاريخية -عدا ما ذكرناه- لا يكاد يشير إلا إلى النزر

1 ينظر: 5 / 8.

2 ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: 9 / 407.

3 ينظر: السلوك: 2 / 158.

4 ينظر: الدرر الكامنة: 2 / 16، 17.

5 النجوم الزاهرة: 9 / 231.

6 ينظر: أعيان الشيعة: 23 / 145.

(63/1)

اليسير من آثار ركن الدين، وأحياناً يطوي الحديث فلا يصرح بكثير أو قليل. على أن جل هذه الآثار قد عدت عليها العوادي فطواها الزمن فيما طوى من ذخائر، ولم يصل إلينا إلا كتب أربعة قمنا بدراستها وتحليلها في كتابنا الموسوم بـ"ركن الدين الأسترباذي وجهوده النحوية والتصرفية" لكي نكشف النقاب عن جهود الرجل في الميدانين، النحوي والصرفي.

وقد حاولت جاهداً أن أتعرف تاريخ تأليف كل كتاب على حدة ليكون تاريخ الإنتاج أساس هذا الترتيب، ولكن عبثاً حاولت، وحين عز علي ذلك عمدت إلى ترتيبها حسب أحرف الهجاء. هذا وسأحاول جاهداً أن أوثق نسبة كل كتاب إلى ركن الدين، وذلك بذكر المراجع التي أشارت إليه، وبالنصوص التي نقلت منه، كلما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وإليك هذه الآثار:

1- الاختبارات النحوية:

صنفه ركن الدين وأهداه للسلطان الملك المظفر صاحب ماردين. ذكره العيني في "عقد الجمان"1.

والكتاب مفقود بحث عنه كثيراً وفتشت عنه في جميع المكتبات العامة، لكن دون جدوى.

2- البسيط:

ويسمى "الشرح الكبير": وهو شرح مطول على الكافية.

1 2 / 158.

(64/1)

لابن الحاجب. وهو واحد من شروح ثلاثة له على الكافية.

3- حل العقد والعقل في ضرح مختصر منتهى الوصول والأمل:

وهو شرح على كتاب: مختصر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل للإمام ابن الحاجب. وهو كتاب في أصول الفقه المالكي.

وقد ذكره المقرئ في "السلوك"، وابن حجر في "الدرر الكامنة"1، وابن تغري بردي في "النجوم الزاهرة"2 والبغداد في "هدية العارفين"3.

وجاء في كشف الظنون "ص1853" ما نصه: "ومن شرحه -يعني: مختصر المنتهى لابن

الحاجب- السيد ركن الدين الأسترابادي. أوله: أما بعد حمد الله خالق الصور

والأشباح... إلخ سماه: حل العقد والعقل في شرح مختصر الوصول والأمل، ذكر في أوله

اسم السلطان الملك المظفر قرأ أرسلان بن السيد نجم الدين الغازي الأرتقي الذي تولى

الملك على ماردين سنة 653هـ وكانت وفاته سنة 691هـ والكتاب من الذخائر

المفقودة.

4- حواش على التجريد، للطوسي:

1 2 / 17.

2 9 / 231.

3 1 / 283.

-
- وهي حواش على كتاب: تجريد العقائد، لنصير الدين الطوسي ويعرف أيضاً بتجريد الكلام. ذكره العاملي في أعيان الشيعة¹.
وهذه الحواشي جمعها في كتاب، وهو مفقود:
5- حواش على كليات القانون:
ذكره العاملي في أعيان الشيعة²، وهو مفقود.
6- الزينية:
وهي مقدمة في النحو ذكرها العيني في عقد الجمان³. وتابعه العاملي في أعيان الشيعة⁴
وهذه المقدمة من الذخائر العلمية المفقودة.
7- شرح الحاوي الصغير:
وهو شرح على كتاب "الحاوي الصغير"⁵، للإمام عبد الغفار بن الكريم بن عبد الغفار
نجم الدين، المعروف بالخطيب القزويني المتوفى سنة 665هـ. وهو كتاب في الفقه على
المذهب الشافعي.

-
- 1 ينظر: 145 / 23. ويوجد من كتاب التجريد للطوسي نسخة خطية بدار الكتب
المصرية تحت رقم "305" علم كلام طلعت. تقع في "33" ق.
2 ينظر: 145 / 23.
3 296 / 2
4 145 / 23
5 من الحاوي الصغير نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية بالقاهرة، الأولى في
"104" ق، خط سنة 788هـ، برقم "1413" فقه شافعي. والأخرى في "100" ق
خط سنة 678هـ برقم: "123793/ رمز "ب".

-
- وذكر ابن حجر العسقلاني أن ركن الدين شرح الحاوي شرحين¹ وذكر إسماعيل
البغدادي في هدية العارفين: أن هذا الشرح في أربعة مجلدات².
وذكر هذا الشرح أيضاً السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى"³ والمقريزي في "السلوك

لمعرفة دولة الملوك"4 وهو بعد مفقود.

8- شرح ديوان الحماسة:

وهو شرح على ديوان الحماسة الذي جمعه أبو تمام، حبيب أوس الطائي "ت

231هـ"5.

وهذا الشرح مفقود، ذكره ياقوت في "معجم الأدباء"6 والسيوطي في "بغية الوعاة"7،

وإسماعيل البغدادي في "هدية العارفين"8، وكحالة في "معجم المؤلفين"9.

1 ينظر: الدرر الكامنة: 2 / 17.

2 ينظر: هدية العارفين: 1 / 283.

3 ينظر: 9 / 407.

4 ينظر: 2 / 158.

5 طبع ديوان الحماسة لأبي تمام، في بغداد بتحقيق د. عبد المنعم أحمد صالح ونشرته

دار الشؤون الثقافية العامة بوزارة الثقافة والإعلام. اعتماداً على نسخة فريدة، محفوظة

في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب جامعة الآداب جامعة بغداد، برواية أبي

منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي "ت 540هـ".

6 ينظر: 8 / 5.

7 ينظر: 1 / 499.

8 ينظر: 1 / 283.

9 ينظر: 3 / 197.

(67/1)

وهذا الشرح صنّفه ركن الدين في مرحلة مبكرة من حياته، أي: قبل سنة 626هـ، التي

توفي فيها ياقوت الحموي. وهذا يؤكد ما رجحناه بشأن ميلاده، وأنه كان من

المعمرين¹.

9- شرح شافية ابن الحاجب:

وهو شرح على مقدمة ابن الحاجب في التصريف، والمعروفة بالشافية، وسوف نفرّد لهذا

المصنّف حديثاً خاصاً في موضعه من هذا البحث، إن شاء الله تعالى.

10- شرح شمسية المنطق:

وهو شرح على كتاب "الشمسية" في المنطق لأستاذه وشيخه نصير الدين الطوسي. ومن الشمسية نسخة خطية بمدرسة يحيى باشا بالموصل برقم "19".
وشرح ركن الدين ذكره السبكي في طبقات الشافعية الكبرى وقال: "وقد وقفت عليه"2. وهو بعد مفقود.

11- الشرح الصغير على كافية ابن الحاجب:
وهو شرح ثان له على الكافية، لمصنفها العلامة ابن الحاجب وهو شرح مختصر، اختصر به مصنفه شرحه الكبير.

12- شرح فصيح ثعلب:
وهذا الكتاب شرح فيه مصنفه ركن الدين كتاب "الفصيح" في

1 ينظر ص "23" من البحث.

2 طبقات الشافعية الكبرى: 9 / 407.

(68/1)

اللغة لإمام العربية أبي العباس، أحمد بن يحيى ثعلب "ت 291هـ"1.
وذكره ياقوت في "معجم الأدباء"2، والسيوطي في "بغية الوعاة"3، وحاجي خليفة في "كشف الظنون"4، والبغدادى في "هدية العارفين"5. وكحالة في "معجم المؤلفين"6.
وهو من الكتب المفقودة.

13- شرح قواعد العقائد، للغزالي:

1 وكتاب الفصيح لثعلب قد اختار فيه مؤلفه الفصيح من كلام العرب مما يجري في كلام الناس وكتبهم. ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم "446" لغة، خطت سنة 1177هـ، وأخرى بالمدينة المنورة، مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم "9" رمز "س"، خطت سنة 1298هـ، وعليها شرح أرجوزة أبي نواس في غريب اللغة لابن جني، مطلعها:
وبلدة فيها زور ... صعراء تخطا في صعر
ومنه نسخة ثالثة ضمن مجموعة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم "15" رمز "س"، كتبت سنة 1301هـ.

وقد طبع الكتاب بليبسك عام 1876م في نحو من سبعين صفحة، ومعه مقدمة وملاحظات بالألمانية، وطبع أيضاً بالمطبعة النموذجية بمصر سنة 1368هـ. نشره وعلق عليه الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي.

2 ينظر: 5 / 8.

3 ينظر: 1 / 499.

4 ينظر: ص 1283.

5 ينظر: 1 / 283.

6 ينظر: 3 / 2967.

(69/1)

وهو شرح لكتاب "قواعد العقائد" 1 تأليف حجة الإسلام، أبي حامد بن أحمد الغزالي "450هـ-505هـ". وذكره صاحب "النجوم الزاهرة" 2، وحاجي خليفة في "كشف الظنون" 3 والبغدادى في "هدية العارفين" 4. وهو مفقود أيضاً.

14- شرح قواعد العقائد النصيرية:

وهو شرح لكتاب "قواعد العقائد النصيرية" في علم الكلام، تأليف شيخه الخواجة نصير الدين الطوسي، كتب ركن الدين شرحه لولد أستاذه الطوسي في حياة الأستاذ، ذكر ذلك العاملي في أعيان الشيعة 5. وهو مفقود.

15- شرح المطالع في المنطق في مجلدين:

ذكر ذلك السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" 6، وكذلك ابن تغري بردي في "النجوم الزاهرة" 7. وهو بعد مفقود.

16- شرح المعالم في أصول الدين:

اختصر ركن الدين المعالم في أصول الدين، وشرحه. قال

1 وهو كتاب في علم الكلام حققه الأستاذ سعيد زايد. وطبع في القاهرة سنة 1960

في "128" صفحة من القطع المتوسط.

2 ينظر: 9 / 231.

3 ص 1358.

4 ينظر: 1 / 283.

146 / 23 5.

6 ينظر: 9 / 407.

7 ينظر: 9 / 231.

(70/1)

السبكي في طبقات الشافعية الكبرى: "وقد وقفت عليه" 1 ولكنه لم يصل إلينا.

17 مرآة الشفاء في الطب:

ذكره حاجي خليفة في "كشف الظنون" 2، والبغدادي في "هدية العارفين" 3. وهو من الآثار المفقودة.

18- نهج الشيعة:

ألفه باسم السلطان إدريس بهادر خان. ذكر ذلك العاملي في "أعيان الشيعة" 4. وهو مفقود لم يصل إلينا.

19- الوافية في شرح الكافية "المتوسط":

وهو شرح ثالث على كافية ابن الحاجب، ويعرف بين الدارسين بالمتوسط.

20- له كتاب جمع فيه أسئلة كان قد سألها شيخه الطوسي:

وأجاب عنها. ذكر ذلك العاملي في "أعيان الشيعة" 5.

والكتاب من الآثار المفقودة.

1 9 / 407.

2 ص 1648.

3 1 / 283.

4 23 / 145.

5 ينظر: 23 / 146.

(71/1)

ما وصل إلينا من مصنفاته:

وصل إلينا من مؤلفات عالمنا - رحمه الله - المصنفات التالية:

- 1- كتاب البسيط، وهو شرح كبير على كافية ابن الحاجب.
 - 2- كتاب الوافية في شرح الكافية، وهو معروف بين العلماء باسم المتوسط.
 - 3- شرح شافية ابن الحاجب في الصرف.
- وفي هذه العجالة نقدم تعريفاً مفصلاً بهذه المصنفات ونذكر مخطوطاتها ونعرف بأماكن وجودها، وننص على ما طبع منها، ومكان طبعته وسبب تأليفها، وأيضاً نلقي الضوء على ماهية كل مؤلف ومحتواه ونكشف النقاب عن أهم ما يمتاز به بين مؤلفات العربية ومصنفاتها.

(72/1)

1- كتاب البسيط:

وهو شرح كبير صنفه الإمام ركن الدين الأستراباذي على كتاب "الكافية" 1 لصاحبه الإمام ابن الحاجب رحمه الله تعالى.

وهو شرح كبير حاول فيه ركن الدين -على حد تعبيره- تفسير مشكلات الكافية وشرح معضلاتها، وإيضاح إشاراتها ورموزها، وإبراز ما تحتها من دفائن وكنوز بعبارات واضحة وألفاظ لائحة جلية.

-توثيق اسم الكتاب:

1 الكافية: مختصر تعليمي في النحو، هذا فيه مؤلفه حذو الزمخشري في مفصله -في الغالب- ولكنه امتاز عن الزمخشري بجعله موضوعات الكافية نحوية محضة. وأفرد بين الموضوعات الصرفية كتاباً خاصاً هو "الشافية"، بعكس الزمخشري الذي جمع في مفصله بين الموضوعات النحوية والموضوعات الصرفية -كما فعل سيبويه في كتابه- وبهذا يكون ابن الحاجب قد انتهج منهجاً جديداً يقوم على التخصيص التأليفي.

ومما يلاحظ أن الكافية خالية من المقدمة، خالية من الحمدلة، وقد أشار إلى ذلك الجامي في مقدمة كتابه "الفوائد الضيائية"، واعتذر له، بقوله: "اعلم أن الشيخ -رحمه الله- لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه، بأن جعله جزءاً منها هضماً لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث إنه كتابه ليس ككتب السلف -رحمهم الله تعالى- حتى يصدر به على سننها، ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقاً حتى يكون بتركه أقطع، لجواز إتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءاً من كتابه. وبدأ بتعريف الكلمة والكلام؛ لأنه

يبحث في هذا الكتاب عن أحوالها؛ فمتى لم يعرف كيف يبحث عن أحوالها، وقدم الكلمة على الكلام؛ لكون أفرادها جزءاً من أفراد الكلام، ومفهومه جزءاً من مفهومه". وهذا الكتاب مع وجازته واختصاره جامع لكل مسائل النحو وقضاياها، وقد أعجب العلماء به في كل العصور والأمصار، وشحذ قرائح الشعراء فقال فيه بعضهم شعراً: ما أبصرت عين بمثل الكافية ... مجموعة تدرى المآرب شافية يا طالباً للنحو الزم حفظها ... واعلم يقينا أنها لك شافية وقال الآخر:

صاغ الإمام العالم ابن الحاجب ... درراً فأخفاها كغمز الحاجب لما تواتر حسنهما بين الوري ... قالت أنا السحر الحلال فحاج بي ونظراً لإعجاب العلماء بها أقبلوا عليها بالشروح والتعليقات والاختصارات والنظم وقد أحصيت لها "150" ما بين شرح ومختصر ومنظومة عليها لأفاضل العلماء منذ عصره وحتى الآن، ولا أجد هنا متسعاً لعرضها أو تفصيل القول فيها. "والوقوف عليها ينظر: كشف الظنون: 1370-1376، وتاريخ الأدب العربي: 5/ 309-326، وابن الحاجب النحوي: آثاره ومذاهبه، ومقدمة تحقيق الفوائد الضيائية: 1/ 31-41".

(73/1)

اسم هذا الكتاب هو "البسيط"، غير أننا قد نجده أحياناً يطلق عليه اسم "الشرح الكبير". فما حقيقة هاتين التسميتين؟
أبادر فأقول: إن اسمه هو كتاب "البسيط" كما جاء في كشف الظنون 1 وكذلك في هدية العارفين 2، وفي أعيان الشيعة 3.
وكذلك جاء هذا الاسم عنواناً للكتاب على غلاف ثلاث نسخ خطية: الأولى محفوظة في المكتبة الأزهرية تحت رقم "636" 4329.
والثانية: محفوظة كذلك في المكتبة الأزهرية تحت رقم "634" 4327، والثالثة: محفوظة في الخزانة التيمورية بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، تحت رقم "329".
ولأجل أنه شرح كبير على الكافية نرى من يكتفي بأن يطلق عليه اسم "الشرح الكبير"؛ إذ إن للرجل على الكافية ثلاثة شروح: كبير ومتوسط وصغير. وهذه التسمية أطلقها صاحب النجوم الزاهرة 4 وكذا صاحب طبقات الشافعية الكبرى 5.

ومثل ذلك جاء على غلاف نسخة محفوظة بالخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم 563/ هـ.

هذا ولم يرد في مقدمة المؤلف ولا في آخره شيء عن تسمية

1 ص 1372.

2 / 1 283.

3 / 23 70، 145.

4 / 9 231.

5 / 9 407.

(74/1)

الكتاب.

- توثيق نسبته إلى ركن الدين:

هذا الكتاب ذكره جمهرة من المترجمين ونسبوه إلى ركن الدين، نذكر من هؤلاء:

السبكي¹، والمقرئ²، وابن حجر³، وابن تغري بردي⁴، وحاجي خليفة⁵،

والبغداد⁶، والعاملي⁷.

وجاء في التعريف بالكتاب في فهرس الكتب الموجودة في المكتبة الأزهرية "4/ 116"

ما نصه: البسيط: وهو شرح للعلامة السيد ركن الدين حسن بن شرف شاه الحسيني

العلوي المعروف بالأستراباذي المتوفى سنة 715 هـ على الكافية لابن الحاجب، وهو

المعروف بالشرح الكبير، وأوله: أما بعد حمد الله المتفرد ... إلخ".

وكذلك جاء على غلاف مخطوطات الكتاب الثلاث: "كتاب البسيط لركن الدين

الأستراباذي على كتاب الكافية". وجاء على غلاف النسخة الرابعة ما نصه: الشرح

الكبير لركن الدين على الكافية الحاجبية.

1 في طبقات الشافعية الكبرى: 9 / 407.

2 في السلوك: 2 / 158.

3 في الدرر الكامنة: 2 / 16.

4 في النجوم الزاهرة: 9 / 231.

5 في كشف الظنون: 1372.

6 في هدية العارفين: 1 / 283.

7 في أعيان الشيعة: 23 / 70، 145.

(75/1)

وقد ذكره ركن الدين نفسه - هو بصدد التقديم لكتابه الوافية؛ حيث قال: "وبعد: فإني بعد أن شرحت كتاب الكافية في النحو مع إيرادات وأجوبة وأبحاث كثيرة شرحته ثانيًا مقتصرًا على حل ألفاظه وشرح معانيه والإشارات إلى تحليلات تركيباته ومبانيه إلا نادرًا، مع ذكر علل أكثرها".

ونختم هذه المسألة بتوثيق ركن الدين لكتابه هذا في مقدمة كتابه؛ حيث قال: "أما بعد حمد الله المتفرد بالعز والجبروت والمتوحد بالملك والملكوت الواجب الذي لا يحول حوله الإمكان والقيوم الذي هو منزّه عن الزمان والمكان، الكامل الذي تتوجه إليه الرغبات ... فإن كتاب الكافية في النحو المنسوب إلى الإمام العلامة جمال الدين أبي عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المغربي - رحمه الله وجعل الجنة مثواه - كتاب صغير الحجم كثير العلم لاشتماله على جل أقوال النحويين، مع زيادات شريفة وأبحاث نفيسة وقواعد لطيفة وضوابط كلية استقل بإبداعها مصنفه، لكن لما كان في عباراته انغلاق وفي ألفاظه إيجاز صعب على الطالبين فهم مقاصده وعسر على المبتدئين استخراج مطالبه، مع أن مؤلفه - رحمه الله - شرحه شرحًا أشكل من الكتاب، ولولا ذلك الشرح لما أمكن تحليل الكتاب. فالتمس مني وألح المجلس الرفيع وهو المولى العالم الفاضل ربيب الدولة ورئيس الملة وقدوة الحكماء والأطباء، الفاضل، قبلة الأكابر والفضلاء الأماثل - بلغه الله مطالبه وجعل في الدارين مآربه

(76/1)

- فسر مشكلاته وشرح معضلاته وإيضاح إشارات ورموزه، وإبراز ما تحته من دفائنه وكنوزه، بعبارات واضحة وألفاظ لائحة، فأبيت عن ذلك لقصوري واعتراضي بعجزني عن فهم ما أودعه فيه من النكت والغرائب التي خلت منها مصنفات القوم في هذا الفن. لكن لما كرر الالتماس وأكثر الإلحاح وكلفني تكليفًا لا يمكن الخيص عنه، استخرت الله

تعالى وشرعت فيما التمسه مني وكتبت ما وصلت إليه قريحتي وذهنِي، وسألته أن يهديني
سواء السبيل وأن يجنبني طرق الأباطيل.
- مخطوطاته:

يوجد لهذا الكتاب أربع نسخ خطية؛ ثنتان بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة وثنان بالخزانة
التيمورية بدار الكتب المصرية. وهاك وصفًا عاما لهذه النسخ الأربع:
أ- في المكتبة الأزهرية:

1- نسخة في مجلد بقلم تعليق قديم كتبت سنة 703هـ -أي: في حياة المؤلف- بخط
علي بن موسى بن منصور الشهرستاني، وعنوانها: "البسيط، لركن الدين الأستراباذي".
وهي نسخة خطية محفوظة بالمكتبة تحت رقم "4329/636" وعدد لوحاتها "208"
لوحة، باللوحه صفحتان، مسطرتها 17 سطرا، وبهامش بعض أوراقها حواش. وآخرها
قوله: "وليكن آخر كلامنا هذا الفصل وبه يتم الكتاب

(77/1)

والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب والواجب بوجود الحمد بلا حد ونهاية، ولنبيه
محمد وآله الصلوات التحيات بلا عد وغاية، والحمد لله رب العالمين.
2- النسخة الثانية: نسخة في مجلد بقلم معتاد قديم خطت سنة 792هـ، وعدد لوحاتها
"180" لوحة، باللوحه صفحتان، مسطرتها "25" سطرا، وبهامشها بعض تعليقات، وفي
بعض أوراقها تقطيع وترميم وبها آثار رطوبة، وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم: "634/
4327" بعنوان "البسيط" ولم يعلم الناسخ.
ب- في الخزانة التيمورية:

1- نسخة خطت بخط واضح مع وجود بعض كلمات مطموسة كتبها ابن أمير حسيني
حسن الحسيني سنة "1097هـ".
وعدد صفحاتها "534" صفحة من القطع الكبير. وهي محفوظة بالدار تحت رقم
"329" تحت عنوان "البسيط" أيضاً.
2- أخرى محفوظة أيضاً بالخزانة بالدار برقم "563هـ" في "463" صفحة، وعنوانها:
الشرح الكبير لركن الدين علي الكافية الحاجبية. ولم يعلم الناسخ ولا السنة التي
نسخت فيها.
ج- نسخ أخرى للكتاب:

وثمة نسخ أخرى للكتاب ذكرها بروكلمان في كتابه¹ وأشار إلى أماكن وجودها، وها هي:

- 1- نسخة في بطرسبرج برقم "169".
 - 2- أخرى في المكتب الهندي "وأشار إلى فهرس المكتبة العربية ص 912-916".
 - 3- ثالثة في نيكيور برقم "20 / 2049".
 - 4- رابعة في بون برقم "291".
 - 5- خامسة في الأسكوريال ثان برقم "94".
 - 6- سادسة في مكتبة سليم أغا "وأشار إلى الفهرس ص 1156، 1157".
- طباعته:

أشار بروكلمان إلى أن هذا الكتاب طبع في لکنو سنة "1280هـ" ولم أعثر على هذه النسخة المطبوعة ولا على أية نسخة مطبوعة أخرى.

وقد قام بتحقيق الكتاب الباحث عبد المنعم محمود علي سعيد وحصل به على درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر الشريف.

- ما يمتاز به هذا الكتاب:

يعد هذا الكتاب من أهم الشروح التي صنف على كتاب الكافية؛ وذلك لما يمتاز به من ميزات وسمات أهلت له لأن يحتل هذه المكانة الكبيرة منها وضوح الأسلوب الفلسفي فيه وغلبة المصطلحات المنطقية وهو كتاب جامع لمسائل النحو وأبحاثه.

وقد اعتمد مؤلفه على السرد والتساؤل بطريقة جذابة مكثراً فيه من ذكر ما يمكن أن يتصور من الاعتراضات على المسألة النحوية الواحدة مجيئاً عليها إجابة تدل على عبقريته ورجاحة عقله وقوة فهمه بأسلوب تعليمي ميسر.

1 ينظر: تاريخ الأدب العربي: 5 / 321.

كتاب "الوافية في شرح الكافية" المعروف بين الدارسين بالمتوسط هو شرح ثان للعلامة ركن الدين صنفه على كتاب الكافية، بعد أن صنف شرحه الكبير المعروف بالبسيط الذي تحدثنا عنه منذ قليل.

وقد ابتعد فيه مصنفه عن المباحكات اللفظية والقضايا المنطقية الجدلية، وقد اقتصر فيه على حل ألفاظ الكافية، وشرح معانيها، وتحليل تركيباتها ومبانيها، وقد صرح بهذا بنفسه في مقدمة الكتاب، حيث قال -بعد حمد الله تعالى، والصلاة على رسوله الكريم- عليه الصلاة والسلام: "وبعد فإني بعد أن شرحت كتاب الكافية في النحو مع إيرادات وأجوبة وأبحاث كثيرة شرحتة ثانيًا مقتصرًا على حل ألفاظه وشرح معانيه.

(80/1)

والإشارة إلى تحليل تركيباته ومبانيه إلا نادرًا، مع ذكر علل أكثرها¹. وجعله لرسم خدمة الأمير يحيى بن إبراهيم ملك حُتَن، ونص على ذلك في المقدمة أيضًا، حيث قال: "وجعلته لرسم خدمة الأمير الأكبر العالم الفاضل الكامل، سلالة الأمراء والوزراء، مفخرة العرب والعجم، ناصر الدولة والدين، شمس الإسلام والمسلمين، يحيى بن المخدوم المعظم، ملك صلاح العالم والوزراء، صاحب السيف والقلم، جلال الدنيا والدين، إبراهيم ملك ملوك الحُتَن، أعز الله أنصارهما، وضاعف اقتدارهما بسبب اشتغاله بهذا الكتاب الذي هو دستور في هذا الفن الأول لذوي الألباب"².

- توثيق عنوانه، ونسبته إلى ركن الدين:

هذا الكتاب مشهور بين الدارسين والعلماء، ومتداول بينهم باسم "المتوسط"؛ وذلك لأنه وسط وسط بين شرحين: الشرح الكبير "البسيط" والذي تحدثنا عنه منذ قليل وشرح آخر اسمه "الشرح الصغير" وهو مفقود، كما بينا.

وقد سماه ركن الدين: "الوافية في شرح الكافية" وصرح بذلك في مقدمته حيث قال: "وسميته: الوافية في شرح الكافية؛ لكونه وافيًا بحل ألفاظه وشرح معانيه"³.

1 مقدمة الوافية: ص1.

2 المصدر السابق.

3 الوافية ص1.

(81/1)

وجاء على غلاف النسخة التي طبعت عن وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان "1403هـ-1983م"، والتي طبعت عن نسخة خطية محفوظة بمكتبة وزارة التراث القومي والثقافة هناك، جاء ما نصه: "الوافية في شرح الكافية: تأليف: العلامة ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الأستراباذي".

وقد نقل الإمام الفاكهي -رحمه الله- نصا عن هذا الكتاب في كتابه: "كشف النقاب عن محذرات ملحّة الإعراب"1، في باب ما لا ينصرف، بشأن منع صرف ما جاء مماثلاً في وزنه فعلاً، حيث قال: "والمانع له من الصرف الصفة، وزيادة الألف والنون. ومن اشترط وجود فعلى ليس شرطاً بالذات، بل لكونه مستلزماً لانتفاء فعلاية الذي هو شرط الذات"2.

والنص في الوافية، ص37، وفيها ما نصه: "والأول هو الحق؛ لأن وجود فعلى ليس مستلزماً بالذات، بل لكونه مستلزماً لانتفاء فعلاية الذي هو شرط بالذات".

أما عن التوثيق التاريخي، فقد جاء في كثير من كتب التراجم باسم "المتوسط"، حيث ذكره السبكي3 ضمن مؤلفات ركن الدين

1 وقد قمنا بدراسة هذا الكتاب وتحقيقه، وحصلنا به على درجة الماجستير في كلية دار العلوم سنة 1988م.

2 النص في ص396 في رسالتنا "كشف النقاب".

3 في طبقات الشافعية الكبرى 9/ 407.

(82/1)

وذلك ذكره المقرئزي1، وابن حجر2، وابن تغري بردي3، وحاجي خليفة4، والبغدادى5، والعاملي6.

- أهمية هذا الكتاب:

تكمن أهمية الكتاب في أنه شرح ابتعد فيه صاحبه عن المباحكات اللفظية والقضايا المنطقية الجدلية التي تخرج بالنحو عن الغاية التي وضع من أجلها، وعرض مادته العلمية بطريقة سهلة ميسرة، راعى فيها التيسير على المتعلمين.

ونظراً لأهمية الكتاب، وقيمته العلمية كثرت شروحه، والخواشي عليه وشرحت أبياته

شروحًا متعددة، كما سنوضح ذلك عما قريب إن شاء الله تعالى.
وعن هذا الكتاب قال إسماعيل بن علي الذي شرح أبيات شواهد، وسماه: "كشف
الوافية في شرح الكافية": "وكان كتاب الوافية، للسيد العلامة، قدوة العلماء
والمتبحرين، زبدة المتقدمين والمتأخرين، ركن الملة والدين -أسكنه الله تعالى بمجايع
جنانه- دستورًا في هذا الفن؛ إذ به يعرف أكثر مسائله، ومشهورًا؛ إذ كل واحد

-
- 1 في السلوك: 2/ 158.
 - 2 في الدرر الكامنة: 2/ 16.
 - 3 في النجوم الزاهرة: 9/ 231.
 - 4 في كشف الظنون: 1372.
 - 5 في هدية العارفين: 1/ 283.
 - 6 في أعيان الشيعة: 2/ 70، 145.

(83/1)

يستضيء بنور معالمه، مع ما للطلبة من الحرص عليه وقراءته والشغف بدراسته"1.
- مخطوطات الكتاب:
لكتاب المتوسط نسخ خطية كثيرة منتشرة في مكتبات العالم، وهاك حصرًا شاملًا لها
ولأماكن وجودها:
أ- في المكتبة الأزهرية:
يوجد في المكتبة الأزهرية سبع نسخ خطية لكتاب الوافية، وبيانها كما يلي:
- النسخة الأولى: نسخة في مجلد واحد بقلم معتاد، كتبها أحمد بن محمد بن عبد الله
سنة 1088هـ، بأولها نقص، وهي بعنوان: "الوافية في شرح الكافية". وتقع في 137
ورقة، بالورقة صفحتان. ومسطرتها 19 سطرًا. وحجمها 21سم. وهي محفوظة بالمكتبة
تحت رقم "37" 243.
- النسخة الثانية: نسخة في مجلد واحد بقلم معتاد، قديم، كتبت سنة 890هـ. ولم
يعرف كاتبها، بأولها نقص، وبها أوراق بخط مغاير، وبها آثار رطوبة. وتقع في "190"
ورقة، بالورقة صفحتان مسطرتها "17" سطرًا، في 20سم. وهي محفوظة بالمكتبة تحت
رقم "210" 1346.

1 مقدمة كشف الوافية في شرح الوافية.

(84/1)

-
- النسخة الثالثة: نسخة في مجلد واحد بقلم معتاد، ولم يعرف الكتاب ولا السنة التي كتبت فيها. بأولها نقص، في "91" ورقة، وبالورقة صفحتان وبالصفحة "21" سطرًا، 18سم. وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "202" 1283.
- النسخة الرابعة: نسخة في مجلد واحد، ضمن مجموعة كتبت بقلم معتاد سنة 986هـ، كتبها عبد الله بن علي بن علي الخراشي، المعروف بابن صباح، بهامشها وبين سطورها حواش ومسطرتها "25" سطرًا، 22سم. وهي في المجموعة من ورقة "1" إلى ورقة "121". وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "364" 2482.
- الخامسة: نسخة في مجلد واحد أيضًا، كتبت بقلم معتاد، كتبها علي المشرقي العلواني وذلك سنة 974هـ. بها آثار رطوبة وتقع في "174" ورقة، بالورقة صفحتان بالصفحة "17" سطرًا، 21سم. وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "843" 6050.
- السادسة: نسخة في مجلد واحد، كتبت بقلم فارسي، وتقع في "141" ورقة، بالورقة صفحتان، وبالصفحة 21 سطرًا، 21سم. ولم يعلم الناسخ ولا تاريخ النسخ. وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "749" 20027.
- السابعة: نسخة في مجلد واحد، كتبت بقلم معتاد، بخط علي بن محمد، سنة 1114هـ، وبهامش بعض أوراقها حواش، تقع في

(85/1)

-
- "127" ورقة. وبالورقة صفحتان، بالصفحة "19" سطرًا، 20سم. وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "2300" رافعي / 27205.
- ب- في المكتبة المركزية بجامعة القاهرة:
- يوجد منه أربع عشرة نسخة خطية، بينها كالتالي:
- الأولى: تحت عنوان: "الوافية في شرح الكافية، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي

بكر، المعروف بابن الحاجب" وهي مكتوبة بقلم نسخ في مجلد واحد. وتقع في "548" صفحة، بالصفحة "11" سطرًا وبها حواش وتعليقات، ولم يعلم الناسخ ولا تاريخ النسخ.

وأولها قوله: "وبع نستعين وعليه التكلان". وهي محفوظة بمكتبة الجامعة تحت رقم "16309".

– الثانية: توجد ضمن مجموعة كتبت بقلم معتاد في "165" ورقة، بالورقة صفحتان، بالصفحة "15" سطرًا، وأولها قوله: "أحمد الله على عظمة جلاله".

وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "21234". ولم يعلم الناسخ ولا تاريخ النسخ.

– الثالثة: نسخة في مجلد واحد، كتبت بقلم فارسي معتاد، في "569" صفحة، بالصفحة "11" سطرًا. أولها: أحمد الله على عظمة قدره. كتبت سنة

(86/1)

1062هـ، ولم يعلم الناسخ. وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "15860".

– الرابعة: نسخة في مجلد واحد، كتبت بقلم، سنة 1023هـ. وتقع في "468" صفحة، ولم يعلم الناسخ. وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "16131".

– الخامسة: نسخة في مجلد واحد، كتبت بقلم معتاد، سنة 1932م، وتقع في "418" صفحة. ولم يعلم الناسخ. وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "16169".

– السادسة: نسخة كتبت بقلم نسخي، سنة 1044هـ، تقع في "384" صفحة بالصفحة "21" سطرًا في 14×9 سم. وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "16170".

– السابعة: نسخة كتبت بقلم نسخي، في "130" صفحة، في مجلد واحد بآخرها نقص ولم يعلم الناسخ، ولا تاريخ النسخ. وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "16172".

– الثامنة: نسخة في مجلد واحد، كتبت بقلم معتاد، سنة 848هـ، في "402" صفحة، بالصفحة "13" سطرًا بأولها خرم. وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "16205".

(87/1)

– التاسعة: نسخة في مجلد، مكتوبة بخطوط مختلفة، لم يعلم الناسخ، ولا السنة التي كتبت فيها، وتقع في "468" صفحة. وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "16257".

- العاشرة: نسخة في مجلد واحد، كتبت سنة 1037هـ، تقع في "331" صفحة والناسخ غير معروف. وهي محفوظة تحت رقم "16258".
- الحادية عشرة: نسخة قديمة مكتوبة بأقلام مختلفة ناقصة من أولها. وآخرها. وأول ما فيها "المفرد؛ فاللفظ ما يتلفظ به الإنسان".
- صفحاتها "326" صفحة، محفوظة تحت رقم: "16259".
- الثانية عشرة: نسخة في مجلد واحد، كتبت بقلم معتاد، سنة 887هـ، وفي "372" صفحة بالصفحة "15" سطرًا، في 8×12 سم. وهي محفوظة تحت رقم "16261".
- الثالثة عشر: نسخة في مجلد واحد، مكتوبة بأقلام مختلفة أغلبها بالقلم الفارسي والناسخ غير معروف، وكذلك السنة التي كتبت فيها، تقع في "565" صفحة، وهي محفوظة تحت رقم "16290".

(88/1)

-
- الرابعة عشرة: نسخة في مجلد، كتبت بقلم شبيه بالرقعة، سنة 1004هـ، وفي "404" صفحة بالصفحة "21" سطرًا. وهي محفوظة تحت رقم "16363".
- ج- وفي دار الكتب القومية بالقاهرة:
- يوجد منه عشر نسخ خطية محفوظة بالدار، أرقامها: 375/ نحو، 389/ نحو، 1162/ نحو، 1194/ نحو، 1195/ نحو، 1227/ نحو، 1566/ نحو، 1672/ نحو، 1682/ نحو، 1705/ نحو. وعدد الأوراق: 254ق، 120ق، 181ق، 228ق، 148ق، 97ق، 124ق، 202ق، 140ق، 179ق.
- د- وفي الخزانة التيمورية بدار الكتب القومية بالقاهرة ثلاث نسخ أرقامها:
- 100 نحو تيمور، 139/ نحو، 629 نحو تيمور. وعدد الأوراق: 317 ص، 390 ص، 357 ص.
- هـ- ومنه نسخة محفوظة بالمدرسة الإسلامية بالموصل "بالجامع الكبير": برقم "9841".
- و ومنه نسخة محفوظة بالمدرسة الأحمدية بالموصل:، تحت رقم "1041".

(89/1)

- ز- وفي جامع الحمودين بالموصل: نسخة محفوظة تحت رقم "1066".
- ح- نسخة محفوظة بمكتبة وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان: خطت بقلم السيد سلطان بن الإمام أحمد بن سعيد بن أحمد بن محمد البوسعيدي الأزدي، مكتوبة بخط جيد الوضوح، إلا أن بها بعض التآكل والأخطاء في النسخ.
- ط- يضاف إلى ما سبق نسخ أخرى ذكرها بروكلمان في كتابه¹، وأشار إلى أماكن وجودها، وهاك بيانها:
- نسخة في برلين، وأشار إلى رقم: "6565، 6566: 521-179".
 - أخرى في ليدن، وأشار إلى الرقم "185".
 - ثلاثة في مكتبة جمعية المستشرقين الألمان، وأشار إلى رقم "70".
 - أربعة في جاريت، وأشار إلى "361-365".
 - خامسة في طهران سه سالار، وأشار إلى "2/ 363-366".
 - سادسة في قوله، وأشار إلى "130، 131".
 - سابعة في باتنه، وأشار إلى 1/ 175، رقم "1619".
 - ثامنة في ليبزج، تحت رقم "426".

313 / 5 1

(90/1)

-
- تاسعة في توبنجن، تحت رقم "64".
 - عشرة في هايد لبرج، تحت رقم "216، 71".
 - وأشار إلى وجود نسخة في بريل أول، وأشار إلى "143-144".
 - وأخرى في بريل ثان، وأشار إلى "323-324".
 - وأخرى في بولون، وأشار إلى الرقم "292-298".
 - وأخرى في الأمبروزيانا "VB".
 - وأخرى في الفاتيكان ثالث "348"، رقم "2، 264، 2/ 838، 839".
 - وأخرى في المتحف البريطاني ثالث برقم "Or 7730 746".
 - وأخرى في المتحف البريطاني ثالث برقم "49".
 - وأخرى في مانشستر، برقم "711، 712".

- وأخرى في برنستون، وأشار إلى "56، 57".
- وأخرى في بطرسبرج رابع، وأشار إلى "939".
- وأخرى في بطرسبرج ثالث، وأشار إلى "811، 812".
- وأخرى في سليم أغا، وأشار إلى "1152".
- وأخرى في الظاهرية بدمشق، وأشار إلى "76 / 72-74".
- وأخرى في مشهد، وأشار إلى "12 / 21"، رقم "74-77".
- وأخرى في بوهار، وأشار إلى رقم "380".
- وأخرى في رامبور، وأشار إلى رقم "1 / 545"، رقم "1634".

(91/1)

- وأخرى إلى باتا فياثان، وأشار إلى رقم "763".

بالإضافة إلى أربع نسخ خطية في الموصل، بأرقام: 119، 294، 345، 349.

- طباعته:

طبع كتاب الوافية في لكنو سنة 1864م وطبع أيضاً في سلطنة عمان، عن وزارة التراث القومي والثقافة، بتحقيق عبد الحفيظ شلي ونشرته أيضاً وزارة التراث القومي والثقافة بالسلطنة، في حين أن نسخ هذا الكتاب قاربت على السبعين، وفي هذه الطبعة إشكالات كثيرة مردّها الاعتماد على نسخة واحدة رديئة، وعمل المحقق لا يكاد يذكر؛ إذ إنه اكتفى بنسخ المخطوطة وإضافة صفحة ونصف كمقدمة للطبعة، دون أن يعلق تعليلاً واحداً على امتداد صفحات الكتاب ودون تخريج لشاهد نحوي فيه، يضاف إلى ذلك أنه لم يضع فهرساً لموضوعات الكتاب، أو أي فهرس آخر.

وحقق الكتاب أكثر من تحقيق؛ فقد حققه في مصر الباحث خالد فائق أحمد محمود ونال به درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر في عام 1977م -

1397هـ، وحقق في العراق: وحققه الباحث محمد علي هادي الحسيني ونال به درجة الماجستير من جامعة بغداد سنة 1972م.

وحقق في سوريا، وقامت بتحقيقه الباحثة نيفت خضور، ونالت به درجة الماجستير في كلية الآداب - جامعة دمشق - سجلت في 18 / 3 / 1980م.

2 ينظر: فهرس المطبوعات العراقية: 2 / 23.

3 ملف الدراسات العليا في جامعة الجمهورية العربية السورية: 136.

(92/1)

- الشروح والخواشي على الكتاب:

أولاً: الشروح:

- 1- شرح لإسماعيل بن محمد، على أبيات الوافية، وسماه: "كشف الوافية في شرح الكافية". وقال في مقدمته -بعد الديباجة: "وكان كتاب الوافية للسيد العلامة قدوة العلماء والمتبحرين، زبدة المتقدمين والمتأخرين، ركن الملة والدين -أسكنه الله تعالى بحايح جنانه- دستوراً في هذا الفن؛ إذ به يعرف أكثر مسائله، ومشهوراً، إذ كل واحد يستضيء بنور معامله، مع ما للطلبة من الحرص عليه وقراءته والشغف بدراسته"1.
- 2- شرح لأبي سعيد بن أحمد الزواوي، ذكره بروكلمان وأشار إلى وجود نسخ خطية له في: جوتا "256"، وأويسالا 2 / 60 رقم "2".2.

1 وهذا الشرح قد اطلعنا عليه في المكتبة الأزهرية مخطوطاً. وقد ذكره العاملي في أعيان الشيعة: 23 / 145.

2 ينظر: تاريخ الأدب العربي: 23 / 145.

(93/1)

-
- 3- شرح السيد الشريف الجرجاني1: "ت 816هـ"، وقد مات دون أن يكمله فأكماله ابنه محمد. ذكر ذلك العاملي في أعيان الشيعة2.
 - 4- عون الوافية: وهو شرح لشواهد كتاب الوافية، ألفه كمال بن عبد الرحمن بن إسحاق3.
 - 5- كشف الوافية في شرح الكافية: وهو شرح لمحمد بن عمر الحلبي، من علماء القرن التاسع "ت 860هـ" أولها: "لك الحمد يا من صرف قلوبنا نحو المعاني والبيان" فرغ من تأليفها سنة 823هـ4.
-

1 وقد اطلعت على نسخة خطية له، محفوظة في مكتبة البلدية بالأسكندرية تحت رقم "13" نحو، وعاودت قراءتها أكثر من مرة. هذا وقد أشار بروكلمان إلى وجود نسخ أخرى لهذا الشرح في: الأسكوريال ثان "81 رقم 1، 154"، وبنكيور: 20/ 2050، وباتنه "1/ 165 رقم 1549"، والفاتيكان ثالث "353 رقم 1" وطبع الكتاب في دلهي عام 1285هـ.

2 ينظر: 70/ 23.

3 وقد اطلعت على نسخة خطية له محفوظة بمكتبة البلدية بالأسكندرية تحت رقم "26" نحو خطت سنة 926هـ.

4 ومنه نسختان خطيتان بالمكتبة الأزهرية:

الأولى كتبت بقلم فارسب سنة 955هـ بخط محمد بن داود يوسف، وبهامش بعض أوراقها حواش، تقع في "188" ورقة بالورقة صفحتان، بالسطر "15" سطرًا، وهي محفوظة تحت رقم "7615/ 973". والثانية: كتبت بقلم فارسي أيضًا سنة 871هـ، كتبها علي بن محمد، وبها آثار رطوبة وأكل أرضة، تقع في "144" لوحة، باللوحة صفحتان، بالصفحة "17" سطرًا في المتوسط، وهي محفوظة بالمكتبة تحت رقم "27194/ 2289". وقد اطلعت على هاتين النسختين وعاودت قراءتهما أكثر من مرة.

وثمة نسخ أخرى أشار إليها بروكلمان في كتابه "313/ 5" وهي: نسخة في برلين "1567"، وأخرى في باريس "4040" وثالثة في جارت "367-366"، ورابعة في ميونخ "713" وخامسة في بولون "299، 396" برقم "3"، وسادسة في بريل أول "145"، وسابعة في بريل ثان "327"، وثامنة في سليم أغا "1099" وتسعة في الموصل "82" برقم "49".

(94/1)

6- شرح لمحمد بن محمد القرمي: ذكره بروكلمان في كتابه 1.

7- شرح لأبيات الكتاب، مجهول المؤلف. ومنه نسخة خطية اطلعت عليها في دار الكتب المصرية، عنوانها: "شرح أبيات المتوسط" تقع في "52" ورقة، محفوظة برقم "1913" نحو.

8- شرح لمجهول، ذكره بروكلمان 2.

9- شرح آخر لمجهول أيضاً، ذكره بروكلمان³.

1 5 / 313، وأشار إلى وجود نسخة خطية له في برلين برقم "523" 3453.

2 5 / 313. وأشار إلى وجود نسخة خطية له في جاريت "368، 369".

3 المصدر السابق: وأشار إلى وجود نسخة خطية له في أو يسالا: 1 / 2 رقم "3".

(95/1)

ثانياً: الحواشي

1- حاشية لمحمد بن عبد الله المزيني. ذكرها العاملي في أعيان الشيعة¹.

2- حاشية لمحمد بن عز الدين بن صلاح "ت 1050هـ"².

3- حاشية لملا الأبيوردي³.

1 23 / 70.

2 ذكرها بروكلمان في كتابه "5 / 313، وأشار إلى وجود نسخة خطية له، وأحال إلى

كتالوج هاراسوفيتس ص 444، برقم 37 "3".

3 ذكرها بروكلمان أيضاً في كتابه "5 / 313" وأشار إلى أنه توجد نسخة خطية له في

مشهد 12 / 8، رقم 23.

(95/1)

- تعقيب:

تبين مما سبق أن ركن الدين قد شرح الكافية ثلاثة شروح: كبير ومتوسط، وصغير. وأن

الكبير والمتوسط قد وصلا إلينا. وأما الصغير فبعد مفقود. والآن يمكن أن يقال:

- لماذا كتب ركن الدين -رحمه الله- ثلاثة شروح على كتاب الكافية؟

- ولما كتب هذه الشروح الثلاثة؟

وقبل أن نجيب عن هذين السؤالين نجد أمامنا سؤالاً أعم منهما يفرض نفسه ويحتاج إلى

الإجابة عنه، وقد يكون متضمناً بعض إجابة عن السؤالين السابقين، وهذا السؤال هو:

لما كتب ابن الحاجب -رحمه الله- مقدمته "الكافية"، ولماذا عاد وشرحها بنفسه؟

وللإجابة عن السؤال الثاني الخاص بابن الحاجب نقول: إن من يعود إلى القرن السابع الهجري، ويستعرض مؤلفات ذلك العصر يجد أن عددًا لا بأس به من المؤلفات المختلفة المواضيع قد كتبت بشكل مختصرات نثرية أو شعرية، ولكنه يلاحظ أيضًا أن مؤلفي ذلك العصر قد عادوا وشرحوا مختصراتهم بأنفسهم، وذلك كما فعل ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما. ويلاحظ أيضًا أن العلماء قد انكبوا على هذه المختصرات والمتون، وشرحوها شروحًا كثيرة.

(96/1)

وبعد دراسة العصر قد يصل الباحث إلى أن تلك المختصرات والمتون والمقدمات قد تكون ردا على النزاع والقلق الذين سادا في العالم الإسلامي يومذاك، بسبب كثرة الفتن والقلق والاضطرابات الناجمة عن هجوم الصليبيين والتتار على البلدان الإسلامية، وأيضًا بسبب صراعات المسلمين أنفسهم بين بعضهم البعض، وكذلك منازعات خلفاء صلاح الدين بين بعضهم البعض.

فالمختصرات إذن رد على الوضع وتأقلم معه؛ لأن صغر حجمها يُسهّل نقلها وحفظها واستظهارها، ويقلل من فرض ضياعها وتلفها، بدليل أن أصحاب المختصرات أنفسهم قد عادوا وشرحوا مختصراتهم عندما شعروا بنوع من الأمان والاستقرار؛ وهذا ما فعله ابن الحاجب، حيث كتب مقدمته "الكافية" في النحو فيما لا يزيد على "28" صفحة، لكنه جمع فيها، بالرغم من صغر حجمها، كل أبحاث النحو ومسائله وقضاياها، وأشار فيها إلى اختلاف لهجات العرب ولغاتهم، وإلى اختلاف العلماء في بحث القضية الواحدة، وإلى تداخل بعض اللغات. وهذا ما فعله أيضًا في مقدمته التصريفية "الشفافية" حيث كتبها فيما لا يزيد على "4" صفحة لكنه أيضًا جمع فيها - بالرغم من صغر حجمها - كل أبحاث التصريف، وأشار فيها أيضًا إلى اختلاف لهجات العرب ولغاتهم، وغير ذلك.

وأرى الآن أنه أصبح من اليسير معرفة الدافع وراء تعدد شروح العلامة ركن الدين على كافية ابن الحاجب؛ فهو قد كتب شرحه

(97/1)

الكبير أولاً، مُستعرضاً فيه كل ما وصلت إليه قريحته في هذا الفن، موظفاً قدرته المنطقية والكلامية في خدمة قضايا النحوية، فخرج الكتاب عميقاً شاملاً، يمكننا أن نقول إن صاحبه قد استطاع أن "يُنطقَ النحوَ في كتابه هذا" إن صحَّ هذا التعبير. ولكنه أيضاً وجد أنه من الضروريّ اختصار هذا الشرح، كي يكون في متناول الجميع، وليسهل حمله في حله وترحاله، نتيجة لظروف العصر الذي يعيش فيه فشرح الكافية شرحاً ثانياً ابتعد فيه عن المباحكات اللفظية والقضايا المنطقية الجدلية التي حشاها في شرحه الأول "البسيط"، ولعلَّ هذا هو السبب وراء ذبوع وشهرة هذا الشرح الثاني "الوافية"، المعروف بين العلماء والدارسين بالمتوسط.

ثم أراد أن يشرحه شرحاً ثالثاً أكثر اختصاراً فصنف كتابه: الشرح الصغير. ومن هنا نقول: إن الاختصار هنا أيضاً كان رداً على النزاع والقلق اللذين سادا العالم الإسلامي آنذاك بسبب كثرة الفتن والقلقل والاضطرابات التي كانت سائدة، وقد يضاف إلى ذلك أنه قد يكون الدافع وراء الاختصار أيضاً دافعاً تعليمياً، مراعيّاً بذلك التيسير على المتعلمين في عصره وبعد عصره.

(98/1)

3- شرح الشافية:

وهو شرح لركن الدين على مقدمة الإمام ابن الحاجب في علم التصريف، المعروفة بالشافية¹. وهو الكتاب الذي نقوم بتحقيقه في قسم من رسالتنا إن شاء الله. وسنفرد لهذا الكتاب حديثاً آخر في الفصل الثاني من هذا الكتاب - إن شاء الله تعالى.

1 وهي مقدمة تصريفية مختصرة، وهي مع اختصارها وافية جامعة لكل القضايا والمسائل الصرفية، وأشار فيها إلى اختلاف لهجات العرب ولغاتهم وقد نالت إعجاب العلماء؛ فقال عنها الجاربردي: "كتاب مع صغر حجمه ووجازة لفظه، مشتمل على فوائد شريفة وقواعد لطيفة ومحتو على دقائق الأسرار العربية، ومنطو على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية" "مجموعة الشافية: 1 / 4".

وهي عند الحسيني، المعروف بنقره كار: "عباب كثير علمه بالرغم من صغر حجمه".

"المصدر السابق: 2 / 2" وعند الكرمياني: "وافية من بين تصانيف الصرف في قضاء الوطر". "المصدر السابق: 2 / 280".

ونظرًا لإعجاب العلماء بها أقبلوا عليها إقبالًا عظيمًا، فشرحوها شروحًا كثيرة، ولا أجد هنا متسعًا لعرض هذه الشروح أو تفصيل القول فيها، "وللوقوف على تلك الشروح، ينظر: تاريخ الأدب العربي 5/ 327-332". وابن الحاجب النحوي: "73-76" وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ص 73، وما بعدها، وكشف الظنون، ص 1020-1022. وقد قام ابن الحاجب هو أيضًا بشرح شافيته. وهنا يمكن أن يقال -بعد أن عرفنا اهتمام العلماء بالكافية والشافية وإقبالهم عليها بالشروح والتعليقات والنظم- لماذا اهتم العلماء بكتب ابن الحاجب هذا الاهتمام العظيم؟ ويمكننا أن نقول في الإجابة عن هذا التساؤل: إن كتب العلامة ابن الحاجب -رحمه الله- مدرسة قائمة بذاتها عاش على فائدتها النحويون. وقد قال عنه الرواة إنه خالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مُفحمة يعسر الجواب عنها "الشذرات: 5/ 234" وقال الإدقوني في الطالع السعيد "ص 188" عن كتب ابن الحاجب: "إن الناس انتفعوا بتصانيفه، لما فيه من كثرة النقل مع صغر الحجم وتحرير اللفظ".

(99/1)

الفصل الثاني: كتاب شرح شافية ابن الحاجب

المبحث الأول: دراسة الكتاب

من أبرز مؤلفات ركن الدين في الميدان الصوفي كتابه "شرح الشافية". وهو شرح وافٍ على كتاب الشافية الذي صنّفه الإمام ابن الحاجب في علم التصريف:

- قيمة الكتاب:

يُعَدُّ كتاب "شرح الشافية" الذي صنّفه عالمنا ركن الدين إضافة علمية عظيمة تثري المكتبة الصوفية التي لم تحظ -حتى الآن- بما حظيت به المكتبة النحوية من المصنفات. وتكمن أهمية الكتاب في أن صاحبه أودع فيه كل مباحث علم التصريف وعالجها معالجة علمية وافية، وكان في معالجته يتوقف عند كل مسألة صرفية يعالجها كي يطلعنا على آراء العلماء حولها، وكان يعرض تلك الآراء والأقوال بطريقة جذابة بعيدة عن الملل، ثم يناقشها ويفندها ويختار أصحابها، ويُعَلِّل رفضه للمذهب الآخر. وركن الدين في كتابه هذا يطلعنا على اللهجات العربية الواردة في كل مسألة من مسائله

الصرفية التي يعالجها، أو قضية يتناولها، وسوف تُخصص مبحثًا في هذا الفصل إن شاء الله تعالى للحديث عن اللهجات العربية الواردة في الكتاب.

(100/1)

- منهج ركن الدين في عرض قضاياها التصريفية في هذا الكتاب:

بدأ ركن الدين في كتابه هذا بخطبة استهلّها بحمد الله تعالى والصلاة على نبيه -صلى الله عليه وسلم- وبعد ذلك بيّن الدافع وراء تأليفه وهو إلحاق جماعة من العلماء من معاصريه عليه في أن يشرح لهم مقدمة ابن الحاجب الموسومة بالشافية شرحًا سهل التناول والاستيعاب كما أشار إلى ذلك في مقدمة هذا الكتاب. وأما عن منهجه في الكتاب فهو منهج يتّسم بالوضوح؛ فعباراته واضحة وألفاظه لائحة، على حدّ عبارته؛ إذ يقول في مقدّمته: "وشرحتها بعبارة واضحة وألفاظ لائحة شرحًا يفسّر مشكلاتها حاويًا، ويحلّ معضلاتها وافيًا، مدلّ لا من قشرها لبابها، مجتهدًا في كشف القناع عن مخدراتها، متوغلًا في هتك البستر عن مستتراتها، مشيرًا إلى حقائقها المدفونة، مُظهرًا لدقائقها المكنونة، ذاكّرًا على أكثرها الأدلة المعهودة والمسلمات المشهودة".

وكان الرجل يستعين في فهم قضايا الشافية بالرجوع إلى مُصنّفات ابن الحاجب أعني كتابيه: الإيضاح في شرح المفصل وشرحه على شافيته، ويصرح الركن بهذا فيقول: "مع عجزني عن فهم أكثر ما أودعه مصنّفها إلا باستعانة من تصانيفه". وركن الدين يبدأ شرحه بذكر جزء من متن الشافية ثم يتناوله بالشرح والتعليق شارحًا ما يُذكر في المتن وما لم يذكر من قضايا صرفية، مُستشهدًا بشواهد من القرآن الكريم أربت على المائة، وشواهد من الشعر بلغت نيفًا وأربعين شاهدًا من الشعر والرجز، نسب منها ستة ولم ينسب

(101/1)

البواقي. وكذلك استشهد بالعديد من أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم. ونلاحظ أن الركن لم يذكر في كتابه هذا من الأحاديث سوى حديث واحد، وهو قوله -صلى الله عليه وسلم- على لهجة بعض العرب: "ليس من اميرٍ امصيامٍ في امسفرٍ".

وأُنشده شاهداً على أنّ بعض العرب يدلّون لام التعريف ميمًا.
وركن الدين بعد أن يفرغ من شرح المسألة الصرفية يورد ما قيل فيها من أقوال ومذاهب
ثم يناقشها مناقشة علمية جادة تدل على رجاحة عقله وسعة أفقه واطلاعه، ثم يختار
لنفسه ما يراه راجحاً -من وجهة نظره- مؤيِّداً اختياره بالدليل والبرهان والشاهد، كما
سنوضح ذلك في المبحث الخاص بالمسائل الخلافية في كتابه في هذا الفصل إن شاء الله
تعالى.
ويعرض الرجل في كتابه جميع اللهجات العربية الواردة عن العرب في الظاهرة اللغوية
التي يعالجها، وكان في الأعمّ الأغلب ينسب اللهجة إلى القبيلة التي تتكلّم بها، كما
سيأتي.
والرجل يهتم اهتماماً عظيماً بتفسير الألفاظ اللغوية الصعبة التي تحتاج إلى تفسير، ومما
يؤيد ذلك قوله: "القاصعاء: جحر من جحرة اليربوع، وهو الباب الذي يقصع فيه؛
أي: يدخل فيه. والنافقاء: إحدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها ويعدها لهروبه.
والداماء: إحدى جحرة اليربوع التي يدمها بالتراب؛ أي: يطلي رأسه به.

(102/1)

والسايباء: المشيمة التي تخرج مع الولد"1.
ومنه قوله: "البازل: هو البعير الذي طعن في السنة التاسعة"2.
ومنه قوله: "الحرمي: ناقة تشتهي الفحل"3.
وقد اعتمد الرجل على مجموعة من المصادر اعتماداً كبيراً، نصّ على بعضها ولم ينصّ
على البعض الآخر؛ فنراه يعتمد على كتاب سيبويه4 فينقل منه الكثير من آرائه وآراء
شيخه الخليل.
وينقل أيضاً عن يحيى بن زياد الفراء5، وعن أبي عثمان المازني6، وعن أبي العباس
المبرد7، وابن السراج8، وأبي

1 شرح الشافية، ص 459 من هذا الكتاب.
2 الكتاب ص 460.
3 الكتاب ص 464. وثمة مواضع أخرى كثيرة منتشرة في أثناء الكتاب.
4- ينظر الكتاب: 193، 195، 203، 217، 242، 244، 263، 278،

284، 291، 301، 305، 318، 326، 365، 366، 381، 382، 390،
392، 403، 406، 407، 411، 425، 457، 484، 517، 525، 532،
533، 548، 571، 598، 599، 600، 602، 604، 611، 621، 631،
632، 690، 698، 711، 714، 744، 773، 782، 783، 797، 798،
799، 801، 805، 808، 809، 836، 838، 924، 950، 1019،
1034.

5 ينظر الكتاب: 185، 194، 195، 293، 295، 301، 303، 437، 439،
570، 571، 602، 603، 616، 631، 651، 757.

6 ينظر الكتاب: 224، 532، 534، 724، 728، 952، 1035.

7 ينظر الكتاب: 221، 327، 352، 367، 381، 382، 403، 415، 531،
532، 533، 634، 933، 1021، 1035.

8 ينظر الكتاب: 222، 425، 582.

(103/1)

علي الفارسي¹، وتلميذه ابن جني²، والأزهري³.
ويعتمد كثيراً على صحاح الجوهر⁴، ومجمل ابن فارس⁵، ومحكم ابن سيده⁶، ومفتاح
عبد القاهر⁷، وأبنية ابن القطاع⁸، ومفصل الزمخشري⁹، وشرحه لابن يعيش¹⁰.
وينقل عن ابن مالك في مواضع كثيرة من كتابه¹¹.
واعتمد الركن من بين مصادره على كتب العلامة ابن الحاجب، ونصّ على ذلك في
مقدمته، حيث قال: "مع عجزني عن فهم أكثر ما أودعه مصنفها إلا باستعانة من
تصانيفه"¹².

وخصّ من بين مصادره شرحه على مفصل الزمخشريّ وشرحه على شافيته.
ومما يشار إليه ههنا أني رأيت ركن الدين يخرج على مذهب ابن الحاجب، وكثيراً ما كان
يعترض على قوله ويصحح له؛ فلم يكن الرجل إذا مقلداً ولا تابعاً لأحد، بل كانت له
شخصيته الواضحة وإسهاماته الجليلة، وسوف نفرّد حديثاً لهذه القضية:

1 ينظر الكتاب: 424، 567، 832، 971، 980، 982، 983، 984، 985.

2 ينظر الكتاب: 175، 224، 985، 986.

- 3 ينظر الكتاب: 657.
- 4 ينظر الكتاب: 644، 723، 794.
- 5 ينظر الكتاب: 723.
- 6 ينظر الكتاب: 420، 707.
- 7 ينظر الكتاب: 200.
- 8 ينظر الكتاب: 462، 707، 822، 939.
- 9 ينظر الكتاب: 306، 315، 382.
- 10 ينظر الكتاب: 878، 879.
- 11 ينظر الكتاب: 593، 644، 697، 832، 980، 1021.
- 12 ينظر الكتاب: ص164.

(104/1)

بين ركن الدين وابن الحاجب:

كثيراً ما كان يعترض ركن الدين على ما يقوله ابن الحاجب ويصحح له، وكان يأتي بعبارات منها قوله: "وفي عبارته تعسف عظيم"1. وقال في موضع آخر: "واعلم أن في كلام المصنف نظراً؛ لأنه يقتضي وجوب رد المحذوف من "دم" في النسبة؛ لأنه محرّك الأوسط، والمحذوف لام، ولم يعوض همزة وصل، لكنه لا يجب رده فإنه يجوز الوجهان: الرد وعدم الرد"2. وقال أيضاً: "وكان من الواجب أن يقول: وتقلب الألف الأخيرة الثالثة أو الرابعة المنقلبة التي لغير الإلحاق، ثم يذكر حكمها فيما بعد"3. وقال في موضع آخر: "واعلم أنه لو قيل: لم يُردّ في تصغير "عيد" إلى أصله؛ للفرق بين تصغير "عيد" وتصغير "عود" لكان أصوب؛ لعدم الحاجة إلى تلك الوسطة"4. وقال في موضع آخر: "اعلم أنه لو قال: وحملوا أيما وبتيمًا على

1 شرح الشافية: ص173.

2 الكتاب: 402.

3 الكتاب: 386.

4 الكتاب: 332.

"وَجِعَ وَحِيطَ" لكان أولى"1.

واعترض ركن الدين على جعل المصنف "تغافل" و"تكلم" ملحقاتاً بتدحرج2. وقال في موضع آخر: "اعلم أن في قول المصنف -وهو أن حذف الهمزة في "الله" غير قياس- نظراً؛ لأنه قياس مرّ في باب تخفيف الهمزة"3.

ونراه يختلف مع ابن الحاجب ومن تابعه كالرضي؛ حيث جعل مثال: "ملكوت" من "قضيت" على "قضوت"، وأن أصله قضيت فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف4.

على حين نجد ابن الحاجب والرضي يريان أن الأصل أن يقال "قَصُوت" لخروج الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل، فلا تقلب الواو والياء ألفاً، كما لا تقلب في الصوري والحيدى5.

واعترض عليه في موضع آخر قائلاً: "اعلم أن في عبارته نظراً؛ لأن قوله: "وقلب كل ألف" يغني عن قوله: "وقلبها"، وعن ذكر الهمزة في قوله: "وكذا قلب ألف التأنيث نحو حبلى همزة"6.

1 شرح الشافية: 455.

2 الكتاب: ص 235.

3 الكتاب: ص 982.

4 الكتاب: ص 991.

5 ينظر: شرح الرضي على الشافية: 3 / 305.

6 الكتاب: ص 535.

وقال في موضع آخر: "اعلم أنه لو قال: ما أوله ميم زائدة من الصفات على أي وزن كان يستغنى بتصحيحه عن تكسيه إلا "مُفَعَّلًا" المخصوص بالموث كان أولى؛ ليشمل نحو: مُعَلِّمٌ ومُعَلِّمٌ ومقاتل ومقاتل، فإنه يُجمع جمع السلامة ولا يكسّر، ويخرج عنه مُشَدِّدٌ ومُطْفِلٌ ومُزْضِعٌ ومُتَلٌّ ونحوها مما هو على وزن "مُفْعِلٍ" مخصوص بالموث؛ فإنه يكسّر

على "مفاعل" قياساً، غير مقصور على السماع، نحو: مشادن ومطافل ومراضع ومتال1.

ليس هذا فحسب؛ بل نجده يستدرك على المصنف بعض المسائل الصرفية، نذكر منها قوله في باب الجمع: "اعلم أنه لم يتعرّض لـ"فَعُول" المذكور، ولم يبسط القول في "فَعُول" المؤنث أيضاً، لكن يجب أن تعلم أن "فَعُول" إذا كان وصفاً يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ فإن كان مُذكرًا يجمع على "فُعُل" فحسب؛ كصَبُور وصُبُر، وغَدُور وغُدُر، وعَقُور وعُقُر. وإن كان مؤنثًا يجمع على "فُعُل"، وفعائل؛ نحو: عَجُوز وعُجُز وعجائز، وقُلُوص وقُلُص وقلائص، وسَلُوب وسُلُب وسلائب. قال سيبويه: "وقد يستغنى ببعض من هذا عن بعض؛ نحو: "صَعائد" في جمع "صَعُود". ولا يقال "صُعُد". ويقال "عُجُل" ولا يقال "عجائل". في جمع "عَجُول"2.

وننتقل بعد هذا إلى الحديث عن المسائل الخلافية الواردة في الكتاب وبيان طريقة ركن الدين في استعراض هذه المسائل وذكر الأقوال المتعددة في المسألة الواحدة وكيف كان يناقشها ويختار لنفسه مذهباً منها.

1 الكتاب: 472، 473.

2 الكتاب: 456، 457.

(107/1)

أولاً: المسائل الخلافية في الكتاب:

حرص ركن الدين -وهو يعالج قضايا الصرفية ومسائله- على أن يذكر الآراء المختلفة للنحويين الأوائل -رحمهم الله- في المسألة الواحدة إذا تعددت حولها الآراء والأقوال، وذلك بطريقة سهلة ميسرة تجذب القارئ وتعينه على فهم المسألة بدقائقها، وكان يناقش هذه الآراء، ويناقش أيضاً حجج كل فريق، ثم بعد ذلك يختار لنفسه مذهباً، مؤيداً ما يختاره بالأدلة المقنعة.

ولكي يتضح منهجه في عرض مسائله الخلافية والخلاف حولها ومناقشة الآراء وموقفه منها نورد طائفة من هذه المسائل، وإليك البيان:

1- خلافهم حول أصل "كَيْنُونَة":

ذكر لنا ركن الدين خلافاً بين البصريين والكوفيين حول أصل "كَيْنُونَة" ولترك له المجال

لنرى ماذا يدور بين الفريقين من خلاف: يقول: "قال البصريون: إنه مغير عن "كَيْنونة"
بحذف العين، بدليل عوده إليه في قوله:
حتى يعود الوصل كَيْنونة

(108/1)

واستدلوا عليه بوجود "فَيْعَلُول" كـ"خَيْئَعُو". وقال الكوفيون: هو مغير بإبدال ضمة أوله
فتحة، وأصله "كُونونة" على وزن "سُرْجُونَة" وهي الطبيعة¹، وبعد أن عرض رأي
البصريين والكوفيين نراه يرفض رأي الكوفيين بقوله: "وهو ضعيف؛ لأنه لو كان الأمر
في هذا كما قال الكوفيون لم يكن لإبدال الواو ياء وجه، ولا لإبدال ضمة أوله
فتحة"².

وهو بهذا يختار رأي سيبويه وجمهور البصريين كما هو واضح³.

2- أصل الهاء المتطرفة في "هناه":

ذكر ركن الدين في هذه المسألة مجموعة من الأقوال بدأها برأي جمهور البصريين، عدا
أبي زيد والأخفش، ثم ذكر رأياً ثانياً لبعض البصريين، ثم ذكر ثالثاً لبعضهم، ورابعاً، وبعد
ذلك عرض رأي الكوفيين، ثم ختم الحديث بذكر قول لأبي البقاء العكبري. ولنترك له
الزمام ليحدثنا عن أقوالهم التي وقف عليها: يقول: "والهاء في قول امرئ القيس:
وقد رابني قولها يا هَنَا ... هُ ويحك أَلْحَقْتُ شَرًّا بِشَرٍّ
مبدلة عن الألف المُنْقَلِبة عن الواو في هنوات، على رأي وأصله: هَنَاؤُ؛ فقلبت الواو
ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن الفاصل غير

1 الكتاب: ص 807.

2 الكتاب: 807.

3 ينظر كتاب سيبويه: 4 / 365، والمنصف: 2 / 15، والممتع: 2 / 502، 503.

(109/1)

حصين، فالتقى ألفان؛ فقلبت الألف الثانية هاء، على وجه الشذوذ، ولو سُلِكَ بها
طريق القياس لقلبت همزة.

فإن قيل: من أين جاءت الألف التي قبل الهاء؟
قلنا: هي الألف التي في "هنات" جمع "هن"، فأبدلت الواو المقدرة بعدها ألفاً، ثم
أبدلت الألف هاء، وهي المتولدة من إشباع الفتحة.
وإنما قال: "على رأي"، لأنَّ في هاء "يا هناء" أقوالاً للبصريين غير ما ذكره وقولاً واحداً
للكوفيين والأخفش.
أما أقوال البصريين؛ فأحدها: أنها بدل عن الواو 1. وثانيها: أنها بدل عن ألف مبدلة
من واو 2. وثالثها: أن الهاء أصلية وليست بدلاً، وضعف لقللة باب سلس 3. ورابعها:
أن الألف بدل من الواو التي في هَنَوَات، والهاء للسكت.
وأما قول الكوفيين والأخفش، فهو أن الهاء والألف زائدتان، والهاء للسكت والوقف
واللام محذوفة: كما حذفت في: هن، وهنة.
ويبطل هذا القول الرابع للبصريين جوازُ تحريكها في السعة، وهاء السكت والوقف لا
يجوز تحريكها في السعة.
وأجابوا عنه بأنها إنما حُرِّكَتْ لَمَّا وصلت؛ تشبيهاً لهاء السكت بهاء الضمير. وقال أبو
البقاء: "إنَّه هُنْ أضيف إلى ياء المتكلم

-
- 1 ينظر الممتع: 401 / 1، والإيضاح: 410 / 2، وشرح الشافية للرضي: 225 / 3.
 - 2 ينظر المنصف: 140-143 / 3، والمفصل: 370، والإيضاح: 410 / 2.
 - 3 ينظر الممتع: 401 / 1، والإيضاح: 411 / 2.

(110/1)

فصار: يا هَني، ثم أبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً، كما فعلوا في "غلام"، وألحق
في آخره الهاء للوقف، فصار: "يا هناء"، كما قيل يا غلاماه. وهو حسن 1.
فهو بهذا العرض الميسر قد أوقفنا على كل ما قيل بشأن هذه المسألة من أقوال
ومذاهب.

3- وزن "أشياء" وعلة المنع من الصرف:
تعرض أبو البركات للحديث عن هذه المسألة في كتابه الإنصاف في المسألة "118" إلا
أنَّ حديثه فيها كان حديثاً مجملاً؛ إذ يقول: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "أشياء" وزنه
"أفعاء" والأصل "أفعلاء". وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب

البصريون إلى أن وزنه "لفعاء" والأصل "فعلاء"2. ثم شرع يسرد حجج الفريقين ويناقش حجج الكوفيين، على حين نجد ركن الدين فصلّ القول فيها، وينسب كلّ رأي لصاحبه ولا يعمّم كما فعل الأنباري؛ يقول: "قال الخليل وسيبويه وأتباعهما: وزنه "لفعاء". وأصله "شيئاء" على وزن "فعلاء" فمنع الصرف لألف التانيث ثم تُقلب اللام إلى موضع الفاء، فصار "أشياء" على وزن "لفعاء". وقال الكسائي: وزنه "أفعال" لأنّ "فعلاء" معتلّ العين يجمع على "أفعال" ك: قَبِلَ وأَقْبِلَ. وقال الفراء: وزنه: "أفعاء"

1 الكتاب: ص 876.

2 الكتاب: ص 194.

(111/1)

وأصله "أشيئاء" على وزن "أفعلاء"؛ فخفف بحذف الهمزة الأولى ورأى أن شيئاً أصله: "شيء" على وزن "فيعل" ثمّ خُفِّفَ كما خُفِّفَ "مَيّت" ثمّ جمع على "أشيئاء" كما جمع "نبيّ" على "أنبياء" ثمّ حذفت الهمزة التي هي لام الفعل تخفيفاً كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف، فصار وزنه "أفعاء"1. ثم يرجح مذهب الخليل وسيبويه على غيره من المذاهب مقدّماً الحجج والأدلة والبراهين التي تؤيّد اختياره؛ إذ يقول: "ومذهب الخليل وسيبويه أصحّ من مذهبي الكسائي والفراء. أما كونه أصحّ من مذاهب الكسائي؛ فالأنّ مذهب الكسائي مستلزم لمنع صرف الاسم بغير علة، وانتفاؤه معلوم من لغتهم. والقلب الذي هو مذهب الخليل وسيبويه كثير شائع؛ فارتكابه أولى من ارتكاب ما لا نظير له في كلامهم. وأما كونه أصحّ من مذهب الفراء؛ فالأنّ مذهب الخليل وسيبويه يستلزم خلاف الظاهر - أعني القلب - وهو كثير شائع، ومذهب الفراء يستلزم خلاف الظاهر بوجهين أحدهما غير شائع والآخر غير جائز. والأول تقديره "شيئاء". وأنّ "شيئاً" على وزن "فيعل"؛ فإنه خلاف الظاهر مع أنّه لم يسمع؛ فلو كان هو الأصل لكان هو الكثير الشائع، كما أنّه لما كان "مَيّت وبين" أصل "مَيّت وبين" كان أكثر من "مَيّت وبين" لكنه ليس كذلك"2.

1 الكتاب، ص 194.

2 الكتاب، ص 196.

(112/1)

4- أصل الألف المنقلبة عن التنوين في الاسم المقصور حال الوقف:
قال ركن الدين: "اعلم أنه يوقف على كل شيء منون مقصور ثلاثيا كان أو غير ثلاثي،
على الألف باتفاق، سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، نحو: هذه عصى ورحى
ومسمّى ومُعَلَّى، ورأيت عصى وروحي ومُسمّى ومُعَلَّى، ومررت بعصى ورحى ومُسمّى
ومُعَلَّى. لكن اختلفوا في هذه الألف؛ فقال المبرد: هي الألف الأصلية في الأحوال
الثلاث. وقال المازني: هي الألف المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث. وقال سيبويه:
هي الألف المبدلة من التنوين حال النصب، والألف الأصلية حالتي الرفع والجَرّ
واستدل على قول المبرد بوجهين: أحدهما: أنهم أمالوا رحي ومسمى ومعلّى في الوقف
حالة النصب والرفع والجَرّ، فلو كانت الألف فيها عوضا عن التنوين لم تمل. والثاني:
أنهم كتبوا معلّى ومسمى بالياء في الأحوال الثلاث، فلو كانت الألف عوضًا عن التنوين
لوجب أن يكتب ألفًا كما كتبت: رأيت زيدا، بالألف. واستدل على قول المازني بأنه إنما
قلب التنوين ألفًا في الوقف حالة النصب، لوقوعه بعد الفتحة، وهذه العلة موجودة في
الأحوال الثلاث في هذا الباب فوجب قلبهما ألفًا في الأحوال الثلاث عملاً بالعلّة
واستدل على قول سيبويه بأن المعتل الذي يشكل أمره يحمل على مثاله من الصحيح،
لكنه قد ثبت في الصحيح أنهم يقلبون التنوين ألفًا في حالة النصب ويحذفونه في حالة
الرفع، فوجب أن يكون المعتل كذلك"1.

1 الكتاب: ص 533.

(113/1)

واختار رأي سيبويه واعترض على ما قاله المبرد والمازني بقوله: "ويمكن أن يجاب عن
دليل المبرد بأننا لا نسلم أن من كان رأيه غير رأي المبرد أمالها وكتبها بالياء، بل أمالها
وكتبها بالياء من كان رأيه رأي المبرد، فلم قلتم إنه ليس كذلك. وعن دليل المازني بأننا لا

نسلّم أن الفتحة المقتضية لقلب التنوين ألفاً موجودة قبل التنوين في الأحوال الثلاث؛ لأنّ الفتحة المقتضية له هي الفتحة المقدرة لا الملفوظة العارضة ولهذا لا اعتبار للحركة والسكون العارضين، بل للحركة والسكون الأصليين، كما مرّ في باب التقاء الساكنين"1.

5- وزن "إنسان":

ذكر ركن الدين خلافاً حول وزن لفظة "إنسان"؛ فبعضهم يرى أن وزنه "فِعْلَان"، والبعض الآخر يرى أن الوزن "إفْعان" يذكر ركن الدين هذين المذهبين ثم يختار المذهب الأول ويرى أنه الصواب، يقول: "اختلف في إنسان؛ فقال بعضهم: إنه فِعْلَان، من الأنس".

وقال بعضهم: إفْعان -من نَسِي- لمجيء تصغير إنسان على أُتَيْسِيَّان. والتصغير يرُدُّ الأشياء إلى أصولها؛ فأصل إنسان أنيسان، فحذفت الياء على غير قياس، فبقي إنسان على وزن "إفْعان".

والأول هو الصواب؛ لأن الإنسان موافق لأنس وأنيس في اللفظ والمعنى، فيكون الألف والنون زائدتين، والإنسان ليس بموافق لِنَسِي

1 الكتاب: ص534.

(114/1)

لا في اللفظ ولا في المعنى"1.

والرأي الأول اختاره الجوهري في صحاحه، وذكر أن أصحاب الرأي الثاني استدلوا على مذهبهم بقول ابن عباس -رضي الله عنه- سُمي إنساناً؛ لأنه عُهِدَ إليه فنسي2.

6- وزن "هَمَرَش":

ذكر ركن الدين خلافاً حول وزن "هَمَرَش"، وأن اتجاهاً يرى أن الميم المكررة زائدة والآخر يرى أن الميم منقلبة عن نون "هَنَمَرَش" يقول: "اختلف في هَمَرَش" على قولين: أحدهما: وهو قول الأكثرين: بتضعيف العين؛ أي: تكرير الميم، فالميم الثانية زائدة. والثانية وهو قول الأخفش: ليس بتضعيف عينه. بل أصله "هَنَمَرَش"؛ فقلبت النون ميماً، وأدغمت الميم في الميم، فلهذا توهم التضعيف وليس بتضعيف، فوزنه: فَعَلَّلِل كَجَحْمَرَش. ويؤكد عدم كونه مضعفاً مجيء فعلل. ولعدم مجيء فعلل. ولعدم مجيء فعلل

لم يظهروا النون؛ لأنه حينئذ لا يحصل الالتباس؛ لتعيين كونه فَعْلَلًا، فلو التبس وجب الإظهار؛ لئلا يلتبس المثالان، كما فعل في غيره"3.

1 الكتاب: ص 597، 598.

2 ينظر: الصحاح: "أنس": 3/ 904.

3 الكتاب: ص 620.

(115/1)

والأول هو رأي الخليل وسيبويه وجمهور البصريين¹ والثاني: هو رأي الأخفش، كما ذكر ركن الدين، ووافقه الكوفيون².

وينشأ عن خلافهما خلاف حول التصغير، فتصغير هَمَزٍ عند الخليل وسيبويه "هَمَزٌ"، وعند الأخفش "هَمِيزٌ".

7- اشتقاق لفظة "سُرِّيَّة":

قال ركن الدين: "واختلفوا في اشتقاق سُرِّيَّة؛ فقال بعضهم: إنها من السرِّ الذي هو الجماع أو الذي يكتُم؛ لأنها توافق معنى الجماع ومعنى الذي يكتُم، لأن الغالب في السرية الإسرار عن حرية وهي فُعْلِيَّةٌ منسوبة إلى السر بمعنى الجماع والإخفاء، وإنما ضمت سينها؛ لأن الأبنية قد تغير في النسب خاصة كما قالوا في النسبة إلى الدهر: دُهرِي، وإلى الأرض السهلة سُهْلِي. والجمع السراري فالياءان زائدتان. وقال بعضهم: وزنها فُعُولَةٌ -سُرُورَةٌ من السرِّ أيضا- أبدلوا من الراء الأخيرة ياء للتضعيف ثم أدغموا. وقال بعضهم: إنها من السراة، وهي الخيار؛ لأنه لا يجعل الأمة سُرِّيَّة إلا بعدما اختارها لنفسه، ولا يختارها لنفسه إلا إذا كانت سُرِّيَّة، فوزنها عند هؤلاء فُعْلِيَّة، فتكون الراء الواحدة زائدة، وكذا الياء الواحدة. وكونها من السر أنسب من كونها من السراة؛ لقوة المعنى واللفظ. أما قوة المعنى؛ فلما تقدم، وأما قوة اللفظ فلكثره فُعْلِيَّة وعدم فُعْلِيَّة. وقال الأخفش: إنها مشتقة من السرور، يسر بها، فوزنها فُعْلُولَةٌ إلا أنهم

1 ينظر الكتاب: 4/ 330.

2 ينظر حاشية "3" من ص 620 من الكتاب.

(116/1)

أبدلوا من الراء الأخيرة ياء لكثرة التضعيف ثم قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء"1.

والرأي الأول: هو رأي الجوهري صرح به في صحاحه²، والرأي الأخير حكاه الجوهري عن أبي الحسن الأخفش³. واختار ركن الدين رأي صاحب الصحاح.

8- اشتقاق لفظة "مُؤَنَة":

قال: واختلف في مؤنة؛ فقال بعضهم إنها مشتقة من: مَانَ يَمُونُ، لفظاً، وهو ظاهر. ومعنى؛ لأن معنى: مَانَهُ: قام بِمُؤَنَتِهِ. ووزنها عندهم فَعُولَةٌ؛ قلبت الواو الأولى همزة. وقال بعضهم: إنها مشتقة من الأَوْن -وهو الثقل- لاستلزام المؤونة الثقل، فوزنها عندهم مَفْعُلَةٌ. وأصلها: مَأُونَةٌ، فنقلت حركة الواو إلى الهمزة على مقتضى القياس، فصار: مَأُونَةٌ.

وقال الفراء: إنها مشتقة من الأَيْن -وهو التعب- بناء على أصله، وهو أن الياء إذا وقعت عينا وكان ما قبلها مضموماً قلبت الياء واوا ليسلم ضم ما قبلها، ولم تبدل الضمة كسرة لتسلم كما هو مذهب سيبويه، فأصل "مؤنة" على مذهب الفراء: مَأْيُنَةٌ، على وزن مَفْعُلَةٍ، فنقلت حركة الياء إلى الهمزة، ثم قلبت الياء واوا لضمة ما قبلها فصار: مَأُونَةٌ.

1 ص 601 من الكتاب.

2 ينظر "سرر": 2 / 682.

3 ينظر المصدر السابق.

(117/1)

والأول هو الوجه، لدلالة مُؤَنَة على مدلول: مان يمون، مباشرة، وعدم دلالتها على الثقل والتعب، لا مباشرة ولا لزوماً، بل اتفاقاً؛ لأنه يمونه من غير ثقل ولا تعب في بعض الصور. ولئن سلمنا دلالتها على الثقل والتعب لزوماً، لكن لا نسلم دلالتها عليهما مباشرة¹.

وبعد أن استعرض هذه المذاهب في المسألة المذكورة واختار الوجه الأول، عاد إلى مذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين قائلاً: "وأما مذهب الفراء فأبعد المذاهب؛ لأنه

إذا وقعت ياء قبلها ضمة كان الأولى، بل الواجب، أن تبدل الضمة كسرة لتسليم الياء، كما في "أدل" جمع "دلو" 2.

9- خلافهم حول وزن "أول":

استعرض ركن الدين مذاهب النحاة؛ فبدأ بمذهب جمهور البصريين، ثم ثنى بمذهب لبعض البصريين، ثم بقول آخر لبعضهم واختار المذهب الأول وعلل له، وفي نهاية المسألة ذكر رأي الكوفيين وأبطله، واستدل على بطلانه. ولنترك الحديث لركن الدين ليحدثنا عن هذه الأقوال والمذاهب: قال: "وكان وزن "أول" أفعل، لمجيء مؤنثه على الأولى وجمع مؤنثه على الأولى، وظاهر أنهما الفعل والفعل، فيكون أول أفعل، والصحيح أنه من "وول"؛ أي:

1 الكتاب: 602، 603.

2 ينظر ص 603.

(118/1)

حروفه الأصول واو وواو ولام؛ فأصله على هذا: أوول؛ فأدغمت الواو في الواو فصار أول. وقال بعضهم: إنه من "وأل"؛ أي: حروفه الأصلية: واو وهمزة ولام. فأصله على هذا: "أو أل"؛ فقلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو في الواو، والتزم ذلك لكثرتهم واستثقال الهمزة بعد الواو وقال بعضهم: من "أول"، أي: حروفه الأصول: همزة وواو ولام. فأصله على هذا: "أأول"؛ فقلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو في الواو. والصحيح الأول: لمخالفة غيره القياس. وقال بعضهم: ليس أول على وزن أفعل، بل على وزن فَوْعَل -من أول- فزيدت عليه واو فَوُعَل، وأدغمت في الواو التي هي عين، فصار أول. ويدل على بطلانه مجيء الأول؛ فإنه لا يجيء من "فَوُعَل" مثل ذلك 1.

10- الزائد في التضعيف: الثاني أم الأول؟

ذكر ركن الدين ثلاثة آراء بشأن هذه المسألة؛ الأول رأي الجمهور، والثاني رأي الخليل، والثالث رأي سيبويه، واختار رأي الأكثرين، يقول: "اعلم أنهم اختلفوا في الزائد في التضعيف نحو كَرَم؛ فقال الأكثرون: هو الثاني، وقال الخليل: هو الأول وجوز سيبويه الأمرين.

والصحيح أن يكون الزائد هو الثاني؛ لأننا نعلم بأن الدال في "قَرَدَد" إنما جعلت بإزاء

الراء في "جَعْفَر" والبدال التي بإزاء راء

1 الكتاب: ص 588، 589.

(119/1)

"جَعْفَر" هي الثانية: وإذا كان في "قَرَدَد" كذلك كان الزائد هو الثاني في غير "قَرَدَد"، لأنه مثله"1.

11- الهاء في "هَجْرَع" زائد أم أصلية:

اختلف حول أصالة الهاء في "هَجْرَع"؛ فذهب الأخفش إلى أنها زائدة، وأن الهجرع مشتق من الجرْع، وذهب ركن الدين إلى أن الهاء أصلية غير زائدة، وأن وزن هجرع: فعلل2.

وركن الدين ههنا يذهب إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة واللغويين3، ويستبعد مذهب الأخفش ومن وافقه كعبد القاهر الجرجاني في كتابه "المفتاح"4.

12- أصل "استطاع":

ذكر ركن الدين خلافا بين سيبويه والفراء، فذكر أن أصل "استطاع" عند سيبويه: "أطاع" زيدت السين تعويضا عما فات الفعل من التصحيح فصار "استطاع" ولا اعتداد بالسين عنده؛ لأنها زائدة عنده5.

1 الكتاب: ص 621. وقد وثقنا هذه المذاهب في حواشي الصفحة المذكورة.

2 ينظر ص 637 من الكتاب.

3 ينظر الكتاب: 4 / 289، والصحاح "هجرع": 3 / 1306، واللسان "هجرع": 6 /

4621، والقاموس "هجرع": 3 / 89، والمقتضب: 1 / 66، 256، 2 / 108، و3 /

338، وإصلاح المنطق: 222، وتهذيبه: 1 / 513.

4 ص 89.

5 ينظر ص 631. وينظر كتاب سيبويه: 4 / 285.

(120/1)

وذكر أن أصلها عند الفراء: "استطاع" حذفت التاء للتخفيف، فبقي "استطاع" -بكسر
الهمزة- على القياس، ثم فتحت الهمزة على غير القياس¹.

وبعد أن يذكر ركن الدين رأي سيبويه والفراء، يقول: "وقول سيبويه أشد وأقيس؛ لأنه لم
يرتكب شذوذا"².

13- تثنية اللَّذَيَّاء واللَّتِياء:

ذكر ههنا خلافا بين سيبويه والأخفش، وهذا الخلاف بمثابة خلاف بين البصريين، ويعبر
عنهم مذهب سيبويه، وبين نظرائهم الكوفيين منضمًا إليهم أبو الحسن الأخفش من
البصريين، قال ركن الدين: "وقالوا في تثنيتهما: اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ، في الرفع واللَّذَيَّينِ
واللَّتَيَّينِ في النصب والجر. واختلف سيبويه والأخفش في ذلك؛ فسيبويه لا يقدر المزيد
في تصغير مفرديهما، وهو ألف اللَّذَيَّاء واللَّتَيَّاء، والأخفش يقدره ويحذفه لالتقاء الساكنين.
ولا يظهر أثر الخلاف بينهما في التثنية، بل في الجمع؛ فتقول على مذهب سيبويه في
جمع اللَّذَيَّاء: اللَّذَيُّونَ في الرفع، بفتح الذال وضم الياء وتشديدها، واللَّذَيَّينِ بكسر الذال
والياء، في النصب والجر. وتقول على مذهب الأخفش: اللَّذَيُّونَ، في الرفع، واللَّذَيَّينِ

1 ينظر ص 631.

2 الكتاب: ص 632.

(121/1)

في النصب والجر، بفتح الياء فيهما، فلفظة التثنية والجمع متساوية على مذهبه"¹.

14- خلافهم حول كتابة الألف الثلاثية في الاسم المنون:

قال ركن الدين: "وعلى تقرير كتابة الألف الثلاثية بالياء، فإن كان الاسم الذي فيه
الألف منونا فالمختار عندنا أنه يكتب أيضا بالياء، وهو قياس المبرد. وقياس المازني أن
تكتب بالألف في الأحوال كلها؛ أي: في النصب والجر والرفع؛ لأنها ألف التنوين في
الأحوال الثلاث عنده. وقياس سيبويه أن يكتب المنصوب بالألف وأن يكتب ما سواه،
أعني: المرفوع والجرور، بالياء؛ لأن الألف الموجودة في النصب ألف التنوين عنده،
بخلاف الألف الموجودة في الرفع والجر. وقد تقدم في باب الوقف ما يرشد إلى ذلك"².
وبعد هذا العرض لمسائل الخلاف عند ركن الدين، وبعد أن وضح من خلاله منهجه في
عرض المذاهب المتعددة في المسألة الواحدة ومناقشته لها واختيار أصحابها، أود أن أشير

إلى نقطة مهمة، وهي أن الطابع البصري كان واضحاً عند عالمنا الكبير في كل مسألة صرفية يعالجها كما كان واضحاً أيضاً في معالجته مسائله النحوية، كما أثبتنا من قبل، عند الحديث عن مذهبه النحوي³.

1 الكتاب: ص365، 366.

2 الكتاب: ص1036. وينظر توثيق المذاهب المذكورة في حواش هذه الصفحة.

3 ينظر كتابنا: ركن الدين الأستراباذي وجهوده النحوية والتصرفية، ص148، 190.

(122/1)

ثانياً: اللهجات العربية الواردة في الكتاب

1- قلب الكسرة والياء ألفاً في كل ياء مفتوحة فتحة بناء وقبلها كسرة لهجة طيبي: تحدث ركن الدين عن هذه اللهجة، فقال: "وطيبي يقلبون الكسرة فتحة ويقلبون الياء ألفاً في كل ياء مفتوحة بناء وقبلها كسرة، فيقولون في بقي يبقى: بقى يبقى، وفي فنى يفتنى: فنى يفتنى وفي دعى وبني: دعى وبني قياساً؛ طلباً للتخفيف؛ لأن الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء"1.

وركن الدين بعد أن يذكر هذه اللهجة يأتي لها بما يؤيدها من كلامهم، فيقول2: "ومنه قول الشاعر على لغتهم:

نستوقد النّيل بالحضيض ونص... طاد نفوساً بُنّت على الكرم

وهذا الشاهد الذي أتى به لرجل من بني بولان4.

وينو بولان حي في طيء، وفيه جاء: "بُنّت"، من الفعل "بُنِيَ" المبني للمفعول من "بَنَى" متصلة به تاء التأنيث، وحذف الألف. وعلى لغة غيرهم: "بُنَيْت"، كما هو القياس.

2- لهجة هذيل في الثلاثي المعتل العين إذا جُمع جمع مؤنث سالماً:

1 الكتاب: ص281.

2 المصدر السابق.

3 ينظر المصدر السابق.

4 ينظر السابق.

(123/1)

إذا جمع باب "فُعْلة" -بفتح الفاء وسكون العين- جمع التصحيح يجمع على "فَعَلَات" إن كان اسما صحيحا، نحو تَمْرَةٌ وَتَمَرَات؛ فرقا بين الاسم والصفة. ويجوز إسكان العين للضرورة.

أما إذا كان الاسم معتل العين جمع على فَعَلَات بسكون العين، نحو بَيْضَةٌ وَبَيْضَات، وَجَوْزَةٌ وَجَوَزَات؛ لاستثقال الحركة على الواو والياء إن لم يقلبوها ألفا، وحصول التغيرات قلبوهما ألفا.

هذه هي اللغة المشهورة، ولكننا نجد هذيلًا تسوي بين الصحيح والمعتل ههنا، فتحرك العين في المعتل كما تحركها في الصحيح، نقول في جمع بَيْضَةٍ وَجَوْزَةٍ: بَيْضَات وَجَوَزَات، استمع إلى ركن الدين وهو يحدثنا عن هذه اللهجة فيقول: "وهذيل تسوي بين الصحيح والمعتل العين فتقول في جمع بَيْضَةٍ وَجَوْزَةٍ: بَيْضَات وَجَوَزَات بفتح الباء والواو، ولم يلتفت إلى حركتهما لعروضهما"1.

وقد أشار سيبويه في كتابه إلى هذه اللغة2.

3- تسكين العين في نحو حُجَرَات وَكِسْرَات لهجة تميم:

إذا جمع "فُعْلة" -بضم الفاء وسكون العين- جمع التصحيح وكان صحيح العين جمع على "فُعَلَات" -بفتح العين- على الأصل

1 الكتاب: ص 432.

2 ينظر كتاب سيبويه: 3/ 600.

وعلى هذه اللغة ورد قوله تعالى في "ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ" [سورة النور الآية: 58] في قراءة ابن أبي إسحاق. "ينظر مختصر ابن خالويه 103".

(124/1)

وضم العين اتباعا، نحو: "حَجُّرَات" -بفتح الجيم وضمها- في جمع: "حُجْرة". ولكن بني تميم يسكنون العهين فيقولون: "حُجَرَات"، قال ركن الدين: "وقد يسكن في لغة بني تميم العين في جمع "فُعْلة" -بكسر الفاء وسكون العين- وفي جمع فُعْلة -بضم الفاء وسكون العين- فيقال في جمع كِسْرة وَحُجْرة: كِسْرَات وَحُجَرَات بسكون العين والجيم"1.

4- لهجات العرب في نطق الأمر المدغم للواحد والمضارع المجزوم بالسكون:
قال ركن الدين: "ونحو "رُدَّ" و"لم يَرُدَّ" في لغة تميم؛ لأن أصل "رُدَّ": ارْدُدْ، وأصل "لم يَرُدَّ": لم يَرْدُدْ؛ فثقلت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها للإدغام لاجتماع المثليين، فاجتمع ساكنان وهما: الدال الأولى المسكونة للإدغام والدال المسكونة للأمر أو النهي، فحركات الثانية لالتقاء الساكنين وأدغمت الأولى في الثانية"2.
وعلق على قول ابن الحاجب: "في تميم" بقوله: "وإنما قال: "في تميم؛ لأن أهل الحجاز يقولون: "ارْدُدْ"، و"لم يَرْدُدْ" على الأصل من غير تسكين الدال الأولى للإدغام؛ لأن من شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني؛ لتلا يلزم التقاء الساكنين، وكان بني تميم لا يلتفتون إلى سكون الثانية؛ لكونه عارضا"3.

1 الكتاب: ص 435.

2 السابق: ص 498.

3 السابق.

(125/1)

وقال في موضع آخر: "يجوز في مثل "رُدَّ"، و"لم يَرُدَّ": الضم للاتباع، والفتح لكونه أخف، والكسر على الأصل"1.
وقال في موضع آخر: "وأما كسر الدال نحو "رُدَّه" فلغة قليلة سمعها الأخفش من بني عقيل؛ لأن الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء ولا يستكره اجتماع الياء مع الكسرتين، لكون الهاء خفيفة"2.
وركن الدين في هذه المواضع يشير إلى اللهجات العربية في الأمر المضعف للواحد وكذلك المضارع المجزوم بالسكون المضعف، وهذه اللهجات هي:
- لهجات بني أسد وغيرهم من بني تميم بفتح الدال. وهذه اللغة حكاها سيبويه في كتابه3 ونقلها عنه الزمخشري في مفضله4.
- لهجة كعب وغني وغير كسر الدال، فيقولون: "رد"، و"لم يرد"5.
- لهجة حكاها الأخفش عن بني عقيل: وهي التي تكسر الدال لكسرة الهاء

1 الكتاب: ص 505.

2 السابق: ص 508.

3 3 / 533.

4 354.

5 وهذه اللهجة ذكرها سيبويه في كتابه: 3 / 534. وينظر شرح الشافية للرضي: 2 / 243.

(126/1)

بعدها، فيقولون: "رَدَّه" 1.

– لهجة الحجازيين الإظهار: "ارْدُدْ"، و"لم يَرْدُدْ".

وقد أكدت المصادر أن هناك قبائل عربية عرفت بالإدغام وهي: تميم وطبي وأسد وبكر بن وائل وتغلب وعبد القيس، وهي القبائل التي تسكن وسط الجزيرة وشرقها، وهناك قبائل عربية أخرى تؤثر الإظهار وهي: قريش وثقيف والأنصار وهذيل 2.

وقد جاء القرآن الكريم غالبا بلهجة الحجازيين بالنسبة لهذه الظاهرة، يقول الله تبارك وتعالى: {إِنْ تَمَسَّكُكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ} 3. ويقول: {وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى} 4، ويقول أيضا، {وَاعْصُصْ مِنْ صَوْتِكْ} 5. ويقول أيضا: {وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ} 6.

وقد ورد في القرآن بلهجة تميم ومن على شاكلتهم، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ} 7. ومثله {مَنْ يُشَاقِقْ} 8

1 ينظر في هذه اللهجة: المفصل: 354، وشرح الأشموني: 3 / 897.

2 ينظر الخصائص: 3 / 92، وابن عقيل: 2 / 611، 912.

3 سورة "آل عمران": من الآية "120".

4 سورة "طه": من الآية "81".

5 سورة "لقمان": من الآية "19".

6 سورة "المدثر": من الآية "6".

7 سورة "المائدة": من الآية "54".

8 سورة "الحشر": من الآية "4".

(127/1)

وعلى هذا يمكننا أن نقول: إن اللغة الأدبية اعترفت بشقي الظاهرة، أما القرآن الكريم فقد فضل الحجازية وإن اعترف بالتميمية كذلك.

والسر في التزام الحجازيين فك الإدغام أنه يترتب على الجزم عادة نقل النبر من موضعه إلى المقطع الذي قبله؛ لأن النبر يختصر أواخر الكلمات على حد تعبير الدكتور إبراهيم أنيس رحمه الله¹.

والقبائل التي تؤثر الإدغام في المضارع المجزوم والأمر المضعف للواحد في نحو "لم يَرُدَّ"، و"رُدَّ" ليست على نمط واحد في هذه اللهجة، بل انقسموا إلى لهجات أخرى من حيث ضبط الحرف الأخير، فبنو أسد وغيرهم من بني تميم يؤثرون الإدغام مع التحريك بالفتح على كل حال؛ فهم يقولون: حَجَّ، و"إِنْ تَحُجَّ، أَحُجَّ". ولغة بني أسد² كلغة أهل نجد إلا أن يقع بعد الفعل حرف ساكن؛ فإنهم أجازوا الكسر في نحو: "غَضَّ الطرف". وكعب وغيره وغني³ يدغمون مع الكسر في كل حال، فيقولون: رَدَّ وغَضَّ وفَرَّ وإن تردَّ أَرَدَّ.

5- حذف الواو والياء اللتين هما ضميران لغة لبعض قيس وأسد:

1 ينظر: في اللهجات العربية، ص 150.

2 ينظر شرح ابن عقيل: 2/ 612.

3 ينظر التصريح: 2/ 406.

(128/1)

قال ركن الدين: "ونحو: "الزیدون صنع" قليل قبيح؛ لأن الواو والياء فيما ذكرناه اسم مستقل وحذفه محال، بخلاف الواو والياء في نحو: زيد يغزو، وزيد يرمي وجاءني القاضي؛ لأنها جزء كلمة في الآخر فإذا حذفت في الآخر كانت بقية الكلام دالة عليها فلذلك استقبح قوله:

لا يبعد الله أقواما تركتهم ... لم أدرِ بعد غداة البين ما صنع¹

أي: ما صنعوا. وقوله:

يَا دَارَ عَبْلَةَ الْجَوَاءِ تَكَلِّمْ 2.....

يريد: تكلمي.

وهذه اللغة التي ذكرها ركن الدين ونص على أنها قليلة قبيحة هي لغة لبعض قيس وبني أسد، كما ذكر الرضي في شرح الشافية³.

6- إبدال الميم من لام التعريف لغة طائية:
قال ركن الدين في مواضع إبدال الميم⁴: وإبدالها من لام التعريف ضعيف، وهي لغة طائية، كقوله عليه السلام: "لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَقَر" ⁵.

-
- 1 البيت لتميم بن أبي بن مقبل. ينظر تخريجه في حاشية "2"، ص552.
 - 2 البيت لعنترة وهو في ديوانه برواية "تكلمي" ينظر تخريجه في حاشية "4" ص552.
 - 3 ينظر: 2 / 305.
 - 4 الكتاب: ص866.
 - 5 ينظر ص866.

(129/1)

وبعد أن ذكر هذه اللغة عاد وذكر أن هذه الميم التي جاءت على هذه اللغة قد لا تكون بدلا من اللام لجواز أن تكون مرادفة لها ويكون التعريف بالاستقلال لا لكونها بدلا من اللام¹.

- 7- إبدال الهاء من الهمزة لهجة طائية:
تحدث ركن الدين عن هذه اللهجة وهو بصدد الحديث عن مواضع إبدال الهاء من الهمزة، فقال: "وهو في "هن فعلت"، لغة طائية"².
- 8- أهل اليمن ينطقون الجيم كافا:
نص على ذلك ركن الدين، حكاية عن ابن دريد قال: "الكاف التي كالجيم، قال ابن دريد: هي لغة أهل اليمن، يقولون في جمل: "كمل"، وهي كثيرة في عوام أهل بغداد، فإنهم يقولون في جمل: كمل، وفي رجل: ركل وهي مردودة رديئة"³.
- 9- قلب ألف التأنيث ياء في الوقف لهجة بعض فزارة، وقلبها واوا لهجة بعض طي:
نص على ذلك ركن الدين، حيث قال: "اعلم أن ناسا من فزارة يقلبون ألف التأنيث ياء في الوقف، فيقولون: "حُبَلَيَّ" بالياء وأن بعض طي يقلب ألف التأنيث واوا، فيقول: "حُبَلَوُ" ومنهم من يسوي

-
- 1 ينظر الكتاب، ص866.
 - 2 ينظر الكتاب: 873، وهذه اللهجة ذكرها ابن عصفور في الممتع: 1 / 397،

(130/1)

في القلب بين الوقف والوصل فيقول فيهما: "خُبَلَوْ وَخُبَلِي" 1.
وهذه اللغة ذكرها الرضى في شرح الشافية 2.
10- قيس يقربون الصاد من الزاي في النطق:
تحدث ركن الدين عن هذه اللغة، وذكر أنها لغة لقيس وأنهم يقربون الصاد في نطقهم من
الزاي في مثل: يصدر، ويصدق، ثم قال 3: "وقرئ على لغتهم في المشهور: "حَتَّى يُصْدِرَ
الرَّعَاءُ" 4 و"الصِّرَاطُ" 5. وذكر الشيخ محمد الدمياطي الشهير بالبناء أنها لغة أسد 6.
11- اللهجات العربي في الوقف على المنون:
تحدث ركن الدين عن الوقف على المنون فذكر ثلاث لهجات: الأولى: قلب التنوين
حرف مد من جنس حركة ما قبله، والثانية: حذف التنوين في الأحوال الإعرابية الثلاثة.
والثالثة إبدال الألف من التنوين في المنصوب المنون، وعدم الإبدال في المرفوع والمجرور
يقول: "اعلم أن في المنون في الوقف ثلاث لغات: إحداها: أن يقلب التنوين حرف مد
من جنس حركة ما قبله، فتقول: جاءني زيدو،

1 الكتاب: 535.
2 ينظر: 2/ 286.
3 الكتاب: 919.
4 القصص: من الآية "23". وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف، ووافقهم رويس، ينظر
النشر: 2/ 250، 341.
5 سورة "الفاتحة" من الآية "6"، وكذلك: طه "135"، والصافات: "128". وهي
قراءة خلف عن حمزة، ووافقه المطوعي، كما ذكرنا في تخريجها في ص 919.
6- ينظر الإتحاف: 123.

(131/1)

ورأيت زيدا، ومررت بزدي.
والثانية: أن يحذف التنوين في الأحوال الثلاثة كلها، ويوقف عليها كما يوقف على غير
المنون فتقول: جاءني زيد ورأيت زيد، مرت بزيد، وليست هاتان اللغتان فصيحيتين.
والثالثة: أن تبدل الألف من التنوين في المنصوب المنون، ولا يبدل في المرفوع والمجرور
الواو والياء من التنوين، لثقل الضمة والكسرة مع الواو والياء، وخفة الفتحة مع
الألف، وهذه اللغة هي الفصيحة¹.
واللغة الأولى التي ذكرها ركن الدين ذكر أبو الخطاب أنها لغة أزد السراة². واللغة
الثانية حكاها أبو الحسن الأخفش عن بعض العرب³، وذكر الأشموني أن ابن مالك
نسبها إلى ربيعة⁴.
واللغة الثالثة، وهي المشهورة، ذكرها سيبويه في كتابه⁵.
12- بعض العرب يقف على الهاء في المؤنث بالتاء:
ذكر ذلك ركن الدين وهو بصدد الحديث عن الوقف على تاء التأنيث في نحو رحمة،
وشجرة، ونعمة وغيرها من الكلمات المؤنثة بالتاء، وذكر أن الوقف على مثل هذه
الكلمات بالهاء على اللغة

1 الكتاب: ص 529، 530.

2 ينظر كتاب سيبويه: 4/ 166، 167.

3 ذكر ذلك الأستاذ عبد السلام هارون في حاشية "2" في كتاب سيبويه: 4/ 168.

4 ينظر شرح الأشموني: 3/ 747.

5 ينظر: 4/ 166، 167.

(132/1)

المشهورة، وفي المقابل ذكر أن بعض العرب يقف عليها بالتاء في مثله، يقول¹: "وإنما
قلنا: عند الأكثر"، لأن بعض العرب لا يقلبها هاء في الوقف، بل يقف عليها تاء،
فيقول: رحمت وظلمت. وقد قرئ به في القرآن بالهاء والتاء جميعا، ومنه قول الشاعر:
دارا لسلمي بعد حول قد عفت ... بل جَوَزَ تَبْهَاءَ كظهِرِ الحَجَفَتِ²
وهذه اللغة حكاها أبو الخطاب عن ناس من العرب³، ولها ما يؤيدها من الشواهد،
كقول الراجز:

الله نجاك بكفّي مَسَلَمَتُ

من بعد ما وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَت

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ

وكادت الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمْتُ⁴

وعلى هذه اللغة جاءت كلمات وقف عليها بالتاء عند نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، وقد ذكرنا هذه الكلمات جميعا في موضعها من الكتاب⁵.

1 الكتاب: ص536.

2 ينظر تخريج الشاهد في ص537، 538 من هذا الكتاب.

3 ينظر كتاب سيبويه: 4 / 167.

4 ينظر ص536، 537.

5 وذلك في ص537.

(133/1)

13- وَجَدَ يَجِدُ لغة عامرية:

تحدث ركن الدين عن هذه اللهجة، فقال: "وأما: وجد يُجَد -بضم العين في المضارع فضعيف، لا اعتداد به، لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء"¹. وهذه لغة عامرية لا نظير لها في المثال، ذكرها ابن منظور في اللسان².

1 الكتاب: ص274.

2 ينظر: "وجد": 6 / 4770. وينظر كذلك: شرح الشافية للرضي: 1 / 132.

(134/1)

المبحث الثاني: الكتاب "توثيقه ومخطوطاته"

تحقيق عنوانه، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه:

اتفق المؤرخون الذين تعرضوا للترجمة لركن الدين على أنه صنف من بين مصنفاته شرحا على شافية ابن الحاجب. ومن أشهر هؤلاء السبكي¹ "ت 771هـ" والمقرئزي² "ت

845هـ"، وابن حجر العسقلاني 3 "ت 852هـ"، وابن تغري بردي 4 "ت 874هـ"،
والسيوطي 5 "ت 911هـ"، وحاجي خليفة 6 "ت 1067هـ"، وابن العماد الحنبلي 7
"ت 1089هـ" وإسماعيل البغدادى 8 "ت 1339هـ" وكذا ذكره الزركلي 9،
والعاملى 10، وعمر رضا كحالة 11، وآلورد 12 وكارل بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب
العربي 13.

1 في كتابه: طبقات الشافعية الكبرى: 9 / 408.

2 في كتابه: السلوك لمعرفة دولة الملوك: 2 / 158.

3 في كتابه: الدرر الكامنة: 2 / 17.

4 في كتابه: النجوم الزاهرة: 9 / 231.

5 في كتابه: بغية الوعاة: 1 / 552.

6 في كتابه: كشف الظنون: 1021.

7 في كتابه: شذرات الذهب: 6 / 35.

8 في كتابه: هدية العارفين: 1 / 283.

9 في كتابه: الأعلام.

10 في كتابه: أعيان الشيعة: 23 / 70، 145.

11 في كتابه: معجم المؤلفين: 3 / 196.

12 فهرس آلورد: 6 / 80.

13 5 / 328.

(135/1)

وجاء في فهرس دار الكتب ما نصه: "شرح الشافية، لأبي الفضائل، ركن الدين الحسن
بن محمد بن شرفشاه العلوي الأستراباذي سنة 715هـ أوله بعد الديباجة: أما بعد حمد
الله تعالى على توالي نعمه ... إلخ". وأشار الفهرس إلى وجود نسخة خطية منه محفوظة
بالدار تحت رقم 5731هـ.

وبالرجوع إلى النسخة المشار إليها وجدت على غلافها ما نصه: كتاب "شرح الشافية
في علم الصرف، لشارح الكافية الشيخ ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي صاحب
المتوسط المتوفى سنة 715هـ أوله بعد الديباجة: أما بعد حمد الله تعالى على توالي

نعمه ... إلخ، كما جاء في الفهرس1.

ثم أخذت في البحث والتنقيب عن نسخ أخرى له، فوفقت على نسخة برقم "13 - صرف قوله" غير منسوبة إلى أحد، ونسخة أخرى برقم "159 صرف" منسوبة للسيد الشريف، وهما نسختان متطابقتان تمام التطابق مع النسخة التي معنا المنسوبة لركن الدين.

وبأدنى تأمل تجد أن ثمة خطأ واضحاً في نسبة المخطوطة رقم "159 صرف" إلى السيد الشريف؛ حيث إنها للسيد ركن الدين. وأرجح أن هذه النسخة لم يدون عليها عنوانها إلا في مرحلة متأخرة، وأنها قد تملكها السيد الشريف الذي كان شغوفاً بالاطلاع على علم ركن الدين والذي صنف بعض الحواشي على بعض كتبه ككتاب الوافية2

1 1 / 1296.

2 كما ذكرنا عند حديثنا عن الحواشي على الكتاب المذكور وذلك في موضعه من هذا الكتاب في ص 80.

(136/1)

وبعد أن توفي السيد الشريف المذكور آلت إلى غيره فظنها من مصنفاته هو، فدون عليها عنوانها منسوباً إليه.

ويؤيد هذا أن هذه النسخة كتبت في حياة المؤلف، حيث إنها كتبت سنة 713هـ؛ أي: قبل وفاته بعامين، وتاريخ النسخ هذا مدرج في متن الكتاب بخط الناسخ، على حين ولد السيد الشريف سنة 740هـ وتوفي سنة 816هـ؛ أي: كان ميلاده بعد كتابة النسخة بأكثر من ربع قرن.

والآن، وبعد ما ذكرناه يمكننا أن نقرر بما لا يدع مجالاً لشك أن كتاب: "شرح الشافية" الذي نتحدث عنه الآن هو من تصنيف العلامة ركن الدين الأستراباذي المتوفى سنة 715هـ.

تاريخ تأليفه:

ليس لدينا دليل مادي من كتب التراجم، ولا من نسخ الكتاب الخطية يحدد تاريخ تأليف الكتاب، ولم نعثر في مصدر ما على تحديد ولو بصورة تقريبية لزمن التأليف. الدافع وراء تأليفه:

اهتم ركن الدين بمصنفات ابن الحاجب، لما تمتاز به من شهرة وذويع صيت، ولما تمتاز به من ميزات خاصة كانت دافعا وراء تسابق العلماء، وعلى اختلاف أزمانهم وأوطانهم على أن يشغفوا بها وأن يتسابقوا على شرحها، حيث إن كتب ابن الحاجب تعد مدرسة قائمة بذاتها.

(137/1)

وكان من نتيجة اهتمامه بهذه المصنفات أن شرح الكافية ثلاثة شروح، المرة بعد المرة، وشرح أيضا لابن الحاجب المنتهى الأصولي ومختصره. وتعرف ركن الدين على كتاب الشافية عن طريق شيخه النصير الطوسي الذي قام بشرحه، كما أثبتت بعض كتب التراجم. ونظرا لمكانة ركن الدين العلمية آنذاك بين علماء عصره، ونظرا لصعوبة كتاب الشافية ووجازته واختصاره، طلب من ركن الدين شرحه شرحا واضحا جامعاً مانعاً بأسلوب ميسر، فاستجاب الرجل لما طلب منه وصنف هذا الشرح، وقد نص على ذلك في مقدمته، حيث قال -بعد أن حمد الله سبحانه وتعالى وأثنى عليه بما هو أهله: "فالتمس مني جماعة أن أشرح المقدمة في التصريف المنسوبة إلى المولى العالم العلامة جمال العرب وترجمان الأدب جمال الدين أبي عمرو عثمان بن أبي بكر المالكي تغمده الله بغفرانه وأسكنه في روضة من جناته شرحا سهلا المأخذ قريب المتناول يصل بواسطته إلى مطالبيها أفهام المحصلين بسهولة، ويقف على مقاصدها أذهان المبتدئين بلا صعوبة مع حل مشكلاتها وفسر معضلاتها، فاستخرت الله تعالى وشرحتها بعبارة واضحة وألفاظ لائحة شرحا يفسر مشكلاتها حاويا، ويحل معضلاتها وافيا، مدلّلا صعبا، مميزا من قشرها لبابها، مجتهدا في كشف القناع عن مخدراتها، متوغلا في هتك الستر عن مستتراتها إلى حقائقها المدفونة، مظهرها

(138/1)

لدقائقها المكنونة، ذاكرا على أكثر مطالبيها الأدلة المعهودة، والمسلمات المشهورة المألوفة، مع عجزى عن فهم أكثر ما أودعه مصنفها فيها إلا باستعانة من تصانيفه، فإن جاء مطابقا لمرادهم فذلك بحسن توفيقه تعالى: "والحق أن ركن الدين وفى بكل ما وعد

به في هذه المقدمة".

مخطوطاته:

عندما عزمت على تحقيق هذا الكتاب أخذت في البحث والتنقيب عن نسخ خطية له، فقامت بعمل مسح شامل لشرح الشافية الموجودة بدار الكتب القومية بالقاهرة، وقرأت ما وقعت يدي عليه منها قراءة متأنية واعية، وكررت ذلك في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة، ثم المكتبة الأزهرية بالقاهرة، ثم مكتبة البلدية، بالأسكندرية، ثم دار الكتب بالمنصورة، وكنت في أثناء البحث والتنقيب لا أكتفي بما في فهرس هذه المكتبات؛ إذ الفهارس قد تكون مضللة في كثير من الأحيان، وقد لا توقع الباحث على طلبته بصورة يقينية، ولكني فتشت أدراج وأرفف المخطوطات، وذلك بمساعدة الأساتذة العاملين بقسم المخطوطات، واعترف أنهم قدموا لي مساعدات جلية، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وقد كان من نتائج جولتي هذه ما يلي:

- 1- حصلت على نسخة خطية محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم "573هـ" منسوبة لركن الدين، نسخت سنة 722هـ.

(139/1)

- 2- حصلت على نسخة أخرى محفوظة بالدار أيضا برقم "13 - صرف قولة" غير منسوبة لركن الدين، وبعد مطابقتها بالنسخة التي معي تبين لي أنها نسخة أخرى للكتاب.

- 3- حصلت على نسخة ثالثة برقم "159" صرف، مكتوبة، سنة 713هـ ونسبت خطأ للسيد الشريف، وبعد مضاهاتها على النسختين الآخرين تبين لي أنها نسخة ثالثة للكتاب المذكور وبين هذه النسخ الثلاث اختلافات جزئية في بعض المفردات سوف نثبتها في موضعها في ثنايا تحقيق الكتاب إن شاء الله. وبعد ذلك ذهبت لأستشير الكتب المعنية بذكر الكتب التراثية؛ ككتاب صنعه آلورد، فلم أجد فيهما ذكرا لنسخ خطية للكتاب.

وقد أشار بروكلمان إلى نسخة قولة وأحال إلى الفهرس، الجزء الثاني ص38، ولم يشر إلى النسختين الآخرين، ولكنه أشار إلى وجود ثلاث نسخ: الأولى في المكتبة العاملة ببرلين بألمانيا برقم "6604"، والثانية في المكتبة العامة في بطرسبورج بلينينجراد برقم

"174"، والثالثة في الهند في مكتبة رامبور برقم "38، 39"، وأحال إلى فهرس المخطوطات الشرقية هناك، الجزء الأول ص 524 وهذه النسخ الثلاث التي أشار إليها بروكلمان قد بذلت كل ما في وسعي للحصول على صورة لكل واحدة منها؛ حيث أرسلت في طلبها مرارا ولكن للأسف الشديد باءت كل محاولاتي إزاء الحصول

(140/1)

على ما أردت بالفشل، وسوف أرفق ههنا صورة لواحد من خطابات كثيرة أرسلتها إلى المكتبات المشار إليها.

وبهذا يكون قد توافر لدي من كتاب شرح شافية ابن الحاجب ثلاث نسخ خطية هاهنا ترتيبها حسب جودتها ودقتها:

– الأولى: النسخة المحفوظة بالدار تحت رقم "159" صرف، وقد اعتبرتها الأصل الذي اعتمدت عليه في التحقيق؛ وذلك لمرجحات سوف أذكرها عند حديثي عن النسخ المعتمدة في التحقيق، في موضعه من هذا البحث إن شاء الله.

الثانية: النسخة المصورة عن "قولة" برقم "13 – صرف قولة" ورمزت لها بالرمز "ق".

الثالثة: النسخة المحفوظة بالدار برقم "5731هـ"، ورمزت لها بالرمز "ه".

وهاك وصفا عاما للنسخ الثلاث حسب هذا الترتيب:

النسخة الأولى:

نسخة في مجلد واحد، بقلم نسخي جيد متقن، تقع في "198" لوحة، باللوحة صفحتان، مقاسها 27 × 18 سم، ومسطرتها "23" سطرا، بكل سطر "10" عشر كلمات في المتوسط وعلى غلافها كتب عنوان الكتاب: "شرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف"، وبأسفله: "السيد الشريف" وذلك في منتصف الصفحة "ب" من أعلى. وفوق العنوان عبارة تملك نصها: "بالشراء من السيد أحمد ناجي الجمال

(141/1)

الحلي ومضاف في 21 سبتمبر 1897م مرة 75". وبأسفل العبارة مباشرة رقم عمومي هو "30565"، ورقم خصوصي هو "159" صرف – وهو رقم المخطوطة في الدار. وبمنتصف الصفحة عبارة تملك أخرى نصها: "من كتب الفقير إلى الله سبحانه ..."

خليل البغدادي من تركة السيد محمد بن السيد أسعد المالكي". وبالصفحة نفسها عبارات تملك أخرى، وبعض التعليقات لمالكها. وبالصفحة "أ" من لوحة الغلاف هذه بيانات دونتها أمانة المخطوطات بالدار كما سيظهر من خلال النماذج الخطية التي سنعرضها. وتبدأ اللوحة الأولى بصلب الكتاب مصدرة بديباجة ركن الدين. وبالنسخة بعض الهوامش والتعليقات، وعلى وجه خاص في الصفحات الأولى منها، وتقل تدريجيا حتى تنعدم في الربع الثاني منها تقريبا. وليس بها خرم أو سقط أو أثر أرضة، وكذا ليس بها تصحيف أو تحريف إلا نادرا جدا، مما يجعلنا نطمئن إليها ونفضلها على غيرها من نسخ الكتاب الأخرى. وليست هذه النسخة مقسمة إلى أجزاء أو كراسات، وإنما هي متتابعة الصفحات من بدايتها إلى نهايتها. هذا ولم يعلم الناسخ. أما عن تاريخ النسخ فهو يوم الأحد العشرين من رجب من سنة ثلاث عشرة وسبعمائة، كما صرح الناسخ نفسه في الصفحة الأخيرة منها كما سيتضح من خلال النموذج الخطي

(142/1)

الذي سنعرضه. وتنتهي هذه النسخة بخطبة الختام التي جاءت التي جاء فيها: "والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، وهو حسبي ونعم الوكيل. نُجز الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وسلم". وبعد الخاتمة كتب بالصفحة "ب" بخط مغاير ما نصه: "بلغ مقابلة وتصحيحا حسب الجهد والطاقة وإفراغ الوسع، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، على نسخة الشيخ الإمام العالم الفاضل سراج الدين الدمنهوري بعد تصحيحه لها وتعبه عليها، وذلك في أواخر صفر سنة ثلاثين وسبعمائة". وهذه النسخة محفوظة كما قلنا بدار الكتب القومية بالقاهرة برقم "159" صرف". وقد حصلنا على صورة ورقية لها. النسخة الثانية:

مخطوطة في مجلد واحد بقلم نسخي جيد متقن مشكول بعض كلماتها، تقع في "147" صفحة، مقاس الصفحة: 5 و 22 × 16 سم، ومسطرتها "31" سطرا بالسطر "21"

كلمة في المتوسط. ولم يكتب على غلافها أو بداخلها العنوان أو المؤلف، ولكن يوجد خاتم وقف محتواه: "الله ري. من الكتب التي وقفها الفقير إلى الله وآلئه الباهرة عبده المدعو بين الوزراء محمد علي الوالي بمصر القاهرة، وهو حسبي". وذلك بأسفل الصفحة من جهة اليسار، يضاف إلى

(143/1)

ذلك تعليقات كثيرة منتشرة في ثنایا هذه الصفحة. وتبدأ الصفحة الأولى بصلب الكتاب مباشرة، ولم ينهج الناسخ فيها نهجا مطردا بشأن عبارة ابن الحاجب؛ حيث أثبت عبارة المتن كاملة في الربع الأول منها، ثم بعد ذلك كان يكتفي بذكر جزء من العبارة بعده "إلى آخره". والنسخة ليست مقسمة إلى أجزاء أو إلى كراسات، ولكن صفحاتها تسير باطراد وتتابع. وهي خالية من أية هوامش أو تعليقات أو حواش، وخالية كذلك من أي حرم أو سقط أو أثر أرضة. وتنتهي هذه النسخة بخاتمة جاء فيها: "الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله أجمعين. تم". والناسخ مجهول، وتاريخ النسخ كذلك، والنسخة محفوظة بدار الكتب تحت رقم "13 - صرف قولة". وقد حصلنا على صورة ورقية لها. - النسخة الثالثة: نسخة في مجلد واحد بقلم معتاد يصعب قراءته إلا بالاستعانة بالنسخ الأخرى. تقع في "106" لوحة، باللوحة صفحتان، مقاس الصفحة: 14×20سم، ومسطرتها "23" سطرا، بالسطر "19" كلمة في السطر. وبصفحة الغلاف عنوان الكتاب، هكذا: "كتاب شرح الشافية في علم الصرف لشارح الكافية الشيخ ركن الدين حسن بن محمد الأسترابادي صاحب المتوسط المتوفى "715هـ"، أوله بعد الديباجة:

(144/1)

أما بعد حمد لله تعالى على توالي نعمه ... إلخ". وذلك بأسفل الصفحة "ب" وعلى يسار العنوان عبارة تملك نصها: "من فضل الله تعالى آلت إلى توبة العبد الفقير عبد

المعطي بن الحاج أحمد زريق، لطف الله بهما في الدارين.. آمين، سنة 1168هـ". ويسار الصفحة من أعلى عبارة تملك أخرى باسم السيد عبد القادر سلطان، وبمنتصف الصفحة من أسفل كتب رقم المخطوط المحفوظ به في الدار وهو 5731هـ. وبالصفحة "أ" من لوحة الغلاف فائدة وإجازة، هكذا: "فائدة: لوجع الضرس يكرر قوله تعالى: {لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ} ويضع يده على محل الوجع، يبرأ بإذن الله تعالى. وأجازني بقراءتها أخونا سيد أحمد الحلاق الحافظة، كما أجازته مشايخه، جزاه الله تعالى خيرا". وتبدأ الصفحة الأولى بعد الغلاف بصلب الكتاب المباشرة. والنسخة غير مقسمة إلى أجزاء أو إلى كراسات، وإنما تسير باطراد وتتابع. وهي خالية من أية حواش أو تعليقات وبها آثار رطوبة وأكل أرضة وترقيع وطمس لكثير من كلماتها. وبأثنائها وقفات كاتب. وكتبها محمد بن محمود بن محمد بن عبد العزيز ميرزاخان في منتصف رجب سنة 722هـ كما جاء في خاتمتها. وهي محفوظة بالدار تحت رقم "5731هـ"، وقد حصلنا على صورة ورقية لها أيضا.

(145/1)

النسخ المعتمدة في التحقيق:

- بعد أن تجمعت لدي صورة ورقية لكل من مخطوطات الكتاب الثلاث وأخذت في مقابلتها جميعا لأبين أوجه الكمال والنقص فيها ومناحي الترجيح والاطراح، وزوايا الوفاء بالغرض والقصور عنه، آثرت الاعتماد على المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية بالقاهرة برقم "159" صرف ورأيت أن تكون هي الأساس الذي يقوم عليه تحقيقي لهذا الكتاب وذلك لما ترجح بها المخطوطتين الأخريين من ميزات أبرزها:
- 1- عدم وجود سقط بها أو تحريف أو تصحيف مما يطمئن الباحث على أنها متكاملة وعلى جانب من الدقة، إذا ما قورنت بما جاء بالنسخة "هـ" من:
 - أ- كثرة التحريف والتصحيف مما يحذر من اطمئنان الباحث إلى سلامة المتن.
 - ب- كثرة الأخطاء النحوية واللغوية التي يصادفها الباحث منشورة في ثنايا لكتاب.
 - ت- اضطراب التراكييب، وعدم تلاؤم العبارات في بعض المواطن.
 - ث- كثرة السقط والكلمات المطموسة بها.

(146/1)

- 2- وضوح الخط فيها وجودته وإتقانه بدرجة تفتقدها النسخة "ه"، ذلك مما يساعد الباحث على الوقوف على طلبته في سهولة ويسر.
- 3- أنها كتبت سنة 713هـ، في حياة المؤلف، ولعلها نسخة المؤلف نفسه آلت بعد ذلك للسيد الشريف ثم لغيره.
- 4- أنها صححت على نسخة أخرى هي نسخة السراج الدمنهوري بعد وفاة المؤلف بخمسة عشر عاما، وهذا يعني أنها سليمة المتن. والنسخة "ق" مع أنها تتوافر فيها الصفحات التي توافرت في النسخة التي جعلتها الأصل، من سلامة المتن ووضوح الخط وغير ذلك إلا أنني جعلتها مساعدة ولم أجعلها الأصل الذي يقوم عليه التحقيق لسبب آخر، وهو أنها مجهولة النسخ من ناحية، ومن ناحية أخرى أن تاريخ النسخ مجهول أيضا، فلم يعلم أنها نسخت في حياة المؤلف أو بعد ذلك. وعلى ذلك فقد جعلت النسخة المحفوظة بالدار برقم "159" صرف، الأصل الذي يقوم عليه تحقيق الكتاب، ثم جعلت النسختين الأخريين "ق"، "ه" مساعدة لها، والله الموفق ومنه يستمد العون.

(147/1)

نماذج خطية من النسخ المعتمدة في التحقيق:

(149/1)

منهجي في تحقيق الكتاب:

- بعد الحصول على مخطوطات الكتاب الثلاث والرمز لكل واحدة منها برمز معين يمكن تلخيص ما قمت به في تحقيق الكتاب في النقاط التالية:
- 1- قمت بمقابلة المخطوطات الثلاث للكتاب، ونهت على ما بينها من أوجه الخلاف أو التصحيف أو التحريف.
 - 2- وضعت عناوين جزئية، وجعلتها بين معقوفتين.
 - 3- عزوت الآراء التي ذكرها صاحب الكتاب إلى أصحابها ونهت عليها في مظاهرها الأصلية.
 - 4- خرجت الآيات القرآنية من المصحف الشريف، بذكر السورة التي وردت بها ورقمها، وضبطتها ضبطا دقيقا.

- 5- خرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات المعتمدة، ونسبت كل قراءة إلى صاحبها.
- 6- خرجت الأحاديث النبوية الواردة بالكتاب؛ بذكر مصادرها الأصلية وضبطها ضبطا دقيقا.
- 7- وثقت الشواهد الشعرية بالرجوع إلى دواوين أصحابها -إن وجدت- وإلا فبالرجوع إلى كتب الأدب والشواهد التي أوردتها، ونسبتها إلى قائلها وشرحت مفرداتها الصعبة، وبيّنت المراد

(157/1)

-
- منها، ثم نبهت على موضع الشاهد فيها، وضبطها بالشكل.
- 8- أكملت ما نقص من الشواهد الشعرية من الصدور أو الإعجاز وأثبت ما ورد فيها من روايات، مع ذكر القصيدة التي ورد فيها الشاهد ما أمكن ذلك.
- 9- وثقت المسائل النحوية الواردة من مواضعها في أمهات النحو ومطولاته.
- 10- خرجت الأمثال والحكم العربية وأقوال العرب بإرجاعها إلى مصادرها من كتب الأمثال والحكم وإلا عزوتها إلى مصادرها من كتب الأمثال والحكم وإلا عزوتها إلى كتب النحو التي أوردتها، مع ذكر قائلها، والموارد التي أوردتها فيها أصحابها ما أمكن ذلك.
- 11- صحت ما جاء في المتن أو الشرح محرفا ونبهت على ذلك.
- 12- راعيت إثبات رقم اللوحات في المخطوطة التي جعلتها الأساس في التحقيق، وذلك بوضع الرقم بـ"نط" كبير بين قوسين في وسط الكلام، ثم وضعت كل ما كان من وضع المحقق بين معقوفتين ونبهت عليه في الحاشية.
- 13- سقت ترجمة وافية للأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب ونبهت على مواضع الترجمة في

(158/1)

-
- مصادرها الأصلية، على أن لا تتكرر الترجمة لعلم واحد أكثر من مرة.
- 14- قمت بشرح عبارات الشرح التي رأيت أن بها غموضا أو يصعب إدراك المعنى المراد منها، وذلك في حاشية الصفحة.

- 15- علقت على الكثير من المواضع التي كانت موضع خلاف بين النحويين.
- 16- أوردت الكثير من آراء النحويين حول الظاهرة النحوية إذا تعددت حولها الآراء والأقوال.
- 17- قمت بتفسير الألفاظ الغريبة الواردة في الكتاب من معاجم اللغة، وكان جل اعتمادي على كتاب الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري الذي ارتضاه الشارح نفسه واعتمده أكثر من غيره من معاجم اللغة.
- 18- خرجت البلدان من أماكنها في معاجم البلدان.
- 19- وثقت اللهجات العربية الواردة في الكتاب بالرجوع إلى أمهات كتب النحو واللغة.
- 20- أتممت ما ذكره الشارح مبتورا من عبارات متن الشافية في حاشية الصفحة، وذلك بنقلها من كتاب الشافية.
- 21- حافظت على الأصل المكتوب دونما تغيير أو تبديل إلا ما غلب على الظن أنه ساقط فأضيفه

(159/1)

-
- مستعينا بالمخطوطات الأخرى ووضعته بين معقوفتين ونهت عليه في الحاشية، كما التزمت بالكتابة الإملائية المتبعة حاليا.
- 22- قمت بعمل فهرس فنية لمحتويات الكتاب: الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأمثال العرب وأقوالهم، والأشعار والأرجاز، والأعلام، والبلدان، واللهجات والقبائل والشعوب والجماعات النحوية، والكتب الواردة بالتحقيق، والموارد اللغوية، والمصادر والمراجع، والموضوعات.
- 23- رتبت الفهارس الفنية ترتيبا أبجديا، عدا الآيات القرآنية، حيث رتبها بحسب ورود سورها في المصحف الشريف ورتبت الآي بحسب أرقامها.
- 24- أثبت قائمة بالمصادر والمراجع التي رجعت إليها في تحقيق الكتاب، موضحا: اسم الكتاب، واسم المؤلف، واسم المحقق إن وجد، ودار الطبع أو النشر، والسنة التي فيها خرج الكتاب ما أمكن ذلك.

(160/1)

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب: شرح شافية ابن الحجاب لأبي الفضائل ركن الدين الحسن الأستراباذي المتوفى
سنة "715هـ":

مقدمة المؤلف:

"الله عوني وبه توفيقى" 1

أما بعد حمد الله على توالي نعمه ونواله وتواتر كرمه وأفضاله، والصلاة على خير خلقه
محمد وصحبه 2 وآله، فالتمس مني جماعة أن أشرح المقدمة في التصريف المنسوبة إلى
المولى العالم العلامة جمال العرب وترجمان الأدب جمال الدين أبي عمرو عثمان بن أبي
بكر المالكي، ابن الحاجب 3 تغمده الله بغفرانه وأسكنه في روضة من جنانه، شرحا سهلا
المأخذ قريب المتناول تصل بواسطته إلى مطالبها أفهام الخصلين 4 بسهولة، ويقف على
مقاصدها أذهان المبتدئين بلا صعوبة، مع حل مشكلاتها، وفسر 5 معضلاتها،
فاستخرت الله تعالى 6 وشرحتها بعبارة واضحة، وألفاظ لائحة شرحا 7 بفسر
مشكلاتها 8 حاويا، وبحل معضلاتها وافيا، مدللا صعبا، مُمَيِّزا من قشرها لبابها مجتهدا في
كشف القناع عن مخدراتها، متوغلا في هتك

1 في "هـ": رب يسر وأعن.

2 وصحبه: ساقطة من "هـ".

3 ابن الحاجب: ساقط من "ق"، "هـ".

4 أفهام الخصلين: موضعه بياض في "هـ".

5 الفسر: البيان، وكشف المغطى. يقال: فسر الشيء يفسره بالكسر، ويفسر بالضم،
فسرا: أبانه. "ينظر: اللسان" فسر "5/ 3412".

6 لفظة "تعالى": ساقطة من "هـ".

7 شرحا: موضعها بياض في "هـ".

8 في "ق": مشكلاته.

(163/1)

الستر عن مستتراتها، مشيرا إلى حقائقها المدفونة، مظهرها لدقائقها المكنونة ذاكرا على
أكثر مطالبها الأدلة المعهودة، والمسلمات المشهورة المألوفة، مع عجزى عن فهم أكثر

ما أودعه مصنفها فيها إلا باستعانة من تصانيفه. فإن جاء مطابقاً لمرادهم "فهو المبتغى وإلا فهو المستعان وعليه التكلان"2.

[ولما رأيت العلم أشرف النفائس والذخائر، وأعز التحف والهدايا عند ذوي البصائر، خدمت بهذا الشرح خزانة مخدوم خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الأنسية، "وهو المولى المخدوم العالم العادل المؤيد المنصور المظفر"3 المالك صاحب السيف والقلم "آصف"4 العهد، صلاح العالم، نظام الملك، سلطان الوزراء في الشرق والغرب، مولى ملوك المسلمين، مخدوم العالمين، صدر الحق والملة والدنيا والدين، غياث الإسلام والمسلمين، المؤيد بالطفاف رب العالمين، ملاذ الملوك، ملجأ الضعفاء والمساكين: أبو الفضائل أحمد بن مولانا سلطان العلماء والفضلاء في العالم علامة العرب والمشار إليه في علم الأدب، قاضي القضاة، شرف الملة

1 ذاكراً على موضعها بياض في "ه".

2 في "ق"، "ه": "فذلك بحسن توفيقه تعالى"، موضع العبارة التي بين المعقوفتين.

3 في "ه": "وهو المولى العالم المظفر المنصور"، موضع العبارة التي بين القوسين.

4 جاء في القاموس المحيط "أص ف" ما نصه "آصف، كهاجر: كاتب سليمان - صلوات الله عليه - دعا بالاسم الأعظم، فرأى سليمان العرش مستقراً عنده. والأصْفُ محرّكة: الكبير. ينظر اللسان "أص ف".

(164/1)

والدين برهان الإسلام والمسلمين بابا بن السعيد الشهير1 الإمام العلامة، سلطان العلماء المحققين، مفتي الفرق، قاضي القضاة، وصدر الملة والدين، حجة الإسلام والمسلمين عبد الرزاق الخالدي الرّنجاني2 أعز الله نصره، وأنفذ في جميع الآفاق نفيه وأمره وحذر ملك ديوانه. ورفع3 على عام الكواعب مشيد بنيانه، وأضحك أيام دولته ضحك الزهر في أغصانه، ونسج محاسن السير بسيرة عدله وإحسانه، وذلل رقاب الجبابة حتى يخضع كل منهم بإذعانه، وهو قبلة الفضائل إذا صلت وبدرها إذا ضلت وليس لأهل العلم ملجأ إلا لديه، ولا لأرباب الفضل معول إلا عليه. فإن لاحظته بعين الرضا فذلك هو المبتغى وبالله الاستعانة وعليه الإعانة"4 [4] 5.

- 1 في المخطوط "ك" الشهيد. والصواب: الشهير، كما أثبتنا.
- 2 هو عبد الرزاق بن أحمد بن محمد بن عمر بن أبي المعالي محمد بن محمود بن أحمد بن محمد بن أبي المعالي المفضل بن غياث بن عبد الله بن معن بن زائدة الشيباني المروزي الأصل: أديب، كاتب، ناظم، محدث، مؤرخ، حكيم، متكلم، ولد في 17 محرم 642هـ" وأخذ عن نصير الدين الطوسي علوم الأوائل، واشتغل في اللغة والأدب والتاريخ وأيام العرب والتاريخ وأيام الناس، وعني بالحديث فجمع وأفاد وأقام بمراغة مدة ثم عاد إلى بغداد، وولي خزانة الكتب بمراغة فبقي عليها حتى توفي في المحرم 723هـ" وقيل "722هـ". "ترجمته في: الدرر الكامنة: 2/ 364، والأعلام: 4/ 124، والمؤلفين: 5/ 217".
- 3 في المخطوط: ودفع. والصواب ما أثبتناه.
- 4 في "هـ" موضع ما بين القوسين عبارات أخرى: "سلطان وزراء الشرق والغرب صدر الملة والحق والدين، غياث الإسلام والمسلمين، أبو الفضل أحمد الخالدي.
- 5 ما بين المعقوفتين برمته إضافة من "ق".

(165/1)

قوله: [الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فقد سألتني من لا يسعني مضايقته ولا يوافقني مخالفته أن أُلْحَقَ بِمُقَدِّمَتِي فِي الإِعْرَابِ مُقَدِّمَةً فِي التَّنْصِيرِ عَلَى نَحْوِهَا، وَمُقَدِّمَةً فِي الْخَطِّ، فَأَجَبْتُهُ سَائِلاً مُتَضَرِّعاً أَنْ يَنْفَعَ بِمَا كَمَا نَفَعَ بِأَخْتِهِمَا، وَاللَّهُ الْمُوفِقُ] 1.

1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "هـ"، وهي ديباجة متن المصنف.

(166/1)

[حد التصريف]:

"التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب" 1، 2. إنما قال: "علم بأصول"؛ لأنه لا يمكن تعريف علم من العلوم إلا باعتبار متعلقه؛ لأنه يبحث في ذلك العلم عن عوارضه. ومتعلق هذا العلم هو الأصول المذكورة 3.

وإنما قال: "تعرف بها أحوال أبنية الكلم" ولم يقل: تعرف بها أبنية الكلم كما قال بعض التصريفيين⁴؛ لأنه لو قال كذلك لخرج عنه أحكام

1 في "هـ" عبارة ابن الحاجب مبتورة، وهي هكذا: قوله: "التصريف علم ... " إلى آخره.

2 عرف عبد القاهر الجرجاني "471هـ" التصريف بقوله: "اعلم أن التصريف "تفعيل" من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة المفردة، فتتولد منها ألفاظ مختلفة، ومعان متفاوتة". "المفتاح في الصرف: 26".

3 ويعني بالأصول: القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات، كقولهم مثلاً: "كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً" انظر: شرح الرضي على الشافية: 1/ 1-2.

4 قال الرضي في شرح الشافية "7/ 2": "والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك.

(166/1)

الوقف وبعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين؛ لأن الوقف على المتحرك الذي هو نحو جَعْفَر [وزيد بالإسكان] 1 والرَّوْم والإشْثام 2 وتحريك الباء في نحو: لم يضرب الرجل. لالتقاء الساكنين وإدغام [الباء في الباء في نحو] 3: اضرب بعده ليست من أبنية الكلم، بل من أحوالها، لكن لا يجوز خروجها عنه؛ [لأنها من التصريف] 4. وإنما قلنا: بعض أحكام الإدغام؛ لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم، لا إلى أحوالها [نحو: شد يشد. وإنما] 5 قلنا: بعض أحكام التقاء الساكنين؛ لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم لا إلى أحوالها [نحو: انطلق، بسكون اللام] 6 وفتح القاف في "انطلق" -أمرأ- ونحو: "لم يلد" 7 بسكون اللام وفتح الدال؛ فإنه [من] 8 [حكم التقاء الساكنين] 9 مع أنه راجع إلى أبنية الكلم.

1 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "هـ".

2 سيأتي تعريف لمصطلحي الروم والإشْثام في موضعه من هذا البحث وذلك في باب

الوقف، إن شاء الله تعالى.

3 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

4 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

5 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

6 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

7 وذلك في مثل قول رجل من أزد السّرة "من الطويل":

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ ابٌّ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

"والبيت في الكتاب: 1/ 266، 4/ 115".

8 لفظة "من": إضافة من "ق".

9 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ق".

(167/1)

ولقائل 1 أن يقول: ينبغي أن يقول: بعض أحكام الوقف أيضا؛ لأن بعضهما [راجع إلى أبنية الكلم] 2 أيضا، وهو الوقف بتضعيف الآخر في نحو: "جعفر"، على ما يجيء 3. وإنما قيد الأحوال بالتي ليست بإعراب، ليخرج عنه النحو؛ لأنه علم بأصول يعرف بها الإعراب. والإعراب من أحوال أبنية الكلم. [واعلم أن المراد بأبنية الكلم 4 أوزان الكلم التي يكون لها قبل أن يعمل بها ما يقتضيه القياس التصريفي وبعده إن اقتضى القياس التصريفي تغييرها عن الأوزان التي كانت لها من الأصل.

1 ولقائل: موضعه بياض في "ه".

2 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ق".

3 قال الجاريري في شرحه على شافية ابن الحاجب: "وأورد عليه بعض الشارحين بأنه ينبغي أن يقال: بعض أحكام الوقف أيضا؛ لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم أيضا، وهو الوقف بتضعيف الآخر نحو: جعفر. وفيه نظر؛ لأننا قد ذكرنا أن بعض أحكام الإدغام راجع إلى الأبنية وهو ما يكون في كلمة واحدة، وبعضها إلى أحوال الأبنية وهو ما يكون في كلمتين. وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين، فبأي شيء يفرق بين أحوال جعفر إذا وقف عليه بالسكون أو بالروم أو بالإشمام أو بالتضعيف، فجعل بعضها راجعا إلى

الأبنية والبعض الآخر راجع إلى أحوال الأبنية تحكم؛ إذ الوقف الإشمام مثلاً في حالة كالتضعيف في حالة أخرى، ولا أثر لكون التغيير في بعض الصور بالحذف؛ ألا يرى إلى قول الشارحين الإعراب داخل في أحوال أبنية الكلم؛ لأن البنية تكون أيضاً على حال باعتباره، فإنه يدل على ما قلناه. "مجموعة الشافية: 10 / 1".

4 قال ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي -وهو بصدد التعليق على عبارة: المراد بأبنية الكلم: "والأولى أن يقال: البنية عبارة عن اعتبار حروف مخصوصة وتأليفها من غير اعتبار الحركات والسكنات فيها. وإنما كان أولى؛ لأن المصدر عند ابن الحاجب من أحوال الأبنية وتحقيق الشارح خارج عن تعريف الأبنية فيلزم المخالفة بين الشرح والمثنى هذا مسموع من مولانا ركن الدين رحمه الله: "مجموعة الشافية: 1 / 11 بحاشية شرح الجارودي".

(168/1)

والمراد بأحوال أبنية الكلم: أحوال تلحق أوزاناً من التصغير والنسب والجمع والإمالة والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين والابتداء بالساكن والقلب والإبدال والحذف والإدغام، إلى غير ذلك [1].

ولقائل أن يقول: هذا التعريف غير مانع لشموله بعض أقسام النحو، وهو الذي يعلم منه البناء ككون النكرة المفردة مبنية² مع لا على الفتح، نحو: [لا رَجُلٌ] وككون المنادي المفرد المعرفة مبنياً على الضم، نحو: [يا زيد] . وكون [قبل وبعد] 3 وغيرهما من الجهات الست مبنياً على الضم عند قطعها عن الإضافة ونية الإضافة نحو: {مَنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ} 4 وحينئذ لو قال: التي ليست بإعراب ولا بناء آخر الكلمة لكنا أولى⁵.

1 ما بين المعقوفتين ساقط برمته من "ق".

2 في الأصل: مبنياً. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

4 سورة الروم: من الآية "4".

5 ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن المصنف أراد بالإعراب في التعريف علم النحو بأقسامه. ويشهد لذلك ما قاله الجاربردي في شرحه على الشافية: "وخرج بقوله:

"ليست بإعراب" علم النحو بأقسامه؛ أي: بحث المبنيات والمعربات؛ فإنه يقال: هذا كتاب إعراب القرآن مثلا، وإن كان مشتملا على ذكر البناء والإعراب، ويشهد له قول المصنف في أول الكتاب: "أن الحق بمقدمتي في الإعراب" فاندفع اعتراض بعض الشارحين بأنه غير مانع لدخول المبنيات فيه. "مجموعة الشافية: 1/ 9". ونقل عن المتقدمين، ومنهم سيبويه ما يوافقه. وهو ظاهر عبارة المصنف. فلو عبر الشارح بعلم الإعراب بدلا من علم النحو لوافق ذلك.

(169/1)

ولقائل أن يقول: الحد المذكور غير جامع؛ لأنه يخرج عنه أبواب التصريف التي تعرف بها أبنية الكلم¹. لا يقال: إذا دل² الحد على أنه تعرف بها أحوال أبنية الكلم دل على أنه يعرف بها أبنية الكلم أيضا بمفهوم الموافقة؛ لأننا نقول: لا يدل عليه بمفهوم الموافقة؛ لأن شرط مفهوم الموافقة أن يكون المسكوت عنه مساويا للمنطوق أو أولى منه، وهو منتف ههنا.

ويمكن أن يقال: إنما لم يذكر الأبنية وذكر أحوالها؛ لأن كل واحد يعرف أن معرفة الأبنية من التصريف ولم يعرف أن معرفة

1- ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن المتقدمين من النحاة يطلقون النحو على ما يشمل التصريف، ويعرفون النحو بأنه علم يعرف به أحكام الكلم العربية أفرادا وتركيبا، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائلف منها. والمتأخرون على أن التصريف قسيم النحو لا قسم منه، فيعرف كل واحد منهما بتعريف يميزه عن قسيمه وعن كل ما عداه.

ويؤيد ذلك ما قاله ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي "وقد صرح كثير بأن علم النحو مشتمل على نوعين: أحدهما علم الإعراب، والآخر علم التصريف، قالوا: وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية. فالإفرادية هي علم التصريف. والتركيبية هي علم الإعراب ...". "مجموعة الشافية 1/ 9 الحاشية". وقال الرضي في شرحه على الشافية 1/ 6: "واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة".

2 في "ق": إذ.

أحوالها من التصريف، ولهذا تعرض لذكر 1 معرفة أحوال الأبنية ولم يتعرض لذكر 2 معرفة الأبنية. ولو قال: علم بأصول تعرف بها أبنية الكلم وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء الآخر لكان أصوب؛ لأنه لم يتوجه الإشكال المذكور حينئذ 3.

1 في "ق": بذكر.

2 لذكر: ساقطة من "ق".

3 حينئذ: ساقطة من "ه".

[أنواع الأبنية]:

قوله: "وَأَبْنِيَّةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخُمَاسِيَّةٌ، وَأَبْنِيَّةُ الْفِعْلِ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ" 1، 2. إنما قيد الأبنية بالأصول؛ لأن مطلق الأبنية أكثر من هذه الثلاثة. وإنما لم يأت من الفعل البناء الخماسي؛ لأن الفعل ثقيل المعنى 3 لدلالته على الحدث والزمان وعلى الفاعل وغيرها، [بخلاف الاسم] 4، فكروها أن يجمعوا بين ثقل المعنى وثقل اللفظ.

1 فصل الجرجاني القول في أبنية الأفعال الثلاثية والرباعية، وكذلك أبواب الثلاثي والرباعي. "ينظر المفتاح: 36-47".

2 في "ه" جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة هكذا: "قوله: وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ... " إلى آخره.

3 علل أبو عثمان المازني عدم مجيء الخماسي في الأفعال، بقوله: "وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ولا يكون ذلك في الأفعال؛ لأن الأسماء أقوى من الأفعال فجعلوها على الأفعال فضيلة لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة.

وعلق ابن جني على عبارة المازني السابقة بقوله: "اعلم أنه قد عرّف العلة في أن لم يكون فعل من ذوات الخمسة وأبان عن مذهبه، وقد قال سيبويه في هذا المعنى قولاً أنا أذكره

ليضاف إلى هذا القول: وذلك أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول؛ لأن الزوائد تلزمها للمعاني، نحو حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في تدحرج، وألف الوصل والنون في اُخْرَجَ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها ... ".
"المصنف 1/ 28، 29".

4 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

(172/1)

وتوجد ههنا نسخة هكذا: "وأبنية الكلم الأصول ثلاثية 1 ورباعية وخماسية، والأولان للفعل؛ أي: الثلاثي والرباعي للفعل 2 أيضا كما أنهما للاسم والأخير؛ أعني الخماسي للاسم فقط" 3.
ولو قال: والأخير الاسم فقط لكان أصوب. وفي عبارته تعسف عظيم والنسخة [الأولى أولى وأصوب] 4 والأصول: صفة للأبنية على النسختين.

1 ثلاثية: موضعها في "ه".

2 في "ه": للمفعول. ولعله سهو من الناسخ رحمه الله.

3 لم أعر على هذه النسخة التي أشار إليها الشارح من بين نسخ متن الشافية التي اطلعت عليها ولعلها مفقودة ولم تصل إلينا.

4 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

(173/1)

[الميزان الصرفي] 1:

قوله: "وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ 2، "وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَلَاثَةً 3".

أي: ويعبر عن الحروف التي هي الأصول بالفاء والعين واللام فيقال [نَصَرَ] على وزن [فَعَلَ] ، ويقال: النون فاء الفعل والصاد عين الفعل والراء لام الفعل؛ لمقابلتهم 4
الأصول في الوزن بهذه الحروف.

ويعبر عن الحرف الأصلي الزائد على الثلاثة الأصول بلام ثانية؛ فيقال [دَخَرَ] على وزن [فَعَّلَ] و [جَعَفَرَ] على وزن [فَعَّلَلْ] . ويعبر عن الحرفين الأصليين الزائدين على

الثلاثة الأصول بلام ثانية وثالثة؛ فيقال [جَحْمَرَش] 5 على وزن [فَعْلَلِيل]-بثلاث لا مات- وهذا لا يكون إلا في الأسماء.
وإنما حُص الميزان بهذه الحروف الثلاثة؛ لشمول معنى الفعل معنى كل فعل، علاجا كان أو غيره، غريزة كانت 6 أو غيرها.

-
- 1 أطلق الجرجاني على هذا الباب مصطلحا آخر، وهو التمثيل، وعرفه بقوله: "وهو أن تقابل حروف الكلمة الثلاثة بالفاء والعين واللام، وتكرر اللام في الرباعي مطلقا، وكذا في الاسم الخماسي". "المفتاح، ص 27".
 - 2 واللام: ساقطة من "ه".
 - 3 ما بين القوسين من عبارة ابن الحاجب إضافة من "ق".
 - 4 في الأصل: لمقابلتهم.
 - 5 الجَحْمَرَش من النساء: الثقيلة السمجة، والعجوز المسنة. من الإبل: الكبيرة السن. وأفعى جَحْمَرَش: خشناء غليظة. والجحمرش: الأرنب الضخمة، وهي أيضا الأرنب الموضع. والجمع: جحامر. والتصغير: جحيمر بحذف آخر الحرف. "ينظر اللسان: جمرش 1/ 553، 554".
 - 6 في "ق": كان.

(174/1)

وإنما كان الميزان ثلاثيا لكون الثلاثي أكثر من غيره؛ ولأنه لو كان رباعيا أو خماسيا لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو أكثر، ولو كان ثلاثيا لم يمكن وزن الرباعي أو الخماسي به إلا بزيادة اللام مرة أو مرتين، والزيادة عندهم أسهل من الحذف، ولهذا قيل: ادعاء زيادة الهاء في "أمهات" أحسن من ادعاء حذفها في [أُمَّات] ، ذكره ابن جني 1 في سر الصناعة 2.

قوله: "ويعبر عن الزائد بلفظه".

[أي: ويعبر عن الحرف الزائد بلفظ ذلك الزائد] 3 إذا كان في البنية حرف زائد؛ فيقال: ضارب على وزن فاعل، ومضروب على وزن مفعول.

قوله: "إِلَّا الْمُبْدَلُ مِنْ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ".

أي: ويعبر عن الزائد بلفظ الزائد، إلا [عن الزائد] 4 الذي هو يدل عن تاء الافتعال؛

فإنه يعبر عنه بالتاء، لا بذلك المبدل؛ مثلاً إذا

1 هو أبو الفتح عثمان بن جني الأزدي بالولاء، مملوك رومي لسليمان بن فهد الأزدي. ولد بالموصل، وتلقى عن علمائها، تصدر للتدريس في الموصل ثم في بغداد بعد أبي علي الفارسي. من مؤلفاته: الخصائص وسر صناعة الإعراب، والاحتسب، واللمع، توفي ببغداد سنة 392هـ. ينظر في ترجمته: إنباه الرواة: 2/ 235، وبغية الوعاة: 322، وشذرات الذهب: 3/ 140، والنجوم الزاهرة: 4/ 205، ومعجم الأدباء: 12/ 81.

2 الجزء الثاني: وينظر المصنف: 1/ 26.

وهذا الكلام بنصه، نقله ابن جماعة الكنايني في حاشية على شرح الجاربردي على الشافية "ينظر مجموعة الشافية: 1/ 15 - بهامش الشرح المذكور".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(175/1)

بني افْتَعَلَ من ضَرَبَ وَزَجَرَ، يقال: اضْطَرَبَ واُزْدَجَرَ بإبدال الطاء والذال عن التاء، فيقال: إنهما على وزن: افْتَعَلَ، لا على وزن: افْطَعَلَ وافْدَعَلَ¹؛ لأنه يؤدي إلى الاستثقال؛ أو لأنه² يقصد بوزنها بيان أصل الزنة. قوله: "والا المكرر للإلحاق أو غيره³ فإنه بما تقدمه": عطف على قوله: "إلا المبدل" أي: ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل عن تاء الافتعال، وإلا المكرر للإلحاق أو لغير الإلحاق؛ فإنه لا يوزن بلفظ ذلك المكرر، وإنما يوزن بالحرف الأصلي الذي قبل ذلك المكرر، سواء فصل بين الأصلي الذي قبله وبين المكرر حرف زائد، نحو: نُحَوِّرُ⁴، أو لم يفصل، نحو: جَلَبَبَ وعَلَّمَ،

1 واعترض الرضي على ما قاله ابن الحاجب ههنا وقال: "وهذا مما لا يسلم، بل نقول: اضْطَرَبَ على وزن افْطَعَلَ، وفَحَصَّطُ على وزن فَعَلَطُ وهَرَّاقَ وزنه هَفْعَلُ، وفُقِّمِجَّ وزنه فُقْعِلِجَّ؛ فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل، لا بالمبدل منه". شرح الشافية: 1/ 18.

ثم قال: "وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: "يجوز أن يعبر عنه بالبدل،

فيقال في قال: إنه على وزن فال". "المصدر السابق".
والذي قاله عبد القاهر، هو: "إلا: اضْطَرَبَ، وازْدَجَرَ، فوزنهما: افْتَعَلَ بالتاء لا بالطاء
والدال ... وفي البدل من الأصل جاز فيه المثالان، فمثل: كِساء: فِعَال أو فِعاء،
أصله: كساو؛ قلبت الواو همزة لتطرفها. "المفتاح: 28".
2 أو لأنه: موضعه بياض في "ق".
3 في "ق": وغيره.
4 التَّحْرِير: الحاذق الماهر العاقل المجرب. وقيل: الرجل الطَّيْنُ الفَطْنُ المتقن البصير في
كل شيء. "اللسان: نحر: 6/ 4365".

(176/1)

وسواء كان المكرر من حروف الزيادة، نحو: حِلْتَيْت¹، أو لم يكن منها، نحو: اَحْمَرَّ
وَقَرَّدَدَ. فيقولون: [تَحْرِير] على وزن: فَعْلِيل لا على وزن: فَعْلِيلِر. و [جَلْبَب] على وزن،
فَعْلَلْ، لا على وزن، فَعْلَبْ، و"اَحْمَرَّ" على وزن: افْعَلَّ²، لا على وزن افْعَلَّرْ، و"عَلَّمَ"
على وزن: فَعَّلْ لا على وزن: فَعَّلَلْ، ولا على وزن: فَعَّلَلْ.
أما تغيير المكرر للإلحاق بحرف أصلي قبله فلكون الحرف الملحق جاريا مجرى الحرف
الأصلي فقبول بما يقابل به الحرف الأصلي. وأما تغيير المكرر لغير الإلحاق؛ فلائهم
قصدوا بهذه الزيادة تكرير ما قبلها الذي هو الأصل، فيقابل بما يقابل به³ ما قبله.
قوله: "وإن كان من حروف الزيادة⁴ إلا بتثبت⁵".
تأكيد لما قبله؛ أي: ويعبر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة. فما قبله ساد مسد
جوابه؛ لأنه يدل عليه قوله [إلا بتثبت] ؛ أي: يعبر بما تقدمه وإن كان من حروف
الزيادة إلا إذا دل دليل على أنهم لم يقصدوا تكرار⁶ الحرف المتقدم ذكره بل قصدوا
زيادة

1 الحِلْتَيْتُ: صمغ الأنجدان. "الصحاح" حلت: 1/ 247". ونقله صاحب اللسان.
ينظر "حلت": 2/ 960. وفي المعجم الوسيط "حلت": 198: الحلتيت: صمغ كريبه
الرائحة وهو المعروف بأبي كبير، ويستعمل في الطب.
2 في "ق": احمر، ولعله سهو من الناسخ رحمه الله.
3 به: ساقطة من "ه".

4 في "ه": الزائد.

5 إلا بتثبت: إضافة في عبارة ابن الحاجب من "ق".

6 في "ه": تكرير.

(177/1)

حرف واتفق أنه كان موافقا لما قبله؛ فإنه لم يعبر بما قبله حينئذ¹، بل بلفظه، وإنما احتاج إلى دليل عليه؛ لأن الظاهر قصد التكرار إذا كان موافقا لما قبله. قوله: "ومن ثمة² كَانَ حَلْتِيَّتْ فِعْلِيْلَا لَا فِعْلِيْتَا، [وَسُحْنُونٌ وَعُثْنُونٌ فُعْلُولَا لَا فُعْلُونَا لذلك ولعدمه"³].
أي: ومن أجل أنه يعبر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة، إلا بدليل قيل: حَلْتِيَّتْ، وهو صمغ الأَنْجُذَان⁴ على وزن: فِعْلِيل لا على وزن: فِعْلِيَّتْ، وإن جاء فِعْلِيَّتْ كعَفْرِيَّتْ؛ لأنه لم يدل دليل على عدم قصد التكرار.
وَسُحْنُونٌ وَعُثْنُونٌ على وزن: فُعْلُول، لا على وزن: فُعْلُون، للدليل المذكور في حَلْتِيَّتْ، ولعدم مجيء فُعْلُون في كلامهم، ومجيء فُعْلُول. وسحنون⁵: اسم رجل⁶. والعثنون: رأس اللحية، أو شعيرات طوال تحت حنك البعير⁷

1 حينئذ: ساقطة من "ه".

2 في "ق"، "ه": ومن ثم. وما جاء في الأصل موافق لما جاء في الشافية.

3 عبارة ابن الحاجب التي بين المعقوفتين إضافة من "ق" وجاء في "ه": "ومن ثم كان ... إلى آخره.

4 ينظر اللسان "حلت": 2/ 960.

والأَنْجُذَان: نبات طبي من فصيلة الخيميات. "المعجم الوسيط" نجد: 938.

5 في "ق": والسحنون.

6 في "ه": اسم الرجل.

7 قاله صاحب اللسان في "عثن": 4/ 2810.

وقال صاحب القاموس: العثنون: اللحية، أو ما فضل منها بعد العارضين، أو ما نبت على الذقن وتحتة، أو هو طولها، وشعيرات طوال تحت حنك البعير. ومن الريح والمطر

أولهما، أو عام المطر، أو المطر ما دام بين السماء والأرض.
"القاموس "عثن": 4 / 246".

(178/1)

لِنُدَوِّرَ فَعْلُولَ وَهُوَ صَعْفُوقٌ، وَخَرْنُوبٌ ضَعِيفٌ وَسَمْنَانٌ فَعْلَانٌ، وَخَزْعَالٌ نَادِرٌ، وَبُطْنَانٌ فَعْلَانٌ، وَقُرْطَاسٌ ضَعِيفٌ مع أنه نقيض ظَهْرَانٌ"1.
من ههنا شرع فيما وجد فيه دليل على أنه لم يقصد فيه قصد التكرار، فقال -
سَحْنُونٌ- بفتح السين، اسم رجل إن صح مجيئه في كلامهم، فقال، على وزن فَعْلُون لا
"على وزن"2 فَعْلُول، وإن وجد التكرار الدليل، وهو أن فَعْلُون جاء في كلامهم كثيرا
كحمدون وهو مختص بالعلم، وأن فعلولا نادر، وذلك النادر: صَعْفُوق. ذكر في
الصحاح3 أنه خَوْل باليَمَامَة4.

1 عبارة ابن الحاجب المذكورة من "ق". وجاءت في الأصل وفي "ه"، هكذا:
وسحنون ... " إلى آخره.
2 على وزن: إضافة من "ه".
3 في "صعفق": 4 / 1507.
وذكر في اللسان أن الصَعْفُوق هو اللثيم من الرجال، وبني صَعْفُوق: قوم باليَمَامَة من
بقايا الأمم الخالية ضلت عنهم أنسابهم، وقيل خَوْل باليَمَامَة. "ينظر اللسان: صعفق:
4 / 2449".
4 الخَوْل - بفتحتين -: الخدم والرعاة إذا حسن قيامهم على الحال والغنم، الواحد
خَوْلِي كعَرَب وعربي.
"ينظر اللسان "خول": 2 / 1293، 1294".

(179/1)

قال العجاج1:

1

من آل صَعْفُوق وأتباع أخر

1 في ديوانه، ص 19. والعجاج: شاعر راجز إسلامي، اسمه عبد الله وكنيته: أبو الشعثاء، وكان يقال له عبد الله الطويل ولقب بالعجاج؛ لأنه كان يقول: حتى يعجّ عندها من عَجَجًا. وقد ترجم له البغدادي في شرح شواهد الكافية، الشاهد الحادي والعشرون "ص 170".

2 في الأصل: طماعين، ولعله خطأ من الناسخ. وفي "ه": الطاعمين.

3 رجز، للعجاج، قاله يخاطب عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي. وقبله قوله:

فهو ذا، فقد رجا الناس الغير

من أمرهم على يدك والثُّورُ

وثمة اختلافات يسيرة في رواية هذا البيت، ففي الصحاح: "طاعمين" وفي اللسان:

من طاعمين لا يبالون الغمر

وفي شرح الجاربردي:

الطاعمين لا يبالون الغمر

وفي شرح شواهد الشافية، للبغدادي:

الطاعمين لا ينالون الغمر

والغمر: الحقد والغل. والغمر: أصغر الأقداح يقتسم القوم به الماء بينهم إذا قل في

السفر، بل يلقوا فيه حصاة ويُعطى كل منهم من الماء قدر ما يغمر هذه الحصاة.

والأنسب للمعنى أنه على من يقول: "لا يبالون" أن يقول "الغمر".

وعلى من يقول: "لا ينالون" أن يقول: "الغمر".

"ينظر في الشاهد: أدب الكاتب: 111، وإصلاح المنطق: 244، والاقتضاب في شرح

أدب الكتاب: 470، والصحاح "صعفق": 4 / 1507، وتهذيب إصلاح المنطق: 1 /

505، وشرح الجاربردي على الشافية "مجموعة الشافية: 1 / 19"، وشرح شواهد

الشافية، للبغدادي، الشاهد الأول، ص 4، واللسان "صعفق": 4 / 2249.

موضع الشاهد: أنشده شاهدا على أن صعفوقا على فعلول -بافتح- نادر.

وهو اسم أعجمي غير منصرف للعلمية والعجمية، والنادر كالمعدوم.
 وإنما قال: "سَحَنون، بفتح السين -إن صح؛ لأن المشهور سَحَنون، بضم السين.
 فإن قيل: جاء "خَرْنُوب" بفتح الفاء، لثبت معروف¹.
 قلنا: خَرَنوب، بفتح الفاء، ضعيف؛ لأن الفصحح "خَرَنوب" بضم الفاء.
 وقيل: إن "خَرَنوب" -بفتح الفاء- متفرع على "خَرْوب"؛ أبدلوا النون من إحدى
 الرأين كراهية² التضعيف، ووزنه³: فَعُنول.
 قلنا: خَرَنوب -بفتح الفاء- ضعيف؛ لأن الفصحح "خَرَنوب".
 وقيل أيضا: لصَعْفوق نظير، وهو "زَرَنوق"؛ لغة⁴ فصيحة في "زُرَنوق"⁵. وهو: ما
 ينصب على البئر ليسقى⁶ عليه⁷.

-
- 1 جاء في اللسان: الخرنوب: شجر ينبت في جبال الشام "خرب: 2/ 1146".
 - 2 في "ق": كراهية.
 - 3 في "هـ" فوزنه.
 - 4 في اللسان: "قال اللحياني: ما كان من الأسماء على فُعُلول فهو مضموم الأول، مثل
 بُلول وُقُرقور، إلا أحرفا جاءت نواذر منها بالضم والفتح؛ يقال لحي من اليمن:
 صُـعُفوق، ويقال: زَرَنوق وزُرَنوق، لبناءين على شفير البئر". "زرنق: 3/ 1829".
 - 5 ينظر السابق.
 - 6 في "ق": ليستقي.
 - 7 وقال صاحب اللسان: الزُرَنوق: البئر الصغير "اللسان "زرنق": 3/ 1829".

(181/1)

و"قَرْبوس" في "قَرْبوس"1، و"عَصْفور" في "عُصْفور".
 وسَمَنان -بفتح السين اسم موضع² - على وزن فَعْلان، لا على وزن فَعْلال؛ لأن
 فَعْلالا نادر، والنادر كالمعدوم، وذلك النادر "خَزَعال"؛ يقال: ناقة "بها"3 خَزَعال، أي:
 ظَلَع. وخَزَعَل في مشيته؛ أي: عرج⁴.
 وقالوا: ليس في الكلام فَعْلال من غير البناء⁵ المكرر، نحو: زَلزال⁶ إلا خَزَعال
 وقَهَقار⁷ للحجر⁸. وأما بَهَرام⁹ وشَهَرام فمعجميان.

- 1 القُربوس: لغة في القُربوس حكاها أبو زيد، كما ذكر صاحب اللسان. وهو: حُنُو السَّج. ونقل صاحب اللسان عن الجوهرى قوله: والقُربوس للسرّج، ولا يخفف إلا في الشعر مثل: طَرَسوس؛ لأن "فَعْلُول" ليس من أبنيتهم. "اللسان: قريس: 5/ 3570" وهو موجود في الصحاح "قريس": 2/ 959. 2- معجم البلدان: 5/ 128.
- 3 بها: إضافة من "ق".
- 4 اللسان "خزعل": 2/ 1150.
- 5 البناء: ساقطة من "ق".
- 6 في "ه": الزلزال.
- 7 جاء في اللسان: قال الفراء: وليس في الكلام فَعْلَال مفتوح الفاء، من غير ذوات التضعيف إلا حرف واحد. يقال: ناقة بها خَزَعَال، إذا كان بها ظَلْع. وزاد ثعلب: قَهْقَار.
- "خزعل: 2/ 1150".
- 8 جاء في اللسان: "القَهْقَرُ والقَهْقَرُ بتشديد الراء: الحجر الأملس الأسود الصلب، وكان أحمد بن يحيى يقول وحده: القهقار". "قهقر: 5/ 3765".
- 9 بَهْرَام: اسم المريخ. وإياه عنى أبو تمام في قوله:
له كِهْرِيَاء المشتري وسُعوده ... وسُورَة بَهْرَام وظرف عَطَارِد
"ديوان أبي تمام بشرح التبريزي: 2/ 71".

(182/1)

"وَبُطْنَان" 1 فُعْلَان، لا فُعْلَال، لدليلين: أحدهما: مجيء "فُعْلَان" في أبنيتهم، وعدم مجيء "فُعْلَال". و"قُرْطَاس"، بضم القاف، ضعيف؛ 2؛ لأن الفصيح "قِرْطَاس" بكسر القاف 3. والثاني: أن "بُطْنَان" نقيض "ظُهُرَان"، بضم الظاء؛ لأن "بُطْنَان" اسم لباطن الريش و"ظُهُرَان" اسم لظاهر الريش، والنون زائدة في "ظُهُرَان" فتكون [زائدة] 4 كذلك في "بُطْنَان"؛ لأنه يعلم من "ظُهُرَان" [أَنَّهُمْ قَصَدُوا] 5 ببطنان قصد نقيضه؛ أعني: قصد "ظُهُرَان"، بناء على حملهم أحد النقيضين على الآخر.

- 1 "البُطْنَان" من كل شيء: وسطه الوسيط "بطن": 64.
- 2 ذكر أبو حيان هذه اللغة دون أن يحكم بتضعيفها. "ينظر: ارتشاف الضرب: 1/

3 ينظر معاني "القرطاس" في اللسان "قرطس": 5 / 3592.

4 "زائدة": إضافة من "ق".

5 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ق".

(183/1)

[القلب المكاني] :

قوله: [ثُمَّ إِنَّ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قُلِبَتِ الزِّنَةُ مِثْلَهُ كَقَوْلِهِمْ فِي آدُرٍ أَعْفُلُ] 1. إشارة إلى تعريف وزن الكلمة إذا قلبت 2؛ أي: إذا [جعلت اللام موضع العين] 3 أو موضع الفاء، 4 والعين موضع الفاء، جعل كذلك في الموزون، كقولك: "آدُر"، المقلوب من "أَدُور" جمع "دار" على وزن "أَعْفُل"، لا وزن "أَفْعُل"؛ تنبيهها على القلب.

1 عبارة ابن الحاجب هذه من الموزون قلبت الزنة مثله ... إلى آخره. وفي "ه": "ثم إن كان قلب في الموزون ... إلى آخره.

2 يعني بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض. وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز. وقد جاء في غيرهما قليلاً، نحو: امْضَحَلَّ واكْرَهَفَّ في: اضمَحَلَّ واكْفَهَرَّ: "ينظر شرح الشافية، للرضي: 1 / 21".

3 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ق".

4 في "ق": أو.

(184/1)

[علامات القلب] :

قوله: [ويعرف القلب بأصله كَنَاءَ يَنَاءَ مَعَ النَّأْيِ، وَبِأَمَثَلَةِ اسْتِثْقَاةِ كَالْجَاهِ وَالْحَادِي وَالْقَيْسِيِّ، وَبِصَحْتِهِ كَأَيْسٍ، وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَأَرَامٍ وَآدُرٍ، وَبِأَدَاءِ تَرْكِهِ إِلَى هَمْزَتَيْنِ عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوَ جَاءٍ، أَوْ إِلَى مَنْعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ - عَلَى الْأَصَحِّ - نَحْوَ أَشْيَاءٍ؛ فَإِنَّمَا لَفْعَاءُ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: أَفْعَالٌ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: أَفْعَاءُ وَأَصْلُهَا أَفْعِلَاءُ] 1، 2. أعلم أنه يعرف القلب بأشياء:

أحدها: أنه يعرف بأصل المقلوب أي بما يشتق منه، نحو: ناء بناء؛ فإنه على وزن: فَلَغَ يَفْلَعُ، مقلوب من نأى ينأى؛ لأنه مشتق من النأي³، والفعل منه: نأى ينأى وهو اللغة الكثيرة، فعلم أنهم نقلوا اللام إلى موضع العين، والعين إلى موضع اللام. وثانيها: أنه يعرف بأمثلة اشتقاقه؛ أي: بالكلمات التي علم أن جميعها راجعة إلى أصل واحد كالجاء؛ فإنه نقل فيه الفاء إلى موضع العين وبالعكس، فوزنه عفل؛ لأن الجاء والوجيه والتوجيه والتوجه ووجه وتوجه راجعة إلى أصل واحد، وهو الوجه. والحاوي: مقلوب من "واحد"؛ لأن الحادي والواحد والتوحيد.

-
- 1 عبارة ابن الحاجب هذه من "ق". وفي الأصل، "ه": "ويعرف القلب بأصله ... " إلى آخره.
 - 2 ينظر الخلاف حول وزن "أشياء" وعلة منع صرفها في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري. مسألة "118"، ص 481-487.
 - 3 في "ق": النسائي. وهو تحريف.

(185/1)

والتوحد ووَحَّد وتَوَحَّد راجعة إلى أصل واحد، وهو الوحدة، فالحاوي على وزن العالف؛ فجعل الفاء موضع اللام، واللام موضع العين. والقسيّ: مقلوبة من "قُؤوس" على وزن "فليع" لا على وزن فِيعيل¹، وأصله، قُؤُوس على وزن فُعُول²؛ فنقلت الواو إلى آخر الكلمة، ثم قلبتا ياءين، وأدغمت الياء الأولى في الياء الثانية للتخفيف على ما يجيء، وكسرت السين للياء التي بعدها والقاف للتبعية كراهة للانتقال³ من الضمة إلى الكسرة. والذي يدل على كون القسيّ مقلوبة من قُؤُوس أن القسيّ والأقواس والتقوس والتقويس وقُؤُوس وتَقُؤُوس راجعة إلى أصل واحد،

-
- 1 ركن الدين في جعله القيسي على وزن الفليع -بكسر الفاء واللام وقلب الواو ياء- متأثر بعبارة الجوهري التي ستأتي في حاشية²، وهي: "فصارت قِسي على فليع". والجوهري راعى الإعلال بالقلب في الميزان، وتابعه في ذلك ركن الدين. وحكي عن عبد القاهر المتوفى "471هـ" أنه راعى ذلك، وذكر أن وزن قال فال؛ لأن القلب عن حرف

أصلي وهو الواو، وهو عين الكلمة "شرح الشافية للرضي: 238" ولكن جمهور النحاة يذهبون إلى أن الإعلال بالقلب لا يراعى في الميزان؛ فقال: على وزن: فَعَلَ، وقيل: على وزن فُعِلَ، وقسِي: على وزن فُلُوع. المحقق".

2 قال الجوهري: "وكان أصل قِسِي: قُوس؛ لأنه فُعُول، إلا أنهم قدموا اللام وصيره "قُسُو" على فُلُوع، ثم قلبوا الواو ياء وكسروا القاف، كما كسروا عين عَصِي، فصارت قسي على فِليع، كانت من ذوات الثلاثة فصارت من ذوات الأربعة، وإذا نسبت إليها قلت: قُسُوِي، لأنها مغير من فعول، فتردها إلى الأصل". "الصحاح" قوس: / 964 وهذا الكلام قد نقله ابن منظور بتمامه عن الجوهري. "ينظر اللسان" قوس: / 4 3773.

3 في "ه": لكرهيتهم الانتقال.

(186/1)

وهو القوس، فعلمنا أنه جعلت العين في القسي موضع اللام، واللام موضع العين. ولقائل أن يقول: معرفة القلب بأمثلة الاشتقاق راجعة إلى المعرفة بالأصل¹. وثالثها: أنه يعرف القلب بصحة حروف 2 العلة مع تحركها وانفتاح ما قبلها، نحو: أَيْسَ يَأْيَسُ، فإنه مقلوب من يَيْسَ؛ لأنه لو كان أَيْسَ هو الأصل لوجب أن يقال: آس؛ لتحرك الياء 3 وانفتاح ما قبلها، ولما لم يقل كذلك علم أن أَيْسَ 4 مقلوب من: يئس؛ فوزن أَيْسَ غَفَلَ لا فَعَلَ. ورابعها: أنه يعرف القلب بقلة استعماله⁵، نحو آرام، وآذُر: جمع رُئْم ودار؛ فإنهما أقل استعمالا من آرام وآذُر؛ فالأولى أن يجعل ما هو أكثر استعمالا، وهو آرام وآذُر، هو الأصل، فعلم أن آراما على وزن "أعفال" لا "أفعال" وأن آذورا على وزن "أعفل".

1 قال الرضي، معلقا على جعل المصنف القوس مما يعرف بأمثلة اشتقاقه؛ "وهذا منه عجيب، لم جعله قسمنا آخر وهو من الأول، أي: مما يعرف بأصله؟ بل الكلمات المشتقة من ذلك الأصل تؤكد كون الكلمات المذكورة مقلوبة". "شرح الشافية: 1 / 23".

وقال نقرة كار: "ويجوز أن يعرف القلب فيه بأصله، وهو القوس؛ لأن الواحد أصل للجمع"، "مجموعة الشافية: 2 / 10".

2 في "ه": حرف.

3 في "ق": لتحركها.

4 وهو الظي. ينظر اللسان "رأم": 2 / 1536.

5 في "ق": "استعمالها". يريد استعمال المقلوب.

(187/1)

لا "أَفْعُل".

ولقائل أن يقول: هذا القسم والذي قبله راجعان إلى القسم الأول؛ لأنه يعرف القلب فيهما بأصلهما، وهو: الرِّئَم، والدار، واليأس¹.

ويمكن أن يجاب عنه بأن معرفتها بأصلها لا يمنع معرفتها بصحة حروف علته وبقلة استعماله؛ لأن المعرف ههنا أمانة، ويجوز اجتماع أمارات كثيرة على شيء واحد². وخامسها: أنه يعرف القلب بأن عدم القلب يؤدي إلى الجمع بين همزتين عند الخليل وأتباعه³ وهو غير جائز، نحو "جاء"؛ فإنه اسم فاعل، وأصله: جائي، بلا خلاف؛ لأنه من المجيء، فلو بقيت الباء التي بعد الألف غير مقلوبة⁴؛ أي: غير منقولة اللام إلى

1 قال الرضي: "ويصح أن يقال: إن جميع ما ذكر من المقلوبات يعرف بأصله، وكذا أَيْسَ يَأْيَسُ باليأس، وآرام وآذر برِئَم وَدَارٍ فَإِنْ ثَبِتَ لَعْنَانِ بِمَعْنَى يَتَوَهَّمُ فيهما القلب، ولكل واحد منهما أصل، كَجَذَبَ جَذْبًا، وَجَبَذَ جَبْذًا، لم يحكم بكون إحداهما مقلوبة عن الأخرى. ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال، بل قد يكون كثيراً كالحادي والجاه، وقد يكون مرفُوض الأصل كالقسي؛ فإن أصله - أعني القووس - غير مستعمل". "شرح الشافية: 1 / 24".

2 وهذا الجواب نقلة الجاربردي في شرح الشافية، يقول: "ورجوع هذه الأقسام - غير الأول - إلى الأول،

بناء على أنه يمكن البيان في الكل والأصل، لا يضر لجواز اجتماع دلائل كثيرة على مدلول واحد". شرح الشافية "مجموعة الشافية: 1 / 23، 24". ونقله أيضا الشيخ زكريا الأنصاري في: مناهج الكافية في شرح الشافية بهامش شرح النقرة كار "المصدر السابق: 2 / 11".

3 أي: إن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به، وهو أن يؤدي تركه إلى اجتماع همزتين.

"ينظر الكتاب: 4/ 376، 377".

4 والقلب في هذا الموضوع عندهم قياس. ومثل "جاء" في ذلك: "سواء" وهي جمع "سائية"، مؤنث ساء، اسم فاعل من قولهم: ساءه سوءا وسواء وسواءة وسواية وسوائية ومسائية - على القلب - أي: فعل به ما يكره. "ينظر شرح الشافية، للرضي: 1/ 24".

(188/1)

العين وبالعكس لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة مثلها في "سائر وسائل" 1 من: سار وسال، لقاعدة كلامهم، فيصير جائئا، بهمزتين مجتمعتين، فلذلك قال الخليل: لا تقلب الياء همزة لكن ترد الهمزة التي هي لام إلى موضع العين، فصار 2 "جائي" على وزن: قَالِع، ثم أعل إعلال قاض 3. وإنما قلنا عند الخليل، لأن سيبويه وأتباعه لا يقولون بالقلب، بل يقولون: إذا اجتمعت همزتان في مثلها قلبت الثانية ياء ثم أعلت إعلال قاض، ولا يهربون عن توالي إعلالين هما قلب العين همزة وقلب اللام ياء 4.

1 في الأصل: سائل وسائل، ولعله سهو من الناسخ.

2 في الأصل: فيبقى.

3 واعترض الرضي على مذهب الخليل، قائلا: "وليس ما ذهب إليه الخليل بميتين؛ وذلك لأنه إنما أدى الأمر إلى مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه، كما أن نقل حركة واو نحو "مَقُول" إلى ما قبلها، وإن كان هناك سبب مُزيل له، وهو حذف أولها، وكذا في مسألتنا قياس موجب لزوال اجتماع الهمزتين وهو قلب ثانيتهما في مثله حرف لين، كما هو مذهب سيبويه وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب في مثله أداء ترك القلب إلى إعلالين، كما هو مذهب سيبويه. وكثرة القلب في الأجوف الصحيح اللام، نحو: شاك وشَوَاع في: شائك وشوائع؛ لئلا يهمز ما ليس أصله الهمز ...". "شرح الشافية: 1/ 25".

4 قال سيبويه: "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الأخيرة، ولا تخفف؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف، وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجري في الكلام ولا تلتزق بهمزتها

همزة، فلما كانت لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل فأبدلوا من إحداهما ولم يجعلوها في الاسم الواحد. والكلمة الواحدة بمنزلة في كلمتين، فمن ذلك قولك في فاعل من جئت: جائئ، أبدلت مكانها الياء؛ لأن =

(189/1)

وقد أورد عليهم سؤال، وتقرير: أنه لو كانت الياء في "جاء" مقلوبة عن الهمزة الثانية أثبتت ولم تعل إعلال ياء قاض ووقف عليها على الأفصح كما أن الياء في "داري" و"مُسْتَهْزِيْن" 1 لما كانت مقلوبة عن الهمزة أثبتت ولم تعل إعلال ياء "قاض" ووقف عليها على الأفصح. وكما أن الياء المبدلة عن الهمزة في "رئيا" للتخفيف في قوله تعالى: {هُم أَحْسَنُ أَثَاً وَرِئِيَا} 2 [لما كانت] 3 مبدلة عن الهمزة أثبتت ولم تدغم في الياء الثانية على الأفصح ولما لم تثبت الياء في "جاء" ولم يوقف عليها علم أنها ليست مبدلة عن الهمزة 4.

= ما قبلها مكسور فأبدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خففت "الكتاب: 3/ 552".

وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً، وذلك أنه حكى عنه أنه إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاء وآدم، حيث قال في الكتاب: 3/ 549: "وكان الخليل يستحب هذا القول، فقلت له: لمه؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الأخيرة، وذلك نحو: جائئ وآدم". فقد حكم على ما ترى بانقلاب ياء الجائي عن الهمزة، وهو عين مذهب سيبويه.

1 دارئ: اسم فاعل من قولك: درأه درءاً ودراً، إذ دفعه وتقول: ناقة دارئ مغدة، ومستهزي: اسم فاعل من استهزأ منه وبه أي: سخر: "ينظر الوسيط: درأ: 286، هراً: 1023".

2 سورة مريم من الآية "74".

3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

4 الشارح يعترض على الإعلال بالحذف بأنه لو صح أن الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هي العين أخرت إلى موضع اللام لكان يجب لها كما بقيت الياء المنقلبة عن

الهمزة في داري ومستهزئين، وأصلهما: دارئ ومستهزئون، خففت الهمزة فيهما بقلبها من جنس حركة ما قبلها.

(190/1)

وأجيب عنه بمنع الملازمة وبالفارق بين "جاء" وبين "داري" ومستهزئين و"رييا"1، وهو أن إبدال الياء عن الهمزة في "جاء" واجب، فيكون حكمها حكم الياء الأصلية وإبدال الياء عن الهمزة في "داري" ومستهزئين ورييا" جائز غير واجب فيكون كالعارض، فلا اعتداد بها2.

وأورد على هذا الجواب بأنه قد تُبدل الياء عن الهمزة وجوبا مع أنه لا يكون حكمها كحكم3 الياء الأصلية، وقد تبدلت عنها جوازا مع أنه يجعل حكمها كحكم4 الياء الأصلية ويعتد بها.

1 وهي قراءة حمزة، حيث وقف على "رييا" بإبدال الهمزة ياء مع الإظهار اعتبارا بالأصل فقال "رييا" وبالإدغام.
وقال صاحب الإتحاف: "ورجح الأول صاحب الكافي وغيره، ورجح الثاني الداني في الجامع، قال: لأنه جاء منصوبا عن همزة، ولموافقته الرسم، وأطلق في التيسير الوجهين على السواء، وتبعه الشاطبي". "الإتحاف: 300، 65".
وقرأ ورش من طريق الأصبهاني بإبدال الهمزة ياء أيضا "ينظر: الإتحاف 53"، وقرأ أبو جعفر وقالون وابن ذكوان بتشديد الياء من غير همزة "رييا" وانفرد هبة الله المفسر عن زيد عن الداجوني عن أصحابه عن هشام بالهمز، ورواه عنه سائر الرواة، وبذلك قرأ الباقر "ينظر النشر: 1/ 389".

2 واعترض الرضي أيضا عما اعترض عليه الركن، ثم أجاب عن اعتراضه بقوله: "فإن قيل: لو كانت الثانية منقلبة عن الهمزة لم تعل بحذف حركتها كما في داري ومستهزئين. فالجواب أن حكم حروف اللين المنقلبة عن الهمزة انقلابا لازما حكم حروف اللين الأصلية التي ليست بمنقلبة عن الهمزة، وإن كان الانقلاب غير لازم كما في داري ومستهزئين". "شرح الشافية: 1/ 26".

3 في "ق": حكم.

4 في "ق": حكم.

أما الأول فلأن الياء في أئمة مبدلة عن الهمزة وجوبا كما في "جاء" مع أنه ليس حكمها حكم 1 الياء الأصلية، وإلا وجب أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقال "آمة". وأما الثاني؛ فلأن إبدال الياء أو الواو عن 2 الهمزة في "خَطِيئة ومَقْرُوءة" ليس بواجب كما في "رئيا" 3 مع أنه يعتد بها، ولهذا يجب الإدغام عند المبدلين. وأجيب عن الأول بأننا لا نسلم أنه لو كان حكم 4 "الياء" المبدلة عن الهمزة وجوبا حكم الأصل 5 لوجب أن تقلب الياء ألفا في "أئمة"، وإنما وجب أن 6 لو لم تكن حركة الياء عارضة لكن حركتها عارضة؛ لأن أصل "أئمة": "أئمة" على وزن "أفْعلة"؛ فانقلبت 7 حركة الميم الأولى إلى ما قبلها للإدغام ثم أدغمت 8 الميم في الميم فصار "أئمة"، ثم أبدلت الياء عن هذه الهمزة 9 فصار "أئمة"؛ فالحركة على 10 الياء عارضة لكونها عارضة على الهمزة

1 في "ق": كحكم.

2 في "ه": من

3 ريبا: أصله: رئا، خففت الهمزة بإبدالها من جنس حركة ما قبلها. والرئي: المنظر الحسن. "وينظر الوسيط" رأى: 332.

4 لفظة "الياء" إضافة من "ق"، "ه".

5 في الأصل: الأصلي.

6 في "ق": أنه.

7 في "ه": فنقل.

8 في "ه": أدغم.

9 في "ق": الشجرة. والصحيح ما أثبتناه من النسختين الآخرين.

10 في الأصل: عن.

وإذا كانت عارضة لا يعتد بحركتها كما لا يعتد بحركة الياء في: اخشَي القوم¹. وأجيب عن الثاني بأنه لا يعتد بالياء أو الواو المبدلة عن الهمزة إبدالا غير واجب إذا

كان إبدالها عن الهمزة لغير الإدغام كجاء، أما إذا كان إبدالها عنها لإدغام فإنه يعتد بها في خطية ومقروءة، ولهذا لا يجوز إبدالها عنها في مثل "خطية" و"مقروءة" من غير إدغام². وسادسها: أنه يعرف القلب بأن عدم القلب يؤدي إلى منع صرف الاسم بغير علة³، كأشياء؛ فإنه غير منصرف⁴ بالاتفاق؛ فقال الخليل وسيبويه وأتباعهما: وزنه لفعاء، وأصله: شيئا، على وزن: فعلاء، فمنع صرفه لألف التانيث ثم تقلب اللام إلى موضع الفاء، فصار أشياء على وزن لفعاء⁵.

1 ينظر: شرح الشافية للرضي: 1 / 27.

2 ينظر: شرح الشافية، للرضي: 228.

3 أي: يعرف القلب على الأصح بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علة، ودعوى القلب بسبب أداء تركه إلى هذا مذهب سيبويه، فأما الكسائي فإنه لا يعرف القلب بهذا الأداء، بل يقول: أشياء أفعال، وليس بمقلوب، وإن أدى إلى منع الصرف من غير علة.

ويقول: امتناعه من الصرف شاذ. "ينظر شرح الشافية، للرضي: 1 / 28، 29".

4 في "ق": فإنها غير منصرفة.

5 في سيبويه "4 / 380": "وكان أصل أشياء شيئا، فكروها منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو".

وقال المبرد: "ومن ذلك 'أشياء' في قول الخليل: إنما هي عنده 'فعلاء' وكان أصلها شيئا يا فتى، فكروها همزتين بينهما ألف فقلبوا ... فصارت اللام التي هي همزة في أوله فصار تقديره من الفعل: 'لفعاء' ولذلك لم ينصرف".
"المقتضب: 1 / 30".

(193/1)

وقال الكسائي: وزنه أفعال؛ لأن فعلا معتل العين يجمع أفعال، كقيل وأقيل¹.
وقال الفراء²: وزنه أفعاء³، وأصله "أشياء" على وزن "أفعلاء" فخفف⁴ بحذف الهمزة الأولى، ورأى أن شيئا أصله "شيئ" على وزن "فيعل" ثم خفف كما خفف "ميت"، ثم جمع على "أشياء" كما جمع "نبي" على "أنبياء"، ثم حذفت الهمزة التي هي لام الفعل تخفيفا، كراهة⁶ اجتماع همزتين بينهما ألف فصار وزنه "أفعاء"7، 8.

1 ينظر: شرح الرضي على الشافية: 1/ 29.

2 ينظر: معاني القرآن: 1/ 321.

وهذا ما يراه الأخفش أيضا "ينظر: المقتضب 1/ 30، الإنصاف مسألة 118، ص 481-487" فهما اتفقا في الوزن، ولكنهما اختلفا في "شيء" الذي هو مفرد أشياء، فمذهب أبي الحسن أنه "فَعْل" كـ"مَيِّت"، ومذهب الفراء أنه مخفف من "فَعِيل"، والأصل شيء فخفف. "ينظر الممتع: 2/ 513".

3 في الأصل: أفعلاء.

4 في "ق": يخفف.

5 في "ق": الياء، والصواب ما أثبتناه من الأصل ومن "ه".

6 في "ه": لكرهتهم.

7 ينظر معاني القرآن، للفراء: 1/ 321 "وينظر تفصيل القول في هذه المسألة، في: "المنصف: 2/ 94-101، والإنصاف مسألة 118".

8 وعلى هذا تكون "أشياء" عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع، كـالقَضَباء والغَضَباء والطَّرَّاء، وفي: القصبة والغضباء والطَّرْفة. وأصلها: شَيْئاء، قدمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين -أي: الألف- مع كثرة استعمال هذه اللفظة، فصار "لَفَعَاء". وقال الكسائي: هو جمع شيء، كبيت وأبيات، منع صرفه توهما أنه كحمراء، وقال الأخفش والفراء: أصله أشيَاء جمع شَيْء، نحو بَيْنَ وأَيْنَاء. "ينظر شرح الشافية، للرضي: 1/ 29، 30".

(194/1)

ومذهب الخليل وسيبويه أصح من مذهبي الكسائي والفراء 1.

أما كونه أصح من مذهب الكسائي؛ فلأن مذهب الكسائي مستلزم لمنع صرف الاسم بغير علة، وانتفاؤه معلوم من لغتهم، والقلب الذي هو مذهب الخليل وسيبويه كثير شائع، فارتكابه أولى من ارتكاب ما لا نظير له في كلامهم 2.

وأما كونه أصح من مذهب الفراء؛ فلأن مذهب الخليل وسيبويه يستلزم خلاف الظاهر بوجه -أعني القلب- وهو كثير شائع، [ومذهب الفراء يستلزم خلاف الظاهر بوجهين 3: أحدهما غير شائع] 4 والآخر غير جائز 5.

-
- 1 وقال الرضي: "وجمعه على أَشْيَاءٍ مَّا يَقْوِي مذهب سيبويه؛ لأنَّ فعلاء الاسمية تجمع على فَعْلَاوَاتٍ مطرداً نحو: صحراء على صحراوات، وجمع الناء بالألف والياء كرجلات وبيوتات غير قياس. "شرح الشافية: 1/ 30".
- 2 وقال الرضي: "ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم: أَشْيَا وَأَشَاوَى في جمع أشياء كَصَحَارَى في جمع صحراء، فإنَّ أَفْعَاءَ وأفعالا لا يُجْمَعَانِ على فَعَالَى، والأصل هو الأشياء وقلبت الياء في الأشاوى واواً على غير قياس كما قيل: جبيته جباية وجباوة". "المصدر السابق: 1/ 31".
- 3 في "ه": من وجهين.
- 4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
- 5 في "ه": أحدهما غير جائز والآخر غير شائع.

(195/1)

والأول تقديره: شيء، [وَأَنَّ] 1 شَيِّئًا على وزن فَعِيل، فإنه خلاف الظاهر مع أنه لم يسمع "شيء"، فلو كان هو الأصل لكان هو الكثير الشائع "كما أنه لما كان ميت وبيّن أصل مَيِّت وبيّن 2 كان أكثر من "مَيِّت وبيّن" لكنه ليس كذلك.

والثاني: حذف الهمزة التي هي لام الفعل مع أن الهمزة 3 التي وقعت بعدها همزة بينهما ألف لا يجوز حذفها 4.

قوله: "وَكَذَلِكَ الحُذْفُ 5 كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ فَاعٍ، إلّا أن يبين فيهما" 6.

أي: وكالقلب الحذف في الزنة؛ فإنه إذا كان في الموزون حذف حُذِفَ في الزنة ما حذف في الموزون، لما ذكرناه في القلب، فقاض على وزن فاع، ويُمْت على وزن يعل، وقل على وزن فل إلا إذا أريد أن يبين وزنها في الأصل، فإنه لا يقلب ولا يحذف في الزنة، فيقال أيس في الأصل على وزن: فَعِل، وأشياء في الأصل على وزن: فَعْلَاء، وقاض في الأصل على وزن: فاعِل، وقل في الأصل على وزن: افْعُل.

-
- 1 وأن: إضافة في المحقق يتطلبها السياق.
- 2 في الأصل: "كما أنه لما كان هو ميت وبيّن هو الأصل". وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 3 في الأصل، ق: حذف الهمزة، وما أثبتناه من "ه".

4 وقد ضعف الرضي أيضا رأي الأخفش والفراء هذا، بثلاثة وجوه، راجعها في شرح الشافية: 30/ 1.

5 قوله: "وكذلك الحذف" عطف على قوله: "إن كان في الموزون قلب قلبت الرنة مثله".

6 عبارة ابن الحاجب المذكورة من "ق". وفي الأصل، هـ: "وكذلك الحذف ... " إلى آخره.

(196/1)

[الصحيح والمعتل]:

قوله: "وَنَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ؛ فَالْمُعْتَلُّ: مَا فِيهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ، وَالصَّحِيحُ بِخِلَافِهِ؛ فَالْمُعْتَلُّ بِإِلْفَاءٍ مِثَالٌ، وَبِالْعَيْنِ أَجْوَفٌ وَذُو الثَّلَاثَةِ¹، وَبِالْأَلَامِ مَنْقُوصٌ وَذُو الْأَرْبَعَةِ، وَبِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَالْأَلَامِ لَفِيفٌ مَقْرُونٌ، وَبِالْفَاءِ وَالْأَلَامِ لَفِيفٌ مَفْرُوقٌ". يجوز تذكير "ينقسم" وتأنينه².

أي: وينقسم البناء أو الأبنية إلى صحيح ومعتل، فالمراد "6" بالصحيح عند التصريفيين³: ما ليس في أصوله حرف علة، أعني الواو والياء والألف كـ"ضرب". وإنما قال: "في أصوله" [لجواز أن يكون في غير أصوله حرف علة، نحو: يَضْرِبُ وضارب. والمراد بالمعتل: في أصوله] 4 حرف علة. وقد يكون حرف العلة فاء، نحو: وعد ويسر. وقد يكون عينا، نحو: قال وباع، وقد يكون عينا، نحو: قال وباع، وقد يكون لاما نحو: غزا ورَمَى. ويسمى المعتل الفاء في اصطلاح المتقدمين مثالا؛ لمماثلته الحرف الصحيح في صحته وعدم إعلاله، كما ذكرناه، بخلاف

1 في "ق": وذو زيادة. والصواب ما أثبتناه من الأصل، ق، والشافية.

2 في "ق": وفي الأصل: "وينقسم إلى صحيح ومعتل ... " إلى آخره. وفي "هـ": "وينقسم ... " ويجوز تذكير ينقسم وتذكيره، ولعله سهو من الناسخ، إذ يريد بالعبارة الأخيرة التذكير والتأنيث.

3 في "هـ": البصريين. والصحيح ما أثبتناه من الأصل، ق.

4 ما بين المعقوفتين ساقط برمته من "ق".

المعتل العين واللام. وإنما قال في اصطلاح الأولين 1 لأن المتأخرين تركوا ذلك الاصطلاح.

ويسمى المعتل العين أجوف؛ لكون حرف العلة وسطه الذي هو كالجوف، وذا الثلاثة لكونه مع ضمير الفاعل المتحرك على ثلاثة أحرف في المتكلم والمخاطب المذكور والمخاطب المؤنث 2 نحو: قلت وبعث، بضم التاء وفتحها وكسرهما. ويسمى المعتل اللام منقوصا لنقصان الحركة منه حالة الرفع، نحو: يعزرو ويرمي ويخشى، أو لنقصان اللام منه في الاسم [كقاص في الرفع والجر] 3 والمضارع جزما، وذا الأربعة لكونه مع ضمير الفاعل المتحرك على أربعة أحرف في المتكلم والمخاطب المذكور والمؤنث، نحو: غزوت وشريت 4 بضم التاء وفتحها وكسرهما. ويسمى المعتل الفاء والعين نحو يَيْتُ، أي: كتبت الباء، وكيوم ويَيْن - اسم موضع - أو بئر 5، في الاسم.

1 في الأصل، ق: الاصطلاح الأول. وما أثبتناه من "ه".

2 في "ق": والمخاطبة المؤنثة.

3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

4 في "ه": "رمى" موضع "شريت".

5 في القاموس المحيط "بين": 4 / 279: "يَيْنُ - محركة - عين أو واد بين ضاحك وضويحك. ونقل ياقوت عن الرمحشري أن يَيْنُ "هكذا ضبطت في معجم البلدان": عين بواد يقال له حوتان، ونقل عن ابن جني أنه واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان أسفل الفرش. وحكي عن غيرهما أنه موضع في بلاد خزاعة "ينظر معجم البلدان: 8 / 533".

وفي اللسان: "قال ابن بري: ذكر ابن جني في سر الصناعة أن بين: اسم واد بين ضاحك وضويحك؛ جبلين أسفل الفرش "بين": 6 / 4976.

والمعتل العين واللام نحو: طوى ولوى لفيفا مقرونا، لالتفاف أحد حرفي العلة بالآخر واقتترانه من غير فصل.
ويسمى المعتل الفاء واللام، نحو: ولى وورى لفيفا مفروقا؛ لالتفاف أحد حرفي العلة بالآخر والتفرق بينهما.

(199/1)

[أبنية الاسم الثلاثي]:

قوله: "وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية¹، والقسمة تقتضي اثني عشر: سقط منها فعل وفعل² استثقالا وجعل الدليل منقولا، والحبك إن ثبت فعلى تدأخل اللغتين في حَرْفِي الْكَلِمَةِ، وَهِيَ فَلَسٌ وَفَرَسٌ وَكَيْفٌ وَعَضُدٌ وَجَبْرٌ وَعَنْبٌ وَإِبِلٌ وَقُفْلٌ وَصُرْدٌ وَعُنُقٌ"³، 4.

إنما ابتداء بالثلاثي؛ لأنه أكثر استعمالا لكثرة أبنيته، بخلاف أخويه؛ ولأنه أخف. اعلم أن للاسم⁵ الثلاثي المجرد عن الزوائد عشرة أبنية، لكن القسمة العقلية تقتضي أن يكون اثني عشر؛ لأن الفاء إنما يكون مفتوحا أو مكسورا أو مضموما، ولا يمكن أن يكون ساكنا لامتناع الابتداء بالساكن. وعلى كل واحد من التقادير الثلاثة إما أن يكون العين مفتوحا أو مكسورا أو مضموما أو ساكنا؛ فتكون اثني عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة، لكن عدم منها بناء ان وهما فعل وفعل⁶ لاستثقالهم الانتقال من الضمة إلى الكسرة ومن الكسرة إلى الضمة⁷

1 في "ق": أمثلة. وما أثبتناه من الأصل، ق، ومتن الشافية.

2 هذه عبارة عبد القاهر نقلها ابن الحاجب عنه "ينظر المفتاح ص 29، 30".

3 عبارة ابن الحاجب هذه من "ق". وفي الأصل، هـ: "وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية".

4 ينظر في أبنية الاسم الثلاثي المجرد: المفتاح، ص 29، 30، والمفصل 240.

5 في الأصل: الاسم.

6 قاله عبد القاهر. ينظر المفتاح، ص 30.

7 ينظر المنصف: 1 / 20.

(200/1)

لكون الضمة والكسرة ثقيلتين متضادتين في المخرج¹. ولم يستثقلوا في الفعل البناء الأول نحو ضُربَ لحاجتهم إليه، ولعروض ضم الفاء وكسر العين في الأفعال، والبناء الأول أخف من البناء الثاني؛ لأن الانتقال من الضمة إلى الكسرة انتقال من أثقل إلى ما دونه في الثقل، والانتقال من الكسرة إلى الضمة انتقال من ثقيل إلى ما هو أثقل منه، بناء على أن الضمة أثقل من الكسرة. وقد أورد على البناء الأول "دُئِل"2. وأجيب عنه بأنه اسم قبيلة لأبي الأسود³؛ فهو علم، والأعلام لا يعول عليها في الأبنية لجواز أن تكون منقولة كـ"ضُرب" إذا سُمِّي به.

1 ينظر: شرح الشافية، للرضي: 1/ 34.

2 قال ابن جني: "وليس في الكلام اسم على فُعل -بضم الفاء وكسر العين، إنما هو بناء يختص به الفعل المبني للمفعول نحو: ضُربَ وقُتِلَ - إلا في اسم واحد وهو "دئل"، وهي دويبة، وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي. وإنما فتحت الهمزة في النسب لتوالي الكسرتين مع ياء ياء الإضافة".

"المنصف: 1/ 20".

3 أبو الأسود الدؤلي: هو ظالم بن عمر، يرتفع نسبه إلى الدئل بن بكر وإليه ينسب. ولد بمكة ورحل إلى المدينة فروى عن عمر -رضي الله عنه- وقرأ على عثمان وعلي -رضي الله عنهما- توفي بالبصرة سنة 69هـ وأخذ عن يحيى بن يعمر وميمون الأقرن وعنبسة الفيل.

"راجع في ترجمته: بغية الوعاة" 2/ 22، 23"، وإنباه الرواة: 1/ 16، 380،

والأنساب "233" وطبقات ابن سعد ص7".

(201/1)

ولئن سُلِّم أنه اسم لدويبة شبيهة بابن عرس¹ كما قاله الأصمعي²، 3 في قوله⁴:
-2

جاءوا بجيش لو قيس مُعرَّسُه ... ما كان إلا كمُعرس الدُّئِل⁵ "7"

و [والمُعرس: موضع نزول القوم] 6.

فلا نسلم أنه غير منقول من الفعل إلى تلك الدويبة، سلمنا ولكنه شاذ لا يعتد به⁷.

-
- 1 أي: اسم جنس. حكاه ابن فارس في المجمل "دأل".
- 2 لفظة "الأصمعي" من "ق". وفي الأصل، هـ: بعضهم. والأصمعي هو أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع بن مظهر بن رباح، المعروف بالأصمعي؛ كان لغويا ونحويا، وإماما في الأخبار والنوادر والملح والغرائب وكان شديد الاحتراز في تفسير الكتاب والسنة. توفي -رحمه الله- في صفر سنة ست عشرة، وقيل: أربع عشرة، وقيل: سبع ومائتين بالبصرة، وقيل: بمَرَو، والله أعلم بالصواب.
- "وفيات الأعيان: 4 / 323 طبعة السعادة بمصر عام 1367هـ".
- 3 ونقله عنه صاحب اللسان "دأل": 2 / 1312.
- 4 في قوله: ساقط من "ق".
- 5 البيت من المنسرح، قاله كعب بن مالك الأنصاري -رضي الله عنه- في وصف جيش أبي سفيان الذي ورد المدينة في غزوة السويق، وأحرقوا النخيل ثم انصرفوا. وهو في ديوان كعب "ص 251"، والمنصف: 1 / 20 والمجل: "دأل": 343، والصحاح: 4 / 1694 "دأل": 4 / 1694، وشرح الشافية للرضي 1 / 37 وشرح الجاربردي "مجموعة الشافية: 1 / 29، وشرح شواهد الشافية للبغدادى: رقم "5". وينظر كذلك اللسان "دأل" وأنشده شاهدا على محيى الدئل اسم جنس، لدوية شبيهة بابت عرس.
- 6 ما بين المعقوفتين: إضافة من "هـ". والمُعرس: موضع نزول القوم آخر الليل. والأشهر فيه: مُعَرَس. يقال عَرَسَ تعريسا: إذا نزل آخر الليل. "ينظر اللسان: عرس 4 / 2880، وشرح شواهد الشافية، شاهد رقم "5".
- 7 الاعتراض والجواب نقلهما الجاربردي في شرحه على الشافية "ينظر مجموعة الشافية: 1 / 29".

(202/1)

وقيل: جاء رثم -للاست 1. ووُعِلَ- لغة في الوُعْل 2.

وأجيب عنه بأنه من الأجناس المنقولة من الأفعال كـ"تَنَوَّط" 3 وتَنَثَّرَ 4 -لطائرين- ولذلك لم يعتد بهما سيبويه 5.

وقد أورد على البناء الثاني الحُبْك 6، بكسر الحاء وضم الباء، وهو بعيد عن لغتهم.

وأجيب عنه بأنه من تداخل اللغتين؛ لأنه يقابل [حُبْك كَعْنُق 7 و] حِبْك كِبَل فالمتكلم

بـ"حُبْك" بكسر الحاء وضم الباء، كأنه قصد "حِكْ" بكسر الحاء والياء. أولاً، فلما تكلم بالحاء مكسورة

- 1 في اللسان "رأم": 3/ 1537. والرَّئِم: الاست "عن كراع"، حكاها بالألف واللام، ولا نظير لها إلا الدئل، وهي دويبة، قال رؤبة:
ذَلْ وَأَقَعَتْ بِالْحَضِيضِ رُئِمُهُ
- 2 والوَعْل والوَعْل والوَعْل: تيس الجبل، والأخيرة نادرة. حكى ذلك صاحب اللسان عن ابن سيده وجاء في اللسان أيضا "وعل" 6/ 4875: "قال الليث: ولغة العرب وُعِل -بضم الواو وكسر العين- من غير أن يكون ذلك مطردا؛ لأنه لم يجي في كلامهم فُعِل اسما إلا دُئِل، وهو شاذ. وقال الأزهري: وأما الوُعِل فما سمعته لغير الليث".
- 3 تقول: ناط الشيء ينوطه نوطا؛ أي: علقه. ونَوَّط للمبالغة. و"تَنَوَّط" أصله فعل مضارع مبدوء بتاء المضارعة؛ فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد الواو المكسورة. وحكى صاحب اللسان عن الأصمعي أنه سُمِّي هذا الطائر بهذا الفعل؛ لأنه يدلي خيوطا من شجرة ثم يفرخ فيها. ينظر اللسان "نوط": 6/ 4578.
- 4 يقال: نثر الشيء يُنثره: فرقه. وتُنثر: أصله فعل مضارع مبدوء بتاء المضارعة؛ فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد التاء المكسورة. "المحقق".
- 5 وذكر أنه ليس في الأسماء والصفات ما هو على هذا الوزن "ينظر الكتاب: 4/ 244".
- 6 ينظر المفتاح "ص30".
- 7 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

(203/1)

غفل عن ذلك فقصد اللغة الأخرى وهي "حُبْك" بضم الحاء والباء 1 وهذا التداخل في كلمة لكن التداخل أكثر ما يكون من كلمتين؛ فإنهم يقولون "قِنَط يقنط" بكسر النون في الماضي والمضارع، ولا يجيء "يَقْنُطُ" من "قِنَط" وكذا يقولون: "قَنَط يقنط" بفتح النون فيهما 2 [ولا يجيء يَقْنُطُ من قَنَط بفتح النون] 3 بل يجيء من قِنَط -بكسر النون- يقنط -بفتح النون- كعلم يعلم 4، ويجيء من "قَنَط" بفتح النون "يقنط" بكسر

النون 5، كضرب يضرب؛ فأخذ الماضي من إحدى اللغتين والمضارع من اللغة الأخرى فقليل "قنط يقنط" بكسر النون ويفتحها فيهما 6. وهذا التداخل شائع كثير، بخلاف الأول.

وإذا سقط بناء ان من اثني عشر بقي عشرة أبنية، وأشار إلى عدها بقوله: "وهي فَعْل ... إلى آخرها".

1 "الحُبْك" عدها ابن جني قراءة أبي مالك الغفاري في قوله تعالى: {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ} في الذاريات / 7. وقال: "وأما الحُبْك - بكسر الحاء وضم العين - فأحسبه سهواً، وذلك أنه ليس في كلامهم "فَعْل" بكسر الفاء وضم العين، وهو المثال الثاني عشر متن تركيب الثلاثي، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلاً البتة. أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر "الحبك" والضم "الحبك". المختسب: 3 / 283. وأشار ابن هشام في أوضح المسالك "3 / 303" إلى أن "الحبك" بكسر فضم، قراءة أبي السمال.

2 وهذه اللغة حكاها صاحب اللسان عن ابن جني "ينظر اللسان: قنط 5 / 3752".

3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

4 وهذه اللغة - أعني: قَنَطٌ يَقْنَطُ - حكاها صاحب اللسان أيضاً عن ابن جني. "ينظر اللسان: "قنط": 5 / 3752".

5 ينظر المصدر السابق.

6 في "ه": بفتح النون أو بكسر النون فيهما.

(204/1)

فبدأ بالفتوح الفاء، وله أربعة أبنية:

- أحدها: فَعْل - بفتح الفاء وسكون العين - ويكون اسماً كَقَلَسَ، وصفة كَصَغَبَ.
- وثانيها: فَعَلَ - بفتح الفاء والعين - ويكون اسماً كَقَرَسَ، وصفة كَبَطَلَ.
- وثالثهما: [فَعِلَ] 1 - بفتح الفاء وكسر العين - ويكون اسماً كَكَتِفَ، وصفة كَحَذِرَ.
- ورابعهما: "فَعْل" 2 - بفتح الفاء وضم العين - ويكون اسماً كَعَصْدَ 3، وصفة كَطْمَعَ، من: طمع طمعا، فهو طَمِعَ وطَمِعَ.
- وثني بمكسور 4 الفاء، وله ثلاثة أمثلة:

- أحدهما: [فِعْل] 5 بكسر الفاء وسكون العين - ويكون اسما كحِزْر، وصفة كِنِضُو -
لجمل هزِيل 6.

1 ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق.

2 ينظر الهامش السابق.

3 العضد من الإنسان وغيره: الساعد، وهو ما بين المرفق إلى الكتف. "ينظر اللسان:
عضد 4/2982".

4 في الأصل: بكسر.

5 ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق.

6 وقيل: الهزِيل من جميع الدواب.

"ينظر اللسان "نضو" 6/4457".

(205/1)

- وثانيها: "فِعْل" بكسر الفاء وفتح العين - ويكون اسما كعِنَب، وصفة كزِيم - لمتفرق 1
وعِدَى في: قوم عِدَى، أي: أعداء 2، ومكان سَوَى 3، أي: مستو 4.

- وثالثها: [فِعْل] 5 بكسر الفاء والعين - ويكون اسما كإِبِل وصفة كِبِلَز - للمرأة
الضخمة القصيرة 6.

وثلث بمضموم الفاء، وله ثلاثة أمثلة:

- أحدها: [فِعْل] 7 - بضم الفاء وسكون العين - ويكون اسما كقُفْل، وصفة كحر.

1 منزل زِيم، أي: متفرق الأهل، قال النابغة الذبياني:

باتت ثلاثَ ليالٍ، ثم واحدة ... بذي المجاز تراعي منزلا زِيَمَا

"ديوانه: ص 103 "دار صادر" ضمن قصيدة طويلة، بدأها بقوله: بانت سعاد ...".

2 حكى صاحب اللسان عن الأصمعي قوله: "يقال: هؤلاء قوم عِدَى، مقصور، يكون
للأعداء وللغرباء، ولا يقال: قوم عِدَى إلا أن تدخل الهاء، فتقول عداة" "اللسان "عدا"
4/2848".

3 وعليها قراءة الكوفيين وابن عامر لقوله تعالى [من الآية 161: الأنعام]: "مَكَانًا
سَوَى".

4 قال سيبويه في وزن "فَعَلَ" "ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع "الجمع"، وذلك قولهم قوم عدّى ولم يكسر على عدّى واحد، ولكنه بمنزلة السَّفَر والرَّكْب "الكتاب 4/ 44".

5 ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق.

6 قال أبو حيان: "فأما امرأة يلز فحكاه الأخفش فخفف الزاي، فأثبتته بعضهم، وحكاه سيبويه بالتشديد، فيحتمل ما حكاه الأخفش أن يكون مخففاً من المشدد".
"ارتشاف الضرب: 1/ 19".

7 ما بين المعقوفتين: إضافة من المحقق.

(206/1)

- وثانيها: "فُعَلَ" 1 - بضم الفاء وفتح العين، ويكون اسماً كصُرِدَ2، وصفة نحو لُكِعَ، يقال: رجل لُكِعَ، أي: لثيم3.

- وثالثها: [فُعُلَ] 4 - بضم الفاء والعين، ويكون اسماً كعُنُقُ، وصفة كسُرُحَ يقال: ناقة سُرُحَ أي: سريعة.

1 ينظر المصدر السابق.

2 الصُّرْدُ: نوع من الغربان، "ينظر اللسان "صرد"، 4/ 2427".

3 اللسان: لكع. 5/ 4068.

4 ما بين المعقوفتين: إضافة من المحقق.

(207/1)

[رد بعض الأبنية إلى بعض]:

قوله: "وَقَدْ بُرِدُ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ؛ ففَعِلَ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفَ حَلْقٍ كـ"فَخَذَ" يجوز فيه فَخَذَ وفَخَذَ وفَخَذَ"1.

أي: وقد يرد بعض هذه الأبنية إلى بعض، ففَعِلَ، بفتح الفاء وكسر العين مما ثانيه حرف حلق كـ"فَخَذَ" يرد إلى "فَعَلَ" بفتح الفاء وسكون العين؛ للخفة ويرد إلى "فِعَلَ" بكسر الفاء وسكون العين، كـ"فَخَذَ" بنقل كسرة العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء

للتخفيف. ولم يقتصر على سكون الخاء لقوة كسرة الخاء؛ فأرادوا أن يبقى لها أثر فنقلوا 2 حركتها "8" إلى ما قبلها. ويرد أيضا إلى "فِعْل" بكسر الفاء والعين؛ كـ"فِخْذ"، لكون كسرة حرف 3 الحلق قوية، فناسب 4 أن يكسر ما قبلها لقوتها. وإذا عرفت ذلك لا يكون "فِخْذ" بكسر الفاء وسكون الخاء؛ كـ"حَبْر" لفرعية "فِخْذ" وأصلية "حَبْر"، وكذلك الوزنان الآخران 6، 7.

- 1 في الأصل، وفي "هـ": "وقد يرد بعض إلى بعض.." إلى آخره وما أثبتناه من "ق".
- 2 في "هـ": فيقولوا، والصواب ما أثبتناه من النسختين الآخرين.
- 3 لفظه "حرف": ساقطة من الأصل. وهي إضافة من "ق"، "هـ".
- 4 في "ق": فناسب. والكلمة مطموسة في "هـ".
- 5 في "هـ": أي، بدلا من "أن".
- 6 في "هـ": الأخيران.
- 7 قال الرضي: "وجميع هذه التفريعات في كلام بني تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون؛ ففَعِل الحلقى العين، فِعْلاً كان كشَهِد، أو اسماً كفِخْذ ورجُل مَحْك يطرد فيه ثلاث تعريفات اطراداً لا ينكسر، واثنان من هذه الفروع يشاركه فيهما ما ليس عنه حلقيا ..."، "شرح الشافية: 1/ 40".

(208/1)

قوله: "وكذلك الفعل كـ: شَهِد" 1.

أي: وكذلك الفعل الذي أوله مفتوح 2 وثانيه حرف حلق مكسور كـ"شَهِد" يرد إلى "شَهِد" بفتح الشين وسكون الهاء، وإلى "شَهِد" بكسر الشين وسكون الهاء 3، وإلى "شَهِد" بكسر الشين والهاء، لما ذكرناه في "فِخْذ".

وإنما ذكر حكم [هذا الفعل] 4 ههنا وإن لم يكن موضع ذكر أحكام الفعل لاتحادهما في هذا الحكم.

قوله: "ونحو كَتِفَ يجوز فيه: كَتَفَ وكَتِفَ" 5.

أي: ونحو "فَعِل" مفتوح الفاء مكسور العين، مما ليس ثانيه حرف حلق نحو: "كَتِفَ" يجوز أن يرد إلى "كَتِفَ" بفتح الفاء وسكون العين؛ طلبا للتخفيف، وإلى "فَعِلَ" بكسر الفاء وسكون العين

1 في الأصل، "ق" بعد العبارة المذكورة قوله: "إلى آخره" وقد حذفناه، إذ لا حاجة إليه
ههنا؛ لأن الكلام مقتصر في هذه العبارة على الفعل "شهد" فقط. و"كشهد" ساقط
من "ه".

2 لفظة "مفتوح": مطموس في ه.

3 وسكون الهاء: ساقط من "ق".

4 ما بين المعقوفتين مطموس في "ه".

5 في الأصل: "ونحو كتف ... " إلى آخره. وفي "ه": "ونحو كتف". وما أثبتناه من "ق".

(209/1)

بنقل حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء للتخفيف والتنبيه على كسر العين في
الأصل، ولا يرد إلى "كتف" بكسر الفاء والعين؛ لأن كسرة التاء ليست بقوة مثل قوة
كسرة حرف 1 الحلق.

قوله: "ونحو عَضُد يجوز فيه عَضُد" 2.

أي: ويجوز في 3 نحو عَضُد بفتح الفاء وضم العين فرع واحد وهو "عَضُد" بفتح الفاء
وسكون العين، للتخفيف، ولا يجوز عَضُد، بكسر العين وسكون الضاد 4؛ لأن ضمة
الضاد مرادة، فيؤدي إلى تقدير "فعل" بكسر الفاء وضم العين لعروض 5 سكون الضاد؛
ولأن جواز "كتف" بكسر الكاف 6 وسكون التاء، بنقل كسرة التاء إلى الكاف وليست
على ضاد "عضد" كسرة لتنتقل إلى الفاء.

ويظهر منه أنه لا يجوز "عَضُد" بكسر العين والضاد. لا يقال: ينبغي أن يجوز في عَضُد
عَضُد، بضم العين وسكون الضاد؛ لأن الضمة في "عَضُد" كالكسرة في "كتف"؛ لأننا
نقول: نعم 7 يجوز

1 لفظة "حرف" ساقطة من "ه".

2 في الأصل: "ويجوز في عضد". وفي "ه": "ونحو عضد ... " وما أثبتناه من "ق".

3 لفظة "في" ساقطة من "ه".

4 في "ق": بكسر الفاء وكسر العين.

5 "لعروض": ساقطة من "ه".

6 في "ه": الفاء.

7 لفظة "نعم" مطموسة في "ه".

(210/1)

ذلك عند بعضهم على أنه لا يلزم ذلك¹؛ لأن الضمة أثقل من الكسرة ولا يلزم من جواز كتف بكسر الفاء وسكون العين جواز عضد، بضم الفاء وسكون الصاد. قوله: "وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ فِيهِ عُنُقٌ، وَنَحْوُ إِبِلٍ وَبِلَزٍ وَيَجُوزُ فِيهِمَا إِبِلٌ وَبِلَزٌ، وَلَا ثَالِثَ هُمَا، وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيٍ؛ لِمَجِيءِ عَسْرٍ وَيُسْرٍ"². أي: ويجوز في نحو [عُنُق: عُنُق] 3 بضم العين وسكون النون 4 طلبا للتخفيف، لاستثقال ضمة بعد ضمة.

ويجوز في نحو 5 إِبِلٍ وَبِلَزٍ: إِبِلٌ وَبِلَزٌ، بكسر الفاء وسكون العين، لاستثقال الكسرة بعد الكسرة كاستثقال ضمة بعد ضمة في

1 في اللسان "عضد": "العَضْدُ والعَضْدُ والعَضْدُ والعَضْدُ من الإنسان وغيره: الساعد وهو ما بين المرفق إلى الكتف". حيث أشار إلى اللغات الواردة جميعها في "عضد" والواقع أن في عبارة اللسان خلطا من جهة أنه عَرَفَ العضد بأنه الساعد، إذ العضد غير الساعد؛ فالعضد فوق الساعد؛ لأن العضد ما بين المرفق إلى الكتف، والساعد ما بين المرفق إلى الكف. ففي القاموس "عضد": 1 / 314 "والعضد ما بين المرفق إلى الكتف" وفي اللسان "ساعد" 3 / 2012: والساعد ملتقى الزنديين من لدن المرفق إلى الرسغ.

وهذا هو الصواب والمشهور.

2 العبارة من "ق". وفي الأصل: "ويجوز في عنق" وفي "ه": "ونحو عنق".

3 ما بين المعقوفتين ساقط في "ه".

4 في اللسان "عنق": "العُنُقُ والعُنُقُ: وصلة ما بين الرأس والجسد" وحكى صاحب اللسان عن سيبويه قوله: "عُنُقٌ، خف من عُنُقٍ، والجمع فيها أعناق، لم يجاوزوا هذا البناء.

5 لفظة "نحو" ساقط من "ه".

(211/1)

عنى، إلا أن إسكان العين في "عنى" أفصح من إسكانها في إبل وبلز¹ لزيادة استئصال الضمة على استئصال الكسرة. قال: وليس في كلام العرب فِعْل بكسر الفاء والعين إلا إبل في الأسماء²، وبلز في الصفات³. وفيه نظر؛ لأنه جاء "إيد" للأتان الوحشية والولود من النساء⁴ والإيد نحو: "لا أفعلْ أبَدَ الإيدِ" حكاه ابن دريد⁵، وجِرْ لَقْلَح

1 لفظة "بلز" إضافة من "ق".

2 قال هذا بناء على أن سيبويه نص على أنه لا يعرف لهذا الوزن "فِعْل" غير إبل. "ينظر الكتاب: 4/ 244، وارتشاف الضرب: 1/ 19، وشرح الشافية للرضي: 1/ 45، 46".

3 امرأة بلز - بكسرتين - ضخمة. ويقال: البِلْزُ المرأة السمينة القصيرة. "ينظر المجمل" "بلز" 135، "اللسان بلز 1/ 343" "وبلز" زادها الأخفش. "ينظر شرح الشافية للرضي: 1/ 46".

وقال أبو حيان: "فأما امرأة بلز، فحكاه الأخفش مخفف الزاي، فأثبت به بعضهم، وحكاه سيبويه بالتشديد، فتحتمل ما حكاه الأخفش أن يكون مخففاً من المشدد". "ارتشاف الضرب: 1/ 19".

4 حكى صاحب اللسان عن ثعلب قوله: "لم يأت من الصفات على "فِعْل" إلا حرفان: امرأة بلز، وأتان إيد". "اللسان: بلز: 1/ 343".

5 في الجمهرة: 3/ 407. وابن دريد هو: أبو بكر محمد بن الحسن، من أكابر علماء العربية مقدما في اللغة وأنساب العرب وأشعارهم، كان يقال عنه: إنه أعلم الشعراء وأشعر العلماء، وكان واسع الرواية، لم ير الرواة أحفظ منه، وكان يُقرأ عليه دواوين العرب فيسابق إلى إتمامها بالحفظ لها، وهو أحد الذين أخذ السيرافي عنهم. "ينظر إلى ترجمته: الفهرست: 61، 62، وإنباه الرواة: 3/ 92-100".

(212/1)

الأسنان¹، وبلِصْ لطائر² وعِبِلْ اسم بلد³، وجليحْ جَلِبْ لعبة للصبيان، وجليحْ زَجْر للغنم، وخديجْ. وإجد⁴ زَجْر للغنم خاصة وجليحْ زَجْر للكباش، وجليحْ زَجْر للغنم

وتَغَزِر، تَغَزِر حكاية الصَّحْك وتَغَزِر تَغَزِر كذلك 5. ودَبَس لغة في الدَّبَس 6، وتَد في التَد، ومَشِط في المَشِط، وإِثْر لغة في الأَثَر وإِطْل لغة في الأَطْل 7 وهو الحَصْر، وإِجْد لغة في أَجْد، يقال: ناقة أَجْد؛ أي: قوية 8. وأيضاً أَجْد 9 زجر للإبل 10.

1 ذكره ابن منظور في اللسان "حبر": 1 / 750. وقال الرضي: "وقال السيرافي: الحبر صفرة الأسنان". "شرح الشافية: 1 / 46".

2 البِلص: لم أَجد هذا الوزن لا في اللسان ولا في القاموس وإنما هو "بِلص" بتشديد اللام وهو طائر. "ينظر اللسان "بلص": 1 / 344 والقاموس "بلص": 2 / 296".

3 العِبل: أخذها أبو حيان عنه "ينظر ارتشاف الضرب: 1 / 19" ولم أَجد هذا الوزن في اللسان والقاموس. وإنما الموجود فيهما العَبْل، والعَبَل.

4 في "ه": إخط وإجط، زجر للإبل، وقيل: زَجَر للغنم "ينظر المجمل: 4 / 344 / إجط".

5 جِلخ جِلب، جِحِظ، جِدج، إِخد، جِحِض، جِطخ، تَغَزِر تَغَزِر، وتَغَزِر تَغَزِر، هذه الألفاظ بأوزانها هذه لم ترد في اللسان أو القاموس، ونقلها ركن الدين عن ابن القطاع في كتاب الأبنية: 2 / 65.

6 الدَّبَس: عصارة الرطب. "أساس البلاغة: دبس: 182".

7 وهذه اللغة "إطل" حكاها ابن دريد في الجمهرة "3 / 407"، ونقلها صاحب اللسان في "1 / 93" وهذه اللغات أعني: دِبَس، وتَد، ومَشِط، وإِثْر، وإِطْل ذكرها أبو حيان في ارتشاف الضرب "1 / 19".

8 حكاها ابن فارس في المجمل "أجد": 88.

9 إجد: ساقطة من "ق".

10 حكاها ابن فارس في المجمل "إجد": 88.

(213/1)

ويجوز في نحو "قُفْل" بإسكان العين "قُفْل" بضم العين "9" عند بعضهم 1 والأكثر على عدم جوازه 2. واستدل المجوزون ذلك بقولهم: عُسْر ويُسْر [في عُسْر ويُسْر] 3. وليس "عُسْر ويُسْر" هما الأصل "وليس" 4 عُسْر ويُسْر 5 يسكون العين فرعين عن "عُسْر ويُسْر" بضم العين؛ لأنه لو كان "عُسْر ويُسْر" هما الأصل لكانا هما الأكثر

كـ"عُنُق" بضم العين وسكونه 6 ولما لم يكن "عُسْرٌ وَيُسْرٌ" هما 7 الأصل دل على أنهما فرعا 8 "عُسْرٌ وَيُسْرٌ" بسكون العين فظهر أن مثل "قُفْل" يجوز فيه "قُفْل" بضم الفاء والعين. وفيه نظر لجواز أن لا يكون أحدهما فرعا للآخر، بل كل واحد منهما أصل إلا أن أحدهما أكثر استعمالا 9.

- 1 جاء في شرح الشافية، للرضي: 46 / 1،: "يحكى عن الأخفش أن كلَّ "فُعْل" في الكلام فتثقله جائز إلا ما كان صفة أو معتل العين كـ"خُمِرٌ وَسُوقٌ"؛ فإنهما لا ينتقلان إلا في ضرورة الشعر، وكذا قال عيسى بن عمر: إن كلَّ "فُعْل" كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله، نحو: عُسْرٌ وَيُسْرٌ.
- 2 وذلك لأن فيه عدولا من الأخف إلى الأثقل. قاله نقره كار، في شرح الشافية "ينظر مجموعة الشافية: 17 / 2".
- 3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".
- 4 "وليس": إضافة من المحقق يتطلبها السياق.
- 5 في "ه": ويسر وعسر.
- 6 العبارة التي وضعت بين قوسين فيها شيء من الغموض، لركاكتها. وهو يريد أن يقول: عُسْرٌ وَيُسْرٌ بضم السين فرعان على عُسْرٌ وَيُسْرٌ بسكونها؛ لأنهما بسكون السين أكثر استعمالا منهما بضمه. والأكثر استعمالا أولى بالأصالة "المحقق".
- 7 "هما": إضافة من "ق"، "ه".
- 8 "فرعا": من "ق": وفي الأصل، ه: "فرع".
- 9 وهذا الاعتراض نقله نقره كار "ت 800 هـ تقريبا" عن ركن الدين. "ينظر مجموعة الشافية: 17 / 2".

(214/1)

[أبنية الرباعي المجرد]:

قوله: "وللرباعي المجرد 1 خمسة: جَعْفَرٌ وَزَبْرَجٌ وَبُرْثَنٌ، وَدِرْهَمٌ وَقِمَطَرٌ وَزَادَ الْأَخْفَشُ 2 نَحْوَ جُحْدَبٍ، وَأَمَّا جُنْدِلٌ وَعَلْبِطٌ فَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ حَمَلُهُمَا عَلَى بَابِ جَنَادِلٍ وَعُلَابِطٌ" 3.

اعلم أن للرباعي خمسة أبنية بالاستقراء:

– أحدهما 4: فَعْلَلٌ بفتح الفاء وسكون وفتح اللام نحو "جعفر" للنهر الصغير – في

الأسماء- "وسَلْهَب" للطويل 5 في الصفات 6.

- والثاني: فِعْلٌ بكسر الفاء واللام وسكون العين نحو "زَبْرَج" في الأسماء للسحاب الرقيق، وللذهب، ولزينة السلاح والوشي. ذكره في المجلد 7 ودَفْنِس 8 للحمقاء من النساء، في الصفات.

1 لفظة "المجرد": إضافة من "ق".

2 ينظر ترجمته في: "طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي: 72-74 ومراتب النحويين: 68، 69، أخبار النحويين البصريين 50، 51، ومعجم الأدباء: 11 / 224-230.
3 العبارة من "ق". وفي الأصل: "وللرباعي خمسة ... إلى آخره". وفي "ه": "وللرباعي خمسة".

4 في الأصل: أحدهما، خطأ.

5 في "ق": لطويل.

6 وذكر سيويوه أنه لا يعلم هذا المثال جاء وصفا "الكتاب 4 / 277".

7 ينظر: "زبرج": 452.

8 وقيل: الرعناء البلهاء. وقيل الأحمق البذيء. "ينظر اللسان: دفنس". 2 / 1399.

(215/1)

- والثالث: فُعْلٌ -بضم الفاء واللام وسكون العين- نحو: بُرْثَنٌ لمخلب الأسد 1 في الأسماء، وجُرْشُعٌ للطويل 2 في الصفات.

- والرابع: فِعْلٌ -بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام- نحو: درهم في الأسماء وهِنَاعٌ للأكول 3، في الصفات 4.

- والخامس: فِعْلٌ 5 -بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام- نحو: قِمَطَرٌ، في الأسماء لوعاء السكر، ولما يصاب فيه الكتب، وللتشديد ومنه: {عَبُوسًا قَمَطَرِيًّا} 6.
- ذكر الأخير في المجلد 7.

1 وقيل: البرْثَنُ للأسد كالإصبع للإنسان. وحكى صاحب اللسان عن أبي زيد قوله: "البرْثَنُ مثل الإصبع والمخلب ظفر البرثن قال امرؤ القيس: وترى الضبَّ خفيفا ماهرا ... رافعا بُرْثَنُهُ ما ينعْفَر"

اللسان: برثن 1/ 243. والمشهور والمعروف في شعر امرئ القيس "ثانيا برثنه" ينظر ديوانه: 105 "دار صادر".

2 والجُرْشُع: العظيم الصدر. قاله في اللسان "جرشع. 1/ 599".

3 وقيل: الهِبْلُع اللّيم. وقيل: الكلب السلوقي "ينظر اللسان هبلع": 6/ 4608.

4 حكاه ابن دريد في الجمهرة "3/ 368".

5 النسخ الثلاث: فَعَلَّل. والصحيح ما أثبتناه.

6 سورة الإنسان: من الآية "10".

7 مادة "قمطر": 3/ 763 وهذا المعنى في المنصف: 4/ 3. وقيل: القِمَطَر: الجمل

القوي السريع. وقيل: الجمل الضخم القوي. قال حميد بن ثور "ديوانه: ص 15".

قِمَطَرٌ بَلُوحٌ الْوَدْعُ تحت لبانه ... إذا أَرَزَمَتْ من تحته الريحُ أَرَزَمَا

(216/1)

وَسَبَطَ لِلطَّوِيلِ الممتد1، في الصفات.

وزاد الأخفش سادسا هو فُعْلَل2 -بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى- نحو:

جُحْدَب- لنوع من الجراد وللجمل3 الضخم، وقيل لدابة كالحرباء4. فإنه يرويه بفتح

الدال. وسيبويه لا يرويه إلا بضمها5 وكذا يروي الفراء6 في: بُرَقَعَ وطُحَلَبَ وجُوذِرَ

بفتح الثالث7 فيها، وإن كان الأجود فيها "عند الفراء"8 ضمها9.

1 الطويل الممتد من "ه". وفي الأصل، ق: لطويل ممتد.

2 قاله عبد القاهر في المفتاح "ص33" وذكر أن الذي حكاه الأخفش من هذا الوزن

جُحْدَب: وفي شرح التصريف "2/ 356" "وزاد الأخفش والكوفيون هذا الوزن". وذكره

سيبويه أيضا ومثل له من الأسماء ب"عُنْدَدَ وسُرْدَدَ وعُنْبَبَ، ومن الصفات ب"فُعْدَدَ

ودخل "ينظر الكتاب: 4/ 277". وينظر ما بين البصريين والكوفيين من خلاف حول

هذا الباب في المنصف "1/ 24-28". وذكر أبو علي الفارسي هذا البناء ومثل له

بلفظة واحدة وهي بُرَقَعَ. "التكملة 229".

3 في الأصل: والجمل، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 وقيل: الجُحْدَب: الضخم الغليظ من الرجال والجمال. "ينظر اللسان "جحدب": 1/

555".

- 5 ينظر الكتاب: 2 / 94.
- 6 ينظر ترجمة الفراء في: طبقات النحويين واللغويين: 131-133. ومراتب النحويين: 139، ومعجم الأدباء: 7 / 276، والشذرات 2 / 19.
- 7 في الأصل "اللام" وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 8 "عند الفراء": إضافة من "ه".
- 9 هذه اللغة حكاها ابن منظور في "اللسان" برقع": 1 / 264، 265.

(217/1)

ويدل على صحة المثال السادس وجهان: أحدهما: رواية الأخفش والفراء، وهما ثقة والثاني: أنه جاء عُنْدَد، قال أبو زيد¹: ما لي عنه عُنْدَد وعُنْدَد، أي: بُدَّ2. والبدال الثانية فيه 3 للإلحاق، بدليل فك الإدغام؛ فلو لم يكن للإلحاق لقليل عُنْدَد4. وإذا كان للإلحاق علمنا أن هذا المثال موجود في الرابعي ليلحق به؛ لأن الإلحاق يستدعي مثالا يلحق به5.

وأما نحو جُنْدِل6، وعَلِبَط للضخم7، وهُدِيد -لبن الخاثر8- فلا يعتد به، لكونه نادرا وللعلم -بالاسقراء9 في 10 كلامهم- بأنه لا يجتمع أربع حركات متواليات11 في كلمة واحدة؛ فتوالي الحركات الأربع المتوالية حملهم على أن حكموا فيها بأنها محذوفات من "جَنَادِل"

-
- 1 هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن العتيك بن حرام بن محمود بن رفاعه بن بشر بن الضيف بن الأحمر بن القيطوم بن عارم بن ثعلبة بن حارثة الأنصاري: نحوي لغوي بصري. له كتب كثيرة ونوادير في اللغة مشهورة. توفي "215هـ" خمس عشرة ومائتين عن أربع وتسعين سنة. "ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين: 165، 166".
- 2 حكاها ابن فارس في المجمل "عند": 633.
- 3 في "ه": منه.
- 4 في الأصل: عندد. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 5 في الأصل: ليلتحق. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 6 الجنادل: الجنادل. وقيل: المكان الغليظ فيه حجارة. "اللسان: جندل 1 / 699".
- 7 وقيل: العَلِبَط القطيع من الغنم "اللسان: علبط: 4 / 3064، 3065".

- 8 وقيل: الهُدَيْدُ: الصمغ الذي يسيل من الشجر أسود "السابق: هديد" 6 / 4630.
- 9 في "ق": باستقراء. وكذا في "ه".
- 10 لفظة "في" ساقطة من "ه".
- 11 في "ه": متوالية.

(218/1)

وعُلاِبَط 1 وهُدَايِد. ولا يمكن أن يقال: جَخْدَب -بفتح الدال- محذوف من جُخَادِب لسكون الحاء من جُخْدَب، ولو كان محذوفاً منه لقليل: جَخْدَب، يفتح الحاء. اعلم أن القسمة تقتضي أن يكون للرباعي ثمانية وأربعون 2 مثلاً؛ لأن الفاء لا تحتل إلا الحركات الثلاث، والعين تحتل الحركات الثلاث والسكون. ومضروب الثلاثة في الأربعة اثنا عشرة "10" واللام الأولى تحتل الحركات الثلاث والسكون ومضروب الاثني عشر في الأربعة ثمانية وأربعون 3، إلا أنه يمتنع منها ثلاثة 4 أمثلة. فتح الفاء مع سكون العين واللام، وضمها مع سكونها، وكسرها مع سكونها والبواقي منها غير الخمس 5 أو الست غير مستعمل، لاستثقال الرباعي وللاستغناء بغيرها 6 عنها.

-
- 1 قال ابن دريد: "علاِبَط: الضخم العريض المنكبين". "الجمهرة: 3 / 393".
- 2 في الأصل: وأربعين، خطأ. والصواب ما أثبتناه من ق، هـ.
- 3 في الأصل: وأربعين، خطأ. والصواب ما أثبتناه من ق، هـ.
- 4 في الأصل: ثلاث. وما أثبتناه من ق، هـ.
- 5 في "ق": "و".
- 6 في الأصل: بغيرهما. والصواب ما أثبتناه من "ق"، "ه".

(219/1)

[أبنية الخماسي]:

قوله: "وللخماسي أربعة: سَفَرَجَل وِقِرْطَعْب وِجَحْمَرِش وَقُدْعَمِل، وللمزيد فيه أبنية كثيرة، ولم يحن في الخماسي إلا عَضْرُفُوط وِخَزْعَبِيل وِقِرْطَبُوس وِقَبْعَثَرَى وِخَنْدَرِيس، على الأكثر" 1.

اعلم أن للخماسي أربعة أمثلة:

- "أحدهما"2: فَعَلَّل -بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى وفتح اللام الثانية- نحو "سفرجل" في الأسماء، و"هَمَرْجَل" لواسع الخطو، في الصفات3.
- والثاني: فَعَلَّلَ4 -بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون اللام الثانية نحو: قِرْطَعِب، للخرقة- في

1 في الأصل: "وللخماسي أربعة ... " إلى آخره. وفي "ه": "وللخماسي". والعبرة من "ق".

2 أحدها: إضافة من "ق"، "ه".

- 3 في "ق": وهَمَرْجَل في الصفات: وهو واسع الخطو. وقيل: الهَمَرْجَل: الجمل الضخم. حكاه صاحب اللسان عن ابن الأعرابي "ينظر: همرجل 6 / 4698".
- وقال ابن دريد في الجمهرة "3 / 369": "الهمرجل: الخفيف السريع من كل شيء.
- 4 في النسخ الثلاث: فعللل: والصحيح ما أثبتناه.

(220/1)

المجلد1، أو لشيء حقير2، في الأسماء، وجَرَدَخْل للإبل: الضخم3 في الصفات.

- والثالث: فَعَلَّلِل -بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر اللام الثانية- نحو قَهْبَلِس، للأفعوان العظيم والرجل المسن4 وَجَحْمَرِش، للمرأة المسنة، وللأفعى العظيمة5 وقال أبو العباس6: لا يكون فَعَلَّلِل إلا صفة7. وجعل بعضهم الْقَهْبَلِس من الأسماء8. ولم أعرف معناه

1 مادة "قرطعب": 5 / 763.

2 ينظر اللسان "قرطعب": 5 / 3593.

3 وفي اللسان "جَرَدَخْل" 1 / 590: "وذكر عن المازني أن الجَرَدَخْل الوادي، قال ابن سيده: ولست منه على ثقة".

4 وقيل: الْقَهْبَلِس: الضخمة من النساء. "ينظر اللسان، "قهلبس" 5 / 3763".

5 وقيل: الجحمرش من النساء: الثقيلة السمجة: وقيل: الأرنب الضخمة "ينظر اللسان "جحمرش": 1 / 553، 554".

6 أي: المبرد. راجع ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين: 101-110.

7 جاء في المقتضب: 1/ 68، عن هذا البناء الحماسي، ما نصه: "ويكون على "فَعْلَلٍ" نعتا. وذلك قولهم: عجز جحمرش، وكلب نخورش". ولم ينفرد المبرد بهذا القول، وإنما تبع سيبويه؛ لأن سيبويه يقول في كتابه "302 / 4" -عن أبنية الحماسي: "ويكون على مثال "فَعْلَلٍ" في الصفة، وقالوا: قهلس وجحمرش وصهصلق. ولا نعلمه جاء اسما".

8 وهو أبو عثمان المازني، إذ ذكر في تصريفه أن أوزان الحماسي المجرد الخمسة تكون أسماء وصفات. وقال ابن جني في شرحه عن بناء "فَعْلَلٍ": "وفعللل: ذكر أبو عثمان أنه يكون اسما وصفة؛ لأنه قال قبيل: وتكون هذه الخمسة أسماء وصفات، وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال في النعت نحو "جحمرش ونخورش". ونخورش ليس عندي من بنات الخمسة؛ لأن فيه واوا، والواو لا تكون أصلا في ذوات الخمسة: ومثل "جحمرش" عندي "صهصلق وقهلس وقنفرش". المنصف: 1/ 30، 31.

(221/1)

بمعنى 1 الاسم.

- والرابع: فَعْلَلٍ -بضم الفاء، وفتح 2 العين وسكون اللام الأولى وكسر اللام الثانية- نحو: "قُدْعَمِل" في الأسماء ولشيء يقال: "ما له قُدْعَمِل"، أي: ليس له شيء، وقيل: لضخم من الإبل 3، و"خُبْعَيْن" للشديد، في الصفات 4. وقد ذكر ابن السراج 5 مثالا خامسا وهو: "هُنْدَلْع" لبقلة 6. وفيه نظر؛

1 في "ه": بحسب.

2 لفظة "فتح" ساقطة من "ه".

3 وهذا ما ذكره صاحب اللسان "قذعمل". وهذا يعني أن "قُدْعَمِل" تكون اسما وتكون صفة كذلك. وذكر سيبويه أن القذعمل صفة، القذعملة اسم "الكتاب: 4/ 302 ولكن المبرد عده صفة لا غير "المقتضب: 1/ 68". وذكر ابن جني أنها تكون اسما وتكون صفة "المنصف: 1/ 31، 3/ 5".

4 ذكر ذلك سيبويه في الكتاب "4/ 302" والمبرد في المقتضب "1/ 68"، وابن جني في المنصف "1/ 31" وينظر كذلك اللسان "خبعتن" 2/ 1095.

5 ابن السراج: هو أبو بكر محمد بن السَّري السراج: نحوي بصري وأديب شاعر، له كتب في النحو مفيدة، منها: كتاب أصول النحو، وكتاب في مختصر النحو اختصر فيه أصول العربية وجمع مقاييسها. توفي سنة 316هـ. "هذه الترجمة منقولة من: طبقات النحويين واللغويين: 112 - بتصرف".

6 قال ابن السراج في الأصول "3/ 186": "وأما هُنْدَلَع فلم يذكره سيبويه". وقالوا هي بقلة. "ينظر التكملة للفارسي: 230، والمنصف 1/ 31". وقد حكى عبد القاهر بناء آخر وهو "فُعَلَّل" مثل هُمَيْسَع "المفتاح: 34".

(222/1)

لاحتمال أن يكون رباعيا ونونه زائدة ووزنه فُعَلَّل 1.

اعلم أن القسمة تقتضي أن يكون للخماسي مائة واثنان وتسعون مثالا؛ لأن الفاء لا تحتل إلا الحركات الثلاث، لامتناع الابتداء بالساكن والعين تحتل الحركات الثلاث والسكون، ومضروب الثلاثة في الأربعة اثنا عشر، واللام الأولى تحتل الحركات الثلاث والسكون، ومضروب الاثنى عشر في الأربعة ثمانية وأربعون، واللام الثانية تحتل الحركات الثلاث والسكون، ومضروب الثمانية والأربعين في الأربعة مائة واثنان وتسعون 2. إلا أن بعضها ممتنع وبعضها غير مستعمل إلا الأربعة المذكورة.

اعلم أن للثلاثي 3 والرباعي المزيد فيهما أمثلة كثيرة تعرف 4 في باب زيادة الحروف وللخماسي المزيد خمسة أبنية لا أكثر 5،

1 ينظر شرح الرضي على الشافية: 1/ 49.

2 وقال الرضي: "وكان حقُّ أبنية الخماسي أن تكون مائةً واحد وسبعين، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثمانية في الثمانية والأربعين المذكورة -أي: عدد أبنية الرباعي- فيكون مائة واثنين وتسعين، يسقط منها أحد وعشرون؛ وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام الثانية وتسقط بامتناع اللام الأولى والثانية فقط، تسع حالات الفاء والعين وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معاً ثلاث حالات الفاء يبقى مائة وواحد وسبعون بناء" "شرح الشافية: 1/ 47، 48".

3 في الأصل، هـ: الثلاثي.

4 في "ق"، "هـ": يعرف.

5 في "ق"، "هـ": على أكثر.

(223/1)

وهي: عَضْرُفُط - لذكر العِظاء 1 في الجمل 2، وقال ابن جني في غريب تصريف المازني إنه: "العِظاية الضخمة العريضة 3، وَخَزَعِيل للباطل 4، وَقَرْطُبُوس للداهية 5، أو ناقة شديدة أو عظيمة 6، وَقَبَعَثَرَى لفصيل مهزول وقيل لجمل ضخم 8، وَخَنْدَرِيس 9 للخمير القديمة 10.

1 في "هـ" زيادة، لعلها شرح من الناسخ، هو: "والعِظاء ممدود جمع عِظاة وعِظاية وهي دويبة أكبر من الوزغة".

2 قال ابن فارس "ت 395 هـ" العِضْرُفُط: ذكر العِظاة "الجمل: عِضْرُفُط: 678. وقال ابن دريد "ت 321 هـ": "عِضْرُفُط ذكر العِظاء "الجمهرة: 3/ 407" وحكى ذلك ابن جني "ت 392 هـ" في أحد قوليهِ "ينظر المنصف: 3/ 12".

3 المنصف: 3/ 12. وفي "هـ": العِظيمة" بدلا من "العريضة". وهي متفقة مع واحدة من نسخ المنصف الخطية، هي النسخة المحفوظة في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة برقم "12" صرف.

4 قاله من اللسان خزعل 2/ 1150، ومثل به سيبويه "الكتاب 4/ 303".
5 في الأصل، هـ: لداهية.

6 جاء في اللسان "قرطبس 5/ 3592" الْقَرْطُبُوس: الداهية، بفتح القاف. والقرطبوس، بكسرهما: الناقة العظيمة الشديدة، مثل بهما سيبويه وفسرها السيرافي".
هـ. وقد مثل بهما سيبويه في الكتاب "4/ 303".

7 وقد مثل به سيبويه في الكتاب: 2/ 303.

8 قال ابن جني في المنصف: "3/ 12": "قَبَعَثَرَى: جمل غليظ شديد. أخبرني ابن مقسم عن ثعلب، قال: القبعثرى: الجمل الضخم، والأُنثى الْقَبَعَثَرَا".

9 مثل به سيبويه في كتابه "2/ 303".

10 قاله صاحب اللسان "خندريس: 2/ 1273". وقال ابن دريد في الجمهرة "3/ 401": خندريس اسم من أسماء الخمر وأظنة معربا.

وإنما قال "على الأكثر" لأن أكثر الناس على أن النون أصلية؛ فوزنه فَعْلَلِيل 1 وذهب الأقلون إلى أن النون زائدة؛ فوزنه فَنَعْلَلِيل؛ فعلى هذا يكون رباعيا لا خماسيا. والحق هو الأول؛ لأن الحرف إذا تردد بين أصلي وزائد فالأصل أن يكون أصليا 2. وقد عورض بأنه إذا ترددت الكلمة بين وزن -إذا فرض الحرف 3 المحتمل للزيادة أصليا- وبين وزن آخر -إذا فرض ذلك الحرف فيه 4 زائدا- ولم يكن مثال ذينك الوزنين 5 "11" في أبنيتهما كان جعل ذلك الحرف زائدا أولى من جعله أصليا 6. وأجيب عنه: أما أولا: فبأننا لا نسلم أن جعله زائدا أولى على إطلاقه حينئذ، بل أولى فيما يكون أمثلة المزيد فيه كثيرة كما في الثلاثي والرباعي، لا فيما يكون أمثلة المزيد فيه قليلة، كما في الخماسي 7.

- 1 وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين "ينظر الكتاب: 4 / 303".
- 2 وهذا تعليل البصريين. "ينظر شرح نقره كار على الشافية، ضمن مجموعة الشافية: 2 / 19".
- 3 الحرف من "ه". وفي الأصل، ق: الوزن.
- 4 "فيه": ساقطة من "ق".
- 5 في "ق": الوزن، ولعله سهو من الناسخ رحمه الله.
- 6 وهذا الاعتراض أورده الرضي أيضا في شرحه على الشافية "ينظر: 1 / 50".
- 7 وهذا الجواب ذكره الرضي أيضا. "ينظر: شرح الشافية: 1 / 50" ثم أورد اعتراضا على المصنف، حيث قال: "ولو قال المصنف بدل "خندريس": "برقعيد" لا ستراح من قوله "على الأكثر"؛ لأنه "فَعْلَلِيل" بلا خلاف، إذ ليس فيه من حروف "اليوم تنساه" شيء غير الياء، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل إنه أعجمي، ولو ذكر غلطميسا وجعقلقا لم يرد شيء؛ لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته في موضعه فيهما". "المصدر السابق: 1 / 50، 51".

وأما ثانياً فبأنه قد ثبت عَضْرُفُوط. وليس بين عَضْرُفُوط وخَنْدَرِس فرق إلا بالواو والباء وهما أخوان، فكما أن الضاد أصل في عَضْرُفُوط كذلك النون أصل في خَنْدَرِس.

(226/1)

[أحوال الأبنية] :

قوله: "وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة؛ كالماضي والمضارع والأَمْرِ واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر والسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف، وقد تكون للتوسع كالمقصود والممدود وذو الزيادة، وقد تكون للمجانسة كالإِمالة، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف"1.

اعلم أن وضع الأبنية المختلفة وأحوال الأبنية إما لمس الحاجة إليه أو 2 لا لمس الحاجة إليه؛ فإن كان الأول، أي: لمس الحاجة إليه 3 فأما وضع الأبنية فكوضع 4 الماضي والمضارع ... إلى قوله "والآلة" من المصادر، ووضع المصغر من المكبر والمنسوب من المنسوب إليه، والجمع من المفرد. عرف الانحصار فيما ذكره بالاستقراء.

وأما وضع **أحوال الأبنية** فكوضع أحوال التقاء الساكنين والوقف والابتداء؛ فإن الحاجة ماسة لوضع الأبنية والأحوال 5 المذكورتين.

- 1 في الأصل: "وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة ... " إلى آخره. وفي "ه": "وأحوال الأبنية..". وما ذكرناه من "ق".
- 2 في "ه": "وإما" بدلا من "أو".
- 3 إليه: إضافة من "ه".
- 4 في الأصل "كوضع". وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 5 في "ه": "وأحوال".

(227/1)

وإن كان الثاني، وهو أن يكون وضع الأبنية وأحوالها لا 1 لمس الحاجة إليه فالغرض منه إما 2 التوسع في اللغة للوزن أو للروي 3 أو التجنيس أو للمطابقة 4، أو غيرها كالمقصود

والممدود وذو الزيادة، أو لا لذلك بل للمجانسة، كالإمالة، أو لا لهما، بل للاستثقال؛
كَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ وَالْإِعْلَالِ وَالْإِدْأَلِ وَالْإِدْغَامِ وَالْحَذْفِ، علم ذلك بالاستقراء.
وإنما قال: "أحوال الأبنية" ليتناول الأبنية وأحوالها، على ما مر في تعريف التصريف.
وقد عرفت ما فيه ثمة 5.

وإنما كان هذا القول منه إشارة إلى حصر أبواب التصريف فيما ذكره، وتسمية الأبنية
وأحوالها التي يبحث في التصريف عنها بتلك الأبواب. [ثم يأتي] 6 المصنف بتلك
الأبواب على الترتيب الذي ذكره ههنا 7.

ولقائل أن يقول: جميع الأبنية والأحوال التي ذكرها تمس الحاجة

1 في "ه": "ما" بدلا من "لا".

2 لفظة "أما": ساقطة من "ه".

3 في "ق"، "ه": "أو الروي".

4 في "ق"، "ه": "أو المطابقة".

5 في "ه": "ثم".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

7 لفظة "ههنا" ساقطة من "ه".

(228/1)

إلى وضعها، وإلا كان وضعها عبثا، وحينئذ لا يجوز قسمتها إلى ما تمس الحاجة إليه وإلى
ما لا تمس الحاجة إليه، إلا أن مس الحاجة إلى البعض أكثر من البعض 1؛ لأن 2 الحاجة
تنتهي 3 إلى الضرورة والوجوب في البعض دون البعض 4، 5.

1 في "ق"، "ه": "بعض".

2 في "ه": "أو أن" بدلا من "لأن".

3 في "ه": "نتبين".

4 في "ه": "بعض".

5 قال الرضي: "وفي جملة المقصور والممدود وذو الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظر؛
لأن القصير والمد إنما صير إليهما في بعض المواضع بإعلال اقتضاه الاستثقال، كاسم

المفعول المعتل اللام من غير الثلاثي المجرد، واسمي الزمان والمكان، والمصدر مما قياسه مَفْعَل ومُفْعَل، وسائر ما ذكره في المقصور، وكالمصادر المعتلة اللام من أفعال وفاعل وافتعل؛ كالإعطاء والرماء والاشتراء وسائر ما نذكره في الممدود، وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعال التفضيل، ومؤنث أفعال الصفة. وكذا ذو الزيادة: قد تكون زيادته للحاجة، كما في زيادات اسم فاعل واسم المفعول ومصادر ذي الزيادة ونحو ذلك، وكزيادات الإلحاق، وقد يكون بعضهما للتوسع في الكلام كما في سعيد وحمار وعصفور وكُنَابِل ونحو ذلك. ويجوز أن يقال في زيادة الإلحاق: إنها للتوسع في اللغة، حتى لو احتيج إلى أنه لا بد لكل زائد من معنى، ولا دليل على ما ادعى".

"شرح الشافية: 1/ 66، 67".

(229/1)

[أبنية الماضي المجرد الثلاثي] :

قوله: [الماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية: فَعَل وفَعِل وفَعُل "نَحْو: ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَجَلَسَ وَقَعَدَ وَشَرِبَهُ وَوَمَقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكُرِّمَ1] .

وإنما كان للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أمثلة؛ لأن أول الماضي لا يكون إلا مفتوحا لا متنازع الابتداء بالساكن واستثقال الضمة والكسرة عليه. ولا يشكل ببناء المفعول على ضم الفاء؛ لأنه للفرق بين بناء الفاعل وبناء المفعول. ولم يعكس الأمر؛ لأن بناء الفاعل أكثر من بناء المفعول؛ ولأن بناء الفاعل سابق على بناء المفعول، فابتدئ بالأخف. ولا يشكل بـ"شهد" بكسر الشين؛ لأنه ليس بأصل بل فرع "شهد" بفتح الشين وكسر الهاء. كما مر.

والحرف الثاني منه لا يكون إلا متحركا؛ لاستلزام سكونه اختلاط الأبنية والتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل وحركاته لا تزيد على ثلاثة؛ فتكون 2 أبنية الماضي الثلاثي 3 المجرد ثلاثة، مضروبة واحد في ثلاثة؛ ففَعَل بفتح العين نحو: قتله وضربه وقعد وجلس "12".

1 ما بين المعقوفتين من متن الشافية من "ق". وفي "ه" جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة، هكذا: "الماضي: للثلاثي..".

2 في "هـ": ويكون.

3 في "هـ": الثلاثي.

(230/1)

وإنما أورد له 1 أمثلة أربعة ليعلم أن مضارعة قد يكون "على وزن" 2: يفعل ويفعل بضم العين وكسرهما.

وعلى كل واحد من التقديرين يكون متعديا ويكون لازما، لا 3 يقال من مضارع فعل يفعل بفتح العين فيهما 4، وكان من الواجب أن يذكر "وهَب" أيضا لأننا نمنع ذلك؛ لأن مضارعه بالحقيقة ليس "يفعل" بفتح العين، بل بكسرهما على ما يجيء.

والأولى أن يذكر مثالا واحدا؛ لأنه ليس في بيان وجوه مضارعه ولا تعديه وعدم تعديه. وفعل -بكسر العين- نحو: شربه وومقه -إذا أحبه 5- وفرح ووثق. وإنما أورد له أيضا أربعة أمثلة ليعلم أن مضارعه يكون على "يفعل ويفعل" بفتح العين وكسرهما. وعلى كل واحد من التقديرين يكون متعديا ولازما. والأولى أن يذكر مثالا واحدا، لما ذكرناه 6 [وفعل -بضم العين- نحو: كرم] 7.

1 له: ساقطة من "هـ".

2 في "هـ": بوزن.

3 لفظه "لا" ساقطة من "هـ".

4 "فيهما" ساقطة من "هـ".

5 في "هـ": إذا أحب.

6 في "ق": لما ذكرنا.

7 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق".

(231/1)

[أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه] :

قوله: "وللمزيد فيه خمسة وعشرون: ملحق بـ"دَحْرَجَ" نَحْوُ: شَمَلَّ وَحَوَّقَلَ وَيَطَرَّ وَجَهْوَرَ وَقَلَّسَ وَقَلَّسَى، وملحق بـ"تَدَحْرَجَ" نَحْوُ: تَجَلَّبَبَ وَتَجَوَّرَبَ وَتَشَيَّطَنَ وَتَرَهَوَّكَ وَتَمَسَّكَ

وَتَعَاوَلْ وَتَكَلَّمْ وملحق بـ"اخرُجْمْ" نَحْوُ: اَفْعُنْسَسَ واسْلَنْفَى وَغَيْرَ مُلْحَقٍ، نَحْوُ اُخْرِجَ
وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ وانطَلَقَ واَفْتَدَرَ واستخَرَجَ واشْهَبَ واشْهَبَ واغْدُوْدَنَّ واغْلُوْطَ واستكانَ،
قِيلَ اَفْتَعَلَ -مِنَ السَّكُوْنِ- فَالْمَدُّ شَاذٌ، وَقِيلَ: اسْتَفْعَلَ -مِنْ كَانَ- فَالْمَدُّ قِيَاسِيٌّ 1.
أي: وللثلاثي المزيد فيه خمسة وعشرون بناءً، خمسة عشر منها للإلحاق، وعشرة منها
لغير الإلحاق، والتي للإلحاق فهي إما ملحقة بالرباعي غير المزيد فيه 2. أو ملحقة
بالرباعي المزيد فيه. والملحقة بالرباعي غير المزيد فيه 3 ستة، وهي: شَمَّلَ وَحَوَّقَلَ
وَبَيَّطَرَ 4 وَجَهَّوَرَ وَقَلَّنَسَ وَقَلَّسَى؛ فإنها ملحقة بـ"دَخَرَجَ"؛ من: شَمَّلَ وَحَقَّلَ إذا بَيَّسَ،
وَقَدَّمَ، وبَطَرَ -إذا شَقَّ- ومنه 5 البيطار، وجهر -إذا

- 1 عبارة ابن الحاجب من "ق"، وفي الأصل جاءت هكذا: "وللمزيد فيه خمسة وعشرون ... " إلى آخره. وفي "هـ": "وللمزيد فيه ...".
- 2 في الأصل، هـ: الغير مزيد. وما أثبتناه هو الأصح، وهو من "ق".
- 3 في الأصل، ق: الغير المزيد. وما أثبتناه من "هـ".
- 4 بيطر الدابة: شق حافرها ليعالجها وينظر المعجم الوسيط "بيطر": 82.
- 5 في الأصل، هـ: ومنها.

(232/1)

أعلن بالشيء -وقَلَّنَسَ- إذا لبس القَلْنَسُوة 1.
يقال: شملت الرجل: إذا ألبسته شَمْلَةً 2، وشَمَّلَ: إذا أسرع.
وحَوَّقَلَ الشَّيْخَ: إذا كَبَّرَ وعجز، وقِيلَ: إذا اعتمد بيديه على خصره عند مشيه 3،
وَجَهَّوَرَ بمعنى: جَهَّرَ في كلامه 4. ويقال: قلنسته قلنسة، وقلسيته قلساء، إذا ألبسته
القَلْنَسُوة 5.
اعلم أنه قيل: جاء من الملحق بالرباعي أوزان كثيرة غير ما ذكرها 6 وهي "فَأَعَلَ" نحو
"تَأَبَّلَ الْقَدْرُ" بمعنى: تَبَّلَّها 7، و"فَنَعَلَ" نحو "سَنَبَلَ الزَّرْعَ" بمعنى: أسبل 8، و"فَتَعَلَ" نحو
"فَتَّ رَصَ الشيء"

- 1 وقَلَّنَسَ الشيء: غطاه وستره. وقَلَّسَى الرجل: ألبسه القلنسوة "اللسان قلنس: 5/3730".

- 2 هذا ما حكاه ابن جني، في شرح غريب تصريف المازني "ينظر المنصف: 3/ 130".
وقيل: شَمَّل النخلة، أي: لفظ ما عليها من الرطب. حكاه صاحب اللسان عن أبي
سعيد السيرافي: ينظر اللسان "شمل: 4/ 2333".
- 3 ذكره في اللسان "حقل": 2/ 947. وفي المعجم الوسيط: حوقل فلان، قال: لا
حول ولا قوة إلا بالله. "حوقل": 215.
- 4 ينظر المعجم الوسيط: "جهر": 148.
- 5 والأخيرة -أعني: قلسى- حكاه صاحب اللسان عن السيرافي "ينظر اللسان: قلس
"3720 /5".
- 6 في "ه": غير ما ذكرناها.
- 7 يقال: تأبّلت القدر -بالمهمز-: وضعت فيه التابل، وهو أبقار الطعام. وأصله: تأبّلت
بدون همز على وزن: فاعلت، فلما أبدلت الهمزة عن ألف أصبح وزنه: فاعلت. وهذا
الوزن حكاه ابن جني عن بعض العرب، وقال إنه مما همز من الألفات التي لا حظ لها في
الهمز. "ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 102، وينظر كذلك اللسان "تبيل" 1/ 411".
- 8 أي: خرج سنبله. "ينظر اللسان "سبل": 3/ 1930".

(233/1)

بمعنى: فَرَصَه، أي: قَطَعَه 1 و"يَفْعَل" نحو "يَرِنُ رأسه" 2، أي: خَصَّه باليرثاء، أي:
بالحناء 3، و"تَفْعَل" نحو "تَحْرَبُ الشجرة" "أي" 4: ثقبها 5. و"يَفْعَل" نحو: يَرْفَل [في
مشيه] 6 "أي" 7 تبخر -من الرّفْل 8- و"هَفْعَل" نحو "هَلَقَم الشيء" بمعنى: لَقَمه 9،
و"فَعِيل" نحو: عَذِيْطَ 10، و"فَعَمَل" نحو "جَلَمَطَ رأسه" بمعنى: جَلَطَه؛ أي: حلقه 11،
و"فَعَلَم" نحو: غُلْصَمَه؛ بمعنى:

- 1 ينظر اللسان "فترص": 5/ 3341.
- 2 رأسه: موضعها بياض في "ه".
- 3 في "ق"، "ه": الحناء "وينتظر في معنى "يرنأ" اللسان "يرنأ": 6/ 4956.
- 4 لفظة "أي" إضافة من "ق".
- 5 تَحْرَب: في اللسان ذكره مرتين؛ الأولى في "خرب" على أنه ثلاثي، والنون زائدة في

- أوله، فيكون وزنه "نفعل" كما ذكرها ركن الدين ههنا. "ينظر اللسان: 2 / 1122"
- والثانية في "تخرّب" الرباعي، ووزنه: فَعْلَل، وأشار إلى أن ابن جني جعله ثلاثيا مزيدا بالنون "المصدر السابق: 6 / 4376".
- 6 ما بين المعقوفتين. ساقط من "ه".
- 7 لفظة "أي" إضافة من "ق".
- 8 ينظر اللسان "رفل": 3 / 1696.
- 9 ركن الدين عد "هَلَقَمَ" ثلاثيا مزيدا بالهاء، ولكن صاحب اللسان عده رباعيا وذكره في "هلقم" فقط دون "لقم": ينظر 6 / 4686.
- 10 ذكره صاحب اللسان. وقال: "العُدْيُوط والعِدْبُوط الذي أتى أهله وقد أبدى، أي: سَلَح وأكسل". "مادة: عذط: 4 / 2860".
- 11 جلط: ذكره في اللسان في "جلطط" وعده رباعيا أصلي الميم. ثم قال: "وقال الجوهري: الميم زائدة. والله أعلم". "ينظر اللسان: 1 / 667 و"ينظر الصحاح جلط": 3 / 1618.

(234/1)

غَلَصَه؛ أي: قطع غَلَصَمَتَه¹.

والملاحقة بالرباعي المزيد فيه إما ملحقة بـ"تدحرج"، وإما ملحقة بـ"اخرُجَمَ" 2 والملاحقة بـ"تدحرج" سبعة، وهي: "تَجَلَّبَبَ" إذا لبس الجلباب، و"تَجَوَّرَبَ" إذا لبس الجَوَّرَبَ 3، و"تَشَيَّطَنَضَ" و"تَرَهَوْكَ" إذا تَمَوَّجَ 4 في مشيه 5، و"تَمَسَّكَنَ" و"تَغَاغَلَ" و"تَكَلَّمَ"؛ من: جلب وجرب 6 وشطن ورهك وسكن وغفل وكلم.

اعلم أنه قيل في جعله "تَغَاغَلَ" و"تَكَلَّمَ" ملحقا بـ"تدحرج" نظر؛ لأن الألف لا تكون للإلحاق إلا 7 بدلا من الباء في الطرف؛ كما في "اسْلَنَقَى"، وإذا كان كذلك لم يكن "تَغَاغَلَ" ملحقا بـ"تَفَعَّلَ" 8 وكذا "تفعل" لا يكون ملحقا بـ[تَدَخَّرَجَ] 9 لأن "تَفَعَّلَ" مطاوع

1 وقيل الغلصمة: أصل اللسان، ذكره صاحب اللسان وعد الميم أصلية "وينظر اللسان "غلصم": 5 / 3281 وقال الجوهري: "الغلصمة: رأس الحلقوم، وهو الموضع الناتئ في الحلق. وغلصمه، أي: قطع غلصمته. "الصحاح "غلصم" 5 / 1997".

- 2 يقال: اُخْرِجْهُمْ القَوْمُ، اُزْدَحِمُوا. واُخْرِجْتُمُ الْإِبِلَ: اجتمعت وبركت "ينظر: المنصف 12 / 3، وينظر اللسان كذلك "حرجم" 2 / 824.
- 3 في "ق"، "هـ": جورب.
- 4 في "هـ": تخرج. تحريف.
- 5 قاله ابن فارس في الجمل "رهك": 403 وينظر كذلك في معنى ترهوك اللسان "رهك": 3 / 1756.
- 6 في "ق"، "هـ": جورب، والصواب ما أثبتناه من الأصل.
- 7 في "هـ": ولا.
- 8 في "هـ": بتدحرج.
- 9 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "هـ".

(235/1)

"فَعَّلَ"، و"فَعَّلَ" غير ملحق بـ"دحرج" لعدم مساواته له في المصدر فكذا مطاوعه¹. والملحقة بـ"اُخْرِجْهُمْ": اُفْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى؛ [يقال: اُفْعَنْسَسَ إذا اجتمع أو تأخر. قال أبو عمرو²: سألت الأصمعي: ما الإِفْعَنْسَسُ؟ فقال: هكذا؛ فقدم بطنه وأخَّر صدره³]. 5، من قَعَسَ الرجل بمعنى: اُفْعَنْسَسَ⁶. ويقال اسْلَنْقَى، إذا نام على قفاه؛ من "13":

1 وأيضا اعترض الرضي على جعل المصنف تفاعل وتفعّل ملحقا بـ تدحرج "ينظر شرح الشافية: 1 / 69".

2 هو أبو عمرو الشيباني، إسحاق بن مرار: عالم جليل القدر، بل إنه كان من أعلم الناس باللغة وأحفظهم وأكثرهم أخذًا عن ثقات العرب، ذكره الزبيدي في الطبقة الثانية من طبقات اللغويين الكوفيين. وهو من أهل الريادة بالكوفة. قيل إنه توفي سنة 205هـ، وقيل: 206، وقيل: 210، وقيل: 213، وقيل: 216، على خلاف في ذلك. ومن آثاره الجلية: كتاب الجيم، وكتاب النوادر "ينظر في ترجمته: مراتب النحويين: 91، 92، وطبقات النحويين واللغويين 194، 195.

4 العبارة التي بين المعقوفتين نقلها ركن الدين بنصها عن ابن جني في المنصف "3 / 12" دون إشارة إلى ذلك. واختلاف النسخ في لفظه "الإفْعَنْسَس" والتي أشرنا إليه في

حاشية "1" يقابله أيضا اختلاف فيها بين نسخ المنصف الخطية، فالنسخة الخطية المحفوظة في معهد إحياء المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة "برقم 12 صرف" فيها "ما الإقنساس" مثل النسخة الأصلية ههنا. وفي النسختين المحفوظتين - من المنصف - في دار الكتب المصرية بالقاهرة "برقمي 6141 هـ، 2 صرف ش": ما الأفعس، مثل ما في "ق"، "هـ" ههنا.

5 وفي كتاب خلق الإنسان للأصمعي ص211: القَعَس دخول الظهر وخروج البطن.

6 وقيل: اقعنس البعير وغيره: امتنع ولم يَتَّبِع. "اللسان" قعس".

(236/1)

سَلْقِيْتُهُ: إذا رميته على قفاهه1.

يقال: اُخْرَجَ الإبل، إذا اجتمع بعضهما إلى بعض2.

والأبنية العشرة التي لغير الإلحاق: أُخْرِجَ وَجَرَبَ وَقَاتَلَ وَأَنْطَلَقَ وَأَقْتَدَرَ وَأَسْتَخْرَجَ وَأَشْهَبَ الفرس واشْهَبَ، إذا ارتفع على رجله، واغْدَوْدَنَ الشعر، إذا طال واسترصى3، واعْلَوَّطَ البعير؛ إذا تعلق بعنقه قلادة، وقيل: "اعْلَوَّطَ4 البعير، إذا ركبه عريانا - هذا قول أبي عبيدة5 وقال الأصمعي: إذا اعتنقه6.

ويعلم منه أن الموازن للرباعي غير7 المزيد فيه والرباعي المزيد

1 هذا كلام ابن جني في شرحه على تصريف المازني. "ينظر المنصف: 3 / 14".

2 قاله ابن جني في المنصف: 3 / 14، وينظر كذلك: المجمل "حرجم" 368 واللسان "حرجم": 2 / 824.

3 المنصف: 3 / 13.

4 في "ق": واعْلَوِّد.

5 هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي. وكان من أجمع الناس للعلم. وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها. وأكثر الناس رواية. وله مصنفات كثيرة، عده الزبيدي في الطبقة الرابعة من طبقات اللغويين البصريين وقد توفي سنة عشر ومائتين "210هـ" عن أربع وتسعين سنة رحمه الله رحمة واسعة. "ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين: 175 - 178".

6 وقال ابن جني في تصريف المازني: "يقال: اعْلَوَّطَ المهر: إذا ركبه عريانا، هذا قول أبي

عبدة. وقال الأصمعي: اعتنقه، قال الراجز:
اعلوطا عمرا ليشيباه ... في كل شيء ويدربياه
"المنصف: 3/ 13". ويقال: اعلط فلان رأسه: ركب رأسه وتقحم على الأمور بغير
روية. واعلوط الجمل الناقة: ركب عنقها وتقحم من فوقها. ينظر اللسان: علط/
3070: 4.
7 في النسخ الثلاث: الغير. والأصح ما أثبتناه.

(237/1)

فيه قد يكون للإلحاق وقد يكون لغير الإلحاق، فإن "شَمَل" وما بعده موازن لـ "دَحَج" وملحق به، وأن "تَجَلَبَب" وما بعده موازن لتدحرج وملحق به، وأن أَفْعُسَسَ واسْلَنَقَى موازن لـ "أَحْرُنَجَم" وملحق به، وأن أخرج وجرب وقاتل موازن لـ "دَحَج" 1 وغير ملحق به، وأن استخرج موازن لـ "أَحْرُنَجَم" وغير ملحق به.
إنما حكمنا على بعض الموازن للرباعي بأنه ملحق به، وعلى بعض بأنه غير ملحق به؛ لأن من شرط الإلحاق اتحاد المصدرين؛ ففي صورة حكمنا فيها بالإلحاق وجد هذا الشرط وفي صورة حكمنا فيها بعدم الإلحاق لم يوجد هذا الشرط.
وأما "استكان" فقال بعضهم إنه من السكون، على وزن "افتعل"؛ فمد الكاف حينئذ شاذ؛ لأنه حينئذ يكون "استكن" على وزن "افتعل" 2.
وقال بعضهم: إنه من "كان" على وزن "استفعل"؛ أصله: استكون؛ فنقلت حركة الواو إلى الكاف وقلبت الواو ألفا، فمد الكاف قياس 3، 4.

1 الواو ساقطة من "ق".

2 ويرى صاحب هذا الرأي أن فتحة الكاف قد مدت بالألف، كما يمدون الضمة بالواو، والكسرة بالياء. واحتج بقوله "فأنظور" أي: فأنظر. وبـ "شيمال" في موضع: الشمال.

3 وهو رأي أبي علي الفارسي، حكاه عنه صاحب اللسان حكاية عن ابن الأنباري "ينظر اللسان: كين: 5/ 3970". وقولهم: استكان الرجل خضع وذل. ومنه قوله تعالى: {فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ} [المؤمنون: 76] وقوله تعالى: {فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا} [آل عمران: 146].

4 و"استكان": ذكرها صاحب اللسان مرتين، الأولى في "سكن: 3/ 2056". والثانية في "كين: 5/ 3970".

(238/1)

اعلم أن أصول الأبنية أربعة، ثلاثة ثلاثية وهي: فعل وفعل وفعل، وواحد رباعي وهو فَعَّلَ، نحو: دحرج.

والثلاثية أصل لاثني عشر بناء، وهي: أَفْعَلَ وَفَعَلَ وَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَافْتَعَلَ وَانْفَعَلَ وَاسْتَفَعَلَ وَافْعَلَّ نحو: احمرَّ، وافْعَلَّ نحو: احمَرَّ، وافْعَوَّلَ نحو: اغدودَنَّ، وافْعَوَّلَ، نحو: اعلوَّط¹.

والرباعي أصل لثلاثة أبنية:

أحدها: تَفَعَّلَ، نحو: "تَدَحَّرَج"؛ أصله "دحرج" زيدت فيه التاء.

وثانيها: افْعَنْلَ، نحو: "اخرُنْجَم"؛ أصله: حرجم، زيدت فيه همزة الوصل والنون.

وثالثها: افْعَلَّ، نحو: اقشَعَرَّ²، أصله: قشعر؛ زيدت فيه همزة الوصل وإحدى الراءين.

فهذه تسعة عشر بناء، ثلاثة ثلاثية الحروف، وأربعة رباعية الحروف وستة خماسية

الحروف، وستة سداسية الحروف والأبنية الباقية المذكورة في الكتاب إما ملحقة بالأصل

الرباعي، وهو "فَعَّلَ" أو ملحقة بفروعها الثلاثة، وهي: تَفَعَّلَ وَاْفَعَنْلَ وَاْفَعَلَّ.

1 في "ق": اعلود.

2 من القشعريرة؛ وهي الرعدة واقشعرار الجلد. ينظر اللسان: قشعر: 5/ 3638.

وقال ابن جني: "أخبرني ابن مقسم عن ثعلب، يقول الشاعر:

لها وَفْضَةٌ فيها ثلاثون سيفحا ... إذا آنست أولى العدي اقشَعَرَّتْ

"المنصف: 3/ 14".

(239/1)

[معاني: الأبنية في الأفعال]:

[معاني أبنية الثلاثي]:

قوله: " [فَفَعَلَ: لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ، وَبَابُ الْمُعَالَبَةِ يُبْنَى عَلَى "فَعَلْتُهُ أَفَعَلُهُ" بالضم -نحو

كَارَمْنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ، إِلَّا بَاب وَعَدْتُ وَبَعْتُ وَرَمَيْتُ فَإِنَّهُ أَفْعَلُهُ - بالكسر] 1 وعن الكسائي في نحو شاعَرِي فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ - بالفتح"2.

اعلم أن "فَعَلَ" بفتح العين، تحيى لمعان لا تنضبط كثرة وسعة منها باب المغالبة. والمراد بباب المغالبة أن يقصد كل واحد من الاثنين غَلَبَةً 3 الآخر في الفعل المقصود لهما، فيسند الفعل إلى الغالب منهما.

وباب المغالبة في غير المعتل الفاء والعين واللام بالياء فيهما مخصوص بفَعَلَ - بفتح العين - يَفْعُل بضم العين 4، وإن كان أصل ذلك الفعل على خلاف فَعَلَ - بفتح العين - يَفْعُل بضم العين - نحو كَارَمْنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ، وكَاثَرْنِي فَكَثَرْتُهُ أَكْثَرُهُ، وعَاذَرْنِي فَعَزَرْتُهُ

1 هذه الفقرة التي وضعتها بين قوسين معقوفتين نقلها ابن الحاجب بتمامها عن عبد القاهر الجرجاني "ت 471هـ"، من كتابه المفتاح، ص 48.

2 عبارة ابن الحاجب من "ق". وجاءت مبتورة في الأصل، وفي "هـ"؛ إذ جاءت في الأصل: "ففعُل، لمعان كثيرة ... " إلى آخره. وفي "هـ": "ففعُل: لمعان كثيرة". 3 في "ق"، "هـ": غلبته.

4 وهذا مذهب البصريين. ينظر الكتاب "4 / 68" والمقتضب "2 / 105". وذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب "1 / 78".

(240/1)

أَعَزَّهُ، وَهَاجَانِي فَهَجَوْتُهُ أَهْجُوهُ.

أما إذا كان معتل الفاء كـ"وعدت"، أو معتل العين أو اللام من بنات الياء كـ"بعثت" و"رَمَيْتُ"؛ فإنه يجيء منه "14" يَفْعِل - بكسر العين - لا يَفْعُل - بضم العين؛ لأن مجيئه على يَفْعُل - بضم العين - يؤدي إلى خلاف 1 لغتهم، لأنه ليس في 2 كلامهم وَعَدَ يُوْعِدُ، ولا باع يَبُوعُ، ولا رمى يرمو 3، فلذلك 4 استعمل المضارع على القياس ففَعِلَ وَاَمَقَّتُهُ فَوَمَقَّتُهُ أَمَقَّهُ، وبايعته فباعته أبيعهُ، وراميته فرميتُهُ أرميه.

وروي عن الكسائي 5 أنه استثنى أيضا ما فيه حرف الحلق، فقال إنه يقال فيه أَفْعَلَهُ 6؛ بالفتح، نحو: شاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ بالفتح 7. وما ذكره غيره وهو عدم استثناء ما فيه حرف الحلق أولى؛

1 في الأصل: "حذف" والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 لفظة "في" ساقطة من "ه".

3 في الأصل: يرموا.

4 في "ه": ولذلك.

5 هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان بن فيروز، فارسي الأصل وأحد

أئمة القراء السبعة، وإمام النحاة الكوفيين، توفي سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة. وقيل:

ثلاث وثمانين ومائة. وقيل: ثلاث وتسعين ومائة. "تفصيل ترجمته في طبقات النحويين

واللغويين: 127-130، ومراتب النحويين: 120، ووفيات الأعيان 1/ 416.

6 في الأصل: "يفعله".

7 ينظر شرح الشافية، للرضي: 1/ 71، وارتشاف الضرب: 1/ 78، واللسان

"شعر": 4/ 2274.

(241/1)

لثبوت الضم فيما فيه حرف الحلق بالنقل، فإن أبا زيد حكى: شاعرتة فشعرتة أشعره،

وفاخرته أفخره بالضم¹؛ ولأن اعتبار تلك القاعدة أولى من مخالفتها؛ لكثرتها.

قال سيبويه: "وليس في كل شيء يكون² باب المغالبة³، ألا ترى أنهم لا يقولون: نازَعِي

فَنَزَعْتُهُ؛ استغني عنه⁴ بَعَلَّتُهُ⁵."

1 ينظر شرح الشافية، للرضي: 1/ 71.

2 لفظة "يكون" ساقطة من "ق".

3 في "ق": المبالغة.

4 في سيبويه: "عنها" بدلا من "عنه".

5 وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين؛ ففي الكتاب "4/ 68": "واعلم أن "يَفْعُل"

من هذا الباب على مثال "يَخْرُجُ" نحو: عَارِئِي فعزرتة أعزُّه، وخاصمني فخصمته أخْصُمُهُ.

وشاقتني فشتمته أَشْتُمُهُ، تقول: خاصمني فخصمته أخْصُمُهُ. وكذلك جميع ما كان من

هذا الباب، أي: باب المغالبة. إلا ما كان من الباء، مثل: رمدت وبعث وما كان من

باب "وعد"؛ فإن ذلك لا يكون إلا على أفعله؛ لأنه لا يختلف، ولا يجيء إلا على

"يفعل" وليس في كل شيء يكون هذا؛ ألا ترى أنك لا تقول: نازعني فنزعته، استغني عنها بغلبته، وأشباه ذلك".

(242/1)

[معاني: فَعِلَ]:

قوله: "وَفَعِلَ: تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادهما، نحو: سَقِمَ وَمَرِضَ وَحَزَنَ وَفَرِحَ، وَتَجَيَّءَ الْأُلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحَلَى كُلُّهَا عَلَيْهِ. وَقَدْ جَاءَ: أَدِمَ وَسَمِرَ وَعَجِفَ وَحَمِقَ وَخَرِقَ وَعَجُمَ وَرَعُنَ، بالضم والكسر". 1، 2.

اعلم أن فَعِلَ - بكسر العين - يكثر فيه العلل والأحزان وأضدادهما يعني 3: الأفراح، نحو سَقِمَ وَمَرِضَ في العلل، وَحَزَنَ في الأحزان، وَفَرِحَ وَجَذِلَ وَأَشْرَ 4 في الأفراح.

وقوله: "تكثر فيه" ينبئ بأنه يجيء فيه غيرها، كَشَرِبَ وَسَمِعَ. وتجيء جميع الألوان والعيوب والحلى على وزن "فَعِلَ" بكسر العين ثم 5 استثنى ما جاء فيه الضم أيضا مع الكسر 6، وأشار بقوله: "فقد جاء أَدِمَ ... " إلى قوله "بالكسر والضم".

فقوله: "أَدِمَ وَسَمِرَ" من الألوان، و"عَجِفَ" من عيوب 7 البدن، و"حَمِقَ وَخَرِقَ وَعَجُمَ" من عيوب النفس، و"رَعُنَ" من الحلى 8.

1 هذه الفقرة نقلها ابن الحاجب بتمامها من كتاب المفتاح، لعبد القاهر، ص 48.

2 عبارة ابن الحاجب من "ق". وفي الأصل: "وَفَعِلَ: تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادهما ... إلى آخره. وفي "ه" "وَفَعِلَ تكثر فيه العلل".

3 في "ق": أعني.

4 لفظة "أشْر" ساقطة من "ه".

5 في "ه": نحو.

6 في "ه": الكثير. والصواب ما أثبتناه من الأصل، "ق".

7 في "ه": العيوب.

8 يعني ركن الدين بالحلى ههنا: العلامات الظاهرة للعيوب في أعضاء الحيوان أو

الإنسان؛ ف"رَعَنَ الرجل، صار أرعن، والرجل الأرعن: الطويل الأنف. الوسيط "رعن":

368. والحلى: جميع حلية، وهي الخلقعة، والصفة والصورة. ينظر اللسان: حالا: 2/

985".

واعلم أنه جاء أيضا منه غير ما استثناه، نحو: صَهَبَ الشَّعْرَ وصَهَبَ صُهْبَةً وصَهَبًا: احمر ظاهره "وباطنه أسود" 1، 2، وَكُهَبَ وَكُهَبَ كُهْبَةً. هكذا حكاه سيبويه 3. وقال أبو عمرو: [الكُهْبَةُ لون ليس بخالص في الحُمْرَةِ. وهي في الحمرة خاصة] 4 وحكي غيره شَهَبَ الدابة وشَهَبَ: خالط بياض شعرها سوادا" 5. وقالوا: خَطَبَ اللون خُطْبَةً بالضم لا غير. والخطبة: حمرة في كدرة كلون القَمَارِيِّ والوحش.

1 وفي "ه": واسود باطنه.

2 قاله الأزهري في التهذيب "صهب": 6 / 112، 113.

3 ينظر الكتاب: 2 / 222.

4 العبارة التي بين المعقوفتين من "ه". وهي بتمامها في اللسان "كهب": 5 / 3945.

وحكى ابن فارس أن الكُهْبَةَ عبرة مُشْرِبة سوادا في الإبل "المحمل: كهبه: 773".

5 حكاه ابن فارس في المحمل. "شهب": 523.

[معاني فَعُل] :

قوله: "وَفَعُلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا؛ كَحَسُنَ، وَقُبِحَ، وَكَبُرَ، وَصَفُرَ. فَمِنْ ثَمَّةَ كَانَ لِأَزْمًا، وَشَدَّ رَحْبَتَكَ الدَّارُ: أَي رَحِبَتْ بِكَ" 1.

أي: وَفَعُلَ -بضم العين- لأفعال الطبائع والغرائز نحو حَسُنَ وَقُبِحَ وَكَثُرَ صَغُرَ.

1 عبارة ابن الحاجب من "ق": وجاءت في الأصل: "وفعل: لأفعال الطبائع ... " إلى

آخره. وفي "ه": وفعل ... " وهذه العبارة نقلها ابن الحاجب من كتاب المفتاح، لعبد القاهر، ص 48.

ومن أجل أن فَعَلَ -بضم العين- لأفعال الغريزة لا يكون إلا لازما؛ لأنه لا يقتضي معناه تعلقه بالمفعول، بل يختص بالفاعل.

[والمراد بأفعال الطبائع: أفعال طُبِعَ الفاعل عليها. والمراد بنحوها أفعال لم يطبع الفاعل عليها لكن صارت ملكة له بالتكرار والتكلف حتى صارت كأفعال الطبائع فيكون الواحد نحو: كَرَّمَ، مثلا بالنسبة إلى شخص يكون من أفعال الطبائع، وبالنسبة إلى شخص آخر لا يكون من أفعال الطبائع] 1.

قوله: "وشذ: رَحَّبْتُكَ الدار" 2 جواب عن سؤال مقدّر، وتقدير السؤال أن ما ذكرتم منقوض بـ"رَحَّبْتُكَ الدار" فإن "رَحَّبْتُ" فَعَلَ، مع أنه متعد إلى المفعول الذي هو الكاف. وأجاب عنه بأنه شاذ في استعماله متعديا، ثم بين أنه ليس بمتعدٍ في الحقيقة؛ لأن أصله: رَحَّبْتُ بك "الدار" 3؛ فلما كثر استعماله حذفوا الياء تخفيفا 4.

1 ما بين المعقوفتين بتمامة ساقط من "ق".

2 زاد في الأصل، "ق"، عبارة إلى آخره". والأنسب حذفها كما في "ه"؛ إذ لا حاجة إليها.

3 الدار: إضافة من "ه".

4 في اللسان: "وكلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار: أَرَحَّبُكُمْ الدخول في طاعة ابن الكَرَماني؟ أي: أَوْسَعُكُمْ؛ فَعَدِّي "فَعَلَ" وليست متعدية عند النحويين، إلا أن أبا علي الفارسي حكى أن هذيلًا تعدّيها إذا كانت قابلة للتعدّي بمعناها، كقوله: ولم تُبصر العين فيها كلابا

قال في الصحاح: لم يجرى في الصحيح "فَعَلَ" بضم العين، متعديا، غير هذا "رحب: 1/ 135". وقد حكى الجوهري كلمة نصر بن سيار عن الخليل "ينظر المصدر السابق". واعترض الرضي على إجابة ابن الحاجب ههنا، وقال: "والأولى أن يقال: إنما عُدِّي لتضمنه معنى وَسَع؛ أي: وَسَعْتُمْ الدار. وقول المصنف: "أي: رَحَّبْتُ بك" فيه تعسف لا معنى له" "شرح الشافية: 1/ 75، 76".

(245/1)

قوله: "وأما باب "سُدَّتْهُ" فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل، وكذلك باب "بَعَّتْهُ" وَرَاعَوْا في باب "خَفْتُ" بَيَانُ البنية" 1.

اعلم أن باب المعتل العين من الياء "أو الواو" 2 إذا أسند إلى ضمير بارز متحرك لزم كسر الفاء في المعتل الياء نحو: بَعْتُ، وضمها في المعتل الواو "نحو: سُدْتُ".
واختلف في تعليل ذلك، فقال الأكثرون 3: إنما نقل "فَعَلْتُ" بفتح العين في المعتل الياء إلى "فَعِلْتُ" - بكسر العين، [وإلى فَعَلْتُ بضم العين في المعتل الواو] 4؛ لأنه لو لم ينقل لزم قلب الواو والياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الألف لالتقاء "15" الساكنين ف قيل "بَعْتُ وسُدْتُ" - بفتح الفاء - فالتبس الأفعال المتصرفة بالفعل غير 5 المتصرف، وهو "لَسْتُ" ثم استثقلت الضمة والكسرة على الواو والياء فنقلتا إلى ما قبلهما ثم حذفنا لالتقاء الساكنين، فصار: بَعْتُ وسُدْتُ. قال المصنف في الشرح: إنه ضعيف 6؛ لأنه يلزمهم نقل

-
- 1 عبارة ابن الحاجب المذكورة من "ق": وفي الأصل: "وأما باب سدته، فالصحيح ... "
 - إلى آخره. وفي "هـ" وأما باب سدته
 - 2 في الأصل: والواو.
 - 3 وهو رأي سيبويه وجمهور النحاة "ينظر شرح الرضي على الشافية 1 / 79".
 - 4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
 - 5 في النسخ الثلاث "الغير" والأصح ما أثبتناه.
 - 6 أي: شرحه على الشافية.

(246/1)

وزن يخالفه لفظا ومعنى وهو بعيد.
أما مخالفته إياه لفظا فظاهرة، وأما مخالفته إياه معنى؛ فلأنه بين أن كل واحد بين فَعُلَ - بفتح العين وكسرها وضمها - لمعنى غير معنى الآخر. وإنما ارتكبوا هذا النقل مع كونه بعيدا لوجهين:

- أحدهما أنه لو كان كسر الفاء وضمها في بَعْتُ وسُدْتُ للفرق بين "الياء والواو" 1 لحصل هذا الفرق في خَفْتُ وبِعْتُ لكنه لم يحصل.
- والثاني: أنهم رأوا أنهم إذا أعلوا عين الفعل بالحذف لنقلوا 2 حركتها إلى ما قبلها، نحو: قُلْ وبِعْ وخَفْ.
- وقال الأقلون: إن ضم الفاء في "سُدْتُ" وكسرها في "بَعْتُ" للفرق بين ذوات الواو

"وذوات" 3 الياء 4.

وقال 5 المصنف: الأصح أن الضم في "قُلت" لبيان الواو المحذوفة والكسرة في "بُعْتُ" لبيان الياء المحذوفة لا للنقل، كما ذهب إليه الأكثرون. ولم يفرقوا مع غير الضمير المرفوع البارز المتحرك لتعذر الضم والكسر قبل الألف في قال باع.

1 في "ه": الياء والياء: لعله سهو من الناسخ رحمه الله.

2 في "ه" نقلوا.

3 "ذوات": إضافة من "ه".

4 ينظر شرح الشافية، للرضي: 1 / 179.

5 في الأصل، ق: فقال. وما أثبتناه من "ه".

(247/1)

وإنما لم 1 يفرقوا بين ذوات الواو والياء في خُفْتُ وهُنْتُ؛ لأنه كان يمكنهم مراعاة البنية والدلالة عليها في خُفْتُ؛ لأن كسرة فاء الفعل تدل على كسرة العين؛ لأن "الكسرة" 2 فيها نقلت إلى الفاء، وفرقوا في قلت وبعْتُ؛ لأن الضمة هي "قُلت" لا تدل على فتح العين، وكسروا الفاء في: "بُعْتُ"، و"هُنْتُ" 3 لتدل على الياء المحذوفة. فإن قلت: احتمال أن يكون مضموم الفاء فُعُل، بضم العين، وأن يكون مكسور الفاء فَعِل، بكسر العين، فيحصل الالتباس. قلنا: يعلم كونه ليس مضموم اللعين بكونه متعديا كقُلْتُه وضُمُّهُ، ولجئ اسم الفاعل على فاعل نحو: قائم وصائم، وهو في مضموم 4 العين نادر كخاثر وحامض. ويعلم كونه مكسور الفاء، ليس فَعِل مكسور العين بمجيء 5 مضارعه على يفْعِل بكسر العين.

1 لفظة "لم": ساقطة من "ه".

2 لفظة "الكسرة": ساقطة من "ق"، "ه".

3 لفظة "هنت" ساقطة من "ه".

4 لفظة "في" ساقطة من "ه".

5 في "ق"، "ه": لجيء.

(248/1)

[معاني أفعال] :

قوله: "وَأَفْعَلٌ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، نَحْوُ: أَجْلَسْتُهُ، وَلِلتَّعْرِيزِ نَحْوُ: أَبْعَثُهُ، وَلِصِرُّورَتِهِ ذَا كَذَا نَحْوُ: أَغَدَّ الْبَعِيرُ، وَمِنْهُ أَحْصَدُ الزَّرْعَ، وَلَوْجُودِهِ عَلَى صِفَةِ نَحْوِ: أَحْمَدْتُه وَأَجَلَنْتُهُ وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ: أَشْكَيْتُهُ، وَمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ: قَلْبْتُه وَأَقْلَنْتُهُ"1. اعلم أن "أَفْعَلٌ" يأتي لمعان كثيرة. أحدها: أن يأتي للتعدية.

ومعنى التعدية: أن يصير ما كان فاعلا للفعل الثلاثي مفعولا لأَفْعَلٍ، موصوفا بأصل الفعل، نحو جلس زيدٌ وأَجْلَسْتُهُ. وثانيها: أن يأتي 2 للتعريض بالشيء 3.

ومعنى التعريض: أن يجعل ما كان فاعلا للفعل الثلاثي معرضا لمصدر الفعل الثلاثي، نحو: باع زيد فرسه وأَبْعَثُهُ؛ أي: عرضته لأن يبيع فرسه وجعلته بسبب 4 منه 5.

-
- 1 عبارة ابن الحاجب من "ق". وفي الأصل: "وأفعل للتعدية غالبا ... " إلى آخره. وفي "ه": "وأفعل للتعدية ... " وهذه العبارة بتمامها نقلها ابن الحاجب عن كتاب المفتاح ص 49 لكنه قال: "لوجوده" على صفة بدلا من: "لوجوده عليها" عند عبد القاهر.
 - 2 "أن يأتي": ساقطة من "ه".
 - 3 في "ق"، "ه": للشيء.
 - 4 في "ه": مسببا.
 - 5 قال سيبويه: "وتحيى أفعلته على أن تعرضه لأمر، وذلك قولك: أقتلته، أي عرضته للقتل". "الكتاب: 4 / 59".

(249/1)

وثالثها: أن يأتي لصيرورة الشيء ذا كذا 1، أي: يصير الفاعل منسوباً إلى ما اشتق منه ذلك الفعل نحو: أَغَدَّ الْبَعِيرُ؛ أي: صار ذا غُدَّة 2 ومنه: أَحْصَدَ الزَّرْعَ؛ أي: صار ذا حصاد 3.

إنما قال: "منه"، ولم يقل "وأحصد الزرع"؛ لأن انتساب الزرع إلى الحصاد على سبيل المجاز؛ لأنه تسمية الشيء باسم ما يتول إليه وهو بالحقيقة للحينونة، أي: حان حصاده؛

فإنه يقال: أحصد الزرع: إذا حان حصاده وإن لم يحصد4.
ورابعها: أن يكون لوجود الشيء5 على صفة. معناه: أن فاعله "16" وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من فعل الثلاثي، وتلك الصفة قد تكون في معنى الفاعل، نحو: "أبخلته"؛ أي: وجدته بخيلا. وقد تكون في معنى المفعول، نحو: أحمدته، أي: وجدته محمودا6.
وخامسا: أن يكون للسلب، أي: لإزالة الفاعل عن المفعول -بمعنى مصدر الثلاثي- نحو: "أشكيتته"؛ أي: أزلت شكايته.

-
- 1 قاله سيبويه. ينظر الكتاب: 4 / 59.
 - 2 ينظر اللسان "غدد". 5 / 3216.
 - 3 في "ق": صار الزرع ذا حصاد.
 - 4 ينظر أساس البلاغة "حصد 128 واللسان: حصد 2 / 894".
 - 5 في "ق"، "ه": شيء.
 - 6 في "ه" وردت العبارة بتغيير طفيف، هكذا: "وتلك الصفة قد تكون في معنى الفاعل وقد تكون المفعول، نحو: أبخلته، أي: وجدته بخيلا، وأحمدته، أي: وجدته محمودا.

(250/1)

وسادسها: أن يكون بمعنى "فعل" نحو قَلْتُهُ1 البيع وأَقْلَتُهُ2، وبَكَرَ وأَبْكَرَ3: إذا أسرع إلى شيء أي وقت كان4.
وقد يجيء للدخول في مكان، نحو: أُنْجِدَ وأَغَارَ، أي: دخل في النَّجْدِ والغُورِ5.

-
- 1 في "ق"، "ه": قلت.
 - 2 ينظر: أساس البلاغة "قليل": 531.
 - 3 قاله سيبويه في الكتاب: 4 / 61.
 - 4 ينظر اللسان "بكر": 1 / 332.
 - 5 حكى ابن فارس: أُنْجِدَ فلان: إذا علا من الغور إلى نجد". "المجمل: نجد" 855.

(251/1)

[معاني: فَعَلَّ:] :

قوله: "وَفَعَّلَ: لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا، نحو: غَلَّقْتُ، وَقَطَّعْتُ، وَجَوَّلْتُ وَطَوَّقْتُ وَمَوَّتَ الْمَالُ، وَلِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ: فَرَّخْتُهُ، وَمِنْهُ فَسَّقْتُهُ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ: جَلَّدْتُهُ وَقَرَّدْتُهُ، وَمَعْنَى "فَعَّلَ" نَحْوُ: زَلَّيْتُهُ وَزَيَّلْتُهُ"1.

اعلم أن "فَعَّلَ" يأتي لمعان:

– أحدها: أن يأتي للتكثير غالبا، إلا أنه إن كان متعديا كان التكثير في متعلقه أي: في مفعوله، نحو: غَلَّقْتُ الأبواب، وَقَطَّعْتُ الأيدي.

1 عبارة ابن الحاجب هذه من "ق". وجاءت مبتورة في الأصل وفي "هـ" ففي الأصل: "وفعل غالبا للتكثير ... إلى آخره، وفي "هـ": "وفعل غالبا ... وهذه العبارة أيضا نقلها ابن الحاجب من كتاب المفتاح ص49.

(251/1)

وإن كان لازما كان التكثير في فاعله، نحو: جَوَّلْتُ وَطَوَّقْتُ؛ أي: أكثرت1 الجولان والطواف ومَوَّتَ المال، أي: هلك. وفيه نظر؛ لأن التكثير ليس في الفاعل بل في الفعل2.

ثم3 اعلم أن المراد بقولنا: "إن التكثير في المفعول" أنه لا يستعمل غلقت بالتضعيف إلا إذا كان المفعول جمعا حتى لو كان واحدا وغلَّق مرات كثيرة. لم4 يستعمل الإغلاق بلا تضعيف إلا على سبيل المجاز.

– وثانيها: أن يأتي للتعدية، نحو: فَرَّخْتُ زَيْدَ وَفَرَّخْتُهُ، ومنه: فسق زيد وفسَّقْتُهُ. وإنما قال: "ومنه فسَّقْتُهُ" ولم يقل "وفسَّقْتُهُ" لأنه قد لا يكون موصوفا بأصل الفعل وهو الفِسْق؛ لأنه بمعنى نسبته إلى الفِسْق [والنسبة إلى الفسق] 5 لا تستلزم ثبوت الفسق6.

1 في النسخ الثلاث: "كثر". والصحيح ما أثبتناه.

2 في "ق": الفاعل.

3 لفظة "ثم" ساقطة من "هـ".

4 في "ق": ثم.

5 ما بين المعقوفين ساقطة من "هـ".

6 وقال الرضي: "قوله" ومنه فسَّقته". إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسماً برأسه، فقالوا: يجيء فَعَلٌ لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به، نحو فسَّقته: أي نسبته إلى الفسق. وسميته فاسقاً، وكذا كَفَّرته، فقال المصنف: يرجع معناه إلى التعدي أي: جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق "شرح الشافية: 1/ 94".

(252/1)

-
- وثالثها: [أن يأتي] 1 للسلب، نحو: جَلَدْتُ البعيرَ وَقَرَّدْتُه أي: أزلت جلده وقراده، يعني: سلخت جلده 2 ونزعت قراده 3.
- ورابعها: أن يأتي بمعنى "فَعَلَ"، نحو: زَلَّتهُ وزَيَّلْتُهُ، أي: فَرَّقْتُهُ.

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 حكاه ابن منظور عن الأزهري. "ينظر اللسان: جلد": 1/ 653.

3 حكاه ابن منظور في اللسان: "قرد": 5/ 3575.

(253/1)

[معاني: فاعَلْ]:

قوله: "وفاعَلٌ لنسبة أصله إلى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقاً بِالْآخِرِ لِلْمُشَارَكَةِ صَرِيحاً، فَبَجِيءُ الْعَكْسِ ضِمْنًا، نَحْوُ: ضَارَبْتُهُ، وَشَارَكْتُهُ 1 وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّياً، نَحْوُ: كَارَمْتُهُ، وَشَاعَرْتُهُ، وَالْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ مُغَايِرٍ لِلْمُفَاعَلِ مُتَعَدِّياً إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ: جَادَبْتُهُ الثوب، بخلاف شاتمته، وبمعنى "فَعَلَ" نحو: سافرت 2.

اعلم أن "فاعَلْ" يأتي لمعان:

- أحدها: أن يأتي غالباً لنسبة مصدر الفعل الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقاً بالأمر الآخر "مشاركاً له" 3، وينعكس ضمناً، أي:

1 قاله سيبويه في الكتاب: 4/ 68.

2 العبارة: بتمامها من "ق" وجاءت مبتورة في الأصل وكذلك في "ه". إذ جاءت في الأصل، هكذا: "وفاعَلٌ لنسبة أصله إلى أحد الأمرين" إلى آخره. وفي "ه": "وفاعَل

لنسبة أصله إلى أحد الأمرين "إلى آخره". وفي "هـ": "وفاعل لنسبة أصله" وهذه العبارة بتمامها نقلها ابن الحاجب أيضا عن كتاب المفتاح، ص 49.
3 في "هـ": مشاركته.

(253/1)

ويكون لنسبة مصدر الفعل الثلاثي إلى الأمر الثاني متعلقا بالأمر الأول مشاركا له ضمنا نحو: ضاربٌ زيدٌ عمرا فإن "ضارب" لنسبة الضرب إلى زيد، متعلقا بعمره مشاركا له 1 صريحا.

ويلزمه 2 نسبة الضرب إلى عمرو متعلقا بزيد مشاركا له؛ لأن من شارك زيدا في شيء شاركه زيد في ذلك الشيء.

ولأجل أن "فاعل" لنسبة مصدر الفعل الثلاثي [إلى 3 أحد 4] الأمرين متعلقا بالأمر الآخر مشاركا له في أصل الفعل صار "فاعل" المبني من "فعل" 5 اللازم متعديا إلى مفعول لتضمنه إسناد أصل فعله إلى أحد الأمرين وتعلقه 6 بالأمر الآخر ومشاركته إياه نحو: "كارمته"، وصار "فاعل" المبني من "فعل" 7 المتعدي إلى واحد متعديا إلى مفعولين 8، نحو: جَذَبَ زَيْدٌ الثَّوْبَ، وجاذبت زيدا الثوب، إلا أن يكون المشارك وهو مفعول "فاعل" في المعنى هو مقتضى أصل ذلك الفعل الذي اشتق منه "فاعل" لاتحاد المشارك ومقتضى أصل ذلك الفعل، نحو "زيد" في: شامتُ زيدا، فإنه

1 لفظة "له" ساقطة من "هـ".

2 في "هـ" ويلزم منه.

3 لفظة "إلى" ساقطة من "هـ".

4 في "ق": الواحد، بدلا مما بين المعقوفتين.

5 في "ق": الفعل.

6 في الأصل: "متعلقا". وما أثبتناه من "ق"، "هـ".

7 في "هـ": الفعل.

8 في "هـ": المفعول.

(254/1)

- مشارك فاعل "شاتم" ومقتضى أصل شتم، بخلاف: جاذبت "17" زيدا الثوب، فإن 1
المشارك "المتكلم" 2 في "جاذب" هو "زيد" ومقتضى أصل فعله هو "الثوب"، ولهذا
تعدى "جاذب" إلى مفعولين و"شاتم" إلى مفعول واحد.
- وثانيها: أن يأتي بمعنى 3 "فَعَلَ"، يعني للتكثير، نحو: ضاعفت، بمعنى 4: ضَعَفْتُ،
وناعمت بمعنى نَعَمْتُ 5.
- وثالثها: أن يأتي بمعنى "فَعَلَ" نحو: سافرت 6.
- ورابعها: أن يأتي بمعنى "أَفْعَلَ"، نحو: عافاك الله، وطارقت النعل، بمعنى: أعفأك الله،
وأطرقت النعل 7.

- 1 في "ه": وإن.
2 لفظة "المتكلم" ساقطة من "ه".
3 بمعنى: ساقطة من "ه".
4 في "ه": لمعنى.
5 قاله سيبويه في الكتاب: 68 / 4.
6 أي: سافرت بمعنى سفرت. وظاهر هذه العبارة أن الثلاثي من هذه المادة مستعمل،
ويؤيده ما في الصحاح واللسان، قال ابن منظور: "ويقال: سفرت أسفر سفورا: خرجت
إلى السفر، فأنا سافر وقوم سَفَرٌ" مثل صاحب وصَحَب "اللسان: سفر": 3 / 2024.
7 ذكره سيبويه في كتابه: 68 / 4.

(255/1)

[معاني: تَفَاعَلَ]:

قوله: "وتَفَاعَلَ: لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا، نحو: تَشَارَكَا، وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ
مفعولا عن فاعلٍ، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ،
نحو: تَجَاهَلْتُ وَتَغَافَلْتُ 1. وَمَعْنَى "فَعَلَ" نَحْوُ: تَوَانَيْتُ، وَمُطَاوَعٍ "فَاعِلٍ" نَحْوُ: بَاعَدْتُهُ
فَتَبَاعَدَ 2.

اعلم أن "تَفَاعَلَ" يأتي لمعان:

- أحدها: أن يأتي لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ 3 فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا، نَحْوُ: تَضَارَبَا أو تَضَارَبُوا،
أي: اشتركا أو اشتركوا في الضرب 4. "ومن أجل" 5 أنهما أو أهم 6 اشتركوا في الضرب

صريحاً نقص "تَفَاعَلَ" مفعولاً عن "فاعل"؛ لأن نسبة أصل الفعل في تفاعل إلى أمرين فصاعداً على سبيل التشارك صريحاً، ونسبة أصل الفعل في

1 نقل ابن الحاجب هذه العبارة أيضاً من كتاب المفتاح، ص 50.

2 عبارة ابن الحاجب فيها من "ق". وفي الأصل: "وتفاعل ... " إلى آخره. وفي "ه": "وتفاعل".

3 في "ه": الأمرين.

4 واعترض الرضي على قول المصنف ههنا: "لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً" بقوله: "لا شك أن في قول المصنف قبلُ" لنسبة أصل إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر صريحاً" وقوله ههنا: "لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً" تخليطاً ومجمجة؛ وذلك أن التعليق المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان، لا لفظيان، ومعنى "ضَارَبَ زيدَ عمراً" و"تضارب زيد وعمرو" شيء واحد، كما يجيء. فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت، فكما أن للمضاربة تعلقاً بعمرو صريحاً في قولك: "ضارب زيداً عمراً فكذا للتضارب في" تضارب زيد وعمرو" تعلق صريح به ... ".

"شرح الشافية 1/ 100".

5 في "ه": ولأجل.

6 في "ق": أنهم أو أنهما.

(256/1)

فاعل أحدهما صريحاً وإلى الآخر ضمناً فصار 1 "تَفَاعَلَ" المبني من "فَاعَلَ" المتعدي إلى واحد غير متعد، نحو: تضاربنا، وصار "تفاعل" المبني من "فاعل" المتعدي إلى مفعولين متعدياً إلى واحد نحو: تجاذبنا الثوب. وقال بعضهم في الفرق بين "فاعل" و"تفاعل" من حيث المعنى وإن اشتركا في صدور الفعل عن اثنين فصاعداً أن البادي بالفعل في فاعل -وهو الفاعل- معلوم، وفي "تفاعل" غير معلوم 2 ولهذا يقال في: "ضارب زيد عمراً" على سبيل الاستبعاد

1 في "ق": صار.

2 وفي الفرق بين "فاعل" و"تفاعل" قال الرضي: "والأولى ما قال المالكي، وهو: أن

"فَاعِلٌ" لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك فيهما معنى، و"تفاعل" للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى "شرح الشافية: 1/ 100، 101". ثم استطرد الرضي قائلاً: "ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين "فاعل" و"تفاعل" في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب "فاعل" هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب، بخلاف باب "تفاعل"، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي -رضي الله تعالى عنهما- لبعض من خاصمه: "سفيه لم يجد مسافها"؛ فإنه رضي الله عنه سمى المقابل له في السفاهة مسافها، وإن كانت سفاهته -لو وجدت- بعد سفاهة الأول. وتقول: "إن شتمتني أشاتمك" ونحو ذلك، فلا فرق من حيث المغزى والمقصد الحقيقي بين البابين؛ بل الفرق بينهما من حيث التغير عن ذلك المقصود، وذلك إنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات أحدهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع، وكذا إعراباتها ..."، وهذا ما قاله أبو حيان، حيث قال في ص84/ ج1 من ارتشاف الضرب: "فاعل: لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك فيهما معنى نحو: ضارب زيدا عمرا" وقال في ص83 منه: "وتفاعل، فيكون للاشتراك في الفاعلية لفظاً وفيها وفي المفعولية معنى: "نحو: تضارب زيد وعمرو".

(257/1)

والإنكار، أضارب زيد عمرا أم ضارب عمرو زيدا ولم يقل ذلك 1 "في" 2: تَضَارَبَ زيدٌ عمروٌ.

- وثانيها: أن يأتي للدلالة على أن الفاعل أظهر أن معنى مصدر ثلاثيه حاصل له والحال أنه منتف عنه نحو: تجهل زيد وتغافل، فإن زيدا أظهر أن الجهل حاصل له، وأن 3 الغفلة حاصلة له مع أنهما ليسا حاصلين "له" 4.

- وثالثها: أن يأتي بمعنى "فَعَلَ" نحو: تَوَانَيْتُ في الأمر، أي: وَنَيْتُ من الونى وهو الضعف 5.

- ورابعها: أن يأتي مطاوع "فاعل" نحو: باعَدْتُه فتَبَاعَدَ.

1 لفظة "ذلك" ساقطة من "ق".

2 لفظة "في" إضافة من "ق"، "ه".

3 لفظة "أن" ساقطة من "ق".

4 "له": ساقطة من "ق"، "ه".

5 ينظر اللسان "وئ" 6 / 4928.

(258/1)

[معاني: تَفَعَّلَ]:

قوله: "وَتَفَعَّلَ: لِمَطَاوَعَةِ 'فَعَّلَ' نَحْوُ: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَلِلتَّكَلُّفِ نَحْوُ: تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ، وَلِلإِتِّخَاذِ نَحْوُ: تَوَسَّدَ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ [تَأْتَمُّ، وَتَخَرَّجَ] 1، وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مُهْلَةٍ نَحْوُ: تَجَرَّعْتُهُ وَمِنْهُ: تَفَهَّمْ، وَمِمَّا مَعْنَى اسْتَفْعَلَ نَحْوُ: تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ" 2.

اعلم أن تفعل يأتي لمعان:

– أحدها: أن يأتي مطاوع "فَعَّلَ" نحو: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ. ومعنى المطاوعة صدور فعل عن فعل، نحو صدور التَكَسَّرَ عن التَكْسِيرِ، فيقال: "تَكَسَّرَ" الذي مصدره "وهو" 3 التَكْسِيرُ صادر عن مصدر "كَسَرَ" الذي هو التَكْسِيرُ 4، [فيكون مطاوعا] 5 "ل" كسر، وكَسَرَ مطاوع تكسَّر.

– وثانيها: أن يأتي للتكلف 6، يعني ليدل على أن فاعله تكلف حصول معنى مصدر ثلاثيه له ليتمرن فيحصل له معنى مصدر ثلاثيه، نحو: تَشَجَّعَ، وَتَحَلَّمَ فإنه يتكلف حصول

1 العبارة التي بين المعقوفتين نقلها ابن الحاجب أيضا من كتاب المفتاح، ص 50. وزاد فيها لفظة "تأتم" فقط.

2 العبارة بتمامها من "ق". وفي الأصل: "وتفعل: لمطاوعة فعل ... " إلى آخره. وفي "ه": "وتفعل: لمطاوعة ...".

3 "وهو": إضافة من "ق"، "ه".

4 في الأصل: الذي مصدره هو التَكْسِيرُ. وحذفنا لفظه "مصدره" لأنها تكررت ولا معنى لها. ويؤيده عدم وجودها في "ق"، "ه".

5 في "ق"، "ه": مطاوع، بدلا مما بين المعقوفتين.

6 في الأصل: التكلف. تحريف. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(259/1)

- الشجاعة والحلم 1 له ليتمرن فيحصل له الشجاعة والحلم.
- والفرق بين "تفعل" و"تفاعل" مع اشتراكهما في أن أصلهما ليس حاصلًا للفاعل وأن الفاعل فيهما يظهر حصوله له، أن الفاعل في "تحلم" يطلب أن يكون حليما والفاعل في تجاهل لا يطلب أن يكون جاهلا.
- وثانيها: أن يأتي للاتخاذ، يعني: لاتخاذ أصل ما اشتق منه ذلك الفعل نحو: توسدت الحجر؛ أي: اتخذت الحجر وسادة. ومنه تبنّاه.
- ورابعها: أن يأتي للتجنب، يعني ليدل على أن الفاعل جانب ما اشتق الفعل منه، نحو: تأمّ زيد، وتحرّج؛ "يعني" 2: جانب زيد الإثم والحرّج.
- وخامسها: أن يأتي للعمل المتكرر في مهلة؛ يعني ليدل على أن ما اشتق منه ذلك الفعل، وهو تفعل حصل 3 للفاعل مرة بعد مرة، نحو: تجرّعته، أي: فعّلته 4 جرعة بعد جرعة، ومنه: تفهّمتُ المسألة أو الكتاب، أي "18": فهمتها بالتدريج لا دفعة.
- وسادسها: أن يأتي بمعنى استفعل، يعني 5 لطلب أصل الفعل؛ لأن "استفعل" لطلب أصل الفعل غالبا، نحو: تكبّر وتعظّم، أي: طلب أن يكون كبيرا وعظيما.

1 في الأصل: والحكم. تحريف.

2 لفظة "يعني" إضافة من "ق"، "ه".

3 في "ه": حاصل.

4 في "ق"، "ه": جعلته.

5 لفظة "يعني" ساقطة من "ه".

(260/1)

[معاني انْفَعَلَ] :

قوله: "وانْفَعَلَ لِأَرْمَ، مطاوعُ "فَعَلَ"، نَحْوُ: كَسَرْتُهُ فَاَنْكَسَرَ وجاءَ مُطَاوَعُ أَفْعَلَ، نَحْوُ: أَسْفَقْتُهُ فَاَنْسَفَقَ، وَأَرْعَجْتُهُ فَاَنْرَعَجَ قَلِيلًا. وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْيِيرِ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ "انْعَدَمَ" خطأ" 1.

اعلم أن "انفعل" لا يكون إلا لازما؛ لأن معناه حصول الأثر وهو مطاوع "فعل" غالبا، نحو: كَسَرْتُهُ فَاَنْكَسَرَ، وَحَطَمْتُهُ فَاَنْحَطَمَ.

وقد جاء قليلا مطاوع "أَفْعَلَ" نحو: أَسْفَقْتُ الباب، أي: رَدَدْتُهُ فَاَنْسَفَقَ 2، وَأَرْعَجْتُهُ

فانزَعَجَ.

ويختص بالعلاج؛ لأنه وضع لحصول أثر فخصوه بما يظهر أثره وهو العلاج، تقوية للمعنى الذي وضع له، وظهور الأثر عن 3

-
- 1 العبارة بتمامها من "ق". وفي الأصل: "وانفعل لازم مطاوع فعل ... " إلى آخره. وفي "ه": وانفعل ... ". والعبارة بتمامها نقلها ابن الحاجب بلفظها عن كتاب المفتاح، ص50 "غير أنه زاد فيها مثالا وهو: أسفقتة فانسفق".
 - 2 حكى صاحب اللسان عن أبي زيد قوله: "سفقت الباب وأسفقتة إذا رددته" اللسان "سفق": 3/ 2030.
 - 3 في "ق": من.

(261/1)

غير العلاج غير ظاهر، ولهذا لا يقال: علمته فانعلم، ولا قصدته فانقصد، ولا عدمته فانعدم؛ لأن العلم والقصد 1 والعدم غير علاج ويقال: قُلْتُه فأنقَلْ؛ لأن القول علاج؛ لأن القائل يعمل في تحريك لسانه وإنما ذكر اللازم ليعلم أن "انفعل" 2 لا يجيء إلا لازما.

وإنما ذكر المطاوع بعد ذكر اللازم؛ لأن اللازم قد لا 3 يكون مطاوعا لشيء كَقَعَدَ 4 وقد يكون مطاوعا لشيء [نحو انكسر] 5، فذكر أنه مع كونه لازما مطاوع فَعَلْ وَأَفْعَلْ، لا مطاوع 6 غيرهما.

-
- 1 والقصد: ساقطة من "ه".
 - 2 في "ق": الفعل.
 - 3 لفظة "لا" ساقطة من "ه"، "ق".
 - 4 كقعد: ساقطة من "ه"، "ق".
 - 5 ما بين المعقوفتين ساقطة من "ق"، "ه".
 - 6 لفظة "مطاوع" ساقطة من "ه".

(262/1)

[معاني: افْتَعَلَ]:

قوله: "وافْتَعَلَ: لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِبًا نَحْوُ: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وَلِلْإِتِّخَاذِ نَحْوُ: اشْتَوَى وَلِلتَّفَاعُلِ، نَحْوُ: اجْتَوَزُوا، وَلِلتَّصَرُّفِ، نَحْوُ: اكْتَسَبَ¹".

اعلم أن افْتَعَلَ يأتي لمعان:

- أحدها: أن يأتي للمطاوعة غالباً نحو: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وَأَنْعَمَ وَشَوَيْتُهُ فَاشْتَوَى وَانْشَوَى.
- وثانيها: أن يأتي للإِتِّخَاذِ، نحو: اطْبَخَ، وَاشْتَوَى، أي: 2 اتَّخَذَ طَبِيخًا وَشَوَاءً لِنَفْسِهِ³.
- وثالثها: أن يأتي للمفاعلة، نحو اختصموا واجتوروا، إذا 4 تخاصموا وتجاوروا، واعلم أنه لو قال للتفاعل كان أولى.
- ورابعها: أن يأتي للتصرف في تحصيل ذلك الفعل الذي يقتضي مفعوله؛ ولهذا قال سيبويه: معنى كسبت المال: أصبته ومعنى اكتسب المال تصرفت "فيه"⁵، 6 "تنبيهها على أن الثواب يحصل بأدنى ملابسة المئاب عليه، وأن العقاب إنما

1 نقل ابن الحاجب هذه العبارة أيضا عن عبد القاهر، إلا أنه غيّر فيها قليلا؛ ففي المفتاح "ص50" قال عبد القاهر: "وافْتَعَلَ: لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِبًا، نَحْوُ غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وَلِلْإِتِّخَاذِ، نَحْوُ: اطْبَخَ وَاشْتَوَى. وَلِلتَّصَرُّفِ نَحْوُ: اكْتَسَبَ. وَلِلْمُفَاعَلَةِ، نَحْوُ: اجْتَوَزُوا واختصموا".

2 في "ق"، "هـ": إذا.

3 وفي اللسان "طبخ": 4 / 2632، 2633: "طبخ القدر واللحم يطبخه ويطبخه طبخا، واطبخه الأخيرة عن سيبويه" فانطبخ واطْبَخَ، أي: اتخذ طبخا، افْتَعَلَ، ويكون الاطباخ اشتواء واقتدارا".

4 في "هـ": أي.

5 لفظة "فيه" إضافة من "هـ".

6 في الكتاب "4 / 74": "وأما كسب فإنه يقول أصاب، وأما اكتسب فهو التصرف والطلب".

(263/1)

يحصل بعد التصرف وإظهار ما يقتضي حصول المعاقب عليه فيه¹، ولهذا قال الله تعالى: [لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت] 3، 4.

1 "فيه": ساقطة من "ق".

2 لفظ الجلالة نقص من "ق".

3 سورة البقرة: من الآية "286".

4 العبارة التي وضعت بين معقوفتين فيها تقديم وتأخير في "هـ"، هكذا: "ولهذا قال الله تعالى: {لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ} تنبيهها على أن الثواب يحل بأدنى ملابسة المئاثب عليه وأن العقاب يحصل بعد التصرف وإظهار ما يقتضي حصول المعاقب عليه".

(264/1)

[معاني: استفعل]:

قوله: "وَاسْتَفْعَلَ لِلسُّؤَالِ غَالِبًا: إِمَّا صَرِيحًا، نَحْوُ: اسْتَكْتَبْتُهُ، أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ اسْتَخْرَجْتُهُ، وَلِلتَّحْوِيلِ نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّينَ، وَ"إِنَّ الْبُعَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ". وَقَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى "فَعَلَ" نَحْوُ: قَرَّ وَاسْتَقَرَّ1".

واعلم أن استفعل يأتي لمعان:

– أحدها: أن يأتي للسؤال غالبا، وذلك السؤال إما أن يكون صريحا نحو: استكتبته، أي: طلبت منه الكتابة، وإما أن يكون غير صريح نحو: استخرجت الوتد من الحائط، فإنه لا يكون ههنا طلب الخروج من الوتد

1 العبارة بتمامها من "ق". وفي الأصل: "واستفعل للسؤال غالبا ... " إلى آخره وفي "هـ": "واستفعل ... " وهذه العبارة نقلها ابن الحاجب عن عبد القاهر، من كتابه المفتاح ص51".

(264/1)

تحقيقا، بل مجرد تخيل في قصد الخروج فَنَزَلَ التَّخِيلُ في قصد الخروج منزلة طلب الخروج1.

– والثاني: أن يأتي للتحويل2 أي: لتحويل فاعله إلى ما اشتق منه الفعل حقيقة، نَحْوُ: "اسْتَحْجَرَ الطِّينَ"، وَ"إِنَّ"3 الْبُعَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ4، أي: يتحول5 الطين إلى صفة

الحجر، والبُعَاث بأَرْضُنَا يتحول إلى صفة النسر.
[اعلم أنه إن أُريد به 6 تحوله إلى صفة المشتق منه فالأولى أن يقال أن يأتي للتشبه، وإن أُريد بـ"استحجر الطين" تحويله إلى الحجر فإنه يكون التحول 7 حقيقة] 8.

-
- 1 وهذا المعنى ذكره سيبويه في كتابه "4 / 70.
 - 2 قال سيبويه: "وقالوا في التحويل من حال إلى حال هكذا، وذلك "قولك": استنوق الجمل، واستتيست الشاة" "الكتاب: 4 / 71".
 - 3 لفظة "أن" إضافة من "ه".
 - 4 البعاث – بضم الباء وكسرهما وفتحها: ضعاف الطير "ينظر اللسان: بعث". وهذا مثل يضرب للضعيف يصير قوياً، وللذليل يعز بعد ذل. وجاء في اللسان "بعث": "يضرب مثلاً للئيم يرتفع أمره، وقيل: معناه أي من جاورنا عزبنا"، "ينظر المثل في: مجمع الأمثال "1 / 10 – دار الفكر"، والمفتاح "51" وشرح الشافية للرضي "1 / 111" واللسان: بعث 1 / 318.
 - 5 في "ه": تحول.
 - 6 لفظة "به" إضافة من "ق".
 - 7 في "ق": للتحول.
 - 8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(265/1)

– والثالث: أن يأتي بمعنى فَعَلَ، نحو: قَرَّ واستَقَرَّ 1، 2.

-
- 1 ينظر الكتاب: 4 / 71.
 - 2 لم يذكر ابن الحاجب معاني: افعول وافعول وافعل وافعال، في الشافية. ولم يستدرکها عليه ركن الدين ههنا، وهذه المعاني قد ذكرها عبد القاهر، حيث قال في المفتاح ص51: "وافعول مبالغة "فعل" و"أفعل" كاخشوشن، واعشوشب. و"افعول" مثله في المبالغة نحو: اعلوط، واخروط، واجلوذ. وافعل وافعال للألوان والعيوب، نحو ابيض وابيض، واعور واعوار. وافعال أبلغ" وهذه المعاني قد استدرکها الرضي في شرحه وذكرها وذكر أمثلتها وشرحها. "ينظر شرح الشافية: 1 / 112،

113" وقد التيس الأمر على محقق كتاب المفتاح: فذكر في حاشية "28" من ص51 أن ابن الحاجب ذكر هذه الأوزان الأربعة الأخيرة وأمثلتها بتصرف يسير، وأشار إلى شرح الرضي 1/ 112، 113. والحق أن الذي ذكرها هو الرضي وليس ابن الحاجب، فهي ليست مذكورة في متن الشافية "ص3" ضمن معاني الأبنية.

(266/1)

[أبنية الرباعي]:

قوله: "وللرباعي المجرد بناء واحد، نَحْوُ: دَخَرَجْتُهُ وَدَرَبَجَ 1، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ: تَدَخَّرَجَ، وَخَرَجَجَمَ، وَاقْشَعَرَّ 2، وهي لازمة 3".
اعلم أن للرباعي 4 المجرد عن الزوائد بناء واحدا وهو "فَعَّلَل"، ولم يتصرفوا كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها لثقل الرباعي.

1 ينظر المفتاح، ص45.

2 ينظر المصدر السابق، ص46، وأطلق عبد القاهر على الأفعال المزيدة مصطلح الأفعال المشبعة.

3 العبارة بتمامها من "ق". وجاءت في الأصل "وللرباعي المجرد ... " إلى آخره وفي "ه": "وللرباعي المجرد ...".

4 في الأصل: "الرباعي". وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(266/1)

وإنما جوزوا استعمال الفتحات الثلاث فيه لخفتها، وإنما سكنوا الثاني طلبا للخفة؛ لأنه ليس في كلامهم أربع حركات "19" متوالية في كلمة واحدة، لما فيه من الاستثقال. وإنما كان الثاني أولى بالتسكين؛ لأنه يتعذر تسكين الأول لامتناع الابتداء بالسكن، وكذا الرابع لوجوب بناء الماضي على الفتح ما لم يتصل به [واو ولا] 1 ضمير مرفوع بارز متحرك، وكذا الثالث؛ لأنه يلزم منه التقاء الساكنين على غير حدة؛ لأنه قد يسكن الرابع وذلك إذا اتصل به ضمير مرفوع بارز متحرك، وهو قد يكون متعديا نحو: دحرجت الحجر وقد يكون "غير 2" متعد، نحو: دَرَبَجَ الرجل، إذا طَاطَأَ رأسه وبَسَطَ

ظُهره 3.

وللرباعي المزيد فيه ثلاث أبنية:

أحدها: تَفَعَّلَ نحو "تدحرج".

- والثاني: افْعَلَّلَ نحو "اخرنجم" يقال: حرّجت الإبل فاحرنجمت، إذا رددتها فارتد بعضها إلى بعض فاجتمعت 4.

- والثالث: افْعَلَّلَ نحو "افشعر" 5، لأن الهمزة والراء الثانية زائدتان مثل "أحمر".

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

2 لفظة "غير" إضافة من "ق"، "ه".

3 قاله صاحب اللسان. "ينظر: دريخ" 2 / 1350 وذكر ابن جني أن الأفعال الرباعية المبنية للفاعل لا تكون إلا على مثال "فعل" فقط "ينظر المنصف: 1 / 28".

4 ينظر اللسان "حرجم": 2 / 824.

5 من القشعريرة. "ينظر اللسان: قشعر": 5 / 3638.

(267/1)

[الفعل المضارع وأبوابه]:

قوله: "المضارع بزيادة حرف المضارعة عَلَى الماضي؛ فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا عَلَى "فَعَلَ" كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ حَرْفَ حَلْقٍ غَيْرِ أَلِفٍ، وَشَدَّ: أَبَى يَأْبَى: وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فعامرية، وَرَكَنَ يَرَكُنُ من التداخل" 1.

اعلم أن المضارع يحصل بزيادة حرف المضارعة، أعني الهمزة أو النون أو التاء أو الياء على الماضي 2.

ثم إن كان الماضي مجردا عن الزوائد على وزن "فَعَلَ" -بفتح العين- أسكنت فاؤه وكسرت عينه في المضارع، أو ضمت نحو:

1 عبارة ابن الحاجب من "ق". وجاءت في الأصل: "والمضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي ... " إلى آخره. وفي "ه": والمضارع ... ".

2 عن تعريف المضارع وما يعرف به، قال عبد القاهر: "والمضارع: ما دل على زماني الحال والاستقبال ويسمى حاضرا أو مستقبلا، ك"يفعل"، ويعرف بأن تتعقب على أوله

الهمزة والنون والتاء والياء ويكون آخره مرفوعا ومنصوبا ومجزوما، ما لم يتصل به ضمير جماعة النساء، نحو: "يضربن" "المفتاح: 53، 54".

(268/1)

ضَرَبَ يضرب، وقتل يقتل، وإنما لم يتعرض لسكون الفاء لظهوره أو فتحت عينه إن كانت عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق غير ألف غالبا نحو: نَحَبَ ينحَب 1 ومنع يمنع 2.

وقد يأتي عينه مضموما أو مكسورا مع وجود حرف الحلق، نحو: دَخَلَ يدخل، ونَبَحَ ينبَح. وقد شذ: فَعَلَ يفعل -بفتح العين فيهما- نحو: أَيْ يَأْي 3. وإنما جَوَزَه 4؛ لأن الياء ينقلب إلى حرف الألف الذي هو حرف الحلق، لتحركها وانفتاح ما قبلها 5 فتكون من الذي لامه حرف حلق 6. واعلم أن في عَدِّ الألف من حروف الحلق نظرا. [حيث إن غيره لم يعد الألف من حروف الحلق] 7.

1 في الأصل: نَحَتَ ينحت: وما أثبتناه من "ق"، "ه".
2 ينظر ما قاله الرضي حول علة فتح عين المضارع إن كانت عينه أو لامه من حروف الحلق غير الألف، في شرح الشافية "1/ 118، 119".
3 وحكى سيبويه في "أَبَى يَأْي" لغة ثانية، قال: "وقالوا: أَيْ يَأْي، فشبهوه بِقَرَأَ وفي "يَأْي" وجه آخر: أن يكون مثل: حسب يحسب، فُتِحَا كَمَا كُسِرَا "الكتاب: 4/ 105".

4 في "ق"، "ق": "جوزوه".
5 قال سيبويه: "اتبعوا الأول، يعني في يَأْي؛ لأن الفاء همزة" "الكتاب: 4/ 105" وقال أبو سعيد السيرافي: "وقد دل هذا أن سيبويه ذهب في أَيْ يَأْي أنهم فتحوها من أجل تشبيهه ما الهمزة فيه أولى بما الهمزة فيه أخيرة ومثله: عضضت يعض". "شرح السيرافي بهامش الكتاب 2/ 254 "بولاق".
6 في "ق"، "ه": الحلق.
7 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

(269/1)

ومما شذ أيضا: جَيَّ الخراج يَجْبَاهُ1، ووَذَرَ يَذَرُ2 وقال 3 في الصحاح4: "قال أبو عبيدة5 عَصَصْتُ -بالفتح- لغة في الرَّبَاب6 فعلى هذا عَصَّ يَعَصُّ في الرَّبَاب من الشاذ.

وأما قلَى يقلَى، بفتح العين فيهما فليس بصحيح7، وإنما هو8 لغة عامرية9. وأما رَكَن يَرَكُن -بفتح العين فيهما- كما

1 حكاه سيبويه: "ينظر الكتاب: 4 / 105" وقال في اللسان: "جَيَّ الخراج والمال والخوض يَجْبَاه ويَجْبِيه: جمعه وجَيَّ يَجِيَّ مما جاء نادرا مثل أَبِي يَأْبِي؛ وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ، وهذا يَهْدَأ "جَيَّ": 1 / 541.

2 وَذَرَ يَذَرُ -بالفتح فيهما- شاذ؛ لأن المسموع: وَذَرَ يَذَرُ، ووَذَرَ يَذَرُ. "ينظر اللسان: وذر: 6 / 4805".

3 الواو ساقطة من "ق".

4 في "عضض": 3 / 1091.

5 يعني أبا عبيدة معمر بن المثنى "سبقت ترجمته".

6 في اللسان "عض" 4 / 2986: "وحكى الجوهري عن ابن السكيت: عضضت باللقمة فأنا أعص، وقال أبو عبيدة: عضضت -بالفتح- لغة في الرباب. قال ابن بري هذا تصحيف على ابن السكيت. والذي ذكره ابن السكيت في كتاب الإصلاح: عَصَصْتُ باللقمة فأنا أعصّ بها عَصَصًا. قال أبو عبيدة: وعَصَصْتُ -بالفتح- لغة في الرَّبَاب". 1. هـ. وينظر كذلك الصحاح: "عض": 3 / 1091 وعلى كل فقد حكى سيبويه هذه اللغة -أعني: عَصَصْتُ تَعَصُّ- في كتابه "4 / 106" وهو أسبق من ابن السكيت، حيث توفي سيبويه قبل أن يولد ابن السكيت بست سنوات.

7 قال سيبويه: "وأما جَيَّ يَجِيَّ، وقلَى يقلَى فغير معروفين إلا من وُجِيهٍ ضعيف، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما". "الكتاب: 4 / 106".

8 لفظة "هو" ساقطة من "ه".

9 وفي اللسان أنها لغة طيء. "قلَى": 5 / 3731.

حكاة1 أبو عمرو فإنه من اللغة المتداخلة؛ يعني أن ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع2، وركن يركن -بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع لغتان، فأخذ الماضي من اللغة الأولى والمضارع من اللغة الثانية، فقل: ركن يركن -بفتح العين فيهما3- وقال بعضهم: إن قلّى يقلّى لغة في قلّى يقلّى؛ فإن صح هذا كان قلّى يقلّى -بفتح العين فيهما- من اللغة المتداخلة4 أيضا.

قوله: "ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها، والكسر فيهما بالياء"5. يعني: إذا كان الماضي على فَعَلَ -بفتح العين- لزموا ضم العين في المضارع في الأجوف والناقص الواويين نحو: قام يقوم، ودعا

1 في "ه": كما رواه.

2 في الأصل: المستقبل.

3 قاله الجوهري في الصحاح "ركن": 5/ 2126 ونقله عنه ابن منظور في اللسان

"ركن": 3/ 1721 وينظر شرح الشافية، للرضي: 1/ 125.

4 وأن تكون لغة طائية؛ لأنهم يجوزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسورة ما قبلها، نحو "بَقَى" في "بَقِيَ" و"دَعَى" في "دُعِيَ" وغير ذلك. ينظر شرح الشافية، للرضي: 1/ 125.

5 عبارة ابن الحاجب من "ق". وفي الأصل: "ولزم الضم ... " إلى آخره وفي "ه": "ولزموا الضم ...".

(271/1)

يدعو؛ لمناسبة الضمة الواو؛ لأنهم1 لو كسروا العين لزم التغيير وهو قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ولزموا كسر العين في المضارع في الأجوف والناقص اليائين، نحو: باع يبيع، رمى يرمي؛ لمناسبة الكسرة الياء؛ ولأنهم لو ضموا العين لزم التغير "20" وهو قلب الياء واوا لضم ما قبلها. قوله: "ومن قال طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحْتُ، وَتَوَهَّتُ وَأَتَوَهَّتُ؛ فَطَاحَ يَطِيحُ، وَتَاهَ يَتِيهُ شَادَّ عِنْدَهُ أَوْ من التداخل"2.

اعلم أن هذا جواب عن سؤال مقدر3، وتقدير السؤال: أنكم قلتم إن4 الماضي إذا كان على فعل -بفتح العين- في الأجوف بالواو، لا يكون مضارعه إلا على يفعل -

بضم العين، وطَّاح وتَّاه "فعل"، من الأجوف، بالواو لقولهم: طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ؛ مع أنه جاء طاح يطيح، وتاه يتيه، وهو: فَعَلَ يَفْعِلُ -بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع؟

وأجاب عنه بأن من يقول: طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ، وهو أَطَوَّحُ منه وأَتَوَّهُ منه للتفصيل، فَطَّاحَ يَطِّحُ وتَّاهَ يَتِّيهُ، شاذٌّ عِنْدَهُ أَوْ من اللغة

1 في "ق" ولأنهم.

2 عبارة ابن الحاجب من "ق". وفي الأصل: "ومن قال طوحت وأطوح ... " إلى آخره وفي "ه": "ومن قال طوحت ... ".

3 لفظة "مقدر" ساقطة من "ق".

4 لفظة "إن" ساقطة من "ق"، "ه".

(272/1)

المتداخلة؛ وذلك لأنه جاء: طَاحَ يَطُوحُ وتَاهَ يَتُوهُ حينئذ بالواو 1 وجاء: طاح يطيح، وتاه يتيه بالياء 2.

اعلم 3 أن القول بأن طاح يطيح، وتاه يتيه من اللغة المتداخلة عند من يقول: طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ بعيد؛ لأنه إن لم يقل طَيَّحْتُ وتَيَّهْتُ لم يكن عنده متداخلا بل شاذًا وإن قال به فهو من الأجوف اليائي، وكذا إن قال به غيره، وحينئذ لا يكون شاذًا ولا متداخلا، [على أن التداخل لا يتصور ضمنا؛ لأن صورة الماضي في التغيير واحدة] 4 وأما فإن قال طَيَّحْتُ وتَيَّهْتُ، فطَاحَ يَطِّحُ، وتَاهَ يَتِّيهِ جاء على القياس 5.

1 في "ق"، "ه": بالواو حينئذ.

2 قال سيبويه: "وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنهما فَعَلَ يَفْعِلُ بمنزلة حَسِبَ يَحْسِبُ. وهي من الواو وبذلك على ذلك طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ، وهو أَطَوَّحُ منه وأَتَوَّهُ منه، فإنما هي فَعَلَ يَفْعِلُ من الواو كما كانت منه فَعَلَ يَفْعِلُ، ومن فَعَلَ يَفْعِلُ اعتلتا. ومن قال: طَيَّحْتُ وتَيَّهْتُ فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة. وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو والكسرة عليهما في فَعَلْتُ وفَعِلْتُ وَيَفْعَلُ وَيَفْعِلُ،

ففروا من أن يكثر هذا في كلامهم مع كثرة الياء والواو، فكان الحذف والإسكان أخف عليهم. ومن العرب من يقول: ما أتَيْهه، وتَيْهت، وطَيْحت "الكتاب: 4 / 344، 345"، وينظر كذلك المنصف: 1 / 261، 263.

3 في "ه": واعلم.

4 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

5 في اللسان "طوح": "قال سيبويه في طاح يطيح: إنه فَعِلَ يَفْعُلْ؛ لأن فَعَلَ يَفْعَلُ لا يكون في بنات الواو، كراهة الالتباس ببنات الياء، كما أن فَعَلَ يَفْعَلُ لا يكون في بنات الياء؛ كراهة الالتباس ببنات الواو أيضا، فلما كان ذلك عدما البتة. ووجدوا فَعَلَ يَفْعَلُ في الصحيح كَحَسِبَ يَحْسِبُ وأخواتها وفي المعتل كَوَلِيَ يَلِي وأخواته، حملوا طاح يطيح على ذلك، وله نظائر، كتناه يتيه وما يميّه. وهذا كله فيمن لم يقل إلا طَوَّحه وتَوَّهه، وماهت الرَكِيَّةَ مَوْهًا. وأما من قال طَيَّحه وتَيَّهه، وماهت الرَكِيَّةَ منها، فقد كفينا القول في لغته؛ لأن طاح يطيح وأخواته على هذه اللغة بنات الياء، كباع يبيع ونحوها" 4 / 2717. وقال المازني في تصريفه: "ومن العرب من يقول "تَيَّه" و"طَيَّح" فهو عند هؤلاء مثل باع يبيع" وقال أبو الفتح: إنما ذهب أبو عثمان إلى أن "تَيَّه" و"طَيَّح" من الياء؛ لأنهما لو كانا من الواو لقالوا "تَوَّه" و"طَوَّح" كما حكى الخليل "المنصف: 1 / 262".

(273/1)

قوله: "وَلَمْ يَضُمُّوا فِي الْمَثَالِ، وَوَجَدَ يَجْدُ ضَعِيفٌ".

يعني: إذا كان الماضي على فَعَلَ -بفتح العين- في المعتل الفاء نحو 1 "وَعَدَ" لم يضموا العين في المضارع؛ فلم يقولوا: وعد يوْعُدْ لاستثقال الضمة، سواء بقيت الواو أو حذفت، وأبقيت 2 الضمة بعد حذف الواو بخلاف الكسرة، فإنها أخف من الضمة. وأما: وَجَدَ يَجْدُ -بضم العين في المضارع- فضعيف لا اعتداد به 3 لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء 4، 5.

وقوله: "ولزموا الضم في المضاعف المتعدي، نحو: يَشُدُّ وَيُمْدُّ" 6.

1 لفظة "نحو": ساقطة من "ه".

2 في الأصل: "وبقيت". وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 "به": ساقطة من "ه".

- 4 في الأصل: الفصاحة. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 5 وجد يُجَد -بضم عين المضارع- لغة عامرية، لا نظير لها في باب المثال. "ينظر اللسان
"وجد": 6/ 4770، وشرح الشافية للرضي: 1/ 132. واللغة القياسية والمستعملة:
وَجَدَ يَجِدُ "ينظر اللسان" وجد "6/ 4770".
- 6 عبارة ابن الحاجب هذه من "ق". وفي الأصل: "ولزموا الضم ... " إلى آخره.
وفي "ه": "ولزموا الضم ... ".

(274/1)

أي: إذا كان الماضي على فَعَلَ -بفتح العين- في المضاعف المتعدي، لزموا ضم العين في
المضارع نحو: "شَدَّ يَشْدُو"، و"مَدَّ يَمْدُو" لأنه لا يجوز فتحها؛ لأنه ليس عينه ولا لامه حرفا
من حروف الحلق، ولا كسرهما للاستئصال مع كثرة مجيء المضاعف المتعدي 1.
وقد جاء أفعال بكسر العين في المضارع وهي: تَمَّه يَنْمُهُ، وَبَتَّه يَبْتُهُ، وَعَلَّه في الشراب
يَعْلُهُ، وَشَدَّ يَشْدُو، وَهَرَّ الشَّيْءُ يَهْرُهُ؛ أي: كرهه، وَصَدَّه يَصْدُهُ -مع مجيء الضم أيضا
فيها. وقد جاء حَبَّه يَحْبُهُ بالكسر فقط 2.
وإنما قَبِدَ المضاعف بالمتعدي؛ لأنه لو كان لازما لزم فيه "الكسر" 3 نحو: حَنَّ يَحِنُّ وَأَنْ
يَنْنُ وظَلَّ يَظِلُّ، وَضَنَّ يَضِنُّ، أي: بخل.
قوله: "وَأَنْ كَانَ عَلَى فَعِلٍ فَتُحْت عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالًا، وَطَيَّئَ تَقُولُ في 4 باب
بَقِيَ يَبْقَى: بَقِيَ يَبْقَى" 5.

-
- 1 في "ق": للمتعدي.
- 2 قال الجوهري في الصحاح "حب" 1/ 242: "تقول: بَتَّه يَبْتُهُ وَيَبْتُهُ. وهذا شاذ؛
لأن باب المضاعف إذا كان يفعل منه مكسورا، لا يجيء متعديا إلا أحرف معدودة،
وهي: بَتَّه يَبْتُهُ وَيَبْتُهُ. وَعَلَّه في الشراب يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ ونَمَّ الحَدِيثُ يَنْمُهُ وَيَنْمُهُ، وَشَدَّه يَشْدُو
وَيَشْدُو، وَحَبَّه يَحْبُهُ، قال: وهذه وحدها على لغة واحدة، وإنما سهَّل تعدي هذه الأحرف
إلى المفعول اشتراك الضم والكسر فيهن.
- 3 لفظة "الكسر" إضافة من "ه".
- 4 لفظة "في" ساقطة من "ق".

5 العبارة من "ق": وفي الأصل: "وإن كان على فعل ... " إلى آخره، وفي "ه": "وإن كان على فعل ...".

(275/1)

أي: وإن كان الماضي على فعل -بكسر العين- فتحت عينه وكسرت في المضارع نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ، وَحَسِبَ يَحْسَبُ. وفتح العين في المضارع هو القياس. وقد جاء الكسر في أحرف، مع جواز الفتح فيها، وهي: حَسِبَ يَحْسَبُ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ وَيَسَّ يَسِّسُ¹. وحكى اللحياني²: فَضِلَ يَفْضُلُ³. وحكى الأخفش: قَنِطَ يَقْنِطُ⁴. وحكى الأصمعي: عَرَضَتْ لَهُ الْغَوْلُ تَعْرِضُ⁵.

1 وقد ذكر ذلك ابن جني في شرحه على تصريف المازني، ثم قال: "فهذا كله فيه لغتان: إحداهما الأصل، وهي الفتح، والأخرى لضرب من الاتساع، وهي الكسر، "المنصف: 208 /1".

2 اللحياني، هو: علي بن حازم، إمام كوفي من أئمة اللغة، عدّه الزبيدي في الطبقة الثانية من طبقات اللغويين الكوفيين عاصر الفراء، وكان أحفظ الناس للنوادر، باعتراف الفراء نفسه، وله كتاب في النوادر لطيف. "عن: طبقات النحويين واللغويين، ص 195، بتصريف يسير".

3 حكاه عنه ابن منظور "اللسان" فضل: 5 / 3429.

4 جاء في معاني القرآن للأخفش "ص 380": "قال: "وَمَنْ يَقْنِطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ؛ لَأَنَّهُ مِنْ قَنِطَ يَقْنِطُ. وقال بعضهم يَقْنِطُ مَثَلُ يَقْتُلُ، وَيَقْنِطُ مَثَلُ: عَلِمَ يَعْلَمُ. ونقله ابن منظور في اللسان "قنط": 5 / 3752. وقال: "إنما هو على الجمع بين اللغتين". والقراءة المذكورة "يقنط" في سورة الحجر "56"، نسبت إلى أبي عمرو بن العلاء والأعمش والكسائي، ينظر الطبري: 14 / 40، والسبعة 367، والكشف: 2 / 31، والتيسير: 136، والبحر المحيط 5 / 459.

5 لا أدري من أين أتى بهذه الحكاية عن الأصمعي، فقد فتشت في كتب اللغة جميعها فلم أعثر عليها حكاية عن الأصمعي، وإنما هي حكاية عن أبي زيد، كما ذكر ذلك صاحب الصحاح قال: "أبو زيد: يقال: عَرَضَتْ لَهُ الْغَوْلُ وَعَرَضَتْ، أيضا بالكسر "الصحاح" عرض 3 / 1082.

[ومعنى: عَرَضْتُ؛ أي: ظهرت] 1، 2.
 وَضَلَلْتُ أَضِلُّ 3 لغة تميمية 4.
 ويمكن أن يقال: ضَلَلْتُ أَضِلُّ من اللغة المتداخلة، [وكذا فَضِلْ يَفْضِلُ] 5 لأنه جاء
 ضَلَلْتُ أَضِلُّ وَضَلَلْتُ أَضِلُّ.
 "وكذا في": وَصَبَ فِي مَالِهِ يَصِيبُ 6 - إِذَا أَحْسَنَ الْقِيَامَ عَلَيْهِ 7 - [من اللغة المتداخلة؛
 لأنه] 8 قد جاء: وَصَبَ يَوْصِبُ 9.
 [وَوَصَبَ يَصِيبُ] 10 11. "وَنَعِمَ يَنْعِمُ، بالكسر فيهما".

-
- 1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".
 - 2 ينظر المصدر السابق، والمجمل "عرض" 660 واللسان "عرض" 4 / 2886.
 - 3 "ضللت أضل": من "ق". وفي الأصل، "ه": "وظللت أظل".
 - 4 وفي اللسان: "ضَلَلْتُ تَضِلُّ، هذه اللغة الفصيحة، وَضَلَلْتُ تَضِلُّ ضلالاً وضلالة
 وقال كراع: وبنو تميم يقولون: ضَلَلْتُ أَضِلُّ، وَضَلَلْتُ أَضِلُّ، وقال اللحياني: أهل
 الحجاز يقولون: ضَلَلْتُ أَضِلُّ، وأهل نجد يقولون: ضَلَلْتُ أَضِلُّ، قال: وقد قرئ بهما
 جميعاً قوله تعالى: {قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي} ، وأهل العالية يقولون:
 ضَلَلْتُ، بالكسر، أَضِلُّ" 4 / 2601 "ضلل".
 - 5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
 - 6 هذه اللغة حكاها صاحب اللسان عن كراع. "ينظر اللسان: وصب" 6 / 4848.
 - 7 ينظر المصدر السابق.
 - 8 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".
 - 9 ينظر المصدر السابق.
 - 10 ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق يتطلبها السياق.
 - 11 وَوَصَبَ يَصِيبُ - ك"وَعَدَ يَعِدُ" - حكاها صاحب اللسان عن كراع. "ينظر اللسان
 "وصب": 6 / 4848".

وقد جاء أحرف من المعتل الفاء بكسر العين فيها ولم يُرَوَّ فيها الفتح في المضارع وهي:
وَرِثَ يَرِثُ وَوَثِقَ يَتَّقُ، وَوَمَقَّ يَمُقُّ، وَوَرِمَ يَرِمُ من الوَرَمِ، وَوَرَعَ يَرِغُ¹.
وقد حكى سيبويه: وَرَعَ يَوْرَعُ² -وَوَلِي يَلِي- بالكسر لا غير وَوَفَّقَ أمره يَفِيقُ "21" إذا
صادفه موافقا.

وَوَلَّهَ يَلِّهْ إذا أفرط في الحزن³ والأكثر يَوْلَهُ⁴.
وَوَغِمَ يَغِمُ بمعنى: نعم ينعم، وَوَهَمَ في الشيء يَهْمُ إذا ذهب الوهم إليه. وآن يئين⁵،
أصله: أَوْنٌ بكسر العين؛ لأنه لو كان بفتح العين لكان مضارعه يئون⁶.
وطاح يطيح، وتاه يتيه -أصلها: فَعِلَ يَفْعِلُ- بكسر العين فيهما؛ لأنه لو كان فعل
يفعل -بفتح العين- وهو من ذوات الواو لقالوا: طُحْتُ وَتُحْتُ بضم الفاء.

-
- 1 الكتاب: 4 / 54، وينظر اللسان "ورع": 6 / 4814.
 - 2 ينظر المصدر السابق.
 - 3 في الأصل: الجنون. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 4 أي: على القياس. حكاها الجوهري في الصحاح "وله" 6 / 2256، ونقلها عنه ابن
منظور في اللسان "وله": 6 / 4919.
 - 5 حكاها ابن الأعرابي وأبو زيد. ذكر ذلك ابن منظور في اللسان "أين" 1 / 192.
 - 6 أي: يرفق. "ينظر اللسان "أون": 1 / 177.

(278/1)

وَوَحَرَ صدره يَحِرُّ من الغضب، وَوَغَرَ صدره يَغِرُّ، والأجود يَوْحَرُ¹ وَيَوْغَرُ²، وَوَحَرَ
الصدر: غَشَّه³.
وَوَطَّى يَطِّأُ، وَوَسَعَ يَسْعُ والأصل الكسر، ولذلك⁴ حذفت الواو منهما ثم فتح حرف
الحلق⁵. وَوَلَّغَ يَلْغُ⁶. وحكى أبو زيد: يَوْلُغُ⁷ وحكى غيره: وَلَغَ يَلْغُ⁸.
وَوَحَّى أيضا: وَهَنَ يَهْنُ⁹ وحكى ابن دريد: وَهَنَ يَوْهْنُ¹⁰ وَوَهَلَ يَهْلُ والمستعمل
يَوْهَلُ¹¹. وحكى: لَبِثْتُ تَلَبُّ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع¹². وأما
وَبَقَّ يَبِيقُ¹³، وَوَرِيَ الزُّنْدُ

-
- 1 ذكر ابن منظور اللغتين -أعني: يَحِرُّ وَيَوْحَرُ- وقال: "ويوْحَرُ أعلى" اللسان: وحر

6 / 4783."

2 الصحاح "وغر" 2/ 846. وينظر اللسان "وغر": 6 / 4878.

3 في اللسان: "قال الكسائي والأصمعي في قوله: وَحِر صدره: الْوَحْرُ غَشُّ الصدرِ وبلابله "وحر": 6 / 4783."

4 في الأصل: وكذلك. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 قال أبو عثمان المازني: "وكان أصل "يَسْعُ: يَوْسَع" فلزم الواو الحذف كما لزمها في "يَعِد" فحذفت، ثم فتحت السين في "يَسَع" والطاء في "يَطَأ" لأن العين والهمزة من حروف الحلق "المنصف: 1 / 206."

6 حكاه ابن منظور عن اللحياني "ينظر اللسان "ولغ": 6 / 4917."

7 حكاه ابن منظور عن اللحياني. "ينظر اللسان "ولغ": 6 / 4917."

8 المصدر السابق.

9 المصدر السابق "وهن": 6 / 4935.

10 الجمهرة: "وهن": 3 / 182.

11 ينظر اللسان: "وهل": 6 / 4933، ووهل: ضعف وفرع وجبن.

12 حكاه صاحب اللسان في "لبب": 5 / 3979.

13 وبق يبق، ووبق يبق: هلك "اللسان "وبق": 6 / 4755."

(279/1)

يَري، إذا أخرج النار، وَوَرِي المَخُ يَري - إذا اكتنز 1- فقد جاء الفتح في ماضيها 2. اعلم أن قياس المضارع من "فَعَل" بكسر العين في المتعدي واللازم، يَفْعَلُ بفتح العين، وإنما جاء المضارع منه يَفْعَلُ - بكسر العين في المتعدي وغيره - قليلا بشرط أن يكون معتل الفاء؛ لاستلزام 3 التخفيف حينئذ بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة بخلاف "يَفْعَلُ" - بفتح العين - فإنهم لو قالوا: يَوْمَقُ - بفتح الميم - كان ثقيلا، ولم يوجد ما يوجب حذف الواو؛ لأنهم لو فتحوا عين المضارع من وَلِي يَلِي وشبهه، لأدى إلى استئثار إن بقيت الواو التي هي فاء في المضارع، وإلى 4 إعلالين إن حذفت الواو؛ وهما حذف الواو في الأول وقلب الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكل واحد منهما محذور عنه.

وإنما قلنا بشرط أن يكون معتل الفاء؛ لأن الصحيح والمعتل العين أو اللام جار على

القياس إلا نادرا.

وطيئ يقلبون الكسرة فتحة ويقلبون الياء ألفا في كل ياء مفتوحة فتحة بناء وقبلها كسرة، فيقولون في بَقِي يَبْقَى: بَقَى يَبْقَى، وفي فَنِي

1 المصدر السابق "ورى": 6 / 4822.

2 ينظر شرح الشافية، للرضي: 1 / 135.

3 في "ق"، "هـ": لاستلزامه.

4 في "ق": "أو إلى".

(280/1)

يَفْنَى: فَنَى يَفْنَى، وفي دُعِي وَبُنِي: دُعَى وَبُنِيَ قياسا¹؛ طلبا للتخفيف؛ لأن الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء، ومنه قول الشاعر على لغتهم:

-3

نستوقد الثبل بالحضيض ونَصْ ... طاد نفوسا بُنْتُ على الكرم²
"و" 3 قال بعضهم: إِنَّ قَلَى يَقْلِي لغة في: قَلِي يَقْلَى 4، فإن صح ذلك كان قَلِي يَقْلَى من تداخل اللغتين، أو كان حكمه حكم: بَقَى يَبْقَى على لغة طيئ⁵.
قوله: "وأما فَضِلَ يَفْضُلُ وَنِعَمَ يَنْعَمُ فمن التداخل" 6.

1 قال الجوهري: وطىئ تقول: بَقَى وَبَقَّتْ، مكان بَقِيَ وَبَقِيتُ. وكذلك أخواتها من المعتل "الصحاح" بقي: 6 / 2284. ونقله ابن منظور في اللسان "بقي": 1 / 331 دون إشارة إلى أنه كلام الجوهري. وينظر كذلك: شرح الشافية للرضي 1 / 125.
2 هذا بيت من المنسرح أورده أبو تمام في حماسته، وذكر قبل بيتا آخر، هو:
نَحْنُ حَبَسْنَا بَنِي جَدِيلَةَ فِي ... نَارٍ مِنَ الْحَرْبِ حَجْمَةَ الضَّرَمِ
ونسبهما لرجل من بني بُولَان، من طيئ، وتابعه في هذه النسبة الجوهري وابن منظور وابن الحنبلي والبغدادى، ينظر: ديوانه الحماسة "ص 54"، حماسية رقم "32"، الصحاح "بقي" 6 / 2284 واللسان "بقي" 1 / 331، وشرح الرضي على شرح الشافية 1 / 124 وشرح الجاربردي "مجموعة الشافية: 1 / 57" وشرح نقره كار "مجموعة الشافية 2 / 36" وشرح شواهد الشافية للبغدادى ص 50، وربط الشوارد: 156، "34".

- وقيل: قائله رجل من بني القين بن جسر "ينظر: شرح شواهد الشافية ص50. والشاهد في قوله: "بُنْتُ" حيث جاءت على لغة طيى، وغيرهم يقولون: بُنِيتُ.
- 3 الواو إضافة من "ه".
- 4 ينظر اللسان "قلى": 5 / 3731.
- 5 ينظر شرح الشافية، للرضي: 1 / 125.
- 6 عبارة ابن الحاجب من "ق". وفي الأصل جاءت: "وأما فضل يفضل ... " إلى آخره، وفي "ه": "وأما فضل ... ".

(281/1)

اعلم أن فَضْلَ يَفْضُلُ، وَنَعِمَ يَنْعُمُ -بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع- من اللغة المتداخلة؛ لأنه جاء فَضْلَ يَفْضُلُ 1 بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وَنَعِمَ يَنْعُمُ -بالضم فيهما- وجاء: فَضْلَ يَفْضُلُ 2، وَنَعِمَ يَنْعُمُ -بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من الفضلة، فإذا قيل: فَضْلَ يَفْضُلُ، وَنَعِمَ يَنْعُمُ -بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع، وَفَضْلَ يَفْضُلُ- بفتح العين فيهما- أخذ الماضي من إحدى اللغتين، والمضارع من اللغة الأخرى 3.

وأما فَضْلَتُهُ -من الفضل للغلبة- فمخصوص بـ"فَعَلَ يَفْعُلُ" بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، كما مرّ في باب المغالبة.

وكذا مِتُّ -بكسر الميم 4- يَمُوتُ 5، وَدِمْتُ تَدُومُ من اللغة المتداخلة؛ لأنه جاء 6: مِتُّ 7 تموت، [كَقُلْتَ تَقُولُ] 8

-
- 1 وهي اللغة المشهورة "ينظر اللسان: "فضل": 5 / 3429.
- 2 حكاها ابن السكيت. ذكر ذلك الجوهري في الصحاح "فضل" 5 / 1791.
- 3 قال الجوهري -بعد أن ذكر اللغة المشهورة: فَضْلَ يَفْضُلُ، واللغة الثانية التي حكاها ابن السكيت -أعني: فَضْلَ يَفْضُلُ: "وفيه لغة ثالثة مركبة منهما: فَضْلَ بالكسر، يَفْضُلُ، بالضم، وهو شاذ لا نظير له. قال سيبويه: هذا عند أصحابنا إنما يجيء على لغتين قال: وكذلك نَعِمَ يَنْعُمُ "الصحاح "فضل": 5 / 1791.
- 4 "بكسر الميم": ساقط من "ه".
- 5 ينظر الصحاح "موت": 5 / 1791. وهذه اللغة حكاها سيبويه في كتابه "4 / 40".

6 في "ه": جاءت.

7 لفظة "مت": ساقطة من "ه".

8 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

(282/1)

وَمِتَّ تَمَات - بكسر الميم [كَخِفْتُ تخاف] 1، وَدُمْتُ تَدُومُ. وَدِمْتُ - بكسر الدال -
تدام؛ فأخذ الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى.
وكذا شَمَلْ يَشْمَلُ - بفتح العين فيهما - 2 من اللغة المتداخلة؛ لأنه جاء "23": شَمَلْ
يَشْمَلُ 3 - بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع [وَشَمَلْ يَشْمَلُ 4، بفتح العين في
الماضي، وضمها في المضارع] 5.
قوله: "وإن كان على فَعَلٍ ضُمَّتْ".
أي: 6 وإن كان الماضي على "فَعَلٍ" - بضم العين - ضُمَّتْ العين في المضارع قياساً
مطرداً إلا أن سيبويه حكى كُدْتُ تَكَادُ - بضم الكاف في الماضي وفتحها في المضارع -
وهو شاذ 7. والجيد: كِدْتُ تَكَادُ، مثل: نِمْتُ تَنَامُ.

1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

2 ما بين الشرطتين: ساقط من "ه".

3 وهي اللغة المشهورة. يقال: شَمَلَهُمُ الأَمْرُ يَشْمَلُهُمْ، إذا عَمَّهُم. "الصحاح: 5/
1738".

4 في الصحاح "شمل" 5/ 1739: "وَشَمَلَهُمْ - بالفتح - يَشْمَلُهُمْ لغة، ولم يعرفها
الأصمعي".

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

6 الواو ساقطة من "ق".

7 في الكتاب "4/ 40": "وقد قال بعض: كُدْتُ تَكَادُ، فقال فَعَلْتُ تَفْعَلُ، كما قال:
فَعَلْتُ أَفْعَلُ وكما نزل الكسرة كذلك ترك الضمة. وهذا قول الخليل. وهو شاذ من بابهِ
كما أن فَضِلَ يَفْضُلُ شاذ من بابهِ".

(283/1)

وحكى الزجاج¹ عن بعض العرب: لَبِيتَ تَلَبُّ -بضم العين في الماضي وفتحها في المضارع² والأكثر: لَبِيتَ تَلَبُّ³ [بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع]⁴. قوله: "وإن كانَ غَيْرَ ذَلِكَ كُسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً، نَحْوُ: تَعَلَّمَ، وَتَجَاهَلَ فَلَا يُغَيَّرُ، أَوْ تَكُنْ اللَّامُ مُكْرَرَةً، نَحْوُ: أَحْمَرٌ وَأَحْمَرًا فَيُدْغَمُ⁵. أي: وإن كان الماضي غير الثلاثي المجرد، سواء كان ثلاثيا بزيادة أو رباعيا مجردا، أو رباعيا بزيادة، كسر ما قبل آخر المضارع إذا لم يكن أول ماضيه تاء زائدة ولم تكن لامه مكسرة، نحو: يَنْفَعِلُ وَيَسْتَفْعِلُ وَيُدْخِرُ وَيَخْرُجُ.

- 1 هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهيل الزجاج، كان أول أمره يخرط الزجاج ثم مال إلى طلب العلم فلزم ثعلبا ثم المبرد فأخذ عنهما، ثم اتصل بالمكتفي وصار نديما له. توفي سنة 310هـ ومن أشهر مؤلفاته: الاشتقاق، وشرح أبيات سيبويه، وما ينصرف وما لا ينصرف، ومعاني القرآن وإعرابه وغير ذلك. "ينظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين: 111، 112، ومراتب النحويين 179، وأخبار النحويين والبصريين: 108 وبغية الوعاة: 179، وإنباه الرواة: 1/ 159 - 166، والشذرات: 2/ 259".
 - 2 ينظر اللسان "لب": 5/ 3979.
 - 3 ينظر: المصدر السابق. وينظر كذلك: تهذيب إصلاح المنطق 1/ 488 وحكى الخطيب التبريزي لغة أخرى هي: لَبِيتُ أَلَبَّ. "المصدر السابق".
 - 4 في الأصل، "ق": "بكسر الماضي وفتح المضارع".
 - 5 عبارة ابن الحاجب من "ق". وجاءت في الأصل: "وإن كان غير ذلك ... " إلى آخره.
- وفي "ه": "وإن كان غير ذلك ... ".

(284/1)

أما إذا كان أول ماضيه تاء زائدة، نحو: تَضَارَبَ يَتَضَارَبُ، وَتَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ وَتَدَخَّرَ يَتَدَخَّرُ، فإنه لا يكسر ما قبل آخره، بل يبقى مفتوحا كما كان؛ لئلا يشتهبه أمر مخاطبه بمضارع فاعل وفعل، نحو: يُضَارَبُ وَيُكَلَّمُ؛ لجواز عدم سماع المخاطب حركة¹ أول الفعل، أو كان لامه مكسرة فيسكن ما قبل آخره ويدغم فيما بعده لاجتماع المثليين نحو: أَحْمَرٌ يَحْمَرُ، وَأَحْمَرًا يَحْمَرُ، فما قبل آخره مكسور بالتحقيق.

قوله: "وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مَضَارِعِ أَفْعَلٍ: يُؤْفَعْلُ إِلَّا أَنَّهُ رَفِضٌ لِمَا لَزِمَ مِنْ تَوَالِي الْهَمْزَتَيْنِ فِي التَّكْلِمِ فَخَفَّفَ الْجَمِيعَ.

وَقَوْلُهُ: "فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكَّرَمَا. شَاذٌ"2.

أي: ومن أجل أن المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي مع حروف الماضي كان أصل مضارع "أَفْعَلُ" يُؤْفَعْلُ نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ؛ فإن "يُكْرِمُ"3 أصله: يُؤَكَّرِمُ؛ حذفت الهمزة منه؛ لأنه يجب حذف الهمزة في "أُكْرِمَ"؛ لاجتماع الهمزتين، فحذفت في يُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ونُكْرِمُ، وإن لم تجتمع الهمزتان أطرادا للباب. والشاعر لما اضطر إلى ردّها ردّها في قوله:

1 في الأصل: كحركة.

2 عبارة ابن الحاجب هذه من "ق". وفي الأصل: "ومن ثمة كان أصل مضارع أفعل ...". إلى آخره. وفي "ه": "ومن ثم كان أصل مضارع ...".
3 لفظة "يكرم" إضافة من "ق".

(285/1)

-4

فإنه أهل لأن يُؤَكَّرَمَا1

وهو شاذ.

قوله: "وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَأَفْعَلُ التَّفْصِيلُ" تقدمت2.

1 هذا بيت من الرجز المشطور لم أقف له على نسبة إلى قائل معين. وقد أنشده المبرد في: المقتضب "98 / 2"، والسيرافي في: ما يحتمل الشعر من الضرورة "ص278"، وابن جني في: المنصف "192 / 1" والأنباري في: الإنصاف "ص148، 7، 461"، والرضي في: شرح الشافية: 139 / 1 والجاربردي في: شرح الشافية "مجموعة الشافية 1 / 59"، والنقره كار "مجموعة الشافية 2 / 38" والسيوطي في الهمع "2 / 218" والبغدادي في: الخزانة: "2 / 316" والجوهري في الصحاح "كرم" 5 / 2020 وابن منظور في: اللسان كرم: 5 / 3862 وكل هؤلاء قد أنشدوه غير معزو إلى أحد. وذكر البغدادي أنه بحث كثيرا فلم يتمكن من نسبته إلى أحد، يقول: "وهذا المقدار أورده الجوهري في صحاحه

في مادة كرم غير معزو إلى قائله، ولا كتب عليه ابن بَرِّي شيئا في أماليه، ولا الصفدي في حاشيته عليه وهو مشهور في كتب العربية قلما خلا منه كتاب، وقد بالغت في مراجعة المواد والمطآن فلم أجد قائله ولا تتمته". "شرح شواهد الشافية: 58". وقد نسب ابن الحنبلي في ربط الشوارد ص 76 "رقم 10" إلى أبي حيان الفقعسي، تبعاً لليعني. وقد نسب د. عوض القوزي، محقق كتاب: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص 278، حاشية 3" إلى أبي حيان الفقعسي أيضاً. والشاهد في قوله: "يؤكّرها" حيث اضطر الشارع فردّه إلى أصله، والمشهور: "يُكْرَم" بحذف الهمزة، وهو القياس.

2 أي: في النحو.

(286/1)

المشتقات:

[الصفة المشبهة]:

"الصفة المشبهة من نو فَرِحَ عَلَى فَرِحَ غَالِبًا. وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِي بَعْضِهَا، نَحْوُ: نَدَسٍ وَحَذَرٍ وَعَجَلٍ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ وَشَكْسٍ وَخَرٍّ وَصِفَرٍ وَغَيْرِ، وَمِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحَلَى عَلَى "أَفْعَلٍ"، وَمِنَ نَحْوِ كَرَمٍ عَلَى كَرِيمٍ غَالِبًا، وَجَاءَتْ عَلَى خَشِنٍ وَحَسَنٍ وَصَعْبٍ وَضَلَبٍ وَجَبَانٍ وَشُجَاعٍ وَوَقُورٍ وَجُنُبٍ، وَهِيَ مِنْ "فَعَلٍ" قَلِيلَةٌ. وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيصٍ وَأَشْيَبٍ وَضَيْقٍ وَتَجِيءٍ مِنَ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدَّهِمَا عَلَى "فَعْلَانٍ" نَحْوُ: جُوعَانٍ وَشَبَعَانٍ وَعَطَشَانٍ وَرِيَّانٍ"1.

اعلم أن من أبواب التصريف أبواب الأمر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل، وقد تقدمت في النحو، فلماذا لم يذكرها في التصريف.

وأما **الصفة المشبهة** فقد تقدم معناها وعملها 2. والكلام [في التصريف] 3 في كيفية بنائها. وهي لا تبنى إلا من فعل لازم؛ فهي جاءت من فَعِلَ -بكسر العين- على "فَعِلَ" غالباً نحو: فَرِحَ فهو فَرِحَ، وقد جاء مع مجيء "فَعِلَ" -بكسر العين- "فَعْلَ" -بالضم، نحو: نَدَسَ فهو 4 نَدَسَ -بكسر الدال وضمها- لمن يَدَقِّقُ النظر في

1 في الأصل: "الأمر واسم الفاعل ... " إلى آخره. وفي "ه"، "ط" والأمر واسم الفاعل ... ".

2 وذلك في النحو.

3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

4 "فهو" ساقطة من "ه".

(287/1)

الأمر 1. وحَذَرَ فهو حَذِرٌ "وعَجَفَ فهو عَجِفٌ" 2 وعَجَلَ فهو عَجِلٌ. وجاءت من "فَعَلَ" -بكسر العين- على "فَعِيل" نحو: سَلِمَ فهو سَلِيم. وعلى "فَعْلٌ". نحو: شَكِسَ فهو شَكَسَ لمن ساءت أخلاقه 3. وعلى "فَعْلٌ" نحو: حَرَرْتَ تَحِرُّ فانت حُرٌّ، وعلى "فَعْلٌ"، نحو: صَفِرُ يَصْفِرُ فهو صَفِرٌ 4. وعلى "فَعُول" للمبالغة، نحو: غَارَ يَغَارُ فهو غَيُورٌ، وعَجَلَ 5 يَعْجَلُ فهو عَجُولٌ، وجاءت من "فَعِلٌ" -بكسر العين- من الألوان والعيوب والحلى على "أَفْعَلٌ" "23" قياسا مطردا، نحو: سَوَدَ وصَفِرَ وَحِمَرَ فهو أَسْوَدُ وأَصْفَرُ وأَحْمَرُ، ونحو: أَشْهَبَ 6 وَأَصْهَبَ 7 وَأَكْهَبَ 8 وَأَكْدَرَ وَأَغِيدَ وَأَهْيَفَ وَأَعَوَرَ وأَحَوْلَ. وجاءت من "فَعْلٌ" -بضم العين- على "فَعِيل" غالبا، نحو: كَرَّمَ فهو كَرِيمٌ، وَشَرَّفَ فهو شَرِيفٌ.

1 قال الجوهري: "رجل نَدَسٌ ونَدِسٌ"، أي فَهَم. وقد نَدِسَ -بالكسر- يَنْدَسُ نَدَسًا".
"الصحاح: ندس 3 / 982".

2 وعَجَفَ بمعنى هزل. والعَجِفُ: الهزيل وحكى صاحب الصحاح عن الفراء قوله: "قال الفراء: "يقال: عَجِفَ المال بالكسر، وعَجِفَ أيضا بالضم". "عجف 4 / 1399".
3 ينظر المصدر السابق "شكس" 3 / 940. وقال الجوهري: "وحكى الفراء: رجل شَكَسٌ". وهو القياس "المصدر السابق".

4 الصِفْرُ: الخالي. يقال: بيت صِفْرٍ من المتاع، ورجل صِفْرٍ اليدين "قاله الجوهري في الصحاح "صفر": 2 / 714.

5 عَجَلَ: أسرع. وفي التنزيل العزيز: {وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى} [طه: 84].

6 الفرس الأشهب: الذي خالط بياض شعره سواد. ينظر الصحاح "شهب" 1 / 159.

7 قال الجوهري: "والأصهب من الإبل: الذي يخالط بياضه حمرة، وهو أن يحمر أعلى الوبر وتبيض أجوافه". "الصحاح: صهب: 1 / 166". والرجل الأصهب: الأشقر

"ينظر المصدر السابق".

8 لفظة "أكهب" ساقطة من "ق". والكُهبة: لون ليس بخالص في الحمرة. وهو في الحمرة خاصة. حكاة الجوهري عن أبي عمرو. "الصحاح" كهب "2 / 215".

(288/1)

وعلى "فَعَل"، نحو: حَسُنَ فهو حَسَن، [وعلى "فَعِل"، نحو: حَشِنَ فهو حَشِن] 1.
وعلى "فَعَل"، نحو: صَعِبَ فهو صَعَب. وعلى "فُعِل"، نحو: صَلَبَ فهو صَلَب. وعلى
"فَعَال"، نحو: جَبُنَ فهو جَبَان. وعلى "فُعَال"، نحو: شَجُعَ فهو شَجَاع. وعلى "فُعُول"،
نحو: وَقَرَ فهو وَقُور. وعلى "فُعُل"، نحو: جُنُبَ فهو جُنُب -للذي أصابته الجنابة-
وعلى "أَفْعَل" نحو: حَطَبَ اللون فهو أَحْطَب، وحَرَشَ الشيء، أي: حَشَنَ فهو أَحْرَش.
وعلى "فَاعِل" نحو: عَقَّرَت المرأة -فهي عاقِر، وفَرَّه الرجل فهو فَارِه والصفة المشبهة من
"فَعَل" -بفتح العين- قليلة؛ استغناء عنها باسم الفاعل من "فَعَل" -بفتح العين. وقد
جاءت منه على "فَعِيل" نحو: حَرَصَ فهو حَرِصٌ. وعلى "فُعِل"، نحو: شَاخَ فهو شَيْخ.
وعلى "فِعْل"، نحو: نَاءَ اللحمُ يَنْيَءُ فهو يَنْيَءُ ضد نَضَج. وعلى "فُعِل"، نحو: حَلَا الشيء
فهو خُلُو. وعلى "فُعُل"، نحو: أَفَقَ الفرس فهو أَفُق إذا كان فاضلاً 2. وعلى "أَفْعَل"
نحو: شاب يَشِيب فهو أَشِيب، وعلى "فَعِيل"، نحو: ضاقَ يَضِيقُ فهو ضَيِّق.
وقد تجيء الصفة المشبهة من الجميع، أي: من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ مما فيه معنى الجوع
والعطش وضدّهما، على "فَعْلَان"، نحو:

1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

2 قال الجوهري: "فرس أفق -بالضم- أي: رائع، وكذلك الأنثى. "الصحاح" أفق":
1446 / 4.

(289/1)

جاع يجوع فهو جَوْعَان، وعَطِشَ يَعْطِشُ فهو عَطْشَان، وشبع يشبع فهو شَبْعَان، ورَوِيَ
من الماء -بالكسر- يروي، فهو رَيَّان.
وقد تجيء لغير ما ذكرنا، نحو: خَزَى يَخْزِي 1 خَزِيًا، فهو خَزِيَان.

(290/1)

المصدر:

قوله: "المصدر: أبنية الثلاثي المجرد منه كثيرة، نحو: قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكُدرة ودَعَوَى ودِكرى وبُشرى وليّان وحِزمان وغُفران ونزّوان وطلب وحَقّ وصَغَر وهُدَى وغَلَبَة وسَرْقة وذَهَاب وصِراف وسؤال وزهّادة ودرّاية وبُعَاية ودُخُول ووَجِيف وقَبُول وصُهووية ومدخل ومرجع ومسعاة ومَحَمدة وكَراهية¹".

اعلم أنّ أبنية المصدر² في الثلاثي المجرد عن الزوائد كثيرة ذكرى سببويه أنها ترتقي إلى اثنين وثلاثين بناء³، وزاد المصنف عليها بناءين هما: بُعاية⁴ وكَراهية⁵؛ نحو: قتل من: قَتَلَ يَقْتُلُ وفِسق من: فَسَقَ يَفْسُقُ، وشغل من: شَغَلَ يَشْغُلُهُ، ورَحمة من: رَحِمَ يَرْحَمُ، ونَشدة من: نَشَدْتُ الصَّالَةَ أَنُشِدْهَا، وكُدرة من: كَدَرَ الماء - بالضم - يَكْدُرُ، ودَعَوَى من: دَعَا يَدْعُو - في التَّسَبُّب - ودِكرى من: ذَكَرَ يَذْكُرُ، وبُشرى من: بَشَرْتُ الرجل أَبْشُرُهُ - بالضم - وليّان: من: لَوِيَ يَلْوِي، وحِزمان من: حَزَمَ - إذا منعه - يَحْزِمُهُ وغُفران من: غَفَرَ يَغْفِرُ، ونَزّوان من: نَزَا الفحل يَنْزُو، وطلب من: طَلَبَ يَطْلُبُ، وحَقّ من: حَقَّقَ يَحَقِّقُ، وصَغَر من:

- 1 في الأصل: "المصدر: أبنية المجرد ... إلى آخره. وفي هـ: "المصدر ...".
- 2 لم يرد تعريف للمصدر عند ابن الحاجب، وتابعه الشارح. والمصدر عند عبد القاهر: "ما دل على الحدث لا غير. ويسمى حَدَثًا، وحادِثًا، واسم معنى" "المفتاح: 52".
- 3 ينظر الكتاب: 4 / 50-54.
- 4 حكى ابن منظور هذا البناء عن الأصمعي. "ينظر اللسان" بغا: 1 / 321.
- 5 حكاه الجوهري في الصحاح "كره": 6 / 2247.

(291/1)

جَاءَكَ "فَعَلَ" مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ فَاجْعَلْهُ فَعَلًا لِلحِجَازِ وَفُعُولًا لِنَجْدٍ"3.
اعلم أنه لما ذكر أبنية مصدر الثلاثي المجرد شرع يذكر القياس 4 والغالب منها؛ فقال:
فَعَلَ -بفتح العين- إذا كان "غير متعد" 5 يجيء 6 المصدر منه غالبا على وزن "فُعُول"
نحو: خرَجَ خُرُوجًا، ودَخَلَ دُخُولًا. وإذا كان متعديا يجيء 7 على "فَعَلَ" نحو: ضرب
ضَرْبًا

1 ابن القطاع: ساقطة من "ق"، "ه".

2 ابن القطاع وأثره في الدراسات الصرفية، مع تحقيق كتابه أبنية الأسماء والأفعال
والمصدر: "2/ 413" من التحقيق.

3 في الأصل: "إلا أن الغالب في فعل اللازم ... " إلى آخره. وفي "ه": "إلا أن
الغالب".

4 في "ق": القياس.

5 في "ه": "غير متعدي"، خطأ.

6 في "ه": "نحو"، بدلا من "يجيء".

7 لفظة "يجيء" ساقطة من "ق".

(293/1)

وَقَتَلَ قَتْلًا. ويجيء مصدر "فَعَلَ" -بفتح العين- في الصناعة وشبهها غالبا على "فِعَالَة"
نحو: كَتَبَ كِتَابَةً، وَجَرَّ نَجَارَةً1، وَوَلَّى2 وَلاية، وَأَمَرَ إمارة، وَسَفَّرَ سفارة. وقالوا: عَبَرَ
الرُّوْيَا عبارة -وإن لم تكن صناعة؛ لأنهم أجروها مجرى الصنائع، وإنما قالوا: بطل بطلالة،
مع أنها ليست صناعة ولا مشابهة لها؛ حملا للشيء على ضده.

و3 يجيء مصدر "فَعَلَ" -بفتح العين- في الأفعال التي فيها اضطراب على فَعْلَانٍ نحو:
خَفَقَ خَفَقَانًا، وَجَالَ جَوْلَانًا. وإنما لم يقلبوا الواو ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لكون
حركة الواو مقصودة للتنبيه بلزوم حركتها على أن مدلوله مستلزم للحركة، ولولا ذلك
لقلبت ألفا، ويجيء مصدره في الأصوات على "فُعَال" غالبا نحو: صَرَخَ صُراخًا وصاح
صُباحًا، وَنَبَحَ نُبَاحًا، وَرَغَى البعيرُ رُغَاءً: إذا ضجَّ4.

وقال الخليل: إنما قالوا -بكى بُكاء- بالمد؛ لأنه من باب الصراخ؛ للزوم الصراخ البكاء
في العادة، والذين5 قالوا: بَكَى بُكًى -بالقصر- جعلوه

-
- 1 في "ق"، "هـ": تجر تجارة.
 - 2 لا موضع للتمثيل بـ "ولي" ههنا، فهو يمثل لـ "فعل" مفتوح العين، وولي "فعل" مكسور العين.
 - 3 الواو ساقطة من "هـ".
 - 4 في "هـ": صاح.
 - 5 في "ق": والذي.

(294/1)

كاخزن، وهو خلاف السرور، يعني لم يعتبروا فيه معنى الصراخ لعمرو البكاء عن معنى الصراخ في بعض الوقات، فلم يجروه مجرى الأصوات 1 وقال الفراء: إذا سمعت فَعَلَ - بفتح العين - ولم تسمع مصدره فاجعل مصدره على وزن "فَعَلَ" لأهل الحجاز، وعلى "فُعُول" لأهل نجد 2.

قوله: "وَنَحْوُ: هُدَى وَقَرَى مُخْتَصِصٌ بِالْمَنْقُوصِ، وَنَحْوُ طَلَبَ مُخْتَصِصٌ بـ "يَفْعُلُ" إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحَ وَالْغَلَبَ" 3.

اعلم أن المصدر الذي على وزن "فَعَلَ أو فِعَلَ" بضم الفاء أو كسرها وفتح العين مخصوص بالمقصور 4، نحو: هَدَيْتُهُ هُدًى وَقَرَيْتُهُ قَرًى. والمصدر الذي على وزن "فَعَلَ" بفتح الفاء والعين 5 مخصوص بـ "يَفْعُلُ" نحو: طَلَبَ يَطْلُبُ طَلَبًا، ولا يأتي من فَعَلَ يَفْعُلُ - بكسر العين في المضارع - إلا شاذًا، نحو: غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبًا وَجَلَبَ الْجُرْحَ يَجْلِبُ جَلَبًا من الجلبة، وهي جُلَيْدَة تعلو الجرح عند البرء 6، 7.

وأما مصدر جَلَبَ يَجْلُبُ - بضم العين في المضارع - فعلى القياس.

-
- 1 ينظر الكتاب: 3/ 540. وينظر كذلك اللسان "بكا": 1/ 337.
 - 2 ينظر معاني القرآن: 1/ 449، 450، 2/ 97.
 - 3 في الأصل: "ونحو هدى وقرى ... إلى آخره. وفي "هـ": "ونحو هدى ...".
 - 4 في "هـ": بالمنقوص. والصحيح ما أثبتناه.
 - 5 في "هـ": بفتح العين والفاء.

6 في الأصل: البراء. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

7 قاله الجوهري في الصحاح "جلب: 1/ 101".

(295/1)

اعلم أن الجرح في قوله "إلا جَلَبَ الجرح" مجرور بإضافة المصدر إليه وليس "جَلَبَ" فيه بفعل ماض. ويدل عليه عطف العَلَبَ عليه. وإنما قيد الجلب بالإضافة¹ احترازاً عن الجَلَبَ الذي ليس بمعناه؛ فإن ذلك جاء على القياس.

قوله: "وَفَعَلَ اللَّازِمُ نَحْوُ: "فَرِحَ" عَلَى فَرَحٍ، وَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ: "جَهَلُ" عَلَى جَهْلٍ وَفِي الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ نَحْوُ: "سَمِرَ" وَ"أَدِمَ" عَلَى سُمْرَةٍ وَأُدْمَةٌ"².

اعلم أن "فَعَلَ" -بكسر العين- إذا كان لازماً يأتي مصدره على "فَعَلَ" قياساً، نحو: فَرِحَ فَرَحًا وَأَذِنَ أَذْنًا³.

وإذا كان متعدياً يأتي على "فَعَلَ" -بفتح الفاء وسكون العين- نحو: جَهَلَ جَهْلًا. ومصدر "فَعَلَ" -بكسر العين- في الألوان والعيوب على "فُعَلَةٌ" نحو: سَمَرَ سُمْرَةً وَحَمَرَ وَحْمَةً، وَصَفَرَ صُفْرَةً، وَأَدِمَ أُدْمَةً⁴.

1 بالإضافة: من "ق"، "ه".

2 في الأصل جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة، هكذا: "وفعل اللازم ... " إلى آخره. وفي "ه": "وفعل اللازم ... ".

3 أذن بالشيء يأذن أذنا: علم. وأذن له إذنا: استمع. ينظر اللسان/ أذن: 1/ 51، 52.

4 الأُدْمَةُ: السمرة. والأُدْمَةُ في الإبل: البياض الشديد، ويقال هو الأبيض الأسود المقلتين ينظر الصحاح "أدم": 5/ 1859.

(296/1)

قوله: "وَفَعَلَ نَحْوُ "كَرَّمَ" عَلَى كَرَامَةٍ غَالِبًا، وَعِظَمَ وَكَرَّمَ كَثِيرًا"¹

اعلم أن "فَعَلَ" بضم العين "25" يأتي مصدره على "فَعَالَةٌ" غالباً²، نحو: كَرَّمَ كَرَامَةً، وَسَفَّ هَهْ سَفَاهَةً، وَيَأْتِي كَثِيرًا عَلَى "فَعَلَ" -بكسر الفاء وفتح العين- وعلى "فَعَلَ" -

بفتح الفاء والعين -نحو: عَظُمَ عَظْمًا، وَكُرِّمَ كَرَمًا، وَشَرُفَ شَرَفًا.
قوله: "وَالْمَزِيدُ فِيهِ وَالرُّبَاعِيُّ قِيَاسٌ؛ فَتَنَحَوُ: أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ وَتَنَحَوُ كَرَمَ عَلَى تَكْرِيمٍ
وَتَكْرِمَةٍ، وَجَاءَ كِذَابٌ وَكِذَابٌ"3.

اعلم أن4 مصدر الفعل الثلاثي المزيد فيه والرباعي يأتي على قياس مطرد؛ فيأتي مصدر
"أَفْعَلَّ" على إفعال، نحو: أَخْرَجَ إِخْرَاجًا ومصدر "فَعَّلَ" على "تفعيل" و"تَفْعِلَةٌ" نحو:
كَرَّمَ تَكْرِيمًا وتكرمة وجاء على "فِعَال" و"فِعَّال" نحو: كَذَّبَ تَكْذِيبًا وَكِذَابًا وَكِذَابًا.
ويجيء على "فَعَال"، وهو اسم ينوب مناب المصدر، نحو: سَلَّمَ 5 سلامًا وَكَلَّمَ كلامًا6.
وأكثر ما يجيء المصدر على "تَفْعِلَةٌ"

1 في الأصل عبارة ابن الحاجب مبتورة، هكذا: "وفعل نحو كرم ... " إلى آخره. وفي
"ه": "وفعل ... "

2 لفظة "غالبا" إضافة من "ق".

3 عبارة ابن الحاجب جاءت مبتورة في الأصل وفي "ه"، إذ جاءت في الأصل: "والمزيد
فيه ... "

4 لفظة "أن" ساقطة من "ق".

5 في "ق": سلمت.

6 يفرق النحويون بين المصدر واسم المصدر، فيعرفون المصدر بأنه اسم الحدث الجاري
على الفعل، ويحتززون بقولهم "الجاري على الفعل" من اسم المصدر، فإنه وإن كان اسما
دالا على الحدث، لكنه لا يجري على الفعل؛ كأعطيت إعطاء. فإنما الذي يجري على
"أعطيت" هو إعطاء؛ لأنه مستوف حروفه، بل وزاد عليها. وليس "عطاء" لأنه ليس
مستوفيا لحروف الفعل. ومثله: سَلَّمْتُ تسليما. وأما سلاما وعطاء وكلاما فهي أسماء
مصادر لا مصادر. ولكننا نجد ركن الدين يعد سلاما وكلاما ضمن المصادر، ويذكر
أنهما اسمان نابا مناب المصدر فعوملا معاملته. وإذا قيل: لعله يريد بقوله: "اسم ينوب
مناب المصدر" اسم المصدر. نقول: ولو أراد ذلك أيضا؛ فإنه قد أدخله في المصادر ولم
يخرجه؛ لنقصان حروفه عن حروف فعله، كما فعل النحويون "الحقق".

في الناقص، نحو1: وصَيِّتَه تَوْصِيَةً "ولا تحذف منه الهاء إلا لضرورة الشعر، وإذا حذفت الهاء منها عاد إلى "تفعيل" كقوله"2:

5-

فهي تُنَزِّي دلوها3 تُنَزِّيًا ... كما تُنَزِّي شَهْلَةً صَبِيًّا4
يريد: تُنَزِّيَةً. يصف ناقته5 بأنها تحرك دلوها6.

1 لفظة "نحو" ساقطة من "ه".

2 في الأصل: "وإذا حذفت الهاء منها عاد إلى تفعيل، ولا تحذف منه الياء إلا لضرورة الشعر، كقوله". وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في "ق": دلونا.

4 رجز، لمنقف على نسبته إلى قائل معين، وقد أنشده الرضي في شرحه. وشرحه
البغدادى دون أن ينسبه إلى أحد. "ينظر في الشاهد: شرح الشافعية، للرضي"1/
165" وشرح شواهد الشافعية ص67 -شاهد رقم "28"، اللسان "نزا": 6/ 4402
تُنَزِّي: تحرك. ونزا به قلبه: طمح. والنزاء: داء يأخذ الشاء فتنزو منه حتى تموت.
والشهلة: العجوز. وخص الشهلة؛ لأنها أضعف من الشابة؛ فهي تنزي الصبي، أي:
ترقصه بثقل وضعف. والشاهد في قوله: "تنزيا" حيث جاء المصدر المعتل اللام لفعل
على تفعيل، ضرورة والقياس أن يأتي على تفعيلة، ك"تَكْرِمَة".

5 في "ه": ناقة.

6 في "ق": دلونا.

(298/1)

قوله: "والتزموا الحذف والتعويض في نحو: تَعْرِضَةُ وَإِجَازَةٌ وَاسْتِجَازَةٌ، وَنَحْوُ: ضَارِبَ عَلَى مُضَارَبَةٍ وَضِرَابٍ، وَمِرَاءٌ شَادُّ، وَجَاءَ قَيْتَالٌ، وَنَحْوُ تَكْرَمَ عَلَى تَكْرُمٍ، وَجَاءَ تِمْلَاقٌ. والباقي واضح"1.

أي: و2 التزموا حذف الياء أو غيرها في مصدر "فَعَّلَ" إذا كان ناقصا، وفي مصدر "أَفْعَلَ" و"اسْتَفْعَلَ" إذا كان أجوف.

اعلم أن "فَعَّلَ" إذا كان ناقصا، نحو: "عَزَّى" حذف من مصدره إحدى الياءين؛ أي:
الأصلية أو الزائدة3؛ أعني ياء التفعيل للتخفيف، وعوض4 عن5 تاء التأنيث منها وأن

"أَفْعَلْ" و"اسْتَفْعَلْ" إذا كان أجوف نحو: أجازَ واستَجازَ، تقول في 6 مصدرهما إجازة واستجازة؛ أصلها: اجوازا واستجوازا؛ نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفا فحذفت إحدى 7 الألفين لالتقاء الساكنين، ثم عوضت تاء التأنيث عن المحذوف. وإنما التزموا الحذف في المواضع الثلاثة لئلا يلزم الجمع بين العوض -وهو التاء- والمعوض عنه.

1 جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة في الأصل، وكذلك في "ه"، حيث جاءت في الأصل هكذا: "والتزموا الحذف في نحو تغزية وإجازة واستجازة ... " وفي "ه": "والتزموا الحذف ...".

2 الواو ساقطة من "ق"، "ه".

3 في الأصل: أو الزيادة.

4 في "ه": وعرض، تحريف.

5 لفظة "عن" ساقطة من "ه".

6 "تقول في": موضعه بياض في "ه".

7 لفظة "إحدى" موضعها بياض في "ه".

(299/1)

ويأتي المصدر من "فَاعَلْ" على "مفاعلة وفعال" نحو: قَاتَلَ مُقاتلةً وقَتَلًا. وأهل اليمن يقولون: قَبِتَالًا 1. ويأتي من "تَفَعَّلْ" على "تَفَعَّلْ" نحو: تَكْرَمَ تَكْرُمًا. ويأتي على "تِفَعَّلْ" نحو: تَمَلَّقَ تَمَلُّقًا وتَمَلَّلًا. ومن "تَفَاعَلَ" على "تَفَاعَلَ" نحو: تَقَاتَلَ تَقَاتُلًا، إلا أنك إذا بنيت التفاعل والتفعَّل على "تَفَاعَلَ" نحو: تَقَاتَلَ تَقَاتُلًا، إلا أنك إذا بنيت التفاعل والتفعَّل من الناقص كسرت العين منهما نحو: تَمَنَّى تَمَنِّيًا، وتجاوى تجاويًا؛ لأن الناقص إن كان يائيا فظاهر؛ لجانسة الكسرة الياء، وإن كان واويا؛ فلأنه يجب قلب الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة، لما ثبت في كلامهم أنه إذا كان آخر 2 المتمكن واو قبلها ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة. ويأتي من "اِفْتَعَلَ" على اِفْتَعَلَ، نحو: اِكْتَسَبَ اِكْتِسَابًا. ومن "اِنْفَعَلَ" على "اِنْفَعَلَ" نحو: اِنطَلَقَ اِنطِلَاقًا. ومن "اِفْعَلَّ" على "اِفْعَلَّ" نحو: اِحْمَرَّ اِحْمِرَارًا. ومن "اِفْعُولَ" على اِفْعُولَ، والأصل فيه "اِفْعُولَ"؛ قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو:

- 1 ذكر ذلك أيضا في شرحه على الكافية. "ينظر الوافية، ص 227". وهذه اللغة ذكرها ابن منظور في اللسان "قتل": 5 / 3528.
- 2 في "ه": في آخره.
- 3 اعشوشبت الأرض: كثر عشبها. "ينظر اللسان "عشب": 4 / 2951.

(300/1)

اعشيشابا. ولم تنقلب في: اجلوذا 1؛ للإدغام. وبناء افْعُوْعَل للمبالغة والتوكيد 2.

قوله: "ونحو الترداد والتجوال والحِثْيَى والرَّمْيَا للتكثير" 3.

اعلم أن سيبويه جعل التفعّال تكثيرا ومبالغة لمصدر الفعل الثلاثي نحو "التّهذار" للّهذر 4 "26"، و"التلّعب" للعب، و"التّرداد" للردّ، و"التّكرار" للكرّ، و"التّصفّاق" للتّصفّق، و"التّقّال" للقتل، و"التّجوال" للجّولان -وهو قياس مطّرد 5. والفراء وغيره من الكوفيين يجعلون "التّفعال" بمنزلة "التّفعيل" وألف التكرار بمنزلة ياء التكرير 6.

والحق ما قاله سيبويه؛ لأنه يقال "التلّعب" ولا يقال "التلعب". فلو كان "التلّعب" بمنزلة "التلعب" ل قيل "التلعب" 7.

-
- 1 يقال: اجلوذا الليل: ذهب. "ينظر السابق" جلد: 1 / 656. وذكر سيبويه أنه لا يستعمل إلا مزيدا. "ينظر الكتاب: 4 / 76".
 - 2 على ما ذهب إليه سيبويه في هذا النحو "ينظر الكتاب: 4 / 75، 76".
 - 3 في الأصل: "ونحو الترداد والتجوال ... " إلى آخره. وفي "ه": "ونحو الترداد ...".
 - 4 للّهذر: ساقطة من "ه".
 - 5 ينظر الكتاب "4 / 84".
 - 6 ينظر المنقوص والممدود، للفراء: ص 12.
 - 7 في الأصل: "للتلعب". وكذا في "ق". والصحيح ما أثبتناه من "ه".

(301/1)

"و" 1 كذلك الحِثِّي والرميّا لتكثير الفعل 2 الثلاثي والمبالغة. وإذا قلت: "كان بينهم حِثِّي أو رميّا" كان معناه: كان بينهم حثّ كثير وترام كثير 3.

1 الواو ساقطة من الأصل. وهي إضافة من "ق"، "ه".

2 في الأصل: "للتكثير للفعل".

3 ذكر الجوهرى أن الحِثِّي هو الحث نفسه، وأن الرميّا هو الترامي. "ينظر الصحاح حث": 1/ 278، "رمى": 6/ 2362.

(302/1)

[المصدر الميمي]:

قوله: "ويجيء المصدرُ مِنَ الثَّلَاثِيّ الْمُجَرَّدِ أَيْضاً عَلَى "مَفْعَلٍ" قياساً مطرداً، كـ"مَقْتَلٍ" و"مَضْرَبٍ". وأما "مَكْرُمٌ" و"مَعُونٌ"، ولا غيرهما، فنادران حتى جعلهما الفراء لـ"مَكْرُمة" و"مَعُونَة". ومن غيره على زنة المفعول كـ"مُخْرَجٌ"، ومُسْتَخْرَجٌ"، وكذلك الباقي 1.

"أي" 2 [من الفعل الثلاثي] 3 متعدياً كان أو غير متعدٍ على وزن مفعول - بفتح العين - قياساً مطرداً؛ كـمَقْتَلٍ ومَضْرَبٍ ومُخْرَجٍ؛ من: قَتَلَ يَقْتُلُ: وضَرَبَ يَضْرِبُ، وخَرَجَ يَخْرُجُ. وأما مجيء مصدر كَرُمَ يَكْرُمُ وعان يعون على: مَكْرُمٌ ومَعُونٌ فشاذ لا يجيء غيرهما على هذا الوزن مصدرًا لَفْعَلٍ. وقال الفراء 4: إنهما جمع مَكْرُمة ومَعُونَة على حد ثَمَرَة وتَمَر؛ استبعاداً لمجيء المصدر على وزن "مَفْعَلٍ".

وذكر في الصحاح مجيء "مَهْلَكٌ" مصدر "هَلَكَ"؛ يعني: هَلَكَ يَهْلِكُ هَلَاكاً وهُلُوكاً ومَهْلُكاً ومَهْلُكاً 5.

1 في الأصل: "ويجيء المصدر ... " وكذا في "ه".

2 لفظة "أي" إضافة من "ه".

3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

4 ينظر معاني القرآن: 1/ 151، 152.

5 ينظر الصحاح "هلك": 4/ 1616.

(302/1)

وجاء: "مَيْسَر" بضم السين، بمعنى السعة والغنى. ذكره ابن القطاع¹. وقرأ بعضهم²:
"فَنَظَرَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ" 3 بضم السين 4 والإضافة. وكذا ذكر ابن القطاع⁵ وصاحب
الصحاح⁶ أنه جاء "مَأْلُكٌ" - بضم اللام - بمعنى الرسالة والكلام. وقال الأخفش: ليس
في الكلام "مَفْعُلٌ" بغير الهاء⁷.
قوله: "ولا غيرهما": ههنا نسختان؛ إحداهما بغير الواو قبل "لا"، والأخرى بالواو قبل
"لا". وعلى التقديرين فغيرهما مرفوع بأنه مبتدأ خبره محذوف؛ أي: لا غير "مَكْرُمٌ"
و"مَعُونٌ" جاء من المصادر على هذا الوزن.
ولقائل أن يمنع عدم مجيء غيرهما على هذا الوزن لما ذكر⁸.
فإنه جاء: هَلْكَ مَهْلُكَا، وَيَسَرَ مَيْسَرَا، وَأَلْكَ مَأْلُكًا بمعنى الرسالة.

-
- 1 ينظر: ابن القطاع وأثره في الدراسات الصرفية، مع تحقيق كتابه أبنية الأسماء والأفعال
والمصادر: 2 / 97.
 - 2 وهو نافع. ووافقه ابن محيصن "ينظر: البحر المحيط: 2 / 340، والنشر: 2 / 236،
والإتحاف، ص 166".
 - 3 سورة البقرة: من الآية "280".
 - 4 وهذه هي لغة أهل الحجاز، وهي قليلة جدا. "ينظر الإتحاف: 166".
 - 5 ينظر ابن القطاع وأثره ... "2 / 97".
 - 6 ينظر: الصحاح. "ألك": 4 / 1573.
 - 7 وأضاف: "وأما مكرم ومعون، فهما جمع مكرمة ومعونة" حكاه عنه الجوهري في
الصحاح: "يسر: 2 / 857".
 - 8 "لما ذكر": ساقط من "ق".

(304/1)

[المصدر مما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف] :

يجيء المصدر من غير الفعل الثلاثي المجرد¹؛ أعني من الثلاثي المزيد فيه، والرباعي
المجرد، والرباعي المزيد فيه، على وزن مفعوله، قياسا مطّردا، نحو: أخرجته مخرجا،
واستخرجته مُسْتَخْرَجًا، وانطلق منطلقا، ودحرجته مدحرجا، وكذلك سائرهما، فالْمَفْعُولُ
والمصدر بالميم واسما الزمان والمكان في غير الثلاثي المجرد بوزن واحد.

قوله: "وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولِ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ وَالْمَفْتُونِ فَقَلِيلٌ"2.
أي: وأما المصادر التي جاءت على وزن "مفعول" فقليلة؛ كالميسور والمعسور، بمعنى:
اليسر3 والعسر؛ من يَسُرُّ وَعَسُرَ 4 -بالضم- يَيْسُرُ وَيَعْسُرُ يسرا وعسرا وميسورا
ومعسورا، وكقولهم: دَعَهُ إِلَى مَيْسُورِهِ. [وقال سيبويه: هما صفتان: معناهما عنده: دَعَهُ
إلى زمان يُوسر فيه وإلى زمان يُعسر فيه5؛ لأنه يمتنع مجيء

-
- 1 لفظة "المجرد" ساقطة من الأصل. وهي إضافة من "ق".
 - 2 في الأصل: "وأما ما جاء على مفعول ... إلى آخره. وما أثبتناه في "ق"، "ه".
 - 3 في الأصل: السرور.
 - 4 لفظة "عسر" ساقطة من "ق".
 - 5 نص عبارة سيبويه: "وأما قوله: "دعه إلى ميسوره ودع معسوره" فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال: دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه". "الكتاب 4 / 97".

(305/1)

المصدر عنده على وزن مفعول. وكالمرفوع والموضوع، بمعنى: الرفع والوضع. وقال
سيبويه هما صفتان؛ معنى "هذا مرفوع وموضوع1: هذا ما أرفعه وما أوضعه2] 3.
وكالمجلود؛ فإنه مصدر بمعنى الجلد "27" والجلادة. والمفتون؛ فإنه مصدر بمعنى: الفتنة،
ومنه قوله تعالى: {بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ 4} ، إن قلنا: إن الباء ليست زائدة، وليس منه إن
قلنا إنها زائدة. وقد ذكر جار الله5 في حروف الجر أنها زائدة6. وكالمعقول؛ فإنه مصدر
بمعنى

-
- 1 في الأصل: مرفوعي وموضوعي. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 2 ينظر الكتاب: 4 / 97.
 - 3 العبارة التي بين المعقوفتين جاءت في "ق" هكذا: "وكالمرفوع والموضوع، بمعنى الرفع والوضع. قال سيبويه: هما صفتان. ومعنى هذا مرفوع وموضوع: هذا ما أرفعه وما أوضعه. وقال سيبويه: هما صفتان معناهما عنده: دعه إلى زمان يوسر فيه، وإلى زمان يعسر فيه؛ لأنه لا يمتنع مجيء المصدر عنده على وزن مفعول".
 - 4 القلم: من الآية "6".

5 هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، الزمخشري، أديب، لغوي، نحوي، ولد بزمخشري سنة 467هـ. وإليها نسب. ورد بغداد غير مرة وأخذ الأدب عن كثير من علمائها، ووصل إلى خراسان وجاور بمكة المكرمة حتى قيل له: جار الله وتوفي بخوارزم سنة 538هـ، وله مصنفات كثيرة، أشهرها: المفصل والأنموذج، وأساس البلاغة، والكشاف، والفائق في غريب الحديث.

"ينظر ترجمته في: وإنباه الرواة: 3/ 265-272، وبغية الوعاة: 388، وشذرات الذهب: 4/ 118-121، ومعجم الأدباء: 19/ 126-135، والنجوم الزاهرة: 5/ 274، ونزهة الألباء: 274-276.

6 ينظر المفصل، ص 285.

(306/1)

العقل. وقال سيبويه إنه صفة معناه: عقل له شيء، أي: حبس¹.
وكالحلوف²؛ فإنه صدر من: حَلَفَ يَحْلِفُ حَلًّا وفاً ومحلوفاً.
قوله: "وفاعلة كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة أقل"³.
اعلم أن مجيء المصدر على وزن "فاعلة" أقل من مجيء المصدر على وزن "مفعول"
كالعافية، نحو: عافاه الله عافية، وكالعاقبة نحو: عَقَّبَ فلان مكان أبيه عاقبة، وكالباقية؛
كقوله تعالى: {فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ} 4؛ أي: بقاء. وكالكاذبة كقوله تعالى: {لَيْسَ
لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ} 5؛ أي: كذب.
قوله: "وَنَحْوُ: دَخَرَجَ عَلَى دَخْرَجَةٍ وَدَخْرَجَ -بِالْكَسْرِ؛ وَنَحْوُ: زَلَزَلَ عَلَى زَلْزَالٍ بِالْفَتْحِ
وَالْكَسْرِ"⁶.
اعلم أن المصدر من الرباعي وما ألحق به يأتي على وزن فَعْلَلَةٍ وفَعْلَالٍ، نحو: دَخَرَجَ
دَخْرَجَةً وَدَخْرَجًا، وَجَلَبَبَ جَلْبَبَةً وَجَلْبَابًا. وأما الذي كُرِّرَ فيه الأول والثاني فيجاء
مصدره على وزن فَعْلَلَةٍ وفَعْلَالٍ وفَعْلَالٍ، نحو: زَلَزَلَ زَلْزَلَةً وَزَلْزَالًا وَزَلْزَالًا. والكسر
أفصح؛ لأنه أصله

1 ينظر الكتاب: 4/ 97.

2 في الأصل: وكأن المحلوف. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في الأصل: "وفاعله كالعافية" ... "إلى آخره.

4 الحاققة: من الآية "8".

5 الواقعة: من الآية "2".

6 في الأصل: "ونحو دحرج ... " إلى آخره.

(307/1)

والمختار أن أصله: فِغْلال، لما سيأتي.

اعلم أن ظاهر قوله؛ وهو: "نحو دحرج على دحرجة ودحراج، يدل على أن الفَعْلَلَة والفِغْلال سيان 1 في مجيء المصدر من فَعْلَلٍ عليهما - وليس كذلك؛ لأن المصدر من "فَعْلَل" غير المكرر على "فَعْلَلَة" فحسب إلا إذا سمع "فِغْلال"، نحو: سَبَرَجَ عليه الأمر سَبَرَجَة؛ أي: عمّاه 2، وَبَرَطَمَ بَرَطَمَة؛ أي: قَطَبَ 3. وفعال محفوظ 4. لا يقال: سَبَرَجَ سِبراجا ولا بَرَطَمَ بِرطاما، لكنه سمع بكثرة في غير ذلك. نعم قياس المصدر من "فَعْلَل" المكرر فَعْلَلَة وفعال، نحو: زلزل زلزلة وزلزالا ويأتي من "تَفَعَّل" على تَفَعَّل، نحو: تَدَخَّرَجَ تَدَخَّرَجًا. ومن "افْعَنْلَل" على "افْعَنْلال"، نحو: اخْرُجْجَمَ اخْرُجْجَمًا. ومن "أَفْعَلَل" على "أَفْعَلَال" نحو: اقْشَعَرَّ اقْشَعَرًّا.

1 في "ق": سيأتي، لعله سهو من الناسخ.

2 اللسان "سبرج": 3 / 1921.

3 وبرطم الليل، إذا اسودّ. والبرطمة: الانتفاخ من الغضب. ينظر المصدر السابق "برطم" 1 / 260.

4 لفظة "محفوظ" ساقطة من "ق".

(308/1)

[اسم المصدر]:

اعلم أن العطاء والكلام والبنيان والطُمأنينة والقُشْعَريرة والسلام والثبات والغارة ونحوها أسماء يراد بها ما يراد بالمصادر، وتستعمل موضعها وليست بمصادر.

(308/1)

[اسم المرة] :

قوله: "وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ الَّذِي 1 لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى "فَعْلَةٍ" نَحْوُ: ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ، وَبِكْسْرِ الْفَاءِ لِلنَّوْعِ نَحْوُ: ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ، وَمَا عَدَاهُ عَلَى 2 الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ، نَحْوُ: إِنَاخَةٍ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاءٌ زِدْهَا. وَنَحْوُ 3 أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَلَقِيتُهُ لِقَاءَةً شاذ" 4.

أي 5: بناء المرة الواحدة من الثلاثي المجرد من الزوائد الذي 6 لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى "فَعْلَةٍ"، نَحْوُ: ضَرْبْتُ ضَرْبَةً، وَقَتَلْتُ قَتْلَةً، وَقُمْتُ قَوْمَةً، وَقَعَدْتُ قَعْدَةً.

واحترز بقوله: "المجرد". عن الثلاثي المزيد فيه؛ فإن بناء المرة فيه لا يكون على وزن "فَعْلَةٍ".

واحترز بقوله: "الذي لَا تَاءَ فِيهِ" عن المصدر الذي فيه تاء، نحو: طلبة ونشدة وكدرة؛ فإن بناء المرة فيه لا يكون على وزن "فَعْلَةٍ"، كما يجيء. وبناء النوع من المصدر الثلاثي المجرد على "فَعْلَةٍ" -بكسر الفاء- نحو: ضَرْبْتُ ضَرْبَةً وَقَتَلْتُ قَتْلَةً سُوءَ،

1 لفظة "الذي" ساقطة من "ق".

2 في "ق": فعلى.

3 لفظة "نحو" ساقطة من "ق".

4 في الأصل: "المرة من الثلاثي المجرد ... " إلى آخره.

5 في "ق": "اعلم أن"، بدلا من "أي".

6 في "ق": التي.

(309/1)

ومات مِيتَةً سُوءَ.

وبناء المرة والنوع مما عدا الثلاثي المجرد عن الزوائد الذي لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى وزن المصدر المستعمل، وهو إما ثلاثي مجرد فيه تاء، أو غير ثلاثي مجرد: فَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًا مَجْرَدًا فِيهِ تَاءٌ، نَحْوُ: طَلَبَةٍ وَنَشْدَةٍ وَكُدْرَةٍ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَعْمَلُ عَلَى حَالِهِ لِلْمَرَّةِ وَالنَّوْعِ، وَيُفْرَقُ بَيْنَ الْمَرَّةِ وَالنَّوْعِ بِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ، نَحْوُ: نَشَدْتُ نِشْدَةً وَاحِدَةً، أَوْ نَوْعًا: نَحْوُ: نِشْدَةٍ سُوءَ، أَوْ نِشْدَةٍ لُطْفَ، أَوْ بِقَرِينَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ.

وإن كان غير ثلاثي مجرد؛ بأن "28" كان ثلاثيا مزيدا فيه، أو رباعيا؛ فإن كان فيه تاء،

نحو: إجابة واستجابة ودحرجة، يستعمل على حاله، ويفرق بين النوع والمرة بقرينة لفظية أو معنوية، وإن لم يكن في المصدر المستعمل تاء وقصدت المرة زدت التاء فيه، نحو: انطلقت انطلاقاً واستخرجت استخراجاً، واحمررت احمراراً، وأعطيت إعطاءً. وأما قولهم: أتيت إتياناً، ولقيته لقاءً للمرة، فشاذ؛ لأن القياس: أتيتُه أتيّةً، ولقيتُه لقيّةً؛ لأننا ذكرنا أن مصدر الثلاثي المجرد إذا لم يكن فيه تاء يبنى للمرة على "فَعَلَة" -بفتح الفاء وسكون العين- وأتى ولقى ثلاثي مجرد [لا تاء في مصدره] 1.

1 في "ق": "لا تاء فيه، أي: في مصدره" بدلاً مما بين المعقوفتين.

(310/1)

[أسماء الزمان والمكان]:

قوله: "أسماء الزمان والمكان" مما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها، ومن المنقوص على "مَفْعَل" نحو مشرب ومقتل ومرمى ومن مكسورها والمثال على "مَفْعَل" نحو: مضرب ومؤعد، وجاء المنسك والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد والمنخر. وأما منخر ففرغ كمنن 1.

المراد بأسماء الزمان والمكان: أسماء موضوعة للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيه؛ فالمراد بالخرج الخروج المطلق "أو زمان" 2 الخروج المطلق.

[ولأجل أن المراد بأسماء الزمان أو المكان زمان الفعل ومكانه لم يعمل في مفعول ولا ظرف. ولأجل أنها لا تعمل قيل 3: الجر] 4 -قول النابغة 5:

1 عبارة ابن الحاجب جاءت في الأصل مبتورة، هكذا: "أسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين ...". إلى آخره.

2 في الأصل "والزمان" والصحيح ما أثبتناه من "ق".

3 قاله الزمخشري -رحمه الله- في المفضل، ص 239.

4 ما بين المعقوفتين ساقط برمته من "ه".

5 النابغة: هو زياد بن معاوية بن ضباب الديباني، كنيته أبو أمامة، ولقبه النابغة، لقب به لنبوغه في الشعر وإكثاره منه بعد ما احتنك. وهو أحد شعراء الطبقة الأولى، عده ابن

سلام بعد امرئ القيس وقبل زهير والأعشى. وكان الخليفة عمر بن الخطاب يعده أشعر العرب. وكان وفاته سنة 602م. وينظر ترجمته في الأغاني: 36-3 / 11.

(311/1)

-6

كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ذُيُولُهَا ... عَلَيْهِ قَضِيمٌ تَمَقَّتْهُ الصَّوَانِعُ 1
مصدر بمعنى الجر، والمضاف إلى المجر محذوف تقديره: كأن أثر جر الرامسات.
ومعنى كلامه أن اسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد من الزوائد من الذي مضارعه
مفتوح العين أو مضمومها، ومن الفعل الناقص وإن كان مكسور العين، إنما يبينان على
وزن "مَفْعَل" بفتح العين؛ نحو: مَشْرَب، من: شَرِبَ يَشْرَبُ، وَمَقْتَل من: قَتَلَ يَقْتُلُ،
وَمَرَمَى من رمي يَرْمِي.
ويبينان من الذي مضارعه يَقْعِلُ -بكسر العين- ومن المعتل الفاء، وإن كان مفتوح
العين على وزن مَفْعِل -بكسر العين-

1 هذا بيت من الطويل، قاله النابغة ضمن قصيدة طويلة يمدح بها النعمان بن المنذر
ويعتذر إليه، ويهجو مرة بن ربيع بن قريع وهو في ديوانه ص 79، برواية: "حصير" بدلا
من "قضيم". وقد أنشده الرمحشري في مفصله ص 239، والرضي في شرح الشافية: 2/
16، "رقم 45" والجاربردي في شرح الشافية 1/ 70، وشرحه البغدادي تحت رقم
"50" في شرحه لشواهد الشافية ص 82، 106.

والرامسات: الرياح الشديديات الهبوب التي ترمس الأثر، أي: تعقبه وتدفعه، ذبول
الرياح: أواخرها. تمقته: زينته. والشاهد في قوله: "مجر الرامسات"؛ حيث استعمل "مَجَرَ"
مصدرا ميميا بمعنى الجر، وإضافته إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله، والكلام
على تقدير مضاف، وكأنه قال: كأن جر الرامسات ذيولها. كما ذكر ركن الدين.

(312/1)

نحو مَضْرِبٍ من: ضَرَبَ "يَضْرِبُ" 1، ومَوْضِعٍ من: وَضَعَ. وقد جاء الفتح شاذًا مع
الكسر نحو: مَدَبَ 2 النمل، ومَأْوَى 3 الإبل ومَوْجِل 4.

وقد جاءت أسماء الزمان والمكان من الذي مضارعه "يَفْعَل" -بضم العين- على وزن "مَفْعِل" -بكسر العين- على خلاف القياس من إحدى عشرة كلمة⁵، وهي 6: المنْسِكُ، والمَجْزِر، والمنْبِت، والمَطْلَع، والمَشْرِق، والمَغْرِب، والمَفْرَق، والمنْسَقَط، والمَرْفِق، والمنْسَجِد، والمنْخِر 7 من: نَسَكَ يَنْسِك، وَنَبَتَ يَنْبُت، وَطَلَعَ يَطْلُع، وَشَرَقَ يَشْرِقُ وَغَرَبَ يَغْرِب، وَفَرَقَ يَفْرُق، وَسَقَطَ يَسْقُط، وَرَفَقَ يَرْفُق، وَسَجَدَ يَسْجُد، وَنَخَرَ يَنْخُر من النخير، وهو صوت بالأنف.

- 1 لفظ "يضرب" ساقطة من الأصل. وهي إضافة من "ق"، "ه".
- 2 ذكر ابن منظور أن مَدَبَ -بكسر الدال- اسم، وأن مَدَبَ -بفتحها مصدره. "ينظر اللسان" دب: 2/ 1315.
- 3 أرى أنه قد التبس الأمر على ركن الدين ههنا فذكر أن الفتح شاذ مع الكسر، في مأوى الإبل. والصواب أن الفتح قياس متبع والكسر شاذ، وهو لغة فيه؛ لأن المعتل اللام مفتوح أبدا. كالمأتى والمرمى والمأوى والمشوى، كما صرح بذلك الجوهري في الصحاح "أوى" 6/ 2274، والزمخشري في مفصله، ص 238. والذي ذكر لغة: مأوى الإبل -بالكسر- هو الفراء وقد حكاها عن بعض العرب وذكر أنها نادرة "ينظر معاني القرآن: 2/ 14".
- 4 ذكرها الجوهري في صحاحه "وجل": 5/ 1840، أن "الموجل" بفتح الجيم -مصدر، وأن "الموجل" بالكسر -اسم موضع.
- 5 ذكرها الزمخشري في مفصله، ص 237.
- 6 "وهي": ساقطة من "ه".
- 7 ينظر: الهمع: 2/ 168.

(313/1)

وجاء الفتح في بعضها أيضا على القياس، وهو: المنْسِكُ والمَطْلَعُ والمَفْرَقُ 1 قيل: والفتح في كلِّها جائز، وإن لم نسمعه².
وقد جاء من المفتوح العين المجمع -بكسر الميم. وأما مَنْخِر- بكسر الميم والخاء فإنما كسر الميم اتباعا لكسرة الخاء كما قالوا في [مُنْتِن -بضم الميم وكسر التاء] 3 مِنْتِن - بكسر الميم- للاتباع؛ فَمِنْخِر -بكسر الميم والخاء- فرع مَنْخِر -بفتح الميم وكسر

الخاء- لثقب الأنف، ومُنْتَن -بكسر الميم والتاء- فرع مُنْتَن -بضمّ الميم وكسر التاء4. قوله: "ولا غيرهما". أي: ولا يجيء في الكلام مفعّل -بكسر الميم غيرهما، فهما نادران؛ لأن مفعلاً -بكسر الميم والعين- ليس منه أبنية الكلام5، مع أنه يمكن جعلهما فرعين لبناءين موجودين في كلامهم كما ذكرناه.

1 وزاد عليها الرضي: الحشر، والمسجد، والمَحَلّ -بمعنى المنزل. "ينظر شرح الشافية: 182 /1".

2 قاله الفراء في معاني القرآن: 2/ 148، 230، 357، وحكاه الجوهري منسوباً للفراء. "ينظر الصحاح: سجد: 2/ 484".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وهو إضافة من "ق"، "ه".

4 قاله الجوهري في الصحاح "نخر": 2/ 824.

5 قاله الجوهري أيضاً. "ينظر المصدر السابق".

(314/1)

اعلم أن صاحب المفصل والميداني لم يذكرَا المُنْخَر، وذكرَا المسكَنَ1 من سكن2 فإنه مما روي فيه الكسر والفتح3. واعلم "29" أن المصنف أورد مَوْعِداً في الشرح لمثال المكان والزمان من معتل4 الفاء، وهو ليس بنص في مطلوبه لجواز أن يكون كسر عينه في المكان والزمان لكسر عين مضارعه. وأن في قوله: "ومن مكسورها والمثال مَفْعَل" نظراً؛ لأنه يقتضي أن يكون أسماء الزمان والمكان من وَحَشَ يَوْحِشُ، وَوَسَمَ يَوْسُمُ، وَيَتَمَ الْوَلَدَ يَتِّمُّ وَيَتَّمُ يَتِّمُّ، وَيَقْطُ من نومه يَيَقْطُ وَيَعِطُ بالذنب يَيَعِطُ5؛ أي: زجره، مَفْعَل -بكسر العين- وليس كذلك لأنه مَفْعَل -بفتح العين6

1 وهذا ما فعله قبلهما عبد القاهر المتوفى 471هـ، وذلك في المفتاح "ينظر، ص60".

2 في "ق": يسكن. وكذا في "ه".

3 ينظر المفصل، ص237.

4 في "ق": المعتل.

5 يعط ييعط: لم أعر عليها. والذي في الصحاح واللسان: أَيْعَطْتُ بالذنب. وفي

اللسان أيضا: يَعْط، وياعط. "ينظر الصحاح" يعط: 3/ 1169، واللسان "يعط": 6/ 4962 ولا أرى من أين أتى ركن الدين بما ذكره.

6 ونحن نرى أن إيراد المصنف موعدا في الشرح نص في مطلوبه وليس كما ذكر ركن الدين ههنا من أنه أورده لجواز أن يكون كسر عينه في المكان والزمان لكسر عين مضارعه؛ لأننا نقول إن ابن الحاجب ههنا متأثر بعبد القاهر الذي يرى أن معتل الفاء يأتي منه اسم الزمان والمكان على "مَفْعَل" سواء كان مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها، وأورد من الأمثلة: المَوْضِع والمَوْعِد والمَوْسِم -من وسم يوسم. "ينظر: المفتاح، ص 60" وقد تابع عبد القاهر في رأيه هذا الزمخشري في مفصله؛ حيث نص على أن معتل الفاء مكسور أبدا كالمَوْعِد والمَوْرد والمَوْضِع والمَوْحِل والمَوْجِل. "ينظر المفصل، ص 238".

ويكون ابن الحاجب قد تابع هذين العلمين في ذلك.

(315/1)

قوله: "ونحو المَظَنَّة والمَقَبْرَةُ فَتَحَا و1 ضمًّا ليس بقياس 2". اعلم أنه قد يدخل على بعضها تاء التانيث، كالمَظَنَّة والمَقَبْرَةُ والمَشْرُفَةُ، ضمًا وفتحًا، في: المقبرة والمشرفة، وهو ليس بقياس 3 وأما ما جاء على "مَفْعَلَة" بالضم، كالمَقَبْرَةُ والمَشْرُفَةُ والمَزْرَعَةُ فإنها لا يُدْهَبُ بها مذهب الفعل 4. وقد جاء في هذه الثلاثة الكسر أيضا.

قوله: "وما عداه فعلى لفظ المفعول".

أي: وأما 5 ما عدا الثلاثي المذكور فبناء اسمي الزمان والمكان منه على لفظ مفعوله نحو "مُخْرِج" من: أَخْرَجَ يُخْرِجُ، و"مُسْتَخْرَج" من: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ، و"مُنْطَلَق" من انطلق ينطلق و"مُدْخَرَج" من: دَحْرَجَ يَدْحَرَجُ، وقد تقدم هذا.

1- في "ق": "أو" بدلا من الواو.

2- في "هـ" جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة، هكذا: "ونحو المظنة...." إلى آخره.

واتفق الأصل مع "ق" في مجيء العبارة كاملة فيهما.

3- ينظر المفصل، ص 238.

4- ذكر ذلك الزمخشري في المفصل. "ينظر ص 238".

5- لفظة "أما" ساقطة من "ق"، "ه".

(316/1)

وقد بنت العرب ألفاظا من الفعل الثلاثي إذا أرادت تكثير الشيء بالمكان فقالوا: أرض مَسْبُعة ومَأْسَدَة ومَذْأَبَة¹، إذا كانت كثيرة السباع والأسد والذئاب. وقالوا في بنات الأربعة: مُثْعَلَبَة ومُعَقَّرَة، إذا كانت فيها الثعالب والعقارب كثيرة² لكن ليس بقياس فيما زاد على الثلاثة³. ونقول من "ثُعَالَة": "مُثْعَلَة" من الثلاثي والألف زائدة⁴.

1- ينظر الكتاب: 94 / 4، المفصل، ص 238.

2- لفظة "كثيرة" ساقطة من "ق".

3- وسيبويه يرى أنهم لم يجهنوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف، نحو الضفدع والثعلب وكراهية أن يثقل عليهم؛ ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب ونحو ذلك، وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها. "ينظر الكتاب: 94 / 4".

4- ينظر المصدر السابق.

(317/1)

[اسم الآلة] :

قوله: "والآلة عَلَى مَفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة، كَالْمِخْلَبِ وَالْمِفْتَاحِ وَالْمِكَسَحَةِ"⁵. اعلم أن الآلة اسم ما يعالج به؛ فإنها تجيء على وزن "مَفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة" كَالْمِخْلَبِ؛ فإنه اسم لما يُخْلَبُ به. وبالحقيقة اسم لما يُخْلَبُ فيه، لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز إطلاق اسم

1 في الأصل: "والآلة على مفعول...." إلى آخره. وفي "ه": "والآلة على مفعول".

(317/1)

الآلة عليه، وكالمفتاح اسم لما يُفْتَح به، والمِكْسَحَة؛ فإنها اسم لما 1 يُكْسَحُ به.
قوله: "وَنَحْوُ الْمُسْعَطِ وَالْمُنْخُلِ وَالْمُدَقِّ وَالْمُدْهِنِ وَالْمُكْحَلَةِ وَالْمُحْرَضَةِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ" 2.
اعلم أن ما جاء مضموم الميم والعين كالمُسْعَطِ وَالْمُنْخُلِ وَالْمُدَقِّ وَالْمُدْهِنِ وَالْمُكْحَلَةِ
وَالْمُحْرَضَةِ فَأَسْمَاءُ لآلاتٍ 3 مخصوصة لا باعتبار معنى الفعل فيها، وليست بقياس،
ولأجل أن هذه آلات 4 مخصوصة لا باعتبار معنى الفعل فيها قال سيبويه: "لم يذهبوا
فيها مذهب الفعل، ولكنها جعلت اسما لهذه الأوعية" 5؛ لأن الجاري على الفعل لا
يختص بآلة مخصوصة، وهذه آلة مخصوصة؛ فلا يقال مُدْهِنٌ إِلَّا 6 لآلة جعلت للدهن،
ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم ذلك الوعاء بمدهن، بخلاف ما تقدّم من المفتاح
والمكسحة وغيرهما.

1 لفظة "لما" ساقطة من "ه".

2 في الأصل: "ونحو المسعط" إلى آخره. وفي "ه": "ونحو المسعط".

3 في "ق": "آلات".

4 في "ق": "الآلات".

5 الكتاب: 4 / 91.

6 لفظة "إلا" ساقطة من "ه".

(318/1)

[باب المصغّر]:

قوله: "المصغّر المزيّد فيه لِيُدَلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ؛ فالمتمكّن يَضُمُّ أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُمَا
يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّانِيثِ وَالْفِيهِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ
وَالْمُشَبَّهَتَيْنِ بِهَا وَأَلْفُ أَفْعَالٍ جَمْعًا" 1.

الاسم المصغّر هو الاسم الذي زيد فيه ليدل على تقليل فيه.

وإنما لم يقل: زيد فيه ياء ثالثة؛ ليشمل تصغير المبهمات؛ لأنه 2 لا يزداد فيه الياء ثالثة.

وأشار إلى الغرض الذي تزداد له هذه الياء بقوله: "لتدل على تقليل".

ولقائل أن يقول إنه لا يتناول التصغير الذي للتعظيم، نحو:

دَوْبِيَّةٌ 3 ولا الذي للشفقة كتصغير الوالد لولده: يا بُنَيَّ "30".

وأجيب عن الأول بأن الداهية إذا كانت عظيمة تدل على سرعة

1 عبارة ابن الحاجب هذه جاءت مبتورة في الأصل وفي "ه"، هكذا: "المصغر المزيد فيه ليدل على تقليل". وما أثبتناه من "ق".

2 في "ه": لأنها.

3 في قول لبيد بن ربيعة العامري:

وكل أناس سوف تدخل بينهم ... دُوَيْهِيَّة تَصْفَرُ منها الأنامل

وهي في ديوانه ص132، ضمن قصيدة طويلة يرثي بها النعمان بن المنذر؛ إذ مات

النعمان في بداية القرن السابع الميلادي.

(319/1)

وصولها فتكون لتقليل المدة1. وعن الثاني أن كونه للشفقة لا ينافي كونه للتقليل.

ثم إن الاسم الذي يراد تصغيره، إما متمكن أو غير متمكن، فغير المتمكن يجيء حكمه في آخر هذا الباب والمتمكن إذا أريد تصغيره ضم أوله، إن لم يكن مضموما، وفتح ثانيه إن لم يكن مفتوحا.

ويمكن أن يقال: فالمتمكن يضم أوله ويفتح ثانيه من غير أن يقال: إن لم يكن أوله مضموما وثانيه مفتوحا لجواز أن يقال: الضمة التي في أول المصغر والفتحة التي في ثانيه غير الضمة والفتحة اللتين في المكبر، كما قالوا في "فُلْكَ وَهَجَان" في المفرد والجمع. ويكسر ما بعد ياء التصغير في الاسم الذي على أربعة أحرف نحو: جُعَيْفِر؛ ليكون ما بعد الياء مناسبا للياء عند الإمكان كما في الرباعي، بخلاف الثلاثي نحو: فُلَيْس؛ لأن ما بعد الياء في الثلاثي محل2 الإعراب؛ فلا يمكن أن يكسر لياء التصغير، بخلاف ما فيه تاء التانيث وألفا التانيث3 المقصورة والممدودة، والألف والنون

1 هذه إجابة البصريين؛ إذ إنهم يمنعون مجيء التصغير لغرض التعظيم ويتأولون هذا وما يشبهه على التقليل. ولكن الكوفيين يذهبون إلى أن الغرض من التصغير ههنا هو التعظيم.

"ينظر: التصريح: 2/ 319، والهمع 1/ 185".

- 2 في الأصل: "على". والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
3 لفظة "التأنيث" ساقطة من "ه".

(320/1)

المشبهتان¹ بالفي التأنيث وألف التكسير، نحو: غُلَيْمَةٌ وَحُبَيْلِي وَحُمَيْرَاءَ وَسُكَيْرَانَ وَأُجَيْمَالٍ؛ فإنه لا يكسر ما قبل الآخر في هذه المواضع؛ لالتزامهم الفتحة قبل هذه الحروف، أما مع تاء التأنيث؛ فالأهم² يفتحون ما قبل تاء التأنيث كما يفتحون آخر الاسم الأول في المركب من الاسمين؛ طلبا للتخفيف، ولا فرق في ذلك بين أن يكون [الاسم مع التاء على أربعة، نحو طلحة، أو بدون] 3 التاء، نحو قائمة. وأما مع ألفي التأنيث؛ فلمراعاة بقاء ألفي التأنيث بحالهما.

اعلم أن المقصورة إذا كانت خامسة نحو: حُبَارَى⁴، وَجُمَادَى، وَقَرْقَرَى اسم موضع⁵ يجوز أن يقال في تصغيرها: حُبَيْرٌ، وَجُمَيْدٌ، وَقَرْقِرٌ⁶. ويجوز أن يقال: حُبَيْرَى، وَجُمَيْدَى وَقَرْقِرَى وهو أحسن⁷. ويجوز حُبَيْرَةٌ، بتعويض التاء عن الألف

- 1 في الأصل، "ه": المشبهتين، والصحيح ما أثبتناه من "ق".
2 في "ه": فإهم.
3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
4 الحُبَارَى: طائر يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء، وإن شئت قلت في الجمع حباريات. قال الجوهري في الصحاح "حبر": 2 / 621. وينظر كذلك: حياة الحيوان: 1 / 204.
5 قَرْقَرَى: اسم موضع مخصص باليمامة "ينظر معجم البلدان: 4 / 326".
6 حكى سيبويه عن يونس والخليل أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره، حذفت وذلك قولك في قَرْقَرَى: قَرْقِرٌ، وفي حَبْرَكِي: حُبَيْرَك. ينظر الكتاب: 1 / 419. واختار الزمخشري حذفها ههنا "ينظر المفضل، ص 204".
7 وهو اختيار المبرّد "ينظر المقتضب: 2 / 261، 277".

(321/1)

المحدوفة 1 بخلاف الممدودة؛ فإنه لا يحذف 2 ألفها، لقوتها بالحركة.
وأما مع الألف والنون المشبهتين بألفي التأنيث فلتشبههما 3 [بألفي التأنيث] 4. وأما مع ألف التكسير فللمحافظة على ألف الجمع؛ للفرق بين الجمع وبين الأفراد؛ فإنك تقول 5 في تصغير "أعلام" مصدرا: أُعِيلِم 6 فلو قلت "في تصغير أعلام" 7 جمع "علم" كذلك لحصل اللبس فلذلك 8 تقول في تصغيره: أُعِيلَام.
وليس الاسم الذي هو على صورة ما فيه الألف والنون المشبهتان أو ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة وكذلك؛ تقول في تصغير سُلْطَان وسِرْحَان: سُلَيْطِين وسُرَيْجِين؛ لأن الألف والنون فيهما ليستا بمشبهتين بألفي التأنيث.

-
- 1 قاله أبو عمرو بن العلاء، وحكاه عنه سيبويه والمبرد. "ينظر: الكتاب: 3 / 437، والمقتضب: 2 / 262". وسيبويه يرى أنك محيّر في ذلك، إن شئت قلت: حُبَيْرِي، وإن شئت قلت: حُبَيْر. "الكتاب: 3 / 436".
 - 2 في "ه": فإنها لا تحذف.
 - 3 في "ه": فلشبههما.
 - 4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
 - 5 في الأصل: "فإنه يقول" وهكذا في "ه". وما أثبتناه من "ق".
 - 6 في "ق": أُعِيلِم.
 - 7 في "ق": "في تصغيره، أي: تصغير أعلام".
 - 8 في الأصل: فكَذَلِكَ وما أثبتناه من "ق"، "ه" هو الأنسب للمعنى.

(322/1)

وفي تصغير "مَغَزَى" و"كَسَاء": مُغَيْرٌ وَكُسَيٌّ؛ لأن الألف فيهما ليس 1 للتأنيث 2.
وإنما غُيِّرَ أول المصغر؛ للفرق بينه وبين المكبر بالضم؛ تشبيها له بالفعل المبني للمفعول؛ لأن كل واحد منهما مغيّر عن أصل معناه، وغُيِّرَ ثانيه، ولم يقتصر على ضم الأول؛ لجواز أن يكون أول المكبر مضموما فلم يحصل الفرق، وخص بالفتح؛ لأنه أخف 3
"الحركات" 4 مع أن ما بعدها "31" ياء وزيد الياء؛ لأنه قد لا يحصل الفرق بينهما في مثل صُرَادٍ وغُرَابٍ، وإنما خص الياء؛ لأنه أخف من الواو، ولم يزد الألف مع كونها أخف من الياء؛ لأنها زِيدَتْ 5 للجمع في نحو "دراهم".

وإنما حُصّ الجمع بالألف؛ لأن الألف أخفّ 6 والجمع أثقل.
وإنما كانت الياء ساكنة؛ لأن سكوتها هو الأصل. وإنما جعلت 7 ثلاثة حملا على ألف
الجمع، ولذلك كسر ما بعد الياء حيث أمكن، كما كسر بعد الألف في الجمع.

1 في "ق": ليست.

2 في "ه": لتأنيث.

3 "لأنه أخف" ساقطة من "ه".

4 لفظة "الحركات" إضافة من "ه".

5 في "ه": زيد.

6 لفظة "أخف" ساقطة من "ه".

7 في "ق": حلت.

(323/1)

قوله: "ولا يُزاد على أربعة".
أي: ولا يزداد المصغر على أربعة أصول للاستثقال.
وإنما قال: "على أربعة أصول"؛ لأنه يزداد على أربعة غير أصول نحو: عُصْفِير وفُنَيْدِيل
في: عُصْفُور وفُنْدِيل.
وإنما جاز الزيادة على أربعة غير أصول؛ لأنه إذا كان الحرف زائدا على الأصول كان في
حكم العدم.

قوله 1: "وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِئْ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعِيلَ وفُعَيْلَ وفُعَيْعِلَ 2".
أي: ولأجل أن الاسم المتمكن يضم أوله ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما
بعده 3 في الرباعي، ولا يزداد المصغر على أربعة أصول، لم يَجِئْ في غير الأربعة التي مع تاء
التأنيث وألفي التأنيث 4 والألف والنون المشبهتين بهما 5 وألف التكسير إلا فُعِيلَ
وفُعَيْعِلَ وفُعَيْعِلَ؛ لأن الاسم الذي هو غيرها إن كان ثلاثيا كان تصغيره على فُعِيلَ،
وإن كان رباعيا من غير مدة قبل آخره كان

1 لفظة "قوله" ساقطة من "ه".

2 في الأصل، وفي "ه": "ولذلك لم يَجِئْ في غيرها ... " إلى آخره.

3 في "ه": ما بعدها.

4 وألفي التأنيث: ساقطة من "ه".

5 بهما: ساقطة من "ه".

(324/1)

تصغيره على فُعِيل نحو "جُعِفِر" في "جعفر"، وإن كان رباعيا قبل آخره مدة كان
تصغيره على فُعِيل نحو: سُلَيْطِين، في:
سُلطان، وعُصَيْفِر في: عُصْفُور وقُنَيْدِيل، في: قِنْدِيل.
ولا يعنون بـ"فُعِيل وفُعِيل وفُعِيل" باعتبار الفاء والعين واللام في أوزان التصغير، ولهذا
يقولون: "مُكْرِم" داخل في فُعِيل 1، و"مُفَيْتِح" داخل في فُعِيل، ولو عنوا باعتبار
الفاء والعين واللام لقل: "مُكْرِم" داخل في "مُفَيْل" و"مُفَيْتِح" داخل في "مُفَيْل" بل
صورة الثلاثة من حيث إن الأول مضموم والثاني مفتوح والثالث ياء التصغير، ولهذا
كرروا 2 العين دون اللام في أمثلة التصغير، نحو: فُعِيل مع أن عادتهم تكرير اللام
لمعرفة الأوزان.

اعلم أن المعتبر كون [مصغر المفرد في الجمع والمثنى على أحد هذه الأمثلة] 3 لا مصغر
الجمع والمثنى، نحو: حُسَيْنُونَ وضُؤِيرُونَ مُلَيْعُونَ وحُسَيْنَان وضُؤِيرَان.
وكذلك تصغير ما قبل الواو والنون في شبيه الجمع، وهو العشرات

1 في الأصل: فعيل. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 في "ق": كرر، وكذا في "ه".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(325/1)

من عشرين إلى تسعين؛ تقول: عشرون وتسعون وثلاثون وثمانون؛ بحذف الألف فيها
عند سبويه 1، وثلاثون وثمانون، بقلب الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها عند المبرد 2.
واعلم أيضا أن تصغير المركب من كلمتين، نحو: بَعْلَبَك 3 وحَضْرَمَوْتُ 4 وخمسة عشر،
لا يكون على أحد هذه الأمثلة؛ لأنك تقول في تصغيرها: بُعْلَبَك وحَضْرَمَوْتُ وخمسة

عشر⁵.

وفي اثني عشر: ثُنَيَا عشر، وفي المئوثة: ثُنَيْنَا عَشْرَة؛ فكأنك صَغَرْتَ اثنين واثنين⁶.
وعشرة: بمنزلة النون التي فيهما⁷.

ويعلم مما ذكرناه أن ضم أول المصغر وفتح ثانيه ليس مخصوصا بالمتمكن.

1 قال سيويوه: "سألت يونس عن تحقير ثلاثين، فقال: ثلثون، ولم يثقل، شبهها بواو
جلولاء؛ لأن ثلاثا لا تستعمل مفردة على حد ما يفرد ظريف، وإنما ثلاثون بمنزلة
عشرين لا يفرد ثلاث من ثلاثين كما لا يفرد العشر من عشرين، ولو كانت إنما تلحق
هذه الزيادة الثلاث التي تستعملها مفردة لكنت إنما تعني تسعة، فلما كانت هذه الزيادة
لا تفارق شبهت بألف جلولاء". "الكتاب: 3/ 442".

2 ينظر المقتضب: 2/ 65، 277.

3 بَعْلَبَكْ: مدينة قديمة. "ينظر: معجم البلدان: 4/ 453".

4 حضر موت: مدينة في اليمن الجنوبي.

5 ينظر الكتاب: 2/ 267، 3/ 475، 476، والمقتضب: 4/ 20.

6 لفظة "اثنين" ساقطة من "ه".

7 ينظر الكتاب: 3/ 476.

(326/1)

قوله: "وَإِذَا صُغِّرَ 32" الحُمَاسِي عَلَى ضَعْفِهِ؛ فالأوّلَى حَذْفُ الحَامِسِ، وَقِيلَ: مَا أَشْبَهَ
الرَّائِدَ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ سُفَيْرَ جَل 1.

اعلم أن الاسم إذا كان على أكثر من أربعة أحرف 2 أصول 3 ولم يكن خماسيا حذفت
زوائده حتى تصير على أربعة أحرف، نحو:

"مُخَيَّرَج" في: مستخرج وسُرَيْفِيلَ وَسُمَيْعِيلَ "وَبُرَيْهِيمَ" 4 في تصغير: إسرَافِيلَ وإسماعِيلَ
وإبراهيم عند سيويوه⁵؛ تشبيها للهمزة في أولها بهمزة الوصل. وأسيرف وأسيمع وأبِيرَه
عند المبرد⁶.

والأول أولى؛ لأنه أقل حذفا ولبقائه على فُعَيْعِيل مع كون رابعه حرف لين؛ ولأنه أدل
عل المكبر، فإن "بريهيم" أدل على إبراهيم من "أبِيرَه".

1 في الأصل: "وإذ صغر الخماسي على ضعفه" إلى آخره وفي "ه": "وإذا صغر الخماسي".

2 لفظة "أحرف" ساقطة من "ق".

3 لفظة "أصول" ساقطة من "ه".

4 في الأصل: بريهم. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 ينظر الكتاب: 3/ 446.

6 ينظر الهمع: 3/ 192. وقال الجوهري: "وتصغير إبراهيم أبيه؛ وذلك لأن الألف من الأصل؛ لأن بعدها أربعة أحرف أصول، والهمزة لا تلحق بنات الأربعة زائدة في أولها وذلك يوجب حذف آخره كما يحذف من سفرجل فيقال: سُفْرَج. وكذلك القول في إسماعيل وإسرافيل وهذا قول المبرد. وبعضهم يتوهم أن الهمزة زائدة إذا كان الاسم أعجمياً فلم يعلم اشتقاقه، فيصغره على بُرَيْهِمِ وتُجَيْعِلِ وسُرَيْفِيلِ. وهذا قول سيبويه. وهو حسن، والأول قياس". "الصحاح" برهم 5/ 1871، 1872. ونقله عنه صاحب اللسان.

"ينظر" برهم 1/ 271.

(327/1)

وإن كان خماسياً كان تصغيره مستكرها ضعيفاً؛ فإذا صَغَرَ الخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فالأَوَّلُ حَذْفُ الخَامِسِ منه¹؛ لأنه لا يزال في سهولة حتى يرتدع بالخامس فيحذف الذي ارتدع عنه وهو الخامس، نحو: "سُفْرَج" في سَفْرَجَل، و"جُحَيْمِر" في جَحْمَرِش². وبعضهم يختار حذف ما أشبه الزائد وإن لم يكن آخره، فيقول في جَحْمَرِش: "جُحَيْمِرِش"؛ فيحذف الميم لأنها من حروف الزوائد في غيره³، وفي فَرْزَدَق: "فَرْزَق" بحذف الدال لشبهها الزائد؛ لأنها⁴ تشبه التاء من حروف الزوائد⁵. وروى الأخفش أنه سمع من يقول⁶: "سُفْرَجَل" بتحريك الجيم بالكسر للاتباع⁷؛ ولأن الانتقال من الكسرة إلى الفتحة كالانتقال من سفلى إلى علو [من غير حذف]⁸. وهو ضعيف.

1 في الأصل، وفي "ق": "فيه" والأنسب للمعنى ما أثبتناه من "ه".

2 وهذا هو تعليل البصريين. "ينظر الكتاب: 3/ 448، 449، والمقتضب 2/

249".

3 ورده سيويه بقوله: "ولا يجوز في جحمرش حذف الميم وإن كانت تزداد؛ لأنه لا يستنكر أن يكون بعد الميم حرف ينتهي إليه في التحقير كما كان ذلك في جعيفر"
"الكتاب: 3/ 448".

4 لفظة "لأنها" ساقطة من "ق".

5 ينظر الكتاب: 3/ 448. والقياس في فَرَزْدَق: فَرَزْدَق. وقد جعل المبرد "فريزق" شبيهاً بالغلط. "ينظر المقتضب: 2/ 249".

6 لفظة "يقول" ساقطة من "ه".

7 رواه عنه الزمخشري في المفصل، ص 203.

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(328/1)

قوله: "وَبُرْدُ نَحْوِ بَابِ وَنَابٍ وَمِيزَانٍ وَمَوْقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ؛ لذهاب المقتضي" 1.
أي: إذا صغر ما البدل 2 فيه غير لازم، نحو باب وناب، مما قلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ونحو: ميزان مما قلبت فاء فعله "التي هي" 3 الواو ياء لكسرة 4 ما قبلها، ونحو "مَوْقِظٍ" مما قلبت فاء فعله "التي هي" 5 الياء واوا لضممة ما قبلها، يرد إلى أصله 6 لذهاب المقتضي للقلب 7؛ لأنك إذا صغرت باباً وناباً ضمنت أوله 8، وإذا ضمنت أوله 9 زالت علة قلب عينه ألفاً، وهي 10 تحرك الواو أو 11 الياء وانفتاح ما قبلهما 12، فتزد الألف إلى أصلها فتقول: بُؤِبٌ وَئُيُبٌ.

1 في الأصل: "ويرد نحو باب وناب وميزان ... إلى آخره. وفي "ه": "ويرد نحو باب... وما أثبتناه من "ق".

2 في "ق": فالبدل.

3 في النسخ الثلاث: "الذي هو"، والأنسب للمعنى ما أثبتناه.

4 في "ه": للكسر.

5 في النسخ الثلاث: "الذي هو".

6 في "ق": أصلها.

7 في "ق": القلب.

8 في "ه": الأول.

9 في "ه": الأول.

10 في الأصل: "وهو". والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

11 في الأصل: "و". و"أو" من "ق"، "ه".

12 في "ه": ما قبلها.

(329/1)

وإذا صغرت ميزانا ضمنت أوله 1 وحركت الواو فزال موجب قلب الواو ياء وهو
سكون الواو وكسر 2 ما قبلها، لصيرورة الواو متحركة والميم مضمومة حينئذ، فترد الياء
إلى الواو.

وإذا صغرت موقظا حركت الياء التي هي الثاني فزال موجب قلب الياء واوا وهو
سكون الياء ليصيرورة الياء متحركة حينئذ فترد الواو إلى الياء فتقول في ميزان وموقظ:
مُؤَيِّرِينَ وَمُيَيِّقَظَ.

قوله: "بخلاف قائم وتراث وأدر" 3.

أي: يرد باب وناب، مما فيه البدل غير لازم، إلى أصله، بخلاف باب قائم وتراث 4
وأدَد 5 وهو الذي البدل فيه لازم، لوجود المقتضي للقلب في التصغير 6 أيضا؛ لأن علة
قلب الواو والياء همزة في قائم وبائع كونهما اسمي 7 فاعل من المعتل العين وهي

1 في "ه": "الميم" بدلا من: "أوله".

2 في "ه": وانكسار.

3 في "ه": "بخلاف قائم".

4 تراث، أصله: وراث؛ استثقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوها تاء إبدالا
على غير قياس.

5 أدَد: أبو قبيلة من اليمن، وهو أدَد بن زيد بن كهلان من سبأ بن حمير. "الصحيح
"أَدَد": 2/ 440. وأدَد أصله: وُدَد؛ فقلبت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا،
فإذا صغر لم يزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة. ومثله في ذلك "تراث".

6 في "ه": تصغير.

7 في الأصل، "ه": اسم. والصحيح ما أثبتناه من "ق".

موجودة في المصغر كما هي موجودة في المكبر، فلهذا قيل في تصغير قائم وبائع: قويم وبيئع¹، وأن العلة في قلب الواو تاء في تراث وهمزة في أدَد كون الواو مضمومة في أول الاسم وهي موجودة حال التصغير².

قوله: "وقالوا: عُيِّد، لقولهم أعياد"³.

هذا جواب عن سؤال مقدر، "وتقدير" 4 السؤال أن زوال علة القلب لو كان مقتضيا للرد "33" إلى الأصل "لوجب" 5 أن يقال في تصغير "عيد" عُيِّد لا عُيِّد؛ لأن أصل عيد عَوْد -مشتق من العود⁶- وعلة قلب الواو ياء سكون الواو وكسر ما قبل الواو وهي معدومة في التصغير.

وأجاب عنه بأنه لما جُمع على أعياد من غير الرد إلى أصله صغر أيضا من غير رد إلى أصله حملا للتصغير على التفسير؛ لأن التصغير والتكسير من باب واحد⁷.

1 في "ه": "قويم وبويع".

2 ينظر المفصل، ص 203.

3 في "ه": "قالوا: عييد".

4 في النسخ الثلاث: "تقرير" وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى.

5 في النسخ الثلاث "الواجب". وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى.

6 ما بين الشرطتين ساقط من "ق"، "ه".

7 وهذا تعليل الزمخشري أخذه ابن الحاجب عنه "ينظر المفصل، ص 203".

وإنما قالوا أعياد في التكسير من غير رد إلى أصله؛ للفرق بين جمع عيد وعُود¹. واعلم أنه لو قيل: لم يرد في تصغير عيد إلى أصله؛ للفرق بين تصغير عيد وتصغير عُود² لكان أصوب؛ لعدم الحاجة إلى تلك الوسطة.

قوله: "فإن كانت مدّة ثانيةً فالواو لازمة، نحو: ضُوِّب في ضارب، وضُوِّب في ضيراب"³.

أي: فإن كانت بعد فاء الاسم ألف أو ياء لا أصل لها قلبت واوا؛ لانضمام ما قبلها،

فَقِيلَ فِي ضَارِبٍ: ضَوْرِبٌ، وَفِي ضِيرَابٍ ضَوْرِبٌ، وَإِنْ كَانَ لَهَا أَصْلٌ قَلَبْتَ إِلَى الْأَصْلِ 4
كَمَا مَرَّ.

اعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَعْدَ الْفَاءِ وَאוْ قَلَبْتَ وَاوَا، لَكُنْه لَيْسَ كَذَلِكَ؛
لأنه لا فائدة فيه.

قَوْلُهُ: "وَالْأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يَرَدُّ مَحْذُوفُهُ؛ تَقُولُ فِي عِدَّةٍ وَكُلٍّ -أَسْمًا: وَعَيْدَةً، وَأُكَيْلًا، وَفِي
سَهٍّ وَمُذٍّ -أَسْمًا: سَتِيهَةً وَمُنِيذً، وَفِي دَمٍّ وَحَرٍّ: دُمِّي وَحَرِيحٌ" 5.

1 لأن جمع عود: أعواد.

2 في "هـ": اختلاف طفيف في هذه العبارة، وهو: "للفرق بين تصغير عود وعيد".

3 في الأصل: "فإن كانت مدة ثانية...." إلى آخره. وفي "هـ": "فإن كانت مدة".

4 كما في نحو: القير -وهو شيء أسود يطلى به السفن والإبل، كالقار والناب.

تقول في تصغيرهما: قَيْرٌ وَنَيْبٌ.

5 في "هـ": "والاسم على حرفين".

(332/1)

أي: إذا كان الاسم المتمكن الذي يراد تصغيره على حرفين بالإعلال -قياسيا كان
الإعلال أو غير قياسي- يُرَدُّ مَحْذُوفُهُ فِي التَّصْغِيرِ حَتَّى يَصِيرَ عَلَى مِثَالِ فُعِيلٍ؛ فَتَقُولُ فِي
"عِدَّةٍ" وَعَيْدَةً، بَرَدَ الْوَاوِ، وَفِي "كُلٍّ" أَسْمًا 1 أُكَيْلًا بَرَدَ الْهَمْزَةُ الْمَحْذُوفَةُ مِنَ الْفَاءِ، وَفِي
"سَهٍّ" سَتِيهَةً -بَرَدَ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ "سَهٍّ" 2 سَتَهْ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجْمَعُ عَلَى أَسْتَاهِ. وَفِي "مُذٍّ"
أَسْمًا: مُنِيذٌ بَرَدَ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ "مُذٍّ" مِنْذٌ؛ فَخَفَفْتَ عَنْهَا. وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ "دَمٍّ، وَحَرٍّ"
دُمِّي وَحَرِيحٌ، بَرَدَ اللَّامُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ أَصْلَ 3: دَمٍّ: دَمَوٌ أَوْ دَمِي 4، وَأَصْلُ حَرٍّ: حَرِحٌ؛ لِأَنَّهُ
يَجْمَعُ عَلَى "أَحْرَاحٍ"؛ فَحَذَفْتَ الْحَاءَ عَلَى

1 في "هـ" زادت جملة اعتراضية ههنا، تعليقا على قول المصنف "أَسْمًا" وهي:

قَوْلُهُ "أَسْمًا": احْتِرَازًا مِنْ "كُلٍّ" فَعْلًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَصْغِيرُهُ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ مِنْ خَوَاصِّ
الْأَسْمِ. وَإِثْبَاتُهَا فِي الْحَاشِيَةِ هَهُنَا أَجُودُ مِنْ إِثْبَاتِهَا فِي الْمَتْنِ.

2 في "سه" ثلاث لغات إحداها هذه والثانية: سَتَ -بَحَذَفَ اللَّامَ مَعَ فَتْحِ السِّينِ -
وَالثَّالِثَةُ: اسْت -بَحَذَفَ اللَّامَ وَإِسْكَانَ السِّينِ وَالْجِيءَ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ. "يَنْظُرُ شَرْحُ

الشافعية، للرضي: 1/ 219".

3 في الأصل: "الأصل" وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 وجعل الذاهب منه الواو أو الياء هو قول سيوييه، ويستدل على ذلك بجمعه على دماء "ينظر الكتاب: 3/ 322، 451". ولكن المبرد يرى أن الذاهب منه الياء وأن أصل "الدم" فعل -بالتحريك- أي: دَمَى، وإن جاء جمعه مخالفا لنظائره، ويستدل بـ"دَمَيْتُ".

"ينظر المقتضب: 2/ 237". والرضي وافق المبرد في ذلك وصرح بأن أصل لام دم ياء "شرح الشافية: 1/ 219".

ولكن الجوهري في صحاحه يرى أن الدم أصله: دَمَو -بالتحريك- وإنما قالوا: دَمِيَ يَدْمِي لخال الكسرة التي قبل الياء، كما قالوا: رَضِيَ يَرْضَى -وهو من الرضوان. وذكر أن بعض العرب تقول في تثنيته: دَمَوَانٍ. "ينظر "دما": 6/ 2340".

(333/1)

غير قياس 1.

قوله: "وَكَذَلِكَ بَابُ: ابْنٍ وَاسْمٍ وَأُخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتَ" 2.

أي: وكذلك يردّ وجوبا محذوف باب: ابن واسم وأخت وبنت وهنت في التصغير، وهو ما حذف لामه وعوض عن لامه؛ أما رده في ابن واسم؛ فلئلا يبقى على حرفين؛ لأن الهمزة غير معتد بها؛ لأنها وجب حذفها؛ لأنها لو ثبتت لوجب تحريكها في الابتداء، وحينئذ إن ثبتت في الوصل صارت همزة الوصل همزة القطع وإن حذفت اختل بناء فُعِيل، وكل واحد منهما محال.

وإذا رد المحذوف قلب ياء وأدغم 3 الياء في الياء 4 وقيل: بُيَ وَسُمِّيَ 5، 6. وأما رد المحذوف في: أخت وبنت وهنت؛ فلأنه لا يعتد بالتاء لكونها تاء التأنيث، ولا اعتداد بناء التأنيث في بناء التصغير، وحينئذ لو لم يرد المحذوف، فإن لم تحذف التاء وقلت "أُخَيَّتَ" لاعتددت

1 وحذفت الحاء لاستثقال الحاءين بينهما حرف ساكن. "ينظر شرح الشافية للرضي: 1/ 219".

2 في "ه": "وكذلك باب".

3 في الأصل: وإذا دغم. ولعله سهو من الناسخ رحمه الله.

4 الواو إضافة من "ق".

5 لفظة "سمى" ساقطة من "ه".

6 ينظر المفصل، ص 203.

(334/1)

بناء التأنيث؛ لأنه بما يتم بناء فُعِيل ولو حذفتها لم يستقم بناء 1 فُعِيل من غير رد الحذوف فوجب ردّ الحذوف، إلا أنه لا تحذف التاء لبقاء المعنى الذي أتى بها وهو التأنيث، لكن لا تجعل حكمها حكم التاء التي كانت قبل التصغير لخروجها عن التعويض بردّ الحذوف، بل تجعلها تاء تأنيث مثلها في قائمة، فلذلك تقف عليها هاء وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها حينئذ. ويمكن أن يقال: حذفت تلك التاء وأُتيت بتاء التأنيث.

وإذا رُدّ الحذوف قلب ياء وأدغم الياء في الياء 2، وقيل: أُخِيَّةٌ وَبُنَيَّةٌ وَهْنِيَّةٌ.

قوله: "بخلاف باب مَيِّت [وهار وناس] 3".

[أي: ويرد الحذوف في باب ابن واسم وجوبا، بخلاف باب: مَيِّت وهار وناس] 4؛ أي: ولا يرد الحذوف وجوبا في الباب الذي يكون الباقي بعد الحذوف مما يمكن بناء فُعِيل منه، نحو: مَيِّت وهار وناس؛ فإن أصل "34" مَيِّت: مَيِّت؛ فالباقي بعد الحذف يمكن بناء فُعِيل منه 5 وهو مُيِّت.

1 لفظة "بناء" ساقطة من "ه".

2 وتؤنث، وتذهب بالتاء اللاحقة.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من عبارة ابن الحاجب، من "ق".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

5 لفظة "منه" ساقطة من "ه".

(335/1)

وإن أصل هار: فاعِل؛ حذفت عَيْنه فتقول في تصغيره هُوَيْرٌ 1 من هار الجُرْفُ 2 يَهُورُ 3. وأصل ناس 4: أناس 5؛ فتقول في تصغيره: نُؤيس 6. وإنما لم يجب ردُّ الحذوف؛ ههنا لأنه يمكن بناء "فُعِيل" من الباقي، لكنه يجوز ردُّ الحذوف؛ فإذا رددته 7 قلت في تصغيره "مَيْيْتُ، وهُوَيْرٌ، وَأُنَيْسٌ" على بناء "فُعِيل".

قوله: "وَإِذَا وَلِيَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَآوُ أَوْ أَلِفٌ مَنْقَلِبَةً أَوْ زَائِدَةً قُلِبَتْ يَاءٌ" 8. أي: إذا وَلِيَّ ياء التصغير واو نحو "عُرْوَة" أو أَلِفٌ مَنْقَلِبَةً عن واو نحو "عَصَا" أو عن ياء نحو "فَتَى" أو أَلِفٌ زَائِدَةً نحو "رِسَالَةٌ وَغَزَالٌ وَغَلَامٌ"؛ قُلِبَتْ تلك الألف في التصغير ياء، وأدغمت ياء

1 وحكى سيبويه عن يونس إن ناساً من العرب يقولون "هار": هُوَيْرٌ. ورد سيبويه بأن هؤلاء لم يحقروا هاراً، إنما حقروا هائراً الذي هو الأصل "ينظر الكتاب: 3/ 45".

2 في "ه": الحذف.

3 ينظر الصحاح "هار": 2/ 856، واللسان "هار": 6: 4719.

4 في "ق": أناس.

5 وحذفت الهمزة لا لعله موجبة، بل للتخفيف، وهذه العلة غير زائلة في حال التصغير ولا حاجة ضرورية إلى رد الحذوف. "شرح الرضي على الشافية: 1/ 224".

6 ينظر الكتاب: 3/ 457.

7 في "ه": رددت.

8 في الأصل: "وَإِذَا وَلِيَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَآوُ أَوْ أَلِفٌ ... " إلى آخره وفي "ه": "إذا ولي".

(336/1)

التصغير فيها نحو "عُرْيَةٌ وَعُصَيَّةٌ 1 وَفُتًى وَرُسَيْلَةٌ وَغُزَيْلٌ وَغُلَيْمٌ.

وإنما قُلِبَتْ الواو ياء في عُرْوَة؛ لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما الأخرى بالسكون. وإنما وجب قلب الألف ياء في البواقي؛ لأنه لما وقعت الألف في موضع يجب تحريكها قُلِبَتْ ياء وأدغمت ياء التصغير فيها.

أما إذا كانت الألف مقلوبة عن ياء كفتى فظاهر.

وأما إذا كانت مقلوبة عن واو؛ فالأن الواو تقلب ياء، كما ذكرناه 2؛ فالمبدل منها كذلك.

وأما إذا كانت زائدة فلوجوب القلب ومناسبة الياء ياء التصغير.
قوله: "وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُتَقَلِّبَةُ بَعْدَهَا نَحْوُ: عُرْيَةٍ وَعَصِيَّةٍ وَرُسَيْلَةٍ" 3. أي: وكذلك الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء بعد الألف نحو: كساء ورداء وعطاء؛ فإنما تقلب ياء؛ لأنه تزداد ياء التصغير الثالثة فتقلب الألف التي 4 بعد ياء التصغير ياء، كما مر، وتدغم ياء التصغير فيها، ثم ترد الهمزة التي هي بدل عن الواو "أو" 5 الياء

1 لفظة "عصية" من "ق".

2 في "ه": لما ذكرنا.

3 في الأصل: "وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها...." إلى آخره وفي "ه": "وكذلك الهمزة".

4 في "ه": الذي.

5 لفظة "أو" ساقطة في الأصل. وهي إضافة من "ق"، "ه".

(337/1)

إلى أصلها لزوال مقتضى القلب؛ أي: قلب الواو أو 1 الياء همزة، وهو وقوع الواو أو 2 الياء طرفا بعد الألف ثم تقلب الواو ياء إن كانت الهمزة بدلا عن الواو، لكسر 3 ما قبلها، فتحذف الياء الأخيرة لاجتماع ثلاث ياءات، على ما يجيء.
قوله: [وتصحیحها فی باب أُسَيِّد "وَجَدَّيْلٌ قَلِيلٌ"] 4.
اعلم أن القياس في تصغير "أَسْوَد" و"جَدُول" أن تقلب الواو ياء وتدغم ياء التصغير فيها، لما ذكرناه من أنه إذا ولي ياء التصغير واو قلبت الواو ياء وأدغمت ياء التصغير فيها، نحو: أُسَيِّد، وَجَدَّيْلٌ في تصغير: أَسْوَد وَجَدُول.
لكنه جاء في تصغيرهما تصحيح الواو، نحو أُسَيُّود وَجَدِّيُول، تنبيهها على أصله، وهو قليل 5.

ولا تقلب الواو ياء حتى تدغم الياء في الياء في "سُؤِيد" تصغير ترخيم "أَسْوَد" بخلاف: "أُسَيُّود" تصغير "أَسْوَد".

1 في "ه" "و".

2 في الأصل: "و"، و"أو" من "ق"، "ه".

3 في "ق": لكسرة.

- 4 ما بين المعقوفتين من عبارة ابن الحاجب ساقط من "ه".
- 5 قال الزمخشري: "والواو إذا وقعت ثالثة وسطا، كواو أسود وجدول، فأجود الوجهين أُسَيِّدَ وَجْدِيلَ. ومنهم من يظهر فيقول أُسَيِّودَ وَجْدِيُولَ" "المفصل، ص 204".

(338/1)

لكن لا تصغير 1 ترجيم مع اشتراكهما في اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما الأخرى بالسكون؛ لأن الثاني في "سُوَيْد" ساكن وفي "أُسَيِّود" متحرك.

قوله 2: "فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ نَسْبًا، عَلَى الْأَفْصَحِ، كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ وَمَعَاوِيَةٍ: عُطِيَ وَأُدِيَّةٌ وَغُؤِيَّةٌ وَمُعِيَّةٌ 3".

يعني: إذا اجتمعت 4 ثلاث ياءات مع ياء التصغير حذفت الياء الأخيرة، نَسْبًا مَنَسْبًا عَلَى الْأَفْصَحِ؛ أَي: لَا يَعْتَدُ بِهَا، وَيَعْرَبُ عَلَى مَا قَبْلُهَا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْأَخِيرَةِ تَاءٌ فَتُحْجَرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ لِلتَّاءِ وَلَمْ يَعْتَدُ بِالْمَحذُوفِ - عَلَى الْأَفْصَحِ - نَحْوُ عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ،

تقول 5 في تصغير عطاء "عُطِيَ"، وأصله: عُطِيُو؛ قلبت الواو التي هي بدل 6 "35" عن الهمزة ياء، فاجتمعت ثلاث ياءات: فالياء الأولى ياء التصغير، والياء الثانية هي المبدلة عن ألف عطاء؛ لأنها كآلف كتاب وقد وجب قلبها ياء كما تقدم، والياء الثالثة هي اللام، فلما

- 1 في "ق": لا يصغر.
- 2 قوله: ساقطة من "ه".
- 3 في الأصل: "فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ نَسْبًا عَلَى الْأَفْصَحِ. وَفِي "ه": "فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ....." إِلَى آخِرِهِ.
- 4 في الأصل: أجمعت.
- 5 في "ه": فتقول.
- 6 في الأصل: تدل. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(339/1)

اجتمعت ثلاث ياءات حذفت الياء الأخيرة نسيا؛ استثقلا وجعل الإعراب على ما قبلها، كَيْدَ وَدَمَ، وليس هذا الحذف إعلايا حينئذ، بل اعتباطا¹؛ فقل: هذا عُطِيَ، ورأيت عُطِيًا، ومررت بعُطِيٍّ، ولو اعتدَّ بالياء المحذوفة لقل: هذا عُطِيٍّ، ومررت بعُطِيٍّ في الرفع والجر، ورأيت عُطِيًّا - في النصب - كقاض، لكنه لم يقل ذلك. وتقول في تصغير: إداوة - للمطهرة² - وعاوية - من عَوَى - ومعاوية - من عَوَى³: أَدِيَّةٌ وَعُويَّةٌ ومُعِيَّةٌ بحذف الياء الأخيرة؛ لأنه يجتمع ثلاث ياءات، الأولى منها ياء التصغير، والثانية بدل الألف في إداوة ومعاوية، ومن الواو في عاوية والثالثة هي اللام؛ فلما اجتمع⁴ ثلاث ياءات؛ حذفت الياء الأخيرة نسيا منسيا للاستثقال وفتح ما قبلها للتاء. [وألف غاوية⁵] قلبت واوا في التصغير⁶ كما قُلِبَتْ في ضارب. واعلم أنه قد أورد على قوله: "على الأفصح" أنه يقتضي جواز أن يقال في تصغير نحو "عطاء": "هذا⁷ عُطِيٍّ، ومررت

1 في "ه": اعتباط.

2 ينظر الصحاح "أدا": 6 / 2266.

3 من عوى: ساقطة من "ه".

4 في "ق": اجتمعت.

5 في "ه": والألف في غاوية.

6 في "ه": للتصغير.

7 لفظة هذا من "ق"، "ه".

(340/1)

بعُطِيٍّ، ورأيت عُطِيًّا، كقاض¹. ولا تكون الياء المحذوفة نسيا "منسيا²" وهذا لا يجوز ولا يقول به أحد. والصواب أن تقول³: فإن اجتمع في الطرف ثلاث ياءات حُذِفَت الأخيرة من غير باب "أحوى" نسيا بإجماع.

ويمكن أن يقال "على الأفصح" قِيدَ في "قوله⁴": حذف الياء، لا نسيا، فإن بعض النحويين يقول في تصغير "عطاء وكساء": عُطِيٍّ وكُسيٍّ، كما تقول في تصغير "أَحْوَى": أَحْيٍ - بسكون الياء كحذف الضمة والكسرة من الياء وإثباتها لعدم موجب حذفها⁵. قوله: "وَقِيَاسُ أَحْوَى أَحْيٍ غير مُنصَرَفٍ، وَعَيْسَى يَصْرَفُهُ، وقال أبو عمرو: أَحْيٍ⁶."

-
- 1 كقاض: ساقطة من "ه".
 - 2 لفظة منسيا إضافة من "ه".
 - 3 في "ق"، "ه": يقال.
 - 4 قوله: إضافة من "ه".
 - 5 جاء في شرح الرضي على الشافية ما نصه: "وقال ابن خروف في مثله -أي: في مثل عطاء وكساء- أن القياس إعلاؤه إعلال قاض، لكن المسموح حذف الثالثة نسيًا، بل قال الأندلسي والجوهري: إن ترك الحذف مذهب الكوفيين، وأنا أرى ما نسبنا إليهم وهما منهما" 235 / 1.
 - 6 في الأصل: "وقياس أحوى: أحيي؛ غير منصرف.... إلى آخره". وفي "ه": "وقياس أحوى".

(341/1)

اعلم أن القياس في تصغير "أحوى": أحيي، غير منصرف للصفة ووزن الفعل؛ لأن أصله: أحيوي؛ فقلبت الواو ياءً وأدغمت ياء التصغير فيها على القياس المتقدم، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الثالثة نسيًا وجعل الإعراب على ما قبلها ف قيل: أحيي غير منصرف للصفة ووزن الفعل؛ فإن وزن الفعل معتد به؛ ألا ترى أن أفضيل تصغير أفضل، غير منصرف للاعتداد بوزن الفعل، فكذا ههنا.

وذهب عيسى بن عمر 1 إلى صرفه 2؛ لأنه لما حذف منه حرف على غير قياس خرج عن وزن الفعل، كما خرج "خير وشر" عن وزن الفعل بحذف حرف على غير قياس، وإن كان المراد: "أخير وأشر".

وإذا خرج عن وزن الفعل لم يعتد به كما لم يعتد به في خير وشر.

ولا يجوز الاستدلال على كون "أحيي" غير منصرف بمثل "هو أغيل منك" فيمن نونه؛ للاتفاق على منع صرف "هو أفضيل منك" وأما من نون "هو أغيل منك"؛ فإنما نونه على أصله وهو أن هذا

-
- 1 عيسى بن عمر الثقفي، إمام مشهور في العربية والنحو، وقراءته مشهورة. قيل إنه ألف في النحو كتابين، هما: الإكمال والجامع. وفيهما يقول الخليل بن أحمد.

بَطَل النحو الذي قد جَمَعْتَم ... غير ما أَلَّف عيسى بن عمر
ذاك "إكمال" وهذا جامع ... وهما للناس شمس وقمر
وكانت وفاته عام تسع وأربعين ومائة. "ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين:
40-45، ومراتب النحويين، ص23".
2 حكاه سيبويه. وقال إنه خطأ. "ينظر الكتاب: 3 / 472" وينظر كذلك المفصل،
ص205.

(342/1)

التنوين تنوين عوض عن الياء أو عن الإعلال كما مرَّ في النحو، ولم ينوَّنه على أنه
"غير 1" منصوف.
وذهب أبو عمرو إلى أن "أُحْيَ" كقاض؛ لأن أصله "أُحْيَ" كما تقدم، فأعلت الياء
إعلال ياء قاض 2.
لكن يلزمه أن يجعل التنوين فيه تنوين العوض عن الإعلال 3 مثله في "جوار" عند
القائلين بأنه عوض عن الإعلال، ويلزمه أن يقول: عُطِيَ في -الرفع والجر "36" ورأيت
عُطِيًا -في النصب؛ لأن إعلاله عنده كإعلال قاض، ويلزمه أيضا أن يقول: أُدِيَّة،
وَعُويَّة، ومُعَيَّة؛ لأنه أعلها إعلال قاض ولا موجب لحذف الياء الثالثة حينئذ، ويلزمه
أن يصرف "هو أَفْيَضِل"؛ لاختلال وزن "أَفْعَل" لا يقال: "أَفْيَضِل" باق على كمال
صيغة "أَفْعَل" بخلاف "أُحْيَ"؛ فإنه خرج بالحذف عن وزن "أَفْعَل"؛ لأننا نقول المحذوف
بالإعلال كالموجود؛ بدليل منع صرف "أَعْلَى" مع أن الألف فيه محذوفة.
فإن قيل الألف في "أَعْلَى" ثانية فيكون وزن الفعل باقيا.

1 لفظة "غير" إضافة من "ق"، "ه".

2 حكاه سيبويه في كتابه. ورد عليه بأنه لو جاز ذلك لقلت في عطاء: عُطِيَ؛ لأنها ياء
كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية: سُقِيَّة، وشاو: شُوي. "ينظر
الكتاب: 3 / 472".
3 في "ه": الاعتلال.

(343/1)

قلنا: إنما يثبت الألف في "أَعْلَى" لمنع صرفه؛ فثبتت صرفه 1 متفرّع 2 على منع صرفه؛ لأنه لو صرف لزال الألف لالتقاء الساكنين كزوال الياء في "أَحْيَ"؛ فلو أثبت منع صرفه "بثبوت الألف 3" لزم الدور.

قوله: "وعلى قياس أَسْيُودُ أَحْيُو" 4.

اعلم أن قياس من قال "أَسْيُودُ" أن يقال "أَحْيُو" على الأقوال الثلاثة؛ لعدم اجتماع ثلاث ياءات؛ فلا تحذف الأخيرة نسبيًا لاجتماع ثلاث ياءات؛ فقياس الياء التي بعد الواو أن تُعلَّإِعالل ياء قاضٍ، فيقال: هذا أَحْيُو، ومررت بأَحْيُو -بعويض التنوين عن الإِعالل، ورأيت أُحْيُو.

ومن لا يعوّض عن الإِعالل التنوين في مثله يلزمه أن يقول في الجر والرفع أُحْيُو بإثبات الياء؛ لأن أصله أُحْيُو؛ فأعلت الياء إِعاللها في القاضي فثبتت الياء ساكنة لثقل الضمة والكسرة على الياء وعدم موجب حذف الياء.

1 في "هـ": أَلْفَه.

2 في "هـ": متفرعا.

3 في "هـ": "بثبوتَه؛ أي: الألف".

4 هذه عبارة الزمخشري، نقلها عنه ابن الحاجب؛ حيث يقول في مفصله "ص204":
 "ومن قال أَسْيُودُ قال أَحْيُو".

(344/1)

قوله 1: "وتُزَادُ للمؤنث 2 الثلاثي بغير تاءٍ تاءً، كَعُيْنَةٍ وَأَذِينَةٍ وَعُرَيْبٍ وَعُرَيْسٍ شاذ" 3.

أي: إذا صَغُرَ المؤنث الثلاثي الذي 4 لا تاء فيه زيدت 5 في تصغيره التاء، فيقال في عَيْنٍ: عُيْنَةٍ، وفي أُذُنٍ: أُذِينَةٍ؛ إظهارا لتائه المقدرة في مكبره مع خفة الثلاثي.

[نعم 6]: إذا سمي مذكر بمؤنث على ثلاثة 7 أحرف ليس فيه تاء ثم صَغُرَ لم تلحقه التاء؛ كـ"أُذُنٍ" سُمِّيَ بها رجل 8 خلافا ليونس 9، 10.

1 لفظة "قوله" ساقطة من "هـ".

2 في "هـ": وزاد المؤنث.

3 في الأصل: وتزاد للمؤنث الثلاثي بغير تاءٍ تاءً..... إلى آخره. وفي "هـ": "وزاد

المؤنث " فقط.

4 لفظة "الذي" ساقطة من "ه".

5 في "ق"، "ه": زيد.

6 لفظة "نعم" إضافة من "ق".

7 في "ه": ثلاث.

8 هذا مذهب سيويه "ينظر الكتاب: 3/ 484".

9 هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، مولى بني ضبة. أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن مسلمة، تتلمذ عليه سيويه والكسائي والفراء وأبو عبيدة، أكثر سيويه النقل عنه في كتابه. من مؤلفاته: معاني القرآن، وكتاب اللغات، والنوادر الكبير والنوادر الصغير، وكتاب الأمثال. توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة للهجرة. "ينظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي: 50-53، ومراتب النحويين: 21-23 والأعلام: 9/ 344".

10 لأنه يدخل التاء ويحتج بأذينة. ورد سيويه بأنه إنما سمي بمحقر. "ينظر الكتاب: 3/ 484".

(345/1)

وإذا سُمي مؤنث بمذكر على ثلاثة أحرف ليس فيه تاء ثم صُغِرَ لحقته التاء "كحَرْب سمي بها امرأة"1. وأما قولهم في تصغير عرب وعرس: عُرْبٌ وعُرَيْسٌ من غير التاء، مع أنهما مؤنثان2 - فشاذ، والقياس: عُرْبِيَّةٌ وعُرَيْسَةٌ.

قوله: "بخلاف الرباعي كعُقَيْرٍ. وقُدَيْدِيَّةٌ وُورِيَّةٌ شاذ"3.

أي: وتزاد التاء في تصغير المؤنث الثلاثي الذي بغير التاء، بخلاف الرباعي المؤنث الذي لا تاء فيه؛ فإنه لا يزداد في تصغيره التاء لكثرة حروفه؛ فيقال في تصغير عَقْرَب: عَقْرِبٌ؛ لأنهم لو قالوا عَقْرِيَّةً لكان مستثقالاً، ولهذا الاستثقال قالوا: الحرف الرابع في الرباعي يقوم مقام تاء التأنيث. وأما قولهم في تصغير قُدَّامٍ وَوَرَاءَ: قُدَيْدِيَّةٌ وُورِيَّةٌ فشاذ مخالف للقياس4، لما ذكرناه. ذكر في شرح

1 موضع ما بين المعقوفتين عبارة أخرى في "ه"، هي: "كلفظ الشجرة سمي به امرأة، وأن يقال في تصغيره: شَجِيرَةٌ".

- 2 في الأصل: مؤنث. ومثله في "ق". وما أثبتناه من "ق".
- 3 في الأصل: "وبخلاف الرباعي...." إلى آخره. وفي "ه": وبخلاف الرباعي.
- 4 قال الجوهري: "وقدّام: نقيض وراء، وهما يؤنثان ويصغران بالهاء: قُدَيْدِمَةٌ وقُدَيْدِمَةٌ وقُدَيْدِمَةٌ أيضا، وهما شاذان؛ لأن الهاء لا تلحق الرباعي في التصغير". ثم احتج بشاهد للقطامي، وهو قوله:
- قُدَيْدِمَةُ التجريب والحلم إني ... أرى غَفَلَات العيش قبل التجارب
- "الصحاح" قدم: 5 / 2008.

(346/1)

الكتاب: إنما خالفا 1 القياس؛ لأنه لا يمكن معرفة تأنيثهما بالإخبار عنهما؛ لأنهما ملازمان 2 الظرفية، ولا بوصفهما، ولا بإعادة الضمير إليهما، بل بالتصغير فقط، بخلاف مثل العَقْرَب، فأعيدت التاء في تصغيرهما ليعلم تأنيثهما 3.

اعلم أن تاء التأنيث الظاهرة لا تحذف أصلا في التصغير.

قوله: "وتحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة كـ"جُحَيْجِبَ وَخُوَيْلِي" في: جَحْجَبِي وَخَوْلَايا 4، وتثبت الممدودة مطلقاً ثبوت الثاني في بَعْلَبِكَ" 5.

أي: وتحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة، بأن كانت خامسة فصاعدا نحو: جُحَيْجِبَ، وَخُوَيْلِي، في تصغير: جَحْجَبِي -حي من الأنصار 6 "37" وتصغير: خَوْلَايا -اسم موضع 7- لاستثقالهم إياها خامسة فصاعدا.

-
- 1 في "ه": خالفتا.
- 2 في "ه": ملازما.
- 3 حكاة الرضي عن السيرافي "ينظر شرح الشافية: 1 / 234".
- 4 في "ه": خالفتا.
- 5 في الأصل جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة هكذا: "وتحذف ألف التأنيث المقصورة...." إلى آخره. وفي "ه": "وتحذف ألف التأنيث".
- 6 قاله ابن منظور في اللسان "جحجب": 1 / 546.
- 7 وهي قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن. "ينظر معجم البلدان: 3 / 368"، وينظر كذلك المفصل: 204.

ولا تحذف رابعة نحو: حُبَيْلَى، في تصغير حُبَلَى؛ لعدم استثقالهم إياها؛ لحفة الثلاثة¹.
وتثبت ألف التانيث الممدودة مطلقا، أي²: سواء كانت رابعة أو خامسة فصاعدا،
ثبوت الاسم الثاني في تصغير المركب من اسمين نحو بَعْلَبَكْ، نحو: حُمَيْرَاءُ وَحُنْفُسَاءُ، في
تصغير: حَمْرَاءُ وَحُنْفُسَاءُ.

وإنما لم تحذف الممدودة مطلقا؛ لأنها لما كانت على حرفين جعلوها مع ما فيها³ كالمركب
من اسمين فأثبتوها مطلقا كما أثبتوا الاسم الثاني في تصغير مثل: بَعْلَبَكْ بخلاف المقصورة.
قوله: "و4 المدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياءً إن لم تكنها؛ نحو: مُقَيَّتِيح
وَكُرَيْدِيَس"5.

اعلم أن المدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياءً إن لم تكن تلك المدة ياء،
لسكونها؛ وانكسار ما قبلها، نحو الألف في مفتاح، والواو في كُرْدُوس؛ فإنهما ينقلبان ياء
في مُقَيَّتِيح وَكُرَيْدِيَس6.

1 ينظر المفصل، ص204.

2 لفظة "أي": إضافة من "ق".

3 في النسخ الثلاث: ما فيه.

4 الواو إضافة من "ق".

5 جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة في الأصل، هكذا: "والمدة الواقعة بعد كسرة
التصغير ... إلى آخره، وفي "ه": "والمدة الواقعة".

6 ينظر المفصل، ص204.

والكُرْدُوس: قطعة عظيمة من [الخيل1] 2 وقيل: فقرة من فقرات الكاهل³.
وإنما قال: "إن لم تكنها"؛ لأن تلك المدة إذا كانت ياء بقيت ياء ولم تنقلب نحو: مُنَيِّدِيل
في تصغير: مُنَيِّدِيل.

قوله: "وذو الزيادتين غيرها من الثلاثي يحذف أقلها فائدة؛ ك"مُطَيَّلِق ومُعَيِّل ومُضَيَّر
ومُقَيِّدِم" في: مُنْطَلِق ومُعْتَلِم ومُضَارِب ومُقَدِّم فإن تساويا فمُخَيَّر ك"قُلَيْسِيَّة" وكقُلَيْسِيَّة

وَحَبِيطٌ وَحَبِيطٌ، وَذُو الثَّلَاثِ غَيْرَهَا تُبْقَى الْفُضْلَى مِنْهَا كـ"مُقَيْعِس" فِي مُقْعَنْسِس،
وَيُحَذَفُ زِيَادَاتُ الرُّبَاعِي كُلُّهَا مُطْلَقًا غَيْرَ الْمَدَّة كـ"قُشَيْر" فِي مُقْشَعَرٍّ، وَخُرَيْجِيم فِي
اخْرِنَجَام. وَيَجُوزُ التَّعْوِيزُ عَنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكُسْرَةِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ كـ"مُعْتَلِم"
فِي مُعْتَلِمٍ. وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لَا اسْمُ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعٍ قَلْتَهُ، فَيُصَغَّرُ نَحْوُ غُلَيْمَةٍ فِي غُلْمَانٍ،
أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ، فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ، نَحْوُ: غُلَيْمُونَ وَذَوِيرَاتٍ. وَمَا جَاءَ عَلَى
غَيْرِ ذَلِكَ كـ"أُنَيْسِيَانٍ وَعُشَيْشِيَّةٍ وَأُعَيْلِمَةٍ وَأُصَيْبِيَّةٍ" شَاذٌ. وَقَوْهُمُ: أَصْبَغِرْ مِنْكَ وَذَوِينِ
هَذَا، وَقَوْيَقَهُ لِتَقْلِيلٍ مَا بَيْنَهُمَا. وَنَحْوُ: مَا أَحْيَسَنَهُ شَاذٌ. وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ⁴.

1 في "ه": الجبل. والصحيح ما أثبتناه من النسختين الآخرين.

2 قاله الجوهرى في صحاحه "كردس": 3/ 970.

3 قاله ابن منظور "ينظر اللسان" كردس": 5/ 3850 وقيل: كل عظمين التقا في
مَفْصَلٍ فَهُوَ كُرْدُوسٌ، نَحْوُ الْمَنْكِيَيْنِ وَالرَّكْبَتَيْنِ وَالْوَرَكَيْنِ. "ينظر الصحاح" كردس": 3/
970.

4 في الأصل جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة أيضا، هكذا: "وذو الزياتين غيرهما من
الثلاثي يحذف....." إلى آخره. وفي "ه": "وذو الزياتين". وما أثبتناه من "ق".

(349/1)

اعلم أن الاسم الثلاثي إذا كان فيه زيادتان غير المدّة التي تقع 1 بعد كسرة التصغير
يحذف في التصغير أقلها فائدة، نحو: مُطِيلِقٌ وَمُعْتَلِمٌ وَمُضَيَّرٌ وَمُقَيِّدٌ في تصغير 2:
مُنْطَلِقٌ، وَمُعْتَلِمٌ -للذي هاج من شهوة الصِّرَابِ 3- وَمُضَارِبٌ وَمُقَدِّمٌ.
اعلم أن الميم والنون في "مُنْطَلِقٌ" زائدتان، والنون أقلهما فائدة للزوم الميم في اسم
الفاعل من الثلاثي الذي هو ذو الزياتين فكانت أقعد وأولى بالإبقاء.
وأما تلزم الميم دون غيرها؛ لأن الميم موضحة للمسمّى، والزيادة الأخرى توضح ما
يعرض له من انفعال أو مفاعلة أو تفعيل أو افتعال أو نحوها، فيقال: مُطِيلِقٌ -يحذف
النون.

وكذلك الميم والتاء زائدتان في "مُعْتَلِمٌ" والتاء أقلهما فائدة. وكذلك الميم والألف
زائدتان في "مُضَارِبٌ" والألف أقلهما فائدة، كذا 4 الميم والـ 5 "زائدتان" في مُقَدِّمٌ،
والـ 6 أقلهما فائدة، لما ذكرنا 6، فيقال في تصغيرها: مُعْتَلِمٌ وَمُضَيَّرٌ وَمُقَيِّدٌ.

1 في "ه": وقع.

2 لفظة "تصغير" ساقطة من "ق"، "ه".

3 ينظر الصحاح "غلم": 5 / 1997.

4 في "ق": وكذلك.

5 زائدتان: إضافة من "ق".

6 في "ق": لما ذكرناه.

(350/1)

وإنما قال: "غيرها"؛ لأنه لو كانت إحدى الزائدتين 1 "من 2" تلك المدّة وجب إبقاؤها؛
لما مر.

وكذا لو كان فيه زيادتان 3 وهذه المدّة، نحو "مفتاح" يجب إبقاؤها.

وإن تساوت زائدتان ولم يكن لإحدهما مزية على الأخرى فأنت محير في حذف أيهما 4
شئت؛ كَقَلَنْسُوْةٍ؛ فإن النون والواو فيها زائدتان من غير أن يكون لإحدهما 5 مزية على
الأخرى، فأنت محير بين أن تقول في تصغيرها: قُلَيْسِيَّة، بحذف الواو، وبين أن تقول 6:
قُلَيْسِيَّة، بحذف النون 7.

وكذلك الألف والنون في حَبْنَطَى 8 زائدتان متساويتان، فأنت في تصغيره؛ محير بين
حُبْنِط – بحذف الألف، وبين حُبَيْط – بحذف النون وقلب الألف ياء، بكسر ما قبلها ثم
إعلاها إعلال قاض 9.

1 في "ه": الزائدتين.

2 لفظة "من": إضافة من "ق".

3 في "ق"، "ه": زائدتان.

4 في "ق"، "ه": أيتهما.

5 في "ه": في إحدهما.

6 في الأصل: تكون. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

7 ينظر اللسان "قلس": 5 / 3720. وقال الجوهري: "ولك أن تعوض فيهما وتقول:

قُلَيْسِيَّة وقُلَيْسِيَّة بتشديد الياء الأخيرة" "الصحاح "قلس": 3 / 965.

8 الحَبْنَطَى: القصير البطن. "الصحاح" حبط: 3/ 1118".

9 وإن شئت عوضت من المحذوف في الموضعين، فقلت: حَبِطَ بتشديد الياء والطاء مكسورة، وقلبت: حَبِينِيط. "ينظر المصدر السابق".

(351/1)

قوله: "وذو الثلاث غيرها تُبْقَى الْفُضْلَى منها ك"مُقَيَّعَس في مُقْعَنَسِس"1. أي: ذو الزيادات الثلاث غير المدة التي 2 تقع بعد كسرة التصغير من الثلاثي تبقى في تصغيره الزيادة "38" الفضلى من الزيادات الثلاث وتحذف الأخرى؛ فيقال 3 في تصغير 4 مُقْعَنَسِس: مُقَيَّعَس 5؛ لأن الميم والنون وإحدى السينين زائدة، فتبقى الميم وتحذف النون والسين؛ لأن الميم هي الفضلى؛ لقوة دلالتها على اسم الفاعل. والمبرد يحذف الميم ولا يحذف السين؛ فيقول في تصغيره قُعَيْسِس 6 لأن السين للإلحاق فتجرى مجرى الأصلي؛ فكما تقول في مُحَرَّجِم: حُرَّجِم كذلك تقول: قُعَيْسِس 7. ولقائل أن يمنع أنه إذا كان السين للإلحاق تجري مجرى الأصل، ويدل عليه حذف الزائد للإلحاق مع سائر الزوائد لتصغير الترخيم 8.

- 1 في الأصل: وذو الزيادة تبقى الفضلى.... "إلى آخره، وفي "هـ": "وذو الثلاث ...".
- 2 لفظة "التي" ساقطة من "هـ".
- 3 فيقال: ساقطة من "هـ".
- 4 لفظة "تصغير" ساقطة من "ق"، "هـ".
- 5 وتقول أيضا مُقَيَّعَسِس. وهذا مذهب سيبويه. "ينظر الكتاب: 3/ 429".
- 6 في الأصل: قعيس. وما أثبتناه من "ق"، "هـ".
- 7 وأيضاً عنده قُعَيْسِس، مثل حُرَّجِم "ينظر المقتضب: 3/ 254".
- 8 هذه الفقرة بتمامها جاءت في الأصل متأخرة عن الفقرة التي بعدها والترتيب المذكور في "ق"، "هـ".

(352/1)

وإنما قال: "غير المدة المذكورة"؛ لأن إحدى الزيادات إذا كانت تلك المدة تبقى بكل حال، كما مر.

قوله: "ويُحذف زياداتُ الرباعيِّ كُلِّها مُطْلَقاً غيرَ المدة كـ"قُشِيعِرَ في مُقْشَعِرٍ وَخُرِجِمَ في اخْرُجِمَ"1.

أي: ويحذف جميع الزيادات التي في الاسم الرباعي غير المدة التي تقع بعد كسرة التصغير مطلقاً؛ لأن الغرض من حذف الزيادات أن يبقى المصغر على بناء التصغير؛ فلو بقيت في الرباعي زيادة يخرج بتلك الزيادة عن بناء2 التصغير، فوجب حذف الجميع نحو: قُشِيعِرَ وَخُرِجِمَ، في تصغير: مُقْشَعِرٍ وَاخْرُجِمَ3.

وإنما قال: "غير المدة المذكورة" لأن ثبوتهما لا يخل ببنية التصغير ألا ترى أنك إذا قلت في تصغير اخْرُجِمَ: خُرِجِمَ، وحذفت الزيادات كلها غير هذا الألف لم يخرج بها عن4 بناء فُعَيْلٍ.

قوله5: "وَيَجُوزُ التَّعْوِيزُ مِنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةِ الْكُسْرَةِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ كـ"مُعَلِّمٍ في مُعْتَلِمٍ"6.

1 في الأصل: "وتحذف زيارات الرباعي كلها" إلى آخره. وفي "هـ": "وتحذف زيارات الرباعي".

2 لفظة "البناء" ساقطة من "هـ".

3 يقال: اخْرُجِمَ القَوْمُ، أي: ازدحموا. "الصحاح" حرجم "5/ 1198".

4 لفظة "عن" ساقطة من "ق".

5 لفظة "قوله" ساقطة من "هـ".

6 في الأصل: "ويجوز التعويض من حذف الزوائد....." إلى آخره. وفي "هـ": "ويجوز التعويض".

(353/1)

أي: ويجوز التعويض عن حذف الزوائد بمدة بعد كسرة التصغير

في الاسم الذي ليست فيه [المدة "بعد"1 كسرة التصغير] 2 نحو:

مُعَلِّمٍ في: مُعْتَلِمٍ؛ فَإِنَّ الْمُعْتَلِمَ إِذَا صَغَّرْتَهُ حَذَفْتَ التَّاءَ فِي 3 تَصْغِيرِهِ فَقُلْتَ: مُعَلِّمٌ،

وليس فيه [مدة التصغير] 4 فجاز أن تعوض عن التاء بمدة فتقول: مُعَلِّمٌ 5، فتأتي

بمدة بعد كسرة ياء التصغير.

والفائدة في حذف التاء والتعويض عنها بمدة أن حذف التاء والتعويض عنها بمدة لا يخل ببناء التصغير، بخلاف بقاء التاء؛ فإنه يخل ببناء التصغير.

وإنما قال: "فيما ليست فيه"؛ لأنه لو كانت المدة فيه لم يمكن 6 التعويض عن الزائد المحذوف؛ لاشتغال محلها بمثلها، نحو حُرَيْجِيم، في تصغير: احْرُجَام.

قوله: "وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثَرَةِ، لَا اسْمُ الْجَمْعِ، إِلَى جَمْعِ قَلَّتْ، فَيُصَغَّرُ نَحْوُ: غُلَيْمَةٍ فِي غُلْمَانٍ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ، فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ نَحْوُ: غُلَيْمُونَ وَدُؤِيرَاتٌ" 7.

1 المدة بعد: ساقط من "ق".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 في "ه": "من" بدلا من "في".

4 في "ق": كسرة التصغير. وفي "ه": المدة. موضع مما بين المعقوفتين.

5 في "ق": مغيلم.

6 في الأصل، "ه": "يكن". وما أثبتناه من "ق".

7 في الأصل: "ويرد جمع الكثيرة، لا اسم الجمع...." إلى آخره، وفي "ه": "ويرد جمع".

(354/1)

أي: [وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثَرَةِ، لَا اسْمُ الْجَمْعِ، إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ 1] إذا أريد تصغيره.

اعلم أن جمع الكثرة إذا أريد تصغيره يرد إلى جمع قَلَّةٍ مفردة 2 إن كان لمفرده جمع قلة ثم

يصغر جمع قلته، أو 3 يرد إلى وَاحِدِهِ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، أَوْ

جمع المؤنث بالْأَلِفِ والتاء على ما يقتضيه الأصول، فتقول في تصغير غُلْمَانٍ: غُلَيْمَةٍ أَوْ

غُلَيْمُونَ، يرد 4 غُلْمَانٍ إِلَى غُلْمَةٍ وتصغير غُلْمَةٍ عَلَى غُلَيْمَةٍ، أَوْ يرد غُلْمَانٍ إِلَى غُلَامٍ

ويصغر 5 غُلَامٍ عَلَى غُلَيْمٍ ثم جمعه 6 عَلَى غُلَيْمُونَ.

فإن قلت كيف جُمِعَ غُلَامٌ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مصغرا مع أنه لا 7 يجوز كونه مكبرا؟

قلنا: لأن المصغر كالصفة.

1 في "ه": عبارة مضطربة موضع ما بين المعقوفتين، وهي: "ويرد جمع الكثرة الاسم

يجمع إلى اسم الجمع إلى جمع القلة".

- 2 مفردة: ساقطة من "ه".
- 3 في "ه": أي.
- 4 في "ه": ويرد.
- 5 في "ه": وتصغير.
- 6 في "ه": جمع.
- 7 لفظة "لا" ساقطة من "ه".

(355/1)

"و" 1 تقول في تصغير نحو دُور: أدِير 2؛ ترد "دور" إلى "أدِير" 3، ثم 4 تصغيرها على "أدير" أو "دويرات"؛ ترد "دور" إلى "دار" وتصغيرها على "دوير" ثم جمعها على "دويرات".

فإن لم يكن له جمع قلة تعين رده إلى واحده ثم جمعه جمع السلامة لمذكر أو مؤنث "39" على ما تقتضيه الأصول؛ كقولك في "شُسوع": شُسيَعات 5. فإن قيل: إذا رد جمع الكثرة إلى جمع القلة للتصغير فأنت الكثرة.

قلنا: لا يفوت، إلا أنه يُستعار صيغة القلة للكثرة.

وإنما يردون جمع الكثرة للتصغير إلى جمع القلة 6 أو إلى الواحد؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ ولأن اسم الجمع بمنزلة جمع القلة. ويعلم منه أنه يجوز تصغير جمع القلة على بنائه، نحو 7 أكِيلِب، في "أكُلِب".

- 1 الواو إضافة من "ق".
- 2 لفظة "أدير": ساقطة من "ه".
- 3 في "ه": دُور.
- 4 لفظة "ثم": ساقطة من "ه".
- 5 حيث يرد الشُسوع إلى مفردة -وهو الشُسع- ثم يصغر ويجمع جمع السلامة لمؤنث، وهذا مذهب سيويه طينظر الكتاب: 3/ 491.
- والشُسع: واحد شُسوع النعل التي تشد إلى ومامها. وقيل: فلان شُسع مال، إذا كان حسن القيام عليه. "ينظر الصحاح" شسع: 3/ 1237.

6 في "ق"، "هـ": جمع القلة.

7 لفظة "نحو": ساقطة من "هـ".

(356/1)

لقرب القلة من معنى التصغير والتحقيق.
اعلم أن ما ذكره يشكل بمثل سَكَارَى وَحُمْر؛ فإنه ليس له قلة، ولا يجمع مفردة بالواو والنون، ولا بالألف والتاء ولا يشكل بجمع 1 الكثرة الذي ليس له واحد مستعمل في الكلام، نحو: عِبَادِيد2؛ لأننا نقول: قال سيبويه برده إلى ما يجوز أن يكون واحده في القياس إذا جمع؛ فَعِبَادِيد إما جمع فُعْلُول أو فَعْلِيل أو فَعْلَال وأيا ما كان فإن تصغيره 3 عُبَيْدِيد، وجمعه 4 بالواو والنون على عُبَيْدِيدُونَ، وبالألف والتاء على عُبَيْدِيدَات5.

- 1 في الأصل: بجميع. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "هـ".
- 2 العبايد: الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه، كذلك العبايد. والنسبة عباديدي.
- "الصحاح" عبد: 2/ 504.
- 3 تصغيره: ساقطة من "هـ".
- 4 في "هـ": وجمع.
- 5 قال سيبويه: "وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظة يكون تكسيره عليه قياسا ولا غير، فتحقيقه على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس. وذلك نحو عباديد، فإذا حقرتها قلت: عبيدودون؛ لأن "عباديد" إنما هو جمع فُعْلُول أو فَعْلِيل أو فَعْلَال. فإذا قلت: عُبَيْدِيدَات فأيا ما كان واحده فهذا تحقيره" "الكتاب: 3/ 493".

(357/1)

[شواذ التصغير]:

قوله: "وما جاء على غير ما ذكر؛ كَأَنْيَسِيَان وَعُشَيْشِيَّة وَأَعْلِمَة وَأَصْبِيَّة شاذ"1.
أي: وما جاء من المصغرات على خلاف ما ذكرنا 2 فشاذ على خلاف القياس نحو "أَنْيَسِيَان" في تصغير "إنسان" والقياس: أُنَيْسَان؛ لأنه لا ياء في إنسان بعد السين، لا

لفظا ولا تقديرا³.

ونحو "عُشَيْشِيَّة" في تصغير: عِشْيَّة - لتقريب الوقت - والقياس: عُشْيَّة⁴؛ لأن القياس يقتضي⁵ أن يُضَمَّ أولها ويفتح ثانيها ثم تزداد ياء التصغير، فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة.

وأُعْلِمَةُ وَأُصْبِيَّة في تصغير: غِلْمَةٌ وَصُبْيَةٌ، والقياس: غُلَيْمَةٌ وَصُبْيَةٌ، وهو ظاهر. فجاءت هذه التصغيرات على غير مَكْرَها وكأن⁶ عُشَيْشِيَّة تصغير عَشَاة؛ فإن فيها شَيْنَيْنِ يفصل بينهما ياء التصغير⁷.

1 في الأصل: "وما جاء على غير ما ذكر إلى آخره" ومثله في "ه" عدا: "إلى آخره".

2 في "ق": ما ذكر.

3 ينظر الكتاب: 3/ 457.

4 ينظر المصدر السابق: 3/ 484.

5 يقتضي: ساقطة من "ه".

6 في "ق": وكانت.

7 ينظر الكتاب: 3/ 484.

(358/1)

ويمكن أن يقال: لما اجتمعت ثلاث ياءات أبدلت الشين من إحداهما؛ فكأن¹

"أُنَيْسِيَّان" تصغير إنسيان² على وزن فُعْلَيَّان.

وكان أُعْلِمَةُ وَأُصْبِيَّة تصغير: أَعْلَمَةٌ وَأُصْبِيَّة؛ لأن غلاما فُعَال مثل غراب، وَصَبِيَّاء فَعِيل،

مثل قَفِيز، وهما يجمعان في القلة على أَفْعَلَةٍ كَأَغْرِبَةٍ وَأَقْفَرَةٍ، فردوهما في التصغير إلى

بأبهما، ومن العرب من يجريهما على القياس فيقول: صُبْيَةٌ وَغُلَيْمَةٌ.

قوله: "وقولهم: أَصْيَغِرْ مِنْكَ، وَدُوَيْنَ هَذَا، وَفُوقَ هَذَا لتقليل ما بينهما"³.

اعلم أن التصغير في قولهم: هو أَصْيَغِرْ مِنْكَ، وَدُوَيْنَ هَذَا، وَفُوقَ هَذَا، ليس للذات التي

وُضِعَ اللفظ لها في التحقيق؛ لأنك إذا قلت: هذا أَصْيَغِرْ⁴ مِنْكَ، لست تريد إلا تقليل

ما بينهما من الزمان ولا يجوز أن يراد به بيان الخطاط المذكور عن⁵ المخاطب في الصغر؛

لأن صيغة أصغر تفيد بدون التصغير.

وإذا قلت: دُوَيْنَ هَذَا، وَفُوقَ هَذَا لست تريد إلا تقليل ما بينهما من التفاوت⁶، ولهذا

لو قال 7: السماء فوقنا كان صادقا،

- 1 في "ق"، "هـ": وكأن.
- 2 في "هـ": إنسان.
- 3 في الأصل: "وقولهم أصيغر منك...." إلى آخره، وفي "هـ": "وقولهم: أصيغر منك".
- 4 في الأصل: أصغر. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "هـ".
- 5 في "هـ": من.
- 6 وهذا مثال ما يحقر لدنوه من الشيء وليس مثله.
- 7 في الأصل، "هـ": قبل وما أثبتناه من "هـ".

(359/1)

ولو قال: فويقنا كان كاذبا.

- ولو قال 1: آتيك بعد اليوم، فأتاه بعد سنة لم يكن مخلصا لوعده ولو قال: آتيك بُعيد اليوم، فأتاه بعد سنة أو شهر كان مخلصا 2 لوعده.
- ومنه: "أَسْبَدَ" في تصغير "أَسْبَدَ" الذي هو تصغير أَسْوَدَ؛ أي: لم يبلغ السواد، وحينئذ "40" لم يكن التصغير إلا للسواد الذي فيه، وإذا قيل: هذا مُثِيل ذاك 3 كان المراد به بيان القرب في المماثلة مع بيان الانحطاط 4.
- قوله: "وَنَحْوُ: مَا أَحْيَسَنَهُ شَاذٌ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ" 5.
- اعلم أنهم يصغرون فعل التعجب؛ [فيقولون في ما أَحْسَنَهُ: ما أَحْيَسَنَهُ وهو شاذ؛ لأن فعل التعجب] 6 فعل، والتصغير من خواص الأسماء 7.

- 1 في "هـ": قيل.
- 2 في "ق": مخالفا.
- 3 في الأصل: ذلك.
- 4 ينظر الكتاب: 3 / 477.
- 5 في "هـ": جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة هكذا: "ونحو ما أحيسنه".
- 6 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ"، لانتقال نظر الناسخ.
- 7 القول بأن أفعل في التعجب فعل هو قول البصريين، والكوفيون يجعلونه اسما

ويستدلون على اسميته بالتصغير في قول الشاعر:
يَا مَا أُمْلِحْ غَزْلَانَا شَدَنَ لَنَا ... مِنْ هَاؤُلِيَّا نَكْنَ الضال والسمر
"ينظر الإنصاف - مسألة "15"، ص81".

وقال سيبويه: "سألت الخليل عن قول العرب: ما أُمْلِحَ، فقال: لم يكن ينبغي له أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحقر وإنما تحقر الأسماء؛ لأنها توصف بما يعظم ويهون والأفعال لا توصف، ففكرها أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنك قلت مُلِّحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولهم: يطوهم الطريق، وصيد عليه يومان. ونحو هذا كثير في كلامهم. وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله" الكتاب: 3/ 477، 478".

(360/1)

والذي يدل على أن الفعل لا يصغر أن اسم الفاعل إذا أُعْمِلَ لا يصغر؛ لقربه من الفعل؛ فعدم تصغير الفعل أولى؛ ولهذا 1 قيل: المراد منه تصغير المتعجب منه؛ وهو الاسم الذي اشتق منه فعل التعجب 2، كالحسن في مثالنا أو هو فاعل أُحْسِنَ، وهو "ما"، و"ما" 3 لا يصغر، فجعل التصغير واقعا على الفعل؛ لأنهم لو عدلوا عن "ما" إلى لفظ 4 آخر وصغروه لبطل معنى التعجب.
قوله: "ونحو جُمِّلَ وكُعِّيت - لطائرين، كُمِّيت - للفرس، موضوع على التصغير" 5.
اعلم أن نحو "جُمِّلَ، وكُعِّيت" - لطائرين 6 - "وكُمِّيت"

-
- 1 ولهذا: ساقطة من "ه".
 - 2 وهو مذهب الخليل. "ينظر الكتاب: 3/ 478".
 - 3 وما: ساقطة من "ه".
 - 4 لفظ: ساقطة من "ق".
 - 5 في "ه": "ونحو جميل" فقط.
 - 6 وجمعهما: جَمْلَان وكِعْتَان "ينظر الصحاح" جمل: 4/ 1660 وفي الصحاح "الكعيت: البلبيل" "ينظر" كعت: 1/ 262".

(361/1)

للفرس 1 وضعوها على ألفاظ التصغير في أصل وضعها.
وقولهم في جمع جُمَيْل وكُعَيْت: جَمْلَان وكَعْتَان، وفي جمع كُمَيْت: كُمْتُ يدل على أنهم
قدروا مكبر جُمَيْل وكُعَيْت على فُعَل، فجمعوهما جمع فُعَل، [لأن فُعْلَان جمع فُعَل] 2
كصُرْد وصِرْدَان 3 وقدروا مبكر كُمَيْت على أَكَمْتُ؛ لأنهم جمعوا كُمَيْتَا جمع أَكَمْتُ وهو
كُمْتُ؛ لأن فُعْلَا في باب الألوان جمع أَفْعَل.

1 وقال الجوهري: "الكُمَيْتُ: من الخيل، يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولونه الكُمْتَةُ،
وهي حُمْرَةٌ يدخلها قنؤ" "الصحاح" كمت: 1 / 263".
وقال سيويوه: "وسألت الخليل عن كُمَيْت فقال: هو بمنزلة جُمَيْل وإنما هي حمرة
مخالطها سواد ولم يخلص، وإنما حقروها؛ لأنها بين السواد والحمرة ولم يخلص أن يقال له
أسود ولا أحمر وهو منهما قريب، وإنما هو كقولك: هو دُوَيْن ذلك". "الكتاب: 3 /
477".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
3 الصُّرْد: طائر، وجمعه صِرْدَان. والصُّرْد أيضا: بياض يكون على ظهر الفرس من أثر
الدَّبَرِ "الصحاح" صرد: 2 / 497".

(362/1)

[تصغير الترقيم] :
قوله: "وتصغير الترقيم يحذف منه كل الزوائد، ثم يصغر كحُمَيْد في أَحْمَد" 1.
اعلم أن لهم في التصغير بابا آخر، وهو أن يحذف جميع الزوائد ثم يصغر على ما بقي،
فيقال في أسود: سُوَيْد، وفي مَخْرَج: خُرَيْج.
وسمي هذا تصغير 2 الترقيم؛ تشبيها له بالترقيم 3؛ لأن كل واحد منهما حذف لمجرد
التخفيف.

1 جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة في الأصل وفي "ه"؛ إذ جاءت في الأصل: "وتصغير
الترقيم يحذف منه كل الزوائد ... إلى آخره، وفي "ه": "وتصغير"
2 في "ه": "وتصغير".

3 الترخيم: التبيين، ويقال: الحذف. ومنه ترخيم الاسم في النداء، وهو أن يحذف آخر حرف أو أكثر. "الصحيح" رخم: 5/ 1930.

(363/1)

[تصغير المبنيات] :

قوله: "وخولف بالإشارة والموصول فألحقت قبل آخرها ياء وزيد بعد آخرها ألف، فقليل ذيًا، وتيًا، واللذيًا واللتيًا واللذيان واللتيان واللذيون واللتيات"1. اعلم أنهم خالفوا في تصغير 2 أسماء الإشارة و 3 الموصولات التي تصغر تصغير الأسماء المتمكنة؛ للإيدان من أول الأمر أنها غير متمكنة فألحقوا 4 قبل آخرها ياء، وزيد في آخرها ألف، عوضا عن ضم الأول وفتح الثاني في المتمكن. وقالوا في "ذا": ذيًا وفي "تا": تيًا، وفي 5 "أولى": أوليًا؛ لأنهم لما زادوا ياء قبل آخرها [وكان في آخرها] 6 ألف انقلبت تلك الألف ياء وأدغمت ياء التصغير فيها، ووجب فتح الياء لزيادة الألف بعدها، ولم يصغروا ذي وذه؛ لئلا يلتبس بتصغير المذكر للاستغناء 7 بتصغير "تا" عن تصغيرهما 8.

وقالوا في الذي والتي: اللذيًا واللتيًا؛ لأنهم لما زادوا قبل الآخر

- 1 جاءت هذه العبارة مبتورة أيضا في الأصل، وفي "ه"، حيث جاءت في الأصل: "وخولف بالإشارة والموصول..... إلى آخره وفي "ه": "وخولف ...".
- 2 لفظة "تصغير" ساقطة من "ق".
- 3 الواو ساقطة من "ه".
- 4 في "ق"، "ه": فألحق.
- 5 وفي: ساقطة من "ه".
- 6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 7 في "ه": مع الاستغناء.
- 8 ينظر المفصل، ص 206.

(364/1)

ياء للتصغير اجتمعت 1 مع ياء الذي فأدغموا الياء في الياء وفتحوا لزيادة 2 الألف بعدها، وفتحوا ما قبل ياء التصغير؛ ليكون على نحو ذا، وتا؛ لاطراد باب المهمات. وقالوا في تثنيتهما: اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ - في الرفع - واللَّذَيَّينِ واللَّتَيَّينِ - في النصب والجر. واختلف سيبويه والأخفش في ذلك؛ فسيبويه والأخفش في ذلك؛ فسيبويه لا يقدر 3 المزيد في تصغير مفرديهما، وهو أَلَف اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا 4 والأخفش يقدره ويحذفه لالتقاء الساكنين 5.

ولا يظهر أثر الخلاف بينهما في التثنية، بل في "41" الجمع؛ فتقول على مذهب سيبويه في جمع اللذيا: اللَّذَيُّونَ، في الرفع - بفتح الذال وضم الياء وتشديدها، واللَّذَيَّينِ - بكسر الذال والياء - في النصب والجر. وتقول على مذهب الأخفش: اللَّذَيُّونَ - في الرفع واللَّذَيَّينِ في النصب والجر - بفتح الياء فيهما؛ فلفظة التثنية والجمع متساوية على مذهبه 6؛ لأنه يحذف 7 الألف التي 8 في اللَّذَيَّا في الجمع، لاجتماع الساكنين؛

1 اجتمعت: ساقطة من "ق".

2 في "ق": الزيادة.

3 في الأصل "يعتد". وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 ينظر الكتاب: 3 / 488.

5 وهذا الخلاف بين سيبويه والأخفش قد ذكره السيرافي في شرحه على الكتاب. ينظر: شرح السيرافي، بهامش الكتاب: 2 / 140 "بولاق".

6 ينظر المقتضب: 2 / 290، وشرح السيرافي، بهامش الكتاب، 2 / 140، "بولاق".

7 في الأصل: لا يحذف. والصحيح حذف "لا" كما هو في "ق"، "ه".

8 لفظة "التي": ساقطة من "ه".

(365/1)

الألف الذي في اللذيا وواو الجمع أو ياء الجمع، أصله: اللَّذَيَّانِ في الرفع، واللَّذَيَّانِ 1- في النصب والجر، فلما حذفت الألف لالتقاء 2 الساكنين بقيت الفتحة بعد حذف الألف بحالها كما بقيت في الْمُصْطَفَيْنِ والمُصْطَفَوْنَ 3.

وقال سيبويه: اللاتي لا يصغر على لفظه استغناء بتصغير واحدتها وهو "التي" على اللَّتَيَّا

ثم جمعه على اللَّتَيَّات 4.

وقال الأخفش: تصغير 5 اللاتي واللاتي على لفظهما؛ فقال: تصغير 6 اللاتي: اللَّوَيَّتا، بقلب ألف اللاتي واوا وزيادة ياء التصغير والألف في آخرها وحذف الياء الأخيرة التي قبل الألف 7 لأنه لو صغر على التمام لكان المصغر بزيادة الألف في آخره على خمسة أحرف سوى ياء التصغير، ولم يكن الرابع حرف مد ولين نحو اللَّوَيَّتا 8 - وهذا لا يكون في المصغر 9، فحذف حرف 10 منه وهو الياء الأخيرة.

1 في "ه": اللذين.

2 لالتقاء: ساقطة من "ه".

3 ينظر المقتضب: 290 / 2.

4 الكتاب: 489 / 3.

5 في "ق"، "ه": يصغر.

6 في "ه": يصغر.

7 نقل المبرد قول الأخفش هذا. وقال: "وهذا هو القياس". "المقتضب: 290 / 2".

8 في "ق"، "ه": اللوتيا.

9 وبعض البصريين يقول: اللوتيا واللوتيا. قاله الرضي في شرح الشافية "1 / 288".

10 لفظة "حرف" ساقطة من "ه".

(366/1)

وتصغير اللاتي: اللَّوَيَّات 1؛ بحذف إحدى الياءين، وهي الأخيرة لما ذكرناه في تصغير اللاتي.

وأما اللاتين فيفعل به في التصغير ما فعل بالذين في التصغير.

اعلم أن قوله: "وزيد بعد آخرها ألف" ليس على إطلاقه؛ لأن الألف قد لا يزداد في آخرها 2 نحو أوليًا وأولئكَ. في تصغير: أولاءٍ وأولئكَ.

ويمكن أن يجاب عنه بأنه يزداد فيه الألف أخيراً عند أبي إسحاق 3 كما يزداد في جميع هذا الباب، ثم قلبت همزة.

نعم عند المبرد تزداد الياء قبل الهمزة محافظة على الهمزة 4.

ثم اعلم أن جميع الموصولات وأسماء الإشارة لا تصغر وإن كان لفظه يؤهم 5 أنه يصغر؛

فإن: مَنْ، وما6، وأي، وذو الطائفة،

1 حكاية المبرد عن الأخفش. ينظر المقتضب: 2/ 290.

2 لفظة "نحو": ساقطة من "ه".

3 هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهيل الزجاج، وكان أول أمره يخرط الزجاج، ثم مال إلى طلب العلم، فلزم ثعلبا ثم المبرد فأخذ عنهما ثم اتصل بالمكتفي وصار نديما له.

وتوفي سنة ست عشرة وثلاثمائة، وقيل: سنة عشرة وثلاثمائة.

ومن أشهر مؤلفاته: الاشتقاق، شرح أبيات سيويه، وما ينصرف وما لا ينصرف وغير ذلك.

ينظر في ترجمته أخبار النحويين البصريين: 108، وطبقات النحويين واللغويين: 111، 112، وإنباه الرواة: 1/ 159-166، الأعلام: 1/ 33، والشذرات: 2/ 259.

4 ينظر المقتضب: 2/ 289.

5 في الأصل، "ه": "وإن كان يوهم لفظه" وما أثبتناه من "ق".

6 في "ه": ما ومن.

(367/1)

وذا1 بعد "ما" الاستفهامية، نحو: ماذا صنعت؟ وهُنا وهُنَا وَهْمٌ لا تصغر2.

قوله: "ورفضوا تصغير الضمائر، نحو: مَتَى وَأَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَحَيْثُ وَمُنْذُ وَمَعَ وَغَيْرِ وَحَسْبُكَ، وَالاسْمُ عَامِلًا عَمَلُ الْفِعْلِ، فَمِنْ مَّ جَزَ ضَوْيَرِبَ زَيْدٍ، وَامْتَنَعَ ضَوْيَرِبَ زَيْدًا"3.

أي: ورفضوا تصغير الضمائر4؛ لأن منها ما لا يمكن تصغيره وهو الذي على حرف واحد أو حرفين، فحمل الباقي5 عليه؛ اطرادا للباب.

ورفضوا تصغير: أين ومتى زمن وما؛ لتوغلها في شبه الحرف؛ ولأن المقصود الأعم6 منها الاستفهام7؛ ولأن [من وما على وجه لا يمكن تصغيرهما.

1 في "ه": ذوا.

2 في الأصل: لا تغصّر. تحريف.

3 جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة في الأصل، هكذا: "ورفضوا تصغير الضمائر".
وفي "ه": "ورفضوا".

4 ينظر الكتاب: 3/ 478.

5 في "ق"، "ه": البواقي.

6 في "ه": الأهم.

7 في الأصل، "ه": استفهام. وما أثبتناه من "ق".

(368/1)

ورفضوا تصغير حيث] 1 استغناء بتصغير المكان عن تصغيره ورفضوا تصغير منذ،
لتوغلها في معنى الحرف، والاستغناء² عن تصغير منذ بتصغير مذ. ورفضوا تصغير مع،
لتعذر بناء فعل منها³ ورفضوا تصغير غير، لتوغلها في معنى⁴ الحرف وهو الاستثناء أو
معنى لا النافية ورفضوا أيضا تصغير حسبك، لوجود معنى الفعلية فيه، ولئلا يلتبس
بتصغير⁵ الحسب. ورفضوا تصغير الاسم الذي يعمل عمل الفعل حال كونه عاملا، لا
تقول: هذا ضَوَّيْرِب زيدا لقوة معنى الفعل حال كونه عاملا.
[وإنما قلنا: رفضوا تصغيره حال كونه عاملا] 6 لأنه يجوز تصغيره في غير وقت عمله،
نحو: ضَوَّيْرِب؛ لعدم قوة معنى الفعل فيه حينئذ.
وكذلك لا يصغر "42" المصدر العامل واسم المفعول والصفة المشبهة.

1 ما بين المعقوفتين ساقط برمته من "ه".

2 في "ق"، "ه": وللاستغناء.

3 في "ق": فيها.

4 لفظة "معنى" ساقطة من "ه".

5 في "ه": مصغر.

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(369/1)

[باب الاسم المنسوب] :

قوله: "الْمُنْسُوبُ الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى الْمُجَرَّدِ عَنْهَا، وَقِيَاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّانِيثِ مطلقاً"1.

أي: الاسم المنسوب هو الذي ألحق آخره ياء مشددة لتدل على أنه منسوب إلى الاسم المجرد عن تلك الياء، نحو: هاشمي وبصري.

اعلم أن هذه العبارة أولى من عبارة الكتاب2؛ لأن عبارة الكتاب تدل على أن المنسوب هو المنسوب إليه؛ لأن الذي ألحق آخره ياء مشددة هو المنسوب إليه لا المنسوب؛ لأن المنسوب هو المركب من المنسوب إليه ومن الياء المشددة؛ ولأن الذي آخره ياء مشددة لا يدل على نسبته إلى المجرد عنها؛ لأنهما واحد. وقيل: التعريف الذي3 في الكتاب تعريف بما يساويه في المعرفة والجهالة؛ لاشتماله على نسبة4.

1 في الأصل: "الْمُنْسُوبُ الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى الْمُجَرَّدِ عَنْهَا إِلَى آخِرِهِ". وفي "هـ": "المنسوب الملحق".

2 عبارة الكتاب، هي: "اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياء ياء الإضافة".

فإذا أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياء ياء الإضافة وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حي أو قبيلة". "الكتاب: 3/ 335".

واعلم أن عبارة المصنف هذه التي ارتضاها ركن الدين هي عبارة الزمخشري، قالها في مفصله، ص206.

3 في "ق"، "هـ": المذكور.

4 لم أقف على قائل هذه العبارة، ولعلها مقولته هو.

(370/1)

ويمكن أن يجاب عنه بأنه يعرف المنسوب الاصطلاحي بالنسبة اللغوية، فلا يلزم ما ذكرتموه؛ لأن النسبة اللغوية معلومة1.

وقياس النسبة حذف تاء التأنيث من المنسوب إليه مطلقاً؛ لئلا تكون تاء التأنيث وسطاً، ولئلا يؤدي إلى اجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث، كما إذا نسبت امرأة

إلى ظُلْمَة، فقلت: ظُلْمَة 2 ولئلا يلزم تأنيث المذكر في نسبة مثل رجل إلى ضاربة،
نحو: هذا رجل ضاربيّ.

وفيه نظر؛ لأنه لا يلزم تأنيث المذكر؛ لأن تلك التاء 3 لتأنيث المنسوب إليه لا لتأنيث
المنسوب، وإنما يلزم أن لو قيل ضاربية 4 لأن هذا "التأنيث" 5 لتأنيث المنسوب، لكنه
لم يقل ذلك، وإنما قال تاء التأنيث؛ لأن ألف التأنيث لا يجب حذفه كما يقال في النسبة
إلى "حُبْلَى": حُبْلَى، وَحُبْلَوِيّ، وَحُبْلَاوِيّ 6 وإلى "صحراء" صَخْرَاوِيّ.

1 النسب في اللغة: واحد الأنساب. والنسبة والنسبة مثله. وانتسب إلى أبيه، أي:
اعتزى وتَنَسَّب، أي: ادعى أنه نسيبك. وفي المثل: "القريب من تَقَرَّب لا من تَنَسَّب".
قاله الجوهري في صحاحه "نسب": 1/ 224.

2 في الأصل: ظلمته. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 لفظة "التاء" ساقطة من "ه".

4 في الأصل، "ه": ضاربة.

5 في الأصل، "ه": التاء. وما أثبتناه من "ق".

6 ولم يذكر سيويوه في النسبة إلى "حبلَى" إلا حُبْلَى وَحُبْلَوِيّ، وقال: "فأحسن القول أن
تقول "حبلَى"؛ لأنها زائدة لم تجئ لتلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة، فكرهوا أن يجعلوها
بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وما أشبه ما هو من نفس الحرف، وما أشبه ما هو من
نفس الحرف.... ومنهم من يقول: حبلوي، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف ..."
"الكتاب: 3/ 352، 353".

(371/1)

فإن قيل: ينبغي أن يجب حذفها ولا يجوز وقوعها في وسط الكلمة، كما لا يجوز وقوع
التاء في وسط الكلمة.

قلنا: لا نسلم ذلك؛ لأن التاء علم للتأنيث وليست الألف كذلك؛ ولأنها 1 تنقلب إلى
حرف آخر، فلا يكره وقوعها في الوسط مثل كراهة التاء في الوسط.

قوله: "وَزِيَادَةُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِلَّا عِلْمًا قَدْ أُعْرِبَ بِالْحُرُكَاتِ" 2.

أي: وقياس النسبة حذف زيادة التثنية والجمع 3، إلا إذا كان المنسوب إليه علماً أُعْرِبَ
بالحرركات، فتقول في النسبة إلى "ضاربان" ضاربيّ 4، وإلى "ضاربون" ضاربي، وإلى 5

"زيدون": زِيدِيّ، وفي ضاربات وثمرات: ضَارِيّ وَثَمَرِيّ⁶.
أما إذا كان علماً أعرب بالحركات؛ فلم تحذف علامة التنثية

1 في "ق": لأُها.

2 في الأصل: "وزيادة التنثية والجمع ...". وفي "ه": "وزيادة التنثية....".

3 أي: حذف النون والألف والواو والياء، أما حذف النون فللدلالته على تمام الكلمة، وياء النسبة كجزء من أجزائها، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعراباً ولا يكون في الوسط إعراب، وأيضاً لو لم تحذف لاجتماع العلامتان المتساويتان في نحو: مسلمانيان ومسلمانيون؛ فيكون للكلمة إعرابان. "شرح الشافية للرضي: 10/2".

4 ضاري: ساقطة من "ه".

5 في "ه": "وأولى". موضع "وإلى".

6 ينظر المفصل، ص 207.

(372/1)

والجمع؛ لامتزاجها بالاسم وصيرورتها كجزء منه¹.

قوله: "فلذلك جاء قَتْسَرِيّ وقَتْسَرِيّ".

أي: ولأجل أنه يحذف علامة التنثية والجمع في النسب 2 - إلا إذا كان المنسوب 3
علماً - أعرب بالحركات، جاء: قَتْسَرِيّ - بحذف العلامة - وجاء: قَتْسَرِيّ - بعدم
حذفها؛ لأنه أعرب قَتْسَرِين بالحروف وبالحروف وبالحركات أيضاً، فمن قال: قَتْسَرُون
بالواو حالة الرفع قال في النسبة: قَتْسَرِيّ - بحذف الواو والنون - ومن قال: قَتْسَرِين -
بالياء والإعراب على النون - قال: قَتْسَرِيّ⁴ كما تقول في غَسَلِين: غَسَلِيّ.

قوله: "ويُفتح الثاني من نحو ثَمَرِ والدُّنل وبخلاف، تَغْلِيّ على الأفصح"⁵.

أي: ويفتح الحرف الثاني في الاسم الثلاثي الذي ثانيه كسرة نحو:

ثَمَرِ والدُّنل 6 وإبل 7، فتقول: ثَمَرِيّ ودُنَلِيّ 8 وإبَلِيّ - بفتح الثاني كراهة "43" توالي
الكسرتين والياء مع حركة قبل الكسر، بخلاف

1 كما في نحو: "بَحْرَانِي، وقَتْسَرِيّ، وذلك في النسبة إلى: بَحْرَان، وقَتْسَرِين.

2 في "ه": النسبة.

3 في "ق": المنسوب إليه.

4 ينظر المفصل ص 207.

5 على الأفصح: ساقطة من الأصل.

6 لفظة "الدئل" مطموسة في "ه".

7 في "ه": والإبل.

8 في "ق": والدئلي.

(373/1)

ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف¹؛ فإنه يجوز فيه توالي الكسرتين مع ياء النسبة إذا كان قبل الكسرة ساكن، نحو: تَغْلِبَ وَيَثْرِبَ؛ فإن الأحسن والأفصح فيه بقاء الكسرة؛ لقوة الكسرة بالزيادة على الثلاثة، ولحصول² الحفة بالساكن الذي قبل الكسرة نحو: تَغْلِبِي وَيَثْرِي. ويجوز فيه أيضا الفتحة³ كراهة اجتماع الكسرتين والياء. قوله: "وتُحذف الواو والياء من فَعُولَةٍ وفَعِيلَةٍ، بِشَرطِ صحة العين ونفي التضعيف كَحَنَفِيٍّ وَشَنَيْيٍّ"⁴. أي: وتحذف الياء من فَعِيلَةٍ، والواو من فَعُولَةٍ، بشرط أن تكون عينهما صحيحة غير مضاعفة، نحو: "حَنَفِيٍّ وَشَنَيْيٍّ" في "حَنِيفَةٍ وَشَنُوءَةٍ". وإنما تحذف الياء والواو⁵؛ للفرق بين النسبة إلى فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ؛ وبين النسبة إلى فَعِيلٍ وفَعُولٍ؛ لأنهما لا يحذفان⁶ من فَعِيلٍ وفَعُولٍ؛ تقول في النسبة⁷ إلى كَرِيمٍ وَصَبُورٍ: كَرِيمِي وَصَبُورِي. ولم يفعل الأمر بالعكس؛ لأن المؤنث أولى بالحذف لاستثقالهم إياه.

1 أحرف: ساقطة من "ه".

2 في الأصل: وبحصول. وفي "ق": "لحصول". وما أثبتناه من "ه".

3 فيقال: تَغْلِبِي وَيَثْرِي. "ينظر المفصل، ص 207".

4 في الأصل: "وتحذف الياء والواو من فعيلة وفعولة....." إلى آخره، وفي "ه": "وتحذف الياء.....".

5 في "ه": الواو والياء.

6 في "ه": لا يحذف فإن.

7 في "ق": النسب.

وإنما قال: بشرط أن تكون عينهما صحيحة غير مضاعفة؛ لأنها لو كانت معتلة أو مضاعفة لم تحذف الواو والياء فيهما، كما لم يحذف في فَعُول وفَعِيل، نحو: طَوِيلِي - في: طَوِيلَة وطَوِيل - وشَدِيدِي - في: شَدِيدَة وشَدِيد؛ لأنهما لو حذفا لقليل طَوِي - بفتح الواو، وشَدَدِي - بفك الإدغام - وهو مستثقل؛ فإن قلبت الواو ألفا في طولي وأدغم الدال في شديدي لزم زيادة التغير؛ وهو 1 حذف الياء وقلب الواو ألفا في طولي، وحذف الياء والإدغام في شديدي، ولأنه يلتبس بالمنسوب إلى طال - اسم رجل - ويشد - اسم رجل.

قوله: "ومن فَعِيلَة غير مضاعف كجَهَيَّ" 2. أي: ويحذف 3 الياء من فَعِيلَة غير مضاعفة، نحو: "جَهَيَّ" في: جَهَيَّة 4، و"عَقَلِي" في: عَقِيلَة؛ فرقا بينها وبين فَعِيل. وإنما قال: "غير مضاعفة؛ لأنها لو كانت مضاعفة نحو شديدة لم تحذف الياء؛ لئلا يلزم اجتماع المثليين من غير إدغام.

وإنما لم 5 يدغم؛ لأنه لو أدغم لالتبس بالمنسوب إلى شد - اسم رجل. ويعلم منه أنه لا يشترط صحة العين في حذف الياء؛ فإنك تقول: عُيِّي في عُيْنَة.

- 1 في الأصل: وهي. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 2 كجهني: ساقطة من عبارة ابن الحاجب في الأصل.
- 3 في الأصل: وحذف. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 4 جهينة: قبيلة يقال في المثل: وعند جهينة الخبر اليقين ينظر الصحاح "جهن": 5/2096.
- 5 لفظة لم إضافة من "ق"، "ه".

وإنما لم تقلب الياء ألفا؛ لعدم موجب القلب، وهو فتح ما قبلها. قوله: "بخلاف شديدي وطويلي". استثناء من فَعِيلَة وفَعُولَة؛ أي: ويحذف الياء والواو من فَعِيلَة وفَعُولَة، بخلاف "فَعِيل وفَعُول" 1.

فإنه لا يحذف فيهما الواو والياء، نحو: "شَدِيدِي" و"طَوِيلِي".
في: شَدِيد وطَوِيل، لما ذكرناه.

قوله: "وسَلِيقِي في الأَزْد، وَعَمِيرِي في كلب شاذ2".

أي: سَلِيقِي - لرجل من أهل السليقة، وهي الطبيعة3- وسَلِيمِي في 4 سَلِيمَة - حي في الأَزْد5، وَعَمِيرِي في عميرة - حي في كلب6- شاذ7، وكان القياس: سَلَقِي، وسَلَمِي، وَعَمَرِي. وهو مستثنى من فَعِيلَة؛ فإنه حكم بأنه تحذف الياء في المنسوب إلى فَعِيلَة ولم تحذف الياء في المنسوب إلى هذه الكلمات، فيكون شاذًا.

1 في "ه": فعول وفعيل.

2 في "ه" جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة، هكذا: "وسيلقي....".

3 ينظر الصحاح "سلق": 4 / 1498.

4 في "ه": من.

5 ينظر اللسان "سلم": 3 / 2083.

6 ينظر المصدر السابق "عمر": 4 / 3104.

7 حكاه سيبويه، وقال: "قال يونس: هذا قليل خبيث" "الكتاب: 3 / 339" وقال المحقق الرضي، تعليقا على عبارة المصنف المذكورة: "يعني إن كان في العرب سَلِيمَة في غير الأَزْد وَعَمِيرَة في غير كَلْب، أو سميت الآن بِسَلِيمَة أو عَمِيرَة شخصاً أو قبيلة أو غير ذلك قلت: سَلَمِي وَعَمَرِي - على القياس - والذي شذ هو المنسوب إلى سَلِيمَة - قبيلة من الأَزْد، وإلى عَمِيرَة قبيلة من كَلْب، كأهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سَلِيمَة وعميرة من قوم آخرين" "شرح الرضي: 2 / 28".

(376/1)

قوله: "وعُبْدِي وَجُدَمِي في: بَنِي عَبِيدَة وَجُدِيمَة أَشَدَّ"1.

هذا "44" أيضا استثناء من فَعِيلَة، [أي: وَعُبْدِي وَجُدَمِي - في النسبة إلى عَبِيدَة، وهو عَبِيدَة2 بن معاوية3، وَجُدِيمَة - وهي حي من عبد القيس أو من أسد4- أَشَدَّ5] 6؛ لأن القياس: عُبْدِي وَجُدَمِي بفتح الفاء فضم الفاء أبعد من عدم حذف الواو والياء؛ لأن الأصل عدم الحذف. قوله7: "وَحُرَيْبِي شاذ"8.

وهو مستثنى من فَعِيلَة - بضم الفاء؛ لأنه ذكر9 أنه إذا نسب إلى فَعِيلَة حذف ياؤها ولم

تحذف الياء [في] 10 المنسوب 11 إلى خربة 12.

- 1 في "هـ" جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة هكذا: "وعبدي ...".
- 2 في "ق": عبید.
- 3 وقيل هو عبيدة بن عمرو. وبنو عبيدة: حي "ينظر اللسان "عبد": 4 / 2781.
- 4 ينظر الصحاح "جذم": 5 / 1884.
- 5 في "هـ" تغيير يسير في العبارة التي وضعتها بين المعقوفتين، وذلك بتقديم وتأخير في داخلها، هكذا: "أي: وعبدي وجذمي - في النسبة إلى جذيمة - وهي حي من عبد القيس أو من أسد، وعبيدة - وهو عبيدة بن معاوية - أشد".
- 6 وجذمي في النسب إلى جذيمة حكاه سيويه في كتابه "3 / 339"، وقال الجوهري: "قال سيويه: وحدثني من أثق به أن بعضهم يقول في بني جذيمة جذمي - بضم الجيم. قال أبو زيد: إذا قال سيويه: حدثني من أثق به، فإنما يعني "الصحاح "جذم" 5 / 1884.
- 7 "قوله": ساقطة من "هـ".
- 8 لفظة "شاذ" ساقطة من عبارة ابن الحاجب من "هـ".
- 9 لفظة "ذكر": ساقطة من "هـ".
- 10 لفظة "في" إضافة من "ق".
- 11 في "هـ": بالمنسوب.
- 12 ينظر المفصل ص 212.

(377/1)

قوله: "وَتَقْفِي وَفُرْشِي وَفُقْمِي فِي كِنَانَةٍ، وَمُلْجِي فِي خُرَاعَةٍ، شاذ" 1.
اعلم أن "تَقْفِي" مستثنى من فَعِيل؛ لأنه قال [لا تحذف الياء من فَعِيل في النسبة] 2
وقد حذف 4؛ لأن النسبة إلى ثَقِيف 5:
ثَقْفِي. والقياس: ثَقِيفِي. وأما: فُرْشِي وَفُقْمِي وَمُلْجِي فمستثنى من فَعِيل؛ لأنه قال لا تحذف الياء في النسبة إلى فَعِيل وقد حذف ههنا؛ لأنه يقال "فُرْشِي" في فُرْشٍ، و"فُقْمِي" في فُقْمٍ -حي من كِنَانَةٍ 6- و"مُلْجِي" في مُلْجٍ -حي في "خُرَاعَةٍ" 7 8.
قوله: "وَتُحْذَفُ الْيَاءُ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ مِنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُ، وتقلب الياء الأخيرة واوا

- 1 في الأصل جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة، هكذا: "وثقفني ... " إلى آخره. وفي "هـ": كذلك: "وثقفني....".
- 2 في "هـ" موضع ما بين المعقوفتين: "لا تحذف الياء في النسبة إلى فاعيل".
- 3 في "هـ": وهو.
- 4 في "ق": حذفت.
- 5 لفظة "سقيف" ساقطة من "ق".
- 6 قاله الجوهري في صحاحه "فقم": 5 / 2003.
- 7 في "ق"، "هـ": قضاة.
- 8 قاله الجوهري أيضا في صحاحه "ملح": 1 / 408.
- 9 في الأصل: "وتحذف الياء من المعتل...." إلى آخره. وفي "هـ": "وتحذف الياء ...".

(378/1)

أي: وتحذف الياء في 1 المعتل اللام من 2 فَعِيل وفُعِيل 3 إذا نسب إليهما، وتفتح العين في النسبة إلى "فاعيل"، وتقلب الياء الأخيرة واوا؛ فيقال في غَنِيٍّ 4، وقَصِيٍّ 5، وأُمِيَّة 6: غَنَوِيٍّ وقَصَوِيٍّ وأُمُوِيٍّ - بحذف ياء فَعِيل وفُعِيل وتقلب الياء الأخيرة واوا؛ لكرهتهم اجتماع أربع ياءات. وإذا حذفت الياء [الزائدة] 7 وجب فتح الحرف الثاني في غَنَوِيٍّ، كما وجب فتح الثاني في ثَمَرِيٍّ، مع صحة الثاني.

- 1 في "ق": في.
- 2 في "ق": من.
- 3 لفظة: "فاعيل". ساقطة من "هـ".
- 4 غَنِيٍّ: حيٍّ من غَطَفَان. قاله الجوهري في صحاحه "غني": 6 / 2450.
- 5 قَصِيٍّ - مصغر: اسم رجل "ينظر المصدر السابق "قصي": 6 / 2463.
- 6 في النسخ الثلاث "أمي"، وهي الجارية، والتاء في "أمة" عوض عن اللام المحذوفة، وأصلها الواو، بدليل جمعها على "أموات"، فلما أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس في تصغير الثلاثي الذي بقي على حرفين، ثم قلبوا الواو ياء لاجتماعها مع الياء

ولكونها ساكنة، وأدغمت ياء التصغير فيها، وزادوا تاء التأنيث على ما هو قياس الاسم الثلاثي المؤنث بغير التاء. فأما تاء العوض فقد حذفت حين ردت اللام؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض عنه. "المحقق".
7 لفظة الزائدة: إضافة من "ق"، "ه".

(379/1)

واعلم أن حكم فَعِيلَة وفُعِيلَة حكم 1 فَعِيل وفُعِيل في جميع ما ذكرناه إذا كان معتل اللام 2، فيقال في غَنِيَّة وقُصَيَّة وأمِّيَّة: غَنَوِي [وقُصَوِي وأمَوِي] 3. قوله: "وجاء: أُمِّيَّ 4، بخلاف غَنَوِي" 5. أي: وجاء أُمِّيَّ وقُصَيَّ - بإثبات ياء "فَعِيل" وعدم قلبها واوا- ولم يجرى "غَنِيَّ" 6 من غير قلب الياء واوا وإبقاء كسرة النون بحالها؛ لأنه يلزم من غَنِيَّ الجمع بين كسرتين وأربع ياءات، ولم يلزم ذلك في أُمِّيَّ وقُصَيَّ؛ لأنه ليس قبل الياء الأولى كسرة فيها. ويعلم منه أنه يجوز "غَنِيَّ" بإثبات الياء وفتح النون، لعدم الكسرتين حينئذ. "فَغَنِيَّ حينئذ كأُمِّيَّ" 7. قوله: "وَأَمَوِي". أي: وَأَمَوِي - بفتح الهمزة شاذ؛ لأنه على غير قياس 8.

1 في "ق" و"ه": كحكم.

2 في "ه": العين.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل. وهو إضافة من "ق"، "ه".

4 في الأصل، "ه": أُمِّي. والصحيح ما أثبتناه من "ق".

5 بخلاف غنوي: ساقطة من "ه".

6 هذه عبارة المصنف تابعه فيها ركن الدين، ولكن الرضي يذكر أنه قد يقال:

غَنِيَّ، وأنها حكاية يونس. "ينظر: شرح الشافية 2/ 30".

7 في الأصل: "فغنيي كأُموي" وما أثبتناه من "ق"، "ه".

8 هذا إذا جعلناها نسبا إلى أُمِّيَّة - بزنة التصغير - أما إذا جعلناها منسوبة إلى "أمة" -

مكبر أُمِّيَّة - وهي الجارية، فيكون جاريا على القياس. "المحقق".

(380/1)

قوله 1: "وأجرى تَحْوِي - في تَحِيَّة - مَجْرَى غَنَوِي".
 وإنما أجرى "تَحْوِي" المنسوب إلى تَحِيَّة 2 - اسم قبيلة 3 - مجرى غَنَوِي في حذف الياء الأولى وقلب الياء الأخيرة واوا لئلا يجتمع كسرتان وأربع ياءات، كما فعل كذلك في غَنَوِي.
 وإنما حُص التَّحْوِي بالذكر لأن "تَحِيَّة" ليست "فَعِيلَة" بل "تَفْعِلَة" مع أن حكمها في النسبة حكم "فَعِيلَة".
 قوله 4: "وأما نحو: عَدُو، فَعَدُوِي اتفاقاً، ونحو: عَدُوَة قال المبرد: مثله، وقال سيبويه: عَدُوِي" 5.
 يعني: وأما "فَعُول" من المعتل 6 اللام فالنسبة إليه "فَعُولِي" اتفاقاً 7، نحو "عَدُوِي" في "عَدُو" على القياس في الصحيح، كـ"صَبُورِي" في "صَبُور".

-
- 1 قوله: إضافة من المحقق.
 2 قال سيبويه: سألت أبا عمرو عن الإضافة إلى تحية، فقال: "تَحْوِي" الكتاب: 3 / 346.
 3 وقيل: التحية: الملك. قال زهير بن جناب الكلبي:
 ولكل ما نال الفتي
 قد نلته إلا التَّحِيَّة
 "الصحاح" حيا: 6 / 2325. وقيل: التحية: السلام والبقاء "ينظر اللسان" حيا:
 2 / 1078.
 4 قوله: ساقطة من "ه".
 5 في "ه": "وأما نحو عدو ...".
 6 في "ه": معتل.
 7 لفظة "اتفاقاً" ساقطة من "ه".

(381/1)

وأما فَعُولَة نحو "عَدُوَة" 1؛ فالمبرد يقول "فَعُولِي" كـ"عَدُوِي" في "عَدُوَة"، [كما تقول عَدُوِي في عَدُو] 2 إجراء للواوين مَجْرَى واوا واحدة للإدغام 3 [على] 4 خلاف باب

الصحيح؛ لأن قياس باب الصحيح حذف الواو وفتح الثاني.
وسيؤويه يُجرى بها مجرى "45" الصحيح؛ فيقول في "عَدُوَّة" "عَدُوِيَّ" بفتح الثاني وحذف
الواو، كما في الصحيح اللام نحو "شَنِّيَّ" في "شَنُوءة" ولا يعتد بالإدغام⁵.
اعلم أن المصنف نقلَ في الشرح⁶ هذا الخلاف بالعكس، وهو خلاف ما ذكره في المتن،
والحق ما ذكره في المتن، ومثل المتن نقله صاحب المفصل⁷.

-
- 1 العَدُوَّة: مؤنث العَدُوّ، قيل: إنما أدخلوا فيها الهاء تشبيها لها بـ"صديقة"؛ لأن الشيء
قد يبنى على ضده. "ينظر الصحاح "عدا": 6/ 2419، 2420".
 - 2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
 - 3 ذكره السيوطي في الهمع: 2/ 195.
 - 4 لفظة "على": إضافة من "ق".
 - 5 ينظر الكتاب: 3/ 345. وينظر في خلاف بين سبويه والمبرد في هذه المسألة الهمع
2/ 195.
 - 6 أي: في شرح الشافية.
 - 7 ظاهر عبارة ركن الدين يوحى بأن صاحب المفصل نقل عبارة ابن الحاجب.
وكان الأولى أن يقول: "وما جاء في المتن يتفق مع ما في المفصل" لأن الزمخشري توفي
سنة 538هـ، وكانت وفاة ابن الحاجب سنة 646هـ.
وجاء في المفصل، ص208: "وفي فَعُول: فَعُولِي، كقولك في عَدُوّ. عَدُوِيَّ. وُفِرَق
سبويه بينه وبين فَعُولَة، فقال في عَدُوّ: عَدُوِيَّ، كما قالوا في شَنُوءة: شَنِّيَّ. ولم يفرق
المبرد وقال فيهما فَعُولِي".

(382/1)

قوله: "وتُحذف الياء الثانية في 1 نحو: سَيِّدِي وَمَيِّتِي وَمُهَيِّمِي من هَيِّم"2.
أي: وتُحذف الياء الثانية في النسبة إذا كان قبل الآخر ياء مشددة مكسورة، نحو
"سَيِّدِي، وَمَيِّتِي، وَمُهَيِّمِي". في: سَيِّد، وَمَيِّت، وَمُهَيِّم — اسم فاعل من: هَيِّمه الحب
يُهَيِّمُهُ: إذا جعله هائما³؛ لأنه لو لم يُحذف وقيل: سَيِّدِي، وَمَيِّتِي وَمُهَيِّمِي لزم الجمع بين
كسرتين وأربع ياءات.
وإنما حُذفت الياء الثانية؛ لأنه لو [لم تُحذف الثانية و] 4 حذفت الأولى لقليل: سَيِّدِي

-بكسر 5 الياء وفتح ما قبلها؛ فإن لم تقلب الياء ألفا كان ثقيلًا، وإن قُلِبَتْ لزم التغييرات.

قوله: "وطائي شاذ".

وإنما كان شاذًا؛ لأن القياس "طَيَّي" لأنه منسوب إلى "طَيَّء" كـ"سَيَّد"؛ فحذفت الياء الثانية ونسب إلى الباقي، فصار "طَيَّي"

1 في "ق": من.

2 في "ه": "وتحذف الياء".

3 ينظر اللسان "هيم": 6 / 4740.

4 ما بين المعقوفتين: إضافة من "ه".

5 في الأصل، "ه": "بفتح". وما أثبتناه من "ق".

(383/1)

كـ"سَيِّدِي" ثم قلبت هذه الياء الباقية ألفًا 1، فصار "طائي" 2.

وهذا القلب سبب شدوذه.

قوله: "فإن كان نحو مُهَيِّم، تصغير: مُهُوْم - من هُوْم الرجل إذا هز رأسه من النعاس 3 - قيل: مُهَيِّمِي - بالتعويض".

وإنما كان كذلك لأنه إذا صغر "مُهُوْم" كان قياسه حذف إحدى الواوين، لما مر في التصغير، وحينئذ تنقلب الواو الثانية 4 ياء لسكون ياء التصغير قبل هذه الواو 5 وتدغم ياء التصغير فيهما 6 فيصير: "مُهِيم" - على لفظ اسم الفاعل - من "هَيِّم".

فلو قيل في النسبة إليه "مُهِيمِي"، كما قالوا في [النسبة إلى 7] تصغير "مُهِيم" - في اسم الفاعل من هَيِّم - حصل الالتباس فقليل في النسبة إلى: مُهِيم، تصغير مُهُوْم "مُهِيمِي" بالتعويض عن المحذوف في التصغير. ولم يعكس الأمر لأنه كان هو 8 أولى بالتعويض؛ لأنه قد حذفت نه إحدى الواوين.

1 لفظة "ألفا": ساقطة من "ه".

2 قال سيويوه: "ولا أراهم قالوا: طائي إلا فرارا من طَيَّي، وكان القياس: طَيَّي، ولكنهم

جعلوا الألف مكان الياء" الكتاب: 3 / 371.

3 قال الجوهري في صحاحه: "هوم": 5 / 2062.

4 في "ق"، "ه": الباقية.

5 في الأصل: وقد، والصحيح حذف "قد" كما هو في "ق"، "ه".

6 في "ق": فيها.

7 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

8 لفظة "هو": ساقطة من "ق".

(384/1)

وإنما جوزوا زيادة الباء مع اجتماع الكسرتين¹ وأربع ياءات؛ لأن السكون من غير إدغام كالاستراحة، على أن السكون في حرف المد أثبت وأقعد. قوله: "و2 تُقلب الألف الأخيرة الثالثة والرابعة المنقلبة واواك" عَصَوِيَّ وَرَحَوِيَّ وَمَلْهُوِيَّ³.

أي: وتقلب الألف الأخيرة الثالثة أو⁴ الرابعة المنقلبة عن واو أو عن⁵ ياء واوا في النسبة، ثالثة كانت تلك الألف أو رابعة.

أما قلب الألف؛ فلوجوب كسرة ما قبل ياء النسبة وامتناع قبول الألف الحركة وامتناع حذفها؛ لعدم الثقل في الاسم [في التلفظ] ⁶ بها مع كونها بدلا من الأصلي. وأما قلبها⁷ واوا؛ فلأنها إن كانت منقلبة عن واو كان انقلابها إلى الواو أولى لرجوعها إلى الأصل، نحو: "عَصَوِيَّ" في

1 في "ق": "و"ه": كسرتين.

2 الواو: ساقطة من "ه".

3 في الأصل: "وتقلب الألف الأخيرة الثالثة والرابعة...." إلى آخره، وفي "ه": "وتقلب الألف ...".

4 في الأصل: "و"، والصحيح "أو" كما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 لفظة "عن": ساقطة من "ق"، "ه".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق"، "ه".

7 في "ه": قلبها، تحريف.

(385/1)

"عَصَى" في الثلاثي، و"مَلْهُوِيَّ" في "مَلْهُيَّ" في الرباعي، وألف "عَصَى وَمَلْهُيَّ" مقلوبة عن واو، يدل عليها عَصَوْتُ واللَّهُوُ.

وإن كانت منقلبة عن ياء كان انقلابها إلى الواو أيضا 1 "46" أولى؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات، نحو "رَحَوِيَّ" في "رَحَى" في الثلاثي، و"مَرَمَوِيَّ" في "مَرَمِيَّ" في الرباعي، وألف الرَّحَى والمَرَمَى مقلوبة عن ياء، يدل عليه الرَّحِيان 2 والرَّمَى.

اعلم 3 أن الرابعة إذا كانت للإلحاق، نحو: "مَعَزَى" منقلبة عن ياء؛ لأنها ياء في الأصل تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، ولهذا ترد ياء، فيقال في سَلَقَى "سَلَقَيْتُ" لا سَلَقَات، مع أن حكمها بخلاف ما ذكره ههنا؛ لأن ألف الإلحاق إذا كانت رابعة تقلب واوا، وقد تحذف.

[وقد تزداد الألف قبل بدلها] 4 تشبيها بألف التأنيث، فيقال في النسبة إلى مِعَزَى:

مِعَزَوِيَّ، مِعَزَاوِيَّ، ومِعَزِيَّ 5.

وكان من الواجب أن يقول: وتقلب الألف 6 الأخيرة الثالثة أو الرابعة المنقلبة التي لغير الإلحاق، ثم يذكر حكمها فيما بعد.

1 لفظة "أيضا" ساقطة من "ه".

2 في الأصل، "ق": رحيان. وما أثبتناه من "ه".

3 في "ه": واعلم.

4 في "ق": "وقد تزداد الألف قبلها، أي: قبل ألف بدلها". موضع ما بين المعقوفتين.

5 لفظة "معزى" ساقطة من "ه".

6 لفظة "الألف" إضافة من "ق".

(386/1)

قوله: "ويُحذف غيرهما 1، ك: حُبْلِيَّ وَجَمَزِيَّ وَمُرَامِيَّ وَقُبْعَثَرِيَّ 2".

أي: ويحذف في النسبة الألف التي هي غير الألف الثالثة أو 3 الرابعة المنقلبة عن واو أو ياء، وتلك الألف إما رابعة غير منقلبة أو خامسة منقلبة [أو غير منقلبة] 4، أو سادسة

[غير منقلبة] 5 تقول في: حُبْلَى "حُبْلِيَّ" وألفها رابعة غير منقلبة، "وفي جَمَزَى 6 –

لسريع: جَمَزِيَّ 7" 8، وألفها خامسة غير منقلبة، وفي مرامي: "مُرَامِيَّ" وألفها خامسة

منقلبة عن ياء، وفي قَبَعَثَرِي -جمل 9 غليظ شديد 10 "قَبَعَثَرِي" وألفها سادسة غير منقلبة.

- 1 في "ه": غيرها.
- 2 في "ه": "ويحذف غيرها....".
- 3 في "ق"، "ه": "و" بدل "أو".
- 4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 5 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".
- 6 في "ق": جمازى.
- 7 في الأصل: "وفي جَمَزَى: جَمَزَى -لسريع".
- 8 يقال: حمار جَمَزَى، أي: سريع. "ينظر الصحاح" جمز: 3/ 869.
- 9 في "ق": لجهل. تحريف.
- 10 وقيل أيضا: القَبَعَثَرَى الفصيل المهزول "ينظر اللسان" قبعثر 5/ 3516.

(387/1)

قوله: "وقد جاء في نحو حُبَلَى ... " إلى آخره 1. أي: وقد جاء في الألف الرابعة غير المنقلبة 2 إذا كان ثاني الاسم ساكنا، نحو "حُبَلَى" وجهان آخران: أحدهما "حُبَلَوِي" بقلب الألف واوا كما قلبت في "مَلْهَى" تشبيها لها بها؛ لأنها لا تبلغ مبلغ الاستثقال. وثانيها "حُبَلَاوِي" بقلب الألف واوا مع زيادة ألف قبلها.

ولم يحى هذان الوجهان إذا كان "ثاني" 3 الاسم متحركان نحو "جَمَزَى" للاستثقال. قوله: "وتقلب الياء الأخيرة [الثالثة....] " إلى آخره 4، 5. أي: وتقلب الياء التي وقعت في آخر الكلمة الثالثة وكان ما قبلها مكسورا واوا، ويفتح ما قبلها نحو عَمٍ وشَجٍ تقول في المنسوب إليهما "عَمَوِيّ وشَجَوِيّ" برد الياء المحذوفة؛ لعدم موجب حذفها حينئذ، وقبلها واوا لئلا يجتمع ثلاث ياءات.

1 جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة في النسخ الثلاث، وهي بتمامها، هكذا: "وَقَدْ جَاءَ فِي نَحْوِ حُبَلَى: حُبَلَوِيّ وَحُبَلَاوِيّ، بخلاف نحو جَمَزَى". "الشافية: 5".

2 في النسخ الثلاث: الغير منقلبة والصحيح ما أثبتناه.

3 لفظة "ثاني" إضافة من "ق".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

5 جاءت عبارة ابن الحاجب مبتورة في النسخ الثلاث، وهي بتمامها: "وَتَقْلَبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ الثَّلَاثَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا وَاوَا وَيَفْتَحُ مَا قَبْلَهَا كـ"عَمَوِيَّ وَشَجَوِيَّ"، وتحذف الرابعة على الأفصح، كقاضي "الشافعية: ص5".

(388/1)

وإنما فتح ما قبل الواو لاستثقال الكسرتين والياءين.
وتحذف الياء التي وقعت في آخر الكلمة رابعة، وكان ما قبلها مكسورا، على الأفصح؛ فيقال في قاض "قاضي" على الأفصح.
وإنما قال: "على الأفصح" لأنه يجوز قلب الياء واوا وفتح ما قبلها نحو قَاضَوِيٍّ؛ إجراء لها مُجَرِّى الألف الثالثة، كما أُجْرِيَ "مَلْهُوِيٍّ" مُجَرِّى "رَحَوِيٍّ".
وإنما يجب 1 فتح ما قبل الواو ههنا ولم يعتد بالسكون الذي قبل الضاد كما اعتد به في "تَغْلِيٍّ" لأنه مستثقل ههنا لأجل الإعلال، بخلاف "تَغْلِيٍّ"؛ فإن "قَاضَوِيٍّ" أثقل من "تَغْلِيٍّ".

قوله: "ويحذف ما سواهما، [ك: مُشْتَرِيٍّ] 2.

أي: ويحذف الياء التي هي غير الياء الثالثة والرابعة في الآخر وهي الياء الخامسة أو السادسة في الأخير "47" فيقال في مُشْتَرٍ وَمُسْتَسْقٍ وَمُسْتَرِيٍّ وَمُسْتَسْقِيٍّ —يحذف الياء لا غير؛ لكثرة حروف الخماسي والسداسي.
قوله: "وباب مُحْيٍ ... إلى آخره 3، 4.

1 في "ق": وجب.

2 كمشتري: إضافة في عبارة ابن الحاجب من الشافعية "ص6".

3 إلى آخره: ساقطة من "ه".

4 وردت عبارة ابن الحاجب مبتورة في النسخ الثلاث، وهي بتمامها: "وباب مُحْيٍ جاء على مُحَوِيٍّ وَمُحْيِيٍّ كَأَمَوِيٍّ وَأُمِّيٍّ". "الشافعية، ص6".

(389/1)

والمراد بباب مُحْيٍ: ما كان الياء فيه خامسة في الآخر، ما قبلها مكسورة، فإن "مُحْيٍ" اسم فاعل من حَيَّا يَحْيِي، فإذا نسب إليه قيل مُحَوِّي كَأَمْوِيٍّ؛ بحذف إحدى الياءين وقلب الياء الأخرى واوا؛ لئلا تجتمع الياءات مع الكسرة. وقيل أيضا مُحْيِيٍّ -بحذف إحدى الياءين وإبقاء الياء الأخرى كأَمْيِيٍّ. قوله 1: "ونحو طَبِيَّة ... " إلى آخره 2، 3.

اعلم أن فَعْلَةً وفُعْلَةً وفُعْلَةً في المعتل اللام اليائي، نحو: طَبِيَّة، ورُقِيَّة، وقَنْيَّة -من قَنْيْتُ الغنم وغيرها قَنْيَّة 4- ومن المعتل الواوي نحو: غَزَوَةٌ، وعُزْوَةٌ، ورِشْوَةٌ ينسب إليها بحذف تاء التأنيث عند سيبويه على القياس كالصحيح؛ لأن الياء والواو في آخر الاسم إذا كان ما قبلها ساكنا كان حكمها حكم الصحيح؛ فيقال في طَبِيَّة: طَبِيٍّ. كما يقال في ثَمَرَةٍ: ثَمَرِيٍّ، وفي قَنْيَّة: قَنْيِيٍّ وفي رُقِيَّة: رُقِيٍّ، وفي عُزْوَةٍ: عُزْوِيٍّ، وفي غُرْوَةٍ: غُرْوِيٍّ، وفي رِشْوَةٍ: رِشْوِيٍّ 5. والرِشْوَةُ: معروفة.

1 قوله: "ساقطة من هـ".

2 إلى آخره: ساقطة من هـ".

3 وردت عبارة ابن الحاجب مبتورة في النسخ الثلاث، وتماها: "ونحو طَبِيَّة وقَنْيَّة ورُقِيَّة وعُزْوَةٌ ورِشْوَةٌ وعُزْوَةٌ -على القياس عند سيبويه- وزَنْوِيٍّ وفَرْوِيٍّ شاذٌّ عنده. وقال يونس: ظبوي وغزوي وغنوي: واتفقا في باب ظبي وغزو". "الشافعية: ص 6".

4 بمعنى: اقتنيتها لنفسك لا للتجارة "الصحيح" قنا: 6 / 2467.

5 ينظر الكتاب: 3 / 348.

(390/1)

وعُزْوَةُ الْقَمِيصِ وَالْكُوزُ "معروفة" 1. والعُرْوَةُ: الأسد 2.

وأما زَنْوِيٍّ -في بني زَنْيَّة 3، وفَرْوِيٍّ- في قَرْيَةٍ؛ فشاذ عند سيبويه 4؛ لأن القياس زَنْيِيٍّ وفَرْيِيٍّ، كما في الصحيح.

وقال يونس: النسبة إلى ما لا تاء فيه كَطَبِيٍّ وعُزْوٍ، حكمها حكم الصحيح، فيقال في المنسوب إليهما: طَبِيٍّ وعُزْوِيٍّ، والنسبة إلى ما فيه التاء كَطَبِيَّة وعُزْوَةٌ إنما هي بفتح

السكان الذي قبل الياء والواو وقلب الياء واوا كظَبَوِيٍّ وَغَزَوِيٍّ - بفتح الياء والزاي بالقياس على عَمَوِيٍّ في قلب الياء واوا وفتح الميم وكذلك سائرهما⁵. وهذا القياس بعيد؛ للفرق، وهو أن ما قبل الياء في ظَبْيَةٍ وَغَزَوَةٍ ساكن، والسكون يجعل الياء كالصحيح كما ثبت في الإعراب في نحو ظَبْيٍ وَذَلُو. وإنما قيل: الياء في عم متحركة، واتفق سيبويه ويونس على أن حكم النسبة في ظَبْيٍ وَغَزُو حكم الصحيح⁶. قوله⁷: "وَبَدَوِيٍّ شاذ عندهما"⁸.

-
- 1 لفظة "معرفة" إضافة يقتضيها السياق.
 - 2 وبه سمي الرجل غَزَوَةً. قاله الجوهري في صحاحه "عرا" 6 / 2423.
 - 3 بنو زَيْنَةٍ حي من العرب. قاله سيبويه في كتابه "3 / 347".
 - 4 ينظر الكتاب: 3 / 347.
 - 5 حكاه عنه يونس في الكتاب: 3 / 346، 347.
 - 6 المصدر السابق.
 - 7 قوله: ساقطة من "ه".
 - 8 لفظة "عندهما": غير موجودة بمتن الشافية، لعلها إضافة من ركن الدين.

(391/1)

أي: بَدَوِيٍّ - بتحريك الدال - شاذ عند سيبويه ويونس؛ لأن القياس سكون الدال عندهما¹ لما مرّ؛ فتحريكه غير قياسي². قوله: "وباب طَيٍّ وَحِيٍّ ... " إلى آخره³. المراد بباب طَيٍّ "وحي" ⁴فَعَلٌ، من المعتل اللام بالياء الذي عينه معتلة بالياء أو الواو، نحو طَيٍّ وَحِيٍّ؛ لأنهما من طَوًى، والحياة. فإذا⁵ نُسِبَ إليهما⁶ يقال: طَوَوِيٍّ وَحِيَوِيٍّ - برد العين إلى أصلها وفتحها، وقلب الياء⁷ الثانية واوا؛ لثلاثا يجتمع ثلاث ياءات ولا يقال: طَيِّيٍّ ولا⁸ حَيِّيٍّ؛ لاجتماع الكسرة وأربع ياءات. لا يقال "حَيٍّ" إذا كان مشتقا من الحياة لم تكن لامه ياء بل واوا؛ لأننا نقول: لا نسلم ذلك لأن هذه الواو بدل من الياء، لعدم مجيء "حَيَوُتٌ" في كلامهم ومجيء "حَيِّيْتُ"، وإنما قلبت ياء كراهة اجتماع الياءين.

-
- 1 لأنه منسوب إلى البَدْو، وهو مجرد عن التاء، فهو عند الجميع شاذ. "ينظر شرح الشافية للرضي: 2/ 49".
 - 2 ينظر الكتاب: 3/ 346.
 - 3 هكذا في الأصل، "ق". وفي "هـ": "وباب طي" وتامم العبارة: "وباب طي وحي ولية ترد الأولى إلى أصلها وتفتح، فيقال: طَوَوِيَّ وَحَيَوِيَّ وَلَوَوِيَّ" الشافية: ص 6.
 - 4 وحي: إضافة من "ق"، "هـ".
 - 5 في "هـ": وإذا.
 - 6 في الأصل، "هـ": إليه. وما أثبتناه من "ق".
 - 7 لفظة الياء: ساقطة من "ق".
 - 8 ولا: إضافة من "ق".

(392/1)

قوله: "بخلاف دَوِيَّ وَكَوِيَّ" 1.

أي: بخلاف ما إذا كان في آخر فَعْل "48" واو مشددة نحو دَوٍ للمفاضة 2 وَكَوٍ 3؛ فإنها تبقى على حالها؛ فيقال في المنسوب إليها 4. دَوِيَّ وَكَوِيَّ؛ لأنه ليس استثقال اجتماع الياءين والواوين كاستثقال اجتماع الياءات الأربع، فإن "طي" أثقل من "دَوِيَّ". فلهذا قيل "طَوَوِيَّ" بالتغيير 5، و"دَوِيَّ" بعدم التغيير.

قوله: "وما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة...." إلى آخره 6.

أي: الاسم الذي آخره ياء مشددة بعد ثلاثة أحرف؛ فإما أن تكون تلك الياء غير زائدة أو زائدة؛ فإن كانت غير زائدة وذلك بأن تكون إحدى الياءين أصلية والأخرى زائدة، نحو: مَرَمِيَّ ففيها 7 وجهان: أحدهما "مَرَمَوِيَّ" كغَنَوِيَّ، في: غَنِيَّ - بحذف إحدى 8

-
- 1 وكوي: ساقطة من "ق".
 - 2 قاله الجوهري في صحاحه "دوي": 6/ 2343.
 - 3 الكَوُّ والكَوَّة: الحَرْقُ في الحائط، والثقب في البيت ونحوه. "اللسان "كوي": 5/ 3964.
 - 4 في الأصل، "ق": إليها. وما أثبتناه من "هـ".

5 في "ه": بالتغير.

6 في "ه": "وما آخره"، فقط. والمذكور من الأصل، "ق". والعبارة بتمامها: "وما في آخره ياء مشددة بعد ثلاثة، إن كانت أصلية، كما في نحو: مَرْمِي قِيل: مَرْمُيٍّ وَمَرْمِيٍّ، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً حُذِفَتْ كُكْرُسِيَّ وَبَحَايِيَّ، في: بخاتي -اسم رجل" الشافية: ص6".

7 في "ه": فيها.

8 في "ه": أحد.

(393/1)

الياءين وقلب "الياء" 1 الأخرى واوا وفتح ما قبل الواو للتخفيف.
والثاني 2 "مَرْمِيَّ" بحذف الياءين، كما قيل في ملهى "مَلْهِيَّ" وهو الأفصح. والأولى لغة ضعيفة.

وإن كانت زائدة كشافعي، وكُرْسِيَّ، وَبَحَايِيَّ -اسم رجل- فتقول في المنسوب إلى شافعي "شافعي" وإلى كُرْسِيَّ "كُرْسِيَّ" وإلى بَحَايِيَّ "بَحَايِيَّ" بحذف الياءين اللتين كانتا في المنسوب إليه.

اعلم أن بَحَايِيَّ غير منصرف سواء كان جمعا أو علما؛ لأنه كمصاييح جمعا أو علما 3.
والبَحَايِيَّ المنسوب منصرف 4، لخروجها عن الوزن المانع من الصرف؛ لأن ياء النسبة لا تُعَدُّ في أبنية الكلمة.

اعلم أنه إنما قال: "بعد ثلاثة" ليخرج عنه نحو [عَيَّ وَقَصِيَّ] 5 وطَيَّ وحيَّ؛ فإنه ليس حكمه كذلك، بل كما مرّ.

قوله: "وما آخره همزة بعد ألف" إلى آخره 6.

1 لفظة "الياء" إضافة من "ق"، "ه".

2 في "ه": والياء في.

3 ينظر الكتاب: 3/ 230، 231 واللسان "بخت": 1/ 219.

4 ينظر المقتضب: 3/ 138.

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق"، "ه".

6 في "ه": "وما آخره". وما ذكرناه من الأصل، "ق". وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلْفٍ إِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قَلْبَتْ وَآوَا، كَصَحْرَاوِي. وَرَوَحَانِي وَبَهْرَانِي"

وصنعاني وجلولي وحروري شاذ. وإن كانت أصلية تثبت على الأكثر كقرائي وإلا فالوجهان، ككساوي وعلباوي "الشافية: ص 6".

(394/1)

أي: الاسم الذي آخره همزة بعد ألف؛ فأما أن تكون همزته للتأنيث أو تكون 1 لا للتأنيث ولا أصلية؛ فإن كانت للتأنيث، نحو: "حمراء" قلبت تلك الألف واوا في النسبة، كحَمْرَاوِيَّ وصَفْرَاوِيَّ؛ لكون الهمزة أثقل وكون الواو أولى من الياء، لئلا يجتمع "ثلاث" 2 ياءات مع الكسرة.

وأما صَنَعَاوِيَّ وَبَهْرَاوِيَّ وَرَوْحَاوِيَّ -بفتح الراء- 3 فشاذ لجعلهم 4 النون موضع الواو، والقياس صَنَعَاوِيَّ وَبَهْرَاوِيَّ وَرَوْحَاوِيَّ.

اعلم أن صَنَعَاءَ قَصَبَةُ اليمين 5، وَبَهْرَاءُ قَبِيلَةٌ من قصاعة 6، وَرَوْحَاءُ: واسعة؛ يقال نعامَةٌ رَوْحَاءُ "أي" 7: واسعة ما بين رجلَيْها وَقَصْعَةٌ رَوْحَاءُ: قريبة القعر 8.

- 1 لفظة "تكون" ساقطة من "ق".
- 2 لفظة "ثلاث" إضافة من "ق".
- 3 ما بين الشرطتين إضافة من "ق"، "ه".
- 4 في الأصل: يجعلهم. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 5 قاله الجوهري في صحاحه "صنع": 3 / 1246. وفي "ه": قصبة من اليمين.
- 6 قاله الجوهري في صحاحه "بهر": 2 / 598.
- 7 لفظة "أي": إضافة من "ق".
- 8 ذكره ابن منظور في اللسان "روح": 3 / 1770 وقبل: روحاء: بلد "ينظر الصحاح "روح": 1 / 371.

(395/1)

وكذا: جَلُولِيَّ وَخَرُورِيَّ شاذ في: جَلُولَاءَ وَخَرُورَاءَ. والقياس: جَلُولَاوِيَّ وَخَرُورَاوِيَّ؛ فحذفت الهمزة وما قبلها من الألف.

جَلُولَاءَ -بالمدة: قرية بناحية فارس 1.

وَحَرُّوا -تمد وتقصّر- اسم قرية نُسِبَ الحُرُّورِيَّة من الخوارج إليها، كان أول مجتمعهم بها وتحكيمهم منها².

وإن كانت الهمزة أصلية ثبتت تلك الهمزة في النسبة على الأكثر، نحو: قَرَّائِي "في قُرَّاء"3؛ لأنه من قُرَّاء⁴.

وإنما قال: "على الأكثر"؛ لأنه قد تقلب الهمزة واوا نحو "قَرَّائِي" تشبيهاً بكَسَائِي. وإن لم تكن الهمزة للتأنيث ولا أصلية، نحو: كِسَاء، وِرْدَاء، وَعِلْبَاء جاز قلبها واوا نحو: كِسَائِي وِرْدَائِي وَعِلْبَائِي؛ تشبيهاً لها بهمزة التأنيث من حيث "إنها"5 لم تكن أصلية وجاز إبقاؤها همزة نحو: كِسَائِي وِرْدَائِي وَعِلْبَائِي، تشبيهاً لها بالهمزة الأصلية من حيث كانت بدلاً عن أصل، كما في كِسَاء وِرْدَاء؛ لأن أصلها

1 قاله الجوهري في الصحاح "جلل": 4 / 1661.

2 قاله الجوهري أيضاً في الصحاح "حرر": 2 / 628.

3 "في قراء": ساقطة من "ه".

4 "في ق"، "ه": قراء.

5 "إنها": إضافة من "ق".

(396/1)

كساو ورداي، أو تشبيهاً بالأصل بأن زيدت للإلحاق، كَعِلْبَاء، فإنه زيدت الهمزة للإلحاق بجرداح -ناقة¹.

قوله: "وباب سقاية ... " إلى آخره².

المراد بباب سقاية الاسم الذي تقع فيه الياء بعد الألف الزائدة³ وبعدها تاء التأنيث وصحت تلك الياء لوجود تاء التأنيث فيه نحو سِقَايَة⁴، فالقياس في النسبة إليه أن يقال "سِقَائِي" بالهمزة؛ لأنه لما حذف التاء للنسبة وجب قلب الياء همزة لكونها متطرفة بعد ألف زائدة.

اعلم أنه لو قيل في النسبة "49" إلى سِقَايَة: سِقَائِي، لم يبعد؛ لأن نحو هذه الهمزة تقلب واوا كـ"رِدَائِي" في رِدَاء.

وقالوا في باب شقاوة⁵ "شقاوي" من 6 غير قلب الواو همزة لعدم استتقاهم الواو مع ياء النسبة كاستتقاهم التاء مع ياء النسبة؛ ولأنه لو وقعت الهمزة في هذا الموضع لقلبت

واوا.

قوله: "وباب: راي ورَايَة ...". إلى آخره7.

- 1 لفظة "ناقة": ساقطة من "ق"، "ه" ولعلها تفسير من ناسخ.
- 2 إلى آخره: سحاقطة من "ه". والعبارة بتمامها: "وَبَابُ سِقَايَة: سِقَائِي - بِالْهَمْزَةِ وَبَابُ شَقَاوَة: شَقَاوِيّ - بالواو" "الشافية: ص6".
- 3 الواو إضافة من "ق"، "ه".
- 4 سِقَايَة الماء معروفة. والسِقَايَة التي في القرآن، قالوا: الصُّوَاع الذي كان المَلِك يشرب فيه. قاله الجوهري. "الصحيح" سقى: "6 / 2380".
- 5 الشَّقَاءُ والشَّقَاوَة: نقيض السعادة. "الصحيح" شقي: "6 / 2394".
- 6 لفظة "من" مطموسة في "ه".
- 7 وتام عبارة ابن الحاجب: "وباب" راي ورَايَة: رايي ورَائِي ورَاوِيّ "الشافية: ص6".

(397/1)

المراد بباب "راي، ورَايَة" الاسم الثلاثي الذي تقع فيه الياء بعد ألف مقلوبة من حرف1 أصلي، وتكون تاء التانيث فارقة بين الواحد والجمع، نحو راي ورَايَة، وثاني وثَايَة2. اعلم أن باب "راي، ورَايَة" في النسب على حال3 واحدة؛ لأنه وجب حذف التاء عن رَايَة في النسب4، وحينئذ لا يبقى فرق بين راي ورَايَة؛ لتقول في النسبة إليهما: رايي، كما تقول: ظبيي؛ يجوز5 اجتماع الياءات مع الكسرة، لسكون ما قبل الياء الأولى كما جَوَزَ في ظبيي.

وتقول أيضا في النسبة إليهما رائي - بالهمزة - تشبيها له بسقائي لوقوع الياء في الموضعين بعد الألف وتقول أيضا في النسبة إليهما:

راوي؛ لأنه لما اجتمعت الياءات بعد ألف كان أثقل من باب ظبيي؛ لأن الساكن في ظبيي صحيح، بخلاف رايي، فقلبت الياء في رايي واوا.

واعلم أن الصحيح راي ورَايَة - غير المعجمة - والراية: العلم وهي من رويت الحديث، أي: أشفيته6، وزنا7 فَعْلَة، والألف منقلبة عن واو. بخلاف ألف سقَايَة فإنها زائدة.

1 في "ه": حروف.

- 2 الثانية: الخطيرة. وحجارة ترفع فتكون علما يهتدى به، ومظلة تتخذ من ثوب وأعواد، وسفينة صغيرة للرياضة والسباحة، المعجم الوسيط "ثوي" 107".
- 3 في "ه": حالة.
- 4 في النسب: ساقطة من "ه".
- 5 في "ق"، "ه": فجوز.
- 6 ينظر الصحاح "روي": 6 / 2364.
- 7 في "ه": ووزنها.

(398/1)

قوله: "وما كان من الأسماء على حرفين ... " إلى آخره 1.

اعلم أن الاسم إذا كان على حرفين وكان متحرك الأوسط في الأصل فإن كان المحذوف منه لاما، ولم يعوض المحذوف همزة وصل، كأب وأخ وست، يجب رد المحذوف، فيقال في النسبة إليها: أبويّ، وأخويّ وستهيّ.

وإنما يجب رده؛ لأن المحذوف لام، واللام محل التغيرات قابل لها.

وإنما قال: "ولم يعوض همزة الوصل"؛ لأنه لو عوض همزة الوصل كابين، لم يجب رد المحذوف؛ لأن المعوض يقوم مقام المحذوف.

وإن كان المحذوف من ذلك الاسم فاء، وذلك الاسم معتل اللام نحو شية 2؛ أصلها: وشي، فحذف منها الفاء وعوض التاء وجب 3 رد المحذوف أيضا؛ لأنه بعد التاء للنسبة يبقى على حرفين وليس في

- 1 في "ه": "وما كان...." وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "وما كان من الأسماء على حرفين إن كان متحرك الأوسط أصلاً والمحذوف هو اللام ولم يعوض همزة وصل أو كان المحذوف فاء وهو المعتل اللام وجب رده، كأبويّ وأخويّ وستهيّ - في ست - ووشويّ - في شية - وقال الأخفش: وشييّ - في ست - ووشويّ - في شية - وقال الأخفش: وشييّ، على الأصل. وإن كانت لأمه صحيحةً والمحذوف غيرها لم يرد، كعديّ وزبيّ وسهيّ - في سه - وجاء عدويّ، وليس يرد" الشافية: ص 6.
- 2 الشية: كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره، والهاء عوض من الواو الذاهبة من أوله، والجمع شيات. يقال: ثور أشية، كما يقال فرس أبلق، وتيس أذراً وقوله تعالى: {لا

شَيْءٌ فِيهَا { أي: ليس فيها لون يخالف سائر لونها.
يقال: وَشَيْت الثوبَ أَشْبَهَ وَشْيًا وَشِيَّةً، وَوَشَيْتُهُ وَتَوْشِيَّةً، فهو مَوْشِيٌّ وَمَوْشِيٌّ. "الصحاح
"وشي": 6 / 2525".
3 في الأصل: ووجب. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

(399/1)

الأسماء المعربة المستقلة اسم على حرفين ثانيهما حرف لين، فلا بد من رد المحذوف
ليكون على ثلاثة أحرف.
ولا يشكل بمثل "عِدَّة" في النسبة؛ لأنه ليس ثانيهما بعد حذف التاء حرف لين.
ولا بمثل "ذو مال"1؛ لأنه ليس بمستقل.
وإذا رُدَّ المحذوف حركت العين؛ لئلا يلزم وجودُ عِلَّةٍ حذف الواو مع وجود الواو مع
وجود الواو، وهي كون الواو فاء2 مكسورة مع سكون ما بعدها3 فتقول في النسبة إليها
"وَشَوِيٌّ"4 -بفتح الشين- وقلب الياء واوا كراهة اجتماع ثلاث ياءات.
وقال الأخفش: يقال5 في النسبة إليها "وَشِيٌّ" برد الواو وإبقاء الياء على الأصل6،
ووجهه أنه لما رجعت الكلمة إلى أصلها فصارت "وَشِيَّةً" والنسبة إلى وَشِيَّهِ "وَشِيٌّ"
فكذلك ههنا7.

-
- 1 لفظة "مال": ساقطة من "ق".
 - 2 لفظة "فاء" ساقطة من "ه".
 - 3 في "ه": ما قبلها.
 - 4 هذا مذهب سيبويه "ينظر الكتاب: 3 / 369، 370". وتابعه أبو العباس المبرِّد
"ينظر المقتضب: 3 / 169".
 - 5 لفظة "يقال": ساقطة من "ق"، "ه".
 - 6 حكاه المبرِّد في مقتضبه: 3 / 156، 157، وكذلك الجوهري في صحاحه "وشي" 6 /
2524.
 - 7 ينظر المصدرين السابقين.

(400/1)

وهو ضعيف لأنه أثبت الواو مع وجود المُوَجَّب لحذفها "5" في شِية. والشِية: كل لون يُخَالِفُ 1 مُعْظَمَ لَوْنِ الفرس وغيره 2.

وإن كانت 3 لام الاسم الذي على حرفين صحيحة، والمخدوف منه غير اللام 4 "سواء" 5 كان المخدوف فاء نحو "عِدَّةٌ، وَزَنَةٌ" [أصلهما: وَغَدَّةٌ وَوَزَنَةٌ] 6، أو عينا، نحو "سَه". أصله: سَتَه - لم يرد المخدوف - فتقول في النسبة إليهما "عِدِّي، وَسَهِّي"، لا وَغِدِّي وَسَتَهِّي؛ لعدم الحاجة إلى ردِّ المخدوف، لكون الباقي بعد الياء حرفين ليس ثانيهما حرف لين؛ ولأنه لا يلزم من رد اللام رد غيرها؛ لأن اللام محل التغير. لكنه جاء في النسبة إلى عِدَّةٍ "عِدْوِي" 7 وأنه ليس برد؛ لأنَّ المخدوف هو الفاء، بل زيادة حرف موضع اللام كالعوض من الفاء المحذوفة 8.

1 في "ه": بخلاف.

2 قاله الجوهري في صحاحه: "وشي": 6 / 2524.

3 في "ه": كان.

4 في "ه": لام.

5 لفظة "سواء": من "ق"، "ه".

6 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

7 جاء في شرح الشافية، للرضي "2/ 63"، ما نصه: "والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب، من الصحيح اللام كان أو من المعتلة، بعد اللام، حتى يصير في موضع التغير - أي: الآخر - فيصح ردها، فيقول: عِدْوِي وَزَنَوِي وَشَيَوِي، في: عِدَّة وَزَنَةٌ وَشِية، وحمله على ذلك ما رُوِيَ عن ناس من العرب عِدْوِي في عِدَّة ففاس عليه".

8 في "ق"، "ه": المخدوف.

(401/1)

ويمكن أن يقال: إنه رُدُّ المخدوف ثم قلب إلى موضع اللام ليكون المخدوف في محل التغير.

وإنما قال: "في سَه"، لئلا يتوهم أنه منسوب إلى "سَت".

ولقائل أن يقول: لا يُتَوَهَّمُ ذلك؛ لأنه بيِّن من قبل أن النسبة إلى ست "سَتَهِّي".

اعلم أن في كلام المصنف نظرا؛ لأنه يقتضي وجوب رد المخدوف من دم في النسبة؛ لأنه

محرك 1 الوسط، والمخدوف لام و2 لم يعوض همزة وصل لكنه لا يجب رده، فإنه يجوز الوجهان الرد، وعدم الرد3.
ويمكن أن يجاب عنه بأن دما في الأصل فَعَلَ -بسكون العين- عند سيبويه4
والأخفش5. نعم عند المبرد فَعَلَ -بفتح العين

1 في "ه": متحرك.

2 الواو: ساقطة من "ق".

3 وهذا مذهب سيبويه. جاء في الكتاب "3/ 358": "فمن ذلك قولهم في دَم: دَمِي وفي يَد: يَدِي. وإن شئت قلت: دَمَوِي وَيَدَوِي، كما قالت العرب في غد: غَدَوِي. كل ذلك عربي".

4 ينظر المصدر السابق.

5 ينظر المقتضب: 3/ 152.

(402/1)

واستدل عليه بقولهم: دَمِي يَدَمِي دَمِيَا1، كما يقال: فَرِقْ يَفْرِقْ فَرَقًا وَحَذِرْ يَحْذِرُ حَذَرًا، واسم الفاعل منه دَم كحَذِر وفَرِق2.
وهو ضعيف؛ لجواز أن يكون الشيء على وزن، فإذا اشتق منه فعل كان مصدر ذلك الفعل على غير ذلك،3 نحو: جَنِبَ الرجل يَجْنِبُ جَنْبًا: إذا اشتكى جنبه4، والفعل مأخوذ من الجَنْب -بسكون النون، والمصدر فَعَلَ -بفتح العين: جَنْبًا.
قوله: "وما سواهما يجوز فيه الأمران"5.

أي: ويجوز الأمران: الرد وعدم الرد في الاسم الذي على حرفين في غير هذين البابين. أحدهما: يجب رد المخدوف فيه، والآخر يمتنع رده فيه، وأشار إلى الباب الأول بقوله: "وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِنْ كَانَ مُتَحَرِّكُ الْأَوْسَطِ أَصْلًا...." إلى قوله: "وجب رده". وأشار إلى الباب الثاني بقوله: "وإن كانت لامه صحيحة

1 في "ق"، "ه": دما.

2 قاله أبو العباس: "وسيبويه يزعم أن "دما": "فَعَلَ" في الأصل، وهذا خطأ؛ لأنك تقول: دَمِي يَدَمِي فهو دَم، فمصدر هذا لا يكون إلا "فَعَلَ"ن كما تقول: فَرِقْ يَفْرِقْ،

والمصدر الفَرْق، الاسم: فَرْق، وكذلك الحَذَر، والبَطَر، وجميع هذا الباب "المقتضب: 153 / 3".

3 في "ق"، "ه": على غير وزنه ذلك. بزيادة "وزن".

4 ويقال أيضا: جَنِب البعير يَجْنِبُ جَنَبًا: "إذا ظلع في جنبه" ينظر الصحاح "جنب": 103 / 1.

5 وقام عبارة ابن الحاجب: "نَحُو: غَدِيّ وَغَدَوِيّ وابْنِي وَبَنَوِيّ وَحَرِيّ وَحَرَجِيّ. وأبو الحسن يُسَكِّنُ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ، فَيَقُولُ: غَدَوِيّ وَحَرَجِيّ" الشافية: ص 6.

(403/1)

والحذوف غيرها لم تردّ 1 - نحو غد ويد2، وابن وجر، فإن غدا ليس بمتحرك الأوسط [في الأصل] 3 وإن كان لامه محذوفة وكذلك يد. والابن عوض فيه همزة الوصل وإن كان متحرك الأوسط محذوف اللام. والحر ليس بمتحرك الأوسط في الأصل مع أن لامه صحيحة والحذوف هو اللام، فتقول في النسبة إليها: غَدِيّ وَيَدِيّ وَحَرِيّ - بغير رد الحذوف - وَغَدَوِيّ وَيَدَوِيّ 4 وَحَرَجِيّ - برد الحذوف وفتح العين 5. و6 أما جواز الرد وعدمه؛ فلأن الحذوف لام، واللام قابل للتغيير بالرد 7 وغيره. وأما فتح العين في غد [وحر ويد] 8؛ فلأن العين كانت محل الإعراب، فلما سلب ذلك برد اللام عوض 9 عنه بالحركة 10.

1 وذلك نحو: عَدِيّ وَزِيّ وَسَهِيّ - في سه. "من الشافية: ص 6".

2 لفظة "يد" إضافة من "ق"، "ه".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في "ق": يدي.

5 وهذا مذهب سيبويه في النسبة إلى ما حذفت لامه "ينظر الكتاب 3 / 358، 359".

وينظر كذلك: المقتضب 3 / 152. ولكن أبا الحسن الأخفش ينسب اليد وما شابهه على: يَدِيّ وَيَدِيّ. "ينظر المقتضب: 3 / 152".

6 الواو ساقطة من "ق"، "ه".

7 في "ق": بالزيادة.

8 في "ق": "وَيْدٍ وَجِرٍ" موضع ما بين المعقوفتين.

9 في الأصل: عوض. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

10 في الأصل: الحركة. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(404/1)

"والأخفش يقول: غَدَوِيَّ وَيَدِيَّ وَجَرِحِيَّ بسكون العين تنبيهاً على أصلها، وكذلك1

كل ما كان عينه ساكناً في الأصل2 - وهو الأقيس.

وتقول في النسبة إلى ابن: ابْنِيَّ وَبَنَوِيَّ3.

أما ترك الرد كائني؛ فلأن الهمزة عوض عن المحذوف ولا4 حاجة إلى رده.

وأما الرد فبحذف الهمزة حتى يصير الباقي كأن أصله: بَنَوُ كَأَبُو، فكما يجب الرُدُّ في

"أب" كذلك يجب في "ابن" بعد حذف الهمزة "51".

وحكم الاست حكم الابن حتى يقال: اسْتِيَّ وَسْتَهِيَّ5.

قوله: "وَأُخْتُ وَبُنْتُ....." إلى آخره6.

1 في "ق"، "ه": وكذا.

2 حكاه المبرد في مقتضبه: 3/ 152.

3 وهذا قول سيبويه، أخذه عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء "ينظر الكتاب: 3/

361".

4 في "ق": فلا.

5 قاله سيبويه في كتابه، ثم قال: "وإنما جئت في است بالهاء؛ لأن لامها هاء ألا ترى

أنك تقول: الأستاذ وسُتَيْهَة في التحقير" الكتاب: 3/ 361".

6 إلى آخره: ساقطة من "ه". وعبرة ابن الحاجب بتمامها: "وَأُخْتُ وَبُنْتُ كَأَخٍ وَابْنٍ

عِنْدَ سِيبَوَيْهِ. وَعَلَيْهِ: كلوي. وقال يونس: أختي، وعليه: كلتي وكلتوي وكلتاوي"

"الشافعية: ص6".

(405/1)

أي: وحكم أخت وبنت في النسب حكم أخ وابن عند سيبويه¹، فالنسبة إلى أخت كالنسبة إلى أخ؛ لأنه يجب حذف تاء التأنيث فيبقى الأخ حينئذ، فينسب إليه كما ينسب إلى "أخ"، فيقال: أَخَوِيّ.

والنسبة إلى بنت بعد حذف التاء - كالنسبة إلى ابن - بعد حذف الهمزة²، والنسبة³ إلى ابنة كالنسبة إلى ابن؛ فقال في النسبة إلى ابنة: ابْنِيّ وَبَنَوِيّ⁴، كما يقال في النسبة إلى ابن. ابْنِيّ وَبَنَوِيّ.

وعلى مذهب سيبويه كانت النسبة إلى كِلْتَا: كِلَوِيّ؛ لأن التاء عنده للتأنيث فتحذف للنسبة ويقلب الألف الذي هو اللام واوا ويفتح ما قبلها كما يفعل في مثلها. هكذا نقل⁵ سيبويه⁶.

وفيه نظر؛ لأن الألف ليست عنده لام الفعل، بل للتأنيث. ونقل المصنف أيضا في شرح المفصل أن كِلْتَا عند سيبويه فِعْلَى⁷ أصله: كلوي أبدلت الواو تاء إشعارا بالتأنيث، ولم يكتف بالألف

1 قال سيبويه: "وإذا أضفت إلى أخت قلت: أخوي، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس. وإذا القياس قول الخليل، من قَبْلَ أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، ورددت إلى الأصل. فالإضافة تحذف كما تحذف الهاء، وهي أرد له إلى الأصل". "الكتاب: 3/ 360، 361".

2 في "ق"، "هـ": همزته.

3 لفظة النسبة: ساقطة من "هـ".

4 ينظر الكتاب: 3/ 361.

5 في "ق"، "هـ": نقله.

6 ينظر الكتاب 3/ 363.

7 في الجزء الأول ص 601.

لأنها تنقلب ياء في النصب والجر، فلما نسب إليه لم يبق لإثبات التاء وجه فحذفت، فلما حذفت وجب أن يقال¹ كِلَوِيّ - بتحريك اللام على ما ذكر فيما تقدم - أي²: ترد الواو التي³ أبدل عنها التاء ووجب حذف الألف كراهة⁴ اجتماع الواوين لو⁵

قلبت 6، هذا تصريح منه 7 بأن الألف للتأنيث وليست لام الفعل، وأن تلك الألف حذفت "وأن" 8 الواو المذكورة هي الواو التي في الأصل.
نعم: مذهب "بعض" 9 النحاة أن الألف لام الفعل والتاء للتأنيث غير عوض، ووزنه فَعْتَلٌ 10.
وقال يونس: "إن" 11 النسبة إلى أخت وبنت: أُخْتِي وَبْنَتِي 12، إجراء للتاء مجرى حرف أصلي؛ لأنه عوض عن أصلي.

- 1 لفظة "يقال" مطموسة في "ه".
- 2 في "ق"، "ه": "و" بدلا من "أي".
- 3 في الأصل "الذي". وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 4 لفظة "كراهة" مطموسة في "ه".
- 5 لفظة "لو" ساقطة من "ه".
- 6 الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 601، 602.
- 7 في "ه": من المصنف.
- 8 في الأصل: فإن. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 9 لفظة "بعض" إضاف من المحقق: وهي إضاف يتطلبها المعنى.
- 10 هذا المذهب نقله ابن الحاجب عن بعض النحاة "ينظر الإيضاح: 1/ 602".
- 11 لفظة "إن" إضافة من "ه".
- 12 حكاه سيبويه في كتابه: 3/ 363. وينظر المفصل، ص 210.

(407/1)

وعلى مذهب يونس يقال 1 في النسبة إلى "كِلْتَا": كِلْتَي 2 كما يقال: أُخْتِي. وَكِلْتَوَي 3 وَكِلْتَاوَي، كما يقال: حُبْلَوَي وَحُبْلَاوَي 4.
وقياس النسبة 5 - إلى "كِلْتَا" على مذهب من يقول وزنه فَعْتَلٌ: كِلْتَوَي - على الأفصح - وَكِلْتَي - على غير الأفصح 6 - لكن هذا المذهب ليس بشيء، لامتناع وقوع تاء التأنيث متوسطة.
قوله 7: "والمُرْكَبُ يُنْسَبُ" إلى صَدْرِهِ.... "إلى آخره" 8.
اعلم أنه يمتنع النسبة 9 إلى كلمتين 10 معا في المركب منهما للاستثقال، فحذف الثاني

كما تحذف 11 تاء التانيث، فقليل في بَعْلَبَكْ: بَعْلِي، كما قيل في طَلْحَة: طَلْحِي.

1 لفظة "يقال". إضافة من "ق"، "ه".

2 لفظة "كلتي": ساقطة من "ه".

3 ينظر الكتاب: 3 / 363، والمفصل، ص 210.

4 ينظر الإيضاح 1 / 602.

5 في "ق": النسب.

6 قاله ابن الحاجب "ينظر المصدر السابق".

7 قوله: ساقطة من "ه".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه". وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "والمركب يُنسب إلى

صدره، كبُعْلِي وتَابُطِي وخَمْسِي - في خَمْسَةِ عَشَرَ، عَلَمًا. وَلَا يُنسب إِلَيْهِ عَدَدًا.

والمُضَافُ إِنْ كَانَ الثَّانِي مَقْصُودًا أَصْلًا كَابْنِ الزَّيْبِرِ وَأَيُّ عَمْرُو، قيل: زُبَيْرِي وَعَمْرِي، وَإِنْ

كَانَ كَعَبْدٍ مَنَافٍ وَأَمْرِي الْقَيْسِ قِيلَ عَبْدِي وَمَرِّي "الشافية: ص 6".

9 في "ق": النسب.

10 في "ق": الكلمتين.

11 في "ق"، "ه": حذفت.

(408/1)

وكذلك قيل في تَابُطٍ شَرًّا: تَابُطِي.

وفي "كُنْتُ" - المركب من كان وضمير المتكلم علما: كَوْنِي.

وإنما رَدَّ الواو؛ لأنها كانت سقطت لالتقاء الساكنين، وقد زال بحذف ضمير المتكلم.

وفي "خمس عشرة" - علما - خَمْسِي 1، ولا ينسب إلى خمسة عشر وهو عدد؛ لأن كل

واحدة من الخمسة والعشرة مقصودة؛ فلو حذفت إحداهما اختل المعنى، بخلاف ما إذا

كان علما؛ لأنه لم يختل المعنى - هذا في غير المركب من المضاف والمضاف إليه 2.

[وأما المركب من المضاف والمضاف إليه] 3 فلا يخلو من أن يكون الثاني - أعني

المضاف إليه - مقصودا في الأصل كابن الزبير، وأي عمرو فإنهم قصدوا بالأول ابنا له

أب اسمه زُبَيْرٌ، وقصدوا بالثاني أبا له ولد اسمه عَمْرُو، أو 4 لا يكون الثاني مقصودا.

فإن 5 كان الثاني مقصودا ينسب إلى الثاني، فيقال: زُبَيْرِي وَعَمْرِي 6، حرصا على البيان؛

لأنه لو قيل: بَنَوِيَّ وَأَبَوِيَّ، لحصل الالتباس، بخلاف زُبَيْرِيَّ وَعَمْرِيَّ.

1 ينظر الكتاب: 3/ 374.

2 ينظر المفصل، ص 210.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

4 في "هـ": "و".

5 في الأصل: "وإن". وما أثبتناه من "ق"، "هـ".

6 ينظر المفصل، ص 210.

(409/1)

[وفيه نظر] 1.

[اعلم أنه لم يحصل الالتباس إذا لم تكن النسبة إلى المضاف إليه مشهورة] 2.
وإنما قال "في الأصل" ليدخل فيه "52" مثل أبي عمرو، الذي له ولد ليس اسمه عمرا،
والذي ليس له ولد، ولو كان طفلا فإنه ينسب إليه كذلك، مع أن الثاني ليس بمقصود
ههنا؛ لأن الكُتبي أصلها القصد إلى الثاني، وإنما أجريت على الأطفال تفاوتا.
وإن لم يكن الثاني مقصودا، كعبد مناف وامرئ القيس ينسب 3 إلى الاسم الأول
بحذف 4 الثاني، لقلة اللبس؛ لأن الثاني غير مقصود فيقال: عدي ومَرِيَّ.
واعلم أنه قد يحذف الأول وينسب إلى الثاني ههنا نحو "أَشْهَلِيَّ" في: عبد الأشهل،
و"مَنَافِيَّ" في عبد مناف.

قال سيبويه: "سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: منافيّ فقال: أما القياس فكما
ذكرت لك، إلا أنهم 5 قالوا "منافيّ" خوف اللبس 6 وإذا عرفت ذلك لم يجوز ضم عبد
مناف إلى امرئ القيس.

1 ما بين المعقوفتين إضافة من "هـ".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

3 في "ق": فنسب.

4 في "ق": ويحذف.

5 في "ه": "لأنهم".

6 الكتاب: 3/ 376.

(410/1)

قوله 1: "والجمع يُردّ إلى الواحد...." 2.

إذا أريد النسبة إلى الجمع رد الجمع إلى الواحد 3 ونسب إلى الواحد، لكون الجمع أثقل، وحصول الفرض بالنسبة إلى الواحد، فيقال في النسبة إلى كُتُبٍ وصُحُفٍ ومساجِدٍ وفرائض: كِتَابِيَّ وَصَحْفِيَّ وَمَسْجِدِيَّ وَفَرَضِيَّ 4 - هذا إذا كان الجميع غير علم وكان للجمع واحد مستعمل.

أما إذا كان علما، كما إذا سُمِّي رجل بمساجد؛ فإنه ينسب إلى لفظه؛ لأن حكمه حكم المفرد؛ لأنه لا يفيد معنى الجمع؛ ولأن الأعلام لا تغير، فيقال في مساجد علما: مساجديّ، وفي الأنصار: أنصاري 5؛ لأن الأنصار غلب حتى صار علما، وفي كِلَابٍ: كِلَابِيّ، وفي مدائن: مدائنيّ 6 - لأنه اسم بلد.

1 "قوله": موضعها بياض في "ه".

2 هكذا في النسخ الثلاث. وتام العبارة: "والجمع يرد إلى الواحد، فيقال في كُتُبٍ وَصُحُفٍ وَمَسَاجِدٍ وَفَرَائِضَ: كِتَابِيَّ وَصَحْفِيَّ وَمَسْجِدِيَّ وَفَرَضِيَّ. وَأَمَّا بَابُ مَسَاجِدَ - عَلَمًا فَمَسَاجِدِيّ، كَأَنْصَارِي وَكِلَابِيّ". "الشافعية: ص 6".

3 ينظر الكتاب: 3/ 378.

4 قال سيبويه عن هذا وأشباهه: "وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب". "المصدر السابق".

5 ينظر المصدر السابق: 3/ 380.

6 قال سيبويه: "وسألته -أي: الخليل- عن قولهم: مدائني، فقال: صار هذا البناء عندهم اسما لبلد" "المصدر السابق".

(411/1)

وأما 1 قولهم أعرابي²، فلكونه 3 جارياً مجزئاً القبيلة؛ ولأنه ليس بجمع، لا يقال إنه جمع عرب؛ لأن الأعراب سكان البوادي من العرب -والعرب غير العجم- سواء سكن الحضر أو البادية، فلو كان جمعا له 4 لكان المفرد أعم من جمعه، وأنه محال⁵.
وأما إذا لم يكن للجمع واحد فإنه ينسب إلى الجمع نحو عَبَادِيٍّ في: عباديد⁶.
والعباديد⁷: هي الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها، وقال الأصمعي: هي الطرق المختلفة، قال: يقال: صاروا عَبَادِيْدَ وَعَبَائِدَ، أي: متفرقين⁸.
وإنما لم يرد إلى ما جاز أن يكون واحده في القياس كما ردوه إليه في التصغير⁹؛ لأنه ليس رده إلى فُعْلُولٍ أو فِعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ

1 الواو ساقطة من "ه".

2 في "ق"، "ه": الأعرابي.

3 في "ق": فلكونها.

4 له: إضافة من "ق".

5 قاله ابن الحاجب في الإيضاح: 1/ 605.

6 ينظر الكتاب: 3/ 379. وحكى عن أبي الحسن الأخفش قوله: "ذهب إلى أنه لو كان له واحد لرد في النسب إليه" ينظر اللسان "عبد": 4/ 2780.

7 في "ه": وهي.

8 هذه الفقرة موجودة في اللسان "عبد": 4/ 2780.

9 في "ق": للتصغير.

(412/1)

بأولى¹ من رده إلى الآخر، بخلاف التصغير؛ لأن تصغير الكل واحد، وليس النسبة إلى الكل واحدة.

وكذلك لا يرد الجمع الذي² ليس على لفظ واحد إلى واحد، نحو: محاسبي ومُشَاهِبي ومَذاكيري، في النسبة إلى محاسن ومشابه ومذاكير.

قوله³: "وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ فَشَادَّ".

أي: النسبة التي جاءت على غير القياس الذي [ذكرنا فشاذ⁴] وبعضها قد مر، كَأَمْوِيٍّ -بفتح الهمزة، وصَنْعَانِيٍّ وسَلِيقِيٍّ، وبعضها لم يمر، كَبَدَوِيٍّ -منسوب إلى البادية،

وبَصْرِيّ 5 منسوب إلى البصرة التي هي الحِجَارَة 6، وَعَلَوِيّ منسوب إلى عالية الحجاز 7،
وَدُھْرِيّ -منسوب إلى الدَّهْر- والمراد به القديم 8 ونَحْرَائيّ -نسبة إلى 9.

1 في "ق": أولى.

2 لفظة "الذي" ساقطة من "ه".

3 قوله: "موضعها بياض في ه".

4 في "ق"، "ه": "ذكرناها شاذة" موضع ما بين المعقوفتين.

5 والقياس: بَصْرِيّ -بفتح الباء.

6 قال الجوهري: "والبصرة: حجارة رخوة إلى البياض، وبها سميت البصرة.

وقال ذو الرمة:

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَنَلِّمٍ ... جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ

فإذا أسقطت منه الهاء قلت: بصر -بالكسر" "الصحاح" بصر " 2 / 591.

7 وقياسه: عَالِيّ. ينظر الصحاح "علا": 6 / 2436.

8 ينظر المصدر السابق: 2 / 662.

9 في "ق": منسوب.

(413/1)

بحرين، وخراسي، وخرسي -منسوب إلى خراسان 1، 2. وخرناني منسوب إلى حرّان 3
و"أفحاطي" -منسوب 4 إلى قحطان 5 و"هَندُوَانِيّ" بكسر الهاء وضمها -سيف منسوب
إلى الهند، ومروزيّ منسوب إلى مرو 6، و"أَزَلِيّ" -منسوب إلى "لم يزل" ولم يستقم "53"
إلا بالاختصار فقالوا: يَزَلِيّ، ثم أبدلوا من الياء ألفاً؛ لأنها أخف فقالوا: "أَزَلِيّ"، كقولهم
للمنسوب إلى ذي يَزَن: أَزَيّ، و"ثلاثي" منسوب إلى ثلاثة لا إلى ثلث؛ لأنه ليس المراد
به المنسوب إلى ثلاث الذي هو بمعنى ثلاثة ثلاثة، بل المراد به لفظ منسوب إلى ثلاثة،
وكذا رباعي وخماسي وغيرهما.

قوله 7 [وكثر مجيء فَعَّال "في الحرف ... " إلى آخره] 8

1 والقياس: خُرَاسَانِيّ. حكاه جميعاً في الصحاح "خرس": 3 / 922.

2 كل ذلك حكاه سيويوه في كتابه: 3 / 336.

3 حران: بلد بالجزيرة. قاله الجوهري في الصحاح "حرر": 2 / 627.

4 لفظة "منسوب" ساقطة من "ه".

5 والقياس: قَحْطَانِيّ: وكلاهما عربي فصيح.

وقحطان: أبو اليمن، وهو في قول نسابه العرب: قحطان بن هود، وبعضهم يرى أنه:

قحطان بن أَرْفَحْشَد بن سام بن نوح.

"ينظر الصحاح "قحط": 3 / 3537".

6 مَرَوْ: اسم بلد بفارس ذكره ابن منظور "مرو" 5 / 4188 وقياس النسبة إليها مَرَوِيّ.

يقال: ثوب مَرَوِيّ، على القياس. "ينظر الصحاح "مرا": 6 / 2491 وفي "مرو" لغة

ثالثة وهي: مَرَوِيّ ذكرها ابن منظور وقال إنها نادرة "ينظر اللسان "مرو": 5 / 4188".

7 قوله: بياض في "ه".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه". وتام عبارة ابن الحاجب: "وكثر مجيء فعّال في

الحرف، كبتات وعواج وثواب وجمال. وجاء فاعل أيضا بمعنى ذي كذا،، كتامر ولاين

ودارع ونابل ومنه: {عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ} ، "وطاعم كاس" "الشافية: ص 6".

(414/1)

أي: وكثر مجيء فعّال في الحرف، بمعنى المنسوب إلى ما اشتق منه إذا كان حرفة 1 له في

عمله أو في التجارة فيه، حتى لا يبعد دعوى القياس فيه، كبتات لمن ينسب إلى البتّ

[وهو الطيّلسان] 2 [والبتات: هو الذي يعمله أو يبيعه] 3، وعوّاج - لمن ينسب إلى

العاج 4، إما للتجارة فيه أو لعمله فيه، وثواب 5 لمن يتجر في الثياب، وجمال - لمن

يكون عمله بالجمال 6.

فبتات بمعنى: بَيّ، وعواج بمعنى: عاجي، وثواب بمعنى: ثَوِيّ، وجمال بمعنى: جَمَلِيّ - وهو

قياس عند المبرد 7.

ومنع سيبويه دعوى القياس فيه؛ إذ لا يقال لصاحب 8 البرّ:

برّار وكذا لصاحب الدقيق والفاكهة: دَقّاق وفكّاه، بل يقال لصاحب

1 في "ه": حرف.

2 في الأصل، "ق": وهو القطع. بدلا مما بين المعقوفتين الذي أثبتناه من "ه".

3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه". وينظر في معنى: البت، والبتات: الصحاح: "بتت":

4 والعاج: عظم الفيل، الواحدة عاجة.

"ينظر الصحاح "عوج": 1 / 332.

5 في "ه": وكنواب.

6 في "ق": بالجمل. وفي "ه": في الجمال.

7 ينظر المقتضب: 3 / 161، 162.

8 في الأصل، "ه": في صاحب. وما أثبتناه من "ق".

(415/1)

الدقيق: دَقِيقِيّ، ولصاحب الفاكهة: فَاكِهِيّ¹، ولا يبنى من غير الثلاثي؛ لأنه لا يمكن من غيره.

وجاء فاعل بمعنى أنه: ذو مشتق منه²، قليلا، فلا يمكن دعوى القياس فيه لندوره،
كتامر ولا بن ودارع ونايل، بمعنى: ذي ثَمَرٍ، [وذي لَبَنٍ]³، وذي درع، وذي نَبَلٍ.
وقال الخليل: راضية في قوله تعالى {فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ}⁴ بمعنى ذات رَضًى؛ لأنه لا
يستقيم أن تكون راضية فاعلة، من رَضِيت، لكونها صفة العيشة⁵، والعيشة لا توصف
براضية بمعنى فاعله، بل ذات⁶ رَضًى حتى كانت بمعنى مرضية⁷.
وقولهم: طاعم كاس محمول على هذا المعنى⁸. وكذا في⁹ قولهم:

1 قال سيويوه: "وليس في كل شيء من هذا قيل هذا. ألا ترى أنك لا تقول لصاحب
الْبُرِّ بُرّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكاه، ولا لصاحب الشعير: شَعّار، ولا لصاحب
الدقيق: دَقّاق" الكتاب: 3 / 382.

2 في "ق": من.

3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

4 سورة الحاقة: من الآية "21".

5 في "ق": للعيشة.

6 في "ق"، "ه": بذات.

7 ينظر الكتاب: 3 / 382.

8 ينظر المصدر السابق.

9 لفظة "في" ساقطة من "ق".

(416/1)

-7

دَعِ المَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ 1 لُبُغَيْتِهَا ... وَأَقْعُدْ 2 فَإِنَّكَ أَنْتَ 3 الطَّاعِمِ الكَاسِي 4، 5
محمول عليه؛ لأن معنى طاعم: من 6 له طعام، ومعنى كاس: من له كسوة.
وليس ههنا فعل 7 بمعنى من 8 له طعام وكسوة؛ لأنه ليس معنى طعم وكسى هنا 9 هذا،
فيكون طاعم وكاس 10 بمعنى ذو طعام وذو كسوة.
وأما طاعم وكاس فاسم فاعل من طعم وكسى ليس بهذا المعنى، بل جاء على القياس.

1 في "ق": لا تنهضي.

2 في "ق": فاقعد.

3 لفظة "أنت" ساقطة من "ق".

4 في "ه": الكاس.

5 هذا بيت من البسيط، قاله الحطيفة ضمن قصيدة يمدح بها بغیضا ويهجوا الزُّبُرْقَانِ بن
بدر. "وهو في ديوانه ص 108". ينظر في البيت: الصحاح "كسا": 2475 / 6،
واللسان "كسا" 3879 / 5. وشرح الشافية للرضي: 88 / 2، وشرح شواهد الشافية،
للبيدادي "رقم 62" ص 120.

والشاهد في قوله: "الطاعم الكاسي"، حيث جاء للنسبة، أي: ذو طعام، وذو كسوة.

6 لفظة "من" ساقطة من "ق".

7 في الأصل: "فعل". والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

8 لفظة "من" ساقطة من "ق".

9 لفظة "هنا" ساقطة من "ه".

10 في الأصل: كاسي. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(417/1)

والفرق بين فَعَال وفَاعِل بمعنى النسب أن فَعَالاً لذي 1 صنعة يزاولها ويديمها، وعليه أسماء المحترفين 2، وأن فاعلاً لمن يلبس الشيء 3 في الجملة، لا على أن ذلك الشيء حرفته.

1 في "ه": "الذي له" بدلا من "لدى".

2 في "ه": المتحرفين. تحريف.

3 لفظة "الشي" ساقطة من "ه".

(418/1)

[باب الاسم المجموع]:

قوله: "الْجَمْعُ: الثَّلَاثِيُّ الْغَالِبُ فِي 1 نَحْوِ فَلَسَ عَلَى أَفْلَسَ 2 ... " إلى آخره 3.

اعلم أن أكثر الجمع موقوف على السماع، إلا أن بعض المجموع غالب 4 في بعض الأوزان فنذكر الغالب منها.

فالغالب 5 أن يجمع فَعَلَ -إذا كان صحيح العين- في القلة على "أَفْعَل"، وفي الكثرة على "فُعُول"، وكجمع فَلَسَ على أَفْلَسَ وفُلُوسَ.

والغالب على "فَعَلَ" في المعتل العين أن يجمع في القلة على "أفْعَال" لا على "أَفْعَل"، لاستثقال "أفْعَل" في المعتل العين، فإنه يجمع ثَوَّبَ في القلة على أَثَوَّبَ لا على 6 أَثُوبَ. وقوله:

8

لكل دهر قد لَبِست أَثُوباً 7

1 لفظة "نحو" إضافة من "ق".

2 وما يشار إليه ههنا أن ابن الحاجب قد سلك طريقة سيبويه في الابتداء بالاسم المفرد وسلك غيره طريقة الابتداء بالجمع، كابن مالك ومن تبعه كالجلال السيوطي وغيره.

ينظر الهمع: 2/ 174.

3 عبارة ابن الحاجب غير مذكورة في "ه" وتماها: "وفلوس". وباب ثوب، على أَثَوَّبَ "الشافعية: ص 6".

4 في "ق"، غالبا.

5 في "ه": والغالب.

6 لفظة "على" ساقطة من "ق".

7 رجز، نسبة ابن منظور لمعروف بن عبد الرحمن، وذكر بعده بيتين آخرين، هما:

حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيباً

أملح لا لداً ولا محبياً

وقد أنشد الجوهري الأبيات الثلاثة في صحاحه "ثوب": 1/ 94، ولم ينسبهما. ونسبت

في حاشية الصحاح لمعروض بن عبد الرحمن أيضاً والشاهد في قوله: "أثوب"، حيث

جاء جمعا لثوب، شاذ.

(419/1)

شاذ. "إلا أن" 1 قوله: "وباب ثوب" يُؤهِمُ أن باب: بَيَّتَ وَسَيَّفَ لا يجمع على أفعال

في القلة. وليس كذلك لأنه يجمع في القلة على أبيات وأسياف.

قوله 2: "وجاء زناد في غير باب سَيَّلَ".

أي: و 3 جاء فِعَالٌ في فِعْلٍ معتل العين الذي هو غير باب سيل يعني: بغير باب سَيَّلَ

فعلاً معتل العين بالواو، نحو ثوب، فإنه يجمع في الكثرة على ثياب. ولم يجمع باب سيل

على سيال إلا شاذاً 4، كضياف، في: ضيف -حكاه صاحب المُحْكَم 5- لحصول الخفة

في ثياب بانقلاب الواو ياء وعدم هذه الخفة في سيال.

اعلم أنه لو قال: وجاء فِعَالٌ في باب ثَوَّبَ دون باب سَيَّلَ لكان أولى.

1 في الأصل "لأن". وما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 "قوله": ساقطة من "ه".

3 الواو ساقطة من "ق".

4 في الأصل: "إلا شاذ".

5 وصاحب المحكم هو ابن سيده علي بن إسماعيل، الأندلسي المرسي، الضرير، أبو

الحسن عالم بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بعلمها، توفي "458هـ" وله

آثار مفيدة. ينظر في ترجمته: إنباه الرواة: 2/ 233، وفيات الأعيان: 1/ 431،

الشذرات: 3/ 305.

(420/1)

قوله "54": [ورثلان "وبطنان.... إلى آخره"] 1، 2.
 أي: وقد جاء فِعْلان وفُعْلان وفِعْلة وفُعْل في فَعْل، كمجىء رثلان وبطنان وغرْدَة
 وسُقْف في: [رأل 3 -لولد النعام] 4، وفي بطن للجانب الطويل من الريش 5، وفي غَرْد
 -لضرب من الكمأة 6، وفي سقْف.
 ومجىء أفعلة من فَعْل شاذ، كنجد وأنجدة.
 قوله: "ونحو حَمْل عَلَى أَحْمال...." إلى آخره 7.
 أي: باب فِعْل صحيح -بكسر الفاء وسكون العين- يجمع في القلة على أَفْعال، وفي
 الكثرة على فُعُول كثيرا، نحو: "جمع 8 حَمْل على أَحْمال وحُمُول 9".
 وقد جاء جمعه على فعال وأفْعَل وفِعْلان وفُعْلان وفِعْلة نحو قِدَح وقِدَاح وِرْجُل وأَرْجُل
 وصِنُو لنخل وصِنوان وذُبْ وذُؤْبَان وقِرْدَة.

- 1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 2 وعبارة ابن الحاجب بتمامها "ورثلان وبطنان وغرْدَة وسقْف، وأنجدة شاذ".
- 3 الصحاح "رأل": 4 / 1703.
- 4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 5 الصحاح "بطن": 5 / 2079.
- 6 المصدر السابق "غرد": 2 / 517، حكى الجوهري عن الفراء قوله: "سمعت أنا
 "غَرْد" بالفتح مثل جَبْء وجِبْءة" والمشهور: غَرْد. ذكره الجوهري أيضا. "ينظر المصدر
 السابق".
- 7 المذكور في "ه": "ونحو حمل". ولكن تمام عبارة ابن الحاجب: "ونحو حَمْل عَلَى أَحْمَالٍ
 وحُمُول وجاء عَلَى قِدَاح وأَرْجُل، وعلى صِنوان وذُؤْبَان وقِرْدَة" الشافية: ص 6.
- 8 لفظة "جمع" إضافة من المحقق.
- 9 قاله سيبويه في كتابه "ينظر: 3 / 574، 575".

(421/1)

قوله: "ونحو قُرْء على أَقراء ... " إلى آخره 1.
 أي: باب فَعْل صحيح -بضم الفاء وسكون العين- يجمع كثيرا في القلة على أَفْعال،

وفي الكثرة على فُعُول، نحو: قُرء، على أَقْرَاء وقُرُوء².
وقد جاء على فِعْلَة وفِعَال وفُعُل، نحو: قِرْطَة، في جمع قُرْط وخِفَاف في خُفّ وفُلْكَ [في جمع فُلْكَ] 3، بناء على أن الضمة التي في المفرد غير الضمة التي في الجمع، فالضمة التي في المفرد بمنزلة ضمة قُفْل والضمة التي في الجمع بمنزلة ضمة أُسَد⁴.
قوله: "وباب عُود [على عيدان] 5".
أي: ويجمع فعل [إذا كان] 6 معتل العين بالواو في الكثرة على فُعْلان؛ لأنهم كرهوا أن يجمع على فُعُول، وإن كان باب فعل يجمع في 7 الكثرة على فُعُول للاستثقال.

-
- 1 في "ه": "ونحو قُرء...." إلى آخره. وتام عبارة ابن الحاجب: "ونحو قُرء على أَقْرَاء وقُرُوء، وجاء على قِرْطَة وخِفَاف وفُلْكَ، وبَابُ عُود على عيدان". "الشافعية: ص 6".
2 ينظر الكتاب: 3/ 576.
3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
4 قال سيبويه: "وقد كسر حرف منه -أي: من فعل- كما كسر عليه فعل، وذلك قولك للواحد: هو الفلك فتذكر، وللجميع: هي الفلك. وقال الله عز وجل: {فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ} [الشعراء: 119] ، فلما جمع قال: {وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ} [البقرة: 164] كقولك: أسد وأسد. وهذا قول الخليل، ومثله: زَهْن ورُهْن" "الكتاب: 3/ 577".
5 ما بين المعقوفتين ساقط من عبارة ابن الحاجب من "ه".
6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
7 لفظة "في" ساقطة من "ه".

(422/1)

قوله: "ونحو جَمَل...." إلى آخره¹.
أي: ويجمع "فَعْل" صحيح -بفتح الفاء والعين- غالبا، في القلة على "أَفْعَال"، وفي الكثيرة على "فِعَال" نحو: أَجْمَال وِجْمَال، في جمع "جَمَل".
وقد جاء جمعه على فُعُول وأَفْعُل وفُعْلان وفُعْلان وفِعْلَى نحو "ذكور" في جمع ذَكَر، و"أَزْمَن" في جمع زَمَن، وخِرْبَان في جمع خَرَب -وهو ذكر الحُبَارَى 2 و"خُملان" في جمع خَمَل، و"جيرة" في جمع جَار، و"حِجْلَى" في جمع حَجَل. وهو القَبَح³.

قوله: "ونحو فَخَذَ عَلَى أَفْخَاذٍ...." إلى آخره⁴.
أي: ويجمع باب "فَعِلَ" صحيح -بفتح الفاء وسكون العين غالبا في القلة والكثرة على أَفْعَالٍ، نحو أَفْخَاذٍ، في جمع فَخَذَ.
وقد جاء جمعه على فُعُول وفُعُل نحو نُمُور ونُمر [في جمع نمر⁵].

-
- 1 إلى آخره: ساقط من "ه". وعبارة ابن الحاجب بتماهما: "وَنَحْوُ جَمَلٍ عَلَى أَجْمَالٍ وَجَمَالٍ، وَبَابُ تَا جٍ عَلَى تَيْجَانٍ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ وَأَزْمَنَ وَخَرْبَانَ وَخُمْلَانَ وَجِيْرَةَ وَحِجْلَى.
 - 2 قاله الجوهري في صحاحه "خرب: 1/ 119".
 - 3 ينظر الصحاح: حجل: 4/ 1667، ولم يجرى الجمع على فِعْلَى -بكسر الفاء إلا في حرفين: الظَّرْبَى جمع ظَرْبان- وهي دويبة منتنة الريح، وَحِجْلَى جمع حَجَلٍ، ولا ثالث لهما، نص على ذلك أبو علي الفارسي وغيره، ولأجل ذلك قال ابن السراج إنه اسم جمع، وقال الأصمعي حِجْلٌ لغة في الحَجَل لا جمع "ينظر الهمع: 2/ 178".
 - 4 في "ه": ونحو فخذ. وتما عبارة ابن الحاجب: "ونحو فَخَذَ عَلَى أَفْخَاذٍ فِيهِمَا، وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنُمر" "الشافية: ص6".
 - 5 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

(423/1)

-
- قوله: "ونحو عَجَزَ ... " إلى آخره"¹.
أي: ويجمع "فَعَلَ" صحيح -بفتح الفاء وضم العين- على أَفْعَالٍ²، غالبا، نحو: "أَعْجَاز" في جمع عَجَزَ.
وقد جمع على "فِعَالٍ"، نحو³: سِبَاعٍ، في جمع سَبُعَ.
لا يقال: إنه يجمع على فِعْلة -بكسر الفاء وسكون العين، نحو رِجْلَةٌ -لجماعة الرجال- في جمع "رَجُلٍ"؛ لأننا نقول ليس رِجْلَةٌ جمع رَجُلٍ -على المختار- بل اسم منفرد موضوع لجماعة الرجال، لتصغيرها على لفظها، ولجئها ميمز أحد عشر إلى تسعة عشر وميمز عشرين وما فوقها من العشرات.
وهي جمع عند أبي علي⁴.
وقد أورد على المصنف أنه إن أورد رِجْلَةٌ -بفتح الراء- فلا شك⁵ أنه ليس بتكسير بل اسم جمع؛ لأن فَعْلَةً ليس من أبنية الجمع لثلاث⁶ يتوهم أنه جمع رَجُلٍ -بضم الجيم، بل

يتوهم أنه جمع راجل⁷، وحينئذ لا وجه لإيراده ههنا، وإن أوردته ههنا بكسر

1 إلى آخره ساقطة من "ه". وتمام عبارة ابن الحاجب: "ونحو عَجَزَ عَلَى أَعْجَازٍ، وَجَاءَ سِبَاغٌ، وَلَيْسَ رَجُلَةٌ بتكسير". "الشافية: ص 6".

2 في "ه": فعال.

3 في "ه": "في" بدلا من "نحو".

4 ينظر التكملة: وهذا الرأي قد نقله صاحب اللسان في "رجل": 3 / 1598.

5 في الأصل: يشكل. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 في "ه": لكن. بدلا من "لنا".

7 في اللسان: "وقد جاء في الشعر الرحلة، وقال تميم بن أبي:

ورَجَلَةٌ يضربون البيض عن عُزْضٍ

قال أبو عمرو: الرَّجَلَةُ الرحالة في هذا البيت، وليس في الكلام فَعْلَةٌ جاء جمعا غير رَجَلَةٍ جمع راجل، وَكَمَاءٌ جمع كَمْءٍ" رجل: 3 / 1598.

(424/1)

الراء فإنه جمع لأنه يقال: ثلاثة رَجَلَةٌ بمعنى: ثلاثة رجال 1 "55".

2 مذهب سيبويه أن فِعْلَةٌ من أبنية التكسير³، ولم يخالف في ذلك إلا ابن السراج⁴.

والمصنف لم يتبع في ذلك ابن السراج؛ لأن المصنف عدّه 5 مثل غيره 6 في أمثلة جمع

فَعْلٌ، ولم يذكر أنه ليس بتكسير، فعلم أنه جرى في ذلك على مذهب سيبويه.

وضعفه ظاهر؛ لأن إضافة ثلاثة فما فوقها إلى رَجَلَةٍ لا يدل على أن رَجَلَةٌ جمع؛ لجواز

أن يكون اسم جمع.

والمصنف يسلم أن فَعْلَةٌ من أمثلة جمع فَعْلٌ، لكن يمنع أن فِعْلَةٌ من أمثلة جمع فَعْلٌ -

بفتح الفاء وضم العين - ولا يكون رَجَلَةٌ جمع رَجُلٌ بدليل "ما" 7 ذكرناه.

1 ينظر المصدر السابق.

2 الواو ساقطة من "ه".

3 ينظر الكتاب: 3 / 574.

4 حيث يرى أنه اسم جمع لا جمع، وحجته أنه رآه لا يطرد. ورد عليه أبو حيان قائلا

إنها حجة ضعيفة؛ لأن لنا أبنية جموع بإجماع ولا تطرد "ينظر الأصول: 2 / 431،
الهمع: 2 / 175".

5 لفظة "عده" ساقطة من "ق"، "ه".

6 في "ق"، "ه": "يجيزة" بدلا من "غيره".

7 لفظة "ما" إضافة من "ق"، "ه".

(425/1)

قوله: "ونحو عَنَبَ على أَغْنَاب ... " إلى آخره¹.

أي: ويجمع "فَعَلَ" صحيح -بكسر الفاء وفتح العين- على أَفْعَال في الغالب، نحو:
عَنَبَ على 2 أَغْنَاب. وجاء جمعه على أَفْعُل، في القلة، وعلى فُعُول في الكثرة نحو:
أَضْلَعُ وضُلُوع³، في جمع ضِلْع⁴، 5.

قوله: "ونحو إِبِل ... " إلى آخره⁶.

أي: ويجمع فَعَلَ -بكسر الفاء والعين- في القلة والكثرة [على أفعال] 7
نحو إِبِل وآبَال، ولا يجيء غيرهما في الأسماء، وقد مر ما فيه.
قوله: "ونحو صُرِدَ على صِرْدَان....." إلى آخره⁸.

1 في "ه": جاءت عبارة ابن الحاجب، هكذا: "ونحو عنب" والعبارة بتمامها: "ونحو
عَنَبَ على أَغْنَاب فيهما، وجاء أَضْلَعُ وضُلُوع". "الشافعية: ص 6".

2 في "ق"، "ه": "و" بدلا من "على".

3 ويجمع أيضا على أضلاع. "ينظر الصحاح" ضلع: 3 / 1250.

4 الضِّلْعُ: الجَبِيل المنفرد، وقيل: الجبل الذليل المستدِق. "المصدر السابق".

5 قال سيبويه: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان "فِعْلا" فهو بمنزلة الفعل، وهو أقل
وذلك قولك: قِمَعَ وأَقْمَعَ، ومَعَا وأَمْعَاء، وَعَنَبَ وَأَغْنَاب، وضِلْعَ وأَضْلَاع، وإِرَمَ وآرَام
وقد قالوا: الضُّلُوع والأُرُوم كما قالوا: التُّمُور. وقد قال بعضهم: الأضلع؛ شبهها
بالأزمن "الكتاب: 3 / 573".

6 "إلى آخره" ساقطة من "ه". وتام عبارة ابن الحاجب "ونحو إِبِل على آبال فيهما"
"الشافعية: ص 6".

7 ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق.

8 في "ه": "ونحو صرد" وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "ونحو صرد على صردان فيهما، وجاء أرطاب ورباع، ونحو عُنق على أعناق فيهما" "الشافية: ص6".

(426/1)

أي: ويجمع فُعَل -بضم الفاء وفتح العين- على فِعْلَان، في القلة والكثرة، نحو: صِرْدَان، في جمع صُرْد- لطير مُصَوِّت¹.
وجاء جمعه على أَفْعَال وفِعَال، نحو أَرْطَاب، في جمع رُطَب ونحو رباع، في جمع رُبْع - وهو الفصيل الذي ينتج² في الربيع³.
ويجمع فُعَل -بضم الفاء والعين- في القلة والكثرة على أَفْعَال، نحو أعناق، في جمع عُنُق.
قوله: "وامتنعوا [من أفْعَل.... إلى آخره]⁴.
أي: وامتنعوا أن يجمع معتل العين في الأبواب المذكورة على أفْعَل؛ فلا يجمع عُود وسَيْل على أَعُود وأَسَيْل، وإن كان القياس جمعه على ذلك؛ لاستثقال الضمة على الواو والياء.
وأما جمع الْقَوْسِ وَالثَّوْبِ وَالْعَيْنِ وَالنَّابِ، وهو السِّنْ⁵، على أَقْوُسٍ وَأَثُوبٍ وَأَعْيُنٍ وَأَنْيَبٍ فشاذ لا يقاس عليه⁶.
[وإنما فسرنا الناب بالسن؛ لأنه لو كان لعين الناقة لم يجمع

1 والصُّرْدُ أيضا: بياض يكون على ظهر الفرس من أثر الدَّبَر. "ينظر الصحاح "صرد":
496 /2.

2 في "ق": نتج.

3 قاله الجوهري في صحاحه "ربع": 3 / 1212.

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه". وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "وامْتَنَعُوا مِنْ أَفْعَلٍ فِي الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ، وَأَقْوُسٍ وَأَثُوبٍ وَأَعْيُنٍ وَأَنْيَبٍ شاذٌّ، وَاِمتَنَعُوا مِنْ فِعَالٍ فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ، كَفُعُولٍ فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ، وَفُتُوجٍ وَسُتُوقٍ شاذٌّ" "الشافية: ص6".

5 ينظر الصحاح "ينب": 1 / 230.

6 ينظر الكتاب: 3 / 588.

(427/1)

على أنيب [1] 2.

وامتنعوا عن جمع معتل العين، بالياء لا بالواو، على فعال، كما مر من جواز جمع ثُوب على ثياب، لا جمع سَيْل على سِيال، إلا شاذًا، كما امتنعوا في المعتل الواو دون الياء على جمعه على فعول، فلا يقال في جمع ثُوب: ثُوب؛ لاستثقال الواوين والضميتين. ويقال في جمع سَيْل سِيُول، وَبَيَّت بُيُوت؛ لعدم ذلك الاستثقال وأما جمع الفُوج 3 - وهو الجماعة 4- والساق، على: فووج وسووق، فشاذ.

قوله: "والمؤنث 5".

أي: الثلاثي الذي لحقته تاء التانيث؛ فإن كان على وزن فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين -يجمع في القلة والكثرة غالبا على فِعَال كقِصَاع، في 6 جمع: قَصْعَة. وقد جاء جمعها على "فُعُول، وفُعَل، وفُعَل" نحو: بُدُور وبِدَر

1 بل يجمع حينئذ على النيب. قاله الجوهري في صحاحه "نيب" 1 / 230.

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

3 في "ه": الفرَج. تحريف.

4 ينظر الصحاح "فوج": 1 / 336.

5 في "ه": قوله: فقط. وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "والمؤنث: نحو قَصْعَة عَلَى قِصَاع، وَبُدُور وَبُدَر وَنُوب، ونحو لِفْحَة على لِقَاح غَالِبًا، وَجَاءَ عَلَى لِقَاح وَأَنْعَم، ونحو بُرْقَة على بُرَق غَالِبًا، وجاء على حُجُوز وَبِرَام. "الشافية: ص 6".
6 لفظة "في" ساقطة من "ق"، "ه".

(428/1)

في جمع "بُدْرَة" وهي عشرة آلاف درهم 1، ونحو "نُوب" في جمع نُوبَة.

وإن كان على وزن فِعْلَة -بكسر الفاء وسكون العين- وأشار إليه بقوله: "ونحو لِفْحَة" يجمع على "فِعَل" بكسر الفاء وفتح العين نحو: لِقَح، في جمع: لِفْحَة -وهي الحلوب من النوق 2.

وقد جاء جمعها على فِعَال، نحو لِقَاح، في جمع: لِفْحَة، وعلى أَفْعَل، نحو: أَنْعَم، في جمع: نَعْمَة 3.

وإن كان على وزن فُعْلة -بضم الفاء وسكون العين يجمع غالبا على فُعَل "56"، نحو بُرَق، في جمع: بُرْقَة -وهي غليظة 4 الأرض فيها حجارة ورمل 5. وقد جاء جمعها على فُعُول [نحو: حُجُوز 6، في جمع حُجْرة 7 وعلى فِعَال وفُعَل -بضم الفاء وسكون العين- نحو: بِرَام

1 الصحاح "بدر": 2 / 587.

2 المصدر السابق "لقح": 1 / 401.

3 كذا ذكره سيويه. ينظر الكتاب: 3 / 581، 582. وذكر الجوهري أن لقاحا جمع لَفُوح، كَقَلَص وِقْلُوص. "ينظر الصحاح "لقح": 1 / 401".

4 في "ه": الغليظة. وفي "ق": غليظة.

5 ينظر الصحاح "برق": 4 / 1449.

6 جاء في اللسان "حجز": 2 / 786: "قال ابن الأثير: وجاء في سنن أبي داود حُجُوز أو حُجُور بالشك، وقال الخطابي: الحجور بالراء لا معنى لها ههنا وإنما هو بالزاي جمع حَجَز؛ فكأنه جمع الجمع، وقال الزمخشري: واحد الحجوز حَجَز، بكسر الحاء وهي الحُجْزة، ويجوز أن يكون واحدها حجة".

7 وتجمع حُجْرة على حُجَز، ذكره ابن منظور "ينظر المصدر السابق". ولم ترد في كتب اللغة التي اطلعت عليها جمع حُجْرة على فُعَل أي: حُجَز.

(429/1)

وَبُرْم] 1، في جمع بُرْمَة 2. والبُرْمَة: القَدْر 3. وحُجْرة السراويل هي التي فيها التَّكَّة، وحُجْرة الإزار: مَعْقِدُهُ 4.

قوله: "ونحو رَقَبَة على رِقَاب....." إلى آخره 5.

أي: وإن كان الثلاثي الذي لحقته تاء التأنيث على وزن فُعْلة -بفتح الفاء- يجمع على فِعَال، نحو: رِقَاب جمع: رَقَبَة.

وقد جاء جمع معتل العين منها على أَفْعُل وفِعَل 6، نحو: أُنَيْق، في جمع: ناقة، وتِيَر، في جمع تارة، أصلهما: نَوْقة وتِيَرَة؛ يقال: فعل ذلك تارة، أي: مرة.

وقال صاحب الصحاح: "تِيَر" مقصور عن تِيَار 7، أي: تارة جمعت على تِيَار، فحذفت الألف منها فصار "تِيَر". وقد جاء جمعها على فُعَل أيضا، نحو: بُدْن، في جمع: بَدَنَة 8.

-
- 1 في النسخ الثلاث: "وفُعل -بضم الفاء وسكون العين، نحو: حَجُوز، في جمع حُجْزة وبرام". وما أثبتناه ووضعه بين المعقوفتين هو الأنسب لما يشرح من نص ابن الحاجب.
 - 2 لم يذكر لها الجوهرى إلا جمعا واحدا، وهو برام "ينظر مادة "برم": 5 / 1870".
 - 3 ذكره لها ابن منظور: بُرْم، وبرام، وبُرْم "اللسان "برم" 1 / 2609".
 - 3 ذكره الجوهرى. "ينظر المصدر السابق".
 - 4 قاله الجوهرى أيضا. "ينظر المصدر السابق"، وينظر كذلك اللسان "حجر" 2 / 786.
 - 5 وتكملة عبارة ابن الحاجب: "وجاء على أُنِيق وتِير وبُذْن، ونَحُو: مَعْدَة عَلَى مَعْد، ونَحُو: تُخْمَة عَلَى تُخْم". "الشافية: ص 6".
 - 6 وفعل: ساقطة من "ه".
 - 7 الصحاح "تير": 2 / 603.
 - 8 البدنة: ناقة أو بقرة تُنَحَّر بِمَكَّة؛ سميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها والجمع: بُذْن. وكذلك بُذْن - كما ذكر الشارح - مثل: عُسْر وَعُسْر. "ينظر المصدر السابق "بدن": 5 / 2077".

(430/1)

وإن كان على وزن فَعْلَة 1 -بفتح الفاء وكسر العين- يجمع على فِعْل 2، كمِعد3 في جمع معدة، وإن كان على وزن 4 فَعْلَة بضم الفاء وفتح العين -يجمع على فُعْل، نحو: تُخْم، في جمع: تُخْمَة- من: [أتخم من 5 الطعام] 6.

-
- 1 في "ه": فعل.
 - 2 في "ق": فعلة.
 - 3 في "ق"، "ه": نحو معد.
 - 4 لفظة "وزن" ساقطة من "ه".
 - 5 لفظة "من" إضافة من "ق".
 - 6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(431/1)

[حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع المؤنث] :

قوله: "وإذا صُحح باب تَمَرَةٍ إلى آخره1.

أي: إذا جُمع باب فَعْلَةٍ -بفتح الفاء وسكون العين- جمع التصحيح يجمع على فَعَلَات
-بفتح الفاء والعين2- إن كان اسما صحيحا نحو تَمَرَات، في جمع: تَمَرَةٍ؛ فرقا بين الاسم
والصفة، ويجوز إسكانُ العين للضرورة. وإن كان معتلّ العين يجمع على فَعَلَات -
بسكون العين، نحو: بَيْضَات وَجُوزَات، في جمع: بَيْضَةٍ وَجُوزَةٍ، لاستثقال الحركة على
الواو والياء إن لم يقلبوها ألفا، وحصول التغير إن قلبوهما ألفا.
وهذيلٌ تُسَوِّي بين الصحيح والمعتل العين، فتقول في جمع بَيْضَةٍ وَجُوزَةٍ: بَيْضَات
وَجُوزَات 3 -بفتح الياء [والواو] 4- ولم تلتفت إلى حركتهما لعروضهما.
وإن 5 جمع باب فَعْلَةٍ -بكسر الفاء وسكون العين- جمع التصحيح إن كان صحيحا
جمع على فَعَلَات -بكسر الفاء وفتح العين،

1 "إلى آخره" ساقط من "ه". وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "وإذا صُحح بابُ تَمَرَةٍ قِيلَ
تَمَرَات -بِالْفَتْح- وَالْإِسْكَانُ فِيهِ ضَرُورَةٌ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ سَاكِنٌ، وَهَذِيلٌ تُسَوِّي، وَبَابُ
كِسْرَةٍ عَلَى كِسْرَات -بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ وَالْوَاوُ يُسَكَّنُ
وَيُفْتَحُ، وَنَحْوُ حُجْرَةٍ عَلَى حُجْرَات -بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بِالْيَاءِ
يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ". "الشافعية: ص6".

2 ما بين الشرطتين إافة من "ق"، "ه".

3 ينظر الكتاب: 3 / 600.

4 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

5 في "ق"، "ه": وإذا.

(432/1)

وكسرهما للاتباع، [تقول في جمع كِسْرَةٍ: كِسْرَات وَكِسْرَات -بفتح السين وكسرهما] 1.
وإن كان معتل العين أو معتل اللام بالواو يجمع على فَعَلَات بسكون العين وفتحها،
نحو: دِيَمَات وَرِشَوَات، في جمع: دِيَمَةٌ 2 وَرِشَوَةٌ؛ أما السكون في دِيَمَات وَرِشَوَات فلكونه
أصلا؛ لمراعاة حرف العلة، وأما الفتح في دِيَمَات؛ فلأن فتح حرف العلة مع كسر ما

قبلها 3 لا يستثقل 4.

ولم يَجْزِ دِيَمَات -بكسر العين- لاستثقال الكسرة على الياء مع كسرة 5 ما قبلها.
وأما الفتح في رِشَوَات، فلكونه أصلاً، وحركة الواو مع فتح ما قبلها جائزة 6 إذا كان بعدها ساكن، كما في عَصَوَات.
ولم يَجْزِ رِشَوَات -بكسر الشين- لامتناع حركة الواو مع كسرة ما قبلها، ولهذا يقلبون الواو ياء لكسرة ما قبلها.

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 الدِّيمَة: المطر الذي ليس فيه رَعْد ولا بَرْق. حكاه الجوهري عن أبي زيد
"ينظر الصحاح" ديم: "5/ 1924".

3 في "ق": ما قبله.

4 في "ه": لا يستعمل.

5 في "ق"، "ه" كسر.

6 في الأصل: جائز. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(433/1)

وإنما قال: "والمعتل اللام بالواو" لأنه لو كان معتل 1 اللام 2 بالياء، نحو قَنِية 3؛ فإنه يجوز في جمعه كسر "57" العين أيضاً، نحو: قَنِيات؛ لأن 4 الياء المفتوحة مع 5 كسر ما قبلها في آخر الاسم كالحرف الصحيح نحو: رأيت قاضياً.
وإذا جُمع فُعْلَة -بضم الفاء وسكون العين جمع التصحيح، فإن كان صحيحاً جمع على فُعْلَات -بفتح العين على الأصل، وضم العين للاتباع -نحو حُجَرَات- بفتح الجيم وضمها- في جمع حُجْرَة.

وإن كان معتل بالواو 6 أو معتل اللام بالياء جمع 7 على فُعْلَات -بسكون العين وفتحها؛ أما السكون فيهما؛ فلمراعاة الواو والياء، وأما الفتح فيهما؛ فلأنه الأصل.
وانفتاح الواو متوسطة 8 مع ضم ما قبلها في دَوَلَات غير ثقيل، وتحريك الياء مع انفتاح ما قبلها في رُقَيَات إذا كان بعدها ساكن 9 جائز كما في قَنِيات.

1 في "ق"، "ه": المعتل.

2 في الأصل: "الواو"، وبدلاً من اللام. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 الفِئَة: ما اكْتُسِب، والجمع: قِي. "ينظر اللسان "قنا": 5/ 3760".

4 في "ه": فإن.

5 لفظة "مع": ساقطة من "ه".

6 "بالواو" ساقطة من "ق".

7 في "ق": يجمع.

8 في "ه": المتوسطة.

9 في "ه": ساكن بعدها.

(434/1)

ولم يَجْزِ ضم العين في دُولَات ورُقِيَّات؛ ولاستثقال ضمة على الواو بعد ضمة في دُولَات، وللزوم ياء متطرفة قبلها ضمة في رُقِيَّات، وهو مرفوض.

قوله: "وقد يُسَكَّن في تميم نحو 1 حُجَرَات وكِسَرَات".

أي: وقد يُسَكَّن في لغة بني تميم العين في جمع "فُعْلَة" -بكسر الفاء وسكون العين- وفي

جمع "فُعْلَة" -بضم الفاء وسكون العين- فيقال في "جمع 2 كِسْرَة وحَجْرَة: كِسَرَات

وحُجَرَات -بسكون السين والجيم.

قوله: "والمضاعف ساكن في الجمع".

أي: والمضاعف ساكن العين في جمع الجميع؛ أي: في جمع فَعْلَة وفُعْلَة وفِعْلَة؛ لأن

تحريك العين يؤدي إلى فك الإدغام مع أن الإدغام واجب؛ لاجتماع المثليين، نحو:

شَدَات ودُرَات ومِدَّات، في جمع: شَدَة ودُرَة ومِدَّة -لما يجتمع في الجرح من القِيح 3.

قوله: "وأما الصِّفَات" فيما ذكره 4 ... إلى آخره 5.

أي: وأما جمع تصحيح الصفات لَفُعْلَة وفُعْلَة فيإسكان العين

1 في الأصل، "ق": "في" بدلاً من "نحو". والصحيح ما أثبتناه من "ه". لمناسبته نسخ

الشافية.

2 لفظة "جمع" إضافة من "ق"، "ه".

3 ينظر الصحاح "مدد": 2/ 537.

- 4 فيما ذكره: ساقطة من "ق" وفي "هـ": فيما ذكر.
5 وتام عبارة ابن الحاجب: "وأما الصفات فبالإسكان".

(435/1)

على الأصل، نحو: "صَعَبَات" في جمع: صَعْبَة، و"صُلْبَات" في جمع: صُلْبَة، و"صِفْرَات" في جمع: صِفْرَة - من كف صفرة.
قوله: "وقالوا: لَجَبَات وِرَبَعَات لِلْمَحِ اسمية أصلية".
هذا 1 جواب عن سؤال مقدّر، وتقدير 2 السؤال: أن قولكم: باب فَعْلَة، إذا كان صفة يجمع على فَعَلَات - بسكون العين 3 - منقوض بِلَجَبَات وِرَبَعَات - بفتح الجيم والباء - في جمع: لَجَبَة وِرَبْعَة، وهما صفتان 4، لأن اللَّجْبَة هي الشاة التي خَفَّ لبنها 5. والرَّبْعَة هي القصيرة 6 وقيل هو المربع؛ لا طويل ولا قصير 7.
يقال: شاة لَجَبَة، ورجل أو 8 امرأة رَبْعَة.
وتقرير الجواب أنه إنا فتح عينهما 9 في الجمع؛ لأنهما في الأصل اسمان، ثم استعملتا في الصفة فلما اجتمعتا 10 لُمِحَ فيهما حكم معنى 11 الاسمية الأصلية في تحريك عينهما، فيجوز في

- 1 لفظة "هذا" ساقطة من "ق"، "هـ".
2 في الأصل: "وتقرير"، وما أثبتناه من "ق"، "هـ".
3 لفظة "العين": ساقطة من "هـ".
4 في "ق": وهي صفات.
5 حكاة الجوهرى في صحاحه "لجب": 1 / 218.
6 ينظر اللسان "ربع": 3 / 1566.
7 حكاة الجوهرى في صحاحه "ربع": 3 / 1214.
8 في الأصل: "و" بدلا من "أو" التي أثبتناها من "ق"، "هـ".
9 في "ق"، "هـ": عينيها.
10 في الأصل: اجتمعت والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "هـ".
11 لفظة "معنى": ساقطة من "ق".

(436/1)

جمعها السكون، نظرا إلى الأصل -وهو القياس، والفتح نظرا إلى [أن الوصف عارض1] .

قوله: "وحكم نحو"2 أرض...." إلى آخره3.
أي: وحكم المؤنث الذي لا تاء فيه كحكم4 المؤنث الذي فيه التاء في أحكام الجمع بالألف والتاء، لتقدير التاء فيه، نحو: أرض وأهل وعُرس وعير -للإبل التي تحمل الميرة5- فيقال6 في جمعهما المصحح بالألف والتاء: أَرْضَات -بفتح العين لكونها اسما ليس فيها معنى الصفة، وأَهْلَات -بسكون الهاء وفتحها- لأن الأهل اسم فيه معنى الصفة؛ فالفتح نظرا إلى الاسم، والسكون نظرا إلى الوصفية.
وعن الفراء أنه جمع أهلة7؛ فإنه8 لغة في أهل.
وعُرسَات -بضم العين للاتباع وفتحها؛ لأنه أخف من الضمة.

-
- 1 في "ق"، "ه": الوصف العارض، بدلا مما بين المعقوفتين.
 - 2 لفظة نحو: إضافة من "ق".
 - 3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: الوصف العارض "وحكم نحو أرض وأهل وعُرس وعير، كذلك". "الشافعية: ص6".
 - 4 في الأصل "حكم": وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 5 ذكره الجوهري في صحاحه "عير": 2/ 764.
 - 6 في "ه": ويقال.
 - 7 قال الفراء: "فجمع "الأهلة": أهلات، مثل حسرة وحسرات وشهوة وشهوات".
 - 8 في "ه": فإنها.

(437/1)

وعيرات -بسكون الياء؛ لأنه أخف، وفتحها؛ لأن فتحة الياء مع كسرة قبلها خفيفة.
قوله: "وباب سنة...." إلى آخره1.
أي2: ما حَقَّه تاء التأنيث وحذف لامه، نحو: سنة، وقلة وثبة يجمع بالواو والنون وإن كان على خلاف القياس "58"؛ فكأنهم جعلوا الواو والياء والنون كالعوض من

المحذوف - وهو اللام.

وإذا جمعه بالواو والنون ضموا أوله وكسروه، فيقولون: سُنُونُ وَقِيْلُونُ وَثُبُونُ.
ويجمع أيضا بالألف والتاء على القياس -وقد يرد المحذوف وقد لا يرد- فيقولون:
سَنَوَاتٍ، في جمع: سَنَةٍ، وَعِضَوَاتٍ في جمع: عِضَةٍ -وهي ضرب من الشوك³- بالرد،
وَتُبَاتٍ وَهَنَاتٍ -بعدم الرد- في جمع: ثُبَةٍ وَهَنَةٍ.
اعلم أن أصل "سَنَةٍ": سَنُو، والهاء عوض عن الواو⁴.
والْقَلَّة: عودان يلعب بهما الصبيان⁵، وأصلها قُلُوْ، والهاء

-
- 1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَبَابُ سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ: سَنُونُ وَقِلُونُ وَتُبُونُ، وجاء قُلُوْثُ وسَنَوَاتٍ وعِضَوَاتٍ وَتُبَاتٍ وَهَنَاتٍ". "الشافية: ص6".
 - 2 لفظة أي: ساقطة من "ه".
 - 3 ينظر الصحاح: عضه: 6/ 2240 وقيل: العضة القطعة والفرقة "ينظر اللسان عضه": 4/ 2991، و"عضا": 4/ 2993.
 - 4 وقيل: أصل "سَنَةٍ": سَنُوه، فاستثقلوا الجمع بين هاءين، فقالوا سنة، بدليل جمعه على سَنَهَاتٍ، أيضا، مثل عضه وعِضَوَاتٍ وعِضَهَاتٍ "ينظر الصحاح "سنه": 6/ 2235، "ينظر كذلك: اللسان "سنه": 3/ 2127".
 - 5 ينظر الصحاح "قلا": 6/ 2467.

(438/1)

-
- عوض عن الواو¹.
 - وقال الفراء ضم الفاء ليدل على الواو².
 - وثُبَةٍ: اسم رجل، واسم للجماعة، ولوسط الحوض الذي يجتمع فيه الماء³. أصلها تُبِيّ - والهاء عوض عن الياء⁴.
 - والعِضَةُ واحد العِضَيْنِ في قوله تعالى: {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ} ⁵.
 - أصلها عِضْوٌ، والهاء عوض من 6 الواو⁷، وهي من العِضْوِ واحد الأعضاء، ويقال: عَضَبْتُ الشاة تَعْضِيَةً: إذا جزأها أعضاء⁸.

1 ينظر المصدر السابق.

2 حكاية الجوهرى فى صحاحه "قلا": 6 / 2467.

3 كل ذلك ذكره الجوهرى فى صحاحه: "ثبا" 6 / 2291.

4 وقال الجوهرى: "والهاء ههنا عوض عن الواو الذاهبة من وسطه؛ لأن أصله تُوب كما قالوا أقام إقامة، وأصله إقواما، فعوّضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل" المصدر السابق.

5 سورة الحجر: من الآية "91".

6 فى "ه": عن.

7 اختلف أهل العربية فى اشتقاق أصل "العِصَّة" وتفسيره؛ فمنهم من قال: واحدتها عِصَّة، وأصلها: عِصْوَة -من: عَصَّيْتُ الشيء إذا فَرَّقْتَه، جعلوا النقصان الواو، المعنى أنهم فرقوا -يعني المشركين- أقوالهم فى القرآن فجعلوه كذبا وسحرا وشعرا وكهانة ومنهم من جعل نقصانه الهاء، وقال: أصل العِصَّة عِصْهَة؛ فاستثقلوا الجمع بين هاءين فقالوا عِصَّة، كما قالوا: شَفَّة والأصل: شَفْهَة "ينظر الصحاح "عضه": 6 / 2241"، "واللسان "عضه" 4 / 2991.

8 ينظر الصحاح "عضا": 6 / 2430.

(439/1)

والهنة: كناية عن شيء، وأصل "هنة": هنؤ، والهاء عوض عن الواو1. وكذلك أصل "هن": هنؤ، فحذفت الواو من غير عوض، كأخ وأخت2. قوله: "وجاء آم كأكُم".

اعلم أن الأمة خلاف الحرّة؛ أصلها أمّوة 3 -بالتحريك- ويجمع على "آم" 4؛ أصلها آمؤا كأدؤلو، على وزن "أكُم"، جمع أكّمة -وهي جبل صغير لا ينبت 5: قلبت الهمزة الثانية ألفا وجوبا كما قلبت فى آدم، وقلبوا الواو المتطرفة ياء والضمة التى قبلها كسرة، كما قلبت فى أدؤلو، فصار: آمي كأدؤلي، ثم أُعلّ إعلال قاض؛ فيقال: هذه آم ومررت بآم، ورأيت آميا.

1 المصدر السابق "هنا": 6 / 2536، 2537.

2 ينظر المصدر السابق.

3 فى "ه": أمو.

4 وتجمع كذلك على إماء، وإموان، كإخوان. ينظر في جمعها واشتقاقها الصحاح "أما":
/6 2271، 2272.

5 وقيل: الأكمة القف من حجارة واحدة. وقيل: هو الموضع الذي هو أشد ارتفاعا مما حوله، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجرا. "ينظر اللسان "أكم": 1 / 103".

(440/1)

[جمع التكسير للثلاثي الصفة] :

قوله: "الصِّفَة؛ نحو صَعَب" 1.

المراد بالصفة الصفة التي هي 2 على ثلاثة أحرف.

فإن كان الثلاثي من الصفات على وزن فَعْل -بفتح الفاء وسكون العين- فإن كان غير معتل العين يجمع على فِعال غالبا نحو صَعَب وصِعَاب.

[وإن كان معتل العين يجمع على "أَفْعَال" غالبا] 3، نحو: شَيْخٍ وَأَشْيَاخٍ.

[وقد جاء جمعه على "فِعْلَان" -بكسر الفاء وسكون العين- نحو: ضَيْفَان، في 4 جمع:

ضَيْفٍ] 5.

وقد جاء على "فُعْلَان" -بضم الفاء وسكون العين- كَوُعْدَان في جمع وَعْد، وهو الذي يخدم الطعام بطنه، وقيل: هو الرجل الديني 6.

1 هكذا ذكرت عبارة ابن الحاجب في النسخ الثلاث. وتماهما: "الصِّفَة؛ نَحْوُ صَعَبٍ

عَلَى صِعَابٍ غَالِبًا، وَبَابُ شَيْخٍ عَلَى أَشْيَاخٍ، وَجَاءَ ضَيْفَانٌ وَوُعْدَانٌ وَكُھُولٌ وَرِطْلَةٌ

وَشَيْخَةٌ وَوَرْدٌ وَسُخْلٌ وَشُمَخَاءٌ". "الشافعية: ص 6".

2 لفظة "هي": ساقطة من "ق"، "ه".

3 العبارة التي بين المعقوفتين ساقطة من "ه".

4 لفظة "في": ساقطة من "ه".

5 العبارة التي بين المعقوفتين ساقطة من "ه".

6 قاله الجوهري في صحاحه "وعد": 2 / 552.

(441/1)

والوَعْدُ أيضا: قدح من سهام الميسر لا نصيب له¹. وعلى فعول -بضم الفاء- نحو كُهِول في جمع كَهْل.
وعلى "فَعْلَة"، نحو: "رِطْلَة" في "رِطْل" - وهو الرَّجُل الرَّجُل الرَّخْو²، والذي يوزن به³.
ويجوز كسر رائه أيضا⁴.
وفي المفصل 5 الكسر.
وعلى "فَعْلَة" 6 -بكسر الفاء وفتح العين- كَشَيْخَة في جمع شَيْخ.
وعلى "فُعْل" بضم الفاء [وسكون العين- كَوْرَد في جمع وَرْد؛ يقال للفرس وَرْد، وللأسد: وَرْد -وهو ما بين الكميت والأشقر⁷] 8.
وعلى "فُعْل" -بضم الفاء والعين- نحو "سُحْل" في جمع "سَحْل" -وهو الثوب الأبيض من الكُرْسَف، من ثياب اليمن⁹.
وعلى فُعْلَاء -بضم الفاء وفتح العين- نحو "سُمَحَاء" في جمع

-
- 1 قاله الجوهري أيضا في المصدر السابق.
 - 2 قاله الجوهري أيضا في صحاحه "رطل": 4 / 1709.
 - 3 ينظر المصدر السابق.
 - 4 فيقال: رِطْل. ينظر المصدر السابق.
 - 5 ص 191.
 - 6 في "ه": "قوله" بدلا من "فعلة".
 - 7 في الصحاح "ورد": 2 / 550.
 - 8 العبارة الموضوعية بين المعقوفتين مكررة في "ق".
 - 9 ذكره الجوهري في صحاحه "سحل": 5 / 1726.

(442/1)

"سَمَح" -وهو الكريم¹.
قوله: "ونحو خَلْف...." 2.
أي: ويجمع باب "فِعْل" بكسر الفاء وسكون العين على "أفعال" كثيرا، نحو جَلَف وأَجْلَاف. وجاء جمعه على "أَفْعُل" نادرا، نحو: جَلَف، وأَجْلَف.
ويجمع فُعْل -بضم الفاء وسكون العين- على أفعال، نحو: حُر وأحرار.

ويجمع "فَعَلَ" -بفتح الفاء والعين- على "أفعال" 3، نحو: بَطَلَ 4 وأبطال وعلى فَعَالَ
نحو حَسَنَ وحَسَان، وعلى "فُعْلَان" بكسر الفاء وسكون العين- نحو: أَخ وإخوان،
وعلى "فُعْلَان" 59- بضم الفاء وسكون العين- نحو ذَكَرَ 5 وذُكْرَان، وعلى "فُعَلَ"
-بضم الفاء والعين- كُنُصِفَ جمع نَصَفَ -بفتح الفاء والعين- رجل نَصَفَ، أي:
مُنْصَف 6.

1 ينظر المصدر السابق "سمح": 1/ 376.

2 هكذا في النسخ الثلاث. وقام العبارة: "وَنَحْوُ جَلْفَ عَلَى أَجْلَافٍ كَثِيرًا، وَأَجْلَفَ
نَادِرًا، وَنَحْوُ حُرٍّ عَلَى أَحْرَارٍ، وَنَحْوُ بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ، وَحَسَانٍ وَإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ وَنُصْفٍ،
وَنَحْوُ نَكِدٍ عَلَى أَنْكَادٍ وَوَجَاعٍ وَخُشْنٍ، وَجَاءَ وَجَاعِي وَحَبَاطِي وَحَذَارِي، وَنَحْوُ يَقْظَ عَلَى
أَيْقَاطٍ، وَبَابِهِ التَّصْحِيحُ، وَنَحْوُ جَنْيِبٍ أَجْنَابٍ". "الشافعية: ص 6، 7".

3 "على أفعال": ساقطة من "ه".

4 في "ق": "على" بدلا من "و".

5 في الأصل: "على" بدل "و". وما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 وقيل: النَّصْفُ: المرأة بين الحَدَثَةِ والمُسِنَّةِ. وقيل: النَّصْفُ الحُدَامُ.

"ينظر الصحاح" نصف: 4/ 1432.

(443/1)

ويجمع "فَعَلَ" -بفتح الفاء وكسر العين- على "أفعال" نحو: نَكِدَ وَأَنْكَادٍ؛ رجل نَكِدَ،
أي: عَسِرَ 1.

وعلى "فِعَالٍ" -بكسر الفاء- نحو: وَجَاعَ، جمع 2 وَجَعٌ، صفة مشبهة من: وَجَعٌ يُوْجَعُ.
وعلى "فُعُلٍ" بضم الفاء والعين نحو: خُشْنٌ، في جمع: خَشْنٌ.

وقد جاء جمعه على "فُعَالِي" -بفتح الفاء- نحو: وَجَاعِي 3 -جمع: وَجَعٌ، وَحَبَاطِي-
جمع حَبِطَ، وهو الذي تنطلق 4 بطنه من أكل التمر، 5 وقيل الماشية التي ينفخ بطنها من
أكل الحندقوق 6، وقيل الباطل 7 [من قولهم: حَبِطَ عمله، أي: بطل] 8.
وَحَذَارِي -جمع حَذَرَ؛ من حذر يحذر.

ويجمع "فُعَلَ" -بفتح الفاء وضم العين- على أفعال، نحو:

يَقْظُ وأَيْقَاطٍ، وباب يَقْظُ يجمع جمع التصحيح، وقل جمع التكسير فيه.

ويجمع فُعُل -بضم الفاء والعين- على أفعال نحو جُنُب وأجناب.

- 1 ذكره الجوهري في صحاحه "نكد": 2/ 545.
- 2 لفظة "جمع" ساقطة من "ق".
- 3 في "ه": وجاع.
- 4 في "ق" "وضع" بدلا من "تطلق".
- 5 ينظر اللسان "حبط": 2/ 755، 756.
- 6 حكاه الجوهري عن ابن السكيت "ينظر الصحاح "حبط" 3/ 1118".
- 7 المصدر السابق.
- 8 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

(444/1)

[جمع التصحيح في الصفات] :

قوله: "ويجمع الجميع 1.....2" إلى آخره 3.

أي 4: ويجمع بالواو والنون جميع الصفات إذا كانت للعقلاء الذكور، نحو: صَعْبُونَ وَحَسَنُونَ وَجُنُبُونَ وَحَذِرُونَ وَنَدَسُونَ.

وأما مؤنث هذه الصفات فلا يجمع إلا بالألف والتاء، نحو عِبَلَةٌ لَصُخْمَةٌ 5 وَحَذِرَةٌ وَيَقْظَةٌ؛ فإنها تجمع على عِبَلَاتٍ وَحَذِرَاتٍ وَيَقْظَاتٍ، إلا باب فَعْلَةٍ، فإنه يجمع أيضا مكسرا على فِعَالٍ، نحو: عِبلة وعِبَالٍ، وَكَمْشَةٌ -لناقة صغيرة الضرع 6- على كِمَاشٍ.

وقد جاء "فِعَل" -بكسر الفاء وفتح العين- في جمع "فِعْلَةٍ" نحو عِلْجٍ، في جمع: عِلْجَةٌ. العِلْجُ: الرجل من كَفَّار العجم 7.

والعِلْج -بفتح الفاء وكسر العين: الرجل الشديد 8.

- 1 في "ه": والجمع يجمع.
- 2 وقام عبارة ابن الحاجب: "ويجمع الجميع جمع السَّلَامَةِ لِلْعُقَلَاءِ الذُّكُورِ، وَأَمَّا مُؤَنَّثُهُ فَبِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لا غير، نحو: عِبَلَاتٍ وَحَلَوَاتٍ وَحَلَوَاتٍ وَحَذِرَاتٍ وَيَقْظَاتٍ، إلا نحو عِبلة كَمْشَةٍ، فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ، وَقَالُوا: عِلْجٌ، في جمع عِلْجَةٍ "الشافية: ص 7".
- 3 إلى آخره: ساقط من "ه".

4 لفظة "أي" ساقطة من "ه".

5 ينظر الصحاح "عبل": 5 / 1756.

6 قاله الجوهري في صحاحه "كمش": 3 / 1018.

7 ويجمع العُلج على: عُلُوج وأَعلاج وعِلْجَة "ينظر المصدر السابق". "علج" 1 / 330.

8 المصدر السابق.

(445/1)

[عود إلى جمع التفسير] :

قوله: "وما زيادته مدّة ثلاثة1...." إلى آخره2.

أي: الثلاثي الذي زيادته مدة ثلاثة، فإن كانت تلك الزيادة ألفا جاء ذلك الثلاثي على فعال -بفتح الفاء [وضمها وكسرها3] .

فإن كان "فعالا" -بفتح الفاء- جمع على "أفعلة" غالبا، نحو: زمان وأزمنة.
وجاء جمعها4 على "فُعَل" -بضم الفاء والعين- نحو: قَدَال -لمؤخر الرأس5- وقُدَل6
وعلى "فِعْلان"، نحو: غَزَال وغِزْلان، وعلى "فُعُول" بضم الفاء نحو: عَنَاق وعُنُوق7.
العَنَاق: أنثى من ولد المعز8.

1 لفظة "ثلاثة": ساقطة من "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَمَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَلَاثَةٌ فِي الْأَسْمِ، نَحْوُ زَمَانٍ عَلَى أَزْمَنَةٍ غَالِبًا وَجَاءَ قُدْلٌ وَغِزْلَانٌ وَعُنُوقٌ، وَنَحْوُ حِمَارٍ عَلَى أَحْمَرَةٍ وَحُمْرٍ غَالِبًا، وَجَاءَ صِيرَانٌ وَشَمَانُلٌ، وَنَحْوُ غُرَابٍ عَلَى أَغْرَبَةٍ وَجَاءَ قَرْدٌ وَغِزْبَانٌ وَزُقَانٌ، وَغِلْمَةٌ وَغِلْمَةٌ قَلِيلٌ وَذُبٌّ نَادِرٌ، وَجَاءَ فِي مُؤَنَّثِ الثَّلَاثَةِ أَعْنَقٌ وَأَذْرُعٌ وَأَعْقَبٌ، وَأَمَكُنْ شَاذٌ. وَنَحْوُ: رَغِيْفٍ عَلَى أَرْغِفَةٍ وَرُغْفَانٍ غَالِبًا، وَجَاءَ أَنْصِبَاءٌ وَفَصَالٌ وَأَفَائِلٌ، وَظُلْمَانٌ قَلِيلٌ، وَرُبَّمَا جَاءَ مَضَاعِفُهُ عَلَى سُرُرٍ، وَنَحْوُ عَمُودٍ عَلَى أَعْمَدَةٍ وَعُمُدٍ، وَجَاءَ قُعْدَانٌ وَأَفْلَاءٌ وَذَنَائِبٌ"
"الشافعية: ص7".

3 في الأصل، "ق": وضم الفاء. وما أثبتناه من "ه".

4 في الأصل: جميعها. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 ينظر الصحاح "قذل": 5 / 1800.

6 ويجمع أيضا على أقذلة. "المصدر السابق".

7 وكذا أعنق. "المصدر السابق".

8 وأيضا العناق: شيء من دواب الأرض كالفهد، وأيضا: الداهية "المصدر السابق".

(446/1)

وإن كان فعلا - بكسر الفاء - يجمع على "أفَعَلَة" و"فُعَل" بضم الفاء والعين غالبا، نحو: حِمَارٌ وَأَحْمَرَةٌ وَحُمُرٌ.

وقد جاء جمعه على "فِعْلَان"، نحو صِيرَانٌ في جمع صَوَارٍ وهو القطيع من البقر، ولوعاء المِسْك 1. وعلى فَعَائِل، نحو: سَمَائِل، في جمع: سَمَال - وهو الخُلُق 2.

وإن كان فعلا - بضم الفاء - يجمع على أَفْعَلَة غالبا، نحو: غُرَابٌ وَأَغْرِبَةٌ [وعلى فعل نحو: قُرَادٌ وَقُرْدٌ] وعلى فعل نحو: قُرَادٌ وَقُرْدٌ، وعلى "فِعْلَان" بكسر الفاء نحو: غُرَابٌ وَغُرَبَان 3.

وعلى "فُعْلَان" - بضم الفاء - نحو رُقَاقٌ - للسكة - 4 وزَقَان.

وجمعه على "فُعَل" - بضم الفاء وسكون العين - نَادِرٌ، نحو: ذُبٌّ في جمع: ذُبَابٌ. وقد جاء الجمع في مؤنث الثلاثي المعنوي على أَفْعَلٌ في فِإْعَالٍ بفتح الفاء وكسرهما وضمهما - نحو: أعنق، في جمع: عَنَاقٌ، وأذُرُعٌ في جمع: ذِرَاعٌ، وأعقُب، في جمع: عُقَابٌ للطير الضاري 5.

1 وقد جمع الشاعر المعنيين في قوله:

إذا لاح الصّوّار ذَكَرْتُ لَيْلَى ... وأذكرها إذا نفخ الصّوّار

"ينظر الصحاح" صور: 2 / 716.

2 ذكره الجوهري "ينظر المصدر السابق" شمل: 5 / 1740.

3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق".

4 ما بين الشرطتين إضافة من "ق"، "ه".

5 ينظر الصحاح "عقب".

(447/1)

ومجيء جمع "فَعَال -بفتح الفاء- من المذكر على "أَفْعُل" شاذ، نحو: أَمْكُنْ في جمع: مَكَان.

وإن كانت تلك الزيادة ياء يجمع 1 ذلك "60" الاسم على "أَفْعِلَّة" و"فُعْل" بضم الفاء وسكون العين -و"فُعْلان" بضم الفاء وسكون العين- غالبا نحو: أَرْغَفَ وَرُغِفَ وَرُغِفَان، في جمع: رَغِيف.

وجاء جمعه على "أَفْعِلَاء"، نحو: أَنْصِبَاء، جمع: نصيب وعلى "فِعَال" -بكسر الفاء- نحو: فِصَال في جمع: فصيل -وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه 2 وعلى "فَعَائِل" -بفتح الفاء- نحو: أفائل، جمع أفيل -وهو صغير الإبل 3، وقيل: هو الواحدة من بنات المخاض فما فوقها 4.

ومجيء "فَعِيل" على "فِعْلَان" -يكسر الفاء وسكون العين- قليل نحو: ظِلْمَان، في جمع: ظَلِيم - وهو الذكر من النعام 5.

وقد يجيء جمع مضاعف "فَعِيل" على: "فُعْل"، نحو: سَرِير وسُرُر. وإن كانت تلك الزيادة واوا جمع ذلك الاسم الذي فيه الواو على "أَفْعِلَّة" و"فُعْل" غالبا، نحو جمع عَمُود على أَعْمِدَة وَعُمُد.

1 لفظة "يجمع" موضعها بياض في "ه".

2 ذكره الجوهري في صحاحه "فصل": 5 / 1791.

3 ينظر الكتاب: 3 / 605، وينظر كذلك: "الصاحح" أفل": 4 / 1623.

4 ذكره الجوهري في صحاحه "أفل": 4 / 1623.

5 ذكره الجوهري "ينظر المصدر السابق" ظلم": 5 / 1978.

(448/1)

وجاء جمعه على "فِعْلَان" نحو: قِعْدَان، جمع قَعُود -وهي الناقة التي يقعد بها الراعي في 1 حاجاته 2. وعلى "أَفْعَال"، نحو: أَفْلَاء في جمع: فَلَو -وهو ولد 3 الجمل الذي يقطم 4، وعلى "فعائل"، نحو ذَنَائِب جمع ذَنُوب -وهو الدلو المألئ "ماء" 5 والفرس الطويل الذَنَب، والنَّصِيب 6.

قوله: "الصفة...." 7.

أي: الصفة في الثلاثي الذي ثلاثة مدة زائدة، فإن كانت تلك 8 المدة ألفا، فإن كانت

تلك الصفة على وزن 9 فَعَال -بفتح الفاء يجمع على "فُعلاء"، نحو: جَبَانٌ وجُبنَاء.

1 لفظة "في" ساقطة من "ق".

2 حكاة الجوهري عن أبي عبيدة "ينظر الصحاح" قعد: 2/ 525.

3 في "ه": الولد.

4 هكذا في النسخ الثلاث. وفي الصحاح: الفُلُوءُ المُهْرُ؛ لأنه يُفْتَلَى، أي: يقطع، "فلا": 6/ 2456.

وفي اللسان: "الفُلُوءُ والفُلُوءُ والفُلُوءُ: الجحش والمُهر إذا فُطِمَ" فلا: 5/ 3469.

5 لفظة "ماء" إضافة من المحقق، يتطلبها المعنى.

6 ذكر ذلك الجوهري في صحاحه "ذنب": 1/ 128، 129.

7 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "الصفة، نحو جَبَانٌ على جُبْنَاء وصُنْعٌ وجِيَادٌ، ونحو كِنَازٍ وهِجَانٌ، ونحو شُجَاعٍ عَلَى شُجْعَاء وشُجْعَانٍ وشُجْعَةٍ، ونحو: كَرِيمٍ على كُرْمَاءٍ وكِرَامٍ ونُذْرٍ وثَنِيَانٍ وخصِيَانٍ وأشْرَافٍ وأَصْدِقَاءٍ وأشْخَعَةٍ وظُرُوفٍ، ونحو: صَبُورٍ على صُبْرٍ غَالِبًا، وعلى وُدْدَاءٍ وأَعْدَاءٍ." الشافية: ص 7.

8 لفظة "تلك" ساقطة من "ه".

9 لفظة "وزن" ساقطة من "ه".

(449/1)

وعلى فُعْل -بضم الفاء والعين- نحو: صَنَاعٌ وصُنْعٌ، يقال: امرأة صَنَاعُ اليَدَيْنِ، أي: حاذقةٌ ماهرةٌ بعمل اليدين¹. وعلى فِعَالٍ نحو: جِيَادٌ في 2 جمع جَوَادٍ -للفرس 3. وقالوا في جمع جَوَادٍ من الرجال: جُودٌ 4، كأنه جمع بضم العين، كقُدْلٍ في جمع قِدَالٍ، ثم سكن. وإن كانت تلك الصفة على وزن فِعَالٍ -بكسر الفاء- تجمع على فُعْلٍ -بضم الفاء والعين- نحو كِنَازٌ وكُنْزٌ، يقال: نَاقَةٌ كِنَازٌ بالكسر: مكتنزة اللحم⁵. وعلى "فِعَالٍ" -بكسر الفاء، نحو: "هِجَانٌ" في المفرد، و"هِجَانٌ" في الجمع؛ فكسرة "هِجَانٌ" في 6 المفرد ككسرة "كِتَابٍ"، وكسرة "هِجَانٌ" المجموع ككسرة "رجال".
وغن كانت تلك الصفة على وزن "فُعَالٍ" -بضم الفاء- يجمع على فُعَلَاءٍ وفُعْلَانٍ بضم الفاء، وفِعْلَانٍ بكسر الفاء نحو: شُجْعَاءٌ 7 وشُجْعَانٌ، في جمع: شُجَاعٍ.
وإن كانت تلك المدة ياء، نحو: فَعِيلٌ، يجمع على: فُعَلَاءٍ وفِعْلَانٍ نحو: كُرْمَاءٍ وكِرَامٍ، في

جمع: كَرِيم. وعلى فُعْل نحو: نُذِر، في جمع: نَذِير. وعلى فُعْل نحو: نُذِر، في جمع: نَذِير.

1 الصحاح "صنع": 3 / 1426.

2 لفظة "في" ساقطة من "ق"، "ه".

3 ينظر الصحاح "جيد": 2 / 461.

4 ينظر المصدر السابق.

5 قاله الجوهري في صحاحه "كنز": 3 / 893.

6 لفظة "في" ساقطة من "ق"، "ه".

7 لفظة "شجعاء" ساقطة من "ق".

(450/1)

وعلى فُعْلان -بضم الفاء- نحو: ثُنَيان، في جمع: ثُنِيّ -وهو من النوق: التي 1 وضعت بطنين، وثُنِيَّها ولدها 2. وعلى فُعْلان نحو: خَصِيان، جمع: خَصِيّ. وعلى أفعال، نحو: أشرف، جمع: شَرِيف. وعلى أفعلاء نحو: أصدقاء، في جمع: صدِيق. وعلى أفعلة، نحو: أشخّة، في جمع: شَحِيج. وعلى فُعُول، نحو: طُرُوف، في جمع: طَرِيف، فإن الطَرِيف يجمع على طُرَفاء وطُراف. وقد 3 قالوا في جمعه: طُرُوف؛ كأنهم جمعوا طُرَفًا بعد حذف الزوائد 4 من طريف. وإن كانت تلك المدة واوا، نحو: فُعُول، يجمع على: فُعُل "61" بضم الفاء والعين - غالباً كـ"صَبُور وصَبُر".

وقد يجمع على فُعلاء، نحو: وَدُود وَوُدَدَاء. وعلى أفعال، نحو عَدُوّ وأَعْدَاء.

قوله: "وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُول...." 5. إلى آخره.

اعلم أن فَعِيلًا إذا كان بمعنى مفعول فقياسه أن يجمع على فَعَلَى

1 في الأصل "الذي". وما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 قاله الجوهري في الصحاح "ثنا": 6 / 2294.

3 لفظة "قد" ساقطة من "ه".

4 في "ق": الزائد.

5 تمام عبارة ابن الحاجب: "وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ بِأَنَّهُ فَعَلَى كَجَزَحَى وَأَسْرَى وَقَتَلَى،

وجاء أسارى، وشذ قُتلاء وأُسرَاء، ولا يجمع جمع التصحيح؛ فلا يُقال: جَرِيحُونَ ولا جَرِيحات، لِيَتَمَيَّزَ عَنِ فَعِيلِ الْأَصْلِ". "الشافعية: ص7".

(451/1)

بفتح الفاء وسكون العين - كجمع جَرِيحٍ على جَرَحَى، وأَسِيرٍ على أُسْرَى، وقَتِيلٍ على قَتَلَى.

وقد جاء جمع "فَعِيل" على وزن: فُعَالَى - بضم الفاء - كأَسَارَى في جمع أسير. وشذ جمع فَعِيلٍ على فُعَلَاء، كجمع 1 قَتِيلٍ وأَسِيرٍ على قُتَلَاء وأُسْرَاء.

ولا يجمع فَعِيل [إذا كان] 2 بمعنى مفعول جمع السلامة؛ فلا يقال: جَرِيحُونَ ولا جَرِيحات حينئذ.

أما امتناع جمعه بالواو والنون فللفرق بين فَعِيلٍ بمعنى مفعول وفَعِيلٍ بمعنى فاعِلٍ؛ فإن الثاني جمع بالواو والنون، نحو: كَرِيمُونَ وظَرِيفُونَ.

وأما امتناع جمعه على جَرِيحات؛ فلأن جريحا إذا كان مذكرا لم يجمع جمع السلامة بالواو والنون، فلو جمع جَرِيحٍ على جَرِيحات لكان للفرع مَزِيَّةٌ على الأصل؛ لأن المذكر أصل والمؤنث فرع.

اعلم أن قوله: "فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ بآبُهِ فَعَلَى" 3 ليس على إطلاقه، بل إذا كان فَعِيلٍ بمعنى مُوجَعٍ أو مُعَاتٍ 4، نحو جَرِيحٍ

1 في "ه": نحو جمع.

2 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

3 المصنف في إطلاقه هذا يحذو حَذُوَ الزمخشري في مفصله؛ يقول الزمخشري: "وأما فَعِيلٍ بمعنى مفعول فبابه أن يكسر على فَعَلَى، كجَرَحَى وقَتَلَى. وقد شذ: قُتَلَاء وأُسْرَاء" "المفصل: ص194". ولم يتعرض ابن الحاجب لهذه العبارة في شرحه على المفصل، لا بالشرح ولا بالتعليق عليها.

4 أي: ما كان متضمنا للآفات والمكارة التي يتعرض لها الأحياء. "ينظر: شرح الشافعية للرضي؛ 2/ 142".

(452/1)

وَجَرَحِي، وَلَذَعِي، وَقَتِيل وَقَتَلِي، وما سوى فَعِيل بمعنى مُوجِع أو مُمَات من فَعِيل بمعنى مفعول ليس يجمع على فَعْلَى، ولا يكاد يوجد ذلك، نحو: نَطِيح بمعنى مَنْطُوح 1 - في: نَعْجَة نَطِيح - ولبن مَذِيق بمعنى مَمْدُوق، وأَجِير بمعنى مَأْجُور، وحليب بمعنى مَحْلُوب وقَضِيب بمعنى مقضوب، أي: بمعنى 2 مقطوع، ونَبِيد بمعنى مَنبُود وطَبِيخ بمعنى مطبوخ ومَخِيض بمعنى ممخوض وفَصِيل بمعنى مفصول، ورجيم بمعنى مرجوم، وحميد بمعنى 3 محمود، وبئر خسيف بمعنى مخسوفة 4. ونحوها لا يستقيم أن يجمع على فَعْلَى ولا على غيره، وإنما يرجع في أمره إلى 5 السماع، نحو: قَضِيب وقُضُب، ونَبِيد وأنْبَدَة 6 وطَبِيخ وطَبَائِخ. قوله: "ونحو مرضى...." 7 إلى آخره.

هذا جواب عن سؤال مقدر. وتقدير السؤال: أن مريضاً بمعنى فاعل؛ لأنك تقول: مَرِضَ فهو مريض، مع أنه جمع على فَعْلَى، وأنت قلت: فَعِيل بمعنى مفعول يجمع على فَعْلَى؟

-
- 1 بمعنى منطوح: ساقط من "ق".
 - 2 بمعنى: ساقطة من "ه".
 - 3 بمعنى: ساقطة من "ه".
 - 4 في الأصل: مخسوف. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 5 في "ق": على.
 - 6 في الأصل: وأنبذ. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 7 تمام عبارة ابن الحاجب: "وَنَحْوُ مَرَضَى مَحْمُولٌ عَلَى جَرَحِي، وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ هَلَكَى وَمَوْتَى وَجَرَّتْ فَهَذَا أَجْدَر" الشافية: ص 6.

(453/1)

وأجاب عنه بأن مريضاً 1 محمول على باب جريح لموافقته إياه في المعنى؛ لأن المريض في المعنى لمن أصابه داء، كما أن الجريح 2 لمن أصابه جُرح. وإذا حملوا على باب جريح بمعنى مفعول باب هَالِك، ومَيّت، وأَجْرَبَ جمعوها على هَلَكَى ومَوْتَى وَجَرَحِي؛ لموافقتهما إياه 3 في أصل المعنى 4 من حيث إنها كانت لمن أصابه ضرر من هلاك وموت وجرب، فأشبهه من أصابه جُرح، فحمل مريض على جريح بمعنى

مفعول أولى من حمل هالك وميت وأجرب عليه؛ لموافقة مريض جريحا في المعنى والزنة، وموافقة هالك وميت وأجرب إياه في المعنى، لا في الزنة.
 قوله: "كما حملوا أَيْامِي وَيَتَامَى عَلَى وَجَاعِي وَحَبَاطِي".
 اعلم "62" أن حق فَعَالَى أن يكون فَعَلَاء، نحو: صَحَارَى في جمع صحراء، ثم جمع فَعْلَان على فَعَالَى؛ للمشابهة التي بين أَلَف فَعَلَاء والألف والنون التي في فَعْلَان، ثم حُمِلَ 5 فِعْل على فَعْلَان في جمعه على فَعَالَى؛ لموافقتهما في كونهما صفة لفعل، نحو عَطِشَ، فهو عَطِش وعَطُشَان، وَغَرِثَ فهو غَرِثٌ وَغَرِثَان،

- 1 في الأصل، "ق": مريض والصحيح ما أثبتناه من "ه"، إلا إذا حمل على الحكاية.
- 2 في الأصل، "ق": جريح. وما أثبتناه من "ه".
- 3 في الأصل "إياها". والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 4 في "ه": معناه.
- 5 في "ق": "فحمل" بدلا من "ثم حمل".

(454/1)

وَصَدِيٍّ فهو صَدٍ وَصَدْيَان، فجمع عَطِش وعَطُشَان على 1 عَطَاشِي ثم جمع فِعْل الذي ليس معه فَعْلَان على فَعَالَى، نحو: وَجِع وَحَبِط فإنه يجمع على وَجَاعِي 2 وَحَبَاطِي ثم حُمِلَ فِعِيلٌ وَفَعِيلٌ على فِعْل في جمعه على فَعَالَى، نحو: أَيْامِي وَيَتَامَى، في جمع: أَيْمٍ وَيَتِيمٍ لتقاربهما في الوزن -إلا 3 بزيادة الياء، ولموافقة الأَيْم واليتيم لَوَجِع وَحَبِط [في كون الأَيْمَة واليُتِيم 4] آفة في الأَيْم واليتيم.

اعلم أنه لو قال: وحملوا أَيْمًا وَيَتِيمًا على وَجِع وَحَبِط لكان أولى.
 قوله: "المؤنث...." 5. أي: المؤنث من باب ما ثلثه مدة في الصفات؛ فإن فَعِيلَة منه تجمع على فِعَال -بكسر الفاء- وَفَعَائِل؛ كجمع 6 صَبِيحَة على صَبَاح وَصَبَائِح.
 وقد جاء جمع فَعِيلَة على فَعَلَاء، نحو: خُلَفَاء، في جمع: خَلِيفَة، فكأنهم جعلوه خَلِيفًا كَشَرِيف.

- 1 في الأصل: "عطاش". والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 2 في "ه": وجاع.

3 في الأصل، "ه": لا. والصحيح ما أثبتناه من "ق".

4 في "ق": "في كونهما" موضع ما بين المعقوفتين.

5 تمام عبارة ابن الحاجب: "المؤنث؛ نَحْوُ صَبِيحَةٍ عَلَى صَبَاحٍ وَصَبَائِحَ وَجَاءَ: خُلَفَاءُ،

وَجَعَلَهُ جَمَعَ خَلِيفٍ أَوَّلَى، وَنَحْوُ عَجُوزٍ عَلَى عَجَائِزٍ".

"الشافعية: ص7".

6 في "ق": نحو.

(455/1)

وقال قوم: إنه جمع خَلِيفٍ، وأما خَلِيفَةٌ فجمعها خَلَائِفُ 1.

وقال المصنف: "هذا أولى"؛ لاستبعاد أن تجمع فَعِيلَةٌ عَلَى فُعْلَاءٍ؛ لكثرة جمع فعيل على فُعْلَاءٍ نحو كُرَمَاءٍ وَطُرَفَاءٍ، في جمع كَرِيمٍ وَطَرِيفٍ.

وقالوا ليس في المؤنث فعلاء إلا: فَقِيرَةٌ من نسوة فَقَرَاءٍ، وَسَفِيهَةٌ من نسوة سُفَهَاءٍ، وأما أَصْدِقَاءُ وَأَغْنِيَاءُ وَأَصْفِيَاءُ فخاص بالمذكر.

ويُجمع فَعُولُ المؤنث، في الصِّفَةِ، على: فَعَائِلٍ، نحو عَجَائِزٍ في جمع: عَجُوزٍ.

وإنما لم يذكر المصنف جمع فَعَالَةٍ وَفَعَالَةٍ وَفَعَالَةٍ في الصفات لعدم مجيئها.

اعلم أنه لم يتعرض لفَعُولُ المذكر ولم ييسط في فَعُولُ المؤنث أيضا، لكن يجب أن تعلم أن "فَعُولُ" 2 إذا كان وصفا يستوي فيه المذكر والمؤنث، فإن كان مذكر يجمع على فُعُلٍ فحسب، كَصَبُورٍ وَضُبُرٍ، وَغُدُورٍ وَغُدُرٍ، وَغُقُورٍ وَغُقُرٍ، وإن كان مؤنثا يجمع على فُعُلٍ وَفَعَائِلٍ، نحو: عَجُوزٍ وَغُجُزٍ وَعَجَائِزٍ، وَقُلُوصٍ 3 وَقُلُصٍ

1 قال سيبويه: "وقالوا: خليفة وخلائف فجاءوا بها على الأصل وقالوا خلفاء من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر، فحملوه على المعنى، وصاروا كأنهم جمعوا خليف حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير". "الكتاب: 3/ 636".

2 في الأصل، "ق": فعول. وما أثبتناه من "ه".

3 الْقُلُوصُ من النوق: الشابة، وهي بمنزلة الجارية من النساء "قاله الجوهري في صحاحه "قلص": 3/ 1054".

(456/1)

وقَلَّأَص، وَسَلُّوب وَسَلُّب وَسَلَّاب. قال سيبويه: "وقد يستغنى ببعض من 1 هذا عن بعض" 2؛ نحو: صَعَائِد في جمع صَعُود [و] 3 لا يقال صُعْد، ويقال: عُجِّل ولا يقال عَجَّال في جمع عَجُول.

1 لفظة "من" ساقطة من "ه".

2 الكتاب: 3 / 636.

3 الواو إضافة من "ق"، "ه".

(457/1)

[جمع فاعل الاسم] :

قوله: "فاعل الاسم...." إلى آخره 1.

اعلم أن فاعلا 2 إذا كان اسما يجمع على فَوَاعِل، نحو: كَوَاهِل، في جمع كَاهِل - وهو ما بين الكتفين 3- وجاء جمعه على فُعْلَان، بضم الفاء وسكون العين، وفُعْلَان، بكسر الفاء وسكون العين، نحو: حُجْرَان، في جمع حَاجِر، وهو ما يمسك الماء عند شفه الوادي 4، وَجْنَان، في جمع جَان - وهو أبو الجن 5.

قوله 6: "المؤنث...." 7.

أي: جمع المؤنث من باب "فاعل" الاسم إذا كان مؤنثا بالتاء على وزن "فَوَاعِل"؛ فإن فاعلة إذا كانت اسما تجمع على فَوَاعِل، نحو: كَاتِبَةٌ وَكَوَاتِب. والكاتِبَةُ من الفرس: مقدم المنسج حيث تقع عليه يد الفارس 8 "63".

1 تمام عبارة ابن الحاجب: "وَفَاعِلٌ الاسم، نَحْو: كَاهِلٍ، عَلَى كَوَاهِل، وَجَاء: حُجْرَان وَجْنَان". "الشافعية: ص 7".

2 في "ق"، "ه": "فاعل".

3 ينظر الصحاح "كهل": 5 / 1814.

4 وفي اللسان: الحاجز بين الشيئين "حجز: 2 / 786".

5 ينظر المصدر السابق "جنن": 5 / 2094.

6 قوله: ساقطة من "ه".

7 تمام عبارة ابن الحاجب: "وَالْمُؤَنَّثُ نَحْوُ كَاتِبَةٍ عَلَى كَوَاتِب، وَقَدْ نَزَّلُوا فَاعِلَاءَ مَنْزِلَتِهِ

فَقَالُوا: قَوَاصِعٌ وَنَوَافِقٌ وَدَوَامٌ وَسَوَابٌ " الشافية: ص 7".
8 ذكر ذلك الجوهري في صحاحه "كتب": 1 / 210.

(458/1)

وقد نزلوا "فاعلاء" الذي هو المؤنث بالألف منزلة "فاعلة" المؤنث بالتاء في جمعه على "فواعل"، فجعلوا ألفي التانيث بمنزلة تاء التانيث، فقالوا في جمع قاصعاء: قَوَاصِعٌ وفي جمع نافقاء: نَوَافِقٌ، وفي جمع داء: دَوَامٌ، على وزن: فَوَاعِلٌ.
والقاصعاء: حُجْرٌ من جِحْرَةِ اليربوع، وهو الباب الذي يقصع فيه؛ أي: يدخل فيه 1.
والتافقاء: إحدى جِحْرَةِ اليربوع، يكتُمها ويُظهر غيرها ويَعِدُّها لهربه، وهو يرققه، فإذا أُتِيَ من قبل القاصعاء ضرب التافقاء برأسه وخرج منه 2.
والدَّاءِء - بالمد، وتشديد الميم -: إحدى جِحْرَةِ اليربوع التي يدمها بالتراب؛ أي: يطلي رأسها به 3.

وفي جمع سايباء: سَوَابٌ، كجَوَارٍ.
والسَّايِبَاء: المشيمة 4 التي تخرج مع الولد 5.

-
- 1 ذكره الجوهري في صحاحه "قصع": 3 / 1266.
 - 2 المصدر السابق "نفق": 4 / 1560.
 - 3 المصدر السابق "دمم": 5 / 1921.
 - 4 في الأصل: المسيبة. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 5 والسايباء: أيضا: النتاج. وكذا: إذاكثر نسل الغنم فهي السايباء. "كل ذلك ذكره الجوهري في صحاحه "سبا" 6 / 2372.

(459/1)

[جمع فاعل الصفة] :

قوله: "الصفة...." إلى آخره 1.

يعني إن كان "فاعل" صفة تجمع على "فُعَل" و"فُعَال" غالبا، كما يجمع جاهل على جُهَل وجُهَّال.

ويجمع على "فَعَلَّة" كثيرا كَفَسَقَة، في جمع: فاسِق. وعلى "فَعَلَة"2 في المعتل 3 العين، نحو: قُضَاة، في جمع: قاض.
وعلى "فُعِل"، نحو: بُزِل، في جمع: بازل -وهو البعير الذي طعن في السنة التاسعة4-
وعلى "فُعِلَاء"، نحو: شُعْرَاء، في جمع: شاعِر. وعلى "فُعْلَان" -بضم الفاء وسكون العين- نحو: صُحْبَان، في جمع: صاحب. وعلى "فِعَال" -بكسر الفاء- نحو: تِجَار، في جمع: تاجر -وهو الذي يَتَجَر، أو 5 بائع الخسر؛ فإن العرب تسمي بائع الخمر تاجرا6.
وعلى "فُعُول" -بضم الفاء7

- 1 تمام عبارة ابن الحاجب: "الصِّفَة، نحو جاهِل عَلَى جُهْل وَجُهَّال غَالِبًا، وَفَسَقَة كَثِيرًا وَعَلَى قُضَاة فِي الْمَعْتَل اللَّام، وَعَلَى نُزْل وَشُعْرَاء وَصُحْبَان وَتِجَار وَفُعُول، وَأَمَّا فَوَارِس فَشَاذٌ". "الشافية: ص7".
- 2 في الأصل، "ق": فعاة. وما أثبتناه من "ه".
- 3 في "ه": معتل.
- 4 ذكره الجوهري في الصحاح "بزل": 4 / 1633.
- 5 في "ه": أي.
- 6 قاله الجوهري في الصحاح "تجر": 2 / 600.
- 7 في الأصل، "ق": بفتح الفاء. والصحيح ما أثبتناه من "ه".

(460/1)

نحو قُعود، في جمع قَاعِد. والقاعد من النخل: الذي تناله اليد1.
وأما مجيء جمع "فاعل" للمذكر العاقل في الصفات على "فواعل" فشاذ، نحو فَوَارِس2، جمع فارس؛ لأنه لا يقال: فارسة؛ و3 لأنه لا يكاد أن يذكر موصوفه فجرى مجرى الأسماء.
وكذا: نَوَاكِس وَسَوَابِق وَهَوَالِك، في جمع: ناكِس، وسابق وهالك كقول الفرزدق4:
9
وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ... خُضِعَ الرِّقَابُ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ5
أي: مطأطئ الرؤوس، إجلالا له6.
وكقول الآخر:

1 ذكره الجوهري في الصحاح "قعد": 2 / 525.

2 في "ق": الفوارس.

3 الواو ساقطة من "ه".

4 الفرزدق: هو أبو فراس، همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، البصريّ.

5 البيت من الكامل، قاله الفرزدق، ضمن قصيدة يمدح بها آل المهلب وخص من بينهم ابنه يزيد، وكان يزيد هذا والياً على خراسان من قبل بني أمية. والبيت في ديوانه ص 376.

وينظر في هذا الشاهد: "الكتاب: 3 / 380، والمقتضب: 1 / 121، 2 / 19"، والمنقوص والممدود، للفراء: 131، والصحاح "نكس" 3 / 896، وشرح أدب الكاتب ص 25، وابن يعيش: 5 / 506، شرح الشافية للرضي: 2 / 153 "رقم 64"، واللسان "نكس": 6 / 4540، وشرح شواهد الشافية: 142، "رقم 74"، والخزانة: 1 / 204 "رقم 30".

والشاهد فيه: جمع "ناكس" صفة العاقل على نواكس ضرورة.
6 إجلالا له: ساقط من "ق".

(461/1)

10

وَأَيَّقَنْتُ أَيَّ عِنْدَ ذَلِكَ تَأْتِرُ ... غَدَاتِيذٍ أَوْ هَالِكٍ فِي الْهَوَالِكِ 1

قيل: في الأخير نظر؛ لجواز أن يكون جمع هالكة، تقديره:
في المنهج الهالك.

قال ابن 2 القطاع في كتاب الأبنية: "يجمع" 3 صاحب على صواحب".

وإذا كان فاعل 4 وصفا لغير عاقل جمع قياسا على فواعل، نحو: صاهل وصواهل، وحاجب العين وحواجب، وشارب وشوارب، وساعد وسواعيد، وناظر ونواظر، وغارب - لما بين السنام والعنق 5 وغوارب، وحارك 6 - للكاهل - وحوارك 7، 8، وشامخ وشوامخ 9.

- 1 هذا بيت من الطويل نسبة الجوهري في صحاحه لابن جُذُل الطَّعَان، رواية عن أبي عمرو بن العلاء، وتابعه في ذلك صاحب اللسان. وقبله:
تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله ... إلى مالِك أعشُو إلى ذِكر مالِك
ينظر فيه: الصحاح "هلك" 4 / 1617، واللسان "هلك" 6 / 4686، والشاهد في قوله: "أو هالك في الهوالك"، حيث جمع "هالك" على "هوالك" ضرورة.
- 2 في الأصل: بين. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 3 لفظة "يجمع": من "ق"، "ه".
- 4 في "ق"، "ه": الفاعل.
- 5 ذكره الجوهري في صحاحه "غرب": 1 / 193.
- 6 في "ق": وجاذي.
- 7 في "ق": وجواذل.
- 8 ينظر الصحاح "حرك" 4 / 1579، اللسان "حرك": 2 / 844.
- 9 في الأصل: سامج وسوامج. تحريف.

(462/1)

قوله: "المؤنث نحو نائمة على نوائم".
أي: فاعل 1 إذا كان مؤنثاً يجمع على فواعل وفُعَل، سواء كان بالتاء، نحو: نائمة، ونوائم 2 ونوَم، أو كان بغير التاء كحائض وحوائض وحيَّض.

-
- 1 في "ق"، "ه": الفاعل.
 - 2 لفظة "نوائم" ساقطة من "ق".

(463/1)

[جمع ما آخره ألف التأنيث] :
قوله: "المؤنث بالألف رابعة 1...." إلى آخره 2.
أي: ويجمع الاسم المؤنث بالألف المقصورة إذا كانت رابعة على فِعال -بكسر الفاء-
نحو: إناث، جمع أنثى. وبالألف الممدودة إذا كانت رابعة، نحو: فَعَلَاء، على: فَعَالِي،

نحو:

صَحْرَاء "64" وصَحَارِي.

وتجمع الصفة المؤنثة 3 بالألف المقصور إذا كانت رابعة وكانت تلك الصفة على وزن "فَعْلَى" 4 -بفتح الفاء- على "فِعَال" نحو: عَطَشَى وَعِطَّاش. وإن كانت على وزن "فُعْلَى" -بكسر الفاء- يجمع على "فَعَالَى" نحو حَرَمَى وَحَرَامَى. والحَرَمَى: ناقة تشتهي الفحل 5.

- 1 لفظة "رابعة" ساقطة من "هـ" -وفي الأصل، "ق": رابعا. وما أثبتناه من متن الشافية.
- 2 عبارة ابن الحاجب بتمامها "المؤنثُ بِالْأَلِفِ رَابِعَةٌ: نَحْوُ أُنْثَى عَلَى إِنَاثٍ، وَنَحْوُ صَحْرَاءَ عَلَى صَحَارِي، وَالصِّفَةُ نَحْوُ عَطَشَى عَلَى عِطَّاشٍ، وَنَحْوُ حَرَمَى عَلَى حَرَامَى، وَنَحْوُ بَطْحَاءَ عَلَى بَاطِحٍ، وَنَحْوُ عُشْرَاءَ عَلَى عِشَارٍ، وَفُعْلَى أَفْعَلُ كَالصُّغْرَى عَلَى الصُّغَرِ، وَبِالْأَلِفِ خَامِسَةٌ نَحْوُ حُبَارَى عَلَى حُبَارِيَّاتٍ". "الشافية: ص 7".
- 3 في النسخ الثلاث: المؤنث. وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى.
- 4 في "هـ": فعل.
- 5 ينظر الصحاح "حرم": 5 / 1896.

(464/1)

وتجمع الصِّفَةُ المؤنثة بالألف الممدودة إذا كانت رابعة وكانت على وَن فَعْلَاءَ -بفتح الفاء وسكون العين- أو فُعْلَاءَ -بضم الفاء وفتح العين- على "فِعَال" كَبَطْحَاءَ عَلَى بَاطِحٍ. والبطحاء: سَيْلٌ واسع فيه دِقَاقُ الحصى. ومنه بَطْحَاءُ مكة 1. وعُشْرَاءَ عَلَى عِشَارٍ. والعُشْرَاءُ: صفة الناقة التي أْتَتْ عليها من يوم أُرْسِلَ عليها الفحل عشرة أشهر، ويبقى لها هذا الاسم إلى وقت الولادة 2.

وإن كانت الصفة التي أُلِفَ تأنيثها المقصورة رابعة فُعْلَى -بضم الفاء وسكون العين- الذي مذكرها 3 أَفْعَلُ يجمع على "فُعَل" نحو: صُغْرَى عَلَى 4 "صُغَر" وَفُضِّلَى عَلَى "فُضِّل" ولو قَدِمَ هذا على الممدودة كان أنسب.

ويجمع المؤنث بالألف خامسة بالألف والتاء، نحو: حُبَارَى، على: حُبَارِيَّات.

ذكر في الصحاح أن حُبَارَى: طائر يقع 5 على الذكر والأنثى واحدها وجمعها سواء، وإن شئت قلت في الجمع حُبَارِيَّات.

-
- 1 ذكره الجوهري في صحاحه "بطح": 1 / 356.
 - 2 ينظر المصدر السابق "عشر": 2 / 747.
 - 3 في النسخ الثلاث: مذكرة. وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى.
 - 4 في الأصل: "في". وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 5 في الأصل "يرتفع". والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه"، لموافقه ما في الصحاح.

(465/1)

وذكر أيضا 1 أن ألفه ليست 2 للتأنيث ولا للإلحاق، وإنما بُني الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تصرف في معرفة ولا نكرة؛ أي: لا ينون.

وقال الصنعاني: إنه سَهُو منه؛ لأن الألف التي فيه للتأنيث كشكاعى -لَبَّتْ 3- وُسْمَانِي -لطائر 4.

والدليل على أنها للتأنيث أنها 5 لو لم تكن للتأنيث لانصرفت.

-
- 1 في الصحاح "حبر": 2 / 621.
 - 2 في النسخ الثلاث: ليس. والصحيح ما أثبتناه.
 - 3 وهو نبت يُتداوى به "ينظر الصحاح "شكع": 3 / 1238.
 - 4 ينظر المصدر السابق: سمن: 5 / 2138.
 - 5 "أنها" ساقطة من "ق".

(466/1)

[جمع أَفْعَل: اسما وصفة]

قوله: "وَأَفْعَل: الاسم كيف تصرّف 1...." إلى آخره 2.

اعلم أن أَفْعَل إذا كان اسما كيف تصرّفت 3 حركاته من أَفْعَل وإفْعَل وأَفْعَل: يجمع على "أفاعِل" نحو جمع أَجْدَل وأَخْوَص -علما- وإصبع، على: أَجَادِل وأَحَاوِص وأَصَابِع.

وإنما جمع أَخْوَص -علما- على خَوْص مع أنه لا يجمع أَفْعَل على فُعْل إلا إذا كان وصفا وهو ليس بوصف حينئذ، نظرا إلى الوصفية الأصلية.

وإنما ذكر أن جمع أحوص على أحاوص مع استغنائه عنه بذكر أجدل، ليذكر بعده أنه يجمع على فُعل أيضا، إذا كان علما، نظرا إلى الوصفية الأصلية، كقول الأعشى 4.

1 كيف تصرف: ساقطة من "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَأَفْعَل: الاسمُ كَيْفَ تَصَرَّفَ، نَحْوُ أَجْدَلَ وَإِصْبَعَ وَأَحْوَصَ، عَلَى: أَجَادِلَ وَأَصَابِعَ وَأَحَاوَصَ، وَقَوْهُمْ: حُوصَ لِلْمَحِ الوَصْفِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَالصِّفَةِ نَحْوُ أَحْمَرَ عَلَى حُمَرَاتٍ وَحُمْرٍ، وَلَا يُقَالُ: أَحْمَرُونَ لِتَمَيِّزِهِ عَنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَلَا حُمَرَاوَاتٍ لِأَنَّهُ فَرْعُهُ، وَجَاءَ الْحُضْرَاوَاتُ لِغَلَبَتِهِ اسْمًا، وَنَحْوُ الْأَفْضَلِ عَلَى الْأَفْضَلِ وَالْأَفْضَلَيْنِ" الشافية: ص7.

3 كيف تصرف: ساقطة من "ه".

4 وهو ميمون بن قيس، ولد في قرية منفوحة -وهي الآن حي في الرياض- في قومه بني قيس بن ثعلبة، وهم بطن من بطون بكر بن وائل بن ربيعة عرفوا بالفصاحة فنشأ على فصاحتهم، وكان أعشى العينين فلقب بالأعشى، وكني بأبي بصير تفاؤلا له بشفاء بصره، توفي سنة 629هـ. "ينظر في ترجمته وأخباره: الأغاني: 9/ 104-125".

(467/1)

"11"

أَتَانِي وَعِيدَ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ ... فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ تَهَيَّتِ الْأَحَاوِصَا1
وذلك أنه قد كان هجا علقمة بن غلثة بن عوف بن الأحوص ومدح عامر بن الطفيل فتوعده بالقتل فقال ذلك.

وأراد بالأحاوص: من ولده الأحوص، وهم: عوف بن الأحوص وعمرو بن الأحوص، وشريح بن الأحوص.

وأفعل إذا كان صفة يجمع على فُعْلان -بضم الفاء وسكون العين- وعلى فُعل -بضم الفاء وسكون العين- نحو أحمر: حُمُرَانٍ وَحُمْرٍ.

ولا يجمع باب "أحمر" بالواو والنون؛ فلا يقال: أحمرُونَ 2 للفرق بين أفعل للتفضيل، وبين أفعل [الذي هو الصفة لغير

1 هذا بيت من الطويل، من قصيدة طويلة، وهي في ديوانه "ص99، 100".

2 وأراد بالحوص والأحوص: أولاد الأحوص بن جعفر، الذي ذكرهم ركن الدين.
والأحوص: اسمه ربيعة بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة وسمي
الأحوص لضيق كان في عينيه.
ينظر في الشاهد: الصحاح "حوص": 3/ 1034، وتهذيب إصلاح المنطق: 2/ 313،
والمفصل "ص195"، والإيضاح في شرح المفصل: 1/ 547 "رقم 169"، واللسان
"حوص": 2/ 1050، وشرح الشافية للجاربردي: 1/ 146، وشرح شواهد الشافية
للبيгдаدي ص144 "رقم 76".
والشاهد في قوله: "الحوص"، "والأحوص"، حيث جمع الأحوص على الحوص بالنظر
إلى كونه وصفا في الأصل، وجمعه على الأحاص بالنظر إلى الاسمية.
2 في "ه": أحمرين.

(468/1)

التفضيل، فإن] 1 أفعال التفضيل يجمع بالواو والنون، نحو: "أفضلون".
ولا يجمع باب "حمراء" بالألف والتاء؛ فلا يقال حمراوات؛ لأن جواز جمع المؤنث
بالألف والتاء فرع جواز جمع مذكره بالواو والنون، لكون المؤنث فرع المذكر، وامتناع
أن يكون للرفع مَرَبَّةٌ على الأصل.
وإنما جمع خضراء "65" على الخضراوات مع كونها مؤنث الأخضر، وامتناع: أخضرون
لغلبة استعماله "اسما" 2 من غير النظر إلى أنها وصف لموصوف، فجمعوها جمع الأسماء
وجمع أفعال التفضيل مكسرا على أفاعل 3 ومصححا على الأفعليين، نحو الأفضل 4،
والأفاضل، والأفضليين.

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 لفظة "اسما" من "ه".

3 في الأصل: "فاعل": والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 لفظة "الأصل" ساقطة من "ه".

(469/1)

[جمع فَعْلَان: اسما وصفة]

قول: "و1 نحو شيطان...." إلى آخره2.

يعني أن الاسم الذي لحقه الألف والنون، نحو: فَعْلَان، إن كان اسما يجمع على فَعَالِينَ كيف تصرّف حركاته3، نحو: شيطان وشياطين، وسُرحان -للدُّب4- وسراحين، وسُلطان وسلاطين.

وقد جاء جمعه على فِعَال -بكسر الفاء- سُرحان وسِراح. وإن كان صفة يجمع في الأكثر على فِعَال -بكسر الفاء- وعلى فَعَالِي -بفتح العين- نحو: غَضَبَان، وغَضَاب، وسُكْرَان، وسُكَارِي. وقد جاء جمع أربع كلمات على وزن فُعَالِي -بضم الفاء- وإن كان الأصل فيه الفتح نحو: كَسْلَان وكُسَالِي، وسُكْرَان وسُكَارِي، وعَجْلَان وعُجَالِي، وغَيْرَان وغُيَارِي.

1 الواو ساقطة من "ق".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَنَحْوُ شَيْطَانٍ وَسُلْطَانٍ وَسِرْحَانٍ عَلَى شَيْاطِينٍ وَسُلَاطِينٍ وَسِرَاحِينَ، وجاء سِرَاح، والصفة نَحْوُ غَضَبَانٍ عَلَى غَضَابٍ وَسُكَارِي، وَقَدْ ضُمَّتْ أَرْبَعَةُ كُسَالِي وَسُكَارِي وَعُجَالِي وَغُيَارِي".
"الشافية: ص7".

3 المقصود بعبارة "كيف تصرف حركاته": مهما تغير حركات أوله، فتحة كانت أو ضمة أو كسرة.

4 للدُّب: ساقطة من "ه".

(470/1)

قوله: "فَيُعِل...." إلى آخره1.

أي: الاسم الذي على وزن "فَيُعِل" يجمع على "أفعال" نحو: مَيّت وأموات، وعلى "فِعال" بكسر الفاء، نحو: جَيّد وجِياد، وعلى "أَفْعلاء"، نحو يَيّن وأَبِينَاء -والْيَيّن: الرجل الفصيح2- وهَيّن وأَهْوَنَاء3.

وجاء أَجْوَدَاء في جَيّد.

قوله: "ونحو شَرَابُون...." إلى آخره4.

اعلم أن فَعَالًا -بفتح الفاء- وفُعَالًا -بضم الفاء وتشديد العين- وفَعِيلًا -بكسر الفاء

وتشديد العين- ومفعولا ومفعلا جمعت السلامة بالواو والنون نحو "شَرَّاب" على "شَرَّابون"، و"حُسَّان" على "حُسَّانون"، و"فَسَّيق" على "فَسَّيقون" و"مضروب" على "مضروبون" و"مكرم" على "مُكْرَمون"، و"مُكْرَم" اسم مفعول على "مُكْرَمون" واستغنى فيها بجمع التصحيح على 5 جمع التكسير.

1 تمام عبار ابن الحاجب: "وفَعِلَ نَحْوُ مَيِّتَ عَلَى أَمْوَاتٍ وَجِيَادٍ وَأَبْنَاءَ".
"الشافية: ص 7".

2 ينظر الصحاح "بين": 5/ 2082.

3 في الأصل: أهيناء. وما أثبتناه من "ق"، "ه" هو المناسب للشرح.

4 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "ونحو: شَرَّابُون، وَحُسَّانُون، وَفَسَّيقُون وَمَضْرُوبُون، مُكْرَمُون، وَمُكْرَمُونَ اسْتُغْنِيَ فِيهَا بِالصَّحِيحِ. وَجَاءَ عَوَاوِيرَ وَمَلَاعِينَ وَمِيَامِينَ وَمَشَائِيمَ وَمِيَاسِيرَ وَمَقَاطِيرَ وَمَنَاقِيرَ وَمَطَافِلَ وَمَشَادِينَ. "الشافية: ص 7".
5 في الأصل: "على". والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

(471/1)

وقد جاء جمعها مكسرا قليلا، نحو "عَوَاوِيرَ" في جمع: عَوَارٍ وهو: الحُطَّاف، والجَبَان، والرَّمَدُ 1.

2 نحو: "ملاعين" في جمع: ملعون، و"ميامين" في جمع: ميمون، و"مشائيم" في جمع مشئوم، و"مياسير" في جمع ميسور -لضد المعسر 3- و"مقاطير" في جمع مفطر -لضد الصائم- و"مناكير" في جمع مُنْكَر -وهو اسم ملك، واسم مفعول أنكر أيضا- ومطافل، في جمع: مطفل -وهو الطيبة أو الناقة التي معها ولدها وهي قريبة العهد بالنتاج 4، ويقال في جمعها أيضا مطافيل 5.
ومشادين، في جمع: مُشَدِّن -وهي الطيبة التي قوي ولدها 6 ويقال في جمعها أيضا: مشادين 7.

اعلم أنه لو قال: ما أوله ميم زائدة من الصفات على أي وزن كان يستغنى بتصحيحه عن تكسيه إلا مُفْعَلَا المخصوص بالمؤنث [كان أولى] 8 ليشمل نحو: معلّم ومعلّم ومقاتل ومقاتل؛ فإنه

- 1 ذكره الجوهري في صحاحه "عور": 2 / 761.
- 2 الواو ساقطة من "ق".
- 3 في الأصل "ه": المعسور. وما أثبتناه من "ق".
- 4 قاله الجوهري في الصحاح "طفل": 5 / 1751.
- 5 ينظر المصدر السابق.
- 6 ينظر المصدر السابق "شدن": 5 / 2144.
- 7 المصدر السابق.
- 8 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

(472/1)

يجمع جمع السلامة ولا يكسر، [ويخرج عنه1] نحو: مُشْدِن، ومُطْفِل ومُرْضِع ومُتَل، ونحوها مما هو على وزن مُفْعِل مخصوص بالموث، فإنه يكسر على مفاعل قياسا غير مقصور على السماع، نحو: مشادن ومطافل ومراضع ومتال.

1 في "ق": "وإن" موضع ما بين المعقوفتين.

(473/1)

[تكسير الرباعي والمشبّه به] :

قوله: "والرباعي نحو جَعْفَر...." إلى آخره1.

اعلم أن الرباعي كيف ما تصرف2 حركاته يجمع على فعال قياسا مطردا، فيقال في جمع: جَعْفَر وزَبْرَج وِدْرَهَم وقَمْطَر وجُحْدَب3 "66": جَعَاْفِر وزَبَارَج ودِراهم وقماطر وجُخادِب.

فإن كان قبل آخر الرباعي المزيد عليه مدة انقلبت ياء لكسرة ما قبلها نحو: قِرْطاس وقراطيس.

وكذلك كل ما كان على زنة الرباعي سواء كان ملحقا بالرباعي نحو: كَوْكَب، أو غير ملحق به مع زيادة غير مدة، نحو جَدُول4.

وتَنْضُب يجري مجرى الرباعي في الجمع، نحو: كَوْكَب وكَوَاكِب وجَدُول وجَدَاوِل، وعِثِير

للغبار 5 وعثاير، وتَنْضُب -لشجر 6 وتَنَاضِب ومَدْعَس - للرمح؛ لأنه يدعس به 7 - ومَدَاعِس.

1 تمام عبارة ابن الحاجب: "وَالرُّبَاعِيُّ نَحْوُ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَى جَعَاظٍ قِيَاسًا، وَنَحْوُ قِرْطَاسٍ عَلَى قِرَاطِيسٍ، وَمَا كَانَ عَلَى زَنْتِهِ مُلْحَقًا أَوْ غَيْرَ مُلْحَقٍ بِغَيْرِ مَدَّةٍ أَوْ مَعَهَا يَجْرِي مَجْرَاهُ نَحْوُ كَوَكَبٍ وَجَدُولٍ وَعَثِيرٍ وَتَنْضُبٍ وَمَدْعَسٍ".
"الشافعية: ص 7".

2 في "ه": تصرف.

3 الجُحْدَب: الجمل الضخم. "ينظر الصحاح "جخدب": 1 / 97".

4 في الأصل: "أجدل" والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 ينظر الصحاح "عثر": 2 / 736.

6 وهو شجر تتخذ منه السهام. ينظر المصدر السابق "نضب": 1 / 226.

7 ينظر المصدر السابق: "دعس": 3 / 929.

(474/1)

وإنما قال: بغير مدة -أي: لم يكن في غير المدة- احترازا به عن مثل: فاعل وفعل

وفعل؛ فإن جمعه على ما تقدم لا على جمع الرباعي.

قوله: "وقرواح....." إلى آخره 1.

اعلم أن الثلاثي إذا كان ملحقا بالرباعي وزيد فيه بعد الإلحاق ألف، نحو: قِرْوَاح -

للناقة الطويلة 2 أو الأرض البارزة للشمس التي لم يختلط بها شيء 3 - ونحو قِرْطَاط -

للبردة 4، أو كان غير ملحق به، لكن يكون فيه زيادة تكون بها على وزن الملحق

بالرباعي، نحو: مِصْبَاح؛ فإنه يجمع على: قَرَاوِيح وقَرَاطِيط ومَصَابِيح؛ بقلب الألف ياء

لكسرة ما قبلها؛ فإن القِرْوَاح من القرح، والقِرْطَاط من القُرْط، والمصباح من الصَّبَح.

وفي عبارته نظر؛ لأنه يقتضي أن يفعل في جمعه ما يفعل في جمع الرباعي؛ لأنه معطوف

على ما 5 زنته زنة الرباعي.

قوله: "ونحو جَوَارِيَة....." إلى آخره 6.

أي: الرباعي وكل ما هو على زنته إذا جمع جمع التكسير وهو

- 1 تمام عبارة ابن الحاجب: "وَقُرَّوْاحٌ وَقُرْطَاطٌ وَمِصْبَاحٌ". "الشافعية: ص 7".
- 2 أي: الطويلة القوائم.
- 3 قاله الجوهري في صحاحه: "قرح": 1/ 396.
- 4 ينظر المصدر السابق: "قرط": 3/ 1151.
- 5 لفظة "ما" ساقطة من "ه".
- 6 تمام عبارة المصنف: "ونحو جَوَارِبَةٍ وَأَشَاعِثَةٍ فِي الْأَعْجَمِيِّ وَالْمَنْسُوبِ" "الشافعية: ص 7".

(475/1)

أعجمي، نحو: جَوْرَب، أو منسوب إلى حَيٍّ، نحو: أَشْعَثِي - المنسوب إلى أشعث - وهو حَيٍّ 1 - أتى في جمعه بناء التأنيث، ليدل على أنه أعجمي أو منسوب إلى حي، فيقال في جمع جَوْرَب: جَوَارِبَةٍ، وفي أَشْعَثِي: أَشَاعِثَةٌ 2.

فقلوه: "ونحو جواربة": مبتدأ، وقوله: "في الأعجمي" خبره، أي: لحوق تاء التأنيث بهذا الجمع إنما يكون لكونه مفردا أعجميا أو منسوباً إلى حَيٍّ.

وقد يكون للتعويض، نحو: فَرَاذَنَةٌ 3، ولتأكيد معنى الجمع، نحو: صَيَّاقِلَةٌ 4 وقشاعمة 5 وحجائزة 6.

-
- 1 وفي الصحاح "شعث: 1/ 285": الأشعث: اسم رجل.
 - 2 والهاء في أشاعثة للنسب والأشاعثة: قوم من الخوارج منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندي، وابنته جعدة بنت الأشعث هي التي سمت الحسن بن علي - رضي الله تعالى عنهما - وكانت زوجه فحرضها معاوية على ذلك. "شرح الشافعية للرضي: 2/ 185: حاشية".
 - 3 الفِرْزَان: من لعب الشطرنج، أعجمي معرَّب وجمعه فرازين "ينظر اللسان "فرزن" 2/ 3378"، و"القاموس "فرز": 2/ 186" وليس في اللسان أو في القاموس أن الفرزان يجمع على الفرازنة، إلا أن القياس لا يأباه، إذا قيس على نظيره وهو الجحجاج الذي يجمع على ججاج وججاجحة وججاجيح كما ذكر صاحب اللسان في: ججاج: 1/ 547.
 - 4 الصياقلة: جمع صَيَّقَل، وهو الذي يشحذ السيوف ويجلوها. فَيَعْل من الصقل.

"ينظر الصحاح "صقل" 5 / 1744".

5 القشاعة: جمع قَشَعَم، وهو المُسِنَّ من الرجال والنُّسور، وقيل: الضخم، وقيل: هو اسم من أسماء الأسد.

"ينظر اللسان "قشعم": 5 / 3638".

6 في الأصل و"ق": حجارة. وما أثبتناه من "ه".

(476/1)

[جمع الخماسي] :

قوله: "وتكسیر الخماسي [مستكره كتصغيره1....] "2 إلى آخره.

أي: وجمع **الخماسي** مستكره، كما أن تصغيره مستكره، لكثرة حروفه، فإن كسر الخماسي مع استكراهه كسر بحذف خامسه؛ لأن الثقل إنما يوجد عند الخامس، فيقال في فَرَزْدَق: فَرَزْدَق3 عند الأكثرين - كما يصغر بحذف خامسه، ويقال عند الأقلين في تكسيره فَرَزَق- بحذف الدال؛ لأنها تشبه حرف الزيادة، وهو التاء4 وبالجمله: التكسير يجري في الحذف وفي رد المحذوف على ما ذكرناه في التصغير.

قوله: "ونحو تَمَرٍ وَحَنْظَلٍ5...." إلى آخره6.

اعلم أن الاسم الذي يتميز واحده7 عن غير واحده بالتاء ليس

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 يضاف إلى عبارة ابن الحاجب المذكورة: "بحذف خامسه" وهي من الشافية: ص7.

3 لفظة "فرازد" ساقطة من "ه".

4 ومذهب الأكثرين هو مذهب سيبويه والمبرد وجمهور البصريين "ينظر الكتاب: 3 /

417، والمقتضب: 2 / 230". ومذهب الأقلين ذكره المبرد في المقتضب، ثم قال:

"وليس ذلك بالجيد". "المقتضب: 2 / 230".

5 وحنظل: ساقطة من "ه".

6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَنَحْوُ تَمَرٍ وَحَنْظَلٍ وَبَطِيخٍ مِمَّا يَتَمَيَّزُ وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَهُوَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ الْمَصْنُوعِ، وَنَحْوُ سَفِينٍ وَلَبَنٍ وَقَلْنَسٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ" "الشافية: ص7".

7 في "ق": "به"، بدلا من: "واحدة".

بجمع، بل اسم جنس -على الأصح- وقد تقدم بيانه في النحو، نحو: تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ وَخَنْظَلَةٌ وَخَنْظَلٌ وَبَطِيخٌ وَبَطِيخَةٌ¹.

والفرق بين الواحد والجنس أو الجمع بوجود التاء في الواحد في المخلوقات، كما ذكرناه، دون المصنوعات، لكنه قد جاء في المصنوعات قليلا، نحو: سَفِينَةٌ وَلَبَنَةٌ وَقَلَنْسُوءَةٌ - للواحد، وسَفِينٌ وَلَبَنٌ وَقَلَنْسُوءٌ - لغير الواحد - فإنه شاذ.

[قوله: "67" وَكَمَاءٌ] 2 وَكَمْءٌ ... " إلى آخره³.

اعلم أن كَمَاءٌ وَكَمْءٌ وَجَبَاءٌ وَجَبْءٌ عكس تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ لأن "كَمْءٌ" و"جَبْءٌ" بغير التاء للوحدة، وكَمَاءٌ وَجَبَاءٌ مع التاء لغير الواحد -وهو من النوادر⁴. والكمء: نبت معروف⁵. والجبء: هو الأحمر من الكمأة⁶.

1 في "ه": وبطيخه وبطيخ.

2 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

3 العبارة بتمامها: "وَكَمَاءٌ وَكَمْءٌ وَجَبَاءٌ وَجَبْءٌ عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمْرٌ". "الشافعية: ص7".

4 لأنه على غير قياس، إذ القياس العكس. قاله الجوهري في صحاحه "كَمَاءٌ" 1/ 70. وينظر اللسان "كَمَاءٌ": 5/ 3926. وحكى ابن منظور عن سيبويه أن الكمأة ليست بجمع كمء؛ لأن فَعْلَةً ليس مما يكسر عليه فعل، إنما هو اسم للجمع "ينظر: المصدر السابق".

وفي اللسان أيضا: "وقال أبو خيرة وحده: كمأة للواحد وكمء للجميع. وقال مُنْتَجِعٌ: كمء للواحد وكمأة للجميع. فمر رؤية فسألاه، فقال: كمء للواحد وكمأة للجميع، كما قال منتجع. وقال أبو حنيفة: كمأة واحدة وكمأتان وكمئات. وحكى عن أبي زيد أن الكمأة تكون واحدة وجمعا. والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيبويه "المصدر السابق".

5 وهو نبات يُنْقَضُ الأرض فيخرج الفُطْرُ. "المصدر السابق".

6 قاله الجوهري في صحاحه "جبأ": 1/ 39. وحكى عن الحمر، قوله: "الجبأة هي التي تضرب إلى الحُمرة، والكمأة هي التي إلى الغبرة والسواد. "المصدر السابق".

[اسم الجمع] :

قوله 1: "ونحو رَكِبَ وَخَلَقَ...." إلى آخره 2.

اعلم أن الأصح أن فَعَلًا -بفتح الفاء وسكون العين- ليس جمعا لفاعل كَرَكِبَ؛ فإنه ليس بجمع لراكب، وأن فَعَلًا -بفتح الفاء والعين- ليس جمعا لَفَعَلَةٍ كَخَلَقَ؛ فإنه ليس بجمع 3 للحلقة وأن فاعلا ليس جمعا لَفَعَلٍ -بفتح الفاء والعين- كجامل للقطيع من الجمل 4- فإنه ليس جمعا لجمل، وأن فَعَلَةً -بفتح الفاء والعين- ليس جمعا لفعل كسَرَاةٍ؛ أصلها سَرَوَةٌ 5؛ فإنها ليست جمعا لسَرِيٍّ وهو السيد 6، وأن فَعَلَةً -بضم الفاء وسكون العين- ليس بجمع لفاعل 7 كقُرْهَةٍ، إنما ليست بجمع لفاره- وهو الحاذق 8- وأن فَعَلًا -بضم الفاء- ليس بجمع لَفُوعَلٍ، كَتَوَامٍ؛ فإنه ليس بجمع

1 قوله: موضعها بياض في الأصل، وهي من "ق"، "ه".

2 تمام عبارة ابن الحاجب: "وَنَحْوُ رَكِبَ وَخَلَقَ وَجَامِلٍ وَسَرَاةٍ وَقُرْهَةٍ وَغَزِيٍّ وَتَوَامٍ ليس بجمع". "الشافعية: ص 7".

3 في "ق"، "ه": جمعا.

4 ذكره الجوهري في صحاحه: "جمل": 4 / 1661.

5 في الأصل: سورة، لعله سهو من الناسخ رحمه الله.

6 ينظر الصحاح "سرى": 6 / 2375.

7 في "ه": الفاعل.

8 ينظر الصحاح "فره": 6 / 2242.

(479/1)

لَتَوَامٍ، وأن فَعِيلًا ليس بجمع فاعل 1، كغَزِيٍّ 2؛ ليس بجمع لغاز. وإنما قلنا 3 إن هذه الألفاظ ليست بجمع؛ لأنها لو كانت جمعا لكانت جمع كثرة، لانتفاء 4 وزن جمع القلة فيها. ولو كانت جمع كثرة لم يجز تصغيرها على لفظها، لما مر في باب التصغير؛ ولأنها لو كانت جمعا لم تقع تمييزا لأحَدَ عَشَرَ إلى تسعة عَشَرَ ومميز عشرين وما فوق من العشرات؛ لأن مميزها لا يكون إلا مفردا، لكنها 5 تقع مميزا 6 لها، فلم تكن جمعا.

- 1 في "هـ": جمعا لفاعل. وفي "ق": جمع فاعل.
- 2 في "هـ": نحو غَزِيَّ.
- 3 في "ق": قال.
- 4 في "ق": انتقاء.
- 5 في "ق": ولكنها.
- 6 في "ق": تمييزا.

(480/1)

[شواذ الجمع] :

- قوله 1: "ونحو أَرَاهُط...." إلى آخره 2.
- إشارة إلى جموع 3 جاءت مبنية على غير واحد المستعمل، نحو: أَرَاهُط؛ فإنه جمع رَهْط، والرَّهْطُ يجمع على: أَرَهْط وأَرَهَاط وأَرَاهُط 4؛ فكأن أَرَاهُط جمع أَرَهْط؛ لأن الأفعال 5 ليس من أبنية جمع فَعْل.
- وأباطيل جمع باطل، وأفاعيل ليست من أبنية جمع فاعل؛ فكأنهم جمعوا إبطلا.
- وأحاديث جمع حديث، وأفاعيل ليس من أبنية جمع فاعيل؛ فكأنها 6 جمع أحدوثة.
- وأعاريض جمع عروض، وأفاعيل ليس من أبنية جمع 7 فعول، وكأنهم 8 جمعوا إعرضا.
- وأقاطيع جمع قَطِيع، وهو ليس من أبنية جمع فَعِيل، وكأنهم 9 جمعوا إقطيعا.

- 1 قوله: موضعها بياض في "هـ".
- 2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَنَحْوُ: أَرَاهُط وَأَبَاطِيلَ وَأَحَادِيثَ وَأَعَارِيضَ وَأَقَاطِيْعَ وَأَهَالٍ وَلِيَالٍ وَحَمِيرٍ وَأَمْكُنٍ عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْهَا". "الشافعية: ص 7".
- 3 في "هـ": جمع.
- 4 وأَرَاهُط: مشطوبة من الأصل، وساقطة من "هـ". وهي من "ق".
- 5 في "ق"، "هـ": أفاعل.
- 6 في "ق": وكأنها.
- 7 لفظة "جمع": ساقطة من "هـ".
- 8 في "ق"، "هـ": فكأنهم.
- 9 في "ق"، "هـ": فكأنهم.

وأهال جمع أهل -وقياس جمعه إهال؛ زادوا فيه الياء [وفتح الهمزة] 1 غير قياس فأعلّ
كما أعل ياء جوار لذلك 2 يجري مجراه 3.
وقياس مفرد أهال: أهالة، كمؤامة 4.
وليال: جمع ليلة، وقياس جمعها ليال، كضيعة 5 وضياع، وزادوا فيها الياء [وفتحوا
اللام] 6 كما زادوا في أهال ونحوها 7 "وفتحوا" 8.
[وقياس مفرد] 9 ليال: ليالة، كمؤامة.
وأمكن، جمع: مكان -وهو خلاف القياس؛ لأن فعّالا لا يجمع على أفعل إلا إذا كان
مؤنثا وقياس مفرد أمكن: مكن، كفلس.
[وهذا الأخير مكرر، وقد مر من قبل] 10.

-
- 1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".
 - 2 في الأصل: وكذلك. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 3 في الأصل: مجرى. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 4 المومة: المفازة الواسعة الملساء، وقيل: هي الفلاة التي لا ماء بها ولا أنيس. "ينظر
اللسان: "موم": 6 / 4301".
 - 5 الضيعة: العقار. "ينظر الصحاح: "ضييع": 3 / 1252".
 - 6 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".
 - 7 ونحوها: ساقطة من "ق"، "ه".
 - 8 وفتحوا: إضافة من "ق"، "ه".
 - 9 ما بين المعقوفتين مطموس في "ه".
 - 10 في "ق": "وحَمير جمع حِمَار، على خلاف القياس؛ لأن "فِعَال" لا يجمع على فَعِيل،
وقياسه أن يجمع على أَحْمرة. وهذان الأخيران مكرران، قد مر بينهما من قبل". موضع
ما بين المعقوفتين.

[جمع الجمع] :

قوله 1: "وقد يجمع الجمع...." إلى آخره 2.

اعلم أنه يجمع الجمع مثل جمع الواحد الذي على زنته، فإذا أرادوا جمعه قدره مفردا وجمعه مثل "68" جمع المفرد، فيجمعون أكلبا على أكالب، كما يجمعون إصبعا على أصابع، ويجمعون أنعاما على أناعيم، كما يجمعون قرطاسا على قراطيس ويجمعون جمالا الذي هو جمع جمل على جمائل، كما يجمعون شمالا -وهي 3 الريح التي تهب من ناحية القطب 4- على شمائل.

ويجمعون الجمع جمع السلامة بالألف والتاء، نحو: جمالات في جمع: جمال، وكلابات في جمع كلاب، وبيوتات في 5 جمع بيوت، وخمرات في جمع: خمر، جمع: حمار، وصواحبات، في جمع: صواحب. وكذلك المذكر الذي لم يكسر يجمع بالألف والتاء، نحو: السراذقات، وجمال سبخلات، جمع: سبخل 6 وهو

1 قوله: موضعها بياض في الأصل.

2 تمام عبارة ابن الحاجب: "وقد يجمع نحو أكالب وأناعم وجمائل وجمالات وكلابات وبيوتات وخمرات وجزرات". "الشافعية: ص 7".

3 في النسخ الثلاث: وهو. والأنسب للمعنى ما أثبتناه.

4 ينظر الصحاح: "شمل": 5/ 1739.

5 لفظة "في" ساقطة من "ق".

6 ينظر الكتاب: 3/ 615.

(483/1)

الضخم 1 -وجمال سبطرات 2- [جمع سبطر] 3 -للطويل 4.

وقال سيبويه: لا يقال جوالقات لحيء جواليق جمع: جوالق 5. وجوزه غيره 6 وقد اتفقوا على وجود الجمعين، وهما: بوانات وبون، في جمع بوان -بكسر الباء 7- لعمود من أعمدة البيت 8.

واعلم أن جمع الجمع لا يطلق 9 على أقل من تسعة، كما أن جمع المفرد لا يطلق على أقل من ثلاثة، إلا مجازا.

1 والسَّبَحْل أيضا: السقاء، والجارية. والأنثى سَبَحْلَة. "ينظر الصحاح: "سبحل": 5/1724.

2 ينظر الكتاب: 3/615.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

4 يقال: جمال سَبَطَرَات: طوال على وجه الأرض وأسد سَبَطَرُ أي: يمتد عند الوثبة "ينظر الصحاح: "سبطر": 3/676".

5 نص عبارة سيويه: "وقالوا: جُوالِق وجُوالِيق، فلم يقولوا: جوالقات حين قالوا: جوالِيق". "الكتاب: 3/615".

والجُوالِيق: وعاء. ذكره الجوهري في صحاح "خلق": 4/1454.

6 ذكر ذلك الجوهري في المصدر السابق.

7 وضمها أيضا، كما ذكر الجوهري في المصدر السابق "بون": 5/2081.

8 ينظر المصدر السابق.

9 في "ق": لا ينطلق.

(484/1)

[التقاء الساكنين]:

قوله 1: "التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقا...."2.

أي: يجوز **التقاء الساكنين** في الوقف على كل كلمة قبل آخرها ساكن، كزيد وسميع؛ لأن الوقف محل تخفيف، ويجوز في غير الوقف، لا مطلقا، بل في مواضع:

أحدها: أن يكون أحد الساكنين مدغما في حرف والساكن الآخر حرف لين قبل المدغم

[إذا كان الحرف المدغم] 3 وحرف اللين في كلمة واحدة، وحرف 4 اللين الذي 5 قبل

المدغم إما ياء، نحو خُوَيْصَة6، في تصغير: خاصّة، وإما ألف نحو: الضَّالِّين، وإما واو، نحو: تُمُوْدُ الثَّوب.

وتُمُوْدُ: فعل ما لم يسم فاعله، من 7: تَمَادَدْنَا الثَّوب.

فإذا بني "تماد" لما لم يسم فاعله، ضم أوله وثانيه على ما

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 تكملة عبارة ابن الحاجب: "وَفِي الْمُدْغَمِ قَبْلَهُ لِيْنٌ فِي كَلِمَةٍ نَحْوُ خُوَيْصَةِ وَالضَّالِّينِ

وَتُؤَدُّ التَّوْبُ، وَفِي نَحْوِ مِيمٍ وَقَافٍ وَعَيْنٌ مِمَّا بُنِيَ لِعَدَمِ التَّرْكِيبِ، وَفَقْفًا وَوَصْلًا، وَفِي نَحْوِ
الْحُسْنِ عِنْدَكَ وَآيَمُنُ اللَّهُ يَمِينُكَ؛ لِلْإِلْتِبَاسِ، وَفِي نَحْوِ لَاهَا اللَّهُ وَإِي اللَّهِ جَائِزٌ.
"الشافعية: ص7".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في "ه": وحروف.

5 في "ه": التي.

6 لفظة في: ساقطة من "ه".

7 لفظة من: ساقطة من "ه".

(485/1)

هو المقرر في النحون فيلزم انقلاب الألف واوا لضم ما قبلها، نحو: تُضَوِّبُ.
وإنما جاز التقاء الساكنين ههنا؛ لأن المد الذي في الساكن الأول قام مقام الحركة فكأنه
لم يجتمع ساكنان، ولأن الحرف المدغم في آخر يتوهم¹ أنه متحرك.
وإنما قال: "في كلمة"؛ لأنهما لو كانا في كلمتين يكون حرف² اللين في آخر كلمة
والحرف المدغم في أول كلمة أخرى لم يجز التقاء الساكنين، بل يجب [حذف] 3 حرف
اللين، سواء كان واوا، نحو: "قالوا اذَّارأنا"، أو ألفا، نحو: "قالا اذَّارأنا"، أو ياء، نحو: "في
اذَّارأنا" 4.

وإنما يجب حذفه 5 ههنا؛ لأنه وقع آخر الكلمة وآخر الكلمة 6 محل التغير 7 بخلاف 8
ما إذا كانا في كلمة واحدة.

1 في "ق": "في الآخر يوههم". وفي "ه": "في آخر يوههم".

2 في "ق": "ككون الحرف". وفي "ه": "ككون حرف".

3 في "ق": "حذفه، أي: موضع "حذف".

4 اذَّارأنا: اختلفنا وتدافعنا. أصله: تدارأنا، فأدغمت التاء في الدال، واجتلبت الألف
ليصح الابتداء بها.

"ينظر الصحاح: "درأ": 1 / 49".

5 في "ق": حذفها.

6 "وآخر الكلمة": ساقط من "ق".

7 في "هو": التغييرات.

8 في "ه": للإعراب بخلاف.

(486/1)

وثانيهما 1: [أنه يجوز التقاء الساكنين وصلا ووقفا] 2 في الكلمات إذا عدت تقديرا 3 وكان قبل آخرها حرف لين، سواء كانت تلك الكلمات من حروف الهجاء، نحو: قاف وميم وعين، أو لم يكن منها، نحو: زَيْد وإنسان، وغيرهما 4 مما بناؤه 5 لعدم التركيب. أما جواز التقاء الساكنين فيها حالة الوقف فظاهر؛ لما ذكرناه في أول الباب، وأما جوازه حالة الوصل؛ فللفرق بين ما بُني لوجود المانع من الإعراب وبين ما بُني لعدم مقتضي الإعراب وهو التركيب. وإنما لم يفعل بالعكس؛ لقلّة ما بني لعدم مقتضي الإعراب 6 وكثرة ما بني لوجود المانع من الإعراب. ومنهم من زعم أن السكون فيها سكون الوقف حال 7 الوصل "69" 8 وإنما سكنت أواخرها بنية الوقف، ولذلك جاز التقاء الساكنين فيها.

1 في الأصل: وثانيهما. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 في الأصل: تقديرا. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 في "ه": وغيرهما.

5 في "ق": مما بني.

6 في "ه": المقتضي للإعراب.

7 في "ه": حالة.

8 الواو ساقطة من "ق".

(487/1)

وثالثها: أنه يجوز التقاء الساكنين في الاسم المعرف باللام، [نحو: الحسن 1] 2، وفي أيمن الله يمينك، [وأيمن الله يمينك 3] إذا كان قبلها 4 همزة الاستفهام.

وإنما جوزوا التقاء الساكنين ههنا؛ لأنه لو حذفت همزة الوصل ههنا 5 لالتبس الاستفهام بالخبر، فأتى بمدة عوضاً عن همزة الوصل قبل الساكن [وهو اللام في المعرف باللام، وهمزة القطع في أيمن الله، وأيم الله] 6، فقل: آحسين عندك، وأيمن الله وآيم الله 7 يمينك.

ومن العرب من يجعل همزة الوصل بين بين؛ أي: بين المدة والهمزة، فيقول: أأحسن عندك، وأيمن الله يمينك وأأيم الله يمينك -وهو ليس بفصيح. والذي يدل على وقوع هذا قول الشاعر 8:

1 فيقال: آحسن؛ حيث دخلت همزة الاستفهام على "الحسن" وأوله همزة وصل مفتوحة، فلم يجر حذف همزة الوصل وإن وقعت في الدرج لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر؛ لأن حركتي الهمزتين متفتحتان، إذ هما مفتوحتان. "ينظر شرح الشافية للرضي: 2/224".

2 "نحو الحسن": ساقط من "ق".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في الأصل، "ه": فيها. وما أثبتناه من "ق".

5 "ههنا": ساقطة من "ه".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

7 "وأيم الله": من طق؛ فهي مشطوبة من الأصل، وساقطة من "ه".

8 في "ه": قوله.

(488/1)

"12"

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ وَجْهًا ... أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي
أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ ... أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي 1
فلو لم تجعل الهمزة في هذا البيت بين بين لم يترن البيت.
قوله: "وَحَلَّ بَطَانُ شَاذ".

أي: التقاء الساكنين في قولهم: "التقت حَلَقَتَا الْبَطَانُ" 2 شاذ؛ لأن الساكن الأول وإن كان مدة لكن لم يكن الثاني حرفاً مدغماً، على أن الساكنين ليسا من كلمة بل من

كلمتين.

والبطان، للقتب: الحزام الذي يُجعل تحت بطن البعير، فيه حلقتان متى التقيا فقد بلغ الشد غايته³. ويضرب مثلا في الحادثة إذا بلغت النهاية، فيقال للحادثة إذا اشتدت: "التقت حَلَقَتَا البطان"⁴.

1 هذان بيتان من الوافر، قاهما المَثَقَّب العبدى، واسمه عائذ بن محصن بن وائلة بن عَدِي، وهو شاعر جاهلي أقدم من النابغة الذبياني. وهما آخر بيتين في قصيدة له بعنوان مفاجأة وعتاب، وقال في بدايتها:

أفَاطِمُ قبل بَيْنِكَ مَتَّعِنِي ... ومنَعَكَ ما سَأَلْتُ كَأَن تَبِينِي
ينظر في البيتين: المغني: 69، وابن يعيش: 9 / 138 والمفضليات: 292. وقد أنشد الرضي البيت الثاني في شرحه على الشافية: 2 / 268 رقم 282، وينظر كذلك: شرح شواهد شروح الشافية، للبغدادي 188 رقم 96.

2 الصحاح: "بطن": 5 / 2079.

3 الصحاح: "بطن": 5 / 2079.

4 ينظر مجمع الأمثال: 2 / 186، والصحاح: "بطن": 5 / 2079.

(489/1)

قوله: "وإن كان غير ذلك وأولهما مدّة 1...." إلى آخره².

أي: فإن كان التقاء الساكنين في غير ما ذكرنا؛ أي: في غير الوقف وفي غير ما كان الأول من الساكنين مدّة والثاني مدغما في كلمة، وفي غير الحسن وآيمن الله وآيم الله، فلا يخلو من أن يكون أولهما مدة أو لا يكون.

فإن كان أولهما مدّة حذفت تلك المدّة، نحو: خَفْ وَقُلْ وبع، فإنه حذفت الألف في: خَفْ، والواو في: قُلْ، والياء في: بع.

ونحو: تَخْشَيْنَ يا امرأة، أصله: تَخْشَيْنَ؛ قُلْتُ الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان [هما: الألف وياء الضمير، فحُذِفَت الألف، فصار: تَخْشَيْنَ.

ونحو: اغزوا يا قوم؛ أصله: اغزُوا؛ استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة،

فالتقى ساكنان] 3 وهما: الواو التي حذفت الضمة عنها، وواو الضمير، فحذفت الأولى.

ونحو: ارمي يا امرأة؛ أصله: ارمِيْ؛ استثقلت الكسرة على الياء مع كسرة ما قبلها
فحُذِفَت الكسرة، فالتقى ساكنان: تلك الياء وياء الضمير، فحذفت تلك الياء.

1 "وأولها مدة" ساقط من "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "فإن كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَتْ، نَحْوُ: خَفَ وَقُلْ
وَبِعَ وَتَخَشَى وَاغْزُوا وَارْمِي وَاغْزَنْ وَارْمَنْ وَيَخْشَى الْقَوْمَ وَيَغْزُوا الْجَيْشَ وَيَرْمِي الْغَرَضَ"
"الشافية: ص 7، 8".

3 ما بين المعقوفتين ساقط برمته من "ه".

(490/1)

ونحو اغْزَنْ يا قوم؛ أصله: اغْزُؤُونْ؛ حُذِفَت الواو التي هي ضمير كما حُذِفَتْ في: اغْزُوا
القوم، فصار: اغْزُؤَنَّ، فحذفت الضمة للاستثقال، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين.
ونحو: ارمَنْ يا امرأة؛ أصله: ارمِيْنْ؛ حُذِفَت الياء التي هي الضمير لالتقاء الساكنين كما
حذفت في: ارمِيِ القوم؛ وحذفت كسرة الياء لاستثقالها مع كسرة ما قبلها، ثم حذفت
الياء أيضا لالتقاء الساكنين.

ونحو: يَخْشَى الْقَوْمَ، وَيَغْزُوا الْعَدُوَّ1، وَيَرْمِي الْغَرَضَ؛ فإنه حذف 2 الألف في يَخْشَى،
والواو في يغزو، والياء في يرمي، لالتقاء الساكنين.

وإنما أورد هذه الثلاثة [أيضا تنبيهها على أن المدة تحذف لالتقاء الساكنين من كلمتين
"70" كما] 3 تحذف من كلمة.

قوله 4: "والحركة 5 في خَفِ الله...." إلى آخره 6.

1 في "ق"، "ه": "الجيش" بدلا من "العدو".

2 في "ه": حذف.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 قوله: موضعها بياض في "ه".

5 في "ه": "من"، بدلا من "في".

6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "والحركة في نحو: خَفِ الله وَخَشَوْا الله وَخَشَى الله
وَخَشُونٌ وَخَشَيْنَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بها، بخلاف نحو خَافَا وَخَافَنَّ". "الشافية: ص 8".

هذا جواب عن سؤال مقدر. وتقدير السؤال: أنه إنما حُذِفَ الألف من: خَفَ، والواو من: اخْشَوْا، والياء من: اخْشِي لالتقاء الساكنين، وقد انْتَفَتْ 1 هذه العِلَّةُ في: خَفَ الله، واخْشَوْا الله، واخْشَوْنَّ، واخْشَيْنَ؛ لحركة 2 الفاء في خَفَ الله، والواو في: اخْشَوْا الله، واخْشَوْنَّ، وحركة 3 الياء في اخْشَيْنَ، فيجب أن يُرَدَّ الألف: في خَفَ الله، [والواو في: اخْشَوْا الله، واخْشَوْنَّ] 4 والياء في: اخْشَيْنَ، لكنها لا تُرَدُّ. وأجاب عنه بأن حركة الفاء [والواو] 5 والياء غير معتد بها؛ لأنها عارضة أتت بها ليجيء ساكن بعدها في كلمة أخرى [أو بمنزلة كلمة أخرى] 6 وذلك غير لازم، فوجودها كعدمها، بخلاف حركة الفاء في نحو: خَافَا وَخَافُوا وخَافِي 7، وخافن؛ لأن حركة الفاء فيهن 8 كالحركة الأصلية لاتصال ما بعد الفاء بالكلمة اتصال الجزء، فلهذا رُدَّتْ الألف فيه.

- 1 في الأصل، "ق": انتقى وما أثبتناه من "ه".
- 2 في الأصل، "ق": لحركة. وما أثبتناه من "ه".
- 3 لفظة "حركة" ساقطة من "ق"، "ه".
- 4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 5 والواو: إضافة من المحقق.
- 6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
- 7 وخافي: إضافة من "ق"، "ه".
- 8 في الأصل، "ق": فيه. وما أثبتناه من "ه".

قوله: "فإن 1 لم يَكُنْ مَدَّةً حُرْكَ 2...." إلى آخره 3. أي: فإن كان التقاء الساكنين في غير ما جَوَزناه ولم يكن أولهما مَدَّةً حرك الساكن الأول، نحو اذْهَبِ [اِذْهَبْ؛ فإن باء اذهب الأول ساكنة والذال في اِذْهَبِ] 4 الثاني ساكنة فحركات الباء. ونحو: لم أَبَلَّه. أصله: لم 5 أبالي؛ حذفت 6 الياء للجزم، وكثر استعمال "أَبَالَ" -بحذف

الياء- حتى صار كأنه لم يحذف منه شيء وصار اللام كآخر الكلمة، فأسكنت اللام كما يسكن آخر الكلمة الصحيحة فاجتمع حينئذ ساكنان -الألف واللام- فحذفت الألف كما في نحو: لم يَحْفَ. و7 ليس هذا الحذف موضع الاستشهاد، فصار: لم أَبْلَ، فألحق به هاء السكت لمراعاة حركة اللام الأصلية فالتقى ساكنان -اللام وهاء السكت، فحركت اللام بالكسر8 لالتقاء الساكنين- وهو موضع الاستشهاد -فروعيت حركة اللام حيث ألحقت هاء السكت وروعي سكون اللام حيث حذف الألف

1 في "ه": وإن.

2 في الأصل: حركت. واللفظة ساقطة من "ه".

3 تمام عبارة ابن الحاجب: "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةً حُرِّكَ، نَحْوُ: اذْهَبِ اذْهَبْ، وَلَمْ أَبْلِهِ، وَأَلَمْ اللَّهُ وَاحْشَوْا اللَّهَ وَاحْشَى اللَّهَ". "الشافية: ص8".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه"، لانتقال نظر الناسخ.

5 في "ه": ألم.

6 في "ه": فحذفت.

7 الواو ساقطة من "ه".

8 بالكسر: ساقطة من "ق"، "ه".

(493/1)

وحركت لالتقاء الساكنين.

وفي1 نحو: {الم، الله} 2، فإن الميم الثانية ساكنة ولام التعريف بعدها ساكنة، فالتقى

ساكنان ليس أولهما مدة، فحرك الأول أعني الميم -لالتقاء الساكنين- وإنما حرك

بافتتح محافظة على بقاء التفخيم في اسم الله تعالى.

وفي نحو: احْشَوْا اللَّهَ، واحْشَى اللَّهَ. وأصل "احْشَوْا اللَّهَ":

احْشَيْوُا اللَّهَ3؛ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء

الساكنين، ثم اجتمعت الواو ساكنة، مع لام التعريف بعدها ولم تكن الواو مدة، فوجب

تحريك الواو لالتقاء الساكنين.

وحركت بالضم للفرق بين واو الجمع "وواو غير الجمع4 كواو "لو" في نحو: "لو

1 لفظة "في" ساقطة من "ق"، "ه".

2 سورة آل عمران: 1، 2.

ومن وقف على "ألم" وعدّها آيةً وابتدأ بـ"الله" محرّكاًَ لَهْمَزَتَه بالفتح فلا كلام فيه، وأما من وصل ألم بالله، فإنه يحرك ميم "ميم" بالفتح لا غير، وهو مذهب سيبويه، والمسموح من كلامهم. واختلف في هذه الفتحة، والأقرب - كما قال الزمخشري - أنها فتحة همزة "الله" نقلت إلى "ميم" كما قلنا في ثَلَا تَهَرَّبَعَه. وقال بعضهم: هي لإزالة الساكنين.

"ينظر: شرح الشافية، للرضي: 2/ 235، 236 والمفصل ص 353".

3 لفظة الجلالة سقط من "ق"، "ه".

4 في "ه": وإن لم تكن.

5 في الأصل: وبين غير واو الجمع. وفي "ق": وبين غير الجمع. وما أثبتناه من "ه".

(494/1)

وأصل "اخشَى الله": اخْشَى [الله] 1، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين - وهما الألف وياء الضمير - ثم التقى ساكنان - ياء الضمير واللام التي بعدها - ولم تكن الياء مدّة، فوجب تحريك الياء؛ ولأنه لو حذفت الياء، وقيل: اخْشَى الله، التبس "71" بالمذكر.

قوله: "ومن ثم قيل اخْشَوْنُ واخْشَيْنِ؛ لأنه كالمفصل" 2.

أي: و3 من أجل أنه إذا كان بعد "اخْشَوْا" 4 أو بعد "اخْشَى" كلمة منفصلة أولها

ساكن لم تحذف الواو والياء - بل 5 تحرك 6 الواو بالضم والياء بالكسر - ضم واو

"اخشوا" وكسر ياء "اخْشَى" عند اتصال نون التأكيد بهما 7 فتقول: اخْشَوْنُ واخْشَيْنِ

1 لفظ الجلالة: إضافة من "ق"، "ه".

2 اعترض الرضي على قول المصنف: "لأنه كالمفصل"، قائلاً: لا وجه لا يراد هذا الكلام ههنا أصلاً؛ لأن الساكن الأول يحرك إذا لم يكن مدة وإن كان الثاني متصلاً مثل الهاء في "لم أبله" أو منفصلاً كاخْشَوْا الله واخْشَى الله، أو كالمفصل كاخْشَوْنُ واخْشَيْنِ فأبي فائدة لقوله: "لأنه كالمفصل" وحكم المتصل أيضاً كذلك؟ وهذا مثل ما قاله في

آخر الكافية: "وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمفصل" كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء في مثله الحذف كما في اغْرُنَّ، لكن لما كان النون المؤكدة التي بعد الضمة كالكلمة المنفصلة لم يحذف، كما لم يحذف في نحو: احْشُوا الله وأحْشِي الله". "شرح الشافية: 2/ 237".

3 الواو ساقطة من "ه".

4 في "ق": "و"، بدلا من "أو".

5 لفظة "بل" ساقطة من "ه".

6 في "ق"، "ه": حرك.

7 في الأصل: بها. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(495/1)

لأن نون التأكيد في "احْشُوا" و"احْشِي" بمنزلة كلمة منفصلة، بخلاف "خافن"؛ فإن نون التأكيد فيه كالكلمة المتصلة؛ لأن نون التأكيد مع الضمير البارز كالمفصل، ومع غير البارز 1 كالتصل كما مر في النحو.

قوله: "إلا في نحو: انطلق ... 2".

أي: فإن لم يكن أولهما مدّة حرك الأول إلا في نحو 3 "انطلق" و"لم يلدّه" 4. أي: إلا في كل موضع سُكّن الأول للتخفيف، فإنه حرك الثاني لا الأول؛ لتلا يلزم ما فروا منه، نحو: "انطلق" -أمرًا للمخاطب، و"لم يلدّه"؛ فإن أصل 5 "انطلق": انطلق [بكسر اللام وسكون القاف] 6، فسكنت اللام للتخفيف كما سكنت في نحو "كُتِف" 7؛ فكأنهم عاملوا بعض الكلمة معاملة كلها، فالتقى ساكنان -اللام والقاف- فحركت القاف - لا اللام - لما ذكرناه.

ونحو: لم يلدّه، في قوله:

1 في "ق": ومع الضمير غير البارز. وفي "ه": ومع غير الضمير البارز.

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "إلا في نحو انطلقَ ولم يلدّه، وفي نحو: ردّ ولم يردّ في تميم بما فرّ من تحريكه للتخفيف فحرك الثاني". "الشافية: ص 8".

3 لفظة "نحو" ساقطة من "ق".

4 الهاء ساقطة من "ه".

5 لفظة "أصل" ساقطة من "ق". وفي "ه": الأصل.

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

7 أي: فشبه طَلِقَ بِكَتِفٍ في لغة تميم. "ينظر شرح الشافية، للرضي: 238 / 2".

(496/1)

-13

عجبت لمولود ولي له ابٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ1

المрад بالأول: عيسى، وبالثاني آدم [عليهما السلام] 2.

وأصل "لم يَلِدْهُ": لم يَلِدْهُ 3 - بسكون الدال وكسر اللام - فسكنت اللام للتخفيف، وحركت الدال لالتقاء الساكنين.

وإنما فتحت القاف في "انْطَلَقَ" والدال في "لم يَلِدْهُ" ولم يكسرا لالتقاء الساكنين اتباعاً لفتحة الطاء والياء؛ لعدم اعتدادهم بالحاجز لكونه سكوناً ولأنه لو كسرا لزم التزام ما فروا4 منه في الساكن الأول وهو الكسر.

1 هذا بيت من الطويل، لرجل من أزد السراة. وقد أنشده سيبويه في كتابه: "266 / 2
4 / 115، والكمال: 2 / 132، وابن جني في الخصائص "2 / 333"، وابن عصفور في
المقرب: "ص42"، وابن يعيش في شرح المفصل: "4 / 84، 9 / 123، 126" والرضي
في شرحه على الشافية رقم "9": "1 / 45، 2 / 238"، وابن هشام في شرح اللخمة
البدرية، "2 / 245"، وفي المغني: "1 / 135"، والشيخ خالد في التصريح: 2 / 18،
السيوطي في الهمع: 1 / 54، 2 / 26، وابن الحنبلي في ربط الشوارد: 108،
والشنقيطي في الدرر: 1 / 31، 2 / 18.

وينظر في البيت كذلك: شرح شواهد سيبويه، للأعلم، بهامش الكتاب: "1 / 341، 2 /
258 - بولاق"، وشرح شواهد الشافية، للبغدادي "رقم 10" ص22، 23، والخزانة
2 / 381.

والشاهد في قوله: "لم يلد"؛ حيث إنه سكن اللام وفتح الدال وكان أصله: "لم يَلِدْهُ -
بكسر اللام وسكون الدال. وفيه رواية أخرى وهي: أَلَزَبَ مَوْلُود ... ، شاهداً على
مجيء رب للتقليل.

2 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

3 في "ه": لم يلد.

4 في "ق"، "ه": ما فر.

(497/1)

ونحو: رُدَّ، ولم يَرُدَّ في لغة تميم؛ لأن أصل "رُدَّ": ارْدُدْ، وأصل "لم يَرُدَّ"1: لم يَرُدْ، فنقلت حركة الدال الأولى2 إلى ما قبلها للإدغام، لاجتماع المثليين، فاجتمع ساكنان - وهما الدال الأولى المسكنة للإدغام والدال المسكنة للأمر أو النهي - فحركات الثانية لالتقاء الساكنين وأدغمت الأولى في الثانية. وإنما قال: "في تميم"؛ لأن أهل الحجاز يقولون: ارْدُدْ، ولم يَرُدْ - على الأصل من غير تسكين الدال الأولى للإدغام؛ لأن من3 شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين وكأن بني تميم4 لا يلتفتون إلى سكون الثانية لكونه عارضا. قوله: "وقراءة حَفْص: "وَيَتَّقْهُ" ليست5 منه على الأصح". اعلم أن أكثر6 الناس ذهبوا إلى أن قراءة حفص: "وَيَتَّقْهُ" بسكون الفاء8 من هذا الباب، وقالوا: كأن أصله: يتقي، فحذفت الباء

1 لفظة: "يرد" ساقطة من "ه".

2 في الأصل "الأول". وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 لفظة "من" ساقطة من "ق".

4 في "ه": "بنو تميم".

5 في الأصل، "ق": ليس. والصحيح ما أثبتناه من "ه".

6 في "ق" "كثيرا من"، بدلا من: "أكثر".

7 وذلك في قول الله تبارك وتعالى: {وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ} [سورة النور الآية: 52].

8 وتسكين القاف ههنا انفرد به حفص، فكلهم كسر القاف. ووافق حفصا في اختلاس كسرة الهاء، قالون ويعقوب. وقرأها أبو عمرو وأبو بكر بإسكان الهاء ووافقهما البيهقي والحسن البصري والأعمش "ينظر الإتحاف، ص35".

(498/1)

للجزم، ثم ألحقت هاء السكت فصار: يَتَّقِهْ -بفتح التاء وكسر القاف- ثم سكنت القاف تشبيهاً لِيَتَّقِهْ بكتف، كما ذكرناه في: يُلْدَهْ، ثم حركت هاء السكت لالتقاء الساكنين، وهما القاف وهاء السكت 1.

وقال المصنف: "الأصح أنه ليس منه"؛ لأن فيه نوعاً من التعسف "72" مع الاستغناء عنه، والأولى أن يقال: الهاء 2 في "يَتَّقِهْ" ضمير عائد إلى الله [تعالى] 3. وأصله: وَيَتَّقِيهِ 4؛ فحذفت الياء للجزم، فصار: يَتَّقِهْ، ثم سكنت القاف كما سكنت [التاء] 5 في: كتف 6 -هذا هو الوجه في هذه القراءة 7.

فلو جعلنا هذه القراءة مما نحن فيه لزم ارتكاب مُسْتَبْعِدَيْنِ، أحدهما: تحريك هاء السكت. والثاني: إثباتها في الوصل 8.

-
- 1 وهذا مذهب الزمخشري وجمهور النحاة. "ينظر الكشف: 3 / 249". وينظر كذلك: شرح الشافية للرضي: 2 / 239، 240.
 - 2 في الأصل: أنها وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 3 لفظة "تعالى" إضافة من "ق"، "ه".
 - 4 في "ق": ويتقي.
 - 5 "الناء" إضافة من المحقق.
 - 6 حيث شُبِّهَ تَقَّهْ بِكَتَفٍ ههنا.
 - 7 وهذا مذهب المصنف واختاره الرضي "ينظر شرح الشافية: 2 / 240". وهذا الذي ذهب إليه المصنف واختاره الرضي وركن الدين هو مذهب عبد القاهر حكاه عنه الجاربردي في شرحه على الشافية "مجموعة الشافية: 1 / 159".
 - 8 وهو بهذا يرد على الزمخشري فيما ذهب إليه. "ينظر شرح الرضي على الشافية: 2 / 239، 240".

(499/1)

قوله: "والأصل الكسر؛ فإن خُولِفَ فلعارض ... 1".

أي: الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين هو التحريك بالكسر؛ لأن السكون في الأفعال المجزومة عَوُضٌ عن الكسر الذي في الأسماء المعربة المجروزة، فلما احتيج ههنا 2 إلى تحريك الساكن كان الأولى التحريك بحركة كان السكون عوضاً عنها على سبيل

المقاصَّة 3 والمعاوضة، فإن حرك الساكن بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى ذلك وجوب
غير الكسر أو اختيار غير الكسر، مع جواز الكسر أيضا أو مساواة غير الكسر
الكسر 4. وقد تجيء أمثلة الوجوب والاختيار والمساواة بالتفصيل.
وأشار إلى أمثلة الوجوب بقوله: "كوجوب الضم 5 في ميم الجمع ومُذ".
اعلم أنه يجب لالتقاء الساكنين ضم ميم الجمع، الذي لا تقع تلك الميم فيه بعد الهاء
[التي بعد الياء] 6 أو بعد الكسرة، نحو: "عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ" 7؛ لأن أصل هذه 8 الميم
الضم، يدل عليه قراءة

- 1 وتام العبارة قوله: "... كوجوب الضم في ميم الجمع وفي مذ". "الشافية: ص 8".
- 2 لفظة "ههنا" ساقطة من "ه".
- 3 في الأصل: المقاصصة. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 4 لفظة "الكسر" ساقطة من "ه".
- 5 في "ق": "الضمة".
- 6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 7 وذلك في قوله تعالى: { لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ } [سورة يوسف الآية: 92].
- 8 في النسخ الثلاث: هذا. والصحيح ما أثبتناه.

(500/1)

أهل مكة بضم هذه الميمات بواو بعدها نحو: "عَلَيْكُمْو 1 اليوم 2".
ولما كان أصل هذه 3 الميم الضم واحتيج إلى تحريكه 4 وجب تحريكه بالحركة الأصلية.
واحتزنا بقولنا: "بعد الهاء التي بعد الياء" عن مثل: "عليهم الله"، ويقولنا: "بعد الهاء
التي بعد كسرة" عن مثل قوله تعالى: { فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ } 5، لأنه لم يجب ضم ميم
الجمع لالتقاء الساكنين: فإنه كسره بعضهم 6؛ لأنه لما كسرت الهاء [بالياء] 7 في مثل
قولهم 8: "عليهم" وبالكسرة التي قبلها في مثل 9 "في 10 قلوبهم العجل" كسرت الميم
تبعا للتخفيف.

- 1 في الأصل: عليكم.
- 2 لفظة "اليوم" ساقطة من "ه".

- 3 في "هـ": هذا.
- 4 في "هـ": تحريك.
- 5 سورة البقرة: من الآية "93".
- 6 وهو أبو عمرو. ووافقه اليزيدي والحسن البصري، وكسر الميم عندهم لمجاوزة كسرة الهاء.
- وقرأها نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم، وكذا أبو جعفر بضم الميم وكسر الهاء، وهي لغة بني أسد وأهل الحرمين. ووافقهم ابن مُحْيِصِن. "ينظر الإتحاف: 124".
- 7 بالياء: إضافة من "ق"، "هـ".
- 8 في "ق"، "هـ": قوله.
- 9 في "هـ": قوله.
- 10 لفظة "في" ساقطة من "هـ".

(501/1)

ومنهم 1 من يُبْقِي ضمة الميم مع ذلك، ومنهم من لا يكسر الهاء حينئذ بل يضمها. وإنما وجب ضم [الذال في] 3 "مُذ" لالتقاء الساكنين؛ لأن أصلها "مُنْذُ" –بضم الذال فلما احتيج إلى تحريكها حركت بحركتها الأصلية. قوله: "وكاختيار الفتح في 4: ألم. الله".

هذا مثال ما يكون الفتح مختاراً 5 فيه لالتقاء الساكنين مع جواز الكسر. وإنما كان الفتح مختاراً فيه [مع جواز الكسر] 6 محافظة لبقاء التفخيم في اسم الله [تعالى] 7. قوله: "وكجواز الضم ... إلى آخره" 8.

هذا مثال ما يجوز الضم فيه مع جواز الكسر بالسوية، وهو أنه إذا كان بعد الساكن الثاني ضمة أصلية في كلمة الساكن الثاني جاز

-
- 1 "ومنهم" ساقطة من "ق".
 - 2 في الأصل، "ق": يتقي. والصحيح ما أثبتناه من "هـ".
 - 3 ما بين المعقوفتين إضافة من "هـ".
 - 4 في "ق": "نحو". بدلا من "في".
 - 5 في "هـ": مختار.

6 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

7 لفظة تعالى إضافة من "ه".

8 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَكَجَوَازِ الضَّمِّ إِذَا كَانَ بَعْدَ الثَّانِي مِنْهُمَا ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فِي كَلِمَتِهِ نَحْوُ: {قَالَتْ اخْرُجْ} وَقَالَتْ اغْزِي، بِخِلَافِ "إِنْ أَمْرُو" وَقَالَتْ أَرْمُوا، وَ"إِنْ الْحَكَمِ" "الشَّافِيَّةُ: ص8".

(502/1)

ضم الساكن الأول مع جواز كسره، سواء "73" بقيت الضمة، نحو {قَالَتْ اخْرُجْ} 1 و {قُلْ ادْعُوا اللَّهَ} 2. أو لم يبق لعارض، نحو "قَالَتْ اغْزِي" فإن الساكن الأول هو التاء والساكن الثاني هو الغين وبعده ضمة أصلية، لكنها غير باقية لإبدال الكسرة عنها لأجل الياء.

وإنما 3 جاز ضم الساكن الأول لاتباعه الضمة التي بعد الساكن الثاني مع ضعف الحاجز 4.

وإنما قيد الضمة بالأصلية؛ لأنها لو لم تكن أصلية لم يجز الضم، نحو 5: "قالت ارموا"؛ فإن ضمة الميم عارضة، لنقل ضمة الياء إليها.

ونحو "إِنْ أَمْرُو" 6؛ فإن ضمة الراء بتبعية ضمة الهمزة، ولهذا تكسر الراء إذا كانت الهمزة مكسورة، وتفتح إذا كانت مفتوحة وإذا كانت عارضة كان وجودها كعدمها، فلهذا لا يجوز ضم الساكن الأول بل يجب كسره.

وإنما قال: "في كلمته"؛ لأنه لو كانت الضمة الأصلية في غير كلمة الساكن الثاني لم يجز ضم الساكن الأول لالتقاء الساكنين،

1 سورة يوسف: من الآية "31".

2 سورة الإسراء: من الآية "110".

3 في "ه": فإنما.

4 في "ق": الحاج.

5 لفظة "نحو" ساقطة من "ه".

6 سورة النساء: من الآية "176".

(503/1)

نحو: {إِنْ الْحُكْمُ} 1؛ فإن الساكن الأول هو النون والساكن الثاني هو اللام، والضممة التي بعد اللام ليست في كلمة اللام؛ لأن اللام كلمة برأسها، وما بعدها 2 كلمة أخرى. وإنما شرط أن تكون الضمة في كلمة الساكن الثاني؛ لأنه لو كان في كلمة أخرى لم تكن لازمة بالنسبة إلى الساكنين، فكانت كالعارض، نحو: "قَالَتْ ارْمُوا" فلا يعتد بذلك الضم كما لا يعتد بالضم الذي 3 في: "قَالَتْ ارْمُوا".

لا يقال: لو كانت عارضة لم يحتج إلى هذا القيد لخروج مثله عنه بقوله: "لازمة"؛ لأننا نقول لا نسلم عدم الاحتجاج إليه حينئذ؛ لأن ضمة الحاء في: {إِنْ الْحُكْمُ} وإن كانت لازمة للحكم لكنها غير لازمة للساكنين. فإن قالت: الكسرة جائزة في الساكن الأول لالتقاء الساكنين في مثل: {قَالَتْ اخْرُجْ} 4 و {قُلِ ادْعُوا اللَّهَ} 5 فلم لا يجوز في همزة الوصل في مثل هذا المحل، نحو: اقتل واخرج؟ قالت: لأن همزة الوصل ههنا من الكلمة التي فيها الضمة التي بعد الساكن فكانت أتم لزوما فلزمها الاتباع؛ لتلا يخرج من كسر إلى الضم في كلمة واحدة.

1 الأنعام: من الآية "57".

ويوسف: من الآيتين "40، 67".

2 في "ق": وما بعده.

3 في النسخ الثلاث: "التي". والصحيح ما أثبتناه.

4 سورة يوسف: من الآية "31".

5 سورة الإسراء: من الآية "110".

(504/1)

قوله 1: "وَاخْتِيَارِهِ فِي نَحْوِ: اخْشَوْا الْقَوْمَ"، عَكَسَ 2: "لَوْ اسْتَطَعْنَا". أي: وكاختيار الضم لالتقاء الساكنين في واو الضمير المتصل بالفعل الذي حذف لامه إذا كان بعده لام التعريف، نحو: اخْشَوْا اللَّهَ. وإنما كان ضم الواو محتارا لكراهة الكسر 3 على الواو والإشعار 4 بأنه ضمير جمع، فيحصل الفرق بين واو الضمير وبين الواو التي ليست بضمير نحو واو "لو". وعكس واو "اخْشَوْا اللَّهَ" واو "لو" في نحو "لو استطعنا" يعني أن المختار في واو "لو"

الكسر.

ويعلم من اختيار الضم في واو الضمير واختيار الكسر في واو "لو" جواز الكسر في واو الجمع وجواز الضم في واو "لو"، تشبيها لها بواو الضمير؛ فإن كسر الواوين 5 لغة قوم، وضمهما لغة آخرين.

وقوله: "وَكَجَوَازِ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فِي نَحْوِ "74" رُدَّ، وَلَمْ يَرُدَّ" فإنه يجوز في مثل: رُدَّ، ولم يَرُدَّ الضم للاتباع 6، والفتح لكونه

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 في النسخ الثلاث: وعكسه. وما أثبتناه من الشافية، ص 8.

3 في "ه": الكسرة.

4 في "ق"، "ه": وللإشعار.

5 في "ق": فإن الكسر، أي: كسر الواوين.

6 وهو الأكثر في كلامهم. "ينظر الكتاب: 3/ 531".

(505/1)

أخف 1، 2 والكسر على الأصل 3، بخلاف ما إذا كان بعده ساكن، نحو: ردَّ القوم 4، ولم يَرُدَّ 5 القوم؛ فإن المختار كسره مع جواز الضم والفتح؛ لأن الكسر حركته في الأصل إذا قدر فك الإدغام ولهذا تقول 6: "ارْدُدِ الْقَوْمَ" - بالكسر لا غير، فكأنهم

1 وهي لغة أسد، وناس غيرهم "ينظر الكتاب 3/ 533، والمفضل ص 354".

2 الواو ساقطة من "ق".

3 وهي لغة كعب وعَنِي، كما قال سيبويه في كتابه: 3/ 534، وقال الرضي في شرحه

على الشافية "2/ 243": "أقول: اعلم أن بني تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقوف والمجزوم كما ذكرنا - ذهبوا فيه مذاهب: منهم من يفتحه كما في نحو: انْطَلَقَ ولم يَلْدُهُ، نظرا إلى كونه فعلا، فتجنبيه الكسرة اللازمة أولى، وأما في "ارْدُدِ الْقَوْمَ" فعروضها سهل أمرها، فتقول: مُدَّ وَعَضَّ وَعِزَّ، وفتح عَضَّ عنده ليس للاتباع، وإلا قال مُدَّ بالضم وعِزَّ بالكسر، ومنهم من يفر من الكسر إلى الاتباع كما في مُنْدُ، فنقول مُدَّ وَعِزَّ وَعَضَّ، والكسر في عِزَّ ليس عنده؛ لأن الساكن يحرك بالكسر، إلا كسر عَضَّ ومُدَّ

أيضا، ومنهم من يقيي الجميع على الكسر الذي هو الأصل في إزالة الساكنين، وهم كعب وعَنِي، فنقول: مُدَّ وَعَضَّ وَعِزَّ، والكسر في عِزَّ عنده ليس للاتباع، وإلا أتبع في مد وعض أيضا" ١. هـ.

4 قال الأشموني في شرحه على الألفية في باب الإدغام "3/ 897": والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا: "رُدَّ القَوْمَ" لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل، ومنهم من يفتح وهم بنو أسد، وحكى ابن جني الضم، وقد روي بحن قوله وهو جرير: فَعُضَّ الطرف، إنك من نمير ... فلا كعبا بلغت ولا كلابا
نعم الضم قليل، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين: "ولا يضم قبل ساكن، بل يكسر، وقد يفتح، هذا لفظه" ١. هـ.
5 في "ق"، "هـ": لا ترد.
6 في "ق": منقول.

(506/1)

لما أدغموا أبقوا الثاني على حركته وهي الكسر، والذين ضمموه وفتحوه لم يراعوا عروض الساكن بعده.

اعلم أن جواز الضم والفتح والكسر في أمر المضاعف الذي مضارعه على يفعل -بضم العين- أما إذا كان على 1 يفعل أو يفعل بفتح العين أو كسرهما، نحو "عض" من "يعض" 2 و"نم"، من "ينم" فإنه لا يجوز فيه إلا الكسر والفتح؛ لأنه لا يمكن الضم بالاتباع. قوله: "وَكَوْجُوبِ الْفَتْحِ [فِي نَحْوِ رُدَّهَا، وَالضَّمِّ فِي نَحْوِ: رُدُّهُ] 3".
أي: وجب الفتح في "رُدَّهَا"، "عَضَّهَا"، و"لَمْ يَرُدَّهَا" لكون الهاء بعد الدال [خفية، فكأن 4 بعد الدال ألفا، ووجبت 5 الفتحة قبل الألف، ووجب الضم في: رُدُّهُ وعَضُّهُ؛ لحفاء الهاء، فكأن 6 الواو واقعة بعد الدال و 7 الضاد] 8 والضممة مناسبة للواو 9.

1 لفظة "على" ساقطة من "هـ".

2 في "هـ": من عض.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

4 في "ق": وكأن.

5 في "ق": ووجب.

6 في "ق": وكأن.

7 في "ق": "أو" بدل "و".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

9 وحكى الكوفيون "رُدُّها" بالضم والكسر، و"رُدِّه" بالفتح والكسر وذلك في المضموم الفاء. وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب. "شرح الأشموي: 3/897".

(507/1)

وأما كسر 1 الدال، نحو: "رُدَّه" 2 فلغة قليلة سمعها الأخفش من بني عقيل 3؛ لأن الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء، ولا يستكره اجتماع الياء مع كسرتين - كسرة الدال وكسرة الهاء - لكون الهاء خفية.

وغلطوا ثعلبا 4 في تجويزه في فصيحته 5 فتح الدال في "رُدَّه" [لأنه منكور حمله على صورة فقد الضمير] 6، "لأنه حمل "رُدَّه" على "رُدَّ" والحمل عليه لا يجوز؛ لأن الواو بعد الضمير موجودة، والهاء حجاز غير حصين، فوجب الضم في "رُدَّه"، بخلاف [رُدَّ] 7.

قوله 8: "والفتح في نون من [مع لام التعريف] 9".

1 في "ق": كسرة.

2 ومثله: عضه.

3 ينظر المفصل ص 354، وينظر كذلك: شرح الأشموي: 3/897.

4 هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، المعروف بثعلب إمام الكوفة في النحو واللغة والحديث، ولد سنة مائتين، وتوفي سنة إحدى وتسعين ومائتين. وله مؤلفات كثيرة أربت على الأربعين، من أشهرها: الفصيح، والجالس. ينظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي: 141-150، والفهرست لابن النديم:

ص 110، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: 5/204، ومعجم الأدباء: 5/102، وبغية الوعاة: ص 172، وشذرات الذهب: 2/207.

5 وفي فصيحته: ساقطة من "ه".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

7 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

8 قوله: موضعها بياض في "ه".

9 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق".

(508/1)

أي: وكجوب الفتح في نون "من" مع لام التعريف، نحو "مِنَ الرَّجُلِ"، طلبا للتخفيف لكثرة استعمال "من" مع لام التعريف مع لزوم الكسر قبلها¹.

وقد جاء كسر "من" مع لام التعريف على الأصل، نحو: مِّنِ الرَّجُلِ، وهو ضعيف². قوله: "عكس: مِّنِ ابْنِكَ".

أي: حكم "مِّنْ" مع لام التعريف عكس "من" مع نحو "ابنك"؛ فيكون الكسر³ في نون "مِّنِ ابْنِكَ" وغيره من الساكن الذي⁴ لا يكون لام التعريف واجبا؛ لأن كسر نون "مِّن" هو الأصل مع أنه يكثر كثرته مع لام التعريف.

وقد جاء فتح نون "من" في: مِّنِ ابْنِكَ؛ كراهة توالي الكسرتين وهو ضعيف⁵.

وأما نون "عن" فمكسورة⁶ مع لام التعريف ومع غيره على الأصل؛ لأنها لم تكثر كثرة [مِن] 7، مع أن قبل نونها فتحة في

1 قبلها: إضافة من "ق"، "ه".

2 وقد حكى سيبويه ذلك "الكتاب: 4 / 154".

وقال الزمخشري: وهي لغة خبيثة "الفصل، ص 355".

3 لفظة "الكسر" ساقطة من "ه".

4 في "ه": والذين.

5 ولغة الفتح هذه حكاها سيبويه عن قوم فصحاء "الكتاب: 4 / 155".

6 في "ق"، "ه": مكسورة.

7 لفظة "من": إضافة من "ق".

(509/1)

حرف 1 مستعمل 2، فكره توالي الفتحات 3 مع حروف الاستعلاء نحو: عَنِ الرَّجُلِ، وَعَنِ ابْنِكَ.

وقد حكي عن الأخفش: عَنْ الرَّجُلِ -بضم النون- فإنه لغة قبيحة رديئة 4. وتوجيهها التشبيه 5 بواو الضمير في: اخشَوْا اللَّهَ قوله 6: "وجاء في الْمُغْتَفَرِ: النَّقْرُ 7 ... " إلى آخره 8.

أي: وجاء في المغتفر في الوقف -أي: المرخص الجائز فيه نحو النَّقْر، وَمِنْ النَّقْرِ، لالتقاء الساكنين، واضربه.

وجاء قلب الألف همزة مفتوحة فيما كان أول الساكنين ألفا والثاني مدغما، نحو: دَأْبَهُ وشَأْبَهُ، بخلاف ما كان فيه أول الساكنين مدة غير ألف، نحو: "تَأْمُرُونِي" 9؛ فإنها لا تنقلب همزة. اعلم أنه جاز الوقف في نحو: النَّقْر، على ما يجيء، بنقل حركة

1 في "ه": حروف.

2 في "ه": مستعمل.

3 في "ه": الحركات.

4 ينظر المفصل: ص 355، وشرح الشافية، للرضي: 2 / 247.

5 في "ق": التشبة.

6 قوله: موضعها يياض في "ه".

7 لفظة "النقر" ساقطة من "ه".

8 إلى آخره: ساقطة من "ه". وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَجَاءَ فِي الْمُغْتَفَرِ: النَّقْر، وَمِنْ النَّقْرِ، واضربه ودَأْبَهُ، وشَأْبَهُ، وجَأَنَّ: تَأْمُرُونِي. "الشافية: ص 8".

9 في قوله تعالى: {قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ} [سورة الزمر: 64] .

(510/1)

الحرف 1 الموقوف عليه إلى ما قبله حالتي الرفع والجر "75" فإذا وقفت عليه -لا على هذه اللغة بل على اللغة الكثرى -التقى ساكنان هما الراء والقاف وحينئذ جاء تحريك الساكن الأول بحركة الساكن للوقف فرارا من التقاء الساكنين 2. وكذلك إذا وقف على الهاء في نحو "اضربه" بسكون الهاء جاز تحريك الباء بحركة الهاء فيقال "اضربه".

وإذا كان أول الساكنين ألفا والثاني مدغما قلب الألف همزة مفتوحة نحو: دَابَّهَ وشَابَّهَ، وجَانَّ. في دَابَّةَ وشَابَّةَ، وجَانَّ، مبالغة في الهرب من التقاء 3 الساكنين. وإن كان أول الساكنين مدَّة غير ألف نحو "تَأْمُرُونِي" لم يجئ قبلها همزة. النَّقْر: التقاط الطائر الحَبَّة 4. وهو أيضا صُوِيْتُ 5 يُزَعَجُ به الفرس وذلك بأن تلصق لسانك بحنكك ثم تفتح 6. وقيل صُوِيْتُ 7 يسكن به الفرس إذا احتد في حركته 8، 9.

1 لفظة "الحرف" ساقطة من "ق". وفي "ه": حرف.

2 في الأصل: الساكنين. خطأ.

3 في الأصل: "ق": لالتقاء. وما أثبتناه من "ه".

4 ينظر الصحاح "نقر": 834 / 2.

5 في الأصل: صوت. وما أثبتناه من "ق"، "ه" يتفق مع ما في الصحاح.

6 الصحاح "نقر": 834 / 2.

7 في الأصل: صوت. وما أثبتناه من "ق"، "ه" يتفق مع ما في الصحاح.

8 في "ه": في حركة.

9 وقيل: النَّقْر ضرب الرحي والحجر وغيره بالمنقار. وقيل: النَّقْر هو صُوِيْتُ يُسمع من قرع الإبهام على الوسطى. "ينظر اللسان "نقر": 4519 / 6، 4520".

(511/1)

[الابتداء]:

قوله: "الابتداء: لا يُبتدأ إلا بمتحرك ... " إلى آخره 1.

اعلم أنه لا يبتدأ بساكن لتعذره [كما لا يوقف إلا على ساكن لا لتعذره] 2 بل للاستحسان؛ لأن الوقف ليس إلا على آخر الكلمة وآخر الكلمة محل التخفيف، فناسب ذلك أن يؤتى بالحرف على أخف أحواله.

ثم إذا كان أول الكلمة ساكنا، وذلك السكون في الأسماء والأفعال والحروف كما يجيء، فإن كان في الأسماء فهو إما سماعي أو قياسي. والسماعي في عشرة أسماء لا غير 4، وهي: "ابن وابنة ... " إلى قوله: "وايمن الله".

أما الابن والابنة والاسم والاسم والاسم، فأصلهما: بَنَوُ وسِمْو - بكسر السين، أو ضمها وسكون الميم - وستة، فلما حذف الواو من بَنَوُ وسِمْو، والهاء من سَتَهُ وأسكن الفاء

احتياج إلى همزة الوصل 5.

1 إلى آخره: موضعها بياض في "ه".

وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "الابتداء: لَا يُبْتَدَأُ إِلَّا بِمُتَحَرِّكِ كَمَا لَا يُوقَفُ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ سَاكِنًا -وَذَلِكَ فِي عَشْرَةِ أَشْمَاءٍ مَحْفُوظَةٍ، وَهِيَ: ابْنٌ، وَابْنَةٌ، وَابْنُكُمْ، وَاسْمٌ وَاسْتٌ، وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ، وَائِمْنُ اللَّهِ، وَفِي كُلِّ مَصْدَرٍ بَعْدَ أَلْفٍ فِعْلُهُ الْمَاضِي أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا، كَالْإِفْتِدَارِ وَالِاسْتِخْرَاجِ وَفِي أَفْعَالٍ تِلْكَ الْمَصَادِرُ مِنْ مَاضٍ وَأَمْرٍ، وَفِي صِيغَةِ أَمْرِ الثَّلَاثِي، وَفِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَمِثْلِهِ "الشَّافِيَةُ: ص 8".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق"، "ه".

3 في "ق"، "ه": إن.

4 لا غير: ساقطة من "ق".

5 في "ه": وصل.

(512/1)

لامتناع الابتداء بالساكِن، وكذلك ابْنَمْ؛ أصله: بَنَوْ: حذف الواو وأسكن الفاء فاحتيج إلى همزة الوصل فأُتِيَ بها وزيد الميم في آخره.

واثنان واثنان أولهما ساكن؛ لأَنتُمَا من الثَّني، فاحتيج فيهما 1 إلى همزة وصل 2، فأُتِيَ بها 3.

[وكذا أصل امرئ وامرأة، مَرَّةً ومَرَّةً] 4، فلما أسكن فاؤهما احتيج إلى همزة وصل 5 فأُتِيَ بها.

وكذا في "ائِمْنُ اللَّهِ"، "وَأَيْمُنُ اللَّهِ"؛ لأَنتُمَا من اليمين -والياء ساكنة 6. والقياس في كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة 7 أحرف [فصاعدا كالاقتدار والانطلاق] 8 والاستخراج والاحمرار والاحمرار 9 والاسحنكال ونحوها. وإنما قال: "بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدا"؛ لأنه

1 فيهما: ساقطة من "ق".

2 في "ق"، "ه": الوصل.

3 فأُتِيَ بها: إضافة من "ه".

- 4 في "ه": عبارة فيها بعض الاختلاف، عما بين المعقوفتين، وهي: "وكذا في امرئ وامرأة، أصلهما: مرء ومرة".
- 5 في "ق"، "ه": الوصل.
- 6 في "ق": ساكن.
- 7 أربعة: موضعها بياض في "ه".
- 8 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".
- 9 في الأصل: الاحميرار. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(513/1)

لو كان بعدها حرفان، نحو: أَكَل، أو ثلاثة أحرف1، نحو: أَكْرَم لا يكون أول مصدرهما ساكنا، نحو: الأَكَل والإِكْرَام. وإن كان سكون الأول في الأفعال فهو في أفعال تلك المصادر؛ أعني [التي] 2 بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدا من ماض، نحو: انْطَلَقَ واقتَدَرَ واستَخْرَجَ. أو أمر، نحو: انْطَلِقْ واقتَدِرْ واستَخْرَجْ. وفي صيغة الأمر الثلاثي، نحو: اخْرُجْ واعْلَمْ واضْرِبْ، كما مر في النحو. أعلم أنه أراد بصيغة أمر3 الثلاثي بعض صيغة أمر4 الثلاثي وهو الذي لم يعتل من مضارعه الفاء والعين؛ لأن الأول5 فيما اعتل من الثلاثي الفاء والعين لا يكون "76" ساكنا، نحو عَدَّ وثَقَّ6 وقُلَّ وبِعَ وخَفَّ. وأنه يلزم منه أن تكون الهمزة7 في أهراق إهراقه وأسطاع إسطاعه همزة وصل. وليست كذلك.

ويمكن أن يجاب عنه بأنه أراد بالحروف في قوله: "بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدا" حروفا أصلية، وحينئذ لم

1 لفظة "أحرف" ساقطة من "ه".

2 لفظة "التي" إضافة من "ه".

3 في "ه": الأمر.

4 في "ق"، "ه": الأمر.

5 في "ق": الأولى.

6 عد وثق: ساقط من "ق"، "ه".

7 في "ه": همزة.

يلزم؛ لأن أصل أهراق وأسطاع1: أراق وأطاع، وإن كان سكون الأول في الحرف 2 فهو في 3 لام التعريف وميم التعريف في لغة طيبي، نحو: الرَّجُلُ وامرَجُل4. قوله: "ألحق في الابتداء [خاصة ... إلى آخره] 5. جواب6: فإن كان الأول ساكناً؛ "أي"7: فإن كان أول الكلمة ساكناً، وذلك في عشرة أسماء وفي المصادر المذكورة، وفي أفعالها من الماضي والأمر، وفي صيغة الأمر الثلاثي، وفي لام التعريف وميم التعريف، ألحق في ابتداء الكلمة خاصة همزة وصل مكسورة على الأصل، إلا فيما كان بعد ساكنه ضمة أصلية؛ فإن همزة الوصل تضم حينئذ للاتباع، سواء كانت صورة الضمة باقية، نحو: اقْتُلْ واغْزُ، أو لم تكن باقية لعارض؛ نحو: اغْزِي؛ فإن

- 1 في الأصل: واستطاع. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 2 في الأصل: "ق": الحرف. وما أثبتناه من "ه".
- 3 لفظة "في" ساقطة من "ق".
- 4 روي أن النمر بن تَوَلَّب قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: \$ "ليس من امبر امصيام في امسفر؛ يريد: ليس من البر الصيام في السفر؛ فأبدل لام التعريف ميماً "ينظر اللسان "برر": 1 / 252".
- 5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "أُلْحِقَ فِي الْإِبْتِدَاءِ خَاصَّةً هَمْزَةً وَصَلٍ مَكْسُورَةً إِلَّا فِيمَا بَعْدَ سَاكِنِهِ ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فَإِنَّمَا تُضَمُّ، نَحْوُ اقْتُلْ اغْزُ، اغْزِي، بِخِلَافِ ارْمُوا. وَإِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَائْمِنَ، فَإِنَّهَا تُفْتَحُ". "الشافعية: ص7".
- 6 لفظة "جواب" ساقطة من "ق".
- 7 لفظة "أي" إضافة من "ق".

الضمة زالت لعارض، وهو ياء الضمير بخلاف باب "امرى" وباب "ارموا"1؛ لأن الضمة فيهما غير أصلية؛ لأن ضمة ميم2 "ارموا" عرضت بسبب نقل حركة الياء إليها، وضمة

راء 3 "امرى" عرضت لاتباع حركة آخره 4.
ولا يشكل بمثل انطلق به 5، واقتدر عليه -مفعول ما لم يسم فاعله فإن ضمة الطاء
والتاء 6 عارضة؛ لأنها عرضت لبناء ما لم يسم فاعله مع وجوب ضم همزة، و 7 لأننا
نمنع عروضها فإنها 8 أصلية لازمة بالنسبة إلى ما لم يسم فاعله وإن كانت عارضة بالنسبة
إلى ما يسم فاعله قوله: "والا في لام التعريف وايم الله" 9 عطف 10 على "إلا
فيما 11 بعد ساكنه"؛ فإنه يجب فتح همزة الداخلة على لام التعريف؛ إما لأن همزة
ليست همزة وصل؛ لأن 12 همزة مع

1 في "ق"، "هـ": "بخلاف باب ارموا وباب امرئ".

2 في "ق"، "هـ": راء.

3 في "ق"، "هـ": ميم.

4 في "ق"، "هـ": "أخيره".

5 به: "ساقطة من هـ".

6 في "هـ": التاء والطاء.

7 الواو ساقطة من "ق".

8 فإنها: ساقطة من "ق".

9 لفظة الجلالة "الله" من "هـ".

10 في الأصل: عطفًا. وما أثبتناه من "ق"، "هـ".

11 فيما: مطموسة في الأصل.

12 في "ق"، "هـ": بل.

(516/1)

قوله 1: "وإثباتها وصلا لحن" 2.

أي: وإثبات همزة الوصل حالة الوصل لحن؛ لأنه خروج عن كلام العرب؛ لأنه 3 إنما
أتى 4 بها ليتوصل بها إلى النطق بالسكان 5 فإذا أوصل 6 السكان بما قبله استغني عنها
لزوال علة حاجتها 7.

وإثبات همزة الوصل "77" في الوصل 8 للضرورة شاذ، كقوله:

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ ... بَنَتْ وَتَكْثِيرُ الْوِشَاةِ قَمِين 9

- 1 قوله موضعها بياض في "ه".
- 2 لفظة "لحن" ساقطة من "ه".
- 3 في النسخ الثلاث: "لأنها". والصحيح ما أثبتناه.
- 4 إنما أتى: ساقط من "ه".
- 5 ولهذا سماها الخليل سلم اللسان "شرح الجاربردي: مجموعة الشافية: 1/ 166".
- 6 في "ق"، "ه": وصل.
- 7 في "ه": حالتها: تحريف.
- 8 في الوصل: ساقط من "ه".
- 9 هذا بيت من الطويل، وهو من أبيات لقيس من الخطيم رواها أبو علي القالي في أماليه وقبله:
- أجود بمضمون التلاد وإنني ... بسرّك عمن سألني لضعين
- وبعده:

وإن ضيع الإخوان سرا فإنني ... كتوم لأسرار العشير أمين
وهو في ديوانه ص 28 "برواية: بنشر، بدلا من: بنث. والحديث، يدل: الوشاة".
وينظر في البيت: الصحاح "بثت": 1/ 294، والمفصل "ص 356" وشرح الشافية
للرضي: "2/ 265" وشرح الجاربردي "مجموعة الشافية: 1/ 167، واللسان "نثت":
6/ 4339 وشرح شواهد الشافية: ص 183 "رقم 94". والشاهد في قوله: "الإثنين"
حيث قطع همزة الوصل للضرورة.

(518/1)

قوله: "والتزموا جعلها ألفا لا يَبْنُ بَيْنَ".
أي: والتزموا جعل همزة الوصل التي مع لام التعريف خاصة 1 والتي مع إيم الله وإيم
الله 2 في الاستفهام ألفا؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، لا جعلها يَبْنُ بَيْنَ - على
الأفصح - على ما تقدم في باب التقاء الساكنين.
قوله 3: "وأما سكون [هاء: وَهُوَ وَهْيَ ... " إلى آخره 4] 5.
أي: وأما سكون أول: هو وهي الواقعتين بعد الفاء والواو ولام الابتداء، كقوله تعالى:

"وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ" 6، وقوله تعالى: "فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ" 7، وقوله تعالى: "هُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ" 8

1 لفظة "خاصة" ساقطة من "ه".

2 وايم الله: ساقطة من "ق".

3 قوله: ساقطة من "ه".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

5 وتكملة عبارة ابن الحاجب: "وَفَهْوٌ وَفَهْيٌ وَهْيٌ وَهُوَ فَعَارِضٌ فَصِيحٌ وَكَذَلِكَ لَامُ الْأَمْرِ نَحْوُ: "وَلْيُوفُوا"، وشبهه به: أَهْوٌ وَأَهْيٌ، و"ثُمَّ" لِيَقْضُوا. ونحو "أَنْ يُمِلَّ هُوَ" قليل".
"الشافعية: ص8".

6 سورة البقرة: من الآية "216". وإسكان الهاء ههنا قراءة قالون وأبي عمرو والكسائي وأبي جعفر في واحدة من روايتين عنه. "ينظر النشر: 209 / 2، والإتحاف: 132".

7 سورة البقرة من الآية "74". وهي قراءة قالون وأبي عمرو والكسائي وكذا أبي جعفر "ينظر المصدران السابقان".

8 سورة الحج: من الآية "58". وهي قراءة قالون وأبي عمرو والكسائي وكذا أبي جعفر في رواية عنه. "ينظر النشر: 209 / 2، والإتحاف: 132".

(519/1)

فليس بأصل حتى يحتاج إلى همزة وصل، بل عارض لحجيء ما اتصل به؛ لأن قولك "وَهُوَ" كعَضُدٍ، وقولك "وَهْيٌ" ككَبِدٍ، فلهذا سَكَنَ تخفيفاً على 1 ما ذكر من الاتصال.
وإذا ابتدئ به رُدَّ إلى أصله، نحو: هُوَ، وَهْيٌ. فنبه بقوله: "عارض" على أن سكونه مستغن عن همزة الوصل 2. وبقوله: "فصيح" على عدم شذوذه.
قوله: "وكذلك لام الأمر".

أي: وكذلك سكون لام الأمر بعد الواو والفاء، كقوله تعالى: {وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ} 3 وقوله تعالى: {فَلْيَنْظُرْ} 4 ليس بأصل، بل عارض؛ لأن "وَيْ" من {وَلْيُوفُوا}، و"فَلْيَ" {فَلْيَنْظُرْ} ككبد، فخففت 5.
قوله: "وشبهه به: أَهْوٌ، وَأَهْيٌ" 6.

أي: وشبهه بقولك: وَهُوَ وَوَهْيٌ، قولك: أَهْوٌ وَأَهْيٌ؛ ونحو "أَنْ يُمِلَّ هُوَ" 7 في إسكان

- 1 في "ق"، "هـ": عندما.
- 2 في الأصل: وصل. وما أثبتناه من "ق"، "هـ".
- 3 سورة الحج: من الآية "29".
- 4 الكهف "19"، الحج "15"، عبس "24"، والطارق "5".
- 5 ينظر الكتاب: 4 / 151.
- 6 أهو، وأهي: ساقط من "هـ".
- 7 سورة البقرة: من الآية "282" وهي قراءة قالون وأبي جعفر. وقرأ الاثنان أعني: قالون وأبا جعفر بالضم كذلك، قال ابن الجزري: "والوجهان فيهما صحيحان عن قالون وأبي جعفر" النشر: 2 / 209. وينظر كذلك: الإتحاف: 132.

(520/1)

وشبه بقوله تعالى: {فَلْيَنْظُرْ} ، {وَلْيُؤْفُوا} قوله تعالى 1 {ثُمَّ لْيَقْضُوا} 2 في إسكان اللام3.

أما تشبيه: أَهْوَ وَأَهْيَ بقولنا: وَهَوَ، وَهَيَ؛ فلكونه على صيغته. وأما تشبيه نحو "أَنْ يُمِلَّ هَوَ" بقولنا: وَهَوَ؛ فلكون "هَوَ" في نحو "أَنْ يُمِلَّ هَوَ" على صيغة "وَهَوَ". وأما تشبيه: {ثُمَّ لْيَقْضُوا} بقوله [تعالى] 4 {فَلْيَنْظُرْ} ، {وَلْيُؤْفُوا} ؛ فلوقوع لام الأمر في الصورتين بعد حرف العطف، وأن "وَلْيَ" في {ثُمَّ لْيَقْضُوا} مثل "وَلْيَ"، "وَفَلْيَ" في {وَلْيُؤْفُوا} ، و {فَلْيَنْظُرْ} .

وإنما قل سكون: أَهْوَ وَأَهْيَ دون وَهَوَ، وَهَيَ؛ لقلته في كلامهم وقد جاء:

15-

..... فقلت أهَي سَرَتْ أم عَادِي5

حُلْم6

- 1 لفظة "تعالى" ساقطة من "ق".
- 2 سورة الحج: من الآية "29".
- 3 قرأ ابن عامر وأبو عمرو وورش ورويس بكسر اللام على الأصل في لام الأمر؛ فرقا

بينها وبين لام التأكيد، ووافقهم اليزيدي وقُبل. وقرأ الباكون بإسكان اللام للتخفيف.
"ينظر النشر: 2 / 326، والإتحاف ص 314". وذكر الرضي أن الإسكان قراءة
الكسائي وغيره وذكر أن البصريين يستقبحونها؛ لأن "ثم" مستقلة يوقف عليها. "شرح
الشافية: 2 / 270".

4 لفظة "تعالى" إضافة من الحقق.

5 في "ق"، "هـ": عاقني.

6 هذا عجز بيت من البسيط، قاله المزار العدوي، نسبه إليه البغدادي في شرح شواهد
شروح الشافية "الشاهد رقم 98، ص 190" وكذا في شرح شواهد الشافية "الشاهد
رقم 379". وصدده:

وقمت للزور مرتاعا

وأرقني

وقبل الشاهد، قوله:

زارت رويقة شعنا بعد ما هجعوا ... لدى نواحل في أرساغها الخدم
والشاهد أنشده الجاربردي في شرحه "مجموعة الشافية: 1 / 167" وأنشده ركن الدين
في البسيط "رقم 98".

(521/1)

بسكون الهاء.

وأما: {ثُمَّ لِيَقْضُوا} وإن كان أقل من نحو: "و1 لِيَقْضُوا" في الاستعمال؛ لأن امتزاج
حرف واحد - وهو الواو - بما بعده 2 أشد من امتزاج ما هو على ثلاثة أحرف - وهو
ثُمَّ - بما بعده، فليس في القلة كـ "أَهُوَ وَأَهِي".
وأما نحو "أَنْ يُمَلَّ هُوَ"، فهو في القلة مثل "أَهُوَ".
اعلم أن قوله: "وأما سكون هاء وَهُوَ ... إلى آخره. جواب عن سؤال مقدّر وتقدير 3
السؤال: أنكم قلتم ما يكون أوله ساكنا أتي بهمزة وصل 4 للنطق به. وأول: وَهُوَ وَهِي
في الصورتين المذكورة ولام الأمر، بعد حرف العطف ساكن، ولم يؤت بهمزة وصل للنطق
به.

وأجاب عنه بأن السكون في مثل هذه الصور 5 غير أصيل، بل عارض

1 الواو ساقطة من "ه".

2 في الأصل: بما بعدها، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في "ق"، "ه": وتقدير.

4 في "ق": الوصل.

5 في "ه": الصورة.

(522/1)

اللام للتعريف كـ"هَلْ وَبَلْ" - كما هو مذهب الخليل 1- وإنما حذف حركتها عند وجود الحركة قبلها للتخفيف؛ لكثرة استعمالها، فإذا ابتدئ بها رُدَّتْ إلى أصلها. وإما لكثرة استعمالها في كلامهم مع كونها همزة وصل ففتحوها للتخفيف - كما هو مذهب سيبويه 2.

وأما فتح همزة الداخلة على ميم التعريف فبالحمل على همزة الداخلة على لام التعريف.

وأما فتح همزة "إيم الله"، و"إيمن الله" فلكثرة استعمالها 3. وإنما سميت هذه همزة همزة الوصل؛ لأن يتوصل بها إلى النطق بالساكن.

وقيل إنما سميت 4 همزة الوصل؛ لسقوطها في الوصل - وهو ضعيف - لأنه تسمية للشيء بالنسبة إلى حال عدمه. واللائق أن تُسمى همزة **الابتداء** لثبوتها فيه. وحال الثبوت أشرف من حال العدم.

ومنها من سماها ألف 5 الوصل؛ لأن صورتها في الخط ألف. والمصنف سماها بذلك، لقوله: "بعد ألف فعله الماضي".

1 قال سيبويه: "وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كَقَدْ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى كإفصال ألف الاستفهام في قوله: أأربد، ولكن الألف كألف "أيم" في "إيم الله"، وهي موصولة كما أن ألف "إيم" موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه". الكتاب: 3 / 324.

2 ينظر الكتاب: 4 / 147.

3 تشبيها لهذه همزة بالهمزة التي قال "ال". ينظر الكتاب: 4 / 147.

- 4 في الأصل: سمي. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
5 في "ق"، "ه": بألف.

(217/1)

[الوقف]:

قوله: "الوقف: قطع الكلمة عما بعدها".
أي: **الوقف** قطع الكلمة عما بعدها إن كان بعدها شيء.
[وإنما قيدنا بهذا القيد؛ لأنه قد يقف الواقف لا يكون بعدها شيء] 1
وإنما سُمي الوقف وقفاً؛ لأنه وقف فيه عن وصله بما بعده.
ويدل على صحة ما ذكرناه أنه لو أسكن آخر الكلمة ووصل 2 ما بعدها بما من غير
سكنة تُؤذن بوقفة [78] لم يعد ذلك السكون وقفاً ولا ذلك المسكن واقفاً.
ولو حرك آخر الكلمة وقطعها عما بعدها كان ذلك القطع وقفاً، وكان ذلك القاطع
واقفاً، إلا أنه مخطئ 3 في تركه حكم الوقف.
والمشهور عنهم أنه إنما سُمي الوقف وقفاً؛ لأنه وقف عن تحريكه.
وقال المصنف إنه غير واضح؛ لأنه قد لا يكون متحركاً حتى يوقف عن تحريكه؛ نحو:
مَنْ وَهْلٌ؛ ولأنه قد يوقف عن تحريكه وهو لا يكون وقفاً، ولا الواقف عن 4 تحريكه
واقفاً؛ لأنه لو قال واحد اثنان ثلاثة 5، عد واصلا مع كونه وقفاً 6 عن التحريك.

1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

2 في "ه": وفصل.

3 في الأصل: مخطئ. وفي "ه": يخطئ. وما أثبتناه من "ق".

4 في "ه": ولا الوقف.

5 في الأصل: وثلاثة. والصحيح إسقاط الواو، كما في "ق"، "ه".

6 لفظة "وقفاً" ساقطة من "ه". وهي في الأصل: "وقف" خطأ. وما أثبتناه من "ق".

(523/1)

قوله: "وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل" 1. أي: 2 وفي الوقف وجوه مترتبة في الحسن، وذلك بأن بعض الوقوف 3 أحسن من بعض، ووجوه مختلفة في محل أحكامه، كما يجيء.

ووجوه الوقف: الإسكان الصريح، والرّوم، والإشمام [وإبدال الألف من التنوين، وإبدال تاء التانيث هاء، وزيادة الألف وإحاق هاء السكت، وحذف الباء، وحذف الواو] 4 وإبدال الهمزة والتضعيف، ونقل الحركة إلى ما قبلها، وغير ذلك 5 على ما يجيء تفصيله.

ثم شرع في بيان أحكام الوقف على التفصيل ومحال أحكام الوقف فقال: "فالإسكان المجرد" عن الرّوم والإشمام لا يكون إلا "في المتحرك" 6 - وهو ظافر - سواء كان قبله ساكن، نحو: زيد وعمرو، أو لم يكن، نحو: جعفر.

والرّوم أيضا لا يكون إلا في المتحرك؛ [لأن الرّوم هو 7]:

1 ما بين المعقوفين ساقط من عبارة ابن الحاجب من "ه".

2 الواو ساقطة من "ق".

3 في "ه": الوقف.

4 ما بين المعقوفين ساقط من "ه".

5 ينظر النشر: 2 / 120.

6 لأن الوقف بالسكون هو تفرغ الحرف من الحركات الثلاث، وهو لغة أكثر العرب، وهو اختيار جماعة من النحاة وكثير من القراء "المصدر السابق".

7 في "ه": وهو موضع ما بين المعقوفين.

(524/1)

[أن يأتي بحركة الحرف الموقوف عليه خفية 1. ولا يمكن الإتيان بحركته خفية] 2 إلا بعد أن كان متحركا.

والرّوم في المفتوح قليل لخفة الفتحة والعين بالإتيان بها خفية، ولهذا لم يقرأ أحد من القراء بالرّوم 3 في المفتوح في القرآن، وإنما ذكره سيبويه عن العرب 4.

والإشمام لا يكون إلا في المضموم؛ لأن الإشمام هو أن تضم الشفتين بعد إسكان الحرف الموقوف عليه ليعلم أنه مضموم في الوصل، فلو أشمته في غير المضموم لأوهمت

1 هذا عند النحاة، قال الجوهري في صحاحه "روم": 5/ 1938: "وروم الحركة الذي ذكره سيبويه، هي حركة مختلصة مختفأة لضرب من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلصة مثل همزة بَيْنَ بَيْنَ" ا. هـ. وينظر ما قاله سيبويه في معنى الرُّوم في الكتاب: 4/ 168.

وأما الرُّوم عند القراء فهو عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. وكلا القولين واحد. "ينظر النشر: 2/ 121".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 بالروم: ساقط من "ه".

4 قال سيبويه: "وأما ما كان في موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركة وتضاعف وتفعّل فيه ما تفعّل بالجزوم على كل حال، وهو أكثر في كلامهم ... وأما رُوم الحركة فقولك: رأيت الحارث، ومررت بخالد. وإجراؤه كإجراء الجزوم أكثر" الكتاب: 4/ 171، 172.

5 وقال ابن الجزري: وأما الإشمام فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت بها وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمّة. وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف. وهذا مما لا يختلف فيه. نعم حكى عن الكوفيين أنهم يسمعون الإشمام رُوماً والرُّوم إشماماً، قال مكي: وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض. قال: وأراه يريد به الروم؛ لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه رُوماً إشماماً وما سميناه إشماماً رُوماً. "النشر: 2/ 121".

(525/1)

والأكثر 1 على أنه لا رُومَ ولا إشمامَ في هاء التَّأْنِيثِ -أي: في تاء التأنيث المبدلة هاء في الوقف، نحو: ضَارِبَه- ولا في ميم الجمع، ولا في الحركة العارضة²، أمّا إنّه لا رُومَ في هاء التأنيث على الأكثر فلأنّ الحركة إنما كانت على التاء لا على الهاء التي هي بدل عن التاء، فلو أتيت بها على الهاء لأتيت بحركة على حرف لم يكن عليه [إعراب] 3 وأما أنه لا إشمام في هاء التأنيث؛ فلأن الغرض به الدلالة على أن الحرف الموقوف عليه مضموم في الوصل فلو أشممت مع الوقف بالهاء الذي هو العوض لأوهمت أن الضمة

على الهاء، وصل، وذلك لا يجوز. نعم لو وقفت

1 تابع ركن الدين ابن الحاجب في قوله "الأكثر". ولكن الرضي يعترض على كلام ابن الحاجب ههنا ويبيّن منشأ توهمه في أن بعض النحاة أو القراء جَوَزَ الرُّومَ والإِشْمامَ في هاء التَّأْنِيثِ وميمِ الجُمُعِ والحَرَكَةِ العَارِضَةِ، بقوله: "لم أر أحداً: لا من القراء ولا من النحاة ذكر أنه يجوز الرُّومَ والإِشْمامَ في أحد الثلاثة المذكورة، بل كلهم منعوهما فيها مطلقاً، وأرى أن الذي أوهم المصنف أنه يجوز الروم والإِشْمامَ فيها قول الشاطبي -رحمه الله تعالى بعد قوله:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجُمُعِ قُل ... وَعَارِضُ شَكْلٍ لَمْ يَكُنَا لِيَدْخُلَا

وَفِي هَاءِ لِلِإِضْمَامِ قَوْمَ أَبُوهُمَا ... وَمَنْ قَبْلَهُ أَوْ الْكُسْرِ مِثْلًا

أَوْ أَمَّا هُمَا وَאוْ وَيَاءُ وَبَعْضُهُمْ ... يَرَى لهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مَحَلًّا

فظن أنه أراد بقوله: "في كل حال" في هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء المذكر، كما وهم بعض شراح كلامه أيضاً، وإنما عني الشاطبي في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط، كما يجيء كلامه "شرح الشافية، للرضي: 276 / 2، 277".

2 ينظر النشر: 122 / 2.

3 لفظة "الإعراب" إضافة من المحقق.

(526/1)

بالتاء لجرى الرُّومَ والإِشْمامَ فيها اتفاقاً نحو: أُخْتُ وَبُنْتُ؛ لعدم المانع 1.

ووجه 2 من وقف على الهاء المبدلة عن تاء التأنيث بالإِشْمامَ والروم هو أن الغرض بيان حركة الحرف في الوصل مضموم والوقف عليها بالروم أضعف من الوقف عليها بالإِشْمامَ.

وأما أنه لا رُومَ ولا إِشْمامَ في ميم الجمع، مثل: إِلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمْ وَفِيهِمْ على الأكثر 3 لأن عدم الرُّومَ والإِشْمامَ عند من وصل بالإِسْكان واضح 4 لأن الوصل لا حركة فيه والروم هو الإِتيان بحركة الوصل خفيفة، والإِشْمامَ ضم الشفتين بعد الإِسْكان لبيان حركة الوصل. وأما "79" أنه لا يحسن الرُّومَ والإِشْمامَ عند من ضم ميم الجمع ووصلها بواو؛ فلأنه لما وقف بحذف الواو لم يبق للروم والإِشْمامَ تحقيق؛ لأن الروم هو الإِتيان بحركة الحرف الذي هو آخر الكلمة [خفية والإِشْمامَ هو ضم الشفتين بعد إسكان آخر الكلمة لبيان ضم

- 1 لأن الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له فيسوغ فيه الروم والإشمام والله أعلم "النشر: 2/ 126".
- 2 في "ق": "ووجهه".
- 3 وذلك في قراءة من حرك ميم الجمع في الوصل ووصله، وفي قراءة من لم يحركه ولم يصله. وشذ مكي فأجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها، قياساً على هاء الضمير وانتصر لذلك وقواه. وقال ابن الجزري: "وهو قياس غير صحيح؛ لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة، بخلاف الميم، بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون، فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين. "النشر: 2/ 122".
- 4 في "ق"، "ه": فواضح.
- 5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(527/1)

ولما لم يكن الميم آخر الكلمة لم يحسن ذلك فيه. والرَّؤْم والإشمام فيمن 1 ضم الميم في الوصل أشبه من الرَّؤْم والإشمام فيمن سَكَنه في الوصل وهو ظاهر.

وأما وجه الحركة العارضة نحو {قُلْ ادْعُوا اللَّهَ} 2، 3 يوقف عليها بالإسكان لا بالرَّؤْم والإشمام على الأكثر؛ فلأنه 4 ليس للحرف حركة بنفسه بل لالتقاء الساكنين؛ فتلك الحركة كالعدم عند الوقف لزوال المقتضي له وحينئذ يمتنع الرَّؤْم والإشمام؛ لأنهما لبيان حركة ذلك الحرف عند الوصل.

فقوله: "والرَّؤْم في المتحرك": مبتدأ وخبر. وهما معطوفان على قوله: "فالإسكان المجرد في المتحرك". وكذا 5 "الإشمام في المضموم" على قوله: "فالإسكان المجرد في المتحرك".

قوله: "وإبدال الألف في المنصوب" [المنون، و [في] إذا و"في" 6 نحو اضْرِبْ 7، 8.

اعلم أن "وإبدال الألف" مبتدأ. وقوله: "في المنصوب" خبره 9 ومجموعهما معطوف على قوله: "فالإسكان المجرد في المتحرك".

1 في الأصل: من. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

- 2 لفظة الجلالة ساقط من "ق"، "ه".
- 3 سورة الإسراء: من الآية "110".
- 4 في "ق"، "ه": لأنه.
- 5 في "ق"، "ه": لأنه.
- 6 لفظة "في" إضافة من الشافية.
- 7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 8 وتكملة العبارة: "بِخِلَافِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ، عَلَى الْأَفْصَحِ" الشافية: ص8.
- 9 في "ه": خبر.

(528/1)

أي: وإبدال الألف عن التنوين في المنصوب المنون، نحو: "رأيت زيدا" لا في المرفوع والمجرور وفي 1 إذا، وفي نحو: اضْرِبْ. اعلم أن في المنون في الوقف ثلاث لغات: إحداها: أن يقلب التنوين حرف مدّ من جنس حركة ما قبله 2، فتقول: جاءني زيدو، ورأيت زيدا، ومررت بزيدي 3. والثانية: أن يحذف التنوين في الأحوال الثلاثة كلها وتقف عليها كما تقف على غير المنون، فتقول: جاءني زيد، ورأيت زيد، ومررت بزيد. 4 وليست هاتان اللغتان فصيحيتين. والثالثة: أن تبدل الألف من التنوين في المنصوب المنون ولا يدل في المرفوع والمجرور الواو والياء من التنوين، لثقل الضمة والكسرة مع الواو والياء وخفة الفتحة مع الألف، وهذه اللغة هي الفصيحة 5.

-
- 1 الواو ساقطة من "ه".
 - 2 في الأصل، "ق": ما قبلها. والصحيح ما أثبتناه من "ه".
 - 3 زعم أبو الخطاب أنها لغة أزد السّراة. "الكتاب: 4 / 166، 167".
 - 4 وهذه لغة ربيعة، نسبها إليها ابن مالك "ينظر شرح الأشموي 3 / 747". وهذه اللغة حكاه أبو الحسن عن بعض العرب. "ينظر حاشية 2" من الكتاب: 4 /

5 ينظر الكتاب: 4/ 166، 167. وقال ابن مالك في ألفيته.

تنوينا إثر فتح اجعل ألفا ... وقفا، وتلو غير فتح احذفا

(529/1)

وأجري "إذا" مجرى المنصوب في 1 قلب نوها ألفا -على الأكثر 2- لأن صورته صورة المنصوب المنون.

وكذا تقلب نون باب "اضْرَيْنَ" في الوقف ألفا ولا تثبت؛ لئلا يكون [للفعل على الاسم مزية] 3 وستجيء الأحكام إذا وقعت الضمة أو الكسرة قبل نون التأكيد على تفصيلها، إن شاء الله تعالى.

ولقائل أن يقول: لو قال وإبدال الألف في المنصوب المنون غير المؤنث بالتاء لكان 4 أولى؛ لأن الوقف في نحو: رأيت ضاربته، بإبدال التاء هاء، لا بإبدال التنوين ألفا. ويمكن أن يجاب عنه بأنه يعرف ذلك من قوله: "وإبدال تاء التأنيث الاسمية هاء".

1 في الأصل: "وأجري مجرى المنصوب إذا". وما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 يقول ابن هشام في المغني، ص 20: "والصحيح أن نوها تبدل ألفا، تشبيها لها بتنوين المنصوب. وقيل: يوقف بالنون؛ لأنها كنون "الن"، و"أن" روي عن المبرد والمازني.

وينبغي على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء: إن عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون، للفرق بينها وبين "إذا". وتبعه ابن خروف¹ ا. هـ. "وينظر كذلك:

شرح الشافية، للرضي: 2/ 279، 280، وشرح الأشموني: 3/ 1750.

3 في "ق": اختلاف طفيف في العبارة التي بين المعقوفتين، إذ جاءت هكذا: "للفعل مزية على الاسم".

4 في "ق"، "ه": كان.

(530/1)

لا يقال: كان من الواجب عليه أن يقول: "بخلاف المرفوع والمجرور في الياء والواو1 على الأفصح" بل يحذف التنوين؛ لأن قوله المذكور يدل على أن الأفصح عدم إبدال التنوين فيهما واوا أو ياء وذلك لا يدل على حذف التنوين فيهما؛ لأننا نقول ذلك معلوم من قوله: "فالإسكان المجرد في المتحرك".

قوله: "وَيُوقَفُ عَلَى الْأَلْفِ 2 [فِي بَابِ عَصَا، وَرَحَى بِاتِّفَاقٍ] 3".
اعلم أنه يوقف على كل منون مقصور4، ثلاثيا كان أو غيره على الألف باتفاق، سواء كان مرفوعا أو منصوبا، أو مجرورا، نحو: هذه5 عصى ورحى ومسمى "80" ومعلى، ورأيت عصى ورحى ومسمى ومعلى، ومررت بعصى ورحى ومسمى ومعلى.
لكن اختلفوا في هذه الألف؛ فقال المبرد هي الألف الأصلية في

1 واعترض الرضي على عبارة المصنف هذه، وقال: "قوله: بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء" عبارة ركيكة، ولو قال: بخلاف الواو والياء في المرفوع والمجرور لكان أوضح، يعني لا يقلب تنوين المرفوع واواً وتنوين المجرور ياء، كما قلبت تنوين المنصوب ألفاً، لأداء ذلك إلى الثقل في موضع الاستخفاف. "شرح الشافية، 2/ 280".
2 في "ق": ألف.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من عبارة ابن الحاجب من "ه".

4 لفظة "مقصور" ساقطة من "ه".

5 في الأصل: "ه": "هذا". وما أثبتناه من "ق".

(531/1)

الأحوال الثلاث1. وقال المازني2: هي الألف المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث3. وقال سيبويه هي الألف المبدلة من التنوين حالة النصب، والألف الأصلية حالي الرفع والجر4، 5.
واستدل على قول المبرد بوجهين:
أحدهما: أنهم أمالوا رَحَى ومَسْمَى ومُعَلَّى في الوقف "حالة النصب والرفع والجر"6؛ فلو كانت الألف فيها عوضا عن التنوين [لم تمل].

1 ينظر المقتضب: 1/ 258.

2 هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، من بني مازن الشيبانيين من أهل البصرة، بها مولده ومرباه. أكب منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين البصريين كما أكب على حلقات المتكلمين ولزم الأخفش وقرأ كتاب سيبويه عليه. وكان إماما في اللغة وراوية واسع الرواية. كما كان بارعا في الحجاج والمناظرة توفي سنة 249هـ، على أرجح الروايات. وله مؤلفات كثيرة ومفيدة منها: علل النحو، والتصريف، والعروض والقوافي وغير ذلك. "ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين: 87-93، وإنباه الرواة: 1/246".

3 ينظر المنصف: هو مذهب أبي الحسن والفراء وأبي علي الفارسي في التذكرة "ينظر: شرح الأشموني: 3/748".

4 نص عبارة سيبويه: "واعلم أن كل ياء أو واو كانت لاما، وكان الحرف قبلها مفتوحا فإنها مقصورة تبدل مكانها الألف، ولا تحذف في الوقف، وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل، إلا أن الألف تحذف لسكون التنوين، ويتمون الأسماء في الوقف" الكتاب: 3/309.

وهذا هو مذهب معظم النحويين، وإليه ذهب أبو علي الفارسي في غير التذكرة، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني "الأشموني: 3/749".

5 وثمة مذهب آخر، وهو: أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاث، وأن التنوين حذف، فلما حذفت عادت الألف، وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل. "ينظر شرح الأشموني: 3/748".

6 في "هـ": "حالة الرفع والنصب والجر".

(532/1)

والثاني: أنهم كتبوا مُعَلَّى ومُسَمَّى بالياء في الأحوال الثلاث، [فلو كانت الألف عوضا عن التنوين] 1 لوجب أن يكتبوا ألفا، كما كتبت: رأيت زيدا بالألف.

واستدل على قول المازني بأنه إنما قلب 2 التنوين ألفا في الوقف حالة النصب لوقوعه 3 بعد الفتحة وهذه العلة موجودة في الأحوال الثلاث في 4 هذا الباب فوجب قلبها ألفا في الأحوال الثلاث عملا بالعلة.

واستدل على قول سيبويه بأن المعتل الذي يشكل أمره يحمل على مثاله من الصحيح،

لكنه قد ثبت في الصحيح أنهم يقلبون التنوين ألفا في حالة النصب و5 يحذفونه في حالة الرفع والجر، فوجب أن يكون المعتل كذلك.
ويمكن أن يجاب عن دليل المبرد بأنا لا نسلم أن من كان رأيه غير رأي المبرد أمالها وكتبها بالياء، بل أمالها بالياء6 من كان رأيه رأي المبرد، فلم7 قلتم أنه ليس كذلك.

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 في "ق": قلبت.

3 في "ق"، "ه": لوقعها.

4 لفظة "في" ساقطة من "ق".

5 في الأصل، "ق"، أو. وما أثبتناه من "ه".

6 بالياء: ساقطة من "ه".

7 في "ق": ولم.

(533/1)

وعن دليل المازني بأنا لا نسلم أن الفتحة المقتضية لقلب التنوين ألفا موجودة قبل التنوين في الأحوال الثلاث؛ لأن الفتحة المقتضية له هي الفتحة المقدرة لا المملوطة العارضة. ولهذا لا اعتبار1 للحركة والسكون العارضين، بل للحركة والسكون الأصليين كما مر في باب التقاء الساكنين.
والمقدّر في مُسمّى2 حالة الرفع هو الضمة؛ لأن أصله مسمّى [بضم الياء، وحالة الجر هو الكسر؛ لأن أصله مسمّى] 3 -بكسر الياء- وحالة النصب هو الفتح؛ لأن أصله: رأيت مسميا.

قوله: "وقلبها وقلب كل ألف ... 4 إلى آخره5.

أي: وقلب الألف وقلب6 كل ألف همزة في الوقف، نحو: رأيت عصاً ورحاً ورجلاً، ضعيف.

وكذا قلب ألف التانيث همزة أو واو أو ياء في الوقف، نحو: حُبْلًا وَحُبْلًا وَحُبْلًا: ضعيف.

1 في "ق"، "ه": الاعتبار.

2 في "ه": المسمى.

3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

4 في "ه" فقط من عبارة ابن الحاجب: "وقبلها وقلب ...".

5 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "قلبها وقلب كل ألف همزة ضعيف. وكذلك قَلْبُ أَلْفٍ نَحْوُ حُبْلَى هَمْزَةً أَوْ وَاوَا أَوْ يَاءٍ" الشافية: ص8.

6 لفظة "قلب" ساقطة من "ه".

(534/1)

اعلم أن في عبارته نظرا؛ لأن قوله: "وقلب 1 كل ألف" يغني عن قوله: "وقلبها" وعن ذكر الهمزة في قوله: "وكذا قلب ألف التانيث نحو حبلى همزة" 2. اعلم أن ناسا من فزارة وقيس يقلبون ألف التانيث ياء في الوقف فيقولون: حُبْلَى - بالياء 3 - وأن بعض طيى يقلب ألف التانيث واوا فيقول: حُبْلَوُ 4. ومنهم من يُسَوِّي في القلب بين الوقف والوصل فيقول فيهما: حُبْلَوُ وحُبْلَى 5. فقال المصنف إنه ضعيف.

قوله: "وإبدال تاء التانيث [الاسميّة هاء] في نحو رَحْمَةٍ على الأكثر" 6. اعلم أن إبدال تاء التانيث مبتدأ. وقوله: "في نحو رحمة" خبره. والمجموع معطوف على قوله: "فالإسكان المجرد في المتحرك".

1 وقلب: ساقط من "ه".

2 وهذا الاعتراض على عبارة المصنف اعترضه الرضي أيضا في شرحه على الشافية "2/ 285، 286".

3 خص المصنف هذا القلب عند هؤلاء بألف نحو حُبْلَى، وتابعه في ذلك ركن الدين، ولكن الرضي يعترض على ذلك ويذكر أن هؤلاء يقلبون كل ألف في الآخر ياء سواء كان للتانيث كحُبْلَى، أو لا ككُمُتَّى، ويشير إلى أنه قول النحاة ويعلل لقلبها ياء بأن الألف خفية. "ينظر شرح الشافية: 2/ 286".

4 ينظر المصدر السابق.

5 ينظر المصدر السابق.

6 ما بين المعقوفتين ساقط من عبارة ابن الحاجب من "ه".

أي: وإبدال تاء التانيث الاسمية [في الاسم المفرد] 1 هاء في الوقف - عند الأكثر - في نحو رحمة؛ فرقا بينها وبين التاء الأصلية نحو: وَقْتُ وَمَوْتُ وَأُخْتُ. 2. واحترزنا بقولنا: "في الاسم المفرد" عن [التاء في] 3 الجمع، نحو: غرفات وظلمات. واحترزنا بقولنا [81]: "الاسمية" عن تاء التانيث الفعلية في الوقف؛ فإنها لا تبدل هاء؛ للفرق بين تاء التانيث الاسمية والفعلية، [فإن تاء التانيث الفعلية لا تُبدل هاء في الوقف] 4 [5].

وإنما قلنا: عند الأكثر 6؛ لأن بعض العرب لا يقلبها هاء في الوقف، بل يَقِف عليها تاء فتقول 7: رَحِمَتْ وظَلَمَتْ 8. وقرئ في

-
- 1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".
 - 2 وهذا الذي اختاره هو مذهب سيويه "الكتاب: 4 / 166"، ووافقه الفراء وابن كيسان وأكثر النحاة "ينظر شرح الشافية: 2 / 288".
 - 3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".
 - 4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
 - 5 بل تبدل تاء وأصلها تاء أيضا.
 - 6 في "ه": الأكثرين.
 - 7 في "ه": "نحو".
 - 8 وهذه اللغة حكاها أبو الخطاب عن ناس من العرب. "ينظر الكتاب: 4 / 167" ومن الشواهد التي جاءت على هذه اللغة قول الراجز:
الله نجاك بكفي مَسْلَمَتْ
من بعد ما وبعد مَتْ
صارت نفوس القوم عند الغَلَصَمَتْ
وكادت الحردة أن تُدعى أَمَتْ
"الشاهد" رقم 91 من شواهد شرح الرضي على الشافية: 2 / 289.

القرآن بالهاء والتاء جميعاً¹ ومنه قول الشاعر:

-16

دارا لسلمي بعد حول قد عَفَتْ

بل جوز تَيْهَاء كظهر الحَجَفَتْ²

1 وجاء ذلك في كلمات وقف عليها بالتاء والهاء، وهذه الكلمات هي:

- "رَحِمَتْ" في البقرة "218"، والأعراف "56"، وهود "73"، مريم "2"، والروم "50"، والزخرف "32".

- و"نِعِمَّتْ" في البقرة "231"، وآل عمران "103"، والمائدة "11"، وإبراهيم "28"، والنحل "72"، وفي لقمان "31"، وفاطر "3". والطور "29".

- و"امْرَأْتُ" في آل عمران "35"، يوسف "51"، القصص "9"، والتحريم "10"، "11".

- و"سُنَّتْ" في الأنفال "38"، فاطر "43"، غافر "85".

- و"لَعْنَتْ" في آل عمران "61"، النور "7".

- و"مَعْصِيَتْ" في المجادلة "8، 9".

- و"كَلِمَتْ" في الأعراف "137"، و"بَقِيَتْ" في هود "86".

- و"قُرَّتْ" في القصص "9".

- و"فَطَرَتْ" في الروم "30".

- و"شَجَرَتْ" في الدخان "43".

- و"جَنَّتْ" في الواقعة "89".

- و"ابْنَتْ" في التحريم "12".

فوقف عليها بالتاء: نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي. وقيل ويعقوب.

"ينظر النشر: 2/ 129، 130".

2 رجز، نسبة ابن بري في أماليه على الصحاح لسؤر الذئب، ونقله صاحب اللسان وكذا نقله البغدادي في شرح الشواهد.

ينظر في الشاهد: الصحاح "حجف": 4/ 1341، والمفصل ص341 والإنصاف ص232، مسألة "55"، وشرح الجاربردي "مجموعة الشافية: 1/ 174"، وحاشية ابن جماعة، بهامشة، وشرح شواهد الشافية، للبغدادي ص198، "برقم 101"، وينظر

كذلك اللسان "حجف": 2/ 786. وقد أورد ابن منظور الأرجوزة كاملة: والشاهد في قوله: "كَظْهَرَ الْحَجَفْتُ"؛ حيث وقف على الحجة بالتاء.

(537/1)

أي: كظهر 1 الحَجَفَة -وُوقِفَ عليها بالتاء- وهي تُرْس من الصَّرْم يشبه التَّيْهَاء 2، وهي المغازة بظهر التُّرْس الذي من الصَّرْم، في الملامسة 3.
ودارا: منصوبة بعرفت، مذكورا 4 قبل البيت. وجَوَز الشيء: وَسَطَهُ. وجره بإضمار "رب".

قوله: "وتشبيه تاء هَيْهَات به قليل" 5.
أي: وتشبيه "تاء هيهات" 6 بتاء التأنيث قليل. ولو أشبهت 7 تاء هيهات بتاء التأنيث؛ وذلك بأن تجعل "هيهات" مفردة وأصلها: هَيْهِيَّة، فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، تقلب 8 ياؤه هاء

1 في "ه": ظهر.

2 ينظر الصحاح "حجف": 4/ 1341، واللسان "حجف": 2/ 786.

3 في "ه": الملامسة.

4 لفظة "مذكورا" ساقطة من "ه".

5 به قليل: ساقط من عبارة ابن الحاجب من "ه".

6 تاء هيهات: ساقطة من "ه".

7 في "ق"، "ه": وإذا.

8 في "ه": فتقلب.

(538/1)

في الوقف وهو قليل. وإن جعلت جمع "هيهية" أصلها: هيهاة 1 فحذفت 2 اللام على غير قياس.

ويمكن أن يقال: قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها "ثم حذفت" 3 الألف لالتقاء الساكنين، فبقي: هيهات، فوقفت بالتاء لا غير.

وقد قرئ "هيهات" بالتاء والهاء 4 حال الوقف 5.
قوله: "وفي الضاربات 6 ضعيف" 7.
أي: وتشبيه تاء الجمع، الضاربات بتاء التانيث في المفرد حتى يوقف عليها بالهاء
ضعيف.
قوله: "وعِرْقَات ... " إلى آخره 8.

-
- 1 في الأصل: هيهات. وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 2 في "ه": فحذف.
 - 3 في الأصل: فحذفت، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 4 في "ه": وبالهاء.
 - 5 في قوله تعالى: {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ} . في الآية "36" من سورة
"المؤمنون".
 - وجاء في النشر "231 / 2، 232" "وأما هيهات، وهو الحرفان في "المؤمنون" فوقف
عليها بالهاء الكسائي والبزي. واختلف عن قُنبُل فروي عنه العراقيون قاطبة الهاء
كالبزي وهو الذي في الكافي والهداية والهادي والتجريد وغيرها، وقطع له بالتاء فيهما
صاحب التبصرة والتيسير والشاطبية والعنوان والتذكرة وتلخيص العبارات وغيرها.
وبذلك قرأ الباقر. إلا أن الخلاف في العنوان والتذكرة والتخلص لم يذكر في الأول،
وانفرد صاحب العنوان عن أبي الحارث بالتاء في الثانية كالجماعة".
 - 6 في "ه": ضاربات.
 - 7 لفظة "ضعيف" ساقطة من عبارة ابن الحاجب من "ق"، "ه".
 - 8 إلى آخره: ساقطة من "ه". وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "وعِرْقَات إن فتحت تأؤه
في النصب فبالهاء، وإلا فبالتاء" الشافعية: ص 8.

(539/1)

اعلم أنه روي "عِرْقَاتهم" في قولهم: "استأصل الله عِرْقَاتهم" بفتح التاء وكسرها -فإن فُتح
تأؤه 1 في النصب فالوقف عليها بالهاء، وكان بمنزلة "سعلاة" 2، والألف للإلحاق والتاء
لتأنيث الواحد -وهي العرق- وإن كسر تأؤه في النصب كان جمعا، كأنه: عِرْقَة
وعِرْقَات -أي: عُروق، كسِدْرَة وسِدْرَات- فالوقف عليها بالتاء. والراء من "عِرْقَات"

تسكّن وتكسر.

اعلم أن الوقف على تاء الفعل، نحو: "ضربت" بالتاء؛ للفرق بين التاء التي تدخل الاسم والتاء التي تدخل الفعل. وكذا الوقف على التاء التي تلحق الحروف، نحو: تُمَّتْ ورُبَّتْ.

قوله: "وأما ثلاثة أربعة ... " إلى آخره³.

هذا⁴ جواب عن سؤال "مقدر"⁵ وتقدير السؤال: أن تاء الثلاثة لا تنقلب هاء إلا حالة الوقف⁶. والوقف عليها مع⁷ حركتها متعذر.

1 في الأصل: هاؤه. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 في الأصل: سعات. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 إلى آخره: ساقطة من "ه". وعبارة ابن الحاجب بتمامها "وأما ثلاثة أربعة فيمن حرك؛ فلأنه نقل حركة همزة القطع لما وصل، بخلاف: ألم الله؛ فإنه لما وصل التقى ساكنان" الشافعية: ص⁸.

4 لفظة "هذا" ساقطة من "ه".

5 لفظة "مقدر" إضافة من "ق"، "ه".

6 لفظة "الوقف" ساقطة من "ه".

7 في الأصل: من. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

(540/1)

وتقرير الجواب: أنا لا نسلم أن تاء الثلاثة لا تنقلب هاء إلا حالة الوقف، لجواز أن تنقلب هاء حالة الوصل؛ بأن يجري الوصل مجرى الوقف باعتبار وقلب تاء ثلاثة هاء والحركة التي على هاء ثلاثة تكون حركة همزة القطع - أعني حركة همزة أربعة - نقلت إلى هاء ثلاثة، بخلاف الحركة التي على الميم في {الم، الله} 1؛ فإنها ليست كذلك، بل لما وصل {الم} بالله التقى ساكنان - الميم الأخيرة من ميم ولام التعريف - فحركت الميم لالتقاء الساكنين.

وإنما ذكر هذا الكلام ههنا؛ لأن من الناس من يتوهم أن حركة الميم هي الحركة المنقولة من لام {الله} إليها، فدفع هذا الوهم بأن ما ذكرناه في "ثلاثة أربعة" للضرورة، وهي منتفية ههنا.

قوله: "وزيادة الألف في أنا"2.

زيادة الألف "82": مبتدأ. وخبره: في أنا. والجملة معطوفة على قوله: "فالإسكان المجرد في المتحرك"; لأن زيادة الألف قسم من أقسام الوقف.
فإذا وَقَفَ على "أنا" فالفصحى 3 أن يقال: أنا -زيادة الألف ومن أجل أن الوقف على "أنا" بزيادة الألف كان الوقف على "لَكِنَّا" في قوله تعالى: {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي} 4 بالألف؛ لأن أصل "لَكِنَّا"، لَكِنُ أَنَا، فكما

1 آل عمران: "1"، "2".

2 وتكملة عبارة ابن الحاجب: "وَمِنْ مَّ وَقَفَ عَلَى {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ} بالألف" الشافية: ص8.

3 في "ق": فالصحيح.

4 سورة الكهف: من الآية "38".

(541/1)

يوقف على "أنا" بالألف يوقف على "لكننا" بالألف؛ فنقلت 1 حركة الهمزة إلى النون، وحذفت الهمزة ثم أدغمت النون في النون، فقليل: لَكِنَّا.
أما إثبات الألف فيه في الوصل -وهي قراءة ابن عامر2 فليست بضعيفة، بخلاف إثبات الألف في "أنا" في الوصل؛ لئلا يحصل اللبس بَلَكِنَّ.
وإنما قلنا إن أصل "لكننا" ههنا: لَكِنُ أَنَا؛ لأن "لكنَّ" المشددة لا يقع بعدها المضممر 3 المرفوع، كما يقع بعد "إن". ولا يمكن أن يقدر ضمير الشأن "المحذوف حتى يكون اسم "لكن" ويكون المبتدأ والخبر بعدها -أعني: هو الله- خبر "لكن" لأنه لا يحذف ضمير الشأن 4 إلا في حال الضرورة؛ ولأنه لولا أن أصله: "لَكِنُ أَنَا" لم يَجْرِ 5 الوقف عليها بالألف.

قوله: "وَمَهُ وَأَنَّهُ قَلِيل".

يعني: أن الوقف على "ما" الاستفهامية بالهاء 6 والوقف على

1 في "ه": نقلت.

2 وهي أيضا قراءة أبي جعفر ورويس، وقرأ الباقون بغير ألف ولا خلاف في إثباتها في

الوقف اتباعا لرسم المصحف. "ينظر النشر: 2/ 311".

3 في "ه": الضمير.

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

5 في الأصل: "لم يجري" خطأ.

6 أقول: أجاز بعضهم حذف ألف ما، والوقف عليه بالهاء، وإن لم مجروراً، كما في

حديث أبي ذؤيب: قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا

بالإحرام، فقلت: مَهْ فقليل: هلك رسول الله -صلى الله عليه وسلم. "ينظر شرح

الشافعية، للرضي 2/ 296".

(542/1)

"أنا" بالهاء قليل 1.

قوله: "وإِخَاقُ هَاءِ السَّكْتِ لِأَزْمٍ فِي نَحْوِ: رَهْ ... " إلى آخره 2 عطف على قوله:

"فالإسكان المجرد في المتحرك"؛ لأن إحقاق هاء السكت قسم من أقسام الوقف.

اعلم أن إحقاق هاء السكت على ضربين: أحدهما لازم والآخر جائز. أما اللازم ففي

كلمة ليست كالجزم مع ما قبلها؛ أي: ليست مع ما قبلها كشيء واحد، وليس لحوق

الهاء به لتبيين الألف، نحو: رَهْ أمراً -من: رَأَى يَرَى- وَرَهْ -أمراً من وَرَى يَرَى، وَقَهْ-

أمراً من وَقَى يَقِي، و: مَجِيءٌ مَهْ، ومثل: مَهْ في: مَجِيءٌ مَ جِئْتُ؟ ومثل مَ أَنْتَ؟.

أما: رَهْ وَرَهْ وَقَهْ فظاهر أنها ليست مع ما قبلها كلمة 3 واحدة وأما "ما" في مَجِيءٌ مَ

جِئْتُ؟ وَمِثْلُ مَ أَنْتَ؟ فلا، لأن "ما" متصل باسم مستقل بفائدته في مدلوله الإفرادي،

فليست كالجزم مما قبلها. و"ما" فيهما استفهامية وقعت مضافاً إليها، فوجب تقديم

المضاف وهو المجيء والمثل عليها؛ لأنه لا يمكن تقديم المضاف إليه على

1 الوقف على "أنا" بالهاء لغة لبعض طيبي، فيقولون: إنه. "ينظر المصدر السابق".

2- في "ه" فقط من عبارة ابن الحاجب: "وإِخَاقُ هَاءِ السَّكْتِ" وقامها: "وقه، ومه في:

مَجِيءٌ مَهْ جِئْتُ؟، ومثل مَهْ أَنْتَ؟ وجائز في نحو: لَمْ يَخْشَهُ وَلَمْ يَغْزُهُ وَلَمْ يَرْمِهِ وَغُلَامِيَهْ

وَوَلَامِيَهْ، وَحَتَّامَهْ وَإِلَامَهْ مِمَّا حَرَكْتُهُ غَيْرُ إِعْرَابِيَهْ وَلَا مُشَبَّهَةٌ بِهَا، كالماضي وباب يا زيدو لا

رجل" الشافعية: ص 8.

3 في "ق"، "ه" ككلمة.

المضاف ووجب تأخير الفعل، وهو: جئتَ؛ لأن الاستفهام يقتضي صدر الكلام. وأصله: جئتَ مجيءً أي شيء؟، ومثل أي شيء أنت؟ فالأول استفهام عن صفة المجيء، والثاني استفهام عن مثل أي شيء هو، فلما وقف على "ما" وجب الوقف بالهاء؛ لأن ألفها 1 قد زالت، لوقوعها مضافاً إليها، فوجب إلحاق الهاء. وأما الجائز ففي كلمة كانت كالجزء مع ما قبلها ولم تكن حركة آخره إعراباً، نحو: حركة الرجل ويضرب، ولا مشبهة بحركة الإعراب كحركة الماضي، فإن الماضي مبني 2 على حركة لمشاботته المضارع، وكحركة باب يا زيد، ولا رجل؛ فإن حركة المنادى المضموم وحركة المبني مع "لا" على الفتح تشبه حركة الإعراب؛ لعروضها في المنادى "83"، والمنفي بـ"لا"، بما يشبه العامل؛ لعروض 3 حركة الإعراب بالعامل، ولهذا جاءت صفة المنادى المفرد المعرفة والنكرة المبنية مع "لا" على الفتح معربة على لفظها أو في كلمة كأن إلحاق الهاء بها لتبين الألف. ويعلم مما ذكرنا أنه لا تلحق هاء السكت في الوقف نحو الرجل، وضرب، ويا زيد، ولا رجل؛ أما عدم إلحاقه بالرجل؛ فلأنه اسم

1 في "ق": الألف.

2 في "ه": بني.

3 في "ق"، "ه": بعروض.

معرب. وأما عدم إلحاقه بمثل يا زيد، ولا رجل؛ فلمشاботة حركتهما حركة الإعراب. وأما عدم إلحاق بمثل ضرب؛ فلأنه لو ألحق به نحو: ضربته، التبس بهاء الضمير من غير اضطراب في بابه.

وإنما قلنا: من غير اضطراب في بابه. احترازاً عن مثل: لم يخشَه؛ فإنه يحصل الالتباس، لكن اضطر إلى 1 إلحاقه ببابه، نحو: رَه، فألحق الكل؛ أي: بكل الباب، إجراء للباب كله مجرى واحد.

وإنما قلنا إنَّ "رَه"، [ولم يخشَ] من باب واحد؛ لأن الأمر مأخوذ من المضارع. والأمر

حكمه حكم المجزوم، أو مجزوم، كما أن مثل: "لم يَخْشَ" مجزوم.
وأما مثال جواز إلحاق الهاء بكلمة لكونها مع ما قبلها ككلمة "واحدة"2، ففي نحو: لَمْ يَخْشَهُ، وَلَمْ يَغْزُهُ، وَلَمْ يَزِمِهِ، وَغَلَامِيَّةٌ فيمن حَرَّكَ الياء في غَلَامِيَّة، وفي حَتَّامَةٍ وإِلَامَةٍ وَعَلَامَةٍ؛ لأنها صارت متوسطة.
[و] 3 أما كون: يَخْشَ وَيَغْزُ4 وَيَزِمُ، مع "لم" ككلمة واحدة فظاهر. وكذا الياء في غلامِي؛ لأنه لا يمكن التلغظ بالياء، التي هي الضمير المتصل من غير المضاف.
وأما "ما" الاستفهامية بعد حرف الجر، نحو: حَتَّامَةٌ وإِلَامَةٌ

1 لفظة "إلى" ساقطة من "ه".

2 لفظة "واحدة" إضافة من "ق".

3 الواو إضافة من "ه".

4 في الأصل: ويغزو.

(545/1)

وعلامه؛ فالأن الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة ولهذا كتبت ياء حتى وإلى وعلى، في: حَتَّامَةٌ وإِلَامَةٍ وَعَلَامَةٍ بالألف، بخلاف ما الاستفهامية التي تقع بعد الاسم؛ لأن الاسم مستقل بفائدته في مدلوله الإفرادي، ولهذا لم يجعل كالم متصل معه.
وإنما قلنا: "غَلَامِيَّة" فيمن حَرَّكَ الياء في "غَلَامِي"؛ لأنه عند من لا يحرك الياء وقال غلامِي بإسكان الياء، لم يقف عليه بإلحاق الهاء، [بل بحذف الياء] 1؛ لأن الوقف بالهاء في "غلامِي" بحركة الياء، إنما هو لبيان حركة الياء مع أنه يجوز في "غلامِي" بحركة الياء الوقف 2 عليه بسكون الياء. وحكم "ضربني" بحركة الياء كحكم: غلامِي بحركة الياء، فيجوز الوقف عليه بحذف الياء وسكون النون، كقوله تعالى: {رَبِّي أَكْرَمَن} 3، و {أَهَانَن} 4 في قراءة أبي عمرو 6.

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 في "ق": للوقف.

3 سورة الفجر: من الآية "15".

4 سورة الفجر: من الآية "16".

5 في الأصل: "ابن". والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
6 هذا في الوقف. واختلف عن أبي عمرو وصلا، والذي عليه الجمهور عنه التخيير في إثبات الياء أو حذفها. والآخرون بالحذف، وعليه عَوَّل الداني والشاطبي. قال في النشر: "والوجهان صحيحان مشهوران عن أبي عمرو، والتخيير أكثر والحذف أشهر".
"النشر: 2/ 191، وينظر كذلك: الإتحاف، ص 438".
وأثبت الياء فيهما وصلا نافع وأبو جعفر، وفي الحالين فيهما البزي ويعقوب. "ينظر المصدران السابقان".

(546/1)

وأما وقف على الكاف "أكرمتك" بالهاء فجائز، لبيان حركة الكاف - لا واجب - لأنه اسم منفصل عما قبله؛ لأنه مفعول، والمفعول لا يمتزج بالفعل امتزاج الفاعل به والوقف عليه بالإسكان جائز؛ لأنه ممتزج بالفعل ولا يلفظ به منفردا.
وكذا الوقف على الكاف في "عنك" بالسكون.
قوله: "وفي نحو ههنا وهؤلاء".
أي: وإلحاق هاء السكت للوقف جائز في نحو ههنا، وهؤلاء بالقصر، ووازيده وشبهه "وهو" 1 معطوف على لم يخشه، هذا مثال "84" كلمة تلحق هاء السكت بها لتبيين الألف.
وإنما قلنا: وهؤلاء بالقصر؛ لأنه إذا كان بالمد كان ألفه بينا لا يحتاج إلى بيان الألف.
وإنما لم يوقف على نحو حُبَلَى وَأَعْمَى وَأَفْعَى بالهاء، فلا يقال حُبْلَاهُ وَأَعْمَاهُ، وأفعاهُ تبيينا للألف، لئلا يظن أنه مضاف كعصاه ورحاه.
قوله: "وحذف الياء في نحو القاضي ... " إلى آخره 2.
ف"حذف الياء": مبتدأ. و"في نحو القاضي": خبره.

1 وهو: إضافة من "ه".

2 في "ه" جاء في عبارة ابن الحاجب فقط قوله: "وحذف الياء". والعبارة بتمامها:
"وَحَذَفُ الْيَاءِ فِي نَحْوِ الْقَاضِي وَغُلَامِي حُرِّكَتْ أَوْ سَكَنْتْ، وَإِثْبَاتُهَا أَكْثَرُ، عَكْسُ قَاضٍ".
"الشافعية: ص 8".

ومجموعهما معطوف على قوله: "فالإسكان الجرد في المتحرك" لأنه وجه من وجوه الوقف.

اعلم أن الاسم إذا كان في آخره ياء ثابتة في الوصل قبلها كسرة نحو القاضي، ويا قاضي، وغلامي، سواء حركت ياء غلامي أو سكنت وقف عليه بحذف الياء عند الأقلين 1 فرقا بين الوصل والوقف والوقف 2 عليه عند الأكثرين 3 بإثبات الياء في الأحوال الثلاث؛ لأنها كانت ثابتة في الوصل فتثبت في الوقف؛ لعدم موجب حذف الياء.

وإن كانت الياء ساقطة في الوصل بالتنوين، نحو قاض، سقطت تلك الياء في الوقف عند الأكثرين -وهو اختيار سيبويه 4؛ لأن ذلك التنوين مقدر لكونه متصرفا غير معرف 5 باللام والإضافة. ومنهم من يقف عليها 6 بالياء، وهو أجود عند يونس 7،

1 في "ه": عند الأولين: والصحيح ما أثبتناه.

والوقف بحذف الياء في: يا قاضي، وغلامي، هو اختيار يونس وقواه سيبويه وأما في نحو: القاضي، فالبيان عنده أجود من الحذف "الكتاب: 4 / 183، 184".

2 لفظة "الوقف" ساقطة من "ه".

3 وهو مذهب الخليل حكاه عنه تلميذه سيبويه "ينظر الكتاب: 4 / 183" وينظر كذلك "شرح الشافية، للرضي: 2 / 301".

4 ينظر الكتاب: 4 / 183.

5 في "ه": غير معروف.

6 في الأصل، "ق": عليه. وما أثبتناه من "ه".

7 قال سيبويه: "وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعريته من العرب يقول: هذا رامي وغازي، وعمي؛ أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير التنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستئصال فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف. وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي؛ لأنها ثابتة في الوصل. "الكتاب: 4 / 183".

موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف. وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي؛
لأنها ثابتة في الوصل. "الكتاب: 4 / 183".

(548/1)

لرؤال موجب حذف الياء وهو التنوين عند الوقف، لكن إثبات الياء في نحو القاضي،
للوقف أكثر من إثباتها له في نحو قاض، لعدم موجب حذف الياء في نحو القاضي بوجه
من الوجوه، ووجود 1 موجب حذفها في نحو قاض وهو التنوين المقدر حكماً.
قوله: "وإثباتها في نحو يا مُري اتفاق" 2.

أي: وإثبات الياء في نحو: يا مُري، في الوقف اتفاق.
اعلم أن أصل يا مُري: يا مُرِّي من أرى يُري؛ أصلها 3: أَرُ أي: يُرِّي؛ فتقلب حركة
الهمزة إلى ما قبلها 4 وحذفوها قياساً، فصار: يا مُرِّي، بضم الياء فاستثقلت الضمة على
الياء مع كسرة ما قبلها، فحذفت فصار: يا مُري بسكو الياء. وإذا وقفوا عليه لم
يحذفوا 5 الياء في الوقف كما حذفوها في "نحو" 6 القاضي، ويا قاضي في الوقف؛ لئلا
يلزم اختلال الكلمة بحذف بعد حذف من غير إعلال موجب للحذف. ولا 7 يلزم
النقض بباب: "جاءني مُرٍ"

1 ووجود: ساقط من "ه".

2 لم يرد من عبارة ابن الحاجب في "ه" إلا قول المصنف: "وإثباتها".

3 في "ق": أصلهما.

4 في "ه": وحذفت.

5 في "ق"، "ه": لم تحذف.

6 لفظة "نحو" إضافة من "ق"، "ه".

7 في الأصل: ولم. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(549/1)

يا فتى "وباب "وزيدا"، مع حذف الهمزة والياء في "مُرٍ" و "ر" لأن حذف الهمزة فيهما
قياس وحذف الياء فيهما للإعلال الموجب للحذف.

أما في: "جاءني مُر" 1 فلالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين. وأما في "رَ" فلكونه: مجزوما أو شبيهها بالمجزوم على اختلاف فيه، بخلاف [حذف] 2 الياء في يا مُري للوقف، لوجوب حذفه في باب "القاضي" في الوقف، فإنه لمجرد التخفيف. قوله: "وإثبات الواو والياء ... " إلى آخره 3. أي: وإثبات الواو والياء فيما آخره واو أو 4 ياء جزء كلمة، وحذفهما في الفواصل 5 والقوافي فصيح، نحو: زيد يغزو ويرمي، وجاءني القاضي، وقوله تعالى: {الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ} 6 {وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ} 7

- 1 في الأصل، "ق" مري. وما أثبتناه من "ه".
- 2 لفظة "حذف" إضافة من "ق"، "ه".
- 3 لم يرد هي "ه" من عبارة المتن إلا قوله: "وإثبات الواو". وعبارة ابن الحاجب بتمامها هي: "وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح. وحذفهما فيهما في نحو لم يغزو ولم ترمي وصنعوا قليل". "الشافعية: ص 8".
- 4 في الأصل: "و".
- 5 يعني بالفواصل: رءوس الآي ومقاطع الكلام.
- 6 سورة الرعد: من الآية "9". وقد أثبت الياء في الحالين ابن كثير ويعقوب وحذفها في الحالين قُتُبُل. وحذفها الباقيون موافقة لرسم المصحف الشريف ورءوس الآي. "ينظر النشر 298، والإتحاف ص 270".
- 7 سورة الفجر: من الآية "4" وأثبت الياء بعد الراء وصلا في "يسر" نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وفي الحالين: ابن كثير ويعقوب وإثباتها هو الأصل؛ لأنها لام فعل مضارع. وحذفها الباقيون موافقة لخط المصحف الكريم ورءوس الآي. ومن فرق بين حالي الوقف والوصل؛ فلأن الوقف محل استراحة "ينظر النشر: 2/ 400، والإتحاف 438".

(550/1)

و"يَوْمَ التَّنَادِ" 1 إلا أن الأقيس إثباتهما مع أن الحذف أيضا فصيح 2 لأن الحل محل التخفيف، بخلاف "85" وقوعهما في غير الفواصل والقوافي -أعني في أثناء الكلام- فإنه ليس بفصيح؛ لأنه يجوز في القوافي والفواصل 3 ما لا يجوز في غيرهما للتناسب وحذف الواو والياء في الفواصل والقوافي في 4 نحو: الزيدون لم يغزوا، وأنت يا امرأة لم

ترمي، وأنت يا امرأة لم تحملي 5. ونحو الزيدون صنع 6 قليل قبيح؛ لأن الواو والياء
فيهما ذكرناه اسم مستقل وحذفه محال 7، بخلاف الواو والياء في نحو: زيد 8 يغزو وزيد 9
يرمي، وجاءني

-
- 1 سورة غافر، من الآية "32" وقد أثبت الياء في "التناد" وصلا ورش وابن وردان، وفي
الحالين ابن كثير ويعقوب. وحذفها الباقون موافقة لخط المصحف الكريم ورءوس الآي.
"ينظر الإتحاف، ص 378".
 - 2 وهو قول سيويه. "الكتاب: 4 / 185".
 - 3 في "ق": الفواصل والقوافي.
 - 4 لفظة "في" ساقطة من "ه".
 - 5 في "ق"، "ه": لم تكلمي.
 - 6 أي: صنعوا. وحذف الواو والياء اللتين هما ضميران لغة لبعض قيس وأسد. "ينظر
شرح الشافية، للرضي: 2 / 305".
 - 7 في "ق": محل.
 - 8 لفظة "زيد" ساقطة من "ه".
 - 9 لفظة "زيد" ساقطة من "ه".

(551/1)

القاضي؛ لأنها جزء كلمة في الآخر؛ فإذا حذفت "في الآخر" 1 كانت بقية الكلام دالة
عليها فلذلك استقبح قوله:

17-

لا يُبعد الله أقواما تركتهم ... لم أدر بعد غداة البين، ما صنع 2
أي: ما صنعوا.
وقوله:

18-

يا دار 3 عبلة بالجواء تكلم ... 4.....

1 في الآخر: إضافة من "ه".

2 هذا بيت من البسيط، قاله تميم بن أبي بن مقبل، وهو شاعر إسلامي معاصر
للفرزدق وجريير. وهو في ديوانه ص 168 برواية ما صنعوا. وينظر فيه: الكتاب: 4/
211، برواية "أصحابا" بدلا من "أقواما" وشرح الشافعية للرضي: 2/ 306 "رقم
102" برواية "إخوانا" وشرح شواهد الشافعية للبغدادى ص 236 "رقم 120".
والمشاهد فيه حذف واو الجماعة من صنعوا، كما تحذف الواو الزائدة إذا لم يريدوا
الترنم. وهو قبيح؛ لأن الواو اسم جاء لمعنى فلا يحسن حذفه.
3 في النسخ الثلاث: ديار. بدلا من: يا دار. وما أثبتناه هو الصحيح، كما جاء في
ديوان عنتره.

4 هذا صدر بيت من الكامل، قاله عنتره بن شداد العبسي، وعجزه:
"وَعَمِي صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةٍ وَسَلَمِي"

وهو أول بيت في معلقته الشهيرة، وهو في ديوانه ص "15" برواية: تكلمي، اسلمي.
وينظر فيه: الكتاب: 2/ 269، 4/ 213، وشرح الشافعية، للرضي: 2/ 206، "رقم
103"، وشرح شواهد شروح الشافعية ص 238 "رقم 121"، وحاشية ابن جماعة على
شرح الجاربردي "مجموعة الشافعية: 1/ 184" والتصريح 2/ 185.
والشاهد فيه حذف ضمير المخاطبة من "تكلمي" وهو الياء للوقف.

(552/1)

[يريد: تكلمي] 1.

قوله: "وحذف الواو في ضربه...." إلى آخره 2.

حذف الواو: مبتدأ. وقوله "في ضربه": خبره. ومجموعهما معطوف على قوله: "في
ضربه": خبره. ومجموعهما معطوف على قوله: " [فالإسكان المجرد] 3 في المتحرك؛
لأنه وجه من وجوه الوقف؛ أي: و 4 حذف الواو في نحو ضربه وضربهم فيمن ألحق
الواو "بضربهم" في الوصل. وحذف الياء في نحو "تِه وَذِه" فيمن ألحق الياء به في الوصل.
اعلم أنك تقول في الوصل: ضَرْبُهُ زَيْدٌ. فإذا وقف عليه تقول: ضَرْبُهُ -بحذف الواو
وإسكان الهاء- وإن من ألحق الواو بـ"ضربهم" في الوصل؛ فإذا وقف عليه وقف 5 بحذف
الواو وسكون الميم.
وإنما قيده بهذا القيد؛ لأن من لم يلحق الواو بـ"ضربهم" في الوصل امتنع منه حذف الواو
في الوقف.

وكذلك الوقف على "تحي، وذِه" بإلحاق الياء في الوصل إنما هو بحذف الياء وسكون الهاء كما يكون الوقف على "به وضربه" بحذف الياء والواو وسكون الهاء.

- 1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق".
- 2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَحَذَفُ الْوَاوِ فِي ضَرْبِهِ وَضَرْبِهِمْ فَيَمْنُ أَحَقَّ وَحَذَفَ الْيَاءَ فِي تِهِ وَهَذِهِ" الشافية: ص8.
- 3 ما بين المعقوفتين ساقط برمته من "ه".
- 4 الواو ساقطة من "ه".
- 5 لفظة "وقف" ساقطة من "ه".

(553/1)

قوله: وإبدال الهمزة حرفا من حَرَكَتِهَا ... " إلى آخره1.

إبدال الهمزة: مبتدأ. وقوله: "عند قوم": خبره. ومجموعهما معطوف على قوله:

"فالإسكان المجرد في المتحرك"؛ لأنه وجه آخر من وجوه الوقف.

اعلم أن بعض العرب يقف على الاسم الذي2 في آخره همزة قبلها فتحة3 أو ساكن بإبدال الهمزة حرفا من جنس حركة تلك الهمزة، ثم إن كان ما قبل الهمزة مفتوحا تبقى الفتحة على حالها بعد الإبدال، وإن كان ما قبل ساكنا4 حرك الساكن بحركة الهمزة قبل الإبدال، فتقول في: الكَلَأُ والْحَبُّ والبُطْءُ والرِّدْءُ، إذا وقفت5 عليها حال الرفع

"هذا6 الكَلَوُ والْحَبُّ والبُطُوُ والرِّدُوُ بإبدال الهمزة واوا7. وحال النصب: رأيتُ الكَلَا والْحَبَا والبُطَا والرِّدَا بإبدال الهمزة ألفا. وحال الجر: مررتُ بالكَلِي والْحَيِّي والبُطِي والرِّدِي

- 1 لم يرد من عبارة ابن الحاجب في "ه" إلا قوله: "وإبدال الهمزة". والعبارة بتمامها: "وإبدال الهمزة حرفا من حَرَكَتِهَا عند قوم في مثل: هَذَا الكَلَوُ والْحَبُّ والبُطُوُ والرِّدُوُ، ورأيتُ الكَلَا والْحَبَا والبُطَا، والرِّدَا، ومررتُ بالكَلِي والْحَيِّي والبُطِي والرِّدِي. ومنهم من يقول: هَذَا الرِّدِي، ومن البُطُوُ فيتبع" الشافية: ص8.
- 2 لفظة "في" ساقطة من "ه".
- 3 في "ه": همزة.
- 4 في الأصل: ساكن. وكذا في "ه": والصحيح ما أثبتناه "ق".

5 في "ق": وقف.

6 لفظة "هذا" إضافة من "ق"، "ه".

7 الواو ساقطة من "ق"، "ه".

(554/1)

بإبدال الهمزة ياء.

والْحَبَّءُ: ما حُجِّي1. والبُطْءُ: خلاف السُّرعة2. والرِّدْءُ: العون3.

اعلم أنه قد أُورِدَ على المصنف أن لغة هؤلاء الذين نقل عنهم أن يوقف على الهمزة بإبدالها من جنس حركتها من غير تغيير الفتحة التي قبلها ولا السكون الذي قبلها إلا في حال النصب؛ فإنه إذا أبدلت الهمزة ألفا حال النصب فُتِحَ الساكن الذي قبل الهمزة "86" لتعذر مجيء الألف بعد الساكن؛ فيقال: هَذَا الكَلْوُ والحَبْوُ والبَطْوُ والرِّدْوُ، ورأيت الكَلَا والحَبَا والرِّدَا والبُطَا، ومررتُ بالكَلْي والحَيِّ والرِّدْي والبُطْي. وأما قول بعضهم: الحَبْوُ والبَطْوُ والرِّدْوُ، فليس على هذه اللغة5، بل إنما هو على لغة النقل، فلما نُقلت حركة: الهمزة و6 بقيت ساكنة خففها بالإبدال كما خففوا راسا وبيرا وبوسا.

1 ينظر الصحاح "خبأ": 46 / 1.

2 ينظر المصدر السابق "بطأ": 36 / 1.

3 ينظر المصدر السابق "ردأ": 52 / 1.

4 في الأصل، "ه": هذه. والصحيح ما أثبتناه.

5 أي: فليس ما ذكرناه جاريا على هذه اللغة، فأصححها بحذفون حركة الهمزة ولا ينقلونها ثم يقلبون الهمزة إلى حرف علة يجانس حركة الهمزة، فيقولون: هذا الحَبْوُ والبَطْوُ والرِّدْوُ، ومررتُ بالحَيِّ والبُطْي والرِّدْي. وأما في حالة النصب فلا يمكنهم تسكين ما قبل الألف؛ إذ الألف لا تجيء إلا بعد فتحة كما ذكر الشارح، فيقولون رأيت الحَبَا، والبُطَا والرِّدَا؛ بالنقل والقلب. "ينظر شرح الشافية للرضي: 312 / 2".

6 الواو ساقط من "ه".

(555/1)

ومن هؤلاء من يقول -وهم ناس من بني تميم- في الردء والبطؤ إذا وقفت 1 عليهما: هذا الردئي، ومن البطؤ -بكسر الدال اتباعا لحركة الراء، وبضم الطاء اتباعا لحركة الباء 2.

ولم يُقل: هذا 3 الردؤ ومن البطئ؛ لعدم مجيء "فعل" -بكسر الفاء وضم العين- وعدم مجيء "فعل" -بضم الفاء وكسر العين في الأسماء في كلامهم. "ولقائل أن يقول: ليس في كلامهم ما آخره واوا قبلها" 4 ضمة فإن وُجد ذلك في موضع فُر منه، وقلبت الواو ياء والضممة كسرة. وأجيب عنه بأنه ليس في كلامهم ما آخره واو أصلية وقبلها ضمة. والبطؤ ليس كذلك؛ لأن الواو فيه عارضة. ولقائل أن يقول: "فعل" -بضم الفاء وكسر العين- "وبالعكس 5" ليس في كلامهم إذا كان أصليا، أما إذا كان عارضا فلم لا يجوز. والبطو والردئي عارض في الوقف.

1 في "ق"، "ه": وقف.

2 أي: إنهم يتبعون العينَ فيهما الفاء في الأحوال الثلاث، فيقولون: هذا البطؤ؛ ورأيت البطؤ، ومررتُ بالبطؤ، وهذا الردئ ومررتُ بالردئ، ورأيتُ الردئ؛ وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدي النقل في البطء في الحال الجر، وفي الردء في حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتبعوا العين الفاء في حال الجر في البطؤ وفي حال الرفع في الردء، فتساوى الرفع والجر فيهما، فكرهوا مخالفة النصب إياهما، فأتبعوا العين الفاء في الأحوال الثلاث. "ينظر شرح الشافية، للرضي: 312/2".

3 في الأصل: هذه. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

5 وبالعكس: إضافة من "ق"، "ه".

(556/1)

[وأما إذا كان قبل الهمزة ضمة أو كسرة، نحو: أَكْمُو - جمع كَمْء 1، وهو نبت 2 - ونحو أَهْنِي، يقال في الوقف] 3 عليهما 4 في 5 لغة من يقول: هذا الردئي ومن البطؤ: أَكْمُو وَأَهْنِي، فتصير الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. وَأَهْنِي 6: اسم رجل؛ من: هَنَأَني الطعام يُهْنِي، أو من هَنَأْتُ الرجل: أَهْنُوهُ وَأَهْنِيْهُ

أيضاً7: إذا أعطيته8.

قوله: "والتَّضْعِيفُ فِي الْمُتَحَرِّكِ الصَّحِيحِ ... " إلى آخره9.
التضعيف: مبتدأ. وقوله: "في المتحرك": خبره. والمجموع معطوف على قوله: "فالإسكان
المجرّد في المتحرك"؛ لأنه نوع من أنواع الوقف.
والوقف بالتضعيف إنما يكون في المتحرك الآخر الصحيح الآخر غير الهمزة المتحرك ما
قبل الآخر.

-
- 1 في النسخ الثلاث: كمي. والصحيح ما أثبتناه.
 - 2 ينقص الأرض فيخرج كما يخرج الفطر. "اللسان" كما: 5/ 3926.
 - 3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
 - 4 في الأصل: عليهم. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 5 في "ق"، "ه": على.
 - 6 وأهنيئ: مع هنء، وهو العطاء.
 - 7 لفظة "أيضاً" ساقطة من "ه".
 - 8 أو من هنأت البعير أهئؤه: إذا طليته بالهناء، وهو القطران. "الصحاح" هنأ: 1/ 84
 - 9 لم يرد من عبارة ابن الحاجب في "ه" إلا قوله: "التضعيف". وعبارة ابن الحاجب
بتمامها: "والتَّضْعِيفُ فِي الْمُتَحَرِّكِ الصَّحِيحِ غَيْرِ الهمزة الْمُتَحَرِّكِ ما قبله مثل: هذا
جعفر، وهو قليل" "الشافية: ص8".

(557/1)

-
- 1 واحترز بقوله: "المتحرك الآخر" عن ساكن الآخر؛ لأنه إذا كان ساكناً لم يوقف
بالتضعيف؛ لأن التضعيف كالعوض من الحركة في الوقف.
 - واحترز بقوله: الصحيح الآخر "عن معتل2 الآخر، نحو: رأيت القاضي؛ فإنه لا يوقف
بالتضعيف؛ لأن المعتل ثقيل، فلا يزداد ثقلاً بالتضعيف واحترز بقوله: "غير3 الهمزة" عن
المهموز، مثل الكلاء، فإنه لا يوقف عليه بالتضعيف؛ لاستثقال تضعيف الهمزة.
 - واحترز بقوله: "المتحرك ما قبله" عن الساكن ما قبله، نحو: بكر؛ فإنه لا يوقف عليه
بالتضعيف4؛ لئلا يلزم اجتماع ثلاث سواكن5، نحو: جعفر ويجعل6.

1 الواو ساقطة من "ق"، "ه".

2 في "ه": المعتل.

3 في "ق"، و"ه": عن.

4 في الأصل: بالتسكين. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 يجوز الوقف على المشدد الذي تقع الألف قبله، نحو: الدواب، وصواف وغير مضار ولا جان، وما أشبهه مما يجتمع فيه ثلاث سواكن في الوقف، وكذلك: اللذان وهذان، على قراءة ابن كثير؛ لأن التقاء الساكنين ههنا يجري مجرى التقاء متحرك وساكن؛ لأن الألف للزوم حركة ما قبله قوي المد بما فصارت لذلك بمنزلة المتحرك، فلذلك تمكن التقاء الساكن بعد الألف في الوقف "ينظر النشر: 2/ 127، وحاشية ابن جماعة بهامش شرح الجاربردي "مجموعة الشافية: 1/ 187".

6 وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وثمود نظرا إلى إسكان الجمع بين اللين والمضاعف الساكن بعده، ويدفعه السماع والقياس. قاله الرضي في شرح الشافية: 1/ 315.

(558/1)

والوقف بالتضعيف قليل؛ لأنه مخالف للقياس لحيء التضعيف في الموضوع الذي يقصد فيه التخفيف.

قوله 1: "ونحو القَصَبَا شاذ ضرورة".

أي: و2 تضعيف القَصَبَا في مثل 3 قوله:

-19

مثل الحريق وافَقَ القَصَبَا 4

شاذح لأنه أتى بحكم الوقف في 5 حال الوصل لضرورة الشعر لا يقال هذا التضعيف جاء في آخر البيت، وآخر البيت موضع الوقف فأتى بحكم الوقف حالة الوقف، فلا يكون شاذًا؛ لأننا [تقول لا] 6 نسلم أنه أتى بحكم الوقف حالة الوقف؛ لأن حكم الوقف بالتضعيف

1 قوله: ساقطة من "ه".

2 الواو ساقطة من "ه".

3 لفظة "مثل": ساقطة من "ق"، "ه".

4 هذا بيت من مشطور الرجز، وقد عده بعض العروضيين من مشطور السريع ونحن نتفق مع أستاذنا الدكتور شعبان صلاح في أن إلحاق هذا البيت، وما جاء على صورته، بالرجز أحق من إلحاقه بالسريع المشطور "ينظر: موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع: 122، 123". والبيت لرؤية بن العجاج "في ملحقات ديوانه، ص 169". وينظر في البيت: الكتاب: 4/ 170، وشرح الشافية للرضي: 2/ 318، رقم "111"، وشرح الجاربردي "مجموعة الشافية: 1/ 187"، وحاشية ابن جماعة بهامشه، وشرح النقره كار "مجموعة الشافية: 2/ 32" وشرح شواهد الشافية: 254 "رقم 130".
والشاهد فيه: تحريك "القصبا"، المضعف للوقف، وهو شاذ للضرورة عند غير سيبويه، وليس ضرورة عند سيبويه، وتابعه الزمخشري في مفصله "ص 342".

5 لفظة "في" ساقطة من "ه".

6 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

(559/1)

هو تضعيف الحرف الموقوف عليه من غير الحركة، وههنا حركة الباء، وحركة الباء لا تكون إلا في الوصل؛ ولأنه 1 "87" ما وقف على الباء؛ لأنه زاد على الباء الألف فهو حالة الوقف، فأجري الوصل مجرى الوقف في إعطائه حكم الوقف. وشذ من ذلك قوله:

-20

لقد خشيت أن أرى جَدَبًا ... في عامنا ذا بعد ما أَخْصَبًا 2
أراد: جَدَبًا ففتح الساكن ليتمكنه التضعيف.
قوله: "ونقل الحركة [فيما قبله ساكن] 3.. إلى آخره 4.

1 في الأصل: "أن". وما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 هذا بيتان من الرجز المشطور. وقد عدهما بعض العروضيين من السريع المشطور ولكن أستاذنا الدكتور شعبان صلاح يرى أن إلحاقهما بالرجز أحق من إلحاقهما بالسريع، كما ذكرنا في البيت السابق. ينظر حاشية "8". من الصفحة السابقة.

البيتان لرؤية "في ملحقات ديوانه: 169". وقال البغدادي: "نسبهما ابن عصفور وابن يسعون نقلاً عن الجُزْمي والسخاوي إلى ربيعة بن صبيح". ينظر في البيتين: الكتاب: 4/170، وشرح شواهد للأعلم: بامش الكتاب: 2/282، 283 "بولاق، وابن يعيش: 9/69، وشرح الشافية للرضي: 2/319، وشرح شواهد شروح الشافية ص254، التصريح، 2/346 والشاهد في قوله: "جَدَّتًا، أَخْصَبًا"، حيث شدد الباء ضرورة وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد؛ لالتقاء الساكنين وكذلك شدد أَخْصَبًا؛ للضرورة.

3 ما بين المعقوفين ساقط من عبارة ابن الحاجب من "ه".

4 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "ونقل الحركة فيما قبله ساكن صحيح إلا الفتحة إلا في الهمزة، وهو أيضا قليل، مثل: هذا بَكْرٌ وَخَبُو، ومررت بِبَكْرٍ وَخَيْ، ورأيت الحَبَّاءَ، ولا يقال: رأيت البَكْرَ، ولا هذا جَبْرٌ، ولا من قُفِّل، ويقال: هذا الرَّدْدُ ومن البُطْيُ، ومنهم من يَفَرِّ فَيُتْبِع "الشافية: 8، 9".

(560/1)

نقل الحركة: مبتدأ. وقوله: "فيما قبله ساكن": خبره. والجموع معطوف على قوله: "فالساكن المجرد في المتحرك"، لأنه وجه آخر من وجوه الوقف؛ أي: ونقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله إنما يكون قبل آخره حرف ساكن صحيح إلا الفتحة فإنها لا تنقل إلى ما قبله إلا إذا كانت تلك الفتحة 1 على الهمزة، فإنها تنقل إلى ما قبلها.

فقوله: "ساكن". احتراز به عما قبله متحرك، نحو: رجل؛ فإنه لا ينقل حركته إلى ما قبله؛ لأن المتحرك لا يقبل الحركة.

وقوله: "صحيح". احتراز به أن يكون قبله ساكن غير صحيح نحو: زيد، وثمود2؛ فإنه لا تنقل حركته إلى ما قبله؛ لاستثقال الحركة على حرف العلة.

وقوله: "إلا الفتح" احتراز به عن مثل: رأيت البَكْرَ؛ فإنه لا تنقل حركته 3 إلى ما قبله؛ لأنهم إنما نقلوا الضمة والكسرة لقوتها وكراهتهم حذف القوي مع إمكان بقاءه بوجه، بخلاف الفتحة فإنها خفيفة فجوز حذفها. ولأن: رأيت البَكْرَ فرع: رأيت بَكْرًا؛ لأن المعروف فرع المنكر، فكما 4 لا يجوز النقل في الأصل لا يجوز النقل في الفرع.

1 في "ه": الحركة.

2 في الأصل: وثمود. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في "ق"، "ه": فتحته.

4 في "ق": وكما.

(561/1)

وإذا كانت الفتحة على الهمزة جاز نقلها إلى ما قبلها؛ لأنَّ الوقف على قولك: رأيت الحَبَّاءَ 1 - بإسكان الهمزة - مستثقل، بخلاف الوقف على قولك: رأيت البَكْرَ ... بإسكان الراء، فلما كان الاستثقال لازماً للوقف على ما آخره همزة قبلها ساكن بالإسكان - بخلاف غيره - نُقِلَتْ حركته في جميع أحواله إلى ما قبله، فقليل: رأيت الحَبَّاءَ، ولم يقل: رأيت البَكْرَ.

اعلم أنه لا بد لجواز النقل للوقف من أن يكون الحرف الموقوف عليه صحيحاً، وأن تكون إعرابية؛ لأنه لو كان معتلاً، نحو 2 ظَبْيٍ وَذَلُّوْا لم يُنْقَلْ؛ لأنه يُفْضَى إلى الإعلال بتغير الكلمة. ولو كانت حركته بنائية نحو حركة "أمس"، ومن قبل لم تنقل؛ لأن حركة الإعراب يؤذن بها العامل؛ لا حركة البناء. لكنه 3 قد جاء قليلاً في الأفعال نحو اضْرِبْهُ وضَرْبُهُ 4، كقوله:

-21

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ ... مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّيْنِي لَمْ أَضْرِبْهُ 5

1 في "ه": خبأ.

2 لفظة "نحو" ساقطة من "ه".

3 في "ه": لكن.

4 حكاة سيبويه عن بعض العرب "ينظر الكتاب: 4 / 179".

5 رجز لزياد الأعجم، نسبه إليه سيبويه، وكذا الأعلام في شرح شواهد.

ينظر في هذا البيت: الكتاب: 4 / 179، 180، وشرح شواهد، للأعلام بهامش

الكتاب: 2 / 287 "بولاق"، وابن يعيش: 9 / 70، 71، وشرح الشافية للرضي: 2 /

322 "رقم 114"، وشرح شواهد شروح الشافية، ص 261 "رقم 131" والجمع: 2 /

208.

وينظر كذلك: الصحاح "لم": 5 / 2032 برواية: "يا عجباً والدهر جم عجبه"،
واللسان "لم": 5 / 4081.

والعَنْزِي: منسوب إلى عَنَزَة -بفتح العين والنون- وهي قبيلة من ربيعة بن نزار.
والشاهد في قوله: "لم أَضْرِبْهُ"؛ حيث نقل حركة هاء "اضْرِبْهُ" إلى الباء قبلها لتكون أبين
للهاء في الوقف؛ لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى الهاء.

(562/1)

وكقول الآخر:

-22-

فَقَرَّبْنِ هَذَا وَهَذَا رَحْلَهُ1

أي: بَعْدَهُ.

وإنما جاز "ذلك"2؛ لأنه لما كانت الهاء خفيفة وكان سكون ما قبلها يضعف اعتمادها
في النطق نقلوا الحركة ليتمكن.

قوله: وهو قليل. أي: الوقف بنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله قليل، كما
أن الوقف بتضعيف الحرف الأخير من الكلمة قليل، نحو: هَذَا بَكْرٌ وَضَبُّوْ، وَمَرَرْتُ
بِبَكْرٍ وَخَيْيْ، وَرَأَيْتُ الْحَبَأْ.

وَلَا يُقَالُ: رَأَيْتُ الْبَكْرَ، بنقل حركة الراء إلى الكاف؛ لما "88" ذكرناه.

ولا يقال في هذا: حَبْرٌ، عند الوقف عليه: هَذَا حَبْرٌ، بالنقل، ولا: مِنْ قَفْلٍ؛ لأن عليهما
بالنقل مؤدٍ إلى مثال ليس في أبنية

1 رجز، لأبي النجم العجلي، نسبة إليه سيبويه وكذا الأعلام في شرح شواهد.

ينظر في البيت: الكتاب: 4 / 180، وشرح شواهد، للأعلام بهامش الكتاب: 2 /

287 "بولاق"، والمقرب: 154، وابن يعيش: 9 / 71 "برواية: أرحله". والأرجوزة في
العقد الفريد: 1 / 172.

والشاهد في قوله: "رحله"، حيث نقل حركة الهاء إلى اللام قبلها ليكون أبين لها في
الوقف.

2 لفظة "ذلك" إضافة من "ه".

(563/1)

أسمائهم، على ما مر في أمثلة 1 الثلاثي.

قوله: "ويقال هذا الرِّدُّو، ومن 2 البُطي".

أي: ويقال في الردء والبطء -عند الوقف عليهما: الرِّدُّو ومن البُطي، ينقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله وقلب الهمزة حرفا من جنس حركتها، وإن لم يقل: هذا حَبْرٌ، ومن قُفِلَ بنقل الحركة لوجود التخفيف بالنقل وإبدال الهمزة حرفا من جنس حركتها فيما آخره همزة وعدم التخفيف بالنقل في مثل: هذا حَبْرٌ، ومن قُفِلَ، بل حصول الثقل به.

قوله: "ومنهم من يَفْرُ فَيُتْبِع" 3

أي: و4 منهم من يفر عن الزنة المستكرهة -أعني: فَعْل وفُعِل، بضم العين وكسر الفاء وبالعكس- إلى نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وجعل الحركة المنقولة تابعة لحركة ما قبل الساكن من الكسرة و5الضمة، لقوة كراهة الهمزة الساكنة بعد الساكن فيحصل التخفيف بالنقل والفرار عن الزنة المستكرهة بالاتباع، فيقولون:

1 لفظة "أمثلة" مطموسة في "ه".

2 لفظة "من": ساقطة من "ه".

3 فيتبع: ساقطة من "ه".

4 الواو ساقطة من "ه".

5 في "ه": أو الضمة.

(564/1)

هذا الرِّدِّي، ومررتُ 1 بالبُطُو، فيتبعون الحركة المنقولة حركة ما قبل الساكن من الكسرة والضمة. وهؤلاء لا ينقلون مع الاتباع في باب حبر وقفل؛ لأن سكون الحرف الموقوف عليه مع سكون ما قبله ليس بمستكره؛ لأنه ليس بثقيل بخلاف ما إذا كان الحرف الموقوف عليه همزة ساكنة، ما قبلها ساكن.

1 في "ق": ومن.

(565/1)

[المقصور والممدود] :

قوله 1: "المقصور ما آخره ألف مفردة ... " إلى آخره 2.
الاسم المقصور: اسم [معرب] 3 آخره ألف مفردة، أي: ليس بعدها همزة، كالعصا والرحى والاسم الممدود اسم [معرب] 4 في آخره ألف بعدها همزة؛ كالكساء والرداء. وإنما سُمي المقصور مقصوراً؛ لأنه قُصِرَ منه الإعراب لفظاً -أي: مُنِعَ- لأن الألف لا تقبل الحركة أو لأنه لا يمد إلا مقدار ما في ألفه من المد.
وإنما سُمي الممدود ممدوداً؛ لأن ألفه تمد، لأجل وقوع الهمزة بعد ألفه.
ولا يُشكّل تعريف المقصور بمثل: إلى وحتّى، لأنهما ليسا باسم بل يشكلان أما أولاً:
فيمثل: إذا ومتى، مع أنه لا يسمى مقصوراً إلا الاسم المعرب إذا كان في آخره ألف.
وأما ثانياً؛ فالأنه لا حاجة إلى تقييد الألف بالمفردة، لأنه ليس في آخر الممدود ألف، بل همزة، فإن التزم بأن الهمزة ألف أيضاً دخل في حده الخطأ والقرأ 5.

1 قوله: ساقطة من "ه".

2 لم يرد من عبارة ابن الحاجب في "ه": إلا قوله: "المقصور ما آخره". وقام عبارة ابن الحاجب: "كَالْعَصَا وَالرَّحَى. وَالْمَمْدُودُ: مَا كَانَ بَعْدَهَا فِيهِ هَمْزَةٌ كَالْكِسَاءِ وَالرِّدَاءِ".
"الشافعية: ص 9".

3 لفظة "معرب" إضافة من المحقق.

4 لفظة "معرب" إضافة من المحقق.

5 عد الفراء الخطأ والقرأ من المقصور والمهموز الذي لا نظير له "ينظر المنقوص والممدود، ص 31" والفراء: الحمار الوحشي. "المصدر السابق".

(566/1)

ولا يُشكّل تعريف الممدود بمثل جاء وشاء؛ لأنه ليس باسم.
وتسمية الفراء مثل جاء وشاء ممدوداً 1 إنما هي على مقتضى اللغة لا الاصطلاح. بل 2
يشكل: أما أولاً: فالأنه ليس آخر الممدود ألف 3 بعدها همزة بل آخره همزة. وأما ثانياً
فالأنه يدخل في تعريفه ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل، نحو: ماء وراي؛ أصلهما:
مَوْء وروى من رَوَيْتُ الحديث؛ قلبت الواو ألفاً، وهاء ماء وياء راي همزة، مع أنه لا

يسمى ممدوداً، نص عليه أبو علي الفارسي⁴، 5 لعروض المد فيه؛ لأن ألفها واو في الأصل. فلو قيل: الممدود ما في آخره همزة بعد ألف زائدة كان أولى⁶.

1 المصدر السابق: ص 50.

2 في الأصل، "ق": بلى. وما أثبتناه من "ه".

3 في الأصل: ألفا.

4 هو الحسن بن أحمد، المعروف بأبي علي الفارسي. ولد بـغاً مدينة قريبة من شيراز، وأخذ عن ابن السراج وغيره، رحل إلى أقطار من الدولة وتوفي ببغداد سنة 377هـ. وله مصنفات كثيرة، منها: الإيضاح في النحو، والتكملة في الصرف، والحجة في علل القراءات السبع.

"ينظر ترجمته في: إنباه الرواة: 1/ 273-275، ومعجم الأدباء 7/ 232، والنجوم الزاهرة: 4/ 151، ونزهة الألباء: 216، 217، وشذرات الذهب: 3/ 88.

5 التكملة:

6 وهذا هو تعريف الممدود في الاصطلاح، إذ الممدود كل اسم معرب آخره همزة قبلها ألف زائدة.

(567/1)

قوله: "والقياسي من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح ... "1 إلى آخره.

اعلم أن كل واحد من الاسم "89" المقصور والممدود إما قياسي وإما سماعي. فالقياسي ما عرف بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم يرجع إليها فيه، والسماعي ما ليس كذلك بل يفتقر معرفة قصر كل كلمة ومدها إلى السماع².

فالقياسي من المقصور ما تكون حركة ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحه. والقياسي من الممدود وما يكون ما³ قبل آخره ألفاً.

فَالْمُعْتَلُّ اللَّامُ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَفَاعِيلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي الْجَرْدِ مَقْصُورٌ، نَحْوُ: مُعْطًى وَمُشْتَرَى: قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وكذلك المعتل اللام من أسماء الزمان والمكان والمصدر من الأفعال التي يكون قياس أسماء الزمان والمكان والمصدر منها على وزن مُفْعَل -بضم الميم وفتح العين- أو على

- 1 لم يرد من عبارة ابن الحاجب في "ه" إلا قوله: "والقياسي". وتكملة عبارة ابن الحاجب: "فتحة. ومن الممدود أن يكون ما قبله ألفاً؛ فَاَلْمُعْتَلُّ اللَّامُ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَفَاعِيلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ مَقْصُورٌ كَمُعْطَى وَمُشْتَرَى؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا مُكْرَمٌ وَمُشْتَرَكٌ، وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ مِمَّا قِيَاسُهُ مَفْعَلٌ وَمُفْعَلٌ كَمَغْزَى وَمَلْهَى؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا مَقْتَلٌ وَمَخْرَجٌ، وَالْمَصْدَرُ مِنْ فَعَلَ فَهوَ أَفْعَلٌ أَوْ فَعْلَانٌ أَوْ فَعَلَ كَالْعَشَى وَالصَّدَى وَالطَّوَى؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهَا الْحَوْلَ وَالْعَطَشَ وَالْفَرْعَ. وَالْفَرْأُ شَاذٌ، وَالْأَصْمَعِيُّ يَقْصُرُهُ، وَجَمَعَ فُعْلَةً وَفِعْلَةً كَعُرَى وَجَزَى؛ لِأَنَّ نَظَائِرَهُمَا قُرْبٌ وَقُرْبٌ". "الشافية: ص 9".
- 2 في "ه": سماع.
- 3 لفظة "ما" ساقطة من "ق".

(568/1)

الميم والعين - كَمَغْزَى وَمَلْهَى، وَكَمَغْزَى وَمَلْهَى يجب أن تكون مقصورة؛ لأن نظائرها من الصحيح على وزن: مَفْعَلٌ وَمُفْعَلٌ، نحو مَقْعَدٌ وَمُخْرَجٌ.

وكذلك المعتل اللام من المصادر التي من فَعَلَ - بكسر العين - فهو أَفْعَلٌ أَوْ فَعْلَانٌ أَوْ فَعَلَ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ مَصْدَرِهَا: فَعَلَ كَالْعَشَى وَالصَّدَى وَالطَّوَى؛ فَإِنَّ الْعَشَى مِنْ: عَشَى - بالكسر - يَعْشَى عَشَى فهو أَعْشَى - وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار 1.

وإنما قلنا: إنه مقصور؛ لأن نظيره: حَوْلَ يَحْوُلُ حَوْلًا، فهو أَحْوَلُ. وأصله 2: عَشَى؛ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والصَّدَى: الْعَطَشُ، مِنْ صَدَيْ يَصْدَى صَدًى 3، فهو صَدٍ وَصَدْيَانٌ 4. وإنما قلنا إنه مقصور؛ لأن نظيره عَطِشَ يَعْطِشُ عَطَشًا فهو عَطْشَانٌ. وأصله: صَدَى؛ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ونظيره أيضا: فَرَقَ يَفْرُقُ 5 فَرَقًا، فهو فَرَقٌ.

والطَّوَى: الْجُوعُ، مِنْ: طَوَى - بالكسر - يَطْوَى طَوًى، فهو طَيَّانٌ 6.

1 ينظر الصحاح "عشا": 6 / 2427.

2 في "ه": وأصل.

3 لفظة "صدى" ساقطة من "ه".

4 ينظر الصحاح "صدى": 6 / 2399.

5 لفظة "يفرق" ساقطة من "ه".

6 وأيضا. هو طاو. ينظر الصحاح "طوي": 6 / 2415.

(569/1)

وإنما قلنا إنه مقصور؛ لأن نظيره: عَطِشَ - بالكسر - يَعْطِشُ عَطْشًا، فهو عَطْشَان. والمصنف جعل في الشرح نظير الطَّوَى الْفَرْقَ - وهو الخوف - وكذا ينبئ¹ المتن. وفيه نظر؛ لأن فَرْقَ وطَوِي ليسا نظيرين في اسم الفاعل؛ لأن اسم فاعل طَوِي - بالكسر - طاو وطَيَّان، واسم فاعل فَرْقَ - بالكسر - ليس على وزن فاعل وفَعْلان، بل فَعَلَ - بكسر العين.

وجعل في شرح المفصل نظير الطَّوَى: عَطِشَ يَعْطِشُ، فهو عَطْشَان². ونظير الصَّدَى - من صَدِي يَصْدِي، فهو صَد، الفرق من: فَرْقَ يَفْرُق، فهو فَرْق³ - وهو صحيح ظاهر. والغراء - بفتح الغين والمد - للذي يُلْزَقُ به الشيء يكون من السمك،⁴ شاذ؛ لأن القياس القصير كما يقول الأصمعي⁵؛ لأنه من غَرِي - بالكسر - فهو غَرٍ كَصَدِي فهو صَدِ⁶.

1 في "ه": "في". موضع: ينبئ.

2 ينظر شرح المفصل، للمصنف: 1 / 623.

3 ينظر المصدر السابق.

4 الذي في الصحاح: "الغراء: الذي يُلْصَقُ به الشيء، يكون من السمك، إذا فتحت الغين قصرت وإن كسرت مددت؛ تقول منه: غَرَوْتُ الجلد، أي: ألصقته بالغراء" "غرا": 6 / 2445.

5 وحكاه عنه الرمحشري في مفضله "ص 217". وقد اعتمدت على النقل لا النص لأنني لم أعتز على النص في كتب الأصمعي.

6 وفي اللسان: "الغراء - بالمد والقصير - هو الذي يلصق به الأشياء وتتخذ من أطراف الجلود والسمك. "غرا: 5 / 3249.

(570/1)

بالمد نقله سيبويه 1 والفراء 2، 3.

وكذلك جمع فُعْلَةٌ وفُعْلَةٌ إذا كان معتل اللام مقصور، نحو عُرَى جمع عُزْوَةٌ 4 وجزى جمع جزية؛ لأن نظيرهما قُرْبَةٌ وقُرْبٌ وقُرْبَةٌ وقُرْبٌ.

أصل عُرَى وجزى: عُزْوٌ وجزى؛ قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. قوله: "ونحو الإعطاء والرّماء ... 5 إلى آخره.

أي: القياس من الممدود، كمصدر: أعطى ورامى واشترى واخْبَنْطَى فهو إعطاء ورّماء واشترَاء واخْبَنْطَاء 6.

وإنما قلنا إنها ممدودة؛ لوقوع "90" الألف قبل الأواخر في نظائرها 7 من الصحاح 8؛ لأن نظير الإعطاء من الصحيح الإكرام،

1 الكتاب: 3 / 538.

2 قال الفراء في المنقوص والممدود "ص 24، 25": "الفراء الذي يُغَرَى به، مقصور وممدود. وإذا فتح أوله قصر وكتب بالألف لأنه من الواو؛ يقال: سرج مَعْرُوءٌ، وسهم مَعْرُوءٌ. وفي أمثالهم أدركني ولو بأحد المَعْرُوءِينَ.

3 وبالمد أيضا نقله ابن السكيت، وشارحه التبريزي. "ينظر تهذيب إصلاح المنطق: 2 / 27".

4 في الأصل: عرية. وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 في "ه": لم يرد من عبارة ابن الحاجب إلا قوله: "ونحو الإعطاء". والعبارة بتمامها: "وَنَحْوُ الإِعْطَاءِ، والرّماء، والاشترَاء، وَالِاخْبَنْطَاءِ" مَمْدُودٌ؛ لأنَّ نظائرها الإكرام والَطَّلَاب والافتتاح والاحرْجُجَام، وأسماء الأصوات المضموم أولها، كالْعَوَاءِ والتُّغَاءِ؛ لأنَّ نظائرها التُّبَاح والصُّرَاخ ومفرد أَفْعَلَةٌ، نحو كِسَاءٍ وقَبَاءٍ؛ لأنَّ نظائرها حِمَارٌ وَقَدَّالٌ، وأندية شاذ. "الشافعية: ص 9".

6 ينظر المفصل، ص 217.

7 في "ه": نظائر.

8 وهذه العلة أخذها ركن الدين عن ابن الحاجب، الذي أخذها عن الزمخشري "ينظر المفصل، ص 217".

ونظير 1 الرِّمَاء 2 الطَّلَاب، ونظير الاشتراء الافتتاح ونظير الاحبْنَاء الاخرُجَام.
وأصلها: إعطاي، ورَمَاي واشتَري واخْبِنطاي؛ قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا قبلها ألف زائدة.

وكأسماء الأصوات المضموم أوائلها كالْعَوَاء -صوت الذئب 3 والثُّغَاء -صوت الغنم 4
والرُّغَاء 5؛ لأن نظائرها من الصَّحاح الأصوات: التُّبَّاح، والصُّرَّاح، والضُّبَّاح وهو صوت الثعلب 6.

وحكم الداء 7 حكم الصوت نحو التَّزَاء -بالضم- وهو داء يقع في الشاة 8، وهو ممدود؛ لأن نظيره من الصحيح 9 من الداء 10 القَمَاص وهو داء يقع في الغنم والإبل 11.

1 لفظة "نظير" ساقطة من "ه".

2 الرِّمَاء: مصدر رَامَيْتَه. "ينظر الصحاح" رمي: 6 / 2362.

3 وأيضا العَوَاء: صوت الكلب وابن آوى "ينظر المصدر السابق" عوى: 6 / 2441.

4 ينظر المصدر السابق "ثغا": 6 / 2293.

5 الرُّغَاء: صوت ذوات الخُفِّ "المصدر السابق" رغا: 6 / 2359.

6 قاله الجوهري في صحاحه: "صنيح": 1 / 385.

7 في الأصل، "ق": العلاج. والصحيح ما أثبتناه من "ه".

8 قاله الجوهري في الصحاح "نزا": 6 / 2507.

9 في "ق"، "ه": الصحاح.

10 في الأصل، "ق": العلاج. والصحيح ما أثبتناه من "ه".

11 وهو أن يرفع البعير أو الفرس أو غيرها يديه ويطحهما معا وَيَعْجِن برجليه.

"ينظر القاموس المحيط" قمص: 2 / 315.

(572/1)

وكمفرد 1 أَفْعَلَةٌ إذا كان ذلك المفرد معتل اللام فإنه ممدد، نحو: كِسَاءٌ وَأَكْسِيَّةٌ، وَقَبَاءٌ وَأَقْبِيَّةٌ؛ لأن نظير كِسَاءٌ وَأَكْسِيَّةٌ من الصحيح: حمار وأحمر، ونظير قَبَاءٌ وَأَقْبِيَّةٌ قَدَالٌ وَأَقْدَلَةٌ، فعلم أن 2 قبل آخرها ألف. أصلها: كِسَاوُ وَقَبَاي؛ قلبت الواو والياء ألفا

لوقوعهما طرفا قبلهما ألف زائدة3.

قوله4: "وأندية شاذ". جواب عن سؤال [مقدر] 5. وتقدير السؤال: أنكم قلتم: مفرد أفعلة إذا كان معتل اللام ممدود، وهو منقوص بندى؛ فإنه مفرد "أندية" مع أنه معتل اللام ليس بممدود، بل مقصور.

والندى: المطر، والبلل. ويجمع على: أنداء وأندية، لقوله6:

-23

في ليلة من جمادى ذات أندية

لا يبصر الكلب من ظلماتها الطُّبَا7

1 وكمفرد: مطموسة في "ه".

2 في "ه": أها.

3 لفظة "زائدة" ساقطة من "ق".

4 قوله: موضعها بياض في "ه".

5 لفظة "مقدر" إضافة من "ق"، "ه".

6 في "ق"، "ه": كقوله.

7 هذا بيت من البسيط، لمرة بن محكان التميمي، وهو شاعر أموي عاصر جريرا

والفرزدق، وكان شاعرا مقلا. والبيت من قصيدة له، وقد اختار أبو تمام منها ثلاثة

عشر بيتا في باب المديح والأضياف "الحماسية رقم 689 - ص 501-510" وأولها:

أنا ابن محكان أحوال بنو مطر ... أمني إليهم وكانوا معشراً نجبا

والطُّب: حبل الخباء، وعزق الشجر، وعصب الجسد "الصحاح: طنب: 1/ 172"،

ينظر في البيت: الصحاح "ندى": 6/ 2507، والمفصل: 218، والإيضاح في شرح

المفصل: 1/ 625.

"174" وابن يعيش 6/ 41، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي: 1/ 168، وشرح الشافية

للرضي: 2/ 329 "117" واللسان "ندى": 6/ 4386، وشرح شواهد شروح

الشافية: 277 "134". الشاهد في قوله "أندية"؛ حيث إنه جمع "ندى" المقصور على

أندية، وهو شاذ؛ لأن أفعلة جمع للمدود لا المقصور.

وأجاب عنه بأنه شاذ، لا يعوّل عليه؛ أي: جمع ندّى على أنديّة شاذ، كما أن جمع نجد على أنجدة شاذ1.

قوله2: "والسماعي ... " إلى آخره3، 4.

أي: والمقصود السماعي، نحو: الرّحى والعصا5، والممدود السماعي، نحو: الحفّاء والأبّاء مما ليس له نظير في الصحيح ليحمل عليه فيعلم من نظيره قصره أو مده، وحينئذ لا يعلم قصره ومده إلا بالسماع؛ لعدم الطريق للقياس فيه. والحفّاء من خفي.

والأبّاء بفتح أوله: القصب، والواحدة أباءة، وقيل هو6 أجمّة الحلفاء والقصب خاصّة7.

1 ينظر المفصل، ص218.

2 قوله: موضعها بياض في "ق".

3 إلى آخره: ساقطة من "ه".

4 وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "والسماعيُّ نَحْوُ: العصا والرّحى والحفّاء والأبّاء ممّا ليس له نظير يحمل عليه".

5 في "ه": العصا والرحى.

6 في "ق": هي.

7 قاله الجوهري في الصحاح "أبا": 6 / 2259.

(574/1)

المجلد الثاني

تابع النص المحقق

[حروف الزيادة]:

[قوله: "وذو الزيادة: حروفها...." إلى آخره1].

اعلم أنه قد تقدم كيفية الوزن فيما فيه زيادة. وحروف الزيادة عشرة يجمعها قولك:

اليَوْمَ تَنْسَاهُ، أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا2، أَوْ السِّمَانُ هُوَ3. وليس المراد بكونها4 **حروف**

الزيادة أمّا لا تقع إلا زوائد، بل إنه لا يزداد حرف لغير الإلحاق وغير التضعيف إلا أن يكون منها.

1- ما بين المعقوفتين ساقط من "ه". وعبارة ابن الحاجب: "ذو الزيادة: حُرُوفُهَا الْيَوْمَ تَنْسَاهُ، أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا، أَوْ السَّمَانَ هَوَيْتُ، أَي: الَّتِي لَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ وَالتَّضْعِيفِ إِلَّا مِنْهَا، وَمَعْنَى الْإِلْحَاقِ أَنَّهَا إِنَّمَا زِيدَتْ لِغَرَضٍ جَعَلَ مِثَالًا عَلَى مِثَالٍ أَزِيدَ مِنْهُ لِيَعْمَلَ مَعَامِلَتَهُ؛ فَنَحْو: قَرَدَدٌ مُلْحَقٌ، وَنَحْوُ مَقْتَلٍ غَيْرُ مُلْحَقٍ؛ لِمَا ثَبَتَ مِنْ قِيَاسِهَا لِغَيْرِهِ، وَنَحْوُ أَفْعَلٍ وَفَعَلَ وَفَاعَلَ كَذَلِكَ؛ لِذَلِكَ، وَلِجِيءِ مَصَادِرِهَا بِمُخَالَفَةِ "الشافية، ص 9".

2- قيل: سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة، فقال: سألتُمُونِيهَا، فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجاجم به قبل ذلك، فقال: ما سألتك إلا هذه النوبة، فقال الشيخ: اليوم تنساه، فقال: والله لا أنساه فقال: قد أجبته يا أحمق مرتين. وقيل: إن المبرد سأل المازني عنها، فأنشد المازني:

هويت السمان فشيبني

وقد كنت قديمًا هويت السمانا

فقال: أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر! فقال: قد أجبته مرتين. وقد جمع ابن خروف منها نيفا وعشرين تركيبًا محكيًا وغير محكي، قال: وأحسنها لفظًا ومعنى قوله:

سألت الحروف الزائدات عن اسمها ... فقالت ولم تبخل أمان وتسهيل
"شرح الشافية، للرضي: 331/2".

3- في "ه": هويت السمان.

4- في الأصل: من كونها، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(575/2)

وإنما قلنا: لغير الإلحاق وغير 1 التضعيف؛ لأنه يزداد من 2 غير هذه الحروف للإلحاق، نحو: جَلْبَبٌ وَقَرَدَدٌ، وللتضعيف نحو: كَرَّمَ. والغرض من الإلحاق أن يجعل مِثَالًا عَلَى [مِثَالٍ] 3 أَزِيدَ مِنْهُ لِيَعْمَلَ مَعَامِلَتَهُ؛ فيجعل ذلك الحرف الزائد للإلحاق في المزيد فيه مقابلًا للحرف الأصلي في الملحق به؛ فنحو 4 قَرَدَدٌ 5 ملحق بجعفر لأنهم يعاملونه معاملة، فيقولون في جمعه: قَرَادِدٌ، كما يقولون: جَعَاْفِرٌ.

ونحو "مقتل" غير ملحق مع أنه يقال في جمعه: مقاتل؛ لما ثبت من أن زيادة الميم ههنا

للإلحاق، وهو الدلالة على المصدر والزمان والمكان "91" في المفعول. وإذا كانت زيادة الميم لمعنى امتنع أن تكون مزيدة للإلحاق؛ لأن الزائد للإلحاق لا يفيد أكثر من جعل مثال على وزن مثال آخر، ومساويا له في الحكم، ولأنه لو كان المفعول ملحقا بجعفر لما أدغم في نحو "مَرَدَ" كما لم يدغم في نحو "قردد" ولما أعل ما عينه واو في نحو "مقام" كما لم يعل في نحو "عَثُولَ" لرجل عبي مسترخ ثقيل⁶، لكنه أدغم نحو "مرد" وأعل نحو "مقام". ولأنه حرف الإلحاق

1 وغير ساقطة من "ق"، "ه".

2 لفظة "من" ساقطة من "ه".

3 لفظة "مثال" إضافة من "ق"، "ه".

4 في "ه": نحو.

5 القردد: المكان الغليظ المرتفع. "ينظر الصحاح: قردد: 2/ 524".

6 الصحاح "عثل": 5/ 1758. وينظر اللسان "عثل: 4/ 2808".

(576/2)

لا يكون في أول الكلمة. والزيادة في نحو أفعل وفعل وفاعل ليست للإلحاق بالرباعي؛ لأنه ثبت أن هذه الزيادات في هذه الأفعال¹ لمعنى غير الإلحاق، ولأن مصادرها مخالفة لمصدر الرباعي، ومن شرائط الإلحاق أن يتوافق مصدر الملحق والملحق به، مع أن الألف في أفعل وقعت في أول الكلمة، وحرف الإلحاق لا يكون في أول الكلمة. وقوله: "كذلك".

أي: ونحو: أفعل وما بعده غير ملحق [به] 2 وقوله "لذلك" أي: لما ثبت 3 من أن هذه الزيادة لغير الإلحاق.

قوله: "ولا يقع الألف للإلحاق ... 4" إلى آخره.

اعلم: أن الألف لا تقع للإلحاق في أول الكلمة وهو ظاهر، ولا في وسطها؛ لأنه لو وقع حشوا للإلحاق لزم تحريكها؛ لأنها إن كانت ثانية وجب تحريكها في التصغير، وإن كانت الثالثة وجب تحريكها بعد ياء التصغير، وإن كانت [رابعة كانت آخرًا] 5 في التصغير والجمع؛ لأنها إذا كانت رابعة حشوا، وهي للإلحاق، فلا

1 في "ق": الزيادات، لعله سهو من الناسخ، رحمه الله.

2 به إضافة من "ق".

3 لفظة "ثبت" مطموسة في "ه".

4 لم يرد من عبارة ابن الحاجب في "ه" إلا قوله: "ولا يقع الألف". والعبارة بتمامها:

"ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حشوا؛ لما يلزم من تحريكها". "الشافعية، ص 9".

5 ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل.

(577/2)

تكون إلا للإلحاق بالخماسي، فيجب 1 حذف الآخر ليتمكن جمعه وتصغيره كما مر، وإذا كان كذلك لم يقع الألف للإلحاق إلا آخرًا لإمكان بقائها غير محركة، هذا تقرير ما ذكر المصنف.

وقيل: فيه نظر: أما أولًا: فلأنه يقتضي جواز زيادة الألف للإلحاق حشوا في الأفعال، وطرفا في الأفعال والأسماء، وهو ممنوع؛ لأنه لا خلاف في أن الألف لا تكون أصلا في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال، بل 2 تكون زائدة فيهما أو بدلا من أصل، وكما لا تكون الألف أصلا لا تكون بإزاء أصل، ولا يزداد للإلحاق أصلا لا حشوا ولا طرفا، وإنما يكون بدلا مما زيد للإلحاق طرفا، كما في عَلَّقَى لنبت 3 وسَلَّقَى؛ فإنها بدل عن ياء وكذلك في اسَلَّنَقَى 4.

وأما ثانيًا: فلأننا لا نسلم عدم تحريك الألف، فإن الألف كثيرا ما يعرض لها التحريك في التصغير وغيره، فتقلب واوا أو ياء، نحو: كويتب في كاتب، وكتيب في كتاب، وحينئذ لو صح زيادة الألف للإلحاق لجاز أن يعرض لها التحريك فتقلب واوا أو ياء كما تنقلب الألف التي لغير الإلحاق، ولأنه لما جاز قلب واو الإلحاق ياء

1 في "ه": فوجب.

2 لفظة "بل" ساقطة من "ه".

3 الصحاح "علق": 4 / 1532، وفي القاموس "علق: 3 / 267": "والعَلَّقَى كَسَكْرَى:

نبت يكون واحدا وجمعا، قضبانه دِقَاق عَسِر رَضَّهَا، يُتخذ منه المكناس ويُشرب طبيخه للاستسقاء".

4 قال الجوهري: "اسْلَنْقَى الرجل، إذا نام على ظهره، وهو افْعَنْلَى" "سلق: 4/149".

(578/2)

لوقوعها بعد 1 ياء التصغير في نحو: قسور وقُسَيْر، جاز قلب الألف للإلحاق ياء أو واوا.

قوله: "ويُعرف الزائد بالاشتقاق...." 2 إلى آخره.

أي 3: اعلم أن هذا الباب موضوع لمعرفة الحرف الزائد من الحروف الأصلية في الأسماء والأفعال. ويعرف الزائد من الأصلي بالاشتقاق، وهو اشتراك لفظين مختلفي المعنى متفقين في المعنى 4 الأصلي والحروف الأصول، أو رد كلمة إلى كلمة لنوع من الاشتراك بينهما "92" في اللفظ والمعنى، فإذا كان حرف موجودا في المشتق ولم يكن موجودا في المشتق منه، نحو: الألف في ضارب، الذي هو مشتق من الضرب أو ضَرَبَ؛ حكم بزيادة ذلك الحرف.

ويعرف بعدم النظير؛ أي: لو حكم بأصلته لم يوجد له نظير في لغتهم، فيحكم بزيادته على ما يجيء.

ويعرف أيضا بغلبة الزيادة في ذلك الحرف؛ أي: بأن يقع ذلك الحرف زائدا غالبا، كما يجيء.

ويعرف الزائد أيضا بترجيح أسباب معرفة الزائد من الأصلي

1 في الأصل، "ق": بين، والصحيح ما أثبتناه من "ه".

2 لم يرد من عبارة ابن الحاجب في "ه" إلا قوله: "ويعرف الزوائد" والعبارة بتمامها: "وَيُعْرَفُ الزَّائِدُ بِالِاسْتِقْطَاقِ وَعَدَمِ النَّظِيرِ وَعَلَبَةِ الزِّيَادَةِ فِيهِ، وَالتَّرْجِيحُ عِنْدَ التَّعَارُضِ، وَالِاسْتِقْطَاقُ الْمُحَقَّقُ مُقَدَّمٌ". "الشافعية، ص 9".

3 لفظة "أي" ساقطة من "ه".

4 متفقين في المعنى، ساقطة من "ق"، "ه".

(579/2)

عند تعارض أسباب الزائد وأسباب الأصلي، والاشتقاق المحقق مقدم على عدم النظر وغلبة الزيادة وعلى سائر ما يعرف به الزائد من الأصلي في معرفة الزائد من الأصلي، وهو ظاهر.

والاشتقاق المحقق إنما يكون فيما دلالة على المعنى 1 المشترك مقطوع بما كَعَنَسَل للذئب 2، فإنه يدل على معنى العَسَلان - وهو العَدُو - قطعاً. والاشتقاق غير المحقق إنما يكون فيما دلالة على المعنى المشترك غير مقطوع بما كَهَ جَرَع 3 - للطويل 4 - عند من يرى زيادة هائه، وأنه مأخوذ من الجرع 5 - وهو ما استوى من الرمل - فإنه يحتمل أن يكونوا سموا الرجل المستوي جرعا؛ لأنه مستطيل فيكون بين الهجرع 6 والجرع 7 قدر مشترك، فتكون الهاء فيه

-
- 1 في الأصل، "ق": معنى، وما أثبتناه من "ق".
 - 2 قال الجوهري: "العنسل: الناقة السريعة". "الصحيح" عسل: "5 / 1765".
 - 3 الهجرع، مثال الدرهم: الطويل "المصدر السابق: هجرع: 3 / 1316".
 - وفي القاموس: الهجرع، كدرهم وجعفر: الأحق، والطويل المشوق والمجنون، والطويل الأعراج، والكلب السلوقي الخفيف "هجرع: 3 / 98".
 - 4 في الأصل: للتطويل، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 5 وهو عبد القاهر الجرجاني، "ينظر المفتاح، ص 89" وكذلك الزمخشري "ينظر المفصل، ص 359".
 - 6 في الأصل: هجرع، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 7 في الأصل: وبين جرع، وفي "ق"، "ه": وبين الجرع، والصواب حذف بين لوقوعها بين ظاهرين كما أثبتناه.

(580/2)

ذرائدة. ويحتمل أن يكونوا سموا الرجل المستوي جرعا لغير معنى الطول؛ فلا يكون بين هجرع وبينه قدر مشترك - وهو الأقرب - فلهذا كان الأخذ بالاشتقاق غير المحقق ضعيفا دون الأخذ بالاشتقاق المحقق. قوله: "فلذلك حكم بثلاثية عَنَسَل...." 1 إلى آخره. أي: ولأجل أن الاشتقاق المحقق مقدم على ما عداه، حكم بثلاثية عنسل وما بعده إلى

قوله: "وَتَرْمُوت".

اعلم أن العنسل هو الذئب السريع السير، أو الناقة السريعة السير؛ حكم فيه بزيادة النون2؛ لأنه موافق لعسل -إذا أسرع- في المعنى الأصلي والحروف الأصول، وأن الشَّأْمَل، والشَّمَال3 وهو الريح التي تهب من ناحية القطب، حكم فيه بزيادة الهمزة لاشتقاقها من: شملت الريح4، إذا هبت من ناحية القطب5، وأن التَّيْدَل والتَّيْدُلَان6 -وهو الكابوس7- حكم فيه بزيادة الياء لاشتقاقه من

1 لم يرد من عبارة ابن الحاجب في "ه" إلا قوله: "فلذلك حكم". والعبارة بتمامها: "ولذلك حكم بثلاثية عنسل وشأمل وشمال وتندل ورعشن وفريسن وبلغن وحطائط ودلأمص وثمارص وهرماس وقنعاس وفرناس وترنموت" "الشافية، ص 9".

2 قاله الجوهري في صحاحه "ينظر" عسل": 5 / 1765.

3 الشَّأْمَل والشَّمَال لغتان في الشمال. ذكر ذلك الجوهري في صحاحه "شمل": 5 / 1739.

4 لفظة "الريح" ساقطة من "ق".

5 "ينظر الصحاح" شمل": 5 / 1739.

6 النيدلان بفتح الدال، وقد تضم. قاله الجوهري في صحاحه "ندل": 5 / 1828.

7 تقول العرب: إنه لا يعتري إلا جباناً. "المصدر السابق".

(581/2)

النَّدَل1، وأن الرَّعْشَن وهو المرتعش2، حكم فيه بزيادة النون لظهور اشتقاقه من الرعش -بالتحريك- وهو الرَّعْدَة3، وأن الفرسن -بكسر الفاء والسين وسكون الراء- قال في الصحاح: وهو من البعير بمنزلة الحافر من الدابة، وربما استعير في الشاة4. قال ابن السراج: النون زائدة [فيه] 5 لأنها من فرست6. وأن البَلْغَن -وهو البلاغة- حكم فيه بزيادة النون؛ لاشتقاقه7 من البلوغ، وأن حُطَائِط -بالضم- وهو الرجل القصير8 حكم فيه بزيادة الألف والياء؛ لاشتقاقه من: حط، وأن الدلامص -وهو من الدرع البراق9- حكم فيه بزيادة الميم والألف؛ لاشتقاقه من 10 دَلَصَت الدرع -بالفتح- إذا برقت11، والدَّلِيس والدِّلَاص: اللين البراق12، وأن القُمَارِص بمعنى القارص، وهو اللبن الشديد

-
- 1 وهو النقل والاختلاس. "المصدر السابق".
 - 2 ينظر المصدر السابق "عرش": 3 / 1006.
 - 3 قاله الجوهري في صحاحه "عرش": 3 / 1006.
 - 4 "فرس": 3 / 1006.
 - 5 فيه إضافة من "ه".
 - 6 الأصول: 3 / 239.
 - 7 في "ق"، "ه": لظهور الاشتقاق.
 - 8 يقال: رجل حطائط - بالضم - أي: صغير "الصحاح: حطط: 3 / 1119".
 - 9 المصدر السابق "دلص": 3 / 1040.
 - 10 لفظة "من" ساقطة من "ه".
 - 11 في الأصل: أبرقت، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 12 الصحاح "دلص": 3 / 1040.

(582/2)

الحموضة - حكم فيه بزيادة الألف والميم؛ لاشتقاقه من القرص¹.
وأن الهرماس - للأسد² - حكم فيه³ بزيادة الميم والألف؛ لظهور اشتقاقه من الهرس؛
يقال: أسد هرّس، أي: شديد⁴، وأن الذُرْقُم هو⁵ الأزرق⁶؛ فالميم زائدة، وأن القنْعَاس
من الإبل عظيم⁷ الحلق، حكم فيه بزيادة النون والألف؛ لظهور اشتقاقه من القَعَس⁸،
وأن الفرّناس - للأسد⁹ الغليظ الرقبة¹⁰ - حكم¹¹ فيه بزيادة الألف والنون؛
لاشتقاقه من "فَرَسَ الفريسة"¹²: دَقَّ عنقها، وأن

-
- 1 ينظر المصدر السابق "قرص".
 - 2 الصحاح "هرمس": 3 / 990. وفي اللسان: الهرماس: من أسماء الأسد. وقيل: هو الشديد من السباع واشتقه بعضهم من الهرس الذي هو الدق، وهو على ذلك ثلاثي، وقد تقدم "أي في باب هرّس". الكسائي: أسد هرماس وهرامس وهو الجريء الشديد، وقيل: الهرماس: الأسد العادي على الناس. ابن الأعرابي: الهرماس: ولد النمر. "هرمس: 6 / 4657" وينظر كذلك "هرس: 6 / 4651".

- 3 لفظة في ساقطة من "ق".
- 4 الصحاح "هرس": 3 / 990.
- 5 في "ه": وهو.
- 6 في الصحاح: والزرقم: الشديد الزرق، والمرأة زرقم أيضا. "زرق: 4 / 1489".
- 7 في "ه": العظيم.
- 8 الصحاح "قمس": 3 / 965.
- 9 في "ه": وهو الأسد.
- 10 الصحاح "فرس": 3 / 958.
- 11 في "ق": يحكم.
- 12 في "ه": الفرس.

(583/2)

ترنموت، وهو الترنم 1 - رنم وترنم: رَجَّع صوته 2 - زادوا فيه الواو والتاء بعد حذف إحدى النونين، كما زادوا في مَلَكُوت. قوله: "وكان أَلْدَدُ أَفْنَعَلًا...." إلى آخره 3. عطف على حكم؛ أي: ولذلك كان ألدد - للشديد 4 الخصومة - على وزن أفنعل؛ لأنه من اللدد، فزادوا فيه النون؛ ليلحقوه ببناء سَفَرَجَل، فحكم على الهمزة والنون بالزيادة وإن كان 5 وزنه غريبا لظهور الاشتقاق. والألدد واليلدد: شديد الخصومة مثل الألد 6. وكان مَعَدَّ؛ وهو أبو العرب - وهو معد بن عدنان - على وزن فَعَلَّ؛ ليجيء مَعَدَّد على وزن تفعّل، أي: انتسب إلى معد، أو تزنيًا بزيهم، أو تصبر على عيش معد من الخشونة، فحكم على الميم بالأصالة وعلى الدال بالزيادة، مع كثرة زيادة الميم 7.

- 1 الصحاح "رنم": 5 / 1938.
- 2 المصدر السابق.
- 3 إلى آخره: ساقط من "ه"، وتما عبارة ابن الحاجب: "ومعد فعلا؛ ليجي تمعدد".
- "الشافية، ص 9".
- 4 للشديد: ساقط من "ه".

5 لفظة "كان" ساقطة من "ه".

6 الصحاح "لدد": 2 / 535.

7 هذا مذهب سيبويه "ينظر الكتاب: 4 / 66". وقد حكاه عنه الجوهري في صحاحه، واختاره الزمخشري وتابعه ابن الحاجب في الشافية، وفي الإيضاح. "ينظر المفصل: ص 358، والإيضاح: 2 / 384". ومما يشار إليه ههنا أن الجوهري خالف سيبويه وجعل الميم زائدة، وأورد "معد" في مادة "عدد" ولم يوردها في مادة "معد". "ينظر الصحاح "عدد": 6052".

(584/2)

قوله 1: "ولم يُعتد بتمسكن...." إلى آخره 2.

جواب عن سؤال مقدر، وتقدير السؤال: أنه لا يجوز أن يكون تعددوا تفعللوا؛ فإنه جاء "تَفَعَّل" نحو تمسكن وتمدرع 3 وتمندل؛ مع أنه لم يحكم فيه 4 بأصالة الميم، بل بزيادتها.

وأجاب عنه بأنه لم يعتد بتمسكن وتمدرع وتمندل؛ لقلته وظهور شذوذه 5. وإنما حكم فيه بزيادة الميم بالاشتقاق؛ لأن تمسكن من السكينة، وتمندل من التَّذَل، وتمدرع من الدرع 6. قوله: "ومراحل....." إلى آخره 7.

1 قوله: بياض في "ق".

2 إلى آخره: ساقط من "ه". وقام العبارة: "وتمدرع وتمندل لوضوح شذوذه" الشافية، ص 9.

3 وتمدرع: من "ق"، "ه".

4 فيه: ساقطة من "ه".

5 وينظر الإيضاح: 2 / 384.

6 وهذه العلة ذكرها أيضا في الإيضاح: 2 / 384.

7 إلى آخره: ساقط من "ه". وعبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَمَرَّاجِلُ فَعَالِلٍ لِقَوْلِهِمْ: ثَوَّبٌ مُرْجَلٌ، وَضَهْيٌ فَعَالٌ؛ لِمَجِيءِ ضَهْيَاءَ، وَفَيْنَانٍ فَيَعَالًا؛ لِمَجِيءِ فَنَنْ، وَجُرَائِضٍ فُعَانًا لِمَجِيءِ جِرَوَاضٍ، وَمِعْزَى فِعْلَى لِقَوْلِهِمْ مَعَزَ، وَسَنَبَتَةٌ فَعَلَتَةٌ لِقَوْلِهِمْ سَنَبَ، وَبُلْهَنِيَّةٌ

فُعْلَنِيَّة من قولهم: عيش أبله، والعِرْضَنَةُ فِعْلَنَةٌ؛ لأنه من الاعتراض، وأوّل أفعال لحيء الأولى والأوّل، والصحيح أنه من وَوَل، لا من وَاَل، ولا من أوّل، وإنْقَحَلَ إنْفَعَلًا = لأنه من قَحَلَ: أي يَبَس، وأَفْعُوانُ أَفْعَلَانَا لحيء أفعى، وإِضْحِيَانُ إِفْعِلَانُ من الضحي، وَخَنْفَقِيْقُ فَنَعْلِيلًا من خَفَق، وَعَفَرْنِي فَعَلْنِي من العَفَر. "الشافية، ص9".

(585/2)

أي: ولذلك حكم بأن "مراجل" -وهو ثياب الوشي- على وزن "فَعَالِل" لا على وزن "مَفَاعِل" وأن الميم فيها أصلية لحيء: ثوب ممرجل¹.
والممرجل: ضرب من ثياب الوشي²، والميم الثانية في ممرجل أصلية؛ لأنها لو كانت زائدة كان وزنه مُمَفَعَلًا، وليس في كلامهم ممفعّل، بل وزنه "مفعّل"³.
وإذا كانت الميم في "ممرجل" أصلية كانت في "مَراجل" أصلية، ومن ثمة حكم أن ضهيًا -وهي المرأة التي تشبه الرجل في أنه لا يتدلى ثديها ولا تحيض⁴، 5- على وزن فعلاً⁶ لا فَعِيل⁷ لحيء "ضهياء" على وزن فعلاء.
وإذا كانت الياء أصلية في "ضهياء" كانت أصلية في ضهيًا⁸؛ لأنهما بمعنى واحد من باب واحد.

1 وهذا هو رأي سيبويه. "ينظر الكتاب: 4 / 311".

2 ينظر اللسان "رجل": 3 / 1601.

3 وقد جعل ابن منظور الممرجل مُمَفَعَلًا، لا مُفَعَلًا، وذكره في مادة "رجل"، وذكر أن جعله مفعلاً هو قول سيبويه.

4 في "ق": ولا تحيض.

5 ينظر الصحاح "ضها": 6 / 2410، واللسان "صفها": 4 / 2617.

6 في "ق": فعلى.

7 في الأصل، "ق": لا فعياً، والصحيح ما أثبتناه من "ه".

8 فيكون ضهيًا على وزن فعلاً، وهو مذهب سيبويه "الكتاب: 4 / 1325" وحكى

الرضي عن الزجاج أن الضهيًا على وزن الفعيل، بزيادة الياء. "ينظر شرح الشافية: 2 / 338".

(586/2)

هذا على أنهم يقولون: ضاهيت به¹ من المضاهاة، بمعنى المشاكلة -ضهياً بمعنى ضاهيت²- والياء في ضاهيت أصلية، وكذلك في ضهياً. لا يقال: إنهم قالوا: ضاهأت -بالمهمزة- فإن قلنا³: ضهياً منه، كان وزنه فَعَيْلاً. وجعله من "ضاهيت" ليس أولى من جعله من "ضاهأت" فيتعارضان؛ لأننا نقول: لا نسلم أن جعله من "ضاهيت" ليس أولى من جعله من "ضاهأت"، بل أولى. ويدل عليه وجوه: أحدها: أن فَعَالاً أقرب من فَعِيل. والثاني [94]: أن ضاهيت أكثر من ضاهأت. والثالث: أن ضهياً متعين أن يكون من "ضاهيت"؛ لوجوب زيادة الهمزة فيه، وضهياً مثل ضهياء؛ فلهذا حكمنا بأن وزنه فعلاً لا فاعيل. وفَيْئَان وزنه "فَيْعَال" لا فَعْلَان؛ لموافقته فَنَنًا في الاشتقاق وهو الغصن⁴. وكان جرائض فعائلاً؛ لحيء "جرواض" بمعناه، وهو الضخم⁵ العظيم البطن⁶. ومعلوم أن أصول جرواض: جيم وراء وضاد، فكذلك أصول جُرائض؛ لكونه بمعناه.

1 به: ساقطة من "ه".

2 ما بين الشرطتين ساقط من "ه".

3 في "ق"، "ه": جعلنا.

4 الصحاح "فنن": 6 / 2178.

5 لفظة الضخم ساقطة من "ه".

6 الصحاح "جرض": 3 / 1069.

(587/2)

وكان وزن مِعْزَى فِعْلَى؛ لحيء مَعَز 1 بمعناها²، وليس في معزى إلا الألف. وكان وزن سُنْبَتَة فعلتة؛ لحيء سَنَب بمعنى سنبتة -وهو برهة من الدهر-³ وقد جاء سنبت، بزيادة تاء واحدة. وكان وزن بلهنية فعلنية، من قولهم: عيش أبله. ولا شك أن حروفه الأصلية: باء ولام وهاء؛ فوجب أن يكون النون والياء في بلهنية زائدتين⁴. وكان وزن عِرْصَنَة -بكسر العين وفتح الراء- فِعْلَنَة؛ لأنه من الاعتراض⁵؛ يقال: ناقة

عرضنة، إذا كان من عادتها أن تمشي معترضة للنشاط6، فالنون زائدة7. وكان وزن أول أفعل؛ لحيء مؤنثه على الأولى وجمع مؤنثه على 8 الأول، وظاهر أنهما الفعلى والفعل، فيكون أول أفعل. والصحيح أنه من وول؛ أي: حروفه الأصول: واو وواو ولام9. فأصله على هذا

1 المعز: الصلابة من الأرض.

2 في "ه": لمعناه.

3 الصحاح "سنبب": 1/ 150.

4 وهو مذهب سيبويه "ينظر الكتاب: 4/ 320".

5 في "ه": الإعراض.

6 الصحاح "عرض": 3/ 1085.

7 وهو مذهب سيبويه "ينظر الكتاب: 4/ 320".

8 لفظة "على" ساقطة من "ه".

9 وهو رأي جمهور البصريين "ينظر شرح الكافية، للرضي: 2/ 202".

(588/2)

أَوَّل؛ فأدغمت الواو في الواو فصار أول.

وقال بعضهم: إنه من وأل، أي: حروفه الأصلية: واو وهمزة ولام. فأصله على هذا: أَوَّل؛ فقلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو في الواو والتزم ذلك؛ لكثرتة واستثقال الهمزة بعد الواو1.

وقال بعضهم: من أول؛ أي: حروفه الأصول: همزة وواو ولام. فأصله على هذا أَوَّل؛ قلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو في الواو2، والصحيح الأول؛ لمخالفة غيره القياس. وقال بعضهم: ليس أول على وزن أفعل، بل على وزن فَوَعَلَ -من أول3- فزيدت عليه4 واو فوعل وأدغمت في الواو التي هي عين، فصار أول5.

ويدل على بطلانه محيى الأولى والأول؛ فإنه لا يجيء من فوعل مثل ذلك. وكان إنْقَحَلَ -وهو المسن جدا6- إنفعلا؛ لأنه من قحَل -إذا يبس؛ لأن في المسن يبسا- فحكم فيه بزيادة الهمزة والنون.

- 1 وهو رأي بعض البصريين "ينظر شرح الكافية، للرضي: 202 / 2".
- 2 وهو رأي بعض البصريين "ينظر المصدر السابق".
- 3 أي: من وول؛ فقلبت الواو الأولى همزة، فصار "أول".
- 4 عليه: ساقطة من "ق".
- 5 وهو رأي الكوفيين "ينظر شرح الرضي على الكافية: 202 / 2".
- 6 الصحاح "قحل": 1799 / 5.

(589/2)

وكان وزن أفعاون - وهو ذكر الأفاعي 1- أفعالنا؛ لحيء مؤنثه أفعى؛ ولهذا حكم فيه بزيادة الألف والنون. لا يقال: محيى أفعى لا يدل على أنه أفعل وأن الهمزة زائدة؛ لجواز أن يكون فَعَلَى، وتكون الألف مزيدة للإلحاق في لغة من صرفه، وللتأنيث في لغة من لم يصرفه.

وكان وزن إضحيات إفعالنا؛ لكونه من الضحى. وفي الصحاح 2: ليلة إضحيانة بالكسر: مضبئة لا غيم فيها. وفي غير الصحاح: يوم إضحيان: لا غيم فيه 3.

وكان حنفيق - للدهاية "95"، وللخفيفة من النساء الجريئة - فَنَعْلِيلًا؛ لأنه من خفق؛ فحكم بزيادة النون فيه 4.

وكان عفرنى - للأسد - فَعَلْنَى؛ لكونه 5 من العفر وهو التراب؛ زيدت 6 الألف والنون للإلحاق بسفرجل 7.

-
- 1 المصدر السابق "فعا: 6 / 2456".
 - 2 مادة "ضحا: 6 / 2406".
 - 3 ينظر اللسان "ضحا: 4 / 2562".
 - 4 وهو مذهب إمام النحاة سيبويه، ذكره في كتابه "4 / 320" ونقله الجوهري في صحاحه "خفق: 4 / 1470".
 - 5 في "ق": لأنه.
 - 6 في "ه": زيد.
 - 7 قاله الجوهري في صحاحه "عفر: 2 / 753".

(590/2)

قوله 1: "فإن رجع إلى اشتقاقين [واضحين....."2 إلى آخره] 3.

أي: فإن رجع الاسم إلى اشتقاق من شيء وإلى اشتقاق من شيء آخر، ويكون 4 كل واحد من الاشتقاقين واضحاً، جاز الأمران؛ أي: جاز أن يكون مشتقاً من هذا الشيء، وجاز أن يكون مشتقاً من ذلك الشيء؛ نحو: أرطى وأولق؛ فإنه يقال: بعير أرط: إذا أكل الأرطى 5.

وأديم مأروط: إذا دُبغ بالآرط -وهو القرط- فإن "آرط" يدل على أن الألف في أرطى زائدة، وأن وزنه فاعل مركب من: همزة وراء وطاء. فأرطى على فعلى 6.

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين كأرطى وأولق حيث قيل: بعير أرط وراط، وأديم مأروط ومَرطِي، وَرَجُلٌ مَالُوقٌ وَمَوْلُوقٌ جَاَزَ الْأَمْرَانِ، وَكَحَسَانٍ وَحَمَارٍ قَبَّانٍ حَيْثُ صُرِفَ وَمُنْعٍ، وَإِلَّا فَالْأَكْثَرُ التَّرْجِيحُ كَمَالِكٍ، قِيلَ: مَفْعَلٌ مِنَ الْأُلُوكَةِ، ابْنُ كَيْسَانَ: فَعَلٌ مِنَ الْمَلِكِ، أَبُو عُبَيْدَةَ: مَفْعَلٌ مِنَ لَأَكْ، أَي: أَرْسَلَ، وَمُوسَى مَفْعَلٌ مِنْ أَوْسَيْتٍ أَيْ: خَلَقْتُ، وَالْكُوفِيُّونَ فُعْلَى مِنْ مَاسٍ، وَإِنْسَانٌ فِعْلَانٌ مِنَ الْأَنْسِ، وَقِيلَ: إِفْعَانٌ مِنْ نَسِيٍّ؛ لَجِيءٍ أَنْيَسِيَانٍ، وَتَرَبَوْتَ فَعْلَوْتَ مِنَ التَّرَابِ عِنْدَ سَبِيوِيهِ؛ لِأَنَّهُ الذَّلُولُ، وَقَالَ فِي سُبُوتٍ: فُعْلُولُ، وَقِيلَ: مِنَ السَّرِ، وَقَالَ فِي تَنْبَاهٍ: فَعْلَانَةٌ، وَقِيلَ: مِنَ النَّبْلِ لِلصَّغَارِ؛ لِأَنَّهُ الْقَصِيرُ. وَسُرِّيَّةٌ قِيلَ: مِنَ السَّرِ، وَقِيلَ: مِنَ السَّرَاةِ، وَمَثُونَةٌ قِيلَ: مِنَ مَانِ يَمُونُ، وَقِيلَ: مِنَ الْأَوْنِ؛ لِأَنَّهُمَا ثَقُلَ، وَقَالَ الْفَرَاءُ: مِنَ الْإَيْنِ". "الشافية، ص 9".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في "ق": فيكون.

5 في النسخ الثلاث: الأرط، والصحيح ما أثبتناه لاتفاقه مع معاجم اللغة.

6 ينظر الصحاح "أرط": 3/ 1114، واللسان "أرط": 1/ 63.

(591/2)

ويقال: بعير راطٍ، وأديم مَرطِيٍّ بمعنى: أرط ومأروط.

وراط فاعل؛ مركب من: راء وطاء وياء، مثل: قاضٍ؛ فتكون الهمزة في أرطى زائدة،

وأرطى أفعِل 1.

ويقال: رجل مألوق ومؤلوق، إذا أخذه الأُلُق وهو الجنون²، فإن قلنا: إن الأُلُق من: أُلِق الرجل فهو مألوق، كان أولق على وزن فُعِل، والواو فيه زائدة³؛ لأن تركيب أُلِق ومألوق من همزة ولام وقاف.

وإن قلنا: إنه من: وُلِق الرجل فهو مولوق، كانت همزة أولق زائدة، وتركيبه من: واو ولام وقاف فيكون أولق على وزن أفعِل، فجاز أن يكون أولق أفعِل، وجاز أن يكون فوعلا.

وكحسّان، وحمار قَبّان؛ [فإن الحسّان جاز أن يكون من الحسّ] 4 فيكون فعِلان غير منصرف، وجاز أن يكون من الحسن فيكون فعّالا منصرفا. وإن القبان جاز أن يكون من القب 5 فيكون فعِلان غير منصرف وأن يكون من "القَبْن"، يقال: قَبْن في الأرض: ذهب⁶، فيكون فعّالا منصرفا.

1 ينظر الصحاح "رطا": 6 / 2358، واللسان "رطا".

2 الصحاح "ألق": 4 / 1447.

3 المصدر السابق.

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

5 القب: الخشبة التي وسط البكرة وفوقها أسنان من خشب. والقب أيضا: ما يدخل في جيب القميص من الرقاع.

والقب: العظم الناتئ من الظهر بين الأليتين. "الصحاح "قب": 1 / 197".

6 المصدر السابق "قبن": 6 / 2179.

(592/2)

و1 ذكر في الصحاح²: أن قبان في: حمار قَبّان: دويبة، وهو فعِلان من قَبّ؛ لأن

العرب لا تصرفه، وهو معرفة عندهم³، ولو كان فعلا لصرفته⁴، 5.

وذكر ابن مالك⁶ أن المسموع في "حسان" منع الصرف لا غير⁷.

وكلام المصنف يدل على أن في⁸ كل واحد منهما الصرف⁹ ومنع الصرف؛ إلا أنه

قال: ويترجح اشتقاقهما من الحس والقب؛ لكون¹⁰ فعِلان في الأسماء الأعلام أكثر من فعال.

- 1 الواو ساقطة من "ق"، "ه".
- 2 في "ه": الصحاح، تحريف.
- 3 في "ق": عند بعضهم.
- 4 في "ه": لصرفه.
- 5 الصحاح "قب": 1/ 197، 198.
- 6 جمال الدين محمد بن مالك الطائي الجياني، ولد بجيآن في الأندلس سنة 600هـ، تتلمذ في الأندلس على الشلوين، وفي مصر على ابن الحاجب، وفي دمشق على السخاوي وابن يعيش. وقد ألف نظاما: الكافية الشافية، والألفية، وألف نثرا: الفوائد، والتسهيل وشرحه، وشرح المقدمة الجزولية وغير ذلك. توفي بدمشق سنة 672هـ. "ينظر في ترجمته: مداخل المؤلفين: 41، والأعلام: 7/ 111، ووفيات الأعيان: 6/ 45، وسركيس: 232".
- 7 مستدلا بقول الشاعر:
ألا من مبلغ حسان عني
مغلغة تدب إلى عكاظ
- "ينظر شرح الكافية الشافية: 4/ 2044".
- 8 لفظه "في" ساقطة من "ق"، "ه".
- 9 في "ق"، "ه": صرف.
- 10 في الأصل: لكن، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

(593/2)

قوله: "والا فالترجيح" أي: وإن لم يكن الاشتقاقان واضحين، بل كان أحدهما أوضح وأرجح فالترجيح للاشتقاق الراجح نحو: ملأك، قيل: إنه مَعْقَل؛ لأنهم قالوا في جمعه: ملائكة، وهذا يدل على إرادة الهمزة في واحده، فوجب أن يكون ملأك معفلا، من الألوكة وهي الرسالة، والملك فيه معنى الرسالة؛ لأن الملك مرسل، فوجب أن يكون أصله ملأكا فقلب؛ أي: نقل الفاء إلى موضع العين، والعين إلى موضع الفاء ليتمكن تخفيفه بنقل "حركة الهمزة" 1 إلى اللام [بعد حذف الهمزة] 2، وقيل: ملأك ثم خفف بحذف الهمزة ونقل حركتها "96" إلى اللام فقليل: ملك 3.

وقال ابن كيسان 4: ملأك فعأل، من الملأ؛ لأن الملأ يملك من الأمور ما لا يملكه

الإنسان5.

وهو بعيد، والأول أولى؛ لأن "فعلاً" نادر، و"مفعلاً" كثير، وليس في المذهب الأول إلا القلب، وارتكاب القلب لفائدة أسهل من

1 في "ه": حركتها.

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 وهو مذهب الكسائي، نسبه إليه الرضي في شرح الشافية: "2/ 1347".

4 هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان. أخذ عن أبي العباس المبرد، وثعلب، وغيرهما. ألف في مختلف علوم العربية؛ منها في النحو: المهذب، والمختار في علل النحو، والمسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، والفاعل والمفعول به. توفي ببغداد سنة 299هـ. "ينظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: 153، والأعلام: 6/ 197، وسركيس: 229".

5 ينظر شرح الشافية، للرضي: 2/ 347.

(594/2)

ارتكاب نظير شمال؛ لأن القلب -وهو معفل- شائع كثير في كلامهم، ومثل فعال نادر. وقال أبو عبيدة¹: ملأك مفعول من لأك بمعنى أرسل². وقال المصنف: إنه بعيد من حيث المعنى؛ لأن المعنى في الملك أنه رسول لا مُرسل، فإن كان من لأك كان³ معناه مرسلًا لا مرسلاً؛ لجواز أن يكون مُفعلاً من لأك بمعنى موضع الرسالة، أو⁴ بمعنى المرسل عبر⁵ عن الموضوع أو⁶ عن المفعول [بالمفعول]⁷؛ لأن المفعول لا يمتنع وقوعه في موضع اسم المفعول، كما لا يمتنع وقوعه في موضع اسم الفاعل.

والحق أنه إن ثبت أن لأك بمعنى أرسل كان جعل ملأك من لأك أولى؛ لسلامته عن القلب وعن مثال نادر⁸.

وقوله: "وكموسى" أي: وكموسى الحديد؛ فإنه على وزن

1 هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، كان من أجمع الناس للعلم، وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها، وأكثر الناس رواية. ومن مؤلفاته: مجاز القرآن، توفي سنة 210، وقيل: 201، وقد قارب المائة. "طبقات النحويين واللغويين: 175-178".

- 2 ذكره الرضي في شرحه على الشافية: 2 / 347. قد اعتمدت على النقل لا الأصل -أعني: كتب أبي عبيدة- لعدم التوصل إلى مذهبه هذا في كتبه.
- 3 لفظة "كان" ساقطة من "ه".
- 4 في "ه": "و"، بدلا من "أو".
- 5 في الأصل: غير.
- 6 في "ه": "و"، بدلا من "أو".
- 7 بالمفعول: إضافة من "ق".
- 8 وركن الدين بهذا يختار مذهب أبي عبيدة، ويخالف مذهب المصنف الذي حكم على مذهب أبي عبيدة بأنه بعيد.

(595/2)

مُفْعَل 1، من: أوسيتُ رأسه: إذا حلقتَه 2.

وقال الكوفيون: إنه على وزن "فُعَلَى" من ماس رأسه يموسه 3: إذا حلقتَه 4.

والأول هو الحق؛ لأننا لا نسلم مجيء ماس بمعنى حلق، بل [ماس يمس] 5 بمعنى تبختر 6، ونسبة موسى الحديد إلى الحلق أكثر من نسبتها إلى الميس الذي هو التبختر. سلمنا مجيئه بمعنى حلقتَه لكنه يجب أن يكون مفعلا لا فعلى؛ لأنه لو كان فعلى لما صرف 7؛ لأن ألف فُعَلَى لا يكون إلا للتأنيث لكن موسى صرف [

-
- 1 وهو مذهب البصريين، وقد حكاه الجوهري عن عبد الله بن سعيد الأموي.
- "ينظر الصحاح: وسى: 6 / 2524".
- 2 في "ه": حلقتَه.
- 3 يموسه: ساقطة من "ه".
- 4 وهو رأي الفراء، وهي عنده مؤنثة، وأنشد:
- فإن تكن المَوْسَى جَرَتْ فوق بظرها
- فما خُتنت إلا ومصان قاعد
- وحكاه الجوهري أيضا عن الكسائي. "ينظر الصحاح "وس": 6 / 2524"، "ينظر المذكر والمؤنث: 286".
- 5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

6 قاله الجوهري في صحاحه "موسى": 3 / 980.

7 وهي مصروفة، وغير مصروفة باعتراف الفراء وهو كوفي، بل رأس المدرسة الكوفية، يقول: "والموسى تُجرى ولا تُجرى". "المذكر والمؤنث: 86".

(596/2)

بكرة، وفعلى لا ينصرف لكل حال] 1 فلا يكون فُعَلَى بل مُفَعَّلًا، فالميم فيه زائدة لا 2 الألف 3.

فإن قيل: لا نسلم أن ألف فعلى لا يكون إلا للتأنيث؛ فإنه قال بعضهم: دنيًا بالتوين. قلنا: إن هذا القول نادر، لا نظير له في كلام العرب.

قوله 4: "وإنسان" أي: وكإنسان.

اختلف في إنسان؛ فقال 5 بعضهم: إنه فعْلان، من الأنس 6.

وقال بعضهم: إِفْعَان - من نسي 7 - لحيء تصغير إنسان على أنيسيان، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها؛ فأصل 8 إنسان: أنسيان 9؛ فحذفت الياء على غير قياس، فبقي إنسان على وزن إفعان.

والأول هو الصواب؛ لأن الإنسان موافق لأنس وأنيس في اللفظ

1 ما بين القوسين إضافة من "ه".

2 في الأصل: إلا، والتصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 وقد أورده الجوهري في مادة "وسى"، وفصل القول في الخلاف حول وزنها وتذكيرها أو تأنيثها. "ينظر الصحاح" وسى: 6 / 2524.

4 قوله: موضعها بياض في "ه".

5 فقال: ساقطة من "ه".

6 وهو رأي الجوهري، وعليه أورد لفظة إنسان في مادة "أنس". "ينظر الصحاح: أنس: 3 / 904".

7 واستدل هؤلاء بقول ابن عباس، رضي الله عنه: إنما سمي إنساناً؛ لأنه عهد إليه فنسي. "المصدر السابق".

8 في "ق": فأصول.

9 على إفعْلان.

والمعنى، فيكون الألف والنون زائدتين، والإنسان ليس بموافق لنسي لا في اللفظ، ولا في المعنى.

أما عدم موافقته إياه في اللفظ؛ فلأنه ليس في الإنسان ياء، وفي نسي ياء، وهو لامه. وأما عدم موافقته إياه في المعنى؛ فلأن الإنسان لا دلالة له على نسيان بوجه. وأما استدلالهم بالتصغير فضعيف¹؛ لجواز مجيء التصغير على خلاف القياس، ولأنه لو كان مشتقاً منه لكان فيه دلالة عليه [بوجه²] لكن لا دلالة فيه عليه بوجه. قوله: "وَتَرَبُّوتٌ" أي: وكتربوت. يقال: جمل تربوت، وناقاة تربوت؛ أي: ذلول³. و⁴ قال سيبويه: "وزنه فَعْلُوت⁵؛ من التراب؛ لأن المذلة تناسب التراب، فحكم بأن تربوتا مشتق من التراب⁶، والواو والتاء زائدتان.

1 فضعيف: ساقطة من "ق".

2 بوجه: إضافة من "ق"، "ه".

3 الصحاح "ترب": 91 / 1.

4 الواو: ساقطة من "ق"، "ه".

5 الكتاب: 4 / 272، 316.

6 لم يقل سيبويه: إنه من التراب، بل يرى أن التربوت من الدُّرْبَةِ، يقول: "وكذلك التربوت؛ لأنه من الذلول، يقال للذلول: مُدْرَبٌ، فأبدلوا التاء مكان الدال، كما قال: الدَّوْلَجُ فِي التَّوَلَجِ، فأبدلوا الدال مكان التاء. "الكتاب: 4 / 316".

والذي قال: إنه مشتق من التراب هو الجوهري "الصحاح: ترب: 91 / 1".

واعترض ابن بري على ما قاله الجوهري، حيث قال: الصواب ما قاله أبو علي في تربوت، أن أصله دربوت؛ من الدربة، فأبدل من الدال تاء، كما أبدلوا من التاء دالا في قولهم: دولج وأصله تولج، ووزنه تَفْعَل، من "ولج". "التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: "ترب": 45 / 1.

اعلم أن هذا الاشتقاق بعيد لا يقوى "97" بمفرده، وإنما يقوى 1 ههنا بكثرة زيادة الواو والتاء في آخر مثله، نحو: رَغَبُوت وجبروت ورَحْمُوت ورهبوت. 2. وغير سيبويه يقول: تَرَبُّوت فَعْلُول. 3. وقال سيبويه: "سُبُرُوت فَعْلُول" 4، وهو كالمناقض لما ذكر، وهو أن تربوتا الذي هو الدلول 5 جعله فَعْلُوتًا، مشتقا من التراب مع ما بينهما من البعد، وسبروت أولى أن تكون فَعْلُوتًا من تربوت؛ لأن سبروتا اسم الدليل 6 الحاذق في الطرقات وسَبْرُها 7، فهو ظاهر في أنه السبر؛ لأنه موافق إياه في اللفظ والمعنى 8.

1 في "ق"، "ه": قوي.

2 ينظر الكتاب: 4 / 272، 316.

3 لم أقف على صاحب هذا المذهب.

4 أي: إن التاء أصلية عند سيبويه. "ينظر الكتاب: 4 / 318".

5 في "ق": الدليل.

6 في "ق"، "ه": للدليل.

7 جاء في اللسان "سبر" 4 / 1919: السبر: التجربة، وسبر الشيء سبرًا: حرره وخبره، والسُّبر: استخراج كُنْه الأمر.

8 والجوهري جعله رباعيا وزنه فَعْلُول، وأورده تحت مادة "سبرت" وتابعه ابن منظور في ذلك، فالتاء ههنا أصلية. "ينظر الصحاح: سبرت: 1 / 251، واللسان: سبرت: 3 / 1921".

(599/2)

وغير سيبويه 1 يقول: سُبُرُوت فَعْلُوت 2؛ لما ذكرناه.

وقال سيبويه: تَنْبَالَة -وهو الرجل القصير- فِعْلَالَة 3، مع ظهور اشتقاقها من النَّبَل، والنبل: الصَّغَار 4.

وإنما لم يقل سيبويه: إنها 5 تَفْعَالَة 6؛ لأنه رأى أن تفعالة بعيدة عن الأوزان، وفعلالة كثيرة، والاشتقاق بعيد.

واختلفوا في اشتقاق سُرِّيَّة 7؛ فقال بعضهم 8: "إنما من السر الذي هو الجماع أو الذي يُكْتَم؛ لأنها توافق معنى الجِمَاع ومعنى الذي يكتُم؛ لأن الغالب في السرية الإسرار عن

حُرَّتْهُ، وهي فُعْلِيَّةٌ منسوبة إلى السر بمعنى الجماع⁹ و¹⁰ الإخفاء. وإنما ضُمَّتَ سينها؛ لأن

1 فسيويوه ههنا يرجح عدم النظر على الاشتقاق؛ فقال: هو فُعْلُول كعصفور، وليس بفُعْلُوت؛ لندرته، وغيره يرجح الاشتقاق ويحكم بكونه فعلوتا ملحقا بعصفور - وإن نَدَّ- بشهادة الاشتقاق الظاهر. وركن الدين لا يذهب إلى ما ذهب إليه سيويوه في هذه المسألة، كما ذكر.

2 الكتاب: 4 / 318.

3 وقيل: النبل: الكبار، أيضا. "ينظر الصحاح" نبل: 5 / 1824.

4 والجوهري جعله رباعيا وزنه فُعْلُول، وأورده تحت مادة "سبرت" وتابعه ابن منظور في ذلك، فالتاء ههنا أصلية.

5 في الأصل: إنهما، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 والقول بأن تنبالة تفعالة هو رأي ثعلب، حكاه ابن منظور في اللسان، وإن كان صاحب اللسان أورده في مادة تنبل الرباعي على مذهب سيويوه. "ينظر اللسان: تنبل: 1 / 450".

7 السرية: الأمة التي بَوَّأَتْهَا بيتا "الصحاح سرر: 2 / 682".

8 وهو إسماعيل بن حماد الجوهري، قاله في الصحاح "سرر" 2 / 682.

9 في الأصل، "ق": النكاح، وما أثبتناه من "ه" موافق لما في الصحاح.

10 في "ق": أو الإخفاء.

(600/2)

الأبنية قد تغير في النسب خاصة، كما قالوا في النسبة إلى الدهر: دُهرِي، وإلى 1 الأرض السهلة: سُهْلِي والجمع السَّراري؛ فالياءان زائدتان".

وقال بعضهم: وزنها فعلولة، سرورة من السر أيضا؛ أبدلوا من الراء الأخيرة ياء للتضعيف، ثم أدغموا.

وقال بعضهم: إنَّها من السراة وهي الخيار؛ لأنه لا يجعل الأمة سُرية إلا بعدما اختارها لنفسه ولا يختارها² لنفسه إلا إذا كانت سرية، فوزنها عند هؤلاء فُعَيْلة؛ فتكون الراء الواحدة زائدة، وكذا الياء الواحدة³.

وكونها من السر أنسب من كونها من السراة؛ لقوة المعنى واللفظ.
أما قوة المعنى؛ فلما تقدم، وأما قوة اللفظ؛ فلكثرة فُعْلِيَّة وعدم فُعْلِيَّة.
وقال الأخفش: إنها مشتقة من السرور؛ لأنه يسر 4 بها، فوزنها فعلولة 5، إلا أنهم أبدلوا
من الراء الأخيرة ياء لكثرة التضعيف، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت [الياء] 6 في الياء.

1 لفظة "إلى" إضافة من "ق".

2 في الأصل، "ق": ولا يختار، وما أثبتناه من "ه".

4 ينظر شرح الشافية، للرضي: 349 / 2.

4 في الأصل: سر، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 حكاها الجوهري عن أبي الحسن الأخفش. ينظر الصحاح "سرر": 682 / 2.

6 لفظة "الياء" إضافة من "ق"، "ه".

(601/2)

واختلف في مئونة؛ فقال بعضهم: إنها مشتقة من: مان يمون؛ لموافقتها: مان يمون، لفظا
وهو ظاهر، ومعنى لأن معنى مانه قام بمئونته. ووزنها عندهم فَعُولَةٌ؛ أصلها: موونة؛
قلبت الواو الأولى همزة 1.

وقال بعضهم: إنها مشتقة من الأون -وهو الثقل- [لاستلزام المئونة الثقل] 2، فوزنها
عندهم مَفْعَلَةٌ. وأصلها: مأونة؛ فنقلت حركة الواو إلى الهمزة على مقتضى القياس،
فصار مئونة 3.

وقال الفراء: إنها مشتقة من الأَيْن -وهو التعب- بناءً على أصله، وهو أن الياء إذا
وقعت عينا وكان ما قبلها مضموما؛ قلبت الياء واوا ليسلم ضم ما قبلها 4 [و] 5 لم
تبدل الضمة كسرة لتسلم الياء، كما هو مذهب سيبويه. فأصل مئونة على مذهب
الفراء: مأْيئة على وزن مَفْعَلَةٌ؛ فنقلت حركة الياء إلى الهمزة، ثم قلبت الياء واوا لضمة
ما قبلها فصار مئونة.

والأول هو الوجه؛ لدلالة مئونة على مدلول مان يمون مباشرة، وعدم دلالتها على الثقل
والتعب لا مباشرة ولا لزوما، بل "98" اتفاقا؛ لأنه يمونه من غير ثقل ولا تعب في بعض
الصور. ولئن سلمنا دلالتها

- 1 ينظر شرح الشافية، للرضي: 2/ 349.
- 2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 3 ينظر شرح الشافية، للرضي: 2/ 350.
- 4 مذهب الفراء هذا، نقله الرضي في شرح الشافية: 2/ 350.
- 5 الواو إضافة من "ق"، "ه".

(602/2)

على الثقل والتعب لزوما، لكن لا نسلم دلالتها عليهما مباشرة.

وأما 1 مذهب الفراء فأبعد المذاهب، لأنه إذا وقعت ياء قبلها ضمة كان الأولى، بل الواجب أن تبدل الضمة كسرة ليسلم الياء، كما في أدل جمع دلو. قوله 2: "وما منجنيق....." إلى آخره 3، 4.

أي: وأما منجنيق 5 فإن اعتد بمنحوقنا -أي: رمونا بالمنجنيق كان وزنه منفعيلا؛ لأن أصوله حينئذ: الجيم والنون والقاف. والنون الأولى زائدة، لكنه اعتد به؛ لأنه قال السيرافي: أخبرنا ابن دريد عن أبي عبيدة أنه حكى عن بعض العرب أنه قال: "ما زلنا نجنق" وحكم غيره "كنا نجنق مرة ونرشق أخرى" 6. وحكى الفراء "جنقناهم" 7، وإن لم يعتد به؛ لقلة استعماله، ولقول 8 الفراء: إنه

- 1 في الأصل: فأنا.
- 2 قوله: موضعها بياض في "ه".
- 3 إلى آخره ساقطة من "ه".
- 4 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَأَمَّا مَنْجَنِيقٌ فَإِنْ اُعْتُدَّ بِجَنْقُونَا فَمَنْفَعِيلٌ وَإِلَّا فَإِنْ اُعْتُدَّ بِمَجَانِيْقٍ فَقَنْعَلِيلٌ وَإِلَّا فَإِنْ اُعْتُدَّ بِسَلْسَبِيلٍ عَلَى الْأَكْثَرِ فَقَعْلَلِيلٌ، وَإِلَّا فَعَلْنِيلٌ" الشافية: ص 9.
- 5 المنجنيق التي ترمي بها الحجارة، معربة. وأصلها بالفارسية: من جرنيك، أي ما أجودني، وهي مؤنثة. ينظر الصحاح: جنق: 4/ 1455.
- 6 حكاه الجوهري في صحاحه "جنق": 4/ 1455 وفي اللسان: "قيل لأعرابي: كيف كانت حروبكم؟ قال: كانت بيننا حروب عُونٌ، تفقاً فيها العيون، فتارة نجنق وأخرى ترشق". "جنق: 1/ 701".

7 وعلى ذلك يكون وزن منجنيق عند الفراء منفعل "ينظر المصدر السابق، وحكى
الفارسي عن أبي زيد: جنقونا بالمنجنيق، أي رمونا بأحجارها. "اللسان: جنق: 1/
701".

8 في "ق"، "ه": وكقول.

(603/2)

مُؤَلَّد من لفظ المنجنيق، لا إنه موضوع في لغة العرب؛ فإن اعتد بجمعه على مجانيق كان
وزنه فَنَعْلِيلًا، كما هو مذهب سيبويه¹؛ لأن النون الأولى حينئذ زائدة؛ لأنها لو كانت
أصلية لحذف في الجمع الحرف الأخير أو الياء التي² قبل الحرف الأخير - لا النون -
فينبغي أن يجمع على مناجيق³ أو مناجق، فلما قيل: مجانيق، علم أن النون الأولى
زائدة. وإن كانت النون الأولى زائدة كانت الميم أصلية؛ لئلا يجتمع زائدتان في أول
الاسم الرباعي⁴، و⁵ لأنه لو لم تكن الميم أصلية كان وزنه مَنَفَعِيلًا، وهو معدوم في
أبنيتهم وإن لم يعتد بمجانيق؛ فإن اعتد بسلسبيل كما هو عند الأكثرين⁶ فإن وزن
سلسبيل عند الأكثرين فَعْلَلِيل [وإذا كان وزنه فَعْلَلِيلًا، وقد اعتد به جاء في أبنيتهم
فعلليل]⁷ فوجب أن يكون وزن منجنيق فَعْلَلِيلًا؛ لعدم دلالة الدليل على زيادة⁸ ميم
"منجنيق" ونونه. وإن لم يعتد بشيء مما ذكرناه، كانت النون الأولى زائدة، فيكون وزنه
حينئذ⁹ فَنَعْلِيلًا.

1 قال سيبويه: "وأما منجنيق فالميم منه من نفس الحرف.... فإنما منجنيق بمنزلة
عَنْتَرِيس، وَمَنْجُونٌ بمنزلة عَرْطَلِيل، فهذا ثبت. ويقوي ذلك مجانيق ومناجيق" الكتاب:
309 /4".

2 لفظه "التي" ساقطة من "ق".

3 في "ه": مجانيق.

4 وهذه علة أصالة الميم في منجنيق عند سيبويه "ينظر الكتاب: 309 /4".

5 الواو ساقطة من "ه".

6 في "ق": الأكثر.

7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

8 لفظه "زيادة" مطموسة في الأصل.

9 حينئذ: ساقطة من "ه".

(604/2)

والذين لا يعتدون بسلسبيل يقولون: وزن سلسبيل فَعْفَعِيل، وحينئذ لا يحملون منجنيقا على سلسبيل.

و1 لا يقال: كلام المصنف يقتضي أن من يرى أن فَعْلِيلًا موجود في الكلام لا يحكم على منجنيق بأنه فنعليل، وهو ممنوع؛ لأن سيبويه يرى أن فنعليلا موجود في الكلام مع أن منجنيقا عنده فنعليل؛ لأننا نقول: لا نسلم أن كلام المصنف يقتضي ذلك؛ لأنه قال في الأول: إن اعتد بمجانيق كان وزنه فنعليلا. ثم قال: فإن لم يعتد بمجانيق؛ فإن اعتد بسلسبيل كان وزنه فَعْلِيلًا وإلا فوزنه فَنَعْلِيل، فجاز أن يكون سيبويه جعله فنعليلا للاعتداد بمجانيق، لا لعدم الاعتداد بسلسبيل.

اعلم أي وجدت نسخة الأصل 2 هكذا: "أما منجنيق، فإن اعتد بجنقونا فمنعليل، وإلا فإن اعتد بسلسبيل على الأكثر ففعليل وإلا ففنعليل".

وعلى هذه الرواية يتوجه الإيراد المذكور، إلا أن شرح المصنف 3 موافق لما ذكرته أولا 4، فلا يتوجه الإيراد 5 المذكور على مقتضى شرحه، وعلى مقتضى الرواية يتوجه قوله 6: "ومجانيق يحتمل ثلاثة".

1 الواو ساقطة من "ق"، "ه".

2 لم أحصل على هذه النسخة من بين نسخ الشافية، والنسخ التي حصلت عليها موافقة لما ذكره ركن الدين، وشرحه قبل ذلك.

3 أي: شرح ابن الحاجب على شافيته.

4 في "ق": وإلا.

5 لفظة "الإيراد": ساقطة من "ه".

6 قوله: موضعها بياض في "ه".

(605/2)

اعلم أن مجانيق على النسختين 1 يحتمل ثلاثة أوزان هي: مفاعيل، وفلاليل، وفعاليل؛
لأننا إن قلنا: منجنيق 2 على وزن منفعيل - وذلك عند الاعتداد بمنقونا - كان مجانيق
على وزن مفاعيل؛ لكون الميم والنون الأولى زائدتين. وإن قلنا: إنه على وزن فَعْلَلِيل؛
وذلك عند الاعتداد بسلسيل، كان مجانيق على فلاليل 3؛ لأن الميم والنون أصليتان
حينئذ، والعين محذوفة. وإن قلنا: إنه على وزن فعليل؛ وذلك "99" عند الاعتداد
بمجانيق، كان حينئذ على وزن فعاليل؛ لأن الميم حينئذ أصلية والنون زائدة.

قوله 4: "وَمَنْجُونٌ مِثْلُهُ، لُجِيءٌ مَنْجِنِينَ، إِلَّا فِي مَنْفَعِيلٍ" 5.

أي: ومنجنون - وهو الدولا ب التي يستقى 6 عليها 7 - مثل منجنيق في 8 أوزانه؛ لُجِيءٌ
"منجنين" بمعناه، إلا في وزن منفعيل 9؛ لأنه إن اعتد بمجانين فمنجنين على وزن فعليل
لما ذكرناه في منجنيق.

1 أي: النسخة التي اعتمد عليها في شرحه، والتي تتفق مع النسخة التي اعتمدنا عليها
نحن أيضا في توثيق ابن الحاجب، والنسخة الأخرى التي وجدها وعلقت في حاشية 1.

2 في "ق": منجنيق.

3 في "ق": فلعليل.

4 قوله: موضعها بياض في "ه".

5 لم يرد من عبارة ابن الحاجب في "ه" إلا قوله: "ومنجنون".

6 في الأصل: يسقي، وما أثبتناه من "ق"، "ه" موافق لما ذكره الجوهري حيث النقل
عنه.

7 الصحاح "جنن": 5 / 2095.

8 في "ه": على.

9 أورد الجوهري: المنجنون في مادة "جنن" وذكر أنه ثلاثي على وزن منفعيل، ولكن ابن
منظور أورده في "منجن"، وأشار إليه في مادة "جنن" وقال: "المنجنون" الدولا ب التي
يستقى عليها. نذكره في منجن، فإن الجوهري ذكره هنا، ورد عليه ابن الأعرابي وقال:
حقه أن يذكر في منجن؛ لأنه رباعي، وسنذكره هناك "اللسان: جنن: 1 / 706".

ومنجنون فعلول، وإن لم يعتد بمجانين لقلته، فإن اعتد بسلسبيل فهو على وزن فعلليل، ولا يجوز أن يكون على وزن منفعل؛ لعدم الدليل؛ لأنه لم يستعمل جَنُونًا كما استعمل جَنَقُونًا، ولولا وجود "منجنين" كان "منجنون" على وزن فعللول¹؛ لحيء هذا الوزن في كلامهم كعَضْرُفُوط، لذكر العطاء²،³.
اعلم أن من جعل النون الأولى في "منجنون" و"منجنين" أصلية جمعه على "مناجين"⁴ [وكذا يجمعه عامة العرب، ومن جعلها زائدة جمعها على مجانين]⁵.
واعلم أيضا أن لو قال: ومنجنين مثله كان أولى؛ لأن صورة "منجنين" مثل صورة "منجنيق" لا صورة "منجنون".
قوله: "وَحَنْدَرِيس كمنجنين"⁶.

1 حكي ابن منظور عن ابن بري أن منجنونا وزنه فَعْلُلُول مثل عضر فوط "اللسان: منجن 6/ 4274".

2 في الأصل: لعضاة الذكر، وما أثبتناه من "ق".

3 وقيل: العضر فوط: دويبة بيضاء ناعمة. "اللسان: عضر فوط: 4/ 2986".

4 المنجنون عند سيبويه بمنزلة العَرَطْلِيل، وأن وزنه فَعْلُنُول وهو خماسي عنده، وأنه ليس في الكلام فعلول، والنون لا تزداد ثانية إلا بثبت ويقويه بمناجين. "ينظر الكتاب: 4/ 309".

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

6 كمنجنين: ساقطة من "ه".

(607/2)

أي: وزن "خندريس" للخمير¹ كوزن "منجنين"؛ لأنه إن اعتد بسلسبيل فخندريس على وزن فعلليل، وإن لم يعتد به فهو على وزن فعليل؛ لأن كل حرف لازم من أصليته بناء ليس في الأصول، ولزم من زيادته أيضا بناء² ليس في كلامهم، كان جعله زائدا هو الوجه.

قوله: "فإن فقد... 3 إلى آخره"⁴.

أي: فإن فقد الاشتقاق لمعرفة الوزن، يعرف الزائد بخروج الوزن عن الأصول على تقدير الحرف أصلا.

يعني: إن قَدِّر الحرف أصلا خرج الوزن عن الأصول، فحكم بزيادة ذلك الحرف كناء تَنْفُل -بفتح التاء- لولد الثعلب⁵؛ فإنه لو حكم بأصالة التاء الأولى لخرج الوزن عن الأصول؛ لأنه على وزن فَعْلَل -بفتح الفاء وضم اللام- وليس في أبنيته، فكان "تفعل" على وزن "تَفْعُل".

1 في اللسان "خندرس: 2/ 1273"، والخندريس: الخمر القديمة، قال ابن دريد: أحسبه معربا، سميت بذلك لقدمها. ومنه: حنطة خندريس، للقديمة.

2 في "ق": "ما" بدلا من "بناء".

3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "فإن فقد الاشتقاق فَيُخْرِجُهَا عَنِ الْأَصُولِ، كَنَاءٍ تَنْفُلٍ وَتَرْبٍ، وَنُونٍ كُنْتَأَلٍ وَكَنْهَبُلٍ، بِخِلَافِ كَنْهَوْرٍ وَنُونٍ خُنْفَسَاءٍ".
"الشافعية، ص 9".

4 إلى آخره: ساقط من "ه".

5 حكى الجوهري عن اليزيدي قوله: "التَّنْفُلُ والتَّنْفُلُ: ولد الثعلب، والتاء زائدة"
"الصحاح: تفل: 4/ 1644".

(608/2)

بزيادة ذلك الحرف كناء "تفعل" -بفتح التاء- لولد الثعلب¹؛ فإنه لو حكم بأصالة التاء الأولى لخرج الوزن عن الأصول؛ لأنه على وزن فعلل -بفتح الفاء وضم اللام- وليس في أبنيته، فكان "تفعل" على وزن "تفعل".
فإن قلت: ليس في أبنيته تفعل أيضا، فحمله على الزائد دون الأصل ترجيح بغير مرجح.

قلنا: لا نسلم ذلك؛ لأن حمله على الزائد أولى؛ لكثرة الزائد بالنسبة إلى الأصول. على أنا لا نسلم أنه ليس في أبنيته "تفعل".

وكناء "ترتب" -بضم التاء الأولى وفتح [التاء] 2 الثانية وسكون الراء- فإنه لو حكم بأصالة التاء الأولى لكان على وزن "فُعْلَل" بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام، و 3 هو ليس في أبنيته فالتاء الأولى زائدة، وهو على وزن "تُفْعَل".
يقال: أمر ترتب؛ أي: راتب⁴.

[ولقائل أن يمنع فقدان الاشتقاق منه؛ لأنه من: رَبَّبَ؛ أي: ثبت] 5.

1 حكي الجوهري عن اليزيدي قوله: "التَّفَل والتَّفَل: ولد الثعلب، والتاء زائدة".
"الصحاح: تفل: 4 / 1644".

2 لفظة "التاء" إضافة من "ق"، "ه".

3 الواو ساقطة من "ق".

4 قال الجوهري: "أمر راتب؛ أي: دائم ثابت، وأمر ترتب، على تفعل -بضم التاء وفتح العين- أي: ثابت". "الصحاح: رتب: 1 / 133".

5 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

(609/2)

وكنون "كُنْتُال" مهموزا وغير مهموز، بضم الكاف -اتفاقا للقصير 1- فإنه لو حكم بأصالة النون فيه 2 لكان على وزن "فُعَلَل" أو "فُعَلُل" وكلاهما ليس في كلامهم؛ فوزنه "فُفَعَل" أو "فُفَعُل".

وكنون "كُنْهَبُل" -بضم الباء- لنوع من الشجر 3؛ لأنه لو حكم بأصالة النون لكان على وزن "فَعَلَل" -بضم اللام- وهو ليس في أبنيته، ولأنه جاء فيه كَهَبُل 4؛ فالنون زائدة؛ فهو على وزن "فَنَعُلل" 5، بخلاف كَنَهَوْر -للسحاب الأبيض أو العظيم 6- لأنه لو حكم بأصالة نونه لكان على وزن فَعَلَل -بفتح اللام- وهو موجود في أبنيته، إلا أن الواو فيه للإلحاق، فوزنه حينئذ فَعَلُول 7.

وكنون "خنفساء" بفتح الفاء، و"فُنْفَخَر" بضم القاف 8، وهو عظيم الجنة من الرجال 9 أو الشيء الفائق في 10 نوعه 11؛ فلو

1 الصحاح: كتل: 5 / 1809.

2 في "ه": منه.

3 الصحاح: كهل: 5 / 1814.

4 يقال: رجل كَهَبُل: قصير. "اللسان: كهبل: 5 / 3945".

5 وهذا مذهب سيبويه، رحمه الله. "ينظر الكتاب: 4 / 324".

6 الصحاح "كهه": 2 / 811، واللسان "كنهر": 5 / 3944.

7 ولكن النون والواو زائدتان، فيكون وزنه فَنَعُولًا.

8 وقنفخر -بضم القاف- استدل بها سيويه على زيادة نون قِنْفَخْر، مع قَفَاخِرِي.
"الكتاب: 4/ 324".

9 اللسان "قفخر": 5/ 3699.

10 في "ه": من.

11 حكاه صاحب اللسان عن السيرافي "اللسان: قفخر: 5/ 3699".

(610/2)

حكم بأصالة نون "خنفساء" كان وزنه "فُعَلَاء" بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام، وهو ليس في أبنيتهم، فحكم بزيادتها "100" فوزنه "فَنَعَلَاء" ولو حكم بأصالة نون "قُنْفَخْر" كان وزنه "فُعَلَل" بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام، وهو ليس في أبنيتهم فحكم بزيادتها، فوزنه "فُنَعَل".

قوله 1: "وبخروج زنة أخرى...." 2 إلى آخره 3.

عطف على: فبخروجها، أي: فإن فقد الاشتقاق ولم يخرج بالحكم بأصالة الحرف عن الأصول بتلك الزنة في كلمة، وخرج بالحكم بأصالته بزنة أخرى عن الأصول في تلك الكلمة، حكم بزيادته أيضا في الزنة التي لم تخرج بالحكم بأصالته فيها عن الأصول، لكون إحداها هي الأخرى في اللفظ والمعنى، كناء "تُنْفُل" بضم التاء، فإنه لو حكم بأصالة التاء الأولى لم يخرج حينئذ عن الأصول؛ لحيء "بُرْثُن"، لكننا نحكم بزيادتها؛ لأنه يجب زيادتها في "تنفل" بفتح التاء الأولى؛ لما ذكرنا، فتجب زيادتها ههنا لأنها هي. وكناء "تُرْتَب" بضم التاء الأولى والثانية؛ فإنه لو حكم بأصالة التاء الأولى فيه لم يخرج عن الأصول؛ لحيء "برثن". لكن لما كانت التاء الأولى زائدة في ترتب، بضم التاءين؛ لأنه هو اللفظ والمعنى.

1 قوله: موضعها بياض في "ق"، "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "أو بخروج زنة أخرى لها، كناء تُنْفُل وتُرْتَب مع تُرْتَب وتُنْفُل ونون قنفخر مع قنفخر، وخنفساء مع خنفساء، وهمزة أَلَنَجَج مع أَلَنَجُوج".
"الشافعية، ص 9".

3 إلى آخره: ساقط من "ه".

(611/2)

وكذا لو حكمنا 1 بأصالة نون "كنهبل" -بفتح الباء- لم يخرج عن الأصول لمجيء مثل سفرجل، لكن لما كانت زائدة في "كنهبل" -بضم الباء "لما ذكرناه كانت زائدة في كنهبل -بفتح الباء- لأنه هو في اللفظ والمعنى" 2.

وكذا لو حكمنا بأصالة 3 النون في خُنْفَسَاء -بضم الفاء- لم يخرج عن الأصول؛ لمجيء قُرْفُصَاء بضم الفاء. لكن لما كانت النون زائدة في خنفساء -بفتح الفاء- لما ذكرناه، حكمنا بزيادتها في خنفساء بضم الفاء؛ لأنها هي في اللفظ والمعنى.

وكذا لو حكم بأصالة 4 الهمزة في "ألنجج" وهو العود الذي يتبخر به 5، لم يخرج عن الأصول لمجيء مثل سفرجل، لكن لما ثبت زيادة الهمزة في "ألنجج" لعدم نظيره في الأصول حكم بزيادة [الهمزة في] 6 "ألنجج"؛ لاتحادهما في المعنى والأصول. وكذلك اليَلَنَجَج بمعناها 7.

1 في "ه": حكم.

2 في "ق": موضع العبارة التي بين المعقوفتين عبارة أخرى، هي: "وكذا لو حكمنا بزيادتها في كنهبل -بفتح الباء- لما ذكرناه، كانت زائدة في كنهبل؛ لأنه هو في اللفظ والمعنى".

3 في "ق": بزيادة.

4 المصدر السابق.

5 الصحاح "لجج": 1/ 338.

6 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

7 ينظر الصحاح "لجج": 1/ 328.

(612/2)

قوله 1: "فإن خرجتا [معا...." 2 إلى آخره 3].

أي: وإن خرجت الكلمة مع الحكم بأصالة الحرف عن الأصول، وخرجت الكلمة أيضا مع الحكم بزيادة ذلك الحرف عنها، حكم بزيادة الحرف؛ لكثرة أوزان الزوائد وقلة أوزان الأصول كنون "نرجس"؛ فإنه لو حكم بزيادتها كان 4 نرجس على وزن "نفعل"، ولو حكمنا بأصالتها كان على وزن "فعلل" ولا نظير لكل واحد منهما في أبنيتهما.

وكنون "حِنْطَاو" -وهو الرجل القصير 5، وقيل: هو العظيم البطن 6- فإنها زائدة؛ لأنه لا نظير له في كلامهم على تقدير أصالة النون؛ لأنه ليس في كلامهم "فِعْلَاو" ولا "فِعْلَلُو".

وإنما أوردنا 7 المثالين؛ لأنه على تقدير أصالة النون احتمال أن يكون الحرف الذي قبل الواو زائداً، واحتمل أن يكون أصلياً ولا نظير له أيضاً على تقدير زيادة النون. قيل عليه: لا نسلم أن 8 حنطأوا لا

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "فإن خَرَجْنَا مَعَا فَرَأَيْدُ أَيضاً كُنُونِ نَرْجِسٍ وحنطأ ونون جُنْدَب إذا لم يثبت جُحْدَب". "الشافعية، ص 9".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في "ه": لكان.

5 اللسان "حنطأ: 2/ 1024".

6 المصدر السابق.

7 في "ه": أورد.

8 لفظة "أن" ساقطة من "ه".

(613/2)

نظير له 1 على تقدير زيادة نونه؛ لأن 2 وزنه حينئذ "فِنْعَلُو"؛ من: حَطَّأ به الأرض، إذا ضربها به 3. ونظيره "كِنْتَاو" -لعظيم اللحية 4- من: كَثَّأَتْ لحيته، أو أوبار الإبل إذا نبتت 5. وقال بعضهم: كِنْتَاو بالناء 6. وعِنَزْهُو 7؛ يقال: رجل عنزهو، وعِزْهَاء، وعِزْهَى، وعِزَّه للذي لا يحدث النساء ولا يلهو، وفيه غفلة 8.

وسِنْدَأو 9 -من السدو- مصدر: سدت الإبل في سيرها: مدت أيديها، وسدى الرجل إلى الشيء: مد يده 10.

ويمكن أن يجاب عنه بأننا لا نسلم تحقق المعنى المشترك بين الحنطأو -بمعنى القصير- وبين حطَّأ به الأرض، إذا ضربها به "101".

- 1 لفظه "له" ساقطة من "ه".
- 2 في الأصل: "لأنه"، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 3 اللسان "حطاً" 912 / 20، والقاموس: 12 / 1.
- 4 ما بين الشرطتين إضافة من "ق".
- 5 اللسان "كتاً": 3825 / 5.
- 6 والكتنأو: الجمل الشديد والعظيم اللحية الكثها، أو الحسنها. "ينظر القاموس المحيط
"كتاً": 1 / 25.
- 7 عنزهو؛ حكاها ابن منظور عن الفارسي "ينظر اللسان: عنزه: 2033 / 4".
- 8 المصدر السابق.
- 9 السندأو: الخفيف، والجريء المقدم، والقصير، والرقيق الجسم مع عرض رأس والعظيم
الرأس، الذئبة، وزنه فَنَعَلُو "القاموس المحيط: سدأ: 18 / 1".
- 10 ينظر اللسان "سدأ": 1977 / 3.

(614/2)

نعم، لو كان مشتقا من حطاً به الأرض، كما ذكر 1 صاحب الصحاح 2 توجه ما ذكره
ولزم الخلف أيضا 3؛ لأن الكلام فيما فقد فيه الاشتقاق.
ولقائل أن يقول: لا نسلم أنه 4 لا نظير لِحِطْأُو على تقدير أصالة النون، فإن نظيره
حينئذ جرّ دخل.
وأجيب عنه بأنه حكم بزيادة النون فيه لأمرين:
أحدهما: التزام كون الثاني من هذا النحو حرفا من حروف الزيادة دون ما سواها؛ فإن
التزام ذلك أمانة على أنها مزيّدة.
والثاني: أن أكثر ما جاء من ذلك قد دل فيه الاشتقاق على زيادة النون مع الواو كما
في الأمثلة المذكورة من قبل، أو على زيادة النون مع الهمزة كما في نحو سندأو؛ لأنه من
السدو، وما لم يعلم اشتقاقه من ذلك يحمل على ما علم اشتقاقه.
ولقائل أن يقول: لو كان الأمر كما ذكره، لا يعلم زيادة النون في حنطأو بما ذكره.
اعلم أنه ذكر المصنف في الشرح 5 أن نون "كُنابيل" لاسم البلد 6، وبرتأساء زائدة كنون
نرجس.

- 1 في "ق": ذكره.
- 2 ينظر الصحاح: خطأ: 44 / 1.
- 3 لفظة "أيضا" ساقطة من "ق".
- 4 في الأصل: لأنه، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 5 أي: في شرحه على شافيته.
- 6 حكاه سيبويه "ينظر الكتاب: 4 / 294". وينظر معجم البلدان "كنبل": 7 / 281.

(615/2)

البرناساء والبراساء هو الناس 1، 2.

وكنون "جندب" -لضرب من الجراد 3- عند من لا يثبت جندبا 4، فإنها زائدة على وزن "فعل" 5، ومن أثبتته فنونه أصلية وهو على وزن "فعلل".

اعلم أنه أُورِدَ عليه بأن قوله هذا يوهم الاختلاف في قبول روايته فتح الثالث من جُخْدُب، لكن لا خلاف فيه؛ لأنه لم يرد أحد على الأخفش والفراء ما رواه من فتح ثالث جُخْدُب وطُخْلَب وُبُرْقَع 7 وجرشع 8، ولكن منهم من اعتد به واستدركه على سيبويه؛ لأنه لم يثبت فُعْلًا 9.

ومنهم من لم يعتد به؛ لأنه ليس أصلا بل مخففا من فعلل بضم الثالث؛ لأن كل ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم من غير عكس.

-
- 1 في "ق": الفارس.
 - 2 ينظر اللسان: برنس: 270 / 1.
 - 3 الصحاح "جذب": 97 / 1.
 - 4 الجندب: الجمل الضخم. "المصدر السابق" جندب": 97 / 1.
 - 5 حكاه الجوهري عن سيبويه "ينظر المصدر السابق".
 - 6 في "ه": لا.
 - 7 حكى ابن منظور عن أبي حاتم أنه لا يقال: برقع "ينظر اللسان: برقع: 265 / 1" والصحيح أن البُرْقَع -بفتح القاف- ثابتة، ذكرها ابن السكيت وغيره. "ينظر: تهذيب إصلاح المنطق: 1 / 295".

- 8 الجرّش والجرّشة من الإبل: العظيم "ينظر الصحاح: جرّش: 3/ 1195".
9 ينظر تهذيب إصلاح المنطق: "1/ 295، 297".

(616/2)

وهذا الإيراد ضعيف؛ لأن مراد المصنف من قوله: "من أثبتته¹" من اعتد به وجعله أصلاً، ومن قوله: "من لم يثبتته" من لم يعتد به ولم يجعله أصلاً. ولقائل أن يمنع أن جُنْدَباً فُعْلَلَّ عند من أثبتته²؛ لأن الاشتقاق يدل على زيادة نونه؛ لأن الجندب³ ضرب من الجراد، فهو من الجذب؛ لأن الأرض تجذب مع الجراد غالباً، وأن يمنع أن جندبا من باب نرجس؛ لأنه لا يلزم من أصالة نوعه عدم النظير؛ لوجود نظيره قطعاً، وهو مثل جخدب، إما بالأصالة أو بالفرعية على غيرها، والأقرب الثاني. قوله⁴: "إلا أن تشد [الزيادة ... "5 إلى آخره⁶]. أي: فإن خرجت الكلمة بتقدير زيادة الحرف، ويتقدير أصالته عن الأصول إلا أن تشد تلك⁷ الزيادة؛ أي: إلا أن تكون زيادة ذلك

-
- 1 أثبتته: ساقطة من "ه".
 - 2 في الأصل، "ق": لم يثبتته. والأنسب للمعنى ما أثبتناه من "ه".
 - 3 في الأصل: جندب، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 4 قوله: موضعها بياض في "ه".
 - 5 وعبرة ابن الحاجب بتمامها: "إلا أن تشد الزيادة كميم مرزنجوش دون نونها، إذا لم تُزد الميم أولاً خامسةً، وتون برنساءً، وأما كُنْأَيْل فمثل خُرْعَيْل". "الشافعية، ص 9".
 - 6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
 - 7 لفظة "تلك" ساقطة من "ه".

(617/2)

الحرف مستبعدة في ذلك الحل في لغتهم، فيحكم حينئذ بأصالته، كميم مرزنجوش¹؛ فإنه حكم بأصالة الميم؛ لأنه لم يثبت زيادة الميم في أول الكلمة حال كونها خامسة إذا ابتدئ من آخر الكلمة، وحكم بزيادة النون لتعذر كونها أصلية لعدم "فعللول".

قوله: ونون برنساء، معطوف على: نونها، أي: دون نون مرزنجوش ودون [نون] 2
 برنساء؛ فإِنهما زائدتان 3، لما ذكرناه في "مرزنجوش".
 وأما "كُنَائِل" فهو "فَعْلِيل" لحيء خُرْعِيل؛ فلا تكون النون زائدة. وهو منافٍ لما
 ذكرناه 4 من قبل بسطور في الشرح.
 والمصنف لم يتعرض لشرح برنساء وكُنَائِل ههنا، وهو 5 غير خالٍ من الخط.
 قوله: "فإن لم يخرج فبالغلبة، كالتضعيف في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول ... 6"
 إلى آخره.

- 1 قال في اللسان "مرزجش: 6/ 4179": "المرزجوش: نبت، وزنه فَعْلُلُول بوزن
 عضر فوط، والمرزنجوش لغة فيه".
- 2 لفظه "نون": إضافة من "ه".
- 3 في الأصل: زائدة، وكذا في "ه". وفي "ق": زائدتين، والصحيح ما أثبتناه.
- 4 في "ق"، "ه": ذكره.
- 5 وهو: ساقطة من "ق".
- 6 لم يرد من عبارة ابن الحاجب في "ه" إلا قوله: "فإن لم تخرج فبالغلبة" وتام العبارة:
 "للإلحاق وغيره، كقَرَدَد ومَرْمَرِيس وعَصْبَصَب وهَمْرَش. وعِنْد الأخفش أصله: هَمْرَش
 كَجَحْمَرَش لعدم فَعْلِل، قال الأخفش: ولذلك لم يظهروا" الشافية، ص 9".

(618/2)

أي: فإن لم يكن اشتقاق ولم تخرج عن الأصول بنفسها ولا بزنة أخرى، حكم بالزيادة
 بغلبة الزيادة في ذلك المحل "102" كغلبة 1 الزيادة في صورة التضعيف في موضع أو
 موضعين مع ثلاثة أصول للإلحاق وغير الإلحاق، كقَرَدَد لأرض صلبة 2، ومَرْمَرِيس لرجل
 داهية 3، وعَصْبَصَب للشديد 4، وهَمْرَش للعجوز الكبيرة، والناقعة الغزيرة اللبن 5، 6،
 فإنه حكم بزيادة دال "قردد" وهو مثال ما يكون التضعيف فيه، أي: التكرير في
 موضع، وحكم بزيادة الميم والراء في "ممريس" والصاد والباء في "عصيص"، وهو
 مثال ما يكون التضعيف فيه في موضعين؛ فإنه كرر الفاء والعين في "ممريس" والعين
 واللام في "عصيص" فوزن "مَرْمَرِيس": فَعْفَعِيل، ووزن "عَصْبَصَب" فَعْلَل.

- 1 كغلبة: مطموسة في "ق".
- 2 قال الجوهري: "والقردد: المكان الغليظ المرتفع، وإنما أظهر التضعيف؛ لأنه ملحق بفَعَّلَ، والملحق لا يدغم، والجمع: قَرَادِد، وقد قالوا: قَرَادِيد، كراهة الدالين"
"الصحاح: قرد: 2/ 524".
- 3 قال الجوهري: "والمرميس: الداهية، وهو فَعْفَعِيل، بتكرير الفاء والعين، يقال: داهية مرميس، أي: شديدة. قال محمد بن السري: هو من المراساة "المصدر السابق: مرس: 3/ 978".
- 4 يقال: يوم عصيب وعصيب؛ أي: شديد "المصدر السابق: عصب: 1/ 183".
- 5 المصدر السابق "همرش": 3/ 1027".
- 6 وحكى الجوهري عن الأخفش قوله عن الهمرش: "هو من بنات الخمسة، والميم الأولى نون، مثل جحمرش؛ لأنه لم يجيئ شيء من بنات الأربعة على هذا البناء. وإنما لم يبين النون لأنه ليس له مثال يلتبس به، فيفصل بينهما" "المصدر السابق".

(619/2)

وكذا كرر اللام في عَلمَ والراء في احمرّ واحمارّ، ومثله كثير معلوم بالاشتقاق، فحمل عليه ما لم يعرف له اشتقاق.

واختلف في "همرش" على قولين:

أحدهما، وهو قول الأكثرين: بتضعيف 1 لعينه -أي: تكرير الميم- فالميم الثانية 2 زائدة 3.

والثاني، وهو قول الأخفش 4: ليس بتضعيف عينه؛ بل أصله: هَنْمَرَشْ؛ فقلبت النون ميمًا وأدغمت الميم في الميم؛ فلهذا توهم التضعيف وليس بتضعيف، فوزنه فَعْلَلِل 5 كجحمرش، ويؤكد عدم كونه تضييفا عدم مجيء فَعْلَل. ولعدم مجيء 6 فعّل لم يظهروا النون؛ لأنه حينئذ لا يحصل الالتباس؛ لتعيين كونه فَعْلَلِلًا، فلو التبس وجب الإظهار؛ لئلا يلتبس المثالان، كما فعل في غيره 7.

-
- 1 في "ه": من تضعيف.
 - 2 في النسخ الثلاث: الثاني، والصحيح ما أثبتناه.
 - 3 وهو رأي الخليل وسيبويه، جاء في الكتاب "4/ 330": "وأما الهمرش فإنما هي بمنزلة

القَهْلِيلِس، فالأولى نون، يعني: إحدى الميمين نون ملحقة بقهليلس؛ لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فعلل "ا. ه".

4 حكاة الجوهرى فى صحاحه "همرش": 1027 / 3.

5 فى الأصل: "فعلل"، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 لفظه "مجيء" ساقطة من "ق".

7 وعلى ذلك يكون تصغير "همرش" عند الأخفش: هُنَيْمِر، وعند الخليل وسيبويه: هُنَيْمِرَش.

(620/2)

[تعيين الزائد من حرفي التضعيف]:

قوله: "والزائد في نحو كَرَم....."1 إلى آخره.

اعلم أنهم اختلفوا في الزائد في التضعيف نحو كَرَم؛ فقال الأكثرون: هو الثاني، وقال الخليل: هو الأول، وجوز سيبويه الأمرين2.

والصحيح أن يكون الزائد هو الثاني؛ لأننا نعلم بأن الدال في "قردد" إنما جعلت بإزاء الراء في جعفر، والدال التي بإزاء راء جعفر هي الثانية. وإذا كان في "قردد" كذلك كان الزائد هو الثاني في غير قردد؛ لأنه مثله.

1 وعبرة ابن الحاجب بتمامها: "وَالزَّائِدُ فِي نَحْوِ "كَرَمَ" الثَّانِي، وَقَالَ الْخَلِيلُ: الْأَوَّلُ، وجوز سيبويه الأمرين "الشافعية ص 9، 10".

2 فى الكتاب "4/ 329": "سألت الخليل فقلت: سَلِّم، أَيْتَهُمَا الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في فَوَعْل وفاعل وفَيَعْل.... وأما غيره فجعل الزائد هي الأواخر، وجعل الثالث في سلم وأخواتها هي الزائدة؛ لأن الواو تقع ثلاثة فى جدول والياء فى عَثِير".
3 فى الأصل: وأنما.

(621/2)

[بيان ما يضعف، وما لا يضعف من الأصول] :

قوله 1: "ولا تضاعف الفاء [وحدها....."2 إلى آخره] 3.

اعلم أنه لا تضاعف فاء الفعل وحدها -أي: من غير تكرير العين مع الفاء- عند البصريين 4، وإذا كان كذلك فنحو: زلزل، وصيصية للحصن 5، وقوقيت من: قوقى الديك، قوقاة "وقوقاة وقيقاء" 6: إذا صاح 7، وضوضيت من: ضوضى 8 الرجال ضوضاة وضوضاة: سمعت أصواتهم، رباعي وليس بتكرير لفاء الفعل ولا لعين الفعل 9. وكذا قرقف للخمر 10، وحدرد للقصير 11؛ لأنه لم يثبت في لغة العرب تكرير يراد به الزيادة مع وجود الفصل بحرف أصلي مغاير لما زيد

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَلَا تَضَاعَفُ الْفَاءُ وَحْدَهَا، وَتُحَوَّلُ: زَلْزَلَ وَصَيْصِيَّةٌ وَقُوقِيَّتٌ وَضُوضِيَّتٌ، رَبَاعِيٌّ وَلَيْسَ بِتَكَرِيرٍ لِفَاءِ الْفَعْلِ وَلَا لِعَيْنِ الْفَعْلِ 9." 10.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 ينظر الكتاب: 4 / 314.

5 والصيصية كذلك: شوكة الحائك التي يسوي بها السداة واللحمة، وهي أيضا: قرن البقرة وكذلك: الوتد الذي يقلع به التمر، والصنارة التي يغزل بها وينسج. "ينظر اللسان: صيص: 4 / 2537".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق"، "ه".

7 ينظر الصحاح "قوي: 6 / 2470"، واللسان "قوي: 5 / 3791".

8 قيل: إن وضوضى مخفف وضوضاً، "ينظر اللسان: ضوي: 4 / 2621".

9 ينظر المصدر السابق، وينظر الكتاب: 4 / 314.

10 الصحاح: قرقف: 4 / 1416.

11 قاله الفيروزآبادي: ينظر القاموس المحيط: حدرد: 1 / 287.

(622/2)

ولا يرد عليه النقض 1 بنحو مرمريس؛ لأنه ما زيد الفاء وحدها، بل زيدت الفاء والعين بعد الفاء والعين من غير فصل بينهما، وكذا ما أشبهه، فلما جاء زلزل مع فصل العين بين الزاينين 2 وجب أن تكون الزاي الثانية لغير تكرير الفاء؛ لوجود فصل العين من غير

تكرير العين بعد؛ لأن اللام الثانية لام الفعل لا عين الفعل، لعدم مجيء لام الفعل بعدها
لا لفظا ولا تقديرا، فمن ثم حكم بأن زلزل فَعْلَل لا فَعْلَل، وكذا حكم ما أشبهه.
وبالدليل الذي عرفناه، أن الفاء غير مكررة، يعرف أن العين غير مكررة في الآخر،
بوجود الفصل بينهما بحرف أصلي وهو الزاي. فكما أن زلزل ليس وزنه فَعْلَل
[كذلك3] ليس وزنه فَعْلَل.

ونحو وزن "صيصة" فَعْلَل لا فَعْلَل؛ لأن الصاد الثانية ليست بتكرير الفاء، ولا فَعْلَل؛
لأن الياء الثانية ليست بتكرير العين.

قوله4: "ولا بذى زيادة [لأحد حرفي اللين] 5" أي: وليس بتكرير الفاء [ولا بتكرير
العين] 6، ولا بذى زيادة لأحد حرفي اللين في مثل صيصة، وقوقيت، وضوضيت، مع
أن الياء لا تقع مع

1 في "ه": النقص.

2 في "ق": الزاءين.

3 كذلك: إضافة من "ق".

4 قوله: موضعها بياض في "ه".

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(623/2)

ثلاثة أصول إلا زائدة.

اعلم أنه لا يجوز الحكم بزيادة الياءين لوجوب كون إحداها أصلية1؛ لامتناع كون
الأصل على حرفين، ولا الحكم "103" بزيادة إحدى الياءين دون الأخرى؛ للزوم
التحكم والترجيح بغير مرجح لكونهما متساويين، ولأنه لو جعلت الأولى زائدة صار مثل
"صيصة" من باب "يَيْن"، أي: من باب ما يكون فاؤه وعينه من حرف واحد؛ لأن
الصاد الأولى فاء والصاد2 الثانية عين حينئذ، وباب "يَيْن" قليل، واليَيْن3: اسم
مكان4.

ولو جعلت الياء الثانية زائدة صار من باب سلس، أي: من باب ما يكون فاؤه ولامه
من حرف5 واحد؛ لأن الصاد الأولى فاء والياء الأولى عين والصاد الثانية لام حينئذ،

وباب سلس أيضا قليل. ولأجل هذا حكم على "صيصية" بأنها 6 فَعْلَلَة، وعلى قوقيتُ وضوضيتُ بأنهما فَعْلَلْتُ 7 لا فَعْلَلْتُ ولا فَعْلَلْتُ، وأن اللام الثانية واو قلبت ياء لوقوعها رابعة.

1 لفظة "أصلية" ساقطة من "ق".

2 لفظة "الصاد" ساقطة من "ه".

3 في الأصل: اللين، تحريف.

4 في القاموس المحيط: بين: 4 / 279: "يَنْ - محركة - عين، أو وادٍ بين ضاحك وضوئحك، وهما جبالان".

5 في "ه": حروف.

6 في الأصل، "ق": بأنه.

7 في النسخ الثلاث فعلة، والصحيح ما أثبتناه.

(624/2)

قوله 1: "وكذلك سلسيل" أي: وكما أن نحو: زلزل وصيصية رباعي، كذلك نحو 2 سلسيل - لعين في الجنة 3 - خماسي؛ لأنه لا يحكم 4 بتكرير الفاء بعد العين للزيادة لوجود الفصل المذكور، ولا بتكرير العين بعد السين الثانية للفصل المذكور، فوزنه: فَعْلَلِيل لا فَعْلَلِيل ولا فَعْلَلِيل.

قوله 5: "وقال الكوفيون [زلزل.... 6" إلى آخره] 7.

[أي] 8: قال الكوفيون: تكرير 9 الفاء وحدها 10؛ أي: من غير تكرار العين للزيادة؛ فهي 11 مكررة في زلزل وصيصية وقوقيت وضوضيت؛ لأن زلزل بمعنى زَلَّ، وصرصر بمعنى صَرَّ يقال: صرصر أو صر الجندب أو البازي: إذا صَوَّت. وريح صرصر

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 لفظة "نحو" ساقطة من "ق".

3 قال تعالى في سورة الإنسان آية: 18: {عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلًا} .

4 في "ق": يحكم.

5 قوله: موضعها بياض في "ه".

- 6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وقال الكوفيون: "زلزل" من زل، و"صرصر" من: صر، و"دمدم" من: دم؛ لاتفاق المعنى". "الشافعية، ص 10".
- 7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 8 لفظة "أي": إضافة من "ه".
- 9 في "ق": تكرر.
- 10 في "ق": وحده.
- 11 في "ه": فهو.

(625/2)

وصَرَّ أي: باردة¹، وَدَمَدَمَ بمعنى: دَمَّ، ودمدمه ودمه: أهلكه، فوجب أن يكون المكرر زائدا كغيره؛ لأن الاشتقاق أوضح الدلائل، كما مر.

وهو ضعيف لما ذكرناه؛ وهو أنه لم يثبت في لغة العرب تكرير يراد به الزيادة مع الفصل بحرف أصلي مغاير لما زيد.

قوله: "وكاهمزة [أولاً مع ثلاثة أصول فقط] 2"، أي: ما كان أوله همزة مع ثلاثة أصول فقط، فتلك الهمزة زائدة وإن لم يدل عليه الاشتقاق؛ لكثرة وقوع الهمزة زائدة [في أول الكلمة مع ثلاثة أصول فقط] 3؛ فأفكَل 4 -وهو الرعدة- أفعَل، والمخالف -وهو القائل: إنها أصلية ووزنه فَعَلَل- مخطئ؛ لكثرة وقوع الهمزة زائدة فيما كانت أولاً بعدها ثلاثة أحرف أصول فقط، يدل عليه فيما له اشتقاق كأحمر وأسود وأبيض وأرنب، وفي كون الأرنب مشتقا نظر.

وإن كانت الهمزة أولاً مع أكثر من ثلاثة أصول فهي أصلية⁵، إن كان لذلك الاسم الذي فيه هذه الهمزة نظير في الأصول، كإصطبل فإنه فَعَلَل؛ لـجاء 6 مثل قِرطَعَب.

1 ينظر الصحاح: صرر: 2 / 712.

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 الأَفْكَل لا يبنى منه فَعَل. يقال: أخذه أَفْكَل، إذا ارتعد من برد أو خوف، وهو ينصرف؛ فإن سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل، وصرفته في النكرة. "الصحاح: فكل: 5 / 1792".

5 في الأصل: "مشتقة"، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 لجيء: ساقطة من "ه".

(626/2)

قوله 1: "والميم كذلك" أي: و2 الميم كالمهمزة فيما ذكرناه، فإنها إذا وقعت أولا مع ثلاثة أصول فقط نحو مقعد، كانت زائدة؛ لكثرة وقوعها زائدة، وإن كانت أولا مع أكثر من ثلاثة أصول فهي أصلية إن كان لذلك الاسم الذي فيه هذا الميم نظير في الأصول؛ كَمَرَزْجُوش.

وزيادة الميم في أول الكلمة التي بعد ميمها أربعة أصول مطردة فيما يجري على الفعل؛ أي: فيما يكون مشتقا من الفعل؛ كاسمي الفاعل والمفعول، نحو: مدحرج ومدحرج، ومعرفة زيادة الميم حينئذ تكون في باب الاشتقاق.

ومما يعرف زيادته بالغلبة الياء مع ثلاثة أصول فصاعدا، أولا أو غير أول؛ فإنها حينئذ تكون زائدة، إلا في أول الرباعي؛ فإنها تكون أصلية، [نحو] 3: يَسْتَعُور، إلا إذا كان الرباعي جاريا على الفعل "104" فإنها زائدة حينئذ كـ "يدحرج".

وإنما كانت الياء في "يستعور" أصلية؛ لأنها وقعت أول الرباعي الذي ليس بجار 4 على الفعل؛ فهو على وزن فَعْلُلُول كَعَضْرُفُوط 5.

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 الواو ساقطة من "ه".

3 لفظة "نحو" إضافة من "ه".

4 في "ه": بجا.

5 نسب الجوهري هذا المذهب لأبي العباس المبرد. ينظر الصحاح "يسعر": 2 / 859،

وينظر المقتضب: 2 / 109، 249.

(627/2)

والياء في سَلَخِيَّة 1 - لَسَلْخَفَاة - زائدة، ووزنها فَعْلِيَّة؛ لأنها مع أربعة أحرف غير أول الرباعي.

ويستعور: ضرب من الشجر، أو بلد تسكنه الجن، أو كساء مخطط، أو الباطل.2.
قوله3: "والواو والألف [زيدتا....4 إلى آخره] 5.
أي: و6 مما يعرف زيادته بالغلبة الواو والألف مع ثلاثة أصول فصاعدا، نحو: كَنَهْوَر،
وَصَلْصَال للطين الحرّ، وَجَحْجَحَى لقبيلة7، وَقَمْخُدُوَة8، إلا إذا كانت الواو في أول
الكلمة فإنها

1 قال الجوهري: قال أبو عبيد: وحكى الرؤاسي: سُلْخَفِيَّةٌ مثال بُلْهَنِيَّةٍ، وهو ملحق
بالحماسي بألف، وإنما صارت ياء لكسرة ما قبلها. "المصدر السابق: سلحف: 4/
1377".

2 القاموس المحيط: يسعر: 2/ 164.

3 قوله: موضعها بياض في "ه".

4 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "والواو والألف زيدتا مَعَ ثَلَاثَةِ فَصَاعِدًا، إلا في الأوّل؛
ولذلك كان وَرَنْتَل كَجَحَنْقَل، والنون كثرت بعد الألف آخرا، أو ثالثة ساكنة نحو
شَرَنْبَتٍ وَعُرْنَد، واطردت في المضارع والمطاوع، والتاء في التفعيل ونحوه، أو في رغبت
وجبروت، والسين اطردت في استفعال، وشذت في أسطاع، قال سيبويه: هو أطاع؛
فمضارعه يُسْطِيع بالضم، وقال الفراء: الشاذ فتح الهمزة وحذف التاء، فمضارعه
بالفتح" "الشافعية، ص10".

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

6 الواو ساقطة من "ه".

7 وقيل: هو حي من الأنصار "القاموس المحيط: جحجب: 1/ 44".

8 القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا وأعلى القَدَال خلف الأذنين ومؤخرة القَدَال،
والجمع قماحد "المصدر السابق: قمحد: 1/ 330" وقد ذكره الجوهري في "قحد"
واعترض عليه صاحب القاموس في ذلك.

(628/2)

حينئذ1 أصلية كَوْرَنْتَل للشر2؛ ولذلك حكم على "كَنَهْوَر" بأنه فَعْلُول، وعلى
"صَلْصَال" بأنه فَعْلَال، وعلى جَحْجَحَى بأنه فَعْلَلَى، وعلى قَمْخُدُوَة بأنها فَعْلُوَة3،
وحكم على "ورنتل" بأنه كَجَحَنْقَل للغليظ الشفة4، أي: فَعَنْلَل، فحكم بأصالة الواو

وزيادة النون؛ لأنها وقعت أول الكلمة وهي لا تزداد أولاً.
وما يعرف زيادته بالغلبة النون بعد الألف آخرًا كسكران، أو ثلاثة ساكنة 5 نحو 6
"شَرَنْبَت" لجاف غليظ 7، و"عُرْنَد" 8 للوتر الغليظ 9.
واطردت زيادة النون في أول المضارع، نحو: "نفعل"، وفي أول المطاوع 10 نحو "انفعل".

-
- 1 حينئذ: ساقطة من "ه".
 - 2 وقيل: الورنتل: الداهية والأمر العظيم، كالورنتل. "القاموس المحيط: ورنتل: 4 / 64".
 - 3 في الأصل، "ق": فعللوة، وما أثبتناه من "ه".
 - 4 الصحاح: جحفل: 4 / 1653.
 - 5 لفظة "ساكنة" ساقطة من "ق".
 - 6 لفظة "نحو" ساقطة من "ه".
 - 7 ينظر القاموس المحيط: 1 / 168.
 - 8 حكاة سيويه، وذكر أنه على فُعُنَل، وأنه قليل. "ينظر الكتاب: 4 / 270"، ونقله
الجوهري في صحاحه: عرد: 2 / 508.
 - 9 الصحاح: عرد: 2 / 508.
 - 10 ويعني بالمطاوع: انْفَعَلَ وأفْعُنَل وفروعهما من المصدر والأمر والمضارع. وقد تابع
ركن الدين ابن الحاجب في جعله حروف المضارعة حروف مبني، على حين نجد الرضي
يعترض على ابن الحاجب ويرى أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مبني كنوي
التثنية والجمع والتنوين "ينظر شرح الشافية، 2 / 376".

(629/2)

واطردت زيادة التاء في تفعيل ونحوه 1 [كتفعل وتفاعل وتفعال] 2 [وتفعّل] 3.
[ومعنى اطراد زيادة التاء في تفعل وتفاعل أنها تكون زائدة في كل ما كان على هذا
الوزن، وفي كل ما كان مشتقا منهما 4، كالماضي والمضارع والأمر والنهي واسمي الفاعل
والمفعول.
ومعنى "اطراد التاء" 5 في تفعيل وتفعال أنها 6 تكون زائدة في كل ما كان على هذا
الوزن، لا 7 فيما كان مشتقا منها.
واطردت زيادة التاء [8 في آخره 9 نحو 10 رغبوت للرغبة 11، ورهبوت للرغبة 12،

ورحموت للرحمة 13

- 1 نحوه: ساقط من "ق".
- 2 في "ق": وتفعال وتفعّل وتفاعل موضع ما بين المعقوفتين.
- 3 وتفعّل: إضافة من "ه".
- 4 في "ه": من تفعّل وتفاعل بدلا من: منهما.
- 5 في "ق": اطرادها.
- 6 في الأصل، "ه": أن، وما أثبتناه من "ق".
- 7 في الأصل: إلا، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 8 الفقرة التي بين المعقوفتين جاءت في "ق" متأخرة عن موضعها ههنا ثلاث فقرات.
- 9 لفظة "آخره" ساقطة من الأصل، وفي "ق": الآخر.
- 10 لفظة "نحو" ساقطة من "ه".
- 11 اللسان: رغب: 1679 / 3.
- 12 ينظر الصحاح: رهب: 140 / 1.
- 13 ينظر الصحاح: رحم 1929 / 5، ويقال: "رهبوت خير من رحموت" أي: لأن ترهب خير من أن ترحم "المصدر السابق والقاموس: رحم: 117 / 4".

(630/2)

وجبروت للتجبر، والمُلْك العظيم، وملكوت للتملك¹، وخبُوت² للخائن الخداع³. ومعنى اطراد التاء فيها اطراد زيادتها في هذا البناء بالاستقراء. واطردت زيادة السين في استفعال. ومعنى اطراد زيادة السين في استفعال أنها زائدة في كل فعل كان وزنه وفيما كان ملتبسا به كالمصدر وأسماء الفاعل والمفعول وغيرها⁴. وشذت زيادتها في "أسطاع"⁵. قال سيبويه: أسطاع هو أطاع، زيدت السين تعويضا عما فات الفعل من التصحيح فصار أسطاع، ومضارعه حينئذ⁶ يستطيع⁷ بضم الياء⁸. ولا اعتداد بالسين عند سيبويه؛ لأنها زائدة عنده⁹. وقال الفراء: الشاذ فتح الهمزة وقطعها في أسطاع، وحذف¹⁰ التاء؛ لأن أصله: استطاع؛ فحذفت التاء للتخفيف، فبقي اسطاع

- 1 في "ق"، "هـ": والملكوت للملك.
- 2 في الأصل: غلبوت، وما أثبتناه من "ق"، "هـ".
- 3 ينظر اللسان: خلب: 1220 / 2.
- 4 في الأصل، "هـ": وغيرهما، وما أثبتناه من "ق".
- 5 في "هـ": استطاع.
- 6 حينئذ: ساقطة من "هـ".
- 7 في "هـ": يستطيع، خطأ.
- 8 النقل ههنا بالمعنى لا بالنص. ينظر نص سيبويه في الكتاب 4 / 285.
- 9 ينظر المصدر السابق.
- 10 في الأصل، "هـ": وحذفت.

(631/2)

بكسر الهمزة على القياس ثم فتحت الهمزة على غير القياس، فمضارعه على هذا:
يَسْطِيع -بفتح الياء- ولا شذوذ في المضارع بفتح الهمزة؛ لأنه الأصل 1.
وقول سيبويه أشد وأقيس؛ لأنه لم يرتكب شذوذاً.
قوله 2: "وَعَدَّ سَيْنَ الْكَسْكَسَةِ..." 3 إلى آخره 4.
أي: وعدهم 5 سين الكسكسة في قولهم: أكرمْتُكس، ومررت بكس من حروف الزيادة
غلط لوجهين:
أحدهما: أنه لو عد سين الكسكسة من حروف الزيادة لعد شين الكشكشة في قولهم:
أكرمْتُكش، ومررت بكش من حروف الزيادة

1 ينظر معاني القرآن، وينظر الخلاف حول همزة "اسطاع" في اللسان "طوع": 4 / 2721.

2 قوله: موضعها بياض في "هـ".
3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَعَدَّ سَيْنَ الْكَسْكَسَةِ غَلَطٌ لاسْتِلْزَامِهِ شَيْنَ الْكَشْكَشَةِ، وَأَمَّا اللَّامُ فَقَلِيلَةٌ، كَزَيْدٍ وَعَبْدٍ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي فَنَشَلَةٍ: فَيَعْلَةٌ، مَعَ فَيْشَةٍ، وَفِي هَيْفَلٍ فَيَعْلٌ مَعَ هَيْقٍ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ لِلْكَثِيرِ، وَفِي فَحَجَلٍ -كَجَعْفَرٍ- مَعَ أَفْحَجٍ، وَأَمَّا الْهَاءُ فَكَانَ الْمُبَرَّدُ لَا يَغْدُّهَا وَلَا يَلْزِمُهُ نَحْوُ اخْشَةٍ، فَإِنَّمَا حَرْفٌ مَعْنَى كَالْتَوِينِ وَبَاءُ

الجر ولامه، وإنما يلزمه نحو أمهات، نحو:

أمهتي خنْدِف وإلياس أي. وأم فُعَل بدليل الأمومة. وأجيب بجواز أصالتها، بدليل تأمَّهت، فيكون أمَّهة فُعَلَة كأبَّهَة، ثم حذفت الهاء، أو هما أصلان كدَمَت ودَفَتَر وثَرَّة وثَرَنَار ولؤلؤ ولال، ويلزمه أيضا نحو: أهراق إهراقه. قال أبو الحسن: هَجَرَج للطويل - من الجرج - للمكان السهل، وهَبَلَع - للألؤل - من البلع، وخولف. وقال الخليل: هَرَكولة - للضحمة - هَفَعولة؛ لأنها تَرَكُل في مشيها، وخولف. "الشافعية، ص 10".
4 إلى آخره: ساقط من "ه".
5 في "ه": وعد.

(632/2)

والجامع كون كل واحد منهما حرفا جاء لمعنى. ولا قائل "105" يقول: شين الكشكشة من حروف الزيادة.

والثاني: أنه لو كان سين الكسكسة 1 من حروف الزيادة لكانت الحروف التي جاءت لمعنى من حروف الزيادة، وهو باطل؛ لأنهم يريدون بحروف الزيادة حروفا تزداد لم تكن لمعنى، أي: حروف الهجاء.

وأما اللام فزيادتها قليلة، نحو: زيدل وعبدل، في: زيد وعبد.
ولقلة زيادة اللام حكم بعضهم 2 بأصالتها في فَيْشَلَة لرأس الذكر 3، وهيقلة لذكر النعام 4، وطيسل للعدد الكثير 5، وفحجل لمتباعد 6 ما بين الرجلين 7، وقال: إنها فيعلة مع وجود فَيْش بمعنى 8 الفيشلة، ومع وجود هَيْق بمعنى الهيقلة، ووجود

1 في الأصل "ه": شين الكشكشة، وما أثبتناه من "ه".

2 وهو الجوهرى، حيث أورد في صحاحه الفيشلة في فشل "5 / 1790"، وأورد طيسلا في طسل "5 / 1751".

3 قاله الجوهرى "ينظر المصدر السابق: فشل: 5 / 1790" وقد أورد ابن منظور الفشلة مرتين، الأولى: في الفشل "5 / 3418" وفيها ذكر الخلاف حول أصالة اللام أو زيادتها، وكذلك أوردته في اللسان مرة أخرى في فيش "5 / 3499".

4 ينظر "الصحاح: هقل: 5 / 1851، واللسان: هقل: 6 / 4679".

5 يقال: ماء طيسل، ونعم طيسل، أي: كثير. والطيسل: الغبار، "الصحاح" طسل:

1751 /5".

6 في "ق": لتباعد.

7 جاء في القاموس "فجل" 4 / 28: "والأفجل والفنجل، كجندل: المتباعد ما بين القدمين". وفي "فحجل" 4 / 29: "الفحجل، كجعفر، ذكره النحاة وفسروه بالأفحج، وعندي أنه وهم، وإنما الأفحج هو الفنجل، لكنهم لما ذكروه أوردته".
8 في "ه": لمعنى.

(633/2)

طيس 1 بمعنى 2 طيسل 3 ووجود أفحج بمعنى فحجل، فيكون الفيش والفيشلة لفظين مختلفين موضوعين لمعنى واحد، ولا يكون أحدهما متفرعا على الآخر، وكذا غيرهما، وليس اللام في: ذلك وهنالك وأولئك هذه اللام؛ لأنها من حروف المعاني، كهاء السكت.

[قوله: "وأما الهاء" أي] 4: وأما الهاء فالمبرد 5 لا يعدها من حروف الزيادة، ولا يلزم المبرد نقضا، نحو: أخشه، مع زيادة الهاء على أخش 6؛ لأن الهاء في نحو أخشه حرف معنى، وهو الوقف كالتنوين وياء الجر ولام الجر، ولا يلزم من زيادة الهاء إذا كان لمعنى إذ لم تكن لمعنى، وهو أن يكون كحرف الهجاء.
وإنما يلزم المبرد 7 نقضا، نحو: أمهات، ونحو قول الشاعر:

24

أمهتي خنْدِف وإلباس أي 8

1 في الأصل: طيس، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 في "ه": لمعنى.

3 في الأصل: طيشل، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

5 في "ه": فكان المبرد.

6 في الأصل، "ق": أخشه، وما أثبتناه من "ه".

7 في "ق": الفراء، والمراد: المبرد، كما في الأصل "ه"، ومتن ابن الحاجب.

8 هذا بيت من مشطور الرجز، نُسب لقصي بن كلاب بن مرة، جدَّ النبي -صلى الله

عليه وسلم - وقبله:

إِنِّي لَدَى الْحَرْبِ رَحِيَّ اللَّبِّبِ

عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبٍ

معتمزم الصولة عالي النسب وخندف: امرأة إلياس بن مضر، واسمها ليلي، وهي أم مدركة بن إلياس بن مضر، فهي جدة قصي، وكذلك إلياس بن مضر جده. وإلياس: يريد "إلياس"، فوصل الهمزة المقطوعة ضرورة. ينظر في هذا الشاهد: الصحاح "أمه": 6/ 2225، والمفصل ص359، وشرح الرضي على الشافية 2/ 282، واللسان "أمم" 1/ 136، 145، وشرح شواهد الشافية 303. والشاهد في قوله: "أمهتي"، حيث زاد الهاء في المفرد على "أم"، بدليل الأمومة، وهو شاذ.

(634/2)

لأن الهاء ههنا زائدة لا معنى، وأُمَّ فُعْل؛ بدليل مجيء الأمومة من غير الهاء؛ فالهاء زائدة. وأجيب عن هذا الإلزام بجواز أصالة الهاء بدليل تأميت؛ فيكون وزن "أُمَّهَة" فُعْلَة كَأُمَّهَة، ثم حذفت الهاء فبقي أُمَّت، ثم حذفت التاء فبقي أم؛ فوزن أم "فُعْ" واللام محذوفة¹. وأجيب بأن كل واحد من أم وأمهة 2 أصل وليس أحدهما فرعاً للآخر³، نحو: ثرة وثرثرة للغزيرة، قال: عين ثرة وثرثرة 4 أي: غزيرة [الدموع] 5.

1 قال البغدادى: "وأجاز أبو بكر في قول من قال: أُمَّهَة في الواحد، أن تكون الهاء أصلية وتكون فُعْلَة، وهي في قول أبي بكر بمنزلة تُرْهَة وأُجْهَة وفُرْهَة، ويُقْوِي هذا الأصل قول صاحب العين: تأميت أُمَّا، بَيَّن أنه تَفَعَّلَتْ بمنزلة تَفَوَّهَتْ وَتَنَبَّهَتْ، إلا أن قولهم في المصدر الذي هو الأصل أمومة يُقْوِي زيادة الهاء في أُمَّهَة، وأن وزنها فُعْلَهَة". شرح شواهد الشافية: 302.

2 في الأصل، "ق": أمة، والصحيح ما أثبتناه من "ه".

3 في "ق": على الآخر.

4 في النسخ الثلاث: وثرثار، والصحيح التأنيث كما هو موجود في المعاجم، وأيضاً لمناسبة العين المؤنثة.

5 الدموع: إضافة من المحقق، لازمة للمعنى، ينظر اللسان "ثرر" 1/ 476.

وَدِمِثْ وَدِمِثْرَ لِلينِ الحُتُّقْ، أو للمكان السهل¹، من قولهم: دِمِثْ المكان دِمِثًا فهو دِمِثْ دِمِثْر، أي: سهل².

ولؤلؤ ولآل³ -لبائع اللؤلؤ- فإن لآلًا لبائع اللؤلؤ ليس من لؤلؤ الرباعي؛ لأن فَعَّالًا للنسبة لا يجيء إلا من الثلاثي، كما هو معلوم من قاعدتهم؛ فاللآل من ثلاثي لم يستعمل ذلك الثلاثي⁴.

وإذا كان كل واحد منهما أصلاً لا يرد النقص؛ لأن الهاء في أمهات وأمهة لا تكون زائدة.

قوله⁵: "ويلزمه نحو 6 أهراق إهراقة" 7 أي: ويلزم المبرد نقضا، نحو: أهراق إهراقة، إذا صب؛ لأن الهاء زائدة ههنا⁹، لأن أصله: أراق إراقة، فزيدت¹⁰ الهاء.

1 ينظر اللسان "دمت": 2/ 1418، وكذلك "دمثر": 2/ 1419.

2 ينظر المصدر السابق، والصحاح "دمث": 1/ 282، والقاموس "دمث" 1/ 166، 167.

3 في "ق": ووأ آل، تحريف.

4 أي: من لآل.

5 قوله: موضعها بياض في "ه".

6 لفظة "نحو" ساقطة من "ه".

7 لفظة "إهراقة" ساقطة من "ه"، وفي "ق": هنا.

8 في "ق"، "ه": أي.

9 ههنا: ساقطة من "ه"، وفي "ق": هنا.

10 في النسخ الثلاث: فزيد، والأنسب للمعنى ما أثبتناه.

ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط عمن قاله؛ لأنه لما أبدل الهمزة هاء فقيلاً: هراق، توهم أن الهاء فاء، فأدخلت¹ الهمزة على الفاء وأسكنت الهاء².

وقال أبو الحسن الأخفش: هجرع³ -للطويل- وإنه مشتق من الجرع⁴، والجرع: اسم

للمكان السهل، أو لما استوى من الرمل، فالهاء زائدة في "هجرع"5. وهو بعيد6؛ لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل، وما استوى من الرمل.

1 في "ه": فدخلت.

2 قال الرضي في شرح الشافية "2/ 384، 385": "اعلم أن اللغة المشهورة أراق يُريق، وفيها لغتان أُخريان: هَرَّاق -بإبدال الهمزة هاء، يَهْرِيقُ- بإبقاء الهاء مفتوحة؛ لأن الأصل يُؤْرِيق، حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس؛ فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان؛ فقلبت يهريق مهريقا مهراقة، والمصدر هراقة؛ هَرَّق، لا تهرق، الهاء في كلها متحركة. وقد جاء أهراق -بالمزة ثم بالهاء الساكنة- وكذا يهريق إهراقة مهريق، مهراق، أهرق، لا تهرق، بسكون الهاء في كلها. قال سيبويه: الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في أسطاع".

3 في "ق": المهجرع.

4 حكاه الزمخشري في مفصله "ص359".

5 ووافقه عبد القاهر الجرجاني "ينظر المفتاح: 89"، وينظر اللسان "هجرع": 6/ 4621.

6 رفض ركن الدين مذهب الأخفش ههنا؛ لأنه يرى أن الهاء أصلية غير زائدة، وهو رأي جمهور النحاة واللغويين. "ينظر الكتاب: 4/ 289، والصحاح "هجرع": 3/ 1306، واللسان "هجرع" 6/ 4621، والقاموس "هجرع": 3/ 89، والمقتضب: 1/ 66، 256، 2/ 108، 3/ 338، وإصلاح المنطق 222، وفي تهذيبه: 1/ 513".

(637/2)

وقال أبو الحسن أيضا: هَبَلَع -لأَكول- من البلع1.

وهو الأقرب من القول بأن الهَجْرَع من الجَرَع؛ لوجود المناسبة ههنا وعدم المناسبة ثَمَّت، على أنه خُولف فيهما الأصل مع عدم الحاجة لحيء "درهم"2.

[و] 3 قال الخليل "106": الهِرْكُولَة للجارية الضخمة، أو العظيمة الوركين4، وزنها: هِفْعُولَة؛ من الركل -وهو الضرب بالرجل الواحدة5- لأنها تركل في مشيها؛ "لاستلزام الضخمة الركل"6 عند مشيها.

وهو أيضا بعيد؛ لأنها قد تمشي من غير ركل، ولأنه خلاف الظاهر مع عدم الحاجة إليه

لجىء مثل قِرْطَعَب 7.

فالتاء في "هركولة" للتأنيث، والواو للإحاق، مثل "البرْدُون والبرذونة" ولهذا خولف الخليل في هذا القول، وحكم بأصالة الهاء في "هركولة" 8.

1 ووافقه عبد القاهر أيضا، "ينظر المفتاح: 89" وخالفه غيره كما خالفوه في هجرع، ينظر الكتاب: 4 / 289، الصحاح "هبلع": 3 / 1305، واللسان "هبلع": 6 / 4608، والقاموس "هبلع": 3 / 89.

2 في الأصل "قرطعب" وهو غير مناسب للوزن، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
3 الواو إضافة من "ق".

4 وقيل: الجارية الضخمة المرتجة الأرداف "الصحاح "هركل": 5 / 1849.

5 المصدر السابق "ركل": 4 / 1712.

6 في "ه": لاستلزام الركل الضخمة.

7 في الأصل: درهم، وهو خطأ؛ لعدم مطابقته الوزن المراد. والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

8 فتكون وزنها: فَعْلُولَة.

(638/2)

قوله 1: "فإن تعدد [الغالب مع ثلاثة أصول.... 2 إلى آخره] 3.

أي: فإن تعدد الحرف 4 الغالب عليه زيادته في ذلك الحل، مع ثلاثة أصول فيما لم يكن 5 اشتقاق ولا خروج عن أصله ولا بزنة أخرى له، حكم بزيادة تلك الحروف 6 المتعددة 7 في محالها إن كانت اثنتين، كما في مُقْعَنْسِس -وهو الشديد 8- وفي محالها إن كانت اثنتين، كحَبْنَطَى، يحكم بزيادة الميم والنون والسين الأخيرة في مقعنسس، وبزيادة النون والألف في حبنطى؛ لأن زيادة كل واحد منها غالبية في محلها مع ثلاثة أصول، فوجب الحكم بزيادتهما؛ فإن تعين أحد الغالبين بالزيادة ولم يمكن الحكم بزيادتهما؛ وذلك إذا كان مع أصلين فقط، رُجِحَ أحدهما بالأصالة والآخر بالزيادة؛ وذلك بأنه إذا فرض أحدهما زائدا خرج الكلمة عن أصولها دون الآخر، نحو

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

- 2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "فإن تعدد الغالب مع ثلاثة أصول، حكم بالزيادة فيها أو فيهما؛ كحبنطى؛ فإن تعين أحدهما رجح بخروجها، كميم مريم ومدين، وهمزة أيدع، وتاء تيجان، وتاء عزويت، وطاء قطوطى، ولام اذلولى، دون ألفهما لعدم فعلولى وأفعولى وواو حولايا دون يائها، وأول يهير، والتضعيف دون الياء الثانية، وهمزة أرونان دون واوه، وإن لم يأت إلا أتيجان". "الشافعية، ص 10".
- 3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 4 لفظة "الحرف" ساقطة من "ق".
- 5 لفظة "يكن" ساقطة من "ه".
- 6 في الأصل: الحرف، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 7 في الأصل: المتعدد، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 8 ينظر الصحاح "قعس": 3/ 964.

(639/2)

ميم مريم ومدين؛ فإن الغالب على كل واحد من الميم والياء في محلها الزيادة¹، لكن إن جعلنا الميم زائدة كان وزنها مفعلاً؛ وهو غير خارج عن أصولهم، وإن جعلنا الياء زائدة كان وزنها فَعِيلاً، وهو خارج عن أصولهم؛ فوجب الحكم بزيادة الميم دون الياء، وأن وزنها مفعّل لا فَعِيل.

وكهمزة أيدع مع يائه -وهو الزعفران²- فإن فرض الهمزة زائدة كان وزنه أَفْعَل، وهو كثير في أبنيتهم، وإن فرض الياء زائدة كان وزنه فَعِيلاً، وهو قليل في أبنيتهم، وإن زائدة³،⁴، فيجب الحكم بزيادة الهمزة دون الياء، ووزنه أَفْعَل لا فَعِيل.

وكياء تيجان⁵ مع تائه -لرجل طويل⁶، أو فُضُولي⁷- فإن حكم بزيادة الياء فوزنه فَعِيلان؛ وهو موجود في أبنيتهم، وإن حكم بزيادة التاء فوزنه تَفْعَلان؛ وهو معدوم⁸ في أبنيتهم، فالياء زائدة دون التاء.

1 لفظه الزيادة ساقطة من "ه".

2 الصحاح: "يدع": 3/ 1310.

3 في "ه": فَعِيلاً، تحريف.

4 في أبنيتهم: ساقط من "ق".

5 يروى بكسر الياء وفتحها "ينظر اللسان" تيج: 1/ 458.

6 المصدر السابق.

7 ينظر الصحاح "تيج": 1/ 357، وفي القاموس: "التَّيجان: الكثير الحركة العريض والأمر المقدر، كالمتاح". "تيج: 1/ 217".

8 في "ق": معلوم، تحريف.

(640/2)

وكتاء عِزْوَيْت مع واوه لاسم أرض 1، وقيل: الداهية 2.

وقيل: غزويت أيضا -بغين معجمة- [فالواو زائدة دون الباء] 3 فإن حكم بزيادة التاء فوزنه: فِعْلَيْت، وهو موجود في أبنيتهم كعفريت.

وإن حكم بزيادة الواو فوزنه فِعْوَيْل، وهو غير موجود في أبنيتهم.

وكطاء "قطوْطى" -[للمقارب مشيه من كل شيء] 4 والمتبخر 5 في مشيه 6- مع

الألف؛ فإنه إن حكم بزيادة الطاء، فوزنه: فعوْعل، وهو موجود في أبنيتهم، نحو

"عثوثل" -وهو الرجل الضخم المسترخي الأعضاء الثقيل 7- وإن حكم بزيادة الألف،

فوزنه: فعوْلى، وهو غير موجود في أبنيتهم؛ فالطاء زائدة.

لا يقال: الطاء ليس من حروف 8 الزوائد 9، فكيف جعله من حروف الزوائد، [لأننا

نقول: ما جعله من حروف الزوائد 10] بل

1 حكاه ابن منظور عن ابن دريد "ينظر اللسان" عزا: 4/ 2935 وينظر كذلك

القاموس "عزا": 4/ 362.

2 في "ق": للداهية.

3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق"، "ه".

5 في "ق": للمتبختر.

6 ينظر اللسان "قطا": 5/ 3684، وجاء في القاموس "قطا": 4/ 379: "القطوْطى:

الطويل الرجلين، المتقارب الخطو".

7 اللسان "عثل": 4/ 2808.

8 في "ق": الحروف.

9 في "ه": الزيادة.

10 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(641/2)

جعله زائدا للإلحاق، والحرف الزائد للإلحاق لا يجب أن يكون من حروف الزوائد.
وكذا المراد بزيادة لام اذلولي؛ فإن زيادتها للإلحاق، مع أنها من حروف الزوائد، وكـ "لام"
"اذلولي" مع ألفها، فإن حكم بزيادة اللام فوزنه: افْعُول، وهو موجود في أبنيتهم¹،
وإن حكم بزيادة الألف فوزنه: افْعُولِي، وهو معدوم "107" في أبنيتهم².
واذلولي: أسرع³.

والضمير في قوله: "دون ألفهما" يعود إلى قطوطي، واذلولي.
وكواو "حَوْلَايا" مع يائها؛ فإن حكم بزيادة الواو فوزنها فوعالي، وهو موجود في أبنيتهم،
وإن⁴ حكم بزيادة الياء فوزنه فعلايا، وهو معدوم في أبنيتهم.
وكياء⁵ "يَهَيَّر" الأولى وأحد حرفي التضعيف، أعني: الراء الثانية مع الياء الثانية؛ فإن
حكم بزيادة الياء الأولى والتضعيف فوزنه يفْعَل، وهو موجود، وإن حكم بزيادة الياء
الثانية فوزنه فَعِيل، وهو معدوم [في أبنيتهم]⁶.

1 في أبنيتهم: إضافة من "ه".

2 في "ق": كلامهم.

3 في الصحاح "ذلي" 6 / 2347: "اذلولي اذليلاء، أي: انطلق في استخفاء".

4 في "ه": ولذا.

5 وكياء: ساقطة من "ه".

6 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

(642/2)

واليهيَّر: صَمَغ الطَّلَح¹، وقيل: ضرب من الشجر²، وقيل: دويبة أعظم من الجرذ³،
وقيل: حجارة مثل الأكف⁴، وقيل: السَّرَاب⁵.
وكهمزة "أَرْوَنان" مع واوه؛ فإن حكم بزيادة الهمزة فوزنه: أَفْعَلان، وهو موجود في

أبنيتهم، وإن حكم بزيادة الواو فوزنه: فَعُولَان6، وهو معدوم؛ فالهمزة زائدة، يقال: يوم7 أرونان؛ أي: شديد الحر8.

قوله: "وإن لم يأتِ إلا أنْبَجَان"9 أي: أفعالان10 موجود في أبنيتهم، وإن لم يأتِ إلا أنْبجان، فإنه كفى في الحمل عليه؛ لأن الحمل على ما وجد له مثال واحد أولى من الحمل على ما لا يوجد له مثال البتة.

اعلم أن المصنوع في النسخ "أنْبجان" بالجيم، وهو العجين الحامض11

1 حكاة الجوهرى عن أبي عمرو "ينظر الصحاح: هير: 2/ 856".

2 قاله في القاموس: هير: 2/ 163.

3 المصدر السابق.

4 المصدر السابق.

5 المصدر السابق. ينظر كذلك الصحاح: هير: 2/ 856.

6 في "ه": فعلوه. خطأ.

7 في الأصل: قوم. تحريف.

8 ينظر الصحاح: رون: 5/ 2127.

9 إلا أنْبجان: ساقط من "ه".

10 في "ه": فعالان، لعله سهو من الناسخ.

11 في الصحاح: "وعجين أنْبجان، أي: مدرك منتفخ. ولم يأت على هذا البناء إلا

حرفان: يوم أرونان، وعجين أنْبجان" نبح: 1/ 343".

(643/2)

وذكر الجوهرى أنه وُجد في بعض الكتب بالخاء المعجمة [وقال]: وسماعي عن أبي

سعيد وأبي الغوث1 وغيرهما بالجيم2.

وذكر أبو سعيد في شرح3 الكتاب: يقال: عجين أنْبخان - بالخاء - إذا كان قد سُقي

ماء كثيرا وأحكم عجنه4.

وذكر ابن مالك "أنْبخان" - بخاء معجمة5 - لأنه معروف في الكلام، وأما أنْبجان فغير

معروف، وإنما المعروف أنْبجاني وأنْبجانية، لكساء مخطط6، وليس منسوباً إلى أنْبجان7؛

لأن أنْبجاناً غير معروف، فقليل: هو منسوب إلى منبج، وقد دخله تغيير النسب8.

وقيل فيه غير ذلك⁹.

قوله: "فإن خرجتا [رُجِحَ بأكثرهما ... "10 إلى آخره] 11.

1 في الأصل: وأبي العون، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 الصحاح "نبج": 1/ 343.

3 في "ه": الشرح.

4 ونقله صاحب اللسان في "نبخ": 6/ 4321.

5 في "ه": بالخاء المعجمة.

6 وهو كساء يُتخذ من الصوف، وهي من أدق الثياب الغليظة. ينظر اللسان "نبج" 6/ 4320.

7 وحكى ابن منظور هذا الرأي عن ابن الأثير. ينظر المصدر السابق.

8 جاء في اللسان: "يقال: كساء أنبجاني، منسوب إلى منبج المدينة المعروفة، وهي مكسورة الباء، ففتحت في النسب، وأبدلت الميم همزة". و"نبج": 6/ 4320.

9 وقيل: إنها منسوبة إلى موضع اسمه أنبجان. "المصدر السابق".

10 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "فإن خرجتا رجح بأكثرهما كالتضعيف في تَيِّقَان وواو كَوَأَل ونون حِنطاً وواوهما" "الشافعية، ص 10".

11 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(644/2)

أي: وإن 1 تعدد الحرفان في محلين يكون الغالب عليهما الزيادة في ذينك المحلين، وخرجت الكلمة بتقدير زيادة كل واحدة منهما عن أبيتهما؛ رجح أحدهما بأكثر² زيادة؛ أي: حكم بزيادة أكثرهما زيادة كالتضعيف³ مع التاء في تَيِّقَان⁴؛ فإن رجح التضعيف بالزيادة على التاء؛ فإن حكم بزيادة التضعيف فوزنه "فَعْلَان"، وإن حكم بزيادة التاء فوزنه "تَفْعْلَان". وكل واحد منهما خارج عن أبيتهما، لكن زيادة التضعيف أكثر وأقيس من زيادة التاء؛ فحكم بزيادة التضعيف دون التاء.

يقال: جاء على تَتَفَان ذلك "وتنفه"⁵ أي: وقته، أو أول وقته. وقيل: هو النشاط⁶.

وقد⁷ حكم في الصحاح بزيادة التاء لا التضعيف⁸.

وكالواو مع الهمزة في "كَوَأَل"، أي: قصير⁹. فإن حكم بزيادة الواو فوزنه على¹⁰

"فَوَعْلَل"، وإن حكم بزيادة الهمزة:

- 1 في "هـ": فإن.
- 2 في الأصل، "ق": بأكثر، وما أثبتناه من "هـ".
- 3 في "ق"، "هـ": كأحد حرفي التضعيف.
- 4 التثان: النشاط. "اللسان: تأف: 412 / 1".
- 5 تثفته: إضافة من "ق".
- 6 ينظر اللسان "أف": 95، 96 / 1.
- 7 قد: ساقطة من "هـ".
- 8 قال الجوهري: "وجاء على تَثَقَّة ذلك، مثال: تَعَقَّة ذلك، وهي تَفَعْلَة" الصحاح:
- أف: 1331 / 4.
- 9 الصحاح: كأل: 1808 / 5.
- 10 لفظة "على" ساقطة من "هـ".

(645/2)

"فَعْلَل" وكل واحد منهما خارج عن أبنيتهما، وزيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة؛ فحكم بزيادة الواو دون الهمزة¹.

وكانون مع الواو في "حِنْطَأُو"؛ فإن حكم بزيادة الواو فوزنه "فِعْلَأُو". وإن حكم بزيادة النون، فوزنه "فِنْعَل" وكل واحد منهما معدوم في أبنيتهما. [لكن زيادة أكثر النون أكثر من زيادة الواو؛ فحكم بزيادة النون دون الواو] 2.

وإن كان من: حطأ به الأرض – كما ذكره الجوهري 3 – "108" كانت 4 الواو والنون زائدين ووزنه "فِنْعَلُو".

قوله: "وإن 5 لم تخرج فيهما [رجح بالإظهار ... 6 إلى آخره] 7.

أي: وإن 8 تعدد الحرف الذي يغلب عليه الزيادة مع أصلين، فإن لم 9 تخرج الزنة عن النظر على تقدير زيادة أي واحد من

- 1 في "هـ": دون زيادة الهمزة.
- 2 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق".

- 3 في "ه": كما ذكره صاحب الصحاح.
- 4 في الأصل: فإن، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 5 في "ق": فإن.
- 6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "فإن لم تخرج فيهما رجح بالإظهار الشاذ، وقيل: بشبهة الاشتقاق، ومن ثم اختلف في ياجج وماجج". الشافية، ص10.
- 7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 8 في الأصل، "ق": فإن، وما أثبتناه من "ه".
- 9 في "ه": "لم بدل: فإن لم".

(646/2)

المتعديين؛ فقال بعضهم: يرجح بالإظهار الشاذ فيما فيه 1 مثلاً مفكوكان؛ أي: ما لزم من أصلته شذوذ الإظهار فهو زائد والآخر أصلي؛ هرباً عن الإظهار الشاذ 2.

وقال بعضهم: يرجح 3 شبهة الاشتقاق، وهي موافقة البناء بناء 4 كلامهم في الحروف الأصول دون المعنى، فما أدت زيادته من أحد المتعديين إلى تركيب مهمل فهو أصل 5 والآخر زائد، هرباً من تركيب مهمل. [وما لم تؤد زيادته من المتعديين إلى تركيب مهمل 6] يرجح فيه بالإظهار الشاذ لا غيره.

ولأجل الاختلاف في سبب الترجيح، اختلف في ياجج 7 اسم قبيلة 8،

- 1 في الأصل: قبله، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 2 أي: يكون ترجيح أصالة أحدهما بحصول الإظهار الشاذ بزيادته، ويحكم بزيادة ما لم يثبت بزيادته إظهار شاذ؛ فيحكم في: هدد بزيادة الدال، فيكون ملحقا بجعفر؛ فلا يكون الإظهار شاذاً؛ لأن مفعلاً لا يكون ملحقاً. "ينظر شرح الشافية، للرضي: 2/294".

- 3 لفظة "يرجح" ساقطة من "ق".
- 4 لفظة "بناء" ساقطة من "ق".
- 5 في "ق": أصلي.
- 6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
- 7 حكى ابن منظور عن ابن سيده عن سيبويه أن "ياجج -مفتوح الجيم- مصروف

ملحق بجعفر "ينظر اللسان: يَاج: 6 / 4945".

وقال الرضي: والمشهور الفتح في يَاجج، ومَاجج ويَاجج غير منصرفين: إما للوزن والعلمية والتأنيث، وإما للعلمية والتأنيث، وهي "اسم أرض". "شرح الشافية 2 / 394".

8 جاء في القاموس: "يَاجُج، كِيسَم، وينصر، ويضرب: موضع بمكة" "أجج: 1 / 177، يَاج: 1 / 214". وفي اللسان: "يَاجج" مكان من مكة على ثمانية أميال، وكان من منازل عبد الله بن الزبير، فلما قتله الحجاج أنزله المجذمين "أجج: 1 / 31".

(647/2)

ومَاجج اسم مكان. فإن جعلنا الياء في "يَاجج" والميم في "مَاجج" زائدتين كان وزن يَاجج يَفْعَلًا، ووزن مَاجج مَفْعَلًا، وإن جعلنا الجيم فيهما زائداً للتكرار للإلحاق كان وزنهما فَعْلَلًا، وكل واحد منهما غير خارج عن أبنيتهما؛ فمن رجح بالإظهار الشاذ1 جعل التضعيف زائداً للإلحاق؛ فوزن [يَاجج و] 2 مَاجج فعلل عنده3. ومن رجح بشبهة الاشتقاق فوزن يَاجج يفعل، ووزن مَاجج مفعّل؛ لأن في بنائهم "أَجَّ" وليس في بنائهم "يَاج" ولا "مَاج". وإذا كان "أَج" في بنائهم وليس5 "يَاج، ومَاج" في بنائهم، فَحَمَلُ "يَاجج، ومَاجج"6 على "أَج" أولى وأشبه من حملهما على "يَاج، ومَاجج" فتكون الياء في "يَاجج" والميم في "مَاجج" زائدتين، والجيم أصلية7.

1 وقد يكون الإظهار شاذاً في كليهما، كما روى الرواة: يَاجج - بكسر الجيم - فيكون الإظهار في فَعْلَل شاذاً أيضاً، كما هو شاذ في: يَفْعَل، إذ لم يجئ مثل جَعْفَرٍ - بكسر الفاء - حتى يكون يَاجج ملحقاً به "ينظر شرح الشافية، للرضي: 2 / 389".

2 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

3 ينظر شرح الشافية، للرضي: 2 / 387.

4 في "ه": فإذا.

5 في "ه": فليس.

6 في "ه": فحمل مَاجج ويَاجج.

7 وهذا الرأي اختاره الرضي، وعلل له بقوله: "لأن إثبات تركيب مرفوض في كلام

العرب أصعب من إظهار شاذ، إذ الشاذ كثير، ولا سيما في الأعلام؛ فإن مخالفة القياس فيها غير عزيزة، كمؤرق ومحبب وحيوة". "شرح الشافية: 2 / 387".

(648/2)

وهذا القول ضعيف؛ لاستلزامه الإلحاق بالأقل [وترك الإلحاق بالأكثر؛ لأنه ألحق بأجج ومأجج بأج الذي يستلزم شذوذ فك الإدغام في يأجج ومأجج] 1 وترك الإلحاق بياج ومأج، الذي لم يستعمل من تراكيب الياء والهمزة والجيم، ولا من تراكيب الميم والهمزة والجيم، إلا بناءان وهما: جاء يجيء جيناً 2، وجاءى الثوب يجآه جأياً 3؛ أي: خاطه 4، هذان من تراكيب الياء والهمزة والجيم، ومؤج الماء مؤوجة فهو مأج، إذا ملح، وهذا من تراكيب الميم والهمزة والجيم، وأمثلة ما شذ فيه فك الإدغام أقل من التراكيب التي لم يستعمل فيها إلا بناء واحد.

قوله 5: "ونحو محبب - علما 6- [يقوي الضعيف.... " 7 إلى آخره] 8.

أي: محيء محبب [علما] 9 - بفك الإدغام - يقوي القول الضعيف؛ لإجماعهم 10 على أن محببا هذا مفعول؛ ففك الإدغام 11

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 في مادة "جأ".

3 اللسان "جأ": 1 / 530.

4 المصدر السابق.

5 قوله: موضعها بياض في "ه".

6 علما: إضافة من "ق".

7 تكملة عبارة ابن الحاجب: "وأجيب بوضوح اشتقاقه". "الشافية، ص 10".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

9 علما: إضافة من "ه".

10 في "ه": لاجتماعهم.

11 في "ق"، "ه": إدغامه.

(649/2)

شاذ، ولم يرجح بالإظهار الشاذ؛ لأنه لو رُجِحَ به لقليل: وزنه فَعَلَّل، بل رجح بشبهة الاشتقاق حتى جعل وزنه مَفْعَلًا.

وأجيب 1 عنه بأنه إنما لم يرجح بالإظهار الشاذ لوضوح اشتقاقه من المحبة، ولأنه علم فَرَّخَص فيه الإظهار الشاذ؛ "لأنه 2" يغتفر في الأعلام ما لا يغتفر في غيرها. قيل: فيه نظر؛ لأن ظهور اشتقاق محب من المحبة، ليس لأنها لازمة لمسماها، بل لأن "محب 3" مهمل في كلامهم، فالظاهر أن الرجل سمي بِمَحَبِّب، من حب بمعنى أنه يُحِبُّ أو 4 يُحِبُّ. ويأجج مثل محب "وذلك 5"؛ لأن يأجج مهمل في الكلام، فالظاهر أنه سمي المكان بيأجج، من أج؛ لأنه تؤجج فيه النيران، "أو لأنه 6" ينج حرا؛ فلو كان ظهور الاشتقاق كافيا في الجزم بتعيين الزيادة، لكان "يأجج" مثل محب عند جميع النحاة. لا يقال: إذا كان يأجج واضح الاشتقاق من أج، كما أن محبا واضح الاشتقاق من حب، فلم أجمع على أن محبا مفعول واختلف في يأجج "109"؛ لأننا نقول: لأنهم أهملوا جميع تراكيب محب ولم

1 وهي إجابة المصنف في الشافية.

2 في الأصل، "ق": ولأنه، وما أثبتناه من "ه".

3 في الأصل: محب، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 في "ه": أن بدل: أو.

5 في الأصل، "ق": في ذلك، وما أثبتناه من "ق".

6 في الأصل: أو أنه، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(650/2)

يهملوا جميع تراكيب يأج، كما ذكرناه؛ فلهذا وجب أن يكون محب مفعلا من حب، فشاذ فك الإدغام، وامتنع أن يكون فعلا من محب؛ لاستلزامه [التركيب مما] 1 أهمل جميع 2 تركيباته، وليس يأجج مثل محب؛ لإهمال 3 بعض وجوه تركيباته 4، كما مر؛ فيجوز أن يكون يَأَجَّج "يَفْعَلًا" 5 من أَجَّ - شاذ فك الإدغام للحمل على التركيب 6 المستعمل - وأن يكون فَعَلَّل من يأج المستعمل بعض وجوه تركيباته 7 وإن كان مهملًا في نفسه؛ هربًا من الإظهار الشاذ.

اعلم أن لقائل أن يقول: لا نسلم أن ظهور اشتقاق محب من المحبة؛ ليس لأنها لازمة

لمسماه، لجواز أن يكون المحب 8 مصدرا؛ فإن المصدر من فعل يفعل -بكسر العين في المضارع- على وزن مفعّل بفتح العين.
على أن الفراء جوز أن يكون حَبَّ يَحْبُّ: فَعْلٌ يَفْعُلُ -بضم العين 9- فيكون للمكان أيضا.

1 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في الأصل.

2 لفظة "جميع" ساقطة من "ه".

3 في الأصل: لاستعمال، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 في "ه": تراكيبه.

5 في الأصل: يفعل، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 في "ه": التركيب.

7 في "ه": تراكيبه.

8 في الأصل: المحب، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

9 حكاه صاحب اللسان في "حب": 2 / 744.

(651/2)

وأما مأجج فيجب أن يكون فَعْلًا مثل مَهْدَد؛ لأنه يقال: أَجَّتِ النارُ تَنْجُ وتَنْجُج؛ أي: صَوَّتَتْ 1، ومَوْجُ الماءِ مَوْجَةٌ 2 فهو مَأْج، إذا ملح 3.
فمأجج على هذا فعلل [من مأج 4، لا مفعّل من أج؛ لئلا يلزم حمل فك الإدغام على الشذوذ لغير فائدة.

قوله: "فإن ثبتت "فيها" 5 "فبالإظهار...." 6 إلى آخره] .

أي: فإن ثبتت شبهة الاشتقاق في التقديرين -أي: على تقدير زيادة هذا الحرف، وعلى تقدير زيادة ذلك الحرف- يرجح بالإظهار الشاذ بالإجماع كمهدد -من أسماء النساء 7- فإن حكم بزيادة الدال فوزنه "فعلل" وبنأؤه من "مهد". وإن حكم بزيادة الميم فوزنه مفعّل وبنأؤه من هَدَّ، فعلى التقديرين شبهة الاشتقاق موجودة، وإذا كان

1 في اللسان "أجج": 1 / 30: "وأجت النار تنج وتنج أجيجا، إذا سمعت صوت لهيبها".

2 لفظة "مئوجة" ساقطة من "ه".

3 ينظر اللسان "مأج": 6 / 4119.

4 في الأصل، "ق": من فعل وهو ساقط من ه، والصحيح ما أثبتناه لأنه المناسب للسياق.

5 في الأصل: فيها، والصحيح ما أثبتناه من "ق".

6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "فَإِنْ ثَبَّتَتْ فِيهِمَا فَبِالِإِظْهَارِ اتَّفَاقًا، كَدَالٍ "مَهْدَدٌ" فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِظْهَارٌ فَشَبْهَةُ الِاشْتِقَاقِ كَمِيمٍ مَوْظَبٌ وَمَعْلَى، وَفِي تَقْدِيمِ أَغْلِبِهَا عَلَيْهَا نَظَرٌ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ: رُتَمَانٌ فُعَالٌ؛ لِعَلْبَتِهِمَا فِي نَحْوِهِ، فَإِنْ ثَبَّتَتْ فِيهِمَا رُجَّحٌ بِأَغْلَبِ الْوُزْنَيْنِ، وَقِيلَ: بِأَقْسَمِهِمَا، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ فِي مَوْزَقِ دُونَ حَوْمان". "الشافية، ص 10".

7 ينظر اللسان: مهد: 6 / 4286.

(652/2)

كذلك تعين الترجيح بالإظهار الشاذ؛ فلهذا حكم بأن وزنه "فعلل" لا "مفعّل" 1. فإن لم يكن إظهار شاذ على تقدير زيادة أية واحدة من الحرفين، ترجح شبهة 2 الاشتقاق، كـ "ميم" موزب بفتح الظاء: اسم موضع 3 مع الواو، وكـ "ميم" معلى مع الألف. فإن جعل ميم موزب زائدة فوزنه: مفعّل؛ وتركيبه من ظاء وواو وباء، وهو بناء مستعمل. وإن جعل الواو زائدة فوزنه فَوُعَل 5؛ وتركيبه 6 من ميم وطاء وباء 7، وهو تركيب غير مستعمل.

وكذلك إن جعل ميم معلى زائدة، فوزنه مفعّل؛ وتركيبه من عين ولام وواو، وهو تركيب مستعمل. وإن جعل الألف زائدة فوزنه فَعْلَى؛ وتركيبه من ميم وعين ولام، وهو غير مستعمل، فتكون الميم [فيها] 8 زائدة.

1 فحكم بأن الميم أصل؛ لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة، وكانت مدغمة كمسدّ ومردّ. "ينظر اللسان: مهد: 6 / 4286".

2 في "ق": بشبهة.

3 وحكى ابن منظور عن أبي العلاء أنه موضع مَبْرُكٍ إبل بني سعد مما يلي أطراف مكة. "ينظر اللسان: وذب: 6 / 4869".

4 في "ه": فإن.

- 5 فوزنه فوعل: ساقط من "ق"، "ه".
6 في "ق"، "ه": فتركيبه.
7 في "ق": وياء. تحريف.
8 في الأصل "ه": فيها، والصحيح ما أثبتناه من "ق".

(653/2)

[وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم أن التركيب من الميم والعين واللام مهمل؛ فإن صاحب الصحاح قال: مَعَلَّني عن حاجتي؛ أي: عجلني 1 وذكر معاني آخر 2] 3.
قوله 4: "وفي تقديم أغلبهما عليهما 5 نظر".
اعلم أنهم يقدمون أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق؛ لأن الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره.
وقال المصنف: فيه نظر؛ لجواز أن يكون رده إلى أغلب الوزنين رداً إلى تركيب مهمل، ورده إلى غير أغلب الوزنين - أعني شبهة الاشتقاق - رداً إلى تركيب مستعمل، ورد الكلمة إلى تركيب مستعمل أولى من ردها إلى تركيب مهمل.
ولأجل أنهم يرجحون أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق قالوا: رُمَّانُ فُعَّال، من رَمَنَ، وإن كان رمن غير مستعمل، ولا [فعلان] 6

-
- 1 الصحاح "معل": 5 / 1819.
2 قال: مَعَلْتُ الشيء مَعْلًا، إذا اختلستُّه. والمعل: السرعة في السير. ومعلت أمرك؛ أي: عجلت به وقطعته وأفسدته. ويقال: لا تُمَعِّلُوا رُكَّابَكُمْ؛ أي: لا تقطعوا بعضها من بعض. "المصدر السابق".
وحكى أيضاً عن أبي عمرو قوله: معلت الحمار وغيره معلًا، وهو مَمْعُول، إذا استلت خصيته. "المصدر السابق".
3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
4 قوله: موضعها بياض في "ه".
5 في "ق": عليهما.
6 لفظة "فعلان" إضافة من "ق"، "ه".

(654/2)

من رم؛ لغلبة فُعَال من أسماء النبات، نحو: حُمَاض وتَفَاح وقُلَام -لضرب من الحمض 1- وعلام للحناء 2.

فإن ثبت شبهة الاشتقاق في التقديرين -أي: على تقدير زيادة أية واحدة من الحرفين- يرجح بأغلب الوزنين في لغة العرب. [وقيل: يرجح "110" بأقيس الوجهين. وهذا 3 الاختلاف اختلف في "مورق" -اسم رجل 4- فإن جعلت الميم زائدة فوزنه: مفعول من: ورق، وهو مستعمل، وإن جعلت الواو زائدة فوزنه: فوعول، من مَرَقَ، وهو أيضا 5 مستعمل.

فههنا ثبتت شبهة الاشتقاق بالنظر إلى الحرفين معا، وحينئذ يرجح بأغلب الوزنين عند الأكثر، فيكون وزنه حينئذ مفعلا؛ لأنه أكثر من فوعول في لغة العرب] 6. ويرجح بأقيس الوجهين عند بعضهم، فوزنه حينئذ فَوُعَل لا مَفْعَل؛ لأن قياس ما زيدت الميم في مثله أن تكسر 7 عينه، نحو

1 الصحاح "قلم": 5 / 2041.

2 المصدر السابق "علم": 5 / 1991.

3 في "ه": ولهذا.

4 ينظر الصحاح "ورق": 4 / 1566.

وجاء في القاموس: "ومَوْرَق كَمَقْعَد: ملك الروم، ووالد طريف المدني المحدث، ولا نظير لها سوى مَوَكَل ومورن وموهب وموظب وموحد". "ورق: 3 / 289".

5 في الأصل "ق": بناء، وما أثبتناه من "ه".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

7 في "ق": يكسر.

(655/2)

"موعِل وموجل" 1 ومورد؛ فلو كانت 2 الميم في "مورق" زائدة كان قياسه مورقا -بكسر الراء- فلما قيل: مورق -بفتح الراء- كان وزنه فوعلا لا مفعلا؛ لفقدان مفعول في مثل بنائه.

ولم يُختلف في حَوَمَان؛ لعدم خلاف القياس على تقدير زيادة كل واحد 3 من الحرفين؛

لأنه إن حكم بزيادة الواو فوزنه: فَوَعَال، وإن حكم بزيادة النون فوزنه: فَعْلَان. وكل واحد منهما موجود في أبنيتهما؛ فلهذا حكم بأن حومان فعلان لا فوعال؛ لأن فعلان أكثر من فوعال في كلامهم.

والحومان واحدها: حومانة، وجمعها: حوامين، وهي أماكن غلاظ⁴.

قوله⁵: "فإن ندرا [احتملها كأرجوان] 6"7.

أي: فإن ندر الوزنان مع تحقق شبهة الاشتقاق [في الوزنين؛ لأن المفروض وجود شبهة الاشتقاق] 8، كأرجوان؛ فإنه يحتمل

1 في "ه": موجل وموعد.

2 في النسخ الثلاث: كان، والصحيح ما أثبتناه.

3 في "ق": واحدة.

4 قال لبيد يصف ثور وحش:

وأضحى يقتري الحومان فردا

كنصل السيف حُودت بالصقال

"ديوان لبيد: 106".

5 قوله: موضعها بياض في "ه".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

7 تكملة عبارة ابن الحاجب: "فإن فُقِدَتْ شُبْهَةُ الاشتقاقِ فِيهِمَا فَبِالْأَعْلَبِ، كَهَمْزَةٍ

أفعى وأونكان، وميم إمعة" الشافعية، ص 10".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(656/2)

زيادة الهمزة وأصالة الواو فيكون أفعْلَان، من: رجون - وهو نادر - كأفعوان لذكر

الأفاعي، وأقحوان للبابونج¹، من قولهم: قحوت الدواء، أي: جعلت فيه الأقحوان.

واحتمل زيادة الواو وأصالة الهمزة فيكون فَعْلُوان² - وهو أيضا نادر - كعنفوان

الشباب والنبات، لأول بهجته³.

قال الأزهري⁴: عُنْفُوان فَعْلُوان، من العنف، ضد الرفق⁵.

ولا يجوز أن يكون أرجوان على وزن أفعوال في الكلام، من: رجن بالمكان، إذا أقام⁶

به؛ لعدم أفعال في الكلام.
الأرجوان: صَبَغ شديد الحمرة7.
وقيل أيضا: معرب، وهو بالفارسية: أرغوان - وهو شجر له

1 البابونج: زهرة كثيرة النفع. "القاموس: بنج: 1 / 179".

2 الواو ساقطة من "ه".

3 ينظر اللسان "عنف": 4 / 3133.

4 الأزهري: هو محمد بن أحمد بن الأزهري بن طلحة بن نوح بن الأزهري بن نوح بن حاتم الأزهري الهروي، الشافعي "أبو منصور" أديب لغوي، ولد في هراة بخراسان سنة 282هـ، وعني بالفقه أولا ثم غلب عليه علم العربية، فرحل إلى طلبه، وقصد القبائل وتوسع في أخبارهم. توفي سنة 370هـ. "ينظر في ترجمته: معجم الأدباء: 17 / 164 - 167، ووفيات الأعيان: 1 / 635، 636، وطبقات الشافعية للسبكي: 2 / 106، 107، ومراة الجنان: 2 / 395، 396، وشذرات الذهب: 3 / 72، 73، والأعلام: 2 / 49".

5 تهذيب اللغة 3 / 3.

6 في الأصل "ه": قام، وما أثبتناه من "ق".

7 قاله الجوهري في صحاحه "رجا": 6 / 2353، وأضاف: "قال أبو عبيد: وهو الذي يقال له: النَّشَاسْتَج، قيل: والبَهْرَمَان دونه".

(657/2)

نور أحمر أحسن ما يكون - ويسمى أيضا كل لون يشبهه أرجوانا1.

فإن فقدت شبهة الاشتقاق في الوزنين رجح بالأغلب، كهمزة أفعى مع الألف؛ فإن قدرت الهمزة زائدة فوزنه: أفعَل؛ وتركيبه من فاء وعين وألف - أعني: فعى - وهو غير مستعمل، وإن قدرت الألف زائدة فوزنه: فَعَلَى؛ وتركيبه من همزة وفاء وعين، وهو - أعني: أَفَع - [أيضا] 2 غير مستعمل، وإذا كان كذلك كان وزنه أفعَل لا فعلى؛ لأن أفعَل أكثر من فعلى.

وكهمزة "أَوْتَكَان" مع واوها؛ فإن قدرت الهمزة زائدة فوزنه: أفعَلان، وإن قدرت الواو زائدة فوزنه: فوعَلان، مع أنه ليس في بنائهم "وتك" ولا "أتك".

وإذا كان كذلك، كان وزن أوتكان أفعلان لا فوعلان؛ لأن أفعلان أكثر من فوعلان.
وكـ "ميم" "إمعة" مع 3 همزتها؛ فإن قدرت الميم زائدة فوزنهما: فَعْلَة، وتركيبها من همزة
وميم وعين كـ "إمَّع"، وإن قدرت الهمزة زائدة فوزنهما: إِفْعَلَة؛ وتركيبها من ميم وميم وعين
كـ "ممع" وكل 4 واحد من: أمع وممع غير مستعمل في كلامهم.

1 قاله الجوهري أيضا. "المصدر السابق".

2 لفظة "أيضا" إضافة من "ق"، "ه".

3 في "ق": "و" بدل "مع".

4 في الأصل، "ه": فكل، وما أثبتناه من "ق".

(658/2)

والإمعة: هو الذي يظهر 1 الموافقة لكل أحد؛ أي: يقول لكل واحد: أنا معك 3.
قوله 4: "فإن ندرا [احتملها] 5....6".
[أي] 7: فإن ندر الوزن باعتبار تقدير زيادة [الحرف الأول] 8 وباعتبار زيادة الحرف
الثاني، مع فقد شبهة الاشتقاق فيهما احتمل الوزن؛ كأسطوانة "111" [فإنها إما
أَفْعُولَة وإما فُعْلَوَانَة] 9 فإنه إن 10 ثبتت 11 أفعولة في بنائهم، فأسطوانة أفعولة
كأقحوانة، بزيادة الهمزة وأصالة النون، من سطن وإن لم يكن سطن معروفا، وإن لم
تثبت أفعولة فأسطوانة فعلوانة –وهو مذهب الأخفش 12–

1 في الأصل: يظاهر، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 في "ق": واحد.

3 ومثله: الإمَّع. "ينظر الصحاح: أمع: 3 / 1183". وحكى الجوهري عن أبي بكر بن

السراج قوله عن الإمع: هو فَعْل؛ لأنه لا يكون إفعال وصفا. "المصدر السابق".

4 قوله: موضعها بياض في "ه".

5 احتملها: ساقطة من "ه".

6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "فإن ندر اِحْتَمَلَهُمَا كَأَسْطَوَانَةٍ إِنْ ثَبَتَتْ أَفْعُولَةٌ، وَإِلَّا

فَفُعْلَوَانَةٌ، لا أفعلانة؛ لحيء أساطين" الشافعية: ص 10".

7 لفظة "أي" إضافة من "ق"، "ه".

8 ما بين المعقوفتين مطموس في "ه".

9 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

10 في "ه": "فأن" بدل "فإنه إن".

11 في "ه": ثبت.

12 حكاة الجوهرى في صحاحه "سطن": 5 / 2135.

(659/2)

زيادة النون وأصالة الهمزة [من: أسط، وإن¹] لم يكن أسط معروفا، لا أفعلانة بزيادة الهمزة والنون وأصالة الواو -من: سطوت- لنجىء أساطين في جمع أسطوانة، فلو كانت الواو أصلية في الأسطوانة لم تحذف في الجمع، لكنها حذفت؛ لأن الياء في أساطين زائدة قطعا، وليست بدلا عن الواو؛ لأنه² لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير هاء التأنيث إلا وأوسطها حرف مد زائد، كمصايح وقناديل، ولو كانت أسطوانة أفعلانة لقليل في الجمع: أساطٍ وعلى التعويض: أساطي، كما يقال في جمع أقحوان: أقاح، وبالتعويض: أقاحي. وإذا كانت أسطوانة أفعوالة أو فعلوالة فقد فُقد فيهما شبهة الاشتقاق لعدم التركيب من أسط ومن سطن، وأفعوالة أو فعلوالة نادران. وإذا كان كذلك احتمل أن يكون كل واحدة من أفعوالة وفعلوالة وزن أسطوانة. و³ ذكر في الصحاح [أنه]⁴ لا يجوز أن يكون أسطوانة فعلوالة؛ لأن⁵ الواو حينئذ زائدة، إلى جنبها زائدتان: الألف والنون، وهذا لا يكاد يكون⁶، ⁷.

1 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في الأصل.

2 في الأصل، "ه": ولأنه.

3 الواو ساقطة من "ق".

4 أنه: إضافة من "ه".

5 في الأصل: لكن، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 في "ق": وهذا لا يكون يكاد. لعله سهو من الناسخ.

7 الصحاح "سطن": 5 / 2135.

(660/2)

وقال بعضهم: سطن معروف ويستعمل؛ لأنه يقال: أساطين مُسَطَّنَة، وسطنت الأساطين، ذكره في الصحاح¹.

وأجاب عنه بعضهم بأن الأقرب أنه من باب لآل ولؤلؤ. وتقديره أنه يجوز أن يكون 2 سطن فرعا لسطن – بالتخفيف – ألا يكون سطن مستعملا أصلا، كما أن لآلا ليس فرعا للؤلؤ 3 الذي هو الرباعي، بل فرعا على ثلاثي 4 لم يستعمل ذلك الثلاثي أصلا، بناء على أن فعَّالاً للنسبة لا يجيء [إلا] 5 من الثلاثي، وأن اللؤلؤ رباعي.

1 في "سطن": 5 / 2135.

2 في الأصل، "ق": لا يكون، وما أثبتناه من "ه".

3 في "ه": اللؤلؤ.

4 في الأصل: الثلاثي، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 لفظة "إلا" إضافة من "ق"، "ه".

(661/2)

الإمالة 1:

قوله 2: "الإمالة: أن يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة...." 3.

هذا 4 التعريف أولى من تعريفها بأن ينحى بالألف نحو الياء 5 ومن تعريفها 6 بأن ينحى بالفتحة 7 نحو الكسرة وبالألف نحو الياء 8؛ لأنهما لا يتناولان إمالة نحو {بِشْرٍ} 9، و {غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ}

1 خالف ابن الحاجب الزمخشري في جعله باب **الإمالة** بعد باب الوقف؛ لأن الزمخشري قدم الإمالة على الوقف في المفصل، فذكر الإمالة في ص 235 وذكر الوقف في ص 238، ولالإمالة مصطلحات أخرى، كالكسر، والبطح، والاضطجاع "ينظر شرح الأشموني: 3 / 762".

2 قوله: موضعها يباض في "ه".

3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "الإمالة: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء

مفتوحة، وللفواصل، أو لإمالة قبلها على وجهه. فالكسرة قبل الألف في نحو عِماد وشمّلال، ونحو "درهمان" سوّغه خفاء الهاء مع شذوذه، وبعدها في نحو عالم، ونحو من الكلام قليل، لعروضها، بخلاف نحو من دار، للراء، وليس مقدرها الأصلي كملفوظها على الأفصح، كجاء وجواد، بخلاف سكون الوقف، ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو، ونحو: من ماله وبابه، والكبّا شاذ كما شذ العشا والمكا وباب وعال والحجاج والناس بغير سبب، وأما إمالة الراء، ومن دار؛ فلأجل الراء "الشافية، ص10".

4 في الأصل، "ه": وهذا.

5 وهذا تعريف الزمخشري في مفصله ص335.

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

7 بالفتحة: ساقط من "ه".

8 واعترض ابن الحاجب على عبارة الزمخشري في تعريف الإمالة. "ينظر الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 291، 292".

9 في قوله تعالى: {إِنَّمَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ} [المرسلات: 32] .

(662/2)

الضَّرَرِ {1؛ فإن الراء الأولى تُمال لأجل كسرة الراء الثانية، مع أنه لم يُنَحَّ بالألف نحو الياء، ولا إمالة نحو "رحمة" لهذا الأمر.

وما ذكره في الكتاب يتناول جميع أنواع الإمالة2.

وسبب الإمالة3 قصد المناسبة لفظاً أو تقديرًا لكسرة قبل [ألف] 4 الإمالة أو بعدها أو لباء قبلها. أو [لكون] 5 الألف منقلبة عن حرف6 مكسور، أو عن ياء وإن لم تكن7 مكسورة، أو لكون الألف صائرة ياء مفتوحة، أو لكون الألف للفواصل، أو لإمالة قبل الألف على وجهه.

أما الإمالة لكسرة قبل الألف بحرف ففي عماد، وبحرفين ثانيهما ساكن ففي شمّلال – لناقة سريعة8 السير9 – فلو كانت الكسرة قبل الألف بحرفين متحركين ثانيهما هاء، نحو: "يريد أن ينزعها

1 وذلك في قوله تعالى: {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} [النساء:

[95] .

- 2 ما تجدر الإشارة إليه أن أصحاب الإمالة هم: بنو تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس. وأما أهل الحجاز فيفتحون بالفتح، وهو الأصل، ولا يميلون إلا في مواضع قليلة.
- 3 أسباب الإمالة مجوّزة لها لا موجبة، وتعبير أبي علي ومن تبعه عنها بالموجبات تسمّح، فكل مال يجوز فتحه "ينظر شرح الأشموني 3 / 762".
- 4 لفظة "ألف" إضافة من "ه".
- 5 في الأصل: يكون، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 6 في "ه": حروف.
- 7 في "ق": يكن.
- 8 في "ه": سريع.
- 9 الصحاح: "شمل": 5 / 1740.

(663/2)

ويضربها¹، أو لثلاثة أحرف تالي الكسرة فيها ساكن والذي قبل الألف هاء نحو: عندها، أو الذي بعد الساكن هاء نحو: "درهمان" لجازت الإمالة شاذة. ووجهه من القياس أن الهاء خفية فسوّغ الإمالة خفاء الهاء وسكون الحرف الذي بعد الكسرة؛ لأن وجود الهاء حينئذ كعدمها، فيعود إلى أن يكون الفصل بين الكسرة "112" والألف بحرف واحد أو بحرفين متحركين ليس ثانيهما هاء، أو بثلاثة أحرف ثاني الكسرة ساكن، وليس الذي قبل الألف² ولا الذي بعد الساكن هاء، نحو: أَكَلْتُ عِنَبًا وَفَتَلْتُ قَتَبًا، ولم تؤثر الكسرة في الإمالة.

ومثال ما تكون الكسرة فيه³ بعد الألف: عالم⁴.
فإن كانت الكسرة بعد الألف عارضة على غير الراء نحو: مِنْ كَلَامٍ، فإن إمالته قليلة؛ لعروض الكسرة. أما إذا كانت عارضة على الراء نحو: مِنْ دَارٍ، فإمالته كثيرة؛ لما في الراء من التكرار فكأن بعد الألف كسرتين.
وليس مقدر الكسرة كملفوظ الكسرة على الأفصح، كجاء وجواد، فإن أصلهما جادد وجوادد؛ لأنهم لما التزموا إدغام الدال الأولى في الدال الثانية صارت الكسرة كالعدم في الأفصح.

1 ينظر الكتاب: 4 / 123.

2 لفظة "الألف" مطموسة في "ه".

3 فيه: ساقطة من "ه".

4 ومثل عالم: عابد، ومساجد، ومفاتيح، وعُدَّافِر، وهابيل. وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها؛ أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا: صدر، فجعلوها بين الصاد والزاي. "ينظر الكتاب: 4 / 117".

(664/2)

وإنما قال: "في الأفصح"؛ لأنه يجوز إمالة مثل: جادّ وجوادّ نظرًا إلى الأصل، بخلاف سكون المكسور للوقف، نحو: من دَار، ومن قرار؛ فإنه لا تمتنع 1 الإمالة؛ لزوال السكون بالوصل، فكأن 2 الكسرة بعد الألف موجودة، بخلاف الإدغام. [للزوم الإدغام] 3.

ولا تؤثر الكسرة الواقعة بعد ألف منقلبة عن واو، نحو: من 4 بابه وماله، ومن باب ومال؛ لضعف 5 هذا السبب 6، وهو الكسرة لكون الألف منقلبة عن واو ولا ترجع إلى الياء بحال.

وإمالة الكِبَاء -لضرب من العود 7- والمُكَّاء -للصغير 8- حالة الجر شاذة 9؛ لأن ألفهما 10 منقلبة عن واو؛ لأن الكباء من: كبا يَكْبُو، والمكَّاء من: مكبا يَمْكُو: صَغِير. كما شذَّ إمالة العشاء، والمكَّا 11،

1 في "ق": لا يمنع.

2 في "ق": وكأن.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

4 لفظة "من" ساقطة من "ه".

5 في "ه": كضعف.

6 في الأصل، "ه": النسب، وما أثبتناه من "ق".

7 الصحاح "كبا": 6 / 2471.

8 السابق "مكا": 6 / 2495.

9 في "ه": شاذ.

10 في النسخ الثلاث: ألفها، والصحيح ما أثبتناه.

11 المكا - بالفتح مقصورا - هو جحر الثعلب والأرنب ونحوهما. "اللسان: مكا: 6/4251".

وقال سيبويه: "وقد قالوا: الكبا والعشا، والمكا وهو جحر الضبّ، كما فعلوا ذلك في الفعل". "الكتاب: 4/119".

(665/2)

وباب، ومال¹، والحجاج²، والناس³ بغير سبب من الكسرة⁴ بعد الألف وغيرها. وأما جواز إمالتهم الرّبا، ومنّ دار، مع أن ألفهما⁵ منقلبة عن واو؛ فلأجل الكسرة على الراء قبل الألف أو بعد الألف؛ لأن تلك الكسرة بمنزلة الكسرتين. قوله⁶: "والياء إنما يؤثر [قبلها]...." 7 إلى آخره [8]. أي: والياء⁹ إنما تؤثر في جواز الإمالة إذا كانت قبل الألف متصلة بها، نحو: سيال، لضرب من¹⁰ الشجر له شوك¹¹،

1 قال سيبويه: "وقال ناس ممن يوثق بعريبتهم: هذا باب، وهذا مال". "الكتاب: 4/128".

2 وشذ إمالة الحجاج أيضا، إذا كان اسما لرجل؛ لأنه على غير قياس؛ وذلك لأنه كثير في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر في كلامهم. وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حجاج، إذا كان صفة يجرونه على القياس. "ينظر الكتاب: 4/127".
3 قال سيبويه: "وأما الناس فيميله من لا يقول: هذا مال بمنزلة الحجاج، وهم أكثر العرب لأنها كآلف فاعل إذا كانت ثانية فلم تُمل في غير الجر؛ كراهية أن تكون كباب رميت وغزوت لأن الواو والياء في قلتُ وبعثُ أقرب إلى غير المعتل وأقوى". "المصدر السابق: 4/128".

4 في النسخ الثلاث: الكثرة، والصحيح ما أثبتناه.

5 في النسخ الثلاث: ألفها، والصحيح ما أثبتناه.

6 قوله: موضعها يباض في "ه".

7 تكملة عبارة ابن الحاجب: ".... في نحو: سيال وشيبان". "الشافية، ص 10".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

9 والباء: ساقطة من "ه".

10 لفظة "من" مطموسة في "ه".

11 الصحاح "سيل": 5 / 1734.

(666/2)

أو منفصلة عنها بحرف لكنها من كلمة الألف، نحو: شيبان، أو منزل منزلة كلمة الألف، نحو: فينا وعلينا، أو بحرفين ثانيهما هاء وأولهما غير مضموم، نحو: رأيت يدها، وهو بيني وبينهما، ويريد أن يكيّلها؛ لأن الهاء خفية، فكان انفصال الياء عن الألف بحرف.

أما إذا كان أولها مضموماً نحو: هو يَكِيّلُها، فلا تمال 1.

قوله 2: "والمنقلبة [عن مكسور ... "3 إلى آخره] 4.

أي: ومثال الألف المنقلبة عن واو مكسورة نحو "خاف" 5؛ لأن أصله خَوْف 6. ومثال الألف المنقلبة عن ياء نحو ناب؛ لأن أصله نيب، بدليل جمعه على أنياب وتصغيره على نيب، ونحو رحي بدليل: رحيان في التثنية، ونحو: سال، بدليل أن مضارعه: يسيل، ونحو: رمى بدليل الرمي ويرمي.

ومثال الألف الصائرة ياء مفتوحة نحو: دعا؛ فإن ألفه وإن كانت منقلبة عن واو -لأنه من الدعوة- لكنها تصير ياء مفتوحة في "دعي".

1 في الأصل، "ه": ولا، وما أثبتناه من "ق".

2 قوله: موضعها بياض في "ه".

3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَالْمُنْقَلِبَةُ عَنْ مَكْسُورٍ نَحْوُ: خَافَ، وَعَنْ يَاءٍ نَحْوُ: نَابٍ وَالرَّحَى وَسَالٍ وَرَمَى، وَالصَّائِرَةُ يَاءً مَفْتُوحَةً نَحْوُ: دَعَى وَخُبْلَى وَالْعَلَا، بِخِلَافِ جَالٍ وَحَالٍ". "الشافعية، ص 10.

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

5 وهي في خمس آيات من الكتاب الكريم: البقرة: 182، هود: 103، إبراهيم: 14، الرحمن: 46، النازعات: 40.

6 ينظر الكتاب: 4 / 121، والنشر: 2 / 33.

(667/2)

ما لم يسم فاعله؛ لكسرة ما قبلها، ونحو حبلى 1، بدليل: حليان.
[ولقائل أن يقول: لو لم يذكر حبلى ههنا لكان أولى 2؛ لأن ألفها منقلبة عن ياء] 3.
ونحو العلى، وهو فُعَل جمع فُعَلَى، فإن ألفها وإن كانت منقلبة عن واو؛ لأنه "113"
من العلو، لكنها تصير ياء مفتوحة؛ لأنك تقول: عليا - وهو فعلى - مفرد عُلَى، بخلاف
جال وحال، فإنه لا يصير ألفهما ياء مفتوحة مع أنها منقلبة عن الواو، فلا تجوز
فيهما 4.

واعلم أنه لا حاجة إلى قوله: "بخلاف جال وحال" لأنه يعلم ذلك من قوله "الصائرة ياء
مفتوحة".

وإنما قال: "ينقلب ياء" لأنها لو لم تصر ياء نحو العصا، لا يجوز فيه الإمالة.
وإنما قال: "مفتوحة" لئلا يرد عليه النقص بمثل: جال وحال، فإن ألفهما تصير ياء في
جبل وحيل، لكن لا ياء مفتوحة، مع أنه لا يجوز الإمالة فيهما.

1 ينظر الكتاب: 4 / 120.

2 قال سيبويه: "ومما يميلون ألفه كل اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث أو لغير
ذلك؛ لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء. ألا ترى أنك لو قلت في معزى وفي حُبلى
فعلتُ على عدة الحروف، لم يجرى واحد من الحرفين إلا من بنات الياء. وناس كثيرون لا
يميلون الألف ويفتحونها، يقولون: حبلى الألف ومعزى. "الكتاب: 4 / 120".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في الأصل: فيها، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

(668/2)

وإنما اعتبرت الألف في الإمالة إذا صارت ياء مفتوحة؛ لأن الحركة تزيدها قوة في اليائية،
وإن كان عارضا، بخلاف انقلابها ياء ساكنة؛ لأن الحرف الساكن كالميت لا سيما
حرف 1 المد واللين.

قوله 2: "والفواصل نحو الضحى ... 3".

أي: ومثال الفواصل نحو: {وَالضُّحَى} 4؛ فإن الفواصل يمال لها ما لا يمال لغيرها. ألا
ترى 5 أن "الضحى" تمال للفواصل ولا تمال لغيرها؛ لأن ألفها بدل عن واو وليس ههنا
شيء يجوز الإمالة.

ومثال الإمالة 6 للإمالة نحو7: رأيت عمادا؛ فإن الإمالة في ميم عماد لكسرة العين وإمالة الدال لكسرة الميم8، فإمالة الدال لأجل إمالة الميم9.
ونحو "معزانا" فإنه يجوز إمالة فتحة النون تبعاً لإمالة فتحة الزاي، إجراء لما هو بمنزلة المتصل مجرى المتصل.

1 في "ق": حروف.

2 قوله: ساقطة من "ه".

3 تمام العبارة: "والإمالة نحو: رأيت عمادا" "الشافية، ص13".

4 سورة الضحى: الآية 1. وقيل: إن الإمالة في "الضحى" بسبب إمالة رءوس الآي قبل وبعد، فكانت من الإمالة للإمالة. "ينظر النشر: 2/ 34".

5 ألا ترى: ساقط من "ق".

6 الكلمتان ساقطتان من "ه".

7 في الأصل، "ق": في نحو، وما أثبتناه من "ه".

8 ينظر النشر: 2/ 34.

9 لفظة "الميم" ساقطة من "ق".

(669/2)

قوله1: "وقد تمال [ألف التنوين....2]" 3.

اعلم أن أكثر الممليين4 لا يميلون الألف المبدلة عن التنوين للوقف في نحو: "رأيت زيدا" لأن هذه الألف عارضة للوقف، فهي في حكم التنوين. وبعضهم يميلونها؛ نظرا إلى وجود الألف لا إلى الأصل5.

وإلى قول الأقلين أشار بقوله: "وقد تمال ألف التنوين"6.

قوله7: "والاستعلاء في غير باب خاف [وطاب وصغا مانع ... 8 إلى آخره9] .

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 تمام العبارة: ".... في نحو: رأيت زيدا". "الشافية، ص10".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في "ق": الملين.

5 وسيبويه يرى أنها لا تمال؛ لأنها نون وليست كالألف في: معنى ومغزى. "الكتاب: 4/134".

6 حكاة سيبويه عن بعض العرب "المصدر السابق".

7 قوله: موضعها بياض في "ه".

8 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "والاستعلاء في غير باب خاف وطاب وصغا مانع، قبلها يليها في كلمتها، وبحرف، وبحرفين على رأي، وبعدها يليها في كلمتها، وبحرفين وبحرف على الأكثر، والراء غير المكسورة إذا وليت الألف قبلها، أو بعدها مُنعت منع المستعلية وتغلب المكسورة بعدها المستعلية وغير المكسورة، فيمال: طارد وغارم ومن قرارك، فإذا تباعدت فكالعدم في المنع والغلب عند الأكثرين فيمال: هذا كافر، ويفتح: مررتُ بقادر، وبعضهم يعكس، وقيل: هو الأكثر. وقد يمال ما قبل هاء التأنيث في الوقف وتحسن في نحو: رحمة، وتفتح في الراء نحو: كُدرة، وتتوسط في الاستعلاء في نحو: حقة" "الشافعية، ص 10، 11".

9 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(670/2)

اعلم أن حروف الاستعلاء سبعة، وهي: الصاد والضاد [والطاء والظاء1] والغين2 "والقاف والحاء"3، وهي لا تمنع4 الإمالة في نحو باب: خاف وطاب وصغا واستقى، وما كانت تنقلب [ألفه5] ياء كالوسطى.

والمراد بباب خاف: ما ألفه مقلوبة6 عن مكسور، وبباب طاب: ما ألفه مقلوبة7 عن ياء، وبباب صغا: ما ألفه مقلوبة8 عن ياء نحو رمى، أو صائرة ياء "مفتوحة9" نحو: دعا، لقولك: دُعي.

وإنما لم تمنع10 المستعلية إمالتها لقوة السبب فيه؛ لأن الألف الحمالة إما ياء11 في الأصل أو عليها كسرة، بخلاف غيرها؛ لضعف سببها.

[وصغا يصغو، إذا12 مال] 13.

1 في "ه": والطاء والظاء.

2 والغين: مطموسة في "ه".

3 في "ه": والحاء والقاف.

4 في الأصل "ه": لا تمتنع، وما أثبتناه من "ق".

5 ألف: إضافة من "ق".

6 في "ق": منقلبة.

7 المصدر السابق.

8 المصدر السابق.

9 لفظة "مفتوحة" إضافة من "ق".

10 في الأصل، "ه": لا تمتنع، وما أثبتناه من "ق".

11 لفظة "ياء" ساقطة من "ه".

12 لفظة "إذا" ساقطة من "ه".

13 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(671/2)

وتمتنع 1 الإمالة في غيره؛ لأن هذه الحروف يعلو بها اللسان إلى الحنك الأعلى، والإمالة انخفاض، وسبب الإمالة في غيره ضعيف، بشرط وقوعها قبل الألف يليها من غير حرف بينهما نحو: صاعد وضامن وطالب وظالم وغالب وحامد وقاعد؛ لكراهتهم التسفل 2 مع ما فيها من الاستعلاء، فإن وقعت مكسورة قبل الألف بحرف في كلمتها نحو: قفاف وخفاف وصعاب وضباب وغلاب وطلاب [وظلام] 3، أو ساكنة بعد كسرة نحو: مقلات 4 - للمرأة التي يعيش ولدها 5، 6 - ومصباح ومطعان، لا تمتنع الإمالة على المشهور، وتمنعها عند بعض 7.

وأما إذا كانت "114" مفتوحة، نحو قوائم 8، فإنها تمتنع الإمالة بلا خلاف. ويعلم مما ذكرناه أن كلامه مطلق، والمراد به التقييد 9 حتى يصح.

1 في الأصل، "ه": تمتنع، وما أثبتناه من "ق".

2 في الأصل: السفلى، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 وظلام: إضافة من "ق".

4 في "ق": مقلاب.

5 ما بين الشرطتين ساقط من "ق"، "ه".

6 والمقلات من التوق: التي تضع واحدا ثم لا تحمل بعدها. "ينظر الصحاح: قلت: 1/

261".

7 ولم يذكر سيبويه في مثله ترك الإمالة ههنا؛ لأجل حروف الاستعلاء وإن كانت مكسورة وهو مع ذلك قليل عندهم، والإمالة أكثر. "ينظر شرح الشافية، للرضي: 3/17".

8 في "ه": قائم.

9 في الأصل، "ق": المقيد، وما أثبتناه من "ه".

(672/2)

وإن 1 وقعت الحروف المستعلية بعد الألف بغير حرف مُنعت الإمالة، كعاصِم وعاضِل وعاطس وعاضد 2 وواغل وباطل 3 وناقف 4، وإن وقعت بعدها بحرف من كلمتها [أو من غير كلمتها] 5، كَنَاشِص وناشط وباهظ ونابع [وسابق ونافخ وناهض] 6، 7 أو بعدها بحرفين من كلمتها أو من غير كلمتها نحو: معارض ومناشيط ومواعيط ومنافخ ومبالغ ومجانيق ومقاريض؛ منعت الإمالة عند الأكثرين 8. وإنما مُنعت الإمالة إذا وقعت بعد الألف بحرفين عند الأكثر 9، ولم يمنعها إذا وقعت قبلها بحرفين؛ لأن الإمالة إذا كان الاستعلاء قبل الألف عدول عن علو إلى سفل، وإن 10 كان بعد الألف عدول عن سفل إلى علو، والعدول عن علو إلى سفل أقل كراهة من العدول عن سفل إلى علو.

1 في "ه": فإن.

2 في "ق": كاظم.

3 في "ق": وفاخر.

4 في "ق": وتاقف.

5 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

6 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق".

7 في الأصل: "ونحو: عالم وقاسم" موضع ما بين المعقوفتين.

8 ذكر سيبويه أن هذه الألفات جميعها لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته. "ينظر

الكتاب: 4/129".

9 في "ه": عند الأكثرين.

10 في الأصل: وإذا، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(673/2)

ويعلم من قوله: "وبحرف في كلمتها" أنه لو كان قبل الألف حرف الاستعلاء يليها بحرف في غير كلمتها نحو: "مرض عالم" لا 1 يمنع الإمالة.

فقوله 2: "وبحرف" معطوف على مقدر، تقديره: الاستعلاء مانع قبلها يليها بغير حرف وبحرف في كلمتها، لا بحرف في غير كلمتها، على رأي، ومانع بعدها يليها بغير حرف وبحرف 3 وبحرفين، على الأكثر.

قوله 4: "والراء غَيْرُ الْمُكْسُورَةِ [إِذَا وَلَّيْتَ الْأَلْفَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا] 5".

اعلم أن الراء غَيْرُ الْمُكْسُورَةِ 6 إِذَا وَلَّيْتَ الْأَلْفَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا منعت الإمالة منع المستعلية في غير خاف وطلب وصغا والوسطى؛ لأن [في] 7 الراء من التكرار، فيقوى أمر الفتحه فيها مع ضعف سبب الإمالة نحو: هذا راشد، وهذا حمارك، ورأيت حمارك 8.

1 لا: ساقطة من "ه".

2 فقوله: ساقط من "ه".

3 وبحرف: ساقط من "ق".

4 قوله: موضعها بياض في "ه".

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

6 في النسخ الثلاث: الغير المكسورة، والأصح ما أثبتناه.

7 لفظة "في": إضافة من "ق"، "ه".

8 قال سيبويه: "والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً،

فلما كانت الراء كذلك قالوا: هذا راشد، وهذا فراس، فلم يميلوا؛ لأنهم كأنهم قد

تكلموا براءين مفتوحين، فلما كانت كذلك قويت على نصب الألفات، وصارت بمنزلة

القاف، حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين، فلما كان الفتح كأنه مضاعف وإنما هو من

الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم". "الكتاب: 4 / 136".

(674/2)

وانما قيد الراء بغير المكسورة؛ لأنها لو كانت مكسورة لم تمنع الإمالة؛ لأنها تكون مقدرة بكسرتين، وحينئذ يقوى السبب المجوز للإمالة، فمن ثَمَّت 1 بحال طارد وغارم، ومن قرارك 2.

ولا يمال طالب وغارم ومن مزاجك. وإليه أشار بقوله: "وتغلب [الراء] 3 المكسورة بعدها المستعلية وغير المكسورة" أي: ويغلب الراء المكسورة الواقعة بعد الألف الحرف المستعلية؛ فلهذا أميل طارد وغارم.

وتغلب الراء المكسورة: الواقعة بعد الألف الراء غير المكسورة 4؛ ولهذا 5 أميل: من قرارك، فإن الراء الأولى تمنع الإمالة، والراء الثانية التي هي المكسورة غلبت الراء الأولى؛ فلهذا 6 أميلت.

وفي عبارته نظر؛ لأنها توهم أن الراء المكسورة بعد الألف تغلب المستعلية بعدها كما تغلبها وهي قبل الألف، لكنه ليس كذلك، فإن الراء المكسورة لا تغلب المستعلية بعد الألف؛ فإنه لا يمال نحو:

1 في "ه": ثم.

2 حكاه سيبويه وعلل له. "ينظر الكتاب: 4 / 136، 137".

3 لفظة "الراء" إضافة من "ق".

4 في النسخ الثلاث: الغير المكسورة، وما أثبتناه هو الأصح.

5 في "ق"، "ه": ولهذا.

6 في الأصل، "ق": أميل، وما أثبتناه من "ه".

(675/2)

فارق، ومفاريق وهي الناقة، أو الأنثى التي أخذها المخاض 1، وحينئذ لو قال: وتغلب المكسورة بعد الألف المستعلية قبلها وغير المكسورة لكان أصوب؛ ليندفع هذا الوهم. قوله 2: "إذا تباعدت" أي: فإذا تباعدت الراء عن الألف فهي كالعدم في منع الإمالة، وفي غلبتها -إذا كانت مكسورة- المستعلية، وغير المكسورة، عند أكثرها؛ لبعدها عن الألف الذي هو موضع الإمالة، فأمالوا: هذا كافر، ولم يميلوا: مررت بقادر 3 كما لم يميلوا: مررت بقادم "115"؛ لأن بعد الراء عن الألف يجعلها كالعدم، فيعمل حرف

الاستعلاء عمله في المنع.

وقال بعضهم: الأمر بالعكس، فلم يميلوا: "هذا كافر" [اعتبارًا للراء المضمومة في المنع وإن بعدت] 4، تفخيماً للراء، وأمالوا: "مررت بقادر؛ اعتبارًا للراء المكسورة 5. وقيل: هذا هو الأكثر.

1 قال سيويوه: "وتقول: هذه ناقة فارق وأنيق مفاريق، فتتصب كما فعلت ذلك حيث قلت: ناعق ومنافق ومناشيط" "الكتاب: 4 / 137".

2 قوله: موضعها بياض في "ه".

3 حكاها صاحب المفصل في ص 337.

4 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق".

5 قال سيويوه: "وقد قال قوم ترتضى عربيتهم: مررت بقادر قبل، للراء حيث كانت مكسورة. وذلك أنه يقول: قارب كما يقول: جازم، فاستوت القاف وغيرها، فلما قال: مررت بقادر، أراد أن يجعلها كقوله: مررت بكافر، فيسويها ههنا.

وسمعنا من نثق به من العرب يقول، لهدبة بن خشرم:

عسى الله يغني عن بلاد بن قادر ... بمنهمر جون الرباب سكوب

ويقول: هذا قادر "أي: بدون إمالة". "الكتاب: 4 / 138، 139".

(676/2)

[إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف]:

قوله 1: "وَقَدْ يُمَالُ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْوَقْفِ 2".

اعلم أن تاء التأنيث اللاحقة بالأسماء، نحو الرحمة والضاربة، تقلب هاء في الوقف -على الأفصح- كما تقدم 3 في باب الوقف.

فإذا 4 قُلبت تاء التأنيث هاء حال الوقف؛ فمنهم من أمالها 5، كما أميلت ألف

التأنيث 6؛ لمشابهة هاء التأنيث ألف التأنيث لفظاً وحكماً: أما لفظاً؛ فلخفائها كخفاء

ألف التأنيث، وكون كل واحدة منهما 7 زائدة، وسكون كل واحدة منهما وفتح ما قبل

كل واحدة منهما. وأما حكماً، فلكونها للتأنيث.

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 في الوقف: ساقط من "ه".

3 في "ه": كما مر.

4 في "ه": وإذا.

5 في "ق": أماله.

6 وهو الكسائي؛ حيث اتفق الرواة عنه على الإمالة فيما قبل هاء التأنيث، إذا كان ما قبلها واحدا من خمسة عشر حرفا يجمعها قولك: فجئت زينب لذود شمس. وقيل للكسائي: إنك تميل ما قبل هاء التأنيث، فقال: هذه طباع العربية. قال الحافظ أبو عمرو الداني: يعني بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة وهي باقية فيهم إلى الآن، وهم بقية أبناء العرب، يقولون: أخذته أخذة وضربته ضربة. قال: وحكى نحو ذلك عنهم الأخفش سعيد بن مسعدة. "ينظر النشر: 2/ 82، 84".

7 منهما: ساقطة من "ق".

(677/2)

ثم منهم من يعمم الإمالة في كل هاء التأنيث، سواء كان قبلها راء نحو: كُدرة، أو حرف الاستعلاء، نحو: حَقَّة، كما أميل الحمقى والذكري، أو لم يكن قبلها شيء منهما نحو رحمة¹.

ومنهم من يجعل الراء أو حرف 2 الاستعلاء قبلها مانعا من الإمالة كما في صاعد وراشد؛ لأن الراء وحرف 3 الاستعلاء [لما] 4 منعا الألف المخففة 5 عن الإمالة 6، فلأن ينعأ 7 ما يشبه الألف عن الإمالة أولى وأجدر.

والأحسن أن 8 الإمالة تحسن فيما لم يكن قبل هاء التأنيث راء ولا حرف الاستعلاء 9 نحو رحمة، وتقبح عند قوم فيما قبلها راء نحو كدرة، وتتوسط في الحسن والقبح فيما قبل آخره حرف الاستعلاء نحو حقة؛ نظراً إلى أن الراء المفتوحة أقوى في المنع من حروف 10 الاستعلاء.

1 وهذا مذهب أبي بكر بن الأنباري وابن شنبوذ وابن مقسم وأبي مزاحم الخاقاني وأبي الفتح فارس بن أحمد وشيخه أبي الحسن عبد الباقي الخراساني. وبه قرأ الداني على أبي الفتح المذكور، وبه قال السيرافي وثلعب والفراء. "ينظر النشر: 2/ 86".

2 في الأصل، "ق": أو حرف، وما أثبتناه من "ه".

3 في الأصل، "ق": وحرف، وما أثبتناه من "ه".

4 لما: إضافة من "ق".

5 في "ه": المتخففة.

6 عن الإمالة: ساقط من "ه".

7 في الأصل: يمنعها، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

8 لفظة "أن" ساقطة من "ه".

9 في الأصل: استعلاء، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

10 في الأصل: حرف، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(678/2)

ثم اعلم أن إمالة هاء التانيث رواية الكسائي¹، وأصح الروايات عنه أن حرف الاستعلاء والراء إذا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة يمنعان الإمالة. قوله²: "والحروف لا تمال ... 3" إلى آخره⁴. اعلم أن الحروف لا تمال؛ لأنه لا أصل لألفاتها فتمال لمناسبة، فإن سمي بالحروف كان حكمها حكم الأسماء في جواز الإمالة وعدم جوازها، فإن وجدت بعد التسمية ما يقتضي جواز الإمالة كأما وإما وإلا أميلت؛ لأن الألف الرابعة إذا كانت في الأسماء، محكوم عليها بأنها بدل عن ياء؛ فلهذا تمال الألف الرابعة إذا كانت في الأسماء، كحَتَّى بعد التسمية؛ فإنها⁶ تمال لما ذكرناه، ولأنه يقال في تثنيته: حَتَّيَانِ. وإن لم يوجد بعد التسمية ما يقتضي جواز الإمالة فيها لم تُمل كما لو سمي بنحو: إلى، وعلى؛ لأنك تقول في تثنيتهما⁷ حينئذ: إِلَوَانِ وَعَلَوَانِ، ولا تؤثر كسرة إلى في جواز الإمالة وإن أثرت في كبا؛

1 ينظر النشر: 2 / 84.

2 قوله: موضعها بياض في "ه".

3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَالْحُرُوفُ لَا تُمَالُ؛ فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا فَكَالْأَسْمَاءِ، وَأُمِيلُ: بَلَى، وَيَا، وَلَا فِي إِمَّا لَا؛ لِتَضَمُّنِهَا الْجُمْلَةَ، وَغَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ كَالْحَرْفِ، وَذَا وَأَيُّ وَمَتَّى كـ "بلى"

وأميل عسى لحجيء عسيت". "الشافعية، ص11".

4 إلى آخره: ساقط من "ه".

5 لفظة "لا" ساقطة من "ه".

6 في "ه": فلهذا.

7 في الأصل: تثنيتهما، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(679/2)

لأن إمالة كبا شاذة¹، لا يقاس عليها.

قوله²: "وأُميل: بلى" ولا ويا³ في أمّا لا".

وإنما أُميلت بلى [ولا ويا] 4 في: أمّا لا -بفتح الهمزة- لتضمنها الجملة المتضمنة

للفعل أو الاسم⁵، فإن بلى في جواب من قال: أمّا قام زيد؟ 6 قائم مقام: قام زيد،

وإن يا [في يا زيد] 7 قائم مقام: أدعو وأنادي، وإن معنى: أمّا لا، هو إن كنت لا تفعل

ذلك فافعل هذا؛ أي: لمن كنت، فحذفت اللام وزيدت اللام وزيدت ما وقلبت النون

ميما وأدغمت الميم في الميم.

فلما كانت هذه الحروف متضمنة للجمال، سوغت فيها الإمالة؛ لكونها واقعة موقع

الفعل "116" أو الاسم⁸.

وإنما أُميلت حروف التهجي، نحو: ياء وتاء وطاء؛ لأنها أسماء للحروف فشبهت بما أُميل

لموجب.

قوله⁹: "وغير الممكن كالحرف".

1 في الأصل: شاذ، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 قوله: موضعها بياض في "ه".

3 في "ه": ويا ولا.

4 المصدر السابق.

5 في "ه": والاسم.

6 في الأصل: أقام زيد، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

7 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

8 في "ه": والاسم.

9 قوله: موضعها بياض في "ه".

(680/2)

اعلم أن الأسماء غير المتمكنة¹ كالحروف في عدم جواز الإمالة لمشابهتها² الحرف؛ ولهذا بنيت، لكن أميل منها الاسم المستقل، نحو: ذا ومتى وأنى، كما³ أميل: بلى؛ لاستقلالها. فإذا أميل الحرف لاستقلاله، فإمالة الاسم المستقل أولى وأجدر، كأنى ومتى وذا.

وإنما قلنا: إنها مستقلة لجواز الاقتصار عليها في الجواب، تقول: ذا، لمن قال: من فعل كذا؟ وتقول: من أنى، لمن قال: ألك ألف فرس؟ وتقول: "متى" لمن قال: زيد يسافر. ولا يمال غير المستقل من الأسماء غير المتمكنة⁴، نحو: إذا، وما الاستفهامية، والشرطية، والموصولة⁵، وما كذلك.

وأميل: عسى؛ لكون ألفها بدلا عن الياء وصيرورة ألفها ياء، نحو: عسيت. وإنما ذكر "عسى" مع كونها فعلا صريحا من ذوات الياء؛ لئلا يتوهم أنها لعدم تصرفها، أي: لعدم مجيء المضارع والأمر والنهي وغيرها منها، تكون كالحرف، فلا تمال. اعلم أنه لا تمال من الأفعال غير المتصرفة⁶ إلا "عسى".

1 في النسخ الثلاث: الغير المتمكنة، وما أثبتناه هو الأصح.

2 في الأصل: لمشابهة، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في الأصل: وإلى، والتمثيل الصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 في النسخ الثلاث: الغير المتمكنة، والأصح ما أثبتناه.

5 في "ق": والموصوفة.

6 في النسخ الثلاث: الغير المتصرفة، وما أثبتناه هو الأصح.

(681/2)

قوله¹: "وقد تمال الفتحة منفردة"².

أي: وقد تمال الفتحة نحو الكسرة منفردة عن الألف، إذا كانت تلك الفتحة³ على الراء [أو غيرها]⁴ كما في قولهم: من الضَّرِّ، ومن الكِبَرِ⁵، ومن المُحَاذِرِ⁶. وإنما تمال الفتحة منفردة عن الألف مع الراء خاصة؛ لقوة الكسرة عليها؛ لما فيها من التكرار.

وإنما لم⁷ يمنع المستعلي الإمالة في الصغر؛ لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي.

ولا يجوز إمالة ألف محاذر بعد إمالة فتحة الذال لأجل كسرة الراء8؛ لأن كسرة الذال عارضة، فلا9 تأثير لها فكأن بعد الألف فتحا وقبلها فتحا.

1 قوله: ساقطة من "ه".

2 لفظة "منفردة" ساقطة من "ه".

3 في "ه": الكسرة.

4 أو غيرها: إضافة من "ق".

5 نص عليه سيبويه، وعلل لإمالة الحرف الذي قبل الراء ههنا. "ينظر الكتاب: 4/142".

6 منع سيبويه إمالة الألف في نحو: من المحاذر، إذا أميلت فتحة الذال، قال: ولا تقوى على إمالة الألف، أي: ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها. وزعم ابن خروف أن من أمال ألف "عمادا" لأجل إمالة الألف قبلها، أمال هنا ألف "المحاذر" لأجل إمالة فتحة الذال، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة، فينبغي ألا ينقاس شيء منها إلا في المسموح، وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها. "ينظر شرح الأشموني: 3/777".

7 لفظة "لم" ساقطة من "ق".

8 وهو مذهب سيبويه، كما ذكرنا في حاشية6 من الصفحة الحالية.

9 في "ه": لا.

(682/2)

[تخفيف الهمزة]:

قوله: "تخفيف الهمزة... 1 إلى آخره" 2.

أي: لا يخلو3 تخفيف الهمزة4 عن هذه الثلاثة، وهي إبدال الألف أو الياء أو الواو من الهمزة وحذف الهمزة وجعل الهمزة بين بين؛ أي: بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها5. وقيل: بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها في بعض الحال، وسيجيء بيان ذلك والخلاف فيه. والأصل: بين بين؛ لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه، ثم الإبدال؛ لأنه إذهاب الهمزة بعوض، ثم الحذف؛ لأنه إذهاب الهمزة بغير عوض6.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ يَجْمَعُهُ الْإِبْدَالُ وَالْحَذْفُ وَيَبْنَى بَيْنَ أَيْ: بَيْنَهَا وَيَبْنَى حَرْفَ حَرَكَتِهَا، وَقِيلَ: أَوْ حَرْفَ حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا، وَشَرْطُهُ أَلَّا يَكُونَ مُبْتَدَأً بِهَا".
"الشافعية، ص11".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 لا يخلو: ساقط من "ه".

4 الهمزة حرف حلقي يخرج من أقصى الحلق، وهو حرف مجهور، شديد، منفتح. "ينظر الكتاب: 4/ 433، 434، 436".

وفي الهمزة ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل. والذي سيعالج في هذا الباب هو تخفيفها بصيرورتها بين بين، أو بإبدالها، أو بحذفها.

5 أي: فإن كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف؛ لأن الفتحة من الألف، وذلك قولك: سال إذا خففنا: سأل، وقرا إذا خففنا: قرأ. وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بين أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو، كقولنا: لوم تخفيف: لؤم، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة. "ينظر الكتاب: 4/ 541-543".

6 وهذا الترتيب أخذه عن إمام النحاة سيويه. "ينظر المصدر السابق 3/ 541".

(683/2)

وإنما لم يذكر له تعريفا وعدل إلى أقسامه؛ لأن اسمه اللغوي ينشأ عنه.

وشروط تخفيف الهمزة ألا تكون الهمزة مبتدأ بها؛ أي: أن يتقدمها شيء. مثال المبتدأ بها: أحد، إبل، أم.

وإنما لم تخفف مبتدأ بها1؛ لأنها لو خففت لم يمكن تخفيفها بإبدال الألف عنها لامتناع وقوع الألف في الابتداء، ولإبدال الواو والياء عنها؛ لأن إبدالهما2 منها لا يكون إلا إذا كانت ساكنة أو متحركة قبلها مدة، أو مفتوحة قبلها مكسور أو مضموم، وكل ذلك منتف ههنا. ولا بالحذف؛ لأن تخفيفها بالحذف لا يكون إلا إذا تقدمها ساكن، وهو منتف ههنا. ولا بين بين4 لكراهتهم الابتداء بما يشبه الساكن؛ لأن الهمزة [المجعولة] 5 بين بين قريبة من الساكن.

لا يقال "117": ما ذكرتم منقوض بـ "حُذِّ وَكُلُّ"، فإنه خففت الهمزة بالحذف ههنا

ابتداء، وأنتم قلتم: لا يجوز ذلك؛ لأننا نقول: لا نسلم أن حذف الهمزة ههنا ابتداء؛
لأن المحذوف من أخذ وأأكل هو الهمزة الثانية، وهي ليست ابتداء؛ بل بعد همزة
الوصل، فلما حذفت الثانية حذفت همزة الوصل استغناء بحركة ما بعدها.

1 بها: ساقطة من "ه".

2 في الأصل: إبدالها، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في "ه": وكان.

4 في الأصل، "ه": ولا بين بين، وما أثبتناه من "ق".

5 المفعولة: إضافة من "ه".

(684/2)

وكذا حذف همزة أقول بعد نقل حركة الواو إلى القاف.

قوله 1: "وهي ساكنة ومتحركة 2.... 3".

أي: الهمزة إما 4 ساكنة وإما 5 متحركة، فإن كانت ساكنة تبدل بحرف حركة ما قبلها؛
يعني: إن كانت قبلها فتحة قلبت 6 ألفا كـ "راس"، وإن كانت قبلها 7 كسرة قلبت ياء كـ
"بير"، وإن كانت قبلها ضمة قلبت واوا نحو سوت 8. ولا فرق في ذلك بين أن تكون
الهمزة والحركة التي قبلها في كلمة واحدة، كما ذكرنا، أو في

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 ومتحركة: ساقطة من "ه".

3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَهِيَ سَاكِنَةٌ وَمُتَحَرِّكَةٌ، فَالسَّاكِنَةُ تُبَدَّلُ بِحَرْفِ حَرَكَةِ مَا
قَبْلَهَا: كَرَّاسٍ، وَبَيْرٍ، وَسُوتٍ، وَإِلَى الْهَدَاتِنَا، وَالذَيْتَمَنِ، وَيَقُولُونَ لِي. وَالْمُتَحَرِّكَةُ إِنْ كَانَ
قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَهُوَ وَآوٌ أَوْ يَاءٌ زَائِدَتَانِ لِعَبْرِ الْإِلْحَاقِ، قُلِبَتْ إِلَيْهَا وَأُدْغِمَتْ فِيهَا، كَحَطِيبَةٍ
وَمَقْرُورَةٍ وَأَفَيْسٍ، وَقَوْهُمْ التَّزِمَ فِي بَنِي وَبَرِيَّةٍ غَيْرِ صَحِيحٍ، وَلَكِنَّهُ كَثِيرٌ، وَإِنْ كَانَ أَلْفَا فَبَيْنَ
بَيْنِ الْمَشْهُورِ، وَإِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا أَوْ مَعْتَلًا غَيْرَ ذَلِكَ نَقَلْتُ حَرَكَتَهُمَا إِلَيْهِ وَحَذَفْتُ،
نَحْوُ: مَسَلَّةٍ، وَحَبٍّ، وَشَيْءٍ، وَسَوْ، وَجَيْلٍ، وَحَوْبَةٍ، وَأَبُو يُوبَ، وَدُوٌّ مَرِهِمْ، وَابْتَغَى مَرَهُ،
وَقَاصُو بَيْكٍ" الشافية، ص 11.

4 لفظة "إما": ساقطة من "ق".

5 لفظة "إما": ساقطة من "ه".

6 قلبت: ساقطة من "ه".

7 قلبت: ساقطة من "ه".

8 في "ه": كسوت. والسوت مخفف السوت وهو الحفَق، من: سَأَتَه يسَأَتُه سَأَتًا، إذا خنقه حتى يموت. حكاة الجوهرى عن أبي عمرو وأبي زيد "ينظر الصحاح: سَأَت: 1/250".

(685/2)

كلمتين كقوله تعالى: "إِلَى الْهُدَى اتَّبَعْنَا" 1، 2 بقلب الهمزة ألفا، و"الَّذِينَ" 3، 4 بقلب الهمزة ياء، وكقوله تعالى 5: "يَقُولُونَ" 6، 7، بقلب الهمزة واوا. هذا حكم الهمزة الساكنة لغير الوقف. وأما الساكنة للوقف إذا كان 8 قبلها ساكن، فسيجيء 9 الكلام عليها. فإن 10 كانت الهمزة متحركة؛ فإما أن يكون قبلها ساكن أو قبلها متحرك. فإن كان قبلها ساكن فإن كان ذلك الساكن واوا أو ياء وهما زائدتان لغير الإلحاق، قلبت الهمزة واوا أو ياء، وأدغمت فيها جوازا لا وجوبا كخَطِيئَةٍ وَمَقْرُوءَةٍ وَأَقْبَسَ. فإن أصل خطيئة: خطيئة،

1 سورة الأنعام: من الآية "71". وهي قراءة حمزة، حيث أبدل الهمزة ألفا بلا إمالة. "ينظر الإتحاف: 210".

2 في الأصل: {إِلَى الْهُدَى اتَّبَعْنَا} وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في قوله تعالى: {فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ} [البقرة: 283] وإبدال الهمزة ياء ههنا عن ورش وأبي عمرو وأبي جعفر، وبه حمزة وجها واحدا. "ينظر الإتحاف: 167".

4 في الأصل: والذي أؤتمن، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 في "ق": كقولك، وفي "ه": كقولهم.

6 في قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي} [التوبة: 49] وأبدل الهمزة واوا ساكنة وصلا ورش وأبو عمرو وأبو جعفر. "ينظر الإتحاف: 242".

7 في الأصل: {يَقُولُ ائْذَنْ}.

8 في الأصل: كانت، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

9 في الأصل: فيجيء، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

10 في "ق": وإن.

(686/2)

وأصل مقروءة: مقروءة، وأُفَيَس: "أفَيَس"1، تصغير أفؤس، جمع فأس؛ فقلبت الهمزة ياء في خطيئة، وأفَيَس2 وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الهمزة واوا3 في مقروءة، وأدغمت الواو4 في الواو.

وإنما أورد مثالين للذي يكون قبل 5 الهمزة ياء؛ لأن الحركة قبل الياء في خطية مكسورة، وفي أفيس مفتوحة.

وقول النحويين: التزم قلب الهمزة ياء وإدغامها6 في نبي وبرية، غير صحيح7 لثبوت الهمزة فيهما في [بعض] 8 القراءات السبع، فإن نافعا9 يقرأ: "النبيء" بالهمز في جميع القرآن10،

1 أفَيَس: إضافة من "ه".

2 في الأصل: أفياس، وفي "ه": أفيس، وما أثبتناه من "ق".

3 في الأصل: ياء، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 الواو: ساقطة من "ه".

5 في الأصل، "ه": قيل، والصحيح ما أثبتناه من "ق".

6 في "ه": وأدغمها.

7 في الأصل: غير صريح، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

8 لفظة "بعض" إضافة من المحقق.

9 هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء، أحد القراء السبعة، أصله من أصبهان، سكن المدينة وانتهد إليه رئاسة الإقراء فيها. أخذ القراءة عرضا في تابعي أهل المدينة مثل عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وأبي جعفر القارئ. روى عنه عيسى بن وردان ومالك بن أنس. مات في المدينة سنة 169هـ. "ينظر ترجمته في: غاية النهاية: 2/

330، الإعلام 8/317".

10 ينظر النشر: 2/347، والإتحاف: 58.

(687/2)

ونافعا وابن ذكوان¹ يقرآن: "البرينة"² بالهمز³. وإذا كان كذلك فلو قيل: [قلب همزة نبي وبرية كثير] ⁴ لكان أولى.

وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة المتحركة ألفا، جعلت الهمزة بين بين المشهورة؛ و⁵ هو أن تجعل الهمزة بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، نحو: ساءل، ويُسائل، وقائل.

وإنما فعلوا ذلك؛ لتعذر نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وتعذر الإدغام، فلم يبق إلا بين بين.

[وإنما التزم بين بين] ⁶ المشهور لا الآخر⁷؛ لتعذر الآخر، لعدم حركة ما قبلها.

¹ هو عبد الله بن أحمد بن بشر "وقيل: بشير" بن ذكوان بن عمرو بن حسان بن داود حسنون بن سعد بن غالب بن نهر بن مالك بن النضير، أبو عمرو، وأبو محمد، القرشي الفهري الدمشقي الإمام الشهير، الراوي الثقة شيخ الإقراء بالشام وإمام جامع دمشق، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة بدمشق. ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة، وتوفي يوم الاثنين لليلتين بقيتا من شوال -وقيل: لسبع خلون منه- سنة اثنتين وأربعين ومائة. "ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء: 404، 405".

² وذلك في قوله تعالى: {أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ، إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ} [البينة: 6، 7].

³ ينظر النشر: 2/ 403، والإتحاف: 59.

⁴ في "ق"، "ه": كثر القلب في نبي وبرية.

⁵ الواو إضافة من "ق"، "ه".

⁶ ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

⁷ أي: بين بين البعيد.

(688/2)

وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة المتحركة حرفا صحيحا أو معتلا غير الياء والواو¹ الزائدين للإحاق²، وغير الألف المذكورة، تنقل³ حركة الهمزة إلى ذلك الحرف وتحذف

الهمزة نحو مسألة؛ نقلت حركة الهمزة إلى السين4 وحذفت الهمزة5، ونحو: الحَبْء - لما خبيء- وشيء، وسَوَّء لرجل سوء، وجيئل6 -للضبع- وحوأبة لموضع، واسم7 ماء، وسبع8، وأبو أيوب، وذو أمرهم، وابتغي أمره، وقاضو أهلك، تنقل9 حركة الهمزة إلى ما قبلها، وتحذف الهمزة، فيقال: الحُبْ، وشيْ، وسَوَّ، وجيئل، وحوْبة، وأبو يُوب، وذُو مُرهم10 وابتغي مُره، وقاضو بيلك.

قوله11: "وجاء باب: شيء وسوء مدغما" يعني: وجاءت الياء والواو "118" اللتان ليستا بزائدتين مشبهتين بالواو والياء

-
- 1 في "ه": الواو والياء.
 - 2 في "ه": لغير الإلحاق.
 - 3 في "ق": ينقل.
 - 4 في "ه": العين.
 - 5 فيقال: مسلة.
 - 6 جيئل: اسم للضبع: على فَيَعْل، وهو معرفة بلا ألف ولام. قاله الجوهري في صحاحه "جأل": 4/ 1650.
 - 7 في "ه": أو اسم.
 - 8 في "ه": أو سبع.
 - 9 في "ق": بنقل.
 - 10 الواو ساقطة من "ه".
 - 11 قوله: ساقطة من "ق".

(689/2)

الزائدين قي قلب الهمزة ياء إذا1 كان قبلها ياء، أو قلبها2 واوا إذا كان قبلها واو، وإدغام الياء في الياء في نحو شي3، وإدغام الواو في الواو نحو سَوَّ4.

لكن المشهور هو الأول، أي: نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذف الهمزة.

قوله: "والتزم ذلك في باب: يَرى، وَأَرى: يُرى"؛ فإن يرى أصله: يَرَأى؛ فنقلت حركة الهمزة إلى الرء وحذفت الهمزة فصار: يَرى. وأصل أرى: يُرى: أَرأي: يرئى من الإراءة؛ فنقلت حركة الهمزة إلى الرء وحذفت الهمزة، فصار: أرى يُرى.

وإنما التزم الحذف فيه لكثرة استعمالهم إياه في كلامهم، بخلاف قولك: ينأى، مضارع: نأى، وأنأى، يُنْئى؛ فإنه لم يلتزم 5 حذفها فيه؛ لعدم كثرته في كلامهم كثرة: يرى، وأرى يُرى.

وقيل: استعمل: أرى، وأرأيت. رواه سيبويه عن أبي 6 الخطاب 7 عن العرب الموثوق بهم 8.

1 في "ه": إذ.

2 في "ق": قبلها، "وفي" ه: أو قبلها.

3 في الأصل: شيء، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 في الأصل: سؤ، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 في الأصل: لم يلزم، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 لفظة "أي" ساقطة من الأصل.

7 أبو الخطاب: هو عبد الحميد بن عبد المجيد، المعروف بالأخفش الكبير. أخذ اللغة والنحو عن يونس، مات ولم يعرف تاريخ وفاته. وذكره الزبيدي في الطبقة الرابعة من طبقات النحويين البصريين. "ينظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين: 40، ومراتب النحويين: 23".

8 ينظر الكتاب: 3 / 546.

(690/2)

قوله: "وكثر في سل".

أي: نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذف الهمزة كثر 1 في سل لكثرة 2.

أصل: "سل": أسأل؛ نقلت حركة الهمزة إلى السين وحذفت الهمزة، فصار "اسل"، ثم حذفت همزة الوصل 3 استغناءً عنها بحركة ما بعدها.

ولما كان استعمال "سل" أكثر من استعمال "جر" الذي أصله "اجأر" ولم يبلغ كثرة يرى، وأرى يُرى، لم يكسر حذف الهمزة من "اجأر" ولم يلتزم حذفها في "اسأل".

قوله: "وَإِذَا وَقَفَ 4 عَلَى الْمُتَطَرِّفَةِ، وَقَفَ بِمُقْتَضَى الْوَقْفِ بعد التخفيف...." 5.

اعلم أنه إذا وقف على الهمزة المتطرفة المتحركة في الوصل، وقف عليها بعد تخفيف الهمزة على ما يستحق من التخفيف لو كانت موصولة بما يقتضيه حكم 6 الوقف في

- 1 في "ه": كثير.
- 2 في "ه": فللكثرة.
- 3 في "ق": ثم حذفت الهمزة، أي: همزة الوصل.
- 4 في الأصل: وقفت، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 5 تكملة عبارة ابن الحاجب: "فَيَجِيءُ فِي هَذَا الْحَبِّ وَبَرِيٍّ وَمَقْرُوءِ السُّكُونِ وَالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ، وَكَذَلِكَ شَيْءٌ وَسَوْءٌ؛ نَقَلْتُ أَوْ أَدْعَمْتُ".
- 6 لفظة "حكم" ساقطة من "ق".
- 7 في مثله: ساقط من "ق".
- 8 في الأصل: وإشْمَام، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(691/2)

أو سكون، فإذا خففت 1 همزة "الحبء" وهمزة "بريء" وهمزة "مقروء" على ما يقتضيه تخفيف الهمزة ههنا، جاز الوقف عليهما بعد التخفيف بالروم والإشْمَام والسكون؛ لأن تخفيف الحبء بتقدير الوصل إنما هو بنقل الحركة إلى الباء وحذف الهمزة، يبقى 2 "الحَبُّ" في الرفع، بباء مضمومة. وإذا وقف على ما آخره حرف مضموم، جاز الوقف عليه بالروم والإشْمَام والسكون، على ما مر. وتخفيف بريء، ومقروء في الرفع، بقلب الهمزة في بريء ياء وإدغامها في الباء، وفي مقروء، بقلب الهمزة واوا، وإدغامها في الواو، فصار في الرفع: برِيَّ بياء مشددة مضمومة، ومقروء بواو مشددة مضمومة. وإذا وقف على مثله جاز الإسكان والروم والإشْمَام، كما مر. وتخفيف شيء 3، وسوء إنما يجوز بوجهين: أحدهما: بنقل 4 حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذف 5 الهمزة، فيبقى: شَيْءٌ، وسوء، والوقف على مثله في الرفع يجوز بالسكون والروم والإشْمَام.

1 في "ق": خفف.

2 في الأصل، "ه": بقي، وما أثبتناه من "ق".

3 في "ق"، "ه": وتخفيف الهمزة في شيء.

4 في "ه": بانتقال.

5 في "ه": ثم حذفت.

(692/2)

والثاني: بقلب الهمزة في شيء ياء وإدغامها في الياء، وقلب الهمزة في سوء واوا1 وإدغامها في الواو، فصار: شيء، [و] 2 سؤ، والوقف 3 على مثله جاز بالإسكان والروم والإشمام.

قوله 4: "إلا أن يكون ما قبلها [ألفا... 5... 6 إلى آخره] 7.

أي: إذا كانت الهمزة متحركة بعد ألف كقراء، فالقياس في تخفيف همزتها أن تجعل بين بين - كما مر - وإذا كانت 8 كذلك كان الوقف عليها بعد التخفيف بالروم، محافظة على بين بين، وهو حال 9 الوصل. وأشار إليه بقوله: "فإن وُقف بالروم فالتسهيل". أي: فإن وقف عليها بالروم، كان الوقف عليها بالتسهيل "119" أي:

1 واوا: ساقطة من "ق".

2 و: إضافة من "ق".

3 في "ه": والموقوف.

4 قوله: موضعها بياض في "ه".

5 في النسخ الثلاث: ألف، والصحيح ما أثبتناه.

6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "إلا أن يكون ما قبلها ألفاً إذا وُقف بالسكون وجب قلبها ألفاً؛ إذ لا تقل، وتعدّر التسهيل، فيجوز القصر والتطويل، وإن وُقف بالروم فالتسهيل كالوصل. وإن كان قبلها متحرك فتسع: مفتوحة وما قبلها الثلاث، ومكسورة كذلك، ومضمومة كذلك، نحو سأل ومائة ومؤجل وسلم ومستهزئين وسئل ورءوف ومستهزئون ورءوس؛ فتحو مؤجل واو، ونحو مائة ياء، ونحو مستهزئون وسئل بين بين المشهور، وقيل: البعيد، والباقي بين بين المشهور". "الشافعية، ص 11".

7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

8 في "ه": كان.

9 في "ه": حالة.

(693/2)

بين بين، كما كان تخفيف الهمزة حالة الوصل بين بين ولم يوقف عليها بالإسكان والإشمام؛ لتعذرهما مع بين بين، فإذا 1 أردت الوقف عليها بالإسكان ولم تراع بين بين وجب قلب الهمزة ألفاً؛ لأنه يمتنع 2 نقل حركتها إلى ما قبلها لوجود الألف قبلها ويمتنع التسهيل، وهو بين بين، مع إسكان الهمزة. وإنما وجب قلب الهمزة ألفاً لوجود الألف قبلها ووجوب قلب الهمزة حرفاً من جنس حركة ما قبل الألف، فاجتمع ألفان؛ الألف التي قبل الهمزة والألف التي هي بدل عن الهمزة، وحينئذ منهم من يقصر الاسم 3 حال الوقف بحذف أحد الألفين؛ لاجتماع الساكنين، ومنهم من يمد الاسم 4 لإمكان الجمع بين الألفين الساكنين 5 بالمد، ومنهم من يمد أطول من المد لألفين؛ نظراً إلى المد الذي كان بين الألف والهمزة قبل قلب الهمزة ألفاً، فيجمع الألف الذي 6 قبل الهمزة والألف الذي هو 7 يدل على الهمزة والمد الذي كان بين الألف والهمزة قبل قلب الهمزة ألفاً 8.

1 في "ق": فإن.

2 في "ق": ممتنع.

3 في "ه": الألف.

4 في "ه": الألف.

5 الساكنين: ساقط من "ه".

6 في "ق": التي.

7 في النسخ الثلاث: التي هي، والأنسب للمعنى ما أثبتناه.

8 ألف: ساقط من "ه".

(694/2)

قوله: "وإن كان قبلها متحرك" قسم 1 لقوله: "وإن 2 كان قبلها ساكن".
 أي: فإن 3 كان قبلها متحرك 4 فالهمزة تنقسم بحركة ما قبلها إلى تسعة أقسام؛ ثلاثة
 منها أن تكون الهمزة مفتوحة وقبلها الحركات الثلاث، أعني: الفتحة والضمة والكسرة 5
 نحو: سأل ومائة ومؤجل، وثلاثة منها أن تكون الهمزة مكسورة وقبلها 6 الحركات
 الثلاث، نحو: سئم، ومستهزئين، وسئل، وثلاثة منها أن تكون الهمزة مضمومة وقبلها
 الحركات الثلاث، نحو: رءوف، ومستهزئون، ورءوس.
 وإذا 7 عرفت ذلك؛ فنقول: الهمزة المفتوحة إن كان قبلها ضمة نحو "مؤجل" قلبت
 واوا؛ لكرهتهم أن تجعل الهمزة بين بين؛ لأنهم لو جعلوها بين بين قرُبَت 8 من الألف
 وقلبها ضمة، فكره أن تكون الضمة قبل ما يشبه الألف.
 وإن كان قبلها كسرة قلبت ياء نحو مائة؛ لكرهتهم الكسرة قبل ما يشبه الألف لو
 جعلت بين بين.

1 في الأصل، "ه": قسم، وما أثبتناه من "ق".

2 في "ق": وإن.

3 في "ق": وأن.

4 في الأصل: ساكن، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 في الأصل "ه": أعني الضمة والفتحة والكسرة، وما أثبتناه من "ق".

6 في الأصل: قبلها.

7 في "ه": فإذا، وفي الأصل: إذا، وما أثبتناه من "ه".

8 في الأصل: قريبا، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(695/2)

والهمزة 1 المضمومة إن كان قبلها كسرة نحو: مستهزئون، والهمزة المكسورة إذا كان 2
 قبلها ضمة نحو سئل، ففيها 3 الخلاف؛ فالمشهور أن تجعل بين بين المشهور، وهو أن
 يجعل الهمزة بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها؛ فتكون همزة "مستهزئون" بين الهمزة
 والواو، وهمزة "سئل" بين الهمزة والياء.
 وقيل: يجعل الهمزة بين بين البعيد؛ أعني: بين بين الشاذ، وهو أن يجعل الهمزة بين الهمزة
 وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها، فتكون 4 همزة: مستهزئون بين الهمزة والياء، و 5

همزة: سئل بين الهمزة والواو.

وبعضهم يقلب الهمزة في نحو: مستهزئون ياء محضة، وفي نحو 6 سئل واوا محضة. وأما البواقي بعد إخراج نحو: مؤجل، ومائة، ومستهزئون، وسئل، وهي خمسة أقسام؛ فتخفيف الهمزة فيها بين بين المشهور. قوله: "وجاء منسأة وسال و [نحو] 7 الواجي وصلا...8".

1 في "ه": فالهمزة.

2 في "ه": كانت.

3 في الأصل: ففيهما، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 فتكون ساقطة من "ه".

5 الواو ساقطة من "ه".

6 نحو: ساقطة من "ق".

7 لفظة "نحو" إضافة من "ق"، ومن الشافية.

8 وتكملة عبارة ابن الحاجب: "وأما: يشجع رأسه بالفهر واجي فعلى القياس، خلافاً لسيبويه". "الشافية، ص11".

(696/2)

أي: وجاء 1: منسأة، عن منسأة، وسال، عن قوله تعالى: {سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ} 2، 3، والواجي من الواجي، في حال الوصل، بقلب الهمزة حرف لين 4 من جنس حركة ما قبلها، وهذا ليس بقياس؛ لأن القياس في هذه الصورة 5 حالة الوصل هو جعل الهمزة بين بين المشهور، لا إبدالها ألفا في منسأة، وسال، ولا ياء في الواجي. وقال ابن مالك -رحمة الله عليه 6-: ليس سال 7 في القراءة 8 مخففا من سأل، وإنما هو مثل هاب 9، أي: سال هذا معتل العين، مرادف لسأل -مهموز العين- لأنهم يقولون: سلت تسأل نحو: هبت تهاب، بمعنى: سألت تسأل.

1 لفظة جاء ساقطة من "ه".

2 سورة المعارج: الآية "1". وقرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر، بلا همز بوزن قال وهي لغة قريش، فهو من السؤال أبدلت همزته على غير قياس، وكان القياس بين بين، أو من

السيلان فألفه عن ياء كباع. وقرأها الباقون بالهمز من السؤال فقط، وهي اللغة الفاشية.

"ينظر الإتحاف: 423".

3 في "ه": اكتفى بجزء الآية موضع الظاهرة.

4 في "ه": حرفاً.

5 في "ق": في الهمزة المتحركة، المتحرك ما قبلها.

6 ما بين الشرطتين إضافة من "ه".

7 سورة المعارج: من الآية "11".

8 أي: قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر، وقيل: إنها لغة قريش. "ينظر النشر 2/

390، والإتحاف: 423".

9 ينظر الكافية الشافية: 4 / 2108.

(697/2)

وأما الواحي "120" في قول عبد الرحمن بن حسان:

"25"

وَكُنْتُ أَذْلُ مِنْ وَتَدِ بَقَاعٍ ... يَشْجَعُ رَأْسُهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي¹

فعلى القياس؛ لأن الهمزة سكنت للوقف، فصارت الهمزة ساكنة ما قبلها مكسورة، وقياسها أن تقلب ياء محضة كبيرة، خلافاً لسيبويه، فإنه أنشده فيما جاء من التخفيف الخارج عن القياس²، وهو ضعيف لما ذكرناه³.

1 هذا بيت من الوافر، قاله عبد الرحمن بن حسان بن ثابت يهجو عبد الرحمن بن

الحكم بن أبي العاصي، وقبله:

وَأَمَّا قَوْلُكَ الْخُلَفَاءُ مِنَّا ... فَهُمْ مَنَعُوا وَرِيدَكَ مِنْ وَدَاجِي

ولولا هم لكنت كخوت بحر ... هوى في مظلم الغمرات داجي

ينظر في البيت: الكتاب: 3 / 555، والمقتضب: 1 / 166، والمختضب 1 / 81،

والخصائص: 3 / 152، والمنصف: 1 / 76، والأضداد في اللغة: 209، والمفصل:

350، وشرح ابن يعيش: 9 / 114، والإيضاح في شرح المفصل: 2 / 341، وشرح

شواهد الشافية: 341، واللسان "وجأ": 6 / 4766.

والشاهد في قوله "الواحي"؛ فأصله الواحي، فسكنت الهمزة للوقف وما قبلها مكسور، فقلبت ياء قياساً، خلافاً لسيبويه.

2 ينظر الكتاب: 3/ 555.

3 واعترض ابن الحاجب في شرح المفصل، وقال: "وأصله: واجي، فقلبت الهمزة ياء، وقد أنشده سيبويه أيضاً على مثل ذلك، وهو وهم عندي، فإن هذه الهمزة موقوف عليها، فالوجه أن تسكن لأجل الوقف، وإذا سكنت دبرها حركة ما قبلها، فيجب في التسهيل أن تقلب ياء، فليس لإيرادهم لها فيما خرج عن القياس من إبدال الهمزة حرف لين وجه مستقيم....". "الإيضاح في شرح المفصل 6: 2/ 341".

(698/2)

والفهر: الحجر 1.

والواحي: الداق 2.

قوله: "والتزموا خذْ وكُلْ على غير القياس للكثرة...." 3.

اعلم أن قياس باب خذ وكل أن يقال فيه: أأخذ وأأكل 4، كما يقال: أأشر؛ أألم، من: أجر العظم يأجر 5، وأشر يأشر، إذا بطر 6، وألم يألم، إذا 7 وجع 8.

وأصلهما: أأخذ، وأأكل 9، [لكنه] 10 لما كثر استعمالهما حذفت الهمزة الأصلية تخفيفاً للكثرة دون همزة الوصل؛ لكونها العلامة 11، ثم استغني عن همزة الوصل لتحرك ما بعدها، فحذفت، فقليل: خذ وكل.

1 الصحاح "فهر: 2/ 784".

2 الواحي: اسم فاعل من: وجأ التيس وجئاً ووجاء: إذا دق عروق خصيتيه بين حجرين من غير أن يخرجهما. "ينظر اللسان "وجأ": 6/ 4766".

3 تكملة عبارة ابن الحاجب: "وَقَالُوا: مُرْ، وَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ أُمُرْ، وَأَمَّا وَأَمْر فَأَفْصَحُ مِنْ وَمَر". "الشافية، ص 11".

4 في "ق": أوكّل.

5 أي: برأ على عثم، حكاه الجوهري عن الأصمعي. "ينظر الصحاح "أجر": 2/ 576".

6 ينظر المصدر السابق "أشر": 2/ 579.

7 إذا: ساقطة من "ه".

8 ينظر الصحاح "ألم": 5/ 1863.

9 في "ه": والأكل.

10 لكنه: إضافة من "ق".

11 في الأصل: العلامة، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(699/2)

وقالوا في الأمر من أمر يأمر: مُر، وأمر 1 بحذف الهمزة وبقائها؛ لأنه كثر استعماله، ولم يبلغ في الكثرة مبلغ كل وخذ، فجعل له حكم متوسط وهو جواز الأمرين، إلا أن "مر" أفصح "عند الابتداء به، وأمر 2 أفصح 3" عند الوصل بما قبله؛ لأنه إذا قيل: وأمر لم يكن ثقيلًا؛ لعدم اجتماع الهمزتين؛ لأنه حذفت همزة الوصل، للاستغناء عنها بما تقدم. قوله 4: "وإذا خُففت 5 همزة 6 باب الأحمر ... 7" إلى آخره.

[أي] 8: إذا نقل حركة الهمزة في باب الأحمر إلى لام التعريف وحذفت الهمزة، جاز ألا تحذف همزة الوصل -وهو الأكثر- لكون حركة اللام عارضة، فيقال: الحَمَر، وجاز أن تحذف همزة الوصل لتحريك ما بعدها -وهو اللام- فيقال: الحَمَر.

1 في الأصل: وأمر، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 في الأصل: وأمر، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 قوله: موضعها يباض في "ه".

5 في الأصل: خفف.

6 لفظة "همزة" إضافة من "ق".

7 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وإذا خُففت همزة باب الأحمر، فَبَقَاءُ هَمْزَةِ اللَّامِ أَكْثَرُ، فَيُقَالُ: الحَمَرُ والحَمَرُ، وَعَلَى الْأَكْثَرِ قِيلَ: مِنْ حَمَرٍ، يَفْتَحُ التُّونُ، وَفَلَحَمَرٍ، بِحَذْفِ الْيَاءِ، وَعَلَى الْأَقَلِّ: "عاد لوى"، ولم يقولوا: اسْلُ، ولا: اقْلُ لاتحاد الكلمتين". "الشافعية، ص 11".

8 لفظة "أي" إضافة من "ق"، "ه".

(700/2)

وإنما اعتد بحركة اللام على هذه اللغة، ولم يعتد بها في نحو: {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ} 1؛ لأن اللام 2 في لَحْمٍ صار مع المعرف كالجذر لفظاً؛ لكونه حرفاً واحداً متصلاً به، ومعنى لصيرورته مع ما بعده لمعنى غير مدلول عليه 3 ما بعده؛ لأنهما صاراً لواحد معين بعد أن كان ما بعده بدونه لواحد لا بعينه، فلما كانت كالجذر أشبهت بحركة سل. والأظهر أن باب الاستغفار والاقتدار كباب الأحمر في جواز: الاستغفار، والاقتدار 4. وعلى الأكثر إذا دخل من أو في على الحمر، قيل 5: مِنْ حَمَرٍ يَفْتَحِ النُّونَ، وَفَلَحَمَرٍ يَحْذِفِ الْيَاءَ لالتقاء الساكنين؛ لأن اللام في حكم الساكن. وعلى الأقل: من لَحْمٍ بسكون النون، وفي لَحْمٍ بإتيان الياء. وعلى الأقل جاءت 6 قراءة أبي عمرو ونافع 7 "عَادَ لُولى" 8 لأن أصله: {عَادًا الْأُولَى} 9، فلما نقلت حركة الهمزة إلى اللام كانت

1 سورة البينة: من الآية 1.

2 في "ه": اللين.

3 عليه: ساقط من "ق".

4 في "ه": وعلى القتدار.

5 في "ه": يقال.

6 في "ه": جاء.

7 ووافقهما أبو جعفر ويعقوب. ينظر النشر: 1 / 404، والإتحاف: 60، وينظر

كذلك: التكملة للفارسي: 45، والكشاف: 4 / 42.

8 سورة النجم: من الآية "50".

9 كما عليه قراءة الباقيين.

(701/2)

اللام في حكم المتحرك على هذه اللغة، فيبقى التنوين ساكناً على حاله ولم يحرك لالتقاء الساكنين [لعدم التقاء الساكنين 1، حينئذ فتدغم النون في اللام على ما هو القياس. وأما على اللغة الكثيرة، فكانت 2 اللام في حكم الساكن، فيلتقي ساكنان: التنوين ولام التعريف، فيجب كسر التنوين لالتقاء الساكنين] 3.

قوله4: "وَلَمْ يَقُولُوا: اسَلْ، وَلَا أَقُلْ لِاتِّحَادِ الْكَلِمَةِ".

هذا جواب عن سؤال مقدر، وتقدير السؤال: أن سل أصله: اسأل، فنقلت حركة
الهمزة إلى السين وحذفت الهمزة، وأصل قل: أقول؛ فنقلت حركة الواو إلى القاف،
فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فحذفت همزة الوصل في: اسَلْ وأقُلْ، اعتدادًا بالحركة
العارضة، ولم تحذف الهمزة في: الحَمَر؛ لعدم الاعتداد بالحركة العارضة على اللام.
والفرق "121" مشكل لكون كل واحدة من الحركتين عارضة.
والجواب عنه بالفرق: أما أولًا: فالاتحاد كلمة [الحرف المنقول عنه] 5 والحرف المنقول
إليه في: اسل واقل، بخلاف الحمر؛ فإن الحرف المنقول إليه [لام التعريف6] وهو غير
كلمة الحرف المنقول

1 لعدم التقاء الساكنين: ساقط من "ه".

2 في الأصل: فكان، وفي "ه": وكانت، وما أثبتناه من "ق".

3 ما بين المعقوفتين تكرر في "ق".

4 قوله: موضعها بياض في "ه".

5 ما بين المعقوفتين تكرر في "ق".

6 في الأصل: وهو لام التعريف.

(702/2)

عنه، فالحركة في مثل اسل واقل كاللازمة.

وأما ثانيًا1: فلأن نقل حركة ما بعد لام التعريف إلى لام التعريف غير غالب، ونقل
الحركة في مثل اسأل واقل إلى ما قبلها غالب بل واجب، فيصير مثل2 حركة السين
والقاف في اسَلْ وأقُلْ كاللازمة.

اعلم3 أن الأخفش حكى عن بعض العرب اسَلْ في سَلْ؛ لعدم الاعتداد بحركة السين
لعروضها4.

ولقائل أن يقول: ما ذكرتموه منقوض بالأمر من جَأْر ورؤْف؛ فإنك تقول: اجْأَرْ وارْؤُفْ،
فإذا نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة، جاز إبقاء همزة الوصل وجاز
حذفها، نحو: اجرْ وارْؤفْ، وجَرْ ورؤْف؛ لأنهما مثل سَلْ.

ويمكن أن يجاب عنه بأن علة وجوب حذف همزة الوصل في سل ما ذكرناه ثمة مع كثرة

الاستعمال، وكثرة الاستعمال منتفية 5 في أمر: جار ورؤف.

1 في "ه": ثانيها.

2 لفظة "مثل" ساقطة من "ه".

3 في "ه": وأعلم.

4 حكاية المبرد عن الأخفش، ثم قال معترضاً: "وهذا غلط شديد؛ لأن السين متصرفة كسائر الحروف، وألف الوصل لا أصل لها، فمتى وجد السيل إلى إسقاطها سقطت، واللام مبنية على السكون لا موضع لها غيره. فأمرهما مختلف؛ ولذلك لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفة لسائر اللغات". "المقتضب: 1/ 254".

5 لفظة "منتفية" ساقطة من "ه".

(703/2)

[تخفيف الهمزتين المجتمعين]:

قوله: "والهمزتان في كلمة [إن سكنت الثانية ... 1 إلى آخره] 2.

أي: إذا اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة، فإن كانت الهمزة الثانية ساكنة وجب قلب الهمزة الثانية حرفاً من جنس حركة 3 ما قبلها كآدم، ايت، أوئمن، في: أأدم، وائت، وأئئمن؛ طلباً للتخفيف.

قوله: "وليس آجر منه" 4.

أي: [و] 5 ليس آجر مما اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنة، فقلبت الثانية ألفاً؛ لأن آجرَ فاعل، لا أفعل كما توهمه بعضهم؛ فإنه توهم أن آجرَ أصله: أأجر، فقلبت الثانية ألفاً 6.

1 تكملة عبارة ابن الحاجب: وجب قلبها كآدم وايت وأوئمن، وَلَيْسَ آجَرَ مِنْهُ لِأَنَّهُ

فَاعِلٌ، لَا أَفْعَلٌ؛ لِثُبُوتِ يُوَاجِرُ. وَمِمَّا قُلْنَاهُ فِيهِ:

دَلَّلْتُ ثَلَاثًا عَلَى أَنَّ يُوَجَرُ ... لَا يَسْتَقِيمُ مُضَارِعَ آجَرَ

فِعَالَةٌ جَاءَ وَالْإِفْعَالُ عَز ... وصحة آجر تمنع أجر

"الشافعية، ص 11".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 لفظة "حركة" مطموسة في "ه".

4 منه: ساقطة من "ه".

5 و: إضافة من "ق"، و"ليس" مطموسة في "ه".

6 قال الزمخشري في مادة "أجر": "أجرك الله على ما فعلت، وأنت مأجور عليه، وآجرني فلان داره فاستأجرتها، وهو مُؤَجَّر، ولا تقل: مُؤَاجِر، فإنه خطأ وقبيح، وليس آجر الأجير مؤاجرة، كقولك: شاهره وعامومه، وكما يقال: عامله وعاقده. وتقول: طلب الأجرة، فأعطاه الأجرة". "أساس البلاغة: 12".

(704/2)

وإنما قلنا: إنه فاعل لا أفعال؛ لأن مضارعه يجيء على وزن يؤاجر، كأخذ يؤاخذ، فكما أن الألف في آخذ ليست مقلوبة عن همزة بل هي ألف فاعل، كذلك ألف آجر. قوله: "ومما قلته [فيه] 1".

أي: ومما قلته 2 في أن آجر فاعل لا أفعال، هذان البيتان وهما:
"26"

دلت ثلاثا على أن يوجر ... لا يَسْتَقِيمُ مُضَارِعُ آجِرٍ
فِعَالَةٌ جَاءَ وَالْإِفْعَالُ عَز ... وصحة آجر تمنع أجر 3
أي: دلت ثلاثا على أن آجر فاعل لا أفعال، فعبر عنه بلازمة لأن كون آجر فاعل، يستلزم ألا يكون يوجر مضارع آجر؛ لأن يوجر لا يكون إلا مضارع أفعال. استدل على أن آجر فاعل، ليس أفعال، بدلائل ثلاثة:
أحدها: أن مصدر آجر جاء على إجارة، وفعالة يكون مصدر فاعل لا أفعال نحو: كاتبه كتابة وكتابا، وكتابة للفرد، وكتابا للجنس. فأجر فاعل لا أفعال؛ لأن صحة كون آجر فاعل يمنع كونه أفعال؛ لأن الأصل [عدم اشتراك اللفظ بين الوزنين] 4.

1 فيه: إضافة من "ق".

2 في "ق": قلت.

3 البيتان لابن الحاجب في الشافية ص11، وفي شرح الرضي: 3 / 52.

4 في "ق": عدم الزيادة.

(705/2)

والثاني: أن آجر لو كان أفعل لكان مصدره إيجارا؛ لأن مجيء مصدر أفعل على إفعال قياس مطرد، لكنه لا يجيء مصدر آجر على إيجار.

والثالث: أنه جاء آجر يؤاجر، وهو فاعل يفاعل. وإذا صح مجيء آجر على وزن فاعل منع مجيئه على وزن أفعل؛ لأن "فاعل" لا بد له من أصل ثلاثي لا رباعي، نحو: كاتب من كتب، وقاتل من قتل، وهو قياس مطرد.

وإذا كان كذلك وجب أن يكون أصل آجر من "أجر" أي: فعل، لا "آجر" أي: أفعل. ولقائل أن يقول: في الكل نظر، أما في الأول؛ فلأنه يدل "122" على أن آجر الذي مصدره إجارة فاعل، ولا يلزم منه ألا يكون آجر أفعل البتة؛ لجواز أن يكون مشتركا بين فاعل وأفعل، ومصدر الأول فعالة، ومصدر الثاني إفعال. وقد يخالف الأصل للدليل، وهو مجيء المضارع على يؤجر، والمصدر على إيجار.

وأما في الثاني: فلأننا لا نسلم أنه لا يجيء مصدره على إيجار، فإن صاحب كتاب المحكم¹ حكى: آجرت المرأة البغي نفسها إيجارا².

1 هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، المرسي، الضرير، المعروف بابن سيده، عالم بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بعلومها. توفي لأربع بقين من ربيع الآخر "458هـ". من تصانيفه: المحكم والمحيط الأعظم في لغة العرب، شرح الحماسة لأي تمام، الوافي في علم القوافي، شرح إصلاح المنطق. ينظر في ترجمته: معجم الأدباء: 12/ 231-235، وفيات الأعيان: 11/ 431، وإنباه الرواة: 2/ 223، وبغية الوعاة: 327، والشذرات: 3/ 305، 306.

2 ينظر المحكم، مادة "أجر".

(706/2)

وأما قوله 1: "والإفعال عَرَّ" فإن أراد به أنه لم يوجد فممنوع، وإن أراد به أنه قليل فمسلم ولا يحصل به مطلوبه.

وأما في الثالث: فلأننا لا نسلم أنه لا بد لفاعل من ثلاثي، وأنه قياس مطرد.

والحق أن آجر 2 مشترك بين فاعل وبين أفعل.

حكى ابن القطاع في كتاب الأفعال من كتاب الأبنية أنه يقال: آجره الله أجرا، وآجره

يؤجره، وأجرت المملوك والأجير، وآجرته أؤجره: أعطيته أجره.
وهو ظاهر في أن آجر بالمعنى المذكور أفعّل لا فاعل؛ لأن يؤجر لا يكون مضارعاً لغير
أفعّل. وأما آجرت الدار والدابة ونحوهما ففيه لغتان، إحداهما: أنه فاعل، [والمضارع
منه] 3 يؤاجر، والأخرى 4: أفعّل، والمضارع منه يؤجر.
والذي يدل عليه قول صاحب المحكم: وآجرت المرأة البغي نفسها مؤجرة وإيجاراً؛ أي:
أباحتها بأجرة. فهذا من قبيل: آجرت الدار، مع أنه جاء له مصدران، فالمؤجرة مصدر
فاعل، والإيجار مصدر أفعّل.

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 أن آجر: ساقط من "ه".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 والأخرى: ساقط من "ه".

(707/2)

قوله: "وإن تحركت [وسكن ما قبلها.... 1 إلى آخره] 2.
أي: وإن اجتمعت همزتان في كلمة وتحركت الهمزة الثانية وسكن 3 ما قبلها، فإن كانت
الهمزة عينا ثبتت كـ "سَّال" وـ "جَّار"؛ "لأن" 4 الأولى "لا" 5 تكون مدغمة في الثانية
حينئذ، والإدغام لا يمكن معه التسهيل، ولأنه 6 لو سُهلّت لم يعلم أنه فعال أو فَعَال.
وإن كانت الهمزة لاما قلبت ياء كـ "قَرَأِي" نحو: قِمَطْرُ؛ من: قرأ، فإن نحو هذا تتحصن
الهمزة الثانية منه بالإدغام، ولا يجوز أن يقال: قرأ، كما يقال: سَّال.
وإن تحركت الهمزة الثانية وتحرك ما قبلها -أي: الهمزة الأولى- وجب قلب الهمزة الثانية
ياء إن انكسر ما قبلها، نحو: جاءٍ وشاءٍ، وانكسرت الهمزة الثانية نحو: أَيْمَة. وإن لم
ينكسر ما قبلها ولم تنكسر هي -أي: الهمزة الثانية- انقلبت الهمزة الثانية واوا.
وأشار إليه بقوله: "وواوا في غيره" أي: انقلبت 7 الهمزة

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وإن تحركت وسكن ما قبلها كسَّالٍ تثبت، وإن تحركت
وتحرك ما قبلها قالوا: وجب قلب الثانية ياءً إن انكسر ما قبلها أو انكسرت، وواوا في
غيره نحو: جاءٍ وأيمَة وأويدم". "الشافية، ص 11".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 في "ه": وسكون.

4 في الأصل: كان، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 في الأصل: أن، ولا: ساقطة من "ق".

6 في "ه": ولأن.

7 في "ق": انقلب.

(708/2)

الثانية واوًا في غير الهمزة المكسور ما قبلها نحو أُؤَيِّدُ في تصغير: آدم، ونحو: أوادم في جمع آدم.

اعلم أن أصل جاء: جائئ عند 1 غير الخليل، فكره اجتماع الهمزتين، فقلبت الهمزة الثانية ياء فصار: جائئ، ثم أعل إعلال قاضٍ. وإنما قلنا: عند غير الخليل؛ لأن أصله عند الخليل: جايء، بالقلب 2 كما مر، فلم يكن من هذا الباب.

وأصل أَيْمَّة: أَيْمَّة؛ لأنه جمع إمام، وأصل أَيْمَّة: أَيْمَّة؛ نقلت حركة الميم إلى الهمزة عند قصد [إدغام الميم الأولى في الميم الثانية 3] فصار أَيْمَّة، فكره اجتماع همزتين 4، فقلبت الهمزة الثانية ياء؛ لمناسبة الياء الكسرة.

وإذا 5 صغرت آدم قلت: أُؤَيِّدُ، أصله: أُؤَيِّدُ؛ فكره اجتماع الهمزتين 6، فقلبت الهمزة الثانية واوًا؛ [لمناسبة الواو الضمة التي قبلها].

وإذا جمعت آدم جمع التكسير [7 قلت: أَوَادِم، أصله: أَوَادِم، على وزن أفاعل، فكره اجتماع همزتين "123"، فقلبت الهمزة الثانية واوًا، كما قلبت الواو همزة في كثير من المواضع.

1 لفظة "غير": ساقطة من "ه".

2 حكاه سيبويه في الكتاب: 3 / 549، واختاره سيبويه "السابق: 3 / 552".

3 في "ق": الإدغام، موضع ما بين المعقوفتين.

4 في "ه": الهمزتين.

5 في الأصل: فإذا، وما أثبتناه من "ق".

6 في "ق"، "هـ": همزتين.

7 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

(709/2)

قوله: "ومنه خطايا1.....2" إلى آخره3.

أي: والخطايا في التقدير الأصلي، مما اجتمع فيه همزتان ثانيتهما متحركة وأولاهما مكسورة، فقلبت الثانية ياء خلافا للخليل؛ لأن أصله عند سيبويه خطائي4 فقلبت5 الياء همزة، فصار: خطائي باجتماع همزتين6: الأولى هي التي بدل من الياء، والثانية الهمزة التي هي7 لام الكلمة، ثم أبدلت الثانية ياء فصار: خطائي، ثم عمل به ما عمل بمطايا، كما يجيء، حتى صار: خطايا.

وإنما قيد التقدير بالأصلي؛ لأن "خطائي" - بالهمزة ثم بالياء بعدها - تقديره أيضا، لكن ليس تقديره الأصلي [بل خطائي بالهمزتين تقديره الأصلي] 8. وبالحقيقة هذا أيضا ليس تقديره الأصلي بل خطائي - بالياء ثم بالهمزة - تقديره الأصلي، إلا أن "خطائي" بالهمزتين أصلي9 بالنسبة إلى خطائي بالهمزة، ثم بالياء بعدها.

1 في الأصل، "ق": الخطايا، وما أثبتناه من "هـ" والشافعية.

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَمِنْهُ خَطَايَا فِي التَّقْدِيرِ الْأَصْلِيِّ، خِلَافًا لِلْخَلِيلِ".
"الشافعية، ص11".

3 إلى آخره: ساقطة من "هـ".

4 ينظر الكتاب: 3 / 553.

5 في "ق": قلبت.

6 في "هـ": الهمزتين.

7 في "ق"، "هـ": "تلي" موضع "هي".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

9 في "هـ": أصل.

(710/2)

وأما أصل خطايا عند الخليل فخطائي، ثم قلبت اللام إلى موضع العين؛ لنلا تجتمع همزتان، فصار: خطائي، ثم حذفت الضمة عن 1 الياء، وقلبت همزة ياء مفتوحة والياء ألفا، فصار: خطايا.

وكلا المذهبين حسن، إلا أن مذهب سيبويه أقيس وأصح؛ لما سمع عن العرب الموثوق بعربيتهم "اللهم اغفر لي خطائي" بتحقيق الهمزتين 2، فلو كانت خطايا مقلوبة كما زعم الخليل، لقليل: خطائي، بهمزة واحدة لا غير.

قوله: "وَقَدْ 3 صَحَّ التَّسْهِيلُ وَالتَّحْقِيقُ 4 فِي نَحْوِ أَيْمَةٍ".

أي: قد صح تسهيل الهمزة وتحقيقها في أئمة.

اعلم أن النحاة قالوا: إن قلب الهمزة ياء في نحو: أئمة ملتزم 5، فقال المصنف: هذا القول منهم غير صحيح؛ لأنه ثبت في القراءات السبع تسهيل هذه الهمزة -أي: جعلها بين بين- وتحقيقها 6،

1 في "ه": من.

2 في المفصل، ص 351: "وقد سمع أبو زيد من يقول: اللهم اغفر لي خطائي، همزها أبو السمع ورداد ابن عمه، وهو شاذ" 1. هـ.

3 لفظة "قد" ساقطة من الأصل، ومن "ه".

4 والتحقيق: ساقط من "ق".

5 ينظر المفصل، ص 351، والنشر: 1/ 374.

6 قال الزمخشري في الكشاف "2/ 251" عند تفسيره الآية "12" من سورة التوبة:

"فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين؛ أي: بين مخرج الهمزة والياء. وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاجن محرف" 1. هـ. وقال ابن الجزري ردا على كلام الزمخشري السابق: "وهذه مبالغة منه، والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة، أعني: التحقيق، وبين بين، والياء المحضة عن العرب، ولكل وجه في العربية سائغ قبله، والله تعالى أعلم". "النشر: 1/ 375".

والقراءات السبع متواترة، وإن قلنا: إنها ليست بمتواترة فلا أقل 1 من أن تكون أخبار
 آحاد، عدول في قبول اللغة عنهم.
 وأجيب عنه بأن مراد النحاة بأن قلب هذه الهمزة ياء 2 ملتزم أنه قياس، وما خالفه شاذ
 يحفظ ولا يقاس عليه، وهو لا يخالف مجيء خلافه في القراءات السبع؛ لجواز أن يكون
 شاذًا مخالفًا للقياس.
 قوله 3: "والتزم في باب أكرم حذف الثانية، وحملت عليه أخواته".
 أي: و 4 التزم حذف الهمزة الثانية من باب مضارع أفعل 5 إذا كان للمتكلم، نحو:
 أكرم؛ كراهة اجتماع الهمزتين فيما كثر بابه.
 وإنما حذفت الثانية لا الأولى؛ لأن الأولى للعلامة؛ ولأن ضمة الأولى تدل على
 الحذف؛ ولأن الاستتقال إنما جاء من الثانية، ثم حذفت الهمزة الثانية في أخواته، وهي:
 تكرم وتكرم ويكرم وإن لم يجتمع همزتان؛ حملاً على أكرم؛ اطراداً للباب.
 قوله: "وقد التزموا قلبها 6 مفردة [ياء مفتوحة في باب مطايا] 7".

1 في "ه": فلا أقبل.

2 لفظة "ياء" ساقطة من "ه".

3 قوله: بياض في "ه".

4 و: ساقطة من "ق".

5 في "ه": أكرم.

6 في الأصل: قبلها، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(712/2)

أي: وقد التزموا قلب الهمزة مفردة عن همزة أخرى ياء مفتوحة في باب 1 مطايا 2 وركايا
 وشوايا وحوايا، جمع: مطية وركية - وهي البئر 3 - وشوية - وهم 4 بقية قوم هلكوا 5 -
 وحوية، وهي كساء محشو حول سنام البعير 6.
 وهو: كل جمع على مثال مساجد وقعت بعد ألفه 7 همزة بعدها ياء.
 اعلم أن مطايا جمع مطية، وأصله: مطائي 8 بإبدال الياء التي بعد ألف الجمع همزة؛
 لكونه مدة مزيعة في الواحد 9، كما في الصحيح، نحو: رسائل وصحائف جمع "124":

رسالة وصحيفة، ثم استثقلت الكسرة على الهمزة لكونها حرف علة قبل حرف علة في آخر صيغة منتهى الجموع، فقلبت تلك الكسرة فتحة، فتحركت الياء

1 لفظة "باب" ساقطة من "ه".

2 في "ق": مطايي، تحريف.

3 الصحاح "ركا": 2397 / 6.

4 في "ق"، "ه": وهي.

5 الصحاح "شوى": 2397 / 6.

6 المصدر السابق "حوى": 2321 / 6.

7 في "ق"، "ه": ألف.

8 في "ق"، "ه": مطائي.

9 في الأصل: الواحدة، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(713/2)

وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفا، فصار مطاء¹، فاستثقلت الهمزة المفتوحة بين ألفين،

فقلبت ياء فصار: مطايا².

و³ من هذا الباب: خطايا، على القولين، أي: على⁴ قول سيبويه وعلى⁵ قول الخليل،

كما مر.

قوله⁶: وفي كلمتين يجوز [تحقيقهما.... 7 إلى آخره] ⁸.

هذا قسيم لقوله: "والهمزتان في كلمة".

يعني: إذا⁹ اجتمعت همزتان في كلمتين، كقوله تعالى: {فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا} ¹⁰ يجوز

تخفيفهما¹¹؛ وذلك بأن تخفف كل واحدة منهما على ما يقتضيه قياس تخفيف كل

واحدة منهما لو انفردت، من الإبدال والحذف وبين وبين، كما مر، أو بأن تخفف

1 في "ه": مطاء.

2 في "ه": مطايا.

3 و: ساقطة من "ه".

4 لفظة "على" ساقطة من "ه".

5 لفظة "على" ساقطة من "ه".

6 قوله: ساقطة من "ق".

7 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وفي كلمتين يجوز تحقيقهما، وتخفيفهما وَتَخْفِيفُ إِحْدَاهُمَا عَلَى قِيَّاسِهَا، وَجَاءَ فِي نَحْو: يشاء إلى الواو أيضا في الثانية" "الشافعية، ص11".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

9 في "ه": إن.

10 سورة محمد، من الآية "18".

11 وهي لغة أهل الحجاز "ينظر الكتاب: 3 / 550".

(714/2)

الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت، ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه تخفيفها للاجتماع في كلمة، كما مر ويجوز تخفيف إحداهما، وذلك بأنهما إن كانتا غير متفقتين في حركتهما خففت أيهما شئت على ما يقتضيه قياس التخفيف¹.

والخليل يختار تخفيف الثانية².

[كل ذلك على القياس المتقدم في تخفيف الهمزة] 3.

ومنهم من يُقحم بينهما ألفا. قال ذو الرمة⁴:

"27"

..... آأنتِ أم أمُّ سالم⁵

1 فمن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو، تقول: "فقد جاء أشراطها"، وحكى سيبويه عن بعض العرب: "فقد جاء أشراطها"، بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية "ينظر الكتاب: 3 / 549".

2 ينظر المصدر السابق.

3 ينظر المصدر السابق.

4 هو غيلان بن عقبة، من بني صعب بن مالك بن عدي بن عبد مناة، ويكنى أبا الحارث، وسمي ذا الرمة بقوله:

لم يبق فيها أبد الأبيد ... غير ثلاث ما ثلاث سود

وغير مرضوخ القفا موتود ... أشعث باقي رمة التقليد

5 هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، لذي الرمة "في ديوانه: 622" والبيت بتمامه:
أيا ظبية الوعساء بين جلال
وبين النقا آنت أم أم سالم
ينظر في البيت: الكتاب: 3/ 551، والمقتضب: 1/ 163، والخصائص: 2/ 458،
وأما ابن الشجري: 1/ 320، والإنصاف 482، والمفصل: 352، وشرح ابن
يعيش: 1/ 94، 9/ 199، وشرح الشافعية للرضي: 3/ 64 "136"، والهمع: 1/ 172،
وشرح شواهد الشافعية: 347-348 "168".
والشاهد في قوله "آنت"، حيث فصل بين الهمزتين بألف زائدة؛ كراهية لاجتماعهما.

(715/2)

وأجاب عنه بعضهم بأنه يجعل الهمزة الأولى بين بين 1 إذا أُلقيت عليها حركة الهمزة
الثانية، ويجعل 2 الهمزة الثانية بين بين إذا قلبت الأولى "ألفا" 3. وفيه نظر؛ لأنه لم
يمكن 4 جعل الهمزتين بين بين معا والمقدر خلافه.
قوله: وَجَاءَ فِي نَحْوِ: {يَشَاءُ إِلَى} [الْوَاوُ أَيْضاً فِي الثَّانِيَةِ] 5.
"أي" 6: وجاء في نحو: {يَشَاءُ إِلَى} 7 مع تحقيق الهمزتين وتخفيف الهمزتين [وتخفيف
إحداهما فقط] 8 الواو أيضا في الهمزة الثانية، أي: قلب 9 الهمزة الثانية واوا 10 وهو
مذهب كثير من القراء 11، وهو يشابه مذهب من يقول في سئل "سؤل"؛ لأنه يقلبها
حرفا من جنس حركة ما قبلها.

1 في "ه": الهمزتين بين بين.

2 في الأصل، "ق": وتجعل.

3 ألفا: إضافة من "ق"، "ه".

4 في "ق"، "ه": يكن.

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

6 لفظة "أي" ساقطة من "ه".

7 في قوله تعالى: {قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}
[البقرة: 142].

8 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق".

9 في الأصل: وقلب.

10 ينظر شرح الشافية، للرضي: 65 / 3.

11 وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو ورويس، وهذا مذهب أكثر المتقدمين "ينظر الإتحاف: 149".

(716/2)

قال بعضهم: إنما يثبت ذلك في مثل: آنت، وأما في نحو: جاء أحدكم فلا. ثم 1 منهم من يحقق بعد إقحام الألف بينهما، ومنهم من يخفف 2. وفي: اقرأ آية، ثلاثة أوجه: أن تقلب الأولى ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها، فينطق بألف بعده 3 همزة محققة 4، وأن تحذف الثانية بعد أن تلقى حركتها "على الأولى كمسألة 5" 6، وأن يجعلها معاً بين بين، وهي حجازية 7. اعلم أن في جعل الهمزتين بين بين معاً نظراً 8؛ لأن شرط جعل "الهمزة الأولى 9 بين بين" أن تكون متحركة، وهمزة اقرأ ساكنة.

1 في "ه": "و" بدل "ثم".

2 ينظر الكتاب: 551 / 3، والمفصل: 352.

3 في "ه": بعدها.

4 فيقال على هذه اللغة: اقرأ آية، بتخفيف الهمزة الأولى؛ لأن الهمزة الساكنة إذا خففت أبدل مكانها الحرف الذي منه حركة ما قبلها. "ينظر الكتاب: 550 / 3".

5 في "ه": على الأولى نحو مسألة.

6 فيقال على هذه اللغة: اقرأ آية؛ لأنك خففت همزة متحركة قبلها حرف ساكن، فحذفتها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها. "ينظر المصدر السابق".

7 قال سيبويه: "وأما أهل الحجاز فيقولون: اقرأ آية؛ لأن أهل الحجاز يخففونها جميعاً، يجعلون همزة اقرأ ألفاً ساكنة ويخففون همزة آية. ألا ترى أن لو لم تكن إلا همزة واحدة خففوها، فكأنه قال: اقرأ، ثم جاء بآية ونحوها" "المصدر السابق".

8 في "ه": نظر.

9 الأولى: إضافة من "ق".

(717/2)

قوله: "وجاء في المتفقتين 1.... 2 إلى آخره 3.
"أي" 4: وجاء في الهمزتين المجتمعتين في كلمتين 5، المتفقتين في الفتح أو الضم أو الكسر
حذف 6 إحدى الهمزتين.
مثال المتفقتين 7 في الفتح: {جَاءَ أَحَدُهُمْ} 8.
ومثال المتفقتين في الضم: {أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ} 9.
ومثال المتفقتين في الكسر 10: في البغاء إلى 11.
وإنما قال: "حذف إحداهما" من غير تعيين أنها الأولى أو الثانية؛ لأن منهم من يقول:
المحذوفة هي الأولى، بناء على أن الأولى وقعت آخر الكلمة محل التغيير. ومنهم من
يقول: المحذوفة هي الثانية بناء على أن الاستثقال إنما جاء عندها.

-
- 1 في الأصل، "ه": المتفقين، وما أثبتناه من "ق".
 - 2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وجاء في المتفقتين حذف إحداهما وقلب الثانية
كالساكنة". "الشافعية، ص 11".
 - 3 إلى آخره: ساقط من "ه".
 - 4 لفظة "أي": ساقطة من "ه".
 - 5 في "ق": الكلمتين.
 - 6 في "ه": حذفت.
 - 7 في "ه": المتفقتين.
 - 8 في قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ} [المؤمنون: 99] .
 - 9 وذلك في سورة الأحقاف، من الآية "32".
 - 10 في "ه": الكسرة.
 - 11 في الأصل، "ه": في البغضاء إلى.

(718/2)

وجاء في المتفقتين 1 أيضا قلب الثانية حرفا من جنس حركة ما قبلها، كما جاء في الهمزة
الثانية 2 قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها، فقلبت 3 الثانية في: {جَاءَ أَحَدُهُمْ} ألفا،
وفي {أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ} واوا، وفي "في البغاء 4 إلى" ياء. وهذه القراءة رواية البصريين عن

- 1 في "ه": المتفتتين.
- 2 في الأصل، "ق": الساكنة.
- 3 في "ق": فتقلب.
- 4 في "ق"، "ه": البغضاء.
- 5 ينظر النشر: 1/ 378، والإتحاف: 324، 392، وورش هو: أبو سعيد، عثمان بن سعيد القرشي، شيخ القراء المحققين، انتهت إليه رئاسة الإقراء.

(719/2)

الإعلال:

قوله: "الإعلال: تغيير حروف 1 العلة...." 2 إلى آخره 3.
اعلم أن **الإعلال** تغيير 4 حروف 5 العلة للتخفيف، ويجمع [الإعلال القلب] 6
والحذف والإسكان، أي: لا يخلو الإعلال من أحدها.
وحروف الإعلال: الألف والواو والياء؛ لأنها 7 حروف العلة.
ثم قال "125": [الألف] 8 لا تكون 9 أصلا في الاسم المتمكن والفعل؛ لأنهم لما لم
يضعوا الألف للإلحاق بالأصل، فلأن "10" يضعوها أصلا كان أولى.

1 في "ه": حرف.

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "الإِعْلَالُ: تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ، وَجَمْعُهُ الْقَلْبُ
والحذف والإسكان، وحروفه الألف والياء ولا يكون الألف أصلا في اسم متمكن ولا في
فِعْلٍ، وَلَكِنْ عَنْ وَاوٍ أَوْ ياء، وقد اتفقتا فاءين كوعد وَيُسْر، وَعَيْنَيْنِ كَقَوْلٍ وَبَيْع، وَلَأَمَيْنِ
كَغَزْوٍ وَرَمِي، وعينا ولأما كقوة وحية، وتقدمت كل واحدة منهما على الأخرى فاء وعينا
كيوم وويل، واختلفا في أن الواو تقدمت عينا على الياء لا، بخلاف العكس، وواو
حيوان بدل من ياء" الشافية، ص 11.

3 إلى آخره: ساقط من "ه".

4 في "ه": تغيير.

5 في "ق"، "ه": حرف.

6 ما بين المعقوفتين مطموس في "ه".

7 في "ق": ألفها.

8 الألف: إضافة من "ق".

9 لا تكون: مطموسة في "ه".

10 لم: إضافة من "ه".

(720/2)

وإنما قال: "في متمكن"; لأنهم وضعوها أصلا في غير 1 متمكن نحو: ما، وإذا، ومتى.
وإنما لم يضعوها في الفعل أصلا 2؛ لأن أصل الفعل هو الثلاثي وحروفه 3 كلها متحركة
في الماضي؛ وحينئذ لا يمكن جعل الألف أصلا في الفعل الثلاثي؛ لامتناع قبول الألف
الحركة.

وأما الألف في نحو ضارب وأحمر 4، فليست بأصل 5؛ للعلم بزيادتها بأصله.
وإن لم يعلم وجوه 6 زيادتها -إن أمكن- حمل على كونها زائدة؛ لأن الحمل على الغلب
أظهر.

وإذا كان كذلك، فإن لم تكن زائدة فلا بد من أن تكون 7 منقلبة عن واو أو ياء.
ثم إن الواو والياء قد اتفقتا فاءين، أي: وقعت كل واحدة منهما فاء، كوعد ويسر، وإن
اتفقتا "عينين كقول" 8 وبيع، واتفقتا لامين نحو غزو ورمى.

1 لفظة "غير" ساقطة من "ه".

2 لفظة "أصلا" ساقطة من "ق".

3 في الأصل، "ه": حروفها، وما أثبتناه من "ق".

4 في "ق": واحمار.

5 في "ه": أصل.

6 في الأصل، "ه": وجود، وما أثبتناه من "ق".

7 في "ق": يكون.

8 في "ه": عين قول.

(721/2)

وقد تقدمت كل واحدة منهما على الأخرى، أي: وقد تقدمت الواو على الياء فاء
وعينا نحو: ويل وويح - فإنه دعاء على المسخوط 1- وقد تقدمت الياء على الواو 2
قليلا، نحو: يوم وتصاريفه 3، ويوح، علم للشمس 4.
قوله 5: "واختلفنا".
أي: واختلفت الواو والياء في أَنَّ الْوَاوَ تَقَدَّمَتْ عَيْنًا عَلَى الْيَاءِ لَمَا نَحْو: طويت ولويت،
بخلاف العكس، أي: لم 6 تتقدم الياء عينا على الواو لاما.
قوله: "وواو حيوان بدل عن ياء" 7.
هذا جواب عن سؤال مقدر، وتقدير 8 السؤال: إن الياء تقدمت في الحيوان عينا على
الواو لاما، وإنكم قلتم: لا يوجد ذلك؟
وتقرير 9 الجواب أنه ليس كذلك؛ لأن الواو في الحيوان مقلوبة عن الياء عند المحققين؛
لأن أصله: حَيَّان.

-
- 1 وقيل: ويح: كلمة رحمة، وويل كلمة عذاب. وحكي عن اليزيدي أنهما بمعنى. "ينظر
الصحاح "ويح": 1/ 1417".
 - 2 في "ه": على الياء.
 - 3 وتصاريفه: ساقط من "ه".
 - 4 ينظر القاموس المحيط "يوح": 1/ 256.
 - 5 قوله: موضعها بياض في "ه".
 - 6 في "ه": ولم.
 - 7 في "ه": عن الياء.
 - 8 في "ق"، "ه": وتقدير.
 - 9 في الأصل: وتقدير، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(722/2)

وإنما قلنا ذلك؛ لأنه مثله غير واقع 1 في الأصل، فلما احتمل هذه الواو القلب عن
الياء اغتفر ارتكابه. وكان القياس "الأصلي 2" أن يقال في حيوان: حايان؛ لتحرك الياء
وانفتاح ما قبلها، لكن تركوا هذا القياس لأصل، وهو أن معنى الاسم إذا دل على
تحول 3 واضطراب حركوا العين في الصحيح، نحو: الحَفَقَان؛ ليكون موافقا لمدلوله في

التحرك. وصححوا حرف العلة في المعتل العين، نحو: الجَوْلَان والسَّيْلَان، إجراء له مجرى الصحيح ولا يرد المَوْتَان؛ حملهم إياه على نقيضه في الصحة وهو الحيوان. ولما وجب لهذا الأمر بقاء ياء الحيوان "للمعتل" 4 متحركة، قلبوا الياء الثانية واوا لكرهتهم اجتماع الياءين 5. وإنما كانت الثانية أولى بالتغيير؛ لأنها لام، واللام أولى بالتغيير. وإنما لم يدغموا إحدى الياءين في الأخرى؛ لأنهم لو أدغموا وقالوا: حيان، لم يدر أنه ساكن العين أو متحرك العين في الأصل، وسقطت الحركة للإدغام.

1 في "ه": ويقع.

2 الأصلي: إضافة من "ق"، "ه".

3 في الأصل: تحول، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 للمعتل: إضافة من "ق".

5 وهو مذهب سيبويه، فنراه يقول: "وأما قولهم: حيوان، فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى الساكنة، ولم يكونوا يلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها؛ فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوا في رحوى حيث كرهوا الياءات، فصارت الأولى على الأصل، كما صارت اللام الأولى في ممل ونحوه على الأصل، حيث أبدلت الياء من آخره". الكتاب: 4 / 409.

(723/2)

وإنما قلبوا "الياء" 1 الثانية واوا في الحياة 2؛ لكرهتهم اجتماع الياءين مع امتناع الإدغام فيها لكون الياء الثانية ساكنة 3.

وأما حَيَوَة عَلَمًا، فإنما قلبت فيه الياء واوا؛ للفرق بينها وبين حية، اسم جنس. قال أبو عثمان المازني: واو الحيوان أصل لا بدل – وإن لم يكن في الكلام حيوان – مثل فاذ: يفيض "126" فَيِظًا وفَوْظًا، إذا مات، مع عدم محي: يفظو 4. ولقائل أن يمنع عدم محي يفظو، فإنه حكى الجوهرى وابن فارس 5: قاذ يفظو فوظًا، وقاذ يقيظ قيطًا 6، فأخذ 7 مصدر يفظو وركبه مع فعله "قيظًا" 8، وبني عليه 9 غرضه. والاستدلال بحبي على أن أصل الواو في الحيوان هو الياء ضعيف؛ لأن الواو في مثل هذا الموضع تنقلب ياء؛ لكسرة ما قبلها نحو رضي.

1 الياء: إضافة من "ق"، "ه".

2 في الأصل: الحياة، وفي "ه": الحيوان، وما أثبتناه من "ق".

3 فكأنه من حيوت، وإن لم يقل به، وهو مذهب سيبويه أيضا. "ينظر الكتاب: 4 / 399".

4 نقله ركن الدين بالمعنى لا بالنص. ينظر المنصف: 2 / 285.

5 ينظر الصحاح: "قيظ": 3 / 1178.

6 ينظر المجمل: "قيظ": 3 / 739.

7 أي: من حكى عنه هذا.

8 في "ه": قيظ.

9 في "ه": عليها.

(724/2)

قوله: "وأن الياء وقعت فاء وعينا [في بين.... 1 إلى آخره] 2.

أي: واختلفت الواو والياء في أن الياء وقعت فاء وعينا نحو يين³ وهو اسم مكان⁴، وأنها⁵ وقعت فاء ولاما، نحو يَدَيْتُ⁶ بخلاف الواو، فإنها لم تقع⁷ فاء وعينا إلا في أول، ولا فاء ولاما إلا في الواو، في وجه؛ لأن القول الصحيح في "أول" أنه مبني من واو وواو ولا م⁸، كما مر، وأن الوجه في لفظ الواو أنه مبني من واو ويا وواو⁹، وألفها مبدلة عن الياء؛ لأن باب سلس في كلامهم أكثر من باب يين.

1 تكملة عبارة ابن الحاجب: "..... وَفَاءٌ وَلَا مًا فِي يَدَيْتُ، بِخِلَافِ الْوَاوِ إِلَّا فِي أَوَّلٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِلَّا فِي الْوَاوِ عَلَى وَجْهِه". "الشافعية، ص 11".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 هكذا ضبطها صاحب القاموس في مادة "يين": 4 / 279، ولكنها ضبطت في معجم البلدان "يين" بفتح الياء الأولى وتسكين الثانية "8 / 533".

4 حكى ياقوت أن "يَيْنَ" موضع في بلاد خزاعة، وحكى أيضا عن الزمخشري أنه عين بواد يقال له: حوتان. وحكى عن ابن جني أنه واد بين ضاحك وضويحك. "ينظر معجم البلدان: 8 / 533".

- 5 في الأصل: وإنما، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 6 ذكره سيبويه في الكتاب 4 / 410، ويديت الرجل: أصبت يده.
- 7 في "ق"، "ه": يقع.
- 8 وهذا مذهب البصريين، وعندهم أول على زنة أفعل، ولكنه عند الكوفيين فَوَعَلَ
- من: أول أو وأل. "ينظر شرح الشافية للرضي: 2 / 340".
- 9 ذكر الرضي أنه مذهب أبي علي الفارسي. "ينظر شرح الشافية: 3 / 74".

(725/2)

وإنما قال: "على وجه" 1؛ لأن الواو على وجه 2 مبني من واو وواو وواو 3، وألفها بدل عن واو 4.

وفيما ذكره نظر.

قوله: "وأن الياء وقعت فاء وعيناً ولاماً...." 5 إلى آخره 6.

أي: واختلف الواو والياء في أن الياء وقعت فاء وعيناً ولاماً، نحو: يَبَيَّتُ 7، بخلاف الواو، إلا في وجه، وهو أن يكون ألفها بدلاً عن واو 8، لقولك في التصغير: أُوَيَّةٌ بقلب فائه همزة؛ لكونها أولى 9 واوين مصدرين. ولو كانت عينه ياء لقليل في التصغير: وُيَّةٌ، ولأن كون العين واو 10، نحو: جال وحال، أكثر

- 1 في النسخ الثلاث: في وجه، وما أثبتناه من الشافية.
- 2 في النسخ الثلاث: في وجه، وما أثبتناه من الشافية.
- 3 وواو: ساقطة من "ه".
- 4 وهو مذهب الأخفش، حكاه عنه الزمخشري في مفضله "ص 374". وينظر كذلك شرح الشافية، للرضي: 3 / 74.
- 5 تكملة عبارة ابن الحاجب: ".... في يَبَيَّتُ، بِخِلَافِ الْوَاوِ، إِلَّا فِي الْوَاوِ عَلَى وَجْهِ".
- "الشافية، ص 11".
- 6 إلى آخره: ساقط من "ه".
- 7 أي: كتبت ياء.
- 8 في "ق": الواو.

9 في "ه": أول.

10 في "ق": واو.

(726/2)

من كونها ياء، نحو باع ومال، والحمل على الأكثر أولى 1 عند التردد. فالواوات موافقة للياءات في يَيَّيْتُ في وقوعها فاء وعينا ولاما.

قوله: "الفاء: تقلب [الواو همزة لزوما.... 2 إلى آخره] 3.

اعلم أنه أخذ يتكلم على حروف الإعلال فاء وعينا ولاما، فإذا اجتمعت واوان متحركتان في أول الكلمة وتحركت الثانية تقلب الأولى التي 4 هي فاء همزة، نحو أواصل 5 في جمع: واصله، وواصل، فالواو الأولى هي فاء واصل والواو 6 الثانية هي المبدلة عن ألف واصل، كما في ضوارب. وإنما قلبت الواو الأولى همزة لزوما؛ لكرهتهم اجتماع الواوين في أول الكلمة مع تحرك الواو الثانية.

ونحو: أوُيُصِل، أصله: وُؤُيُصِل، فقلبت الواو الأولى همزة. ونحو الأول - جمع الأولى - فإن أصله - على المختار - الوُؤُل، كما مر، فقلبت الواو الأولى همزة لزوما، كما مر 7، بخلاف

1 أولى: ساقطة من "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "الفاء: تُقلِبُ الواوُ هَمْزَةً لُزُومًا فِي نَحْوِ: أوُاصِلَ وَأُوُيُصِلَ وَالأَوَّلِ، إِذَا تَحَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ، بِخِلَافِ: وُؤُورِي، وَجَوَازًا فِي نَحْوِ: أَجُوه، وَأُؤُورِي، وَقَالَ الْمَازِينِيُّ: وَفِي نَحْوِ إِشَاحٍ، وَالتَّرْمُوهُ فِي الْأَوَّلَى حَمَلًا عَلَى الْأَوَّلِ". "الشافعية، ص 11".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 لفظة "التي" ساقطة من "ه".

5 في الأصل، "ه": واصل، والصحيح ما أثبتناه من "ق".

6 لفظة "الواو" ساقطة من "ه".

7 في الأصل، "ق": "لما مر"، وما أثبتناه من "ه".

(727/2)

ما إذا وقعت الواو الثانية فيه ساكنة نحو: وُوري من: وارى، فإن الأكثر على ألا تقلب الواو الأولى همزة؛ لقلة النقل لسكون الواو الثانية.
قوله: "وجوازا" معطوف على "لزوما".

أي: وتقلب 1 الواو همزة جوازا لا لزوما إذا كانت الواو فاء مضمومة مفردة عن واو أخرى، نحو وجوه، أو مضمومة بعدها واو ساكنة نحو وُوري 2، من وارى، فإنه يجوز قلب الواو همزة، ويجوز إبقاؤها نحو أجوه 3 ووُجوه وأُوري ووُوري.
وقال المازني: "قلب الواو همزة وإبقاؤها فيما ذكرناه، وفي واو مكسورة إذا كانت فاء، نحو: وشاح وإشاح، قياس" 4.

وقال غيره: يجوز قلبها همزة وإبقاؤها في وشاح، وفي غيره يتبع السماع 5.
قوله: "والتزموه في الأولى".

أي: والتزموا قلب الواو همزة في الأولى حملاً على الأول.

1 في الأصل: نقلت، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 في الأصل: وُري، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في "ه": وجوه.

4 نص عبارة المازني: "واعلم أن الواو إذا كانت أولاً، وكانت مكسورة فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطرداً فيها، فيقولون في وسادة: إسادة، وفي وعاء: إعاء، وفي وفادة: إفادة، ويقولون: إشاح في: وشاح، ولا يهمزونها مكسورة إذا كانت غير أول، لا يقولون في طويل وعويل ونحو ذلك إلا بالواو". "المنصف: 1/ 228، 229".

5 ينظر المفصل: 362، والإيضاح في شرح المفصل: 2/ 396.

(728/2)

هذا جواب عن سؤال مقدر، وتقدير 1 السؤال: أن الأولى أصله وُولى -على المختار- والواو الثانية "ساكنة" 2، فكان قياسه جواز قلب الواو الأولى همزة، لا الوجوب كما في وُوري.

وأجاب عنه بأنهم إنما التزموا قلب الواو فيه همزة 3 حملاً له 4 على جمعه، وهو الأول؛ لأنه لما وجب قلب الواو همزة في جمعه وجب قلبها همزة في المفرد ليتوافقا لفظاً، قيل:

وفيه نظر؛ لأنه جاز أن يقال: إنما قلبت في الأولى لزوما للاستتقال⁵ لا لحمل المفرد على الجمع؛ لأنه إذا بني "من" 6 وعد مثل كَوُثِرَ، كان قلب الواو المفتوحة همزة لازما، وحينئذ كان قلب الواو المضمومة همزة أولى بلزوم.
فإن قيل: إذا كان القلب في الأولى لازما لاستتقال الضمة، فلمَ لم يلزم في نحو ووري [لهذه العلة؟]

قلنا: إنما لم يلزم في ووري؛ لأنهم شبهوا المدة في نحو ووري⁷ بألف فاعل؛ لكونها بدلا عنها، وكونها مثلها في الزيادة والمدة، فعاملوا الواو التي قبلها معاملة الواو المفردة، عن واو أخرى في

-
- 1 في "ق"، "ه": وتقرير.
 - 2 ساكنة: إضافة من "ق"، "ه".
 - 3 في "ق"، "ه": همزة فيه.
 - 4 له: إضافة من "ق"، "ه".
 - 5 في "ق": للاستعمال.
 - 6 لفظة "من": إضافة من "ق"، "ه".
 - 7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(729/2)

جواز قلبها همزة وإبقائها على حالها¹، بخلاف المدة التي في الأولى، فإنها غير بدل ولا زيادة، فعاملوا الواو التي قبلها معاملة الواو التي قبل الواو المتحركة في وجوب قلبها همزة.

قوله: وأما أناةٌ وأخذٌ [وَأَسْمَاءُ فَعَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ]².
اعلم أن قياس الواو المفردة المفتوحة في أول الكلمة أن تبقى³ صحيحة، فلو قلبت همزة كان⁴ على غير القياس⁵ فيحفظ ولا يتجاوز، كأناة للمرأة التي فيها فتور عند القيام⁶، من الوئى، أصله: وَنَاةٌ⁷.
وكأحد، من الوحدة، أصله: وَحَدٌ.
وكأسماء، اسم علم، أصله: وَسْمَاءُ⁸، عند الأكثر.
فقلبت الواو في الكل همزة على غير القياس، ولا يقاس عليها غيره⁹.

-
- 1 في الأصل، "ق": بحالها، وما أثبتناه من "ه".
 - 2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
 - 3 في "ق": يبقى.
 - 4 في الأصل: كانت، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 5 في "ق": قياس.
 - 6 في الأصل، "ق": عند القياس، والصحيح ما أثبتناه من "ه".
 - 7 قال الجوهري: وامرأة وَناة: فيها فُتُور، وقد تقلب الواو همزة فيقال: أناة. وقال "أي: أبو حية النميري":
رمته أناة من ربيعة عامر
ننوم الضحى في مآتم أي مآتم
"الصحاح: وني: 6/ 2531".
 - 8 ووزنه: فعلاء، من الوسامة، فيكون مفردا وليس بجمع.
 - 9 في "ه": غيرها.

(730/2)

وقال بعضهم: أسماء: اسم علم، جمع اسم سمي به المؤنث، فامتنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي.

والأول أصح [من وجهين] 1:

أما أولاً: فلأن التسمية بالصفات أكثر من التسمية بالجمع، فكان 2 جعله من الأكثر أولى.

وأما ثانياً: فلأنه لو سمي به مذكر لامتنع من الصرف أيضاً، فلو كان جمعا لاسم لم يكن كذلك.

وأجيب بمنع هذه الملازمة لجواز أن امتناعه من الصرف لأنه اسم لمؤنث سمي به مذكر، فاعتبر فيه التأنيث المعنوي، كما اعتبر في زينب إذا سمي به مذكر.

-
- 1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".
 - 2 في "ق": وكان.

[قلب الواو والياء تاء إذا كانتا فاعين] :

قوله 1: "وَتُقْلَبَانِ تَاءً [فِي نَحْوِ: اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ، بِخِلَافِ اَيْتَزَرَ]" 2.

أي: وتقلب كل واحدة من الواو والياء تاء إذا وقعت فاء في باب افتعل، من نحو: وعد، ويسر، نحو: اتَّعَدَ واتَّسَرَ، أصلهما: اوتعد وايتسر، فقلبت الواو والياء تاء، وأدغمت التاء في التاء ليحصل 3 التخفيف.

"بخلاف ايتزر"، أي: بخلاف ما إذا كانت الياء فيه منقلبة عن همزة، فإنها لا تقلب ياء نحو ايتزر، أصله: اأتزر، [قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: ايتزر] 4.

وإنما لم تقلب ههنا ياء 5؛ لمراعاة الهمزة الأصلية، لكون الياء "عارضة تزول" 6 عند وصل ايتزر بكلمة قبلها، نحو: واتزر فاتزر.

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 في "ق": لتحصيل.

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

5 في الأصل: تاء، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 في "ق": عارضة عن همزة تزول.

[قلب الواو ياء، والياء واو] :

قوله 1: "وَتُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً [إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلُهَا ... 2 إلى آخره] 3.

أي: وتقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها للمناسبة، نحو: ميزان وميقات، أصله:

"128" موزان، وموقات، من: الوزن والوقت، قلبت 4 الواو ياء للمناسبة وطلب الخفة.

وإذا انضم ما قبل الياء قلبت واوا، نحو: مَوْقِظٌ ومُوسِرٌ، أصله 5: مُيَقِظٌ ومُيسِرٌ، من:

اليقظة والميسر، قلبت الياء واوا للمناسبة وطلب الخفة.

وهذان الأصلان، أعني: وجوب قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ووجوب

قلب الياء 6 واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، مطردان.

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 وتكملة عبارة ابن الحاجب: "..... وتقلب الياء واواً إذا انضَمَّ ما قَبْلُهَا نُحُو: مِيزَانٍ ومِيقَات، وموقظ وموسر". "الشافعية، ص12".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في "ق"، "ه": فقلبت.

5 في "ق": أصلها.

6 في "ق": التاء.

(733/2)

[حذف الواو والياء فائين] :

قوله1: "وتحذف الواو [من "نحو"2: يعد ويلد....3 إلى آخره] 4.

أي: وتحذف الواو الواقعة بين ياء5 مفتوحة وكسرة أصلية في مضارع باب وعد، نحو: يلد وبعد6، فإن أصلهما: يُوْعَد وَيُولَد، فحذفت الواو لثقلها؛ لوقوعها بين ياء وكسرة. ولأجل أنه تحذف7 الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة لم تُبْنَ نحو: وددت بفتح العين؛ لما يلزم في مضارعه -وهو يد- من إعلالين: حذف الواو، وإدغام الدال في الدال، وهو غير جائز؛ لأنه مخل بالكلمة، بل بُني: وَدِدْتُ -بكسر العين- لأنه لا يلزم ذلك.

1 قوله: موضعها بياض في "ه"، وساقطة من "ق".

2 لفظة "نحو" ساقطة من النسخ الثلاث، وهي من الشافعية.

3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتُحَذَفُ الْوَاوُ مِنْ نُحُو: يَعِدُ وَيَلْدُ؛ لِوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرٍ أَصْلِيَّةٍ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَنْحُو وَدِدْتُ -بِالْفَتْحِ- لِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْلَالَيْنِ فِي يَدٍ، وَحَمَلٍ عَلَيْهِ أَخَوَاتُهُ نُحُو: "تَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ" وَصِيغَةُ أَمْرِهِ عَلَيْهِ؛ وَلِذَلِكَ حَمَلَتْ يَسَعُ وَيَضَعُ عَلَى الْعُرُوضِ وَفَتْحِهِ عَيْنَ يُوَجِّلُ عَلَى الْأَصْلِ، وَشَبَّهَتْهَا بِالتَّجَارِي وَالتَّجَارِبِ، بِخِلَافِ الْيَاءِ فِي نُحُو يَيْسُ وَيَيْسِرُ، وَقَدْ جَاءَ: يَيْسُ وَجَاءَ: يَأْسُ، كَمَا جَاءَ: يَاتَعَدُ وَيَاتَسِرُ، وَعَلَيْهِ جَاءَ: مُوْتَعِدٌ وَمُوتَسِرٌ فِي لُغَةِ الشَّافِعِيِّ". "الشافعية، ص12".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

5 لفظة "ياء" ساقطة من "ه".

6 في "ق"، "ه": يعد ويلد.

7 في "ق": يحذف.

(734/2)

ولما حذفت الواو في يعد ويلد1، 2 حذفت في أخواته، وهي: أعد، ويعد، وتعد، وإن لم تقع بين ياء وكسرة، حملاً لأخواته عليه طردا للباب؛ لأن في أوائل كلها حروف المضارعة. وحملت عليه في حذف الواو صيغة أمره؛ لأن المضارع أصل الأمر؛ لأن الأمر يؤخذ منه.

وإنما قال: "وكسرة" لأنها لو وقعت بين ياء وغير كسرة لا تحذف3، نحو: وسم يؤسم، ووجل يؤجل.

ولقائل أن يقول: وجب أن يقول: بين ياء مفتوحة؛ لئلا يُشكّل بمثل يُوعَد مضارع أوعَد، فإنها لا تحذف مع أنها وقعت بين ياء وكسرة أصلية؛ لأنها لم تقع4 بين ياء مفتوحة5. لا يقال: الحذف أولى حينئذ؛ لأن الضم أثقل من الفتح؛ لأننا نقول: النطق بالواو مع الفتح، ولهذا لم تحذف الواو في: وسم يؤسم.

قوله: [وَلِذَلِكَ 6 حُمِلَتْ فَتَحَةٌ "يَسْعُ وَيَصْنَعُ عَلَى الْغُرُوضِ"] 7.

1 ويلد: ساقطة من "ه".

2 في "ق": يلد ويعد.

3 في "ق": يحذف.

4 في "ق": يقع.

5 جاء في هامش لوحة 129: "وجوابه: أن يوعَد ونحوه، لم تقع فيه الواو بين ياء وكسرة، وإنما وقعت في الأصل بين همزة وكسرة؛ لأن أصله: يُؤوَّعَد، كيؤكَّرم، فحذفت الهمزة حملاً على أوَّعَد، ولم تحذف الواو؛ نظراً إلى الأصل" ١. هـ.

6 في "ق": وكذلك.

7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(735/2)

هذا جواب عن سؤال مقدر، وتقدير 1 السؤال: إنكم قلتم: تحذف هذه 2 الواو؛ لوقوعها بين فتحة ياء 3 وكسرة، وقد حذفت في نحو: يَهَب ويسع ويضع، مع أنها لم تقع بين فتحة 4 ياء 5 وكسرة.

وأجاب عنه بأن فتحة نحو 6 محمولة على الغروض، أي: هذه الواو واقعة في الأصل بين ياء مفتوحة وكسرة؛ ولهذا قال: "وكسرة أصلية" إلا أنه فُتحت العين للتخفيف لوجود حرف الحلق، كما فتحت في نحو: يوقع 7.

فإن قيل: لا نسلم أن الفتحة في يسع غير أصلية، فإن ماضيه وَسِع -بكسر العين- في مضارع فَعَلَ -بكسر العين- يَفْعَل -بفتح العين- ويجب ألا تحذف الواو منه، كما لم تحذف من يَوْجَل ويَوْجَع.

قلنا: حذف الواو في يسع دليل على أن أصل فتحتها كسرة، وإن كانت مخالفة لذلك الأصل، وعدم حذفها في "يوجل ويوقع" دليل على أن فتحتهما على الأصل وأنهما موافقان لذلك الأصل، ومضارع فعل بفتح العين لا يجيء بفتح العين إلا إذا كانت عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق.

-
- 1 في "ق"، "ه": وتقرير.
 - 2 لفظة "هذه" ساقطة من "ق".
 - 3 في "ه": ياء مفتوحة.
 - 4 لفظة "فتحة" ساقطة من "ق".
 - 5 لفظة "ياء" إضافة من "ق".
 - 6 في "ق": نحو.
 - 7 في الأصل: يرفع، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(736/2)

[ولا يتوجه الإشكال نحو يَوْجَل ويَوْجَع، فإنه 1 لم تحذف مع وجود حرف الحلق فيه كوجوده في يَسَع؛ لأن فتحته أصلية غير عارضة؛ لأن ماضي يَوْجَل وَجَلَ 2 -بكسر العين- والغالب على مضارع فَعَلَ -بكسر العين- يَفْعَل بفتح العين، ويفعل -بكسر العين- نادر، وأن ماضي يَهَب وهَب -بفتح العين- ومضارع فعل -بفتح العين- لا

يجيء إلا بكسر العين، إلا إذا كان عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق] 3.
قوله: "وشُبِّهتا 4 بالتَّجاري والتَّجارب" 5.

أي: وشبهت الفتحة في "يهب ويسع" 6 بالكسرة في التجاري، حيث كانت الفتحة في يسع ويهب 7 عارضة؛ لأن قياس مضارع فَعَلَ -بفتح العين- يَفْعِلُ -بكسر العين- كما كانت الكسرة في التجاري الذي هو مصدر: تَجَارَى يتجارى 8 عارضة؛ لأنه تفاعل

1 في "ق": "حيث" بدل "فإنه".

2 لفظة "وجل" ساقطة من "ق".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في الأصل: وشبهت، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه" لأنه موافق لما جاء في الشافية.

5 والتجارب: ساقط من "ق"، "ه".

6 في "ه": يسع ويهب.

7 في "ق": تسع وتهب.

8 في "ق": جارى يجاري.

(737/2)

فأصله: تَجَارَى -بضم الراء- فقلبت 1 الضمة 2 كسرة؛ لوقوعها قبل ياء متطرفة، فالكسرة عارضة.

وشبهت الفتحة التي في "يُوجَل" بالكسرة التي 3 في التَّجاري 4 حيث كانت الفتحة في "يوجل" أصلية 129" لأن قياس مضارع "فَعَلَ" بكسر العين "يَفْعَلُ" بفتح العين، كما كانت الكسرة في التَّجارب أصلية؛ لأنه 5 جمع "تَجَرِبَة"، وقياس جمع تَفْعِلَة "تَفَاعِلُ" بكسر العين 6.

ولما كانت الفتحة عارضة في "يسع" و"يهب" و 7 كان الأصل هو 8 الكسر، حذفت الواو فيهما.

ولما كانت الفتحة أصلية في "يوجل" لم 9 تحذف الواو فيه؛ لعدم موجب حذف الواو فيه 10.

قوله: [بخلاف الياء "في يَيْسِر ويَيْسِر"] 11.

-
- 1 في "ه": قلبت.
 - 2 لفظة "الضمة" ساقطة من "ق".
 - 3 في "ه": "لأنه" بدل "التي".
 - 4 في "ق": التجاري.
 - 5 في "ه": لأنها.
 - 6 بكسر العين: ساقط من "ه".
 - 7 الواو ساقطة من "ق"، "ه".
 - 8 لفظة "هو" ساقطة من "ه".
 - 9 في "ق": "ثم" بدل "لم".
 - 10 فيه: ساقط من "ه".
 - 11 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(738/2)

أي: تحذف الواو الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة، بخلاف الياء الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة نحو: يَيْئِس وَيَيْسِر، فإنها لا تحذف لكون الواو أثقل من الياء، لكنه جاء حذف الياء الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة إذا كانت العين همزة، وجاء إبقاؤها ياء وقبلها 1 ألفا 2، نحو: ئيس، فإنه يجوز 3 في مضارعه يئأس - بإثبات الياء - ويس - بحذف الياء - كيعد.

وإنما جاز حذف الياء في "يئأس" دون "ييسر" لاستئصال الياء 4 بين الياء والهمزة. ويجوز يئس - بقلب الياء ألفا - لكون الألف أخف من الياء كما جاء [في يَوْتَعِد 5] 6 يتعد 7 - بقلب الواو 8 تاء، وإدغام التاء في التاء - ويأتعد 9 - بقلب الواو 10 ألفا - وإنما لم تقلب الواو ألفا

-
- 1 في "ق"، "ه": وقبلهما.
 - 2 ألفا: ساقط من "ق".
 - 3 في "ق": جاء.
 - 4 لفظة "الياء" ساقطة من "ق".

- 5 في الأصل، "ق": يتبع، وما أثبتناه من "ه".
- 6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
- 7 في "ق": يتقد.
- 8 في الأصل، "ق": الفاء، وما أثبتناه من "ه".
- 9 في "ق": ياتقد.
- 10 في الأصل، "ق": الفاء، وما أثبتناه من "ه".

(739/2)

في الماضي وهو "اؤتعد" لكسرة الهمزة قبل الواو، وكل واحد من يائس 1 وياتعد 2 شاذ. وعلى مجيء ياتعد 3 وياتسر جاء مؤتعد 4 ومؤتسر. [وبهذه اللغة كان يتكلم الإمام الشافعي، رضي الله عنه] 5.

قوله: "وشذ في مضارع وجل.....6" إلى آخره 7.

أي: وشذ في مضارع وَجَل مجيء "يَبْجَل" عند قوم، بقلب الواو ياء 8؛ لأن الياء أخف من الواو "ويَبْجَل" بقلب الواو ألفا عند قوم؛ لكون الألف أخف من الواو والياء، و"يَبْجَل" بقلب الواو ياء وكسر حرف 9 المضارعة عند قوم.

وإنما كسر حرف المضارعة؛ ليتوصل به 10 إلى قلب الواو ياء، وهي أشدها.

-
- 1 في "ق": يائس.
 - 2 في "ق": ياتقد.
 - 3 في "ق": ياتقد.
 - 4 في "ق": موتقد.
 - 5 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".
 - 6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَشَذَّ فِي مُضَارِعِ وَجَلٍ: يَبْجَل وَيَاْجَل وَيَبْجَل، وَتُحْدَفُ الْوَاوُ مِنْ نَحْوِ: الْعِدَّةِ وَالْمِقَّةِ، وَنَحْوِ: وَجْهَةٍ قَلِيلٍ".
 - 7 إلى آخره: ساقط من "ق".
 - 8 ههنا زيادة في "ه"، وهي: وإنما جاز ذلك.
 - 9 لفظة "حرف" ساقطة من "ه".
 - 10 به: ساقطة من "ه".

وإنما شذت هذه الوجوه لكونها 1 مخالفة للقياس، ووجهه أنه كثر استعمال "يُوجَل" فاستثقل فيه ما لم يستثقل في غيره.
 قوله: "وتحذف الواو [من نحو: 2: العِدَّة والمِقَّة]" 3.
 اعلم أنه إذا قصد بناء "فِعْلة" من الفعل المعتل الفاء بالواو، حذفت 4 الواو منها، نحو: عدة ومقة. أصلهما: وِعدة، ووِمقة، نقلت حركة الواو إلى ما بعدها؛ فحذفت للتخفيف.
 وإثبات الواو في "فِعْلة" من المعتل الفاء بالواو قليل، ونحو "وِجهة" قليل نادر لا يقاس عليه.

1 لكونها: ساقط من "ه".

2 لفظة "نحو" ساقطة من "ق".

3 ما بين المعقوفين ساقط من "ه".

4 في "ق": حذف.

[قلب الواو والياء ألفا وهما عينان] :

قوله: "العين 1: يقلبان 2 "ألفا..... 3" إلى آخره" 4.
 أي: تقلب كل واحدة من الواو والياء إذا وقعت عينا وتحركت وانفتح ما قبلها، أو كان ما قبلها في حكم المفتوح، في اسم ثلاثي، أو في فعل ثلاثي، أو في فعل محمول على الفعل الثلاثي، أو في اسم محمول على "الفعل" 5 الثلاثي، أو محمول على المحمول على الثلاثي، قلب ألفا لما يدرك من الاستثقال؛ لتحرك الواو والياء "مع انفتاح" ما قبلهما، أو حملة على ما يتحرك 6 الواو والياء [فيه وانفتح ما قبله 7] .
 مثال الاسم الثلاثي نحو: ناب وباب. أصلهما: نَيْب وَيَوْب، قلبت الياء والواو ألفا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

1 لفظة "العين" ساقطة من "ق".

2 في "ق"، "هـ": يقلبان.

3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "الْعَيْنُ: تُقْلَبَانِ أَلِفًا إِذَا تَحَرَّكْنَا مُفْتُوحًا مَا قَبْلَهُمَا أَوْ فِي حُكْمِهِ، فِي اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ، أَوْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، أَوْ مَحْمُولٍ عَلَيْهِ، أَوْ اسْمٍ مَحْمُولٍ عَلَيْهِمَا، نَحْوُ: بَابٍ وَنَابٍ وَقَامٍ وَبَاعٍ وَأَقَامَ وَأَبَاعَ وَاسْتَقَامَ وَاسْتَبَانَ، وَاسْتَكَانَ مِنْهُ، خِلَافًا لِلْأَكْثَرِ؛ لِبُعْدِ الزِّيَادَةِ، وَلِقَوْلِهِمْ: اسْتِكَانَهُ، وَنَحْوُ: الْإِقَامَةُ وَالِاسْتِقَامَةُ، وَمُقَامٌ وَمَقَامٌ، بِخِلَافِ قَوْلِ وَيَبِعُ، وَطَائِيٍّ وَيَاجِلُ شَاذٍّ، وَبِخِلَافِ قَوْلِ وَبَايَعَ وَقَوَّمَ وَيَبِعُ وَتَقَوَّمُ وَتَبِيعُ وَتَبَايَعَ، وَنَحْوُ: الْقَوْدُ وَالصَّيْدُ وَأُخِيلَتْ وَأُعْيِلَتْ وَأُعِيِمَتْ شَاذٌ" "الشافعية، ص12".

4 إلى آخره: ساقط من "هـ".

5 لفظة "الفعل" إضافة من "ق".

6 في الأصل: تحرك، وما أثبتناه من "ق"، "هـ".

7 في "ق": مع انفتاح ما قبلها.

(742/2)

ومثال الفعل الثلاثي: قام وباع. أصلهما: قَوِّمَ وَيَبِعُ، قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

ومثال المحمول على الفعل الثلاثي: أقام وأباع. أصلهما: أَقَوِّمُ وَأَبِيعُ، فجعل ما قبل الواو والياء في موضع الحركة، أو نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما، وجعلنا¹ في موضع الحركة فقلبنا ألفا؛ حملا لهما² على أصلهما وهو: قام وباع، فصارا³: أقام وأباع.

ومثال الاسم المحمول على الثلاثي نحو: مقام، أصله: مَقَوِّمٌ، فجعلت القاف في حكم المتحرك حملا على قام، أو نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، فجعلت الواو في حكم المتحرك، حملا على أقام، وقلبنا ألفا.

ومثال الاسم المحمول على الثلاثي: الإقامة والاستقامة. أصلهما: الْإِقْوَامُ وَالِاسْتَقْوَامُ⁴، فجعلت القاف في حكم المتحرك [أو نقلت حركة الواو إلى القاف، وجعلت الواو في حكم المتحرك] 5 "130" حملا على فعليهما⁶ الذي هو: أقام واستقام، المحمولين على قام، فالتقى [ألفان] 7 ساكنان، فحذفت إحداهما⁸

1 وجعلنا: ساقطة من "هـ".

- 2 في "ق": إليهما.
- 3 في الأصل "ق": فصار، والصحيح ما أثبتناه من "ه".
- 4 في الأصل "ق": الإقوامة والاستقوامة، والصحيح ما أثبتناه من "ه".
- 5 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".
- 6 في "ق": فعلهما، وفي "ه": أفعالهما.
- 7 ألفان: إضافة من "ه".
- 8 في الأصل، "ق": فحذف أحدهما، وما أثبتناه من "ه".

(743/2)

وهي "الثانية" 1 الزائدة 2 عند الخليل وسيبويه 3، والأولى التي هي 4 عين عند الأخفش 5، 6.

وكذلك المقام -بضم الميم- فإنه محمول في قلب الواو ألفاً على أقام، وأقام محمول على قام.

وقوله 7: "وَاسْتَكَانَ مِنْهُ، خِلَافاً لِلْأَكْثَرِ؛ لِبُعْدِ الزِّيَادَةِ، وَلِقَوْلِهِمْ 8: استقامة".

أي: استكان 9، لخصع، من باب: استفعل، من: كان، نحو: استقام 10، من: قام، لا من باب افتعل، من سكن، خلافاً للأكثرين لوجهين:

أحدهما: أنه لو كان افتعل، من سكن؛ لكانت الألف في استكان زائدة، وزيادة الألف في افتعل بعيد 11.

- 1 لفظة "الثانية" إضافة من "ه".
- 2 في "ق": الأولى، لعله سهو من الناسخ.
- 3 ينظر الكتاب: 4 / 361.
- 4 في "ق": الذي هو.
- 5 لفظة "الأخفش": ساقطة من "ق".
- 6 وهذا الخلاف أورده ابن جني في المنصف: 1 / 291، 292، وابن عصفور في الممتع 490 / 2.
- 7 الواو ساقطة من "ق". وقوله: موضعها بياض في "ه".
- 8 في "ه": وكقولهم.

9 في "ق": استكانة.

10 في "ه": استفهام.

11 في الأصل: بعيد، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(744/2)

والثاني 1: أنه لو كان افتعل لم يجئ مصدره على: استكانة، بل على 2 استكان - بغير التاء - لأن مصدر افتعل افتعال، لا افتعالة. قوله: "بخلاف.....".

أي: بخلاف المصدر الذي يكون عينه واوا، أو ياء 3 ساكنة قبلها فتحة، نحو: قول وبيع 4، فإنها لا تقلب ألفا؛ لعدم علة القلب، وهي مجموع حركة الواو والياء وانفتاح ما قبلهما 5.

ولقائل أن يقول: الفعل أصل في الإعلال للمصدر، وحينئذ يجب قبلهما 6 [واوا 7 أو ياء 8 حملا لهما على قام وباع، وكما حمل الإقامة والاستقامة على: أقام واستقام [الحمولين على قام] 9 في قلب الواو ألفا. قوله 10: "وطائي 11، وياجل شاذ".

1 في "ه": والثلاثي. تحريف.

2 لفظة "على" ساقطة من "ه".

3 في "ق": وياء.

4 في الأصل: بيع وقول، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 في الأصل، "ق": ما قبلها، وما أثبتناه من "ه".

6 في الأصل: قبلها، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

7 في "ق": وواو، تحريف.

8 واوا أو ياء: ساقط من "ه".

9 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

10 قوله: موضعها بياض في "ه".

11 في "ق": وطاري.

(745/2)

[هذا] 1: جواب عن سؤال مقدر، وتقدير 2 السؤال أن طائيا أصله: طَيَّي، وأصل أصله: طَيَّي. وحكم الياء المشددة المكسورة إذا وقعت في النسبة 3 أن تحذف الياء الثانية، كما مر في باب النسبة، فإذا حذفت بقي "طَيَّي" ثم قلبت الياء الساكنة فيه، والواو الساكنة في يوجل ألفا، مع أنكم قلتم: لا تقلب الواو والياء 4 الساكنة المفتوح ما قبلها 5، كقول ويبيع. وأجاب عنه بأن قلب 6 الواو والياء 7 فيهما [ألفا] 8 فيهما، شاذ على غير قياس. اعلم أن ذكر "ياجل" مكرر؛ لأنه ذكر شذوذه من قبل عند إعلال الفاء، فلو قال: وطائي 9، وتابتي 10، وصامتي في: تبث إليك فتقبل تابتي، وصمت ري 11 فتقبل صامتي، أي: توبتي وصومتي شاذ، لكان أولى.

1 لفظة "هذا" إضافة من "ق".

2 في الأصل: وتقرير، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في "ق": النسب.

4 في "ق": الياء والواو.

5 في الأصل "ق": ما قبلها، والصحيح ما أثبتناه من "ه".

6 في "ق"، "ه": قلبت.

7 في "ه": الياء والواو.

8 لفظة "ألفا" إضافة من "ه".

9 في "ق": وطاري. تحريف.

10 في "ق": وتابتي. تحريف.

11 لفظة "ري": ساقطة من "ق".

(746/2)

قوله: "وبخلاف: قاوَل وبائع" [عطف على قوله ... "بخلاف: قول ويبيع 1"] 2. أي 3: وبخلاف ما وقع فيه الواو والياء 4 متحركة، ما قبلهما 5 ساكن بالأصالة، نحو: قاوَل وبائع وقوم وبين [وتقول] 6 وتبين [وتقاوَل] 7 وتبايع، فإنهما لا تقلبان ألفا؛ لعدم علة قلبها ألفا، وهي حركة ما قبلها لفظا أو حكما؛ لكون الحرف الواقع قبلها

ساكننا بالأصالة لا بالعرض.

قوله: "وَنَحْوُ الْقَوْدِ [وَالصَّيْدِ وَأُخِيلَتْ وَأُغِيلَتْ 8 وَأُغِيْمَتْ شَاذٌ] 9.

أي: تصحيح الواو والياء فيهما 10 شاذ 11؛ لوجود علة قلبها 12 ألفا وهي كون الواو والياء متحركتين 13، أو في حكمهما مع انفتاح ما قبلهما.

1 في الأصل "هـ": بيع وقول، وما أثبتناه من "ق".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

3 الواو ساقطة من "ق".

4 في "ق": الياء والواو.

5 في الأصل "ق": ما قبلها، والصحيح ما أثبتناه من "هـ".

6 وتقول إضافة من "ق"، "هـ".

7 في الأصل "هـ": وتقاوم، وما أثبتناه من "ق".

8 وأُغِيلَتْ: ساقطة من "ق".

9 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

10 في الأصل: فيها، وما أثبتناه من "ق"، "هـ".

11 لفظة "شاذ" ساقطة من "هـ".

12 في "ق": قبلها، وفي "هـ": ما قبلهما.

13 في "ق": متحركين.

(747/2)

والقَوْد: هو 1 القصاص 2.

والصيد، مصدر 3: صَيَدَ البعير 4: مال إلى جانب خلفه، وصَيَدَ الرجل 5: تكبر 6.

وأُخِيلَتْ الناقة: إذا وضعت 7 قرب ولدها خيالا ليفزع منه الذئب 8، وأخالت

السحاب: إذا كانت ترجى 9 المطر 10.

وأُغِيلَتْ المرأة: إذا سقت ولدها الغيل 11، وهو 12 اسم لبن ترضعه الأم عند 13

الجماعة بها، وقد جاء: أغالت 14.

وأُغِيْمَتْ 15 السماء: صارت ذات غيم 16.

- 1 في "ق": وهو، ولفظة "هو" ساقطة من "ه".
- 2 ذكره الجوهري في صحاحه "قود": 2 / 528.
- 3 في "ق": وهو مصدر.
- 4 في "ق"، "ه": من صيد البعير.
- 5 لفظة "الرجل" ساقطة من "ه".
- 6 ينظر الصحاح: صيد: 2 / 500.
- 7 في "ق": وقعت.
- 8 الصحاح "خليل": 4 / 1692.
- 9 في "ه": ترضى.
- 10 الصحاح "خيل": 4 / 1692.
- 11 المصدر السابق "غيل" 5 / 1787.
- 12 في "ق"، "ه": والغيل.
- 13 في الأصل: غير، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 14 حكاه الجوهري في صحاحه "غيل": 5 / 1787.
- 15 في "ق": وأغمت.
- 16 ينظر الصحاح "غيم": 5 / 1999.

(748/2)

والقود: هو 1 القصاص 2.

والصيد، مصدر 3: صَيَدَ البعير 4: مال إلى جانب خلفه، وصَيَدَ الرجل 5: تكبر 6.

وأخيلتُ الناقة: إذا وضعت 7 قرب ولدها خيالا ليفزع منه الذئب 8، وأخالت السحاب: إذا كانت ترجى 9 المطر 10.

وأغيلت المرأة: إذا سقت ولدها الغيل 11، وهو 12 اسم لبن ترضعه الأم عند 13 الجامعة بها، وقد جاء: أغالت 14.

وأغيمت 15 السماء: صارت ذات غيم 16.

-
- 1 في "ق": وهو، ولفظة "هو" ساقطة من "ه".
 - 2 ذكره الجوهري في صحاحه "قود": 2 / 528.

- 3 في "ق": وهو مصدر.
- 4 في "ق"، "ه": من صيد البعير.
- 5 لفظة "الرجل" ساقطة من "ه".
- 6 ينظر الصحاح: صيد: 500 / 2.
- 7 في "ق": وقعت.
- 8 الصحاح "خليل": 1692 / 4.
- 9 في "ه": ترضى.
- 10 الصحاح "خيل": 1692 / 4.
- 11 المصدر السابق "غيل" 1787 / 5.
- 12 في "ق"، "ه": والغيل.
- 13 في الأصل: غير، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 14 حكاه الجوهري في صحاحه "غيل": 1787 / 5.
- 15 في "ق": وأغمت.
- 16 ينظر الصحاح "غيم": 1999 / 5.

(749/2)

[تصحيح العين إذا اعتلت اللام]:

قوله: "وصح باب قَوِي وهَوِي1".

هذا جواب عن سؤال مقدر، وتقدير2 السؤال: أن الواو في: قوي، وهوي متحركة3 وما قبلها مفتوح، فكان4 يجب قلب الواو ألفا، مع أنها لم تقلب5. وأجاب عنه بأنها "إنما"6 لم تقلب ألفا؛ لئلا يؤدي إلى الإعلالين7، وتقديره: أن أصل قوي: قَوَوْ؛ قلبت8 الواو ياء؛ لتحركها9 وانكسار ما قبلها. وأصل هوي: هَوَى، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار قوي وهوى، فلو قلبت الواو في قوي وهوي ألفا لأدى إلى إعلالين، وهو لا يجوز إلا لضرورة.

قوله: [وباب طَوِي "وَحْيِي"....10 إلى آخره] 11.

1 وهوي: ساقط من "ه".

2 في "ق"، "ه": وتقدير.

- 3 في "ق": متحرك.
- 4 في "ه": حينئذ فكان.
- 5 في "ه": لم يقلب.
- 6 لفظة "إنما" إضافة من "ه".
- 7 في "ه": إعلالين.
- 8 في "ق": وقلبت.
- 9 في الأصل "ه": لكونها، وما أثبتناه من "ق".
- 10 تكملة عبارة ابن الحاجب: "..... لأنه فرعه". "الشافية، ص12".
- 11 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه"، وإلى آخره: ساقط من "ه"، وإلى آخره: ساقط من "ق".

(750/2)

هذا أيضا جواب عن سؤال، وتقدير 1 السؤال ظاهر، كما مر.

وأجاب عنه بأن طَوِي يطْوِي فرع: طَوَى يطْوِي، وحيي فرع حَيَا؛ لأن "فعل" -بفتح العين- أصل، و"فَعِل" فرع؛ لأن "فعل" -بفتح العين- أخف وأكثر من "فعل" -بكسر العين- ولما وجب تصحيح طوي وحيي؛ لنلا يؤدي 2 إلى إعلالين، [وجب تصحيح طوى وحيما وإن لم يتأد إلى الإعلالين] 3 إجراء له مجرى أصله في البناء، ولأنه لو أُعل لقليل: طَايَ وَحَايَ، فيقضي 4 إلى وقوع ياء متطرفة بعد ألف، وهو نادر في كلامهم.

[يقال: طوي الرجل: إذا جاع] 5.

قوله: "أو لما يلزم [من يَقَاي]...." 6 إلى آخره] 7.

- 1 في "ق"، "ه": وتغيرير.
- 2 في "ق"، "ه": يتأدى.
- 3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق".
- 4 في "ه": فيؤدي.
- 5 ما بين المعقوفتين من "ه". وذكر في الأصل "ق" في الموضع الذي فيه المربع وبداخله رقم "7".
- 6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "أو لِمَا يَلْزَمُ مِنْ يَقَاي وَيَطَاي وَيَحَاي، كثر الإدْغَامُ فِي

بَابِ حَيٍّ لِّلْمَثَلَيْنِ، وَقَدْ يُكْسَرُ الْفَاءُ، بِخِلَافِ بَابِ قَوِيٍّ؛ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَبْلَ الْإِدْغَامِ؛
وَلِذَلِكَ قَالُوا: يَحْيَى وَيَقْوَى وَاحْوَاوَى يَحْوَاوِي وَارَعَوَى يَرَعَوِي، فَلَمْ يُدْغَمُوا، وَجَاءَ:
احْوِيَاءُ وَاحْوِيَاءُ، وَمَنْ قَالَ: اشْهَبَابٌ قَالَ: احْوِءَاءُ كَأَفْتَتَالٍ، وَمَنْ أَدْغَمَ اقْتَتَالًا قَالَ:
حِوَاءُ، وَجَازَ الْإِدْغَامَ فِي أَحْيَى وَاسْتَحْيَى، بِخِلَافِ أَحْيَا وَاسْتَحْيَا، وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ فِي يُحْيِي
وَيَسْتَحْيِي فَلَنَلَّا يَنْضُمُ مَا رُفِضَ ضَمُّهُ. "الشافية، ص 12".
7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(751/2)

هذا وجه آخر في تصحيح: قَوَى، وَطَوَى، وَحْيَا. وتقديره: أنه لو قلبت الواو والياء ألفا
فيها، لوجب قلبهما ألفا في مضارعها.
مثلا "في" 1: خاف يخاف، ولو قلبت الفاء في مضارعها لقليل: يَقَاي وَيَطَاي، فيلزم
تحرك 2 الياء التي هي لام 3 بالضم، وهو مرفوض في 4 كلامهم.
وانما لم يذكر مضارع هوَى؛ لأنه لا يلزم ضم الياء التي هي لام فيه؛ لأن مضارعه
"يهوي" بكسر العين.
قوله: [وكثر الإدغام "في باب حيا"] 5.
اعلم أن حيٍّ، أعني: فَعَلَ، من مضاعف الياء، وإن لم تقلب ياؤه ألفا، فقد كثر الإدغام
فيه؛ نظرا إلى اجتماع المثلين عند الأكثرين 6.
ومنهم من لم يدغم؛ نظرا إلى مضارعه؛ لأن قياس ما أدغم في الماضي أن يدغم في
مضارعه، ولو أدغم في مضارعه لقليل: يَحْيَى -بفتح الحاء وضم الياء- فيؤدي إلى تحريك
الياء بالضم، وهو مرفوض.

1 لفظة "في": إضافة من "ه".

2 في "ق": تحريك.

3 في "ق": لامة.

4 في الأصل: من، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

6 قال سيبويه في باب التضعيف من بنات الياء: "وذلك قولك: قد حي في هذا

المكان، وقد عَيَّ بأمره، وإن شئت قلت: قد حَيَّ في هذا المكان وقد عَيَّ بأمره،
والإدغام أكثر، والأخرى عربية كثيرة". "الكتاب: 4 / 395".

(752/2)

ومن يدغم في حَيٍّ، فمنهم من يبقى فاءه 1 مفتوحة فيقول: حي -بفتح الحاء- ومنهم
من يكسر فاءه، فيقول: حَيٍّ؛ لأنه لما سكنت الياء الأولى للإدغام كُسر ما قبل الياء
الساکنة للتناسب، نحو: لِيٍّ، وَلِيٍّ، في جمع ألوى 2. هكذا ذكره المصنف.
وفيه نظر؛ لأن لقائل أن يقول: [الضمة التي قبل] 3 الياء المدغمة في لِيٍّ ثقيلة، فناسب
أن يهرب عنها إلى الكسرة [الياء التي بعدها وليست للفتحة التي في حي قبل الياء
المدغمة، ثقيلة فلا يناسب أن 4 يهرب عنها إلى الكسرة] 5.
فالأولى أن يقال في جواز فتح الفاء وكسرها: إنه يجوز حذف حركة العين من غير
النقل 6 إلى الفاء 7 للإدغام، ويجوز حذفها عنها ونقلها إلى الفاء.
فمن حذف حركة العين في حي للإدغام نقلها 8 إلى الفاء فقال "حَيٍّ" بفتح الفاء 9،
ومن نقل حركتها إلى الفاء للإدغام قال: حَيٍّ بكسر الحاء.

1 في "ق": "فإنه" بدل "فاءه". تحريف.

2 الألوى: الرجل المجتنب المنفرد. "الصحاح" لوي: "6 / 2486".

3 في "ه": الضمة التي هي قبل.

4 في "ق": "إلى" بدل "أن".

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

6 في "ه": نقل.

7 في الأصل، "ق": الفاء، وما أثبتناه من "ه".

8 في "ه": وما يقلبها.

9 "ه": بفتح الحاء.

(753/2)

قوله: "بخلاف باب قَوِيٍّ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام".

أي: كثر الإدغام في فَعَلَ من مضاعف الياء، نحو: حَيٍّ، بخلاف باب قَوِيٍّ -أي فَعَلَ- من مضاعف الواو، فإنه لم يدغم الواو في الواو مع أن أصله: قَوَوٌ، بل قلبت 1 الواو ياء لانكسار ما قبلها؛ لأن الإعلال قبل الإدغام، ومقتضى الإعلال قبل الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها، وبعد الإعلال لم يمكن الإدغام؛ لعدم اجتماع المثلين "132"، "ولعدم ما يقتضي الإدغام"2.

ولأجل أن الإعلال قبل الإدغام لم يدغموا في نحو: يَحْيَا وَيَقْوَى، مع أن أصلهما 3: يَحْيَى وَيَقْوُو؛ قلبت 4 الياء والواو 5 ألفا لتحريكهما 6 وانفتاح ما قبلهما؛ لكون الإعلال قبل الإدغام، وعدم ما يقتضي الإدغام بعد الإعلال؛ ولهذا لم يدغموا في: اِحْوَاوِيَّ يَحْوَاوِيَّ 7، وارعوى يرعوي، مع أن أصلهما: اِحْوَاوَوٌ يَحْوَاوَوٌ، وارعَوَوٌ يرعَوَوٌ؛ قلبت الواو المنتطرة 8 في: اِحْوَاوَوٌ وارعَوَوٌ ألفا؛ لتحريكها

1 في "ق": قلب.

2 في "ق": ولا يقتضي الإدغام. وفي "ه": ولا ما يقتضي الإدغام.

3 في "ق": أصله.

4 في "ق": وتقلب.

5 في "ه": الواو والياء.

6 في الأصل: لتحركها، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

7 يحواوي: ساقطة من "ق".

8 المنتطرة: ساقطة من "ق"، "ه".

(754/2)

وانفتاح ما قبلها، وياء في: يحواوو، ویرعوو؛ لانكسار ما قبلها، وبعد القلب لم يوجد مقتضى الإدغام.

1 يقال: اِحْوَاوِيَّ الفرس؛ إذا كان أحوى وهو أصفى من الأحم قليلا 2.

وارعوى عن كذا: إذا كفّ عنه 3.

وإنما قلنا: إن الإعلال مقدم على الإدغام؛ لأن 4 سبب الإعلال موجب للإعلال 5

وسبب الإدغام ليس بموجب، بل مجوز.

ويدل عليه امتناع التصحيح في شيء من باب رَضِيَ وشَقِيَ، وجواز الفك في باب حَيَّ وعَيَّ.

قوله: "وجاء: احويواء واحوياء".

أي: وجاء في مصدر احوَاوَى إظهار الواو والإدغام، نحو: احويَّوَاء، واحويَّاء. أما الإظهار فليناسب 6 المصدر فعله في الصورة في ترك الإدغام، وأما الإدغام فلاجتماع الواو والياء، وسبق إحداها الأخرى بالسكون.

1 الواو ساقطة من "ق".

2 حكاه صاحب اللسان عن أبي عبيدة. "ينظر اللسان "حوى": 2 / 1062".

3 وينظر الصحاح "رعى": 6 / 2359.

4 في "ق": "لا" بدل "لأن".

5 في "ق": الإعلال.

6 في "ق": فلتناسب.

(755/2)

قوله: "ومن قال: اشهباب1".

أي: ومن قال: اشهباب – بحذف الياء منه؛ لأن أصله: اشهبباب – يلزمه حذف الياء من احويَّوَاء؛ لأنه أثقل من اشهبباب؛ لأن الياء فيه محفوفة بالواوين، بخلاف الياء في اشهبباب.

وبعد حذف الياء يبقى احوَّاء2، فمنهم من لم يدغم الواو في الواو كما لم تدغم في 3 اقتتال؛ لسكون 4 ما قبل المثليين. ومنهم من لم يلتفت إلى سكون ما قبل المثليين وأدغم في اقتتال، فقال 5: قتال بإسكان المثل الأول وتحريك الساكن الذي قبله، فقال: جَوَّاء6 بالإدغام.

قوله: "وجاز 7 الإدغام في أُحْيِي [واستُحْيِي، بخلاف أحيًا واستحيًا" عطف على "كثر الإدغام"] 8.

أي: وكثر الإدغام في حَيِّي، وجاز 9 في أُحْيِي واستُحْيِي المبنيين للمفعول 10؛ لاجتماع المثليين، إلا أن الإدغام فيهما لم يكثر

- 1 في "ق": اشهيباب.
- 2 في "ق": احواء.
- 3 لفظة "في": ساقطة من "ق"، "ه".
- 4 في "ق": السكون.
- 5 فقال: ساقطة من "ق". وفي "ه": وقال.
- 6 في "ق": إحواء.
- 7 في الأصل، "ق": وجاء، وما أثبتناه من "ه".
- 8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 9 في الأصل: وجاز الإدغام.
- 10 فيقال: أحى واستحي.

(756/2)

كثرته في "حي" لسكون ما قبل الياء الأولى فيهما وعدم سكون ما قبل الياء الأولى في حي، بخلاف: أَحْيَا 1 واستَحْيَا 2 المبنيين للفاعل لوجوب قلب الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها لوجوب تقدم الإعلال على الإدغام، وعدم مقتضي الإدغام بعد الإعلال.

وأما 3 امتناع النحاة عن الإدغام في يُحْيِي ويستحيي؛ لأنهم لو أدغموا لقل: يُحْيِي ويستحيي -بضم الياء- فيلزم ارتكاب ما رفضوه، وهو غير جائز 4. ومن العرب من لا يبالي بظهور الضم على الياء؛ لسكون ما قبلها فتقول: يُحْيِي، ومنه ما أنشده 5 الفراء 6:

"28"

وكأنا بين النساء سبيكة ... تمشي بسُدَّةٍ بَيْنَهَا فَتَعِي 7
أي: فتعيا، فنقل حركة العين 8 إلى الفاء 9 ثم أدغم، وهو قليل.

- 1 في "ق": أحيائي.
- 2 في "ق": استحيائي.
- 3 وأما: ساقط من "ق".
- 4 في "ق": جاز.

5 في "ق"، "هـ": ما أنشد.

6 في معاني القرآن: 1/ 411، 412، 3/ 213.

7 هذا بيت من الكامل لم يعلم قائله، أورده الفراء في موضعين في معاني القرآن كما ذكرنا في الحاشية السابقة. السبيكة: القطعة المذوبة من الذهب والفضة. والسُدَّة: باب الدار، تقول: رأيتُه قاعدا بسدة بابه. ينظر المنصف: 2/ 181، 182، والدرر: 1/ 31، والشاهد في قوله: فَتَعَيَّ، حيث نقل حركة الياء إلى الفاء ثم أدغم، وذلك على لهجة تميم.

8 في "هـ": الياء.

9 إلى الفاء: ساقطة من "هـ".

(757/2)

قوله: "ولم يبنوا من باب قوي...." 1 إلى آخره 2.

أي: لم يبنوا من باب قوي، أي: "من" 3 فَعَلَ، مضاعف الواو، مثل ضَرَبَ ولا شَرَفَ، أي: فَعَلَ -مفتوح العين- ولا فَعَلَ مضموم العين؛ لأنهم لو بنوها منه لقالوا للماضي المتكلم حينئذ: قَوَوْتُ 4 وقَوَوْتُ 5 -باجتماع الواوين مع الفك- لعدم موجب قلب الواو والياء بخلاف ما بني منه فَعَلْتُ -بكسر العين- فإنه تنقلب الواو الثانية 6 ياء. قوله: "ونحو القُوَّة...." 7 إلى آخره 8.

"هذا" 9 جواب عن سؤال، وتقدير 10 السؤال: إن قولكم: لا يجوز: قَوَوْتُ وقَوَوْتُ لكرهتهم اجتماع الواوين "133" منقوض

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَلَمْ يَبْنُوا مِنْ بَابِ قَوِيٍّ مِثْلَ ضَرَبَ وَلَا شَرَفَ كَرَاهَةً قَوَوْتُ، وقَوَوْتُ". "الشافعية، ص 12".

2 إلى آخره: ساقطة من "ق"، "هـ".

3 لفظة "من": إضافة من "ق"، "هـ".

4 في "ق": قوو.

5 وقووت: ساقطة من "هـ".

6 لفظة "الثانية" إضافة من "ق"، "هـ".

7 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "ونحو: القُوَّة والصَوَّة والْبَوِّ والْحَوِّ محتمل للإدغام"

"الشافية، ص 12".

8 إلى آخره: ساقط من "ق"، "ه".

9 لفظة "هذا" إضافة من "ق".

10 في "ق"، "ه": وتقرير.

(758/2)

بمثل القُوَّة والصُّوَّة والبَوِّ والْحَوِّ.

[وأجاب عنه باحتمال اجتماع الواوين في مثل: القوة والصوة والبو والحو] 1.

وإنما جاز لحصول الخفة بالإدغام؛ لأن اللسان يدفع 2 بالمثلين في الإدغام دفعة واحدة 3.

الصوة: واحدة الصوى، وهي الأحجار المنصوبة علامات للطريق 4.

والبو: جلد الحوار 5 يُخَشَى لتراه الناقة، فترأمه 6 وتدير عليه 7.

والحو: جمع أحوى، وهو الأسود 8.

1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

2 في "ق"، "ه": يندفع.

3 لفظة "واحدة" ساقطة من "ق".

4 الصحاح "صوى": 6 / 2404.

5 في "ه": الجواد. تحريف.

6 في "ق": فترأمه.

7 وفي الصحاح "بوى": البو: جلد الحوار يخشى ثُمَامًا فتُعْطَف عليه الناقة إذا مات ولدها. "6 / 2288".

8 المصدر السابق "حوى": 6 / 2322.

(759/2)

[بعض ما لا يعمل من الصيغ وسبب ذلك] :

قوله: "وصح باب ما أَفْعَلَهُ...1" [إلى آخره 2.

أي: وصح باب ما أفعله3] ، نحو: ما أقوله4، وما أبيعه5؛ لعدم تصرفه تصريف الأفعال أو للفرق6 بين باب التعجب وغيره في المعتل العين. وصح "أفعل به" في التعجب، نحو "أقول به" حملاً له على "ما أفعله". وصح أفعل التفضيل، نحو: زيد أقول وأبيع منك؛ حملاً له على: ما أفعله؛ لأن بابي التعجب وأفعل التفضيل يجريان مجرى واحدا8 فيما يجوز ويجب ويمتنع، أو للفرق بين لفظ الاسم ولفظ الفعل المتصرف نحو: أقام، وأباع لما اتفقا في الحروف؛ لئلا يحصل الالتباس بينهما، فحمل9 المصنف أفعل التفضيل في التصحيح على فعل التعجب.

- 1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَصَحَّ بَابُ مَا أَفْعَلُهُ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ، وَأَفْعَلُ مِنْهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ أَوْ لِلْبَسِّ بِالْفِعْلِ". "الشافعية، ص12".
- 2 إلى آخره: ساقط من "ه".
- 3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 4 في "ه": ما أوقله. تحريف.
- 5 في "ق": وما يبعه. تحريف.
- 6 في "ه": وللفرق.
- 7 له: ساقط من "ه".
- 8 في "ق": واحد.
- 9 في "ه": حمل.

(760/2)

وهذا عكس ما فعله سيبويه؛ وذلك لأنه قال، سيبويه: إنما يتم أفعل، اسماً، نحو: هو أقول الناس، وهو أقول منك؛ ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف، نحو: أقام وأباع، ويتم ما أفعله؛ لأن معناه معنى أفعل1 منك2. قوله: "وازدوجوا [واجتوروا.... 3 إلى آخره] 4.

أي: وصح باب ازدوجوا واجتوروا؛ لأن باب افعلوا ههنا بمعنى تفاعلوا، وصح عين5 تفاعل في مثله، نحو: تزاوجوا وتجاوروا؛ لعدم العلة الموجبة لقلب الواو ألفاً، فأجروا ما كان في معناه عليه تنبيهاً على كونه بمعناه، وصح باب: اعوار واسواد؛ لأنه لو أعل6 لأدى إلى اللبس؛ لأنه لو7 أعل "لأعل"8 بنقل حركة الواو إلى العين في اعوار وإلى

السين في اسود وحذف 9 همزة الوصل وقلب الواو ألفا، فلزم حذف إحدى الألفين
لالتقاء الساكنين، فصار: عارّ وسادّ، فيحصل الالتباس؛ لأنه

1 في الأصل، "ق": أفضل منه، وفي "هـ": أفعال به، وما أثبتناه من كتاب سيبويه.

2 الكتاب: 320 / 4.

3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَأَزْدَوْجُوا وَاجْتَوَرُوا؛ لِأَنَّهُ يَمَعَى تَفَاعُلًا، وَبَابُ اِعْوَارٍ
واسود للبس، وعور وسود؛ لأنه بمعناه". "الشافعية، ص 12".

4 ما بين المعقوفين ساقط من "هـ"، وإلى آخره: ساقط من "ق".

5 في الأصل: غير، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "هـ".

6 في الأصل: لو اعتل، وما أثبتناه من "ق"، "هـ".

7 لو: ساقطة من "هـ".

8 لأعل: إضافة من "ق"، "هـ".

9 في الأصل، "هـ": وحذفت، وما أثبتناه من "ق".

(761/2)

لم يدر أنه أفعال أو أفعال¹، ولهذه العلة صح اعورّ، واسودّ، وصح عورّ وسودّ؛ لأنهما
في معنى اعور واسود فصَحّا تنبيهًا على أنهما موافقان لاعوارّ واسودّ في المعنى.

قوله: "وما تصرف [مما صح ... 2" إلى آخره] 3.

أي: وما تصرف من الصحيح، فالذي تصرف من نحو: ازدوجوا واجتوروا، واعوار⁴
واسود، واعور واسود، وعور وسود، وقاول وبائع، وصحيح لا يعمل أيضا تنبيهًا على
أنها مشتقة من ذلك الأصل، نحو: أعورته واستعورته، وتعورّ وتسود، وعاور وساور،
"وأسود وأعور" 5، ومقاول ومبايع.

ومن لم يراع اعورّ واسود لزمه أن يقول 6: عار وساد بالإعلال، على وزن: قال وباع.

ومن قال: "عار" [لزمه أن يعمل "كل" 7 ما يتصرف منه، فيقول: أعار واستعار وبعار

ويستعار] 8 وعائر مثل قائل.

1 في "هـ": وأفعال.

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وما تصرف مما هو صحيح أيضًا كأعورته واستعورته

وَمُقَاوِلٍ وَمُبَايِعٍ وَعَاوِرٍ وَأَسْوَدَ، وَمَنْ قَالَ: عَارَ قَالَ: أَعَارَ وَاسْتَعَارَ وعائرٌ. "الشافية"، ص12.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في "ق": واعوار. تحريف.

5 في "ه": واعور واسود.

6 في "ق": يقال.

7 لفظة "كل" إضافة من "ه".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(762/2)

قوله: "وصح تَقْوَال 1 [وتَسْيَار ... 2 إلى آخره] 3.

أي: وصح الواو في تقوال وتسيار، لدفع 4 اللبس بصورة الفعل؛ لأنه لو أعل لنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما 5 فانقلبا ألفا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين فصار: تَقَال وتَسَار، فيحصل الاشتباه ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع قال وسار 6.

وصح الواو [والياء] 7 أيضا في مَقْوَال ومَحْيَاط، لدفع 8 اللبس؛ لأنهما لو أعلًا لقليل: مَقَال ومَحَاط، وحينئذ لم يعلم أنهما مَفْعَال أو مِفْعَل لإعلال مَقُول ومَحْيَاط على مَقَال ومَحَاط أيضا، و 9 لأن المَقْوَال والمَحْيَاط 10 ليسا على مثال الفعل؛ لمفارقته له 11 بالألف التي بعد العين، ولأنه قد اكتنف حرف العلة ساكنا، واكتناف

1 في "ق": تفعال.

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَصَحَّ تَقْوَالٌ وَتَسْيَارٌ لِلْبَسِّ، وَمَقْوَالٌ وَمَحْيَاطٌ لِلْبَسِّ، ومقول ومحيط محذوفان منهما، أو لأنهما بمعناهما" "الشافية"، ص12.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه". وإلى آخره: ساقط من "ق".

4 في الأصل: لرفع، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 من "ق": ما قبلها.

6 في "ه": وسال.

7 والياء: إضافة من "ه".

8 في الأصل: لرفع، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

9 الواو ساقطة من "ه".

10 في "ه": مقوال ومخيط.

11 له: ساقطة من "ق".

(763/2)

الساكين في الفعل يوجب التصحيح في الفعل، نحو اسوادّ، ففي "134" الاسم أجدر. وصح الواو في مقول ومخيط؛ لأنهما محذوفان عن مقوال ومخيط بحذف الألف، ولما كانت الواو "والياء" 1 في أصليهما 2 صحيحتين 3، كانتا 4 في الفرع صحيحتين 5 تنبيهًا على أنهما فرعهما، ولأن المقول والمخيط بمعنى: المقوال والمخيط؛ لكونهما للآلة، فتصح 6 الواو في مقول ومخيط، تنبيهًا على أنهما بمعنى المقوال والمخيط. لا يقال: لا حاجة إلى الاعتذار عن صحة الواو في هذه المواضع لعدم علة القلب؛ لأننا نقول: لا نسلم عدم علة الإعلال -وهي الحمل على الأصل- وهو: قال وخاط وسار. قوله: "وأعل نحو يقوم...." 7 إلى آخره 8.

1 والياء إضافة من المحقق.

2 في "ق": أصلهما.

3 في النسخ الثلاث: كان، والصحيح ما أثبتناه.

4 في النسخ الثلاث: كان، والصحيح ما أثبتناه.

5 في النسخ الثلاث: صحيحا، والصحيح ما أثبتناه.

6 في "ق": فصح، وفي "ه": فصيح.

7 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وأعلَّ نَحْوُ: يَقُومُ وَيَبِيعُ، وَمَقُومٌ وَمَبِيعٌ بغير ذلك اللبس". الشافية، ص 12.

8 إلى آخره: ساقط من "ق"، "ه".

(764/2)

أي: وأعل نحو: يقوم، ويبيع، ومقوم ومبيع [لا بقلب الواو والياء ألفا، بل بنقل حركتهما إلى ما قبلهما فقط، في: يقوم ويبيع ومقوم ومبيع] 1. فإن أصل: يَقُومُ وَمَقُومٌ وَيَبِيعُ وَمَبِيعٌ: يَقُومُ وَمَقُومٌ وَيَبِيعُ وَمَبِيعٌ؛ نقلت ضمة الواو إلى القاف في يَقُومُ وَمَقُومٌ، وكسرة الياء إلى الباء في يبيع ومبيع. 2. وإنما لم تقلب الواو والياء ألفا؛ لأنهما لو قلبتا 3 ألفا لقليل: يقام ويباع 4، وحينئذ لم يعلم أنه يفعل -بفتح العين- أو يفعل -بكسر العين- أو يفعل، بضم العين. وكذا لو قلبوا في مقوم ومبيع بعد نقل 5 حركة الياء والواو إلى ما قبلهما 6، حتى صارا مقاما ومباعا، لم يعلم أنهما مفعَل أو مفعِل أو مفعُل 7. اعلم أن في مجيء مَقُومٌ -بفتح الميم وضم القاف 8- نظرا، فلو ذكر مَعُونًا 9 بدل مَقُومٌ لكان أولى؛ لأنه جاء: معون، ومعونة

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 في الأصل عبارة زائدة ليست في موضعها، وهي: وينقل حركتهما إلى ما قبلهما، وحذف إحدى الواوين في مقوم، والياء في مبيع.

3 في "ق": لو قلبت.

4 في الأصل "ق": يباع ويقام، وما أثبتناه من "ه".

5 في الأصل: قلب، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 في "ق": ما قبلها.

7 أو مفعل: ساقط من "ق".

8 ما بين الشرطتين ساقط من "ق".

9 في "ه": معون.

(765/2)

ومَشُورَةٌ، على وزن مَفْعَلٍ وَمَفْعُلَةٍ. أصلهما: مَعُونٌ وَمَعُونَةٌ وَمَشُورَةٌ؛ فنقلت حركة العين إلى ما قبلها.

ولا يريد بِمَقُومٍ وَمَبِيعٍ اسم المفعول [لأنه لا يجيء المفعول من قام] 1 لأن قام 2 لازم، ولأنه ذكر مقوما ومبيعا 3 ثم ذكر 4 اسم المفعول [بعدهما] 5 فيما بعد 6 عند قوله: ويسكنان، وتنقل 7 حركتهما في يقوم 8 ويبيع.

وإن أراد بهما اسم المفعول على تقدير: مَقُوم به، فأصلهما: مَقُوم ومَبُوع⁹؛ نقلت¹⁰ ضمة الواو والياء إلى ما قبلهما، فحذف أحد الساكنين، على ما يجيء. قوله: "ونحو جواد ... "11 إلى آخره،

1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

2 في "ه": "لأنه" بدل "لأن قام".

3 في الأصل "ق": مبيعا ومقوما، وما أثبتناه من "ه".

4 في "ه": يذكر.

5 لفظة "بعدها" إضافة من "ه".

6 في "ه": في أبعد. تحريف.

7 في "ق": وينقل.

8 في "ه": يقول.

9 في الأصل: مقوم ومبوع، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

10 في "ه": فنقلت.

11 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وصح نحو: جَوَادَ وَطَوِيلَ وَغَيُورَ لِإِلْبَاسٍ بِفَاعِلٍ أَوْ بِفَعْلٍ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ وَلَا مُوَافِقٍ، ونحو: الْجَوْلَانِ وَالْحَيَوَانَ وَالصَّوْرَى وَالْحَيْدَى للتنبيه بحركته على حركة مسماه، وصح المَوْتَانِ؛ لأنه نقيضه، أو لأنه ليس بجار ولا موافق له، وصح نحو: أَذُورَ وَأَعْيُنَ لِلْإِلْبَاسِ، أو لأنه ليس بجار ولا مخالف له، وصح نحو: جَدُولٌ، وَخِرُوعٌ، وَغُلَيْبٌ؛ لمحافظة الإلحاق أو للسكون المحض". "الشافعية، ص12".

(766/2)

عطف على "نقول"1.

أي: وصح الواو في نحو: جواد وطويل وغيور لأمرين: أحدهما: دفع2 الالتباس بفاعل أو بفعل3؛ لأنهم لو أعلوها لقالوا: جاد وطل وغار؛ لأنه إذا قلبت الواو والياء4 ألفا لتحركهما5 وانفتاح ما قبلهما6، حذفت الألف في جواد، والواو في غيور، والياء في طويل لالتقاء الساكنين، وحينئذ احتمل أنه7 اسم فاعل من: طَلَيْتُهُ بالدهن وَجَدَيْتُهُ8 أي: سألته9، وَغَرَيْتُهُ10 أي: ألصقته بالغراء،

-
- 1 في "ق": تفعال.
 - 2 في الأصل "ق": رفع، وما أثبتناه من "ه".
 - 3 في "ق": لفاعل أو لفعل. تحريف.
 - 4 في الأصل: الياء والواو، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 5 في "ق": لتحركها، ما قبلها.
 - 6 في "ق": لتحركها، ما قبلها.
 - 7 في "ق": بأنه.
 - 8 لغة في جدوئته، حكاها صاحب اللسان "جدا": 1/ 572.
 - 9 في "ق": ساءلته.
 - 10 ينظر اللسان "غرا": 5/ 3250.

(767/2)

أو من غريت، أي: عجبت¹، أو أنه فعل ماضٍ من: طال يطول، وجاد يجود، وغار يغور، أو مخفف² جواد وطويل وغيور.

والثاني: أنها³ ليست جارية على الفعل، ولا موافقة للفعل في الحركات والسكنات⁴ الموافقة⁵ التي سنذكرها⁶ في إعلال العين ليجري فيه⁷ أحكام الفعل، وهي الإعلال. وصح الجولان والحيوان والصَّوَرَى والحَيْدَى؛ لتبقى حركتها الدالة على حركة مسماه واضطرابه.

وصح الموتان مع عدم حركة مسماه؛ لأنه نقيض الحيوان، فحمل النقيض على النقيض، كما حمل النظير على النظير.

يقال: اشْتَرَّ⁸ من المَوْتَانِ ولا تَشْتَرَّ من الحيوان⁹.

[والجولان مصدر: جال يجول بالشيء، وأجال به أي: طاف به] ¹⁰

-
- 1 الغرو: العجب، ولا غرو ولا غروى، أي: لا عجب. "اللسان "غرا" 5/ 3251.
 - 2 في "ه": أو مخففة.
 - 3 في "ه": أهما.
 - 4 والسكنات: ساقطة من "ه".

5 في "ه": لموافقة.

6 في "ه": نذكرها.

7 في "ه": منه.

8 في "ق": اشترى. خطأ.

9 أي: اشترى الأرض والدور، ولا تشتري الرقيق والدواب. "الصحاح: موت: 1/ 267".
وحكى الجوهري عن الفراء أنه قال: الموتان من الأرض: التي لم تُحَيَّ بعد. "ينظر المصدر السابق".

10 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(768/2)

والصَّوْرَى: المائل، وصَوْرَى أيضا: اسم ماء بقرب المدينة¹.

وكذا الحَيْدَى²، يقال: حمار حيدى أي: حديد؛ أي: يحيد، بمعنى: يعدل عن ظله
لنشاطه³ "135".

ولأن باب الجولان⁴ والموتان ليس بجارٍ على الفعل ولا موافقٍ للجاري على الفعل في
الحركات والسكنات الموافقة⁵ التي⁶ سيأتي ذكرها، لتجري⁷ فيه أحكام الفعل، وهي
الإعلال.

وصح: أَذُورُ وَأَعَيْنُ، لدفع الالتباس؛ لأنه لو أعل لم يعمل إلا بحذف حركة الواو، وضم
الดาล للواو في أذور، وبحذف حركة الياء وكسر العين للياء في أعين، فيصير أَذُورُ وَأَعَيْنُ،
و⁸ حينئذ يحصل الالتباس بمضارع⁹: دار، وعان وهو: أَذُورُ أَعَيْنُ، من: عان علينا
فلان¹⁰ يعين¹¹ عيانة: إذا صار عينا، ولأنه "ليس"

1 الذي في القاموس: صورى، كسكرى: ماء قرب المدينة.

2 في "ه": والحيدى: المائل.

3 الصحاح "حيد": 2/ 467.

4 في "ه": الحيوان.

5 في "ق": موافقة.

6 لفظة "التي" ساقطة من "ق".

7 في "ق": ليجري.

- 8 الواو ساقطة من "ه".
9 في "ه": بمصادر. تحريف.
10 في الأصل: فلانا، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
11 في "ه": معين.

(769/2)

مثل أدور وأعين جاريًا على الفعل، ولا مخالفًا للفعل، يعني: "أنه" 1 ليس موافقا للفعل [موافقة معتبرة؛ لأن الموافقة المعتبرة في الإعلال أن يكون موافقا للفعل] 2 بشرط أن يكون مخالفًا له 3 بوجه خاص على ما يأتي 4. ولما لم تكن 5 في أدور وأعين تلك المخالفة، وجب التصحيح لفقدان شرط الإعلال.

وصح: 6 جدؤل، للنهر الصغير 7، وخزوع، لشجر معروف، وعُلَيْب -اسم وادٍ 8-
لمحافظة 9 بيان 10 الإلحاق والتنبيه عليه ولتعلم 11 الزنة به، ولأن السكون الذي قبل الواو والياء لازم غير عارض، وحينئذ لم يكن ما قبل 12 الواو والياء مفتوحا، أو في حكم المفتوح.

- 1 أنه: إضافة من "ق"، "ه".
2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
3 في "ه": له مخالفًا، وله: ساقطة من "ق".
4 في الأصل "ق": على ما يأتي، وما أثبتناه من "ه".
5 في "ق": يكن.
6 في الأصل: وصح نحو.
7 قاله الجوهري في صحاحه "جدل": 4 / 1654.
8 قاله الجوهري في صحاحه "علب": 1 / 189. وأضاف: "ولم يجرى على فاعيل -بضم الفاء وتسكين العين وفتح الياء- شيء غيره".
9 في "ق": بمحافضة.
10 في "ق": بنيان.
11 في "ق": ليعلم.
12 ما: ساقطة من "ق".

[إعلال الياء والواو عيين بقلبهما همزة] :

قوله: "وتُقلبان همزة في نحو [قائم و] 1 بائع ... 2 عطف على قوله: "وتُقلبان ألفاً" في قوله: "تقلبان ألفاً إذا حَزَّكَتْ".

وإنما أعاد "تقلبان" ههنا؛ لأن هذا باب آخر من القلب.

أي: ويقلب الواو والياء همزة في نحو: قائم وبائع، أي: في كل اسم فاعل من فعل معتل³ العين للتخفيف.

وإنما لم تقلبا 4 ألفاً؛ [لأن سكون] 5 ما قبلها 6 لازم غير عارض، ولأنه لو قلبا لالتبس 7 بالفعل الماضي مع الغنية عنه؛ لوجوب حذف 8 إحدى الألفين لالتقاء 9 الساكنين، بخلاف عاور 10

1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وتُقلبان همزة في نحو: قائم وبائع المُعتَلِ فعلُهُ، بخلاف نحو: عاور، ونحو: شاك وشاك شاذ، وفي نحو جاء قولان، قال الخليل: مقلوب كالشاك، وقيل: على القياس" الشافية، ص 12.

3 في "ق": المعتل.

4 في الأصل: تقلب، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 في "ق"، "ه": لسكون.

6 في الأصل: ما قبله، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

7 في "ق": لالتبس.

8 لفظة "حذف" ساقطة من "ه".

9 في "ق": لا التقاء، لعله سهو من الناسخ.

10 في الأصل: عار، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

اسم فاعل من عَوَرَ؛ لصحة "عَوَرَ" الذي هو أصل عاور في الإعلال والصحة.
قوله: "وشاك 1 شاذ".

جواب عن سؤال "مقدر2".

وتقدير 3 السؤال: إن أصل شاكٍ: شائك 4 - لتأم السلاح - من: شاكنتي الشوكة، إذا دخلت في جسدي 5، فهو مثل قاوم 6 مع أن واوه لم تقلب همزة بل حذفت، وأنتم قلتم: إنها تقلب همزة؟

وأجاب عنه بأنه شاذ، فمن قال: شاك - بكسر الكاف - نقل العين إلى موضع اللام، ثم أعله إعلال قاضٍ 7، ومن قال: شاك - برفع الكاف - حذف حرف العلة الذي هو 8 العين؛ طلباً للتخفيف وجعله نسياً منسياً، والأصل - وهو شائكٌ بقلب الواو همزة - مستعمل كثير 9.

1 وشاك: من "ه".

2 لفظة "مقدر" إضافة من "ق".

3 في "ق"، "ه": وتقدير.

4 مقلوب "شاكِي" حكاه الجوهري عن الأخفش. "ينظر الصحاح" شكا: 6 / 2395.

5 حكاه الجوهري عن الأصمعي. "ينظر الصحاح: شوك: 4 / 1595.

6 في "ه": قائم.

7 كما هو رأي الأخفش الذي حكاه الجوهري كما قلنا.

8 في النسخ الثلاث: التي هي، والصحيح ما أثبتناه.

9 حكاه سيبويه عن كثير من العرب. "ينظر: 4 / 378".

(772/2)

قوله: "وفي جاءٍ قولان".

أي: في اسم فاعل فعل، معتل العين، مهموز اللام، نحو: جاءٍ وشاءٍ قولان: أحدهما، وهو قول الخليل: أنه مقلوب، أي: منقول عينه إلى لامه كالشاكِي؛ لنلا يلزم اجتماع الهمزتين 1.

والثاني، وهو قول سيبويه، وهو 2 مختار الأكثرين 3: لأنه على القياس، وهو أنه قلبت عينه وهي الياء همزة، كما قلبت في قائم وبائع، ثم قلبت الهمزة التي هي لام الفعل ياء لاجتماع الهمزتين، ثم أعل إعلال قاضٍ 4.

قوله: "وفي نحو: أوائل وبوائع ... 5" إلى آخره6.
أي: وتقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا7 بعد ألف باب: مساجد وقبل الألف واو وياء،
نحو: أوائل وبوائع، جمع: أول، وبائعة، أصلهما: أوائل وبَوَائِع؛ قلبت الواو والياء اللتان
هما العين همزة؛ لما ذكرناه في قائم وبائع، بخلاف: عَوَاوِيرَ وطَوَاوِيرَ في جمع

1 الكتاب: 4 / 377، 378.

2 لفظة "هو": ساقطة من "ق"، "ه".

3 في "ه": لأكثرين.

4 الكتاب: 4 / 376، 377.

5 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَفِي نَحْوِ: أَوَائِلٍ وَبَوَائِعٍ، مِمَّا وَقَعْنَا فِيهِ بَعْدَ أَلِفِ بَابِ
مَسَاجِدَ وَقَبْلَهَا وَآوُ أَوْ يَاءٌ، بِخِلَافِ عَوَاوِيرَ وَطَوَاوِيرَ وَضَيَاوِينَ شَاذٍّ، وَصَحَّ عَوَاوِيرَ وَأَعْلَ
عِيَائِلَ لِأَنَّ الْأَصْلَ: عَوَاوِيرَ فَحُذِفَتْ، وَعِيَائِلَ فَأُشْبِعَ". "الشافعية، ص12".

6 إلى آخره: ساقطة من "ق"، "ه".

7 في "ق": وقعت.

(773/2)

عَوَّارَ وطاووس1، فإنه لا تقلب واوها "136" التي هي العين همزة؛ لوقوع الياء
الساکنة بعد الواو، وهو موجب للخفة.
قوله: "وضيَاوِينَ شَاذٌ".

هذا جواب عن سؤال [مقدر] 2، وتقدير 3 السؤال: إن قياس "ضَيَاوِينَ" جمع ضَيَّوُونَ،
للسَّنُونُورِ البرِّيَّةِ 4 "ضَيَّائِينَ"؛ بقلب الواو همزة لعدم ساكن بعدها، كأوائل. وأجاب عنه بأنه
شاذ.

قوله: "وصحَّ عَوَاوِيرَ" جواب عن سؤال [مقدر] 5 وتقدير 6 السؤال: إن قياس عواور:
عوائر7 بقلب الواو همزة كأوائل؛ لعدم الياء الساكنة بعدها، فَلَمْ يَقِلْ: عواور بعدم
القلب؟

وأجاب عنه بأنه فرع عواوير8؛ لأن المراد بعواور [عواوير] 9 جمع عَوَّارٍ. والعوار يجمع
على عواوير، بقلب الألف ياء، فصُحِّحَ حملا على أصله ومراعاة لأصله، فكأن الياء
بعد الواو مقدرة.

-
- 1 في "ق": وطاووليس. تحريف.
 - 2 لفظة "مقدر" إضافة من "ق".
 - 3 في "ق"، "ه": وتقدير.
 - 4 الصحاح "ضون": 2156 / 6.
 - 5 لفظة "مقدر" إضافة من "ق".
 - 6 في "ق"، "ه" إضافة من "ق".
 - 7 عوائر: ساقطة من "ق".
 - 8 في حاشية الورقة 137 من الأصل: "يحذف الياء من عواوير" وهو موجود في "ق"، "ه".
 - 9 عواوير: إضافة من "ه".

(774/2)

وأعل: عيائل [مع أنه كعواوير؛ لأن أصله عيائل] 1 [لأنه جمع عيل، لصاحب العيال]. 2. والعَيْلُ يجمع على عيال وعيائل] 3 لا على "عَيَائِل"، مثل "جيد" على "جيداد" و"جيايد"، فأشبع الهمزة فتولد الياء من الإشباع، فتركت الهمزة ولم تُرَدَّ إلى أصلها [الذي هو الياء مراعاة لأصله] 4 الذي هو "عيائل".
قوله: "ولم يفعلوه" 5 [في باب مَقَاوِمٍ وَمَعَايِش ... "6 إلى آخره] 7.
أي: [ولم يقلبوا الياء والواو همزة في مقاوم ومعایش ومعاون] 8 جمع: مقامة ومعيشة ومعونة؛ للفرق بين الياء والواو [الزائدين كما في نحو: رسائل وصحائف وعجائز، وبين الواو والياء] 9 الأصليتين 10، كما في مقاوم ومعایش.

-
- 1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
 - 2 ينظر الصحاح "عيل": 1780 / 5.
 - 3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
 - 4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
 - 5 في "ه": ولم يفعلوا.
 - 6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فِي بَابِ مَعَايِشٍ وَمَقَاوِمٍ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

بَابِ رَسَائِلَ وَعَجَائِزَ وَصَحَائِفَ، وَجَاءَ مَعَائِشُ بِالْهَمْزِ، عَلَى ضَعْفٍ، وَالتَّرْمَ هَمْزٌ
مَصْنُوبٌ. "الشافعية، ص12".

7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه"، وإلى آخره: ساقط من "ق".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

9 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق".

10 في الأصل، "ه": الأصليين، وما أثبتناه من "ق".

(775/2)

وجاء "معائش" بقلب الياء همزة1، وهو ضعيف؛ لأنه لم يثبت في شيء من القراءات
السبع2.

وقد أورد3 عليه أنه إن أراد4 بالفرق دفع5 اللبس بين الياءين، فليس بشيء؛ لأنه لا
التباس بينهما على تقدير قلب الواو والياء فيهما همزة، لجواز أن يفرق بينهما بالأصل.
وإن أراد به وجود علة تفصل6 بين الياءين في الحكم فهو7 صحيح؛ لأنهم همزوا باب
"رسائل" جمع رسالة مما قبل آخر واحده ألف مزيدة؛ لأن هذه الألف وقعت بعد ألف
الجمع، وامتنع تحريكها لامتناع تحريك الألف، وامتنع إبقاؤها8 ساكنة لسكون الألف
قبلها، وامتنع أيضا حذفها؛ لإخلاله

1 وذلك تشبيهاً لمعيشة بفعيلة. وقال الجوهري: "والمعيشة جمعها: معاش بلا همز، إذا
جمعتها على الأصل. وأصلها: مَعِيشَةٌ، وتقديرها: مَفْعَلَةٌ، والياء أصلية متحركة فلا
تنقلب في الجمع همزة، وكذلك مكاييد ومبايع ونحوهما. وإن جمعتها على الفرع همزت
وشبهت مَفْعَلَةً بفعلية، كما همزت في المصائب لأن الياء ساكنة. وفي النحويين من يرى
الهمز لحنا". "الصحاح" عيش: "3 / 1013".

2 اتفق القراء على قراءة معاش بالياء، بلا همز؛ لأن ياءها أصلية، جمع معيشة من
العيش. ولكن روى خارجة عن نافع أنه همزها ورُدَّ بأن خارجة غلط فيه، حيث لا يهمز
إلا ما كانت الياء فيه زائدة نحو: صحائف ومدائن. "ينظر الإتحاف: 222".

3 في "ق": أوارد. تحريف.

4 في "ق": إن هو إرادة.

5 في "ه": رفع.

6 في "ق": يفصل.

7 في الأصل، "ق": وهو، وما أثبتناه من "ه".

8 في الأصل، "ه": إبقاؤه، وما أثبتناه من "ق".

(776/2)

بصيغة الجمع اضطر إلى قلبها 1 ولم يكن لها أصل لتقلب 2 إليه فقلبت همزة؛ لأنها أقرب حروف القلب إلى الألف في المخرج، ثم حملوا باب صحائف، جمع صحيفة، وعجائز، جمع "عجوز" على باب "رسائل" جمع "رسالة" لمشابهة ما 3 قبل آخر صحيفة، وعجوز ألف رسالة في كون كل واحد منها زائدا 4 مدة لا حظ لها 5 في الحركة.

وأما باب: مقامة ومقاوم، ومعيشة ومعايش، مما قبل آخر الواحد منه حرف لين غير زائد وله أصل في التحريك؛ لأن أصلها: مَقُومَة وَمَعِيشَة، فإذا وقع بعد ألف الجمع واحتيج إلى تحريكه في الجمع يرد إلى أصله؛ لعدم الحاجة إلى قلبه همزة، اللهم إلا إذا وجد مزيد ثقل يكون ما قبل ألف الجمع حرف علة، كما في: أوائل وبواقع، وليس مقاوم ومعايش "ومعاون" 6 كذلك.

قوله: "والتزم همز مصائب".

أي: والتزم همز "مصائب" وإن كان خلاف القياس؛ لأنه جمع مصيبة، من صاب السهم يَصُوب: إذا قصد ولم يَجِرْ، أصلها 7:

1 في "ق": قبلها. تحريف.

2 في "ق": ليقلب.

3 لفظة "ما" ساقطة من "ه".

4 في "ه": زائدة.

5 في الأصل "ه": لهما، وما أثبتناه من "ق".

6 ومعاون: إضافة من "ه".

7 في "ق": وأصلها.

(777/2)

مُصَوِّبَةٌ¹، فنقلت حركة الواو إلى الصاد، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها،
والواو فيه عين، وقياسه²: مصاوب كمقاوم³ بالواو⁴.
وأما التزم الهمزة فيه للتنبيه على أنه جمع مُفْعَلَةٌ لا مفعلة ولا مُفْعَلَةٌ، وأكثر العرب
يقولون: مصاوب بالواو⁵.
قوله: "وتقلب ياء فُعْلَى اسماً...6".
أي: وتقلب ياء فعلى واوا في الاسم نحو: طُوِيْ لشجرة⁷ في الجنة من الطيب، وكُوسَى
من الكَيْس⁸، ولا تقلب واوا في الصفة

1 في "ق": مصونة. تحريف.

2 في "ه": فقياسه.

3 كمقاوم: ساقطة من "ق".

4 بالواو إضافة من "ق".

5 قال الجوهري: "والمصيبة: واحدة المصائب، والمصوبة -بضم الصاد- مثل المصيبة،
وأجمعت العرب على همز المصائب. وأصله الواو، كأنهم شَبَّهُوا الأصلي بالزائد. ويجمع
أيضاً على "مصاوب" وهو الأصل". "الصحيح: صوب: 1/ 165".

6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتَقْلَبُ يَاءُ فُعْلَى اسماً وَآواً فِي نَحْوِ: طُوِيْ وكُوسَى، ولا
تقلب في الصفة، ولكن يكسر ما قبلها لتسلم الياء، نحو: مَشْيَةٌ حَيْكَى و {قِسْمَةٌ
ضَبْرِيْ}، وكذلك باب بيض واختلف في غير ذلك؛ فقال سيبويه: القياس الثاني، فنحو
مَضُوفَةٌ شاذ عنده، ونحو معيشة يجوز أن يكون مَفْعَلَةٌ وَمَفْعَلَةٌ. وقال الأخفش: القياس
الأول، فمضووفة قياس عنده، ومعيشة مَفْعَلَةٌ وإلا لزم مَعُوشَةٌ، وعليها لو بنى من البيع
مثل تُرْتَبٌ لقليل: تُـيُّ عِ وَتُبُوع". "الشافعية، ص 12".

7 في "ق": شجرة.

8 والكيس: خلاف الحمق. والكوسى: نعت للمرأة الكيسة "الصحيح: كيس 3/
972".

(778/2)

"فرقا بين الاسم والصفة، ولكنهم يقلون الضمة كسرة في 1 الصفة لتسليم الياء التي هي
عين نحو: مشية حَيْكَى، أي: فيها تبخر {قِسْمَةٌ ضَبْرِيْ} 2 فإن حَيْكَى من: حاك يحيك

حيكانا، إذا تبختر في مشبهه 3 و {ضيزى} من: ضاز في الحكم يضيض، و {قسمة} ضيزى { أي: جائزة 4.

وحكى وضيزى فُعَلَى لا فِعْلَى؛ لأنه لم يوجد في كلامهم فِعْلَى صفة إلا عَزَّهَى 5، للذي لا يطرب للهو، بل وجد في الأسماء نحو: الشَّعْرَى والدَّفْلَى والمُعْزَى. اعلم أنه ذكر في الصحاح أن "كُوسَى" صفة لأُنْثَى 6 أنثى الأكيس 7 الذي هو أفعال التفضيل. من: كاس الرجل في عمله لدنيا أو آخرة كيسًا، أي: حذق، وهو مخالف لقول المصنف.

اعلم أن ضيزى احتمال أن يكون مخفف 8 ضِئْزَى 9 بالهمز "فِعْلَى" بكسر الفاء. من: ضأزه حقه يضأزه، بمعنى: ضازه يضيظه، إذا منعه حقه.

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

2 سورة النجم: من الآية "22".

3 في "ق": مشيته.

4 ينظر الصحاح "ضيز": 3 / 883.

5 في "ق": عَزَّهَى.

6 في النسخ الثلاث: لأنه، والأنسب ما أثبتناه.

7 الصحاح "كيس": 3 / 972.

8 في "ق": مخففة.

9 وحكى الجوهري عن الفراء أن بعض العرب يقول: ضيزى، وحكى أيضا عن أبي حاتم عن أبي زيد أنه سمع العرب تهمز ضيزى. "ينظر الصحاح "ضيز": 3 / 883.

(779/2)

قوله: "وكذلك باب بيض".

أي: وكذلك يقلبون الضمة في فعل -بضم الفاء وسكون العين- في معتل 1 العين بالياء؛ ليسلم الياء، نحو: بيض، جمع أبيض كحُمْر وسُود، جمع: أحمر وأسود 2. واختلف في غير باب حيكى وبيض، مما وقعت فيه عينه ياء ساكنة قبلها ضمة في أن تقلب الياء واوا للضمة [قبلها أو تقلب الضمة] 3 كسرة للياء التي بعدها، فقال 4 سيبويه: القياس هو الثاني 5؛ لأنه إذا كان لا بد من تغيير حرف أو تغيير حركة كان

تغيير 6 الحركة أولى من تغيير الحرف؛ لأنه أقل تغييراً.
وإذا كان كذلك كان نحو 7: مَضُوفَةٌ، وهي الأمر الذي يشفق منه -من ضافه الهم، أي:
نزل به- شاذاً عند سيبويه؛ إذ القياس مَضِيفَةٌ عنده 8؛ لأنه من الضيف، والمَضُوفَةُ:
فَعُولَةٌ 9.

-
- 1 في "هـ": في المعتل.
 - 2 في "هـ": نحو بيض ونحو حمر وسود جمع: أحمر وأسود، موضع ما بين المعقوفتين.
 - 3 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".
 - 4 في "ق": قال.
 - 5 ينظر الكتاب: 4 / 364.
 - 6 في "ق": تغير.
 - 7 لفظة "نحو" ساقطة من "ق".
 - 8 ينظر الكتاب: 4 / 349.
 - 9 على اعتبار الواو المحذوفة في "مضوفة".

(780/2)

وأما نحو "مَعِيشَةٌ" فإنه يجوز أن يكون عنده 1 مَفْعِلَةٌ -بكسر العين- وَمَفْعُلَةٌ، أي:
مَعِيشَةٌ 2، نقلت 3 ضممتها إلى العين، ثم أبدلت كسرة لتسلم الياء.
وقال الأخفش: القياس هو الأول، وهو بقاء الضمة وقلب الياء واوا 4 كما فعلوا في
طوبى وكوسى، وإذا كان كذلك كان مضوفة عند الأخفش قياساً لا شاذاً 5، وكانت
مَعِيشَةٌ مَفْعُلَةٌ؛ لأنه لو كانت مفعلة لزم أن يقال: معوشة على أصله.
وأجيب عن قياس الأخفش على طوبى وكوسى بأنهم إنما خالفوا في طوبى وكوسى في
قلب الضمة كسرة؛ للفرق بين الاسم والصفة.
ويتفرع على القولين أنه لو بُني من البَيْع مثل تُرْتُب -بضم التاءين- لقليل: يُبَّيع 6 بالياء
وقلب ضمة الياء المنقولة من الباء إليها كسرة على قول سيبويه 7. وتُتَّبَع 8 ببقاء ضمة
الياء وقلبها واوا للضمة على قول الأخفش 9.

-
- 1 عنده: ساقط من "هـ".

2 وهذا رأي الخليل. ينظر الكتاب: 4/ 349، والمنصف: 1/ 296.

3 في "ق": تقلب، وفي "ه": فقلب.

4 أي: معوشة، وهذا الرأي حكاه أبو عثمان المازني عن أبي الحسن الأخفش. ينظر

المنصف: 1/ 297، 298، وينظر كذلك الهمع: 2/ 469.

5 ينظر الممتع: 2/ 470.

6 في "ق": بيع.

7 ينظر الكتاب: 4/ 353.

8 في "ق": ببوع.

9 وهذا الرأي اختاره المبرد. "ينظر المقتضب: 1/ 110".

(781/2)

[حكم الواو المكسور ما قبلها وهي عين] :

قوله: وَتَقْلَبُ الْوَاوُ الْمَكْسُورُ [مَا قَبْلَهَا فِي الْمَصَادِرِ ياء...1] 2.

أي: وتقلب الواو التي كسر ما قبلها ياء 3 في المصادر التي أفعالها معتلة، نحو: قام قياماً،

[وقيماً] 4، وعاذ بالله عياداً: لجأ إليه. أصلها 5: قواماً وقوماً 6 وعوذاً.

وإنما أعلت هذه المصادر إجراء لها مجرى أفعالها في الإعلال.

وإنما قلبت واوها ياء؛ لانكسار ما قبلها ومناسبة الياء الكسرة.

وأما عدم قلب الواو ياء في: حوْلاً في: حال حوْلاً، فشاذ 7، كما أن القود 8 شاذ في

عدم قلبها ألفاً، بخلاف عدم قلب الواو ياء في مصدر نحو: لاوذ لَوَاذًا، أو 9 قاوم قَوَامًا،

مع انكسار ما قبلها

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وتقلب الواو المكسورة مَا قَبْلَهَا فِي الْمَصَادِرِ ياءً نَحْوُ:

قِيَامًا وَعِيَادًا وَقِيَامًا؛ لِإِعْلَالِ أَفْعَالِهَا، وَحَالَ حَوْلًا شَاذًا، كَالْقَوْدِ، بِخِلَافِ مَصْدَرِ لَوَاذٍ، وَفِي

نَحْوِ: جِيَادٍ وَدِيَارٍ وَرِيَّاحٍ وَتِيَرٍ وَدِيمٍ؛ لِإِعْلَالِ الْمُفْرَدِ، وَشَدَّ طِيَالٍ، وَصَحَّ رَوَاءَ جَمْعِ رِيَانٍ؛

كِرَاهَةِ إِعْلَالِهَا، وَثَوَاءَ جَمْعِ ثَاوٍ، وَفِي نَحْوِ رِيَّاضٍ وَثِيَابٍ؛ لِسُكُونِهَا فِي الْوَاحِدِ مَعَ الْأَلِفِ

بَعْدَهَا، بِخِلَافِ كَوْرَةٍ وَعَوْدَةٍ، وَأَمَّا ثِيْرَةٌ فَشَاذٌ". الشافعية، ص 12.

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 لفظة "ياء" ساقطة من "ه".

- 4 وفيما: من "ه".
5 في الأصل: أصلهما، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
6 وقوما: ساقطة من "ه".
7 فشاذ: ساقطة من "ه".
8 في الأصل: القول، والتمثيل الصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
9 في "ه": "و" بدل "أو".

(782/2)

لأنه لما صحت الواو في مصدر لاوذ [الرجل صاحبه ملاوذة] 1 لعدم علة إعلاها،
صحت 2 في: لَوَاذًا؛ لكون المصدر فرعاً للفعل في الإعلال.
يقال: لاوذ الرجل صاحبه مَلَاوَذَةً 3 وَلَوَاذًا: إذا كان كل واحد منهما يلوذ بصاحبه، أي:
يطوف به 4.
وتقلب 5 الواو المكسور ما قبلها في الجمع لإعلال مفردة نحو: جِيَاد، وَدِيَار، وَرِيَّاح،
وَتِيَر، وَدِيَم.
أصلها: جَوَاد، وَدَوَار، وَرَوَاح 6، وَتَوَر، وَدَوَم: قلبت الواو فيها ياء لإعلال آحادها مع
انكسار ما قبلها؛ لأن مفرد جِيَاد: جَيِّد أصله: جَيُّود، من: جَاد يجود، قلبت الواو ياء
وأدغمت في الياء.
ومفرد دِيَار: دَار، أصله "138": دَوَر، من دار يدور؛ قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها.
ومفرد: رِيَّاح "ريح". أصلها: رِفْح، من الروح؛ قلبت الواو 7 ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها.
ومفرد تِيَر: تَارَة، أي: مرة. أصلها: تَوَرَة، من: تَار يتور، قلبت الواو ألفاً.

-
- 1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق".
2 في "ه": صح.
3 في "ه": ملاوذا.
4 ينظر الصحاح "لوذ": 2 / 570.
5 في "ه": ويقلب.

6 ورواح: ساقطة من "ق"، "ه".

7 في "ق": ألفا.

(783/2)

ومفرد ديم: ديمة، للمطر 1 الذي يدوم ثلاثة أيام أو يوما بليته 2، أصلها: دومة، من: دام يدوم؛ قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. ولما أعلت مفردات هذه الجموع، أعلت هذه الجموع 3؛ حملاً للفرع على الأصل. وإنما خُص إعلال 4 الجموع بقلب الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها. وشذ مجيء "طيا" في جمع "طويل" 5؛ بقلب الواو ياء والأكثر "طوال"، وإنما كان شاذاً لأن الجمع تابع لمفردة في الإعلال والصحة، وكان 6 الواو في مفردة مصححاً، فكذا 7 كان يجب في الجمع. وإنما صح رواء، في جمع: ريان؛ من روي 8، مع مجيء مفردة وهو الريان، معاً لكرهية اجتماع الإعلالين؛ لأن الهمزة في "رواء"

1 في "ه": للمد.

2 في "ق"، "ه": بليلة.

3 هذه الجموع: ساقطة من "ق".

4 في الأصل: الإعلال، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 وذلك في قول أنيف بن زبان النبهاني:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ

وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَاهَا

"ينظر المنصف: 1/ 342، والمفصل: 381، وابن يعيش: 10/ 88، والممتنع: 2/

496، واللسان "طول" 4/ 2726، والحماسة البصرية: 1/ 35، وينظر شرح الحماسة

للمرزوقي ص 169، وللتبريزي: 1/ 166."

6 في الأصل: وإن كان، والصحيح حذف "إن" كما في "ق"، "ه".

7 في "ه": وكذا.

8 والريان: ضد العطشان؛ يقال: رجل ريان، وامرأة رِيًّا من قوم رِواء. "ينظر اللسان

"روي": 3/ 1784."

مقلوبة عن الياء، فلو قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها لزم اجتماع الإعلالين، وهما قلب الواو ياء وقلب الياء همزة.

وإنما صح "نَوَاء" في "ناوٍ" لصحة العين، وهي الواو في مفردة.

والناوي: الجمل السمين، والناوية: الناقة السمينية؛ من: نوت الناقة أي: سميت، تنوي نواية¹.

قوله: "وفي نحو رياض وثياب"².

أي: وتقلب الواو المكسور³ ما قبلها ياء في الجمع الذي وقع بعد الواو منه ألف، إذا كان مفردة ساكن العين، نحو: رياض جمع روضة، وثياب، جمع: ثوب.

وإنما قلبت الواو فيه ياء لكسرة ما قبل الواو في الجمع مع وجود الألف بعدها وسكون الواو في الواحد، بمنزلة الإعلال؛ لأنها أميتت بالسكون⁴.

كان هذا جواباً⁵ عن سؤال "مقدر"⁶، وتقدير السؤال أن نحو رياض وثياب، جمع روضة وثوب، أصلهما⁷: رَواض، وثُوب

1 ينظر الصحاح "نوى": 6 / 2517.

2 وثياب: ساقطة من "ه".

3 في النسخ الثلاث: المكسورة، والصحيح ما أثبتناه.

4 في "ه": لأنهما أميتتا.

5 في الأصل، "ق": جواب، والصحيح ما أثبتناه من "ه".

6 لفظة "مقدر" إضافة من "ق".

7 في الأصل: جمعها، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

قلب الواو فيه ياء لانكسار ما قبلها، مع أنه لم يعمل واحده، وأنتم قلتم: الجمع تابع للواحد¹ في الإعلال والتصحيح².

وأجاب عنه بأنه أعل الجمع لوجود علة الإعلال، ومنع أنه لم يعمل واحده، وذلك³ بأن سكون⁴ الواو في الواحد بمنزلة إعلالها؛ لأنها بالسكون كالميتة، بخلاف عِوْدَة⁵،

وكَوْزَة 6، في جمع: عَوْد 7، وهو المسن من الإبل 8، وكَوْز، فإنه لم تقلب 9 الواو فيهما ياء، مع وجود علة قلب الواو ياء التي كانت موجودة في نحو: رياض وثياب 10، وهي كسرة ما قبل الواو، وسكون الواو في المفرد الذي هو بمنزلة إعلال المفرد؛ لأن علة قلب الواو ياء في نحو: رياض وثياب ليست كسر ما قبل الواو وسكون الواو في المفرد، بل كسر 11 ما قبل الواو، ووجود

1 في "ق": لواحد.

2 والتصحيح، إضافة من "ق"، "ه".

3 وذلك: ساقطة من "ه".

4 في الأصل: تكون، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 في "ق": عورة.

6 في "ق": كورة.

7 في الأصل: عور، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

8 الصحاح "عود": 2 / 514.

9 في "ق": لم يقلب.

10 في "ق": وثوب.

11 في الأصل "ق": كسره، وما أثبتناه من "ه".

(786/2)

الألف بعد الواو وسكون الواو في المفرد، وليس 1 الألف موجودة بعد الواو ههنا في الجمع.

وإنما [كان لوجود الألف بعد الواو المكسور ما قبلها في الجمع] 2 تأثير في قلب الواو ياء في الجمع؛ لاستثقال الواو حينئذ لطول النطق بها مع الألف. قوله: "وأما ثيرة".

هذا 3 جواب عن سؤال، وتقدير 4 السؤال: أن ثيرة 5 جمع ثور، أصله: ثورة، قلبت الواو فيه ياء لكسرة ما قبلها مع عدم الألف بعد الواو، وأنتم جعلتم 6 وجود الألف بعدها شرطاً لقلب 7 الواو ياء؛ ولهذا ما قلبتم 8 الواو ياء في عودة وكوزة.

- 1 في الأصل "ق": ليس، وما أثبتناه من "ه".
- 2 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في الأصل، وهو إضافة من "ق"، "ه".
- 3 لفظة "هذا" ساقطة من "ه".
- 4 في "ق"، "ه": وتقدير.
- 5 في الأصل: إن كان ثيرة، والصحيح حذف "كان" كما في "ق"، "ه".
- 6 في "ق": قلتم.
- 7 في الأصل، "ق": شرط قلب، وما أثبتناه من "ه".
- 8 في "ق": ما قلتم.

(787/2)

[قلب الواو ياء لاجتماعها والياء]:

قوله: "وَتَقْلَبُ الْوَاوُ عَيْنًا [أَوْ لَامًا أَوْ غَيْرَهُمَا ... 1 إلى آخره] 2. هذا قسم آخر من أقسام الإعلال الذي هو القلب. أي: وتقلب الواو ياء وتندغم في الياء ويكسر 3 ما قبل المدغم إن كان ما قبله ضمة لمناسبة الكسرة الياء إذا وقعت عينا أو لاما "139" أو غيرهما، واجتمعت 4 تلك الواو مع ياء وسبق الساكن على 5 الآخر -واوا كان الساكن أو ياء- كسيد، أصله: سَيُود؛ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وكان السابق ياء ساكنة. وكأيام، أصله: أَيَّوَام؛ لأنه جمع يوم. وكديَار، أصله "دَيَّوَار" على وزن "فَيْعَال" 6 لا فَعَّال. من: دار يدور؛ لأنه لو كان على وزن "فعال" لقليل: دوار، بتكرار 7 الواو الأصلية

- 1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتَقْلَبُ الْوَاوُ عَيْنًا أَوْ لَامًا أَوْ غَيْرَهُمَا يَاءً إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ يَاءٍ وَسَكَنَ السَّابِقُ، وَتُدْغَمُ وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ ضَمَّةً، كَسَيِّدٍ وَأَيَّامٍ وَدَيَّارٍ وَفَيَّامٍ وَفَيَّوْمٍ وَدَلِّيَّةٍ وَطَلِّيٍّ وَمَرْمِيٍّ وَخَوٍّ مُسْلِمِيٍّ رَفْعًا". "الشافية، ص 13".
- 2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه" وإلى آخره: ساقط من "ق".
- 3 في "ق": وتكسر.
- 4 في الأصل: وأجمعت، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 5 لفظة "على": ساقطة من "ه".

6 فالواو إذا وقعت بعد ياء ساكنة قلبت ياء وأدغمت، مثل أَيْام وَلِيَام. "الصحيح
"دور" 2/ 660".
7 في "ق": بتكرير.

(788/2)

يقال: ما بما ديار، أي: أحد1.
وكقِيَام، أصله: قِيَام، وزنه فَيَعَال لا فَعَال، من: قام يقوم لما ذكرناه.
و"القِيَام": هو الله تعالى، ومعناه: القائم بتدبير خلقه.
وكقَيُوم، بمعنى: قِيَام، أصله: [قَبُوم، ووزنه] 2: فَيُعُول لا فَعُول، وإلا لزم أن يقال:
قَيُوم.
وكذلِيقَة، أصلها: دَلِيقَة؛ لأنه تصغير دَلُو.
وكطي، وأصله: طُوي 3؛ لأنه مصدر: طويت. والسابق في هذه الصورة واو 4 ساكنة.
وإنما لم يكسر ما قبل المدغم؛ لأنه لم يكن قبله [ضمة] 5 في أصله 6، [بخلاف: مَرْمِي]
7، أصله: مَرْمُوي؛ لأنه مفعول من: رمى يرمي، وكمسلمي، رفعاً، أصله: مسلمُوي؛
قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وكسر ما قبل المدغم.
وإنما قال: "رفعاً"؛ لأنه لا يجتمع الواو والياء في النصب والجر.

1 في "ه": واحد.

2 ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق.

3 في الأصل: طيوي، وفي "ق": طيو، وما أثبتناه من "ه".

4 في الأصل: ياء، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 لفظة "ضمة" إضافة من "ف"، "ه".

6 في أصله: ساقط من "ق"، "ه".

7 في "ق"، "ه": وكمرمي.

(789/2)

ولم تقلب 1 الواو ياء ولم تدغم 2 في الياء مع وجود علته 3 في: سُوِيرَ وَبُوعَ وَتُسُوِيرَ وَتُبُوعَ، مجهولات: سَائِرَ وَبَايَعَ وَتَسَايَرَ وَتَبَايَعَ؛ لئلا يلتبس بمجهول 4 فَعَلَ وَتَفَعَّلَ، وهو: فُعِلَ وَتُفَعِّلَ، فإذا قيل: سير 5 لم يعلم أنه [مجهول سِيرَ أو ساير] 6. لا يقال: يحصل الالتباس في دِيَارَ وَقِيَامَ؛ لأنه لا يعلم أنهما 7 فيعال أو 8 فَعَال؛ لأننا نقول: وجود الياء يرفع هذا اللبس؛ لأنه لو كان فعلاً 9 لقليل: دَوَارَ، وَقَوَامَ. ويمكن أن يقال: لم يدغم في: سُوِيرَ، وَقُوُولَ 10؛ لأن الواو بدل من الألف، والألف لا يدغم 11 في شيء، فكذلك 12 الحرف الذي هو بدل عنها.

1 في "ق"، "ه": تقلب.

2 في "ه": يدغم.

3 في "ه": هذه العلة.

4 في "ه": لمجهول. تحريف.

5 في الأصل، "ق": سير حينئذ، والأصح حذف "حينئذ" كما في "ه".

6 في "ه": مجهول ساير، أو مجهول سير.

7 في الأصل، "ق": أنه، وما أثبتناه من "ه".

8 في الأصل: "و" وما أثبتناه من "ق"، "ه".

9 في "ه": فعال.

10 في "ه": وبويع.

11 في "ق": لا تدغم.

12 في الأصل، "ق": كذلك، والأصح ما أثبتناه من "ه".

(790/2)

قوله: "وجاء: لُيَّ... 1 إلى آخره 2.

أي: وجاء: لي -بضم اللام وكسرهما- في جمع: أُلُوِي، مع أن الأصل كسر اللام 3؛

لوقوع الضم قبل ياء ساكنة.

أما ضم اللام فللتنبيه على الأصل دفعًا للالتباس، وأما كسرهما فعلى القياس المذكور،

وهو 4 أنه تقلب 5 الضمة كسرة إذا كانت قبل ياء ساكنة.

[واللِّي] 6 من: لوى الرجل، إذا اشتدت خصومته 7.

وإنما قال: "في جمع ألوي" احترازًا عن اللَّيِّ الذي هو المصدر، فإنه لا يجوز فيه ضم اللام ولا كسرهما.

قوله: "وأما ضَيَّونَ 8 وحيوة وهُوَ فشاذ".

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَجَاءَ لِـيٍّ فِي جَمْعِ أَلْوِي -بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ- وَأَمَّا نَحْو: ضَيَّونَ وَحَيَوَةٌ وَهُوَ فَشَاذٌ، وَصِيْمٌ وَقِيْمٌ شَاذٌ، وَقَوْلُهُ: "فَمَا أَرْقَ النَّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا" أَشَدُّ." الشافعية: ص 13".

2 إلى آخره: ساقط من "ه".

3 في "ق": كسرهما.

4 وهو: ساقط من "ه".

5 في "ه": لقلب.

6 واللي: إضافة من المحقق.

7 في "ه": خصومه.

8 والضَيَّونَ يجمع على الضيَّاون، وقد صحت الواو في الجمع لصحتها في الواحد، ولم تدغم في الواحد؛ لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل. ينظر الصحاح "ضون": 6/2156.

(791/2)

وإنما كان ضَيَّونَ، لِلسِّتُّورِ البري 1، وحيوة، اسم رجل، شاذين؛ لأنه اجتمع فيهما الواو والياء وسكون السابق على الآخر، وكان 2 قياسهما 3: ضَيَّنَ وحيّة.

وإنما كان هُوَ [للمبالغة كما في قولهم: هُوَ عن المنكر] 4 شاذًا [لأنه من النهي، وهو فَعُولٌ، بفتح الفاء وضم العين وسكون الواو] 5 وقياسه أن تقلب [الواو ياء وتدغم] 6 الياء في الياء، [وتكسر الهاء للياء والنون للإتباع، فيقال: هِيَّ] 7.

[ولقائل أن يقول: جاء "هَوَّثُهُ" بمعنى: نهيته، ذكره صاحب الصحاح 8، وإذا كان كذلك لم يكن شاذًا. نعم، لو قيل: إنه من النهي لم يكن شاذًا] 9.

1 ينظر المصدر السابق.

2 في "ه": فكان.

3 في "ق": قياسه.

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

5 ما بين المعقوفتين من "هـ" وموضعه في الأصل "ق" عبارة أخرى هي: لأنه فعول من النهي، من: نهي الرجل، وهو لغة فيه، نحو أي: انتهى، فعينه واو ساكنة ولامه ياء متحركة.

6 في "ق": الواو والياء وأدغم.

7 في الأصل "ق" عبارة أخرى موضع ما بين المعقوفتين، وهي: ويكسر ما قبل الياء، وههنا قد قلب الياء واوا وأدغم الواو في الواو، وكان قياسه نهي، بكسر الهاء والنون، والأكثر استقامة ما أثبتناه من "هـ".

8 لعله خُذت به عن صاحب الصحاح؛ لأنه غير موجود في الصحاح. وفي اللسان: وقال في المعتل بالألف: نُهوتَه عن الأمر، بمعنى نُهيته. "نهي: 6 / 4564".

9 ما بين المعقوفتين إضافة من "هـ".

(792/2)

وإنما كان صَيِّمٌ وَقِيَمٌ شاذين؛ لأن قياسهما 1: قُومٌ، وصَوْمٌ من: صام، وقام يقوم، فقلبت الواوان ياءين مع عدم المقتضي للقلب.
وأما قوله:

"29"

..... فَمَا أَرَقَ النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا 2

فهو أشد من صَيِّمٍ وَقِيَمٍ.

أما شذوذ النيام "140" فلقلب الواوين فيه ياءين، مع عدم موجب القلب؛ لأن أصله: النوم؛ لأنه من النوم.

وأما كونه أشد؛ فلبعد الواو عن آخر الكلمة [بالألف الواقعة بعد الواو وعدم بعد الواو في: صيم وقيم عن آخر الكلمة] 3 الذي هو محل التغيير 4.

1 في الأصل، "ق": أصلهما، وما أثبتناه من "هـ".

2 هذا عجز بيت من الطويل، قاله ذو الرمة، وصدره:

ألا طرقتنا مية بنة منذر

والبيت في ديوانه ص"38".

وينظر في البيت: المنصف: 2/ 5، والتصريف الملوكي: 87، والمفصل: 383، وابن يعيش: 10/ 93، وشرح المفصل لابن الحاجب 2/ 449، والممتنع: 2/ 498، وشرح الرضي على الشافية: 3/ 143، وشرح شواهد شروح الشافية: 381-383. وهذا البيت اختلف في رواية صدره، كما ذكر ذلك عبد القادر البغدادي في شرح الشواهد، فروي:

ألا طرقتنا مية بنة منذر

كما أثبتنا، وروي:

ألا خيلت في وقد نام صحبتي

وقيل في رواية عجزه:

فما أرق التهويم إلا سلامها

والشاهد في قوله "النيام"؛ حيث قلب الواوين فيه ياءين مع عدم موجب القلب وهو شاذ.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

4 في "ه": التي هي.

(793/2)

[الإعلال بالنقل] :

قوله: "وتسكنان 1 [وتنقل حركتهما..... 2 إلى آخره] 3.

هذا باب آخر من الإعلال، هذا مكرر لأنه ذكره 4 من قبل، وأُعلِّ نَحْوُ: يَقُومُ وَيَبِيعُ ومَقُومٌ ومَبِيعٌ يَغْيِرُ ذلك اللبس.

أي: وتسكن الواو والياء 5 وتنقل حركتهما إلى ما قبلهما في 6 نحو: يَقُومُ وَيَبِيعُ،

أصلهما: يَقُومُ 7 وَيَبِيعُ، على وزن: يَفْعُلُ بضم العين، ويفعل بكسر العين.

وإنما أعلا لإعلال ماضيهما الذي هو الأصل، "واستثقال الضمة والكسرة" 8 على الواو والياء.

1 في "ق": وسكنا.

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتُسَكِّنَانِ وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُمَا فِي نَحْوِ: يَقُومُ وَيَبِيعُ، لِلْبَسِ

بِبَابِ يَخَافُ، وَمَفْعُلٌ وَمَفْعِلٌ كَذَلِكَ، وَمَفْعُولٌ نَحْوُ: مَقُولٌ وَمَبِيعٌ كَذَلِكَ، وَالْمَحذُوفُ عِنْدَ سَبَبِيَّتِهِ وَآؤُ مَفْعُولٍ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْعَيْنُ، وَأَنْقَلَبَتْ وَآؤُ مَفْعُولٍ عِنْدَهُ يَاءٌ لِلْكَسرةِ، فَيُخَالَفُ أَصْلَهُمَا وَشَذَّ: مَشِيبٌ وَمَهُوبٌ. "الشافية، ص 13".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ". وإلى آخره: ساقط من "ق".

4 في "هـ": ذكر.

5 في "ق": الياء والواو.

6 لفظة "في" ساقطة من "ق".

7 في "هـ": قام.

8 في الأصل: والاستثقال للكسرة، وما أثبتناه من "ق"، "هـ".

(794/2)

وإنما لم تقلب 1 الواو والياء ألفاً، كما قلبتا في ماضيهما؛ لئلا يلتبس بباب: خاف يخاف، أي: فَعَلَ -بكسر العين- يَفْعَلُ -بفتح العين- لأنهما لو قلبتا لقليل: قام يقام، وباع يباع، فحصل الالتباس.

وكذلك 2 تسكن 3 الواو والياء وتنقل حركتهما إلى ما قبلهما في مَفْعُلٌ وَمَفْعِلٌ، نحو: مَقُومٌ وَمَبِيعٌ، أصلهما: مَقُومٌ 4 ومَبِيعٌ 5، فاستثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء، فنقلتا إلى ما قبلهما ولم تقلبا ألفاً؛ لأنهما لو قلبتا ألفاً وقليل: مقام ومباع؛ لحصل الالتباس وقد مر الكلام عليه.

وكذلك تسكن الواو والياء وتنقل حركتهما إلى ما قبلهما في: مقول ومبيع؛ لأن أصلهما: مَقُولٌ وَمَبِيعٌ 6، فاستثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء فنقلتا إلى ما قبلهما، فاجتمع ساكنان 7: العين وواو مفعول، فحذف أحدهما 8. إلا أن سببويه حذف واو

1 في "ق": لم يقلب، وفي "هـ": لم يقلبوا.

2 في الأصل: ولذلك، وما أثبتناه من "ق"، "هـ".

3 في "هـ": يسكون.

4 في "هـ": يقوم، وفي "ق": مقول.

5 في "هـ": ويبيع.

6 في "ق": ومبيع.

7 في "ق"، "ه": الساكنان.

8 في النسخ الثلاث: فحذفت إحداهما، والصحيح ما أثبتناه.

(795/2)

مفعول فيهما من غير تغيير آخر في مقول¹، وقلب في مبيع الضمة كسرة؛ لتسلم² العين التي هي الياء³.

والأخفش حذف الواو التي هي عين فيهما من غير تغيير آخر في: مقول، وقلب في:

مبيع⁴ الضمة كسرة؛ فانقلب واو مفعول ياء لكسرة ما قبلها⁵.

وكل واحد منهما خالف أصله: أما سيبويه فلأن أصله [أنه] ⁶ إذا اجتمع ساكنان والأول منهما حرف لين حذف الأول، وههنا حذف الثاني.

وأما الأخفش فلأن أصله أنه إذا وقعت الفاء مضمومة وبعدها ياء أصلية قلبت الياء

واواً محافظة للضمة. وههنا لم يراع هذا الأصل؛ لأنه قلب الضمة كسرة مراعاة للياء المحذوفة.

ومع ذلك، فقد راعى كل واحد منهما أصله بوجه آخر: أما سيبويه فلأن أصله أن الياء

التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلبت الضمة كسرة، فراعى هذا الأصل في مبيع؛ لأنه قلب ضمة ياء مبيع⁷ كسرة للياء⁸.

1 في الأصل: مفعول.

2 في "ه": ليسلم.

3 ينظر الكتاب: 4/ 348، وينظر المنصف: 1/ 287، والممتع: 2/ 454.

4 في الأصل: مبوع، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 حكاه ابن جني في المنصف: 1/ 287، 288، ونقله ابن عصفور في المتع: 2/ 454.

6 أنه: إضافة من "ق"، "ه".

7 في "ق": مبيع.

8 في النسخ الثلاث: لياء، والأصح ما أثبتناه.

(796/2)

وأما الأخفش؛ فالأنه راعى أن الكسر للفرق بين ذوات الياء وذوات الواو، وأن¹ حذف الحرف الأصلي أولى وأقيس عند التقاء الساكنين، وهذا أصله. ولقائل أن يقول: لا نسلم أن أصل سيبويه أن الساكنين إذا اجتمعا² وأولهما حرف لين [أن] 3 يحذف الأول منهما على إطلاقه، بل بشرط أن يكون الثاني صحيحا، نحو: خَفْ وفُلْ، أو الثاني من كلمة منفصلة، أو يكون⁴ حذف الثاني مفوّتا للدلالة على معناه "141" كما في "المصطفون". وأما فيما عداه فلم قلتم: إن حذف الأول أصله؟ قوله: "وشذ: مَشِيب، ومُهْوب".

وانما قلنا: إنه شاذ؛ لأن قياس اسم المفعول من: شابه يشوبه من الشوب: مشوب، كمقول؛ من: قال يقول.

وقياس اسم المفعول من هابه يهابه⁵، من الهيبة: مَهِيْب، كمبيع، من: باع يبيع. وقد جاء: مشيب، من: شابه يشوبه، ومهوب، من: هابه يهابه⁶، فيكون شاذًا.

1 في "ق": فإن.

2 في "ق": اجتمعت.

3 لفظة "أن" إضافة من "ه".

4 في الأصل: أو لا يكون، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه" بحذف "لا".

5 في الأصل، "ق": يهوبه، وما أثبتناه من "ه".

6 في الأصل: يهوبه، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(797/2)

قوله: "وكثر نحو: مبيوع...."1 إلى آخره².

أي: وكثر تصحيح اسم المفعول في المعتل الياء حتى صار قياسا وهو لغة بني تميم³، نحو: مَبْيُوع، ومخبوط، ومكيول، ومزيوت⁴ ومطيوب، ومغيوم⁵. وأنشد أبو عمرو بن العلاء⁶:

"30"

وكأنها⁷ تفاحة مطيوبة⁸، 9

- 1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وكثر نحو: مبيوع، وقلّ نحو: مصوون، وإعلال تلوون ويستحيي قليل". "الشافية، ص 13".
- 2 إلى آخره: ساقط من "ق"، "ه".
- 3 ينظر شرح الكافية الشافية: 4 / 2143.
- 4 في "ق": مزلون.
- 5 قال علقمة "من البسيط":
- حتى تذكر بيضات، وهيجّه ... يوم رذاذ، عليه الريح، مغيوم
- ينظر في البيت: ديوان علقمة: ص 56، والمنصف: 1 / 286، وأما ابن الشجري: 1 / 210، والممتع: 2 / 460.
- 6 قال أبو عثمان المازني، رحمه الله: سمعت الأصمعي يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: سمعت من شعر العرب:
- وكأنها تفاحة مطبوبة
- وقال علقمة بن عبدة:
- يوم رذاذ عليه الدّجن مغيوم
- أخبرني أبو زيد: أن تميما تقول ذلك؛ ورواه الخليل وسيبويه عن العرب. "المنصف 1 / 286".
- 7 في "ق": فكأها.
- 8 في "ق": مطبوخة.
- 9 هذا شطر بيت من الكامل، لا يعلم قائله ولا تتمته. وقد أورده ابن جني في المنصف:
- 1 / 286، والخصائص 1 / 260، وابن الشجري في أماليه: 1 / 210، وابن عصفور
- في الممتع 2 / 460، وابن يعيش 10 / 8، وابن الحاجب في الإيضاح: 2 / 436، وابن منظور في اللسان "طيب": 4 / 2732.

(798/2)

وشذ تصحيح اسم المفعول في المعتل الواو، نحو: ثوب مَصُوءون. قال سيبويه: لا يعلم أنهم صححوا في بنات 1 الواو، ونحو: مصوون شاذ يحفظ، ولا يقاس عليه؛ لخفة الياء واستثقال الواو أكثر من الياء 2.

على أنه جاء: فرس مَقُوءود، وقول مَقُوءول، ومسك مَدُوءوف 3 أي: مبلول، من قولهم:

دُقت الدواء و4 المسك5، أي: بللته بماء أو بغيره، فهو مَدُوف ومَدُوف6.
قوله: "وإعلال تلوون [وتستحيي قليل]"7.
اعلم أن الأصل في مضارع لوى: يلوون، والجمع المذكور بواوين، ومنه قوله تعالى: {وَإِنْ تَلُؤُوا أَوْ تُعْرِضُوا}8.

1 في "ق": إثبات.

2 ينظر الكتاب: 4 / 348.

3 في "ق": مسكن مدووق.

4 في "هـ": "أو" بدل "و".

5 في "ق": والمسكن.

6 ينظر الصحاح "دوف": 4 / 1361.

7 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

8 سورة النساء: "من الآية 135" وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم والكسائي. "ينظر كتاب السبعة: 239، والنشر: 2 / 252".

(799/2)

من: لوى الرجل [رأسه] 1 إذا أعرض وأمال رأسه2. قال ابن عباس3 -رضي الله عنهما4- المراد به القاضي، يكون ليّ وإعراضه لأحد الخصمين5.
وإن الأصل في ماضي الاستحياء ومضارعه تصحيح الباء الأولى، ونقل حركة الواو إلى اللام.

وحذف إحدى الواوين في: تَلُؤُوا، {وَإِنْ تَلُؤُوا} 6 خلاف 7 الأصل. وقد قرئ بواو واحدة مضمومة اللام8، أعني "تَلُؤُوا" من: وَلِيَتْ. قال مجاهد9: [أي: إن تَلُؤُوا الشهادة فتقيموها أو تعرضوا

1 رأسه: إضافة من "هـ".

2 في "ق": برأسه.

3 هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو العباس الهاشمي: بحر التفسير
وحبر الأمة الذي لم يكن على وجه الأرض في زمانه أعلم منه. حفظ المحكم في زمن النبي

-صلى الله عليه وسلم- ثم عرض القرآن كله على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وقيل: إنه قرأ على علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، توفي بالطائف سنة ثمان وستين للهجرة، رحمه الله رحمة واسعة. "غاية النهاية: 1/ 425، 426".

4 ما بين الشرطتين إضافة من المحقق.

5 نقله ركن الدين عن الجوهرى. "ينظر الصحاح "لوى": 6 / 2485".

6 النساء: من الآية "135".

7 في "ق": اختلاف.

8 وهي قراءة ابن عامر وحمزة. وعلق عليها الأخفش في معانيه "247، 248" بقوله: "وقال بعضهم: إن "تَلُّوا" فإن كانت لغة فهو لاجتماع الواوين، ولا أراها إلا لحناً إلا على معنى الولاية، وليس للولاية معنى ههنا إلا في قوله: "وإن تلوا عليهم" فطرح "عليهم" فهو جائز". ا. هـ.

9 مجاهد: هو مجاهد بن جبير المكي، أبو الحجاج: مفسر. من آثاره: كتاب تفسير القرآن. توفي مجاهد "104هـ/ 722م". "ينظر كشف الظنون: 458، ومعجم المؤلفين: 177 / 8".

(800/2)

عنها فتتركوها] 1.

وكذلك نقل حركة الياء الأولى في استحيا يستحيي إلى الحاء، وقلب الياء 2 الثانية ألفا، وحذف إحدى الألفين خلاف الأصل، وهو قليل 3؛ لأنه يستلزم اجتماع الإعلالين في كلمة واحدة، وهو مكروه.

قوله: "وتحذفان" في "4" نحو "5: قلت وبعث ... "6 إلى آخره 7.

هذا نوع آخر من الإعلال.

أي: وتحذف الواو والياء 8 من الماضي المعتل العين عند عروض ما يوجب سكون آخر الفعل لالتقاء الساكنين، وتكسر 9 فاء الفعل إن كانت العين ياء، نحو: بَعَثُ وِبَعْنُ، أو كانت العين واوا مكسورة في

1 ما بين المعقوفتين هو نص عبارة الجوهرى في صحاحه، مادة "لوى" 6 / 2485. وقد

نقله ركن الدين بنصه دون أن يشير إليه، وهو مأخذ يُؤخذ عليه ههنا.

2 في "ه": وقلبها.

3 في "ه": القليل.

4 لفظة "في": إضافة من "ق"، "ه".

5 لفظة "نحو": إضافة من الشافية.

6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتُحَذَفَانِ فِي نَحْوِ: قُلْتُ وَبَعْتُ وَقُلْنَ وَبَعْنَ، وَيُكْسَرُ

الأَوَّلُ إِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ يَاءً، أَوْ مَكْسُورَةً، وَيُضَمُّ فِي غَيْرِهِ، وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فِي لَسْتُ؛ لِشَبِّهِ

الْحَرْفِ، وَمَنْ تَمَّ سَكَنُوا الْيَاءَ وَفِي: قُلْ وَبِعْ؛ لِأَنَّهُ عَنْ: تَقُولُ وَتَبِيعُ وَفِي: الْإِقَامَةُ

والاستقامة". "الشافية، ص 13".

7 إلى آخره: ساقط من "ه".

8 في "ه": الياء والواو.

9 في "ق"، "ه": ويكسر.

(801/2)

الأصل، نحو: خِفْتُ، وَخَفَنْ، وتضم 1 الفاء في غيرهما، نحو: قُلْتُ وَقُلْنَ.

وقد مر أن سبب كسرة الفاء في القسم الأول وضمة الفاء في القسم الثاني أي شيء هو.

ولم يكسروا أول ليس عند اتصال الضمير المرفوع المتصل البارز المتحرك به؛ لمشابهة

ليس الحرف؛ لكونه غير متصرف، فلم يتصرف فيه تصرف الأفعال المتصرفة.

ولعدم تصرف ليس سكنوا ياءها ولم يقلبوها ألفا، مع أن أصلها: لَيْسَ بكسر الياء، أو: لَيْسَ، بفتح الياء.

ثم سكنوا الواو والياء في مثل 2: قل وبِع وحذفوها لالتقاء الساكنين؛ لكونه فرعاً 3 عن: تقول وتبيع 4.

وسكنوا الواو "و" 5 قلبوها ألفا ثم حذفوها لالتقاء الساكنين في مثل: الإقامة

والاستقامة؛ لكونها فرعاً لفعله، أصله: "الإقوام، والاستقوام" 6: قلبت الواو ألفاً؛ إجراء له 7 مجرى أصله،

1 في "ق"، "ه": ويضم.

- 2 لفظة "مثل" ساقطة من "ه".
- 3 لفظة "فرعا" ساقطة من "ق".
- 4 في "ق": يقول ويبيع.
- 5 الواو ساقطة من "ق".
- 6 في الأصل، "ه": الإقوامة والاستقوامة، وما أثبتناه من "ق".
- 7 له: ساقطة من "ق".

(802/2)

-
- يعني 1: أقام، واستقام، وقام، ثم حذفت إحدى الألفين؛ لالتقاء الساكنين 2.
 - و 3 قال المصنف: هي الأولى 4.
 - اعلم أن هذا أصل الأخفش في نحو مبيع 5، وأما أصل سيبويه فيقتضي أن "142" تكون 6 المحذوفة هي الثانية 7.
 - اعلم أن إعلال: قل وبع والإقامة والاستقامة مكرر؛ لأنه قد ذكره من قبل.
 - قوله: ويجوز الحذف في نحو: سَيِّدٌ [وَمَيِّتٌ وَكَيُّونَةٌ وَقَبْلُولَةٌ] 8.
 - هذا نوع آخر من الإعلال.
 - أي: ويجوز حذف العين في باب فيعل مما اعتلت عينه، نحو: سيد وميت، وفي باب فيعلولة، مما أعلت 9 عينه، نحو: كينونة،

-
- 1 في "ق": يعين.
 - 2 ثم عوض بقاء التأنيث عن الألف المحذوفة.
 - 3 الواو ساقطة من "ه".
 - 4 اختار ابن الحاجب هنا رأي الأخفش القائل بأن المحذوفة هي الأولى، وهو تابع في هذا لأبي عثمان المازني، حيث رجح مذهب الأخفش في مفعول وفي إفعال، بعد أن ذكر مذهب الخليل وسيبويه ومذهب الأخفش. ينظر المنصف: 1 / 287.
 - 5 حكاه عنه أبو عثمان المازني. ينظر المصدر السابق.
 - 6 في "ق": يكون.
 - 7 وهو مذهب الخليل أيضا. "ينظر الكتاب: 4 / 348، والمنصف: 1 / 287".

- 8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
9 في الأصل، "ه": اعتلت، وما أثبتناه من "ق".

(803/2)

وقيلولة، مصدر: كان يكون، وقال يقليل؛ للتخفيف. إلا أن الحذف في كينونة وقيلولة أكثر وأحسن من الحذف في باب سيد وميت؛ لطوله 1 بالزيادة وتاء التأنيث. وفيه نظر؛ لأنه لم يستعمل 2 لمثل كينونة وقيلولة أصل حتى 3 يكون هو مخففا عنه، إلا ما ندر في قوله:
"31"

يا ليت أنا ضمنا 4 سفينة ... حتى يعود الوصل كينونه 5

-
- 1 في "ق": بطوله.
2 في "ق": يستوي. تحريف.
3 لفظة "حتى" ساقطة من "ق"، "ه".
4 في "ق": ضمنا.
5 بيتان من الرجز المشطور، لم ينسبا إلى قائل معين، وحكي عن المبرد أنه قال: أنشد النهشلي. "ينظر شرح شواهد الشافية: 392". وقبلهما:
قد فارقت قرينها القرينه ... وشحطت عن دارها الطعينة
ينظر: المنصف: 2 / 15، والإنصاف: 470، والممتع: 2 / 505، وشرح الشافية للرضي: 3 / 152 "147"، وشرح شواهد شروحا: 392 "182"، واللسان "كون": 3962 / 5.

وأنشده شاهدا على أن "كينونة" أصلها بياء مشددة، فحذفت الياء الزائدة، وبقيت عين الكلمة، وهي الياء الثانية المنقلبة عن الواو، والأصل كيُونونة، فانقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة وأدغمت فيها، ثم حذفت الياء الأولى تخفيفا وجوبا، ولا يجوز ذكرها إلا في الشعر، كما في البيت.

(804/2)

وإذا كان كذلك لم يجوز جعله من باب ما تحذف عينه على سبيل الجواز؛ لأنه أصل مرفوض لا يصار إليه إلا لضرورة، إلا أنه لا خلاف أنه مغير عن أصله؛ لأنه ليس في كلامهم فعلولة إلا نادرا كـ "صعْفُوق" فقال البصريون¹: إنه مغير عن كَيْئُونَة -بحذف العين- بدليل عوده إليه في قوله:

حتى يعود الوصل كَيْئُونَة

[ووجود فَيْعُول، كخَيْثَعُو، لكل شيء لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب]

[وكالذي ينزل من السماء في شدة الحر، كنسخ العنكبوت] 2.

وقال الكوفيون: هو مغير بإبدال ضمة أوله فتحة، وأصله: كُؤُونَة، على وزن سُؤْجُوجَة، وهي الطبيعة³.

وهو ضعيف؛ لأنه لو كان الأمر 4 في هذا كما قاله الكوفيون، لم يكن لإبدال الواو ياء وجه، ولا لإبدال ضمة أوله فتحة⁵.

1 وهذا مذهب سيويه. ينظر الكتاب: 4 / 365، وينظر كذلك: المنصف: 2 / 15،

والممتع: 2 / 502، 503، 505، ولكن الكوفيين يزعمون أن أصل كينونة: كُؤُونَة،

بضم الفاء، ثم قلبت الضمة فتحة؛ حملاً لها على ذوات الياء، مثل: صَيْرُورَة التي

أصلها: صَيْرُورَة، ففتحوا الفاء وقلبوا الواو ياء. "ينظر المتع: 2 / 503، 504".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 ينظر حاشية "1" من هذه الصفحة.

4 لفظة "الأمر" ساقطة من "ق".

5 وقد رد ابن عصفور مذهب الكوفيين في هذه المسألة وحكم بأنه فاسد، ثم أورد أوله

فساده. "ينظر المتع: 2 / 504، 505".

(805/2)

قوله: "وفي باب: قيل وبيع ثلاث لغات 1.... 2".

اعلم أن في بناء ما لم يسم فاعله من الماضي الثلاثي المعتل العين 3- نحو: قيل، وبيع

أصله: قُول، وُيِّع؛ استثقلت 4 الكسرة على الواو والياء بعد الضمة فحذفت - ثلاث 5

لغات:

إحداها: بالياء 6 فيهما، ووجهه 7: أنه بعد حذف الكسرة بقيت في بيع ياء ساكنة 8 ما

قبلها مضموم، فقلبت الضمة كسرة لتسلم 9 الياء، كما هو أصل سيبويه - وبهذا يقوى مذهب سيبويه على مذهب الأخفش - ثم حمل باب قول علي: بيع 10 في قلب ضمة القاف

1 ثلاث لغات: ساقطة من "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَفِي بَابِ قِيلَ وَبَيْعِ ثَلَاثَ لُغَاتٍ: الْيَاءُ، وَالْإِشْمَامُ، وَالْوَاوُ، فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ مَا يُسَكِّنُ لَامَهُ نَحَوُ: بِعُتَ يَا عَبْدُ وَقُلْتُ يَا قَوْلُ، فَالْكَسْرُ وَالْإِشْمَامُ وَالضَّمُّ، وَبَابُ: اخْتِيرَ وَانْقِيدَ مِثْلُهُ فِيهَا، بِخِلَافٍ: أُقِيمَ وَاسْتُقِيمَ". "الشافعية، ص 13".

3 لفظة "العين" ساقطة من "ق".

4 في الأصل، "ق": استثقل، وما أثبتناه من "ه".

5 في الأصل: وجاز ثلاث، والصواب حذفها كما جاء في "ق"، "ه".

6 بالياء: ساقطة من "ق".

7 في الأصل: ووجه، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

8 في "ق"، "ه": بقيت الياء في: بيع ساكنة.

9 في "ه": ليسلم.

10 على بيع: ساقط من "ق".

(806/2)

كسرة ثم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها؛ لأخما من باب واحد. والثانية: الواو فيهما، نحو: قُولَ وَبُوعَ، ووجهه أنه بعد حذف الكسرة بقيت في قول واو ساكنة ما قبلها مضموم، فوجب ثبوتها لعدم موجب التغيير، ثم حمل بوع 1 بقلب الياء واوا 2 لتسلم الضمة، وبه يقوى مذهب الأخفش على مذهب سيبويه، [إلا أنه لغة رديئة لا اعتداد بها، بخلاف ما قوي به مذهب سيبويه] 3، فإنه لغة فصيحة؛ لأن في اللغة الأولى حمل الثقيل على الخفيف، وفي اللغة الثانية حمل الخفيف على الثقيل، وحمل الثقيل على الخفيف ليخف أولى من العكس ليثقل. واللغة الثالثة: الإشمام، وهو أن تضم الشفتين ثم تتلفظ ب: "قيل وبيع" تنبيهاً على "143" أن أصل هذا الكسر هو الضم، مع الإتيان بعده بأخف اللغتين.

فإن اتصل بنحو: قيل وبيع ما يسكن لامه من الضمير 4 المرفوع البارز المتحرك، وحذفت العين لالتقاء الساكنين، جاز أيضا ثلاث لغات: كسر الفاء، نحو: قِلْتُ وبعْتُ، فرعًا على لغة: قيل وبيع.

1 في النسخ الثلاث: بيع، والصحيح ما أثبتناه.

2 في "هـ": بقلب الواو ياء، وهو غير مناسب على هذه اللغة.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

4 لفظة "الضمير" ساقطة من "ق".

(807/2)

وضم الفاء، نحو: قُلْتُ وبعْتُ، فرعًا 1 على لغة: قُولُ وبُوع، والإشمام وهو أن تضم الشفتين ثم تتلفظ بـ "قلت وبعْتُ".

وإنما أشار إليه؛ ليعلم أنه لا تأثير لحذف العين في هذه اللغات الثلاث بسبب ملاقاتها للساكن بعدها. وفيه نظر؛ لأنه ينبغي 2 على أن من قال: قيل وبيع [بالياء] 3 لا يقول: قلت [وبعْتُ] 4 -بضم القاف- وهو 5 ممنوع.

قوله 6: "وباب: "اخْتِير، وانْقِيد" 7 مثله".

أي: بناء الجھول من الماضي المعتل العين بالواو والياء من باب الافتعال والانفعال نحو: اختير، وانقيد مثل: قيل، وبيع، في جواز ثلاث لغات؛ لأن أصل اختير وانقيد 8: اختِير وانْقُود 9.

فخِير مثل يُع، وقُود مثل قُول، فيجوز فيهما ما جاز في قيل وبيع، فتقول على لغة قيل وبيع: اختير -بكسر التاء- وانقيد -بكسر القاف- وقلب الواو ياء. وعلى لغة قول، وبوع: "انْقُود -بضم

1 لفظة "فرعا" ساقطة من "ق".

2 في "ق": ينبغي.

3 بالياء إضافة من "هـ".

4 وبعْتُ: إضافة من "هـ".

5 في "هـ": وأنه.

6 قوله: ساقط من "ق".

7 في "و": انقيد واختير.

8 في "ه": انقيد واختير.

9 في "ق": انقيد.

(808/2)

القاف وسكون الواو- واختُور، بضم التاء وقلب الياء واوا"1.

وتقول أيضا بالإشمام.

وجاز أيضا عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك ثلاث لغات، بخلاف ما إذا كان

الماضي من باب الافتعال والاستفعال2، نحو: أقيم واستقيم؛ لأن أصلهما: أقوم،

واستقوم -بسكون القاف- فلا يبقى بعد الهمزة من أقوم، وبعد الهمزة والسين والتاء

من استقوم مثل "قول"3، فلم تجز فيه تلك اللغات؛ لأنه لا يقع قبل4 الواو ضمة.

قوله: "وَشَرَطُ إِغْلَالِ الْعَيْنِ [فِي الْأَسْمِ غَيْرِ الثَّلَاثِي]5....."6 إلى آخره]7.

1 في "ه": اختُور -بضم التاء وقلب الياء واوا- وانقود، بضم القاف وسكون الواو.

2 في "ق": والاستثقال. تحريف.

3 في "ق": قوم.

4 لفظة "قبل" ساقطة من "ه".

5 في النسخ الثلاث: الغير الثلاثي، والأصح ما أثبتناه.

6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَشَرَطُ إِغْلَالِ الْعَيْنِ فِي الْأَسْمِ غَيْرِ الثَّلَاثِي المجرد، وغير

الجاري عَلَى الْفِعْلِ مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ مُوَافَقَهُ الْفِعْلَ حَرَكَةً وَسُكُونًا مَعَ مُخَالَفَةِ بَرِيَادَةٍ أَوْ بَنِيَّةٍ

مَخْصُوصَتَيْنِ؛ فَلِذَلِكَ لَوْ بَنَيْتَ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلَ مَضْرَبٍ وَتَحَلَّى قُلْتُ: مَبِيعٌ وَتَبِيعٌ مُعَالًا،

وَمِثْلَ تَضْرِبٍ قُلْتُ: تَبِيعٌ مصححا". "الشافية، ص13".

7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(809/2)

[أي: وَشَرَطُ إِعْلَالِ الْعَيْنِ] 1 في الاسمِ غَيْرِ الثَّلَاثِيَّ 2، غير الجاري على الفعل مما لم يذكر أن يكون موافقا للفعل حركة وسكونا، مع مخالفته للفعل بزيادة مخصوصة بالاسم، أي: لا تكون تلك الزيادة في الأفعال 3، أو مخالفته 4 للفعل ببنية 5 مخصوصة للاسم 6، أي: "لا تكون" 7 تلك البنية في الأفعال، نحو: مَفْعِلٌ وَيَفْعِلُ 8، وَتَحْلِيٌّ وَتُرْتُبٌ -بضم التاءين- فإن وزن مفعل وتفعّل كوزن 9 الفعل باعتبار الحركات والسكنات، لا باعتبار الزنة المعهودة؛ لأن حركاتهما وسكناتهما كحركات يفعّل ويفعل "وسكناتهما" 10، لا باعتبار الزنة؛ لأن "مضربا" و"مقلما" لا تكون على وزن تَفْعِلٌ وَيَفْعَلُ، بل على وزن مَفْعِلٌ ومفعّل 11؛ لأن هذا الوزن بزيادة الميم مخصوص 12 بالاسم.

-
- 1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
 - 2 في النسخ الثلاث: الغير الثلاثي، والأصح ما أثبتناه.
 - 3 في "ق": أفعال.
 - 4 في الأصل، "ه": أو مخالفة، وما أثبتناه من "ق".
 - 5 في "ق": بنيته.
 - 6 في الأصل، "ه": الاسم، وما أثبتناه من "ق".
 - 7 لا تكون: إضافة من "ق".
 - 8 في الأصل "ه": ومفعّل ومفعّل، وما أثبتناه من "ق".
 - 9 في "ق": كون.
 - 10 وسكناتهما: إضافة من "ق"، "ه".
 - 11 في "ه": تفعّل.
 - 12 في النسخ الثلاث: مخصوصة، والصحيح ما أثبتناه.

(810/2)

وكذلك تَحْلِيٌّ وَتُرْتُبٌ موافقان للفعل في الحركات والسكنات؛ لأنهما مثل: يَفْعِلٌ وَيَفْعَلُ في الحركات "المطلقة" 1 والسكنات، إلا أن هذه الأبنية 2 وهي تَفْعِلٌ وَتُفْعَلُ مخصوصة بالاسم، ولأجل أن شرط الاسم غير الثلاثي 3 غير الجاري 4 على الفعل في الإعلال كونه موافقا للفعل.

على الوجه المذكور أنك لو بنيت من باع يبيع -مِنَ الْبَيْعِ 5- مِثْلٌ: مَضْرِبٌ وَتَحْلِيٌّ،

قُلْتُ: مَبِيعٌ وَتَبِيعٌ بِالْإِعْلَالِ، أَي: بنقل كسرة 6 الياء إلى ما قبلها 7 لوجود شرط الإِعْلَالِ، وهو عدم وجود بناء 8 مَفْعِلٍ وَتَفْعِلٍ في الأفعال. والتحلي: القشر الذي فيه الشعر فوق الجلد 9. ولو بنيت مثل: "تَضْرِب" من باع يبيع - من البيع - قلت: تَبِيعٌ بالتصحيح؛ لانتفاء شرط إعلاله لوجود هذه البنية في

-
- 1 المطلقة: إضافة من "ه".
 - 2 في الأصل، "ق": البنية، وما أثبتناه من "ه".
 - 3 في النسخ الثلاث: الغير الثلاثي، والأصح ما أثبتناه.
 - 4 في النسخ الثلاث: الغير الجاري، والأصح ما أثبتناه.
 - 5 من البيع: ساقط من "ه".
 - 6 في "ه": حركة.
 - 7 في الأصل، "ق": ما بعدها.
 - 8 في الأصل، "ق": أبنية، وما أثبتناه من "ه".
 - 9 والتحلي أيضا: ما أفسده السكين من الجلد إذا قُشِر. "ينظر الصحاح" حالاً: 1/44.

(811/2)

الأفعال 1 - وهي تضرب، فإن قيل: ينبغي 2 ألا يعل - يريد وأبان؛ لأنهما من الأعلام ولم يوجد فيهما شرط "144" الإِعْلَالِ؛ لأنهما 3 على بنية توجد في الأفعال، وهي: يَفْعِلُ وَأَفْعَلُ، أو يبيع وأباع.

قلنا: إنما أعلا حال كونهما فعلا، ثم نقلا إلى العلم، ولم يعلا بعد النقل إلى العلم. هذا في أبان إن قلنا: إنه أفعل.

وأما إن قلنا: إنه فَعَالٌ، فلا يتوجه الإيراد المذكور؛ لأنه 4 لم يوجد فَعَالٌ في أبنية الأفعال.

[فمن اعتقد أنه أفعل منع صرفه] 5، ومن اعتقد أنه فَعَالٌ صرفه؛ لعدم مقتضي منع صرفه.

ولا يستدل على أنه ليس أفعل بأنه لو كان أفعل لما صرفه في قول الشاعر:

- 1 في "ه": في الإعلال.
- 2 لفظة "ينبغي" ساقطة من "ق".
- 3 لأخما: ساقطة من "ق".
- 4 في "ق": إلا أنه.
- 5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 6 في الأصل، "ق": بمطالع، وما أثبتناه من "ه".
- 7 هذا صدر بيت من الكامل، للبيد بن ربيعة العامري الصحابي، وعجزه:
فتقادت بالحبس فالسوبان
والبيت في ديوان لبيد ص 306، المنا: أراد المنازل. متالع: جبل بنجد. أبان، والحبس،
والسوبان: أماكن. ينظر في البيت: شرح شواهد سيويه، للأعلم، بمأش الكتاب 8 / 1
"بولاق"، والخصائص 81 / 1، وشرح الجاربردي "مجموعة الشافية 1 / 300" وشرح
شواهد شروح الشافية ص 397، 398 "184"، والجمع: 81 / 1. وأنشده شاهدا
على أن "أبان" قيل: إنه على وزن أفعل فيمنع من الصرف، وقيل: فعال، فيصرف.

(812/2)

[إعلال اللام] :

- قوله: "اللَّامُ تُقْلَبَانِ أَلْفًا [إِذَا تَحَرَّكْتَ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا] 1 ... 2".
- أي: و 3 تقلب الواو والياء ألفا إذا وقعتا لاما وتحركتا وانفتح ما قبلهما ولم يكن
بعدهما 4 موجب لفتحهما، نحو: غزا، ورمى، ويقوى، ويحيى، وعصا، ورحى [فإن
أصلها: غَزَي، وَرَمَى، وَيَقْوَى، وَيَحْيَى، وَعَصَوَ، وَرَحَى] 6، قلبت الواو والياء فيها ألفا
لتحريكهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم الموجب لفتحهما.
- وإنما قال: "إذا لم يكن بعدهما موجب لفتحهما" 7؛ لأنه 8 لو كان بعدهما موجب
لفتحهما نحو غزوا، ورميا لم يقلبا ألفا؛ لأنهما لو قلبتا 9 ألفا لحذف إحدى الألفين؛
لاجتماع الساكنين، فتصير 10: غزا ورمى، فيحصل الالتباس بين المفرد والمثنى.

- 1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
- 2 تكملة عبارة ابن الحاجب: "..... إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُوجِبٌ لِلْفَتْحِ كَغَزَا وَرَمَى وَيَقْوَى وَيَجِي وَعَصَا وَرَحَى". "الشافعية، ص 13".
- 3 الواو ساقطة من "ق".
- 4 في "ق": ما بعدهما.
- 5 وعصا: ساقط من "ق".
- 6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
- 7 لفتحهما: ساقط من "ه".
- 8 في الأصل: لأنهما، والأصح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 9 في الأصل، "ه": لو قلبا، وما أثبتناه من "ق".
- 10 في "ق": فيصير.

(814/2)

لا يقال: لا يحصل الالتباس المذكور في نحو: عَصَوَانٍ، وَرَحْيَانٍ، وَخَشِيَا، وَخَشَيْنَ؛ لأنهما لو قلبتا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، لبقى: عَصَانٌ، وَرَحَانٌ، وَخَشَى، وَخَشَانٌ.

ولم يحصل الالتباس؛ لأننا نقول: إنما لم تقلب ههنا - وإن لم يحصل الالتباس - حملاً لهما على نحو: غزوا ورميا؛ لموافقتهما له في وجوب 1 الفتح لما 2 بعده.

قوله: "بخلاف: غَزَوْتُ...." 3 إلى آخره 4.

أي: بخلاف: غزوت، ورميت، وأغزيت، واستغزيت، وغزونا، ورمينا، ويخشين لجمع المؤنث، ويأين، فإنه لا تقلب الواو والياء فيها ألفاً لعدم المقتضي "للقلب" 5 لسكون الواو والياء 6 فيها 7.

وبخلاف: غَزَوُ، وَرَمَى؛ فإنه تقلب الواو والياء فيهما ألفاً؛ لعدم المقتضي "للقلب" 8 لسكون ما قبل الواو والياء فيهما.

- 1 في الأصل: وجود، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 2 في الأصل، "ه": بما، وما أثبتناه من "ق".
- 3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "بخلاف: غزوت ورميت، وغزونا ورمينا، ويخشين ويأين،

وَعَزَّوْا وَرَمَوْا، وَبِخِلَافٍ: عَزَّوْا وَرَمَوْا، وَعَصَوَانِ وَرَحِيَانِ لِلْإِلْبَاسِ، وَاخْشِيَا نَحْوَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ لَنْ يَخْشِيَا، وَاخْشَيْنَ لَشَبْهِهِ بِذَلِكَ، بِخِلَافٍ: اخْشَوْا وَاخْشَوْنَ وَاخْشَى وَاخْشَيْنَ." "الشافية، ص 13".

4 إلى آخره: ساقط من "ق".

5 للقلب: إضافة من "ق".

6 في "هـ": الياء والواو.

7 في "هـ": فيهما.

8 للقلب: إضافة من "ق".

(815/2)

وبخلاف: غزوا، ورميا¹، فإنه لا تقلب الواو والياء فيهما² دفعًا للالتباس، كما ذكرناه. ولا "في" 3 عصوان، ورحيان؛ للحمل على: غزوا، ورميا، لوجود موجب فتح الواو والياء فيهما⁴ بعدهما.

وبخلاف: اخشيا، ونحوه كاخشين⁵، فإنه لا تقلب الياء ألفا مع عدم الالتباس بقلب الياء ألفا؛ لحمله على غزوا، لموافقته له في وجود موجب فتح الواو والياء بعدهما. ولقائل أن يقول: إنه غير محتاج إليه؛ لأنه يعلم ذلك من قوله: "إن لم يكن بعدهما موجب للفتح".

قوله: "بخلاف 6: اخشوا، واخشون، واخشى⁷، واخشين" فإنه تقلب العين فيها ألفا؛ لأنه لم يكن بعدهما موجب للفتح، فإن أصل 8: اخشوا: اخشيوا؛ قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصار: اخشوا، فلما اتصل به

1 في "هـ": وبخلاف: رميا وغزوا.

2 في الأصل، "ق": في: غزوا ورميا، وما أثبتناه من "هـ".

3 لفظة "في": إضافة من "ق"، "هـ".

4 فيهما: إضافة من "ق"، "هـ".

5 في الأصل: ونحو اخشين، وما أثبتناه من "ق"، "هـ".

6 في "هـ": وبخلاف.

7 واخشي: ساقطة من "ه".

8 فإن أصل: ساقط من "ه".

(816/2)

نون التأكيد حُرِكت الواو بالضم؛ لكونها واوا قبلها فتحة لقيت ساكنا نحو: اخشُوا القوم.

وأصل: اخشي¹: اخشي؛ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح "145" ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصار: اخشي²، فلما اتصل به نون التأكيد وجب تحريك الياء بالكسر؛ لكونها³ ساكنة قبلها فتحة لقيت ساكنا بعدها، نحو: اخشي القوم.

وإنما لم تقلب الواو في: اخشُون، والياء في: اخشِين؛ لكون حركة الواو والياء⁴ عارضة كما في: اخشُوا الله، واخشي الله.

1 في "ق": اخشوا.

2 فصار اخشي: ساقط من "ق".

3 في الأصل، "ق": لسكونها، والصحيح ما أثبتناه من "ق".

4 في "ق": الياء والواو.

(817/2)

[قلب الواو ياء وهي لام] :

قوله: "وتقلب الواو ياء إذا وقعت...."1 إلى آخره.

هذا نوع آخر من الإعلال.

أي: وتقلب الواو ياء إذا كان ما قبلها مكسورا نحو: دُعِي، ورُضِي. أصلهما: دُعُو، ورُضُو، قلبت الواو ياء²؛ لكونها متطرفة بعد الكسرة.

أو وقعت الواو فيه رابعة فصاعداً مطلقاً؛ أي: سواء كان ما قبلها مكسوراً، نحو:

الغازي، أو لم يكن نحو: أغزيتُ، و³ تغزيتُ واستغزيتُ، ويغزيان، ويرضيان، أصلها:

أغزوتُ، و⁴ تغزوتُ واستغزوتُ، ويغزوان، ويرضوان.

وإنما قلبت الواو فيها ياء لوجهين:

أحدهما: أنه لما كثر وقوعها فيما يجب قلبها ياء في بعض متصرفاته، فإنه حمل على ذلك البعض غيره، نحو: يُغزِي، ويستغزِي مضارعي: أغزيت واستغزيت. أصلهما: يُغزُو، ويستغزُو

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتَقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا، أَوْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا وَلَمْ يَنْضَمْ مَا قَبْلَهَا، كَدُعِي، وَرُضِي والغازي، وَأَغْزَيْتُ وَتَغَزَيْتُ وَاسْتَغَزَيْتُ، وَيُغْزِيَانِ وَيَرْضِيَانِ بِخِلَافٍ: يَدْعُو، وَيَغْزُو، وَقَنِيَّةٌ وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا شَادُّ، وَطِيئٌ تَقْلِبُ الْيَاءَ فِي بَابِ رَضِي وَبَقِي وَدُعِي أَلْفَا" الشافعية ص 13.

2 في الأصل، "ه": قلبت الياء واوا، والصحيح ما أثبتناه من "ق".

3 في "ه": "أو" بدل "و".

4 الواو ساقطة من "ه".

(818/2)

قلبت الواو فيهما ياء لكسرة 1 ما قبلها مع تطرفها، فوجب في: أغزوت، واستغزوت اطرادًا للباب؛ لكونها من باب واحد.

ونحو: غزيا، أصله: غزوا؛ قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، فيجب قلبها ياء في: يُغزوان 2؛ اطرادًا للباب.

[ونحو: رضى، أصله: رضو؛ قلبت 3 الواو ياء لكسرة ما قبلها، فيجب في: يرضوان؛ اطرادًا للباب] 4.

والثاني: أنه لما زاد على ثلاثة أحرف ثقل، والياء أخف من الواو وليس قبلها ضم يمنع من قلب الواو ياء، فقلبت ياء؛ طلبًا للتخفيف.

وإنما قال: "ولم ينضم ما قبلها"؛ لأنه لو كان قبلها ضم لمنع من قلب الواو ياء، نحو: يدعو ويغزو؛ فإن الواو فيهما رابعة لكن لما كانت قبل الواو ضمة لم تقلب ياء؛ للمنافاة بينهما.

قوله: "بخلاف يدعو ويغزو".

أي: لا تقلب الواو ههنا ياء، وإن وقعت رابعة؛ لوجود الضمة قبلها، وهو غير محتاج إليه؛ لأنه يعلم ذلك من قوله: "ولم ينضم ما قبلها".

قوله: "وقْنِيَّة، وهو 5 ابن عمي دنيا، شاذ".

1 في "ه": لانكسار.

2 في الأصل: يغزون، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في الأصل، "ق": فقلبت، وما أثبتناه من "ه".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

5 لفظة "هو" ساقطة من "ق".

(819/2)

أي: وقلب الواو ياء في قنية، وهي الكسب، وفي دنيا، شاذ؛ لعدم موجب قلب الواو ياء لوقوع الواو ثالثة، مع عدم الكسر قبلها؛ لكون النون فاصلة بين الواو والكسرة. وإنما قلنا: إنهما من الواو؛ لأن القنية من: قنوت الغنم وغيرها، إذا قنيتها لنفسك لا للتجارة¹. والدنيا من: دنا يدنو. يقال: هو ابن عمي دني ودنيا، أي: حنّ². ولقائل أن يقول: لا نسلم أن قنية شاذ؛ لأنه حكى ابن القطاع في كتاب "الأبنية"³: قنوت الشيء وقنيتة قنوة وقنوة، وقنيتة وقنيتة: أي: كسبته. فالقنوة والقنوة من قنوت، والقنية والقنية من قنيت⁴. قوله: "وطيئ تقلب الياء في باب رضي، ودعي، وبقي ألفا". [أي: وطيئ] 5 يقلبون الياء ألفا، والكسرة قبل الياء⁶ فتحة فيما [كان في آخر الكلمة ياء] 7 قبلها كسرة، نحو: رضي،

- 1 قال الجوهري: "قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنوة، وقنيت أيضا قنية وقنية، إذا اقتنيتها لنفسك لا للتجارة" الصحاح "قنا": 6 / 2467.
- 2 السابق "دنا": 6 / 2342.
- 3 أبنية الأفعال والأسماء.
- 4 وهذا ما ذكره الجوهري في صحاحه "قنا": 6 / 2467.
- 5 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في الأصل، وهو من "ق"، "ه".
- 6 قبل الياء: ساقط من "ق".
- 7 ما بين المعقوفتين بياض في الأصل، وهو من "ق"، "ه".

وَدُعِيَ، وَبَقِيَ، فيقولون: رَضِيَ، ودعا، وَبَقِيَ، وهو أصل مطرد عندهم¹.
وتوجيهه: أنهم استقلوا الكسرة قبل الياء فقلبوها فتحة، ثم انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها².

قوله: "وتقلب الواو طَرَفًا بعد ضمة [في كل متمكن ياء] 3"4 إلى آخره.
أي: إذا وقعت الواو طرفا في كل اسم متمكن، ووقعت قبل الواو ضمة، تقلب الواو ياء.

ويلزم منه انقلاب الضمة كسرة لأجل الياء "146" كالغازي والتعزي، فإنهما تفاعل وتفعّل. أصلهما: التعازؤ والتعزؤ، بضم الزاي فيهما؛ قلبت الواو ياء لوقوعها 5 طرفا قبلها ضمة، ثم انقلبت

1 وعلى ذلك جاء قول شاعرهم "نسبه أبو تمام لبعض بني بولان، حيث أورده في الحماسية 32، ص 54":

نستوقد النبل بالحضيض ونص ... طاد نفوسا بُنَّت على الكرم
إذ أصل بُنَّت: بُنِيت، فقلبت كسرة النون فتحة عندهم وقلبت الياء ألفا، ثم حذفت الألف. وينظر في هذه اللغة: الصحاح "بقي" 6 / 2284، واللسان "بقي": 1 / 331، وشرح الشافية: 1 / 124، وربط الشوارد: 159 "34".

2 في "هـ" أضيفت عبارة وهي: "وهو أيضا مكرر".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

4 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وتقلب الواو طرفا بعد ضمة في كل متمكن ياء، فتقلب الضمة كسرة كما انقلبت في: الترامي والتجاري، فيصير من باب قاضٍ، ونحو: أذِلِّ وَقَلَّسْ وبخلاف قَلَّسُوْةَ وَقَمَّخَدُوْةَ، وبخلاف العين كَالْقُوبَاءِ وَالْحَيَلَاءِ". "الشافية، ص 12".

5 في "ق": لوقوعهما.

الضمة كسرة [لأجل الياء المتطرفة كما تنقلب الضمة 1 كسرة] 2 في: الترامي والتجاري، فصارا: التعازي والتعزي، فيصير الاسم بعد قلب الواو ياء وانقلاب الضمة كسرة من باب قاضٍ، نحو: أدل، وقلنس قبلها، ثم انقلبت الضمة كسرة، فصار: "أدلي" و"قلنسي" كقاضي 3، ثم استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، ثم حذفت 4 الياء لالتقاء الساكنين، فصارت: أدل، وقلنس كقاضٍ. وكذلك التعازي والتعزي. ومنهم من يقول: قلبت الضمة كسرة ثم انقلبت الواو ياء، ثم أعل إعلال قاض. اعلم أن كل واحد من القولين مستلزم للآخر، لكن الأول أشبه لأن جعل تغير الحركة تابعا لتغير الحرف أولى وأشبه من العكس. وإنما قال: في متمكن؛ لأنه لو وقعت الواو طرفا قبلها ضمة في غير المتمكن لم 5 تقلب ياء، والضمة كسرة، نحو: هو. قوله: "بخلاف قلنسوة، وقمحدوة، وبخلاف المعتل العين كالقوباء والحبيلاء".

1 لفظة "الضمة" ساقطة من "ق".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 في الأصل كقاضي، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 في "ق": "فحذفت" بدل "ثم حذفت".

5 في "ق": "ثم" بدل "لم".

(822/2)

أي: تقلب 1 الواو في قلنس، بخلاف: قلنسوة، وقمحدوة 2، فإنه لا تقلب الواو فيهما ياء والضمة كسرة 3 لعدم وقوع الواو فيهما طرفا، لاعتداد التأنيث. وإنما تقلب الواو ياء والضمة كسرة في الطرف دون غيره؛ لأنه يستثقل في الطرف ما لا يستثقل في الوسط.

وبخلاف الواو الواقعة في العين مع وجود الضمة قبلها [نحو: القوباء، وبخلاف الياء الواقعة في العين مع وجود الضمة قبلها] 4 كالحبيلاء، فإنه لا تقلب الواو في الصورة الأولى ياء والضمة كسرة، [ولا الضمة في الصورة الثانية كسرة] 5 لعدم وقوع الواو والياء فيهما طرفا.

القوباء: الريقة 6، ذكره في الصحاح 7.

1 في "ه": وتقلب.

2 القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا، منحدرية عن الهامة إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه، والجمع: قماحد. وقيل: القمحدوة أيضا: أعلى القَدَال. "ينظر اللسان "قمحد": 5 / 3735.

3 والضممة كسرة: ساقط من "ق".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

6 في "ه": الداهية.

7 الذي في الصحاح: "القُوبَاء: داء معروف يتقشر ويتسع، يعالج بالريق". ثم أضاف: "وهي مؤنثة لا تنصرف..... وقد تسكن الواو منها استثقالا للحركة على الواو، فإن سكنتها ذُكُرت وصرفت. والياء فيه للإلحاق بقرطاس والهمزة منقلبة منها. قال ابن السكيت: وليس في الكلام فعلاء -مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة- إلا حرفين: الحُشَاء، وهو العظم الناتئ وراء الأذن، وقوباء. قال: والأصل فيهما تحريك العين: حُشْشَاء وقُوبَاء". "الصحاح "قوب" 1 / 206، 207".

(823/2)

وقيل: شبيهه ما يخرج من 1 الفم غَبَّ 2 الحُمَّى.

والخيلاء: التكبر، من: خال الرجل؛ إذا تكَبَّرَ 3.

قوله 4: ولا أثر للمدة الفاصلة [في الجمع إلا في الإعراب] 5.... إلى آخره [6، 7.

أي: ولا أثر في الجمع للمدة الفاصلة بين الواو التي في الطرف وبين الضمة التي قبلها إلا في جريان الإعراب على الواو، وليس لها أثر في منع قلب الواو ياء والضممة كسرة؛ لاستثقال الجمع، نحو: عُتِيَّ وَجُتِيَّ؛ فإنهما جمع: عاتٍ، وجاثٍ 8؛ من: عتا الملك يعتو إذا تجر 9، ومن: جثا يجثو إذا جلس على ركبتيه 10، 11.

1 لفظة "من" ساقطة من "ق".

2 غب كل شيء: عاقبته. وقد غَبَّتْ الأمور، أي: صارت إلى أواخرها. وغب الحمى: عقبها. وينظر الصحاح "غب": 1 / 190.

- 3 ينظر الصحاح "خيل": 4 / 1691.
- 4 قوله: موضعها بياض في "ه".
- 5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
- 7 تكملة عبارة ابن الحاجب: "..... نَحَوُ: عُتِيَ وَجُتِيَ، بِخِلَافِ الْمُفْرَدِ، وَقَدْ تُكْسَرُ الْفَاءُ لِلِاتِّبَاعِ، فَيُقَالُ: عِتِيَ وَجِتِيَ، وَنَحَوُ: نُحَوُ شاذ". "الشافعية ص 13".
- 8 في "ه": جات، تحريف.
- 9 ينظر الصحاح "عتا": 6 / 2418.
- 10 في "ق": ركبته.
- 11 ينظر الصحاح "جنا": 6 / 2298.

(824/2)

أصلهما: عُتَوُ، وَجُتَوُ؛ قلبت الواو ياء¹، والضممة التي قبل المدة كسرة لتطرفها ووقوع الضمة قبلها، وإن كانت المدة فاصلة لاستثقال الجمع، بخلاف المفرد نحو: عتا عتوا – أي²: تجبر – وجتا جثوا، وحنا عليه يحنو³ – أي: عطف – حنوا، وسلا سلوا، وبدا الشيء بدوا؛ فإنه لا تقلب الواو [المذكورة] 4 في المفرد ياء والضممة كسرة لخفة المفرد. وقد تكسر فاء الفعل في الجمع، فيقال في عُتِيَ وَجُتِيَ: عِتِيَ، وَجِتِيَ لإتباع كسرة الفاء كسرة العين.

وتصحیح الواو في الجمع شاذ، كَنَحَوُ جمع⁵: نَحَوُ، وَفُتُو جمع: فُتِيَ، وَأَبُو جمع: أَبٌ، والقياس: نَحِيَ، وَفَتِيَ، وَأَيَّ⁶.

وقد جاء في المفرد للإعلال [نحو: ضحا يضخو] 7 ضُحِيا⁸ أي: برز للشمس⁹، وعتا الملك يعتو عُتِيًا وَعِتِيًا وَعُتُوًا: تكبر¹⁰.

1 لفظة "الياء" ساقطة من "ق".

2 في "ه": "أو" بدل "أي".

3 لفظة "يحنو" ساقطة من "ه".

4 لفظة "المذكورة" إضافة من "ه".

5 في "ه": "في" بدل "جمع".

6 وأبي: ساقطة من "ق".

7 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

8 لفظة "ضحيا" مطموسة في "ه".

9 ينظر اللسان "ضحا": 4 / 2561.

10 الصحاح "عتا": 6 / 2418.

(825/2)

وعتا الشيخ يعتو عُتِيًّا وَعِتِيًّا وَعُتُوًّا¹، إذا كبر وُوِيَّ²، وعسا الشيخ يعسو عُسِيًّا، إذا كبر وُوِيَّ³ مثل عتا⁴، والقياس واو. قوله: "وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ: مَعْدِيٍّ، وَمَغْزِيٍّ كَثِيرًا، وَالْقِيَاسُ الْوَاوُ". اعلم أن اسم المفعول من: فعل -بفتح العين- مما لامه واو، فقياسه التصحيح نحو: رجوته⁵، فهو مرجوٌّ، وعزوته، فهو معزو، وعدوت عليه، فهو معدوٌّ عليه. "147" لكنه جاء فيه الإعلال كثيرا، نحو: مغزي ومعدي⁶ عليه. وإنما ذكره ههنا؛ لأنه مناسب لما هو فيه؛ لأنه مما⁷ في آخره واو قبلها⁸ ضمة المدة فاصلة.

1 والأصل في هذه الصيغ عُتُوٌّ، ثم أبدلوا من إحدى الضمتين كسرة فانقلبت الواو ياء فقالوا: عُتِيًّا، ثم أتبعوا الكسرة الكسرة فقالوا: عِتِيًّا ليؤكدوا البدل. نص عليه الجوهري في المصدر السابق.

2 ينظر المصدر السابق.

3 المصدر السابق "عسا": 6 / 2425.

4 في الأصل: عتيا، وما أثبتناه من "ق"، "ه" موافق لما في الصحاح، حيث إن ما ذكره ركن الدين ههنا هو نص عبارة الجوهري، ذكرها في الصحاح "عسا" 6 / 2425.

5 في الأصل: رجو، وفي "ق": رجوت، وما أثبتناه من "ه".

6 حيث أبدلت الياء من الواو استثقالا. وعلى ذلك جاء قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي "من الطويل":

وقد علمت عرسي مليكة أني ... أنا الليث معديا عليه وعاديا

"ينظر الكتاب: 4 / 385، والصحاح "عدا": 6 / 2421، والمنصف: 1 / 118، 2 /

122، وشرح شواهد شروح الشافية: 40".

7 لأنه مما: ساقط من "ه".

8 في الأصل: قبل، وفي "ق": قبله، وما أثبتناه من "ه".

(826/2)

وإن 1 كان فعل -بكسر العين- معتل اللام بالواو، فاسم المفعول منه بالإعلال نحو: ضَرَيَ الكلب بالصيد، فهو مَضْرِيٌّ به، وغبي عن الأمر غباوة، فهو مَغْبِيٌّ عنه 3، وشهيت الشيء شهوة، فهو مشهي؛ أي: مشتهي، ورضيت الشيء، فهو مرضيٌّ. وكقوله تعالى: {ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً} 4. و5 قال بعضهم: "مَرْضُوءة" 6 وهو قليل.

1 في "ق": فإن.

2 في "ق": ضد.

3 عنه: ساقطة من "ق".

4 سورة الفجر: من الآية "28".

5 الواو ساقطة من "ه".

6 فجاء به على القياس. ينظر الصحاح "رضا": 6 / 2357.

(827/2)

[قلب الواو والياء همزة طرفا] :

قوله: "وتقلبان همزة إذا 1 وقعتا طرفا ... " إلى آخره 2.

هذا باب آخر للإعلال مطرد، أي: وتقلب الواو والياء همزة إذا وَقَعَتَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، نحو: كساء، ورداء، أصلهما: كساؤَ وردائِ، من: كسوت ورديت؛ قلبت الواو والياء همزة؛ لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة.

بخلاف: راي وثأي، في جمع: راية وثاية؛ فإنه لا تقلب الياء فيهما همزة مع وقوعها طرفا بعد ألف؛ لأن الألف قبلها أصلية.

الثاية: حجارة يجعلها الراعي في مكان ليضع عندها متاعه؛ مخافة أن يضل 3.

قوله: "ويعتد بتاء التأنيث ... " إلى آخره4، 5.
أي: ويعتد بتاء التأنيث الواقعة بعد الواو والياء المذكورة، حتى لا يجعل6 كالمطرقة
لاعتدادهم بتاء التأنيث، نحو: شقاوة، وسقاية، فإنهما لم يقلبا همزة لعدم وقوعهما
متطرفتين7.

1 في "ه": إن.

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتُقْلَبَانِ هَمْزَةٌ إِذَا وَقَعَتَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، نَحْوُ:
كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ، بِخِلَافِ: رَايٍ وَثَايٍ". "الشافعية، ص13".

3 ينظر الصحاح "ثوى": 6 / 2296.

4 إلى آخره: ساقط من "ق" في هذا الموضع، وفي غيره من المواضع التالية باطراد.

5 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَيُعْتَدُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ قِيَاسًا نَحْوُ: شَقَاوَةٌ وَسِقَايَةٌ، وَنَحْوُ:
صَلَاةٍ وَعِظَاءٍ وَعِبَاءَةٍ شَاذٍ". "الشافعية، ص13".

6 في "ق": لا تجعل، وفي "ه": لا يجعلان.

7 في النسخ الثلاث: متطرفة، والصحيح ما أثبتناه.

(828/2)

وأما "مجيء"1 نحو: صَلَاةٌ2، وَعِظَاءٌ3، وَعِبَاءٌ، بقلب الياء همزة مع وجود تاء
التأنيث بعدها فشاذ، والقياس: صلاية، وعظاية، وعباية، كما جاءت على هذا القياس.
اعلم أن بعض الفضلاء قال: والصواب أن يقال: ويعتد بتاء التأنيث إذا كانت لازمة
نحو: شقاوة وسقاية؛ لأنها إذا كانت عارضة لا يعتد بها؛ لأنها في قوة الانفصال، نحو:
عِدَاءٌ، وَبِنَاءٌ، وَشَوَاءٌ4 من: عدا يعدو، وبنى يبنى، وشوى يشوي؛ فإنه يقال للمذكر:
عِدَاءٌ، وَشَوَاءٌ، وَبِنَاءٌ5.

وإذا كان كذلك فمن أعل صلواة، وعناء كانت التاء عنده عارضة؛ لأنه بنى الواحد
على اسم الجنس وهو الصَّلَاءُ، والعِبَاءُ.

ومن صححها فقال: عباية وصلاية6 كانت التاء عنده لازمة؛ لأنه [لم] 7 يقصد بما هي
فيه البناء على شيء؛ أي8: لم يقصد ببناء صلاية، وعباية على صلاء وعباء.

1 لفظة "مجيء" إضافة من "ق".

- 2 الصلاة والصلاة: مدق الطيب. وينظر الصحاح "صلا": 6 / 2403.
- 3 العطاء والعطاية: دويبة أكبر من الوزعة، وتسمى شحمة الأرض، وهي أنواع كثيرة منها الأبيض والأحمر والأصفر والأخضر وكلها منقطة بالسواد. "ينظر الصحاح "عطا": 6 / 2431.
- 4 في "ه": وبناء وشواء.
- 5 في "ه": وبناء وشواء.
- 6 في "ه": صلاية وعباية.
- 7 لم: إضافة من "ه".
- 8 في "ه": زيادة "أنه" بعد "أي".

(829/2)

[قلب الياء واوا والواو ياء في الناقص] :

قوله: "وتقلب الياء واوا في فعلى...." 1.

هذا نوع آخر من الإعلال.

أي: وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ وَآوًا فِي فَعْلَى، اسْمًا كَتَقَوَى 2، من: وقيت، ويقوى من بقي، كلاهما من الياء، فقلبوا ياءهما واوا 3 [بخلاف الصفة، فإن فعلى إذا كانت صفة لم تقلب ههنا ياؤهما واوا] 4 نحو: صديا، وريًا.

صديا: أنثى صديان، بمعنى: عطشان، من: صدي، إذا عطش 5.

وريا: ضد صديا، وهي أنثى ريان، من: روي، فهو ريان 6.

وريا 7: أيضا اسم للرائحة 8، 9.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ وَآوًا فِي فَعْلَى اسْمًا، كَتَقَوَى وَيَقْوَى، بخلاف

الصفة، نحو: صديا وريا". "الشافعية، ص 13".

2 في "ه": لتقوى. تحريف.

3 في "ق": واو.

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

5 ينظر الصحاح "صدي": 6 / 2399.

6 ينظر المصدر السابق "روي": 6 / 2363.

- 7 في الأصل: والرياء، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 8 في القاموس المحيط "روي": 4 / 337: "والريا: الريح الطيبة".
- 9 في "ه" عبارة زائدة جاءت بعد "للرائحة" وهي: "وإنما لم يقلبوا الواو فيهما في الرياء بمعنى الرائحة واوا، وإن كانت اسما، كاغاب معنى الصفة". ولعلها إضافة فيها من عمل الناسخ، إذ السياق لا يتطلبها.

(830/2)

- وإنما لم تقلب ياءهما 1 واوا؛ 2 فرقا بين الاسم والصفة.
- وإنما لم يفعل الأمر بالعكس؛ لأن الأسماء أخف من الصفات، ولهذا كانت الصفة أحد 3 الأسباب 4 المانعة من الصرف.
- قوله 5: "وتقلب الواو ياء في فُعَلَى ... " إلى آخره 6.
- هذا نوع آخر من الإعلال، وهو عكس ما قبله.
- أي: وتقلب الواو ياء في فعلى إذا كانت اسما نحو: الدنيا، والعليا أصلهما: الدُّنْوَ، من: 7 دنا يدنو، والعلوى 8، من: علا يعلو، من العلو.
- وشذ عدم قلب الواو ياء في نحو: القصوى، وحزوى 9 اسم مكان 10.

- 1 في "ق": ياءها.
- 2 في "ق": واو.
- 3 في الأصل: إحدى، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 4 في الأصل، "ق": أسباب، وما أثبتناه من "ه".
- 5 قوله: موضعها بياض في "ه".
- 6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتَقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً فِي فُعَلَى اسْمًا، كالدُّنْيَا والعليا، وشذ نحو: القصوى وحزوى، بخلاف الصفة كالغزوى". "الشافية، ص 13".
- 7 في "ه": الدنا.
- 8 في الأصل، "ه": والعلو.
- 9 في "ه": والجزوى، وفي "ق": جروى. تحريف.
- 10 وهو اسم مكان بنجد وفي ديار بني تميم، وقيل: جبل من جبال الدهناء، وقيل: موضع باليمامة. معجم البلدان "حزو" 3 / 231.

بخلاف الصفة، فإن فعلى إذا كانت صفة لم تقلب واوها ياء؛ فرقا 1 بين "148" الأسماء والصفات، كالغزوى 2، مؤنث الأغزى أفعال التفضيل من: غزا يغزو. وقال بعض الفضلاء: هذا تمثيل من عنده وليس معه فيه نقل، والقياس: الغزى، كما يقال: العلنيا والدُننيا. قال ابن مالك: "زعم 3 أكثر النحويين أن [الياء] 4 تبدل من الواو لاما لفعلى 5، اسما، إلا فيما شذ، ثم لا يميلون إلا بصفة محضة، كالعليا، [أو جارية مجرى الأسماء] 6. وقال أبو علي الفارسي، وسائر أئمة اللغة 7: الياء تبدل من الواو لاما لفعلى -صفة محضة- كالعليا 8، والقصيا، والدنيا -أنثى الأدنى- أو جارية مجرى الأسماء 9، كالدنيا -لهذه الدار-

1 لفظة "فرقا" ساقطة من "ق".

2 في "ه": كالغزي.

3 في "ه" زيادة لفظة "المصنف" بين "زعم"، و"أكثر".

4 لفظة "الياء" إضافة من "ه".

5 في "ق": لفعلى.

6 ينظر الكافية الشافية: 4 / 2121.

7 ينظر المنصف: 2 / 161.

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

9 جاء في اللسان "قصا" 6 / 3657: "والقصوى والقصيا: الغاية البعيدة، قلبت فيه الواو ياء؛ لأن فُعَلَى إذا كانت اسما من ذوات الواو أبدلت واوها ياء، كما أبدلت الواو مكان الياء في فُعَلَى، فأدخلوها عليها في فُعَلَى؛ ليتكافأ في التغيير، قال ابن سيده: هذا قول سيبويه، قال: وزدته أنا بيانا، قال: وقد قالوا: القصوى، فأجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفة بالالف واللام. وفي التنزيل: {إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى}.

قال ابن السكيت: ما كان من النعوت مثل العليا والدنيا فإنه يأتي بضم أوله وبالياء؛ لأنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله، فليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز قالوا:

القصوى، فأظهروا الواو وهو نادر وأخرجوه على القياس، إذ سكن ما قبل الواو، وتقيم
وغيرهم يقولون: القصيا". ينظر الكتاب 4/ 389.

(832/2)

إلا فيما شذ كالخلى -للحلو1- بالإجماع، والقصوى- للبعيد2- عند غير تميم.
فإن كان فعلى اسما فلا إبدال، كـ "خزوى"3، اسم مكان؛ لأن الاسم أخف فكان أحمل
للثقل، بخلاف الصفة.
قوله4: "ولم يفرق في [فَعَلَى من الواو ... "5 إلى آخره] 6، 7.
أي: ولم يفرقوا في فَعَلَى من الواو بين الأسماء والصفات في قلب الواو ياء8 في إحدهما
دون الأخرى، كدعوى9 في الأسماء، وشهوى في الصفات.

-
- 1 للحلو: ساقط من "ق".
 - 2 للبعد: ساقط من "ق".
 - 3 في "ه": لخزوى.
 - 4 قوله: موضعها بياض في "ه".
 - 5 تكملة عبارة ابن الحاجب: "... نَحْوُ: دَعْوَى وَشَهْوَى، وَلَا فِي فُعَلَى مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ:
الْفُتْيَا وَالْقُضْيَا" الشافية ص13.
 - 6 إلى آخره: ساقط من "ق".
 - 7 تكررت العبارة التي بين المعقوفتين في "ه".
 - 8 لفظة "الياء" ساقطة من "ه".
 - 9 في "ه": كعدوى.

(833/2)

وشهوى: أنثى؛ رجل شهوان للشيء؛ أي: مُشْتَهٍ1، 2.
ولم يفرقوا أيضا في فَعَلَى من الياء بين الأسماء والصفات في قلب الواو ياء3 في الأسماء،
وعدم قلبها في الصفات كالفتيا في الأسماء، والقصيا [تأنيث الأقصى من قصيت]4،
[في الصفات؛ لأنهم لو فعلوا ذلك في الواوات والياءات اختلطت البابان، فخصوا]5

فَعَلَى بتغيير الياء، وفُعَلَى بتغيير الواو في أحد6 البابين؛ للفرق بين الأسماء والصفات.

1 في النسخ الثلاث: مشتهي، والصحيح ما أثبتناه.

2 ينظر الصحاح "شها": 6/ 1397، واللسان "شها" 4/ 2354.

3 في الأصل: الياء واوا، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

6 في النسخ الثلاث: إحدى، والصحيح ما أثبتناه.

(834/2)

[قلب الياء ألفا والهمزة ياء في مفاعل وشبهه] :

قوله: "وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزة واقعة بعد ألف ... 1 إلى آخره2.

هذا نوع آخر من الإعلال.

إذا وقعت الياء بعد همزة واقعة بعد ألف باب مساجد، وليس مفردا كذلك قلبت تلك الياء ألفا وتلك الهمزة ياء، نحو: مطايا وركايا؛ فإن أصلهما3: مطايي، وركايي؛ لأنهما جمع: مَطِيَّة، وركِيَّة4، فقلبت الياء الأولى فيهما همزة، كما قلبت همزة في صحائف، فصارا: مطائي5 وركائي، ثم وقعت الياء الأخيرة بعد همزة واقعة بعد ألف في باب مساجد، فقلبت الياء ألفا والهمزة ياء لكراهتهما وقوع الهمزة بين حرفي العلة [في الجمع المستقل، مع عدم وقوع الهمزة بين حرفي العلة] 6 في مفرده الذي هو أخف من الجمع، فصار: مطايا وركايا.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ بَعْدَ أَلْفٍ فِي بَابِ مَسَاجِدٍ، وَلَيْسَ مُفْرَدًا كَذَلِكَ أَلْفًا، وَالْهَمْزَةُ يَاءً، نَحْوُ مَطَايَا وَرَكَايَا وَخَطَايَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ، وَصَلَايَا جَمْعِ الْمَهْمُوزِ وَغَيْرِهِ، وَشَوَايَا جَمْعِ شَاوِيَّةٍ، بِخِلَافِ شَوَاءٍ جَمْعِ شَائِيَّةٍ، مِنْ: شَأَوْتُ، وَبِخِلَافِ: شَوَاءٍ وَجَوَاءٍ جَمْعِي شَائِيَّةٍ وَجَائِيَّةٍ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيهِمَا، وَقَدْ جَاءَ: أَدَاوَى وَعَلَاوَى وَهَرَاوَى مِرَاعَاةً لِلْمَفْرَدِ "الشافعية، ص13".

2 إلى آخره: ساقط من "ق".

3 في الأصل، "ق": فإن أصل مطايا وركايا، وما أثبتناه من "ه".

4 الركية: اسم من أسماء البئر. "ينظر كتاب البئر، ص58".

5 لفظة "مطائي" مطموسة في "ه".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق"، "ه".

(835/2)

وإنما قال: "وليس مفردا كذلك" احترازًا 1 من أن تكون الهمزة واقعة بعد ألف في مفرد؛ فإنه 2 لا تنقلب 3 فيه الياء ألفا والهمزة ياء 4؛ لتحقيق 5 المشكلة بين المفرد 6 والجمع، ومثاله: يجيء.
قوله: "وخطايا على القولين".
أي: وكخطايا في جمع خطية، على قول سيبويه، وقول الخليل؛ لأنها تصير 7: خطأي 8 على القولين بعد الإعلال كمطاءي، ثم تنقلب 9 الياء ألفا والهمزة ياء، فصار: خطايا، كمطايا 10.

1 في "ق"، "ه": احتراز.

2 في "ق": فإنها.

3 في "ق"، "ه": لا تنقلب.

4 في "ه": الياء.

5 في الأصل: لتحقيق، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 لفظة "المفرد" ساقطة من "ق".

7 في "ق": يصير.

8 في الأصل: خطائي، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

9 في "ق"، "ه": ثم قلبت.

10 جاء في الكتاب "4/ 9553": "وأما خطايا فكأنهم قلبوا ياء أبدلت من آخر خطايا ألفا؛ لأن ما قبل آخرها مكسور، كما أبدلوا ياء مطايا ونحوها ألفا، وأبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياء، وفتحت للألف، كما فتحو راء مدارى، فرقوا بينها وبين الهمزة التي تكون من نفس الحرف، أو بدلا مما هو من نفس الحرف. فلما أبدلوا من الحرف الآخر ألفا استثقلوا همزة بين ألفين، لقرب الألفين من الهمزة. فلما كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياء". وينظر أيضا الكتاب: 4/ 377.

وإنما قلبت الهمزة ياء في الجمع؛ لأنها ليست بعد الألف في المفرد¹.
 وكصلايا في جمع المهموز، وهو 2 صليئة كخَطِيئة، فإن جمعها 3 صلايا، على القولين.
 وفي جمع غير المهموز، وهو صليئة كمطية وركية، وجمعها أيضا: صلايا كمطايا وركايا.
 وكشوايا في جمع شَاوِيَّة وشَوِيَّة، كبقية 4 قوم هلكوا⁵؛ لأن أصل شوايا شواي⁶؛ قلبت
 الياء 7 ألفا والهمزة ياء؛ لأنه "149" ليست الهمزة بعد الألف 8 في مفرده 9، فصار
 شوايا.

بخلاف: شَوَاء، في جمع شائِيَّة، من شَاوَت، إذا سبقت 10، من الشَّوْ 11؛ فإنه لا يقال
 [في جمعها: شوايا 12 - بقلب الياء ألفا والهمزة ياء - لوجود الهمزة بعد الألف في المفرد،
 وهو شائِيَّة بل

1 لفظة "المفرد" ساقطة من "ق".

2 في "ه": وهي.

3 في "ق": جمعهما.

4 في "ق": كبقية.

5 ينظر الصحاح "شوى": 6 / 2397.

6 في الأصل، "ق": شوائي، وما أثبتناه من "ه".

7 في "ق": الياء الأولى.

8 في "ق"، "ه": ألف.

9 في "ه": مفردها.

10 في الأصل: إذا سقت، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

11 وهو السبق. حكاه الجوهري عن أبي زيد. "ينظر الصحاح "شأو" 6 / 2388".

12 في "ه": شوايا.

يقال [1] في جمعها: شواي؛ لأن أصله: شواي؛ استثقلت الضمة على الياء فحذفت
 الضمة، ثم أعلّ إعلال قاضٍ، رفعاً وجراً.

وبخلاف: شَوَاءٌ وَجَوَاءٌ، في جمع: شائبة وجائية، من: جاء يجيء وشاء يشاء على قول سيبويه والخليل؛ لأن أصل جمعها: شوائي وجوائي².

أما عند سيبويه فلقلب الهمزة الثانية ياء، وأما عند الخليل فلنقل 3 الياء إلى موضع اللام.

وعلى التقديرين لا تقلب الياء ألفا والهمزة ياء؛ لأن الهمزة واقعة بعد الألف في المفرد. فعلى الوجهين 4 يعل إعلال قاض⁵، فتصير: [جواء، وشواء] 6 في الرفع والجر، [وجوائي، وشوائي] 7 في النصب.

قوله: "وَقَدْ جَاءَ: أَذَاوَى وَعَلَاوَى وَهَرَاوَى، مُرَاعَاةً لِلْمُفْرَدِ".

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 ينظر الكتاب: 4 / 391، 392.

3 في الأصل "ق": فلقلب، والصحيح ما أثبتناه من "ه".

4 في الأصل: التقديرين، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 في قوله: "يعل إعلال قاضٍ" نظر؛ لأن "قاض"، حذفت ياءه وعوض عنها بالتنوين، فهذا التنوين عوض عن الياء المحذوفة.

6 في "ه": شواء وجواء.

7 في "ه": شوائي وجوائي.

(838/2)

اعلم أن مقتضى الأصل المذكور أن يقال: أَذَايَا، وَعَلَايَا، وَهَرَايَا؛ لأن أصلها: أَذَايُ، [وَعَلَايُ، وَهَرَايُ]، فقلبت [الواو ياء فيها¹] لكونها متطرفة وانكسار ما قبلها، فصار: أَذايي وعلايي وهرايي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما قلبت في صحائف ونحوها²، فصار: أَذائي، وعلائي، وهراي³. وكان⁴ ينبغي أن تقلب الياء ألفا والهمزة ياء؛ لأن الهمزة غير واقعة بعد الألف في المفرد، فيقال: أَذايا، وعلايا، وهرايا. وإنما قلبوا الهمزة واوا ليشاكل الجمع الواحد في وجود الواو فيهما؛ لأن مفردهما: إِدَاوَة وعلاوة وهراوة. والإِدَاوَة: المِطْهَرَة⁵. والعلاوة: ما يُعَلَّقُ على البعير بعد حملة⁶.

والهراوة: العصا الضخمة7.

1 في "ه": الواو فيها ياء.

2 ونحوها: ساقط من "ه".

3 في "ق"، "ه": أداي، وعلاي، وهراي.

4 في "ق"، "ه": فكان.

5 الصحاح "أدا": 6/ 2266.

6 والعلاوة أيضا: رأس الإنسان ما دام في عنقه. يقال: ضرب علاوته أي: رأسه.

"المصدر السابق": 6/ 2439.

7 المصدر السابق "هرا": 6/ 2535.

(839/2)

[إسكان الواو والياء]:

قوله: "وَتُسَكَّنَانِ فِي بَابٍ يَغْزُو وَيَرْمِي ... 1" إلى آخره2.

هذا نوع آخر من الإعلال.

أي: وتسكن الواو إذا وقعت طرفا مضموما ما قبلها. وتسكن3 الياء إذا وقعت طرفا مكسورا ما قبلها، نحو: يغزو4، ويرمي، في5 حالة الرفع؛ لاستثقال الضمة على الواو بعد الضمة6، واستثقال الضمة على الياء بعد الكسرة، لا7 في حالة النصب لخفة الفتحة عليهما.

ونحو: الغازي والرامي، رفعا وجرا، تقول: جاءني الغازي والرامي، ومررت بالغازي والرامي، أصلها: جاءني الغازي والرامي بضم الياء، ومررت بالغازي والرامي بكسر الياء فيهما8، استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتُسَكَّنَانِ فِي بَابٍ يَغْزُو وَيَرْمِي مَرْفُوعَيْنِ، وَالْغَازِي وَالرَّامِي مَرْفُوعًا وَمَجْرُورًا، وَالتَّحْرِيكُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فِي الْيَاءِ شَاذٌ، كَالسُّكُونِ فِي النَّصْبِ وَالْإِثْبَاتِ فِيهِمَا وَفِي الْأَلْفِ فِي الْجَزْمِ".

2 إلى آخره: ساقط من "ه".

3 وتسكن: مطموسة في "ه".

4 في "ق": تغزو.

5 لفظة "في": ساقطة من "ه".

6 بعد الضمة: مطموسة في "ه".

7 لفظة "لا" ساقطة من "ق"، "ه".

8 لفظة "فيهما": ساقطة من "ه".

(840/2)

وتقول: رأيت الغازي -بالنصب لفظاً- خلفه الفتحة على الياء.

وتحرك الياء والواو في حالي الرفع والجر شاذ، كقوله:

"34"

..... كجوارِي يلعبن بالصحراء1

كما أن سكوتهما في حال2 النصب شاذ، كقوله:

"35"

..... أبي الله أنْ أَسْمُوْ بِأَمٍّ وَلَا أَب3

وكقوله:

"36"

يا دار هند عفت إلا أنافيها 4.....

1 هذا عجز بيت من الكامل، لم يعرف قائله، صدره:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي

ينظر البيت في: ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي: 74، وأما لي الزجاجي: 54،

والمفصل: 386، وابن يعيش: 101 / 10، وشرح الشافية للرضي: 3 / 183، وشرح

الشافية للجاربردي "مجموعة الشافية 1 / 312"، وشرح شواهد الشافية: 403

"188"، والخزانة: 3 / 526. الشاهد في قوله: "كجوارِي" حيث أنشده شاهداً على

أن قوماً من العرب يجرون الياء مجرى الحرف الصحيح في الاختيار، فيحركونها بالجر

والرفع.

قال السيرافي: فجمع بين ضرورتين: إحداهما: أنه كسر الياء في حال الجر. والثانية: أنه

صرف ما لا ينصرف. "ما يحتمل الشعر من الضرورة: 74".

2 في "ه": حالة.

3 هذا عجز بيت من الطويل، لعامر بن الطفيل العامري الجعدي، وصدره:

فما سودتني عامر عن وراثته

ينظر البيت في: المفصل: 384، وشرح الشافية للرضي: 3/ 183، وشرح الشافية

للجاربدي "مجموعة الشافية: 1/ 312" وشرح شواهد الشافية: 404 "189".

وأنشده شاهدا على أن تسكين الواو من "أسمو" مع الناصب شاذ.

4 هذا صدر بيت من البسيط قاله الخطيئة "ديوانه: 240" وعجزه:

بين الطوي فصارات فواديها

ينظر البيت في: الكتاب: 3/ 306، والخصائص: 1/ 307، 2/ 291، والمنصف:

2/ 185، 3/ 82، والمختضب: 1/ 126، 2/ 343، والأماي الشجرية: 1/ 296،

والمفصل: 385، وابن يعيش: 10/ 100، وشرح شواهد الشافية: 410 "196".

والشاهد فيه: تسكين الباء من "أثافئها" للضرورة.

(841/2)

[حذف الواو والياء لامين]:

قوله: "وتحذفان في مثل: يغزون ويرمؤون 1.... 2".

هذا نوع آخر من [الإعلال] 3 راجع إلى الحذف لالتقاء الساكنين.

أي: وتحذف الواو والياء 4 لالتقاء الساكنين في 5 نحو: يغزون ويرمؤون؛ لأن أصل يغزون

"يغزوون" [استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة، ثم حذفت الواو لالتقاء

الساكنين] 6.

وأصل يرمؤون: يرمؤون؛ استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة، ثم حذفت الياء

لالتقاء الساكنين؛ ثم ضُمت الميم لأجل الواو التي بعدها.

1 ويرمون: ساقطة من "ه".

2 وتكملة عبارة ابن الحاجب: ".... واعزْنَ واعزْنَ وارمئنَ وارمئنَ". "الشافية، ص 13".

3 في الأصل: الحذف، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 في "ق"، "ه": الياء والواو.

5 لفظة "في": ساقطة من "ق".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(844/2)

فحذفت اللام في الأولين، فصارا: يَدَّ وَدَمَّ، وحذفت اللام في سمو وبنو، وأسكن فاؤهما وأُتي 1 بهمزة الوصل، فصارا: "ابن" و"اسم".
وحذف 2 اللام في أخو، ولم يعوض عنه للمذكر وعوض عنه التاء للمؤنث، فصار: "أخ" و"أخت".
فقال 3 المصنف: "حذف اللام في هذه الأسماء شاذ، ليس بقياس" فلا يقاس عليها 4.
وإنما حذفت ههنا على خلاف القياس؛ لكثرة استعمالها 5 في كلامهم.

1 في "ق"، "ه": وأوتي.

2 في "ق"، "ه": وحذفت.

3 في الأصل، "ق": فقال، وما أثبتناه من "ه".

4 في الأصل: عليهما، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 في "ه": الاستعمال.

(847/2)

إسكان الواو والياء

وكقولهم 1 في المثل 2: "أعط 3 القوس باريها [وأنزل] 4 الدار بانيها" 5.
وكما أن إثبات الياء والواو والألف في الجزم شاذ، كقوله تعالى في بعض القراءات: "إنه من يتقي ويصبر" 6، بإثبات الياء في 7 "يتقي" 150 مع كونه مجزوماً بـ "مَنْ".
اعلم أن أبا علي أجاز أن تكون من موصولة، ويتقي صلته 8 وجعل جزم "ويصبر" عطفاً على محل "يتقي"؛ لأن الموصول ههنا يتضمن معنى الشرط بدليل دخول الفاء في خبره، وهو: {فَإِنَّ

- 1 وكقولهم: ساقط من "ه".
- 2 في "ه": مثل.
- 3 في الأصل: أعطى، تحريف، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 4 وأنزل: إضافة من "ه".
- 5 معنى المثل: استعِنَ على عملك بأهل المعرفة، والحدق فيه.
ينظر: مجمع الأمثال 2/ 19، وعليها جاء قول الشاعر:
يَا بَارِي الْقَوْسِ بَرِيًّا لَيْسَ يُحْكِمُهُ
لَا تَفْسِدَ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيَهَا.
ينظر شرح شواهد الشافية: 411 "197".
- حيث سكن ياء "باريها" شذوذاً، والقياس فتحها؛ لأن باريها المفعول الثاني لـ "أعط".
- 6 سورة يوسف: من الآية "90" وهي قراءة قبل. "ينظر النشر 2/ 297".
- 7 لفظة "في" ساقطة من "ه".
- 8 في "ه": صلة.

(742/2)

-
- اللَّهُ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ { 1، 2.
- وعلى تقدير أن تكون "من" شرطية، احتمال أن يكون ثبوت الياء لإشباع الكسرة،
وكقوله:
"37"
- ما أنس لا أنساه آخر عيشتي 3 4.
- بإثبات الألف في "لا أنساه" 5 مع أنه جواب الشرط وهو ما. وكقوله:
"38"
- إذا العجوز غضبت 6 فطلق ... ولا تَرْصَاها ولا تَمْلَقْ 7

-
- 1 سورة يوسف: من الآية "90".
 - 2 ينظر الهمع: 1/ 51.
 - 3 لفظة "عيشتي" ساقطة من "ه".
 - 4 هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ما لاح بالمعزاء ربع سراب

والبيت نسبه البغدادي في شرح الشواهد إلى الحصين بن قعقاع بن معيد بن زرارة، مع بيت قبله، نقلا عن ابن الأعرابي في نوادره، والبيت الذي قبله: بكر النعي بخير خندف كلها ... بعتيبة بن الحارث بن شهاب ينظر البيت في: المفصل: 388، وشرحه لابن الحاجب 2/ 359 "273"، وابن يعيش: 10/ 107، وشرح الشافعية للجاربردي "مجموعة الشافعية" 1/ 312، وشرح الشواهد للبغدادي: 413 "198".

والمعزاء بفتح الميم: أرض ذات حجارة صلبة. والشاهد فيه: إثباته الألف في "أنساه" شدوذاً، والقياس: لا أنسه، بحذفه. 5 في "ق": الإنسان. تحريف.

6 لفظة "غضبت" إضافة من "ه"، إذ هي ساقطة من البيت من الأصل "ق". 7 رجز لرؤية بن العجاج "ديوانه: 179".

ينظر: الخصائص: 1/ 307، والمنصف: 2/ 115، والإنصاف: 16، والمفصل: 388، وشرحه لابن الحاجب: 2/ 460 "274"، وشرح الشافعية للرضي: 3/ 185 "155"، وشرح الشواهد للبغدادي: 409 "194"، والخزانة: 3/ 533 "635". والشاهد فيه: إثبات الألف في "ترضّاها" مع لا الناهية الجازمة التي تقتضي حذف حرف العلة، وذلك شاذ.

(743/2)

حذف الواو والياء لامين

ومثل: اغزُنْ، واغزِنْ، وارمُنْ، وارمِنْ. أصل: اغزُنْ، بضم الزاي: اغزُوو1؛ فحذفت الضمة من الواو لاستثقال الضمة عليها، فحذفت 2 الواو لالتقاء الساكنين، ثم اتصلت به نون التأكيد، فحذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين. ولم تحرك 3 الواو مع النون، كما حركت في اخشُونْ؛ لوقوع الضمة قبل الواو في: اغزُنْ، بخلاف: اخشُونْ. وأصل اغزِنْ، بكسر الزاي: اغزُوي؛ استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة، ثم حذفت الواو 4 أيضا لالتقاء الساكنين، [ثم كسرت الزاي لوقوع الياء بعدها، ثم اتصل

به نون التوكيد⁵، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين⁶، ولم تحرك الياء كما حركت في:
اخشَيْنَ؛ لوقوع الكسرة قبلها، بخلاف اخشَيْنَ.
وأصل ارمُنْ⁷، بضم الميم: ارميوا، وأصل ارمِنَ، بكسر الميم: ارمي؛ فأعلا كما ذكرناه
في: اغزُنْ، واغزِنَ.

1 في "ق": اغزووا.

2 في الأصل: وحذفت، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في "ق"، "ه": يحرك.

4 في الأصل: الكسرة، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 في "ق": التأکید.

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

7 ارمن: موضعها بياض في "ه".

(745/2)

[حذف اللام سماعاً]:

قوله: "ونحو: يد ودم ... 1 إلى آخره².

اعلم أن أصل يد: يَدِي³، وأصل دم: دَمِي⁴، وأصل اسم: سُـمُو⁵، وأصل ابن:

بَنُو⁶، وأصل [أخ و] 7 أخت: أَخُو⁸.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَنَحْوُ: يَدٍ وَدَمٍ وَاسْمٍ وَابْنٍ وَأَخٍ وَأَخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ".
"الشافعية، ص 13".

2 إلى آخره: ساقط من "ق".

3 بدليل قولنا: يَدِيْتُ إلى فلان يَدًا، أي: أهديت إليه معروفًا. "ينظر الصحاح" يدي:
6/2541.

4 بدليل دَمَيَان، قال الشاعر وهو علي بن بدال السلمي:

فلو أنا على حجر دُبحنا ... جرى الدَمَيَانِ بالخبر اليقين

ومن العرب من يقول: دَمَوَانٍ، وهو قليل، وهو على هذه اللغة من باب ما حذف منه
الواو. "ينظر: شرح اختيارات المفصل، للتبريزي 762، والممتع 2/624".

5 الاسم مشتق من السمو -أي: من سموت- لأنه تنويه ورفع. واسم تقديره: أفْع،
والذاهب منه الواو؛ لأن جمعه أسماء وتصغيره سُمَيّ، واختلف في تقدير أصله فقال
بعضهم: فَعْل، وقال بعضهم: فُعْل. وإن نسبت إلى الاسم قلت: سَمَوِيّ، وإن شئت
تركته على حاله وقلت: اسْمِيّ.

"الصحاح سما: 6 / 2383".

6 ومثله: بنت. والنسب إلى ابن: بَنَوِيّ، وبعضهم يقول: ابْنِيّ. والنسب إلى بنت: بَنَوِيّ
كذلك، وكان يونس يقول: بِنْتِيّ، بإثبات التاء.

"ينظر الصحاح بنا: 6 / 2287".

7 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

8 والنسب إلى الأخ: أخوي، وكذلك إلى الأخت؛ لأننا نقول: أَخَوَانِ، وكان يونس
يقول: أُخْتِيّ، وليس بقياس. "ينظر الصحاح "أخا": 6 / 2264".

(746/2)

[الإبدال] 1:

قوله: "الإبدال 2.... يُعَرَّفُ بأمثلة اشتقاقه ... 3 إلى آخره 4.

الإبدال يقع في الأنواع الثلاثة، نحو: أْجُوهُ، وَهَرَاقَ، وَأَلَّا فَعَلْتَ 5.

أي: يعرف الإبدال 6 بأمثلة اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الحرف المبدل،
كثُرَات -للمال الموروث- فإن أمثلة اشتقاقه: وَرَثَ، وَيَرِثَ، ووارث، ووارثة "151"،
وموروث.

1 الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً بغير إدغام،
فإن إبدال الإدغام لا ينظر إليه في هذا الباب؛ لأنه يكون في جميع حروف المعجم إلا
الألف، ويراد بالإبدال ما يشمل القلب؛ إذ كل منهما تغيير في الموضع، إلا أن الإبدال
إزالة، والقلب إحالة، ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة. "ينظر الممتع: 1 / 319،
وشرح الكافية الشافية: 4 / 2077، والأشْمُونِيّ: 3 / 820".

2 لفظة "الإبدال": ساقطة من "ق".

3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "الإبدال: جعل حرف مكان حرف غيره، ويعرف بأمثلة
اشتقاقه كثُرَات وأجوه، وبقلة استعماله كالتَّعَالِي، وبكونه فرعاً والحرف زائد كضَوْبَرِ،

وبكونه فرعاً وهو أصل كُؤُؤِيْه، ويلزوم بناء مجهول نحو: هَرَّاق واصطبر واذَّارَك.
وحروفه: "أنصت يوم جد طاه زل"، وقول بعضهم: "استنجده يوم طال" وهم في نقص
الصاد والزاي؛ لثبوت صراط وزقر، وفي زيادة السين، ولو أورد: اسَّمع ورد: اذَّكر
واظَّلَم. "الشافعية، ص 13".
4 إلى آخره: ساقط من "ق".
5 قال الرضي: "الإبدال في اصطلاحهم أعم من قلب الهمزة، ومن قلب الواو والياء
والألف، لكنه ذكر قلب الهمزة في تخفيف الهمزة مشروحا، وذكر قلب الواو والياء
والألف في الإعلال مبسوطا، فهو يشير في هذا الباب إلى كل واحد منهما جملا، ويذكر
فيه إبدال غيرها مفصلا". "شرح الشافعية: 3 / 197".
6 في "ه": اعلم أن الإبدال يعرف.

(848/2)

فبهذه 1 الأمثلة يعرف أن التاء في "تراث" مبدلة عن الواو 2؛ لأنه فرع على ما اشتق
منه، والفرع لا بد من أن يوجد فيه حروف الأصل 3.
وكأجوه؛ فإنه جمع وجه وتصرفات الوجه بالواو، نحو: وُجَّه، وتَوَجَّه، ووجهة، ووجوه،
والتوجيه، والتوجه؛ فعلم منها أن الهمزة في أجوه بدل من 4 الواو.
ويعرف الإبدال بقلة استعمال ما ذلك الحرف فيه، بخلاف ما فيه الحرف الآخر،
كالتَّعَالِي والأَرَانِي، فإنهما أقل استعمالا من الثعالب والأرانب.
ويعرف الإبدال في الثعالي بأمثلة اشتقاقه "أيضا" 5؛ لأنه جمع ثعلب. ويقال 6: ثعلبة
للأنثى، وثُعْلُبَان للذكر 7.
ويعرف الإبدال أيضا بكون الكلمة فرعاً لكلمة أخرى والحرف زائد في الأصل؛ فالحرف
الذي بإزاء الزائد في الفرع بدل عن الزائد كضُؤْيُوب في تصغير ضارب، [فإنه فرع
ضارب] 8. والألف زائدة في الأصل؛ فالواو التي هي بإزاء الألف بدل من 9 الألف
التي في ضارب.

1 في الأصل، "ق": فهذه، وما أثبتناه من "ه".

2 ينظر كتاب الإبدال، لابن السكيت: 139.

3 في الأصل، "ق": زيادة لفظة "أصلية" بعد "الأصل"، ولا أراها مناسبة.

4 في "ه": عن.

5 لفظة "أيضا" إضافة من "ه".

6 قاله السائي، حكاه عنه الجوهري في صحاحه "ثعلب" 93 / 1.

7 في "ق": للذكور، وفي "ه": للمذكر.

8 العبارة التي بين المعقوفتين مكررة في "ه".

9 في "ه": عن.

(849/2)

وهو منقوض بَعْلَقَيَان؛ لأن علقَيَان فرع على الواحد الذي عُلِّقَى، و1 ياؤه زائدة، وليست بدلا عن الألف في عُلِّقَى 2، بل الألف بدل عن الياء. وفيه نظر [لأننا لا نسلم أن الياء في علقَيَان هي الياء التي أبدل ألف علقَى عنها، بدليل حُبْلَيَان في حُبْلَى] 3.

ويعرف الإبدال أيضا بكون ما فيه الحرف فرعا لكلمة أخرى، والحرف أصل في الفرع، فالحرف الذي في الأصل يلزأ ذلك الحرف بدل عن ذلك الحرف، كمُؤَيِّه، فإنه فرع ماء؛ لأنه تصغيره، فلما كان مُؤَيِّه تصغير ماء، والهاء أصل في مؤيه، والهمزة في ماء يلزأ هاء في مؤيه، اعلم أن الهمزة في ماء بدل من الهاء، وأن 4 أصله: مَوَّه؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فقلبت الواو ألفا والهاء همزة.

فإن قيل: هذا منقوض [بأوائل] 5؛ لأن 6 نحو "أوائل" فرع "الأول"، والهمزة في أوائل غير زائدة، مع أنه ليس ما في الواحد بدلا منها، بل هي بدل مما في الواحد.

1 الواو ساقطة من "ه".

2 علقَى: نبت. قيل: يكون واحدا وجمعا، وألفه للتأنيث فلا ينون. قال العجاج يصف ثورا:

"فحط في عُلِّقَى وفي مَكُور"

"ينظر الصحاح" علق: 4 / 1532.

3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه"، وموضعه في الأصل "ق": "وكذا في المتن".

4 في الأصل: فإن، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 بأوائل: إضافة من "ق".

6 في الأصل، "ه": بأن، وما أثبتناه من "ق".

(850/2)

قلنا: لا يتوجه هذا النقص؛ لأنه لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة 1 في الفرع أن تكون أصلية؛ [لجواز أن تكون بدلا] 2 في الفرع.

ويعرف [الإبدال أيضا] 3 بلزوم بناء مجهول في كلامهم 4 إن لم يحكم بالإبدال، نحو: هراق، فإن لم يكن الهاء 5 في 6 هراق بدلا من 7 الهمزة في أراق لكان هراق على وزن هَفْعَل، فإن الراء والقاف حروف أصلية، والألف بدلا من 8 العين، وحينئذ لو لم تكن الهاء 9 بدلا من 10 الهمزة لوجب الإتيان بالهاء في وزن هراق، فوزنه حينئذ هَفْعَل، وهو بناء مجهول في كلامهم.

ونحو "اصطبر" فإن لم نحكم بأن الطاء بدل من التاء لكان وزنه "افطعل" وهو بناء مجهول في كلامهم 11. فلهذا حكمنا بأن الطاء

1 زائدة: مطموسة في "ه".

2 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

3 ما بين المعقوفتين مطموس في "ه".

4 في "ه": الكلام.

5 في الأصل: الفاء، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 لفظة "في": ساقطة من "ق".

7 في "ه": عن.

8 في "ه": عن.

9 في الأصل: الفاء، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

10 في "ه": عن.

11 وللرضي رأي آخر غير هذا، يعترض على المصنف ههنا ويرى أن اضْطَرَب على وزن افْطَعَل، وفَحْصَط، وزنه فَعَلَط، وهراق وزنه هفعل، وفَقَّيْمِح وزنه فُعَيْلِج، وأنه يعبر عن كل الزائد المبدل منه في هذه المواضع بالبدل، لا بالمبدل منه. "ينظر شرح الشافية 18/10".

بدل من التاء حتى يكون وزنه افتعل، وهو موجود في كلامهم.
ونحو "أدارك"، فإننا لو لم 1 نحكم بأن الدال الأولى بدل من 2 التاء لكان وزنه افتداعل،
وهو بناء مجهول في كلامهم؛ فلهذا قلنا: الدال الأولى بدل من التاء، حتى يكون وزنه:
تفاعل 3، فأبدلت التاء دالا وأسكنت الدال الأولى وأدغمت 4 "125" في الدال
الثانية، ثم أُتيَ بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالسكن.

1 لفظة "لم" إضافة من "ق"، "ه".

2 في "ه": عن.

3 في "ه": اتفاعل.

4 وأدغمت: ساقطة من "ق"، "ه".

[حروف الإبدال]:

وحروف الإبدال عنده هي 1 الهمة، والنون، والصاد، والتاء، والياء، والواو، والميم،
والجيم، والدال، والطاء، والألف، والهاء، والزاي، واللام، ويجمعها: "أنصت يوم جد
طاه زل".

وقال بعضهم، منهم صاحب المفصل: يجمع **حروف الإبدال** قولهم: "استنجدته 2 يوم
طال" ولم يذكر الصاد والزاي، [وزاد السين] 3. وهذا وهم منه 4 في نقصان الصاد
والزاي 5؛ لأن كل

1 في النسخ الثلاث: هذه، والصحيح ما أثبتناه.

2 في الأصل، "ق": استنجد، والصحيح ما أثبتناه من "ه".

3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

4 أي: من صاحب المفصل.

5 بل هو وهم من ابن الحاجب ومن تابعه، كركن الدين والرضي والأشعري، فابن
الحاجب يذكر في الشافية وفي شرح المفصل أن الزمخشري أسقط الصاد والزاي، وأن

حروف الإبدال يجمعها عنده: "استنجده يوم طال" وتابعه ركن الدين والرضي والأشموني. والحق أن الرمخشري لم يسقطهما، فهو يقول في المفصل "ص360": "وحروفه حروف الزيادة والطاء والذال والجيم والصاد والزاي، ويجمعها قولك: "استنجده يوم صال زط".

فالرمخشري أضاف السين وعدّها من حروف الإبدال، لكنه لم يسقط الصاد والزاي كما ذكر ابن الحاجب ومن تابعه.

وللوقوف على ما قاله ابن الحاجب والرضي والأشموني في نسبة ذلك للرمخشري، ينظر الإيضاح: 2/ 392، وشرح الشافية 3/ 199، والأشموني: 3/ 823.

والذي أسقط الزاي دون زيادة السين هو ابن عصفور الإشبيلي المتوفى "ت669هـ" حيث يرى أن حروف الإبدال الشائعة يجمعها قولنا: "أجد طويت منهلاً". "ينظر الممتع 1/ 319".

ويذكر ابن مالك في التسهيل "ص: 300" أن حروف الإبدال الشائعة في غير إدغام يجمعها قولك: "لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته" وأن الضروري في التصريف =

(853/2)

واحد1 منهما يبدل2 من السين في سراط3 وسقر؛ لثبوت صراط4 وزقر5. وكذلك في زيادة السين، فإنه ليس من حروف الإبدال.

= هجاء: "طويت دائما".

ولكنه يقول في شرح الكافية الشافية "4/ 2077": "حروف الإبدال المبوب عليها في كتب التصريف هي الحروف التي تبدل من غيرها لغير إدغام، والتي لا بد من ذكرها، وهي هذه التسعة أي: هادأت مطوي، وما سواها مما ذكره الرمخشري وغيره مستغنى عنه كاللام والنون والجيم والسين. وربما كان غير هذه مجاورة حرف الاستعلاء مطردا على لغة، فذكرها أولى من ذكر السين، إذ ليس للسين موضع يطرد إبدالها فيه. وكذلك اللام والنون إبدالهما من غيرهما إنما هو بالنقل في كلم محفوظة، كقولهم في: "أصَيَّالان: أَصَيَّال".

1 في "ق": واحدة.

2 في "ه": بدل.

3 جاء في اللسان: والسرائط: السبيل الواضح، والسرائط لغة في السراط، والصاد أعلى لمكان المضارعة، وإن كانت السين هي الأصل. "سراط: 3/ 1993".

4 وأبدلت الزاي من السين كذلك، فقليل: زراط. "المصدر السابق "زرط": 3/ 1826".

وقرأ قنبل من طريق ابن مجاهد، وكذا رويس بالسين في {الصِّرَاطُ} في قوله تعالى: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} [الفاتحة: 6] ، ووافقهما ابن محيصر. ويقرأ خلف عن حمزة بإشمام الصاد الزاي في كل القرآن، ومعناه: مزج الصاد بالزاي، وهي لغة قيس، ووافقته المطوعي، والباقون بالصاد وهي لغة قريش. "ينظر الإتحاف: 123".
وقال الأخفش: "السرائط فيه لغتان: السين والصاد، إلا أنا نختار الصاد؛ لأن كتابتها على ذلك في جميع القرآن". معاني القرآن: 16.

5 في اللسان: "السقر: من جوارح الطير، معروف، لغة في الصقر والزقر: الصقر، مضارعه؛ وذلك لأن كلبا تقلب السين مع القاف خاصة زايًا، ويقولون في {مَسَّ سَقَرًا}: مس زَقَر، وشاة زَفَعَاء، في: سَفَعَاء "سقر: 3/ 2036".

(854/2)

فإذا ورد إبدال 1 السين من التاء في "اسْمَع"؛ لأن أصله: استمع، فأبدلت السين عن 2 التاء وأدغمت السين في السين، فصار "اسْمَع"، ورد حينئذ أن تكون الذال والطاء من حروف الإبدال، لمجيء: اذْكُر واطْلَمْ؛ أصلهما: اذْكَر واطْتَلَم؛ فأبدلت الذال من التاء 3، والطاء 4 من التاء، وأدغمت الذال في الذال، والطاء في الطاء، فصارا: اذْكُر، واطْلَمْ.

لكن الذال والطاء ليستا 5 من حروف الإبدال، فلم تكن السين أيضا من حروف الإبدال.

ويعلم مما ذكرناه أن المراد بحروف الإبدال حروف تبدل لا للإدغام؛ لأنه لو لم يكن المراد ذلك لكان جميع الحروف غير الصاد والشين والفاء والزاي حروف الإبدال؛ لأن غيرها تبدل للإدغام، لكن لا يسمى جميع الحروف التي هي غيرها حروف الإبدال 6.

1 في "ه": يدل.

2 في "ه": من.

3 في "ق": الذال.

4 "والطاء": ساقطة من "ق".

5 في "ق"، "ه": ليسا.

6 ينظر الممتع: 319 / 1، والأشموني: 820 / 3.

(855/2)

[مواطن إبدال الهمزة]:

قوله: "فالهمزة [تبدل 1 من حروف اللين والعين والهاء ... 2".
اعلم أن أحد حروف الإبدال الهمزة [3، وهي تبدل من حروف اللين ومن العين ومن
الهاء.

1 لفظة "تبدل" ساقطة من "ق".

2 عبارة المصنف بتمامها: "فالهمزة تبدل من حروف اللين والعين والهاء، فَمِنْ اللَّيْنِ
إِعْلَالٌ لَأَزِمٍ فِي نَحْوِ: كَسَاءٍ وَرَدَاءٍ وَقَائِلٍ وَبَائِعٍ وَأَوَاصِلٍ، وَجَائِزٍ فِي: أَجَوهِ وَأَوْرِي. وَأَمَّا
نَحْوُ: دَابَّةٍ وَشَابَّةٍ وَالْعَالَمِ وَبَازٍ وَشُئْمَةٍ وَمَوْقَدٍ فَشَاذٌ، وَأَبَابٌ -بَحْرٌ- أَشَدُّ، وَمَا شَاذٌ".
"الشافعية، ص 14".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(856/2)

[إبدال الهمزة من حروف اللين]:

أما إبدالها من حروف اللين فواجب 1، نحو: 2: كَسَاءٍ وَرَدَاءٍ وَقَائِلٍ وَبَائِعٍ وَأَوَاصِلٍ.
أصلها: كَسَاوٌ، وَرَدَايَ، وَقَاوِلَ، وَبَايَعَ، وَوَوَاصِلَ، أَبْدَلْتُ الهمزة عنها وجوبا 3، لما مر،
وجائز 4 في نحو: أَجَوهِ وَأَوْرِي. أصلهما: وجوه ووري؛ أَبْدَلْتُ الهمزة من الواو جوازا، لما
مر.

وأما إبدال الهمزة من الألف في "دَابَّةٍ" و"شَابَّةٍ" 5 و"العالم" 6

1 في "ه": فلازم، وفي "ق": فجائز.

2 زادت في الأصل "ق" لفظة "في" قبل "نحو"، والأصح حذفها كما في "ه".

3 في "ه": وجبا.

4 في الأصل: وجوازا، والمناسب للسياق ما أثبتناه من "ق"، "ه".

5 حكى ذلك عن أبي زيد في كتابه الهمز. ينظر الممتع: 320 / 1، وشرح شواهد الشافية 168.

6 همز العجاج "العالم" في قوله:

فخندف هامة هذا العالم

ينظر ديوانه ص 58، 60، وسر الصناعة: 101 / 1، وشرح الشافية 205 / 3، وشرح شواهدنا: 428. وقيل: إن العجاج همز "العالم" ضرورة ليجنب البيت السناد، حيث إن ألف "عالم" تأسيس لا يجوز معها إلا مثلها، فلما قال: اسلمي همز "العالم"؛ ليجري القافية على منهاج واحد في عدم التأسيس.

(856/2)

وبأز 1، وعن الياء في "شئمة" 2، وعن الواو في "مؤقد" فشاذ ضعيف؛ لأنه يزيد ثقلا 3.

1 حكاة اللحياني عن العرب، وأصله واو، بدليل: أبواز. "ينظر الشافية، للرضي: 3 / 205".

2 الشئمة: الخلق والطبيعة، وأصله: الشيمة بالياء، فهمز. "ينظر اللسان شيم: 4 / 2379".

3 يزيد ثقلا: مطموس في "ه".

(857/2)

[إبدال الهمزة عن العين]:

وأما إبدال الهمزة عن العين فهو أشد، نحو: أبا ب البحر 1، أي: عباب البحر، وهو معظم الماء؛ لكون هذا الإبدال في غاية القلة 2.

1 ينظر سر الصناعة: 121 / 1، وفيه يرى ابن جني أن الأرجح أن تكون الهمزة في

"أباب البحر" أصلاً.

2 سمع قول الراجز:

أباب بحر ضاحك زهوك

ينظر سر الصناعة 1/ 121، والمفصل 363، وشرح الشافية 3/ 207، وشرح
شواهدا 432-436، واللسان أبد: 1/ 4.

(857/2)

[إبدال الهمزة عن الهاء] :

وأما **إبدال الهمزة عن الهاء** فشاذ؛ لقلة هذا الإبدال، لكنه لازم في ماء. أصله: ماه،
بدليل التصغير على مويه، وعدم استعمال ماه.

(857/2)

[مواطن إبدال الألف] :

والألف تبدل عن 1 أختيها، أي: من الواو والياء والهمزة والهاء.
أما إبدال الألف عن أختيها فلازم في 2 نحو: قال وباع، ونحو: آل على رأي، فإن أصله
عند الكسائي أول؛ لأن تصغيره عند بعضهم "أويل" 3، قلبت الواو ألفاً لتحركها
وانفتاح ما قبلها، فصار: آل.
[وإنما قال: "على رأي"؛ لأن الألف فيه مبدلة عن الهاء عند البصريين] 4.
وآل الرجل: أهله وعياله 5.
وضعيف في ياجل 6، من يئجل 7؛ لعدم موجب القلب.
وشاذ مع لزومه في نحو: طائي، لما مر.

1 في "ق"، "هـ": من.

2 لفظة "في": ساقطة من "هـ".

3 في اللسان "أول" 1/ 174: "وروى الفراء عن الكسائي في تصغير آل: أويل".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

5 الصحاح أول: 4/ 1627.

وفي اللسان "أهل" 1/ 164: "وآل الرجل: أهله، وآل الله وآل رسوله: أولياؤه أصلها أهل، ثم أبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير: آل، فلما توالى الهمزتان أبدلوا الثانية ألفا كما قالوا: آدم وآخر، وفي الفعل: آمن وآزر، فإن قيل: ولم زعمت أنهم قلبوا الهاء همزة ثم قلبوها فيما بعد، وما أنكرت من أن يكونوا قلبوا الهاء ألفا في أول الحال؟ فالجواب أن الهاء لم تقلب ألفا في غير هذا الموضع فيقاس هذا عليه، فعلى هذا أبدلت الهمزة ألفا.

6 في "ه": يا رجل. تصحيف.

7 ينظر الكتاب: 4/ 238.

(858/2)

"وأما 1 إبدال الألف من 2 الهمزة ففي "راس" كما تقدم في تخفيف الهمزة. وأما إبدال الألف من 3 الهاء ففي "آل" على رأي، وهو رأي البصريين؛ فإن أصله عندهم "أهل"، فأبدلت الألف 4 من الهاء 5.

1 وأما: إضافة من "ق"، "ه".

2 في "ه": عن.

3 في "ه": عن.

4 في "ه": الهمزة.

5 ينظر الحاشية.

(859/2)

[مواطن إبدال الياء]:

قوله 1: "والياء من أختيها.... 2 إلى آخره" 3.

أي: وتبدل الياء من أختيها - أعني: الواو والألف - 4 ومن الهمزة، ومن أحد حرفي 5 المضاعف، ومن النون والعين "153" والباء والسين والتاء.

أما إبدالها من أختيها فيكون 6 لازما في نحو: مِيقَات، وَغَازٍ، وَقِيَامٍ، وَحِيَاضٍ. أصلها: مَوْقَات، وَغَازٍ، وَقَوَامٍ، وَحَوَاضٍ، فأبدلت الياء من الواو لانكسار ما قبلها إبدالا لازما،

وقد مر ذلك.

ويكون شاذاً في: حبلَى، وصَيِّم، وصَبِيَّة، وَيَبْجَل؛ فإن إبدال الياء عن ألف حبلَى شاذ ضعيف.

وكذلك إبدال الياء عن الواو في صيم، جمع صائم، من: صام يصوم، وفي ييجل، أصله: يَوْجَل،

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "والياء من أختيها، وَمِنْ الهمزة، وَمِنْ أَحَدِ حَرْفِي الْمُضَاعَفِ، وَالنُّونِ، وَالْعَيْنِ، وَالْبَاءِ، وَالسِّينِ، وَالثَّاءِ. فَمِنْ أُخْتَيْهَا لَازِمٌ فِي نَحْوِ: مِيقَاتٍ وَغَايِرَ وَأَذَلْ وَقِيَامٍ وَحِيَاضٍ وَمَفَاتِيحٍ وَمِفْتَاحٍ وَدَتَمٍ وَسَيِّدٍ، وَشَاذٌ فِي نَحْوِ: حُبْلَى وَصَيِّمٍ وَصَبِيَّةٍ وَيَبْجَلٍ، وَمِنْ الهمزة فِي نَحْوِ: ذَيْبٍ، وَمِنْ الْبَاقِي مَسْمُوعٌ كَثِيرٌ فِي نَحْوِ: أَمَلَيْتَ وَقَصَيْتَ، وَفِي نَحْوِ: أَنَاسِيٍّ، وَأَمَّا الضَّفَادِي وَالثَّعَالِي وَالسَّادِي وَالثَّالِي فَضَعِيفٌ".
"الشافية، ص 14".

3 إلى آخره: ساقط من "ق".

4 ما بين الشرطتين إضافة من "ه".

5 في الأصل، "ق": حروف، وما أثبتناه من "ه".

6 في "ق": ليكون.

(860/2)

وفي صبية، جمع صَبِيٍّ، من: صبا يصبو، شاذ1؛ لعدم موجب الإبدال، لكنه لازم2.
وأما إبدال الياء من3 الهمزة ففي4 نحو: ذيب؛ لكونها ساكنة بعد كسرة، وقد مر في تخفيف الهمزة.

وأما إبدال الياء عن الإدغام، فمسموع كثير في نحو: أَمَلَيْتَ، وَقَصَيْتَ، أَصْلَهُمَا:
أَمَلَلْتُ5، وَقَصَصْتُ.

وأما [إبدال الياء]6 من النون ففي نحو: أَنَاسِيٍّ، أَصْلُهُ: أَنَاسِينُ؛ لأنه جمع إنسان، فأبدلت من النون وأدغمت الياء في الياء.

وأما إبدال الياء من العين ففي نحو: الضفادي، في: الضفادع، ومن الباء، في نحو7:
الثعالي في الثعالب8، ومن السين، في نحو: السادي في: السادس، ومن الثاء في9 نحو:

الثاني في: الثالث، فشاذ ضعيف.

- 1 في الأصل: شاذ، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 2 في "ه": لازما.
- 3 في "ه": عن.
- 4 في "ه": في.
- 5 لفظة "أمللت" ساقطة من "ق".
- 6 في "ه": إبداله.
- 7 لفظة "نحو" ساقطة من "ق".
- 8 في "ه": ثعالب.
- 9 لفظة "نحو": إضافة من "ق"، "ه".

(861/2)

[مواطن إبدال الواو]:

- قوله 1: "والواو من أختيها... 2 إلى آخره" 3.
- أي: وتبدل الواو من أختيها، أعني 4: الياء والألف، ومن الهمزة.
- أما إبدال الواو من أختيها فلازم وشاذ ضعيف.
- أما اللازم، ففي 5: ضوارب، وضويرب؛ لأن ضوارب جمع ضاربة، وضويرب تصغير ضارب، فالواو فيهما بدل من 6 ألف ضارب، لازم.
- وفي نحو: رحوي وعصوي 7، فإنه أبدلت الواو فيهما من ألف رحي وعصا إبدالا لازما
- لوجوب الإبدال في النسبة؛ لوجوب كسر ما قبل ياء النسبة، وكان إبدال الواو منهما أولى لئلا يجتمع ثلاث ياءات.
- وفي نحو: موقن، وطوبى، وبوطر، وبَقْوَى؛ فإنه أبدلت الواو فيها من الياء إبدالا واجبا.

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

- 2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "والواو تبدل من أختيها، ومن الهمزة. فمن أختيها لازم في: ضوارب وضويرب ورجوي وعصوي وموقن وطوبى وبوطر وبقرى، وشاذ ضعيف في: هذا أمر مضموع عليه، وهُوَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَجَبَاوَةٍ. وَمِنْ الهمزِ في نحو: جُونَةٌ وَجُونٌ".

"الشافية، ص 14".

3 إلى آخره: ساقط من "ق".

4 لفظة "أعني" ساقطة من "ه".

5 لفظة "نحو" ساقطة من "ق".

6 في "ه": عن.

7 في "ه": عدي. تصحيف.

(862/2)

أما إبدالها من 1 الياء فالأن الموقن من اليقين، وطوبى من الطيب، وبوطر من البيطرة،
وبقوى من بقي.

وأما إبدالها [منها] 2 بالوجوب، فلمّا مر.

وأما الشاذ الضعيف ففي قولهم: هذا أمر ممضو عليه، وهذا أمر نهو عن المنكر؛ وفي
جباوة؛ لأن الممضو عليه من: مضيت عليه؛ فأصله: ممضي عليه، وأن نهو عن المنكر
من نهى ينهى، على وزن: فعول، وأصله 3: نهى، وأن 4 جباوة أصلها 5: جباية، من: جبا
يجي؛ أبدلت الواو من الياء في هذه الصورة إبدالاً 6 شاذاً ضعيفاً.

اعلم أن في كون واو 7 الممضو بدلاً من الياء نظراً؛ لأنه يقال: مضيت على الأمر
مضياً، ومضوت على الأمر مضوًا ومضوًا 8.

وكذا في كون الواو بدلاً في جباوة من الياء في جباية نظر 9؛ لأن جباوة وجباية لغتان؛
يقال: جبا الماء في الأرض جبوا وجبياً،

1 في "ه": عن.

2 منها: إضافة من "ق"، "ه".

3 في "ه": وقياسه.

4 في "ه": "وفي" بدل "وأن".

5 لفظة "أصلها" ساقطة من "ه".

6 في "ه": وإبدالها.

7 في "ه": الواو.

8 ذكره ابن منظور في اللسان "مضى": 6 / 4222.
9 لفظة "نظر" ساقطة من "ق".

(863/2)

وجبا الخراج جباوة وجباية¹. وكما أن الواو في: جبوا ليس بدلا من الياء في: جيبا، كذلك الواو في جباوة ليست بدلا من الياء في جباية.
وأما إبدال الواو من الهمزة ففي نحو²: جونة وجون؛ أصلهما³: جؤنة [وجؤن] ⁴ بالهمزة، فأبدلت الواو منها⁵ "154".
وقيل: المثال غلط؛ لأن تركيب جأن مهمل في الكلام، وحينئذ لا يعلم أن أصل عين⁶ جونة الهمزة. ولا دليل على جواز همز⁷ عينها سوى قول صاحب الصحاح: [والجونة -بالضم- مصدر الجؤن من الخيل⁸. ثم قال⁹: والجونة أيضا جونة العطار، وربما همز¹⁰، ¹¹.

1 ينظر اللسان "جى": 1 / 541.
2 لفظة "نحو" ساقطة من "ق".
3 في النسخ الثلاث: أصلها، والمناسب للمعنى ما أثبتناه.
4 وجؤن: إضافة من المحقق.
5 ينظر الممتع: 1 / 362.
6 لفظة "عين" ساقطة من "ق".
7 في "ه": همزة.
8 الصحاح "جون" 5 / 2096.
9 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
10 الصحاح جون: 5 / 2096، وفي الأصل "ق": همزت، وما أثبتناه من "ه" يوافق ما في الصحاح.
11 وذكر ابن منظور الجؤنة تحت مادة "جأن"، وقال: "الجؤنة: سلة مستديرة مغطاة أدما، يجعل فيها الطيب والثياب". "اللسان "جأن": 1 / 530".

(864/2)

وقول صاحب الصحاح: "وربما همز" 1 ظاهر في إرادة عكس ما ذكر 2 المصنف؛ لأنه جعله معتلا في الأصل والهمزة فيه بدلا 3 من 4 الواو.
والمثال 5 المطابق: جُوْوة وجُوْى، من جَيَّي الفرس جُوْوة، وهي حُمرة في سواد 6.
وتجمع الجُوْوة على جُوْى، على حد: غُرْفَة وغُرْف. وإذا 7 خفف همزته 8 قيل 9: جُوْة، وجُوْى.

1 في "ق": همزة.

2 في "ه": ما ذكره.

3 في "ه": بدل.

4 في "ه": عن.

5 في "ق": مثال.

6 ينظر الصحاح "جأى": 6 / 2297.

7 في "ه": فإذا.

8 في الأصل، "ق": همزة، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

9 لفظة "قبل" ساقطة من "ق".

(865/2)

[مواطن إبدال الميم]:

قوله: "والميم من الواو [واللام] 1 ... 2 إلى آخره 3.

أي: وتبدل الميم من الواو واللام والنون والباء.

أما إبدالها من الواو فلازم في "فم" وحده [إذا لم يضاف] 4 لئلا يلزم اسم معرب على حرف واحد، على ما مر في النحو.

وإبدالها من لام التعريف ضعيف 5، وهي لغة طائية، كقوله 6 -عليه الصلاة والسلام- 7: "ليس من امبر امصيام في امسفر" 8.

1 واللام: إضافة من "ق"، "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَالْمِيمُ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ وَالنُّونِ وَالْبَاءِ، فَمِنْ الْوَاوِ لَأَرْمَ فِي فَمٍ وَحَدَهُ وَضَعِيفٌ فِي لَامِ التَّعْرِيفِ، وَهِيَ لُغَةٌ طَائِيَّةٌ، وَمِنَ النَّونِ لَأَرْمَ فِي عَنَبَرٍ وَشَنْبَاءٍ،

وَضَعِيفٌ فِي الْبَنَامِ وَطَامَهُ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ، وَمِنَ الْبَاءِ فِي: بَنَاتٍ مَخْرُ، وَمَا زَلْتَ رَاتِمًا، وَمِنْ كَثْمٍ". "الشافية، ص14".

3 إلى آخره: ساقط من "ق".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

5 في "هـ": فضعيف.

6 في "ق": لقوله.

7 ما بين الشرطتين إضافة من "هـ".

8 في البخاري، 9/ 116، 117، كتاب الصوم: "حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري قال: سمعت محمد بن عمرو بن الحسين بن علي بن جابر بن علي بن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهم- قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في سفر، فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه، فقال: "ما هذا؟" فقالوا: صائم، فقال: "ليس من البر الصوم في السفر". 1. هـ.

وينظر في الحديث كذلك: صحيح مسلم 4/ 229، وسنن أبي داود صوم: 2/

1317، والترمذي صوم: 3/ 81، والنسائي 4/ 175، 176، وابن ماجه: 1/

532، والدارمي: 2/ 9. ورواية: "ليس من امر امصيام في امسفر" موجودة في مسند الإمام أحمد 5/ 434.

(866/2)

ولقائل أن يمنع كونها بدلا من اللام؛ لجواز أن تكون مرادفة لها، فيكون التعريف بالاستقلال¹، لا لكونها بدلا من اللام.

وأما إبدالها من النون فلأزم في: عَمِيرَ وَشَمْبَاءَ -من الشنب- يقال: شَنِبَ 2 الثغر شَنَبًا، إذا رقت أسنانه 3 وجرى الماء عليها 4، والوصف منه أشنب، والأنثى منه 5: شَنَبَاءُ 6. وكذا كل نون وقعت ساكنة قبل الباء.

وكذا لو كانت من كلمتين نحو 7: رجلٌ باع؛ لأن التثوين نون ساكنة، وإبدال الميم من النون ضعيف في قولهم: البنام، في: البنان 8 وهي أطراف الأصابع، جمع: البنانة 9. وطامه 10 الله على الخير

1 في "هـ": باستعمال.

- 2 لفظة "شنب" مطموسة في "ه".
3 في "ه": الإنسان.
4 ينظر اللسان "شنب": 4 / 2336.
5 منه: ساقطة من "ه".
6 وقال الجوهري: "الشنب: حدة في الأسنان، ويقال: برد وعذوبة، وامرأة شنباء، بينة الشنب. قال الجرمي: سمعت الأصمعي يقول: الشنب: برد الفم والأسنان، فقلت: إن أصحابنا يقولون: هو حدثها حين تطلع، فيراد بذلك حدثتها وطراءتها؛ لأنها إذا أتت عليها السنون احتكت. فقال: ما هو إلا بردها". "الصحاح" شنب": 1 / 158.
7 في الأصل: "في نحو"، والأنسب حذف "في" كما في "ق"، "ه".
8 ينظر الممتع: 1 / 392، وشرح الشافية للرضي: 3 / 216.
9 ينظر الصحاح "بنن": 5 / 2081.
10 ينظر المفصل: 367، والممتع: 1 / 394، وشرح الشافية 3 / 217.

(867/2)

في: طانه الله على الخير، أي: 1: جبله 2 على الخير، من الطين 3.
وكذا إبدالها من الباء ضعيف في قولهم 4: بنات محر، في: بنات 5 بحر 6، يقال للسحاب
يأتين قُبُلُ الصيف منتصبات: بنات بَحْرٍ ومَحْرٍ 7، والباء هي الأصل لأنه من البخار.
ويقال لهذا السحاب: بنات بحر ومحر، بالحاء المهملة أيضا 8.
وفي قولهم 9: ما زلت راتما، أي: راتبا؛ من: رتب الرجل وغيره رَتَبًا ورَتُوبًا، فهو راتب،
وراتم: إذا انتصب قائما 10.
ونحو: كَثَمَ 11 في: كَثَب، وهو القُرْب 12.

-
- 1 لفظة "أي" ساقطة من "ه".
2 في "ه": جبل.
3 ينظر الصحاح "طين": 6 / 2159.
4 ينظر الإبدال لأبي الطيب: 1 / 41، والممتع: 2 / 392، وشرح الشافية: 3 / 217.
5 لفظة "بنات" ساقطة من "ه".
6 وعلى الإبدال جاء قول طرفة:

كَبَنَاتِ الْمَخْرُ يَمَازُنُ كَمَا ... أَنْبَتِ الصَّيْفُ عَسَالِيحَ الْخَضِرِ
"ديوانه: 74، والممتع: 392 / 1".

7 الصحاح "بحر": 86 / 2.

8 ينظر الصحاح "بحر": 585 / 2.

9 حكاه أبو عمرو الشيباني عن العرب. ينظر الممتع: 393 / 1.

10 ينظر الصحاح "رتب": 133 / 1.

11 ينظر الإبدال، لأبي الطيب: 49 / 1، والممتع: 393 / 1.

12 ينظر الصحاح "كتب": 209 / 1.

(868/2)

[مواطن إبدال النون] :

قوله: "والنون من الواو واللام شاذ ... 1 إلى آخره 2.

أي: وإبدال النون من الواو شاذ في صنعاني، وبهراني؛ لأن أصلهما: صنعاي، وبهراوي؛

لأنهما منسوبان إلى: صنعاء، وهي قصبة اليمن 3، وبهراء، وهي قبيلة من اليمن 4.

وقياس النسبة إليهما: صنعاي وبهراوي.

وكذلك 5 إبدال النون من اللام ضعيف في "لَعَنَّ"، أصله: "لَعَلَّ" 6.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "والنون من الواو واللام شاذ في نحو: صنعاني وبهراني،

وضعيف في: لَعَنَّ "الشافعية، ص 14".

2 إلى آخره: ساقط من "ه".

3 معجم البلدان: 386 / 5، 387.

4 ينظر اللسان: 371 / 1.

5 في "ق"، "ه": وكذا.

6 وقيل: هما أصلان؛ لأن الحرف قليل التصرف. "ينظر: شرح الشافعية، للرضي: 3 /

219".

(869/2)

[مواطن إبدال التاء] :

قوله 1: "والتاء من الواو...." 2 إلى آخره 3.

أي: وتبدل التاء من الواو والياء والسين والباء والصاد.

أما 4 إبدالها من الواو والياء فلازم في نحو 5: اتَّعد، واتَّسر؛ لأن أصلهما: اؤتَّعد وايتَّسر؛

قلبت الواو والياء تاء وأدغمت التاء في التاء، فصارا: اتعد، واتسر 6، كما مر 7.

وشاذ في اتَّلَجَه 8، أي: أوجه -من الولوج- فأبدلت 9 التاء من الواو إبدالا شاذًا.

وأما إبدالها من السين، ففي طُسَّت 10 وحده، أصله "155": طسَّ لأن جمعه طسوس،

فأبدلت التاء من السين الأخيرة.

فإن قيل: يجمع أيضا على "طُسُوت" فلمَ حكمتم بأن السين أصل،

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَالْتَّاءُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالسَّيْنِ وَالْبَاءِ وَالصَّادِ، فَمِنْ الْوَاوِ

وَالْيَاءِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ: اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ عَلَى الْأَفْصَحِ، وَشَاذٌ فِي نَحْوِ: اتَّلَجَهُ، وَفِي طُسَّتٍ وَحْدَهُ،

وَفِي الدَّعَالِ وَلِصَّتْ ضَعِيفٌ". "الشافعية: ص 14".

3 إلى آخره: ساقط من "ق".

4 في "ق": وأما.

5 لفظة "نحو" ساقطة من "ه".

6 في "ه": ايتسر، لعله سهو من الناسخ.

7 كما مر: ساقط من "ه".

8 ينظر المفصل: 367، والممتع: 1/ 384.

9 في الأصل، "ق": فإبدال، وما أثبتناه من "ه".

10 ينظر المفصل: 368، والممتع: 1/ 389.

(870/2)

والتاء بدل من غير عكس؟

قلنا: لِمَا تقدم من أن ليست من حروف الإبدال، مع أنه لم يثبت إبدال السين من

التاء، بخلاف عكسه.

وأما إبدالها من الباء ففي الدَّعَالِ 1 من الدعالب، جمع الدَّعْلبة وهي النعامة 2. ويقال

أيضا للناقة السريعة السير: ذعلبة³؛ تشبيهاً بالنعامة في سرعتها⁴. وقيل: الذعالب: أخلاق من الثياب، جمع دُعْلُوب⁵. [وفي الصحاح⁶: "أَنهَا قِطْعُ الْحَرَقِ"، أصلها: ذعاليب. إذا قلنا: إنها جمع ذعلوب] ⁷ حذف الياء منها. ويقال للجمل: ذعلب؛ تشبيهاً بالنعامة في سرعتها⁸. وإنما قضي بأصالة الباء في ذعالب دون التاء؛ لأن الباء لا تكون بدلا، ولأنها أكثر استعمالا. ومن الصاد في لَصَّتْ 9 -من لَصَّ- ضعيف.

1 ينظر المفصل: 368.

2 ينظر اللسان "ذلب": 3 / 1504.

3 في "ه": ذعلبة.

4 ينظر الصحاح "ذعلب": 1 / 127، 128، واللسان "ذعلب" 3 / 1503، 1504.

5 ينظر اللسان "ذعلب": 3 / 1504.

6 ذعلب: 1 / 128، وحكى الجوهري عن أبي عمرو أن أطراف الثياب يقال لها: الذعاليب. "ينظر المصدر السابق".

7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

8 ينظر اللسان "ذعلب": 3 / 1504.

9 ينظر المفصل: 368.

(871/2)

[مواطن إبدال الهاء] :

قوله: "والهاء من الهمزة والألف والياء...." 1 إلى آخره².

أي: وتبدل الهاء من الهمزة والألف والياء والتاء.

أما إبدالها من الهمزة ففي: هَرَقْتُ الماء³، وَهَرَحْتُ الدابة⁴، وَهَيَّكَ⁵، وَهَنَكَ فاعل، وفي: هُنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ⁶، من: أَرَقْتُ، وَأَرَحْتُ، وإِيَّاكَ، ولأنك: أبدلت الهاء من الهمزة لكرامتهم بقاء صورة إن مع لام الابتداء؛ لأن لام الابتداء لا تجتمع إن، كما مر في النحو.

[وهو في لهنك 7 ضعيف.]

- 1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَالْهَاءُ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالنَّاءِ. فَمِنْ الْهَمْزَةِ فَمَسْمُوعٌ فِي: هَرَقْتُ وَهَرَحْتُ وَهَيَّاكَ وَلَهَنَّكَ، وَهِنْ فَعَلْتُ، فِي طَبِئٍ، وَهَذَا الَّذِي فِي: أَذًا الَّذِي. وَمِنْ الْأَلِفِ شَادُّ فِي أَنَّهُ وَحِيَهْلَهُ وَفِي مَهْ مُسْتَفْسَرًا، وَفِي يَا هِنَاهُ عَلَى رَأْيٍ، وَمِنْ الْيَاءِ فِي هَذِهِ، وَمِنْ النَّاءِ فِي بَابِ رَحْمَةٍ وَقَفَا". "الشافية، ص14".
- 2 إلى آخره: ساقط من "ق".
- 3 ينظر الإبدال لابن السكيت: 88.
- 4 حكاه ابن السكيت عن الكسائي. "ينظر المصدر السابق".
- 5 قال ابن عصفور في الممتع "1/ 397": "أنشد أبو الحسن "الأخفش":
فهيَّاك والأمر الذي إن توسعت ... موارد ضاقت عليك المصادر
والبيت أورده أبو تمام في حماسته ص335 "رقم 422" برواية: "إياك" على أنه مجزوم.
وينسب البيت لمضر بن ربيعي الفقعسي، ولطفيل الغنوي. "ينظر الممتع: 1/ 397،
وشرح الشافية للرضي: 3/ 223، وشرح شواهدنا: 476 "228"، وشمس العلوم:
1/ 16".
- 6 لفظة "فعلت" ساقطة من "ه".
- 7 لهنك: مطموسة في "ه".

(872/2)

-
- وإن فعلت فعلت¹؛ فأبدلت الهاء من الهمزة [2 وهو في: هِنْ فعلت لغة طائية³.
وأما إبدالها من الهمزة في قولهم: "هذا الذي" 4 في "أذا الذي" فشاذ.
وأما إبدال الهاء من الألف في هَنَّا، من: أَنَا⁵، وفي حِيَهْلَهُ، من: حِيَهْلًا، وفي مَهْ من: مَا
للاستفهام، فشاذ⁶، والهاء في قول امرئ القيس⁷:
"39"
وقد رابني قولها: يَا هَنَّا ... ويحك ألحقت شرا بشرا⁸
مبدلة عن الألف المنقلبة عن الواو في هنوات، على رأي⁹، وأصله: هَنَّاوٌ، فقلبت الواو
ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن
-

- 1 فعلت: ساقطة من "ه".
- 2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
- 3 ينظر شرح الشافية للرضي 3/ 223، وينظر كذلك الممتع: 1/ 397.
- 4 ينظر المفصل: 369، والممتع: 1/ 399، 400، وابن يعيش: 10/ 43، وشرح الشافية للرضي: 3/ 224، وشرح شواهدنا: 447.
- 5 من أنا: ساقط من "ه".
- 6 ينظر المفصل: 369، وشرح للرضي: 3/ 224.
- 7 ديوانه، ص: 111.
- 8 البيت من المتقارب، وهو من قصيدة له يصف فرسه وخروجه إلى الصيد. ينظر في المفصل: 369، وأساس البلاغة: 707، والإيضاح في شرح المفصل: 2/ 410، وابن يعيش: 10/ 43.
- والشاهد فيه أن الهاء بدل من الواو عند أهل البصرة، وعند الكوفيين للوقف.
- 9 وهذا رأي البصريين عدا أبي زيد والأخفش. ينظر الممتع: 1/ 401، والإيضاح 2/ 410 وشرح الشافية: 3/ 225، وشرح الكافية: 2/ 138.

(873/2)

الفاصل غير حصين، فالتقى ألفان1، فقلبت [الألف] 2 الثانية هاء، على وجه الشذوذ. ولو سلك بما القياس لقلب همزة.

فإن قيل: من أين جاء الألف التي قبل الهاء؟

قلنا: هي الألف التي في هنات، جمع هن، فأبدلت الواو المقدرة بعدها ألفا، ثم أبدلت الألف3 هاء، وهي المتولدة من إشباع الفتحة.

وإنما قال: "على رأي" لأن في هاء: يا هناء أقوالا للبصريين غير ما ذكره4، وقولا واحدا للكوفيين والأخفش.

أما أقوال البصريين، فأحدها: أنها5 بدل عن6 الواو7.

وثانيها: أنها8 بدل عن ألف9 مبدلة عن واو10.

وثالثها: أن الهاء أصلية وليست بدلا، وضعف لقلة باب سلس11.

1 في الأصل: الساكنان، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

- 2 لفظة "الألف" إضافة من "ق"، "ه".
- 3 لفظة "الألف" ساقطة من "ق".
- 4 غير ما ذكره: ساقط من "ق".
- 5 في "ق": أنه، وفي "ه": أن الهاء.
- 6 في "ق"، "ه": من.
- 7 ينظر شرح الشافية للرضي: 3/ 225، وشرح الكافية له: 2/ 138.
- 8 في "ه": أن الهاء.
- 9 في النسخ الثلاث: همزة، والصحيح ما أثبتناه.
- 10 ينظر المصنف: 3/ 140-143، والمفصل: 370، والإيضاح: 2/ 410.
- 11 ينظر الممتع: 1/ 401، وقال ابن الحاجب: ليس هذا بعيدا. "الإيضاح 2/ 411".

(874/2)

ورابعها: أن الألف بدل من الواو [التي في هنوات، والهاء للسكت 1].
وأما قول الكوفيين والأخفش 2 فهو: أن الهاء والألف 3 زائدتان 4 والهاء للسكت
والوقف 5، واللام محذوفة، كما حذفت في هن وهنه.
ويبطل هذا القول والقول الرابع للبصريين جواز تحريكها في السعة، وهاء السكت
والوقف لا يجوز تحريكهما في السعة 6.

-
- 1 في "ه": ورابعها: أن الهاء للسكت والألف بدل من الواو التي في هنوات.
 - 2 ومعهم أبو زيد. ينظر المنصف: 3/ 142، والممتع: 1/ 401، وشرح الشافية: 3/ 225، وابن يعيش: 10/ 44.
 - 3 في "ه": الألف والهاء.
 - 4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
 - 5 واختاره ابن عصفور، حيث قال: "والوجه عندي أنها زائدة للوقف؛ لأن ذلك قد سمع له نظير في الشعر، كما ذكرت لك. وأيضا فإن ابن كيسان -رحمه الله- قد حكى في "المختار" له أن العرب تقول: يا هناء، بفتح الهاء الواقعة بعد الألف وكسرها وضمها، فمن كسرها فلائها هاء السكت فهي في الأصل ساكنة، ومن حركها بالفتح

فإنه أتبع حركتها حركة ما قبلها، ومن ضم فإنه أجراها مجرى حرف من الأصل، فضمها كما يضم آخر المنادى. ولو كانت الهاء بدلا من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه، ولوجب الضم كسائر المناديات". "الممتنع: 1/ 402".

6 ينظر الإيضاح 2/ 410، ويبطل قول الكوفيين أيضا أن هاء السكت لا تكون في الوصل وهذه في الوصل، فثبت أنها ليست هاء السكت، وإذا لم تكن هاء السكت فلا تخلو إما أن تكون أصلية أو زائدة، ولا تكون زائدة لأن الهاء لا تزداد آخر فثبت أنها أصلية، فإذا أن تكون هاء في الوصل أو بدلا وليست هاء في الوصل بدليل قولهم: هَنَوَات، فثبت أنها بدل عن أصل، وإذا ثبت أنها بدل عن أصل لم يخل إما أن تكون عن ألف أو لا، وقد ثبت أن أصلها واو، وأنها في محل ينقلب فيه الواو ألفا، فثبت أنها عن الألف. "الإيضاح: 2/ 410، 411".

(875/2)

وأجابوا عنه بأنها إنما حركت لما وصلت؛ تشبيهاً لهاء السكت بهاء الضمير¹. وقال أبو البقاء²: "إنه هن أضيف إلى ياء المتكلم، فصار: يَاهَنِي، ثم أبدلت من الكسرة فتحة، ومن الياء ألف، كما فعلوا في غلام، وألحق في آخره الهاء للوقف، فصار: يا هناه، كما قيل³: يا غلاماه" وهو حسن. وقال بعض الفضلاء: معنى قولنا: يا هناه: يا رجل سوء⁴. وأما إبدال الهاء من الياء، ففي: هَذِهِ، أصله: هَذِي⁵. وإنما جعلت الياء أصلا دون الهاء؛ لأنه ثبت أن الياء للتأنيث في باب تضرين، واضربي؛ ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة التأنيث⁶.

1 ينظر شرح الشافية للجاربردي "مجموعة الشافية: 1/ 323".

2 هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين، أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي. ولد ببغداد عام "538هـ"، وتوفي "616هـ". من مصنفاته: إعراب القرآن، إعراب الحديث، إعراب الشواذ، التفسير، شرح الفصيح، شرح اللمع، شرح أبيات الكتاب، اللباب، وغيرها. "ينظر في ترجمته بغية الوعاة: 2/ 38-40، والإعلام: 4/ 208، 209".

3 في "ق": نحو.

4 لم أستدل على صاحب هذا القول، والذي في اللسان: "ويقال في النداء خاصة: يا هناء، معناه: يا فلان". "هنا: 6 / 4713".

5 ينظر الإبدال، لأبي الطيب: 2 / 530، والمنصف: 3 / 149.

6 ينظر شرح الجاربردي "مجموعة الشافية: 1 / 323".

(876/2)

وأما إبدال الهاء من التاء 1 ففي الوقف على الأسماء المؤنثة بالتاء، نحو "رحمة"؛ فإنها تقلب هاء 2 في الوقف مطلقاً، كما مر في الوقف 3.

1 من التاء: ساقط من "ق".

2 في "ه": الهاء.

3 ينظر ص "535" من البحث، وفي "ق": "النحو" بدل "الوقف".

(877/2)

[إبدال اللام]:

قوله 1: "واللام من النون والضاد ... 2" إلى آخره 3.

أي: وإبدال 4 اللام من النون لقرب المخرج بينهما، نحو: أُصَيِّلَال والأصل: أُصَيِّلَان 5، قليل.

وأُصَيِّلَان: تصغير أُصْلَان [وأُصْلَان: جمع الأصيل] 6 فإن الأصيل يجمع 7 على أُصْلَان؛ مثل: بعير وبُعْرَان، فأبدلت اللام من النون 8.

1 قوله: موضعها بياض في "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَاللَّامُ مِنَ النَّوْنِ وَالضَّادِ فِي أُصَيِّلَالٍ قَلِيلٍ، وفي الطجع رديء". "الشافية، ص 14".

3 إلى آخره: ساقط من "ق".

4 في "ه": وأبدل.

5 ينظر الكتاب: 2 / 314، وشمس العلوم: 1 / 15، والمفصل: 370، والممتع: 1 /

403، وابن يعيش: 46 / 10، وشرح الشافعية للرضي: 226 / 3.

ورؤي قول النابغة الذبياني "من البسيط":

وقفت فيها أصيلاً أسائلها ... عيّت جواباً وما بالربع من أحد

بالنون واللام في الديوان "30"، والكتاب "314 / 2"، والإنصاف "111": "أصيلاً"

بالنون. وفي المفصل: 370، والإيضاح 411 / 2، وابن يعيش 9 / 143، 10 / 45،

وشرح الجاربردي "مجموعة الشافعية: 1 / 323"، وشرح شواهد شروح الشافعية "481":

"أصيلاً" باللام. وينظر كذلك: المقتضب: 4 / 114، والإيضاح للفارسي: 211،

ومجاز القرآن 2 / 310، وإصلاح المنطق: 47.

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

7 في الأصل: "جمع"، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

8 ينظر الصحاح "أصل": 4 / 1623، وحكى الجوهرى عن اللحياني: لقيته أصيلاً

وأصيلاً. "المصدر السابق".

(878/2)

والأصيل: وقت مقارنة الغروب 1.

وإبدال اللام من الضاد 2، نحو: الطّجّع، في 3: اضْطَجّع 4 رديء 5.

1 ينظر المصدر السابق.

2 من الضاد: مطموس في "ه".

3 في "ه": "و" بدل "في".

4 حيث جاء في قول منظور بن حبة الأسدي "من الرجز":

لما رأى أن لادعه ولا شبع

مال إلى أرطاة حقف فالطّجّع

يريد: فاضْطَجّع. ينظر: المنصف: 2 / 32، والخصائص: 1 / 63، 3 / 163، وإصلاح

المنطق 95، وشرح شواهد الإصلاح ورقة "90"، والمفصل: 370، وابن يعيش: 9 /

143، 10 / 46، وشرح الشافعية للرضي: 3 / 226، وشرح شواهد شروحه: 480.

5 في الصحاح "ضجع" 3 / 1248: "وقال المازني: بعض العرب يقول: الطجع، ويكره

الجمع بين حرفين مطبقين، ويبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها، وهو اللام".

[إبدال الطاء] :

قوله: "والطاء من التاء لازم ... 1 إلى آخره.

أي: وإبدال الطاء من التاء 2 فيما وقعت فيه تاء الافتعال بعد الضاد 3، لازم، نحو "اصطبر". أصله: اصتبر. وفي "فعلت" إذا كانت التاء بعد الصاد أو الضاد أو الطاء، نحو: حُصِطُ، وحُصِطُ، وخَبِطُ في: حصتُ، وحضتُ، وخبطتُ، شاذ، وهو لغة بني تميم 4.

[حصت، من: حاص يحيص حَيْصًا، إذا عدل وحاد 5. وحضت من: حاض الماء 6 يحوض حَوْضًا 7. وخبطت من: خبط البعير الأرض بيده، خَبَطًا، إذا ضربها 8.

1 العبارة بتمامها: "والطَّاءُ مِنَ التَّاءِ لَأَزِمٌ فِي اصْطَبَرَ، وشاذٌّ في حصط" "الشافعية، ص 14".

2 ينظر الكتاب: 4 / 239، والممتع: 1 / 360.

3 ليس بعد الضاد وحدها، ولكن بعد أي حرف من حروف الإطباق المستعلية التي هي: الصاد والضاد والطاء والظاء؛ وذلك لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها، وهذه الحروف مجهورة مطبقة، فاختراروا حرفاً مستعلياً من مخرج التاء، وهو الطاء، فجعلوه مكان التاء؛ لأنه مناسب للتاء في المخرج، والصاد والضاد والطاء في الإطباق. "المحقق".

4 الكتاب: 4 / 240. وعلى هذه اللغة جاء قول علقمة الفحل "من الطويل":

وفي كل حي قد خَبَطَ بنعمة ... فحق لشأس من نذاك ذنوب

رواه أبو علي الفارسي، عن أبي بكر عن أبي العباس: "خَبَطَ" على **إبدال الطاء** من

التاء. قاله ابن عصفور في الممتع: 1 / 361. وينظر البيت في ديوان علقمة "37"،

وسر صناعة الإعراب: 1 / 225، ومجالس ثعلب: 1 / 78 "برواية: خَبَطَ".

5 اللسان "حيص": 2 / 1070.

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

7 ينظر الصحاح "حوض": 3 / 1073.

8 الصحاح "خبط": 3 / 1121.

[إبدال الدال] :

قوله: "والدال من التاء ... 1 إلى آخره 2.

أي: وإبدال الدال من التاء لازم في كل موضع وقعت فيه تاء الافتعال بعد الزاي 3 أو الدال، نحو: ازدجر، وادكر. في: ازتجر واذتكر من الزجر، والذكر. وسيأتي في باب الإدغام 4.

وشاذ في نحو قولهم: "فُزْد" 5 في: فُزْتُ، وفي "اجدمعوا" في: اجتمعوا، و"اجدَز" في: اجتزَّ، و"دُولج" -لكناس الوحش الذي يلج فيه 6- في: تُولج. والتاء في تولج بدل من الواو؛ لأنه من الولوج 7.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَالْدَالُ مِنَ التَّاءِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ: اَزْدَجَرَ، وَاذَكَرَ، وَشَاذَ فِي: فَرَدَ وَاجْدَمَعُوا وَاجْدَزَ وَدُولَجَ" الشافعية، ص 14".

2 إلى آخره: ساقط من "ق".

3 في "ق"، "ه": الرائ. وعلة القلب ههنا أن الزاي مجهورة والتاء مطموسة، والتاء شديدة والزاي رخوة، فتباعد ما بين الزاي والتاء، فقربوا أحد الحرفين من الآخر ليقرب النطق بهما، فأبدلوا الدال من التاء؛ لأنها أخت التاء في المخرج والشدة، وأخت الزاي في الجهر. "الممتع: 1/ 356".

4 وذلك في ص "889" من الكتاب.

5 ينظر الكتاب: 4 / 240.

6 الصحاح "ولج" 1 / 348.

7 في "ق": الولوجة.

(881/2)

[إبدال الجيم] :

قوله: "وَالْجِيمُ مِنَ الْيَاءِ الْمَشْدَدَةِ.... 1 إلى آخره 2.

أي 3: والجيم تبدل من الياء المشددة في الموقف، وهي لغة قوم من بني سعد من تميم 4. وإنما جاز إبدال الجيم من الياء لاشتراكهما في المخرج؛ لكونهما من وسط، واشتراكهما في الجهر.

وإنما اختص هذا الإبدال بالوقف⁵؛ لأن الوقف يزيد خفاء وهو شاذ، نحو⁶: فُقِيمَجْ، أي: فُقِيمِي⁷.

فالجيم أبدلت من الياء المشددة للنسبة في حال الوقف.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "والجيم من الياء المُشَدَّدة في نَحْوِ:

لَاهُمَّ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حَجَّتَجْ

أشد، وَمِنْ الْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجْتُ وَأَمْسَجَا

أَشْدُّ". "الشافعية، ص14".

2 إلى آخره: ساقط من "ق".

3 لفظة "أي" ساقطة من "ه".

4 ينظر الكتاب 4 / 240، وسر الصناعة: 1 / 192-195.

5 في "ه": في الوقف.

6 في "ق": في.

7 وذلك فيما حكى عن أبي عمرو بن العلاء من أنه لقي أعرابيا فقال له: ممن أنت؟

فقال: فقيمج. فقال له: من أيهم؟ فقال: مُرَج. يريد: فقيمي، ومري.

"ينظر الإبدال لابن السكيت: 95، والإبدال لأبي الطيب 1 / 259، والأماشي للقالبي:

2 / 77 والمفصل: 371، والممتع 1 / 353".

(882/2)

وقد أجرى الوصل مجرى الوقف من قال:

"40"

خالي عويف وأبو عَلِج ... المطعمان اللحم¹ بالعَشِج²

أي: وأبو عليّ، وبالعشيّ.

وهذا الإبدال أشد؛ لعدم الوقف.

وتبدل أيضا من الياء غير المشددة³، كقولهم⁴:

1 في "ق"، "ه": الشحم.

2 لرجل من أهل البادية لم يعرف اسمه، قال ابن جني في سر الصناعة "1/ 192:
 "قرأت على أبي بكر، عن بعض أصحاب يعقوب بن السكيت، عن يعقوب، قال: قال
 الأصمعي: حدثني خلف، قال: أنشدني رجل من أهل البادية:
 عمي عوف وأبو علج
 إلى آخر الأبيات الأربعة، يريد: أبو علي، وبالعشي". "ينظر الإبدال لابن السكيت
 ص95"، وينظر في البيتين: الكتاب: 4/ 182، والمنصف: 2/ 178، 3/ 79،
 والمفصل: 371، والممتع: 1/ 353، والمقرب: 152، 214، وابن يعيش 9/ 74،
 10/ 50، والعيني: 4/ 585، وشمس العلوم 1/ 15، وشرح الشافية للرضي: 2/
 287، وشرح شواهد الشافية: 212-215، والتصريح: 2/ 67.
 والاستشهاد بالبيتين على أن بعض بني سعد يبدلون الياء جيما في الوقف.
 3 في النسخ الثلاث: الغير المشددة، والأصح ما أثبتناه.
 4 بيتان من الرجز المشطور، ينسبان لرجل من أهل اليمن لم يذكر اسمه. ينظر فيهما:
 النوادر: 194، ومجالس ثعلب: 1/ 177، والإبدال لابن السكيت: 96، وسر
 الصناعة: 1/ 193، والإبدال لأبي الطيب: 1/ 260، والمفصل: 372، والممتع: 1/
 355، والعيني: 4/ 570، وشرح الشافية: 2/ 287، وشرح شواهدنا: 215-
 218. والشاحج: الحمار أو البغل.
 والشاهد: إبدال الجيم من الياء غير المشددة، كما ذكر ركن الدين.

(883/2)

"41"

لأهم إن كنت قبلت حجتج ... فلا يزال شاحج يأتيك بج
 أي: حجتج، وي. وهذا الإبدال أشد من إبدالها من الياء المشددة لعدم التشديد.
 وإبدالها من الياء في قوله:

"42"

حَقَّ إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا¹

"157"

أي: أَمْسَيْتْ، وأمسيا أشد؛ لأن حق هذه الياء أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.
 اعلم أن صاحب المفصل [لم يتعرض لشذوذ هذا الإبدال2، وذكر الموفق3 الأندلسي4

في شرح المفصل [5] 6 أن هذا الإبدال حسن بشروط ثلاثة: تشديد الياء، والوقف، والشعر. فإن اختل أحدها 7 فهو قليل 8.

1 رجز، لم يعرف قائله. أنشده ابن جني في سر الصناعة: 1 / 194، والزمخشري في مفصله: 373، وابن عصفور في الممتع: 1 / 355. وينظر كذلك: شمس العلوم: 1 / 15، وشرح الشافية للرضي: 3 / 230، وشرح شواهد شروحا: 486، والعيني: 4 / 570. والشاهد فيه: إبدال الجيم من الياء في: "أَمْسَجَتْ، وَأَمْسَجَا" والأصل: أَمْسَيْتَ وأَمْسِيَا.

2 حيث ذكر الشاهد السابق ولم يعلق عليه، ولم يذكر شذوذ ما فيه. "ينظر المفصل: 373".

3 في الأصل: الموافق، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن يحيى النحوي الحلبي موفق الدين، أبو البقاء المشهور بابن يعيش، ولد "553هـ" وكان من كبار أئمة العربية، ماهرا في النحو والتصريف، توفي "643هـ". من أهم مصنفاته: شرح المفصل وشرح تصريف المازني وشرح التصريف الملوكي. ينظر في ترجمته بغية الوعاة: 2 / 351، 352. 5 / 74.

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

7 في الأصل "ه": أحدهما، والصحيح ما أثبتناه من "ق".

8 زيدت لفظة "شاذ" في "ق"، "ه".

(884/2)

[إبدال الصاد] :

قوله 1: "والصاد تبدل من السين 2...." إلى آخره 3.

أي: وتبدل الصاد من السين الذي 4 بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء، جَوَازاً، نَحْوُ: أَصْبَغَ، وَصَلَخَ، وَمَسَّ صَقْرَ، وَصِرَاطَ، فِي: أَسْبَغَ، وَسَلَخَ، وَمَسَّ سَقْرَ، وَسِرَاطَ. 5. وإنما أبدلوا الصاد من السين بعد هذه الحروف 6؛ لموافقة الصاد هذه الحروف في الاستعلاء، ومنافرة السين حروف الاستعلاء، مع موافقة السين الصاد في المخرج والصغير والهمس 7.

اعلم أن إبدال الزاي من السين قبل القاف في نحو: {مَسَّ سَقَر} 8 لغة بني كلب 9.

- 1 قوله: موضعها بياض في "ق"، "ه".
- 2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "والصاد من السين التي بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء جَوَازًا، نُحُو: أصبغ، وصلخ، ومس صقر، وصراط". "الشافعية، ص 14".
- 3 إلى آخره: ساقط من "ق".
- 4 في الأصل، "ه": الذي، وما أثبتناه من "ق".
- 5 ينظر سر الصناعة: 220 / 1، والإبدال لأبي الطيب: 2 / 172-196، والمفصل: 373، وابن يعيش: 51 / 10، والممتع: 410 / 1.
- 6 قال ابن عصفور: "والسبب في ذلك -أي: في هذا الإبدال- أن القاف والطاء والحاء والغين حروف استعلاء والسين حرف من سفلى، فكروها الخروج من تسفل إلى تصعد، فأبدلوا من السين صادًا؛ ليتجانس الحرفان". الممتع: 411 / 1.
- 7 في "ق": والهمزة. تصحيف.
- 8 سورة القمر: من الآية "48".
- 9 فيقولون: مس زقر. ينظر اللسان "سقر": 3 / 2036.

(885/2)

[إبدال الزاي]:

قوله: "والزاي من السين ... 1 إلى آخره 2.
أي: والزاي تبدل من السين 3 والصاد الساكنتين 4 الواقعتين قبل 5 الدال؛ لأن الزاي حرف مجهور 6 كالدال ويوافق الصاد والسين في المخرج والصفير نحو: يَزْدَل، وكقول حاتم 7: "هكذا فَرْدِي أَنَّهُ" 8، أي: يَسْدَل، وهكذا فَصْدِي أنا 9.

- 1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَالزَّايُّ مِنَ السَّيْنِ وَالصَّادِ الْوَاقِعَتَيْنِ قَبْلَ الدَّالِ سَاكِنَتَيْنِ، نحو: يزدل، وهكذا فردي أنه". "الشافعية، ص 14".
- 2 إلى آخره: ساقط من "ق".
- 3 لفظة "السين" مطموسة في "ق".
- 4 في "ق": الساكنة.

5 في "ق": بعد.

6 في "ق"، "هـ": مهجور. تحريف.

7 هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن حشرج بن امرئ القيس بن عدي بن أخزم بن أبي أخزم بن ربيعة بن جروول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيب بن أدد بن زيد بن كهلان. ينظر ترجمته في: الأغاني: 278 / 17.

8 هذه عبارة نسبت لحاتم الطائي، قيل: إنه كان أسيرا، فأمرته ربة المنزل أن يفصد لها ناقة، فنحرها، فلامته على نحره إياها، فقال: هكذا فصدي. "ينظر المفصل: 373، وابن يعيش: 53 / 10، والإيضاح 414 / 2، وشرح الشافية للرضي: 294 / 2، 3 / 232.

والذي في مجمع الأمثال للميداني "293 / 2": "هكذا فصدي". قيل: إن أول من تكلم به كعب بن ماقة، وذلك أنه كان أسيرا في عنزة، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة، فنحرها فلامته على نحره إياها، فقال: هكذا فصدي. يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام" أ. هـ.
9 ينظر المصدر السابق.

(886/2)

وهذا الإبدال قليل.

قوله: "وقد ضُورع بالصاد والزاي دُونَهَا ... 1" إلى آخره2.

أي: و [قد] 3 ضُورع بالصاد الساكنة الزاي، ولم يضارع بالزاي الصاد؛ يعني يقولون: "يصدق" بإشمام الصاد الزاي؛ لإمكان ذلك فيها، ولا يقولون: يَزْدُل، بإشمام الزاي4
الصاد؛ لعدم إمكان ذلك فيها.

وضُورع بالصاد المتحركة أيضا الزاي5، فيقولون في صَدَرَ، وَصَدَفَ: صدر وصدف، بإشمام الصاد الزاي، ولم يقولوا بإشمام الزاي الصاد. ولم يقولوا: زَدَرَ، بإبدال الزاي عن الصاد؛ لقوة الصاد بالحركة.

والمضارعة أكثر من الإبدال، والبيان أكثر من المضارعة والإبدال.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَقَدْ ضُورِعَ بِالصَّادِ الزَّايِ دُونَهَا، وَضُورِعَ بِهَا مُتَحَرِّكَةً أَيْضًا، نَحْوُ: صَدَرَ وَصَدَقَ، وَالتَّبَيَانُ أَكْثَرُ فِيهِمَا، وَنَحْوُ: مَسَّ زَقَرَ، كَلْبِيَّةٌ، وَأَجْدَرُ وَأَشْدَقُ

بالمضارعة قليل". "الشافعية، ص14".

2 إلى آخره: ساقط من "ق".

3 لفظة "قد" إضافة من "ه".

4 لفظة "الزاي" ساقطة من "ق".

5 معنى قوله: "وضورع بالصاد الزاي" جعل الصاد مضارعاً للزاي، بأن يُنْحَى بالصاد نحو الزاي، فيشَمَّ الصادُ صوتَ الزاي، ولا يجوز قلبها زايّاً صريحاً؛ لوقوع الحركة فاصلة بينهما. "ينظر شرح الشافعية، للرضي: 3/ 232".

(887/2)

وأما 1 أجدر 2، بمضارعة الجيم الشين، وأشدق، بمضارعة الشين الجيم، فقليل 3 يتعسر ذلك في النطق؛ ولهذا لم يأت في القرآن والكلام الفصيح 4.

1 في الأصل: وما، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 في "ه": أجل. تصحيف.

3 ينظر المفصل: 374.

4 قال ابن الحاجب في الإيضاح "2/ 415": "ومثل الصاد في المضارعة إشراب الجيم صوت الشين، وإشراب الشين صوت الجيم وهي لغة قليلة رديئة؛ لعسر ذلك في النطق، لذلك لم يأت في القرآن ولا في كلام فصيح بخلاف إشراب الصاد بصوت الزاي، فإنه ورد في القرآن وفي الكلام الفصيح". ا. هـ.

(888/2)

الإدغام:

قوله: "الإدغام: أن تأتي بحرفين...." 1 إلى آخره 2.

اعلم أن **الإدغام** في اللغة: الإخفاء والإدخال. قال ابن دريد 3: "أدغمت اللجام

الفرس، إذا أدخلته فيه" 5/ 6.

وفي الاصطلاح: أن تأتي بحرفين، ساكنٍ فَمَتَحَرَّكَ، مِنْ مُخْرَجٍ واحد، من غير فصل 7.

وقوله: "ساكن فمتحرك" بمنزلة جنسه، وباقي قيوده كالفصل.

وإنما قال: "فمتحرك" -بالفاء- ولم يقل بالواو؛ ليعلم الترتيب، ولم يقل 8 بثم؛ ليعلم انتفاء المهلة والتراخي.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "الإِدْغَامُ: أَنْ تَأْتِيَ بِحَرْفَيْنِ، سَاكِنٍ فَمُتَحَرِّكٍ، مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ". "الشافية، ص14".

2 إلى آخره: ساقط من "ق".

3 سبقت الترجمة له.

4 في "ه": أي.

5 في "ق": فمه.

6 وهذه العبارة ذكرها الجوهري في صحاحه "دغم": 5 / 1920.

7 وهذا التعريف بنصه نقله الأشموني عن ابن الحاجب ولم يشير إليه. "ينظر شرح الأشموني: 3 / 889".

وقال ابن عصفور: "الإِدْغَامُ هو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة، ووضعك إياه بهما موضعا واحدا، وهو لا يكون إلا في المثليين أو المتقاربين". الممتع: 2 / 631.

8 لفظة "يقل" ساقطة من "ه".

(889/2)

وقوله: "من مخرج واحد" احتراز به عن مثل فَلَسْ؛ فإن اللام ساكنة 1 والسين متحركة، لكنهما ليسا 2 من مخرج واحد.

وقوله: "من غير فصل" احتراز به عن مثل "رِيًّا" 3 [فإن 4 الباءين ههنا ساكنتا فمتحركتا، من مخرج واحد] 5، لكن فصل بينهما بنقل اللسان؛ فإن الفصل قد يكون بحرف وقد يكون بنقل اللسان من محل إلى محل آخر، ومن محل ثم إلى ذلك المحل، بخلاف النطق بهما دفعة؛ ولهذا يوجد الفرق "158" بين قولنا: قَدَّ، وَقَوَّلَ بالإدغام، وبين قولنا: قَدَدَ وَقَوَّلَ بفك الإدغام، فإنه يتلفظ بالدالين والواوَيْنِ في الأول برفع اللسان دفعة، وفي الثاني برفعه مرتين.

لا يقال: لا حاجة إليه لأنه يعلم ذلك من الفاء في قوله: "فمتحرك" لأننا نقول: لا نسلم ذلك؛ لأن الفاء تدل على التعقيب عادة، نحو: مررت بمراغة 6 فْتَبْرِيزَ 7. ولا يلزم منه ألا يكون التلفظ بحرفين يفصل بينهما بنفس 8 أو غيره.

-
- 1 في "ق"، "هـ": ساكن.
 - 2 لكنهما ليسا: ساقط من "ق".
 - 3 في الأصل، "ق": لأن، والأنسب ما أثبتناه من "هـ".
 - 4 ينظر ص 726.
 - 5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
 - 6 مراغة: أشهر بلاد آذربيجان. ينظر معجم البلدان: 5 / 8.
 - 7 تبريز: من أشهر مدن آذربيجان. ينظر المصدر السابق 1 / 362، 363.
 - 8 في الأصل: بتنفيس، وما أثبتناه من "ق". واللفظة ساقطة من "هـ".

(890/2)

لا يقال: يشكل بمثل قولنا: قُلْ لزيد، وقُلْ لنا بالإظهار؛ فإن التعريف المذكور ينطبق عليه مع أنه ليس بإدغام.

لأننا نقول: لا نسلم انطباق التعريف عليه؛ لوجود الفصل فيه بين الحرفين.

[لا يقال: الإدغام واجب في هذه الصور، فلا يجوز الإظهار، فلا يتوجه النقص 1؛ لأننا نقول: لا نحتاج توجه هذا النقص على جواز هذا الإظهار؛ فإن الحد المذكور يتوجه عليه 2 هذا الإظهار، مع أنه ليس بإدغام، سواء يجوز هذا الإظهار أو لا يجوز] 3.

قوله: "ويكون في المثليين 4 ... 5 إلى آخره 6.

أي: الإدغام 7 قد يكون في المثليين، وقد يكون في المتقاربين لكن بعد أن يصيرا مثليين

ليمكن الإدغام، وقد يحییء تعريف المتقاربين.

ثم اعلم أن الإدغام يجب، ويمتنع، ويجوز جوازا مستحسنا وجوازا مستقبحا. ويكون في كلمة و [في] 8 كلمتين، ويكون بين

-
- 1 في "هـ": فهذا النقص لا يتوجه.
 - 2 في "هـ": على.
 - 3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
 - 4 في "هـ": مثليين.
 - 5 وتام عبارة ابن الحاجب: "..... والمتقاربين". "الشفافية، ص 14".

- 6 إلى آخره: ساقط من "ق".
7 أي الإدغام: ساقط من "ق".
8 لفظة "في": إضافة من "ق"، "ه".

(891/2)

متماثلين ومتقاربين 1. [لكنه في كلمة أولى منه في كلمتين، وفي مثلين أكثر منه في المتقاربين] 2، وفي حروف الضم أولى منه في حروف الطرفين، وفيما سكونه لازم أولى منه فيما سكونه غير لازم.

-
- 1 في "ه": متقاربين ومتماثلين.
2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(892/2)

[إدغام المثليين]:

قوله: "فالمثلاثان واجب ... 1 إلى آخره 2. اعلم أن الإدغام في المثليين واجب 3 عند سكون الأول وتحرك 4 الثاني، نحو: "لم يبرح حاتم"، و"لم يذهب بكر"، إلا إذا كان الساكن الأول والمتحرك الثاني همزتين، نحو: املأ إجابة؛ فإنه لا يدغم؛ للاستثقال، إلا إذا كانتا في كلمة وبعد الهمزة الثانية ألف،

1 عبارة ابن الحاجب بتماهما: "فَالْمِثْلَانِ وَاجِبٌ عِنْدَ سُكُونِ الْأَوَّلِ إِلَّا فِي الْهَمْزَتَيْنِ، إِلَّا فِي السَّأْلِ وَالذَّائِثِ، وَإِلَّا فِي الْأَلْفَيْنِ لَتَعَذْرِهِ، وَإِلَّا فِي نَحْوِ: قُورُولٍ لِلْإِبْسَاسِ، وَفِي نَحْوِ: تُوَوِي وَرِيَا - عَلَى الْمُخْتَارِ - إِذَا خَفَّفْتَ، وَفِي نَحْوِ: قَالُوا وَمَا، وَفِي يَوْمٍ، وَعِنْدَ تَحْرُكِهِمَا فِي كَلِمَةٍ وَلَا إِحْقَاقٍ وَلَا لَبْسٍ نَحْوُ: رَدَّ يَرَدُّ، إِلَّا فِي نَحْوِ: حَيِّي، فَإِنَّهُ جَائِزٌ، وَإِلَّا فِي نَحْوِ: اقْتَتَلَ، وَتَتَبَزَّلَ، وَتَتَبَاعَدَ وَسِيَّاتِي". الشافية، ص 14.

- 2 إلى آخره: ساقط من "ق".
3 والسبب في ذلك أن النطق بالمثليين ثقیل؛ لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد، وإذا كان الحرفان

غَيْرَيْنِ لم يكن الأمر كذلك؛ لأن الذي يعمل في أحدهما لا يعمل في الآخر. وأيضاً فإن الحرفين إذا كانا مثليين فإن اللسان يرجع في النطق كما يتسرح في الغيرين، بل يكون في ذلك شبيهاً بمشي المقيد، فلما كان فيه هذا الثقل رفع اللسان بمما رفعة واحدة؛ ليقل العمل ويخفّ النطق بمما على اللسان. "الممتنع: 2/ 631".

4 في "هـ": وتحريك.

(892/2)

نحو: سأل، والدأث - اسم داء1 - من: دأث الطعام دأثاً: أكله، والشيء: دنسه2. وإلا إذا كان المثلان المذكوران ألفين؛ فإنه لا يدغم لتعذر الإدغام. وإلا في مجهول فاعل معتل العين، نحو: قوول؛ لئلا يحصل الالتباس؛ لأنه لو أدغم لقليل: قوول، فلم يعلم3 أنه مجهول فاعل4 أو مجهول فَعَل. وكذا5 في بويغ. وإلا في6 نحو "تووي"، من الإيواء، من: آويته: أنزلته وضممته7. وفي "رييا"8، للمنظر الحسن، على المختار، إذا خففت همزته؛ لأن الواو الأولى في "تووي"، والياء الأولى في "رييا" بدل عن9 الهمزة، فتكون الواو والياء عارضتين10،

-
- 1 في الأصل: اسم وادٍ، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "هـ".
 - 2 اللسان "دأث" 2/ 1310، وينظر كذلك الصحاح "دأث" 1/ 281.
 - 3 لفظة "يعلم" ساقطة من "ق".
 - 4 لفظة "فاعل" ساقطة من "هـ".
 - 5 وكذا: ساقطة من "ق".
 - 6 في الأصل: "ففي"، وما أثبتناه من "ق"، "هـ".
 - 7 ينظر اللسان "أوا": 1/ 179.
 - 8 من الآية "74" من سورة "مريم". والآية بتمامها: {وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاً وَرِثِيًا} . ووقف حمزة على "رثيا" بإبدال الهمزة ياء مع الإظهار. "ينظر النشر: 1/ 389، والإتحاف: 300".
 - 9 في "هـ": من.
 - 10 في "ق": عارضين.

(893/2)

فلم يلزم الإدغام؛ لأنه ليس مما اجتمع فيه المثلان، لمراعاة الهمزة الأصلية.
ويظهر منه أن المراد بنحو "تووي" أن تكون الواو الأولى 1 بدلا من الهمزة.
ومنهم 2 من قرأ: "ورِيًّا" بالإدغام 3. وفيه قولان:
أحدهما 4: أن أصله: "رثيا"، فخففت 5 همزته 6، واعتد فيه بالعارض فادغم 7.
والثاني: أنه -فعل- من: رَوِيَ؛ لأن للريان نصارة 8 وحسنا 9.
والا في نحو: {قَالُوا وَمَا} 10، وفي نحو: {فِي يَوْمٍ} 11 فإنه لا تدغم واو {قَالُوا} في
واو {وَمَا} ، ولا ياء {فِي} ؛ في

-
- 1 لفظة "الأولى" ساقطة من "ه"، وفي "ق": الثاني.
 - 2 ومنهم: ساقطة من "ه".
 - 3 وهي قراءة أبي جعفر وقالون وابن ذكوان. "ينظر النشر: 1/ 389، والإتحاف: 300".
 - 4 أحدهما: ساقط من "ق".
 - 5 في "ه": فخفف.
 - 6 في "ه": الهمزة.
 - 7 ينظر الصحاح "رأى": 6/ 2439.
 - 8 في "ه": نظارة. تحريف.
 - 9 ينظر الصحاح "روي": 6/ 2364.
 - 10 سورة البقرة: من الآية "246".
 - 11 سورة إبراهيم: من الآية "14".

(894/2)

ياء {يَوْمٍ} ؛ لأنه لا يجوز حذف المد الذي بين الحرفين؛ لأن هذا المد من صفة الواو
والياء "159" في هذا المحل، ومع بقاءه يمتنع الإدغام لوجود الفصل بين الحرفين المدغم
أحدهما في الآخر.

ولقائل أن يقول: كان من الواجب على المصنف أن يقول: وفي نحو: {مَالِيَّةٌ، هَلْكَ} 1؛
فإن هاء السكت لا تدغم 2 لأنه إما 3 موقوف عليه، أو منوي به الوقف عليه. ثم

يقول: وعند تحركهما في كلمة.

قوله: "عند تحركهما في كلمة، ولا إحقاق 4 ولا لبس".

هذا معطوف على: "عند سكون الأول".

أي: الإدغام واجب عند سكون الأول، وعند تحرك المثلين في كلمة واحدة، والحال أن الحرف الثاني لا يكون للإحقاق، وأنه 5 لا يحصل اللبس بالإدغام إلا في نحو: حيي؛ فإن الإدغام فيه جائز لا واجب؛ لأن وجوبه مستلزم 6 وجوب الإدغام في مضارعه وهو يُحيي، مع ضم الياء في المضارع، وهو مرفوض في كلامهم غير جائز.

1 من الآيتين "28، 29" من سورة الحاقة.

2 ينظر شرح الكافية الشافية: 4 / 2175.

3 لفظة "إما" مطموسة في "ه".

4 ولا إحقاق: مطموس في "ه".

5 في "ه": فإنه.

6 في "ه": يستلزم.

(895/2)

ولقائل أن يقول: لو جاز الإدغام في حيي لجاز في مضارعه مع ضم الياء فيه، وهو مرفوض.

وإلا في نحو: اقتتل، وتتنزل، وتتباعد؛ فإن الإدغام فيه لا يجب.

وإنما لم يجب الإدغام فيهما؛ لأن الإدغام يؤدي إلى قوة ليس صبيغة بصيغة؛ لأنه لو

أدغم اقتتل لنقل حركة التاء الأولى إلى القاف، فأدغمت في الثانية، وحذفت همزة

الوصل للاستغناء عنها حينئذ، وقيل: قتل، فهو في قوة الالتباس بقتل الذي هو ماضي

التقتيل، ولو أدغم: تنزل، وتتباعد لقليل: اتنزل، واتباعد؛ لوجوب إسكان التاء الأولى،

والإتيان بهمزة الوصل. واتنزل في قوة الالتباس في الكتابة بمضارع: نزل، وتنزل ماضي:

يتنزل؛ لاحتمال أن تكون الهمزة فيه همزة الاستفهام.

واتباعد في قوة الالتباس في الكتابة بماضيه وهو تباعد؛ لاحتمال أن تكون الهمزة فيه

همزة الاستفهام، بل يجوز فيه الإدغام لما في "حي".

ولقائل أن يقول: جواز الإدغام مستلزم لجواز الإدغام المقتضي للالتباس، فينبغي ألا

يجوز.

ويمكن أن يجاب عنه بأن جواز الإدغام لا يقتضي إلا جواز الالتباس، ووجوب الإدغام يقتضي وجوب الالتباس، وهو أقبح.
واعلم أنه لو قال: إلا في نحو: حي، واقتتل، وتنزل، وتتباعده فإنه جائز، لكان أولى؛ لأن الكل يشترك في جواز الإدغام، أو

(896/2)

عدم وجوب الإدغام.

وإنما قال: "ولا إلحاق ولا لبس" لأنه لو كان إلحاق نحو: قَرَدَد1، واقْعَنَسَس2، لم يدغم؛ لما مر من أن الإدغام يقتضي إلى عدم المقصود.
ولقائل أن يقول: لا حاجة حينئذ إلى قوله: "ولا في نحو اقتتل" وما بعده؛ لأن عدم وجوب الإدغام فيه للالتباس.
ويمكن أن يجاب عنه بأن الالتباس لم يحصل ههنا في اللفظ.
والمراد بقوله: "ولا لبس" هو اللبس لفظاً، لما مر.
ولعدم حصول اللبس ههنا لفظاً جاز الإدغام، وأيضاً - كما مر - جاز الفك.
وإنما قال: "في كلمة"؛ لأنه لو "160" كان في كلمتين نحو: ضرب بكر، لم يجب الإدغام؛ لأنه لا يلزم3 أن يلقي أول الكلمة الثانية آخر الكلمة الأولى متمثلين، وفيه نظر4.
قوله: "وتنقل حركته إن كان قبله ساكن ... "5 إلى آخره.

1 القردد: المكان الغليظ المرتفع. وإنما أظهر التضعيف لأنه ملحق بفَعْلَل والملحق لا يدغم، والجمع: قَرَادِد. "الصحاح قرد: 2/ 524".

2 القعس: هو دخول الظهر وخروج البطن، والاقعساس مثله. قاله الأصمعي في كتاب خلق الإنسان: ص211.

3 في "ه": لا يجب.

4 جملة "وفيه نظر": ساقطة من "ق".

5 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ غَيْرُ لَيْنٍ، نَحْوُ: يَرْدٌ وَسَكُونُ الْوَقْفِ كَالْحَرَكَةِ". "الشافية، ص14".

أي: في صورة يجب الإدغام عند [اجتماع المثلين المتحركين بنقل 1 حركة المثل الأول إلى ما قبله، إن كان ما قبله 2 ساكناً] 3 غير حرف من حروف اللين، نحو: يَرْدُ، أصله: يَرْدُ؛ فإنه تنقل حركة الدال الأولى إلى الراء 4 ليتمكن الإدغام، ثم تدغم في الدال الثانية.

وكذا يَعْضُ، وَيَجْدُ. أصلهما: يَعْضُضُ وَيَجْدُدُ، وسكون الحرف الثاني للوقف كحركته في عدم منع الإدغام.

ولو كان قبله متحرك 5، نحو: رد، أو ساكن 6 هو حرف لين، نحو: تُوْدُ الثوب، لم تنقل حركة الحرف الأول إلى ما قبله، بل تُحذف وتُدغم. قوله: "ومكّني ويمكنني...." 7 إلى آخره 8.

هذا جواب عن سؤال مقدر، وتقدير السؤال: أنه اجتمع مثلاً متحركان على الوجه الموجب للإدغام، وهما: النونان في

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

2 ما قبله: ساقط من "ق".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في "ه": إلى ما قبلها.

5 لفظة "متحرك" مطموسة في "ه".

6 لفظة "ساكن" مطموسة في "ه".

7 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "ونحو: مكّني ويمكنني، و {مَنَاسِكُكُمْ} ، و {مَاسِكُكُمْ}

سَلَكُكُمْ} من باب كلمتين". "الشافعية، ص 14".

8 إلى آخره: ساقط من "ق".

"مَكَّنِي" 1، ويمكّني، والكافان في: {مَنَاسِكُكُمْ} 2 و {مَاسِكُكُمْ} 3 مع عدم وجوب الإدغام فيه.

وأجاب عنه بمنع اجتماع المثلين المتحركين على الوجه الموجب للإدغام؛ لكون المثلين

ههنا من كلمتين، وإن كانا في الصورة من كلمة واحدة؛ لأن إحدى 4 النونين لام الفعل الماضي، والأخرى ليست 5 منه؛ لأنه مع ياء المتكلم بمنزلة كلمة أخرى، وإحدى 6 الكافين من تنمة الاسم أو الفعل والأخرى 7 من الضمير المخاطب. ونحن قلنا: يجب الإدغام إذا كانا من كلمة واحدة؛ ولهذا كان الإدغام فيه جائزا لا واجبا. قوله: "ومتنع [في] 8 الهمزة...." 9 إلى آخره.

- 1 وهي قراءة ابن كثير لقوله تعالى في: {قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي حَيْنٌ} [الكهف: 95].
وقرأ الباقون بنون واحدة مشددة مكسورة بإدغام النون التي هي لام الفعل في نون الوقاية. "ينظر الإتحاف: 295".
- 2 من الآية "200" من سورة "البقرة".
- 3 من الآية "42" من سورة "المدثر".
- 4 في الأصل، "ق": أحد، وما أثبتناه من "ه".
- 5 في الأصل: والآخر لي، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 6 في الأصل، "ق": أحد، وما أثبتناه من "ه".
- 7 في الأصل، "ق": والآخر، وما أثبتناه من "ه".
- 8 لفظة "في" إضافة من "ه".
- 9 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "ومتنع في الهمزة على الأكثر، وفي الألف، وعند سكون الثاني لغير الوقف نحو: ظَلَلْتُ وَرَسُولَ الْحَسَنِ، وقيم تدغم في نحو: رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ".
"الشافعية، ص 14".

(899/2)

أي: ويمتنع الإدغام في الهمزتين في غير نحو 1، 2: سَأَلَ وَجَارَّ والدَّاءُث عند الأكثرين 3؛ لزيادة الثقل، والمطلوب من الإدغام التخفيف. والمراد بـ "سَأَلَ وَجَارَّ" أن يكون بعد الهمزتين أَلَفٌ نحو فَعَالَ. وإنما جاز إدغام الهمزتين فيه لوجود الألف بعدهما، والألف مسهلة من 4 أمره، فيحصل تخفيف ما. والمراد بغير "سَأَلَ" ألا يكون بعد الهمزتين أَلَفٌ.

وَيَمْتَنِعُ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي الْأَلْفَيْنِ؛ لِتَعَذُّرِ الْإِدْغَامِ لِتَعَذُّرِ حَرَكَتَهُمَا، وَوَجُوبِ حَرَكَةِ الْمَدْغَمِ فِيهِ5.

وَيَمْتَنِعُ أَيْضًا عِنْدَ سَكُونِ الْمِمَّاثِلِ الثَّانِي لِغَيْرِ الْوَقْفِ، سِوَاءَ كَانَ فِي كَلِمَةٍ نَحْوُ: "ظَلَّلْتُ"، أَوْ فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْوُ: "رَسُولُ الْحَسَنِ"؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَدْغَمَ لَوَجِبَ تَحْرِيكُ الْمِمَّاثِلِ الثَّانِي، وَذَلِكَ يَمْتَنِعُ فِي نَحْوِ: ظَلَّلْتُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ قَبْلَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ الْمُتَحَرِّكِ إِلَّا سَاكِنٌ. وَكَذَلِكَ فِي نَحْوِ: "رَسُولُ الْحَسَنِ"؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُكُ لَامَ التَّعْرِيفِ لِلْإِدْغَامِ.

1 لفظة "نحو" ساقطة من "ه".

2 في النسخ الثلاث: "في نحو: غير"، والأصح ما أثبتناه.

3 وقد يجوز الإدغام في الهمزتين على ما حكى عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وناس معه من أنهم كانوا يحققون الهمزتين إذا كانتا في كلمتين نحو: "قدأ أبوك"؛ لأنه يجتمع لهم مثلاًن. وقيل: قد تكلمت العرب بذلك، وهو رديء. "ينظر الكتاب: 4/433، والممتع: 2/633".

4 لفظة "من" ساقطة من "ه".

5 أي: لأنه لا يدغم إلا في متحرك، والألف لا تتحرك. "وينظر الممتع: 2/623".

(900/2)

وأما بنو تميم فيدغمون فيما وقع السكون في ثاني المثلين عارضاً، ولم يعتدوا بالسكون العارض، نحو: رُدَّ، ولم يَرُدَّ1، فإن "161" أصل "رُدَّ": ارْدُدْ، وأصل "لم يَرُدَّ": لم يَرُدَّدْ2.

فسكون الثاني عارض في "لم يرد" للجزم، وفي "اردد" للجزم3 عند الكوفيين، أو لأن حكمه4 حكم المجزوم عند البصريين5.

لا يقال: سكون اللام في "ظللت" عارض، فينبغي أن يجوز فيه الإدغام عند بني تميم، كما جاز في: رُدَّ، ولم يَرُدَّ.

فإن قلت: يزول السكون في "لم يرد" بزوال الجازم، قلنا: يزول السكون في "ظللت" بزوال ضمير الفاعل المتحرك، فهما

1 أشار الفراء إلى هذه اللغة وهو بصدد تفسيره لقوله تعالى: {وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا

يَضْرُكُمُ كَيْدُهُمْ شَيْئًا { [آل عمران: 120] . "ينظر معاني القرآن: 1/ 232" وتحدث عنها سيبويه أيضا في كتابه: 4/ 423.

2 في الأصل "ق": فإن أصل "لم يرد": لم يردد، وأصل "رد": اردد، وما أثبتناه من "ه".

3 لفظة "للجزم" ساقطة من "ه".

4 "حكمه" ساقطة من "ه".

5 فعل الأمر "اردد" وغيره مجزوم عند الكوفيين؛ لأنه عندهم مقتطع من المضارع؛ لأن الأفعال عندهم قسمان بإسقاط فعل الأمر، وأصل "افعل" عندهم: لَتَفْعَلْ، وذلك كأمر الغائب، ولكن لما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال؛ لذا فهو عندهم معرب.

ولكن البصريين يرون أن الفعل ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر. والأمر عندهم حكمه حكم المجزوم، لكنه مبني على ما يجزم به مضارعه. ينظر المسألة رقم "72" في كتاب الإنصاف للأنباري، وينظر كذلك: التصريح: 1/ 55.

(901/2)

متشاركان¹ في امتناع زوال السكون مع وجود الجازم والفاعل المذكور، وجواز زوال السكون مع زوال الجازم وزوال الفاعل المذكور؛ لأننا نقول: الفرق بينهما أن التاء في "ظلمت" كالجزء من الكلمة، والجازم كلمة مستقلة. فالسكون في "ظلمت" كاللازم، وفي نحو²: "لم يرد" عارض؛ ولهذا لم يدغم أحد في "ظلمت" إلا في شذوذ رديء. ويمكن أن يقال: لم يدغم في "رد"، و"لم يرد" إلا بعد أن³ أسكن المثل الأول، ثم حرك الثاني⁴ لالتقاء الساكنين.

وهو الجواب فيما نقل عن بكر بن وائل⁵ من "مرت" و"ردت" في: مررن ورددن، ولاحتمال أنهم قدروا [انفصال ضمير] 6 الفاعل [فأدغموه ثم ألحقوا به، أو 7 لأنهم أجروا ضمير الفاعل مثل الفاعل] 8 مظهرها، نحو: رد زيد.

1 في "ق": مشاركان، وفي "ه": مشتركان.

2 لفظة "نحو" ساقطة من "ق"، "ه".

3 لفظة "أن" ساقطة من "ق".

4 لفظة "الثاني": ساقطة من "ق".

5 جاء في الممتع "660 / 2": "إلا ناسا من بكر بن وائل، فإنهم يدغمون في مثل هذا، فيقولون: رَدْتُ، ورَدَّنْ، كأنهم قدرُوا الإدغام قبل دخول النون والتاء، فلما دخلتا أبقوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما". ١. هـ.

وينظر: شرح الشافية للرضي: 246 / 2، والتصريح: 403 / 2.

6 ما بين المعقوفتين مطموس في "هـ".

7 في "ق": "و" بدل "أو".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

(902/2)

قوله: "وعند الإلحاق واللبس ... 1 إلى آخره.

أي: ويمتنع 2 الإدغام عند الإلحاق، كَقَرَّدَد، [وَجَلَّبَب؛ فإنه ألحق: قَرَّدَد بجعفر، بزيادة الدال] 3، وجلبب بدحرج؛ بزيادة الباء، فلو أدغم لبطل هذا الغرض؛ ولذلك لا يدغم قَرَادِد.

ويمتنع الإدغام عند لبس زنة بزنة أخرى، نحو "سُرُر" بضميتين جمع سرير، و"سُرَر" - بضم الفاء وفتح العين - جمع سُرَّة؛ لأنه لو أدغم "سُرُر" جمع سرير مثلاً، لالتبس فُعَل بفُعَل، ساكن العين.

ولا يقال: الالتباس حاصل في "رَدَّ"؛ لأنه لا يعلم أنه فَعَل أو فَعُل؛ لأننا نقول: يزول 4 الالتباس عند الفك، نحو: رددت، ونحو: ظللت 5؛ فإنه لا يدغم؛ لأنه لو أدغم لالتبس بفُعَل كالظَلَّ.

ويعلم من قوله: "وعند الإلحاق واللبس" وشرحه كمية الاحترازات في قوله: "وَعِنْدَ تَحَرُّكِهِمَا 6 فِي كَلِمَةٍ، وَلَا إِحْقَاقَ وَلَا لِبْسَ".

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَعِنْدَ الإِحْقَاقِ وَاللِّبْسِ بَزْنَةٍ أُخْرَى نَحْوُ: قَرَّدَد وَسُرُر، وعند ساكن صحيح قبلهما في كلمتين نَحْوُ: قَرَم مَالِك، وَحُمَل قَوْلُ الْقُرَاءِ عَلَى الإِخْفَاءِ، وجائز فيما سوى ذلك". "الشافية، ص 14".

2 في "ق": "و" ويمنع.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

4 في "ق": بزوال.

5 في الأصل: ظلل، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 في "ق": تحريكهما.

(903/2)

واعلم أنه لو قال: "ولا عروض لحركة الثاني" لكان أولى؛ لأنها إذا كانت عارضة لا يجب الإدغام، نحو: ارْدُدِ القوم.

واعلم أيضا أنه يمتنع الإدغام فيما شذ فكه، نحو: قَطَط الشعر: اشتدت جعودته¹،

ودَبِيت المرأة: نبت الشعر على جبينها²، ولححت العين ولحخت: التصقت³،

وصَكِكَ الفرس: صك أحد عرقوبيه الآخر⁵،⁶.

واعلم أيضا أنه يجوز فك الإدغام للضرورة فيما يجب إدغامه، كقوله:

"43"

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي ... أني أجود لأقوام وإن صَنُّوا⁷،⁸

1 ينظر الصحاح "قطط": 3/ 1154، وشرح الكافية الشافية 4/ 2181.

2 ينظر اللسان "دب": 2/ 1316.

3 ينظر المصدر السابق "لحح": 5/ 4004، "لخخ": 5/ 4016.

4 في "ه": وصكيك.

5 ينظر المصدر السابق "صكك": 4/ 2475.

6 حكى ابن منظور عن ابن عمرو قوله: "كل ما جاء على فَعَلْتُ ساكنة التاء من

ذوات التضعيف فهو مدغم نحو: صَمَّتِ المرأة وأشباهه، إلا أحرفا جاءت نواذر في

إظهار التضعيف وهو: لَحِحت عينه إذا التصقت، وقد مَشِشت الدابة، وصَكِكت، وقد

صَبَّبت البلد إذا كثرت ضبابه، وألَّل السقاء إذا تغيرت ريجه، وقد قَطَط شعره". المصدر

السابق.

7 في الأصل: ظننوا تحريف، والصواب ما أثبتناه من "ق"، "ه".

8 هذا بيت من البسيط قاله قعناب بن أم صاحب الغطفاني أحد بني سعد بن سحيم،

واسم أبيه ضمرة. ينظر البيت في: الكتاب: 1/ 3، 29/ 535، والمقتضب: 1/

142، 253، 3/ 354، والموشح: 94، والمنصف: 1/ 2، 69، 303، 339،

والخصائص: 1/ 160، 757، والصحاح "ضنن": 6/ 2156، وشرح الشافية
للرضي: 3/ 241، وشرح شواهداها: 490، واللسان "ضنن": 4/ 2614، وربط
الشوارد: 98. والشاهد فيه: فك التضعيف في "ضننوا"، وكان القياس "ضننوا".

(904/2)

قوله: "وعند ساكن صحيح قبلهما"1.
أي: يمتنع الإدغام إذا وقع قبل المثلين ساكن صحيح من كلمتين نحو: قَرُمَ مَالِكُ،
بالراء.
والقرم: السيد2، وهو في الأصل اسم للفحل من "162" الإبل3.
لأنه لو أدغم، فإذا سكن الميم الأول، فإن لم تنقل حركته إلى القاف وأدغم4 لزم التقاء
الساكنين في آخر الكلمة، وذلك لا يجوز إلا عند الوقف، ومع الإدغام لا يكون الوقف
و5 إن نقل حركته6 إلى القاف7 تغير بناء الكلمة.
وكذا8 في نحو9: {كُنْتُ تُرَابًا} 10، وَأَنْتَ تُكْرَهُ، و {مَسَّ سَقَرٌ} 11.

-
- 1 في الأصل: قبلها، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 2 في اللسان: السيد المعظم. "ينظر: قرم: 4/ 3604".
 - 3 وخصّ بالفحل الذي يترك من الركوب والعمل، ويودع للفحلة.
 - 4 عبارة المصنف المذكورة فيها انغلاق شديد، وصوابها أن يقول: لأنه لو أدغم ولم تنقل
حركة الميم الأولى إلى القاف الساكنة.
 - 5 الواو ساقطة من "ه".
 - 6 في "ق": حركة الراء.
 - 7 في "ه": إلى الراء.
 - 8 في "ه": وكذلك.
 - 9 لفظة "نحو" ساقطة من "ه".
 - 10 سورة "النبأ": من الآية "40".
 - 11 سورة "القمر": من الآية "48".

(905/2)

اعلم أن المراد بالصحيح في قوله: "ساكن صحيح" حرف المد، وحينئذ لا يدغم في: دَلُو والد1، وظَيَّ يَاسِر، وقرم مَالِك لما ذكرناه.

فإن قيل: ينبغي أن يجوز الإدغام في نحو: عدوّ وليد، ووليّ يريد لوجود المدة قبلهما مع أنه لا يدغم أيضاً؛ لأن الواو الأولى من عدو والياء الأولى من ولي بمنزلة الواو2 من دلو والياء من ظي؛ فإذا سكن الحرف الثاني للإدغام، فيما أن تنقل حركة الواو إلى الواو الأولى وحركة الياء الأولى أو لا تنقل، فإن نقل تغير بناء الكلمة، وإن لم ينقل لزم التقاء الساكنين في آخر الكلمة، وهو لا يجوز إلا للوقوف.

قلنا: لا نسلم وجود المدة ههنا؛ لأنه لم تبق المدة عند الإدغام؛ لأنها تذهب بالإدغام، فصارت الواو والياء بمنزلة غيرهما من الحروف التي لا تكون للمدة. وقد أورد ههنا سؤالاً، تقديره: إن النحاة قالوا: لا يجوز الإدغام في المثليين3 المتحركين في كلمتين إذا كان قبل الأول ساكن غير مدة، والقراء أطبقوا على جواز الإدغام في مثله، والجمع بين قولهما متعذر4؟

1 في "ق": ولد.

2 في الأصل، "ق": اللام، وما أثبتناه من "ه".

3 لفظة "المثليين" ساقطة من "ه".

4 ينظر الإيضاح: 479 / 2.

(906/2)

وأجاب عنه الشاطبي1 في قصيدته2 بأنه يمكن الجمع بينهما، وذلك بأن يحمل قول النحاة على الإدغام المحض الصريح3، وقول القراء على الإخفاء الذي هو قريب من الإدغام. فعلى هذا لا يلزم التناقض4.

وقال المصنف في شرح المفصل5: "هذا الجواب، وإن كان جيداً على ظاهره، إلا أنه لم يثبت أن القراء امتنعوا من الإدغام الصريح، بل ثبت أنهم أدغموا الإدغام الصريح". وهذا الجيب - وهو الشاطبي - يقرأ به في نحو: {الْعِلْمُ مَا لَكَ}6.

وقال المصنف: "والأولى أن يمنع إجماع النحاة [حينئذ]7 على امتناع الإدغام؛ لأن من8 القراء جماعة من النحاة، وهم يقولون بالإدغام الصريح، فلا يكون إجماع النحاة حينئذ9 حجة؛ لأنه ليس

-
- 1 هو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الضريير. قرأ على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص وابن هذيل ومحمد بن حميد، نظم قصيدة في القراءات، وتوفي "590 هـ". "ينظر في ترجمته: ذيل الروضتين: 7، وغاية النهاية: 2 / 30، ووفيات الأعيان: 1 / 422، وبغية الوعاة: 379".
 - 2 المسماة: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع.
 - 3 في الأصل: الصحيح، والأنسب ما أثبتناه من "ق"، "هـ".
 - 4 ينظر سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي في شرح منظومة الشاطبي: ص 36.
 - 5 2 / 479.
 - 6 سورة البقرة: من الآية "120".
 - 7 "حينئذ" إضافة من "هـ".
 - 8 لفظة "من" ساقطة من "هـ".
 - 9 "حينئذ": ساقطة من "ق".

(907/2)

إجماعهم إجماعاً لجميع النحويين مع مخالفة القراء. ولئن سلمنا أنه ليس في القراء نحة، إلا أن القراء ناقلون لهذه اللغة، فهم مشاركون للنحاة في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحاة وحدهم حجة.

وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون القرآن عمن ثبتت عصمته من الغلط في مثله؛ لأن ما نقله القراء من القراءات تواتر، وما نقله النحاة آحاد، فقولهم أرجح.

ولئن سلمنا أنه ليس تواتراً، لكن القراء أكثر وأعدل، فكان الرجوع إلى قولهم 1 أولى 2.

1 في الأصل "ق": أقوالهم، وما أثبتناه من "هـ".

2 الإيضاح: 2 / 479.

(908/2)

[الإدغام الجائز] :

قوله: "وجائز فيما سوى ذلك".

اعلم أنك إذا عرفت أن الإدغام [في أي موضع واجب] 1 وأنه في أي موضع ممتنع، فاعلم أن الإدغام فيما سواهما 2 جائز "163". وفيه نظر؛ لأن المثليين المتحركين إذا كان أولهما كلمة يصح الابتداء به نحو: جَادَ بِبَدْرِهِ، غير القسمين المذكورين، مع أن الإدغام فيه ممتنع، لا يقول أحد بجوازه، بخلاف المثليين اللذين أولهما كلمة لا يصح الابتداء به، نحو: اخْشَوْا وَاقْدَا، وَاخْشَى يَاسِرًا، فإن إدغامه جائز؛ لأنه بمنزلة جزء كلمة، فصَحَّ فيه الإدغام.

1 تكررت العبارة في "ه".

2 في "ق"، "ه": فيما عداهما.

(908/2)

[إدغام المتقاربين] :

قوله: "المتقاربان ... 1 إلى آخره 2".

المتقاربان: حرفان متقاربان في المخرج وفي صفة تقوم مقام تقاربهما في المخرج، على ما يجيء 3.

فإذا كان الإدغام يقع في المتقاربين كما يقع في المتماثلين، فلا بد من ذكر مخارج الحروف لتمييز الحروف المتقاربة المخرج من الحروف المتباعدة المخرج.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "الْمُتَقَارِبَانِ، وَنَعْنِي بِهِمَا مَا تَقَارَبَا فِي الْمَخْرَجِ أَوْ فِي صِفَةِ تَقْوُمِ مَقَامِهِ، وَمَخَارِجُ الْحُرُوفِ سِتَّةٌ عَشَرَ تَقْرِيبًا وَالْأَفْكَالُ مَخْرَجٌ، فَلِلْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ وَالْأَلِفِ أَقْصَى الْخَلْقِ، وَلِلْعَيْنِ وَالْحَاءِ وَسَطُهُ، وَلِلْغَيْنِ وَالْخَاءِ أَدْنَاهُ، وَلِلْقَافِ أَقْصَى اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ، وَلِلْكَافِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا، وَلِلْجِيمِ وَالشِّينِ وَالْيَاءِ وَسَطُ اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ، وَلِلضَّادِّ أَوَّلُ إِحْدَى حَافَتَيْهِ وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الْأَضْرَاسِ، وَلِلَّامِ مَا دُونَ طَرَفِ اللِّسَانِ إِلَى مَنْتَهَاهُ وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ، وَلِلرَّاءِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا، وَلِلنُّونِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا، وَلِلطَّاءِ وَالدَّالِّ وَالتَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَأَصُولُ الثَّنَايَا، وَلِلصَّادِ وَالزَّايِ وَالسِّينِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَالثَّنَايَا، وَلِلظَّاءِ وَالدَّالِّ وَالتَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَطَرَفُ الثَّنَايَا، وَلِلْفَاءِ بَاطِنُ

الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين". "الشفافية، ص14".

2 إلى آخره: ساقط من "ق".

3 في الأصل: يجيء، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(909/2)

[مخارج الحروف الأصلية]:

ومخارج الحروف ستة عشر تقريبا 1.

وإنما قلنا: "تقريبا" لأن مخارجها بالتحقيق أكثر من ذلك؛ لأن لكل واحد من الحروف مخرجا بالتحقيق 2.

الأول: مخرج الهمزة والهاء والألف، على الترتيب 3 وهو أقصى الحنك.

1 ينظر الأصل: 4 / 433، والمقتضب: 1 / 192، وسر الصناعة: 1 / 52، 53، والمفصل: 393، وشرحه لابن الحاجب: 2 / 480، وشرحه لابن يعيش: 10 / 123-125، والممتع: 2 / 668، والتسهيل: 319، والنشر: 1 / 198-202، وشمس العلوم: 1 / 20، 21، وشرح الشافية للرضي: 3 / 250-254.

2 قال ابن الحاجب: "قسم النحويون مخارج الحروف إلى ستة عشر على التقريب، وإلحاق ما اشدت تقاربه بمقاربه وجعله معه من مخرج واحد، والتحقيق أن كل حرف له مخرج يخالف الآخر، وإلا كان إياه....". "الإيضاح: 2 / 480".

3 هذا الترتيب الذي ذكره ركن الدين هو ترتيب سيبويه، حيث يقول في كتابه "4 / 433": "فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف". واختاره الزمخشري في مفصله "393"، وابن الحاجب في الشافية، وابن مالك في التسهيل "319".

ولكن ابن الحاجب في شرح المفصل يختار ترتيبا آخر حيث يقول: "فجعلوا للهمزة والألف والهاء أقصى الحلق، ولا شك أن الهمزة أول والألف بعدها والهاء بعدها، ولكن لما اشدت التقارب اغتفروا ذكر التفرقة". "الإيضاح: 2 / 480".

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الهمزة أول، وأن الهاء والألف بعدها وليست واحدة عنده أسبق من الأخرى. "الممتع: 2 / 688".

وزعم ابن عصفور أن مذهب سيبويه أن الهمزة أولى، والألف بعدها والهاء بعدها،

معتمداً في ذلك على ترتيب سيبويه لحروف العربية الأصول في كتابه "4/ 431".
يختار هذا المذهب ويعترض على مذهب الأخفش بقوله: "والذي يدل على فساد مذهبه
وصحة ما ذهب إليه سيبويه أنه متى احتيج إلى تحريك الألف اعتمد بها على أقرب
الحروف إليها فقلبت همزة نحو: رسالة ورسائل. فلو كانت الهاء من مخرج واحد لقلبت
هاء؛ لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة". "الممتع: 2/ 668".

(910/2)

والثاني: مخرج العين والحاء، وهو وسط الحلق.
والثالث: مخرج العين والحاء، وهو أدنى الحلق، وتسمى هذه الحروف حروف الحلق.
والرابع 1: مخرج القاف، وهو أقصى اللسان وما فوقه من الحنك [الأعلى] 2.
والخامس 3: مخرج الكاف، وهو ما يلي مخرج القاف من اللسان والحنك. ويعرف ذلك
بأن تقف على القاف والكاف نحو: ثوبك؛ فإنك تجد القاف أدخل إلى الحلق.
والسادس 4: مخرج الجيم والشين والياء، وهو وسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك
الأعلى، وهي مترتبة في النطق على الوجه الذي ذكرناه.
والسابع: مخرج الضاد، وهو أول أحد طرفي اللسان وما يليه من الأضراس، والأكثر
على إخراجها من الجانب الأيسر. وقد يتيسر لبعض من الجانب الأيمن، وقد يستوي
الجانبان عند بعض.
والثامن: مخرج اللام، وهو ما دون أول طرف اللسان إلى

-
- 1 لفظة "الرابع" موضعها بياض في "ه".
 - 2 لفظة "الأعلى" إضافة من المحقق.
 - 3 لفظة "الخامس" مطموسة في "ه".
 - 4 لفظة "السادس" موضعها بياض في "ه".

(911/2)

منتهى طرفه وما يحاذي ذلك من أدنى الحنك الأعلى فُوقِ الثنية.
فأُخِرَتْ عن الضاد؛ لأن مخرجها يشترك فيه طرف اللسان 1 إلى منتهاه، والضاد لا

تصل 2 إلى منتهاه.

والناسع 3: مخرج الراء.

والعاشر: مخرج النون 4.

وأشار إلى تعريفهما بقوله: وَلِلرَّاءِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا، وَلِلنُّونِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا 5.

والظاهر أن ضمير المثني يعود إلى ما دون أول 6 طرف اللسان وما يحاذيه من أدنى الحنك الأعلى، أي: وللراء والنون [منهما] 7 ما يلي 8 ما دون أول طرف اللسان وما يحاذيه، ولم يظهر من بين مخرجيهما فرق على ما ذكر.

1 في "هـ" زادت لفظة "اللام" بعد "اللسان".

2 لا تصل: ساقطة من "هـ".

3 لفظة "الناسع" ساقطة من "هـ".

4 ذكر سيبويه النون قبل الراء في الترتيب، حيث قال: "ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينهما وبين ما يليهما من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا مخرج النون. ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا؛ لانحرافه إلى اللام مخرج الراء". "الكتاب: 4 / 433".

5 عبارة "وللنون منهما ما يليهما" ساقطة من "هـ".

6 لفظة "أول" مشطوبة في الأصل.

7 منهما: إضافة من "ق"، "هـ".

8 لفظة "ما" ساقطة من "هـ".

(912/2)

[لكن ذكر] 1 في المفصل: وللنون ما بين طرفي 2 اللسان وفوق الثنايا، وللراء ما هو داخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون 3، والنون أخرج من مخرج اللام قليلا، والراء أدخل في ظهر 4 اللسان قليلا 5 من مخرج النون 6.

والحادي عشر: مخرج الطاء والذال والتاء، وهو ما بين طرفي اللسان وأصول الثنايا. وقيل: أو بعد أصول الثنايا قليلا.

والثاني عشر: مخرج الصاد والزاي "164" والسين، وهو ما بين طرف اللسان والثنايا.

والثالث عشر 7: مخرج الطاء والذال والتاء، وهو ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا.

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

2 في "ق": طرف.

3 المفصل: 394.

4 في "ه": ظاهر.

5 في "ق": في.

6 وأضاف ابن الحاجب قائلاً: "وذكر مخرج الراء بهذه الصفة مقتصرًا، يؤذن بأنه قبل النون؛ لأنه إذا كان أدخل كان قبل، وإنما أراد أن المخرج بعد مخرج النون يستثقل به. ألا ترى أنك إذا نظقت بالنون والراء ساكنين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو بعد مخرج النون، هذا هو الذي يجده المستقيم الطبع، وقد يمكن إخراج الراء مما هو أدخل من مخرج النون، ومن مخرجها، ولكن يتكلف لا على حسب إجراء ذلك على الطبع المستقيم. والكلام في المخرج إنما هو على حسب استقامة الطبع، لا على التكلف". ينظر الإيضاح: 481 / 2.

7 الثالث عشر: موضعه بياض في "ه".

(913/2)

والرابع عشر: مخرج الفاء، وهو باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا. المراد بالثنايا في جميع هذه المواضع هو ثنيتان¹، وعبروا عنهما بالجمع؛ لأنه أخف نطقًا²، مع أنه لا لبس³.

والخامس عشر: مخرج الباء والميم⁴ والواو، وهو ما بين الشفتين. اعلم أن المصنف وصاحب المفصل ذكرا أن المخرج ستة عشر⁵ تقريبًا، ولم يعدا إلا خمسة عشر⁶.

لا يقال: السادس عشر هو النون الخفية⁷، ويقال: الخفيفة، نحو: عنك؛ لأنهما⁸ يذكرانها في المتفرع على الحروف الأصلية.

والمراد بالمخارج المذكورة مخارج الحروف الأصلية، وإلا زادت على ستة عشر، على أنهما ذكرا الحروف التسعة والعشرين في المخارج الخمسة عشر المذكورة، فلم يبق شيء حتى يكون له مخرج

- 1 ثنيتان: مطموسة في "ه".
- 2 في "ق": مطلقا.
- 3 ينظر الإيضاح: 481 / 2.
- 4 والميم: ساقطة من "ه".
- 5 ستة عشر: ساقط من "ه".
- 6 ينظر المفصل "393، 394"، وشرحه لابن الحاجب "2 / 480، 481".
- 7 عدها سيويوه المخرج السادس عشر، وذكر أنها تخرج من الحياشيم، وتابعه ابن عصفور. "ينظر الكتاب: 4 / 434، والممتع: 2 / 670".
- 8 لأئهما: ساقطة من "ه".

(914/2)

السادس عشر.

اعلم أن المراد بمخرج كل حرف هو الموضع الذي يتقطع ذلك الحرف 1 عنده ولا يشاركه فيه غيره، فإن شاركه فلا بد من امتياز به بصفة غير عمل اللسان. ويعتبر المخرج بأن يزداد على الحرف همزة الوصل مكسورة، ثم ينطق به ساكنًا بحيث ينقطع جرس الحرف، فهو مخرجه، نحو: اق، اء. قيل 2: ومن ثمة 3 لم يكن للألف مخرج؛ لأن صوتها لا ينقطع عند مركز معين، بل هو 4 هواء مستطيل يمتد من غير حصر. اعلم أن هذا مناف لما ذكره 5 من قبل، وهو أن أقصى الحلق مخرج الهمزة والهواء والألف.

-
- 1 في "ه": الحروف.
 - 2 لفظة "قيل" ساقطة من "ق".
 - 3 في "ه": ثم.
 - 4 لفظة "هو" ساقطة من "ه".
 - 5 في الأصل: لما ذكرناه، والأنسب ما أثبتناه من "ق"، "ه".

(915/2)

[مخارج الحروف الفرعية] :

قوله: "ومخرج المتفرع واضح ... 1 إلى آخره.
اعلم أن عدد الحروف يرتقي إلى اثنين وأربعين²، لكن حروف العربية الأصول في
اللسان العربي تسعة وعشرون³.
وإنما كانت هذه الأصول في اللسان العربي لتصفيتها وخلاصتها عند إخراجها من
مخارجها، من غير أن يختلط بها غيرها، والذي يتفرع منها يمتزج عند النطق بها من غيرها
ويختلط بها.
ويتفرع على هذه الأصول ما ذكره في الكتاب⁴ ثلاثة عشر،

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَمَخْرَجُ الْمُتَفَرِّعِ وَاضِحٌ، وَالْفَصِيحُ ثَمَانِيَّةٌ: هَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ
وهي ثلاثة، والنون الخفيفة نُحُوْ عُنْكَ، وَأَلْفُ الْإِمَالَةِ، وَلَا مُ التَّفْخِيمِ، وَالصَّادُ كَالزَّايِ،
وَالشَّيْنُ كَالجِيمِ. وَأَمَّا الصَّادُ كَالسَّيْنِ وَالطَّاءُ كَالتَّاءِ وَالْفَاءُ كَالْبَاءِ وَالصَّادُ الضَّعِيفَةُ،
وَالْكَافُ كَالجِيمِ فَمُسْتَهْجَنَةٌ. وَأَمَّا الْجِيمُ كَالْكَافِ وَالجِيمُ كَالشَّيْنِ فَلَا يَتَحَقَّقُ". "الشافية:
14، 15".

2 ينظر الكتاب: 4 / 432. وذكر الزمخشري أنها ترتقي إلى ثلاثة وأربعين؛ منها تلك
التسعة والعشرون الأصول، وتتفرع منها ستة مأخوذ بها في القرآن وكل كلام فصيح،
والبواقي حروف مستهجنة. ينظر المفصل: 394. وهو ما ذكره ابن عصفور في الممتع:
2 / 665.

3 ينظر الكتاب: 4 / 431، وسر الصناعة: 1 / 46-51، والمفصل: 394، وشرحه
لابن يعيش: 10 / 125-128، والممتع: 2 / 663، وشرح الشافية: 3 / 250-
257.

وخالف في ذلك أبو العباس المبرد، حيث جعل حروف المعجم الأصول ثمانية وعشرين،
أولها الباء وآخرها الياء، وأخرج الهمزة من حروف المعجم بحجة أنها لا تثبت على صورة
واحدة، فكأنها عنده من قبيل الضبط، إذ لو كانت حرفا من حروف المعجم لكان لها
شكل واحد لا تنتقل عنه كسائر حروف المعجم. "ينظر المقتضب: 2 / 192". وردّ
عليه ابن عصفور في الممتع "ينظر: 2 / 664".
4 أي: في كتاب الشافية.

بعضها مستحسن موجود في القرآن وكلام فصيح، وهي 1 ثمانية عند المصنف، وستة عند صاحب المفصل.

وإنما استحسنتم لما استفادت بالامتزاج من تسهيل اللفظ، وتحقيق النطق بما. أحدها وثانيها وثالثها: الهمزة التي 2 بين بين؛ لأن همزة بين بين هي الهمزة التي تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها 3؛ فإن كانت مكسورة فجعلت بين بين [فهي بين الهمزة والياء. وإن كانت مضمومة فجعلت بين بين] 4 فهي بين الهمزة والواو. وإن كانت مفتوحة فجعلت بين بين، فهي بين الهمزة والألف. وإنما جعلها سيبويه واحدة؛ لأن جعل الهمزة بين بين يشمل الأقسام الثلاثة؛ فهو كالجنس لها 5.

1 في الأصل، "ق": وهو، والأصح ما أثبتناه من "ه".

2 في "ق": الذي.

3 في "ه": حركاتها.

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

5 وعلى ذلك تكون الحروف المستحسنة عند سيبويه ستة لا ثمانية، وتابعه في ذلك الزمخشري في مفرقه كما ذكر ركن الدين. ينظر الكتاب: 4 / 432، والمفصل: 394. ولكن ابن الحاجب يفصل في الهمزة التي بين بين فيجعلها ثلاثة، استمع إليه وهو يقول في الإيضاح "2 / 482": "ولو عددت همزة بين بين ثلاثة باعتبار حقيقة تفصيلها وتميز أحدهما عن الآخر لكان صواباً؛ لأن الغرض تعداد حروف زائدة على الأصول، فهذه وإن سميت باسم جنس فلها ثلاثة أنواع، فهي في الحقيقة ثلاثة أحرف، فيكون على هذا المتفرع الفصيح ثمانية أحرف بالخمسة التي ذكرها الزمخشري والساقط الذي ذكرنا أنه ثلاثة أنواع حرف بين الألف والهمزة، وحرف بين الواو والهمزة، وحرف بين الياء والهمزة، وإن شئت قلت: والهمزة التي كالألف، والهمزة التي كالواو، والهمزة التي كالياء". ا. هـ.

(917/2)

والرابع: النون [الخفية، ويقال لها: النون الخفيفة] 1، وهي نون ساكنة تخرج من الخيشوم، لا عمل 2 للهم فيها، نحو: عَنكَ.

وشروط خروج النون من الخيشوم أن تقع قبل الحروف التي يخفى فيها، وهي غير حروف الحلق، أعني 3 حروف الفم، نحو: عنك4.

وحروف الفم التي تخفى النون بعدها "165" خمسة عشر حرفاً، وهي: القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والزاي والطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء والفاء.

وإذا كان بعدها حرف من هذه الحروف فمخرجها من الخيشوم، لا علاج للفم5 في إخراجها، هكذا ذكره سيبويه6.

فلو كانت آخرها نحو "عن" أو كـ "عن"، أو بعدها حرف حلق7 نحو: {مَنْ خَلَقَ}8، ومن أبوك؟ تعين أن تكون الأولى، أعني: من التسعة والعشرين، ويكون مخرجها من الفم.

1 في "ق"، "هـ": "الخفيفة.... الخفية".

2 في "هـ": لا علم. تحريف.

3 في "هـ": عني.

4 "نحو: عنك": ساقط من "هـ".

5 في النسخ الثلاث: على الفم، والأنسب ما أثبتناه.

6 ينظر الكتاب: 4/ 434.

7 لفظة "حلق" ساقطة من "هـ".

8 سورة العنكبوت "من الآية: 44"، وسورة لقمان "من الآية: 25"، وسورة الزمر "من

الآية: 38"، والزخرف "من الآية: 9"، والملك "من الآية: 14".

(918/2)

والخامس1: ألف الإمالة، نحو2: رمى، وهي ألف يُنْحَى بها نحو الياء.

والسادس: لام التفخيم، نحو3: الصلاة، بتفخيم الصلاة.

وذكر صاحب المفصل4 ألف الإمالة5، نحو: عالم، وألف التفخيم نحو: الصلاة.

وألف التفخيم: ألف ينحى بها6 نحو الواو. وزعموا أن كتابة الصلاة بالواو تنبيه على

هذه الألف، ولم يذكر في المفصل لام التفخيم7.

والسابع: الصاد التي هي كالزاي، نحو: يصدر، ويصدق، وقرئ به في المشهور في8 نحو

قوله [تعالى] 9: {حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ} 10، و {الصِّرَاطُ} 11.

-
- 1 لفظة "الخامس" مطموسة في "ه".
 - 2 لفظة "نحو" مطموسة في "ه".
 - 3 لفظة "نحو" ساقطة من "ق".
 - 4 في ص 394.
 - 5 ألف الإمالة: مطموسة في "ه".
 - 6 لفظة "بما" ساقطة من "ه".
 - 7 ولم يذكرها سيوييه، ولا ابن عصفور، وذكرنا بدلا منها ألف التفخيم.
 - 8 لفظة "في" ساقطة من "ه".
 - 9 لفظة "تعالى" إضافة من المحقق.
 - 10 سورة "القصص" من الآية "23". وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف، ووافقهم رويس. "ينظر النشر: 2/ 250، 341".
 - 11 سورة "الفاتحة" من الآية "6"، و"طه" من الآية "135"، و"الصفات" من الآية "118"، وهي قراءة خلف عن حمزة، ووافقه المطوعي، وهي لغة قيس. "ينظر الإتحاف: 123".

(919/2)

والثامن: الشين التي هي 1 كالجيم، ولم يقرأ به في المشهور نحو 2: أجدق، في: أشدق. وإنما قربوا الشين من لفظ الجيم في مثل: أشدق؛ لأن الدال مجهورة شديدة، [والجيم أيضا مجهور شديد] 3، والشين حرف مهموس رخو، فهو ضد الدال لكونها للرخاوة والهمس، وكون الدال للجهازة، فقربوها من لفظ الجيم؛ لأن الجيم قريبة من مخرج الشين، مع كونها موافقة للدال في 4 الجهر. قوله: "وأما 5 الصاد كالسين" إلى قوله: "فمستهجنة" هذه خمسة أحرف مستهجنة: أحدها: الصاد التي كالسين، فإن الصاد تقرب من السين لكونهما 6 من مخرج واحد، فيقال في صيغ: صيغ، وهو 7 مستهجن؛ لأنه ليس في هذا الإبدال حسن؛ لأن الصاد أصفى في السمع وأصفر في الفم 8.

1 لفظة "هي": ساقطة من "ه".

2 لفظة "خو": ساقطة من "ه".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في "ه": "مع" بدل "في".

5 في "ه": وإنما.

6 في "ه": لكونها.

7 "وهو": ساقط من "ه".

8 ينظر الممتع: 2 / 666.

(920/2)

والثاني: الطاء التي كالتاء. تكثر 1 هذه في العجم، لا سيما في عجم أهل الشرق؛ لأن الطاء لا توجد في أصل حروفهم، فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربية التي فيها 2 طاء، ضعف نطقهم بها، فيقولون في طالع: تالع، وهو 3 مستهجن؛ لأنه ليس بعربي؛ والعربي الذي يتكلم به إنما يتكلم به لمخالطته 4 العجم، لا سيما عجم أهل الشرق 5. والثالث: الفاء التي كالباء. يكثر هذا في لغة الفرس وغيرهم، فإنهم أخرجوا حرفا من الفاء والباء المخلصين 6. والذين تكلموا بهذا الحرف من العرب قوم خالطوا العجم فاسترقوا لغتهم؛ لأن الطبع سَرَّاق.

والرابع: الضاد الضعيفة. هذه الضاد 7 من لغة قوم ليست في أصل لغتهم الضاد، فإذا أرادوا التكلم بها من لغة غيرهم عصت عليهم، فأخرجوها 8 ظاء؛ لأنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الشايات، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد، فلم يتأتَّ

1 في الأصل: تكثر، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 في "ه": هي.

3 في "ه": وهي.

4 في "ه": لمخالطة، وفي "ق": لمخاطبته.

5 ينظر الممتع: 2 / 666.

6 ينظر الممتع: 2 / 667.

7 في "ه": أيضا.

8 في "ق": أخرجوا.

لهم فخرجت بين الضاد والطاء، فيقولون في ضَرْبٍ: ظَرْبٍ.
 فالضاد الضعيفة هي التي انحرفت 1 عن مخرجها إلى اليمين أو 2 الشمال؛ وذلك لأن
 مخرجها من أول "166" حافة اللسان وما يليها من الأضراس مطبقة، فإن انصرفت عنه
 ظهرت ضعيفة وزال الإطباق، وصارت بتكلف الإطباق في غير موضعه. ولأجل هذا
 كان هذا الحرف مستهجنًا.
 والخامس: الكاف التي كالجيم. قال ابن دريد 3: "هي لغة أهل اليمن، يقولون في جمل:
 كمل. وهي كثيرة في عوام أهل بغداد، فإنهم يقولون في جَمَلٍ: كَمَلٍ، وفي رَجُلٍ: رَكُلٍ،
 وهي مردودة رديئة".
 وأما 4 الجيم التي كالكاف، وهي 5 عكس الكاف التي كالجيم، فلا يتحقق أنها غير
 الكاف التي كالجيم، بل هما شيء واحد.
 وكذلك 6 الجيم التي كالشين لا يتحقق أنها غير الشين التي كالجيم، بل هما واحد 7 كالفاء
 التي كالباء، والباء التي كالفاء 8.

1 في "ه": انحرف.

2 في "ق": "و" بدل "أو".

3 الجمهرة: 5 / 1، وينظر ابن يعيش: 10 / 127، والممتع: 2 / 665.

4 في "ق": فأما.

5 في الأصل، "ه": وهو، وما أثبتناه من "ق".

6 في الأصل: وكذا، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

7 نحو: اشتمعوا، وأشدر في: اجتمعوا، وأجدر. "ينظر الممتع: 2 / 666".

8 التي كالفاء: مطموس في "ه".

وإذا كان كذلك، فلا حاجة إلى ذكر الجيم التي كالكاف، ولا إلى ذكر الجيم التي
 كالشين. هذا ما فهمته.
 ولقائل أن يقول: لا نسلم أنه لا حاجة إليه؛ لأن 1 منهم من يأتي في موضع الجيم من

نحو2: جزر وجههم وملجم3 وخلق بحرف بين الجيم والكاف4. [ومنهم من يأتي في موضع الجيم بحرف بين الجيم والشين] 5. ومنهم6 من يأتي في موضع الكاف من نحو: كَسَبَ ووَكَّدَ ومثلُك بحرف بين الكاف والجيم. ومنهم7 من يأتي في موضع الشين من شُكِّرَ وحَشِدَ ومَهَّشَ بحرف بين الجيم والشين. فلا بد من التنبيه على هذه اللغات، ولا يصح الاستغناء بذكر بعضها عن بعض؛ لأنه لا يلزم من المجيء بجيم كالكاف في موضع الجيم وبجيم كالشين في موضع الجيم، المجيء بكاف كالجيم في موضع الكاف، وبشين كالجيم في موضع الشين، كما لا يلزم من المجيء بصاد كالزاي في موضع الصاد، المجيء بزاي كالصاد في موضع الزاي؛ فلهذا احتيج إلى التنبيه على ذلك كله.

1 "لأن": ساقطة من "ه".

2 لفظة "نحو" ساقطة من "ق"، "ه".

3 "وملجم": من "ق".

4 في "ه": والشين.

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق"، "ه".

6 "ومنهم": ساقطة من "ه".

7 "ومنهم": ساقطة من "ق".

(923/2)

وإنما1 سُمِّيت هذه الحروف مستهجنة؛ لأنها غير مستعملة في الشعر ولا في كلام فصيح، مع رداءتها2 على ما ذكرناه.

اعلم أن المصنف ذكر من المتفرع عن الأصول الذي هو مستحسن3 ثمانية، ومن المستهجن خمسة، وهما مع الأصول التي هي تسعة وعشرون، اثنان وأربعون التي هي رأي سيبويه4.

وقد ذكروا من المستهجنات أكثر من ذلك، كالشين التي كالزاي، نحو: أَرَزْتُ في: أَشَرْتُ، وكالجيم التي كالزاي، نحو: اخْرُزْ [في: اخْرُجْ] 5، وكالقاف التي كالكاف، نحو كال في: قال6.

1 في الأصل: وإن، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 ينظر الكتاب: 4/ 432، والممتع: 2/ 665.

3 في "ه": التي هي مستحسنة.

4 ينظر الكتاب: 4/ 432.

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

6 وذكروا أيضا من المستهجن الباء التي كالواو في: قِيلَ وَيُوع بِالْإِشْثَامِ، والواو التي

كالياء في: مَدْعُورٌ، وابن نور.

"ينظر شرح الرضي على الشافية: 3/ 257".

(924/2)

[صفات الحروف]:

قوله: "ومنها المجهورة والمهموسة...." 1 إلى آخره 2.

اعلم أن هذه قسمة الحروف باعتبار الصفات، لا باعتبار المخارج.

والحروف بهذا 3 الاعتبار تنقسم إلى ثمانية عشر قسما، وهي: المجهورة، والمهموسة،

والشديدة 4، والرخوة، وما بينهما،

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَمِنْهَا الْمَجْهُورَةُ، وَالْمَهْمُوسَةُ، وَمِنْهَا الشَّدِيدَةُ وَالرَّخْوَةُ

وَمَا بَيْنَهُمَا، وَمِنْهَا الْمَطْبِقَةُ وَالْمُنْفَتِحَةُ، وَمِنْهَا الْمُسْتَعْلِيَةُ وَالْمُنْحَافَةُ، وَمِنْهَا حُرُوفُ

الدَّلَاقَةِ وَالْمُصَمَّمَةِ، وَمِنْهَا حُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ وَالصَّفِيرِ وَاللَّيْنَةِ وَالْمُنْحَرِفِ وَالْمَكْرَرِ، وَالْهَآوِي

وَالْمَهْتُوتِ. فَالْمَجْهُورَةُ مَا يَنْحَصِرُ جَرِيُّ النَّفْسِ مَعَ تَحْرِكِهِ وَهِيَ مَا عَدَا حُرُوفَ: "سْتَشْجَثْكَ

خَصْفَهُ"، وَالْمَهْمُوسَةُ بِخِلَافِهَا، وَمِثْلًا بِقُقْ وَكُكْ، وَخَالَفَهُمْ بَعْضُهُمْ فَجَعَلَ الضَّادَ وَالظَّاءَ

وَالذَّالَ وَالزَّايَ وَالْعَيْنَ وَالغَيْنَ وَالْيَاءَ مِنَ الْمَهْمُوسَةِ، وَالْكَافَ وَالتَّاءَ مِنَ الْمَجْهُورَةِ، وَرَأَى أَنَّ

الشَّدَّةَ تَوْكِدُ الْجَهْرِ، وَالشَّدِيدَةُ: مَا يَنْحَصِرُ جَرِيُّ صَوْتِهِ عِنْدَ إِسْكَانِهِ فِي مَخْرَجِهِ فَلَا يَجْرِي،

وَيَجْمَعُهَا: "أَجْدُكَ قَطَّبْتَ" وَالرَّخْوَةُ بِخِلَافِهَا، وَمَا بَيْنَهُمَا لَا يَتِمُّ لَهُ الْإِنْحِصَارُ وَلَا الْجَرِيُّ،

وَيَجْمَعُهَا: "لَمْ يَرَوْعْنَا"، وَمِثْلُ بِالْحَجِّ وَالطَّشِّ وَالْخَلِّ، وَالْمَطْبِقَةُ: مَا يَنْطَبِقُ عَلَى مَخْرَجِهِ

الْحَنْكُ، وَهِيَ الصَّادُ وَالضَّادُ وَالظَّاءُ وَالطَّاءُ، وَالْمُنْفَتِحَةُ بِخِلَافِهَا، وَالْمُسْتَعْلِيَةُ: مَا يَرْتَفِعُ

اللِّسَانُ بِهَا إِلَى الْحَنْكِ وَهِيَ الْمَطْبِقَةُ وَالْخَاءُ وَالغَيْنُ وَالْقَافُ، وَالْمُنْخَفِضَةُ بِخِلَافِهَا، وَحُرُوفُ

الدَّلَاقَةِ: مَا لَا يَنْفَكُ رِبَاعِي أَوْ خَمَاسِي عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا لِسَهُولَتِهَا، وَيَجْمَعُهَا: "مُرَّ بِنَقْلٍ"،

وَالْمُصَمَّمَةُ بِخِلَافِهَا؛ لِأَنَّهُ صَمِتَتْ عَنْهَا فِي بِنَاءِ رِبَاعِي أَوْ خَمَاسِي مِنْهَا، وَحُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ: مَا

ينضم إلى الشدة فيها ضغط في الوقف، ويجمعها: "قَدْ طُبِحَ"، وحروف الصفير: ما يُصفر بها، وهي الصاد والزاي والسين، واللين: حروف اللين، والمنحرف اللام؛ لأن اللسان ينحرف به، والمكرر الراء؛ لتعثر اللسان به، والهاوي الألف؛ لاتساع هواء الصوت به، والمهتوت التاء؛ لخفائها". "الشافية، ص 14".

2 إلى آخره: ساقط من "ق".

3 في "ق"، "هـ": بهذه.

4 والشديدة: ساقطة من "هـ".

(925/2)

والمطبقة [والمفتحة والمستعلية والمنخفضة وحروف الذلاقة والمصمتة وحروف القلقة وحروف الصفير واللين والمنحرف] 1 والمكرر والهاوي والمهتوت. فالجوهرة: حروف 2 ينحصر جري النفس مع تحركها فيرتفع الصوت، وهي ما عدا حروف 3 "سَتَشَحُّكَ خَصَفَهُ"، وهي الحروف المهموسة "167". فالحروف الجوهرة تسعة عشر حرفاً، وهي: الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء والصاد واللام والنون والراء والطاء والذال والزاي والطاء والذال والياء والميم والواو.

والمهموسة بخلاف الجوهرة 4، وهي حروف 5 لا ينحصر النفس مع تحركها. والمهموسة عشرة، وهي: الحاء والهاء والخاء والكاف والسين والتاء والفاء والتاء والصاد والشين، ويجمعها "سَتَشَحُّكَ خَصَفَهُ".

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

2 في "هـ": فالجوهرة حرف. تحريف.

3 لفظة "حروف" ساقطة من "ق".

4 الجهور: حرف أشيع الاعتماد عليه في موضعه، فمنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد. غير أن الميم والنون من جملة الجوهرة قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة. والمهموس: حرف أضعف الاعتماد عليه في موضعه حتى جرى معه النفس، واعتبار ذلك بأن تكرر الحرف نحو: سَسْ، كَكْكَ، فتجد النفس يجري مع الحرف ولو زُمتَ ذلك في الجهور لما أمكنك. ينظر الكتاب: 4 / 434، والممتع: 2 /

(926/2)

والْحَصْفَةُ: وعاء التمر¹، وَحَصَفَ من أسماء الرجال².
 وقيل: إن "شَحَثَ" ما جاء من كلام العرب³ ولا "شسثا" من تأليف "شر ح ث".
 وقيل: شحت بمعنى: شحذ.
 ومثل لتصور انحصار جري النفس مع تحرك الحرف المجهور⁴ بتكرر الحروف المجهورة،
 نحو: قَقَّ.
 ومثل لعدم انحصار النفس مع تحرك الحروف المهموسة بتكرار المهموس⁵.
 فإذا قلت: قَقَّ، وجدت النَّفْسَ محصورة لا يحس مع النطق بشيء بين الحرفين.
 وبهذا الاعتبار سميت حروف الجهر مجهورة؛ لأن النفس إذا⁶ انحصرت⁷ مع هذه الحروف
 قوي الصوت بها.
 وإذا قلت: كَكَّ، [وجدت النفس جاريا مع] 8 النطق بها غير

- 1 وهي جُلَّةٌ تُعْمَلُ من الخوص. "الصحاح" خصف: "4 / 1350".
- 2 وهو خصفة بن قيس عيلان، أبو حيٍّ من العرب "المصدر السابق".
- 3 جاء في اللسان "شحت": "قال الليث: بلغنا أن شحيثا كلمة سريانية، وأنها تنفتح بها الأغاليق بلا مفاتيح". "3 / 2204".
- 4 في "ه": الحروف المجهورة.
- 5 في "ق": الحروف، وفي "ه": الحروف المهموسة.
- 6 لفظة "إذا" مطموسة في "ه".
- 7 في "ه": انحصرت.
- 8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(927/2)

محصور¹. وبهذا الاعتبار سميت حروف الهمس مهموسة؛ لأنه إذا جرى النفس مع الحروف ضعف الصوت بها، هذا قول المتقدمين².
وأما بعض المتأخرين، فجعل الضاد والطاء والذال والزاي والراء والعين والياء من المهموسة، وجعل الكاف والتاء من المجهورة؛ لأن الكاف والتاء من الحروف الشديدة، ورأى أن الشدة تؤكد الجهر³.
وقال المصنف في الشرح⁴: 5 لو قال ذلك البعض من المتأخرين في الضاد وما بعدها ... إلى قوله "والياء": إنما بين المجهورة والمهموسة، لكان أقرب⁶، مع أن الصاد بعيدة من الهمس. وأما جعله الكاف والتاء من المجهورة فبعيد؛ لأنه ليس الشدة في الجهر، وإنما الشدة في انحصار جري الصوت عند الإسكان.
والجهر: انحصار جري النفس مع تحركه، كما مر. وقد يجري النفس ولا يجري الصوت، كالكاف والياء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس، كالضاد والعين⁷.

1 في "ه": محصورة.

2 ينظر الكتاب: 4 / 434.

3 قاله ابن الحاجب في الشافية "ص15"، وينظر شرح الجاربردي "مجموعة الشافية: 1 / 341".

4 أي: شرح الشافية.

5 الواو ساقطة من "ه".

6 في "ه": أولى.

7 ونقله أيضا الجاربردي في شرح الشافية "ينظر مجموعة الشافية: 1 / 341".

(928/2)

والحروف الشديدة: حروف ينحصر جري صوتها عند إسكانها في مخرجها ولا يجري. وهي ثمانية أخرى، وهي: الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والذال والتاء والباء. وبجمع هذه الحروف: "أَجْدُكَ قَطُبْتَ" أو: "أَجْدْتَ طَبَقَكَ"¹.
والحروف الرخوة بخلاف² الحروف الشديدة؛ فهي حروف لا ينحصر جري صوتها عند إسكانها. وهي ما عدا [الحروف] 3 الشديدة، وهي ثلاثة عشر حرفاً: الهاء، والحاء، والهاء، والعين، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والطاء، والذال، والتاء،

والفاء4.

والحروف التي "بين الشديدة والرّخوة"5: حروف لا يتم لها الانحصار المذكور ولا الجري المذكور، كاللام والميم، وهي ثمانية ويجمعها: "لم يرو عنا"6 أو: "لم يرو عنا"7. ومثل للحروف الشديدة بالحجّ، وللحروف الرخوة بالطشّ للمطر الضعيف8، ولما بينهما بالخلّ "168".

1 ينظر الكتاب 4 / 434، والممتع: 2 / 672.

2 لفظة "بخلاف" تكررت في "ه".

3 لفظة "الحروف" إضافة من "ه".

4 ينظر الكتاب: 4 / 434، 435، والممتع: 2 / 672.

5 في الأصل: بين الحروف الشديدة، والحروف الرخوة.

6 ينظر الممتع: 2 / 673، والتسهيل: 320.

7 "لم يرو عنا": ساقطة من "ه".

8 الصحاح "طشش": 3 / 1009.

(929/2)

فإذا قلت: الحج بالوقف [وجدت الصوت منحصرًا لا يجري، وهو معنى الشدة، وإذا قلت: الطش -بالوقف] 1- وجدت الصوت جاريًا. وإذا قلت: الخل -بالوقف- وجدت الصوت بالحروف 2 لا يجري مثل جري الطش ولا ينحصر مثل انحصار الحج، بل يخرج على اعتدال بينهما.

والحروف المطبقة: حروف "لا" 3 ينطبق الحنك على مخارجها من اللسان، بل ينطبق اللسان على ما حاذاه من 4 الحنك الأعلى، وهي 5: الصاد والضاد والطاء والظاء 6؛ ولهذا سميت مطبقة.

والحروف المنفتحة 7: حروف يفتح الحنك عند النطق بها عن اللسان، وهي ما عدا الحروف المطبقة 8.

والمستعلية: حروف يرتفع اللسان بها إلى الحنك، وهي: الخاء والغين والقاف والحروف المطبقة، أعني: الصاد والضاد والطاء والظاء 9.

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 في "ه": بالحرف.

3 لفظة "لا" إضافة من "ق"، "ه".

4 لفظة "من" ساقطة من "ه".

5 في "ه": "وهو".

6 ينظر الكتاب: 4 / 436.

7 ينظر المصدر السابق.

8 في "ه": المنطبعة.

9 ينظر الممتع: 2 / 675.

(930/2)

ولا يلزم من الاستعلاء الإطباق المذكور، ويلزم من الإطباق المذكور الاستعلاء؛ [فإذا قلت: حَجَّ، أو غَغَّ، أو قَقَّ استعلى أقصى اللسان إلى الحنك من غير إطباق] 1. وإذا قلت: صَصَّ، وطَطَّ، استعلى اللسان وانطبق الحنك على وسط اللسان. وإنما سميت مستعلية؛ لأن اللسان يستعلي عند النطق بها إلى الحنك. فالأربعة منها 2 مستعلية مطبقة، والثلاثة 3 الباقية مستعلية غير مطبقة. والمنخفضة: حروف لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك، وهي ما عدا الحروف المستعلية 4. وحروف الذَّلَاقَة: حروف لا ينفكّ رباعي وخماسي عن شيء منها؛ لسهولة نطقها. ولهذا قيل 5: لو رأيت رباعيا أو خماسيا، ولم يكن فيه حرف من

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 لفظة "منها" ساقطة من "ه".

3 في الأصل: والثالثة، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 ينظر الممتع: 2 / 675، والتسهيل: 320.

5 قال ابن عصفور: "وفي الحروف الذلقية سر طريف يُنتفع به في اللغة؛ وذلك أنك متى رأيت اسما رباعيا أو خماسيا غير ذي زوائد، فلا بد فيه من حرف منها أو حرفين أو ثلاثة، نحو: جعفر، وقَعَصَب، وسلَهَب، وفرَزْدَق، وسفرجل، وقِرْطُعب، فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلاقة فاقضِ بأنه دخيل في كلام العرب

وليس منه؛ ولذلك سمي ما عدا هذه الحروف مصمتا؛ أي: صُمت عن أن تُبنى منه كلمة رباعية أو خماسية. وربما جاء بعض ذوات الأربعة معرى من حروف الذلاقة، وذلك قليل جدا، نحو: العَسَجَد والعَسْطُوس والدَّهْدَقَة والزَّهْرَقَة. "الممتنع: 2/ 677".

(931/2)

حروف الذلاقة أو الألف، فليست 1 عربية أصلية، نحو: عَسَجَد2، وهي ستة أحرف: الباء والراء والقاء واللام والميم والنون3. ويجمعها "مُرْ بِنْفَل"4، سميت بذلك لاعتماد اللافظ بها على ذَوْلَق اللسان -وهو 5 طرفه- من: ذَلَق اللسان وذُلُق ذلاقة وذَلَقا وذُلُقًا: حَدَّ. يقال: لسان ذُلُق؛ أي: حادّ6.

[وإنما سميت حروف الذلاقة؛ لأنها تخرج من ذولق اللسان7، وهو طرفه8.

والحروف المصمتة، وهي حروف ينفك عنها رباعي وخماسي، وإنما سميت بها لأنها صُمت عنها في بناء رباعي وخماسي؛ لأنهم لم يبنوا منها رباعيا ولا خماسيا لكونها ثقيلة9.

وحروف القلقله ينضم فيها إلى الشدة ضغط في الوقف، وإنما سميت [بها لتقلقل] 10 الصوت وحفزه وضغطه عند النطق بها،

1 في "ق": ليس، وفي "ه": لم تكن.

2 أي: ذهب.

3 الواو ساقطة من "ه".

4 ينظر التسهيل: 320.

5 في الأصل: وهي، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 الصحاح "ذلق": 4/ 1479. وحكى الجوهري عن ابن الأعرابي: لسان ذُلُق: طُلُق،

وذَلِيق: طَلِيق، وذُلُق: وطُلُق، وذُلُق: طُلُق. "المصدر السابق".

7 ينظر المصدر السابق.

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

9 في الأصل: ثقيلة. تحريف.

10 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(932/2)

فإذا وقفت على "الحق" 1 وجدت الصدر حَفَزًا، يصعد الصوت عنه، ولا تجده في غيرها.

والحفز: الدفع 2.

والقلقلة: شدة الصوت 3.

وهي خمسة؛ وهي: الباء والجيم والطاء والذال والقاف، ويجمعها "قد طبع" 4.

والطُّبُج: الضرب على الشيء المجوف كالبطيخ 5.

وزاد المبرد الكاف، [وقال: الكاف] 6 دون القاف 7.

وحروف الصغير: حروف توجد الصغير عند النطق بها [وهي ثلاثة: الصاد والزاي

والسين 8، وسميت بما لما فيها من شبه الصغير عند النطق بها] 9.

والحروف اللينة: حروف المد واللين، وهي: الواو والياء والألف.

1 في "ه": الحلق.

2 ينظر الصحاح "حفز": 3 / 874.

3 ينظر اللسان "قلقل": 5 / 3729.

4 وقيل: يجمعها: "قُطِبُ جُد". ينظر التسهيل: 320.

5 حكاه ابن منظور عن ابن حمويه عن شمر. "ينظر اللسان "طبع" 4 / 2632".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

7 قال المبرد، وهو بصدد الحديث عن حروف القلقلّة: "فمنها القاف والكاف، إلا لأنها

دون القاف؛ لأن حصر القاف أشد". "المقتضب 1 / 196".

8 ينظر المفصل: 395.

9 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(933/2)

وإنما سميت بما لما فيها من اللين وقبول المد.

ولا يكون الواو والياء حرفي لين 1 إلا أن يكون قبلهما حركة مجانسة.

والحرف المنحرف اللام 2؛ لأن اللسان "169" ينحرف به عند النطق إلى داخل الحنك

قليلا.

والحرف المكرر الراء. وإنما سميت مكررا؛ لما فيه من التكرار، يعرف ذلك بالوقف عليها

مشددة3.

والحرف الهاوي الألف. وإنما سميت الهاوي؛ لاتساع مخرجه لهواء الصوت به أشد من اتساع مخرج الياء والواو4.

والحرف المهتوت: التاء5. إنما سميت التاء بالمهتوت لضعفها وخفائها، من: هَتْ، إذا أسرع في الكلام6.

وقد غلّط بعض الفضلاء قول المصنف: المهتوت التاء، وقال: الصواب أن المهتوت الهمزة7؛ لأن فيها عصرا، والناطق بها

1 في "ه": المد.

2 ينظر الكتاب: 4 / 435.

3 ينظر الكتاب: 4 / 435.

4 ينظر الكتاب: 4 / 435، 436.

5 ينظر المفصل: 396.

6 حكى الجوهري عن الأصمعي: "يقال للرجل إذا كان جيد السياق للحديث: هو يسرده سرّداً، ويَهْتُهُ هَتْاً". وأضاف الجوهري: "ورجل مِهَتْ وهَتْات، أي: خفيف، سريع الكلام". "الصحاح هتت: 1 / 270".

7 هذا قول ابن مالك "672هـ". ينظر التسهيل: 320 =

(934/2)

كالساعل، فهي حرف مهتوت، أي: معصور، والهَتْ شبه العصر للصوت.

وقال أبو بكر بن القوطية1: "هَتْ الإنسان: تكلم بالهمزة؛ لأنها مهتوتة في أقصى الحلق"2.

اعلم أن الفائدة في معرفة هذه الصفات كبيرة، إلا أن الفائدة في باب الإدغام العلم بما يجوز3 أن يدغم وبما لا يجوز أن يدغم. فإذا عرف ما له فضيلة وقوة ومزية على غيره لم يجز أن يدغم في ذلك الغير؛ لئلا تذهب تلك المزية؛ كالميم التي لها غنة لا تدغم في الباء التي ليس لها غنة؛ لأنه لو أدغمت في الباء لذهبت فضيلة الغنة4.

ونجد أيضا محقق كتاب الإيضاح لابن الحاجب يثبت "الياء" بدل "التاء" في المهتوت،

ولعله سهو منه أو خطأ في الطباعة.

1 هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم النحوي، مولى عمر بن عبد العزيز. طال عمره حتى سمع منه طبقة بعد طبقة، وصنف كتباً عظيمة، من أهمها: الأفعال، والمقصود والممدود، وتاريخ الأندلس، وشرح رسالة أدب الكاتب. توفي بقرطبة سنة 367هـ. ينظر ترجمته في: البغية: 1/ 198، والشذرات: 3/ 62، والأعلام: 7/ 201.

2 كتاب "الأفعال": 189.

3 لفظة "يجوز" مطموسة في "ه".

4 فالميم لا تدغم في الباء، ولكن تدغم الباء فيها؛ إذ هي لا تدغم في مثل قولنا: أَكْرِمَ بِهِ؛ لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم: العنبر، ومن بدا لك، فلما وقع مع الباء الحرف =

(935/2)

[طريق إدغام المتقاربين]:

قوله 1 "ومتى قصد إدغام المتقارب...2" إلى آخره.

أي: متى قصد إدغام أحد المتقاربين في الآخر، فلا بد 3 من قلب أحدهما إلى الآخر ليصيرا من جنس واحد؛ لأنه لا تتحقق حقيقة الإدغام إلا بذلك. ثم القياس أن يقلب الأول إلى 4 الثاني وهو الكثير؛ لأن الأول "لا" 5 يدغم في الثاني إلا العارض يقتضي قلب الثاني أول 6، نحو: اذْبَحْ عَتُودًا، وهو من أولاد المعز: ما رعى وقوي، واذبح هذه؛ فإنه تقلب العين حاء، والهاء حاء، ثم تدغم الحاء في الحاء 7. ولم تقلب الحاء عينا ولا هاء؛ لأن العين والهاء أدخل في الحلق من الحاء، والحاء أقرب إلى الفم، ولا تدخل الحاء في الأدخل في الحلق.

1 لفظة "قوله" موضعها بياض في "ق"، "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "ومتى قصد إدغام الْمُتَقَارِبَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَلْبِ، وَالْقِيَاسُ قَلْبُ الْأَوَّلِ إِلَّا لِعَارِضٍ فِي نَحْوِ: اذْبَحْتُودًا وَاذْبَحَاذِهِ، وَفِي جُمْلَةٍ مِنْ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ لِنَحْوِهِ وَلِكثَرَةِ تَغْيِيرِهَا، وَتَحْمٌ فِي مَعْنَاهُمْ ضَعِيفٌ، وَسِتُّ أَصْلُهُ: سِدْسٌ، شَاذٌ لَزِمَ".
"الشافعية، ص 15".

3 في "ه": لا بد.

4 لفظة "إلى" ساقطة من "ق"، "ه".

5 لفظة "لا" إضافة من "ه".

6 في "ه": الأول.

7 فيقال: اذبحثوذا، واذبحآذه.

(936/2)

وفي جملة من تاء الافتعال، فإنها تقلب إلى الحرف الذي قبلها ولا ينعكس لنحوه،
ولكثرة تغير هذه التاء على ما سيأتي.
وأما مُحْمٌ، في: مَعَهُمْ، فضعيف؛ لأنهم قلبوا المتقارين، وهما العين والهاء، غيرهما وهو
الحاء، وهو على خلاف القياس؛ لأن القياس قلب أحد المتقارين إلى الآخر.
وأما ست في: سِدْسٌ، فشاذا لازم؛ أما شدوذه فلأنه مثل محم في قلب الدال والسين إلى
غيرهما، وهو التاء.

(937/2)

[امتناع إدغام المتقارين للبس، أو ثقل]:
قوله: "ولا يدغم منها في كلمة...." 1 إلى آخره 2.
أي: ولا يدغم من الحروف في كلمة ما يؤدي إلى اللبس في حروف الكلمة، نحو: وَطَدَه
وَأَطَدَه 3 وَطَدًا، أي: أثبته وثقله 4، ووتد الوتد يتدنه وَتَدًا؛ فإنه لو أدغما نحو: وَدَّ لم يدر
هل 5 هما دالان، أو طاء ودال، أو تاء ودال؟

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَلَا يُدْغَمُ مِنْهَا فِي كَلِمَةٍ مَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ بِتَرْكِيبٍ آخَرَ،
نَحْوُ: وَطَدَ وَوَتَدَ وَشَاةٍ زَمَاءٍ، وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَقُولُوا: وَطَدًا وَلَا وَتَدًا، بَلْ قَالُوا: طَدَةٌ وَتَدَةٌ، لِمَا
يَلْزَمُ مِنْ ثَقُلِ أَوْ لَبْسٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ: ائْحَى وَاطَّيَّرَ، وَجَاءَ وَدَّ فِي وَتَدَ، فِي تَمِيمٍ". "الشافعية،
ص 15".

2 إلى آخره، ساقط من "ق" في هذا الموضع، وساقط أيضا في موضعه في الصفحات
التالية، حتى نهاية الكتاب، ونكتفي بالإشارة إليها ههنا.

3 لفظة "أطده" ساقطة من "ق".

4 ينظر الصحاح "وطد" 2/ 551.

5 في الأصل على، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

(937/2)

وكذلك لو أدغم في شاة زَمَاء، بقلب النون ميماً، وإدغام الميم في الميم، لم يدر أنهما ميمان، أو نون وميم؛ ولهذا لا يدغم في مصدرهما.

والزَمَاء 1: مقطوع 2 شيء من أذنها 3، من: زَمَمَتِ الْعَنْزُ فُهِى زَمَاء؛ أي: صار تحت أذنها زَمَّة، وهي للمعز كالقُرْط للمرأة "170" 4.

من أجل أنه لا يدغم في "وطد" و"وتد" لحصول الالتباس، لم يقولوا: وطدا ولا وتدا – بسكون الطاء والتاء – لأنهم لو أدغموا لأدى إلى اللبس، وإن أظهروا لأدى إلى الثقل المدرك عند النطق ضرورة.

بخلاف: ائمى، واطير، أصلهما: ائمى واطير؛ فقلبت النون ميما، وأدغمت الميم في الميم، وقلبت التاء في ائمى واطير طاء، وأدغمت الطاء في الطاء 5، وأتى بهمزة الوصل لامتناع الابتداء [بالسكن] 6.

وإنما جاز الإدغام ههنا؛ لأنه لا لبس 7؛ لأن ائمى: انْفَعَلَ؛

1 في "ه": وزمَاء.

2 زادت في "ه" لفظة "شاة".

3 في "ه": الأذن.

4 ينظر الصحاح "زَمَم": 5/ 1945، واللسان "زَمَم": 3/ 1873.

5 في الطاء: ساقط من "ه".

6 بالسكن: إضافة من "ه".

7 في "ق"، "ه": لا يلتبس.

(938/2)

لأنه لو جعل أَفْعَلَ للزم بناء ما ليس في كلامهم.
وكذلك اِطَّيَّرَ: تَفَعَّلَ 1؛ لانتفاء: أَفْعَلَ 2 في كلامهم.
[وكذلك أدغم [في: هُنْمَرِشْ، ففعل] 3: هَمَرِشْ؛ لعدم اللبس للعلم 4 بأنه فَنَعَلَ؛ لعدم
بناء فَعَّلَ في كلامهم] 5.
وقد جاء: وَدَّ في: وَتَدَ -أحد الأوتاد- في بني تميم 6، وهو شاذ 7.
اعلم أن في عدم قولهم: وَطَدًا، وَوَتَدًا نظرًا؛ لأنه ذكر في الصحاح 8: "وطدت الشيء
أطده وطلا؛ أي: أثبتته".
وكذا ذكر ابن القطاع في كتاب "الأبنية" 9: "وطد الشيء وطلا، وطلاة: ثبَّتَ".
[وحكى ابن القوطية 10: وتدت الوند وتدا، وأوتدته، أي: أثبتته في الأرض] 11.

-
- 1 في الأصل، "ق": افتعل، وما أثبتناه من "ه".
 - 2 في "ه": فعل.
 - 3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
 - 4 في "ه": للفم.
 - 5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
 - 6 حيث إنهم يخففون "وتد" بحذف كسرة التاء، كما في: كَبَدَ وَفَخَذَ. "ينظر شرح
الشافعية للرضي: 3 / 268".
 - 7 لفظة "شاذ" ساقطة من "ه".
 - 8 في "وطد": 2 / 551.
 - 9 الجزء الثاني، ص 239.
 - 10 كتاب الأفعال: 161.
 - 11 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(939/2)

[امتناع إدغام المتقاربين؛ للمحافظة على صفة الحرف]:
قوله: "ولا تدغم حروف: ضَوِيٍّ مِشْفَرٍ ... 1".
أي 2: ولا يدغم شيء من حروف "ضوي مشفر" فيما يقاربها من الحروف في المخرج؛
لزيادة صفتها على صفة غيرها. أما الضاد؛ فلأن فيها استطالة، وأما الواو والياء؛ فلما

فيهما من المد واللين، وأما الميم؛ فلما فيها من الغنة، وأما الشين والفاء، فلما فيهما من التفشّي؛ لزيادة رخاوتهما، وأما الراء، فلما فيها من التكرار.
فلو أدغمت في مقاربها لزالَت صفتها من غير 3 شيء يخلفها لعدم صفتها في مقاربها.
يقال 4: ضوي الرجل: هُزل جسمه 5.
والمشفر من البعير بمنزلة الشَّفة للإنسان 6، 7.
قوله: "ونحو: سيد، ولية ... 8" إلى آخره.

-
- 1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "ولم تدغم حُرُوفُ "ضَوِي مِشْفَرٌ" فيما يُقَارِبُهَا؛ لِزِيَادَةِ صِفَتِهَا". "الشافية، ص 15".
 - 2 لفظة "أي": ساقطة من "ه".
 - 3 في "ق": لغير.
 - 4 لفظة "يقال": ساقطة من "ه".
 - 5 ينظر الصحاح "ضوي": 6 / 2410.
 - 6 للإنسان: ساقطة من "ق".
 - 7 اللسان "شفر": 4 / 2288.
 - 8 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَنَحْوُ: سَيِّد وَلِيَّةٍ، إِنَّمَا أُدْغِمَا لِأَنَّ الْإِعْلَالَ صِيرُهُمَا مَثْلِينَ". "الشافية، ص 15".

(940/2)

هذا جواب عن سؤال مقدر، وتقدير السؤال: إن أصل سَيِّد وَلِيَّةٍ: سَيُّودٌ وَلَيَّوَةٌ، مع أنهم أدغموا الواو في الياء 1 - والواو من حروف: ضوي مشفر - وأنتم قلتم: لا يجوز ذلك؟ وأجاب عنه بأنه لم 2 تقلب الواو ياء للإدغام، بل لما أعل الواو لوجود مقتضى الإعلال اجتمع ياءان، فلزم من ذلك الإدغام.

[وإذا كان كذلك لم يدغم إلا مثلان، ونحن قلنا: لا يجوز إدغام] 3 حروف "ضوي مشفر" فيما يقاربها؛ أي: لا يقلب أحد حروفه حرفا يقاربه لأجل الإدغام.

قوله: "وأدغمت النون ... 4" إلى آخره.

أي: وأدغمت النون في اللام والراء، مع ما فيه من الغنة نحو: مَنْ لَّكَ، ومن رَأَشْد؛ لكرهة 5 نبرتها؛ أي: لكرهة 6 رفع صوتها. فلهذا لم يأتوا بها ظاهرة إلا مع حروف

- 1 في "ه": الياء في الواو.
- 2 لفظة "لم" ساقطة من "ه".
- 3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
- 4 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَأُدْغِمَتِ التَّوْنُ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِكِرَاهَةِ نَبَرَتِهَا، وَفِي الْمِيمِ -وإن لم يتقاربا- لغنتها، وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ لِإِمْكَانِ بَقَائِهَا، وَقَدْ جَاءَ: لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ، وَاعْغُرَ لِي، وَتَخَسَفَ بِهِمْ، وَلَا حُرُوفُ الصَّفِيرِ فِي غَيْرِهَا؛ لِقَوَاتِ صِفَتِهَا، وَلَا الْمُطْبَقَةُ فِي غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ إِطْبَاقٍ عَلَى الْأَفْصَحِ، وَلَا حَرْفُ حَلْقٍ فِي أَدْخَلٍ مِنْهُ إِلَّا الْحَاءُ فِي الْعَيْنِ وَالْهَاءِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا فِيهِمَا: اذْجَتودا، واذْجَاذه". "الشافعية، ص269".
- 5 في "ه": لكرهية.
- 6 في "ه": لكرهية.

(941/2)

وقد أورد عليه أن النبرة ليست للنون، بل للهمزة؛ لأن النفس بها يرتفع من أقصى الحلق. وحكى ابن القطاع: نَبَرَّ "171" الحرف: همزه1.

وقريش لا تنبر؛ أي: لا تهمز2، ولا يعرف أحد النبر من صفات النون.

فالأولى أن يقال: النون تدغم بغنة وغير غنة في اللام؛ لقرب مخرجها من مخرج اللام. وأدغمت في الرء أيضا؛ لقرب مخرجها من مخرج الرء؛ لكونها مثلها في الشدة.

وأدغمت النون في الميم [نحو] 3 من محمد4، مع أنهما لا يتقاربان في المخرج5؛ لما فيهما6 من الغنة التي جعلتهما كالمقتارين في المخرج.

وأدغمت في الواو والياء، نحو: "من وَاقد"، و"من يَقول"؛ لإمكان بقاء غنة النون7 عند إدغامها في الياء والواو8، لما فيهما من اللين.

- 1 ينظر الأبنية.
- 2 ينظر النشر: 1/ 22.
- 3 لفظة "نحو" إضافة من "ق"، "ه".
- 4 زاد في "ه": صلى الله عليه وسلم.

5 في المخرج: ساقط من "ق".

6 في "ق": فيها.

7 لفظة "النون" ساقطة من "ه".

8 في "ه": في الواو والياء، وفي "ق": في الياء والياء.

(942/2)

وانما لم تدغم النون فيما هو قريب من مخرجها كالجيم؛ لعدم بقاء غنتها لو أدغمت في الجيم، لما فيها من الشدة.

وقد جاء إدغام "الضاد في الشين" 1 في قوله تعالى: {لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ} 2 في قراءة أبي عمرو؛ لقرب مخرجها، والشين أكثر استطالة، وفي الشين تفشٍ ليس في الضاد. والنحويون ينكرونه؛ 4 لأن الضاد، بل سائر حروف "ضوي مشفر" لا تدغم إلا في مثلها، ولأنه لو أدغمت ههنا لزم التقاء الساكنين على غير حدّه، مع أنه لم يرو عنه الإدغام في قوله تعالى: {وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ} 5، ولا في قوله تعالى: {ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا} 6.

اعلم أنه لو قدّم إدغام النون فيما ذكره على إدغام حروف "ضوي مشفر" أو آخره عنه لكان أولى؛ لأنه لا وجه لذكره في الكتاب؛ [لأن النون ليست من تلك الحروف] 7.

1 في "ق": "النون في الهاء" لعله سهو من الناسخ.

2 سورة "النور" من الآية "62".

3 ينظر النشر: 1/ 291.

4 ويرون أن ذلك ينبغي أن يحمل على الإخفاء؛ لما في الإدغام من الجمع بين ساكنين وليس الأول حرف مد ولين. "ينظر الممتع: 2/ 725".

5 سورة "النحل" من الآية "73". ونقل ابن الجزري عن الداني قوله: "ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء في إظهاره". "النشر: 1/ 291".

6 سورة "عبس" من الآية "26".

7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(943/2)

وقد جاء إدغام الراء في اللام¹ مع أن الراء من حروف "ضوي مشفر" [واللام ليست كذلك، نحو: "اغفر لي"²، وإدغام الفاء في الباء نحو: "يخسف بهم"³ في قراءة الكسائي⁴، مع أن الفاء من حروف "ضوي مشفر"، والياء ليست كذلك] ⁵. والنحويون ينكرون ذلك⁶. قوله: "ولا تدغم حروف الصغير في غيرها".

-
- 1 ومن ذلك ما روي عن يعقوب الحضرمي من إدغام الراء في اللام، وكذلك أيضا روى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام، متحركة كانت الراء أو ساكنة. قاله ابن عصفور في الممتع: 2 / 723، 724.
 - 2 سورة "الأعراف" من الآية "151"، و"إبراهيم" من الآية "41"، و"ص" من الآية "35"، و"نوح" من الآية "28".
 - 3 سورة "سبأ" من الآية "9".
 - 4 ينظر النشر: 2 / 12، وينظر كذلك الممتع: 2 / 720.
 - 5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق"، "ه".

6 لأن الفاء من الحروف التي لا تدغم في مقاربها، ولا يحفظ ذلك من كلامهم وهو ضعيف في القياس لما فيه من إذهاب التفشي الذي في الفاء. قال ابن عصفور في الممتع "2 / 720": "وهذا مخالف لما ذكره سيبويه من أن الراء لا تدغم في مقاربها لما فيها من التكرار، وهو القياس، ولم يحفظ عن سيبويه الإدغام في ذلك. وروى أبو بكر بن مجاهد عن أحمد بن يحيى عن أصحابه عن الفراء أنه قال: كان أبو عمرو يروي عن العرب إدغام الراء في اللام. وقد أجازته الكسائي أيضا، وله وجه من القياس، وهو أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاما، ولفظ اللام أسهل من الراء لعدم التكرار فيها، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك ثقل؛ لأن الراء فيها تكرار، فكأنها راءان واللام قريبة من الراء، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد". "الممتع: 2 / 724، 725، وينظر الكتاب: 4 / 448". وأجازه ابن مالك أيضا في التسهيل "ينظر: 323".

(944/2)

وإنما لم تدغم¹؛ لفوات الصغير منها².
ولا الحروف الْمُطَبَّقَةُ فِي غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ إِطْبَاقٍ، عَلَى الْأَفْصَحِ، كإدغام الطاء في التاء نحو

قولك: أحبطت، و [قوله تعالى] 3: {فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ} 4. ويعلم من قوله: "من غير إطباق" أنه تدغم الحروف المطبقة في غيرها مع تبقية الإطباق، كقراءة أبي عمرو: "فرطت في جنب الله" وفيه نظر 5 سيأتي. ولا يدغم حرف حلق في حرف 6 حلق آخر أدخل منه؛ لأنه يؤدي إلى إدغام الأسهل في الأثقل، إلا الحاء في العين والهاء؛ فإنها تدغم في العين، مع أنها أدخل في الحلق منها؛ لشدة تقاربهما في المخرج، وتدغم في الهاء؛ لأنها مثلها في الهمس والانخفاض، لكن لا تدغم الحاء فيها على ما عهد في إدغام المتقاربين من قلب الأول والثاني، بل على العكس من ذلك؛ لأن التقاء الحاءين أخف 7 عليهم من التقاء العينين أو الهاءين.

1 في "ق": لم يدغموا.

2 لفظة "منها" ساقطة من "ق".

3 ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق.

4 سورة "الزمر" من الآية "56".

5 لفظة "نظر": ساقطة من "ه".

6 في "ه": حروف.

7 لفظة "أخف" ساقطة من "ه".

(945/2)

وأشار إليه بقوله: "ومن ثم 1 قالوا فيهما: اذْجَتَوْدَا". أي: ومن أجل أنه لا يدغم حروف حلق [في حرف 2] 3 حلق آخر أدخل منه، لم يقولوا في: اذْبَحْ عَتَوْدَا، واذْبَحْ هذه: اذْبَعَتَوْدَا ولا: اذْبَحْده، بقلب [الحاء عينا أو هاء، بل قالوا: اذْبَحَتَوْدَا واذْبَحْده بقلب العين] 4 والهاء حاء. وقد حُوْلِفَ هذا الاستعمال في قراءة أبي عمرو 5: "فمن زحزح عَن النار" 6 - بقلب الحاء عينا - فرارًا من الأمثال، يعني 7 الحاءين؛ ولذلك [لم يقرأ به في] 8 مثل: {ذُبْحَ عَلَى النَّصْبِ} 9.

1 في الأصل: ثمة، وما أثبتناه من "ق"، "ه" يناسب ما جاء في الشافية.

2 في "ق": حروف.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

5 من رواية شجاع وعباس وأبي زيد، وعن اليزيدي من رواية ابنه. "ينظر النشر: 1/288".

وقال ابن عصفور: "ومن ذلك إدغام أبي عمرو الحاء في العين من قوله تعالى: "فمن زحزح عَن النار" في إحدى الروايتين. وذلك أن اليزيدي روي عنه أنه قال: من العرب من يدغم الحاء في العين كقوله تعالى: "فمن زحزح عَن النار" قال: وكان أبو عمرو لا يرى ذلك. الصحيح أن إدغام الحاء في العين لم يثبت، وإن جاء من ذلك ما يوهم أنه إدغام فإنما يحمل على الإخفاء". "الممتع: 2/722، 723".

6 سورة "آل عمران" من الآية "185".

7 في "ه": أعني.

8 في "ق" موضع ما بين المعقوفتين: "لم يقرأ بقراءته في".

9 سورة "المائدة" من الآية "3".

(946/2)

[إدغام حروف الحلق]:

قوله: "فالهاء في الحاء والعين...." إلى آخره¹.

هذا شروع في ذكر الحروف على التفصيل، وفي بيان ما يدغم فيه كل حرف من مقاربه، أو ما² ينتزَل منزلته³.

فالهاء تدغم في الحاء نحو: اجْبَحَاتِمَا؛ أي: اجْبِه حَاتِمًا.

والعين تدغم في الحاء، نحو: ادْفَحَاتِمَا "172" في: ادْفَع حَاتِمًا.

فالحاء تدغم في العين والهاء بقلبهما حاء، كما تقدم.

وقد جاء إدغام الحاء في العين -بقلب الحاء عينا- في قراءة أبي عمرو: "فمن زُحْرِعَ عن النار"⁴ لشدة التقارب بين الحاء والعين.

والعين تدغم في الحاء، نحو: ادْفَع خَالِدًا، في: ادْفَع خَالِدًا.

[والحاء تدغم في الغين] ⁵ نحو "اسْلُخْ غَنَمَكَ" في "اسلخ غنمك"؛ فقلب الحاء غينا،

وإن كان الغين أدخل⁶ في الحلق من⁷ الحاء؛ لشدة تقاربهما.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "فَالْهَاءُ فِي الْحَاءِ، وَالْعَيْنُ فِي الْحَاءِ، وَالْهَاءُ فِي الْهَاءِ وَالْعَيْنُ بِقَلْبِهِمَا حَاءَيْنِ، وَجَاءَ "فَمَنْ زُخِرَ عَنِ النَّارِ" وَالْعَيْنُ فِي الْحَاءِ، وَالْهَاءُ فِي الْغَيْنِ، وَالْقَافُ فِي الْكَافِ، وَالْكَافُ فِي الْقَافِ، وَالْجِيمُ فِي الشَّيْنِ". "الشافعية، ص15".

2 لفظة "ما" ساقطة من "ق".

3 في الأصل: منزلة، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 سورة آل عمران من الآية "185"، وينظر حاشية "5" صفحة ص946.

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

6 في "ه": أول.

7 لفظة: "من" مطموسة في "ه".

(947/2)

والقاف تدغم في الكاف، مثل: "خَلَقَكُمْ"1.

والكاف تدغم في القاف، نحو: "لَكَ قَالَ"2.

والجيم تدغم في الشين، نحو: أخرج شَيْئًا.

1 سورة النساء من الآية "1".

2 سورة يوسف من الآية "23".

(948/2)

[إدغام لام التعريف]:

ولام التعريف تدغم وجوبًا في اللام1، نحو: اللَّحْمُ واللَّبَنُ، وفي ثلاثة عشر حرفًا2، وهي: التاء، والثاء، والذال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والصاد، والطاء3، والنون4؛ فإنه يجب إدغامها مع هذه الحروف لكثرة دورها في الكلام وموافقتها لهذه الحروف في المخرج؛ لأن اللام من طرف اللسان، [وأحد عشر حرفًا منها أيضًا من طرف اللسان]5، [وحرفين منها مخالطان لطرف اللسان، وهما الشين والصاد]6.

- 1 قال ابن الحاجب: "وَاللَّامُ الْمَعْرِفَةُ تُدْعَمُ وَجُوباً فِي مِثْلِهَا وَفِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ حَرْفاً، وَغَيْرِ الْمَعْرِفَةِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ: "بَلْ رَأَى" وَجَائِزٌ فِي الْبَوَاقِي". "الشافية، ص15".
- 2 ينظر الكتاب: 4/ 457.
- 3 والضاد والطاء: ساقطة من "ه".
- 4 جاء في حاشية الورقة "173" من الأصل ما نصه: "وقد نظمت هذه الحروف التي تدغم فيها لام التعريف في هذين البيتين:
واللام للتعريف قد أدغمت ... في النون والتاء والتاء
وفي حروف نصفها خمسة ... وهي من الدال إلى الطاء
- 5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(948/2)

وأما اللام التي هي غير لام التعريف، نحو لام: هَلْ وَبَلْ، فإدغامها لازم في 1 نحو: "بل رَأَى" 2 لشدة التقارب بين اللام والراء 3.
وران على الشيء، رَيْنًا، ورَانًا، ورُيُونًا: أحاط به 4.
وجائز في القوافي 5.
وقال صاحب المفصل: "إدغام اللام التي لغير التعريف في هذه الحروف جائز، لكن يتفاوت جوازاً إلى حسن 6، وهو إدغامها في الراء، نحو: هل رَأَيْتَ، وإلى قبيح؛ وهو إدغامها في النون، نحو: هل نَحْرَجْ، وإلى وسط، وهو إدغامها في البواقي. وقرئ: "هَتَّوَبَ الكفار" 7، أي 8: {هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارُ}.

-
- 1 لفظة "في" ساقطة من "ه".
 - 2 سورة المطففين من الآية "14".
 - 3 وسكت حفص على لام "بل" سكتة لطيفة بلا تنفس وصلًا، ويبتدئ بـ "ران". "ينظر الكشف 4/ 721، والنشر 2/ 399، والإتحاف 435".
 - 4 ينظر الصحاح "رين" 5/ 2129، واللسان "رين" 3/ 1796.
 - 5 بل جائز في القوافي وفي غيرها، غير أنه لازم في القرآن فقط، وهو ما يفهم من نص سيبويه السابق، وأيضاً من كلام الرضي في شرح الشافية 3/ 279.

- 6 في الأصل "ق": إلى الحسن، وما أثبتناه من "هـ" يتفق مع ما في المفصل.
- 7 سورة "المطففين" من الآية "36" وهي قراءة حمزة والكسائي وهشام في المشهور عنه "ينظر الإتحاف: 435". وفي البحر المحيط "8/ 443": "قراءة الجمهور: {هَلْ تُؤَبِّ} بإظهار لام هل، والنحويان وحمزة وابن محيصن بإدغامها في الثاء، والنحويان هما: أبو عمرو بن العلاء، وعلي بن حمزة الكسائي.
- 8 المفصل: 399، وينظر الكتاب: 4/ 459.

(949/2)

واعلم أن كلام سيبويه يدل على ما ذكره صاحب المفصل؛ لأن سيبويه بعدما ذكر إدغام لام التعريف في الحروف الثلاثة عشر قال: "فإذا كانت غير لام 'هل' و'بل' كان الإدغام في بعضها أحسن...." 1 إلى آخر ما ذكره 2، ولم يذكر أن إدغامها في شيء منها لازم.

ولا يدغم في اللام غير المعرفة إلا مثلها والنون، نحو: من لك.

ولا تدغم الراء في اللام، في الأفصح؛ لما فيها من التكرير.

والجوز اغتفر ذهاب التكرير لشدة 3 التقارب.

وقال صاحب المفصل: وإدغام الراء في اللام حسن 4.

-
- 1 قال سيبويه: "فإذا كانت غير لام المعرفة نحو لام وبل، فإن الإدغام في بعضها أحسن، وذلك قولك: هل رأيت؛ لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها منها ولا أقرب، كما أن الطاء ليس حرف أقرب إليها ولا أشبه بها من الدال. وإن لم تدغم فقلت: هل رأيت، فهي لغة لأهل الحجاز، وهي عربية جائزة". "الكتاب: 4/ 457".
- 2 في "هـ" أضيفت عبارة "صاحب المفصل" بعد قوله "ما ذكره". والصواب حذفها؛ إذ إن الضمير في "ذكره" راجع إلى سيبويه، لا إلى صاحب المفصل.
- 3 لشدة: ساقطة من "هـ".

4 المفصل: 400.

وقال ابن يعيش: اختلف النحويون في إدغام الراء في اللام، فقال سيبويه وأصحابه: لا تدغم الراء في اللام ولا في النون، وإن كن متقاربات لما في الراء من التكرير، ولتكريرها تشبه بحرفين ولم يخالف سيبويه أحد من البصريين إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي أنه

كان يدغم الراء في اللام في قوله تعالى: {يَغْفِرُ لَكُمْ} وحكى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام، ساكنة كانت اللام أو متحركة، وأجاز الكسائي والفراء إدغام الراء في اللام، والظاهر أن هذا الرأي موافق لرأي ابن الحاجب ومخالف للزمخشري. "شرح المفصل: 10 / 143".

ويعلق ابن الحاجب على عبارة الزمخشري المذكورة بقوله: "على أن نقل إدغام الراء في اللام أوضح وأشهر، ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب حتى صارا كالمثلين، بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة، ولولا شدة التقارب لم يكن ذلك، وكان ذلك يقتضي أن تدغم في اللام لزومًا إلا أنه عارضه ما في الراء من التكرار، فلمح تارة فأظهر واغتر تارة لشدة التقارب، وذلك واضح". "الإيضاح: 2 / 505، 506".

(950/2)

[إدغام النون] :

وللنون الساكنة مع الحروف خمس أحوال¹:
إحداها: وجوب إدغامها في حروف "يَرْمُلُونَ" مع بقاء الغنة².
والثانية: وجوب إدغامها [فيها مع ذهاب الغنة].
لكن الأفصح بقاء الغنة مع إدغامها في الواو والياء³، مع أنه جاء ذهاب الغنة مع إدغامها⁴ فيهما في قراءة حمزة. والأفصح ذهاب الغنة مع إدغامها في اللام والراء⁵، وبقاء الغنة فيهما رديء.
والثالثة: أن تقلب النون ميمًا قبل الباء؛ لكرهة⁶ نبرتها نحو: شباء وعمبر، في: شباء، وعمبر⁷.

-
- 1 قال ابن الحاجب: "وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ تُدْغَمُ وَجُوبًا فِي حُرُوفِ "يَرْمُلُونَ" وَالْأَفْصَحُ إِبْقَاءُ غَنَّتِهَا فِي الَّوَاوِ وَالْيَاءِ وَإِذْهَابُهَا فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ، وَتَقْلَبُ مِيمًا قَبْلَ الْبَاءِ، وَتَخْفَى فِي حُرُوفِ الْحَلْقِ؛ فَيَكُونُ لَهَا خَمْسُ أَحْوَالٍ، وَالْمُتَحَرِّكَةُ تَدْغَمُ جَوَازًا". "الشافية، ص 15".
 - 2 ينظر المفصل: 400.
 - 3 ينظر الإيضاح: 2 / 506.
 - 4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

5 ينظر الإيضاح: 2 / 506.

6 في "ه": لكرهية.

7 قال سيبويه: "وإذا كانت مع الباء لم تتبين، وذلك قولك: شباء والعمبر، ولأنك لا تدغم النون وإنما تحوّلها ميماً، والميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة، فليس في هذا =

(951/2)

والرابعة: أن تخفى النون مع غير حروف الحلق، وهي خمسة عشر حرفاً "173" وهي: القاف والكاف والجيم والسين والشين والصاد والضاد والزاي والطاء والظاء والذال والذال والتاء والثاء والفاء نحو: من جابر، ومن كفر، ومن قتل. وإنما أخفيت عند هذه الحروف؛ لأنها حروف 1 الفم فصارت هذه الحروف ملابسة 2 بالاشتراك في الفم، والنون تدغم في بعض حروف الفم، والمقصود من الإخفاء والإدغام واحد وهو الحفّة 3.

وقال أبو عثمان المازني: بيّناها مع حروف الفم حنّ 4. والخامسة: أن تبين مع حروف الحلق 5، نحو: من أجلك، ومن هانئ، ومن عندك، ومن جملك، ومن غيرك، ومن خافك 6،

= التباس بغيره". "الكتاب: 4 / 455، 456".

وعلة قلبها ميماً ههنا وعدم الإدغام أن الباء لا تقارب النون في المخرج كما قاربتها الراء واللام، ولا فيما يشبه الغنة وهو اللين، ولا في الغنة كما قاربتها الميم، فلما تعذر إدغامها في الباء قلبت معها ميماً؛ لأن الباء من مخرج الميم فقوملت معاملتها، فلما قلبت النون مع الميم قلبت ميماً أيضاً مع الباء، وأمن الالتباس؛ لأنه ليس في الكلام ميم ساكنة قبل باء. "الممتع: 2 / 698، 699".

1 في "ه": حرف.

2 لفظة "ملابسة" مطموسة في "ه".

3 ينظر الممتع: 2 / 700.

4 المنصف، وينظر التكملة للفارسي: 374، والمفصل: 401، والإيضاح لابن الحاجب: 2 / 507.

5 ينظر الإيضاح: 2 / 506.

6 في "ق": خالك.

(952/2)

إلا في لغة قوم أخفوها¹ مع الغين والحاء، فقالوا: مُنْخَل، ومُنْغَل اسم فعل² من: نَغِل الأديم، إذا فسد³؛ لأن النون سهلة الإخراج لا يحتاج معها إلى كلفة. وإنما يجب تبين النون قبل حروف الحلق؛ لتعذر إخفائها أو لبعد إخفائها قبل هذه الحروف؛ لأن حروف الحلق أشدّ علاجاً وأصعب إخراجاً وأحوج إلى تمكن⁴ حركة الصوت لها من غيرها. ولأجل ذلك لا يمكن النطق بالهمزة والهاء والعين والحاء، وقبلها النون الساكنة التي مخرجها الخيشوم؛ إذ لا علاج ولا اعتماد في إخراجها وحروف الحلق تحتاج إلى اعتماد في اللسان، بخلاف ما إذا كانت النون متحركة، فإنها تمكن العلاج والاعتماد حينئذ⁵.

والنون المتحركة تدغم في حروف "يرملون" جوازاً، مع بقاء الغنة، ومع ذهابها، نحو: من يَقُول، ومن رَأَشِد، ومن محمد، ومن لك، ومن واقد، ومن نكر؛ بغنة، وبغير غنة. قوله: "والطاء والذال⁶...." إلى آخره.

1 ينظر المفصل: 400.

2 هذا مصطلح لركن الدين أراد به اسم المفعول، إذ إن "مُنْغَل" اسم مفعول من انغَلَّ الأديم: أفسده، فهو مُنْغَل.

3 ينظر الصحاح "نغل": 5 / 1832.

4 في "ه": التمكن.

5 ينظر الممتع: 2 / 699.

6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "والطاء والذال والتاء والطاء والذال والتاء تدغم بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، وَفِي الصَّادِ وَالزَّايِ وَالسَّيْنِ". "الشافعية، ص15".

(953/2)

مثال إدغام الطاء 1 في هذه الحروف التي بعدها] 2: فرطت فرط 3 دائماً 4، فرط ظالم، فرط ذاً، فرط تمود، فرط صابر، فرط زايد، فرط سابق.

مثال إدغام التاء في هذه الحروف الثمانية: سكت طالب، سكت دائماً، سكت ظالم 5، سكت ذلك، سكت 6 تمود، سكت صابر، سكت زايد، سكت سابق.

[مثال إدغام الدال في هذه الحروف الثمانية: وجد 7 طالباً، وجدتهم، وجد ظالم، وجد ذلك، وجد 8 تمود، وجد صابر، وجد زايد، وجد سابق] 8.

مثال إدغام الظاء في هذه الحروف: وعظ طالب، وعظ تميم، وعظ داود، وعظ ذلك، وعظ 9 تمود، وعظ سابق.

- 1 في "ق": التاء.
- 2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
- 3 لفظة "فرط" ساقطة من "ه".
- 4 لفظة "دائما" ساقطة من "ه".
- 5 "سكت ظالم" ساقطة من "ه".
- 6 لفظة "سكت" ساقطة من "ق".
- 7 في الأصل: وجدت، والتمثيل الصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

[ومثال إدغام الذال في هذه الحروف: أخذ طَالِب، أخذ دَاوُد، أخذ تَمِيم، أخذ ظالم، أخذ ثمود، أخذ صابر، أخذ زايد، أخذ سابق] 1.

مثال إدغام التاء في هذه الحروف: حنث 2 طَالِب، حنث دَاوُد، حنث تَمِيم، حنث ظالم، حنث ذلك، حنث صابر، حنث زايد، حنث سابق.

ولا يدغم الصاد والزاي والسين في الطاء وما بعدها إلى التاء؛ لأن الصاد والزاي والسين حروف صغيرة، ففيها زيادة تبطل الإدغام 3.

قوله: "الإطباق في نحو: فرطت...." 4 إلى آخره.

هذا إشكال على قولهم: تدغم المطبقة في غيرها مع بقاء الإطباق. [وتقديره: أن "174" الإطباق] 5 في الطاء والظاء في نحو: فرطت وأغلظت، مع الإدغام مما يتنافيان؛ لأن الإطباق لا يوجد إلا مع المطبقة، وعند الإدغام لم تبق المطبقة فلا يمكن وجود الإطباق. فإن كان فيهما إطباق مع الإدغام فلا يكون إلا بإتيان طاء

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 في الأصل، "ق": حث، وما أثبتناه من "ه".

3 ينظر الممتنع: 708 / 2.

4 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَالْإِطْبَاقُ فِي نَحْوِ: فَرَطْتُ، إِنْ كَانَ مَعَ الْإِدْغَامِ فَهُوَ إِيَّانَ بَطَاءٍ أُخْرَى، وَجَمَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، بِخِلَافِ غُنَّةِ النَّونِ فِي "مَنْ يَقُولُ". وَالصَّادُ وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، وَالْبَاءُ فِي الْمِيمِ وَالْفَاءُ". "الشافية، ص 280".

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

(955/2)

أخرى بعد التاء الأولى المبدلة من الطاء، فيلزم اجتماع ساكنين: التاء المبدلة 1 من الطاء، والطاء المأتي بها للإطباق. ولا يجاب عنه بمنع أن الإطباق لا يبقى بدون المطبقة، قياسا على الغنة بدون النون عند إدغام النون في الراء واللام والواو والياء نحو: من يقول؛ لأن الغنة تخرج من الخيشوم، فيجوز أن تبقى بدون النون لأنه ليس بين الغنة والنون ملازم من الطرفين، بخلاف الإطباق، فإن الإطباق والنطق بالمطبقة متلازمان. وأجاب عنه في الشرح 2 بأن التحقيق [أنه لا إدغام] 3 محققا مع بقاء الإطباق. لكنه لما اشتدت تقارب حروف المطبقة من غيرها صار في الصورة كأنه إدغام، وليس بإدغام تحقيقاً.

قوله: "والصاد والزاي والسين تدغم بعضها في بعض":

– مثال إدغام الصاد في الزاي والسين: خلص زَايد، خلص سَائِر.

– مثال إدغام الزاي في الصاد والسين: فاز صَابِر، فاز سَائِر.

– مثال إدغام السين في الصاد والزاي: أفلس 4 صَابِر، أفلس زَايد.

وتدغم الباء في الميم، نحو: "يعذب من يَشَاء" 5، وفي الفاء نحو: يعذب في النار.

- 1 لفظة "المبدلة" مطموسة في "ه".
- 2 شرح الشافية.
- 3 في "ق": أن الإدغام.
- 4 لفظة "أفلس" ساقطة من "ق".
- 5 سورة "المائدة": من الآية "40"، والعنكبوت: من الآية "21".

(956/2)

[إدغام تاء الافتعال والإدغام فيها] :

قوله: "وقد تدغم تاء افتعل....1".

اعلم أن افتعل إذا كان بعد تائها تاء نحو "اقتتل" جاز البيان وجاز الإدغام؛ وذلك بأن تسكن الأولى وتدغم في الثانية؛ فمنهم من يسكن التاء الأولى ويحذف حركتها، فيلتقي ساكنان: القاف والتاء الأولى، فتكسر القاف وتحذف همزة الوصل استغناءً عنها، فيقول: قَتَلَ بكسر القاف. ومنهم من ينقل حركة التاء الأولى إلى القاف ويحذف همزة الوصل استغناءً عنها فيقول: قَتَلَ بفتح القاف، وقَتَلَ بكسر القاف. وقَتَلَ -بفتح القاف- يُقَتِّلُونَ، ومُقَتِّلُونَ، ويُقَتِّلُونَ، ومُقَتِّلُونَ: بفتح القاف وكسرها2. ويجوز: مُقَتِّلُونَ -بضم القاف- إتباعاً للميم3، كما جاء عن بعضهم4: "مُرْدَفِينَ"5 بالإتباع، أصله: مُرْتَدَفِينَ6 من قولك:

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَقَدْ تُدْغَمُ تَاءُ افْتَعَلَ فِي مِثْلِهَا، فَيُقَالُ: قَتَلَ وَقَتَّلَ، وعليها مُقَتِّلُونَ وَمُقَتِّلُونَ، وقد جاء "مُرْدَفِينَ" إتباعاً، وتدغم التاء فيها وجوباً على الوجهين نَحْوُ: ائْتَارَ وَائْتَارَ. وَتُدْغَمُ فِيهَا السِّينُ شَادًّا عَلَى الشَّاذِّ نَحْوُ: اسْمَعْ؛ لَامْتِنَاعِ اتَّعَ، وَتُقَلَّبُ بَعْدَ حُرُوفِ الإِطْبَاقِ طَاءً؛ فَتُدْغَمُ فِيهَا وَجُوباً فِي أَطْلَبَ، وَجَوَازاً عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي اظْطَلَمَ، وَجَاءَتِ الثَّلَاثُ فِي:

وَيُظَلَمَ أَحْيَاناً فَيُظْطَلَمَ

وَشَادًّا عَلَى الشَّاذِّ فِي: اصْبَرَ وَاصْطَرَبَ؛ لَامْتِنَاعِ أَطَرَّ وَاطَّرَبَ". "الشافية، ص 15".

2 وكسرها: ساقط من "ق"، "ه".

3 ينظر الإيضاح: 513 / 2.

4 ينظر الكشف: 201 / 2.

5 سورة الأنفال: من الآية "9".

6 ينظر المفصل: 401.

(957/2)

ارتدّفه، أي1: استدبره.

وإذا بنيت من الثأر "افتعل" نحو: اثأر2، وجب الإدغام، وذلك إما بقلب التاء ثاء وإدغام التاء في الثاء، نحو: اثأر - وهو الأفصح - وإما بقلب التاء تاء وإدغام التاء في التاء نحو: اثأر3 - وهو فصيح - ليس بأفصح4. يقال: اثأر واثأر: إذا أخذ بالثأر5. وإذا كان قبل تاء الافتعال سين، نحو: استمع6، فالأفصح الإظهار وعدم الإدغام، نحو: استمع، وجاز الإدغام وذلك بقلب تاء الافتعال سيناً وإدغام السين في السين نحو: استمع، ومستمع؛ لامتناع: اتّمع بقلب السين تاء وإدغام التاء في التاء؛ لفوات صغير السين7 بإدغامها في التاء.

وإنما سماه شاذاً على الشاذ؛ لأن الأصل عدم الإدغام "175" ههنا، وإدغام السين في التاء على هذا الوجه أيضاً بخلاف الأصل؛ لأن الأصل في إدغام أحد8 المتقاربين في الآخر أن يقلب

1 لفظة "أي" ساقطة من "ق".

2 في "ه": اثأره.

3 نحو اثأر: ساقطة من "ه".

4 ليس بأفصح: ساقطة من "ه".

5 ينظر اللسان "ثأر": 1 / 465، 466.

6 في "ق": استمر.

7 في "ق" زيادة "في التاء" بعد "السين".

8 لفظة "أحد" ساقطة من "ه".

(958/2)

الأول حرفاً من جنس الثاني، ويدغم في الثاني.

قوله: "وتقلب بعد حروف الإطباق طاء".

أي: إذا وقعت تاء افتعل بعد حروف الإطباق قلبت طاء، فيدغم 1 فيها وجوبا في نحو:

اطْلُب، لاجتماع المتلين. أصله: اِطْتَلَب، قلبت التاء طاء وأدغمت الطاء في الطاء.

وجوازا على الوجهين في نحو: اِظْلَم؛ فإنه تقلب التاء طاء، وحينئذ يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: الإظهار نحو: اظلم.

الثاني: الإدغام؛ بقلب الطاء ظاء وإدغام الطاء في الطاء نحو: اظلم.

الثالث: الإدغام؛ بقلب الطاء طاء وإدغام الطاء في الطاء نحو: اظلم.

وعلى الوجوه الثلاثة 2 ينشدون:

"44"

..... ويظلم أحيانا فيظلم 3

1 في "هـ": ويدغم.

2 أي: الطاء والطاء المشددتان، والطاء قبل الطاء.

3 هذه قطعة من بيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى المزني "في ديوانه ص 152".

وهو من قصيدة له يمدح فيها هرم بن سنان المري، وأولها قوله:

قِفْ بِالْدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدَمُ ... بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحَ وَالْدِّم

والبيت بتمامه:

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ ... عَفْوَاً وَيُظْلِمُ أحيانا فيظلم

وقد أنشده سيبويه محتجاً به على وجه الطاء المشددة "فيظلم". ينظر الكتاب: 4/

468.

وينظر كذلك: ابن يعيش: 47/10، وشرح الشافية للرضي: 289/3، وشرح

شواهدا: 493، والتصريح: 391/2. والشاهد فيه: جواز الأوجه الثلاثة في

"فيظلم" وهو ترك الإدغام، والإدغام على الوجهين بالطاء والطاء، وأورده سيبويه على

الإدغام بالوجهين. وينظر شرح شواهد سيبويه للأعلم، بهامش الكتاب: 421/2،

422 "بولاقي".

قوله: "وشاذاً على الشاذ في اصْبَر" [واضْرَبَ] 1.

أي: وتدغم شاذاً على 2 الشاذ في: اصْطَبِر واضْطَرِب، اللذين أصلهما: اصْتَبِر واضْتَرِب، فيقال: اصْبَر واضْرَب، بقلب الطاء صاداً، وإدغام الصاد في الصاد في الأول، وضاداً وإدغام الصاد في الضاد في الثاني لامتناع: اطبر واطرب، بقلب الصاد طاء والضاد طاء وإدغام الطاء في الطاء؛ لزوال [المزِيَّة المذكورة] 3 [أعني] 4: الصغير الذي في الصاد والضاد 5.

وإنما قال: "تدغم شاذاً على الشاذ؛ لأن قلب تاء افتعل طاء خلاف الأصل، ثم قلب الطاء صاداً في: اصْطَبِر، وضاداً في: اضْطَرِب خلاف الأصل. وكل ما كان على خلاف الأصل كان شاذاً

1 واضرب: إضافة من الشافية.

2 في "ق": من.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

4 لفظة "أعني" إضافة من المحقق.

5 عد الشارح الضاد من حروف الصغير وهي ليست كذلك؛ إذ إن حروف الصغير هي: الصاد والزاي والسين. ينظر التسهيل ص 319.

(960/2)

فيكون الإدغام شاذاً 1 على شاذ؛ لأنه خلاف الأصل المخالف للأصل الآخر 2. [ويمكن أن يحمل الشاذ الأول على الإدغام في مثله؛ لأن الفصيح: اصْطَبِر، من غير إدغام، والشاذ الثاني على قلب الثاني إلى الأول في إدغام المتقارين؛ لأن الأصل عكسه كما هو مقرر في قاعدتهم. وكان هذا مراد المصنف 3] 4. قوله: "وتقلب مع الدال والذال والزاي ... " إلى آخره 5. أي: إذا وقعت تاء "افتعل" بعد الدال أو الذال أو الزاي قلبت دالاً بعد هذه الثلاثة. لكن أدغمت الدال في الدال وجوباً إذا كان قبل تاء الافتعال دال، نحو: "اذان" من الدين. أصله: اذْتان؛ قلبت التاء دالاً وأدغمت الدال في الدال. وأدغمت إدغماً قوياً، لا وجوباً، إذا كان قبله ذال، نحو "اذْكر" أصله: اذْتُكر، من الذكر؛ قلبت التاء دالاً، فصار: اذذكر، وحينئذ جاز: اذْكر؛ بقلب الدال دالاً، وإدغام

الدال في الدال - وهو الفصيح - وجاز: اذكر، على الإظهار، وهو ضعيف، والإدغام قوي.

- 1 لفظة "شاذ" ساقطة من "ق".
- 2 وينظر شرح الشافية، للرضي: 389 / 3.
- 3 وينظر شرح الشافية، للرضي: 389 / 3.
- 4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
- 5 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَتَقْلَبُ مَعَ الدَّالِ والدَّالِ وَالزَّاي دَالاً، فَتُدْغَمُ وجوبا في ادَّانَ، وَقَوِيّاً في ادَّكَّرَ، وَجَاءَ: ادَّكَّرَ وادَّكَّرَ، وضعيفا في اَزَّانَ؛ لَامْتِنَاعِ ادَّانَ. وَنَحْوُ: خَبَطُ وَحَصَطُ وفَزَدُ وَعُدْتُ في: خبطت وحصدت وفزت وعدت شاذ". "الشافية، ص 15".

(961/2)

ويدغم على ضعف إذا كان قبله زاي، نحو: "ازدان". أصله: اَزَّتَان - من الزين - قلبت التاء دالا، فصار: اَزَّدَان، فجاز على ضعف: "اَزَّان" بقلب الدال زايًا وإدغام الزاي في الزاي. ولم يجوز: ادَّان بقلب الزاي دالا، وإدغام الدال في الدال لما فيه من فوات الصفير.

قوله: "وَحَبَطْتُ وَحَصْتُ" 1.

اعلم أن بعض العرب يجري تاء الضمير في: خبطت وحصدت وفزت وعدت مجرى تاء الافتعال؛ فيقول في خبطت: خَبَطْتُ، بقلب تاء الضمير طاء وإدغام الطاء في الطاء 2، ويقول في [حصت] 3: حَصَطْتُ، بقلب التاء طاء، ويقول في فُزْتُ: فَزَدْتُ، بقلب التاء دالا، وفي عُدْتُ: عُدْتُ بقلب التاء دالا "176" وإدغام الدال في الدال، وهو شاذ. قوله: "ونحو: خَبَطْتُ": مبتدأ، وقوله: "شاذ": خبره.

[و] 4 يقال: حاص عنه يحيص، إذا عدل 5.

1 في الأصل: حصط، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 لفظة "الطاء" مطموسة في "ه".

3 لفظة "خضت" إضافة من المحقق.

4 الواو إضافة من المحقق.

5 حكاة الجوهري عن أبي زكريا الفراء. "ينظر الصحاح" حيص " 3 / 1035".

(962/2)

[إدغام تاء مضارع تفعل وتفاعل] :

قوله: "وقد1 يدغم نحو: تنزل أو تتنازل ... "2 إلى آخره.

أي: وتدغم تاء تفعل وتفعّل وتفاعل وتفاعّل، نحو: تنزل وتتنازل في التاء الأخرى في الوصل، إذا لم يكن قبلها ساكن صحيح؛ وذلك بأن يكون قبلها متحرك، نحو: فَتَنْزِلْ أو فَتَنْتَازِلْ، أو قبلها ساكن غير صحيح؛ أي ساكن مدة نحو: قالوا تنزل وقالوا تتنازل؛ لاجتماع المثلين وعدم المانع من الإدغام.

ويعلم من قوله: "وصلاً" أنها لا تدغم ابتداء؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن، ومن قوله: "وليس قبلها ساكن صحيح" أنها لا تدغم لو كان قبلها ساكن صحيح، نحو: هل تنزل؛ لاستلزامه التقاء الساكنين على غير حده.

على أنه قد جاء إدغامها في قوله تعالى: "قُلْ هَلْ تَرَبُّصُونَ"3 4 وقوله تعالى: "من ألف شهر، تَنْزِلُ الملائكة"5 في قراءة البزي6، مع أن قبله ساكناً صحيحاً، وهو لام {هَلْ} والتنوين في {شَهْرٍ} .

1 لفظة "قد" ساقطة من "ق".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وقد تدغم تاء نحو: تنزل، تتنازروا وصلاً، وليس قبلها ساكن صحيح". "الشافعية، ص15".

3 في "ه": تربصوا، خطأ.

4 سورة "التوبة": من الآية "52".

5 سورة القدر: من الآية "4".

6 ينظر الإتحاف: 442، والبزي: هو أبو الحسن أحمد بن محمد، إمام في القراءة، محقق، ضابط، متقن لها، ثقة، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة. وكان مؤذن المسجد =

(963/2)

قوله: "وتاء تفعل وتفاعل ... 1 إلى آخره.

أي: وتدغم تاء تفعل وتفاعل فيما تدغم فيه التاء، وهو الطاء والذال والظاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين، إلا أن هذا الإدغام لو كان في الابتداء لوجب الإتيان بهمزة الوصل مكسورة؛ لامتناع الابتداء بالساكن. وإنما كسرت هذه الهمزة؛ لما مر، نحو: تَطَيَّرُوا، وتَزَيَّنُوا، وثاقَلُوا، وتدارعوا؛ فلبت التاء طاء أو زاي أو ثاء أو دالاً، وأدغمت فيما بعدها، ووجب الإتيان بهمزة الوصل في الابتداء مكسورة، فإذا أتى بها قيل: اطَّيَّرُوا، وازَيَّنُوا، واثاقَلُوا، وادارعوا. وتقول في المضارع إذا أدغمت: يطَّيرون، ويَزَيِّنون، ويثاقلون، ويدارعون. والأصل: يتطيرون، ويتثاقلون، ويتزينون²، ويتدارعون؛ فقلبت وأدغمت. ويجوز هذا الإدغام في مصادر هذه الأفعال نحو: اطَّيرَ اطيَّراً، وازَّينَ ازيَّناً، واثاقلَ اثاقلاً. وكذلك يجوز في أمر هذه الأفعال ونهيهما.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وتاء تفعل وتفاعل فيما تدغم فيه التاء، فَتَجَلَبُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ابْتِدَاءً نَحْوُ: اطَّيَّرُوا وَازَّيَّنُوا وَاثاقَلُوا وَادارَعُوا، وَنَحْوُ: اسطَّاعَ مُدْغَمًا مَعَ بَقَاءِ صَوْتِ السِّينِ نَادِرٌ". "الشافعية، ص 15".
2 في "ق": يتزينون ويتثاقلون.

(964/2)

وأما إدغام تاء استطاع¹، واستطعم في الطاء، وتاء استضاء واستضعف في الصاد، وتاء استدان، واستدرك في الدال مع بقاء صوت السين فنادر؛ لأن الثاني ساكن في استطاع، واستطعم، واستضعف، واستدرك، وأن الثاني في نية السكون في استضاء واستدان؛ لأن أصلهما: استَضَوْا² واستَدُون، ولأنه لو أدغم فيها لزم الجمع بين ساكنين على غير حده، وهو في قراءة حمزة³، 4.

1 في الأصل، "ه": زادت لفظة "نحو" قبل "استطاع"، والأنسب حذفها كما في "ق".
2 في الأصل: استضواء، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
3 وهو: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الفرضي التميمي، الكوفي. توفي بجلوان في خلافة أبي جعفر المنصور عام "156هـ". "غاية النهاية: 1/ 261-263".

4 قراءته لقوله تعالى: "فما اسطأعوا أن يظهروه" [الكهف: 97]. ينظر النشر: 2/316. وخطأه النحاة في ذلك، حيث جمع بين ساكنين وصلا. "ينظر شرح الشافية للرضي 3/292".

(965/2)

[الحذف]:

قوله: "الحذف الإعلالي 1....2 إلى آخره. اعلم أن الحذف الإعلالي والحذف الترخيمي قد تقدما؛ أما الحذف الإعلالي ففي باب الإعلال من التصريف، وأما الحذف الترخيمي ففي النحو 3 في باب الترخيم. وقد جاء أيضا حذف -غير الحذف الإعلالي "177" وغير الحذف الترخيمي- في باب تنفعل وتنفاعل، نحو: تَتَنَزَّلُ وَتَتَنَابَرُ؛ فإنه يحذف منه إحدى التاءين، فيقال: تَنَزَّلَ، وَتَنَابَرَ؛ لكرهية اجتماع التاءين وهي فصيحة كإثباتها، وإدغام [إحدهما في الأخرى] 4 قليل.

واختلف في المحذوف من التاءين: فقليل الأولى، وقيل الثانية -وهو الوجه- لأن الأولى للعلامة وهي المضارعة بخلاف الثانية، ولأن الاستثقال جاء من الثانية لا من الأولى. وجاء الحذف في نحو: مَسْتُ، وَأَحَسْتُ، وَطَلْتُ5، في: مَسِسْتُ

- 1 في الأصل: الإعلال، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "الحذف الإعلالي والترخيمي قد تقدم، وجاء غيره في تَفَعَّلُ وَتَفَاعَلُ، وَفِي نَحْوِ: مَسْتُ وَأَحَسْتُ وَظَلْتُ وَاسْطَاعَ يَسْتَطِيعُ، وَجَاءَ يَسْتَيْعُ، وَقَالُوا: بَلَعَنَبَرٍ وَعَلَمَاءٍ وَمَلَمَاءٍ، فِي: بَنِي الْعَنْبَرِ وَعَلَى الْمَاءِ وَمِنَ الْمَاءِ. وَأَمَّا نَحْوُ: يَتَسَعُ وَيَنْتَقِي فَشَادُّ، وَعَلَيْهِ جَاءَ:
"تَقَى اللَّهُ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو"
بِخِلَافٍ: نَحَذُّ يَتَخَذُ، فَإِنَّهُ أَصْلٌ، وَاسْتَخَذَ مِنْ اسْتَخَذَ. وَقِيلَ: أَبْدَلَ مِنْ تَاءٍ اتَّخَذَ وَهُوَ أَشَدُّ، وَنَحْوُ: تُبَشِّرُونِي وَإِنِّي قَدْ تَقَدَّمُ". "الشافية، ص 16".
- 3 ففي النحو: ساقط من "ق".
- 4 في الأصل: أحدهما في الآخر، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
- 5 ينظر الكتاب: 4/483.

وأَحَسْتُ، ظَلَلْتُ.

لكن الحذف في أَحَسْتُ بنقل حركة المحذوف إلى الحاء، وكذا في مِسْتُ، وظَلْتُ -بكسر الميم والطاء- لا بفتحهما.

والحذف 1 في ظَلْتُ 2 فصيح؛ لكثرة استعماله، بخلاف: مِسْتُ وَأَحَسْتُ.

وإنما حذف في ذلك؛ لتعذر الإدغام بسكون الثاني، فحذفوا ما كانوا يدغمونه 3، وهو الأول. وقيل: حذفوا الثانية.

وجاء حذف التاء في نحو 4: استطاع يستطيع، فيصير: استطاع يستطيع 5، وهو فصيح في "استطاع" 6؛ لكثرتة.

1 في "ق": والفتح.

2 في الأصل: ظَلَلْتُ، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في "ق": يحذفونه.

4 لفظة "نحو" ساقطة من "ه".

5 في استطاع أربع لغات على رأي الفراء: استطاع يُسْطِيع -بفتح الهمزة في الماضي وضم حرف المضارعة- فهو من أطاع يطيع. والثانية: استطاع يَسْطِيع -بكسر الهمزة في الماضي وفتحها في حرف المضارعة- وهو استفعل نحو: استقام واستعان. والثالثة: استطاع يَسْطِيع -بكسر الهمزة في الماضي ووصلها وفتح حرف المضارعة- والمراد: استطاع، فحذفت الهمزة تخفيفاً لاجتماعها مع الطاء وهما من معدن واحد. والرابعة: استاع يَسْطِيع، بحذف الطاء لأنها كالتاء من الشدة وتفضلها بالإطباق، وقيل: المحذوف التاء؛ لأنها زائدة وإنما أبدلوا من الطاء بعد تاء من مخرجها وهي أخف، وهو حذف على غير قياس. والأولى رأي سيويوه حيث قال: ومن قال: يستطيع فإنما زاد السين على أطاع يطيع، وجعلها عوضاً من سكون موضع العين "الكتاب: 4/ 483" وينظر كذلك ابن يعيش: 10/ 429.

6 في الأصل: استطاع.

وجاء "يَسْتِيع" بحذف الطاء من يستطيع، وهو قليل.
وكأنه لما امتنع الإدغام؛ لسكون ما قبلها فيما لا 1 يمكن تحريكه حذفوا؛ فمن قال:
"يسطيع" حذف الأول، وهو التاء، ومن قال: "يستيع" حذف الثاني، وهو الطاء. وهذا
يدل على جواز حذف 2 الأول والثاني على البدل من نحو: "مَسِسْتُ" و"أَحَسَسْتُ".
وكون "يسطيع" أقوى من "يستيع" يدل على قوة حذف الأول 3.
وقالوا أيضا: بَلَعَنْبَر، وَعَلَمَاء، وَمِلْمَاء -بالحذف- في: بَنِي الْعَنْبَرِ 4، وَعَلَى الْمَاءِ، وَمِنْ
الْمَاءِ. ووجه الحذف تعذر الإدغام بسكون الثاني، فحذفوا كما تقدم، وهو قليل.
وأما نحو: يَتَسَّع وَيَتَّقِي -بحذف الواو- فشاذ؛ لأن الواجب قلب الواو تاء وإدغامها في
التاء، كما في الماضي.
ووجه حذف الواو ههنا أنهم حذفوا الواو لأجل ياء المضارعة كما حذفوا في أصلها،
وهو: يَسَّع وَيَقِّي؛ لأتقيا من باب واحد.
وعلى حذف الواو من يتقي جاء الابتداء بها [في قوله] 5:

1 في الأصل: "ولا"، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

2 في "ق": الحذف.

3 وهو رأي سيبويه "ينظر الكتاب: 4 / 483".

4 بنو العنبر. العنبر: أبو حي من تميم، وهو العنبر بن عمرو بن تميم، وينتسب إليه بنو
العنبر، قال سيبويه: ومن الشاذ قولهم في بني العنبر: "بلعنبر" بحذف النون "الكتاب: 2 /
430". وينظر الصحاح "عنبر: 2 / 759".
5 ما بين المعقوفتين إضافة من المحقق.

(968/2)

"45"

..... تَقَى اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو 1

لأنه إذا حذف من "يَتَّقِي" حرف المضارعة يبقى "تَقِي"، فحذف الياء لأجل الأمر،
فصار "تَقَى".

وليس تَحَذِ محذوفا من اتَّخَذَ يَتَّخِذُ بل هو أصل، ولأجل أنه أصل غير محذوف منه شيء
قليل في الأمر منه: اتخذ، وفي الماضي منه مع ضمير المتكلم: تَحَذُّثُ.

نعم، لو قيل في مضارعه: يَتَّخِذُ -بحركة التاء المخففة- لكان من باب يَتَّقِي، وكان الأمر منه: تَخِذْ.

وقد جاء: اسْتَخِذْ، في: اسْتَتَّخِذْ، بمعنى: اتَّخِذْ بحذف التاء الثانية.

1 هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

زيادتنا نعمان لا تنسَيْنَهَا

والبيت من قصيدة لعبد الله بن همام السُّلُوي خاطب بها النعمان بن بَشِير الأنصاري، وكان أميراً على الكوفة في مدة معاوية، وكان معاوية قد زاد ناساً في عَطَائِهِمْ عشرة فأنفدها النعمان وترك بعضهم؛ لأنهم جاءوا بكتب بعدما فرغ من الحملة، وكان ابن همام ممن تخلف، فكلمه فأبى عليه، فقال ابن همام هذه القصيدة يرققه فيها، ويتشفع بالأنصار ويمدح معاوية. "ينظر شرح شواهد الشافية: 496".

وقد أنشده ابن الحاجب في الشافية شاهداً على أن "تَقَّ" أمر من "يَتَّقِي" بفتح التاء المخففة، وماضيه تَقَّى. وأصلهما: اتَّقَى يَتَّقِي بالتشديد. والأصل: اوتقى يوتقي؛ فقلبت الواو في الأولى ياء لانكسار ما قبلها، ثم أبدلت تاء وأدغمت، وأبدلت في الثانية تاء وأدغمت. فلما كثر الاستعمال كذا حذفوا التاء الساكنة منهما، وهي فاء الفعل، فصار تَقَّى يَتَّقِي، بتخفيف التاء المفتوحة، وحذفوا الهمزة من الماضي لعدم الحاجة إليها فصار: تَقَّى ووزنه: تَعَلَّ. فأخذ الأمر وهو "تَقَّ" من "يَتَّقِي" بدون همزة وصل؛ لأن ما بعد حرف المضارعة محرك.

(969/2)

وقال بعضهم: أبدلت السين من التاء الأولى من: اتَّخِذْ، فقليل: اسْتَخِذْ، وهو أشد من يَتَّقِي وَيَتَّسِع.

وقال بعضهم: استخذ: استفعل، مخفف 1 من استتخذ. وقد استغني بمخففه عنه، وحينئذ لا تكون سينه بدلاً من التاء.

قوله: "ونحو: يبشروني وتبشيري وإني، قد تقدم".

يعني: إذا اتصل ياء المتكلم بمثل "بشر" 2 وتبشران 3 "178" وتبشرون وتبشرين، وإن وأن 4 ولكن وأخواتها 5، يجوز أن تأتي بنون العمداء، فتقول: تبشرانني وتبشروني وتبشرينني وإني كما [في الفرد] 6 نحو: تبشيري، وتشبيهاً بأن تبشر 7.

ويجوز حذفها منه كراهة اجتماع النونين أو النونات، فتقول: تبشراي، وتبشروني،
وتبشريني، وإني⁸. وقد تقدم ذلك في النحو في المضممرات.

1 في "هـ" محذوف.

2 لفظة "تبشر" إضافة من "هـ".

3 وتبشران: ساقطة من "ق".

4 لفظة "أن" ساقطة من "هـ".

5 وأخواتها: ساقطة من "ق".

6 ما بين المعقوفتين مطموسة في "هـ".

7 في الأصل: تبشروني، وما أثبتناه من "ق"، "هـ".

8 إذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية في كلمة، فلك فيها ثلاث لغات: أولاهما:

إبقاؤهما من غير إدغام، نحو: تضربونني، وعليه قوله تعالى: {لَمْ تُؤْذُونَنِي} . وثانيتهما:

إبقاؤهما مع الإدغام، وعليه قوله تعالى: {أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ} . وثالثتها: أن تحذف

إحدهما وتكتفي بواحدة. وذكر الشارح الأولى والثالثة، ولم يذكر الثانية. "المحقق".

(970/2)

[مسائل التمرين] :

قوله: "هذه مسائل للتمرين ... 1".

هذه المسائل التي ذكرها ههنا إنما ذكرها² ليُمرّن بها متعلمو التصريف؛ أي: ليبينوا في

معرفة بناء الأبنية المشككة فيما علموا من تفاصيل أبواب التصريف.

ومعنى قولهم: "كيف تبني كذا من كذا؟" أنك إذا ركبت من كلمة زنة كلمة أخرى وقد

عملت ما يقتضيه القياس التصريفي في لغة العرب³، فكيف ينطق بها؟ أي: فكيف

تصير بالتصريف؟

وقال أبو علي⁴: إن معنى ذلك أنك إذا ركبت من كلمة زنة كلمة أخرى وعملت ما

يقتضيه القياس التصريفي في لغة العرب، وحذفت منها ما حذفت في الأصل بالقياس،

فكيف ينطق بها؟

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وهذه مسائل التمرين. معنى قولهم: كيف تبني من كذا

مِثْلُ كَذَا؟ أَيُّ: إِذَا رَكَّبْتَ مِنْهَا زَنْتَهَا وَعَمِلْتَ مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ فَكَيْفَ تَنْطِقُ بِهِ؟ قِيَاسُ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ: أَنْ تَرِيدَ وَتَحْدِفَ مَا حَذَفْتَ فِي الْأَصْلِ قِيَاسًا، وَقِيَاسُ آخَرِينَ: أَنْ تَحْدِفَ الْحَذُوفَ قِيَاسًا أَوْ غَيْرَ قِيَاسٍ، فَمِثْلُ مُحَوِّيٍّ مِنْ: ضَرَبَ مُضَرِّي، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مُضَرِّي، وَمِثْلُ اسْمٍ وَغَدٍ مِنْ دَعَا دَعُو وَدَعُو، لَا إِذْعَ وَلَا دَعَ خِلَافًا لِلآخَرِينَ، وَمِثْلُ صَحَائِفَ مِنْ دَعَا: دَعَايَا بِاتِّفَاقٍ إِذْ لَا حَذْفَ فِي الْأَصْلِ، وَمِثْلُ: عَنَسَلَ مِنْ عَمَلٍ: عَنَمَلٌ، وَمِنْ بَاعَ وَقَالَ: نَبَّعَ وَقُنُولَ، بِإِظْهَارِ النُّونِ فِيهِنَّ لِلإِلْبَاسِ بِفَعْلٍ، وَمِثْلُ قَنَفَخَرٍ مِنْ عَمَلٍ: عَنَمَلٌ، وَمِنْ بَاعَ وَقَالَ: بَنَّعَ وَقُنُولَ بِالْإِظْهَارِ؛ لِلإِلْبَاسِ بَعَلَّكَدَ فِيهِنَّ. "الشافية: ص 16".

2 في "ق": ذكر، وفي "ه": نذكر.

3 أي: من القلب أو الحذف أو الإدغام.

4 التكملة.

(971/2)

[وقال آخرون: معنى ذلك أنك إذا ركبت من كلمة زنة كلمة 1 أخرى وعملت 2 ما يقتضيه القياس التصريفي في لغة العرب، وحذفت منها ما حذف في الأصل بالقياس وغير القياس، فكيف ينطق بها؟ 3] 4.

فإذا بنيت من "ضرب" مثل "مُحَوِّيٍّ" منسوباً إلى "مُحَيٍّ" اسم فاعل، من: حَيَّاهُ أَيُّ: سَلَّمَ 5 عليه، فقياس قول الأولين: مُضَرِّيٍّ؛ لأنه ليس فيه ما يقتضي التغيير 6.

وقياس قول أبي 7 علي وقول الآخرين: "مُضَرِّيٍّ"؛ لأن "مُحَوِّيٍّ" منسوب إلى "مُحَيٍّ" اسم فاعل، على 8 وزن مُفَعَّ [فلما زيد عليه ياء النسبة للنسبة صار: "مُحَيِّيٍّ"، بأربع ياءات، وكسرة على الياء؛ فحذفت إحدى الياءات، وقلبت الياء الأخرى واواً لكراهة اجتماع

1 "زنة كلمة": ساقطة من "ق".

2 في "ق": وعلمت.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 قال ابن عصفور: "فإذا قيل لك: ابن من كذا مثل كذا، فإنما معناه: فك صيغة هذه الكلمة، وصغ من حروفها الأمثلة التي قد سئلت أن تبني مثلها، بأن تضع الأصل في مقابلة الأصل، والزائد في مقابلة الزائد، إن كان في الكلمة التي تبني مثلها زوائد، والمتحرك في مقابلة المتحرك، والساكن في مقابلة الساكن، وتجعل حركات المبني على

حسب حركات المبنى منه الذي صيغ عليه، من ضم أو فتح أو كسر". "الممتع: 2/731.

5 في الأصل: يسلم، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 لفظة "التغيير" ساقطة من "ه".

7 في "ق": أبو علي.

8 لفظة "على" ساقطة من "ه".

(972/2)

الياءات الثلاث مع الكسرة، فصار: مُحَوِيّ، على وزن: مُفْعِيّ [1، فحذف من الفرع ما حذف من الأصل على جهة القياس. وقد حذف من الأصل بالإعلال لام الكلمة وإحدى الياءين، للنسبة، فيحذف من الفرع لام الكلمة وإحدى العينين، فبقي: مُضَرِيّ، بحذف إحدى الرائيين والياء.

وإذا بنيت مثل "اسم" من: دعا، قلت على القول [الأول وقول أبي علي] 2: دَعُو، أو: دُعُو - بسكون العين وكسر الدال أو 3 ضمها - لأن أصل اسم: سَمُو 4 أو سُمُو بسكون الميم وكسر السين أو ضمها. وليس في اسم تغيير قياسي من الحذف والزيادة، فيجب ألا يكون في الفرع على هذين القولين. وقلت: ادْع، على القول الثالث؛ لأنه حذف من الأصل واو، وزيد همزة على غير جهة القياس ففعل كذلك في الفرع. وإذا بنيت مثل "غَد" 5 من: دعا، قلت على القول الأول وقول أبي علي: "دَعُو"؛ لأن أصل غد: غَدُو؛ فحذفت الواو حذفاً على غير قياس، وحيث لا يحذف عن الفرع، على القولين. وقلت على القول الثالث: "دَع" بحذف الواو كما حذف من الأصل.

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 في "ق": "و" بدل "أو".

4 لفظة "سمو" ساقطة من "ق".

5 في الأصل "عن"، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(973/2)

وإذا بنيت مثل "صحائف" من "دعا" قلت: "دَعَايَا" باتفاق الأقوال الثلاثة؛ لأن أصله: دَعَايُوْ؛ لأنه يزداد في الفرع بعد العين الألف والياء كما زيدتا في الأصل. فالألف بإزاء [ألف صحائف، والياء بإزاء] 1 ياء صحائف، والواو لام بإزاء فاء صحائف؛ قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وقلبت الياء همزة مثلما قلبت في صحائف، فقلبت الياء ألفا والهمزة ياء كما في: شَوَايَا وَرَكَايَا "179".
وإنما اتفقت الأقوال الثلاثة ههنا؛ لأنه لا حذف في الأصل ولا زيادة، لا على القياس ولا على غير القياس.

وإذا بنيت مثل "عَمَل" -للدُّب- 2 من "عَمِل"، قلت: "عَمَلَمَل" بعد إدغام النون في الميم؛ لئلا يحصل اللبس.
وإذا بنيت مثل "عَنَسَل" -للدُّب- 3 من: "باع" 4 وقال، قلت: "بَنَيْع"، "وَقَنُول" بالتصحيح في الأقوال الثلاثة؛ لسكون ما قبل حرف العلة، وبعدم إدغام النون في الياء والواو لئلا يلتبس بفعل.
وإذا بنيت مثل "قِنْفَخَر" من "عمل"، قلت: "عَمَلَمَل" باللامين؛ لأن القياس أنه إذا بني رباعي من ثلاثي أن تكرر اللام مرة، وإذا بني خماسي من ثلاثي أن تكرر اللام مرتين.

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

2 للدُّب: إضافة من "ه"، "ق".

3 وتكون النون زائدة أخذًا من عَسَلَان الدُّب. "ينظر اللسان: عنسل: 4 / 3130".

وقال الجوهري: العنسل: الناقة السريعة "الصحيح: عسل: 5 / 1765".

4 لفظة "باع" ساقطة من "ق".

(974/2)

وإذا بنيت مثل "قِنْفَخَر" من: باع وقال 1، قلت: بَنَيْع وَقَنُول بتشديد اللام؛ لما ذكرناه.

وإنما لم تدغم النون في الميم في "عَمَلَمَل"، وفي الياء والواو 2 في "بَنَيْع، وَقَنُول"؛ لأنه لو أدغمت في عمل، وبنيع، وقنول قيل: عَمَلَمَل وَبَيْع وَقُول، لم يعلم أنه مثل قنفخر، أي: فَنَعَل وأدغمت النون فيما بعدها، أو مثل عَمَلَمَل، أي: فَعَل، في أصله.
العلكذ: البعير 3 الغليظ، الشديد العنق 4.

قوله: "وَلَا يُبْنَى مِثْلُ جَحْنَفَلٍ مِنْ كَسْرَتُ أَوْ جَعَلْتُ...." إلى آخره⁵.
أي: لا يبنى مثل "جحنفل" -للتعليق الشفة-6 من: كسرت ولا من جعلت؛ لما يؤدي
إلى الأمر المرفوض عندهم؛ لأنك لو بنيت مثله منهما لقلت: كَسَنَر، وَجَعَنَلَل،
وحيث إن الأ لا تدغم النون، أو تدغم فيما بعدها. لا سبيل إلى الأول؛ لأنه يؤدي إلى
الثقل

1 لفظة "قال" ساقطة من "ق".

2 في "هـ": الواو والياء.

3 لفظة "البعير" ساقطة من "ق".

4 اللسان "علكد": 4 / 3078.

5 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَلَا يُبْنَى مِثْلُ جَحْنَفَلٍ مِنْ كَسْرَتُ أَوْ جَعَلْتُ؛ لرفضهم
مثله لا يلزم من ثقل أو لبس. وَمِثْلُ أُبْلَمٍ مِنْ وَأَيْتُ أَوْءٍ، وَمِنْ أَوْيْتُ أَوْ مُدْغَمًا؛ لِوُجُوبِ
الْوَاوِ، بِخِلَافِ ثُووِي. وَمِثْلُ إِجْرَدٍ مِنْ وَأَيْتُ أَيْءٍ، وَمِنْ أَوْيْتُ إِيٍّ فِيمَنْ قَالَ: أَحْيٍ، وَمَنْ
قَالَ أَحْيٍ قَالَ: أَيْ" "الشافية، ص16".

6 الصحاح "جحنفل": 4 / 1653.

(975/2)

المرفوض في كلامهم، ولا إلى الثاني؛ لأنه يؤدي إلى الالتباس بفعل، أي: لا يعلم أنه
فَعَنَلَل أو فَعَلَل، واللبس مرفوض في كلامهم.
وإذا بنيت مثل "أُبْلَم" -لخصوص المقل1- من "وَأَيْتُ" من الوَاي -وهو الوعد- قلت:
أَوْء. أصله: أُووِيٍّ؛ قلبت الضمة كسرة قياسا كما قلبت في التَّجَارِي، وأَذَل، فصار:
أُووِيٍّ على الأقوال الثلاثة، ثم استثقلت الضمة والكسرة على الياء حالتي الرفع والجر،
فحذفتا وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار: أُوو.
وإذا بنيت مثل "أُبْلَم" من "أَوْيْتُ" قلت: "أُو" بالإدغام. أصله: أُووِيٍّ؛ قلبت الهمزة
الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، وأدغمت الواو في الواو التي بعدها فصار
"أُووِيٍّ"، ثم قلبت ضمة الواو كسرة فصار "أُوِي"، ثم أعلل إعلال قاضٍ فصار2 "أُو"،
على وزن "أَفْع" ولذلك3 نقول في النصب: رأيت أُوِيًّا.
يقال: وأى له: رحمه4، وأوى إليه أُوِيًّا: نزل عليه5.

1 الصحاح "بلم": 5 / 1874.

2 فصار: ساقطة من "ه".

3 في "ه": وكذلك.

4 في كتب اللغة: وأى فلانا: وعده. ويقال: وأى له، ووأت لفلان كذا: ضمنت له
عدة. ينظر الصحاح "وأى: 6 / 518"، واللسان "وأى: 6 / 4750"، والقاموس
"وأى: 4 / 398"، والوسيط "وأى: 1049".

5 ينظر الصحاح "أوى": 6 / 2274.

(976/2)

فإن قيل: لم أدغمت الواو المبدلة عن الهمزة التي في "أُوْوي" في الواو وجوبا، على أن
الفصيح في يؤوي إذا قلبت همزته واوا ألا تدغم الواو في الواو؟
قلنا: للفرق بينهما، وهو أن قلب الهمزة واوا في "أُوْوي" واجب، فالواو المقلوبة عن
الهمزة حينئذ كالأصلية، وقلب الهمزة واوا في "يُؤوي" جائز غير واجب، فلم تكن حينئذ
كالأصلية.

وإذا بنيت مثل "إِجْرَد" -لَبْقَلَة 1- من "أويت" قلت: "إيء" أصله: إُوْئي؛ قلبت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: إِيئي، ثم أعلت إعلال قاض، فصار: "إيء"
وتقول في النصب: رأيت إِيئًا.

وإذا بنيت مثل "إِجْرَد" من "أويت" قلت: "إِي" -فيمن قال "أُحْي" - أي: يكون
الإعراب على الياء جاريا كجريانه على ياء أُحي؛ لأن أصله: إِيْوي؛ قلبت الهمزة ياء
وجوبا لسكونها وانكسار ما قبلها فصار: إِيْوي، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء التي
قبلها فيها، على ما تقدم في مثله، فصار: إِيي، باجتماع ثلاث "180" ياءات.
وقياس ما اجتمعت في آخره ثلاث ياءات أن تحذف الياء 2 الأخيرة حذفًا غير إعلالي -
على الأكثر - فيعرب 3 على 4 ما

1 اللسان "جرد": 1 / 590.

2 لفظة "الياء" موضعها بياض في "ه".

3 في الأصل: فيعرف، تحريف، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 لفظة "على" ساقطة من "ق"، وفي "ه": في.

(977/2)

قبلها، فيقال 1: [هذا إي، ومررت بإي، ورأيت إيًا] 2، كما يقال على هذا الوجه: هذا أُحَيّ -تصغير أخوى- [ومررت بأحي، ورأيت أحي] 3، بمنع الصرف. وعند بعضهم تعل الياء الأخيرة إعلال ياء قاضٍ عند اجتماع ثلاث ياءات، فلا يعرب على ما قبل الياء المحذوفة، فيقول: هذا إي، ومررت بإي، ورأيت إيًا، كما يلزمه أن يقول على هذا الوجه: هذا أُحَيّ، ومررت بأحي، ورأيت أحي. قوله: "ومثل إوزة... إلى آخره" 4.

أي: وإذا بنيت مثل "إوزة" 5 من أيت، قلت: "إِيَّاة" لأن أصله: إِيَّوِيَّة، على وزن إِفْعَلَة وهو ظاهر؛ قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: إِيَّوِيَّة، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: إِيَّاة. وإذا بنيت مثل "إوزة" من "أويت"، قلت: "إِيَّاة" مدغما؛ لأن أصله: إِيَّوِيَّة، على وزن إِفْعَلَة وهو ظاهر؛ قلبت الهمزة ياء

1 في "ق": فصار.

2 في "ه": هذا إي، ورأيت إيًا، ومررت بإي.

3 في "ه": ورأيت أحي، ومررت بأحي.

4 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "ومثل إوزة من وأيت: إِيَّاة، ومن أويت: إِيَّاة مدغما". "الشافعية، ص 176".

5 أصل إوزة: إُوَزَزَة على وزن إِفْعَلَة؛ لأن أفعلة ليست بموجودة، والهمزة زائدة دون التضعيف، لقولهم: وَزَّ أيضا بمعناها. "ينظر شرح الشافعية للرضي: 3 / 299".

(978/2)

لسكونها وانكسار ما قبلها، فبقي: إِيَّوِيَّة؛ قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء الأولى فيها، فبقي: إِيَّية، ثم قلبت الياء الثالثة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار "إِيَّاة".

قوله: "ومثل: اطلَحَمَ، من: وأيت....1".

أي: وإذا بنيت مثل "اطلَحَم" من: وأيت، قلت: "ايَّايًا"؛ لأن أصله: أوأَيَّي على وزن أفْعَلَل بتكرار اللام مرتين؛ قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: ايَّايَّي، ثم أدغمت الياء التي بعد الهمزة في الياء التي بعدها لاجتماع المثليين، فصار: ايَّايَّي، ثم قلبت الياء الأخيرة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: "ايَّايَّايًا".

وإذا بنيت مثل "اطلَحَم" من: أويت، قلت: "ايُّويًا"؛ لأن أصله: أوئويَّي؛ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: ايُّويي، ثم 2 أدغمت الياء التي بعد الواو في الياء التي بعدها، فصار: ايُّويَّي ثم قلبت الياء الأخيرة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: "ايُّويَّايًا".

ولم تدغم الياء في الواو؛ لأن الهمزة في "ايُّويَّايًا" همزة وصل، فلو وصلته بما قبلها حذفته، فترجع الهمزة الأصلية التي أبدلت الياء عنها إلى أصلها. ألا ترى أنك لو قلت: قال: أوئويَّاي، لرجعت الياء المبدلة من الهمزة إلى همزتها؛ فلذلك لم تدغم الياء في الواو.

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَمَثَلُ اِطْلَحَمَ مِنْ وَأَيْتُ "ايَّايَّايًا" وَمِنْ أَوْيْتُ "ايُّويَّايًا".

"الشافعية، ص16".

2 لفظة "ثم" ساقطة من "ق".

(979/2)

يقال: اطلَحَم الليل إذا أظلم، واطلَحَم الشعر إذا اشتد سواده1.

وأصل اطلَحَمَ: اِطْلَحَمَ؛ فنقلت حركة الميم الأولى إلى [ما] 2 قبلها، وأدغمت الميم في الميم3.

اعلم أنه لو أورد "اقْشَعَرَ" مكان "اِطْلَحَمَ" لكان أولى؛ لأن اقشعر رباعي الأصول، ووزنه: افعلل، بلا خلاف. فبناء مثله من "وأيت": ايئَيَّيَّاي، ومن: أويت "ايُّويَّايًا" من غير شبهة.

وأما "اطلَحَم" ففيه قولان:

أحدهما: وهو المشهور، أنه رباعي مثل "اقشعر".

والآخر، وهو اختيار ابن مالك: أنه ثلاثي ولامه زائدة، وهو مشتق من الطخمة وهي الظلمة، ووزنه على هذا "افعلل"؛ فبناء مثله من وأيت "وأويت"4، على هذا القول:

ايلاًيا وايلاًيا 5.

قوله: "وَسُئِلَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ مِثْلِ: مَا شَاءَ اللَّهُ....." إلى آخره 6.
اعلم أنه سئل أبو علي عن بناء مثل "ما شاء الله" من "أَوَّلَقْ"

-
- 1 ينظر اللسان "طلخه": 5/ 2688. ويقال: اطلخه الرجل: تكبر "المصدر السابق".
 - 2 لفظة "ما" إضافة من "ق"، "ه".
 - 3 ينظر شرح الشافية للرضي: 3/ 299.
 - 4 وأويت ساقطة من "ق"، "ه".
 - 5 جاء في حاشية الورقة "181" من الأصل ما نصه: "أصله: ائِلَوِي"، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.
 - 6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَسُئِلَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ مِثْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَوَّلَقٍ، فَقَالَ: مَا أَلَقَ الْإِلَاقُ عَلَى الْأَصْلِ، وَاللَّاقُ عَلَى اللَّفْظِ، وَالْأَلَقُ عَلَى وَجْهِ، بَنِيَ عَلَى أَنَّهُ فَوَعَلَ. وَأَجَابَ بِاسْمِ بَالِقٍ أَوْ بَالِقٍ عَلَى ذَلِكَ". "الشافية، ص 16".

(980/2)

فقال في الجواب: ما أَلَقَ الْإِلَاقُ 1؛ فإنه بنى هذا الجواب على أن أولق: فوعل لا أفعل؛ لأنه بنى من أولق "أَلَقَ" مثل: شاء.

ولو كان أولق "181" عند أبي علي على "أفعل" لبنى أولق من وَلَقَ، مثل: شاء، وبنى الإلاق على مثال الله، ولو 2 كان أولق عنده أفعل لبنى "الولاق" 3 على مثاله، وهو ظاهر.

وأما جعله "أَلَقَ" على مثال "شاء" فظاهر، وأما جعله "الإلاق" على مثال "الله"؛ لأن أصل الله تعالى: الإلاه؛ فحذفت الهمزة وأدغمت اللام في اللام، فصار: الله 4.

وإذا كان "أولق" عنده "أفعل" 5 كان فعال عنده من: "أولق" ولاقا.

- 1 ويجوز عند أبي علي أن يقال: ما أَلَقَ الْإِلَاقُ، من غير تخفيف الهمزة بنقل حركتها وحذفها؛ وذلك لأن مثل هذا الحذف وإن كان قياساً في الأصل والفرع لتحرك الهمزة وسكون ما قبلها، إلا أن مثل هذا الحذف إذا كانت الكلمة في أول الكلمة نحو: "قَدْ أَفْلَحَ" أَقْلُ منه في غير الأول؛ لأن الساكن إذن غير لازم؛ إذ ليس جزء كلمة الهمزة كما

كان في غير الأول، واللام كلمة على كل حال، وإن كانت كجزء الداخلة عليه فيها؛
تخفيف الأرض والأسماء أقل من تخفيف نحو: مسألة وخبء، ويجوز عنده أيضاً أن
تنقل حركتها إلى ما قبلها؛ لأنه قياس في الفرع وإن قل، مع كون اللام كالجاء وهو مطرد
غالب في الأصل، فقله: "ما ألق الإلاق"، يجوز أن يكون مخففاً وغير مخفف؛ لأن
كتابتها سواء. "شرح الشافية للرضي: 301 / 3".

2 في "ق": فلو.

3 في "ه": الإلاق.

4 ينظر الخلاف حول اشتقاق لفظ الجلالة في البيان في غريب إعراب القرآن لأي
البركات الأنباري: 32 / 1.

5 في النسخ الثلاث: فوعل، والصحيح ما أثبتناه.

(981/2)

وإنما لم يقل في الجواب: ما ألق الإلاق - بحذف الهمزة وإدغام اللام في اللام كما فعلوا في
الأصل - لأن حذف الهمزة وإدغام اللام في اللام ليس بقياس، وأبو علي لا يحذف في
الفرع إلا ما حذف في الأصل قياساً. ولو بنى على أن 1 "أَوَّلَق" أفعل، لقبل في
مثل 2: ما 3 شاء الله: ما ولق الولاق.

اعلم أن في قول المصنف - وهو أن حذف الهمزة [في الله] 4 غير قياس - نظراً؛ لأنه
قياس مر في تخفيف الهمزة.

قوله: "واللّاق على اللفظ".

أي: البناء من "أولق" على لفظ الله "اللاق" - بحذف الهمزة - وإدغام اللام في اللام؛
أي: "ما ألق اللّاق" على لفظ الله. وإن كان هذا ليس على رأي أبي علي، وإنما ذكر
ذلك ليعلم ما حذف من الأصل.

قوله: "والألق على وجه" إشارة إلى قول آخر في اسم الله، وهو أن أصله: لَيْه، من لاه
لَيْهًا: استتر؛ فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: لاه، ثم أدخلت الألف
واللام عليه، وأدغمت اللام في اللام 5، فقال: بناء "ما شاء الله" من: أولق، على هذا
القول: "ما ألق الألق".

1 لفظة "أن" ساقطة من "ه".

2 في "ه": مثال.

3 لفظة "ما" ساقطة من "ق".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

5 ينظر البيان: 32 / 1.

(982/2)

وسئل أبو علي عن مثل قولك "بِاسْمٍ" من "أولق"، فقال في الجواب: "بِالْق" أو "بِالْقُ" فأجاب عنه بناء على أن "أولق" فوعل، لا أفعل. [ولهذا حذف واو "أولق" في الجواب؛ لكونها زائدة] 1 وأتى بالجواب بناء على أن أصل اسم: سَمُو أو سُمُو. ولم يأت بلفظه أي: لم يحذف من الفرع ما حذف من الأصل؛ لأن المحذوف من اسم على غير قياس في الإتيان بلفظه.

نعم، يكون الجواب على القول الثالث قولنا 2 "بأل" بسكون الفاء؛ وهو الهمزة، [والإتيان بهمزة الوصل، وقلب الهمزة ياء ابتداء] 3 وحذف 4 القاف؛ لأنه حذف في الأصل اللام وأسكن الفاء ففعل في الفرع كذلك، وإن كان الحذف والإسكان في الأصل "على" 5 غير 6 قياس.

والجواب عنه بناء على أنه أفعل "بُولق" أو "بُولق"؛ لكون الهمزة حينئذ زائدة والواو أصلية.

قوله: "وسأل أبو علي ابن خالويه عن بناء 7 مثل "مُسْطَار" من آءة ... " إلى آخره 8.

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

2 قولنا ساقط من "ه".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

4 في "ق": وحذفت.

5 لفظة "على" إضافة من "ه".

6 لفظة "غير" ساقطة من "ق".

7 لفظة "بناء" ساقطة من "ق".

8 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل "مُسْطَار" من آءة، فَظَنَّهُ مُفْعَلًا، وتحير فقال أبو علي: مُسَاء فأجاب على أصله، وعلى الأكثر مستاء،

وَسَأَلَ ابْنُ جَنِّي ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ كَوَكَبٍ مِنْ وَائْتٍ مَخْفَفًا مَجْمُوعًا جَمَعَ السَّلَامَةَ،
مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَحَيَّرَ أَيْضًا فَقَالَ ابْنُ جَنِّي: أَوْيَّ. "الشافعية، ص 16".

(983/2)

اعلم أن أبا علي سأل ابن خالويه عن بناء مثل "مُسْطَار" من آءة، لشجرة وهو واحد:
آءٍ على وزن: عاع، فظن ابن خالويه أن مُسْطَارًا مُفْعَالٌ، وتخير في الجواب عنه. فأجاب
أبو علي وقال: إن مثل "مسطار" من "آءة": "مُسَاء".

قال المصنف في تصحيح ما قاله أبو علي: إن أبا علي أجاب على أصله؛ وهو أن ما
حذف من الأصل على جهة القياس يحذف من الفرع.

وأصل مسطار: مستطار؛ حذفت التاء لاجتماعها مع الطاء؛ فإن في النطق بها قبل
الطاء عُسْرًا لاتحادهما في المخرج، وتباينهما في الانخفاض والاستعلاء والهمس والجهري،
كما حذف من اسْطَاعَ يَسْطِيعُ؛ أي: استطاع يستطيع¹.

فعلى هذا يكون أصل "مُسَاء": "مُسْتَأْيًا"، تقلب حركة الياء إلى همزة التي قبلها،
فكانت الياء في موضع الحركة وما قبلها مفتوحا فقلبت الياء ألفا فصار "مُسْتَأْيًا"، ثم
حذف في الفرع ما حذف في الأصل، وهو التاء "182" فصار: "مُسَاء"، على وزن
"مُسْطَار".

وتقول² على القول الأول: مُسْتَأْيٌ؛ لأن القائلين بالقول الأول لا يحذفون من الفرع إلا
ما اقتضاه الفرع في نفسه، لا بالنظر إلى أصله.

1 ينظر اللسان "طبر": 4 / 2738.

2 في "ه": وهو.

(984/2)

قال المصنف: يلزم أبا علي ألا يكون مثال: "ما شاء الله" من [أولق: ما] 1 أولق
الإلاق، بل: ما ألقى اللاق؛ لأن الهمزة حذفت من الأصل حذفًا قياسيًا، كما مر في
تخفيف الهمزة.

فإن قال أبو علي: إن حذف الهمزة في مثل هذه الصورة غير واجب، قلنا: حذف التاء

في "مستطار" أيضا غير واجب؛ فإن المحذوف من الأصل إن لم يحذف في "مستاء".
ثم قال: ولعل جواب أبي 2 علي كان "مُسَاءة"، وإنما وقع الغلط من الناسخ؛ لقرب
مُسَاءة ومُسَاءة في الخط.

المسطار: الخمر الحديثة؛ سميت بذلك لانتشارها في غليانها، من قولهم: استطار الشيء
أي: انتشر 3.

اعلم أن في كلام المصنف -وهو أن أبا علي أجاب على أصله- نظرا؛ لأن الحذف في
"مُسَطَّار" غير قياس، وإلا جاز في: استطاع الشيء، واستطاف به -بمعنى: طاف-
واستطال بمعنى: تطاول.

ولا يجوز ذلك أحد، ولا نظير لـ "مسطار" إلا اسطَاعَ يَسْطِيعُ 4.
وسأل ابن جني ابن خالويه عن بناء مثل "كوكب" من "وأيت"

1 ما بين المعقوفتين إضافة من "الحقق".

2 لفظة "أبي" ساقطة من "ه".

3 ينظر اللسان "طير": 4 / 2738، وينظر شرح الشافية للرضي: 3 / 301.

4 وقال الرضي: "والحق أن الحذف في مثله ليس بمطرد، فلا يقال: اسطال يَسْطِيلُ،
واسطاب يسطيب". "شرح الشافية: 3 / 302".

(985/2)

مَحْفَفًا، مَجْمُوعًا 1 جَمَعَ السَّلَامَةَ، مُضَافًا إِلَى يَاءِ 2 الْمُتَكَلِّمِ.

والمراد بقوله "محففا": وايتُ بعد حذف الهمزة عنه، فتحير ابن خالويه أيضا.

وأجاب عنه ابن 3 جني وقال: بناء مِثْلِ "كُوكَبٍ" مِنْ "وَإِيتُ" مَحْفَفًا، مَجْمُوعًا جَمَعَ
السلامة، مضافا إلى ياء المتكلم: أُوَيَّ.

قال المصنف في تصحيح ما قاله ابن جني: إن "كوكب" "فوعل"، فإذا بنى ابن جني من

"وأيت" "فوعل"، قال: "وَوُأَيَّ"؛ فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار:

ووَأَيَّ، [ثم خفف بنقل حركة الهمزة إلى الواو وحذفت الهمزة؛ لأن المفروض كذلك؛ لأنه

قال من "وايت" محففا، فصار "وَوَيَّ" ثم جمع جمع السلامة فصار: وَوَوُنَ] 4، ثم أضيف

إلى ياء المتكلم، وحذفت النون لهذه الإضافة، فصار: وَوَوِيَّ، ثم قلبت الواو الأخيرة ياء

وأدغمت الياء في الياء على القياس المشهور فصار: وَوَوِيَّ، ثم قلبت 5 الواو الأولى همزة؛

لاجتماع الواوين، كما قلبت في أوصل وأوصل، فصار: أويّ.
ثم قال المصنف -رحمه الله- 6: فقلبت الواو الأولى همزة في مثله

1 لفظة "مجموعا" ساقطة من "ق"، "ه".

2 لفظة "ياء" ساقطة من "ق".

3 لفظة "ابن" ساقطة من "ق".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

5 لفظة "قلبت" ساقطة من "ه".

6 جملة "رحمه الله" إضافة من "ه".

(986/2)

غير لازم؛ لأن الواو الثانية في حكم الساكن لعروض نقل الحركة إليها، وحينئذ لو قيل:
وَوَيّ، لكان مستقيماً.

قوله: "ومثل عنكبوت...." إلى آخره 1.

[أي] 2: و 3 إذا بنيت مثل "عنكبوت" من: بعث، قلت: بَيَّعْتُ -وهو واضح-

بناء على أن الزائد في "عنكبوت" هو الواو والتاء.

وإذا بنيت مثل "اطمأنّ" من: بعث، قلت: ابَّيَّعَ، على 4 وزن: افْعَلَلْ، بتصحيح الياء
وعدم قلبها ألفاً؛ لسكون ما قبلها.

وإذا بنيت مثل "اغْدُودَنْ" من: بعث 5 قلت 6: "ابَّيَّعَ"؛ لأن أصله: "ابَّيَّعَ"؛ قلبت
الواو ياء وأدغمت في الباء، فصار: "ابَّيَّعَ".

1 عبارة ابن الحاجب: "ومثل عنكبوت من بعث: بيعت، ومثل اطمأن ابَّيَّعَ
مصححا، وَمِثْلُ اغْدُودَنْ مِنْ قُلْتُ: اقْوُول. وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: اقْوِيلَ، لِلْوَاوَاتِ. وَمِثْلُ
اغْدُودَنْ مِنْ قُلْتُ وبعث: اقْوُول وَاِبْيُوعَ مظهرًا، وَمِثْلُ مَضْرُوبٍ مِنَ الْقُوَّةِ مَقْوِيّ،
وَمِثْلُ عَصْفُورٍ قَوِيّ، وَمِنْ الْغُرُو: غُرُوِيّ، وَمِثْلُ عَصْدٍ مِنْ قَضَيْتَ قَضٍ، وَمِثْلُ قَدْ عَمِلَ
قُضْبَةً كُمْعَةً فِي التَّصْغِيرِ، وَمِثْلُ قَدْ عَمِلَ قُضْوِيَّةً، وَمِثْلُ حَمَصِيصَةٍ قُضْوِيَّةً، تَقْلَبُ
كَرَحْوِيَّةً، وَمِثْلُ مَلَكُوتٍ قُضُووتٍ، وَمِثْلُ جَحْمَرٍ قُضْيِيٍّ وَمِنْ حَيْثُ حَيَّوْ، وَمِثْلُ
جَلْبَلَابٍ قِضِيصَاءَ، وَمِثْلُ دَحْرَجَتْ مِنْ قَرَأَ قَرَأَيْتُ وَمِثْلُ سَبَطَرٍ قِرَأِي، وَمِثْلُ اطمأننت

أقرأيات ومضارعه يَقْرِيء مثل يقرعيع "الشافعية، ص16".

2 لفظة "أي" إضافة من "ق"، "ه".

3 الواو ساقطة من "ه".

4 لفظة "على" ساقطة من "ق".

5 لفظة "بعت" ساقطة من "ق".

6 لفظة "قلت" ساقطة من "ه".

(987/2)

وإذا بنيت مثل "اغْدُودَن" من "قُلْتُ" قلت: "اقْوُول" 1؛ لأن أصله "اقْوُؤُول"، على وزن: افْعُوْعَل بثلاث واوات: الأولى عين الكلمة، والثانية زائدة، والثالثة لتكرير العين، فأدغمت الواو الثانية في الواو الثالثة، فصار: اقْوُؤُول.

وقال أبو الحسن 2: اقْوَيْل؛ لأن أصله: اقْوُؤُول؛ فأدغمت الواو الثانية في الواو الثالثة، فصار: اقْوُؤُول، فكره اجتماع الواوات، فقلبت الواو المشددة ياء، فصار: اقْوَيْل 3.

وإذا بنيت مثل "اغْدودن" من قلت، وبعت قلت: اقْوُؤُول، واْيُيُويع؛ مظهرًا؛ أي: من [غير] 4 إدغام الواو في الواو في: اقووول، والياء في: ابويع؛ لئلا يحصل اللبس ببناء آخر، كما تقدم.

وإذا بنيت مثل "مَضْرُوب" من القوة، قلت: مَقْوِي "183"؛ لأن أصله: مَقْوُؤُؤُ؛ قلبت الواو المتطرفة ياء كراهة اجتماع ثلاث واوات [كما قلبت] 5 في 6: قَوُؤُ، فقليل: قَوِي، فصار 7: مَقْوُوي، ثم قلبت الواو الثانية ياء، وأدغمت في الياء وكسرت الواو 8 الأولى

1 ينظر المقتضب: 1/ 176؛ والمنصف: 2/ 243، 244، والممتع: 2/ 747.

2 في الأصل: "أبو الحسين"، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 حكاه ابن عصفور عن الأخفش. ينظر המתع: 2/ 747.

4 لفظة "غير" إضافة من "ق"، "ه".

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

6 لفظة "في" ساقطة من "ه".

7 فصار: ساقطة من "ق".

8 لفظة "الواو" ساقطة من "ق".

للباء على القياس المشهور، فصار: مَقْوِي، كما فعلوا في: مَرَضِي ومَرَمِي.
 وإذا بنيت مثل 1 "عَصْفُور" من القوة، قُفَّت: لأن أصله قُؤُورُؤُ بآربع واوات؛ الأولى:
 عين الكلمة، والثانية: لام الكلمة، والثالثة: زائدة، والرابعة: لام مكررة؛ قلبت 2 الواو
 الأخيرة ياء كراهة اجتماع الواوات، ثم قلبت الواو الزائدة ياء وأدغمت في الباء على
 القياس، وكسرت الواو الثانية لأجل الباء، فصار: قُؤُوي، ثم أدغمت الواو الأولى في
 الواو الثانية، فصار: قُؤَي.

وإذا بنيت مثل "عصفور" من الغزو، قلت: غُزُوي؛ لأن أصله: غُزُورُؤُ، بثلاث واوات؛
 الأولى: لام، والثانية: زائدة، والثالثة: لام مكررة؛ فقلبت الواو الأخيرة ياء، ثم قلبت
 الثانية ياء وأدغمت في الباء، وكسرت الواو الأولى لأجل الباء، فصار: غزوي.
 وإذا بنيت مثل "عَصُد" من: قضيت، قلت: قَصُ، لأن الأصل: قَصِي؛ قلبت ضمة
 الضاد كسرة لأجل الباء كما في التجاري، فصار قَصِي، ثم أعل إعلال قاض، فصار:
 قَصِي.

وإذا بنيت مثل "قَدْعِمَلَة" من: قضيت، قلت: قُضِيَّة؛ لأن أصله: قُضِيَّة بثلاث
 ياءات؛ الأولى: لام الكلمة، والثانية والثالثة لام مكررة مرتين، فحذفت الياء الأخيرة
 كما حذفت الياء الأخيرة في

1 لفظة "مثل" ساقطة من "ه".

2 في "ه": فقلبت.

تصغير معاوية، عند اجتماع ثلاث ياءات، فقليل: مُعِيَّة، كما مر في باب التصغير، ثم
 أدغمت الياء الأولى الساكنة في الياء [الثانية المتحركة] 1 فصار: قُضِيَّة.
 القَدْعِمَلَة من النساء: الحسيصة، القصيرة 2.

وإذا بنيت مثل "قَدْعِمَلَة" من: قضيت، قلت: قُضَوِيَّة؛ لأن أصله: قُضِيَّة بآربع
 ياءات؛ الأولى: لام الكلمة، والثانية: لام مكررة، والثالثة: زائدة، والرابعة: لام مكررة
 ثابتة؛ أدغمت الياء الأولى في الياء الثانية، والياء الثالثة في الياء الرابعة، فحذفت الياء

الأولى، وقلبت الياء الثانية واوا، كما فعلوا في أمويّ، فصار: قُضَوِيَّة 3.
وإذا بنيت مثل "حَمَصِيصَة" 4 -لبقلة حامضة ولها ثمر كثمر الحَمَاض، ولاسم رجل - من:
قضيت، قلت: قُضَوِيَّة؛ لأن أصله: قُضَيِّيَّة، أدغمت 5 الياء الثانية في الياء 6 الثالثة،
فصار: قُضَيِّيَّة ثم قلبت الياء الأولى واوا؛ كراهة اجتماع الياءات، كما قلبت في: رَحَوِيَّة.

1 في "ق": المتحركة الثانية.

2 ينظر الصحاح "قدعمل": 5 / 1800.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

4 الحَمَصِيصَة واحدة الحَمَصِيص، وهي بقلّة دون الحمّاض في الحموضة، طيبة الطعم.
وحكى ابن منظور عن أبي حنيفة قوله: "بقلّة الحمضيض حامضة تجعل في الأقط، تأكله
الناس والإبل والغنم". "ينظر اللسان "حمص": 2 / 996.

5 في "ق": ثم أدغمت.

6 لفظة "الياء" ساقطة من "ق".

(990/2)

وإذا بنيت مثل "مَلَكُوت" من: قضيت، قلت: "قُضُوت"؛ لأن أصله: قُضَيُوت، قلبت
الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصار: قُضُوت،
على وزن: فَعُوت 1.

وإذا بنيت مثل "جَحْمَرِش" -لعجوز مسنة، وللأفعى - من قضيت، قلت: قُضَيِّي
بياءين؛ لأن أصله: قُضَيِّي - بثلاث ياءات - أعلّ إعلال قاض، فصار: قُضَيِّي.
ولم تقلب هذه الياء -أعني الأخيرة- ألفا، مع تحريكها وانفتاح ما قبلها؛ لأنها للإلحاق
وقعت متوسطة، وياء الإلحاق إذا وقعت متوسطة لا تعل 2.

[وإنما أعلت الياء الأخيرة إعلال قاض، مع أنها للإلحاق أيضا؛ لأن الياء تعل 3 وإن
كانت للإلحاق، نحو: عِلْبَاء ومِعْزَى.

وإذا بنيت مثل "جَحْمَرِش" من: حييت، قلت: حَيَّو؛ لأن أصله: حَيِّيِّي بأربع ياءات،
أعلت الياء الأخيرة إعلال قاض، فصار: حَيِّي، ثم أبدلت الياء الأخيرة واوا لاجتماع
ثلاث ياءات، فصار: حيو.

1 ركن الدين ههنا يختلف مع ابن الحاجب ومن تابعه كالرضي؛ حيث جعل مثال "مَلَكُوت" من قضيت على قصوت، وأن أصله "قَضِيُوت" فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف. على حين نجد ابن الحاجب والرضي يريان أن الأصل أن يقال: "قَضَوُت" لخروج الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل، فلا تقلب الواو والياء ألفاً كما لا يقلب في الصَّوْرَى والحَيْدَى. "ينظر شرح الشافية للرضي: 3/305".

2 في "ق": لم تعلّ.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(991/2)

وإذا بنيت مثل "جَلْبَلَاب" -لنبت معروف1- من: قضيت قلت: قَضِيضَاء؛ لأن أصله: قَضِيضَائِي، على وزن فِعْلَعَال "184" قلبت الياء الأخيرة همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف 2 زائدة فصار: قضيضاء.

وإذا بنيت مثل "دَحْرَجْتُ" من: قرأ، قلت: "قَرَأَيْتُ"؛ لأن أصله: قَرَأُتُ؛ لوجوب تكرير اللام للإلحاق بالرباعي، فقلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين. وكان القياس يقتضي أن تقلب ألفاً؛ لكونها ساكنة ما قبلها مفتوح، فيقال: قَرَأُتُ، كما مر في تخفيف الهمزة. ولهذا يقال: قَرَأَيْ بغير التاء، لكن 3 لما اتصل بما تاء المتكلم وجب قلبها ياء؛ لأنه لا يكون قبل ياء المتكلم الألف ليس كذلك، ولهذا ينقلب ألف "غزا" واوا في "غزوت"، وألف "رمى" و"أغزى" ياء في: رميت وأغزيت؛ ليتبين سكون ما قبل التاء، لأجل اتصال التاء به.

وإذا بنيت مثل "سَبَطُر" من: قرأ، قلت: قَرَأَيْ؛ لأن أصله: قَرَأُ -بفتح الراء وسكون الهمزة الأولى وحركة الهمزة الثانية- لوجوب تكرير اللام للإلحاق بالرباعي، فقلبت الهمزة الثانية ياء وجوبا لاجتماع الهمزتين.

1 وهو نبت تدوم خضرته في القيظ، وله ورق أعرض من الكف، تسمن عليه الطباء والغنم. وقيل: هو نبت سهلي "ينظر اللسان" حلب 2/ 959.

2 لفظة "ألف" ساقطة من "ق".

3 في الأصل: ولكن.

قال المصنف: ولو قيل: "قِرْأُو" لكان أولى؛ لأن الهمزة الثانية في كلمة إذا كانت متحركة إنما تقلب ياء في نحو: جاء وأئمة؛ لأجل الكسرة، وتقلب فيما عدهما 1 واوا، كما مر. وإذا بنيت مثل "اطمأننت" من: قرأ، قلت: اقرأَيَات؛ لأن أصله: اقرأُأُتْ - بثلاث همزات - لوجوب تكرير اللام مرتين، ليصير على 2 وزنه: الأولى والثالثة منها ساكنة والثانية متحركة. قلبت الهمزة الثانية ياء 3 كراهة اجتماع الهمزات فصار: اقرأَيَات. قال المصنف: ولو قيل: "اقرأَوَات" لكان أولى؛ لما ذكرناه الآن.

وإذا بنيت [مثل] 4 مضارع "اطمأننت" - وهو يطمئن - من: قرأ، قلت: يقرئ، مثل يقرع؛ لأن أصله "يقرأأ" نظرا إلى أصله يطمئن - أعني: يطمأنن - بثلاث همزات لوجوب تكرير اللام مرتين، ليصير على وزنه: الأولى ساكنة، والثانية مكسورة، والثالثة متحركة بإعراب الفعل المضارع؛ نقلت 5 حركة الهمزة الثانية إلى الهمزة الأولى، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: "يقرئ" على وزن "يقرع".

- 1 في "ق"، "ه": فيما عداه.
- 2 لفظة "على" ساقطة من "ق".
- 3 في النسخ الثلاث: "واوا" والصحيح "ياء".
- 4 لفظة "مثل" إضافة من "ق".
- 5 في الأصل: تقلب، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

وإنما قالوا في مثل "يطمئن": يقرئ ولم يقولوا: يقرأئ - بقلب الهمزة الثانية ياء من غير نقل حركتها إلى ما قبلها، بل ببقاء كسرتها عليها - ولا يقرأؤئ - بقلب الهمزة الثانية واوا من غير نقل حركتها إلى ما قبلها - لأن باب 1 يطمئن تقلب 2 فيه حركة اللام الأولى إلى ما قبلها، فتقلب 3 في مثاله.

وإنما لم تدغم الهمزة الثانية بعد نقل حركتها إلى ما قبلها في الهمزة الأخيرة كما أدغمت النون الأولى بعد نقل حركتها إلى ما قبلها في النون الثانية في يطمئن؛ لأن الهمزة لا تدغم في مثلها في كلامهم إلا في مثل: سأل، والله أعلم 4.

1 لفظة "باب" ساقطة من "ق".

2 في الأصل: تقلب، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في الأصل: فتقلب، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

4 جملة "والله أعلم" ساقطة من "ق".

(994/2)

[الخط] :

قوله: "الخط: تصوير اللفظ...." إلى آخره 1.

أي 2: الخط تصوير اللفظ المقصود تصويره برسم حروف هجائه، لا برسم أسماء

حروف 3 هجائه. فإذا قلت: كتبت زيدا، فإنك تكتب مسمى: زايا وياء ودالا، دون

أسمائها؛ لأنهم احتاجوا في 4 تعليم حروف الهجاء إلى التوقيف على مسمياتها.

ثم إن كان للفظ مدلول تصح كتابته نحو: أكتب شعرا، فإن دلت قرينة على أن المقصود

لفظ "شعر" كتبت هذه الصورة: "شعر". وإن لم تدل قرينة على ذلك فالمقصود 5 أن

يكتب ما ينطبق عليه شعر.

وأسماء الحروف إذا قصد مسمياتها، كقولك: اكتب: جيم، عين، فاء، "راء" 6، وقصدت

به تصوير المسمى فإنما تكتب مسمياتها،

1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "الخط تصوير اللفظ بخروف هجائه إلا أسماء الحروف إذا

قصد بها المسمى، نحو قولك: اكتب: جيم، عين، فاء، راء، فإنك تكتب هذه الصورة

"جعفر" لأنها مسمّاها خطأ ولفظاً؛ ولذلك قال الحليل لما سأله: كيف تنطقون بالجيم

من جعفر؟ فقالوا: جيم، فقال: إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمستول عنه، والجواب

جه؛ لأنه المسمى، فإن سمي بها مسمى آخر، كتبت كغيرها نحو: ياسين وحاميم، وفي

المصحف على أصلها على الوجهين، نحو: يس وحم". "الشافعية، ص 16".

2 لفظة "أي" ساقطة من "ه".

3 في "ق"، "ه": حروف أسماء.

4 في "ه": "إلى" بدل "في".

5 في الأصل: المقصود، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
6 لفظة "راء" إضافة من المحقق.

(995/2)

وهي هذه 1 الصورة المركبة نحو: جعفر، أو المفردة: نحو: ج ع ف ر؛ لأنها مسمياتها خطأ ولفظاً:

أما أنها مسمياتها خطأ فظاهر؛ لأن هذه الصورة 2 وضعوها للتوقيف.
وأما أنها مسمياتها لفظاً، فلأن "185" الخليل لَمَّا سَأَلْتُمْ: كَيْفَ تَنْطِقُونَ بِالْجِيمِ مِنْ جَعْفَرٍ؟ فقالوا: 3: جِيمٌ، فقال: إِنَّمَا نَطَقْتُمْ بِالْأَسْمِ وَلَمْ تَنْطِقُوا بِالْمَسْنُونِ عَنْهُ وَهُوَ الْمَسْمُومُ. فقال الخليل: قولوا في الجواب: جَهْ؛ لأنه مسمى الجيم 4.
فإن سمي بهذه الأسماء مسمى آخر، كما لو سمي رجل ب: يس وحم، كتب كغيرها، أي: كتبت على ما يتلفظ بها؛ كتبت على وفق

1 في "ق": هي وهذه.

2 في الأصل: الصور، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 في "ق"، "ه": قالوا.

4 الذي في كتاب سيبويه: "قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك والكاف التي في ما لك، والباء التي في ضرب؟ ف قيل له: تقول: باء، كاف. فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول كَهْ وَبَهْ. فقلنا: لِمَ ألحقت الهاء؟ فقال: رأيتهم قالوا: عَهْ، فألحقوا هاء حتى صيروها يستطيع الكلام بها؛ لأنه لا يلفظ بحرف. فإن وصلت قلت: ك وب، فاعلم يا فتى كما قالوا: ع يا فتى. فهذه طريقة كل حرف كان متحركاً، وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء؛ لقربها منها وشبهها بها، فتقول: با وكا، كما تقول: أنا. ثم قال: كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو: ياء يا غلامي وباء اضرب ودال قد؟ فأجابوا بنحو ما أحابوا في المرة فقال: أقول: إِبْ وإِي وإِذْ، فألحق ألفاً موصولة". "الكتاب: 3/ 320، 321".

(996/2)

مسمياتها في الأصل، وأن تقلب إلى غير مسمياتها، أي: إلى غير تلك الحروف، كما إذا جعلت أسماء للسور.

اعلم أن قوله: "أسماء الحروف إذا قصد مسمياتها، فإنها يكتب مسماءها" على إطلاقه، ليس بجيد؛ لأنه إذا استعملت هذه الأسماء مركبة ودخلها الإعراب كتبت على لفظها، كما إذا قلت لإنسان نطق بضاد ضعيفة وكتبت ضادا حسنة: قد نطقت بضاد ضعيفة وكتبت ضادا حسنة.

اعلم أن المصنف ذكر في الشرح¹ أنه إن سمي بهذه الأسماء مسمى آخر، كما لو سمي رجل بـ "يس" فللكتاب فيه مذهبان: أحدهما: أن يكتب على لفظ الأسماء نحو: ياسين، وحاميم، والآخر: أن يكتب على صورة مسماءها، نحو: يس وحم، ولفظ المتن يدل على أنها تكتب على أصلها فقط.

[الكتابة تكون بالنظر للابتداء والوقف]:

قوله: "والأصل في كل كلمة ... " إلى آخره².

1 أي: في شرح الشافية.

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتَبَ بِصُورَةِ لَفْظِهَا بِتَقْدِيرِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا وَالْوَقْفِ عَلَيْهَا، فَمَنْ ثَمَّ كَتَبَ نَحْوَ: رَهْ زَيْدًا بِالْهَاءِ، وَمِثْلُ مَهْ أَنْتَ وَهَجِيءَ مَهْ جِئْتَ بِالْهَاءِ أَيْضًا، بِخِلَافِ الْجَارِ، نَحْوَ: حَتَّامٌ وَالْأَمَّ وَعَلَامٌ؛ لِشِدَّةِ الْإِتِّصَالِ بِالْحَرْفِ، وَمَنْ ثَمَّ كَتَبَتْ مَعَهَا بِالْفَاتِ وَكُتِبَ مِمَّ وَعَمَّ بِغَيْرِ نُونٍ، فَإِنْ قَصَدْتَ إِلَى الْهَاءِ كَتَبْتُهَا وَرَدَدْتَ الْيَاءَ وَغَيْرَهَا إِنْ شِئْتَ، وَمَنْ ثَمَّ كُتِبَ: أَنَا زَيْدٌ بِالْأَلِفِ. وَمِنْهُ: {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ} وَمَنْ ثَمَّ كُتِبَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ: رَحْمَةٍ وَتَحْمَةٍ هَاءَ، وَفِي مَن وَقَفَ بِالتَّاءِ تَاءً، بِخِلَافِ أُخْتٍ وَبِنْتٍ وَبَابِ قَائِمَاتٍ وَبَابِ قَامَتِ هَنْدٌ". الشافية، ص16.

(997/2)

أي: وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتَبَ بِصُورَةِ لَفْظِهَا، بتقدير الابتداء¹ بها، وبتقدير الوقوف عليها، وهو أصل معتبر في الكتابة والخط مبني عليه، كما يجيء تفصيله. ومن أجل أنه تكتب كل كلمة بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها كتب نحو: رَهْ زَيْدًا، وَهَجِيءَ مَهْ أَنْتَ 3، "وهجِيءَ مَهْ جِئْتَ" بالهاء؛ لأنه إذا وقف عليهما² قيل: رَهْ، وَهَجِيءَ مَهْ. ومن ثم كتب "ما" في "مَهْ أَنْتَ" 3، "وهجِيءَ مَهْ جِئْتَ" بالهاء؛ لأنه يوقف عليها⁴ بالهاء بخلاف

"ما" في: حتام، وإلام، وعلام؛ فإنه لا يكتب بالهاء، وإن وقف عليها بالهاء في [الابتداء، إلا إذا قصد الوقف عليها] 5، فإنها تكتب بالهاء أيضا.
[وإنما 6 لم تكتب بالهاء من غير قصد الهاء] 7 لشدة اتصال "ما" بالحروف التي قبلها، فصارت كأنها جزء مما قبلها. ولأجل أنهما كالجزم مما قبلها كتبت هذه الحروف معها بألفات؛ [لكون ألفتها في الوسط حينئذ] 8.

1 بتقدير الابتداء: ساقط من "ق".

2 في الأصل، "ق": عليها، وما أثبتناه من "ه".

3 لفظة "أنت" ساقطة من "ق"، "ه".

4 في "ق": عليه.

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

6 في "ه": لا.

7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(998/2)

ولشدة اتصال ما بالجار كتبت: مِمَّ وَعَمَّ، بغير نون، [أي: بحذف نون] 1 من وعن، فإن قصد في: حتام وإلام وعلام ومم وعم إلى الوقف على 2 الهاء جاز وكتبت بالهاء، ورجعت حينئذ إن شئت 3 الياء في: حتام وإلام 4 وعلام، ورجعت -إن شئت- أيضا [غير الياء، وهو 5] النون في مم وعم، فتقول: حتى مه، وإلى مه، وعلى مه، ومن مه، وعن مه.

ومن أجل أن "كل" 6 كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها، والوقوف عليها كتبت "أنا زيد" بالألف؛ لأنه يوقف على "أنا" بالألف.

ومما كتبت "أنا" بالألف في قوله تعالى: {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ} 7؛ لأن الأصل: "لَكِنْ أَنَا"، فنقلت حركة همزة "أنا" إلى نون لكن 8، وحذفت الهمزة، ثم أدغمت النون في النون، فصارت: لكنا.

ويدل على أن أصل "لكنا" ههنا: "لكن أنا" الوقف عليها

- 1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق"، "ه".
- 2 الوقف على: ساقط من "ق"، "ه".
- 3 لفظة "شئت" ساقطة من "ه".
- 4 وإلام: ساقطة من "ه".
- 5 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".
- 6 لفظة "كل" إضافة من "ق"، "ه".
- 7 سورة "الكهف": من الآية "38".
- 8 "نون لكن": ساقط من "ه".

(999/2)

بالألف1، وإثباتها في الوصل في قراءة ابن عامر2، 3، ووقوع المضمرة4 المنفصل بعدها. فلو كانت "لكن" لم يكن فيها شيء5 من ذلك. ومن أجل ما ذكرناه كتبت تاء التأنيث في نحو: رحمة وفحمة6 هاء، فيمن وقف عليها بالتاء، بخلاف: أُخْتِ التأنيث بالهاء. وكتبت في نحوها [تاء] 7 فيمن وقف عليها بالتاء، بخلاف: أُخْتِ وَبُنْتُ، وَبَابِ: قَائِمَاتٍ، وَبَابِ: قَامَتْ هند، فإن الوقوف8 على الجميع بالتاء؛ فلهذا كتبت بالتاء لا بالهاء9 على "قائمات"10. ويلزم أهل هذه اللغة كتبها11 بالهاء حينئذ.

-
- 1 لا خوف في إثباتها في الوقف اتباعا للرسم. "ينظر النشر: 2/ 311".
 - 2 ابن عامر: هو عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي، قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، وهو من التابعين، توفي "118هـ". "ينظر في ترجمته: غاية النهاية: 1/ 423-425".
 - 3 ووافقه أبو جعفر ورويس. ينظر النشر: 2/ 111-143.
 - 4 في "ق"، "ه": الضمير.
 - 5 لفظة "شيء" ساقطة من "ه".
 - 6 في "ه": وقمحة.
 - 7 لفظة "تاء" إضافة من "ق"، "ه".
 - 8 في "ق"، "ه": الوقف.

9 ينظر الكتاب: 4/ 166، 167.

10 أي: تاء الجمع هاء في الوقف؛ لكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع، فيشبهه ببناء المفرد، وحكى قطرب: "كيف البنون والبناء". "ينظر شرح الشافية، للرضي: 2/ 292".

11 في "ق"، "هـ": كتابتها.

(1000/2)

قوله: "ومن ثم كُتب المنون المنصوب بالألف ... " إلى آخره¹.
أي: من أجل أن كل كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف² عليها
كتب المنون المنصوب بألف³؛ لأن "186" الوقف عليها بالألف، نحو: رأيت زيدا،
وغير المنون المنصوب بالحذف، نحو: جاءني زيد، ومررت بزيد [لأن الوقف عليه
بالحذف. وكتبت إذن بالألف على الأكثر⁴] لأن الوقف عليه، على الأكثر بالألف.
وإنما قال: "على الأكثر⁵"؛ لأن منهم من كتبها بالنون توهماً منه بأن الألف [نون في
الوقف، أي: توهماً منه بأن الألف⁶] يدل من النون الذي في الأصل.
وكتب "اضرباً" بالألف – على الأكثر – لأنه إذا وقف على "اضرب" [وقف⁷] بقلب
النون ألفاً عند الأكثر.

1 عبارة ابن الحاجب بتماهما: "وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ الْمُنَوْنُ الْمَنْصُوبُ بِالْأَلِفِ، وَغَيْرُهُ
بِالْحَذْفِ، وَإِذْنُ بِالْأَلِفِ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَكَذَا اضْرِبْ، وَكَانَ قِيَاسُ اضْرِبْ بِوَاوٍ وَأَلِفٍ،
واضْرِبْ بِيَاءٍ، وَهَلْ تَضْرِبْ بِوَاوٍ وَنُونٍ، وَهَلْ تَضْرِبْ بِيَاءٍ وَنُونٍ، وَلَكِنَّهُمْ كَتَبُوهُ عَلَى
لَفْظِهِ؛ لِعُسْرِ تَبَيُّنِهِ أَوْ لِعَدَمِ تَبَيُّنِ قَصْدِهَا، وَقَدْ يُجْرَى اضْرِبْ مجراه". "الشافية، ص 16".

2 في "هـ": والوقف.

3 في "ق"، "هـ": بالألف.

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

5 لفظة "الأكثر" مطموسة في "هـ".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

7 في "ق": فكان.

(1001/2)

وإنما قال: "على الأكثر" لأنه كتب عند بعضهم بالنون؛ إلحاقاً لاضربن باضربن، على ما سيأتي. وكان القياس يقتضي أن يكون الوقوف 1 على "اضربن" 2، بواو وألف 3 نحو "اضربوا" وعلى "اضربن"، بياء نحو "اضربي" وهل تضربن، بواو ونون غير هذه النون، وعلى 4 هل تضربن بياء ونون غير هذه النون؛ لأنه تبين أن الوقوف على: اضربن اضربن، و 5 هل تضربن تضربن بحذف النون ورد المحذوف. والأصل المذكور أن تكتب كل كلمة بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها، والوقوف عليها.

وإنما تركوا هذا الأصل ههنا وكتبوه 6 على لفظه لعسر تبين هذا الأصل ههنا؛ لأنه لا يعرف الوقف على هذه 7 الألفاظ على الوجه المذكور إلا الحذاق 8 بعلم الإعراب، ولأنها لو كتبت على هذه الصورة 9 لم يتبين 10 المقصود منها؛ لأنه لم يعلم التأكيد حينئذ لأنها

-
- 1 لفظة "الوقوف" ساقطة من "ه"، وفي "ق": الوقف.
 - 2 زاد في "ه" لفظة "كتابة" قبل "اضربن".
 - 3 في "ق"، "ه": بالواو والألف.
 - 4 لفظة "على" ساقطة من "ه".
 - 5 في الأصل: زادت لفظة "على" بعد الواو.
 - 6 في "ه": وكتبوا.
 - 7 في "ه": وهذا.
 - 8 في "ق": الحذق.
 - 9 في "ق"، "ه": هذا الأصل.
 - 10 في الأصل: بيتني، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

(1002/2)

على هذه الصورة عند إرادة عدم التأكيد 1.

قوله: "و [قد] 2 يُجرى اضربن مجراه".

أي: وقد يجرى: اضربن للمفرد المذكور مجرى هذه الألفاظ المذكورة ههنا في أنه يكتب على لفظ اضربن لا بالألف؛ لأن التي في آخره نون خفيفة كالنون التي في آخر اضربن

اضربين، وهل تضربين وهل تضربين.

وقد تكتب: اضربين - للمفرد المذكور - بالألف؛ لفوات المانعين المذكورين؛ لأنه يتبين التأكيد بكتابة النون ألفاً، ولا يعتبر بتبين هذا الأصل.

قوله: "وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ بِأَبْ قَاضٍ يَغْيَرُ يَاءٍ ... " إلى آخره³.

أي: ومن أجل أن كل كلمة تكتب بصورتها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها، كتب باب قاض في⁴ حالي الرفع والجر بغير ياء؛ لأن الوقف عليها بغير ياء على الأفصح، وكتب باب القاضي بالياء؛ لأن الوقف عليها بالياء على الأفصح.

وإنما قال: "على الأفصح" فيهما؛ لأن منهم من يقف فيهما بياء، ومنهم من يقف فيهما بحذف الياء. لكن يلزم من يقف بياء أن يكتبها

1 في الأصل، "ق": عند عدم إرادة التأكيد، وما أثبتناه من "ه".

2 لفظة "قد" إضافة من "ق".

3 وتام عبارة ابن الحاجب قوله: "..... وَبَابُ الْقَاضِي بِالْيَاءِ عَلَى الْأَفْصَحِ فِيهِمَا، وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ نَحْوُ: بَرِيدٍ وَلَزِيدٍ وَكَزِيدٍ مُتَّصِلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ، وَكُتِبَ نَحْوُ: مِنْكَ وَمِنْكُمْ وَضَرَبَكُمْ مُتَّصِلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ". "الشافعية، ص16".

4 لفظة "في" ساقطة من "ق"، "ه".

(1003/2)

بياء، ومن يقف فيهما¹ بحذف الياء أن يكتبهما بغير الياء.

ومن أجل الأصل المذكور كتب نحو: بَرِيدٍ وَلَزِيدٍ وَكَزِيدٍ مُتَّصِلًا حرف الجر بما بعده كالجزء منه، كما كتبت الكاف ونحوها في: مِنْكَ وَمِنْكُمْ وَضَرَبَكُمْ مُتَّصِلًا؛ لأنه لا يبتدأ بهذه الكاف ونحوها.

قوله: "والنظر بعد ذلك فيما لا صورة تخصه...." إلى آخره².

أي: بعد النظر فيما لا صورة تخصه [هو النظر في شيئين: أحدهما: النظر فيما لا صورة له تخصه]³، والثاني: النظر⁴ فيما خولف فيه الأصل المذكور، إما بوصل وإما بزيادة، وإما بنقص وإما بتبدل.

1 فيهما: ساقطة من "ق".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَالنَّظَرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَا لَا صُورَةَ لَهُ تَخْصُّهُ، وَفِيمَا خُولِفَ بِوَصْلٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ أَوْ بَدَلٍ، فَلِلْأَوَّلِ الْهَمْزَةُ وَهُوَ أَوَّلٌ وَوَسْطٌ وَآخِرٌ. الْأَوَّلُ أَلِفٌ مُطْلَقًا نَحْوُ: أَحَدٌ وَأَحَدٌ وَإِلٍ، وَالْوَسْطُ: إِمَّا سَاكِنٌ فَيَكْتُبُ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ مِثْلُ: يَسْأَلُ وَيَلُومُ وَيُسْئِمُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا إِنْ كَانَ تَخْفِيفُهَا بِالنَّقْلِ أَوْ الْإِدْغَامِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ الْمَفْتُوحَةَ فَقَطُّ وَالْأَكْثَرُ عَلَى حَذْفِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ، نَحْوُ سَاءَلْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا فِي الْجَمِيعِ، وَإِذَا مَتَحَرَكَ فَيَكْتُبُ عَلَى مَا يَسْهَلُ؛ فَلِذَلِكَ كَتَبَ نَحْوُ مُوَجِّلٍ بِالْوَاوِ، وَنَحْوُ فَنَاءٍ عَلَى نَحْوِ: سَأَلَ وَلُومٌ وَيُسْئِمُ، وَمِنْ مَقْرَنِكَ وَرُؤُوفٍ، بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ، وَجَاءَ فِي سِتْلٍ وَيَقْرَنُ الْقَوْلَانِ، وَالْآخِرُ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُ سَاكِنًا حُذِفَ نَحْوُ: حَبَّاءٌ وَخَبَّاءٌ وَخَبْنَاءٌ، وَإِنْ كَانَ مَتَحَرَكَ كَتَبَ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ مَا قَبْلَهُ كَيْفَ كَانَ، نَحْوُ قَرَأَ وَيَقْرَأُ وَرُدُّوا وَلَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يَرُدُّوا" "الشافية، ص 16، 17".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

4 لفظة "النظر" ساقطة من "ه".

(1004/2)

والنظر الأول في المهموز. والمهموز إما أن تكون همزته "187" أصلية في 1 أوله أو في وسطه أو في آخره. فإن كانت همزته في أوله تكتب الهمزة بالألف 2 مطلقاً، أي: سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، نحو: أَحَدٌ وَأَحَدٌ وَإِلٍ؛ للمناسبة التي 3 بينها وبين الألف.

وإن كانت همزته في وسطه، فإما أن تكون الهمزة ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة تكتب الهمزة بحرف 4 حركة ما قبلها، يعني: إن كان ما قبلها مفتوحاً يكتب بالألف، وإن كان ما قبلها مضموماً 5 يكتب بالواو، وإن كان ما قبلها 6 مكسوراً يكتب بالياء، نحو: يَأْكُلُ وَيُؤْمِنُ وَيُسْئِمُ؛ اعتباراً بتخفيفها.

وإن كانت متحركة، فإما أن يكون قبلها ساكن أو قبلها متحرك؛ فإن كان قبلها ساكن تكتب بحرف حركة الهمزة، أعني: إن كانت الهمزة مفتوحة كتبت بالألف، وإن كانت الهمزة 7 مضمومة كتبت بالواو، وإن كانت مكسورة كتبت بالياء، نحو: يَسْأَلُ وَيَلُومُ وَيُسْئِمُ.

1 لفظة "في" ساقطة من "ه".

- 2 لفظة "بالألف" ساقطة من "ه".
- 3 لفظة "التي" موضعها بياض في "ه".
- 4 في "ق": بحذف. تحريف.
- 5 ما قبلها: ساقط من "ه".
- 6 ما قبلها: ساقط من "ق"، "ه".
- 7 لفظة "الهمزة" ساقطة من "ق"، "ه".

(1005/2)

ومنهم من يحذف الهمزة في الخط إن كان تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها أو بإدغامها في حرف 1: مثال النقل: يَسَل 2 وَيَلُم وَيُسِم. ومثال الإدغام: "سَوَّة"، أي: سَوَّة، فقلبت الهمزة واوا وأدغمت "الواو" 3 في الواو.

ومنهم من يحذف الهمزة المفتوحة بعد النقل في الخط، نحو: يَسأل، دون المضمومة والمكسورة نحو: يَلُوم وَيُسَمِّ؛ لأن حركتها أخف، فهي بالحذف أولى لحركتها، بخلاف المضمومة والمكسورة، فإن حركتهما قويتان، فلم تناسبا الحذف.

والأكثر على حذف الهمزة المفتوحة بعد الألف في الخط نحو: ساءل.

ومنهم من يحذف المفتوحة والمضمومة 4 والمكسورة بعد الألف نحو: ساءل وتساؤل ويسائل 5.

وإن كانت الهمزة متحركة وقبلها متحرك كتبت بما تسهل به، يعني: إن سهلت بالواو كتبت بالواو، وإن سهلت بالياء كتبت بالياء، وإن سهلت بالألف كتبت بالألف؛ ولذلك 6 كتبت نحو: "مُؤَجَّل" بالواو، ونحو: "فِئَة" بالياء، ونحو: "سأل" بالألف.

1 في "ق": حروف.

2 في الأصل: يسأل، والصحيح ما أثبتناه من "ق"، "ه".

3 لفظة "الواو" إضافة من "ق"، "ه".

4 والمضمومة: ساقطة من "ق".

5 ويسائل: ساقطة من "ق".

6 في "ه": فلذلك.

(1006/2)

وَكُتِبَ نَحْوُ: سَأَلَ، وَلُؤْمٌ، وَيَيْسٌ، وَمِنْ مُقَرَّنِكَ، وَرُوُوفٌ بحرف حركة الهمزة، "أي" 1: إن كانت حركة الهمزة فتحة كتبت بالألف، وإن كانت ضمة كتبت بالواو، وإن كانت كسرة 2 كتبت بالياء.

والمراد بنحو: "سأل...." إلى قوله: "ومن رؤوف" ألا يكون قبل ضمة، سواء كانت قبلها فتحة أو كسرة.

وجاء في: سُئِلَ، وَيُقَرَّنُك القولان، يعني: [أنه يجوز أن تكتب سئل بالواو، من حيث إن همزته تسهل بالواو؛ لضمة ما قبلها، ويجوز أن تكتب بالياء من حيث إن همزته تسهل 3 لكسرة ما قبلها، مكسورة، ويجوز أن تكتب "يقرئك" بالياء من حيث إن همزته تسهل 4 لكسرة ما قبلها، ويجوز أن تكتب بالواو من حيث إن همزته مضمومة.

والمراد بنحو: "سئل" ما تكون الهمزة فيه مكسورة وما قبلها مضموماً. والمراد بنحو: "يقرئك" ما تكون "188" الهمزة فيه 4 مضمومة وما قبلها مكسورة. وإن كانت 5 الهمزة آخرًا، فإن كان ما قبلها ساكنًا حذفت الهمزة نحو: هذا حَبْءٌ، ومررت بحَبْءٍ، ورأيت حَبْنًا.

1 لفظة "أي" إضافة من "ق"، "ه".

2 في الأصل، "ق": مكسورة، وما أثبتناه من "ه".

3 في "ق": سهل.

4 فيه: ساقطة من "ه".

5 في الأصل: كان، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(1007/2)

وليست الألف التي في: [رأيت حَبْنًا] صورة الهمزة، وإنما هي الألف التي يوقف عليها عوضًا من التنوين مثلها في: رأيت زيدا.

وإن كان ما 1 قبلها متحركًا كتبت بحركة حرف ما قبلها كيفما كانت، يعني: سواء

كانت 2 الهمزة مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة، نحو: قَرَأَ يَقْرَأُ، وَرَدُّوْ

[الشيء يَرُدُّوْ، رَدَاءَةٌ] 3، إذا 4 فسد، ولم يَقْرَأْ ولم يُقْرَأْ 5 ولم يَرُدُّوْ؛ لأن الوقف

بالسكون هو الأصل، فلما قدرت ساكنة وما قبلها متحرك كانت الهمزة مديرة بحركة ما

قبلها؛ ولهذا كتبت الهمزة التي قبلها فتحة بالألف، والتي قبلها ضمة بالواو، والتي قبلها كسرة بالياء، كيفما كانت حركات الهمزة.
قوله: [وَالطَّرْفُ الَّذِي لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ6؛ لَا تَصَالِ غَيْرَهُ....] إلى آخره7.

1 لفظة "ما" ساقطة من "ق".

2 في "ه": ما كانت.

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

4 في "ه": أي.

5 لفظة "يقرئ" ساقطة من "ق"، "ه".

6 في "ق"، "ه": عليها.

7 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَالطَّرْفُ الَّذِي لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ؛ لَا تَصَالِ غَيْرَهُ كَالْوَسْطِ نَحْوُ: جُزْؤُكَ وَجُزْأُكَ وَجُزْئِكَ، وَنَحْوُ: رَدُّوكَ وَرَدَّأُكَ وَرَدِّكَ، وَنَحْوُ: يَقْرَؤُهُ وَيُقْرَأُكَ، إِلَّا فِي نَحْوِ: مَقْرُوءَةٍ وَبَرِيَّةٍ بِخِلَافٍ لِنَلَاءٍ؛ لِكَثْرَتِهِ، أَوْ لِكِرَاهَةِ صُورَتِهِ، وَبِخِلَافٍ لِنَيْنٍ؛ لِكَثْرَتِهِ".
"الشافعية، ص17".

(1008/2)

أي: الهمزة المتطرفة التي لا يوقف عليها؛ لاتصال غيرها من الضمير المتصل وتاء التأنيث بها كالهمزة المتوسطة. وقد عرفت حكم الهمزة المتوسطة في الكتابة، فكذا حكم هذه الهمزة من إثبات صورها1 ومن حذفها. فمن كتبها بصورها في الوسط كتبها بصورها في الطرف، ومن حذفها في الوسط حذفها في الطرف، نحو: هذا جُزْؤُكَ، ومررت بجُزْئِكَ، ورأيت جُزْأَكَ، ونحو:2 هذا رَدُّوكَ، ومررت برَدِّكَ، ورأيت رَدَّأَكَ، ونحو: يَقْرَؤُهُ، ويُقْرَأُكَ.

قوله: [إلا في نحو: مَقْرُوءَةٍ وَبَرِيَّةٍ] .

أي: حكم الهمزة المتطرفة المتصل بها ضمير متصل وتاء التأنيث كحكم الهمزة المتوسطة في الكتابة إلا في: مقروءة وبرية؛ فإنهم3 كتبوها بحذف الهمزة من الخط، كما حذفوها من اللفظ.

قوله: "بخلاف الأول المتصل به غيره".

أي: حكم الهمزة المتطرفة المتصل بها غيرها كالهمزة المتوسطة، بخلاف الهمزة الواقعة في

الأول المتصلة بغيرها، نحو: بِأَحَدٍ وَلِأَحَدٍ وَكَأَحَدٍ، فإنه ليس حكمها حكم الهمزة المتوسطة في الكتابة، بل تكتب صورتها التي كانت تكتب بها قبل الاتصال.

1 في "ق": صورتها.

2 ونحو: ساقط من "ه".

3 في "ق": كأنهما.

(1009/2)

قوله: "بخلاف لئلا" هذا جواب عن سؤال مقدر¹، وتقدير السؤال: إن الهمزة وقعت فيه أولاً واتصلت باللام، فكان قياسه أن تكتب بالألف على ما ذكرتم، لكنها كتبت بالياء؟

وأجاب عنه² بوجهين:

أحدهما: كثرة استعماله، فصارت الهمزة في أول الكلمة كالمتوسطة.

والثاني: كراهة صورته، يعني: أنها لو كتبت بالألف مع حذف النون لكانت صورتها: لألا، فكره ذلك فكتبت بالياء.

وبخلاف "لئن"، فإنه يكتب بالياء أيضاً؛ لكثرة استعماله، [أو فرقاً بينها وبين المفتوحة الهمزة، فإنها تكتب ألفاً، والله أعلم]³.

قوله: "وكل همزة بعدها حرف مد ... " إلى آخره⁴.

أي: وكل همزة بعدها حرف مد كصورة الهمزة تحذف الهمزة نحو⁵: رأيت خطأ⁶ كراهة اجتماع المثليين مع الاستغناء "عنه"⁷؛ لأنه ينبغي أن يكون بعد الهمزة ألف، كما كان بعد الدال في نحو:

1 لفظة "مقدر" ساقطة من "ه".

2 عنه: ساقط من "ق".

3 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق"، "ه".

4 تمام عبارة ابن الحاجب: "وَكُلُّ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا حَرْفٌ مَدٍّ كَصُورَتِهَا تُحْدَفُ نَحْوُ: "خَطَأً" فِي النِّصْبِ، وَ"مُسْتَهْزِئُونَ" وَ"مُسْتَهْزِئِينَ". "الشافية، ص17".

5 لفظة "نحو": ساقطة من "ق".

6 في حاشية الورقة "189" بالأصل: "وأما هذا خطأ ومن خطأ، فإنه يكتب بألف في صورة الهمزة؛ لأنها تطرفت وتحرك ما قبلها، فقياسها أن تصور بحركة ما قبلها، كما تقدم".

7 ما بين المعقوفتين إضافة من "ق"، "ه".

(1010/2)

رأيت زيدا؛ فلذلك كتبوا: [رأيت خطأ] بألف واحدة -وهي ألف التنوين- وكتبوا: "مستهزئون" بواو واحدة هي واو الإعراب، و"مستهزئين" بياء واحدة هي علامة الإعراب وحذفوا الهمزة. قوله: "وقد تكتب الياء 2... 3" إلى آخره 4. أي: وقد تكتب الياء بدل الهمزة في نحو: "مستهزئون" و"مستهزئين"؛ لأن الياء ليست مثل الواو في الاستثقال "189"، فيستثقلون الواوين لفظاً وخطاً، ولم يستثقلوا الياءين، ولا الواو والياء لفظاً وخطاً. فإن قيل: الألف أخف من الواو فينبغي أن يكتب بدل الهمزة الألف، قلنا: إنما لم يكتب الألف؛ لكرهتهم صورة الألف 5 مرتين في المثني رفعاً نحو: مستهزئان، فلم 6 تكتب في غيره، اطراداً للباب، بخلاف: قرأ، يقرأ 7، فإنهم كتبوا ذلك بالفاء؛ خوف لبس

1 لفظة "علاقة" ساقطة من "ق"، "ه".

2 عبارة ابن الحاجب ساقطة من "ق".

3 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَقَدْ تُكْتُبُ بِالْيَاءِ، بِخِلَافِ: قَرَأَ وَيَقْرَأُ لِلْبَسِّ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ: مُسْتَهْزِئِينَ فِي الْمثنَى لِعَدَمِ الْحَدِّ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ: رَدَائِي وَنَحْوِهِ فِي الْأَكْثَرِ؛ لِلْمُعَايَرَةِ الصَّوْرَةِ، أَوْ لِلْفَتْحِ الْأَصْلِيِّ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ: جَنَائِي فِي الْأَكْثَرِ؛ لِلْمُعَايَرَةِ وَالتَّشْدِيدِ، وَبِخِلَافِ: لَمْ تَقْرَأِي لِلْمُعَايَرَةِ وَاللَّبْسِ". "الشافعية، ص 17".

4 إلى آخره: إضافة من "ه".

5 في "ق": الألفين.

6 لفظة "تكتب" ساقطة من "ه".

7 في الأصل: لم يقرأ، والصحيح حذف "لم" كما في "ق"، "ه".

المثنى [بالمفرد لو كتبوا: قرأاً بألف واحدة، وخوف لبس المثنى] 1 بالمجموع لو كتبوا: يقرأان بألف واحدة؛ لأنه لم يعلم حينئذ أن 2 يقرأان أو يقرآن، جمع المؤنث. وبخلاف نحو "المستهزئين" في المثنى 3، فإنهم كتبوا المثنى بياءين وكتبوا الجمع بياء واحدة نحو "مستهزئين"؛ لوجود المدة التي تقوم مقام الياء في الجمع، وعدم المدة التي تقوم مقام الياء في المثنى. وبخلاف ردائي في الأكثر، فإنهم كتبوه بياءين في الأكثر لتغاير صورتَي الياءين؛ لأن الياء الأولى مخالفة في الصورة للياء الثانية؛ لأن الياء الثانية متطرفة ذات بطن، بخلاف "مستهزئين" لو كتبت بياءين فإن 4 صورتيهما 5 متحدة 6، و 7 لفتح الياء الثانية

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

2 لفظة "أن" ساقطة من "ق"، "ه".

3 اعترض الرضي على ما قاله ابن الحاجب ههنا بقوله: "قوله: بخلاف مستهزئين في المثنى لعدم المد، ليس بتعليل جيد؛ لأن المد لا تأثير له في الخط بل إنما كان الحذف لاجتماع المثليين خطأ، وهو حاصل سواء كان الثاني مدّاً أو غير مد، بل الوجه الصحيح أن يقال: إن الأصل ألا تحذف الياء كما ذكرنا؛ لخفة كتابتها على الواو كما ذكرنا، بخلاف الواوين والألفين مع أن أصل مستهزئين هو مستهزئان، تثبت فيه للهمز صورة، فحمل الفرع عليه في ثبوتها. وأما أصل مستهزئين في الجمع فلم يكن للهمز فيه صورة مثل "مستهزئون"؛ لاجتماع الواوين، فحمل الفرع عليه". "شرح الشافية: 3/ 325".

4 في "ه": لأن.

5 في الأصل: صورتها، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

6 في "ه": متخدمة.

7 في الأصل، "ق": "أو" بدل "و".

في الأصل، أي: ولأن أصل الياء الثانية "في" 1 "ردائي" للفتح، فروعِي ذلك الفتح الأصلي، بل يعتبر فيها المد حال 2 الإسكان 3، وحينئذ لم تجتمع الياء الأخرى التي هي

صورة الهمزة مع حرف 4 مد؛ اعتبارًا لفتح الياء الأصلي.
وإنما قال: في الأكثر؛ لأن بعضهم كتب: "ردائي" بياء واحدة.
وبخلاف: حِنَائِي، فإنها 5 كتبت في الأكثر بياءين "لتغاير صورتي الياءين 6"، ولتغايرهما في التشديد، فإن 7 الثانية مشددة فكرهوا أن يحدفوا الياء الأخرى التي هي صورة الهمزة.
ويعلم من قوله: "في الأكثر" أن منهم من يكتب "حِنَائِي" بياء واحدة.
وبخلاف: لم تَقْرِي يا امرأة؛ لتغاير صورتي الياءين، ولحصول لبسه بتَقْرِي 8 لو كتبت بياء واحدة.

قوله: "وأما الوصل فقد وصلوا ... " إلى آخره 9.

-
- 1 لفظة "في" إضافة من المحقق.
 - 2 في "ق": "إدخال" بدلا من "المد حال".
 - 3 في الأصل: الإمكان. تحريف.
 - 4 في "ق": "حروف".
 - 5 في "ق"، "ه": فإنه.
 - 6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".
 - 7 في "ه": لأن.
 - 8 من القري.
 - 9 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَأَمَّا الْوَصْلُ فَقَدْ وَصَلُوا الْحُرُوفَ وَشَبَّهَهَا بِمَا الْحَرْفِيَّةُ، =

(1013/2)

أي: وأما الوصل الخارج عن القياس، فَقَدْ وَصَلُوا الْحُرُوفَ وَشَبَّهَهَا 1 بِمَا الْحَرْفِيَّةُ، نَحْوُ: {إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ} 2، وحيثما، وأينما تكن أكن، وكلما أتيتني أكرمتك، و {إِنَّمَا خَطِيئَاتُهُمْ} 3 {4، بخلاف 5 "ما" بمعنى "الذي"، نحو: 6: إن ما عندك حسن، [وأي ما وعدتني؟ وكل ما عندك حسن] 7؛ لأن "ما" الحرفية كاللزمة للكلمة التي قبلها 8 فوصلوها 9 بها، و"ما" الاسمية مستقلة بدلالا 10؛ فلذلك لم يصلوها.
نعم، وصلوا 11 "ما" الاستفهامية بحرف الجر: مِمَّة، [وَعَمَّة

-
- 1 في "ق": وتشبها، وفي "ه": وشبههما.

- 2 سورة "طه": من الآية "98".
- 3 في "ق": خطاياكم، وفي "ه": خطاياهم.
- 4 سورة "نوح": من الآية "25".
- 5 بخلاف: ساقطة من "ه".
- 6 لفظة "نحو" موضعها بياض في "ه".
- 7 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".
- 8 قبلها موضعها بياض في "ه".
- 9 في "ق": فوصلوا.
- 10 في "ق"، "ه": مستثناة بدلالتها.
- 11 في "ق": أوصلوا.

(1014/2)

وفيمه [1؛ لأنها لما حذفت ألفها بقيت على حروف واحد، فوجب الإيصال 2. قوله: "وكذلك: عَنْ مَا فِي الْوَجْهَيْنِ 3 ... " إلى آخره 4، 5". أي: وكذلك أوصلوا 6 "ما" الحرفية بمن وعن، فقالوا: مِمَّا وَعَمَّا، نحو: {مِمَّا خَطَبَاتِهِمْ} و {عَمَّا قَلِيلٍ} 7، وفصلوا "ما" الاسمية 8 عنهما فقالوا: أَخَذْتُ مِنْ مَا أَخَذْتُ مِنْهُ. وقد تكتب "ما" الحرفية و"ما" الاسمية متصلتين بمن وعن؛ لوجوب إدغام نون من وعن في الميم التي في "ما"؛ مراعاة للفظ مع كون الأول حرفا.

- 1 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".
- 2 في "ه": الاتصال.
- 3 في الوجهين: موضعه بياض في "ه".
- 4 إلى آخره: إضافة من "ه".
- 5 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَكَذَلِكَ: عَنْ مَا وَمِنْ مَا فِي الْوَجْهَيْنِ، وَقَدْ تَكْتَبَانِ مُتَّصِلَتَيْنِ مُطْلَقًا لَوُجُوبِ الْإِدْغَامِ، وَلَمْ يَصِلُوا مَتَى؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَغْيِيرِ الْبَاءِ، وَوَصَلُوا أَنْ النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ مَعَ لَا بِخِلَافِ الْمُخَفَّفَةِ نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُومُ، وَوَصَلُوا إِنْ الشَّرْطِيَّةُ بِلَا وَمَا، وَنَحْوُ: {إِلَّا تَفْعَلُوهُ} ، و {إِمَّا تَخَافَنَّ} ، وحذفت النون في الجمع؛ لتأكيد الاتصال، ووصلوا نحو: يومئذٍ وحينئذٍ في مذهب البناء، فمن ثم كتبت الهمزة ياء وكتبوا نحو الرجل

على المذهبين متصلا؛ لأن الهمزة ياء، وكتبوا نحو الرجل على المذهبين متصلا؛ لأن الهمزة كالعدم، أو اختصارًا للكثرة". "الشافعية، ص 17".

6 في "ه": وصلوا.

7 سورة "المؤمنون": من الآية "40".

8 في "ق": الاستفهامية.

(1015/2)

اعلم أن النون إذا لقيها ميم من كلمة أخرى حذفت النون من الخط للإدغام نحو: سَلَّ عَمَّ شَتَّ "190"، و {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ} 1. ومنه {يَمْنُ خَلَقَ} 2، {وَيَمْنُ حَوْلَكُمْ مِّنَ الْأَعْرَابِ} 3، سواء كانت استفهامية أو خبرية.

وقال ابن مالك: يجب أن توصل "في" بمن الاستفهامية، و"من" و"عن" بمن الاستفهامية والخبرية 4 نحو: فَيَمْنُ رَغِبْتَ، وَيَمْنُ أَنْتَ، وَعَمَّنْ رَوَيْتَ، وَأَخَذْتَ مِمَّنْ أَخَذْتَ [وليس في نحو: رَغِبْتَ في من رَغِبْتَ إلا الفصل] 5.

ولم يصلوا متى بما الحرفية وإن كانت متى مثل أين؛ لما يلزم من قلب الياء ألفًا لوصل ما بمتى؛ فيقع الوهم "فيها" 6.

وإذا لقيت ميم "أم" ميمًا من كلمة أخرى كتبت بميم واحدة، نحو: "أَمَّنْ هو قانت" 7، ونحو: "أهم أشد خلقا أَمَّنْ خلقنا" 8.

1 سورة "النبأ": الآية: 1.

2 سورة "المائدة": من الآية "18"، وسورة "طه": من الآية "4".

3 سورة "التوبة": من الآية "101".

4 جاء في التسهيل ص 332: "ووصلت من بمن مطلقا وبما الموصولة غالبا، وعن بمن كذلك، وفي بمن الاستفهامية مطلقا وبما الموصولة غالبا، والثلاثة بما الاستفهامية محذوفة الخبر". ١. هـ.

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

6 لفظة "فيها" إضافة من "ق"، "ه".

7 سورة "الزمر": من الآية "9".

8 سورة "الصفافات": من الآية: "11".

ووصلوا "أن" الناصبة للفعل المضارع مع "لا" 1 بالفعل ولم تظهر لها صورة في الخط، نحو: أريد ألا تخرج؛ لأن عملها يدل عليها، ولكثرة استعمالها في كلامهم، بخلاف "أن" المخففة من الثقلية نحو: علمت 2 أن لا يقوم، [أي: أنه لا يقوم، "و" 3 نحو] 4 [{ألا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ} 5، إذ الأصل أنهم لا يقدرُونَ] 6؛ إما لقلة استعمالها، وإما لكون أصلها التشديد، فكرهوا أن يزيدوها إجحافًا بال حذف. ووصلوا "إن" الشرطية بـ "لا" و "ما"، نحو: "إلا تفعل" و {إِذَا تَخَافَنَّ} 7. قال ابن مالك [رحمه الله] 8: "الوصل في {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ} 9، و {بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي} 10، وفي:

1 ينظر التسهيل: 332.

2 لفظة "علمت" ساقطة من "ق".

3 الواو إضافة من الحقق؛ كي يستقيم المعنى.

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

5 سورة "الحديد": من الآية "29".

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

7 في "ق": إلا تفعلن، وإما تفعلن تخافن، و {إِذَا تَخَافَنَّ} [الأنفال: 58].

8 ما بين المعقوفتين إضافة من "ه".

9 سورة البقرة: من الآية "90".

10 سورة "الأعراف": من الآية "150".

"كَيْلًا" 1 في بعض المواضع شاذ. وكذا الوصل وحذف النون في: "فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا

لكم" 2، وفي 3: {أَلَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا} 4.

وفي: {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ 5 عِظَامَهُ} 6 شاذ.

أي: فإن لم يستجيبوا لكم، وأن لن نجعل لكم موعدا، وأن لن نجمع عظامه" 7.

وقال الموفق الأندلسي 8: "يجوز في: نَعِمَّا وَبِئْسَمَا الْوَجْهَانِ" 9 وليس بمنافٍ لما ذكره ابن

مالك.

قوله: "وَحُذِفَ النون في الجميع".

أي: وحذفت نون أن الناصبة للفعل المضارع عند اتصالها مع لا بالفعل، ونون إن الشرطية عند اتصالها بـ "لا"، و10 ما. وإنما حذفت

1 سورة "الحشر": من الآية "7".

2 سورة "هود": من الآية "14".

3 لفظة "في" ساقطة من "ه".

4 سورة "الكهف": من الآية "48".

5 في "ه": نجعل. تحريف من الناسخ.

6 سورة القيامة من الآية "3"

7 جاء في التسهيل "ص332" ما نصه: "وشاذ وصل" بئس" بما قبل {اشْتَرَوْا بِهِ} ، و {خَلَقْتُمُونِي} ووصل إن بـ {لَمْ يَسْتَجِيبُوا} ووصل "أن" بلن في الكهف والقيامة، وبلا في بعض المواضع، وكذا وصل أم بمن، وكى بلا، وتحذف نون من وعن وإن وأن وميم أم عند وصلهن".

8 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

9 شرح المفصل: 7/ 134.

10 لفظة "ليس" ساقطة من "ق".

(1018/2)

النون ههنا ليتأكد الاتصال. وإنما حذفت النون خطأ؛ لأنها تحذف لفظاً وجوباً للإدغام، فحذفت خطأ ليوافق الخط اللفظ.

ولا يريد بحذف النون في اللفظ حذفها بالكلية؛ لأنها تقلب لاما أو ميماً ولا تحذف بالكلية.

ووصلوا "إذ" بحين ويوم، في: حينئذ ويومئذ، في مذهب من يبني حين ويوم 3 بإضافتهما إلى "إذ".

ولأجل وقوع الهمزة متوسطة حينئذ كتبت الهمزة بالياء، وإلا كان القياس أن تكتب ألفاً. ولكن لما وصلت "إذ" بيوم وحين صار كالم متصل يديرها حركة نفسها وهي مكسورة،

فكتبت بالياء.

وقد توصل بيوم وحين وتكتب بالياء، وإن لم يكن يوم وحين مبنيا.
وكتبوا اللام متصلة بالاسم الذي بعده، نحو: الرجل، على مذهب سيبويه [والخليل فإن
اللام وحدها للتعريف على مذهب سيبويه4] 5، والهمزة واللام معا للتعريف على
مذهب الخليل6.

1 ولا تحذف: موضعه بياض في "ه".

2 في الأصل، "ق": يومئذ وحينئذ، وما أثبتناه من "ه".

3 في الأصل، "ق": يوم وحين. وما أثبتناه من "ه".

4 وهذا هو مذهب الأخفش، ونسب إلى سيبويه. "ينظر كشف النقاب: 220، وشرح
اللمحة البدوية: 1/ 258، 259".

5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

6 مذهب الخليل وسيبويه أن "أل" بجملتها للتعريف. لكن الخليل عنده الهمزة همزة قطع
حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وسيبويه يرى أن الهمزة همزة وصل، فهي زائدة
لكنها معتد بها في الوضع. "ينظر الكتاب: 3/ 324، 325".

(1019/2)

فكتابة اللام متصلة بما بعدها على مذهب سيبويه ظاهر؛ لأنها حرف واحد، فيجب
إيصالها وكتابتها متصلة. وعلى مذهب الخليل يحتاج إلى اعتذار؛ لأن "أل" عنده كَهْلٌ1،
فكان قياسها أن تكتب منفصلة. [وإنما كتبت متصلة] 2؛ لأن الهمزة "191" لزم
حذفها عند الوصل، فصارت كالعدم، أو للاختصار بالاتصال لكثرة استعماله3 في
كلامهم.

قوله: "وَأَمَّا الزِّيَادَةُ، فَإِنَّهُمْ زَادُوا بَعْدَ وَאוِ الْجُمُعِ [المتطرفة] 4....." إلى آخره5، 6.

1 ينظر المصدر السابق: 3/ 325.

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

3 في "ق": استعمالهم.

4 لفظة "المتطرفة" إضافة من "ه".

5 إلى آخره: ساقط من "ه".

6 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَأَمَّا الزِّيَادَةُ، فَإِنَّهُمْ زَادُوا بَعْدَ وَاوِ الْجُمُعِ الْمُتَطَرِّفَةِ فِي الْفِعْلِ أَلِفًا نَحْوُ: أَكَلُوا وَشَرَبُوا؛ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَاوِ الْعَطْفِ، بِخِلَافِ: يَدْعُو وَيَغْزُو، وَمَنْ تَمَّ كُتِبَ: "ضَرَبُوا هُمْ" فِي التَّأْكِيدِ بِالْأَلِفِ، وَفِي الْمَفْعُولِ بِغَيْرِ أَلِفٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُهَا فِي نَحْوِ: "شَارَبُوا الْمَاءَ"، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحذفُهَا فِي الْجُمُعِ، وَزَادُوا فِي مِائَةِ أَلِفًا؛ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ "مِنْهُ"، وَأَلْحَقُوا الْمِثْلِي بِهِ بِخِلَافِ الْجُمُعِ، وَزَادُوا فِي عَمَرُو وَاوِ؛ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمَرٍ مَعَ الْكَثْرَةِ، وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَزِيدُوهُ فِي النِّصْبِ، وَزَادُوا فِي أَوْلَئِكَ وَاوِ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَيْكَ، وَأَجْرِي أَوْلَاءَ عَلَيْهِ، وَزَادُوا فِي أَوَّلَى وَاوِ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَى، وَأَجْرِي أَوَّلُو عَلَيْهِ". "الشافية، ص17".

(1020/2)

اعلم أنهم زَادُوا بَعْدَ وَاوِ الْجُمُعِ الْمُتَطَرِّفَةِ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْأَمْرُ أَلِفًا إِذَا كَانَتْ مَنْفَصِلَةً نَحْوُ: جَادُوا، وَسَادُوا، وَزَادُوا؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَاوِ الْأَصْلِيَةِ نَحْوُ: يَدْعُو وَيَغْزُو، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ وَاوِ الْعَطْفِ.

وزادوا أيضا بعد واو الجمع المتطرفة أَلِفًا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَنْفَصِلَةً نَحْوُ: أَكَلُوا وَشَرَبُوا؛ أَطْرَادًا لِلْبَابِ، بِخِلَافِ: يَدْعُو، وَيَغْزُو، فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ بَعْدَ الْوَاوِ هَهُنَا أَلِفٌ؛ لِعَدَمِ اللَّيْسِ، لِعَدَمِ زِيَادَةِ الْأَلِفِ بَعْدَهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْوَاوِ مَنْفَصِلَةً، نَحْوُ: يَغْزُو؛ لِأَنَّ الْمَفْرَدَ لَا بَدَّ مِنَ الْوَاوِ فِي بَنِيَّتِهِ.

ولقائل أن يمنع عدم اللبس؛ لأنه إذا كان بعدها أَلِفٌ علم أنه مضارع: غزا، وإذا لم يكن التبس مضارع غزا بمضارع غزوا.

اعلم أنه قد يَزِيدُ الْأَلِفُ فِي نَحْوِ: يَدْعُو وَيَغْزُو، نَصٌّ عَلَيْهِ الْمَبْرَدُ 1 - رَحِمَهُ اللَّهُ 2 - وَغَيْرُهُ 3، وَإِنْ اقْتَضَى ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ.

ولأجل أنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة أَلِفًا لِلْفَرْقِ، كَتَبُوا 4: ضَرَبُوا هُمْ 5 بِالْأَلِفِ، إِذَا كَانَ "هُمْ" تَأْكِيدًا لَوَاوِ الْجُمُعِ 6.

1 ينظر المقتضب: 1/ 260، 3/ 40.

2 جملة "رحمه الله" إضافة من "ه".

3 ينظر الهمع: 2/ 238.

4 في الأصل، "ق": كتبت، وما أثبتناه من "ه".

5 في "ه": اضربوهم.

6 ينظر الجمع: 238 / 2.

(1021/2)

وإذا كان مفعولا به لم يكتب 1: ضربوهم بألف؛ للفرق بين التأكيد وبين المفعول، والمفعول ههنا ضمير متصل والمتصل كالجاء مما قبله.
ومنهم من يكتب الألف بعد واو الجمع الذي في اسم الفاعل نحو: شاربوا الماء، وزائروا زيد 2 كما كتبت بعد الواو المتطرفة في الفعل لا طراد الباب.
ومنهم من يحذف الألف في الجميع، أي: في الفعل واسم الفاعل، ويلزم الالتباس لندوره ولزواله بالقرائن.
وزادوا الألف في مائة؛ للفرق بينها 3 وبين منه 4. وخصت مائة بالزيادة لكونها اسما، ولأنه قد حذف منها 5 لامها، فالزيادة جائزة لما حذف منها 6.

1 ينظر المصدر السابق.

2 نسب السيوطي هذا الرأي إلى الكوفيين. ينظر الجمع: 238 / 2.

3 في "ه": بينه.

4 هذه العلة أخذها أبو حيان وغيره عن ابن الحاجب. ينظر الجمع 238 / 2.

5 في النسخ الثلاث: منه، والأنسب للمعنى ما أثبتناه.

6 جاء في الجمع "239 / 2": "وجعل الفرق في "مائة" دون "منه" إما لأن "مائة" اسم ومنه حرف، والاسم أصل للزيادة من الحرف، وإما لأن المائة محذوفة اللام يدل على ذلك: أمأيت الدراهم، فجعل الفرق في "مائة" بدلا من المحذوف مع كثرة الاستعمال؛ ولذلك لم يفصلوا بين "فئة" و"فيه" لعدم كثرة الاستعمال. وقال محمد بن حرب البصري المعروف بالملهم صاحب الأخفش: كانت هذه الألف في "مائة" أولى منها بمنه؛ لأن أصل "مائة" مئبة على وزن فعلة، من مئيت "أ. ه.

وهذا تعليل البصريين لزيادة الألف في "مائة". واعترض الكوفيون عليه وقالوا: "إنما زيدت فرقا بينها وبين فئة ورثة في انقطاع لفظها في العدد وعدم انقطاع فئة ورثة؛ لأنك تقول: تسع مائة. ولا تقول: عشر فئات، بل تقول: ألف. وتقول: تسع فئات وتسع

رئات وعشر رئات، فلا ينقطع ذكرها به في التعشير، فلمخالفتها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها". "المصدر السابق".

(1022/2)

وألحقوا مثنى مائة، وهو مائتان، بمائة في زيادة الألف وإن لم يحصل الالتباس في المثنى؛ لوجود صورة المفرد في المثنى، بخلاف الجمع نحو: مئات؛ فإنه لا لبس ولا وجود لصورة [المفرد فيه؛ لسقوط] 1 ياء "مائة" في: مئات. وزادوا الواو في عمرو؛ للفرق بينه وبين عمر. [ولأجل أن زيادة الواو بعد عمرو للفرق بينه وبين عمر] 2 لم يزدوا الواو بعد "عمرو" في النصب؛ لوجود الفرق بينهما بالألف بعد عمرو وعدمها بعد عمر. وإنما زيدت الواو دون الألف والياء؛ لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم. وإنما خص عمرو بزيادة الواو؛ لأنه أخف في اللفظ من عمر. وزادوا الواو بعد أولئك؛ للفرق بينه وبين إليك 3. وإنما خصت بالزيادة لكونها اسما.

1 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

3 وزعم الكوفيون أن زيادة الواو بعد أولئك؛ للفرق بينها وبين إليك الاسمية؛ لأن إلى قد تستعمل اسما، حكوا من كلام العرب: انصرفت من إليك. وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في المتحد الجنس. "ينظر المجمع: 2/ 239".

(1023/2)

وأجري "أولاء" على "أولئك" في زيادة الواو وإن لم يكن فيه لبس؛ لأنه هو هو. وكذا يزداد الواو في "أولات" وإن لم يحصل الالتباس؛ لوجود "أولاء" فيه. قوله: "وأما النقص فإنهم كتبوا...." إلى آخره 1. أي: وأما النقص "192" الخارج عن القياس، فإنهم كتبوا كل مشدّد من كلمة واحدة حرفا واحدا نحو: شدّ، ومدّ، وادّكر، إلا في: {بَائِيكُمُ الْمَفْتُونُ} 2، فإنه كتب 3 في المصحف بياءين وهو شاذ، لا يقاس عليه 4.

وأجري نحو: قَتْتُ، وهو أن يكون لام الفعل الماضي مدغما في تاء الضمير للفاعل [مجرى المشدد من كلمة في كتابته حرفا واحدا؛ لشدة اتصال الفاعل] 5 بالفعل مع كون لام الفعل وتاء الفاعل مثلين.

- 1 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وأما النقص فَإِنَّهُمْ كَتَبُوا كُلَّ مُشَدَّدٍ مِنْ كَلِمَةٍ حَرْفًا وَاحِدًا نَحْوُ: شَدَّ وَمَدَّ وَادَّكَرَ، وَأَجْرِي نَحْوُ: قَتْتُ مَجْرَاهُ، بِخِلَافِ نَحْوِ: وَعَدْتُ وَاجِبَهُ، بِخِلَافِ لَامِ التَّعْرِيفِ مُطْلَقًا نَحْوِ: اللَّحْمُ وَالرَّجُلُ؛ لِكُونِهَا كَلِمَتَيْنِ، وَلِكَثْرَةِ اللَّبْسِ، بِخِلَافِ الَّذِي وَالَّذِي؛ لِكُونِهَا لَا تَنْفَصِلُ، وَنَحْوُ الَّذِي فِي التَّثْنِيَةِ بِلَامَيْنِ، وَحُمِلَ اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ، وَكَذَا اللَّاعُونَ وَأَخَوَاتُهُ، وَنَحْوُ: عَمَّ وَمَمَّ وَإِمَّا وَإِلَّا لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَنَقَصُوا مِنْ: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} الألف؛ لكثرتهم، بخلاف بالرجل ونحوه". "الشافية، ص 17".
- 2 سورة "القلم": من الآية "6".
- 3 في الأصل، "ه": فَإِنَّهُمْ كَتَبُوهُ، وما أثبتناه من "ه".
- 4 عليه: موضعها بياض في "ق".
- 5 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

(1024/2)

بخلاف نحو: "وعدت" مما قلبت "فيه" 1 لام الماضي تاء وأدغمت في تاء الفاعل، فإن المشدد يكتب حرفين؛ لفقدان المثلين.

وبخلاف: "اجْبِهْهُ"؛ لفقدان كون المدغم فيه فاعلا.

وبخلاف لام التعريف المدغم في الحرف الذي من كلمة أخرى، سواء كان ذلك الحرف لاما نحو: اللحم، أو غيره نحو: الرجل؛ فإنه يكتب المشدد حرفين؛ لكونهما كلمتين، أي: لكون لام التعريف كلمة والحرف الذي أدغم فيه لام التعريف من كلمة، ولأنه لو كتبت المشدد ههنا حرفا "واحدا" 2، نحو: الحَم، وازَّجَل أدى إلى كثرة اللبس، أي: لبس المعرف باللام بغير المعرف باللام الداخل عليه همزة الاستفهام.

بخلاف: الذي والتي والذين؛ فإن اللام المشددة فيها كتبت حرفا واحدا، على القياس؛ لأن لام التعريف ههنا لا تنفصل عن الكلمة التي أدغمت في أولها؛ فإنه لا يقال: لذي ولتي ولذين، ولا: ذي وتي وذين، بخلاف لام التعريف التي في نحو: الرجل واللحم، فإنها تنفصل نحو: لحم ورجل، ولأن لام التعريف في: الذي والتي والذين كالجُزء منها، ولكثرة

استعمال الذي والتي والذين.

1 لفظة "فيه" إضافة من المحقق.

2 لفظة "واحدا" إضافة من "ق".

(1025/2)

وإنما كتبوا "الذين" للتثنية بلامين مع أنها لا تنفصل كالذي والذين للجمع؛ للفرق بين المثنى والمجموع، ولأنه لم يكثر كثرة المفرد والجمع.

وإنما كتبوا "اللتين" للتثنية بلامين، مع أنه لا يلتبس 1 بالمجموع لأن جمعها: اللواتي، حملا للتين في التثنية على اللذين في التثنية؛ لأن كل واحد منهما مثنى من الموصولات.

وكذلك كتبوا اللاتي 2 وأخواتها، أعني: اللاتي واللاتي 3 واللواتي، بلامين مع "أن القياس" 4 يقتضي أن يكتبوا بلام واحدة؛ لأن من جملة جمع المؤنث اللاء ويجب كتابته بلامين؛ لأنهم لو كتبوا بلام واحدة "لا لتبس" بإلا، فكتبت البواقي أيضا بلامين؛ أطرادا لباب جمع المؤنث؛ لأنها بمعناه ولفظها 5 كلفظه، ولأن اللتين واللواتي وأخواتها لم تكثر كثرة الذي والتي والذين.

اعلم أنهم حذفوا نون "عن" و"من" في اللفظ عند إدغامها في الميم التي في "ما" الاستفهامية والخبرية، نحو 6: "سل عمّ شئت"

1 في "ق": لا يلبس.

2 في "ه": اللاءون.

3 واللاتي: ساقط من "ق".

4 ما بين المعقوفتين مطموس في "ه".

5 في "ق": ولفظه.

6 في "ق": مثل.

(1026/2)

و {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ} 1، {مِمَّ خُلِقَ} 2 و {يَمُنُّ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ} 3، وحذفوا نون
إن الشرطية في اللفظ عند إدغامها في لام "لا" 4 وميم "ما" نحو: إِلَّا تَذْهَبْ أَذْهَبْ 5،
وأما 6 نحو:

"46"

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغْيِيرَ لَوْنِهِ 7

فقال المصنف -رحمه الله تعالى- 8: هذا الحذف -[وهو حذف] 9 الحرف الذي
هو 10 آخر إحداهما الكلمتين في اللفظ إذا أدغمت في أول الكلمة الأخرى - شاذ، فلا
يقاس عليه.

1 سورة "النبأ": الآية "1".

2 سورة "الطارق": من الآية "5".

3 سورة "التوبة": من الآية "101".

4 لفظة "لا" ساقطة من "ق".

5 لفظة "أذهب" ساقطة من "ه".

6 لفظة "أما" ساقطة من "ق"، "ه".

7 هذا صدر بيت من الكامل، قاله حسان بن ثابت الأنصاري، وعجزه:

سَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُتَجَلِّ

ينظر اللسان "ثغم": 1/ 487، والهمع: 2/ 78، والدرر: 2/ 97 وهو في ديوانه

"310". والثغام: نبت يكون في الجبل يبيض إذا يبس "الصحيح: ثغم: 5/ 1880".

وأنشده شاهدا على حذف نون "إن" الشرطية في اللفظ عند إدغامها في "ما" وهو
شاذ.

8 ما بين الشرطيتين إضافة من "ه".

9 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

10 لفظة "هو" ساقطة من "ه".

(1027/2)

ونقصوا الألف من الاسم في: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"؛ لكثرة استعماله، بخلاف: باسم
الله "193" مقتصرًا عليه، وباسم ربك، ونحوه.

وكذلك 1 نقصوا الألف من: الله، والرحمن مطلقا²، أي: في: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"
وفي 3 غيره؛ لكثرة استعمالها.
وكذلك نقصوا "الألف" 4 من "الحَرْث" 5 -علما- ما لم يخل من الألف واللام، ومن
"السلام" 6 عليكم⁷، ومن "عبد السلام" 8 ومن "مليكة"، و"سموات"، و"صلحين"،
و"صلحات"، ونحوها، ما لم 9 يخف لبس.
وكذا من "ثمنية" 10 ونحو "ثني 11 عشر"، وفي: ثنين 12 وثلث وثلثين؛ لطول الاسم.

-
- 1 في "ق": وهكذا.
 - 2 لفظة مطلقا ساقطة من "ق".
 - 3 لفظة "في" ساقطة من "ق".
 - 4 لفظة "الألف" إضافة من "ه".
 - 5 في "ق": الحارث.
 - 6 في الأصل، "ق": السلام، وما أثبتناه من "ه".
 - 7 في "ه": عليك.
 - 8 في الأصل، "ق": عبد السلام، وما أثبتناه من "ه".
 - 9 في الأصل: فيما.
 - 10 في الأصل: ثمانية، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 11 في الأصل: ثمني، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 12 قال ابن مالك: "في ثمانين وجهان". التسهيل: 336.

(1028/2)

ويجوز أيضا من "الثلث". فإن لم يضاف ولم يُوصف بما فإثبات الألف لا غير، نحو:
"احفظ ثلاثا"؛ لأنه لم يطل كطول الأول.
ويجوز حذف الألف من: "دراهم¹"، إذا أضيف إليها ثلاثة إلى عشرة، نحو: "ثلاثة
درهم، وعشرة درهم"؛ لأنه قد علم أن هذا العدد لا يضاف إلا إلى الجمع، فإن لم
يضاف إليها نحو: "هذه الدراهم"، لم يحذف.
لكن لا يجوز حذف الألف من: دنانير، وقراريط، وطساسيج إذا أضيف إليها ثلاثة إلى
عشرة؛ لكراهتهم الجمع بين الأمثال، فأثبتوا الألف حاجزا بينهما، ولا الألف من هاهنا؛

لئلا يجمع بين هاءين.

قوله: "ونقصوا من نحو: للرجل وللدار، جرا وابتداء".

اعلم أنه إذا دخل لام الابتداء أو لام الجر على نحو: الرجل والدار نقصوا الألف في الكتابة، فقالوا2: "للرَّجُل خيرٌ من المرأة"، وللدار الآخرة3 خير من الأولى" وهذا السيف للرجل، وهذا الحصير للدار.

وإنما نقصوا الألف مع أن القياس إثباتها، نحو: بالرجل وكالرجل لئلا يلتبس؛ لأنه لو كتبت4 الألف مع لام الجر أو لام الابتداء لصار

1 في "ه": الدراهم.

2 فقالوا: موضعها بياض في "ه".

3 في "ق"، "ه": الأخيرة.

4 في الأصل: كتبت، وما أثبتناه من "ق"، "ه".

(1029/2)

صورتها صورة "لا" بعدها صورة "لرجل"، بخلاف قولك: "بالرجل وكالرجل، فإنه لا يحصل الالتباس"1 بكتابة الألف.

ومعنى قوله: "جرا وابتداء" أنه نحو "للرجل" حال كون اللام للجر أو للابتداء.

قوله: "ونقصوا مع الألف...." إلى آخره2.

أي: ونقصوا اللام مع نقص الألف فيما أوله لام نحو3: اللحم واللبن إذا دخل عليه لام الجر، أو لام الابتداء نحو: لِلَّحْمِ وَلِللَّبَنِ، أما حذف الألف فلما ذكرناه. وأما حذف اللام فلئلا يجتمع4 ثلاث لامات؛ لام الابتداء وفاء الكلمة.

قوله: "ونقصوا من أبْنُك ... " إلى آخره5.

1 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

2 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَنَقَّصُوا مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِمَّا فِي أَوَّلِهِ لَامٌ نَحْوُ: لِلْحَمِّ وَلِللَّبَنِ كَرَاهِيَةً اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ لَامَاتٍ، وَنَقَّصُوا مِنْ نَحْوِ: "أَبْنُكَ بَارٌّ؟" فِي الْإِسْتِفْهَامِ، وَأَصْطَفَى الْبَنَاتِ، أَلْفَ الْوَصْلِ، وَجَاءَ فِي: "آلِ رَجُلِ الْأَمْرَانِ". "الشافية، ص17".

3 لفظة "نحو" ساقطة من "ه".

4 في "ق": فلئلا.

5 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "ونقصوا من نحو ابنِ إِذَا وَقَعَ صِفَةً بَيْنَ عَلَمَيْنِ أَلْفُهُ مِثْلُ: هَذَا زَيْدٌ بَنُ عَمْرٍو، بِخِلَافِ زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو، وَبِخِلَافِ الْمُثَنَّى، وَنُقُصُوا أَلْفَ "هَآ" مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْو: هَذَا وَهَذِهِ وَهَذَانِ وَهَؤُلَاءِ بِخِلَافِ هَاتَا وَهَاتِي؛ لِقَلْتِهِ، فَإِنْ جَاءَتِ الْكَافُ رَدَتْ، نَحْو: هَآذَاكَ وَهَآذَانِكَ، لَا تَصَالُ الْكَافُ، وَنُقُصُوا الْأَلْفَ مِنْ ذَلِكَ وَأَوَّلُكَ، وَمِنْ الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِينَ، وَمِنْ لَكُنْ وَلَكِنَّ، وَنَقَصَ كَثِيرُ الْوَاوِ مِنْ دَاوُدَ، وَالْأَلْفَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ، وَبَعْضُهُمُ الْأَلْفَ مِنْ عُثْمَانَ وَسُلَيْمَانَ وَمَعَاوِيَةَ". "الشَّافِيَّةُ، ص 17".

(1030/2)

أي: ونقصوا ألف الوصل من نحو قولك: "أَبْنُكَ بَارٌّ؟"، و {أَصْطَفَى الْبَنَاتِ} 1 مع أن القياس ألا يحذف؛ لأن دخول الحرف على الاسم أو الفعل لا يوجب حذف ألف الوصل في الكتابة إذا كان في أوله ألف وصل، نحو: بابنك، ولابنك. وإنما حذفت ههنا كراهة اجتماع الألفين في أول الكلمة مع وجوب حذفها لفظاً. اعلم أن في إطلاق ألف الوصل على ألف "اصطفى"، و"ابنك" نظراً. قوله: "وجاء في "الرجل؟" "الأمران".

أي: إذا دخل حرف الاستفهام على الاسم المعرف بلام التعريف نحو: الرجل جاز الأمران؛ حذف ألف 2 الوصل في الخط؛ لما ذكرناه، وإثباتها في الخط لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر فيما 3 كثر استعماله بخلاف "اصطفى"، فإنه يحذف في الخط أحد الألفين؛ لأنه لم يكثر كثرة: الرجل، ولأنه بإثبات الألفين في اللفظ، فكذا عملوا في الخط، بخلاف "اصطفى"؛ فإن أكثرهم "194" يحذفون إحدى الألفين منه. قوله: "ونقصوا من ابن، إذا وقع صفة".

1 سورة "الصافات": من الآية "153".

2 لفظة "ألف" ساقطة من "ه".

3 في "ه": فلما. تحريف.

(1031/2)

أي: ونقصوا الألف -أي: الهمزة- لفظا وخطا من "ابن" مضافا إلى علم إذا وقع صفة لعلم، نحو: هذا زيدٌ بنُ عمرو؛ لكثرة الاستعمال، مع أمن اللبس، بخلاف ما إذا وقع خبرا بين علمين نحو: زيدٌ ابنُ عمرو، بخلاف ما إذا وقع 1 صفة لغير علم، نحو: يا رجلاً ابنَ عمرو، أو 2 مضافا إلى غير علم نحو: يا زيد ابن أخينا، وبخلاف مثنى الابن وجمعه الواقعين صفة بين علمين نحو: يا زيدانِ ابنا عمرو 3، ويا زيدون ابنو عمرو 4، فإنه لا تحذف الهمزة في هذه الصور؛ لأنه لم يكثر استعماله في هذه المواضع كثرته.

ونقصوا ألف "ها" في: هذا، وهذه، وهؤلاء؛ لكثرة استعمالها وجعلها كلمة واحدة، وفي: هذان، للحمل على: هذا، لكونه تثنية "هذا" بخلاف: هاتا وهاتي، فإنه لا تحذف الألف فيهما؛ لأنه لم يكثر كثرة هذا، وهذه، وهؤلاء. وبخلاف ما إذا صُغِرَ نحو: هَآذِيَا وهَاؤُلَيَّا؛ لأنه لم يكثر [كثرة: هذا] 5 وهؤلاء.

-
- 1 في الأصل: كان، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 2 في الأصل: "و"، وما أثبتناه من "ق"، "ه".
 - 3 رفع ركن الدين تابع المنادى "ابنا" المضاف إلى ما بعده حملاً على لفظ المنادى المبني على الألف، ولو حمل على المحل لقال "ابني".
 - 4 رفع كذلك "ابنو" حملاً على لفظ "زيدون"، ولو حمل على المحل لقال: "ابني".
 - 5 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

(1032/2)

ولو فصل بينهما الضمير نحو: "هاهوذا"، و"هأنذا" لم يحذف 1 الألف؛ لامتناع جعل "ها" مع "ذا" كلمة واحدة، مع وجود الفصل، ولقلة الاستعمال.

فإن اتصلت كاف الخطاب بهذا رُدَّتْ الألف، نحو: هاذاك وهاذاك؛ لاتصال الكاف به، يعني: لما اتصل الكاف بذا، وصارت الكاف كالجاء منه كرهوا أن يصلوا معه هاء، مع إمكان انفصاله عنه؛ لئلا يمزجوا ثلاث كلمات مع استئصال الكلمة الأولى وهي "ها"، ولأنهم إنما ردوا الألف لقلة استعمال: هاذاك، وهاذاك.

قوله: "ونقصوا الألف من ذلك وأولئك".

أي: ونقصوا الألف في الكتابة من: ذلك وأولئك، ومن الثلث والثلثين؛ للاختصار.

ونقص كثيرٌ الواو من: داؤد، وطاؤس، وناؤس؛ كراهة اجتماع الواوين، وكذا من: رءوس

- جمع رأس - عند بعضهم.

ولا تحذف الواو من: دُوو مال؛ لئلا يلتبس بالواحد، ولا من نحو 2 طواويس عند الأكثرين؛ لأن لام الكلمة قد حذفت، ولأن الفتحة خفيفة. ونقص بعضهم الألف من: عثمان وسليمان ومعاوية في الخط؛ طلباً للتخفيف لكثرة استعماله، مع كونه علماً مشهوراً.

1 ما بين المعقوفتين موضعه بياض في "ه".

2 لفظة "نحو" ساقطة من "ق".

(1033/2)

اعلم أن حذف الألف من الأعلام¹ ليس مخصوصاً بهذه الأسماء، بل هو كثير فيما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف ما لم يحذف منها شيء كإسرائيل وداود، ولم يخف الالتباس، فكما يحذف من سليمان وعثمان يحذف 2 من: مروان وغطفان. وإن لم يكثر استعماله في الكلام، نحو: إسرائيل وميكائيل وإلباس، لم يحذفوا. هذا في الأسماء التي لا تستعمل إلا أعلاماً.

أما في 3 غير تلك الأسماء نحو: الحارث والقاسم والظاهر، الأعلام، فإنه يحذف منها الألف؛ لطولها بالألف واللام.

[فإن لم يكن علماً بل صفة، أو علماً لكن مع الألف واللام] 4 نحو: حارث وقاسم وظاهر، أعلاماً، فإنه لا يحذف منها، اللهم إلا إذا كان مشهوراً كثير الاستعمال. قوله: "وأما البدل فإنهم كتبوا كل ألف ... " إلى آخره⁵.

أي: وأما البدل الخارج عن قياس الكتابة الأصلي، فإنهم "195" كَتَبُوا كُلَّ أَلْفٍ رَابِعَةً فَصَاعِدًا فِي اسم أو فعل ياء، نحو: مَغْزَى، وَيَغْزَى، وَأَنْثَى، وَقَرْبَى؛ تنبيهاً على أنها تنقلب ياء، فإنها تكتب

1 في "ق": الصلاة.

2 في "ق": بخلاف.

3 في الأصل زادت لفظة "الأعلام" بعد "في".

4 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

5 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَأَمَّا الْبَدَلُ، فَإِنَّهُمْ كَتَبُوا كُلَّ أَلْفٍ رَابِعَةً فَصَاعِدًا فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ يَاءٌ إِلَّا فِيمَا قَبْلَهَا يَاءٌ، إِلَّا فِي نَحْوٍ: يَحْيَى وَرَبِّي، عَلَمَيْنِ". "الشافعية، ص 18".

(1034/2)

وإن لم تكن مبدلة عن ياء كتبت ألفا، سواء كانت مبدلة عن واو نحو: عصا، أو لم تكن مبدلة عن شيء.

ومنهم من يكتب الباب كله، أي: الألف الثالثة سواء كانت غير مبدلة أو مبدلة عن ياء أو مبدلة عن واو بالألف؛ لأن القياس أن تكتب الألف بالألف 1 مع أنه أنفى للغلط على الكاتب.

وعلى تقدير كتابة الألف الثلاثية بالياء؛ فإن كان الاسم الذي فيه هذه الألف منونا، فالمختار عندنا 2 أنه يكتب أيضا بالياء، وهو قياس المبرد 3. وقياس المازني أن تكتب بالألف في الأحوال كلها 4، أي: في النصب والجر والرفع؛ لأنها ألف التنوين في الأحوال الثلاث عنده.

وقياس سيويه أن يكتب المنصوب بالألف وأن يكتب ما سواه -أعني: المرفوع والجرور- بالياء؛ لأن الألف الموجودة في النصب ألف التنوين عنده، بخلاف الألف الموجودة في الرفع والجر. وقد تقدم في باب الوقف ما يرشد إلى ذلك. قوله: "وَيُتَعَرَّفُ الْيَاءُ مِنَ الْوَاوِ بِالتَّثْنِيَةِ ... " إلى آخره 5.

1 بالألف: ساقطة من "ه".

2 أي: عند البصريين، وهو واحد منهم.

3 ينظر المقتضب: 3/ 81، 83، وينظر كذلك المجمع: 2/ 242.

4 ينظر المنصف: 1/ 7.

5 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وَيُتَعَرَّفُ الْيَاءُ مِنَ الْوَاوِ بِالتَّثْنِيَةِ، نَحْوُ: فَتْيَانٍ وَعَصَوَانٍ، وَبِالْجُمُعِ نَحْوُ: الْفَتَيَاتِ وَالْقَنَوَاتِ، وَبِالْمَرَّةِ نَحْوُ: رَمِيَةٍ وَغَزْوَةٍ، وَبِالنَّوْعِ نَحْوُ: رَمِيَةٍ وَغَزْوَةٍ، وَبِالدَّخْلِ إِلَى نَفْسِكَ نَحْوُ: رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ، وَبِالْمُضَارَعِ نَحْوُ: يَرْمِي وَيَغْزُو، وَبِكَوْنِ الْفَاءِ وَآوًا نَحْوُ: وَعَيٍّ، وَبِكَوْنِ الْعَيْنِ وَآوًا نَحْوُ: شَوَى إِلَّا مَا شَذَّ نَحْوُ: الْقَوَى وَالصُّوَى فَإِنْ جُهِلَتْ، فَإِنْ أُمِيلَتْ فَالْيَاءُ نَحْوُ: مَتَى وَإِلَّا فَالْأَلِفُ. وَإِنَّمَا كَتَبُوا: لَدَى بِالْيَاءِ لِقَوْلِهِمْ:

لديك، وكلا كتبت على الوجهين لاحتمالهما. وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَلَمْ يُكْتَبْ مِنْهَا بِأَلْيَاءٍ غَيْرُ:
بلى وإلى وحتى وعلى. والله أعلم بالصواب". "الشافعية، ص18".

(1035/2)

وإن لم تكن مبدلة عن ياء كتبت ألفا، سواء كانت مبدلة عن واو نحو: عصا، أو لم تكن
مبدلة عن شيء.

ومنهم من يكتب الباب كله، أي: الألف الثالثة سواء كانت غير مبدلة أو مبدلة عن ياء
أو مبدلة عن واو بالألف؛ لأن القياس أن تكتب الألف بالألف 1 مع أنه أنفى للغلط
على الكاتب.

وعلى تقدير كتابة الألف الثلاثية بالياء؛ فإن كان الاسم الذي فيه هذه الألف منونا،
فالمختار عندنا 2 أنه يكتب أيضا بالياء، وهو قياس المبرد 3.
وقياس المازني أن تكتب بالألف في الأحوال كلها 4، أي: في النصب والجر والرفع؛ لأنها
ألف التنوين في الأحوال الثلاث عنده.

وقياس سيويه أن يكتب المنصوب بالألف وأن يكتب ما سواه -أعني: المرفوع
والجور- بالياء؛ لأن الألف الموجودة في النصب ألف التنوين عنده، بخلاف الألف
الموجودة في الرفع والجر. وقد تقدم في باب الوقف ما يرشد إلى ذلك.
قوله: "وَيُتَعَرَّفُ الْيَاءُ مِنَ الْوَاوِ بِالتَّثْنِيَةِ ... " إلى آخره 5.

1 بالألف: ساقطة من "ه".

2 أي: عند البصريين، وهو واحد منهم.

3 ينظر المقتضب: 3/ 81، 83، وينظر كذلك المجمع: 2/ 242.

4 ينظر المنصف: 1/ 7.

5 عبارة ابن الحاجب بتمامها: "ويُتَعَرَّفُ الْيَاءُ مِنَ الْوَاوِ بِالتَّثْنِيَةِ، نَحْوُ: فَتَيَانٍ وَعَصَوَانٍ،
وَبِالْجُمُعِ نَحْوُ: الْفَتَيَاتِ وَالْقَنَوَاتِ، وَبِالْمَرَّةِ نَحْوُ: رَمِيَةٍ وَغَزْوَةٍ، وَبِالنَّوْعِ نَحْوُ: رَمِيَةٍ وَغَزْوَةٍ،
وَبِرْدِ الْفِعْلِ إِلَى نَفْسِكَ نَحْوُ: رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ، وَبِالْمُضَارَعِ نَحْوُ: يَرْمِي وَيَغْزُو، وَيَكُونُ الْيَاءُ
وَإِذَا نَحْوُ: وَعَمِي، وَيَكُونُ الْعَيْنُ وَإِذَا نَحْوُ: شَوَى إِلَّا مَا شَدَّ نَحْوُ: الْقَوَى وَالصُّوَى فَإِنْ
جُهِلَتْ، فَإِنْ أُمِيلَتْ فَالْيَاءُ نَحْوُ: مَتَى وَإِلَّا فَالْأَلِفُ. وَإِنَّمَا كَتَبُوا: لَدَى بِأَلْيَاءٍ لِقَوْلِهِمْ:

لديك، وكلا كتبت على الوجهين لاحتماهما. وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَلَمْ يُكْتَبْ مِنْهَا بِالْيَاءِ غَيْرُ:
بلى وإلى وحتى وعلى. والله أعلم بالصواب". "الشافعية، ص18".

(1036/2)

اعلم أنه يُتَعَرَّفُ ذوات الياء من ذوات الواو بوجوه، منها: التشنية، فإن الألف في ذوات
الياء تنقلب ياء، وفي ذوات الواو تنقلب واوا في التشنية، نحو: فتيان وعصوان، في: فتي
وعصا.

وأما الفتوة فشاذ [عند من يقول: فتي يائي].

ومنها: الجمع بالألف والتاء، نحو: الفتيات والقنات [1، في: الفتي والقنا، أي: الفتاة
والقناة.

ومنها: المرة، كرمية وغزوة، فإنه بما يتعرف أن رمى من الياء، وغزا من الواو.

ومنها: النوع، نحو: رمية وغزوة، فإنه يتعرف به أيضا أن رمى من الياء، وغزا من الواو.

ومنها: رد الفعل الثلاثي إلى المتكلم، كرد "رمى" و"غزا" إلى: رميتُ وغزوتُ [فإنه

[يعرف] بسماع: رميتَ وغزوتَ [2.

اعلم أن "رمى" من الياء، وأن 3 "غزا" من الواو.

1 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ق".

3 لفظة "أن" ساقطة من "ق"، "ه".

(1037/2)

ومنها: كون الفاء واوا نحو: وَعَى وَوَرَى؛ فإنه يتعرف به أن ألفه من الياء، لا من الواو؛
لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه واو ولامه واو إلا نادرا.

ومنها: كون العين واوا، نحو: شوى؛ فإنه يتعرف به 1 أن ألفه من الياء؛ لأنه ليس في

كلامهم ما عينه 2 "196" ولامه واو 3 إلا ما شذ، نحو: القُوى، والصُّوى 4 -لأحجار

هي علامات الطرق 5- فإن جهل وذلك بأن لم يجر فيه شيء مما ذكرناه [فإن أميلت

كتبت بالياء، نحو: متى، وإن لم تقل كتبت بالألف.

وإنما كتبوا "لَدَى" بالياء، مع أنه لا يجري فيها شيء مما ذكرناه] 6؛ لانقلابها ياء في: لَدَيْكَ.

وأما "كلا" فإنها تكتب على الوجهين، أي: على الألف و"على" 7 الياء؛ لأن عدم قلب ألفها ياء في كلتا يدل على أن ألفها بدل من الواو

1 به: ساقطة من "ق".

2 ما عينه: ساقط من "ق".

3 ولامه واو: موضعه بياض في "ه".

4 والصوى: موضعه بياض في "ه".

5 حكاة الجوهري عن أبي عمرو. ينظر الصحاح "صوى": 6/ 2404.

6 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

7 لفظة "على" إضافة من "ه".

(1038/2)

وإمالتها تدل على أنها بدل من الياء؛ لأنه لا يمكن 1 إمالتها لكسرة الكاف؛ لأن الكسرة [لا تمال لها ألف ثالثة] 2 وهي بدل عن واو.

وأما الحروف فلم يكتب شيء منها بالياء غَيْرُ: بَلَى، وَإِلَى، وَعَلَى، وَحَتَّى.

أما كتابة: إِلَى، وعلى بالياء، فلقلب ألفهما ياء مع الضمير نحو: إِلَيْكَ وَعَلَيْكَ.

وأما كتابة "حتى" بالياء؛ فلحملها على "إلى"، لكونها بمعناها الأصلي، وهو انتهاء الغاية.

وأما كتابة "بلى" بالياء؛ فلقوة إمالتها واستقلال 3 الإمالة في الدلالة على الياء غالبا.

والله أعلم بالصواب، وعليه المرجع والمآب، وهو حسبي ونعم الوكيل.

نَجَزَ الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وسلم.

وكان الفراغ منه يوم الأحد، العشرين من رجب الفرد، سنة ثلاث عشرة 4 وسبع مائة.

1 في "ق": لم يمكن.

2 ما بين المعقوفتين ساقط من "ه".

3 في "ه": واستثقال.

4 في المخطوط: سنة ثلاث عشر، والصحيح ما أثبتناه.

(1039/2)

أحسن الله خاتمتها بحمده وآله وسلم
وغفر الله لمالكه، وكاتبه
والناظر فيه، والداعي لهم
بالمغفرة، إنه على ما
يشاء قدير 1، 2.

1 بعد الخاتمة المذكورة كتب في الصفحة المقابلة بخط مغاير ما نصه: "بلغ مقابلة
وتصحيحاً حسب الجهد والطاقة وإفراغ الوسع، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين، على نسخة الشيخ الإمام العالم الفاضل سراج الدين الدمنهوري، بعد
تصحيحه لها وتعبه عليها، وذلك في أواخر صفر سنة ثلاثين وسبعمائة".
2 خاتمة "ق": "والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله
وصحبه أجمعين، تم".
وخاتمة "ه": "والله أعلم بالصواب، ومنه الهداية وإليه المآب.
تم الكتاب وربنا محمود ... وله العز والفضل والجود
فرغ من تحريره العبد الضعيف أحوج خلق الله تعالى، محمد بن محمود بن محمد بن عبد
العزيز الأجد الخطيب، يومئذ كان في منتصف شهر الله الأصم رجب سنة اثنتين
وعشرين "في المخطوط: اثني عشرين" وسبعمائة. وصلى الله على سيدنا محمد.
ويلاحظ أن ناسخ "ه" قد سمي رجباً الأصم؛ جرياً على نهج أسلافه من العرب، قال
الفراء في الأيام والليالي والشهور ص 19: ومن العرب من يسمي رجباً الأصم، والتثنية:
الأصمان، والجمع: الصم. قال الشاعر:
يا رب ذي خال وذو عم عمم ... قد ذاق كأس الموت في الشهر الأصم

(1040/2)

الفهارس الفنية للكتاب

أولاً: فهرس الشواهد القرآنية:

السورة والآية رقم الآية رقم الصفحة

"1" فاتحة الكتاب:

{الصراط} 6، 885، 919.

"2" البقرة:

{بسم الله الرحمن الرحيم} 90، 1017

{في قلوبهم العجل} 93، 500، 501.

{العلم مالك} 120، 907.

{يشاء إلى} 142، 717.

{مناسككم} 200، 899.

{وهو خير لكم} 216، 519.

{قالوا وما} 246، 894.

"فنظرة إلى ميسرة" 280، 304.

{أن يمل هو} 282، 521، 522.

"الذيتن" 283، 686.

{لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت} 286، 264.

"3" آل عمران:

{الم، الله} 1، 2، 394، 541.

{فمن زحزح عن النار} 185، 946، 947.

"4" النساء:

"خلقكم" 1، 948.

{غير أولي الضرر} 95، 660، 663.

(1043/2)

{وإن تلوا} : "وإن تلوا" 135، 800

{إن امرؤ} 176، 503.

"5" المائدة:

{ ذبح على النصب } 3 946.
{ ممن خلق } 18 1016.
{ يعذب من يشاء } 40 955.
"6" الأنعام:
{ إن الحكم } 57 504.
{ إلى الهداتنا } 71 686.
"7" الأعراف:
{ بنسما خلفتموني من بعدي } 150 1017.
{ اغفر لي } 151 944.
"8" الأنفال:
{ مردفين } 9 957.
{ وإما تخافن } 58 1017.
"9" التوبة:
{ لو استطعنا } 42 505.
{ يقولون } 49 686.
"قل هل تَرَبِّصون" 52 963.
{ ممن حولكم من الأعراب } 101 1016.

(1044/2)

"10" هود:
{ فإلم يستجيبوا لكم } 14 1017.
"11" يوسف:
{ لك قال } 23 948.
{ قالت اخرج } 31 503، 505.
{ إن الحكم } 40، 67 504.
{ إنه من يتقي ويصبر } 90 842.
{ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين } 90 843.
{ عليكم اليوم } 92 500.

"12" الرعد:

{الكبير المتعال} 9 505.

"13" إبراهيم:

{في يوم} 18 894.

{اغفر لي} 41 944.

"14" الحجر:

{الذين جعلوا القرآن عضين} 91 439.

"15" النحل:

{والأرض شيئا ولا يستطيعون} 73 943.

"16" الإسراء:

{قل ادعوا الله} 110 503، 505، 528.

(1045/2)

"17" الكهف:

{فلينظر} 19 520.

{لكننا هو الله ري} 38 541.

{ألن نجعل لكم موعدا} 48 1017.

{مكنني} 95 899.

{فما استطاعوا} 97 965.

"18" مريم:

{هم أحسن أثاثا ورينا} 74 190، 191، 893، 894.

"19" طه:

{من خلق} 4 1026.

{إنما إلهكم الله} 98 1014.

{الصراط} 135 885، 919.

"20" الحج:

{فلينظر} 15 520، 521.

{ثم ليقضوا} 29 521، 522.

{وليوفا نذورهم} 520 29.

{لهو خير الرازي} 519 58.

"21" المؤمنون:

{هيهات} 539 36.

{عما قليل} 1015 40.

{جاء أحدهم} 718 99.

(1046/2)

"22" النور:

{الم، الله} 1، 2 394، 541.

{لبعض شأنهم} 943 62.

{ويتقه} 498 52.

"23" القصص:

{حق يصدر الرعاء} 919 23.

"24" العنكبوت:

{يعذب من يشاء} 955 21.

{من خلق} 1026 81.

"25" الروم:

{من قبل ومن بعد} 169 4.

"26" لقمان:

{من خلق} 1026 25.

"34" سبأ:

"يخسف بهم" 944 9.

"35" الصافات:

{أهم أشد خلقا} 1016 11.

{الصراط} 919، 885 118.

{أصطفى النبات} 130 153.

"36" ص:
{ اغفر لي } 944 35.

(1047/2)

"37" الزمر:
{ أمن هو قانت } 1016 9.
{ من خلق } 1026 38.
{ فرطت في جنب الله } 945 56.
{ تأمروني } 511، 510 64.
"38" غافر:
{ يوم التناد } 551 32.
"39" الزخرف:
{ من خلق } 1026 9.
"40" الأحقاف:
{ أولياء أولئك } 718 32.
"41" محمد:
{ فقد جاء أشراطها } 714 18.
"42" النجم:
{ قسمة ضيزى } 780 22.
"عَادَلُوْا" 701 50.
"43" القمر:
{ مس سقر } 905، 885 48.
"44" الواقعة:
{ ليس لوقعتها كاذبة } 307 2.

(1048/2)

- "45" الحديد:
{ألا يقدرّون على شيء} 1017 29.
"46" الحشر:
"كَيْلًا" 1017 7.
"47" الملك:
{من خلق} 1026 14.
"49" القلم:
"بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ" 1024، 206 6.
"50" الحاقة:
{فهل ترى لهم من باقية} 307 8.
{في عيشة راضية} 416 21.
{ماليه، هلك} 895 29، 28.
"51" المعارج:
{سأل سائل بعذاب واقع} 697 1.
"52" نوح:
{ومما خطبناهم} 1014 25.
{اغفر لي} 944 28.
"53" المدثر:
{ما سلككم} 899 42.
"54" القيامة:
{أحسب الإنسان أن لن نجّعه عظامه} 1018 3.

(1049/2)

-
- "55" الإنسان:
{عبوسا قمطريرا} 216 10.
"56" المرسلات:
{بشر} 660 32.
"57" النبأ:

{عم يتساءلون} 1، 1015، 1026.

{كنت ترابا} 40، 905.

"58" عبس:

{فلينظر} 24، 520.

{ثم شققنا الأرض شقا} 26، 943.

"59" المطففين:

"بل رآن" 14، 949.

"هتوب الكفار" 36، 949.

"60" الطارق:

{مم خلق} 5، 520، 1026.

"61" الفجر:

{والليل إذا يسر} 4، 550.

"رب أكرمّن" 15، 546.

"أهانن" 16، 546.

{ارجعي إلى ربك راضية} 28، 827.

(1050/2)

"62" الضحى:

{والضحى} 1، 969.

"63" القدر:

{من ألف شهر تنزل الملائكة} 3، 4، 963.

"64" البينة:

{لم يكن الذين} 1، 701.

(1051/2)

ثانيا: فهرس الحديث:

الحديث رقم الصفحة

"ليس من امير امصيام في امسفر" 866.

(1051/2)

ثالثا: فهرس الأمثال والأقوال العربية:

الموضوع الصفحة

آجرت المرأة البغي نفسها إيجارا 707.

استأصل الله عزقاتهم 540.

اشتر من الموتان ولا تشتري من الحيوان 768.

أعط القوس باريها وأنزل الدار بانيها 842.

أكلت عنباً وفتلت قتباً 664.

التقت حلقتنا البطان 489.

إن البِـرَّ غاـثٌ بأرضنا يستنسر 264، 265.

تبت إليك ري فتقبل تآبتي 746.

دعهُ إلى ميسوره 305.

صُمْتُ ري فتقبل صامتِي 746.

طانه الله على الخير 867، 868.

كان بينهم حثيثي وريا 302

كنا نُجَنِّقُ مرةً ونُرشِقُ أخرى 603.

اللهم اغفر لي خطائِي 711.

لاوذ الرجل صاحبه ملاوذة 485.

ما زلت رآيما 868.

ما زلنا نُجَنِّقُ 603.

هذا أمر مُمضَوٌّ عليه 863.

هذا أمر نهُوٌّ عن المنكر 863.

هذا ما أرفعه وما أوضعه 305.

(1052/2)

هكذا فَرَدِي أَنَّهُ 886.
هو ابن عمي دنيا 819.
هو أغيل منك 342.
يريد أن ينزعها ويضربها 664.

(1053/2)

رابعاً: فهرس الأشعار:

- م رقم الشاهد القافية البحر الشاعر الصفحة
1 34 بالصحراء الكامل - 841.
2 23 الطنبا البسيط مرة بن محكان 573.
3 35 أب الطويل عامر بن الطفيل 841.
4 37 سراب الكامل الحصين بن زرارة 843.
5 25 واجي الوافر عبد الرحمن بن حسان 698.
6 26 آجر المتقارب ابن الحاجب 705.
7 9 الأبصار الكامل الفرزدق 461.
8 39 بشر المتقارب امرؤ القيس 873.
9 7 الكاسي البسيط الخطيئة 417.
10 11 الأحوصا الطويل الأعشى 468.
11 6 الصوانع الطويل النابغة 312.
12 17 ما صنع البسيط تميم بن أبي مقبل 552.
13 10 الهوالك الطويل ابن جذل 462.
13 2 الدئل المنسرح كعب بن مالك 202.
15 46 الممحل الكامل حسان بن ثابت 1026.
16 29 سلامها الطويل ذو الرمة 793.
17 15 حلم البسيط المزار العدوي 521.
18 44 فيظطم البسيط زهير بن أبي سلمى 959.

(1054/2)

-
- 19 3 الكرم المنسرح - 281.
20 27 سالم الطويل ذو الرمة 715.
21 18 واسلمي الكامل عنتره 552.
22 43 ضننوا البسيط قعنب ابن أم صاحب 904.
23 14 قمين الطويل قيس بن الخطيم 518.
24 32 فالسوبان الكامل لبيد بن ربيعة 812.
25 13 أبوان الطويل رجل من أزد السراة 497.
26 33 تعرفوني الوافر سحيم بن وثيل الرياحي 813.
27 12 يتغني الوافر المثقب العبدى 489.
- - يليني الوافر المثقب العبدى 489.
28 36 فواديها البسيط الحطيئة 841.
29 45 تتلو الطويل عبد الله السلولى 969.
30 28 فتعي الكامل - 757.
31 مصراع مفرد:
وكأنها تفاحة مطيوبة كامل لجهول 798.

(1055/2)

خامسا: فهرس الأرجاز:

- م رقم الشاهد القافية الراجز الصفحة
1 20 جدباً ربيعة بن صبيح 560.
- - أخصباً ربيعة بن صبيح 560.
2 19 القصبة رؤية 559.
3 8 أثوبا معروف بن عبد الرحمن 419.
4 21 عجب زيار الأعجم 562.
- - اضربه زيار الأعجم 562.
5 24 أبي قصي بن كلاب 634.
6 16 عفت سور الذئب 537.

- - الحَجَفْتُ سُوْر الذَّنْب 537.
41 7 بَج لِرْجَل يَمْنِي 884.
- - حَجَتَج لِرْجَل يَمْنِي 884.
40 8 العَشَج لِرْجَل بَدْوِي 883.
- - عِلَج لِرْجَل بَدْوِي 883.
42 9 اَمْسَجَا - 884.
1 10 اُخَرُ الْعِجَا ج 180.
- - الْعُمَرُ الْعِجَا ج 180.
38 11 فَطَلَّقِ الْعِجَا ج 843.
- - تَمَلَّقِ الْعِجَا ج 843.
22 12 زَحَلَهُ أَبُو النَجْم الْعِجَلِي 563.

(1056/2)

-
- 4 13 يُوْكِرْمَا أَبُو حِيَان الْفَقْعَسِي 286.
31 14 سَفِينُهُ - 804.
- - كَيِّنُونُهُ - 804.
5 15 تَنْزِيَا - 298.
- - صَبِيَّا - 298.

(1057/2)

سادسا: فِهْرَس أَصْحَابِ اللُّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ:

الْقَبِيلَةُ الصَّفْحَةُ

الأزد 376.

أسد 377.

بكر بن وائل 902.

بھراء 395.

تغلب 274.

تميم 435، 498، 556، 833، 882.
تقيف 378.
جذيمة 377.
جهينة 375.
الحجاز 416.
خزاعة 378.
الرباب 270.
سليمة 376.
شنوءة 374، 382.
طيّ 215، 281، 383، 746، 822.
عامر 270.
عبد القيس 377.
عقيلة 375.
عميرة 376.
غنيّ 379.

(1058/2)

فزارة 535.
قريش 378، 942.
قضاة 395.
قيس 535.
كلب 376.
كنانة 378.
هذيل 423.

(1059/2)

سابعاً: فهرس الأعلام:

العلم الصفحة

الأخفش: 217، 276، 304، 327، 366، 367، 401، 403، 404، 508،

510، 601، 616، 637، 638، 659، 690، 703، 744، 783، 798،

799، 805، 809، 874، 875، 983، 984، 985، 986.

الأزهري: 657.

أبو الأسود: 201.

الأصمعي: 202، 236، 237، 276، 412، 570.

امرؤ القيس: 873.

البزي: 963.

تأبط شراً: 409.

ثعلب: 508.

ابن جني: 175، 224، 985، 986.

الجوهري: 430، 464، 723، 794، 864، 865.

حاتم الطائي: 886.

ابن الحاجب: 163، 247، 382، 402، 425، 456، 499، 523، 570،

578، 582، 593، 605، 617، 653، 760، 765، 847، 865، 907،

917، 924، 961، 982، 984، 985، 986، 993، 996، 1027،

1028.

(1060/2)

الحجاج: 666.

حمزة: 965.

ابن خالويه: 983، 984، 985، 986.

الخليل: 185، 188، 189، 193، 195، 411، 416، 621، 708، 710،

714، 715، 836، 838، 1019.

ابن دريد: 212، 279، 603، 889، 922.

ذو الرمة: 715.

ابن الزبير: 409.
الزجاج: 367، 284.
الزخشي: 306، 315، 382، 853، 884، 918، 919، 949، 950.
الزنجاني: 165.
أبو زيد الأنصاري: 218، 242، 279.
ابن السراج: 222، 425، 582.
سيبويه: 189، 193، 195، 203، 217، 242، 244، 278، 284، 291،
301، 305، 318، 326، 365، 366، 381، 382، 390، 392، 403،
406، 407، 411، 416، 425، 457، 484، 517، 525، 532، 533،
548، 571، 598، 599، 600، 602، 604، 605، 616، 621، 631،
632، 690، 698، 714 =

(1061/2)

716، 744، 773، 782، 783، 797، 798، 799، 801، 805، 808،
836، 838، 924، 950، 1019، 1034.
السيرافي: 602، 603، 644.
الشاطبي: 907.
الشافعي: 740.
صاحب المحكم: 420، 707.
الصنعاني: 466.
ابن عامر: 1000.
ابن عباس: 802.
عبد الرحمن بن حسان: 698.
أبو عبيدة: 237، 270، 595.
عبيدة بن معاوية: 377.
العجاج: 180.
أبو علي الفارسي: 424، 567، 832، 971، 980، 981، 982، 983،
984، 985.

العكبري "أبو البقاء": 876.
أبو عمرو: 236، 244، 270، 341، 343، 409، 564، 800، 943،
945، 946، 947.
عيسى بن عمر: 341.
أبو الغوث: 644.

(1062/2)

ابن فارس: 723.
الفراء: 185، 194، 195، 293، 295، 301، 303، 437، 439، 567،
570، 571، 602، 603، 616، 631، 651، 757.
الفرزدق: 461.
ابن القطاع: 292، 293، 304، 462، 707، 822، 939، 942.
ابن القوطية: 935، 939.
الكسائي: 185، 194، 195، 240، 241، 679، 858، 944.
ابن كيسان: 594.
الليثاني: 276.
المازني: 224، 532، 534، 724، 728، 952، 1035.
ابن مالك: 593، 644، 697، 980، 1021.
المبرد: 221، 327، 367، 381، 382، 403، 415، 531، 532، 533،
634، 966، 1021، 1035.
مجاهد: 802.
الموفق الأندلسي "ابن يعيش": 1021.
الميداني: 315.
الناطقة: 311.
ورش: 719.
يونس: 345، 391، 392، 408، 548.

(1063/2)

ثامنا: فهرس الطوائف والجماعات النحوية:

- الطائفة أو الجماعة الصفحة
الأقلون: 477، 548.
الأكثر: 477.
الأنصار: 411، 412.
أهل الحجاز: 295.
أهل مكة: 501.
أهل اليمن: 300، 922.
الأولون: 198.
البصريون: 622، 719، 807، 858، 859، 874، 875، 901.
بعض التصريفيين: 166.
بعض العرب: 536، 832، 934، 962.
بعض الفضلاء: 829، 876.
بعض النحاة: 341، 407، 712.
بنو زينة: 391.
بنو عبيدة: 377.
بنو عقيل: 508.
بنو سعد: 882.
بنو كلب: 885.

(1064/2)

-
- التصريفيون: 197.
الخواارج: 396.
القراء: 717، 907، 908.
الكوفيون: 301، 625، 807، 874، 875، 901.
المتأخرون: 198، 920.
المتقدمون: 197، 815.

النحويون: 687، 908، 943، 944.
المحققون: 722.

(1065/2)

تاسعا: فهرس الأماكن والبلدان:

المكان الصفحة

أنيجان: 644.

البادية: 413.

البحرين: 414.

بعلبك: 326، 348، 409.

تبريز: 890.

جلولاء: 396.

الحجاز: 293.

حران: 414.

حروراء: 396.

حزوى: 831، 833.

حضر موت: 326.

خراسان: 414.

سَلِيْمَة: 376.

صنعاء: 869.

عالية الحجاز: 413.

علباء: 396.

فقيم: 378.

المدائن: 412.

(1066/2)

مراغة: 890.
مرو: 415.
مليم: 378.
نجد: 421، 293.
الهند: 415.
يثرب: 374.
اليمامة: 179.
يَن: 747، 725، 624.

(1067/2)

عاشرا: فهرس الكتب الواردة في الكتاب المحقق:

الكتاب الصفحة

سر الصناعة: 175.

شرح الشافية: 382، 615، 570، 928، 956، 996.

شرح غريب تصريف المازني: 224.

شرح الكافية: 388.

شرح الكتاب "السيرافي": 346، 347.

شرح المفصل "ابن الحاجب": 407، 570، 884، 907.

شرح المفصل "ابن يعيش": 884، 1021.

الصحاح: 179، 270، 303، 465، 582، 590، 593، 645، 781، 794،

825، 872.

فصيح ثعلب: 508.

الكتاب: 371.

كتاب الأبنية: 462، 707، 822، 939.

المجمل: 210، 216، 221، 224.

المحكم: 420.

المفصل: 382، 442، 315.

المنصف: 805.

حادي عشر: فهرس المواد اللغوية:

المادة الكلمة الصفحة

أبد إبد، الإبد 212.

أبل إبل، آبال 200، 206، 212، 426.

- تأبل 233.

أبه أُّهَّه 635.

أبو أبوي 399، 410.

- أبو 827.

أبي أبي يَبي 268، 269.

- يَبين 817.

- الإباء، الإباءة 574.

أتى ايت 704.

- إتيانة 309، 310.

أثر إثر 213، 243.

أجج مأجج 648، 652.

- يأجج 647، 648.

- أَّج، أَّجَّ 648، 651.

- يئج، تئج، مؤج، مُئوجة، مأج 652.

أجد إجد 213.

أجر آجره يؤجره، مؤجره، آجرت 707.

- إيجارا، يؤاجر، إجارة 705، 706.

أجل مؤجل 695.

أجمة أجمة 574.

أخذ أخذ -

– اتخذ، اتخذ، استخذ، استخذ 969، 970.
أدد أدد 330.
أدم أدم 295، 342، 343، 704.
– أدمة 295.
– أدم، أويدم، أوادم 709.
أدا إداوة، أدية 339، 340.
– إداو، إدايا 839.
أذن أذن، أذينة 295، 345.
أرط أرط، أرطى، مأروط، راط، مرطى 591، 592.
أرب الأرابي 849.
أسد مأسدة 316.
أسر أسير، أسرى، أسارى، أسراء 452.
أسط أسطوانة "انظر سطن".
أشر أشر 699.
اصطبل إصطبل 626.
أصف آصف 164.
أصل الأصيل، أصلان، أصيلان، أصيلا 878.
أطل إطل 123.
أفف أف 290.

(1070/2)

– تنفة، تنفان 645.
أكل أكيل 332.
أكم آكم، أكمة 440.
ألجج ألنجج 612.
ألق ألق، مألوق، ولق، أولق 591، 592.
ألك مالك 304.
– الألوكة 595.

إلى إلوان 679.
أمر دؤمريهم 688.
أمم أئمة، أئمة 192.
- أمهة 636.
- أمهات 175، 634، 636.
- آم 440.
- أمّات 175.
- أمّة 191.
أمن اوتمن 704.
أمو أموي 379، 380.
- أميبي 380، 390.
أنس أنس، أناسين، أناسي 861.
- أنيسان، إنسان 597.
- أنيسيا 349، 358.
أهل آل الرجل 858، 859.

(1071/2)

- أهل 437، 482.
- أهلة 437.
- أهلاة، أهال 482.
أول أوائل 773، 774، 775، 850.
أون أون 602.
أوي أوي، يؤوي، أويته، إيواء 893.
- مأوي 313.
- تووي 894.
أيس أيس 185، 187.
أيم أيم، أيامي 454، 455، 488، 517.
أين آن ينين 275، 278.

بأر بير 555، 685.
بنس بوس 555.
بنت بتات 275، 415.
بحر بحراني 414.
بخت بخاتي 394.
بحر بنات بحر 868.
بخل أخلته 249.
بدر بدور، بدرة 429.
بدن بدن، بدنة 430.
بدو بدوي 391، 392، 413.
- البادية 412.

(1072/2)

برأ بريء 692.
- البرينة 688.
برثن البرثن 215، 216، 611.
بردعة البردعة -
برذون البرذون، البرذونة 638.
برر برار 416.
برس البراساء 615.
- برنساء 616، 618.
برطم برطم، برطمة، برطام 308.
برق برقة 429.
برقع برقع 217، 616.
برم برم، برمة، برام 430.
برنس برناساء 678.
برهم بريهم، أبيره 327.
برى برية 692.

نزل نزل 460.
نزي نزي -
البازي 963 -
بشر بشر وتصاريفه 970.
بشري 291 -
بطاً البطء البطو، البطي، البطؤ 554، 555، 556، 564، 565.
بطح بطاح، بطحاء 465.

(1073/2)

بطل إبطيل، أباطيل -
بطن بطنان 179، 183، 421.
البطنان 421 -
بعد تباعد، اتباعد 896.
بعر بعير، بعرا 878.
بعل بعلي 409.
بغت البغات 264، 265.
بغى "ابتغى مره" -
بغاية 291 -
البغاء 822 -
بقي بقي 275، 282، 283.
بقوى 830، 862، 863 -
الباقية 307 -
بكي بكى، بكاء 251، 294.
بلز بلز 206، 212.
بلص بلص -
بلعنبر بلعنبر 968.
بلغن البلغن 582.
بلم أبلم 976.

بله بلهنية 588.

بلي أبله 493، 588.

بنم البنام 867.

(1074/2)

بنن البنان 867.

بنو ابن 846.

بنى بنى يبنى 829.

- بُنى 281.

- بناء 829.

- بناءة 829.

بهر بهراي، بهراوي 395، 869.

بهرم بهرام 181.

باز باز 857.

بون بوان، بوانات 484.

بوو البو 758، 759.

بيت بيوت، بيوتات 483.

- بيض بيضات -

- بيطر بوطر -

- بيطر 232.

بيع بُعْتُ 809.

- بوع 975.

- يبيع 240.

- أبيعة 760.

- مبيع 796، 797، 799.

- بوائع 773، 775.

- مبيوع 800.

(1075/2)

-
- اَبْيُوعَ 987.
 - اَبْيَع 987.
 - ببيعوت 987.
 - بين بين بين 683، 684، 688، 893.
 - بَيْن، أَيْناء 471.
 - تأم تَؤام -
 - تبل تَبْلها 233.
 - تتفل التفل 609، 611.
 - ترب تربوت 598، 783.
 - ترتب ترتب 609، 611.
 - ترنم ترنموت 584، 981.
 - تغز تغز تغز -
 - تفز تغز تغز -
 - تكك التكة -
 - تمر تمر، تُمر، قمر، قمرات 423.
 - قمر 390.
 - تنبل تنبالة -
 - توب تابتي -
 - تارة تير 430، 785، 786.
 - تيرة، تيار 273، 278، 786.
 - تاه، يتيه 272، 273.
 - تاه توهت أتوه -

(1076/2)

-
- تيهاء -
 - تاج تيجان 640.
 - ثار اثار، اثنار، الثار 958.

تأى ثاي، ثاية 828.
ثرر ثرة 635.
ثرثر ثرثارة 635.
ثعلب ثعلبة، ثعلبان، ثعالة 849.
- مثعلبة، مثعلة 316.
- الثعالي 849، 861.
ثعا الثغاء 572.
ثقل أثاقل، أثاقل، أثاقلوا، يتثاقلون، تثاقلوا 964.
ثلت الثالي 861.
ثنى ثنى، ثنتيان 451.
ثوب ثياب 428، 787، 788.
- أثوب 419.
ثور ثيرة 789.
جأذر جؤذر 217.
جار جار، اجار 703.
- جار 900.
جال جيئل 688.
جان جؤن، جؤنة -
جأى جأى، يجأه 649.

(1077/2)

- جؤوة، جؤوة، جؤي، جوي 865.
جبأ جبأ، جبأة 478.
جبر جبروت 200، 599، 631.
جبه أجبه حاتما، أجبَحَاتما، أجبه حاتما 947.
جبا جبا يجبي جباية، جبا جبوا وجبيا 269، 863.
جثا جثا يجثو 862.
- جثو، جثى 827.

جحجى جحجى 347، 628، 629.

جحفل جحنفل 975.

جحمرش جحمرش 219، 221، 328، 620، 991.

جخدب جخدب 215، 217، 219، 474.

- جخدب 219، 474.

جدل أجدل، أجادل 467.

- جدول 474، 770.

- جديل، جديول 338.

جذب جذبته 253.

جذل جذل 243.

جذم جُذِمِي 377.

جرب جورب، جواربة 476.

- التجارب 824.

جرح جريح، جرحى 452، 453، 454.

جردح جرداح 587.

(1078/2)

جردحل جردحل 221، 397، 615.

جرر المجر 311.

جرشع جرشع 216، 616.

جرض جراض 587.

جرع هجرع 580، 637.

جزر المجر 311، 313.

جزز اجتز، اجدز 881، 887.

جزى جزى، جزية 570.

جلب جلب 295.

- الجلبة 176.

جلبب جلبب 576، 903.

- تجليب 232، 235، 238.
- جلد جلدت 251، 253.
- جلذ اجلوذ، اجلواذ 301.
- جلف جلف، أجلف، أجلاف 443.
- جلل جلولى 386.
- جلمط جلمط رأسه 233.
- جمز جمزى، جمزى 387، 388.
- جمع اجتماعوا، اجدمعوا 881.
- المجمع 314.
- جمل جميل، جملان 361.
- جمالات 483.

(1079/2)

-
- جنب جنب وتصريفاتها 287، 403.
 - أجناب 444.
 - جنبون 445.
 - جندب جندب 616، 617.
 - جندل جندل، جنادل 215، 218.
 - جنى جنقناهم، جنقونا 606.
 - منجنيق 603، 607.
 - مجانق 604.
 - مجانيق 606، 673.
 - جنن جنان 458.
 - منجنون 606.
 - منجنين 607، 608.
 - مناجين 607.
 - جهر الجهر والجهورة 926، 928.
 - المجهور، وحروف الجهر 927.

جهور جهور 232، 233.
جهل جهل، جهال، جاهل 296، 460.
جاء جاء 708.
- جائية، جاء يجيء 838.
جاد أجودت، استجودت، الجودة 664، 665، 749.
- جواد 664، 665، 767.
جار اجتوروا، تجاوروا 262، 767.

(1080/2)

جواب جوابة 688.
جورب الجورب 235.
- تجورب 232، 235.
- جواربة 475، 476.
جوز جوزه، جوزات 432.
جاع جوعان 287، 290.
جال جول، يحول 569.
- الجولان 252، 294، 768، 769.
- التجوال 251، 252، 301.
جولق جولاق، جوليق، جولقات 484.
جان جونة، جون، جُون، جُونة 864.
جيأل جيئل 688.
جيد جيد، أجوداء 450، 471.
- جباد 450، 471، 776، 785.
- جباد 776.
حبب محبب 275، 648، 650.
حبر حبر 205، 208.
- حبير، حبيرى 321.
- حبارى، حباريات 321، 423، 465.

- حبط حبط 880.
- حبط 349.
- حبط، حبط 349، 351.

(1081/2)

- حبط 351، 639.
- حبط 571.
- حبط 571، 572.
- حبط 444، 454، 455.
- حبك الحبك 200، 203، 204.
- حبلى حبلى 387، 388، 533، 668.
- - 780، 850، 860.
- حبلى، حبلى 533، 535.
- حبلى 348.
- حبلى 850.
- حبلى، حبلى 388.
- حتى حتماً 545.
- حث الحث 301، 302.
- حجب حاجب، حجاب 462.
- حجب حجب 884.
- حجر استحجر 264، 265.
- حجارة 476.
- حجرة حجرة 429، 430.
- حاجز، وحجزان 458.
- حوز 429.
- حجب الحجب 537.
- الحجة 537.

(1082/2)

حدث أحدىثة 480.
حجل حجلي 423.
حدر حدر 622.
حذر حذر 205، 287، 288، 403.
- حذرة، حذرون، حذرات 445.
- حذاري 444.
حذق حذق 242.
حرب الحرباء 217.
حرجم احرنجم 232، 235، 236، 237.
- - 238، 239، 267، 285.
- - 305، 353، 354.
- يحرنجم 353.
- احرنجام 287، 349، 353، 572.
- محرنجم 288، 352.
- حريجم، حريجيمحر 349، 352، 353.
حزر أحرار 287، 443.
- حررت 288.
- حروري 396.
حرض المحرضة 318.
حرف المنحرف "الحرف المنحرف" 243، 934.
- المنحرفة 962.
حرم حرمي 464.

(1083/2)

- حرمان 291.
حرن حرناني 414.
حسب حسب، يحسب 275، 276، 413.

حسس حسست، أحست 966.
- حسست، أحسست 967، 968.
حطاً خطأ به، خطأه 613، 614، 615.
- حنطاًو 615، 646.
حطب حطب 244.
- الخطبة 244.
- أحطب 289.
حطط حطائط 582.
حقف حقاف 422.
حلاً تحلى 810، 812.
حلب حلباب 992.
حلت حلتيت 178.
حلف حليف، حلائف 456.
حلق حلق 474.
حمد محمده 291.
حمر احمر 267.
- احمار، احمرار 300.
- حمُر، أحمره 447.
- احمرار 285.

(1084/2)

حمص حمصيصه 990.
- حماص 655.
حمق الحمقى 242، 678.
حمل حملان 423.
- أحيمال 321.
حندق الحندقوق 444.
حنظل حنظل، حنظلة 478.

حنق حنق 291.
حنن حنّ، يحنّ 275.
حوبا حوبة 688.
حاذ استحوذ 749.
حاص أحوص، أحاوص 846.
- حصط 880.
حاض حضت "حضط" 880.
- حيّض، حوائض، حائض 463.
- حياض 860.
حوقل حوقل 232، 233.
حاك الحوكة 749.
حال حول 668.
- أحول 289، 569.
- حوليا 642.
حوى الحو 758، 759.

(1085/2)

- أحوى -
- حواء -
- حوية، حوايا 713.
- احواوى يحواوي 754، 755.
- احوواء، احوياء، احويواء 755.
- حيد حيدى 768، 769.
- حاص حاص يحيص -
- حصت "حصط" -
- حاض محيض -
- حاك حيكى 780، 781، 782.
- حان حيها 873.

حيا الحياة 392، 1034.
- حيوة 724.
- حية 724.
- حيوان 722، 723، 724.
- حيي 724، 750، 751، 752.
- حي 896.
- حيو 869.
- أحيا، استحيا 757.
خبأ الحبء 478، 554، 555، 692.
- الخبو 554، 555، 688.
- الخبي 555.

(1086/2)

خبط خبط، خبطت 880، 962.
خبعتن خبعتن 222.
ختعر خبتعور 807.
حدج حدج -
خرب خربان 423.
- خروب 181.
خرب خرنوب 179، 181.
خزعل خزعال 179، 181.
- خزعبيل 220، 224.
خزا خزي يخزي خزي خزيان 290.
خس خس 289، 444.
خشي خشي وتصاريفه 491، 492، 494، 510.
خصص خويصة 485.
خصف الخصفة 927.
خطأ خطينة 686، 837.

- خطايا 710، 711، 714، 836.
- خفض المنخفض "الحرف المنخفض" 926، 931.
- خفق خفقان 293، 294، 723.
- خنقيق 590.
- خفي الخفاء 574.
- خلب خلبوت 631.
- المخلب 316.

(1087/2)

-
- خلص خلص
 - خلف خلافت
 - خلل الخل
 - خندرس خندريس 220، 224، 226، 608.
 - خنفس خنفساء 610، 611، 612.
 - خنفاء 348.
 - خاض المخاض
 - خار اختير 810.
 - خاط مخياط 763، 764.
 - مخيوط 800.
 - خاف خف الله 491.
 - خفاف 672.
 - خفت، خفن 803.
 - خال أخالت 748.
 - أخيلت 747، 748.
 - خيلاء 824، 826.
 - دأث دأث 893.
 - الدأاث 893، 900.
 - دأل دئل 201.

دب دبیت 904.

- مدب 313.

- دابة "دأبة" 510، 511، 856.

(1088/2)

دحرج دحرجت 232، 238، 239، 992.

- دحرجة، دحراج 307.

دراً دارى 191.

- اذارأنا 486.

- يذارعون 964.

- يتذارعون -

دريخ دريخ 267.

درر درّات 435.

درك اذارك 825.

- استدرك 965.

درهم درهم 215، 216، 474، 638.

درى دراية 291.

دعس مدعس، مداعس 474.

دعا دُعي، دُعا 281، 820، 822، 823.

- دعوى 291، 833.

- دعايا، دعايو 973.

دفس دفس 215.

دفع ادفعاتما 947.

دفل الدفلى 781.

دقق دقاق 416.

دلص دلصت، الدلّيص 582.

دلص الدلامص 582.

(1089/2)

دلو: دَلُو، دُلِّيَّة 391.
- أدل 824.
دمث دمث 636.
دمثر دمث 636.
دمم داماء، دوام 459.
دمدم دمدم 626.
دمي دم، دمي يدمي دميا 332، 846، 847.
دنا دنا يدنو 822، 831، 833.
- الدنيا، الدنيا 579، 822، 831، 832.
دهر دهر 601.
- دهري 414، 616.
دار: دار يدور، ديار 785.
- دور، أدير 356.
- دويرات 354.
- ديار 789، 791.
- أدور 769.
داف مدووف 801.
دال دولات 435.
دام ديم 282، 785، 786.
دان دوين 349، 359.
دوه دويهيّة 319.
دوو الدوّ، دوى 393.

(1090/2)

دين: ديمة، ديمات 433.
دين استدان 965.
- ادّان 961.

- ذأب ذئب 421.
- ذيب 861.
- مذأبة 317.
- ذؤبان 421.
- ذبح اذبح عتودا، اذبحئتودا، اذبعئتودا -
- اذبحئه 936، 946.
- ذرقم: ذرقم 583.
- ذعلب: ذعلبة، ذعلوب، الذعالب -
- الذعالب، الذعاليب 871.
- ذكر: اذكر 881.
- اذكر 855، 961.
- اذتكر، اذذكر 961.
- ذكرى 291، 678.
- ذكران 443.
- مذاكري 413.
- ذلق: ذلق ذلقا 932.
- الذلاقة 926، 931، 932.
- ذلى اذلول 642.
- ذنب ذنوب، ذنائب 449.

(1091/2)

-
- ذهب ذهاب 291.
- ذاق مذيق 365.
- رأس راس 555، 685، 859.
- رأل رأل، رئلان 421.
- رئم آرام 185، 187.
- رأى رأى، رة 543.
- ريتا 1034.

- راي، راية 397، 398، 399، 828.
- رثيا، رثيًا 830.
- ريبا 191، 192، 890.
- ربع ربع، ربع 427.
- ربعة، ربعات 436.
- رتب رتب، رتبا، راتبا، راتما، رتوبا 868.
- رجل رجلة 424.
- ممرجل، ممرجل 585، 586.
- رجن أرجوان 656، 657، 658.
- رجب رحبتك الدار 245.
- رحم: رحمة 291، 535، 663، 677، 678، 877، 1000.
- رحمت 536.
- رحموت 599، 630.

(1092/2)

-
- رجا: رحوي 358، 368، 389، 862.
 - رحوية 990.
 - رحيان 386، 667، 817، 818.
 - رخو الرخوة 929.
 - ردأ رداء 369، 397، 828، 856.
 - الردء 554، 555، 556.
 - الرّدا 555.
 - الرّدو 554، 555، 564.
 - ردد الرّدي 555، 556.
 - ردّ يرّد 498، 505.
 - ردّ 898، 901، 902.
 - ردّه، ردّها 506.
 - يرّد، يردد 898.

- اردد 904.
- رددن 902.
- الترداد 301.
ردف مرتدفين 957.
رسل رسالة 778، 779.
- رسائل 713، 777، 778.
رشا رِشوة 390.
رصص رصّ 564.
رضع مرضع، مراضع 473.

(1093/2)

رضي رضي 455، 821، 822.
- يرضوان 821.
- يرضيان 820.
رطل رطلة 442.
رعرش الرعرش، رعشن 582.
رعن رعن 242، 243، 582.
رعو ارعوى، يرعوي 554، 555.
رغب رَغَبُوت 599، 630.
رغف رغيف، أرغفة، رغفان 448.
رغن أرغوان 657.
رغا رغا رغاء 294، 572.
رفق المرفق 311، 313.
رفل يرفل 233.
رقي رقية، رُقَيَّي 390.
- رقيات 435.
ركب ركاب 430.
ركن ركن يركن 268، 270، 271.

ركى ركية 713، 735.
- ركايا 713، 735، 837، 973.
رمى رمى يرمي 667.
- رميت، رمينا، رميا 817.
- يرمون 844.

(1094/2)

- ارمن 844، 855.
- ارمين 491.
- الرامي 840.
- الرمي 368، 667.
- الرميا 301.
- الرماء 571، 572.
- التزامي 824.
- مرمي 311، 393، 394.
- مرامي 387.
رغم رنم، الترم 584.
رهب رهبوت 599، 630.
رهط أرهط، أرهاط، أراهط 481.
رهق إرهاقة 514.
رهوك ترهوك 232، 235.
روح روحاء، روحاني 395.
- رياح 785.
روض رياض 787، 788.
رون أرونان 643.
روى روى يروي 290، 787، 894.
- ريان 287، 290، 830، 894.

- رواء 787.
ريح أرحت الناقة وهرحتها 872.

(1095/2)

ريق أرقت، هرقت 872.
زبرج زبرج، زبارج 215، 474.
زجر ازدجر 881.
زرنق زرنوق 181.
زعفر الزعفران 639.
زقر زقر "لغة في سقر" 853.
زقق زقاق، زققان 447.
زكو الزكاة 1034.
زلزل زلزال 181، 622.
- زلزلة 307.
زند زنداد 419.
زخم زخماء 938.
زهد زهادة 291.
زوج ازدوجوا، تراوجوا 761.
زيت مزيوت 800.
زيدل زيدل 633.
زيل زلته، زيلته 251، 253.
زيم زيم 206.
زين ازدان 962.
- ازين ازينا، تزينا 964.
سأل سأل 189، 291.
- سؤل، سؤل 716.

(1096/2)

- سلت، تسال، تسأل 697.
- اسل 703.
- سأل 900.
- يسل 1006.
- سال "مخفف سأل" 696، 697.
- مسألة 716.
- سأم يُسَمِّم 695، 1005، 1006.
- سبحل سبحل، سبحلات 483.
- سبر سبروت 599، 600.
- سبطر سبطر، سبطرات 484، 992.
- سيغ سيغ، أسيغ "أصبغ" 855.
- مسيغة 317.
- سبق سابق 673.
- سوابق 461.
- سبي سابياء، وسواب 459.
- سحل سحل 442.
- سحن سحنون 178، 181، 189.
- سدس سدس 936.
- سدل يزدل "في يسدل" 886، 887.
- سرج سرجوجة 807.
- سرح سرحان، سراحين، سراح 207، 321، 470.
- سردق سرادقات 483.

(1097/2)

-
- سرر سرير، سرر 488، 903.
 - سرية 600، 601.
 - سراري 606.
 - سرط سراط 854، 855.

سرق سرقة 291.
سرو سراة، سروة 189، 247، 479.
سري سريّ 479.
سطن أسطوانة 659، 660.
- أساطين 660، 661.
سعى مسعاة 291.
سعلاة سعلاة 540.
سفرجل سفرجل 328، 590، 612.
- سفيرجل، سفيرج 327، 328.
سقر سقر 854، 855.
سقط المسقط 311، 313.
سقف سقف 421.
سقم سقم 243.
سقى سقاية 397، 828، 829.
- استقى 671.
سكر سكارى 357.
سكن تمسكن 585.
- المسكن 311، 315.

(1098/2)

سلب سلوب، سلائب 457.
سلحف سلحفاة، سلحفية 628.
سلخ سلخ 855.
سلس سلس 874.
سلسبيل سلسبيل 604، 605، 606، 625.
سلقى سلقى 237، 386، 578.
- سليقى 232، 236، 376، 413.
- اسلنقى 578.

سلهه سلهب 290.
سلا سلا وتصاريفها 827.
سمح سمحاء 442.
سمر سمرة 242، 243، 296.
سمع اسمع 855.
- استمع، مسمع 958.
سمن سمنان 179، 181.
- سماني 466.
سمو اسم 512.
سنب سنبت، سنبته 588.
سندأ سندأو 614، 615.
سه سه 401، 402.
سوأ سوّ 690.
- سوّة، سوءة 1006.

(1099/2)

سوت سوت 685.
سود ساد وتصاريفها 614.
سير تسيار 763.
سيرج سيرج، سیراجة 308.
سال سال وتصاريفها 667، 695.
- سيل 420، 427، 428.
- سيال 428.
شأم مشائيم 472.
شأمل الشأمل 581.
شدد الشديدة 275.
- شديديّ 374.
- شددويّ 375.

شديق أشديق، "أحدق" 887، 920.
شدين مشدين، مشادين 472، 473.
شرب مشرب 311.
شرق المشرق 311، 313.
- المشرقة 316.
شرنث شرنبث 629.
شرى شريت 198.
- اشتراء 571، 572.
- مشاري 413.
شسع شسوع، شسيغات 356.

(1100/2)

شعث أشعث، أشعنى، أشاعنة 476.
شعر شعرة، شاعرة 240، 241، 253.
- الشعرى 781.
شغل شغل 291.
شفر مشفر 940.
شقا شقاوة 828، 829.
- شقاء، شقوي 397.
- شقي 755.
شكس شكس 287، 288.
شكع شكاعى 465.
شكى شك، شائك، الشاكي، شاكتني 772.
- أشكيتته 249، 250.
شمخ شامخ، وشوامخ 462.
شمأل شمأل 595.
شمل شملة 233.
- شمأل 483، 581.

- شمائل 447، 483.
- شمائل شمل 232، 233، 238.
- شمائل 663.
- شئاً شئاً وتصاريها 293.
- شئوء، شئئي 374، 382.
- شئب شئباء 951.

(1101/2)

- شئباء 867.
- شئب اشئب 298.
- اشئب، اشئب 232، 237، 244.
- اشئباب، اشئباب 756.
- شهل أشهلي 410.
- شهو شهوي 833، 834.
- شاء شاء 567، 708، 838.
- يشاء 567، 717.
- شائية، شواء 838.
- شاب شابه، يشوبه، مشيب 799.
- شائة 856.
- شار مشورة 766.
- شوى شوى، يشوي، شواء 829.
- اشتوى 263.
- شوية، شواية 713.
- شياً شوايا 973.
- شي "بتخفيف الهمزة" 688، 690.
- أشياء 185، 193.
- شيخ شئخة 289.
- شيخ، وأشياخ 414.

شيطان تشيطن 235.
- شيطان، شياطين 470.

(1102/2)

شيم شئمة 857.
صبح صبيحة، صباح، صبايح 455.
صبر اصبر 880.
- اصطر 851، 880، 960.
- صبر، صبور 451.
- صبورى 381.
صبع إصبع 885.
- أصابع 467، 483.
صبا صبي، أصيبة 349، 358.
- صيبة 369.
صحب صواحيات 483.
- صحيان 460.
- صاحب، صواحب 462.
صحف صحيفة 778، 779.
- صحائف 713، 777، 778، 835، 839، 973.
صدر يصدر 919.
صدق يصدق 887، 919.
صدى الصدى 445، 569، 830.
- صديا 455، 570، 830، 1034.
- صديان 455، 830.
صرح صراح 293، 294، 572.

(1103/2)

- صرد صرد 207.
- صرد، صردان 361، 426، 427.
- صرصر صرصر 625.
- صرط صراط 885، 919.
- صعب صعب، صعب 289، 441، 672.
- صعد صعد، صُعد، صعود، صعائد 457.
- صعات 436.
- صعدون 445.
- صغر صغر، أصغر 291، 349، 359.
- صرف صرف 291.
- صعفق صعفوق 181، 191، 807.
- صفر صفريّ 465.
- صفر، صفرة، صفرات 436.
- الصفير 926، 942.
- صفق التصفاق 301.
- صقل صياقلة 476.
- صلب صلبة، صلبات 436.
- صلصل صلصال 628، 629.
- صلو الصلاة 919، 1034.
- صلى الصلاء، الصلاة، صلاية 829.
- صليئة 837.
- صلايا 827، 829.

(1104/2)

-
- صمت المصمتة "الحروف المصمتة" 926، 932.
- صنع صنع 450.
- صناع اليدين 450.
- صنعاني 395، 413، 869.

- صعاوي 395.
صنو صنو، صنوان 421.
صهب صهب، صهبة 244.
- أصهب 244.
- صهوبة 244، 291.
سهل صاهل وصواهل 426.
صوب استصوب 749.
- مصيبة، مصائب، صاب، يصوب، ومصابوب 779، 780.
صور الصورى 769.
- صوار وصيران 447.
صوم صيم 796، 860.
- صامتي 746.
صون مصوون 801.
صوى الصوة، الصوى 758، 759.
صيد الصيد 747، 748.
صيص صيصية 622، 623، 624، 625.
ضأز ضئزى، ضيزى 871.

(1105/2)

-
- ضاز يضيير 780.
ضيب ضباب 672.
ضبح الضباح 572.
ضجع الطجع، اضطلع 879.
ضحاح ضحا، يضحو، ضحيا 827.
- الضحى 669.
- أضحيان 590.
ضرب ضارب، وضويرب، وضاربة 864.
- اضربه 511.

- اضطرب، اطَّرب، اضَّرب 960.
- ضراب، مضاربة 299.
- ضيراب، ضُويرب 332، 333، 368.
- ضاري، ضاربي 371، 372.
- ضوارب 727، 864.
- مضرب 303، 311، 313، 810.
- ضويربان، ضويربون 325.
- ضعف استضعف 965.
- ضفضع الضفادع، الضفادي 861.
- ضلل ضللت، أضل 277.
- الضالين 485.
- ضنن ضننوا 285.
- ضهى ضاهأت، مضاهاة، ضاهيت به 687.

(1106/2)

-
- ضهياً، ضهياء 586، 687.
 - ضوء استضاء 965.
 - ضوض ضوضى 622.
 - ضوضيت 622، 623، 624، 625.
 - ضوضاة، ضوضاة 622.
 - ضون ضيون، ضين 774، 775، 793، 794.
 - ضيائن، ضياون 733، 774، 775.
 - ضوى ضوى 940.
 - ضيع ضيعة وضياع 482.
 - ضيف مضوفة، ضافه 782.
 - ضيف 420.
 - ضيفن ضيفن، ضيفان 441.
 - طبع الطبع 263.

طبق إطباق 931.
- مطبقة 926، 930، 931، 945.
طحلب طحلب 616.
طرد طارد 675.
طسج طساسيج 1027.
طسس طست، طسوس 870.
طسل طيسل 633، 644.
طفل مطفل، مطافل، مطافيل 472، 473.
طلب طلب 295.

(1107/2)

- اطلب 959.
- اطلب 572.
- طلبية 310.
طلخ اطلخ 979.
طلس الطيلسان 415.
طلع المطلع 311، 313، 314.
طلق انطلق 232، 496، 514، 516.
- مطليق 349، 350.
طلي طليته بالدهن 767.
طمأن اطمأن 987.
- اطمأننت 993.
- طمأنينة 308.
طاب طوي 375.
طاح طوح، أطوح 272، 273.
طاس طاووس، طواويس 773، 775.
طاع اسطاع، اسطاعة، يسطيع 514، 515، 531، 532، 967، 984، 986.
- استطاع 965، 967، 985.

طاف الطوفان 251، 252، 768.

طول طويل 761.

– طال 375، 768.

طوى طوى 570، 750.

(1108/2)

– الطوي 392، 569، 570.

– يطاي 752.

– طيّ 392، 393، 791، 870.

– طوويّ 392، 393.

– طيّان 570.

طيأ طائيّ 383، 384، 746، 855.

– طائية 866، 873.

– طيئ 383، 535، 746، 822.

– طيئيّ 383.

طيب اطيبت 749.

– طوبى 780، 783، 862، 863.

– مطيوب 800.

طيح طاح يطيح 272، 273، 278، 279.

طير اطرّ 938، 939، 960، 964.

– اطر، تطير 964.

– مستطار "مسطار" 983، 984، 985.

طاس طيس 634.

طاف استطاف 985.

طال استطال 985.

– طيال 786.

طان طانه 867، 868.

ظبي ظبيّ 390.

- ظبية 391، 398.
- ظلل ظلت 966.
- ظللت 901، 902، 903، 967.
- ظلم اظلم، اظلم، اظلم 855، 959.
- ظيلم، ظلمان 448.
- ظلمية 371.
- ظنت المظنة 316.
- ظهر ظهران 179، 183.
- عب عباب "أباب" 857.
- عبدد عبيد 357.
- عبد عبيدي 377.
- عباديد، عبيدات، عباديدي 357، 412.
- عبدل عبدل 633.
- عبل عبلة، عبلات 445.
- عبي العباء، العباءة، عباية 829.
- عبيد، أعياد 332، 333.
- عتا عتا عتوا، عتا يعتو، عتي، عتو 826، 827، 828.
- عثر العثير، العثاير 474.
- عثل عثوثل 641.
- عثول 576.
- عجز عجز 456.
- عجائز 456، 777، 778.

- عجف عجف 242.
- عجم عجم 242، 243.

عجل عجل 287، 288.
- عجالي، عجلان 457.
- عجول، عجائل 470.
عدا عدي 206.
- عداة، عدا يعدو 829.
- عدة 332، 333.
عذب عذب 200، 206.
عرب عرب 345.
عرد عرند 628.
عرس عرسات 437.
عرض معاريص 673.
عرق عرقة 540.
- عرقاقهم، عريقان 539.
عرا عروة 333، 390، 391، 571.
- عرا 571.
عري عُريّة 337.
- عرويّ 390.
عزه عزه، عزهي 614، 781.
- عزهاة، عنزهز 614.
عزز عاززي، عززته 240.

(1111/2)

عزو عزوته، معزوّ 828.
- عزويت 641.
عسجد العسجد 932.
عسر المعسور 305.
عسل عنسل 580، 581.
- العسلان 580.

عشب اعشوشب 301.
 - اعشيشاب 301.
 عشر عشراء وعشار 465.
 عشش عشيشية 349، 358.
 عشا عشا، يعشو، العشي 569.
 عصب عصبصب 619.
 عصفور عصفور 323، 324، 989.
 عصا عصا 530، 534، 547، 566.
 - عصوي 385، 862.
 - عصوان 817.
 - عصوات 433.
 عضد عضد 200، 205.
 عضرف عضرفوط 607، 627.
 عضض عض، يعض 270، 506، 898.
 - عضضت 270.
 - عضّ، عضّها 506.

(1112/2)

عضو عضّة 439.
 - عضوات 438.
 عطش عطشى، وعطاش 464.
 - عطشان 454، 455، 830.
 - عطاشى 455.
 عطا إعطاءة 310.
 - العطاء 308، 341، 571.
 - عطّي 339، 340.
 - عُطي، وعُطيّ 341.
 عظم عظم، استعظم 965.

عظا عطاءة وعظاية 829.
عفر عفرنى 590.
عفا العافية 307.
عقب العاقبة 307.
- عقاب، أعقب 447.
عقر عاقر، عقرت 289.
- عُقْر، عَقُور 456.
عقرب معقربة 317.
- العقارب، عُقَيْرِب 246.
علبب علبب 770.
علج علج، علجة، علوج 445.
علق علقى 850، 578.

(1113/2)

- علقيان 850.
علكد العلكد 975.
علل علّه، يعلّه 275.
علم العالم "مهموز العالم" 674، 856، 919.
علا العليا 668، 831، 832.
- العلا، العلو 668.
- علاوة، وعلايا 839.
- علاوى 838.
- علوان 679.
- المستعلية 926، 930، 931.
عمر عميرى 376.
- عمري 376، 409.
عمو عمويّ، عم 388.
عنبر عنبر "عمبر" 951.

عندد عندد 218.
عنف عنفوان 657.
عنق أعنق، أعناق 427، 447.
- عناق، عنوق 446.
عنكب عنكبوت 987.
عاج عاج، عواج، عاجي 415.
عاد عدت "عد" 962.
- عودة 788.

(1114/2)

عاذ عاذ عياذا 784.
عار عور 762، 773، 775.
- اعرّ 762.
- أعورته، استعورته، اعار، عاور 762.
- عوّار، عواور 472، 774، 776.
- عواوير 773، 774، 775، 776.
عان معون 303، 766.
- معونة 303، 766، 777.
- معاون 777، 779.
عوى عاوية، معاوية 339، 340.
- العواء 572.
عار عيرات 438.
عاش معيشة 777، 779، 782، 783.
- معائش، معايش 777، 779.
عيل عيل، عيائل 774، 776.
عان أعين 427، 769.
- عيّي 375.
- عيينة 345.

غدد أغد 250.
غدر غدور 456.
غدن اغدودن 988.
غدو غد 404، 405.

(1115/2)

غرب المغرب 311، 313.
- غارب، غوارب 462.
- غراب، غريان، أغربة 359، 447.
غرث غرث، غرثان 454.
غرد غرد، غردة 421.
غرم غارم 675.
غرى غرى 570.
- الغراء 767.
غزل غزال 336، 446.
- غزيل 337.
غزن غزنة 401.
غزا غاز 860.
- الغازي 820، 840.
- أغزيت، واستغزيت 817.
- يستغزي 820.
- اغزن 491، 844، 845، 849.
- تغزون 844.
- التغازي 820، 823.
- غزوى 390، 832.
- الأغزى 832.
- الغزيا 821، 832.
غسل غسلين، غسلينى 373.

(1116/2)

- غفر غفران 291.
غلب غلبة 291.
غلصم غلصم، غلصمة 234، 235.
غلم غلمية، غليمون، أغيلمّة، مغيلم 349.
- أغيلمّة 358، 359.
- غلمية 321، 359.
- مغتلم، مغيلم، غلّيمة، غلّيمون 350، 353، 354.
غمم غمّمته، اغتمّ 263.
غار أغار 251.
غيد أغيد 289.
غير غيور 287، 288.
غيل أغيلت 747، 748.
- أغالّت 748.
غيم أغيمت 747، 748.
- أغامت 748.
- مغيوم 800.
فأس أفيس، أفيس 686، 687.
فتح مفتاح 316، 318.
- منفتحة 929، 930.
فترض فترض 233.
فتن المفتون 206، 1024.
فتى فتوّ 827.

(1117/2)

- فُتّي 337، 827، 1036.
- الفُتّيّا 834.

فجج أفجج 634.
فحجل فحجل 633، 634.
فخد أفخاد 208، 209، 423.
فرزن فرازنة 476.
فرزدق فرزدق 477.
- فرازد، فرازق 477.
فرسن الفرسن 582.
فرط فرطت 945.
فرق فرق 403.
- فارق 676.
- المفرق 311، 313، 314.
- المفاريق 676.
فره فره 289، 301.
- فرهة 479.
- فاره 289، 479.
فرنس الفرناس 583.
فسر فسر 163.
فسق فسق 251، 252، 291.
- فاسق، وفسقة 460.
- فسّيق، وفسّيقون 471.

(1118/2)

فشل فيشلة، وفيشل 633، 634.
فضل فضل، يفضل 276، 277، 282.
- فضل، وفضلى 465.
فعو أفعوان 590، 657.
فقم فقيمي، فقيمج 882.
- فقمي 378.

فكل أفكل 626.
فكه فكاه 416.
فلس أفلس 200، 205، 419، 955.
فلو فلو، أفلاء 449.
فهر الفهر 699.
فوج الفوج 428.
فوز فزت "فزد" 962.
فاظ فاظ، يفيظ، فوظا، ويفيظ، فيظا 724.
فاق فويق 359.
- فويقة 349.
فيل أفيل، أفائل 448.
- استفيل 749.
فين فينان 587.
قّب القّب 592.
قبر المقبرة 316.
قبعثر قبعثري، قبعثري 387.

(1119/2)

قبن القبن، قبان، القّب 592.
قتل قتل 203، 291.
- اقتتل وتصاريقه 515، 896، 897، 957.
- القتال 473.
- قيتال 299، 300.
- تقتال 301.
قحط أقحاطي 414.
قحل انقحل 589.
قحو قحوت 657.
- أفحوان 660.

- أفاح 660.
- قدم قديمة 246.
- قذعمل قذعمل 220، 222.
- قذعملة، قذعميلة 989، 990.
- قذل قذال 446، 450، 573.
- أفذلة 573.
- قذل 446.
- قرأ قرء، أقراء، قروء 442.
- افراً آية 716.
- قرّاء 396، 708.
- قرأى 708.
- قرأى، قرأيت 708.

(1120/2)

-
- مقرؤ، مقروء 692.
 - مقروّة 686، 687.
 - قربس قربوس 181.
 - قرد قردت 251، 253.
 - قردة 421.
 - قرد، قراد 447.
 - قردد قردد 171، 576، 619، 621، 897، 903.
 - قرادد 903.
 - قرض مقاريض 673.
 - قرط قرطة 422.
 - القرط، قرطاط 475.
 - قرطبوس قرطبوس 220، 224، 289.
 - قرطس قرطاس، قراطيس 179، 181، 474، 483.
 - قرطعب قرطعب 220، 626، 638.

قرفس قرفصاء 612.
قرقر قرقرى، قريقر، قريقرى 321.
قرفف قرفف 622.
قرم قرم، قرم مالك 905، 906.
قروح قروح 475.
قسور قسور، قسير 579.
قشعر قشعر 267، 353.

(1121/2)

- اقشعر، اقشعرار 307، 979.
- مقشعر 267، 349، 353.
- القشعريرة 267، 308.
قشم قشاعة 476.
قصب القصب 559.
قصص قصصت 861.
قصع قصعة، قصاع 428.
- قاصعاء، قواصع 459.
قصا الأقصى 834.
- القصوى 831، 833.
- القصيا 832، 834.
قضى قاضياء 389.
- قاضو 688.
- قضاة 460.
قطط قطط 904.
- قَطَوَطى 641، 642.
قطع أقطيع، أقاطيع 250، 480.
قعد قعدان، قعود 449، 461.
قعس قعيس، مقيعس، مقعنسس 352.

- اقعنسس، اقعنساس 897.
- مقعنسس 349، 352، 639.
- قعيسيس 352.

(1122/2)

- قفخر قنفخر 610، 611، 975.
- قفل قفل 200، 214، 422.
- قلس قلسى 478.
- قليسية 233.
- قلساء 233.
- قلنس قلنس 232، 233، 824، 825.
- قلينسة، قليسنة 349.
- القلنسة 233، 351، 478، 824.
- قلص قلوص، قلص، فلائص 456، 457.
- قلقل القلقل 926، 932، 933.
- قلم قلام 655.
- قلى قلى يقلى 268، 270، 281.
- قمحد قمحدوة 628، 629، 824، 825.
- قمرص القمارص 582.
- قمص القماص 572.
- قمطر قمطر، قماطر 215، 216، 474.
- قندل قنديل، قُنْدِيل 325.
- قنس قنسرِي، قنسرِي، قنسون 373.
- قنط قنط يقنط، ولغاتها 204، 276.
- قننا قينان 587.
- قنا قنوت، قنيت، قنوة 822.
- قنية 390، 434، 821، 822.

(1123/2)

-
- القنوات 1036.
 - قهلس قهلس 221.
 - قوب القوباء 824، 825.
 - قود القود 747، 748.
 - مقوود 801.
 - قوس أقوس 427.
 - القسي 185، 186.
 - الأقواس، التقويس، التقوس، قوس 186.
 - قاط قاط يقوط قوطا، قاط يقيط قيطا 724.
 - قاق قوقيت 622، 623، 624، 625.
 - قوقي، قوقاة، قيقاة 622.
 - قال قاول، قول 747.
 - ما أقوله 760.
 - مقول 764، 798.
 - مقوول 801.
 - مقوال 763، 764.
 - تقال، تقوال 763.
 - قلته وأقلته 247، 251.
 - قيل 808، 819.
 - قيلولة 805، 806.
 - قام قائم 330.
 - قوائم 672.

(1124/2)

- قوم 747.
- قيوم 791.
- قيام 791، 860.

- قيم 796.
- مقام 744.
- مقامة، مقاوم 777، 779.
- مقوم 765، 766، 796، 797.
- أقام، استقام 804.
- استقامة، إقامة 743، 805.
- قوي قوي يقوى 754.
- قوي يقوى 751، 754.
- القوة 758، 759.
- قوي 748، 752، 754، 758.
- يقاي 751، 752.
- قيد انقيد، مقيد 349.
- كأل كوألل 645.
- كبا كبا يكبو 665، 679، 680.
- الكباء 665.
- كتب استكتب 264.
- كتابة، كتابا 704.
- كتف كتف، كتف 205، 209، 496، 499.
- كئأ كئأ 614.

(1125/2)

-
- كتب كتب "كثم" 868.
 - كائبة 458.
 - كواثب 458.
 - كثر كاثري، فكثرتة أكثره 240.
 - كحل المكحلة 318.
 - كدر كدرة 291، 310، 678.
 - كذب كذبا 297، 298.

كردس الكردوس 349.
- كريديس 348.
كرر التكرار 301.
كرم كَرَم 576، 621.
- كرامة 297.
- كرماء، كريم، كرام 450، 456.
- أكرم، تكرم، يكرم 712.
- إكرام 571.
- مكرمون 471.
- مكيرم 325.
- يؤكرم 240، 285.
- مكرم، مكرمة 240، 303.
- أكرمتكس 253.
كره كراهية 291.
كسح المكسحة 316، 318.

(1126/2)

كسب اكتسب 263.
كساء كساء 323.
- كساء 337، 828.
- أكسية 573.
- الكساء 566، 573، 856.
كعت كعيت، كعتان 361، 362.
كلأ الكلاء، الكلوى، الكلى 554، 555، 558.
كلب أكلب، أكاليب، كلاب، كلابات 483.
- كلابي 412.
كلتا كلتي، كلتاوي، كلتوي 406، 407، 408.
- كلوي 406، 407.

كمأ كمء 478، 557.
- كمأ، كمأة 478.
- أكمؤ 557.
كمت كميت 361.
كهب كهب، كهبة 244.
كهبل كهبل 610.
- كتهبل 610، 612.
كهل كهول 442.
- كواهل، كاهل 458.
كنبل كنايبل 615.
- كنأيبل 618.

(1127/2)

كنتأ كنتأو 614.
كنتل كنتال 609.
كنثأ كنثأو 6.
كنهر كنهور 628، 629.
كاز كوزة 788.
كوثر كوثر 729.
كوكب كوكب 474.
كان كنت 409.
- كينونة 805، 806، 807.
- كوني 409.
- استكان 232، 238، 744، 745.
- استكانة 744، 745.
كوّ كوي 393.
كاس كاس 781.
- كوسي 780، 781، 783.

- الأكيس 781.
كال مكيول 800، 924.
لألء لألء، لأك 595.
- ملأك وألوكة 594.
لأل لآل 636.
لألا لؤلؤ 636.
لؤم يلؤم 1005، 1006.

(1128/2)

لبب تلب، لبيت 280، 284.
لقى اللتياء، اللتين 364، 365.
لجم ملجم 923.
لدد اللدد، ألدد 584.
لذع لذعى، لذيع 453.
لصص لص، لصت 871.
لعب التلعب، التلعب 301.
لعن لعنّ 869.
- ملعون، ملاعين 472.
- مليعنون 325.
لقح لقحة 429.
لقي لقيته، لقاءة 309، 310.
لاذ لاوذ، يلوذ، ملاوذة، لواذا 485.
لوى ألوى 793.
- لى، لى 753، 793.
- لويت 722.
- يلوون 801.
ليل ليال 482.
لين ليان 478.

– اللبنة 478، 962.
مأج مأج، مؤج، متوجة 648.
مثل مثيل 360.

(1129/2)

محا اتمحي، اتحي 938، 939.
– محوي، محي 389، 390، 972.
مرأ مرء 299.
– مرئي 410.
مرزنجوش مرزنجوش 618، 627.
مرس مرميس 619، 624.
مرط مرطي 592.
مسس مست، مسست 966، 967، 968.
مضي مضمؤ، مضي عليه، مضوت 862، 863.
مطي مطي 713، 835، 837.
– مطايا 710، 713، 714، 833، 835، 873.
معدد تمعدد 584.
معز المعزى 386، 569، 588، 781.
– معزوي، معزوي 386.
– معزائن 669.
مع معهم، محهم 937.
معي معية 339، 340.
مكن مكني، يمكنني 898، 899.
– أمكن 448، 482.
مكا المكا، المكاء، مكا يمكو 665.
ملح ملحي 378.

(1130/2)

ملق تملق، تَمَلَّق 299، 300.
ملك ملكوت 584، 631، 991.
ملى أملت 861.
مات ميت، ميتي 196، 335، 383، 454.
- المَوْتَان 768، 769.
ماد تمود، تماددنا 485.
ماس ماس، يميس، موس 595، 596.
مام موماة 482.
ماه ماء 567.
- ماه، موه 857.
- مويه 857، 894.
نأى ينأى 690.
نبأ نبئ 687.
نبت المنبت 311، 313.
نبح أنبجان، أنبجاني، أنبجانية، منبج 643، 644.
نبح النباح 572.
نبذ أنبذة، نببذ، منبوذ 453.
نبر تنابر، تتنابر 966.
نبل النبل 600.
- نابل 416.
نتن مُنتن 311، 314.
نجد أنجد، أنجدة 421، 574.

(1131/2)

نحا نُحُو نُحِي 827.
نخر المنخر 311، 313، 314، 315.
نخر نخر 233.
نخل منخل 318، 953.

ندس ندس 287، 288.
- ندسون 445.
ندل الندل 582.
- تمندل 585.
ندا أندية 575.
- أنداء 573.
نرجس نرجس 613.
نزل تَنْزَلْ، تَنْزِلُ 966، 963، 896.
نزا النزاء 572.
- نزوان 291، 205.
- تنزية 299.
نسأ منسأة 797، 696.
نسي نسيا منسيا 340، 339.
نسك المنسك 314، 313، 311.
نشد نشدة 310.
نشص ناشص 673.
نصف نصف 443.
نظر ناظر، نواظر 462.

(1132/2)

نعم نعم ينعم 282، 276.
- أنعم، نعمة 429.
نغل منغل 953.
نفق نافقاء، نوافق 459.
نقر النقر 511، 510.
نقف ناقف 673.
نكد نكد، وأنكاد 444.
نكر منكر، مناكير 472.

نكس نكس، نواكس 461.
نوب ناب، أنيب، نيب 427، 428، 429.
نوس نويس 336.
نوق نوقة، أنيق 430.
- استنوق 794.
نام نائم، نوائم، نؤم 463.
نوى الناوي، الناوية، نواء 787.
ناب الناب 667.
هبل هبلقة 633.
هبلع هبلع 216، 683.
هتت هت 935.
- مهتوت 962، 934.
هجرع الهجرع 580، 631.
هجن هجان 320، 450.

(1133/2)

هجا هجاني، هجوته، أهجوه 241.
هدبد هدبد، هدايد 218، 219.
هدد مهدد 652.
هذر التهذار 295، 301.
هرس الهرس 583.
هرق هراق 848، 854.
- أهراق يهريق 515، 636.
- هرقت الماء 871.
هركل الهركولة 633.
هرمس الهرماس 583.
هرا هراوة، هراوى، هرايا 838، 839، 840.
هرى هار 275.

هزأ مستهزئون 695، 696، 1010.
هلقم هلقم 234.
هلك مهلك 304.
همرجل همرجل 220، 515، 619، 620.
همرش همّرش، هنمرش 939.
همس همّس، الحروف المهموسة 926، 927، 928.
هنأ أهني، أهني 557.
هندلع هندلع 222.
هنا يا هناء، يا هني 876.
- هنوات 875.

(1134/2)

هام مهوم 384.
هان هين، أهوناء 471.
هوى يهوي 752.
- الهاوي 929، 934.
هير يهير 642، 643.
هيم مهيم 384.
وأى وأيت 976، 986.
- آءة، آء 983، 984.
وبق وبق 280.
وتد وتد 937، 938، 939.
- وّد "في وتد" 939.
وتك أوتكان 658.
وجد وجد يجد 898.
وجع وجع، وجاع 444.
- وجاعي 444، 454، 455.
وجف وجيف 291.

- وجل وجل يجل 740.
- وجل يوجل 735، 736، 737، 738.
- ياجل 740، 745، 858.
- موجل 313، 656.
- وجه وجه وتصريفه 185، 848، 849.
- وجوه، أجوه 728، 849، 856.

(1135/2)

- الجاه 185.
- وجا الواجي 696، 697، 699.
- وحر وحر يحر ويوحر 279.
- وحش وحش يوحش 315.
- ودد وددت 734.
- وذر وذر، يذر 269.
- ورنتل ورنتل 629.
- ورث ورث وتصريفه 848.
- تراث 849.
- ورد ورد 442.
- مورد 656، 657.
- ورع ورع، يورع 278.
- ورم ورم يرم 278.
- ورى ورى 199، 280، 727.
- أوري، ووري 728، 856.
- وزر ايتزر 732.
- وزز إوزة 976.
- وزن ميزان 330، 733.
- وسع يوسع، يتسع 279، 735، 736، 737، 738.

وسم وسم، يوسم 315، 735.
- وسمي 334.

(1136/2)

وشح وشاح، إشاح 728.
وشى شية 399، 401.
وصب وصب، يصب 277.
وصل أوصل، وواصل 298، 727، 856.
- واصله 727.
وضع يضع 735، 736.
وطأ وطأ يطأ 479.
وطد وطد وتصاريفه 937، 938، 939.
وطر يوطر 862، 863.
وظب مَوظب 653.
وعد وعد، يعد 240، 729، 734، 735، 739.
- موعد 311، 315.
- عدة 400، 401، 402، 741.
- ائعد 732، 770.
- ياتعد 740.
- ييعد 739.
وعظ وعظ 945.
وعل موعل 656.
وغد وغد، وغدان 441، 442.
وغر وغر، يغر، يوغر 279.
وغم وغم، يغم 278.

(1137/2)

وفق وفق يقق 278.
وقت ميقات 733، 860.
وقد واقد 942.
- مؤقد 857.
وقر وقور 287، 289.
وقظ موقظ، ميقظ، يقظة 330، 733.
وقى يتقي 968، 969.
- تق 969.
- قه 543، 873.
- تقوى 830، 989.
ولج أتلجه، أولجه، ولوج 870.
ولد يلدّه 496.
ولغ ولغ يلغ 279.
ولق أولق 981، 985.
وله وله يله 278.
ولي ولي يلي 199.
- ولاية 294.
ومق مقّة 741.
- ومق يقق 241، 278.
ونى أناة، ووناة، الونى 730.
وهب يهب 763، 737، 738.
وهل يوهل 280.

(1138/2)

وهم وهم، يهم 278.
وهن وهن، يهن، يوهن 279.
- هنة 291.
ويح ويح 722.

ويل ويل 722.
يأج يأجج 650.
يئس يأس 187.
- يئس 738.
- يئأس 739.
يتم يتم يئتم 315.
- يتامى 454، 455.
يدع أيدع 639.
يدي يد 404، 846، 847.
- يديت 725.
يرناً يرناً، البرناء 234.
يستعر يستعور 627، 628.
يسر أئسر، ايتسر 732، 870.
- موسر، ميسر 304، 733.
- ميسور 305.
- مياسر، ومياسير 472.
يعط يعط، يعيط 315.
يقظ يقظ، ييقظ، أيقاظ 444.

(1139/2)

- يقظة، يقظات 445.
يمن ميمون، ميامين 472.
يوح يوح 722.
يوم يوم، أيام، أيوام 790.
بين بين 624، 625.
يبي يبييت 726، 747.
"انتهت فهارس المواد اللغوية"

(1140/2)

حادي عشر: فهرس المواد اللغوية

- ظبية 391، 398.
- ظلل ظلت 966.
- ظللت 901، 902، 903، 967.
- ظلم اظلم، اظلم، اظلم 855، 959.
- ظيلم، ظلمان 448.
- ظلمية 371.
- ظنت المظنة 316.
- ظهر ظهران 179، 183.
- عب عباب "أباب" 857.
- عبدد عبيد 357.
- عبد عبيد 377.
- عباديد، عبيدات، عباديدي 357، 412.
- عبدل عبدل 633.
- عبل عبلة، عبلا 445.
- عبي العباء، العباءة، عبابة 829.
- عبيد، أعياد 332، 333.
- عتا عتا عتوا، عتا يعتو، عتي، عتو 826، 827، 828.
- عثر العثير، العثاير 474.
- عثل عثول 641.
- عثول 576.
- عجز عجز 456.
- عجائر 456، 777، 778.

ثاني عشر: فهرس مصادر البحث ومراجعته:

– أولاً: القرآن الكريم: "كتاب العربية الأول".

ثانياً: المخطوطات:

1- الأماي النحوية: لابن الحاجب/ مخطوط بمعهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم "18" نحو.

2- حاشية السيد الشريف الجرجاني على كتاب الوافية لركن الدين الأستراباذي: تأليف السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني/ مخطوط بمكتبة البلدية/ بالأسكندرية/ تحت رقم "13" نحو.

3- شرح أبيات المتوسط: لمجهول/ مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم "1913" نحو.

4- شرح الإيضاح والتكملة، للعكبري: مخطوط بدار الكتب بالقاهرة برقم "207" نحو.

5- شرح شواهد إصلاح المنطق: يوسف السيراقي/ مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة/ برقم "4625" أدب.

6- شرح على كافية ابن الحاجب: لمجهول/ مخطوط بالمكتبة الأزهرية تحت رقم "841" "6048".

7- شرح الكافية: لابن الحاجب/ مخطوط بدار الكتب المصرية/ بالقاهرة/ برقم "1555" نحو.

8- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيراقي/ مخطوط بمصوّر بمكتبة جامعة القاهرة/ برقم "26181" نحو.

(1141/2)

9- عون الوافية: كمال بن عبد الرحمن بن إسحاق/ مخطوط بمكتبة البلدية/ بالأسكندرية/ برقم "26" نحو.

10- كشف الوافية في شرح الكافية: تأليف محمد بن عمر الحلبي/ مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة برقم "973" "7615"، ونسخة أخرى برقم "2289" "27194".

11- المحصل في شرح المفصل: العكبري/ مخطوط بدار الكتب المصرية/ برقم "292" نحو.

- 12- المنصف "شرح تصريف المازني"، لابن جني:
- نسخة خطية بمعهد إحياء المخطوطات العربية/ بالقاهرة/ برقم "12" صرف.
- أخرى بدار الكتب المصرية بالقاهرة/ برقم 6141هـ.
- ثلاثة بدار الكتب المصرية/ بالقاهرة/ برقم "2" صرف.
ثالثا: المطبوعات:
13- الإبدال: أبو الطيب اللغوي: تحقيق عز الدين التنوخي/ دمشق/ 1960م.
14- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: د. عصام نور الدين/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ الطبعة الأولى/ 1402هـ/ 1982م.
15- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر:
الشيخ محمد الدمياطي/ دار الندوة الجديدة/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".

(1142/2)

-
- 16- الإتيقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي/ دار الندوة الجديدة/ بيروت/ 1370هـ.
17- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي/ المطبعة الكاثوليكية/ بيروت/ لبنان/ 1936م.
18- أدباء العرب في الجاهلية والإسلام: بطرس البستاني/ دار مارون عبود للطباعة والنشر/ "د. ت".
19- الأدب في العصر المملوكي: د. محمد زغلول سلام/ دار المعارف بمصر/ "د. ت".
20- أدب الكتاب: ابن قتيبة الدينوري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة بمصر سنة 1963م.
21- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي/ تحقيق د. مصطفى النحاس: الطبعة الأولى/ مطبعة النسر الذهبي بمصر/ سنة 1404هـ، 1984م.
22- الأزمنة والأمكنة: أبو علي المرزوقي/ مطبعة دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد الدكن الهند/ سنة 1332هـ.
23- الاستشهاد والاحتجاج باللغة: د. محمد عيد/ عالم الكتب بالقاهرة/ سنة 1988م.

24- الإشارات والتنبيهات: ابن سينا/ تحقيق د. سليمان دنيا/ الطبعة الثالثة/ دار المعارف/ مصر "د. ت".

(1143/2)

-
- 25- اشتقاق الأسماء: الأصمعي: تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي/ مكتبة الخانجي/ مصر/ "د. ت".
- 26- إصلاح غلط المحدثين: الخطّابي: تحقيق ودراسة د. حاتم صالح الضامن/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الثانية 1405هـ، 1985م.
- 27- إصلاح المنطق: ابن السكيت: تحقيق أحمد شاکر، وعبد السلام هارون/ دار المعارف/ مصر/ 1949م.
- 28- الأصمعيات: الأصمعي: تحقيق أحمد محمد شاکر وعبد السلام هارون/ دار المعارف بمصر/ سنة 1964م.
- 29- الأصول في النحو: ابن السراج: تحقيق د. عبد الحسين الفتلي/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الثالثة/ سنة 1408هـ، 1988م.
- 30- الأضداد في اللغة: محمد بن القاسم الأنباري: تحقيق عبد القادر سعيد/ المطبعة الحسينية بمصر/ "د. ت".
- وتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم/ مطبعة الكويت/ سنة 1960م.
- 31- أطلس التاريخ الإسلامي: تصنيف هاري وهازارد، وترجمة الأستاذ إبراهيم زكي خورشيد/ مكتبة النهضة المصرية/ "د. ت".
- 32- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس: تحقيق د. زهير غازي زاهد/ مطبعة العاني/ الناشر وزارة الأوقاف العراقية/ بغداد/ "د. ت".

(1144/2)

-
- 33- الأعلام: خير الدين الزركلي: الطبعة الثالثة/ دار العلوم/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 34- أعيان الشيعة: محمد الأمين الحسيني العاملي: مطبعة الإتقان/ دمشق/ سنة 1365هـ، 1946م.
- 35- الأغاني: أبو الفرج الأصبهاني: دار الثقافة العربية/ بيروت/ لبنان/ الطبعة

السادسة/ سنة 1404هـ، 1983م.

36- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: الفارابي: تحقيق سعيد الأفغاني/

مؤسسة الرسالة/ الطبعة الثالثة/ 1400هـ، 1980م.

37- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: البطليوسي: راجعه عبد الله البستاني/ المطبعة

الأدبية/ بيروت/ لبنان/ سنة 1901م.

38- الإقناع في القراءات السبع: ابن الباذش: تحقيق د. عبد المجيد قطامش/ الطبعة

الأولى/ مطبعة ركاوي ونضر/ دمشق/ 1403هـ.

39- الأمالي: أبو علي القالي: دار الكتب المصرية/ بالقاهرة/ 1344هـ.

40- الأمالي: أبو القاسم الزجاجي: الطبعة الأولى/ القاهرة/ سنة 1324هـ.

41- أمثال العرب: المفصل الضبي: مطبعة الجوائب بإستانبول/ سنة 1300هـ.

42- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم/ دار

الكتب المصرية/ 1374هـ، 1955م.

(1145/2)

43- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري: تحقيق محمد محيي الدين عبد

الحميد/ الطبعة الأولى/ مطبعة الاستقامة/ بالقاهرة/ سنة 1364هـ، 1945م.

44- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري: تحقيق محمد محيي

الدين عبد الحميد/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان/ 1966م.

45- الأيام والليالي والشهور: أبو زكريا الفراء: تحقيق إبراهيم الإياري/ المطبعة

الأميرية/ بالقاهرة/ 1956م.

46- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي: تحقيق حسن شاذلي فرهود/ الطبعة الأولى/

دار التأليف بمصر/ 1389هـ، 1969م.

47- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب: تحقيق موسى بناي العليلى/ مطبعة

العاني/ بغداد/ 1402هـ، 1982م.

48- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي: تحقيق مازن المبارك/ مطبعة المدني/ الناشر

مكتبة العروبة/ بمصر/ 1378هـ، 1959م.

49- البداية والنهاية: ابن كثير الدمشقي: الطبعة الأولى/ مطبعة السعادة بمصر/

1351هـ، 1932م.

50- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني/ مكتبة ابن تيمية/ القاهرة/ "د. ت".

51- البرهان في علوم القرآن: الزركشي/ دار إحياء الكتب العربية/ 1376هـ.

(1146/2)

52- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم/ دار الفكر/ الطبعة الثانية/ سنة 1399هـ، 1979م.

53- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري: تحقيق د. طه عبد الحميد طه/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ 1400هـ، 1980م.

54- تاريخ آداب اللغة العربية: جرجي زيدان: مطبعة الهلال/ سنة 1931م.

55- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان: ج1، 2، 3 ترجمة د. عبد الحليم النجار/ دار المعارف/ بمصر سنة 1961م، ج4، 5، 6، ترجمة د. رمضان عبد التواب، ود. السيد يعقوب بكر/ دار المعارف بمصر/ سنة 1977م.

56- تاريخ الإسلام السياسي: سير توماس أرنولد، ترجمة د. حسن إبراهيم حسن/ د/ عبد المجيد عابدين/ لندن/ سنة 1935.

57- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي: حسن إبراهيم حسن/ الطبعة الأولى/ مكتبة النهضة المصرية/ 1967م.

58- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: مطبعة السعادة بمصر/ سنة 1349هـ.

59- تاريخ الحضارة الإسلامية: المستشرق الروسي ف. بارتولد، نقله إلى العربية حمزة طاهر/ الطبعة الثانية/ دار المعارف بمصر/ "د. ت".

(1147/2)

60- تاريخ الشعوب الإسلامية: كارل بروكلمان: ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي/ دار العلم للملايين/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".

61- تاريخ اللغات السامية: إسرائيل ولفنسون/ طبعة القاهرة/ 1929م.

62- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان: مخطوط بدار الكتب/ برقم "62" نحو.

- 63- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك: تحقيق محمد كامل بركات/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر/ 1387هـ، 1967م.
- 64- التصريح بمضمون التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى: مطبعة عيسى البابي الحلبي/ مصر/ سنة 1343هـ.
- 65- التكملة: أبو علي الفارسي: تحقيق د. حسن شاذلي فرهود/ الناشر/ عمادة شئون المكتبات/ جامعة الرياض/ المملكة العربية السعودية/ الطبعة الأولى سنة 1401هـ، 1981م.
- 66- تهذيب إصلاح المنطق: الخطيب التبريزي: تحقيق د. فوزي عبد العزيز مسعود/ الهيئة العربية العامة للكتاب/ سنة 1987م.
- 67- تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهرى: تحقيق عبد السلام هارون/ الدار القومية للطباعة/ سنة 1384هـ، 1964م.
- 68- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني: تصحيح أوتوبرنزل/ إستانبول/ مطبعة الدولة للنشرىات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمان/ 1920م.
- 69- جمهرة أشعار العرب: أبو زيد القرشى: بولاق/ سنة 1308هـ.

(1148/2)

-
- 70- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري: تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش/ القاهرة سنة 1964م.
- 71- جمهرة أنساب العرب: ابن حزم الأندلسى: دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان/ الطبعة الأولى/ سنة 1403هـ، 1983م.
- 72- جمهرة اللغة: ابن دريد: الطبعة الأولى/ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد الدكن/ سنة 1345هـ.
- 73- ابن الحاجب النحوي: آثاره ومذهبه: طارق عبد عون الجنابي/ مطبعة أسعد/ بغداد/ سنة 1972م.
- 74- حاشية الأمير على مغني اللبيب: محمد الأمير: مطبعة حجازى بالقاهرة/ 1372هـ.
- 75- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافعية: ابن جماعة الكنانى/ بهامش شرح الجاربردي المذكور.

- 76- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: مصطفى الدسوقي / القاهرة / 1358هـ.
- 77- حاشية الصبان على الأشموني: الشيخ محمد الصبان / طبعة الحلبي / بمصر / 1329هـ.
- 78- حجة القراءات: ابن خالويه: تحقيق د. عبد العال سالم مكرم / الطبعة الثانية / دار الشروق / 1397هـ، 1977م.
- 79- الحماسة البصرية: صدر الدين البصري / حيدر آباد / 1964م.
- 80- حياة الحيوان: الدميري: المطبعة الميمنية / "د. ت".

(1149/2)

-
- 81- خزنة الأدب ولب لسان العرب: عبد القادر البغدادي: تحقيق عبد السلام هارون / دار الكتاب العربي للطباعة والنشر / بالقاهرة / 1387هـ، 1967م.
- 82- الخصائص: ابن جني: تحقيق محمد علي النجار / الطبعة الثالثة / الهيئة المصرية العامة للكتاب / 1408هـ، 1988م.
- 83- خلق الإنسان: الأصمعي / نشر وتعليق د. أوجست هفتر "ضمن الكنز اللغوي" المطبعة الكاثوليكية / بيروت / لبنان / 1903م.
- 84- دائرة المعارف الإسلامية: نقلها إلى العربية: إبراهيم خورشيد، وأحمد الشنتناوي / الصين / طالقان.
- 85- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني الطبعة الأولى / مطبعة مجلس دائرة المعارف الإسلامية / حيدر آباد / الهند / 1349هـ.
- 86- الدرر اللوامع على همع الهوامع: الشنقيطي: دار المعرفة / بيروت / لبنان / "د. ت".
- 87- الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب / ابن فرحون: تحقيق د. الأحمد أبو النور / دار التراث بالقاهرة / "د. ت".
- 88- ديوان الأعشى "ميمون بن قيس": طبعة دار صادر / بيروت / لبنان / "د. ت".
- 89- ديوان الإمام الشافعي: مكتبة الكليات الأزهرية / الطبعة الثانية / 1406هـ، 1986م.

(1150/2)

- 90- ديوان امرئ القيس: دار صادر/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 91- ديوان البحري: تحقيق محمد عبده عزام/ الطبعة الرابعة/ دار المعارف/ بمصر/ "د. ت".
- 92- ديوان أبي تمام، بشرح التبريزي: تحقيق محمد عبده عزام/ الطبعة الرابعة/ دار المعارف/ بمصر/ "د. ت".
- 93- ديوان تميم بن أبي بن مقبل: تحقيق د. عزة حسن/ دمشق/ سنة 1381هـ.
- 94- ديوان جميل بثينة: دار صادر/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 95- ديوان حاتم الطائي: دار صادر/ بيروت/ 1401هـ، 1981م.
- 96- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: دار صادر/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 97- ديوان الحماسة: جمعه أبو تمام: حبيب بن أوس الطائي: تحقيق د. عبد المنعم أحمد صالح/ الناشر دار الشؤون الثقافية العامة بوزارة الثقافة والإعلام/ بغداد/ "د. ت".
- 98- ديوان ذي الرمة: تحقيق كارليل هنري هيس/ كمردج/ سنة 1919م.
- 99- ديوان طرفة بن العبد/ القاهرة/ 1958م.
- 100- ديوان عامر بن الطفيل: دار صادر/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 101- ديوان عبيد بن الأبرص: دار صادر/ بيروت/ لبنان/ 1399هـ.
- 102- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تحقيق وشرح د. محمد

(1151/2)

-
- يوسف نجم/ دار صادر/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 103- ديوان العجاج: تحقيق وشرح د. عزة حسن/ دار الشروق/ بيروت/ لبنان/ سنة 1971م.
- 104- ديوان علقمة بن عبدة: جمع الأعلام الشتتمري/ الجزائر/ 1952م.
- 105- ديوان عنزة: دار صادر/ بيروت/ لبنان/ 1377هـ، 1958م.
- 106- ديوان الفرزدق: تحقيق الأستاذ الصاوي/ سنة 1354هـ.
- 107- ديوان قيس بن الخطيم: نشره كوفالسكي/ لبيج/ 1914م.
- 108- ديوان كعب بن مالك الأنصاري: تحقيق د. سامي مكي العاني/ مطبعة المعارف/ بغداد/ سنة 1966م.
- 109- ديوان لبيد بن ربيعة العامري: دار صادر/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".

- 110- ديوان المثنى العبدى: تحقيق كامل حسن الصيرفي / القاهرة/ 1931م.
- 111- ديوان مروان بن أبي حفصة: جمع وتحقيق د. حسين عطوان / الطبعة الثالثة/ دار المعارف بمصر/ "د. ت".
- 112- ديوان النابعة الذبياني: تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي / مطبعة مصر / سنة 1913م.
- 113- ديوان أبي نواس: تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي / مطبعة مصر / سنة 1913م.
- 114- ديوان الهذليين: دار الكتب / سنة 1369هـ.

(1152/2)

-
- 115- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الشيخ أغا بزرك الطهراني / مطبعة العزي / النجف / بغداد / 1355هـ، 1936م.
- 116- ربط الشوارد في حل الشواهد: ابن الحنبلي: تحقيق د. شعبان صلاح / دار الثقافة العربية / القاهرة / الطبعة الأولى / 1409هـ، 1989م.
- 117- رسالة في علم الموسيقى: نصير الدين الطوسي: تحقيق زكريا يوسف / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / سنة 1964م.
- 118- روضات الجنة في أحوال العلماء والسادات: محمد باقر الخوانساري: تحقيق أسد الله إسماعيليان / قم / سنة 1392هـ.
- 119- روضة الأدب في طبقات شعراء العرب: إسكندر إيكاريوس / بيروت / 1858م.
- 120- أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو: أحمد مكي الأنصاري / المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية / "د. ت".
- 121- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء: أبو البركات الأنباري: تحقيق د. رمضان عبد التواب / مؤسسة الرسالة / بيروت / لبنان / الطبعة الثالثة / 1408هـ، 1988م.
- 122- السبعة في القراءات: ابن مجاهد: تحقيق د. شوقي ضيف / دار المعارف بمصر / سنة 1972م.
- 123- سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي في شرح منظومة

(1153/2)

- الشاطبي المسماة: حرز الأمانى ووجه التهاني: أبو القاسم علي بن عثمان / مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر / 1955م.
- 124- سر صناعة الإعراب: ابن جني: تحقيق مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف / الطبعة الأولى / مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر / سنة 1374هـ، 1954م.
- 125- السلوك لمعرفة دولة المملوك: تقي الدين المقريري: لجنة التأليف والترجمة والنشر / 1941م.
- 126- سنن الترمذي "الجامع الصحيح": أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / الطبعة الثانية / مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر / 1388هـ، 1968م.
- 127- سنن الدارمي: أبو محمد عبد الله بن بهرام الدارمي / دار الفكر / بيروت / لبنان / "د. ت".
- 128- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، راجعه وعلق عليه محمد محيي الدين عبد الحميد / دار إحياء التراث العربي / بيروت / لبنان / "د. ت".
- 129- سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / المكتبة العلمية / بيروت / لبنان / "د. ت".
- 130- سنن النسائي بشرح السيوطي: دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / "د. ت".
- 131- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي: تحقيق إبراهيم

(1154/2)

-
- الزبيقي / الطبعة الأولى / مؤسسة الرسالة للطبع والنشر / بيروت / لبنان / 1403هـ، 1983م.
- 132- الشافية في علمي التصريف والخط: ابن الحاجب / المطبعة الميمنية / القاهرة / سنة 1305هـ.
- 133- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي / المكتب التجاري للطباعة / بيروت / لبنان / "د. ت".
- 134- شرح أبيات سيويه: أبو جعفر النحاس: تحقيق د. وهبة متولي سالم / الطبعة الأولى / مطبعة النهضة بمصر / سنة 1405هـ، 1985م.
- 135- شرح أدب الكاتب: الجواليقي: نشره القدسي / سنة 1350هـ.

- 136- شرح اختيارات المفضل: الخطيب التبريزي: دمشق / 1971م.
- 137- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني: الطبعة الأولى / مطبعة السعادة بمصر / الناشر مكتبة النهضة المصرية / 1375هـ، 1955م.
- 138- شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم: تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد / دار الجليل / بيروت / "د. ت".
- 139- شرح الحماسة: التبريزي: مطبعة حجازي بالقاهرة / "د. ت".
- 140- شرح الحماسة: المرزوقي: القاهرة / 1372هـ.
- 141- شرح ديوان امرئ القيس: أبو بكر عاصم بن أيوب: المطبعة الرحمانية / "د. ت".

(1155/2)

-
- 142- شرح شافية ابن الحاجب: الجاربردي: "ضمن مجموعة الشافية".
- 143- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الأسترابادي: بتحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد / دار الفكر العربي / بيروت / لبنان / سنة 1395هـ، 1975م.
- 144- شرح شافية ابن الحاجب: النقرة كار: "ضمن مجموعة الشافية".
- 145- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الاتحاد العربي / القاهرة / سنة 1961م.
- 146- شرح شواهد سيبويه: الأعلام الشنتمري: بأسفل الكتاب / طبعة بولاق / سنة 1317هـ.
- 147- شرح شواهد شروح الألفية: العيني: مطبعة الحلبي / بالقاهرة / "د. ت".
- 148- شرح شواهد المغني / جلال الدين السيوطي: لجنة التراث العربي / بالقاهرة / "د. ت".
- 149- شرح الكافية: ابن الحاجب: طبعة إستانبول / سنة 1311هـ.
- 150- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الأسترابادي: دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / "د. ت".
- 151- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي: بهامش الكتاب / طبعة بولاق / سنة 1317هـ.

152- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان: ابن هشام الأنصاري: تحقيق د. روي/ ط2/ مطبعة حسان بالقاهرة/ "د. ت".

(1156/2)

-
- 153- شرح المفصل: ابن يعيش: المطبعة المنيرية/ بالقاهرة/ "د. ت".
- 154- شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب: تحقيق موسى بناي العليلى/ مطبعة الآداب/ النجف/ العراق/ 1400هـ، 1980م.
- 155- الشعر والشعراء: ابن قتيبة: تحقيق أحمد محمد شاكر/ دار المعارف بمصر/ سنة 1364هـ.
- 156- شمس العلوم: نشوان الحميري: مطبعة بريل/ 1951م.
- 157- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي/ لجنة البيان العربي/ 1957م.
- 158- الصاحبي: ابن فارس: القاهرة/ سنة 1910م.
- 159- الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية": إسماعيل بن حماد الجوهري: تحقيق أحمد عبد الغفور عطار/ دار الكتاب العربي بمصر/ الطبعة الثانية/ سنة 1402هـ، 1982م.
- 160- صحيح البخاري بشرح الكرمانى: دار إحياء التراث العربى/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الثانية/ 1401هـ، 1981م.
- 161- صحيح مسلم بشرح النووي: دار الفكر/ بيروت/ لبنان/ 1403هـ، 1983م.
- 162- ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي: تحقيق السيد إبراهيم محمد/ دار الأندلس/ الطبعة الأولى/ 1980م.
- 163- ضرائر الشعر "أو ما يجوز للشاعر في الضرورة": محمد بن جعفر القزاز القيرواني: تحقيق المنجي الكعبي/ الدار التونسية/ 1971م.

(1157/2)

-
- 164- الطالع السعيد: الإدقوي: تحقيق سعد محمد حسن/ الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر/ سنة 1966م.
- 165- طبقات الشافعية: ابن قاضي شهبة: مطبعة الحسينية بمصر/ "د. ت".

- 166- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي: تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو،
ود. محمود محمد الطناحي/ الطبعة الأولى/ مطبعة الحلبي بمصر/ 1384هـ، 1965م.
- 167- طبقات الشعراء: ابن المعتز: تحقيق عبد الستار أحمد فراج/ الطبعة الرابعة/ دار
المعارف بمصر/ "د. ت".
- 168- طبقات فحول الشعراء: ابن سلام: تحقيق محمود شاكر/ دار المعارف بمصر/
سنة 1373هـ.
- 169- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم/
الطبعة الثانية/ دار المعارف/ "د. ت".
- 170- ظهر الإسلام: أحمد أمين: الطبعة الأولى/ مكتبة النهضة المصرية/ بالقاهرة/ "د.
ت".
- 171- غاية النهاية في طبقات القراء: أبو الخير بن الجزري: عني بنشره ج.
برجستراشر/ مطبعة السعادة بمصر/ الناشر مكتبة الخانجي بمصر/ سنة 1933م.
- 172- العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: الشيخ ناصيف اليازجي: طبعة دار
صادر/ بيروت/ لبنان/ 1987م.
- 173- عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي: د. محمود رزق سليم: المطبعة
النموذجية بالقاهرة/ الناشر مكتبة الآداب بالقاهرة "د. ت".

(1158/2)

-
- 174- عصور الاحتجاج في النحو العربي: د. عبادة/ دار المعارف/ مصر/ 1980م.
- 175- العمدة: ابن رشيق: الطبعة الثانية/ مطبعة السعادة بمصر/ سنة 1374هـ،
1955م.
- 176- الفصيح: ثعلب: نشر محمد عبد المنعم خفاجي/ ط أولى/ نشر مكتبة التوحيد
بمصر/ 1368هـ، 1949م.
- 177- فقه اللغة: د/ علي عبد الواحد وافي: مكتبة النهضة المصرية/ الطبعة الثانية/
1363هـ، 1944م.
- 178- فهرس آلورد: آلورد: برلين/ سنة 1984م.
- 179- الفهرست: ابن النديم: بعناية قوستاف فلوجل/ مكتبة خياط/ بيروت/ لبنان/
"د. ت"، والرحمانية/ بالقاهرة/ "د. ت".

- 180- فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة 1366هـ، 1947م/ المطبعة الأزهرية/ 1367هـ، 1948م.
- 181- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين الجامي: تحقيق د. أسامة طه الرفاعي/ منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية/ بغداد/ 1402هـ، 1983م.
- 182- فوات الوفيات: ابن شاکر الکتبی: تحقيق د. إحسان عباس/ دار صادر/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 183- في أصول النحو: سعيد الأفغاني: الطبعة الثالثة/ لجنة البيان العربي بالقاهرة/ 1952م.

(1159/2)

-
- 185- القاموس المحيط: مجد الدين الفيروزآبادي: دار الفكر/ بيروت/ لبنان/ سنة 1398هـ، 1978م.
- 186- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: د. عبد الصبور شاهين/ دار القلم/ القاهرة/ 1966م.
- 187- القراءات واللهجات: د. عبد الوهاب حمودة/ مكتبة النهضة المصرية/ المطبعة الأولى/ 1368هـ، 1948م.
- 188- قطر الندى وبلّ الصدى: ابن هشام الأنصاري: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ طبعة بيروت/ "د. ت".
- 189- قواعد العقائد: الغزالي: تحقيق سعيد زايد/ الدار القومية للطباعة والنشر/ 1960م.
- 190- الكافية في النحو: ابن الحاجب: الطبعة الرابعة/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر/ 1369هـ.
- 191- الكافية في النحو: ابن الحاجب: تحقيق طارق نجم عبد الله/ الناشر مكتبة الوفاء/ جدة/ المملكة العربية السعودية.
- 192- الكامل في التاريخ: ابن الأثير: راجعه وصححه د. محمد يوسف الدقاق/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 193- الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس المبرّد: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة/ دار نهضة مصر "د. ت".

194- الكتاب: سيبويه: تحقيق عبد السلام هارون/ دار القلم بالقاهرة/ دار الرفاعي بالرياض/ الطبعة الثانية/ 1403هـ، 1983م.

(1160/2)

195- كتاب الأفعال: أبو بكر محمد بن القوطية: مطبعة بريل/ ليدن/ 1892م.

196- كتاب البئر: أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي: تحقيق د. رمضان عبد

التواب/ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر/ 1970م.

197- كتاب الجيم: أبو عمرو الشيباني: تحقيق عبد الكريم الغرباوي/ الهيئة العامة

لشئون المطابع الأميرية/ القاهرة/ 1395هـ، 1975م.

198- كتاب النجاة: ابن سينا: الطبعة الأولى/ منشورات دار الآفاق الجديدة/

1405هـ، 1985م.

199- الكشف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل: جار الله

الزمخشري: الناشر دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي بيروت/ لبنان/

الطبعة الثالثة/ 1407هـ، 1987م.

200- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة/ مطبعة وكالة

المعارف/ سنة 1364هـ، 1943م.

201- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكّي بن أبي طالب:

تحقيق د. محيي الدين رمضان/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ 1394هـ،

1974م.

202- اللباب في تهذيب الأنساب: ابن الأثير الجزري: دار صادر/ بيروت/ 1400هـ،

1980م.

203- لسان العرب: ابن منظور: طبعة دار المعارف/ "د. ت".

(1161/2)

204- اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء: د. صبحي عبد الكريم/ الطبعة

الأولى/ دار الطباعة المحمدية بالأزهر/ 1406هـ، 1986م.

205- ما يحتمل الشعر من الضرورة: أبو سعيد السيرافي: تحقيق د. عوض القوزي/

- الطبعة الثانية/ دار المعارف بمصر/ 1412هـ، 1991م.
- 206- مجاز القرآن: أبو عبيدة: تحقيق د. فؤاد سزكين/ الطبعة الثانية/ القاهرة/ سنة 1970م، وتحقيق د. محمد فؤاد/ الطبعة الأولى/ مطبعة السعادة بمصر/ سنة 1945م.
- 207- مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى ثعلب: تحقيق عبد السلام هارون/ الطبعة الرابعة/ دار المعارف بمصر/ سنة 1400هـ، 1980م.
- 208- مجمع الأمثال: الميداني: تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد/ دار الفكر/ سنة 1393هـ، 1972م، ودار المعرفة/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 209- مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبري/ بيروت/ سنة 1379هـ.
- 210- مجمل اللغة: أحمد بن فارس: تحقيق زهير عبد المحسن سلطان/ مؤسسة الرسالة/ الطبعة الأولى/ سنة 1404هـ، 1984م.
- 211- مجموعة الشافعية من علمي الصرف والخط: عالم الكتب/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 212- المختص في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني: تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلي، ومحمد علي النجار/ الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ القاهرة/ 1969م.

(1162/2)

-
- 213- مختارات شعراء العرب: ابن الشجري: تحقيق د. نعمات محمد أمين طه/ الطبعة الأولى/ دار التوفيقية للطباعة/ الرياض/ 1399هـ، 1979م.
- 214- مختصر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: ابن الحاجب: مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة/ 1326هـ.
- 215- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف: دار المعارف بمصر/ سنة 1968م.
- 216- مدرسة البصرة النحوية: د. عبد الرحمن السيد: الطبعة الأولى/ مطبعة سجل العرب/ 1388هـ، 1968م.
- 217- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجريين: د. عبد العال سالم مكرم/ دار الشروق/ بيروت/ الطبعة الأولى/ 1400هـ، 1980م.
- 218- المذكر والمؤنث: أبو زكريا الفراء: تحقيق د. رمضان عبد التواب/ الناشر مكتبة دار التراث بمصر/ سنة 1975م.

- 219- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي: تحقيق محمد أي الفضل إبراهيم/ مطبعة
معرض مصر بالجيزة بالقاهرة/ سنة 1955م.
- 220- المسند: الإمام أحمد بن حنبل: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر "د. ت".
- 221- المصطلح النحوي: دراسات نقدية تحليلية د. أحمد عبد العظيم/ دار الثقافة
للنشر والتوزيع/ القاهرة/ 1410هـ، 1990م.

(1163/2)

-
- 222- المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: د. عوض
القوزي/ نشر عمادة شئون المكتبات/ بجامعة الرياض/ 1981م.
- 223- معالم أصول الدين: الإمام فخر الدين الرازي: تحقيق طه عبد الرؤوف سعد/
دار الكتاب العربي/ 1404هـ، 1984م.
- 224- معاني القرآن: لأبي الحسن الأخفش: تحقيق د. فائز فارس/ دار البشير ودار
الأمم/ الطبعة الثانية/ 1401هـ، 1981م.
- 225- معاني القرآن: أبو زكريا الفراء: تحقيق الأساتذة: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي
النجار، وعبد الفتاح شلي/ طبعة دار الكتب المصرية/ "د. ت".
- 226- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج: تحقيق عبد الجليل شلي/ منشورات المكتبة
العصرية/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 227- معجم الأدباء: ياقوت الحموي: دار المأمون بمصر/ "د. ت".
- 228- معجم الأطباء: أحمد عيسى: مطبعة فتح الله إلياس/ مصر/ "د. ت".
- 229- معجم ألقاب الشعراء: د. سامي مكي العاني: الطبعة الأولى/ مطبعة النعمان/
النجف/ العراق/ سنة 1971م.
- 230- معجم البلدان: ياقوت الحموي/ الطبعة الأولى/ مطبعة السعادة/ مصر/ سنة
1324هـ، 1906م.
- 231- معجم الشعراء: المرزباني/ نشر القدسي بتهذيب المستشرق د. سالم الكرنكوي/
1354هـ.

(1164/2)

- 232- معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون/ مكتبة الخانجي بمصر/ الطبعة الأولى/ سنة 1392هـ، 1972م.
- 233- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة/ عمر رضا كحالة/ الطبعة الخامسة/ مؤسسة الرسالة للطبع والنشر/ 1405هـ، 1985م.
- 234- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 235- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: د. محمد إبراهيم عبادة/ دار المعارف "د. ت".
- 236- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف: نشر د. أ. ي. ونسك، ود. ي. ب منسج/ مطبعة بريل/ ليدن/ 1943م.
- 237- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي/ دار الريان للتراث/ 1407هـ، 1987م.
- 238- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة/ مكتبة الصحوة/ مصر/ "د. ت".
- 239- معيد النعم ومبيد النقم: تاج الدين السبكي/ تحقيق محمد علي النجار، وأبي زيد شلبي/ الطبعة الأولى/ طبعة دار الكتاب العربي بمصر/ 1367هـ، 1948م.
- 240- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام: تحقيق محيي الدين عبد الحميد/ دار الكتب المصرية/ القاهرة/ "د. ت".
- 241- مفاتيح العلوم/ الخوارزمي/ المطبعة المنيرية/ سنة 1332هـ.

(1165/2)

-
- 242- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: كاش كبرى زاده/ تحقيق كامل بكري، وعبد الوهاب أبي النور/ دار الكتب الحديثة بالقاهرة/ "د. ت".
- 243- المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني/ تحقيق د. علي توفيق الحمد/ دار الرسالة للطبع والنشر ودار الأمل/ الطبعة الأولى/ سنة 1407هـ، 1987م.
- 244- المفصل في علم العربية: جار الله الزمخشري/ دار الجيل/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 245- المفصل في شرح المفصل: علم الدين السخاوي: تحقيق عبد الكريم جواد كاظم/ دكتوراه كلية اللغة العربية بالقاهرة.

- 246- المفضليات: المفضل بن محمد الضبي: شرح وتحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون/ دار المعارف بمصر/ 1371هـ.
- 247- المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية: د. محمد سالم محيسن/ مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع بالأسكندرية/ 1986م.
- 248- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني: تحقيق د. كاظم بحر مرجان/ بغداد/ سنة 1982م.
- 249- المقتضب: أبو العباس المبرد: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة/ عالم الكتب/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 250- المقدمة: ابن خلدون: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات/ بيروت/ لبنان/ 1391هـ، 1971م.
- 251- الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي: تحقيق فخر الدين قباوة/ منشورات دار الآفاق الجديدة/ بيروت/ لبنان/ طبعة ثالثة "د. ت".

(1166/2)

-
- 252- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: د. رمضان عبد التواب: الطبعة الأولى/ مطبعة المدني/ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة/ 1406هـ، 1986م.
- 253- مناهج الكافية في شرح الشافية: الشيخ زكريا الأنصاري، بهامش شرح شذور الذهب.
- 254- منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، بهامش شرح شذور الذهب.
- 255- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: ابن الحاجب/ الطبعة الأولى/ مطبعة السعادة بمصر/ 1326هـ.
- 256- المنصف شرح تصريف المازني: أبو الفتح بن جني: تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين/ الطبعة الأولى/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر/ سنة 1373هـ، 1954م.
- 257- المنقوص والممدود: أبو زكريا الفراء: تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي/ دار المعارف/ "د. ت".
- 258- منهج البحث في الأدب: لانسون، وماييه: نقله من الفرنسية إلى العربية د.

- محمد مندور/ دار العلم للملايين/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- 259- الموفي في النحو الكوفي: صدر الدين الكنغراوي: شرحه محمد بمجة البيطار/
مطبوعات المجمع العلمي العربي/ دمشق/ "د. ت".
- 260- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: د. خديجة الحديثي/
منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق/ 1981م.

(1167/2)

-
- 261- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي/ المؤسسة المصرية
العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر "د. ت".
- 262- نزهة الطرف في علم الصرف، للميداني: دار الآفاق الجديدة/ بيروت/ لبنان/
الطبعة الأولى/ 1401هـ، 1981م.
- 263- نسب قريش، للمصعب الزيري: تحقيق أ. ليفي بروفنسال/ دار المعارف بمصر/
سنة 1953م.
- 264- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري: دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان/
"د. ت".
- 265- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري: دار الكتاب/ بيروت/ لبنان/ 1387هـ.
- 266- هدية العارفين: إسماعيل البغدادي: الطبعة الثالثة/ إستانبول/ سنة 1387هـ،
1947م.
- 267- وفيات الأعيان أنباء أبناء الزمان: ابن خلكان: تحقيق إحسان عباس/ دار
الثقافة/ بيروت/ لبنان/ "د. ت".
- رابعا: الرسائل العلمية:
- 268- البسيط شرح كافية ابن الحاجب: تحقيق عبد المنعم محمود علي سيد، رسالة
دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، 1976م.
- 269- شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب: تحقيق طارق نجم عبد الله، رسالة
ماجستير، كلية اللغة العربية بالقاهرة.
- 270- الكافي في شرح الهادي: الزنجاني: تحقيق محمود فجال، رسالة دكتوراه بكلية
اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة.

(1168/2)

271- كتاب كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب: عبد الله الفاكهي: تحقيق
ودراسة عبد المقصود محمد عبد المقصود، ماجستير، كلية دار العلوم/ 1408هـ،
1988م.

272- المصطلحات النحوية، نشأتها وتطورها: سعيد أبو العزم، ماجستير، دار العلوم،
1977م.

273- الوافية في شرح الكافية: ركن الدين الأسترابادي، تحقيق خالد فائق أحمد
محمود، دكتوراه، كلية اللغة العربية بالأزهر سنة 1397هـ، 1977م.

(1169/2)

فهرس الموضوعات:

الموضوع

التقديم 7.

الدراسة: ركن الدين الأسترابادي: حياته وآثاره 9.

التمهيد: عصر ركن الدين الأسترابادي 11.

الحالة السياسية في عصره 11.

الحالة الاقتصادية والاجتماعية في عصره 15.

الحالة العلمية والفكرية والثقافية في عصره 16.

الحياة الدينية في عصره 20.

الفصل الأول: ركن الدين: نشأته وحياته وآثاره 22.

المبحث الأول: نشأته وحياته 22.

أ- اسمه ونسبه 22.

اضطراب الروايات في زاوية الأسماء، وما يتعلق بها من الكنى والألقاب 23.

أحمد هو أم محمد؟ 26.

ب- ألقابه 28.

ج- كنيته 31.

د- أسرته 32.

هـ- ميلاده 33.

و موطنه 39.

(1170/2)

ز- نشأته وحياته العلمية 41.

ح- رحلاته 43.

ط- أخلاقه وصفاته 44.

ي- مكانته العلمية وثقافته 45.

ك- مذهبه الفقهي 46.

ل- شيوخه وتلاميذه 50.

م- وفاته 56.

ن- آراء العلماء فيه 58.

المبحث الثاني: آثاره "الموجود منها والمفقود" 63.

ما وصل إلينا من مصنفاته 72

1- كتاب البسيط: 72.

توثيق اسم الكتاب 73.

توثيق نسبته إلى ركن الدين 75.

مخطوطاته 77.

طباعته 79.

ما يمتاز به هذا الكتاب 79.

2- كتاب المتوسط:

تعريف بالكتاب 80.

توثيق عنوانه، ونسبته إلى ركن الدين 81.

أهمية هذا الكتاب 83.

(1171/2)

- مخطوطات الكتاب 84.
طباعته 92.
الشروح والخواشي عليه: 93.
أولا: الشروح 93.
ثانيا: الخواشي 95.
تعقيب 96.
3- شرح الشافية: 99.
الفصل الثاني: كتاب شرح شافية ابن الحاجب 100.
المبحث الأول: دراسة الكتاب: 100.
قيمة الكتاب 100.
منهج ركن الدين في عرض قضايا التصريفية في الكتاب 101.
بين ركن الدين وابن الحاجب 105.
المسائل الخلافية في الكتاب: 108.
1- خلافهم حول أصل "كَيَّنونة" 108.
2- أصل الهاء المتطرفة في "هناه" 109.
3- وزن "أشياء" وعلم منعها من الصرف 111.
4- أصل الألف المنقلبة عن التنوين في الاسم المقصور حال الوقف 113.
5- وزن "إنسان" 114.
6- وزن "هَمَرَّش" 115.

(1172/2)

-
- 7- اشتقاق لفظة "سُرِّيَّة" 116.
8- اشتقاق لفظة "مئونة" 117.
9- خلافهم حول "أَوَّل" 118.
10- الزائد في التضعيف: الثاني أم الأول؟ 119.
11- الهاء في "هجرع" زائدة أم أصلية؟ 120.
12- أصل "استطاع" 120.
13- تشنية اللدِّيَا واللتيَّا 121.

- 14- خلافهم حول كتابة الألف الثلاثية في الاسم المنون 122.
- اللهجات العربية الواردة في الكتاب:
- 1- قلب الكسرة فتحة والياء ألفا في لهجة "طيئ" 123.
- 2- لهجة "هذيل" في الثلاثي المعتل العين، إذا جمع جمع مؤنث سالما 123.
- 3- تسكين العين في نحو "حُجرات" و"كِسرات" لهجة تميم 124.
- 4- لهجات العرب في نطق الأمر المدغم للواحد، والمضارع المجزوم بالسكون 125.
- 5- حذف الواو والياء اللتين هما ضميران لغة لبعض قيس وأسد 128.
- 6- إبدال الميم من لام التعريف لغة طائفة 129.
- 7- إبدال الهاء من الهمزة لهجة طائفة 130.

(1173/2)

-
- 8- أهل اليمن ينطقون الجيم كافا 130.
 - 9- قلب ألف التشنية ياء في الوقف لهجة لبعض فزارة، وقلبها واوا لغة طيئ 130.
 - 10- قيس يقربون الصاد من الزاي في النطق 131.
 - 11- اللهجات العربية في الوقف على المنون 131.
 - 12- بعض العرب يقف على الهاء في المؤنث بالتاء 132.
 - 13- وجد يجُد: لغة عامرية 134.
 - المبحث الثاني: الكتاب؛ توثيقه ومخطوطاته: 135.
 - تحقيق عنوانه وتوثيق نسبته إلى مؤلفه 135.
 - تاريخ تأليفه 137.
 - الدافع وراء تأليفه 137.
 - مخطوطاته 139.
 - وصف ما اطلعت عليه من نسخ مخطوطاته 141.
 - النسخ المعتمدة في التحقيق 146.
 - نماذج خطية من النسخ المعتمدة في التحقيق 148.
 - منهجي في تحقيق الكتاب 156.
 - النص المحقق:
 - مقدمة المؤلف 163.

حد التصريف 166.

أنواع الأبنية 172.

(1174/2)

الميزان الصرفي 174.

القلب المكاني 184.

علامات القلب 185.

الصحيح والمعتل 197.

أبنية الاسم الثلاثي 200.

رد بعض الأبنية إلى بعض 208.

أبنية الرباعي المجرد 215.

أبنية الخماسي 220.

أحوال الأبنية 227.

أبنية الماضي المجرد الثلاثي 230.

أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه 232.

معاني الأبنية في الأفعال 240.

معاني أبنية الثلاثي: 240.

معاني فَعَلَ 242.

معاني فَعَّلَ 244.

معاني أَفْعَلَ 248.

معاني فَعَّلَ 251.

معاني فَاعَلَ 253.

معاني تَفَاعَلَ 255.

معاني تَفَعَّلَ 258.

(1175/2)

- معاني انْفَعَلَ 261.
معاني افْتَعَلَ 262.
معاني اسْتَفْعَلَ 264.
أبنية الرباعي 266.
الفعل المضارع وأبوابه 268.
الصفة المشبهة 286.
المصدر 291.
المصدر الميمي 303.
المصدر مما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف 305.
اسم المصدر 308.
اسم المرة 309.
أسماء الزمان والمكان 311.
اسم الآلة 317.
الاسم المصغر 319.
شواذ التصغير 358.
تصغير الترخيم 363.
تصغير المبنيات 364.
الاسم المنسوب 370.
الاسم المجموع 419.
حكم عين الثلاثي المؤنث في جمع المؤنث 432.

(1176/2)

-
- جمع التكسير للثلاثي الصفة 441.
جمع التصحيح في الصفات 445.
عود إلى جمع التكسير 446.
جمع فاعل الاسم 458.
جمع فاعل الصفة 460.
جمع ما آخره ألف التأنيث 464.

- جمع أفعال اسما وصفة 467.
جمع فعالان اسما وصفة 470.
تكسير الرباعي والمشبّه به 474.
جمع الخماسي 477.
اسم الجمع 479.
شواذ الجمع 481.
جمع الجمع 483.
التقاء الساكنين 485.
الابتداء 512.
الوقف 523.
المقصور والممدود 566.
حروف الزيادة 575.
تعيين الزائد من حرفي التضعيف 621.
بيان ما يضعف، وما لا يضعف من الأصول 622.

(1177/2)

-
- الإمالة 662.
إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف 677.
تخفيف الهمزة 683.
تخفيف الهمزتين المجتمعتين 704.
الإعلال: 720.
قلب الواو والياء تاء إذا كانتا فاعلين 732.
قلب الواو ياء والياء واوا 733.
حذف الواو والياء فاعلين 734.
قلب الواو والياء ألفا وهما عينان 742.
تصحیح العين إذا اعتلت اللام 750.
بعض ما لا يعلّ من الصيغ، وسبب ذلك 760.
إعلال الياء والواو عينين بقلبهما همزة 771.

حكم الواو المكسور ما قبلها وهي عين 782.
قلب الواو ياء لاجتماعها والياء 788.
الإعلال بالنقل 794.
إعلال اللام 814.
قلب الواو ياء وهي لام 818.
قلب الواو والياء همزة طرفا 828.
قلب الياء واوا والواو ياء في الناقص 830.
قلب الياء ألفا والهمزة في "مفاعل" وشبهه 835.

(1178/2)

إسكان الواو والياء 840.
حذف الواو والياء لامين 844.
حذف اللام سمعا 846.
الإبدال: 848.
حروف الإبدال 853.
مواطن إبدال الهمزة 856.
إبدال الهمزة من حروف اللين 856.
إبدال الهمزة عن العين 857.
إبدال الهمزة عن الهاء 857.
مواطن إبدال الألف 858.
مواطن إبدال الياء 860.
مواطن إبدال الواو 862.
مواطن إبدال الميم 866.
مواطن إبدال النون 869.
مواطن إبدال التاء 870.
مواطن إبدال الهاء 872.
إبدال اللام 878.
إبدال الطاء 880.

إبدال الدال 881.

إبدال الجيم 882.

(1179/2)

إبدال الصاد 885.

إبدال الزاي 886.

الإدغام: 889.

إدغام المثلين 892.

الإدغام الجائر 908.

إدغام المتقاربين 909.

مخارج الحروف الأصلية 910.

مخارج الحروف الفرعية 916.

صفات الحروف 925.

طريقة إدغام المتقاربين 936.

امتناع إدغام المتقاربين للبس أو لشغل 937.

امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة على صفة الحرف 940.

إدغام حروف الحلق 947.

إدغام لام التعريف 948.

إدغام النون 951.

إدغام تاء الافتعال والإدغام فيها 957.

إدغام تاء مضارع تفعل وتفاعل 963.

الحذف 966.

مسائل التمرين: 971.

الخط 995.

(1180/2)

- الكتابة تكون بالنظر إلى الابتداء والوقف 997.
- خاتمة المؤلف 1039.
- الفهارس الفنية للتحقيق: 1041.
- 1- الآيات القرآنية 1043.
- 2- الأحاديث النبوية 1051.
- 3- الأمثال والأقوال العربية 1052.
- 4- الأشعار 1054.
- 5- الأرجاز 1056.
- 6- أصحاب اللهجات العربية 1058.
- 7- الأعلام 1060.
- 8- الطوائف والجماعات النحوية 1064.
- 9- الأماكن والبلدان 1066.
- 10- الكتب الواردة بالكتاب المحقق 1068.
- 11- المواد اللغوية 1069.
- 12- مصادر البحث ومراجعته 1141.
- 13- فهرس الموضوعات 1171.